

وَالْفَاخِرَةُ وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ



الجواهر البهية

على
شرح العقائد الشيعية

الجزء الأول

تأليف

السيد العلامة محمد الدين الرففاني الصوافي رحمه الله
أستاذ الحديث ما يقابل الجامعة الحسينية في كربلاء

تحت إشراف

السيد محمد مهدي بن محمد طاهر الرففاني في مدينة كربلاء
أستاذ الحديث وأمين الجامعة الحسينية في كربلاء

قامت بالمشرف

الرجال الموقر العلامة السيد محمد باقر بن محمد باقر بن محمد باقر

BestUrduBooks

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ



الجامع البهيتي

على

شرح الفقايد النسفية

المجلد الأول

تأليف

الشيخ العلامة شمس الدين الأففاني الصواتي رحمه الله

أستاذ الحديث سابقاً بالجامعة الحسينية براندس، مورت

المتوفي سنة ١٣٩٨ هـ الموافق لسنة ١٩٧٨ م

قام بتصحيح أخطائه المطبعية ومقابلته بالمخطوطة وصف حروفه من جديد نخبة من أساتذة الجامعة

تحقيق

فضيلة الشيخ محمود شبير بن محمد سعيد الراندي مفضله الله ورعاه

أستاذ الحديث ومدير الجامعة الحسينية براندس، مورت فخرات الرند

قامت بالنشر

الجامعة الحسينية براندس، مورت، فخرات

الطبعة الثانية
حقوق الطبع و الترجمة
محفوظة للجامعة الحسينية

تحت إشراف

فضيلة الشيخ محمود شبير بن محمد سعيد الرانديري - حفظه الله ورعاه -
مدير الجامعة الحسينية براندير سورت الهند

الإعانة المالية: من الحافظ حسين ألمات لتوصيل الثواب إلى أبويه

Donation : For Isal - e - Sawab from Hafiz Husain Mayat to his late parents

يطلب من

الجامعة الحسينية / راندير - سورت - الهند

JAMEAH HUSAINIYAH MORA BHAGAL RANDER

DI.SURAT, GUJARAT, INDIA

PIN:-395005, PHONE:-0261.2763303

تفصيلات

اسم الكتاب :	الجواهر البهية على شرح العقائد النسفية
تأليف :	الشيخ العلامة شمس الدين الأفغاني الصواني رحمه الله تعالى رحمة واسعة .
عدد الصفحات :	الجزء الاول : ٤٦٥ ، الجزء الثاني : ٢٤٣ .
من الطباعة :	١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦ء
تحت إشراف :	فضيلة الشيخ محمود شبير بن فضيلة الشيخ محمد سعيد الرانديري حفظه الله ورعاه ، مدير وأستاذ الحديث بالجامعة الحسينية راندير ، سورت ، غجرات .
تنضيد الحروف :	الجامعة الحسينية و مركز النشر 09727139553
الناشر :	الجامعة الحسينية براندير ، سورت ، غجرات .
القيمة :	:

يطلب من

TO: PRINCIPAL MAULANA SHABBIR SB.
C/O. JAMEAH HUSAINIYAH
MORABHAGAL
AT. PO. RANDEER, DIST. SURAT, GUJRAT
PIN: 395005, GUJARAT, INDIA
PHONE: 0261-2763303
FAX: 0261.

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ! فإن المطبوع الثاني للجزء الأول و المطبوع الأول للجزء الثاني و الثالث للجواهر البهية على شرح العقائد النسفية للشيخ شمس الدين الأفغاني في أيديكم .

ولهذا المطبوع تخصصات تميزه عن المطبوع الأول وهي كالآتي :

(١) مقابلته بالمخطوطة بقلم المؤلف التي ما زالت موجودة في مكتبة الجامعة الحسينية براندير ، سورت .

(٢) تصحيح الأخطاء المطبعية والإملائية التي شؤمت المطبوع الأول .

(٣) العناية بعلامات الترقيم في جميع الكتاب لأهميتها في تفهيم المدلولات ، وكان الأصل المطبوع خاليا منها .

(٤) زيادة نص " شرح العقائد النسفية " على الجواهر البهية في صدر الصفحة مجملا ، بينما كان الأصل المطبوع خاليا منه .

(٥) إدراج العناوين التي أشار إليها المؤلف في حاشية مخطوطته ولم تدرج في المطبوع .

(٦) النص المشروح في الجواهر البهية قد ذكرناه بين المعكوفين وعلامته ((—)) .:

(٧) زيادة المقدمة على علم الكلام في صدر الكتاب .

(٨) ذكر ترجمة المؤلف في صدر الكتاب وقد ذكره المؤلف مجملا في مقدمته ايضاً .

وأخير نشكر جميع من حاول في تحقيقه وترتيبه ولا في من العناء وبذل جهوده في تزويده بالطباعة الثانية ، والله نسأل أن ينفع به القارئون وهو ولي السداد .

الناشر : محمود شبير غفرله .

ما يتعلق بالمصنف

اسم الشارح شمس الدين سماء به والده مولانا الحاج صدر الدين الأفغاني الصواتي في اليوم السابع من ولادته . قرأ القرآن الكريم وبعض الكتب الفارسية و الإنشا و الحظ على والده ، ثم قرأ الكتب الدراسية في الفنون الرسمية : الصرف و النحو و المعاني و البيان و المنطق و الحكمة و الطب و الفقه و أصول الفقه و علم الكلام و التفسير . وهذه كلها على علماء الوطن وهم كثيرون وكلمهم من بحور العلم .

ثم رحل فحضر عند الشيخ المحدث نصير الدين الكاملفوري فقرأ عليه الهداية للإمام المرغيناني ومشكاة المصابيح ومن التفسير الجلالين وفي السنة الثانية الأمهات الست وغيرها من كتب الحديث ففرغ من جميع الكتب الدراسية معقولا ومنقولا حين كان عمره عشرين سنة .

ثم سافر ثانيا لتكميل علم الحديث الشريف أحسن التكميل إلى الجامعة الإسلامية في بلدة دابهيل وهي بلدة صغيرة من مديرية نوساري بولاية غجرات الهند . فقرأ وسمع أمهات الست وغيرها على مشائخها العظماء يعني الشيخ شبير احمد العثماني صاحب الفتح الملهم والشيخ عبد الرحمن الأمروهي والشيخ بدر الميرتهي جامع فيض الباري والشيخ محمد يوسف البنوري صاحب معارف السنن .

ثم رحل إلى أزمهر الهند دارالعلوم ديوبند سنة ١٣٦٣ و أقام بها ست سنين فقرأ على أكابر علمائها الصحاح الستة وغيرها يعني شيخ الاسلام حسين أحمد المدني ، الشيخ ابراهيم البهاوي ، الشيخ محمد إعزاز علي الأمروهي ، الشيخ عبد الخالق المتناخي ، الشيخ بشير أحمد والشيخ محمد ادريس الكاندملوي .

وفي سنة الفراغ من المدرسة العربية الشهيرة بدارالعلوم الديوبندية وبعدا فإن الأخ الصالح البار المولوى شمس الدين بن صدرالدين المتوطن كالاكلى من مضافات مردان قد دخل دارالعلوم الديوبندية التي هي مركز العلوم الدينية ومدارها ومنها يتفجر أنهارها وبحارها في التامع والعشرين من شوال المكرم سنة ثلث وستين بعد ألف وثلاث مائة من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف سلام ، فقرأ من العلوم و

الفنون الكتب التي ذكرها ، وبقى مدة ما قرأ على طريقة حسنة رضى عنها الأساتذة وأركان المدرسة وموعدنا سليم الطبع جيداً لفهم صالحي الاستعداد وله مناهة تامة بالعلوم والأن لما طلب منا الإجازة أجزناه وكتبنا له هذه الورقة لتكون سنداً وتذكراً عند من الحاجة .

اسامي الكتب المقرؤة

قرأ من علم التفسير ، تفسير البهضاوي وتفسير الحافظ ابن كثير بتمامهما ومن علم حديث ، صحيح الإمامين الهمامين البخاري ومسلم ومسنن أبي داود وابن ماجه والجامع للإمام الترمذي والشمائل له والموطأين للإمامين القدوتين مالك ومحمد وشرح معاني الآثار للإمام الطحاوي رحمهم الله تعالى . ومن علم الفقه وأصوله المجلدين الآخرين من الهداية والتوضيح والتلويح ومسلم الثبوت ومن علم العقائد والكلام حاشية شرح العقائد لمولانا الخيال والأمر العامة ومن علم المعقول والفلسفة القاضي المبارك وصدره والشمس البازعة وشرح الإشارات ومن علم الهيئة التصريح والسبع الشداد وبست باب ومن علم الطب القانونجه وشرح الأسباب بتمامها والتفسي ومبحث الحميات من قانون الشيخ ومن علم التجويد القوائد المكية والشاطبية والرائية وقرأ بعض القرآن تجويداً . ثم جعل أستاذاً ومدرساً بالمدرسة العالية بكالكوتا أربع سنين ثم جعل مدرساً بالجامعة الحسينية براندير سنة ١٩٥٤ إلى وفاته وقد مات إلى رحمة الله يوم الأربعاء ١٧/ جمادى الثانية ١٣٩٨ هـ . الموافق ٢٥/ مايو ١٩٧٨ هـ .

وقد كان الله سبحانه تعالى ألقى في روعه منذ بداية اليوم لذة التدريس والتصنيف فصنف الكتب العديدة . منها الدرر السنية على شرح القاضي مبارك والجوامر العبقريّة على شرح مولانا أحمد الله السنديلي ومنها الزمر الربا على الصدر اشرح الهداية وقد طبعت وشاعت ومنها هذا الشرح الأنيق المسى بالجوامر البهية على شرح العقائد النسفية .

كتبه : العبد الحقير عقيل أحمد القاضي

خادم طلبة الحديث والتفسير بالجامعة الحسينية براندير

غرة شهر شعبان المعظم سنة ١٤٣٦ هـ

الإهداء

إلى روح شيخنا وسيدنا مولانا العارف الزاهد
بقية السلف وزين الخلف الحجة الحافظ المحدث الفقيه
شيخ الإسلام حسين أحمد المدني - رحمه الله -
روح الله روحه ، ونور الله ضريحه .

من تلميذه

شمس الدين الأفغاني الصوتي
خادم العلم بالجامعة الحسينية-راندير، سورت

دارالعلوم الديوبندية

أضاء بضوئها الدنيا تماما	بديوبند أشرقت أنوار علم
رفيع السمك يخترق الغماما	بها دار العلوم لها منار
وزهرالدين تهتسم ابتساما	رياض الفضل اهتزت رباما
و يشمل ظلها يمنا وشاما	تضوع ريحها شرقا وغربا
و أيقظهم و قد كانوا نياما	فأحيامهم و قد كانوا مواتا
لما نالوا الهدى عاما فعاما	ولو لا ما عليه سنا قبول
ويا جهل أحسن فلا مقاما	في انور العلوم ازدد بهاء
قل للجاهلين بها سلاما	و من لم يدرا و يجهل بفضل

هذه أبيات اخترعها صاحب التأليف

الجامعة الحسينية



أسسها فضيلة الشيخ العلامة مولانا الحافظ محمد حسين - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٣٥هـ لتشييد مجد الإسلام ، وإشاعته ونشر السنة النبوية الصحيحة بين جميع المسلمين ، وإصلاح أخلاقهم ، ولنشر التعاليم الإسلامية البهية بين مسلمي غجرات خصوصا ، وهي جارية بمنه تعالى وفضله بحسن إعانة المسلمين وتأييدهم - أدامها الله تعالى .

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المؤلف

جامع هذه الأوراق أوردما لتكون مذكرة ومعرفة عن أحواله لمن غاب عنه أو يأتي بعده ، فيذكرني بدعاء حسن الخاتمة وخير الدنيا والآخرة ، فأقول - أنا الراجي عفو ربي القوي :- اسمي شمس الدين سماني به والذي في اليوم السابع من ولادتي ، والذي مولانا الحاج صدر الدين الأفقاني الصوتي . قرأت أول ما قرأت القرآن الكريم على والذي كذلك بعض الكتب الفارسية والإنشاء والخط ، ثم شرعت في تحصيل العلوم فقرأت الكتب الدراسية في الفنون الرسمية : الصرف ، والنحو ، والمعاني والبيان ، والمنطق ، والحكمة ، والطب ، والفقه ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام والتفسير . وهذه كلها على علماء الوطن ، وهم كثيرون ، وكلهم من بحور العلم .

ثم رحلت لتحصيل الحديث الشريف ، فحضرت عند الشيخ شيخنا وميدنا العارف القطب الكبير والغوث الشهير المحدث نصير الدين الكاملفوري ، فقرأت عليه الهداية للإمام المرغيناني ، ومشكاة المصابيح ، ومن التفسير الجلالين ، وفي السنة الثانية الأمهات الست ، وغيرها : من كتب الحديث ، ففرغت من جميع الكتب الدراسية معقولا ومنقولا حين كان عمري عشرين سنة ، ولكن لما كان أحب العلوم إلي الحديث الشريف وما إليه من العلوم المنقولة مع تفوقي في العلوم العقلية ، فسافرت ثانيا لتكميله أحسن التكميل إلى الجامعة الإسلامية في بلدة دابهل ، وهي قرية صغيرة في مقاطعة بومباي ، فقرأت وسمعت الأمهات الست وغيرها على مشائخها العظماء . أعني : شيخنا وشيخ مشائخنا محقق هذا العصر الشيخ ((شبير أحمد العثماني)) صاحب فتح الملهم ، والعارف بالله الولي الصالح الفقيه المحدث ((الحافظ عبد الرحمان الأمروهي)) ومولانا وأستاذنا المحدث ((بدر عالم الميرتبي)) جامع فيض الباري ، ومولانا وأستاذنا المحدث ((محمد يوسف الهنوري)) صاحب ((معارف

السنن)) ، و ((بغية الأريب)) ، وبعد هذا رحلت إلى أزمير الهند دارالعلوم ديوبند سنة ١٣٦٣ هـ وأقيمت بها ست سنين . فقرأت على أكابرها و علماءها الصحاح الست و غيرها . أعني : شيخنا مقدم المحققين و المدققين المحدث الكبير شيخ الإسلام المدني ، و مولانا و أستاذنا العلامة المدقق الفيلسوف إبراهيم البلباوي و مولانا و أستاذنا الفقيه المحدث الأديب ((محمد إعزاز علي الأمروهي)) و مولانا و أستاذنا ((عبدالخالق الملتاني)) الذي له يد طولى في العقليات ، و مولانا و أستاذنا صاحب الفلسفة الرياضية بشير أحمد ، و مولانا و أستاذنا أحد أذكى العالم المحدث ((محمد إدريس الكاندملوي)) ، وقد ألقى الله في قلبي من عنفوان شبابي بل من زمن الصبا محبة التدريس ، فلم أقرأ كتاباً إلا أقيمت بتدريسه بعده ، فحصل لي الاستعداد التام في جميع العلوم ، ولم يبق علي تعمير أي كتاب من أي فن كان ، و ألقى الله في روعي من بدء التحصيل لذة التدريس و التصنيف ، فصنفت الكتب العديدة منها : الدرر السنية على شرح القاضي مبارك ، و الجواهر العبقريّة لشرح مولانا حمد الله السنديلي ، و منها : الزمر الرباء على الصبراء شرح الهداية ، وقد طبعت و شاعت ، و منها : هذا الشرح الأنيق الدقيق .

و من منحه تعالى علي الاشتغال بالتدريس ، فجعلتُ أستاذاً و مدرساً بالمدرسة العالية ((بكاليكوتا)) أربع سنوات ، ثم جعلتُ مدرساً و خادماً لهذه الجامعة الحسينية سنة ١٩٥٤ء لأنواع العلوم تحقيقاً و تدقيقاً و حفظاً و ضبطاً و إيقاناً مذ ثمان عشرة سنة .

و من منحه تعالى علي أن رزقتُ الاشتغال بالمنقول ، و صرفني من الاشتغال بالمعقول ، و رزقتُ التوجه إلى فن الحديث و فقه الحديث .
أقول : و حررت هذه الكلمة الوجيزة بإيماء العلامة شيخ الجامعة مولانا و سيدنا محمد سعيد الرانديري ، و أنا أذكر نبذاً من شمائله و معارفه و عوارفه في مقام آخر - إن شاء الله و الله على ما يشاء قدير .

العبد الضعيف شمس الدين عفا الله عنه

خطبة الحاشية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد الأنبياء و المرسلين و على آله و صحبه أجمعين أما بعد : فقد طلب إلى أن أكتب مقدمة في الجواهر البهية على شرح العقائد النسفية أتوخى فيها السهولة و التيسير حتى تكون قريبة ما لوفة و ظامرة مكشوفة بحيث لا يجد عامة المثقفين عسرا في استيعابها وفهمها .

و إن المذاهب الاسلامية لها مناخ مختلف الاتجاه فمنها مذاهب في الاعتقاد قد اختلفت حول العقيدة ولم يكن الاختلاف في لبها كمسئلة الجبر و الاختيار و غيرها من المسائل التي جرى حولها اختلاف علماء الكلام مع اعتقاد الجميع بأصل الوجدانية و مولب العقيدة الاسلامية لا يختلف فيه أحد من أهل القبلة .

وإن تفصيل القول في هذه المقدمة يحتاج الى الفرصة و لذلك سنتوخى الإيجاز مع التيسير والتسهيل ، إن من الحقائق الثابتة أن الناس يختلفون في تفكيرهم اذا كان العلماء يقولون : إن الإنسان من وقت نشأته اخذ ينظر نظرات فلسفية إلى الكون فلا بد أن نقول إن الصور و الأخيلة التي تثيرها تلك النظرات تختلف في الناس باختلاف ما تقع عليه انظارهم و ما تثير إعجابهم ، و كلما خطأ الإنسان خطوات في سبيل المدينة والحضارات اتسعت فرجات الخلاف حتى تولدت من هذا الخلاف المذاهب الفلسفية و الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

و لئن حاولنا أن نحصى أسباب الاختلاف و نضعها في حدود لانستطيع

فهي في الحقيقة كثيرة . ولندكر بعضها من غير أن نحاول إحصاءها ، فمنها غموض الموضوع في ذاته و منها اختلاف المدارك و منها الرئاسة و حب السلطان .

و هذه بعض أسباب الاختلاف بين الناس فيما يدرسون من موضوعات و ما ينتهون اليه من نتائج دراساتهم وان هذه الجملة من أسباب الاختلاف التي لا تختلف باقليم دون اقليم و لا بموضوع دون موضوع وهي ظاهرة في كل ما يختلف فيه .

و هناك أسباب خاصة لاختلاف المسلمين في أرائهم، منها العصبية العربية ومنها التنازع على الخلافة و منها مجاورة المسلمين لكثير من اهل الديانات القديمة و دخول بعضهم في الاسلام و منها ترجمة الفلسفة و منها التعرض لبحث كثير من السائل الغامضة و منها القصص و منها ورود المتشابهة في القرآن و منها استنباط الاحكام الشرعية .

و بعد أن خضنا في بيان أسباب اختلاف المسلمين يجب أن نقرر أن هذا الاختلاف لم يتناول لب الدين فلم يكن الاختلاف في وحدانية الله تعالى وشهادة أن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا في أن القرآن نزل من عند الله العلي القدير و أنه معجزة النبي الكبرى و لا في أنه يروى بطريق متواتر نقلته الأجيال الاسلامية كلها جيلا بعد جيل و لا في أصول الفرائض كالصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج و لا في طريق اداء هذه التكليفات و بعبارة عامة لم يكن الخلاف في لكن من اركان الإسلام و لا في امر علم من الدين بالضرورة كتحرير الخمر و الخنزير و أكل الميتة و القواعد العامة للميراث و إنما الاختلاف في أمور لا تمس الأركان و لا الأصول العامة ! .

كان المؤمنون الأولون من المهاجرين و الأنصار و الذين اتبعوهم بإحسان يستقون عقيدتهم من القرن الكريم يعرفون ما يليق بذاته . تعالى . وما ينزه عنه . جل و علا . من آياته تعالت كلماته ولذا لم يكن بينهم جدل في شأن من شئون العقائد . و أما غير هؤلاء الذين أسلموا وجوههم لله تعالى فقد كان منهم أسئلة

يريدون بها الفتنة وقد حكى الله تعالى في قوله . تعالت كلماته ﴿ فأمّا الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وما يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم يقولون أمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب ﴾ وكانت المسئلة التي أثيرت هي مسئلة القدر .

و هي المسئلة التي شغلت اصحاب الديانات القديمة وقد تكلم بالقدر المشركون والقواعن أنفسهم مسئولية الشرك بالقدر وقد قال سبحانه وتعالى عنهم ﴿ سيقول الذين اشرکوا لو شاء الله ما اشرکنا نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك کذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عند کم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون ﴾ .

ونرى من هذا أن أولئك المشركين إنما يتبرون مسئلة القدر ويحتجون بها وعلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان يظهر في عصر النبي صلى الله عليه وسلم مثارات أخرى غير القدر يثيرها من تأثر بتعاليم قديمة ومهما يكن في أمر هذه المسائل التي تثار فأقوى مسئلة كانت هي مسئلة القدر . فقد نهى النبي ﷺ عن الخوض فيه مع وجوب الإيمان به لأن الخوض فيه مضلة للأفهام ومزلة للأقدام وحيرة للعقول في مضطرب من المذاهب والآراء وذلك يدفع الى الفرقة والانقسام ولأن إثارة الجدل فيه إثارة في أمر ليس في سلطان المجادل الإقناع فيه وليس بيد أحد من الأدلة العقلية ما يحسم به الخلاف ويقطع في الموضوع .

ولما انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الا على واختلط المسلمون بغيرهم من الأمم وأصحاب الديانات القديمة وفيهم من يتكلم في القدر ومن يثبتته ومن ينفيه ابتدأت المناقشة فيه تأخذ شكلا لا يتفق مع أمر النبي ﷺ بعدم الخوض فيه و يروى في ذلك أن عمر بن الخطاب أتى بسارق ، فقال : لم سرقت ؟ فقال قضى الله علي ، فأقام عليه الحد ثم ضربه أسواطاً ، فقيل له في ذلك فقال أمير المؤمنين : القطع للسرقة والجلد لما كذب على الله تعالى .

وزعم بعض الناس أن الإيمان بالقدر ينافي الحذر فقل لعمر عندما امتنع

عن دخول مدينة فيها طاعون : أفرارا من قدر الله ؟ فقال الفاروق عمر: نضر من قدر الله إلى قدر الله ، و هو يشير بهذا إلى أن قدر الله . تعالى . محيط بالإنسان في كل الأحوال و أنه لا يمنع الأخذ بالأسباب و إن ذات الأسباب مقدورة فيجب علينا الأخذ بها و السير في طريقها إقامة للتكليفات و تحملا لتبعة الأشياء .

وزعم الذين اشتركوا في قتل الإمام الشهيد عثمان . رضى الله عنه . أنهم ما قتلوه إنما قتلوه الله و حين حصوه قال له بعضهم : الله هو الذى يرمىك ، فقال عثمان : " كذبتهم لو رماني الله ما أخطأني " و ما كانت هذه الظنون إلا بعض مازعه أهل الديانات الأخرى في نقوس المسلمين .

وكان الكلام في القدر يشتد كلما اتسع نطاق الفتن ولذا كان الكلام فيه في عهد على . رضى الله عنه . أشد وأحد و حاول الإمام أن يمنع الخوض فيه بطريق إعادة الأمر فيها إلى النصوص الظاهرة .

وقد وجد في عهد علي كرم الله وجهه . الجدل في مسألة أخرى غير مسألة القدر وهي مسألة " مرتكب الكبيرة " فإن الجدل في هذه المسألة أثاره "الخوارج" بعد التحكيم ، اذ حكموا بكفر من رضى بالتحكيم باعتباره كبيرة في نظرهم و كفرا و عليها . رضى الله عنه . كما كفروا من معه و قد جر هذا الى المناقشة في شأن مرتكب الكبيرة : أ هو مؤمن أو غير مؤمن ؟ أ هو مغلد في النار يوم القيامة ؟ أم يرجى له الغفران و أن رحمة الله وسعت كل شيء ، و أخذ الجدل فيها ينمو و يزيد حتى اختلف العلماء في ذلك اختلافا كبيرا ، و يعد بعض العلماء هذه المسألة رأس مسائل المعتزلة التي عنوا حتى كانت السبب في تسميتهم المعتزلة .

ولما جاء العصر الأموي و اضطربت أمور السياسة في أولها وجد في ذلك المضطرب السياسى جدل فكرى لا يقل عنفا عن هذا المضطرب بل كان كلاما يتغذى من الأخر ويستمد منه حياة وقوة .

و قد ابتدأت في هذا العصر الآراء الفلسفية تنتشر بين المسلمين

باختلاطهم بالفرس واليونان والرومان وكل مولاء كان للعلوم الفلسفية عندهم منترلة كبيرة ، و كان بالعراق مدرسة فلسفية كمان كان بفارس قبل الاسلام مثلها ، وقد تعلم الفلسفة بعض العرب في هذه المدارس كالحارث بن كلدة و ابنه النضر . ولما جاء الإسلام في تلك الأصقاع وجد من سكانها من يجيدون العلوم الفلسفية و منهم من كان يعلم المسلمين مبادئها و كان للسريان العمل البارز الظاهر في ذلك .

ثم إنه بدخول هذه الفلسفات المختلفة وجدت بحوث فلسفية كثيرة حول العقيدة ، فتكلم بعض العلماء في كون صفات الله . تعالى . المذكورة في القرآن غير الذات أم هي و الذات شيء واحد ؟ و هل الكلام صفة الله تعالى . و هل القرآن مخلوق ؟ و مكثت تكاثرت الموضوعات التي جرى فيها الخلاف ، ثم تجمع الكلام في القدر و اتجه إلى إرادة الإنسان أيعد الإنسان فاعلا مختارا قادرا على ما يفعل أم يعد فيما يفعل كالريشة في مهب الريح ، ليس لها إرادة تحركها و توجيهها التوجيه الذي تبتغيه ، و بذلك تسلسلت الأفكار و الآراء ، و صار لكل جماعة من العلماء مجموعة من الآراء العلمية جعلتها ذات مذهب على صالح للدراسة و الفحص و يجري الجدل فيه و حوله و بذلك تكونت المذاهب الاعتقادية .

وقد انقسمت المذاهب القديمة إلى جبرية و معتزلة و مرجئة و أشاعرة و ما تريدية و حنابلة .

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رضي لنا الإسلام ديناً ، ونصب لنا الدلالة على صحته برهانا مبيّنا ، و أوضح المسبيل إلى معرفته واعتقاده حقا يقينا ، و وعد من قام بأحكامه و حفظ حدوده أجرا جسيما ، و ذخرا لمن وافاه به ثوابا جزيلا و فوزا عظيما ، و فرض علينا الانقياد له و لأحكامه ، و التمسك بدعائمه و أركانه ، و الاعتصام بعراه و أسبابه ، فهو دينه الذي ارتضاه لنفسه و لأتبيائه و رسله و ملائكة قدسه ، فيه اهتدى المهتدون و إليه دعا الأنبياء و المرسلون ﴿ أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات و الأرض طوعا و كرها و إليه يرجعون ﴾ فلا يقبل من أحد ديننا سواه من الأولين و الآخرين ﴿ و من يتبع غير الإسلام ديننا فلن يقبل منه و هو في الآخرة من الخاسرين ﴾ و حكم سبحانه بأنه أحسن الأديان و لا أحسن من حكمه و لا أصدق منه ، قيل ﴿ و من أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله و هو محسن ، و اتبع ملة إبراهيم حنيفا ، و اتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾ . و كيف لا يتميز من له أدنى عقل يرجع إليه بين دين أقام أسامه و ارتفع بناؤه على عبادة الرحمن ، و العمل بما يحبه و يرضاه مع الإخلاص في السرو الإعلان ، و معاملة خلقه بما أمر به من العدل و الإحسان و إثبات طاعته على طاعة الشيطان ، و بين دين^(١) أسس بنيانه على شفا جرف ما رفاهار بصاحبه في النار أسس على عبادة النيران ، و عقد الشراكة بين الرحمن و الشيطان ، أو دين^(٢) أسس بنيانه على عبادة الصليبان و الصور المدمونة في السقوف و الحيطان ، أو دين^(٣) أمة الغضببة انسلخوا من رضوان الله كانسلاخ الحية من قشرها ، و باؤا بالغضب و الخزي و الهوان ، و فارقوا أحكام التوراة ، و نبذوها وراء ظهورهم ، و اشتروا بها القليل من الأثمان ، فترحل عنهم التوفيق و قاربهم الخذلان ، و استبدلوا بولاية الله و ملائكته و رسله و أوليائه ولاية الشيطان ، أو دين^(٤) أسس بنيانه على أن رب العالمين وجود مطلق في

(١) الرد على المجوس .

(٢) الرد على النصارى .

(٣) الرد على اليهود .

(٤) الرد على بعض الفلاسفة الدمرية .

الأذمان لا حقيقة له في الأعيان ، ليس بداخل في العالم ولا خارج عنه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ، ولا متمائز عنه ولا مبائن له ، لا يسمع ولا يرى ولا يعلم شيئاً من الموجودات ولا يفعل ما يشاء ، لا حياة له ولا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار له ، ولم يخلق من السموات والأرض في ستة أيام ، بل لم تزل السموات والأرض معه سبحانه ، وجودهما مقارن لوجوده ، لم يوجد شيئاً بعد عدمها ، ولا له قدرة على إفنائها بعد وجودها ، ما أنزل على بشر كتاباً ولا أرسل إلى الناس رسولاً ، فلا شرع يتبع ولا رسول يطاع ولا دار بعد هذه الدار ولا مبدء للعالم ولا معاد ، ولا بعث ولا نشور ولا جنة ولا نار ، إن هي إلا تسعة أفلاك وعشرة عقول وأربعة أركان وأفلاك تدور و نجوم تسير وأرحام تدفع وأرض تبلع ﴿ وما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحى وما يهلكنا إلا الدهر وما لهم بذلك من العلم إن هم إلا يظنون ﴾ .

أما بعد : فيقول العبد الضعيف شمس الدين بن صدر الدين الأفغاني نسباً ، و الصواتي وطنياً و الحنفي مذهباً و الديوبندي مشرباً و تلميذاً : هذه حواشي شريفة و فوائد لطيفة وتعليقات رفيعة سنية على ((شرح العقائد النسفية)) للشيخ العلامة الذي كان من محاسن الزمان لم تر العيون مثله في الأعلام والأعيان ، وهو الأستاذ على الإطلاق والمشار إليه بالاتفاق ، والمشهور في ظهور الأفاق المذكور في بطون الأوراق ، هو بحربلا ساحل و حبر بلا مماثل ، و انتهت إليه رئاسة العلوم ، و ختمت به حكومة القنون المدعو بـ " سعد الدين التفتازاني " ، و سميتها ((بالجواهر البهية على شرح العقائد النسفية)) و كم سهرت لهذا الجمع في ظلم الدياجرو احتملت المشقة في ظمأ الهواجر ، فجاء بعون الله ما يروق النواظر و يسر الخواطر و يجلو صدا الأذمان و يرمف البصائر ، وليس غرضي من ذلك أن يدرج اسمي في المؤلفين ، و يشتهر اسمي في العالمين ، بل المقصود أن يحصل العلم لمن لا يعلم ، ويكون وسيلة وذريعة لي إلى دار النعم ، و أرجو من خلان الصفاء أن يطالعوه بعين الإنصاف ، و أرجو من مشائخنا و أساتذتنا أن ينظروا فيها بنظر الألفاف . و أما قبول التصنيف في أعين المستفيدين و اعتماده على أبصار الغافلين فليس مداره على مقدار فضل المؤلفين ، وإنما موافق لرب العالمين ، وبالله التوفيق ، ومنه الوصول إلى التحقيق وعليه التوكل في البداية و النهاية و هو حسبي ونعم الوكيل .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله المتوحد بجلال ذاته وكمال صفاته ، المتقدس في نعوت الجبروت عن شوائب النقص وسماته

أقول بتوفيق الله وحسن توفيقه : لما افتتح كتابه بالبسملة - وهي نوع من الحمد - ناسب أن يردفها بالحمد الجامع لجميع أفرادها البالغ أقصى درجات الكمال ، فقال :

شرح قوله: الحمد لله بالطف وجه

((الحمد لله)) : والعدول إلى الجملة الإسمية للدلالة على الدوام والثبات ، و تقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب "الكشاف" في تقديم الفعل في قوله سبحانه ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ وحمد الله سبحانه: هو الثناء عليه بصفاته وأفعاله . ((والله)) : علم للذات الواجب الوجود المستوجب لصفات الكمال والمستحق لجميع المحامد ، وهو أعظم الأسماء ، لأنه دال على الذات الجامع للصفات الإلهية ، ولأنه أخص الأسماء إذ لا يطلق على غيره سبحانه لا حقيقة ولا مجازاً - وأما تحقيق لفظ الجلالة ومباحثه في أنه علم لذاته المخصوص أو أنه وصف في أصله ، فمشروح في المطولات ومفوض إلى المبسوطات ، واللام في الحمد يصح أن تكون للجنس ، وعليه صاحب "الكشاف" ويصح أن تكون للاستغراق ، و إليه ذهب الجمهور ، واللام في الله يصح أن تكون للاختصاص ، وكونها للاستحقاق ، فالتقدير أربعة على كل منها ، فالعبرة دالة على اختصاصه سبحانه بجميع المحامد ، إما على الاستغراق بالمطابقة وموظاير ، إذ المعنى كل حمد مختص به أو مستحق له وإما على الجنس فبالالتزام ، لأن المعنى : إن جنس المحامد مختص به أو مستحق له ، ويلزمه أن لا يثبت فرد منها ، إذ لو ثبت فرد منها لغيره لكان الجنس ثابتا له في ضمنه ، فلم يكن الجنس مختصا ولا مستحقا ، وذلك منافٍ لدلول الحمد ، فافهم . ((المتوحد بجلال ذاته)) : جل ذاته القديم الأزلي أنه الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لا شريك

له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله .

جلت ذاته عن الأشباه والأمثال ، وتقدس عن الأضداد والأنداد والشركاء و
الأمثال ، ولا راد لحكمه ولا معقب لأمره ، والحق : ليس كذاته ذات ولا كصفاته
صفات ، هو السميع الذي يسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات
هو البصير الذي يرى ديبب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء .

تذييل

قد كثرت استعمال المصنفين في خطبهم لفظ ((المتفرد)) : بصفة التفعّل ، وكذا
المتوحد و المتقدس ونحوهما ، مع أن الأسماء توقيفية على الأصح ، وهو قول شيخ
أهل السنة وإمام الأمة الأشعري ولم يرد بذلك سمع وإن ورد أصلها : كالواحد و
الأحد أو ما بنحو معناه ، وكالقدوس بالنسبة إلى المتقدس ، وحينئذ فإطلاقها إما على
قول القاضي الباقلاني : وهو أنه يجوز إطلاق اللفظ عليه سبحانه إذا صبح اتصافه به
ولم يومم نقصا ، وإن لم يرد به السمع ، أو على مختار حجة الإسلام الإمام الفخر
الرازي : من جواز الإطلاق دون توقيف في الوصف ، حيث لم يومم نقصا دون الاسم ،
لأن وضع الاسم له سبحانه نوع تصرف بخلاف وصفه سبحانه بما معناه ثابت له . و
أيضا إن قدماء الفلاسفة على أن أحدا من خلقه لا يعرف ذاته المخصوص البتة ، وأن
ذاته المخصوص ليس معقولا للبشر ، فكيف يوضع الاسم لذاته المخصوص ؟ فتأمل .
((وكمال صفاته)) : إشارة إلى نعوت جماله من وجوب الوجود والبقاء وامتناع العدم
والفناء والوحدانية والعم والقدرة والتدبير والقضاء والقدر والإعادة والإبداء .

قوله: المتقدس في نعوت الجبروت والرد على المجسمة والمشبّهة

((المتقدس في نعوت الجبروت)) : إيماء إلى نعوت جلاله ، قال الله سبحانه
(الملك القدوس) فالملك اسم من أسمائه ، وكذا ملك ، وهو صفة مبالغة في الملك
قال الله سبحانه (عند ملك مقتدر) فالملك هو المستغني عن كل شيء ويفتقر إليه
كل شيء و نافذ حكمه في مملكته طوعا أو كرما ، ولذلك ترى الملوك الجبابرة مع

جبروتهم يخضعون ويتذللون له سبحانه ، ولهذا تتمات ليس هذا المقام مقامها .
و القدوس من أسمائه سبحانه ، سوى نفسه بذلك ، فيه إشارة إلى دوام
التقدس . فالقدوس هو المتزه عما لا يليق به من الأضداد و الأنداد . ((عن شوائب
النقص و سماته)) : الشوائب من الشوب بمعنى الخلط . و سماته من السمات و هو
الطريق ، و المعنى : المقدس من النقائص و العيوب فانه سبحانه نزه نفسه بنفسه
لعجز الخلق عن ذلك ، قال سبحانه ﴿ سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ﴾ ، فإنه
سبحانه تزه في ذاته و صفاته عن العديل و النضير ، لأنه سبحانه و صفاته مصون و
محفوظ عن الخلتون الكاذبة و الأوهام السخيفة . و قد قيل في قوله سبحانه : ﴿ و ما
قدروا الله حق قدره ﴾ يعنى : ما و صفوه حق و صفه ، و ما عظموه حق عظمته ، و ما
عرفوه حق معرفته ، و ذلك : لأنه لو جمعت عقول العقلاء عقلاً واحداً ، ثم تفكروا
بذلك العقل في جناح بعوضة ، حتى يجدوا تركيباً أحسن منه ، لفنيت تلك العقول و
انقطعت تلك الأفكار و لم تصل إلى درك ذرة من ذرات حكمته في جناح تلك البعوضة
على سبيل الكمال و التمام ، فما ظن بذي الجلال و الإكرام . تبا ثم تبا لأهل الضلالة
و الجهالة و ما اعتقدوه من النقص و العيب . فمن حق العبد الطالب للنجاة حداسة
قلبه و سمعه عن خزايا خزعاته المبدعة من المجسمة و المشبهة و الحشوية ، و
العجبا لو قيل لهم : أخبرني عن قدر عروك رقعة و ثخانة و طولاً و قصراً عن حقيقة
بعض ما في بطنك من أي نوع كان ؟ لعجزوا عن بيان ذلك ، فتعالى الله و تبارك أن
يخوض في ذاته و صفاته إلا من عدم الرشاد ، و ملك سبيل الفساد و العناد ، و صير
نفسه أخص العباد ، فمن حقق نظره و استعمل فكره وجد نفسه أجل الجاهلين
بعظمة هذا العظيم ، فلا يقدر أحد قدره و لا يعرفه سواه ، و إن قربه و أدناه . فسبحان
ما أثنى عليه حق ثنائه غيره و لا و صفه بما يليق به سواه ، عجز الأنبياء و المرسلون
عن ذلك . قال أجلمهم قدسوا و أرفعهم محلاً و أبلغهم نطقاً ، و من أعطي جوامع الكلم :
" لا أحصي ثناء عليك كما أثنيت أنت على نفسك " . و من تأمل كلام الله سبحانه
وجد مملوءاً بتزييه ، تارة بالتصريح و تارة بالتلويح و تارة بالإشارات و تارة بما تقصر
عنه العبارات ، فتشبيهه الله سبحانه بالمخلوقات نزغة يهودية و نزغة نصرانية ،
فالمجسمة و المشبهة أمل زيف و كفار ، فتأمل و لا تغفل .

..... والصلاة على نبيه محمد.....

ولما كان كل سعادة دنيوية أو دنيوية ، عاجلة أو آجلة واصلة إلينا بوسيلة رسول الله ﷺ ، قال الله سبحانه : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ . وقد أمرنا الله سبحانه بأن نصلي عليه ، قال الله سبحانه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾ أخذ في الصلاة عليه ، فقال :

والصلاة على النبي وآله وهو محمد سيد البشر

((والصلاة)) : وهي من الله سبحانه الرحمة . خص الأنبياء من بين سائر البشر بالإفراد بالدعاء بالرحمة بلفظ الصلاة تعظيماً لهم . والسلام : هو تحية ، معناه الدعاء بالسلامة . ((على نبيه)) : والفرق بين النبي والرسول : أن الرسول من بعثه الله إلى قوم وأنزل عليه كتاباً أو لم ينزل ؛ لكن أمره بحكم جديد ، لم يكن ذلك الحكم في دين الرسول الذي كان قبله . والنبي من لم ينزل عليه كتاباً ولم يأمره بحكم جديد بل أمره أن يدعو الناس إلى دين الرسول الذي كان قبله . فالحاصل أن الرسول أخص من النبي ، لأن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً .

((محمد)) : وهو سيد البشر محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ، نصبت عليه الأنبياء بنعته ووصفه واسمه رمزاً وتصريحاً ، وأنه خاتم الرسل وأنه الحبر الأعظم ورئيس العالم ورسول الختان الذي يأتي بآخر الزمان ، وقد مست حاجة الإنسان إلى بعثته لما أظلم على رؤوس جميع الأمم محاب الجهل والغم ، فأخذت موافق البشرية بظهوره تتوالى وأنوار نبوته تلالاً ، فولد يتيماً . لم يقم على تربيته مهذب ولم يعن على تربيته مؤدب ، لا استاذ ينبيهه ولا كتاب يرشده ، فكان بين أولياء من عبدة الأصنام وأقرباء من حفدة الأصنام وأتراب استحكمت فيهم الجاهلية وعشيرة كانت حلفاء الوثنية ، غير أنه مع ذلك كان ينمو ويتكامل بدنأً وعقلاً وفضيلة وأدباً . وكان يكتفي

بين قومه بالصادق الأمين ، إلى أن يتجلى عليه نور القدس ومببط عليه الوحي من المقام العلي ، وأمره أن يبلغ قومه ، فقام بهذه الدعوة العظمى وحده ، والناس أحياء ما ألفوا ، أعداء ما جهلوا ، والقوم حوله عبيد شهواتهم لا يفقهون ما يقولونه ولا يعقلون منقوله ، وهو يسفح أحلامهم ويقبح أصنامهم قائماً بأعباء الرسالة ، إلى أن اتخذهم من الضلالة ، وهو يجامد حق جهاده بين تلك الصناديد من قريش وكبار المشركين وعظماء الأعراب والمعاندين ، وهم أشد الناس حباً للعظمة والأنفة ، إلى أن أخرجهم من ظلمات الأصنام إلى نور الإسلام ، فثبت بضرورة العقل أنه صادق بقوله سبحانه : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ فهو عبده ورسوله القائم له بحقه وأمينه على وحيه وخيرته من خلقه ، أرسله رحمة للعالمين وحجة على العباد أجمعين ، بعثه على حين فترة من الرسل ، فهدى به إلى أقوم الطريق ، وأوضح السبل ، وافترض على العباد طاعته ومحبة وتعظيمه وتوقيره والقيام بحقوقه ، فلم يزل ﷺ قائماً بأمر الله سبحانه ، لا يرد عنه راد ، مشمراً في مرضاة الله ، لا يصد عن ذلك صاد ؛ إلى أن أشرقت الدنيا برسالته ضياءً وابتهاجاً ودخل الناس في دين الله أفواجاً وسارت دعوته مسير الشمس في الأقطار ، وبلغ دينه القيم ما بلغ الليل والنهار. ونعم ما قال القائل!!

أحكامه عدل وحق كلها	في رحمة ومصالح و حلال
شهدت عقول الخلق قاطبة بما	في حكمه من صحة وكمال
فاذا أتت أحكامه ألفيتها	وفق العقول تزيل كل عقال
حتى يقول السامعون لحكمه	ما بعد هذا الحق غير ضلال
لله أحكام الرسول و عدلها	بين العباد و نورما المتلائ

.....المؤيد بساطع حججه وواضح بيناته

((المؤيد)) : المقوي دعوى نبوته واتصافه بأعلى ما يتصور للخلق من الكمال ، قال عليه الصلاة والسلام : " أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء " ولقول الملائكة لما ضربوا له المثل : " لقد أعطي هذا النبي ما لم يعط نبي قبله " ، " إن عينه تنامان وقلبه يقظان " ، فمن ذلك أنه بعث إلى الخلق عامة ، وختم به ديوان الأنبياء ، وأنزل عليه القرآن الذي لم يتزل من السماء كتاب يشبهه ولا يقاربه ، وأنزل على قلبه محفوظاً متلوّاً ، وضمن له حفظه إلا أن يأتي الله سبحانه بأمره ، وأوتي جوامع الكلم ونصر بالرعب في قلوب أعاديه ، وبينهما مسيرة شهر ، وجعلت صفوف أمته في الصلاة على مثال صفوف الملائكة في السماء ، وجعلت الأرض له ولأمته مسجداً و طهوراً ، وأسرى به إلى أن جاوز السماوات ، ورأى ما لم يره بشر قبله ، ورفع على سائر النبيين ، وجعل سيد ولد آدم ، وانتشرت دعوته في مشارق الأرض ومغاربها ، و أتباعه على دينه أكثر من أتباع سائر النبيين : من عهد نوح إلى المسيح ، فأمته ثلاث : أهل الجنة وخصه بالوسيلة وهي أعلى درجة في الجنة ، وبالمقام المحمود الذي يقبض به الأولون والآخرون ، وبالشفاعاة العظيمة التي يتأخر عنها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى الله أعز الله به الحق وأمله عزا لم يعزه بأحد قبله وأذل به الباطل وحزبه ذلاً لم يحصل بأحد قبله ، وآتاه من العلم والشجاعة والصبر والسماحة ، والزهد في الدنيا ، والرغبة في الآخرة ، والعبادات القلبية ، والمعارف الإلهية ، ما لم يوته نبي قبله ، وجعلت الحسنه منه ومن أمته بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف إلى أضعاف كثيرة ، وتجاوز عن أمته الخطأ والنسيان ، وصلى عليه هو سبحانه وملائكته - عليهم صلاة الله وسلامه - وأمر عباده المؤمنين كلهم أن يصلوا عليه و يسلموا تسليماً ، وقرن اسمه باسمه ، وجعل لواء الحمد بيده ، فأدم وجميع الأنبياء تحت لوائه يوم القيامة ، وجعله أول من تنشق عنه الأرض ، وأول شافع وأول مشفع

وأول من يقرع باب الجنة ، وأول من يدخلها من الأولين والآخرين ، ولا يدخلهما إلا بعد شفاعته ، وأعطي من اليقين والإيمان والصبر والثبات والقوة في أمر الله و العزيمة على تنفيذ أوامره ، والرضا عنه والشكر له ، والتبرع في مرضاته وطاعته ظاهراً وباطناً سرّاً وعلائية في نفسه ما لم يعطه نبي غيره . ومن عرف أحوال العالم وما بين الأنبياء وأممهم تبين له أن الأمر فوق ذلك ، فإذا كان يوم القيامة ظهر للخلائق من ذلك : ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، وهو نور الله سبحانه ، لا يطفأ ولا يخصم حتى تثبت في الأرض حجته ، وينقطع به العذر ، هذا مطابق لحاله وأمره ، ومما يشهد به القرآن في غير موضع ، قال الله سبحانه : ﴿ يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴾ وقال سبحانه : ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ﴾ .

وقال سبحانه : ﴿ فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ ونظائره في القرآن كثيرة . والحق التحقيق بالتحقيق فلو اجتمع أهل الأرض لم يقدروا أن يذكروا نبيا جمع هذه الأوصاف وبالله التوفيق .

((بساطع حججه)) : المرتفعة العالية الصادرة منه : من القرآن العظيم ، والمعجزات الباهرة . ((و واضح بيناته)) : هذه الدلائل الظاهرة من شمائله و خصائله و محاسن سيره و محامد أثره مما يوجب القطع بصدق دعواه من حسن خلقه و خلقه . و قد اتفقت الملل كلها مؤمنها وكافرها على أنه عليه السلام من أكمل الناس في الصفات البشرية خلقاً و خلقاً و عقلاً ورأياً وحكمة وأصدق الناس وأكرمهم وأشجعهم ، وأكثر الناس أمانة ووقاراً وإعراضاً عن الدنيا ورغبة في الآخرة ، لم يختلف في هذه الصفات اثنان من المسلمين ، ولا ممن خالفه من الكفار والمشركين ، فإنها أمور محسوسة دالة على الرسالة الربانية . فافهم .

..... وعلى آله وأصحابه

((وعلى آله)) : الظاهر أن المراد أزواجه أمهات المؤمنين وعترته وأولاده ، و يعد منهم أمير المؤمنين المرتضى أيضاً ، ويؤيده حديث الكساء والمباهلة وغيرهما ، وذلك بتوسط سيدة النساء .

الثناء على الصحابة والرد على السار أحمد خان الدهلوي

((وأصحابه)) : وأصحابه الذين صحبوه على إيمانهم وماتوا عليه ، وهم أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً . قوم اختارهم الله سبحانه لإقامة دينه وصحبة نبيه ، وقد أثنى سبحانه عليهم مالم يثنه على أمة من قبلهم من الأمم . قال الإمام الشافعي في رسالته :

وقد ذكر الصحابة فعظمهم وأثنى عليهم ، ثم قال : ((رضى الله عنهم ورضوا عنه)) : وهم فيض في كل علم واجتهاد ورع وعقل ، وأمر استدرك به علمهم وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا ، وقال : " وقد أثنى الله سبحانه على الصحابة في التوراة والإنجيل والقرآن ، وسبق لهم على لسان نبيهم من الفضل ما ليس لأحد بعدهم . وقال الإمام أبو حنيفة : " إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين ، وإذا جاء عن الصحابة نختار من قولهم ونخرج عنه " ، وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : " لما دخل أصحاب رسول الله - ﷺ - الشام نظر إليهم أجل من أهل الكتاب ، فقال : ما كان أصحاب عيسى - عليه السلام - الذين قطعوا بالمنشير وصلبوا على الخشب بأشد اجتهاد من هؤلاء " ، وقد شهد لهم الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى : بأنهم خير القرون على الإطلاق ، كما شهد لهم ربهم : بأنهم خير الأمم على الإطلاق ، قال الله سبحانه : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ . وعلماؤهم وتلاميذهم الذين ملؤوا الأرض علماً ، فعلماء الإسلام كلهم

تلاميذهم ، وتلاميذ تلاميذهم - ولم جراً - ومؤلاء الأئمة الأربعة الذين طبق علمهم الأرض شرقاً وغرباً هم تلاميذ تلاميذهم ، وخيار ما عندهم ما كان عن الصحابة ، و خيار الفقه ما كان عندهم ، وأصبح التفسير ما أخذ عنهم . وأما كلامهم في معرفة الله وأسمائه وصفاته وأفعاله وقضائه وقدره ففي أعلى المراتب . فهم الذين فتحوا البلاد بالجهاد والقلوب بالعلم والقرآن ، فملأوا الدنيا خيراً ، وعلماء الناس اليوم في بقايا أثر علمهم . وإذا دريت هذا بأن الصحابة بحور العلم والحكم فما قال قائد "النجرية" أحمد خان الدملوي في ذم الصحابة ومجدهم : "إن المسلمين بنوا أساس دينهم على رواية عوام من الصحابة ورعاة الإبل ، وهم لم يفهموا ولم يعلموا القرآن وأحكام الشريعة " ، فهو من أعظم البهت وأفحش الكذب ، ولم يعلم هذا الرجل المتغابي أن المسلمين بنوا أساس دينهم ومعالم حلالهم وحرامهم على الكتاب الذي لم يتزل من السماء أعظم منه . فيه بيان كل شيء وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة وشفاء لما في الصدور ، فهو أساس دينهم ، وأما الصحابة فإنهم وإن كانوا أميين فمدح الله سبحانه فيهم رسوله زكاهم وعلمهم الكتاب والحكمة وفضلهم في العلم والعمل والهدى والمعارف الإلهية والعلوم النافعة المكملة للنفوس على جميع الأمم ، فلم يبق أمة من الأمم تدانيهم في فضلهم وعلومهم وأعمالهم ومعارفهم فلوقيس ما عند جميع الأمم من معرفة و علم وهدى وبصيرة إلى ما عندهم لم يظهر له نسبة إليه بوجه ما ، وإن كان غيرهم من الأمم أعلم بالحساب والهندسة والنفض والقارورة و علم الفلاحة و علم الموسيقى أو الألحان وغير ذلك : من العلوم التي هي بين علم لا ينفع وبين ظنون كاذبة ، وبين علم نفعه في العاجلة ، وليس زاد الآخرة . فإن أراد المتغابي أن الصحابة كانوا عواماً في هذه الفنون فنعم إذاً "وتلك شكاة ظالم عنك عارماً " .

وإن أراد هذا الرجل أنهم كانوا عواماً في العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه ودينه وشرعه وتفصيله وتفصيل ما بعد الموت و علم معادة النفوس و

شقاوتها و علم صلاح النفوس و أمراضها ، فمن أعظم الأباطيل ، و هي للبصائر أظهر
من الشمس للأبصار ، و لنعم ما قال القائل في مدحهم :

انظر إلى هدي الصحابة و الذي	كانوا عليه في الزمان الخالي
و اسلك طريق القوم أين تهمموا	خذ يمنا ما الدرب ذات شمال
تالله ما اختاروا لأنفسهم سوى	سبل الهدى في القول و الأفعال
درجوا على نهج الرسول و مديه	و به اقتدوا في سائر الأحوال
القائتين المختبتين لربهم	الناطقين بأصدق الأقوال
التاركين لكل فعل سيئ	و العاملين بأحسن الأعمال
أموأهم تبع لدين نبهم	و سوامم بالضد في ذي الحال
عملوا بما علموا و لم يتكلفوا	فلذاك ما شابهوا الهدى بضلال
فهم الأدلة للحيارى من يسر	بهدامم لم يخش من إضلال
و هم النجوم هداية و إضاءة	و علو منزلة و بعد منال
يمشون بين الناس مو ناطقهم	بالحق لا بجهالة الجهال
حلماً و علماً مع تقى و تواضع	و نصيحة مع رتبة الأفضال
يحيون ليلهم بطاعة ربهم	بتلاوة و تضرع و سؤال
و عيونهم تجري بفيض دموعهم	مثل انهمال الوابل الهطال
في الليل رهبان و عند جهادهم	لعنوم من أشجع الأبطال
بوجوههم أثر السجود لربهم	و بها أشعة نورها المتلائ
و لقد أبان لك الكتاب صفاتهم	في سورة الفتح المبين العالي

و لم يعلم هذا الرجل المتغابي أن ذم الصحابة في العلم و العمل تكذيب الله
سبحانه و تكذيب كتابه و تكذيب رسوله و نبيه .

..... هداة طريق الحق و حماته و بعد ! فإن مبنى علم الشرائع و الأحكام و أساس قواعد عقائد الإسلام هو علم التوحيد والصفات

((هداة)) : جمع الهادي من الهداية بمعنى الدلالة على ((طريق الحق و حماته)) : جمع حامي بمعنى الحافظ .

((و بعد ! فإن)) : هذه الفاء إما على توهم أما أو على تقديره في نظم العبارة ، و هذا على ما ذكره السيد الشريف و تبعه من بعده من المتأخرين ، و الواو عوض عنها . ((مبنى علم الشرائع و الأحكام)) : يعني أن ما يبتني عليه الشرائع و الأحكام التي هو عين اعتقاد الملة الإسلامية ، فمبناه هو اعتقاد توحيده سبحانه من كل وجه ، و اتصافه بالصفات العلية المقدسة و اعتقاد نبوة الأنبياء مع ما يلزمه من اعتقاد ما يتعلق بالكتب السماوية و غيرها أو خصوص الأحكام الفرعية الفقهية ، فمبنا ما : الاعتقادات الإسلامية أو المعتقدات من حيث هي معتقدات . ((و أساس قواعد عقائد الإسلام)) : و أساس بمعنى أصل البناء ، يعني ما يبتني عليه قواعد عقائد الإسلام ، هي الأصول الكلية ، أي : مأخوذة من النظر .

و الضرورة و النصوص القرآنية و الأحاديث النبوية . و القواعد جمع قاعدة ، و هي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته : ليتعرف أحكامها منه . و العقائد جمع عقيدة و هي قضية جزم فيها ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه ، و الإضافة للبيان .

((هو علم التوحيد)) : للباري تعالت كبرياؤه و جلّت أسمائه ، إذ ما لم يعتقد توحيده سبحانه لم يتصور الاعتقادات الإسلامية المتفرعة عليه . ((و الصفات)) : السبع الحقيقية الذاتية له ، إذ عليه اعتقاد الرسالة و النبوة ، و عليه تدور الاعتقادات الباقية الدائرة عليها الفروع .

..... الموسوم بالكلام المنجي عن غياهب الشكوك و ظلمات الأوهام
و إن المختصر المسى بالعقائد للإمام الهمام قدوة علماء الإسلام
نجم الملة و الدين عمر النسفي

((الموسوم بالكلام)) : وهذا العلم هو الموسوم المسى بالكلام و علم العقائد .

قالوا: الكلام يعطى النجاة. أقول: هذا زعمهم بزعمهم

((المنجي)) : يعني المعطى للنجاة و الخلاص ((عن غياهب الشكوك)) : جمع غيب ، هو الظلمة و السواد الشديد من الخيل و الليل، والمعنى : الظلام التي هي الشكوك و الريب إضافة تشبيه : بناءً على أن في الجزم و اليقين انكشافاً و انجلاء ، و في الشك و التردد ظلمةً و سواداً ((و ظلمات الأوهام)) : التي تعري الناس عن العقائد الإسلامية ، لاسيما في مسألة الصفات و مسألة الحدوث و القدم ، و مسألة النبوات و مسألة خلق الشرور و الفسادات ، و مسألة خلق الأفعال و مسألة الجبر و القدر ، و مسألة المعاد .

أقول : هذا زعمهم بزعمهم ، فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشبهة و الشكوك . و الفاضل الذي يعلم أن الشبه و الشكوك زادت بذلك ، و من المحال أن لا يحصل الشفاء و الهدى و العلم و اليقين من كتاب الله سبحانه و من كلام رسوله ، و يحصل من كلام هؤلاء المتحيرين الذين أخبر عنهم الواقف على نهايات أقدام بما انتهت إليه من مرامهم ، هو " الإمام الفخر الرازي " حيث يقول (١) :

نهاية أقدام العقول عقال	و أكثر سعي العالمين ضلال
و أرواحنا في وحشة من جسوننا	و حاصل دنيا نا أذى و وبال
و لم نستفد من بحثنا طول عمرنا	سوى أن جمعنا فيه قيل و قال

(١) في كتابه أقسام الذات و الأربعين و غيرها . ١٢ .

لقد تأملت الطرق الكلامية و المناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى غليلا ولا تروى غليلا ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، ففيه من البراهين القطعية ما يبين الحق من الباطل ، فتزول أمراض الشبهة المفسدة للعلم و التصور و الإدراك بحيث يرى الأشياء على ما عليه ، ولنعم ما قال القائل:

و أَلْفَاظٌ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهَا ففِيهَا مِنْ مُحَاسِنِهَا فَنُونٌ

و ليس تحت أديم السماء كتاب متضمن للبراهين و الآيات على المطالب العالية : من التوحيد و إثبات الصفات و إثبات المعاد و النبوات و ردّ النحل الباطلة و الآراء الفاسدة ، مثل القرآن ، فإنه كفيل بذلك كله متضمن على أتم الوجوه و أحسنها و أقربها إلى العقول و أفصحها بيانا ، فهو الشفاء على الحقيقة من ردود الشبهة و الشكوك ، و علم أن ماعداه : من كتب الناس و آرائهم و معقولاتهم بين علوم لائقة بها و بين ظنون لا تغني عن الحق شيئا ، قد وعروا الطريق إلى تحصيلها ، و أطالوا العبارات في إثباتها مع قلة نفعها و جَدَّوا ما .

الفتنة نوعان: فتنة الشبهات و فتنة الشهوات

و الفتنة عند القوم نوعان : فتنة الشبهات ، و هي أعظم الفتنتين ، و فتنة الشهوات ، و قد تجتمعان للعبد ، و قد ينفرد بإحداهما . ففتنة الشبهات تنشأ تارة من فهم فاسد ، و تارة من غرض فاسد ، و تارة من نقل كاذب ، و تارة من حق ثابت خفي على الرجل ، فلم يظفر به . و هذه الفتنة مألها إلى الكفر و النفاق ، و هي فتنة المنافقين و فتنة أهل البدع على حسب مراتب نفاقهم و بدعهم ، فجميعهم إنما ابتدعوا من فتنة الشبهات التي اشتبه عليهم فيها الحق و الباطل و الهدى بالضلال فهذه الفتنة هي الفتنة العظمى و المصيبة الكبرى . و لا ينبغي من هذه الفتنة إلا تجريد اتباع الرسول و تحكمه في الدين ظاهره و باطنه عقائده و أعماله و حقائقه و شرائعه ، فيتلقى عنه حقائق الإيمان و شرائع الإسلام ، و ما يثبت به الله سبحانه من الصفات و الأفعال و

الأسماء ، وما ينفيه عنه . وأما النوع الثاني من الفتنة ، ففتنة الشهوات ، إن الله سبحانه فتن أصحاب الشهوات بالصور الجميلة ، فمن صبر منهم على تلك الفتنة نجا مما هو أعظم منها ، ومن أصابته تلك الفتنة سقط فيما هو شر منها . وأصل كل فتنة إنما هو تقديم الرأي على الشرع والهوى على العقل . فالأول أصل فتنة الشبهة ، والثاني أصل فتنة الشهوة . ففتنة الشبهات تدفع باليقين وفتنة الشهوات تدفع بالصبر ، ولذلك جعل إمامة الدين منوطة بهذين الأمرين ، فقال سبحانه : ﴿ وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون ﴾ فدل على أنه بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين . وجمع بينهما أيضا في قوله سبحانه : ﴿ وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ . فتواصوا بالحق الذي يدفع الشبهات والصبر الذي يكف عن الشهوات ، فبكمال العقل والصبر تدفع فتنة الشهوة ، وبكمال الصبر واليقين تدفع فتنة الشبهة . وبالله التوفيق .

((وإن المختصر المسمى بالعقائد)) : توطئة و تمهيد لتأليف الشرح ((للإمام الهمام)) : بمعنى الملك العظيم الهمة . ((قدوة)) : ما انتسبت به واقتديت به (مقتدى) ((علماء الإسلام نجم الملة والدين)) : من حيث يهتدى به الناس مثل النجوم ، إشارة إلى لقبه نجم الدين ((عمر النسفي)) : واسمه الشريف عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان مفقي الثقليين أبو حفص ^(١) النسفي ^(٢) ، كان إماماً فاضلاً أصولياً متكلماً محدثاً مفسراً فقيهاً حافظاً نحوياً أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر والقبول التام عند الخواص والعوام . وتفقه عليه ابنه .

أبو الليث المعروف بالمجد النسفي ، وقرأ عليه بعض تصانيفه صاحب الهداية و ذكره " ابن النجار " ، فأطال ، وقال : كان فقيهاً فاضلاً محدثاً مفسراً أديباً وقد صنف الكتب في التفسير والحديث والشروط وقال الملاء علي القاري في " طبقاته " قيل : إنه كان يعلم الإنس والجن ، ولذلك قيل له : مفقي الثقليين .

(١) أبو حفص يكنى أبا حفص تولد سنة إحدى وستين وأربع مئة وتوفي سنة سبع وثلاثين وخميس مئة بسمرقند .

(٢) نسبة إلى نصف بلدة من تركستان وتسمى نخشب .

.....أعلى الله درجته في دارالسلام يشمل من هذا الفن على غرر
الفرائد و درر الفوائد في ضمن فصول ، هي للدين قواعد و
أصول ، و أثناء نصوص هي لليقين جواهر و فصوص مع
غاية من التنقيح

((أعلى الله درجته في دارالسلام)) : اي أعطاه الله سبحانه درجة عالية من
درجات واقعة في الجنة التي هي دارالسلامة عن الفوائد والمحن والزوال . ((يشمل خبر
للمختصر يعني يحتوي ((من)) : جملة مسائل ((هذا الفن)) : و الفن نوع من أنواع
العلوم ترجع مسائله إلى جهة واحدة . ((على غرر)) : جمع غرة بالضم بياضي جهة
الفرس ، والأغر: الأبيض من كل شيء .

((الفرائد)) : من إضافة الصفة إلى الموصوف. الفرائد جمع فريدة ، هي
الجوهر النفيسة . والمراد بها عمائد المطالب ولطائف المآرب والدقائق الغريبة
و الحقائق العجيبة . ((و درر الفوائد)) : من إضافة الصفة إلى الموصوف :
يعني الفوائد التي مثل الدرر في النفاسة و ميل الطبيعة و علو الطبقة. ((في
ضمن)) : نصب على المصدرية يعني اشتمالا حاصل في ضمن عدة ((فصول هي
للمدين قواعد)) : يعني هي من حيث أنها مشتملة على العقائد التي هي أصول
الدين ، قواعد . يعني قعدت عليها الأحكام الدينية . ((وأصول)) : و من حيث
أن الشرائع الجزئية من الدين متفرعة عليها أصول الدين . ((و أثناء)) : و
اشتمالا واقفا في أثناء ((نصوص)) : يعني الفاظ مصرحة على المعاني . ((هي)) :
يعني تلك التصريحات ((لليقين)) : الوارد على العقود والأخبار ((جواهر)) :
يعني موارد ومواد له ((و فصوص)) : جمع فص وهي للخاتم. ((مع غاية من
التنقيح)) : يقال : نقح العظم : استخرج مخه ، ونقح الجذع : شذبه ، ونقح
الشيء : استخرج قشره .

..... و التهذيب و نهاية من حسن التنظيم و الترتيب . فحاولت أن أشرحه شرحا يفصل مجملاته و يبين معضلاته و ينشر مطوياته ، و يظهر مكنوناته مع توجيه للكلام في تنقيح و تنبيه على المرام في توضيح و تحقيق للمسائل ، غِبَّ تقرير و تدقيق للدلائل إثر تحرير و تفسير للمقاصد بعد تمهيد و تكثير

((و التهذيب يقال)) : مذهبه أي : قطعه و أصلحه ((نهاية من حسن التنظيم)) يعني التأليف و الجمع في ملك ((و الترتيب)) : موضح كل شيء في موضع يليق به و حاصله و هو مع إيجاز لفظه يحتوي على معان كثيرة الشعوب ، و إن أصوله منقحة مهذبة عن الزوائد ، و فصوله محررة قوانينه ملحقة . ((فحاولت)) : مرتب على ما قبله من جميع أوصاف علم التوحيد و الصفات ، و المختصر ((أن أشرحه شرحا يفصل)) : الجملة صفة للشرح ، يعني يظهر معاني ((مجملاته)) : التي ازدحمت فيها أو الاحتمالات التي أتت فيها بعبارة موجزة . ((و يبين)) : يعني يسهل بالكشف و إبراز ((معضلاته)) : يعني مشكلاته الشديدة . ((و ينشر مطوياته)) : النشر البسط و الإظهار ، و المعنى : يفرق مطوياته مأخوذة من الطي و اللف يعني يظهر ملفوفاته ((و يظهر مكنوناته)) : يعني مستوراتها التي هي خفايا المطالب و خبايا المآرب ((مع توجيهه للكلام)) : و هو حمل العبارة على محمل صحيح لا يتوجه عليه شيء مما يتوهم فيه . ((في)) : ضمن ((تنقيح)) : للمرام ((و تنبيه)) : يعني مع تنبيه و إيفاظ للسامع لاحتمال الاشتباه فيه . ((على المرام)) : الذي قصده و أراد المصنف ((في)) : ضمن ((توضيح)) : للعبارة ((و)) : المطلوب مع ((تحقيق للمسائل)) : يعني جعلها محققة المضامين . ((غب تقرير)) : بكسر الغين و تشديد الباء : عاقبة الشيء ، يعني بعد تقرير يريد تحقيق مضمون المسئلة بعد تقريرها . ((و)) : مع ((تدقيق للدلائل)) : يعني و تعمق النظر و إمعان الفكر فيها . ((إثر تحرير)) : بمعنى العقب ، يقال : خرج في إثره أو إثره يعني بعده ، يعني : وقفت النظر في مقدمات الدلائل و تقريبها بعد تحريرها و تسطيرها و إخلاء ما عن الحشو و الزائد مع ((تفسير)) : يعني و كشف ((للمقاصد)) : و المطالب ((بعد تمهيد)) : و توطئة مهينة تفهمها مما يبين معاداته ، و مما يتوقف عليه من مبادئها ((و)) : مع ((تكثير))

..... للفوائد مع تجريد ، طاويا كشح المقال عن الإطالة والإملال ، ومتجافيا عن طرفي الاقتصاد ، الإطناب والإخلال . والله الهادي إلى سبيل الرشاد ، والمسؤول لنيل العصمة والسداد ، وهو حسبي ونعم الوكيل . اعلم أن الأحكام الشرعية منها : ما يتعلق بكيفية العمل وتسمى فرعية وعملية ، ومنها : ما يتعلق بالاعتقاد وتسمى أصلية واعتقادية ، والعلم المتعلق بالأولى يسمى علم الشرائع والأحكام لما أنها لا تستفاد إلا من جهة الشرع ، ولا يسبق الفهم عند إطلاق الأحكام إلا إليها ، وبالثانية علم التوحيد والصفات ، لما أن ذلك

((للفوائد)) : المرتبة على ما أورده المصنف ((مع تجريد)) : للعبارة ، والمعنى عن العيوب والنقائص والخلل والزوائد ، فعزمت أن أعمل هذا الشرح - حال كوني - ((طاويا كشح المقال عن الإطالة والإملال)) : ((و)) : حال كوني متجافيا)) : متباعدة ((عن طرفي الاقتصاد : الإطناب)) : العبارة الزائدة على قدر الحاجة . ((وإلا خلال)) : وهو عبارة عن كمال الاختصار والإيجاز في العبارة والمعنى وترك الطرفين مستلزم لاختيار الوسط ، فأشار إلى أنه ترك التطويل الممل والإيجاز المخل إلى اختيار طريق الاقتصاد . ((والله الهادي)) : يعني ليس الهادي إلا هو ((إلى سبيل الرشاد)) يعني طريق الهداية والسداد ((و)) : هو ((المسؤول)) : الذي لا نسله إلا إياه للنجاة والخلص عن الخطايا والذنوب . ((لنيل العصمة)) : التي هي الملكة الحاملة لمن هي فيه على التجنب عن الغواية والضلالة ((و)) : لنيل ((السداد)) : يعني الصواب من القول والعمل . ((وهو حسبي ونعم الوكيل)) : والعطف ، فيه أبحاث مفروغ عنها في موضعها : ليس فيه مزيد النفع .

تقسيم العلوم الدينية وطريق الضبط

((اعلم)) : تمهيد لتقسيم العلوم الدينية المأخوذة عامة مقاصدها ومسائله من الأدلة الأربعة . و طريق الضبط أن يقال : إن العلم إما أن يكون باحثاً عن أحوال العقائد من حيث يفحص فيه عن العقود : أيها يجب الإذعان به والاعتقاد به ، و أيها يجب تكذيبه وإبطاله ، أو يكون باحثاً عن الأفعال والأعمال أيها مما ينبغي أن يعمل به ، و أيها يجب أن يترك . و الأول يسمى علم الكلام ، و الأحكام المدونة فيه تسمى أصلية اعتقادية ، لما أنها لا غاية لها إلا اعتقادها ، لكن أن يكون على وفق الشرع لا على مجرد العقل كالفلسفة . و الثاني ما يكون باحثاً عن الأفعال الظاهرة ، فإما أن يبحث فيه عن طريق إثبات كیفياتها وأحوالها عن الأدلة الشرعية على نمط القوانين الكلية والضوابط العامة من غير خصوص نظر إلى مسألة جزئية ، فهو علم الأصول ، وإما أن يبحث فيه عن تفاصيل المسائل الجزئية ، بحيث أن يلاحظ استفادة علمه من طريق الاجتهاد في أدلتها التفصيلية : من الأدلة الأربعة ، وإن كان بعضها مما ليس له مزيد فاقعة إلى الاجتهاد ، بل هي من ضروريات الدين : مثل وجوب الصلوات الخمس وجوب صيام رمضان ، فهو الفقه .

((إن الأحكام الشرعية منها : ما يتعلق بكيفية العمل وتسمى فرعية)) : لتفرعها على الأصول الاعتقادية . ((و عملية)) : لتعلقها بكيفية العمل . ((ومنها : ما يتعلق بالاعتقاد)) : يعني الأحكام التي لا يطلب فيها إلا تحصيل الاعتقاد بها من حيث أنها مطلوبة في الشرع . ((وتسمى أصلية)) : لأنها أصول الشرائع ((و اعتقادية)) : لأن الاعتقاد هو المطلوب فيها . ((والعلم المتعلق بالأولى)) : يعني بالأحكام المتعلقة بكيفية العمل . ((يسمى علم الشرائع والأحكام)) : وذلك لوجهين أما الوجه الأول ((لما أنها لا تستفاد إلا من جهة الشرع)) : لأن العقل لا يستقل بمعرفة مسائل الصلاة والصيام وغير ذلك . و أما الوجه الثاني ((ولا يسبق الفهم عند إطلاق الأحكام إلا إليها)) : يعني الأحكام المتعلقة بكيفية العمل ((و بالثانية)) : يعني العلم المتعلق بالأحكام المتعلقة بالاعتقاد ((علم التوحيد والصفات لما أن ذلك)) : يعني مسألة توحيد الباري سبحانه وصفاته .

..... أشهر مباحثه و أشرف مقاصده ، و قد كانت الأوائل من الصحابة و التابعين - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - لصفاء عقائدهم ببركة صحبة النبي ﷺ و قرب العهد بزمانه و لقلة الوقائع و الاختلافات ، و تمكنهم من المراجعة إلى الثقات مستغنين عن تدوين العلمين و ترتيبهما

قال بعض أهل الجهل: تدوين الكلام بدعة والرد عليهم

((أشهر مباحثه و أشرف مقاصده)) : . و لما كان لقائل أن يقول : " إن هذا التدوين بدعة لم يوجد في عهد الصحابة و التابعين " ، فأزاحه : بأن ذلك من قبيل عدم الحكم لعدم علته ، و أجاب عنه بوجهين : أما الوجه الأول ((و قد كانت الأوائل من الصحابة و التابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين لصفاء عقائدهم ببركة صحبة النبي - ﷺ - و قرب العهد بزمانه)) : يعني لم يتوجهوا إلى تدوينهما لوجهين : أما الوجه الأول : صفاء عقائدهم من غير احتمال شوب الغي و الزيف ؛ بشرف الصحبة النبوية في الصحابة ، و بقرب العهد النبوي في التابعين ، و إنما كان يفتقر إليهما لإزالة الغواية و الضلالة ، و عدم العلم و المعرفة لفرط الجهالة بالأمور الشرعية الواقعية . و أما الوجه الثاني : قلة الوقائع و الحوادث و المناقشات و المنازعات في العقائد و الأحكام الشرعية ؛ لعدم غلبة الجهالة و فرط العصبية و شيع الفسق و الكذب ، فلم يكونوا يحتاجون إلى هذه المشقة العظيمة و إلى هذا أشار بقوله : ((و لقلة الوقائع و الاختلافات)) : يعني في المسائل الاعتقادية الأصلية و المسائل الفرعية العملية . ((و تمكنهم من المراجعة إلى الثقات)) : يعني لقدرتهم في تحصيل العقائد و الأحكام الشرعية و دفع شبهاتهم إلى العلماء المعتمد عليهم ((مستغنين)) : خبر كانت ((عن تدوين العلمين)) : المفيدين ((و ترتيبهما)) : لا عن نفس هذين العلمين ، و إنما كان حصولهما إما من نظرهم بأنفسهم في منا شيء النصوص و مأخذها ، أو من المباحثات الحقة العلمية .

..... أبواباً وفصولاً ، و تقرير مقاصدهما فروعاً وأصولاً ، إلى أن حدثت الفتن بين المسلمين و البغي على أئمة الدين ، و ظهر اختلاف الآراء و الميل إلى البدع و الأهواء ، و كثرت الفتاوى و الوقائع و الرجوع إلى العلماء في المهمات ، فاشتغلوا بالنظر و الاستدلال و الاجتهاد و الاستنباط ، و تمهيد القواعد و الأصول ، و ترتيب الأبواب و الفصول ، و تكثير المسائل بأدلتها ، و إيراد الشبه بأجوبتها ، و تعيين الأوضاع و الاصطلاحات ، و تبين المذاهب و الاختلافات ، و سمو ما يفيد معرفة الأحكام العملية عن أدلتها التفصيلية بالفقه،

((أبواباً وفصولاً و تقرير مقاصدهما فروعاً وأصولاً ، إلى أن حدثت الفتن بين المسلمين ، و البغي على أئمة الدين ، و ظهر اختلاف الآراء و الميل إلى البدع و الأهواء)): و المراد بالفتن فتن أصحاب الغواية و أرباب البدعة ، و المراد بالبغي على أئمة الدين انحراف أهل الزيغ عن منهاج مجتهدى أهل السنة ، و المراد بظهور اختلاف الآراء شيوع اختلافها تعصباً و عناداً في العقائد و الأحكام ، لا مجرد الاختلاف في العلم و المعرفة و البدعة : هي ما يخالف الشرع و لا يدخل تحت الأصول الكلية الشرعية . ((و كثرت الفتاوى و الوقائع و الرجوع إلى العلماء في المهمات)) : يعني شاع و ذاع و قوع النوازل و الوقائع الجزئية المتعلّقة معرفة أحكامها من صريح النصوص ، فاختلف فيها الأحكام من قبل أهل الفتوى باختلاف آرائهم ، فوجب القطع بمس الحاجة إلى وضع أصول الاجتهاد و الاستنباط من مظان النصوص ، و بلغ الشأن إلى تدوين الفقه و أصوله ، و وضع المسائل و الأجوبة و الأدلة الإجمالية و التفصيلية ، و إلى هذا أشار بقوله ((فاشتغلوا بالنظر و الاستدلال و الاجتهاد و الاستنباط ، و تمهيد القواعد و الأصول و ترتيب الأبواب و الفصول ، و تكثير المسائل بأدلتها ، و إيراد الشبه بأجوبتها ، و تعيين الأوضاع و الاصطلاحات ، و تبين المذاهب)) : يعني مذاهب أهل القبلة . ((و الاختلافات)) : يعني بين أهل القبلة . ((و سمو ما يفيد معرفة الأحكام العملية عن أدلتها التفصيلية بالفقه)) : و المراد بالأصول: هي المسائل و العقود المقصودة ، يعني العلم المدون الذي يفيد مطابقة مسائله معرفة الأحكام العملية ، و احترز بالقيد الأخير عن علمها الحاصل بالأدلة الإجمالية ، فإنه علم أصول الفقه لا علم الفقه.

..... و معرفة أحوال الأدلة إجمالاً في إفادتها الأحكام ، بأصول الفقه ، و معرفة العقائد عن أدلتها التفصيلية ، بالكلام : لأن عنوان مباحثه كان قولهم : الكلام في كذا و كذا ، و لأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه و أكثرها نزاعاً و جدالاً ، حتى أن بعض المتغلبة قتل كثيراً من أهل الحق لعدم قولهم بخلق القرآن ، و لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات و إلزام الخصوم ، كالمنطق للفلاسفة . و لأنه أول ما يجب من العلوم التي انما تعلم و تتعلم بالكلام ، فأطلق عليه هذا الاسم لذلك ، ثم خص به ، و لم يطلق على غيره تميزاً . و لأنه إنما يتحقق بالمباحثة و إدارة الكلام من الجانبين ، و غيره قد يتحقق بمطالعة الكتب و التأمل . و لأنه أكثر العلوم نزاعاً و خلافاً ، فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين و الرد عليهم . و لأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من العلوم ، كما يقال للأقوى من الكلامين : هذا هو الكلام

((و معرفة أحوال الأدلة إجمالاً في إفادتها الأحكام بأصول الفقه)) : وفيه إشارة - و الله أعلم - أن المختار عنده - قَدِّمَ سرّه - مو أن موضوع علم الأصول هو الأدلة فقط ، لكن لا مطلقاً ، بل من حيث أنها مفهدة للأحكام ، ((و معرفة العقائد عن أدلتها التفصيلية بالكلام)) : و هو علم التوحيد و الصفات مسمى به . ((لأن عنوان مباحثه كان قولهم)) : يعني قول المتقدمين ((الكلام في كذا و كذا)) : يعني قالوا في مواضع الفصول : الكلام في إثبات واجب الوجود ، و الكلام في النبوة ، و الكلام في الإمامة ، و على هذا سائر الفصول و الأبواب . ((و لأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه)) : و هذا أظهر و أشهر ((و أكثرها نزاعاً و جدالاً)) : بين أهل القبلة لا سيما بين الجماعة و القدرية و الكرامية ((حتى أن بعض المتغلبة)) : يعني الملوك بالغبلة لا بطريق البيعة من أهل الحل و العقد بالاستحقاق . ((قتل كثيراً من أهل الحق)) : و

هذا القتل العظيم وقع في الحكومة العباسية لاسيما في عهد المأمون فإنه له غلو في ذلك ، وكان رافضيا معتزليا عالماً فاضلاً ، وكان متوغلاً في فنون الفلسفة مجتهداً فيها ، والله القهار ينتقم منه بجميع ذلك . ((لعدم قولهم بخلق القرآن)) .

وفي هذا الباب واقعات وحادثات طويلة عظيمة كثيرة ، وهذا الكتاب اللطيف ليس مقامها وموضعها . ((ولأنه يورث)) : يعني ينشئ ويوجد ((قدرة على الكلام)) : يعني على الكلام الظاهري وعلى الكلام الباطني . ((في تحقيق الشرعيات)) : يعني في إثبات الأحكام الشرعية ((وإلزام الخصوم)) : يعني وإسكات الخصوم المناظرين ، ((كالمنطق للفلاسفة)) : يعني أن للفلاسفة علماً نافعا يتوصلون به إلى سائر علومهم ، سموه بالمنطق ، لإفادته قوة في النطق الظاهري والنطق الباطني ، زعم بعض الناس أن المنطق ميزان المعاني ، كما أن العروض ميزان الشعر . قال " الحافظ الهيثمي " : إن الحلبي وغيره صرحوا بجواز تعلمه ليرد على أهله ، ويدفع شرهم عن الشريعة المطهرة ، فيكون ذلك من باب إعداد العدة .

((ولأنه أول ما يجب من العلوم التي انما تعلم وتتعلم بالكلام)) : يعني أن الاشتغال بعلم الكلام أول الواجبات : إذ هو أصول الأحكام الشرعية كلها ، لكن وجوبها بمعنى واجب الكفاية ((فاطلق عليه)) : يعني على ما يفيد معرفة العقائد عن دلائلها ((هذا الاسم لذلك)) : يعني أنه أول ما يجب من العلوم . ((ثم خص)) : يعني هذا الاسم ((به)) : هذا العلم . ((ولم يطلق على غيره تميزاً)) : وإن كان وجه الإطلاق موجوداً في كل علم وفن . ((ولأنه)) : يعني علم الكلام ((إنما يتحقق بالمباحثة وإدارة الكلام)) : يعني ((من الجانبين ، وغيره)) : وغير علم الكلام ((قد يتحقق بمطالعة الكتب والتأمل)) : هذا إذا كان صاحب المطالعة ذا مادة قابلة وملكة فاضلة . ((ولأنه أكثر العلوم نزاعاً وخلافاً ، فيشتد افتقاره)) : يعني افتقار علم الكلام ((إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم)) : من جانب أهل الحق . ((ولأنه لقوة أدلته صار كانه هو الكلام دون ما عداه من العلوم ، كما يقال للأقوى من الكلامين : هذا هو الكلام)) .

.....و لأنه لايتنائه على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية كان أشد العلوم تأثيراً في القلب و تغلغلا فيه ، فسمي بالكلام المشتق من الكلم : وهو الجرح ، وهذا هو كلام القدماء ، و معظم خلافياته مع الفرق الإسلامية خصوصاً المعتزلة ؛ لأنهم أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف لما ورد به ظاهر السنة ، و جرى عليه جماعة الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - في باب العقائد. و ذلك لأن رئيسهم و ذلك لأن رئيسهم واصل بن عطاء

((و لأنه لايتنائه على الأدلة القطعية)) : يعني القواطع العقلية التي اخترعها بعقولهم السخيفة . ((المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية)) : يعني الظواهر النقلية التي جاءت بها الأنبياء . ((كان أشد العلوم تأثيراً في القلب و تغلغلا فيه ، فسمي بالكلام المشتق من الكلم : وهو الجرح ، هذا هو كلام القدماء)) : يعني وهذا القدر من المعرفة بالعقائد الضرورية الشرعية مع الرد على أهل الزيغ من أهل القبلة كان علم الكلام المدون في كتب القدماء ، فلم يخلطوا هذا العلم بالأصول الفلسفية و الرد عليها و القدح في أدلتها . ((و معظم خلافياته)) : يعني أكثر اختلافات كلام القدماء .

كبار الفرق الإسلامية أربع

((مع الفرق الإسلامية)) : و كبار الفرق الإسلامية أربع : القدرية و الصفاتية و الشيعة و الخارجية . ثم يتركب بعضها مع بعض و يتشعب عن كل فرقة أصناف ، فتصل إلى ثلاث و سبعين فرقة . ذلك لأن أهل الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الواحد فيها ، فافتقرت المجوس على سبعين فرقة ، و اليهود على إحدى و سبعين فرقة ، و النصارى على اثنتين و سبعين فرقة ، و المسلمون على ثلاث و سبعين فرقة ، و الناجية أبداً من الفرق واحدة ، إذ الحق من القضيتين المتقابلتين في واحدة . و أما أهل الامواء و الآراء : مثل الفلاسفة و الدمرية و الصائبة و عبدة الكواكب و الأوثان و

البراهمة و السمنية الهندية ، فليست تنضبط مقالاتهم . ((خصوصاً المعتزلة لأنهم أول فرقة أسسوا قواعد الخلاف)) : لعل وجهه أن سائر الطوائف سوى المعتزلة ، وإن خالفوا ما ورد به ظواهر الأخبار ، إلا أنهم لم يشيدوا أصول الخلاف ، ولم يظهروا قوة براهينهم عند الرجوع إلى العقل . ((لما ورد به ظاهر السنة ، و جرى عليه جماعة من الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - في باب العقائد)) : متعلق بقوله جرى .

واصل بن عطاء قائد الوصلية اعتزاله؟ يدور على أربع

((وذلك لأن رئيسهم واصل بن عطاء)) : قائد الوصلية من القدرية المعتزلة " أبو حذيفة " كان تلميذاً " الحسن البصري " ، يقرأ عليه العلوم والأخبار ، وكان في أيام عبد الملك و هشام بن عبد الملك . واعتزالهم يدور على أربع قواعد : القاعدة الأولى : القول بنفي صفات الباري سبحانه : من العلم و القدرة و الإرادة و الحياة و غيرما : من الصفات الحقيقية الذاتية . وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجة ، وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر ، و هو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين ، قال : و من أثبت معنى و صفة قديمة فقد أثبت إلهين ، وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة ، و انتهى نظرم فيها إلى رد جميع الصفات .

القاعدة الثانية : القول بالقدر ، و ذلك لأن الاختلافات في الأصول حدثت في أواخر أيام الصحابة ، بدعة معبد الجهيني و غيلان الدمشقي و يونس الأسواري في القول بالقدر ، و إنكار إضافة الخير و الشر إلى القدر ، و نسج على متوالهم واصل بن عطاء الغزال ، و قرر واصل بن عطاء هذه القاعدة أكثر ما كان يقرر قاعدة الصفات ، فقال : " إن الباري سبحانه حكيم عادل لا يجوز أن يضاف إليه شر و ظلم ، و لا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر و يحكم عليه شيئاً ، ثم يجازيهم عليه ، فالعبد هو الفاعل للخير و الشر و الإيمان و الكفر و الطاعة و المعصية ، و هو المجازي على فعله ، و الرب سبحانه أقدره على ذلك كله ، و أفعال العباد محصورة في الحركات و السكنات و الاعتمادات و النظر و العلم " ، قال : " و يستحيل أن يخاطب " يافعل " ، و هو لا يمكنه أن يفعل ، و هو يحس من نفسه الاقتدار و الفعل ، و من أنكره فقد أنكر الضرورة " ، و استدلل بآيات على هذه الكلمات ، فافهم .

..... اعتزل عن مجلس الحسن البصري - رحمه الله - ويقرر أن من ارتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، ويثبت المنزلة بين المنزلتين فقال الحسن: " قد اعتزل عنا " فسموا المعتزلة ، وهم سموا أنفسهم " أصحاب العدل والتوحيد " لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله تعالى ، ونفي الصفات القديمة عنه

إثبات المنزلة بين المنزلتين والسبب فيه

القاعدة الثالثة : القول بالمنزلة بين المنزلتين ، وإلى هذا أشار بقوله ((اعتزل عن مجلس الحسن البصري - يقرر أن من ارتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، ويثبت المنزلة بين المنزلتين ، فقال الحسن : " قد اعتزل عنا " فسموا المعتزلة)) : والسبب فيه أنه دخل واحد على الحسن البصري ، فقال : " يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا طائفة يكفرون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة الإسلامية ، و هم الوعيدية الخارجية ، وفرقة يرجؤون أصحاب الكبائر ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان ، بل العمل على مذمهم ليس ركنا من الإيمان ، ولا يضر مع الإيمان المعصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، و هم المرجئة ، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً " . فتفكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قام واصل بن عطاء ، وقال : أنا لا أقول : إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ولا كافر مطلق ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ، لا مؤمن ولا كافر ، واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد ، يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن ، فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فسمي هو وأصحابه معتزلة وهم أبغض خلق الله ؛ وذلك لأن إخراج أهل الحق من الإيمان محض هذيان . وقال فريد الدمر وحيد العصر الشيخ محمد زاهد الكوثري : وهم سموا أنفسهم معتزلة ، وذلك عند ما بايع الحسن بن علي معاوية ، وسلم إليه الأمر واعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس ، وذلك : أنهم كانوا من أصحاب أمير المؤمنين علي ، ولزموا منازلهم ومساجدهم ، وقالوا نشغل بالعلم والعبادة فسموا بذلك معتزلة .

المعتزلة سمو أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد

وقال الشارح - قدم سره - ((وهم سمو أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد)) :
 ويلقبون بالقدرية ، وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركا ، وقالوا : لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره احترازا عن وصمة اللقب ، إذ كان الذم به متفقا عليه لحديث رسول الله ﷺ : القدرية مجوس هذه الأمة . وكانت الصفاتية تعارضهم بالاتفاق على أن الجبرية والقدرية متقابلتان تقابل التضاد ، فكيف يطلق لفظ الضد على الضد ؟ وقد قال النبي ﷺ : " القدرية خصماء لله في القدر " . و الخصومة في القدر وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم والحكم المحكوم .

قالوا بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي

أما العلة لتسميتهم أنفسهم أصحاب العدل ، فـ ((لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله تعالى)) : أقول : لا يليق بمسلم أن يعتقد أن الله سبحانه يجب عليه شيء لأن ذلك نقص يتزه الله سبحانه عنه ، وهذا أمر جلي لا يخفى على أحد ؛ لأن الوجوب يناfi الألومية ووجوب الوجود . ولكن ذلك لم يمتنع فرقة عظيمة من المسلمين هي المعتزلة من القول بوجوب الصلاح ؛ والأصلح ما قال البحر الذخار صاحب " الملل والنحل " : وأما العدل على مذهب أهل الاعتزال فما يقتضيه العقل من الحكمة ، وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة ، واتفقوا على أن الحكيم لا يفعل إلا الصلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد ، و على مذاهب أهل السنة فإن الله سبحانه عدل في أفعاله بمعنى أنه متصرف في ملكه و مُلكه ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . فالعدل وضع الشيء موضعه ، وهو التصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم ، والظالم بضده ، فلا يتصور منه جور في الحكم وظلم في التصرف .

قالوا بنفي الصفات الأزلية والرد عليهم

و أما العلة لتسميتهم أصحاب التوحيد فأشار إليها بقوله : ((ونفي الصفات القديمة عنه)) : يعني و الذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد القول بأن الله سبحانه قديم و القدم أخص وصف ذاته ، و نفوا الصفات القديمة الأزلية أصلاً و رأساً ، فقالوا : هو عالم بذاته حي بذاته لا يعلم و قدرة و حياة ، هي صفات قديمة و معان قائمة به ، لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الألومية . قال أبو الهذيل رأس الهذيلية شيخ المعتزلة و مقدم الطائفة و مقرر الطريقة و المناظر عليها : أخذ الاعتزال عن " عثمان بن خالد الطويل " عن واصل بن عطاء ، إن الهاري سبحانه عالم يعلم ، و علمه ذاته ، قادر بقدرة ، و قدرته ذاته ، حي بحياة ، و حياته ذاته ، و إنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه ما ، و إنما الصفات ليست وراء الذات و ليست معان قائمة بذاته بل هي ذاته .

الفرق بين قول القائل : عالم بذاته لا يعلم ، وبين قول القائل :

عالم يعلم هو ذاته

و الفرق بين قول القائل عالم بذاته لا يعلم و بين قول القائل عالم يعلم هو ذاته : أن الأول مو نفي الصفة ، و الثاني مو إثبات ما هو بعينه صفة ، أو إثبات صفة هي بعينها ذات . و قال البحر الزخار صاحب " الملل و النحل " : و أما التوحيد فقد قال أمل السنة و جميع الصفاتية : إن الله سبحانه واحد في ذاته لا قسم له ، و واحد في صفاته الأزلية لانظير له ، و واحد في أفعاله لا شريك له . و قال أمل العدل : إن الله سبحانه واحد في ذاته لا قسم له و لا صفة له ، و واحد في أفعاله لا شريك له ، فلا قديم غير ذاته و لا قسم له في أفعاله ، و محال وجود قديمين ، و كذلك وجود مقدارين بين قادرين محال ؛ و ذلك هو التوحيد . فالمعتزلة غالوا في التوحيد بزعمهم ، حتى وصلوا إلى التعطيل بنفي الصفات ، و المشبهة قصروا حتى وصفوا الخالق بصفات الأجسام ، و الروافض غالوا في النبوة و الإمامة حتى وصلوا إلى الحلول ، و الخوارج قصروا حيث نفوا تحكيم الرجال ، و قالوا : لا حكم إلا لله .

..... ثم إنهم توغّلوا في علم الكلام ، وتشبّثوا بأذيال الفلاسفة في كثير من من الأصول والأحكام ، وشاع مذهبهم في ما بين الناس، إلى أن قال الشيخ ابوالحسن الأشعري لأستاذه أبي علي الجبائي : ما تقول في ثلاثة إخوة : مات أحدهم مطيعاً والآخر عاصياً والثالث صغيراً ، فقال : إن الأول يثاب في الجنة ، و الثاني يعاقب بالنار . والثالث لا يثاب ولا يعاقب ، فقال الأشعري : ((فإن قال الثالث : يا رب ! لم أمتني صغيراً وما أبقيتني إلى أن أكبر ، ؟ فأومن بك و أطيعك ، فأدخل الجنة ، فماذا يقول الرب))؟ ، فقال : يقول الرب : ((إني كنت أعلم منك أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار ، فكان الأصح لك أن تموت صغيراً)) فقال الأشعري : فإن قال الثاني : يارب لم لم تمتني صغيراً لئلا أعصي لك فلا أدخل النار ، فماذا يقول الرب ؟ ، فبهت الجبائي

((ثم إنهم توغّلوا في علم الكلام وتشبّثوا بأذيال الفلاسفة في كثير من الأصول والأحكام ، وشاع مذهبهم في ما بين الناس)) : يعني ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين فسرت أيام المأمون ، فخلطت مناجها بمنامج الكلام ، وأفردتها فنا من فنون العلم ، وسميتها باسم الكلام ؛ إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها هي مسألة الكلام ، فسمى النوع باسمها ، وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق ، والمنطق والكلام مترادفان ، والمتأخرون منهم : الجبائي وابنه أبو هاشم ، والقاضي عبد الجبار ، وأبو الحسين البصري قد اقتصروا طرق أصحابهم ، وانفردوا عنهم بمسائل ، كما سيأتي . وأما رونق علم الكلام فابتدأه من الخلفاء العباسية هارون والمأمون والواثق والمتوكل ، و انتهاؤه من صاحب بن عباد وجماعة من الديلمة .

مناظرة الشيخ مع شيخه أبي علي الجبائي

((إلى أن قال الشيخ أبو الحسن الأشعري لأستاذه أبي علي الجبائي)) : رأس المعتزلة في أواخر ثلاث مائة فما بعدما ، وكان الأشعري تلميذه وعلى مذهبه ، فتأب و صار إماماً في السنة . ((ما تقول في ثلاثة إخوة مات أحدهم مطيعاً والأخر عاصياً والثالث صغيراً ، فقال : إن الأول يثاب في الجنة ، والثاني يعاقب بالنار)) : وذلك لأن بمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم ثواب المطيع وعقاب العاصي ، إلا أن التوقيت والتخلف فيه يعرف بالسمع .

القول بوجوب الأصلح والرد عليه بوجوه

فإنهم يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح في دينه . وأما في الدنيا فالبغداديون من المعتزلة يوجبونه أيضاً ، والبصريون لا يوجبونه ، والحق من جانب أهل الحق أن ما هو الأصلح للعبد فليس بواجب على الله سبحانه ، وإلا لما خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا والآخرة ، فإن العدم أصلح له من الوجود في عالم الشهود . ولما كان له سبحانه منة على العباد وقد قال الله سبحانه : ﴿ بل الله يمتحنكم أن هذا لكم للإيمان ﴾ ولما كان امتنانه على الأنبياء فوق امتنانه على فرعون وقارون وهامان وأبي جهل وأبي لهب وغيرهم من الأغبياء الأشقياء . وحاصله أن مفساد هذا الأصل :- وهو وجوب الأصلح - أظهر من أن تخفى وأكثر من أن تحصي ، وذلك لقصور نظر في المعارف الإلهية .

((والثالث لا يثاب ولا يعاقب)) : لأن دخول الجنة ودخول النار على وجه الاستحقاق . ((فقال الأشعري : فإن قال الثالث : يا رب ! لم أمتني صغيراً وما أبقيتني إلى أن أكبر ؟ فأومن بك وأطيعك فأدخل الجنة ، فماذا يقول الرب ؟ فقال : يقول الرب : إني كنت أعلم منك أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار ، فكان الأصلح لك أن تموت صغيراً ، فقال الأشعري : فإن قال الثاني : يا رب ! لم تمتني صغيراً لئلا أعصي لك ، فلا أدخل النار ، فماذا يقول الرب ؟ فهبت الجبائي)) : يعني جعل متحيراً مدموشاً ، ولم يقدر على الجواب .

..... وترك الأشعري مذهبهم ، فاشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة وإثبات ماورد به السنة ، ومضى عليه الجماعة . فسموا أهل السنة والجماعة ثم لما نقلت الفلسفة عن اليونانية إلى العربية وخاض فيها الإسلاميون ، وحاولوا الرد على الفلاسفة فيما خالفوا فيه الشريعة

((وترك الأشعري)) : من هذا الوجه . ((مذهبهم)) : وكان معتزلياً جبائياً . ((فاشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة ، وإثبات ماورد به السنة ، ومضى عليه الجماعة)) : يعني لما جرت مناظرة بين الشيخ أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه أبي علي الجبائي في بعض المسائل ، وألزمه أموراً لم يخرج عنها بجواب ، فأعرض عنه ، وانحاز إلى طائفة السلف ، ونصر مذهبهم على قاعدة كلامية ، فصار ذلك مذهباً منفرداً ، وقد قررت طريقته جماعة من المحققين : مثل القاضي الباقلاني ، والأستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني ، والأستاذ أبي بكر بن فورك ، وليس بينهم كثير اختلاف . ((فسموا)) : يعني الشيخ الأشعري ومن تبعه ((أهل السنة والجماعة)) :

المراد بأهل السنة في عرف الناس اليوم والرد على من لا وقوف له

إن المراد بـ" أهل السنة والجماعة " في عرف الناس اليوم : الشيخ " أبو الحسن الأشعري " وأتباعه من المالكية والشافعية والحنبلية ومن سبقه بالزمان : كالشيخ علم الهدى " أبي المنصور الماتريدي " وأتباعه من الحنفية ، وقد كان الماتريدي إماماً عظيماً في السنة كالشيخ أبي الحسن الأشعري ، ولكن لما غلب أصحاب الشيخ أبي الحسن الأشعري على أصحاب الماتريدي ، كان الماتريدي أقل شهرةً ، فإن أتباع الماتريدي ما وراء النهر مسباحون فقط . وأما أتباع الشيخ أبي الحسن الأشعري فهم منتشرون في أكثر بلاد الإسلام ، وليس بين المحققين من كل من الأشعرية والماتريدية

اختلاف محقق ، بحيث ينسب كل واحد صاحبه إلى البدعة والضلالة ، وإنما ذلك اختلاف في بعض المسائل ، وسيأتي تفصيلها .

من قال : الماتريديّة من أتباع الأشعرية فهو خطأ فاحش

وقد ظهر لك أن الأشعرية طائفة من الجماعة ، و الماتريديّة فرقة أخرى منها ، فما قال بعض من لا وقوف له : إن الماتريديّة من أتباع الأشعرية ، فهو أفحش الخطأ من وجهين : الوجه الأول : تباین الأصول وكثرة الخلاف بين الطائفتين ، قال الإمام صدر الإسلام أبو اليسر البزدوي : " قد صنف أبو الحسن الأشعري كتباً كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة ، ثم إن الله - عز وجل - لما تفضل عليه بالهدى صنف كتاباً ناقضاً لما صنفه . أولاً : إلا أن أصحابنا أهل السنة والجماعة أخطؤوه في بعض المسائل ، و يطول تعداد ما أخطؤوه فيه ، فمن وقف على تلك المسائل وعرف خطأه فلا بأس بالنظر في كتبه " ، هذا كلامه بلفظه . والوجه الثاني : عدم صحة نسبة الاتباع ، فإن الماتريدي والأشعري من أهل العصر الواحد ، متقارباً نفي المولد والوفات ، وكان الأشعري ببغداد والماتريدي بسمرقند ، ولم ينقل عنهما لقاء ولا سماع ، فضلاً عن الاقتداء والاتباع على ما يشهد به صحائف التاريخ والطبقات ، ولكن لما شاع في بلاد خراسان وما وراء النهر في الأعصار المتأخرة ، الاشتغال بالكلام ، ظهر فيها مذهب الأشعري هذا الظهور ، وانتظم ناموسه ، أغفل المتأخرون ذكر الحنفية الماتريديّة ، و ذكر أصولهم وعقائدهم أصلاً ورأساً : إلا لتكنة شاذة ربما اعتورت على أبصار أفكارهم ، أشاروا إليها تزيفاً ، ونسبوا إلى الماتريدي ، إذا لم يكن لهم خبرة بأصول المذهب - والله أعلم بالصواب .

((ثم لما نقلت الفلسفة)) : وهي الحكمة اليونانية ((عن اليونانية إلى العربية)) : والفلسفة لا تختص بأمة من الأمم بل هي موجودة في سائر الأمم ، وإن كانت المعروفة عند الناس هي الفلسفة اليونانية ((وخاض فيها الإسلاميون ، وحاولوا الرد على الفلاسفة فيما خالفوا فيه الشريعة)) : يعني في المسائل التي خالفوا فيه الشريعة .

..... فخلطوا بالكلام كثيراً من الفلسفة ؛ ليحققوا مقاصدها
 فيتمكنوا من إبطالها - و لم جراً - إلى أن أدرجوا فيه معظم
 الطبيعيات والإلهيات ، و خاضوا في الرياضيات ؛ حتى كاد لا يتميز
 عن الفلسفة ، لولا اشتماله على السمعيات ، و هذا هو كلام
 المتأخرين . و بالجملة هو أشرف العلوم ؛ لكونه أساس الأحكام
 الشرعية و رئيس العلوم الدينية ، و كون معلوماته العقائد
 الإسلامية . و غايته الفوز بالسعادات الدينية و الدنيوية ، و براهينه
 الحجج القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية

((فخلطوا بالكلام كثيراً من الفلسفة ، ليحققوا مقاصدها ، فيتمكنوا من
 إبطالها^(١) - و لم جراً - إلى أن أدرجوا فيه معظم الطبيعيات)) : مشامير مباحثها و
 مسائلها . مثل : مسألة المكان و الحيز و تنامي الزمان و عدمه ، و مسألة حركة الأفلاك
 و تناميها ، و مسألة حدوث النفس و تجردها و ماديتها . ((و الإلهيات)) : و هي مباحث
 الذات و صفاته و عن المعتقدات الدينية . ((و خاضوا في الرياضيات)) : و قد خلطوا
 فيه كثيراً من مباحث الهيئة و الهندسة مثل مقادير حركات الأفلاك و هيئاتها و
 أجزائها . ((حتى كاد لا يتميز عن الفلسفة ، لولا اشتماله على السمعيات)) : هي
 النصوص القرآنية و الأحاديث النبوية ((و هذا)) : يعني هذا العلم المخلوط بالمباحث
 الفلسفية لتحقيق مقاصدها و ردّها . ((هو كلام المتأخرين)) : يعني الباحث عنه أنظار
 المتأخرين ((و بالجملة)) : يعني على كل وجه و تقدير سواء كان علم الكلام للقدمات أو
 للمتأخرين . ((هو أشرف العلوم ؛ لكونه أساس الأحكام الشرعية و رئيس العلوم
 الدينية و كون معلوماته العقائد الإسلامية . و غايته الفوز بالسعادات الدينية و
 الدنيوية ، و براهينه الحجج القطعية)) : يعني الدلائل العقلية ((المؤيد أكثرها بالأدلة
 السمعية)) : يعني بالآيات القرآنية و الأحاديث النبوية .

(١) يعني فاضطربوا لإدراجها في مؤلفاتهم ؛ لأجل أن يتمكنوا من الرد عليهم ببيان المقصود منها و
 إيضاح مفاسدها ، فقد فعلوا المناسب في ذلك الزمان فظهر أنهم معنويون في إدراجها و لا لوم
 عليهم في ذلك ، و لا يصح وجه الذم إليهم ١٢.

شرف العلم يكون بأحد أمور ثلاثة

و الحاصل : أن شرف العلم يكون بأحد أمور ثلاثة : شرف المعلوم و شرف الغاية و وثاقة الدلائل ، و قد اجتمعت هذه الثلاثة لعلم الكلام ، و التفصيل و التحقيق : لما كان عظم العلم بعظم الموضوع و شرفه بشرف الغاية و بقوة حجته و دليله و باستقامة أصوله . يعني قواعده الكلية مثل : كونه سبحانه فاعلاً مختاراً ، و فروعاً يعني : المسائل التي تتفرع على القواعد الكلية مثل : بعثة الأنبياء و حشر الأجساد . و لما كان كل علم موضوعه أعظم و غايته أشرف و حجته و دليله أقوى و أصوله و فروعاً أقوم ، فكان ذلك العلم أعظم و أشرف و أعظم العلوم موضوعاً و أشرفها غايةً و أقواماً حجةً و برهاناً و أقومها أصولاً و فروعاً ، و هو العلم المسى بالكلام ، فإنه مو الكافل بإظهار صفات ذاته سبحانه عن صفات الأفعال . أما إنَّ أعظم العلوم موضوعاً ، فإن موضوعه ذات الله سبحانه و ذوات المخلوقات ، لأنه يبحث فيه عن صفات الله سبحانه و أحوال المخلوقات ، من حيث أنها توصل إلى اليقين : فيما يجب الإيمان به ، فإنه يبحث فيه عما يجب للباري سبحانه : كالقدم و الوحدة و العلم و القدرة و الإرادة و المشيئة و نحوها ، و عما يمتنع عليه : كالحدوث و التعدد و الجهة و الجسمية و الجومرية و نحوها ، و عن أحوال الجسم و العرض : من الحدوث و الافتقار و التأليف من الأجزاء و قبول الفناء و نحوها . و أما إن علم الكلام أشرف العلوم غايةً ، فإن غايته هو الفوز بالسعادات الدينية و الدنيوية ، أو أن يصير الإيمان و الإذعان بالأحكام الشرعية محكماً . أما إنه أقوى العلوم حجةً و برهاناً ، فلأن حجته برهان قاطع . و أما إنه أقوى العلوم أصولاً و فروعاً فإما بالنسبة إلى العلوم الشرعية فلا يقيني و سائرهما ظني ، و إما بالنسبة إلى الإلهي على طريق الفيلسوف فلأنه مستند إلى الوحي المفهـد حق اليقين و التأييد الإلهي ، المستلزم لكـال العرفان ، المتزه عن شائبة الومم ، بخلاف الإلهي على طريق الفيلسوف ، فإنه مبني على العقل الذي يعارضه الومم ، و إذ كان الأصول كذلك ، و الفروع المستنبطة كذلك فقال قدم سره :

..... و ما نقل عن السلف من الطعن فيه و المنع عنه فإنما هو للمتعصب في الدين ، والقاصر عن تحصيل اليقين ، و القاصد إلى إفساد عقائد المسلمين ، و الخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين

طعن السلف في الكلام والجواب عنه

((و ما نقل عن السلف من الطعن فيه و المنع عنه)) : قال الحافظ " تقي الدين السبكي الكبير " : ليس على العقائد أضر من شيئين : علم الكلام و الحكمة اليونانية ، و مما في الحقيقة علم واحد ، و هو العلم الإلهي ، لكن اليونان طلبوه بمجرد عقولهم و المتكلمون طلبوه بالعقل و النقل معا . و اختلفوا ثلاث فرق : إحداهما غلب عليها جانب العقل و هم المعتزلة . و ثانيتهما غلب عليها جانب النقل و هم الحشوية طائفة رذيلة جهال ينتسبون إلى أحمد بن حنبل ، و أحمد مبرا منهم ، و منهم أصناف : المشبهة و المجسمة و الكرامية و السالمية ، و سبب تسميتهم حشوية أن طائفة منهم حضروا مجلس الحسن البصري بالبصرة ، و تكلموا بالسقط عنده ، فقال : ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة - يعني جانبها - فتسامع الناس ذلك ، و سموم الحشوية . و ثالثها ما غلب عليها أحدهما : بل بقي الأمران مرعيين عندهما على حد سواء ، و هم الأشعرية و الماتريدية ، و هم أهل الحق . و جميع الفرق في كلامها مخاطرة ، إما خطأ في بعضه ، و إما سقوط مبدء . و السالم من ذلك كله ما كان عليه الصحابة و التابعون و عموم الناس الباقون على الفطرة السليمة . و لهذا كان الإمام الشافعي ينهى عن الاشتغال بعلم الكلام ، و يأمر بالاشتغال بالفقه ، فهو طريق السلامة ، قال الإمام الشافعي لأبي إسحاق المزني : عليك بالفقه و إياك و علم الكلام ، فلأن يقال لك : أخطأت خير لك من أن يقال : كفرت . و قال : و حكى في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد و النعال ، و يقال : هذا جزاء من ترك الكتاب و السنة و أقبل على الكلام ، و قال : لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء و ما كنت أظنه ، و لأن يبتلي العبد بكل ذنب ما خلا الإشراف بالله

خير من أن يبتلي بالكلام . قال الامام أبو يوسف : " من طلب العلم بالكلام تزندق " . و قال الإمام أحمد بن حنبل : " ما ارتد أحد بالكلام فأفلح ، و قل أحد نظري الكلام إلا كان في قلبه غل على أهل الإسلام " . وقال الآخر : ولقد خضت البحر الخضم وتركتم أهل الإسلام و علومهم ، و خضت في الذي تهولي عنه ، و إن لم يدركني ربي برحمته فالويل لي ، و ما أنا ذا أموت على عقيدة أمة ، و قال الآخر : أكثر الناس شكا عند الموت أرباب الكلام ، و قال الآخر منهم : امشيدوا على أني أموت و ما عرفت شيئا : إلا أن الممكن مفتقر إلى واجب الوجود ، ثم قال : والإمكان أمر عديم فلم أعرف شيئا أصلا و رأسا . و لأمثال هذه الأقوال المعروفة عن الأئمة ظن بعض الناس أنهم إنما ذموا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المحدثه مثل لفظ الجسم و الجوهر و العرض ، و قالوا إن مثل هذا لا يقتضي الذم ، كما لو أحدث الناس آنية يحتاجون إليها أو سلاحا يفتقرون إليه لمقاتلة العدو ، و قد ذكر هذا صاحب " الإحياء " و غيره ، و ليس الأمر كذلك ، بل ذمهم للكلام لفساد معناه أعظم من ذمهم لحدوث ألفاظه ، فذموه لاشتتماله على معان باطلة مخالفة للكتاب و السنة ، و كل ما خالف الكتاب و السنة فهو باطل قطعاً و يقيناً ، فأجاب عنه بقوله :

((فإنما هو للمتعصب في الدين)) : و الفرض من هذه العبارة أمران : الأول : تسليم الطعن من السلف فيه ، و مرادهم أنه ممنوع في حق من هو معوج الطبعية و زائغ الفطرة ، ممن يتصور منه العصبية في الدين و الإفساد في عقائد المسلمين ، كما يضر تعلم الفلسفة في حق بعض الناس فيلحدون به . ((و القاصر عن تحصيل اليقين ، و القاصد إلى إفساد عقائد المسلمين)) : أو في حق الغبي القاصر عن تحصيل معاني مناصب الجزم و اليقين ((و الخائض فيما لا يقتقر إليه من غوامض المتفلسفين)) : أو في حق الخائض المتوغل في غوامض التفلسف من الفضوليات الزائدة ، لا يحتاج إليها في تكميل الدين بوجه من الوجوه . و الثاني : عدم تسليم الطعن من السلف بأن هذا الطعن ليس منقولاً عن السلف الصالحين من الأئمة المجتهدين ، بل هو طعن صادر من أرباب التعصب ، أو من القاصرين عن درك درجة هذا العلم .

..... و إلا فكيف يتصور المنع عما هو أصل الواجبات و أساس
المشروعات ؟ ثم لما كان مبنى علم الكلام

((و إلا فكيف يتصور المنع عما هو أصل الواجبات و أساس المشروعات)) : ؟ و
إليه مرجع العلوم الدينية و مستند النواميس الشرعية ، و به صلاح العالم و نظامه و
حله و إبرامه ، و الطرق الموصلة إليه يقينيات ، و المسالك المرشدة نحوه قطعيات ، و
ذلك هو العلم الملقب بعلم التوحيد و الصفات الباحث في ذات الله سبحانه و صفاته و
أفعاله و متعلقاته ، صار عند كثير من النظائر المتأخرين هي دين الإسلام و يعتقدون أن
من خالفها فقد خالف دين الإسلام ، فافهم - والله أعلم بمراد العباد -

التمهيد: بيان وجود حقائق الأشياء في أول المباحث الكلامية

أقول : لما كان المقصود الأعظم من تأليف هذا الكتاب إثبات الصانع و صفاته و
النبوة ، و ما يتعلق بهما من البراهين العقلية المتألفة من مقدمات مأخوذة من الممكنات
بالنظر فيها ، رتب المصنف الكتاب على مقدمة و كتابين و خاتمة : الكتاب الأول في
العقليات ، و الكتاب الثاني في السمعيات . أما المقدمة ففيها مباحث إثبات حقائق
الأشياء و إثبات العلم بها ، و أسباب العلوم عند المشائخ ، فقال : ((ثم لما كان مبنى
علم الكلام)) : توطئة و تمهيداً لبيان وجود حقائق الأشياء في أول المباحث الكلامية ،
مع أصل نظرم . هو البحث عن ذات الواجب الوجود و توحيده و صفاته ، و ما يتعلق
به من النبوة و غيرها ، فوجهه بأن هذا مقدمة لبيان تلك المباحث المقصودة ، و
المقاصد الأصلية ، من حيث أن العلم بالصانع بطريق الاستدلال ، إنما هو من جهة
الانتقال من المصنوع إليه ، إذ لا بد للمصنوع من الصانع و للممكن من العلة الموجدة
له ، و وجود المصنوع لا يتعلق و لا يتصور اعتقاده إلا باعتقاد وجود . هذه الأشياء
المشاهدة بحقائقها في أنفسها ، و إلا فلا حاجة إلى الموجد للاعتبارات المحضية ، ثم
بعد إثبات بذلك الطريق ينتقل منه إلى توحيده و معرفة صفاته و إرسال أنبيائه .

..... على الاستدلال بوجود المحدثات على وجود الصانع و توحيده و صفاته و أفعاله ثم الانتقال منها إلى سائر السمعيات ، ناسب تصدير الكتاب بالتنبيه على وجود ما يُشاهد من الأعيان و الأعراض و تحقق العلم بها ، ليتوصل بذلك إلى معرفة ما هو المقصود الأهم ، فقال : قال أهل الحق : و هو الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال و العقائد و الأديان و المذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ، و يقابله الباطل . و أما الصديق فقد شاع في الأقوال خاصة و يقابله الكذب ، و قد يفرق بينهما بأن المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع ، و في الصديق من جانب الحكم ، فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع ، و معنى حقيته مطابقة الواقع إياه

((على الاستدلال بوجود المحدثات)) : المحدث ما يكون مسبوقا بالعدم و مخرجا من عدم إلى الوجود . و المعنى : يستدل بحدوث العالم ((على وجود الصانع)) : الوجود ((و توحيده و صفاته)) : نحو العلم و القدرة و الإرادة و غيرها . ((و أفعاله)) : مثل خلق أفعال العباد . ((ثم الانتقال منها)) : يعني من وجود الصانع و توحيده و صفاته و أفعاله . ((إلى سائر السمعيات)) : مثل أحوال الجنة و النار و أحوال عذاب القبر و الصراط و الميزان و غيرها . ((ناسب)) : جزاء لما ((تصدير الكتاب بالتنبيه على وجود ما يشاهد من الأعيان و الأعراض)) : إيماء إلى أن وجودها و العلم بها ضروري لا يحتاج إلى نظرو فكر . ((و تحقق العلم بها)) : وذلك لأن العلم بها ذريعة و وسيلة إلى العلم بصانعها . ((ليتوصل بذلك إلى معرفة ما هو المقصود الأهم)) : يعني الكلام على وجود الله سبحانه و على صفاته التي هو أهم مقاصد علم الكلام ، يتوقف على أن حقائق الأشياء ثابتة ، و على أن العلم بها و بأحوالها متحقق ، حتى يمكن إثبات الوجود و الصفات له سبحانه . ((فقال : قال أهل الحق)) : هم أهل السنة و الجماعة .

الحق والباطل والصدق والكذب وبيان الفرق

بينهما مفهوما ومصداقا

((وهو)) : يعني الحق ((الحكم)) : يعني إسناد أمر إلى أمر آخر إيجاباً أو سلباً ((المطابق للواقع)) : يعني الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري . ((يطلق)) : يعني بحسب المصداق والاستعمال ((على الأقوال)) : يقال في الاستعمال : قول حق . ((والعقائد)) : فيقال : عقيدة حقة . ((والأديان)) : فيقال : دين حق ((والمذاهب)) : فيقال : مذهب حق ، وكذا يطلق على العقود والقضايا وإن كانت معقولة ، وكذا يطلق على مضامينها ونسبها ، مثل قولنا : قيام زيد حق ، ونسبة القيام إليه حقة ، قال القاضي الذي له يد بيضاء في التحقيق والتدقيق : والحق هو الثابت الذي لا يسوغ إنكاره ، يعم الأعيان الثابتة والأفعال الصائبة والأقوال الصادقة من قولهم : حق الأمر إذا ثبت ، ومنه ثوب محقق محكم النسج انتهى كلامه .

((باعتبار اشتمالها)) : يعني الأمور الأربعة ((على ذلك)) : يعني على الحكم المطابق للواقع ، والمعنى أن هذا الإطلاق نقل عرفي من قبيل إطلاق الجزء على الكل . ((ويقابله الباطل)) : تقابل التضاد أو الإيجاب والسلب ، وهو أيضاً يستعمل في الأشياء المذكورة ، وأنواع المنافاة على ما تقرر في المنطق أربعة : تنافي النقيض ، وتنافي العدم والملكة ، وتنافي الضدين ، وتنافي المتضائفين . ((وأما الصدق)) : يعني أن الصدق مفهومه هو مفهوم الحق ، وأما استعماله فقال : ((فقد شاع في الأقوال خاصة)) : يعني أما شيوعه وكثرة استعماله في الأقوال خاصة ، فيقال : قول صادق ، وأما صدقه وإطلاقه على الاعتقاد والدين والمذهب فليس إلا نادراً ، فثبت من هذا أن بين الحق والصدق عمومًا وخصوصاً مطلقاً باعتبار المصداق ، والصدق خاص مطلقاً ، والحق عام مطلقاً .

((ويقابله الكذب)) : وهو عدم مطابقة حكم الخبر للواقع ، يعني أن الشئيين الذين وقع بينهما نسبة في الخبر ، لابد أن يكون بينهما نسبة في الواقع، يعني مع قطع النظر عما في الذهن ، وعما يدل عليه الكلام . فمطابقة

تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بان تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق ، و عدمها بان تكون إحداهما ثبوتية و الأخرى سلبية كذب . و فيه إشارة إلى أن المطابقة و عدم المطابقة صفة بالذات للنسبة التامة الإخبارية لا للقضية ، و إنما هي من أوصافها من اتصاف جزئها بها ، و هذا هو مذهب جمهور الفلاسفة ، و لذلك ذموا إلى أن التصديق يتعلق بالذات بالنسبة و بواسطتها بالقضية .

و أما إحقاق ما هو الحق و إبطال ما هو الباطل فليس هذا مقامه ، فافهم ((و قد يفرق بينهما)) : يعني بين الحق و الصدق باعتبار المفهوم ، إيماء إلى أنه قد لا يفرق ، و هو شائع ذائع متعارف .

((بأن المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع ، و في الصدق من جانب الحكم ، فمعنى صدق الحكم مطابقتها للواقع ، و معنى حقيته مطابقة الواقع إياه)) : يعني و على عدم الفرق يكون مفهوم الحق و الصدق هو الحكم المطابق للواقع ، و أما على الفرق فمعنى الصدق : هو الحكم من حيث مطابقتها للواقع ، و هو الأمر الأصلي و المقصود بالذات ، و معنى الحق هو الحكم من حيث مطابقتها للواقع إياه ، فيكون المقصود بالقصد هو الحكم ، و بلغ في واقعته إلى أنه كأنه هو عين الواقع ، و محصوله هذا فرق بحسب المفهوم ، و ما سبق فرق بحسب المصداق ، فيكونان متحدين بالذات و متغايرين بالاعتبار - و بالله التوفيق .

..... حقائق الأشياء ثابتة : حقيقة الشيء ومأميته ما به الشيء هو هو :

مقدمة

البحث الأول في إثبات حقائق الأشياء

((حقائق الأشياء ثابتة)) : قال الشارح قدس سره ((حقيقة الشيء ومأميته)) : إيماء إلى أن الحقيقة والمامية بمعنى واحد ، وما لفظان مترادفان لا فرق بينهما بحسب المفهوم لا بحسب الاستعمال ، ثم أشار ثانياً تحت قوله : وقد يقال ، إلى اتحاد مما ذاتا وتغايرهما اعتباراً .

قوله : ما به الشيء هو هو ، وتفسيره على الوجه المختار

((ما به الشيء هو هو)) : بمعنى أمر باعتباره مع الشيء يكون الشيء هو الشيء ، فالضمير الثاني للشيء و الضمير الأول للفعل ، أتى به للدلالة على أن الحقيقة باعتبارها مع الشيء لا يثبت إلا نفسه بخلاف جزء المامية وعارضها ، فإنهما باعتبارهما مع الشيء لا يثبت إلا جزؤه وعارضه ، وهذا أحسن حل للتعريف ، وقيل : إن الضميرين للشيء ، والمعنى عليه أمر بسببه الشيء ذلك الشيء ، ويرد عليه أنه يصدق التعريف حينئذ على الفاعل ، فإن الشيء إنما يصير الشيء .

بسبب الفاعل وإيجاده إياه ، ورد فإن الفاعل ما بسببه وجود الشيء بأن يكون أثر الفاعل إما نفس مامية الشيء أو المامية باعتبار الوجود ، والخلف بين من قال بجعل المامية ومن لم يقل يفضي ، فالقول بأنها مجعولة ليس إلا بذلك الاعتبار ، وإما كون المامية التي هي الشيء نفسها ليس أثر للفاعل البتة ، إذ لا مغايرة بين الشيء ونفسه ، و السببية بينهما الاستفادة من الهاء ليست إلا من ضيق العبارة ، وليس مهنا سببية أصلاً ورأساً وقيل : إن الضمير الثاني للموصول ، والمعنى : الأمر الذي بسببه الشيء ذلك الأمر ، ولا يرد عليه النقض بالفاعل : كما هو ظاهر ، ولكن ينتقض ظاهر التعريف بالعرض ، كالضاحك للإنسان ، فإنه أمر بسببه الإنسان ضاحك ، ولا يرد في الحقيقة ، فإن السببية في التعريف بمعنى أن لا يحتاج الشيء في كونه ذلك الأمر إلى غير ذلك الأمر ولا كذلك مثلاً ، فإنه يحتاج إلى غيره ، وهو منشأه ، أعني التعجب . فتأمل ولا تغفل ،

..... كالحيوان الناطق للإنسان بخلاف مثل الضاحك و الكاتب
 مما يمكن تصور الإنسان بدونه فإنه من العوارض

((كالحيوان الناطق للإنسان)) : فإنه إنما يكون الإنسان إنساناً ، يعني يتقوم و
 يتحصل بالحيوان الناطق ، و يتصور إنسانيته باعتباره ، و لا يمكن تصوره بالكنه
 بدون تصور الحيوان الناطق ، و إن أمكن تصوره بكنهه الإجمالي أو بالوجه بدون ذلك
 ((بخلاف مثل الضاحك و الكاتب ، مما يمكن تصور الإنسان)) : يعني التصور بالكنه
 ((بدونه)) : يعني بدون الضاحك و الكاتب ، فيكون تصوره بدونه ممكناً بخلاف
 الذاتيات ؛ لأن تصوره بالكنه بدونها مستحيل عقلاً ، و يدخل العرضيات كلها حتى
 اللوازم البينة بالمعنى الأخص ؛ لأن تصورهما ليس في مرتبة تصور نفس ذاته الذي
 هو مرتبة مقدمة بالذات على مرتبة العوارض ، و إن كان تصورهما لازماً لتصوره في
 الواقع . ((فإنه من العوارض)) : يعني أن العرض مما يمكن أن تتصور المامية
 بدونه ، و الذاتي بخلافه .

قال بعض الناس: فالأزم البين والجواب عنه بوجوه

قال بعض الناس : فالأزم البين بالمعنى الأخص لا يمكن التصور بدونه ، فيلزم
 أن يخرج من العرضي ، و يدخل في الذاتي . و الجواب عنه بوجوه : إما أولاً : بأن ذلك
 اللازم . لا يمكن التصور بدونه إذا كان الملزوم ملحوظاً قصداً ، أما إذ لوحظ من حيث
 كونه لازماً لملزوم آخر مثلاً ، فيمكن التصور بدونه ؛ و إلا يلزم أن ينتقل الذهن عن
 ملزوم واحد إلى لازمه و إلى لازم لازمه ، و هكذا حتى يحصل اللوازم كلها بأسرها ، و
 ليس كذلك ، و إما ثانياً : بأن المراد من عدم إمكان التصور بدون الذاتي عدم إمكان
 ملاحظته مجرداً عن المامية ، و اللازم البين بالمعنى الأخص يمكن فيه ذلك مثل سائر
 العرضيات ، و إما ثالثاً : بأن المراد من التصور هو التصور بطريق الاكتساب ، و ذلك
 اللازم و إن شارك الذاتي في عدم إمكان التصور بدونه إلا أن الذاتي بحيث يكتسب منه
 التصور بالكنه بخلاف اللازم .

..... وقد يقال إن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة و باعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية

((وقد يقال)) : يعني أن الحقيقة والماهية بمعنى واحد ، وهو ما تقدم .

قوله: وقيل بيان الفرق بين الحقيقة والماهية

وقيل : ((إن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه)) : يعني في الخارج ((حقيقة و باعتبار تشخصه هوية)) : يعني أما الهوية فهي مجموع الماهية والتشخص . ((ومع قطع النظر عن ذلك ماهية)) : يعني باعتبار منخ ذاته و تجوهر حقيقته ماهية . و تحقيقه : إن لكل شيء حقيقة موبها هو ، وهي مغايرة لما عداها ، فإن الإنسان مثلاً في نفسه لا واحد ولا كثير ولا كلي ولا جزئي ولا عام ولا خاص ، يعني لا يدخل شيء منها في مفهومه ، وإن لم يخل عنها ، ولو دخل أحد هذه الاعتبارات في مفهومه لما صدق الإنسان على ما ينافيه : مثلاً لو دخلت الوحدة في مفهومه لما صدق الإنسان على الإنسان الكثير ، فالماهية شيء ومع واحد من هذه الاعتبارات عليها شيء آخر ، و لا يصدق أحد هذه الاعتبارات عليها إلا بضم زائد ، و أما كونها ماهية فبذاتها فإن الإنسان إنسان بذاته لا بشيء آخر ينضم إليه ، و بالإنسان واحد لا بذاته بل بضم صفة الوحدة إليه ، فإن الإنسان من حيث هو من غير التفات إلى أن يقارنه الشيء أولاً ، بل يلتفت إلى مفهومه من حيث هو ويسمى المطلق والماهية لا بشرط الشيء ، وإن أخذ الإنسان مع المشخصات و اللواحق يسمى مخلوطاً والماهية بشرط الشيء و هو الموجود في الخارج ، وكذا الأول يعني : المطلق موجود أيضاً في الخارج ، لأنه جزء من المخلوط الموجود في الخارج ، و جزء الموجود في الخارج موجود في الخارج ، وإن أخذ الإنسان بشرط العري عن المشخصات و اللواحق يسمى المجرد والماهية بشرط لا شيء ، و ذلك غير موجود في الخارج : لأن الوجود الخارجي أيضاً من العوارض وقد فرض مجرداً عنها ، بل إنما يكون في العقل ، وإن كان كونه في العقل من اللواحق إلا أن المراد تجريده عن اللواحق الخارجية ، فالمجرد و المخلوط متبائن أخصان مندرجان تحت أعم وهو الكلي المطلق ، فتفكر.

..... و الشيء عندنا هو الموجود و الثبوت و التحقق و الوجود و الكون أفاظ مترادفة معناها بديهي التصور

اختلاف الناس في أن المعدوم الممكن الوجود ثابت في الخارج أم لا

((و الشيء عندنا)) : يعني أهل السنة و الجماعة ((هو الموجود)) : يعني المعدوم ليس بشيء ثابت في الخارج : خلافا للمعتزلة القائلين بأن المعدوم الممكن الوجود ثابت في الخارج أقول : المعدوم ليس بشيء لا خلاف في أن المنفي : يعني الممتنع لذاته ، ليس بشيء في الخارج ، وإنما الخلاف في أن المعدوم الممكن هو شيء في الخارج على معنى : أن له تقررا في الخارج منفكا عن الوجود ، فمن قال : إن الوجود عين الماهية لا يمكنه أن يقول بأن المعدوم الممكن شيء في الخارج ، و إلا لزم اجتماع النقيضين : و هو الوجود و العدم ، أما الذين قالوا : الوجود زائد على الماهية فقد اختلفوا فيه ، فمنهم من منع كون المعدوم الممكن شيئا ثابتا في الخارج ، و هو مذهب الأشاعرة و الفلاسفة ، و عليه أبو الهذيل و أبو الحسن من مشائخ المعتزلة ، و احتجوا على أن المعدوم الممكن ليس بشيء في الخارج بأن المعدوم إن كان مساويا للمنفي أو أخص منه مطلقاً صدق كل معدوم منفي ، و لا شيء من المنفي بثابت في الخارج فلا لشيء شيء من المعدوم بثابت في الخارج ، و هو المطلوب ، و إن كان المعدوم أعم مطلقاً من المنفي لم يكن المعدوم نفياً محضاً : لأنه لو كان نفياً محضاً لم يكن فرق بين العام و الخاص، و إن لم يكن نفياً محضاً كان ثابتاً ، و هو مقول على المنفي فيصدق قولنا : كل منفي معدوم، لصدق العام على كل أفراد الخاص، و كل معدوم ثابت ، فكل منفي ثابت ، هذا خلف ، فافهم ، و احتجت المعتزلة على أن المعدوم ثابت بوجهين :

الوجه الأول : إن المعدوم متميز و كل متميز ثابت ، فالمعدوم ثابت . أما إن المعدوم

متميز فثلاثة أوجه : الوجه الأول : إن المعدوم معلوم ، فإن طلوع الشمس غداً معلوم الآن ، وهو معدوم ، وكل معلوم متميز ، فإن كل أحد يتميز بين الحركة التي يقدر عليها وبين الحركة التي لا يقدر عليها ، ويميز بين طلوع الشمس من مشرقها ومن مغربها .

الوجه الثاني : إن المعدوم مقدور لنا ، فإن الحركة يمنية ويسرة مقدورة لنا ، وهي معدومة ، وكل مقدور متميز ، فإنه يصح أن يقال : الحركة يمنية ويسرة مقدورة لنا ، وخلق السماوات والأرض غير مقدور لنا ، وهذا الامتياز حاصل لنا قبل دخول هذه الأسماء في الوجود ، فلو لا تميز هذه المعدومات بعضها عن البعض قبل الوجود لاستحال أن يقال : إنه يصح منا فعل كذا ، ولا يصح منا فعل كذا .

الوجه الثالث : إن المعدوم مراد ، فإن الواحد منا قد يريد شيئاً كلقاء الصديق ، وقد يكره شيئاً كلقاء العدو ، وإن كان المراد والمكروه بعد معدومين ، ولولا امتياز المراد عن المكروه قبل الوجود لاستحال أن يكون أحدهما مراداً والآخر مكروهاً ، فثبت أن المعدوم الممكن متميز . وأما إن كل متميز ثابت فلأن التميز صفة ثابتة للمتميز ، وثبوت الصفة للموصوف فرع ثبوت الموصوف . الوجه الثاني : إن الامتناع نفي لأنه وصف الممتنع المنفي ، فلو كان الامتناع ثابتاً لكان الممتنع الموصوف به ثابتاً ؛ لأن ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف ، لكن الممتنع ليس بثابت فلا يكون الامتناع ثابتاً ، وإذا لم يكن الامتناع ثابتاً ، يكون الإمكان ثابتاً لأن أحد النقيضين إذا كان غير ثابت يكون الآخر ثابتاً وإذا كان الإمكان ثابتاً يكون المعدوم الممكن المتصف بالإمكان ثابتاً ، فثبت أن المعدوم الممكن ثابت ، وهو المطلوب . فافهم .

وأجيب عن الأول بالنقض الإجمالي : بأنه لو كان الاحتياج المذكور صحيحاً لزم أن يكون الممتنعات والخياليات : مثل بحر من زبق وجبل من الهاقوت ، والمركبات التي تتألف عن اجتماع الأجزاء وتماسها على وجه مخصوص ، ثابتة في الخارج ، وليس كذلك عندهم ، وإنما قلنا : يلزم ذلك ؛ لأن هذه الأمور متميزة ، وكل متميز ثابت في

الخارج ، فهذه الأمور ثابتة في الخارج . و أجيب أيضاً عن الوجه الأول بالمنع على سبيل التفصيل ، و هو أن يقال : إن أريد بالتمييز التميز في الذهن فالصغرى مسلمة و الكبرى ممنوعة ، فإنه لا يلزم من كون الشيء متميزاً في الذهن ثبوته في الخارج ، و إلا يلزم أن تكون الخياليات و الممتنعات و المركبات ثابتة في الخارج ، و ليس كذلك بالاتفاق ، و إن أريد التميز في الخارج فالكبرى مسلمة و الصغرى ممنوعة ، فإن كون المعلوم معلوماً و مقدراً و مراداً لا يقتضي تميزاً في الخارج . و أجيب عن الوجه الثاني : بأن الإمكان و الامتناع من الاعتبارات العقلية لا من الأمور الخارجية ، فلا يلزم من كون أحد مما نفيها كون الآخر ثابتاً في الخارج . فافهم .

((و الثبوت)) : معناه في الفارسية " بودن " و هو المعنى المصدري الاعتباري المأخوذ من الشيء المتقرر المرتب عليه الآثار ، و قد يراد بالوجود ما هو منشأ انتزاع الوجود المصدري ، و هو الوجود الحقيقي الذي به الموجدية ، و فيه اختلاف فاش مبسوط في محله و موضعه . ((و التحقق و الوجود و الكون ألفاظ مترادفة)) : يعني متحدة و متفقة في المفهوم ، و ذلك لأنهم يسمون اتحاد الألفاظ في المفهوم ترادفاً ، ثم من هذه الألفاظ الأربعة عامتها تطلق على الوجود في نفسه ، و الكون قد يراد به الكون المحمولي ، و هو وجود الشيء في نفسه عرضاً كان أوعيناً ، و قد يراد به الوجود الرابطي ، و هو وجود شيء شيء إما في درجة الحكاية و هو النسبة الإيجابية أو مرتبة المحكي عنه ، و هو صفة للأعراض و الحقائق النعتية بالنسبة إلى محلها سوى الوجود الذي هو العرض عند عامة أهل الكلام و الحكمة فإن الوجود ليس له وجود رابطي بالنسبة إلى محله ((معناها بديهي التصور)) : . يعني لا يجوز تعريفها لغاية ظهورها و وضوحها ، و قد برهن في فن الأمور العامة على أن الوجود بديهي التصور .

..... فإن قيل : فالحكم بثبوت حقائق الأشياء يكون لغواً بمنزلة قولنا : الأمور الثابتة ثابتة

قوله: فإن قيل والجواب عنه

((فإن قيل : فالحكم بثبوت حقائق الأشياء يكون لغواً)) : يعني لقائل أن يقول : إن الحكم على حقائق الأشياء بأنها ثابتة لغوٌ ، إذ حقائق الأشياء نفس تلك الأشياء ، فوجودها وجودها ، ولا معنى لقولنا : الموجودات موجودة . ((بمنزلة قولنا : الأمور الثابتة ثابتة)) : لأن حقيقة الشيء بالمعنى المذكور عين الشيء ، والشيء بمعنى الثابت فحقائق الثابتات هي الثابت بعينها ، فيكون حاصل العبارة الثابتات ثابتة ، قال بعض الأفاضل : منشؤه عدة أمور : الأول حقيقة الشيء عينه ، والثاني أن الشيء بمعنى الموجود ، والثالث أن الوجود والثبوت مترادفان ، فاللغوية إنما نشأت من مجموع أمور ثلاثة . وقد أجيب عنه أولاً بأن المراد بالثبوت المحمول الثبوت الغير التابع للاعتقاد ؛ بأن يراد بالثابت في جانب الموضوع الثابت في اعتقادنا ، وبالثابت في جانب المحمول الثابت في الواقع ، فيكون رداً على فريق من السوفسطائية قال بذلك ، وثانياً بجعل الحكم بالثبوت على الأفراد من الإنسان والفرس وغيرهما بمعنى ، بأن المراد بالأشياء في جانب الموضوع ليس بمعنى مطلق الأمور الثابتة ، بل المراد بها المصاديق الخاصة بأعيانها غير المفهوم الثابت ، فلا يلزم حمل الشيء على نفسه ، وسها بعضهم فقال : المراد بالحقائق ما يجاب بها عن السؤال بما هو ، يعني الطبائع والماهيات الكلية المختلفة في وجودها ، و معلوم أن ذلك مصطلح أهل الميزان ، ونحن فيه و السوفسطائية سواء .

..... قلنا : إن المراد به أن ما نعتقد حقائق الأشياء ونسميه بالأسماء : من الإنسان ، و الفرس ، و السماء ، و الأرض ، أمور موجودة في نفس الأمر كما يقال : واجب الوجود موجود ، و هذا كلام مفيد ربما يحتاج إلى البيان ، ليس مثل قولك : الثابت ثابت و لا مثل قولنا : أنا أبو النجم و شعري شعري على ما لا يخفى

قوله: قلنا، حاصله: الموضوع مقيدة بالاعتقاد والمحمول

بالواقع فلا لغوية

((قلنا : إن المراد به أن ما نعتقد حقائق الأشياء ونسميه بالأسماء : من الإنسان و الفرس و السماء و الأرض ، أمور موجودة في نفس الأمر)) : وقال الآخرون : إن المعنى حقائق الموجودات في اعتقادنا ثابتة ، بأن الموضوع مقيد بالاعتقاد والمحمول بالواقع ، فتغايرا ، فلا لغوية . ((كما يقال واجب الوجود موجود)) : يعني أن ما نعتقد واجب الوجود موجود في الواقع ، وهذا استدلال على صحة التأويل ، يعني أن قولهم : واجب الوجود موجود قضية مفيدة وفاقاً ؛ مع أن معنى واجب الوجود هو الموجود الذي وجوده ضروري ، و الوجود مأخوذ في جانب الموضوع ، فيلزم اللغوية لولا هذا التأويل . ((وهذا)) : يعني قولنا : حقائق الأشياء ثابتة ، أو قولنا : ما نعتقد حقائق الأشياء أمور موجودة في الواقع . ((كلام مفيد)) : يعني لا لغو ولا عبث ((ربما يحتاج إلى البيان)) : يعني و يتندر احتياجه إلى بيان . فإن اعتبار ذلك في الموضوع مشهور بين الناس ؛ حتى صار حقيقة عرفية . ((ليس مثل قولك : الثابت ثابت)) : من غير اعتبار الاعتقاد في مفهوم الموضوع ، أو لأن الترادف فيه ظاهر . ((ولا مثل قولنا : أنا أبو النجم)) : لأن الترادف فيه أيضاً ظاهر ؛ لأن الموضوع والمحمول ذات واحد ، وصحة الحمل موقوفة على المغايرة من وجه . ((و شعري شعري على ما لا يخفى)) : يعني بخلاف قوله: و شعري شعري ، فإن تأويله بشعري الآن مثل شعري فيما مضى على سبيل المجاز، محتاج إلى تكلف، فلا يسبق إليه الذم ، و جعل بعضهم افتقاره إلى البيان غاية في الإفادة ؛ إذ من علامات الإفادة في العبارة افتقاره إلى الدليل ، وليس بشيء ، فإن شعري شعري كذلك ربما يحتاج إلى الدليل لجواز كونه كاذباً في الدعوى البلاغية . فتدبر .

..... وتحقيق ذلك أن الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة ،
 يكون الحكم عليه بشيء مفيداً بالنظر إلى بعض تلك الاعتبارات
 دون البعض كالإنسان ، إذا أخذ من حيث أنه جسم ما كان الحكم
 عليه بالحيوانية مفيداً وإذا أخذ من حيث أنه حيوان ناطق كان
 ذلك لغواً

قوله: وتحقيق ذلك وتفصيل للجواب المذكور

((وتحقيق ذلك)) : يعني هذه الإفادة ((أن الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة
 يكون الحكم عليه بشيء مفيداً بالنظر إلى بعض تلك الاعتبارات دون البعض)) : يعني
 بتفاوت العبارات يتفاوت الاعتبارات ، وبتفاوت الاعتبارات يتفاوت الآثار والأحكام .
 ((كالإنسان إذا أخذ من حيث أنه جسم ما)) : يعني أن الإنسان إذا لوحظ من حيث
 أنه جسم ما من الأجسام ولا يتصور من حيث أنه حيوان وناطق ((كان الحكم عليه
 بالحيوانية مفيداً)) : فإذا حمل الحيوان على الإنسان كان مفيداً ومعطياً لإدراك
 شيء مجهول لم يكن معلوماً للسامع ، لأن السامع كان يعلمه جسماً ولم يعلمه
 حيواناً . ((وإذا أخذ من حيث أنه حيوان ناطق)) : يعني إذا تصور من حيث أنه
 حيوان ناطق ((كان ذلك)) : يعني الحكم عليه بالحيوانية ((لغواً)) : لأنه مثل قولهم :
 الحيوان الناطق حيوان ، ففي تصور الإنسان جهتان ، وباختلافهما اختلف جهتا
 الإفادة وعدمها ، فلكذلك للحقائق اعتباران : اعتبار من حيث أنها معلومة ، واعتبار
 من حيث أنها موجودة ، فالحكم عليها بالثبوت مفيد من حيث أنها معلومة ، ولغو
 من حيث أنها موجودة . وأما أنها ثابتة وإن العلم بها متحقق فقد اختلفوا فيهما ،
 فمنهم من أثبتتهما ومنهم من أنكرهما . والفريق الأول هو أهل السنة ، والثانية
 السوفسطائية ، فقال السنيون : إن حقائق الأشياء ثابتة ، وهذا أحد المقامين ، وقد
 أشار إليه المصنف سابقاً ، وأما المقام الثاني فقد أشار إليه المصنف بقوله :

..... ((و العلم بها)) : أي : بالحقائق من تصوراتها و التصديق بها و بأحوالها متحقق . و قيل : المراد العلم بثبوتها للقطع بأنه لا علم بجميع الحقائق ، و الجواب أن المراد الجنس رداً على القائلين بأنه لا ثبوت لشيء من الحقائق و لا علم بثبوت حقيقة و لا بعدم ثبوتها خلافاً للسوفسطائية

((و العلم بها)) : قال الشارح قدس سره : ((أي بالحقائق من تصوراتها)) : بيان للعلم ((و التصديق بها)) : يعني بوجودها في أنفسها ((و بأحوالها)) : يعني التصديق بثبوت الأحوال للحقائق مثل الحدوث و الإمكان . و كونها أعياناً و أعراضاً ((متحقق)) واقعي في الواقع ، وليس معناه أنه موجود في الخارج .

قوله: وقيل، الرد على القيل

((وقيل :)) : والغرض منه رد على القيل ((المراد)) : يعني من قول المصنف: و العلم بها متحقق ((العلم بثبوتها)) وذلك لأن اللام في قوله : الأشياء للاستغراق ، و حقائق مضاف إليه ، فيكون المراد بحقائق الأشياء جميع الحقائق ، و يكون مفهوم العبارة و العلم بجميع الحقائق متحقق ، وهذا محال . ((للقطع بأنه لا علم بجميع الحقائق)) : يعني أن العلم بجميع الحقائق غير ثابت قطعاً : لأن من الحقائق لا تعد و لا تحصى ، لا يحيط به علم إنسان . و الجواب عنه بوجوده : أما أولاً : فلأن المراد العلم الإجمالي و موثبات قطعاً ، و حاصله : إن أريد به العلم الإجمالي فلا وجه للعدول : لأنه ممكن في العلم بالحقائق أيضاً . و أما ثانياً : فإنه إن أراد بقوله العلم بثبوت الكل ، فهو مجهول ، و إن أراد العلم بثبوت البعض ، فهو حاصل بدون حذف الثبوت في العبارة . و أما ثالثاً : فأجاب قدس سره بقوله :

((و الجواب أن المراد الجنس)) : يعني أن المراد العلم بجنس الحقائق لا بجميعها

وذلك بان ليس اللام في الأشياء للاستغراق بل للجنس ، فالمعنى : جنس حقائق الأشياء ثابت ، و العلم بجنسها متحقق سواء كان تحقق الجنس في بعض الأفراد أو كلها . ((رداً على القائلين بأنه لا ثبوت لشيء من الحقائق)) وهذه قضية سالبة كلية ((ولا علم بثبوت حقيقته ولا بعدم ثبوتها)) وهذه قضية سالبة كلية أخرى ، يعني أن قول المصنف : حقائق الأشياء ثابتة ، قضية موجبة جزئية ، رداً لقولهم بأنه لا ثبوت لشيء من الحقائق ، وقول المصنف : و العلم بها متحقق ، قضية موجبة جزئية أخرى ، رداً لقولهم : ولا علم بثبوت حقيقة الشيء ولا بعدم ثبوتها . و حاصله : إن مدعى السوفسطائية سالبة كلية في المقامين ، و يكفي لدفعها إثبات الموجبة الجزئية - قال الفاضل اللاموري : إن المراد بقوله : حقائق الأشياء ثابتة ، جنس حقائق الأشياء ، فالمعنى : جنس حقائق الأشياء ثابتة ، و العلم بذلك الجنس متحقق سواء كان في ضمن فرد واحد أو أكثر ، فحينئذ يرجع إلى الإيجاب الجزئي ، وذلك كاف في الرد على الخصم؛ لأنه يدعى السلب الكلي في المقامين . فتدبر .

التقسيم الضابط

((خلافا للسوفسطائية)) و التقسيم الضابط أن يقول من الناس من لا يقول بمحسوس ولا معقول ، و هم السوفسطائية ، و منهم من يقول بالمحسوس ولا يقول بالمعقول ، و هم الطبيعية ، و منهم من يقول بالمحسوس و المعقول ولا يقول بحدود و أحكام ، و هم الفلاسفة الدمرية ، و منهم من يقول بالمحسوس و المعقول و الحدود و الأحكام ، و لا يقول بالشرعية و الإسلام ، و هم الصائبة ، و منهم من يقول بهذه كلها و بشرعية الإسلام ، و لا يقول بشرعية نبينا و رسولنا ، و هم اليهود المغضوب عليهم و النصارى الضالون ، و منهم من يقول بهذه كلها ، و هم المسلمون .

..... فإن منهم من ينكر حقائق الأشياء ، و يزعم أنها أوهام و
 خيالات باطلة.....

السوفسطائية فرق ثلاث، الفرقة الاولى نفت الحقائق كلها

موجودها و معدومها والرد عليهم

ثم للسوفسطائية فرق ثلاث . ((فإن منهم من ينكر حقائق الأشياء)) :
 الطائفة الأولى نفت الحقائق جملةً موجودها و معدومها الذي له ثبوت في
 الواقع مطلقاً بتبعية الاعتقاد وبدونه ، فلا رب عندهم ولا نبي ولا عبد . ((و
 يزعم أنها)) يعني حقائق الأشياء ((أوهام و خيالات)) يعني متخيلات و
 متوهمات ((باطلة)) يعني لا وجود لها في الواقع ، ومنشأ ذلك زعمهم أنه ما
 من قضية بديهية ونظرية إلا ولها قضية أخرى تعارضها وتمثلها في القوة ،
 فلا وجه لثبوت تلك دون هذه ، وهو باطل . أقول: هذا شغب فاسد ، فإن
 قالوا : إن هذه الأمور المشاهدة بالعيان لا وجود لها بوجه ما لا حقيقة ولا
 مجازاً ، فهو مكابرة محضه و مصادمة للبداهة ، وإن قالوا : إنها لا وجود لها
 حقيقة وإن كان لها وجود تجوذاً ، وتخلوا أن لها وجودات حقيقية في الواقع ،
 فتخيل و وهم محض ، بل كلها مالكة الذات باطلة الحقيقة ، وإسناد الوجود
 إليها بنوع من التوسع ، فله وجه ما على ما اختاره أمل التحقيق من أرباب
 المعقول وأصحاب الذوق الدقيق من أرباب الزهد . قالوا : إنه لا وجود حقيقة
 لهذه الكائنات ، وإنها بعد الإيجاد والإحداث معرأة عن الوجود حقيقة ، و
 ذلك لأن الوجود الحقيقي ليس إلا للباري سبحانه ، وكل شيء مالك إلا
 وجهه ، ولكن هذا التحقيق بعيد عن أذهان هؤلاء المساكين بمراحل لا يتصور
 خطوره ببالهم . شروى نقيض فتأمل ولا تغفل .

..... وهم العنادية ، ومنهم من ينكر ثبوتها ، و يزعم أنها تابعة للاعتقاد ، حتى إن اعتقدنا الشيء جومراً فجومراً ، أو عرضاً فعرض ، أو قديماً فقديماً ، أو حادثاً فحادث ، وهم العندية.....

((وهم العنادية)) : وتسمى تلك الفرقة بالعنادية لعنادهم في الحقائق ، أو لأنهم ينكرون الحق عناداً ، والفرقة الثانية ، قال : ((ومنهم من ينكر ثبوتها)) : يعني ثبوت حقائق الأشياء في الواقع ((و يزعم أنها تابعة للاعتقاد)) : ذمبت إلى أن الحقائق ثابتة في نفس الأمر ولكن بتبعية الاعتقاد ، فلو قطع النظر عنه لم يكن لها ثبوت البتة ((حتى إن اعتقدنا الشيء جومراً فجومراً)) : وإن اعتقدناه ((أو عرضاً فعرض)) : يعني هو جومر في حق من يعتقده جومراً ، وهو عرض في حق من يعتقده عرضاً . وإن اعتقدناه ((قديماً فقديماً)) : وإن اعتقدناه ((حادثاً فحادث)) : قالوا : هي حق عند من هي عنده حق ، وهي باطل عند من هي عنده باطل ، ومنشأ ذلك عندهم ما ثبت أن الصفراوي مثلاً يجد السكر في فمه مرّاً ، و هو يدل على أن الحقائق تابعة للاعتقاد ، وتلك الفرقة - كما يصرح مذهبهم - تقول : إن مذهب كل قوم حق بالنسبة إليهم ، ومعنى حقيقته مطابقته لما في نفس الأمر بتبعية اعتقاده ، وقيل : مطابقته لاعتقاده ولا حاجة إلى تكلفه مع ما قررنا من أن للحقائق عندهم ثبوتاً في نفس الأمر يتبع الاعتقاد . ((وهم العندية)) : ويسمون بالعندية لأن الحقائق تابعة عندهم لما عندهم .

أقول زاداً عليهم : إن الشيء لا يكون جومراً باعتقاد من اعتقد أنه جومر ، كما أنه لا يكون عرضاً باعتقاد من اعتقد أنه عرض ، وإنما يكون الشيء عرضاً بكونه .

موجوداً في الموضوع ، وأن الشيء لا يكون قديماً باعتقاد من اعتقد أنه قديم كما أنه لا يكون حادثاً باعتقاد أنه حادث ، وإنما يكون الشيء قديماً بكونه لا ابتداء لوجوده وإنما يكون الشيء حادثاً بأن يكون لوجوده ابتداء ، وإن الشيء لا يكون حقاً باعتقاد من اعتقد أنه حق ، كما أنه لا يبطل باعتقاد من اعتقد أنه باطل ، وإنما يكون الشيء حقاً بكونه موجوداً ثابتاً : سواء اعتقد أنه حق أو اعتقد أنه باطل .

..... ومنهم من ينكر العلم بثبوت شيء ولا بثبوته ، ويزعم أنه شاك ، و شاك في أنه شاك - وحلم جراً - وهم اللا أدريه ، ولنا تحقيقاً إنا نجزم بالضرورة بثبوت بعض الأشياء بالعيان وبعضها بالبيان ، وإلزاماً أن لم يتحقق نفي الأشياء فقد ثبت

الفرقة الثالثة ينكرون العلم بثبوت الشيء، وعدمه والرد عليهم

والفرقة الثالثة قال : ((منهم من ينكر العلم بثبوت الشيء ولا بثبوته)): يعني لا ينكرون نفس الحقائق بل ينكرون العلم بثبوت شيء وعدم ثبوته ((و يزعم أنه شاك ، و شاك في أنه شاك)): يعني ترددت في ثبوت الحقائق حتى في ترددنا وتشككنا في ثبوتها ((وحلم جراً)) : شاك في شك الشك ، و هكذا في كل شك ((وهم اللا أدريه)) : وتسمى تلك الفرقة باللا أدريه لأنهم يقولون : لا أدري ، والذي الجامم لذلك ما زعموه من أنه لا وثوق بالعيان لكثرة غلط الحس ، ولا بالبداية أن البديهيات كثير ما يقع فيها الاختلافات ، ولا بالدليل لأنه فرع لهما ، ففسادهما يتبع فسادهما ، ولوقوع الاختلاف في بعضها أيضاً . قال " الحافظ ابن حزم " رادا عليهم : يقال لهم : أشككم موجود أم لا موجود ، فإن قالوا : هو موجود منا أثبتوا حقيقة ما ، وإن قالوا : هو غير موجود نفوا الشك ، وأبطلوه ، وفي إبطال الشك إثبات الحقائق . فافهم . ((ولنا تحقيقاً)) وقد استدلل أهل السنة على دعواهم بوجهين - لا على وجه المناظرة معهم ، بل ليتبين لمريد الحق فساد مذهبهم ، فينتفى عنه - ذكروا أحد الوجهين على سبيل التحقيق لمذهبهم - وإثبات دعواهم ، والثاني إلزاماً لهم ورداً لما ادعوه ، فقال : ((إنا نجزم بالضرورة بثبوت بعض الأشياء بالعيان)) : يعني بالحواس الظاهرة . ((وبعضها بالبيان)) : يعني بإقامة البراهين القاطعة . وحاصل الوجه الأول: ما تشهد به الضرورة من ثبوت بعض الأشياء جزماً في نفس الأمر من غير تبعية للاعتقاد : سواء كان طريقها الحس أو بداهة العقل أو البرهان . ((وإلزاماً)) : معطوف على تحقيقاً . ((أنه إن لم يتحقق نفي الأشياء فقد ثبت)) يعني الأشياء ، ضرورة أنه إن لا واسطة بين النفي والاثبوت وإلا لزم ارتفاع النقيضين ، وهو محال .

((و إن تحقق)) : يعني إن تحقق نفي الأشياء ((فالنفي حقيقة من الحقائق لكونه نوعاً من الحكم)) : لأنه يتنوع إلى الإيجابي والسلبي ((فقد ثبت شيء من الحقائق)) : فثبت المطلوب . ((فلم يصح نفيها على الإطلاق)) : يعني بطريق سلب الكلي . وحاصله : أنه إن لم يتحقق نسبة النفي إلى الحقائق في نفسها من غير مدخلية للاعتقاد ، فقد ثبت أن للأشياء حقائق ، وإن تحقق نسبة النفي إليها ، وهو حقيقة من الحقائق ، فقد ثبت شيء من الحقائق ، فلا يصح نفيها ، واعتراض بأن لهم أن لا يعترفوا بأحد الشقين ، وغاية ما يلزم عليه هو ارتفاع النقيضين محال ، ولا حقيقة له عندهم . والأفضل أن يقول في الرد عليهم : إن ما ادعوا أنه إن زعمتم أنه مخيل فقد ثبت مقصودنا ، وهو إبطال ما ادعوا ، وإن زعمتم أنه متحقق ففيه ما تقدم ، أو يقتصر على الشق الأخير ، فإن تمسكهم فيه بما أوردوه من الشبهات يدل على أنه ثابت في نفس الأمر عندهم . ((ولا يخفى أنه)) : يعني الدليل الإلزامي ((إنما يتم على العنادية)) : أما العنادية فتقول : تحقق النفي وتحقق الثبوت بحسب اعتقادنا لا في الواقع . وأما اللاأدرية فتقول : لأدري ، يعني - تحقق النفي ولا عدم تحققه - ولذا قال قدس سره : إنما يتم على العنادية : إذ ظاهراً قولهم ثبوت نفي الحقائق ، فافهم .

((قالوا)) : شروع في أدلة السوفسطائية ، وقد سبق منا بيانها . ((الضروريات منها حسيات ، و الحسن قد يغلط كثيرا كالأحول يرى الواحد اثنين ، و الصفراوي قد يجد الحلومرا)) : فلا يجزم فيها .

..... ومنها بديهيات ، وقد تقع فيها اختلافات ، وتعرض بها شبهة يفتقر في حلها إلى أنظار دقيقة ، و النظريات فرع الضروريات ففسادها فسادا . ولهذا كثرت فيها اختلاف العقلاء ، قلنا : غلط الحس في البعض لأسباب جزئية لا ينافي الجزم ببعض بانتفاء أسباب الغلط والاختلاف في البديهي لعدم الألف ، أو لخفاء في التصور لا ينافي البداهة ، و كثرة الاختلاف لفساد الأنظار لا ينافي حقيقة بعض النظريات ، و الحق أنه لا طريق إلى المناظرة معهم.....

((ومنها بديهيات وقد تقع فيها اختلافات)) : وذلك لأن بعض العقلاء يدعي في قضية أنها بديهية ، وبعضهم يقول : إنها نظرية ، وقالت المشبهة : إن كل موجود في جهة . وقالت القدرية : إن العبد خالق لأفعاله . وقالت الأشاعرة : إن مائتين القضيتين باطلتان . وحاصله : إن هذا يرفع الاعتماد عن البديهيات فلا جزم فيها . ((و تعرض بها شبهة يفتقر في حلها إلى أنظار دقيقة)) : بل لا ننحل بتلك الأنظار أيضا : بحيث ينقطع الكلام ويقف عندما المقال ، بل لا يقف على حد ويتمادي البحث لا إلى نهاية ، وهذا أيضا ينفي الجزم والاعتماد عليها . ((والنظريات فرع الضروريات)) : وهذا قدح وجرح في النظريات ، وإنما كانت النظريات فرع الضروريات ؛ لأنها تحصل و تستفاد منها ، وتنتهي إليها في البحث ، فإذا كانت الضروريات كذلك في الفساد وعدم القطع بأحكامها فما للنظريات بالطريق الأولى ، بل الاختلافات والمناقضات فيها أوفرو أكثر مما ينضبط ((ففسادها فسادا)) : يعني أن فساد الضروريات على ما قررنا يستلزم فساد النظريات في القطع والجزم . ((ولهذا كثرت فيها اختلاف العقلاء قلنا : غلط الحس في البعض)) : يعني في بعض المحسوسات ((لأسباب جزئية)) : يعني مختصة ببعض المواد دون البعض . ((لا ينافي الجزم ببعض بانتفاء أسباب الغلط)) : حاصله : أن الفحص البالغ عن هذه الأسباب قد حصر ما جزما في أمور معلومة عند

العقل في باب وقوع الغلط ، فعند العلم بانتفاء تلك الأسباب يعلم قطعاً عدم وقوع الغلط علماً قطعياً ، بمعنى قطع احتمال الخلاف احتمالاً ناشئاً عن الدليل ، نعم ! كان يقال ذلك لو كان للغلط أسباب عامة توجد من تلك البعض ، وبديهية العقل جازمة بانتفائها فيه مثل إدراك حلاوة العسل مثلاً ، وإنما قلنا ذلك ، لأنه قد يورد بأنه يجوز أن يكون سبب عام لغلط عام ، فمن أين يجزم بانتفاء مطلق أسباب الغلط قلت : الأحسن أن يقال : أسباب الغلط المطلقة ، كما لا يخفى .

على أن المقصود نفي الشيء المطلق لا مطلق الشيء . و الجواب عنه بوجوه : الوجه الأول : بأن الكلام مبني على دفع الإلزام ، ويكفيه الجواز والاحتمال في العلم بالنفي لا على الإلزام ؛ حتى يلزم إثبات العلم بالنفي . الوجه الثاني : بأنه مبني على التحقيق لا الإلزام و بدامة العقل جازمة به في مثل حلاوة العسل ، ولعل الخصم لا يسلمه و يجعلها بدامة الوم . الوجه الثالث : بأن المراد بالعلم بالنفي هو الجزم العادي الحاصل بقطع احتمال الخلاف ؛ لا عن قرينة ودليل .

((و الاختلاف في البديهي)) : هذا جواب عن قدحهم في البديهيات . ((لعدم الألف أو لخباء في التصور)) : يعني وقوع الاختلاف في البديهي إما لعدم كون النفس مالوفة به و بعيدة عنه بعارض من العوارض ، وإما لعروض خفاء في تصور أطرافه ؛ بحيث لا يصل النفس إلى أن تجزم به ، لاينافي كونه بديهي أو واقعياً قطعياً في نفسه . ((لاينافي البدامة)) : خبر لقوله : و الاختلاف .

((و كثرة الاختلاف)) : هذا جواب عما أورده على فساد النظريات . ((لفساد الأنظار لا تنافي حقيقة بعض النظريات)) : وإن لم يثبت حقيقة جميعها ، وذلك لأن العالم قد لا يراعي أصول النظر ، فيفسد نظره و يقصر عن قبول الحق و الصواب ، هذا لاينافي حقيقة إدراك من يراعي الضوابط و القواعد . ((و الحق)) : لأن هذه الأجوبة أيضاً عند تخيلات و أوهام محضه ؛ لأنهم لا يجزمون بوجود الشيء . ((أنه لا طريق إلى المناظرة معهم)) : يعني مع السوفسطائية .

..... خصوصاً مع اللاادرية ، لأنهم لا يعترفون بمعلوم ،
ليثبت به مجهول ، بل الطريق تعذيبهم بالنار ؛ ليعترفوا أو
يحترقوا . و سوفسطا : اسم للحكمة الممومة و العلم المزخرف
لأن سوفاً معناه العلم و الحكمة ، و إسطا معناه المزخرف و
الغلط ، و منه اشتقت السفسطة كما اشتقت الفلسفة من
فيلاسوف ، أي محب الحكمة

((خصوصاً مع اللا أدرية لأنهم لا يعترفون بمعلوم ليثبت به مجهول)) : يعني
لتوقفهم عن الحكم بثبوت المعلومات ، فلا يمكن أن يتوصل بالمناظرة معهم إلى
مجهول . ((بل الطريق تعذيبهم بالنار ؛ ليعترفوا أو يحترقوا)) : يعني و لا سبيل
للمتناظر معهم إلا تعذيبهم بالنار حتى يعترفوا . و حاصله : ليس معهم طريق المناظرة
أصلاً و رأساً ، نعم ! لو فرض لهم طريق فهو هذا : مع أنه ليس من طريق المناظرة في
شيء بل موعقوبة ، و ليس غرضه أن هذا التعذيب بالنار جائز لنا في حقهم شرعاً أو
عقلاً ، حتى يقال : إنه حرام في الدنيا في حق الكفار أيضاً ، بل هو تمثيل و تصوير في
التعجيز فتأمل و لا تغفل . ((و سوفسطا اسم للحكمة الممومة)) : يعني الباطلة من
التمويه . ((و العلم المزخرف)) : يعني المزين بالزينة الظاهرة و الباطل في الباطنة . ((لأن
سوفاً معناه العلم و الحكمة ، و إسطا معناه المزخرف و الغلط ، و منه اشتقت
السفسطة كما اشتقت الفلسفة من فيلاسوف ، أي محب الحكمة)) : ففيلاً : هو
المحب و سوفاً : هو الحكمة .

الحكمة نوعان والرد على الفلاسفة الدهرية

و الحكمة نوعان : قولية و فعلية ، فالقولية قول الحق و الفعلية فعل الصواب ،
و كل طائفة من الطوائف لهم حكمة يقتدون بها ، و أصبح الطوائف من كانت حكمتهم
أقرب إلى حكمة الأنبياء التي جاءوا بها من الله سبحانه ، قال الله سبحانه عن نبيه
داود - عليه السلام - : ﴿ و آتيناه الحكمة و فصل الخطاب ﴾ و قال عن المسيح - عليه
السلام - : ﴿ و يعلمه الكتاب و الحكمة و التورات و الإنجيل ﴾ و قال عن يحيى - عليه

السلام - : ﴿ و آتيناك الحكم صبيا ﴾ و الحكم : هو الحكمة ، وقال لرسولنا و نبينا محمد ﷺ : ﴿ و أنزل الله عليك الكتاب و الحكمة ﴾ و قال لأهل بيت رسوله : ﴿ و اذكرون ما يتلى في بيوتكن من آيات الله و الحكمة ﴾ و قال عن لقمان : ﴿ و لقد آتينا لقمان الحكمة ﴾ و قال عن نبيه لوط - عليه السلام - : ﴿ و لوطا آتينا علما و حكما ﴾ فالحكمة التي جاءت بها الرسل و الأنبياء هي الحكمة الحققة المتضمنة للعلم النافع و العمل الصالح للهدى ، و دين الحق لإصابة الحق اعتقاداً و قولاً و عملاً ، و هذه الحكمة فرقها الله سبحانه بين أنبيائه و رسله ، و جمعها لمحمد ﷺ ، كما جمع له من المحاسن ما فرق في الأنبياء قبله ، و جمع في كتابه من العلوم و الأعمال ما فرق في الأنبياء قبله ، و جمع في كتابه من العلوم و الأعمال ما فرق في الكتب قبله ، فلو جمعت كل حكمة صحيحة في العالم من كل طائفة ، لكانت في الحكمة التي أوتيتها - صلوات الله و سلامه عليه - جزءاً يسيراً جداً ، لا يدرك البشر نسبته .

و أما الفلاسفة الدمرية فهؤلاء قوم عطلوا المصنوعات عن صانعها ، و قالوا : ما حكى الله عنهم ، و قالوا : ﴿ ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت و نحيا ، و ما يهلكنا إلا الدمر ﴾ ، و قالوا : إن الأشياء ليس لها أول البتة ، و إنما تخرج من القوة إلى الفعل ، فإذا خرج ما كان بالقوة إلى الفعل تكونت الأشياء مركباتها و بسائطها من ذاتها لا من شيء ، و قالوا : إن العالم دائم لم يزل و لا يزال لا يتغير و لا يتبدل ، و قد مرى هذا التعطيل إلى سائر الفرق المعطلة على اختلاف آرائهم و تباينهم في التعطيل ، كما مرى داء الشرك تأصيلاً و تفصيلاً في سائر فرق المشركين على اختلاف مذاههم فيه ، و كما مرى جحد النبوات تأصيلاً و تفصيلاً في سائر من جحد النبوة أو صفة من صفاتها أو أقربها جملة ، و جحد مقصودها و زبدها . فهذه الفرق الثلاثة مرى داؤماً و بلاؤماً في سائر الناس ، و لم ينج منه إلا أتباع الأنبياء العارفون بحقيقة ما جاؤا به ، المتمسكون به دون ما سواه ظاهراً و باطناً ، فداء التعطيل و داء الإشراك و داء مخالفة الأنبياء و جحد ما جاؤا بها . هو أصل بلاء العالم ، و منبع كل شر و أساس كل باطل ، فليست الفرقة من فرق أهل الإلحاد و الباطل و البدع إلا و قولها مشتق من هذه الأصول الثلاثة أو من بعضها ، فسرت هذه البلايا الثلاثة في كثير من طوائف الفلاسفة لا في جميعهم ، فإن الفلسفة من حيث هي لا تعطي ذلك . فافهم و تأمل .

..... ((وأسباب العلم)) : وهو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به ، أي : يتضح ويظهر ما يذكر.....

ولما ثبت العلم بالحقائق رداً على السوفسطائية ، وكان منشأ إنكارهم الطعن في الحس وبداية العقل ، أو النظر المتفرع عليهما عقبه بإثبات الحس والعقل ، فقال : ((وأسباب العلم)) : ثلاثة ، إشارة إلى إثبات السببين المطعونين مع زيادة سبب ثالث مبالغة في تصحيح تحقق العلم بحقائق الأشياء .

قوله : صفة يتجلى بها المذكور، تعريف لمطلق العلم المتوارث عن

مشائخنا الماتريدية

قال -قدس سره- ((وهو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به)) : هذا تعريف لمطلق العلم الشامل للتصور والتصديق والإحساس والتعقلي وهذا هو التفسير المتوارث عن مشائخنا الماتريدية ، وقد يفسر ذلك بالحالة الانجلانية الحاصلة عند توجه النفس إلى شيء في انكشافه ، سواء كان عين ذاتها أو صفة انضمامية أو انتزاعية من صفاتها ، أو آلة وقوة من آلاتها وقوامها ، وغيرها من الكليات والجزئيات ، وسواء حصل هناك صورة تقع منشأ لحدوث هذه الحالة أولاً ، وليس العلم زائداً على هذا القدر. يعني الحالة الانجلانية التي بها ينكشف الشيء المتوجه إليها للنفس في الكشف نحو ما من الانكشاف ، وليس عبارة عن نفس التعلق والإضافة الاعتبارية بين العالم والمعلوم ، وهذا ما نسب إلى جمهور المتكلمين . وقوله : ((أي يتضح ويظهر)) : كلاماً تفسير لقوله : يتجلى ، يعني أن التجلي عبارة عن الظهور والوضوح والانكشاف، خرج به صفة لا يكون محكما عنها للظهور والانكشاف . وقوله : ((ما يذكر)) : تفسير لقوله المذكور ، والمراد به ما من شأنه أن يذكر لساناً أو قلباً ، فهو شامل لجميع المفاهيم سواء حصل في العقل بالفعل أولاً . فهو بمعنى الشيء ، وكان الأظهر أن يقول : يتجلى به الشيء ، ولكن اختار المذكور على الشيء : لأن الشيء في اصطلاحنا لا يطلق على المعدوم إلا مجازاً ، والمجاز مهجور في التعريفات . فتدبر.

..... ويمكن أن يعبر عنه موجوداً كان أو معدوماً فيشمل إدراك الحواس وإدراك العقل من التصورات والتصديقات اليقينية و غير اليقينية بخلاف قولهم صفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض

((و)) : قوله : ((يمكن)) : تفسير ثان لقوله المذكور ((أن يعبر عنه موجوداً كان أو معدوماً)) : يعني سواء كان الشيء موجوداً أو معدوماً ممكناً أو ممتنعاً . ((فيشمل إدراك الحواس)) : يعني الإدراك بالحواس الخمس الظاهرة ، أما الباطنة فهم لا يثبتونها ، وسأأتى . ((و إدراك العقل)) : و حاصله : فهو شامل لإدراك العقل و إدراك الحواس ، لا فرق فيهما بين العاقل وغيره . ((من التصورات والتصديقات)) : بيان لإدراك العقل فحسب ، فإن إدراك الحواس لا يسعى تصوراً ولا تصديقاً ، لا في عرف الفيلسوف ولا في عرف المتكلم . ((اليقينية)) : و اليقين اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع . ((و غير اليقينية)) : من الظن و التقليد و الجهل المؤلف ، وذلك لأن التجلي هو الظهور المطلق سواء كان تاماً أو ناقصاً ، و مطابقاً للواقع أو غير مطابق . ((بخلاف قولهم)) : إشارة إلى أن التفسير السابق عام شامل لجميع أنحاء العلوم بخلاف هذا التفسير . ((صفة)) : يعني أمراً قائماً بموضوعه ومحلّه ((توجب تمييزاً)) : يعني لموصوفيهها ومحلها ، وهذا الإيجاب على طريق العادة . ((لا يحتمل النقيض)) : يعني لا يحتمل متعلق التمييز بنقيض التمييز ، وحاصله : أنه صفة توجب التمييز لمحلها و هو النفس الناطقة ، لا يحتمل متعلق هذا التمييز بنقيض هذا التمييز ، و التمييز هو الإثبات والنفي ومتعلقه النسبة في التصديق والصورة ، ومتعلقه الماهية المتصورة في التصور ، فليس العلم بمعنى الصورة الحاصلة على هذا التعريف ، كما هو مذهب بعض الفلاسفة ، بل هو صفة يخلقها الله سبحانه عقب استعمال الأسباب توجب الانكشاف وجوباً عادياً .

..... فإنه و إن كان شاملاً لإدراك الحواس بناء على عدم
التقييد بالمعاني وللتصورات بناء على أنها لا نقائص لها على
مازعموا لكنه

((فإنه و إن كان شاملاً لإدراك الحواس بناءً على عدم التقييد بالمعاني)) : يعني
قيد بعض الأفاضل هذا التعريف بالمعاني ، وقال : العلم صفة توجب تمييزاً بين
المعاني لا يحتمل النقيض ، فعلى هذا لا يتناول هذا التعريف إدراك الحواس ، وذلك
لأن المعلوم بالحواس هو الصورة لا المعاني المختصة بإدراك العقل . ((وللتصورات)) :
يعني شامل للتصورات .

قالوا: التصورات لا نقائص لها، أقول: هو خطأ

((بناءً على أنها لا نقائص لها)) : يعني و شموله للتصورات بناءً على أنها
لأنقائص لتمييزها الذي هو الصورة ، وذلك بمعنى عدم الجمع و الدفع ، و إلا فلها
نقائص بمعنى عدم الجمع و غاية التباعد ، وهذا اختاره الشارح - قدس سره - فقال :
((على ما زعموا)) : إيماء إلى أن هذا موقول ضعيف ، لأن إطلاق النقيض على أطراف
القضايا شائع ذائع ، و اختلفوا ، فقال البعض : المفردات لا تتناقض ، إذ التناقض هو
عدم اجتماع المفهومين في الصدق على الشيء و الارتفاع عنه ، و هذا لا يوجد في
المفردتين كالإنسان و الإنسان ، إذا اعتبر حملهما على الشيء ، و حينئذ يحصل
قضيتان متناقضتان صدقاً و كذباً نحو : زيد إنسان و زيد ليس بإنسان ، فيكون
التناقض بين القضيتين . وقال البعض : تتناقض ، لأن نقيض الشيء رفعه ، سواء
كان رفعه في نفسه ، أو رفعه عن الشيء ، وهذا اختيار الشارح .

و قد حقق بعضهم أن الخلاف بين القائلين بالنقيض و غير القائلين به لفظي ،
فلا حاجة إلى بيان الاعتراض المشهور على غير القائلين و الجواب عنه . تفكر . ((لكنه)) :

يعني هذا التعريف

..... لا يشمل غير اليقينيات من التصديقات ، هذا ! ولكن ينبغي أن يحمل التجلي على الانكشاف التام الذي لا يشمل الظن لأن العلم عند هم مقابل للظن للخلق أي المخلوق من الملك و الإنس و الجن

((لا يشمل غير اليقينيات من التصديقات)) : فخرج الظن و التقليد و الجهل المركب لاحتمال المتعلق معها النقيض ، و خرج الشك و الومم ، و وجه خروج الشك و الومم مع أن كلا منهما تصور و هو داخل ، بناءً على أنه لا نقيض له ، إن إدخالهما في التصور من حيث أنهما تصور للنسبة من حيث هي ، و لا نزاع في دخولهما في التعريف حيثئذ ، و أما باعتبار أنهما إدراك لها على سبيل التجويز المساوي أو المرجوح ، فهما خارجان لاحتمال متعلقهما النقيض ، لأن لهما نقيضا على هذا الاعتبار ((هذا)) يعني خذ هذا ، و مضى هذا .

((ولكن ينبغي أن يحمل التجلي)) : يعني في التعريف الأول ((على الانكشاف التام الذي لا يشمل الظن)) : إيماء إلى بيان ما هو المختار عند الشارح في هذا الكتاب ، و إلا فاختار الشارح في " شرح المقاصد " هو التعريف الأول ، و حاصله أنه ينبغي تأويل التعريف الأول بحيث يطابق الثاني في عدم شمول التصديق الغير اليقيني : لأنه لا يسمى علما في اصطلاح أهل السنة بخلاف الفلاسفة ، فإن العلم عندهم هو حصول صورة الشيء في العقل فيشمل اليقين وغيره . ((لأن العلم عند هم مقابل للظن)) : يعني أن العلم لا يعرف في هذا الفن إلا بالاعتقاد الجازم المطابق للواقع ، فإنه قرينة على أن المراد من الانكشاف ، الانكشاف التام و لم يذكر التقليد و الجهل المؤلف ، لأنهما في حكم الظن ((للخلق)) : قال - قدس سره - ((أي المخلوق من الملك و الإنس و الجن)) : يعني و معلوم أن تلك الأسباب إنما هي للعلم بالحادث الحاصل للمخلوق إنساً أو جناً أو ملكاً ، و لا مانع من أن يكون لهذين أيضاً حواس كالإنس يفيدهما العلم بالمحسوسات ، ثم خص هذه الثلاثة لأنهم أنواع المكلف ، و حال غيرهم غير معلوم ، هل لهم نفوس مجردة تدرك الكليات أم لا ؟ .

..... بخلاف علم الخالق تعالى فإنه لذاته لا بسبب من الأسباب
ثلاثة : الحواس السليمة ، و الخبر الصادق ، و العقل بحكم
الاستقراء ، ووجه الضبط أن السبب إن كان من خارج

((بخلاف علم الخالق فإنه لذاته لا بسبب من الأسباب)) : و أما علم الله
مبجانه ليس بذي سبب ، و سمعه و بصره ليسا لا في الحقيقة سببين لعلمه سبحانه
بالمسموعات و المبصرات ، بل هما سببان لتعلقه بذلك، و قال بعض الأفاضل في شرح
قوله : بخلاف علم الخالق : فعلى هذا لم يكن تمس الحاجة إلى هذا التقييد ، و غايته
أنه يقرر على الأمر الواقع و تعزز عما عسى أن يتوهم أنها أسباب لمطلق العلم ، ثم
المراد بعلم الواجب ما هو علم له حقيقة و منشأ للانكشاف فيه ، و هو العلم الإجمالي
القديم المقدم على وجود الجائزات ، لا علمه التفصيلي الانفعالي الذي هو عين هذه
الكائنات الحاضرة عنده الموجودة ؛ فإنه حادث . و تفصيله في موضعه . فتأمل .

اسباب العلم ثلاثة ووجه الحصر

((ثلاثة)) : يعني و للعلم أسباب ثلاثة ، و مرادنا بالسبب المقضي إلى العلم في
الجملة بأن يخلق الله سبحانه فينا العلم معه بطريق جري العادة ، و سيأتي .
((الحواس السليمة ، و الخبر الصادق)) : و الحواس المأوفة مثل باصرة الأحوال و ذائقة
الصفراوي ، و الخبر الكاذب و إن كانا قديفيد ان التصور إلا أنهما غير معتد فيهما . ((و
العقل)) : و لم يقيد العقل بالصحيح ، لأن من أصاب عقله آفة لا يسع عاقلاً عرفاً
((بحكم الاستقراء)) : و وجه ضبطه فيها الاستقراء . ((و وجه الضبط)) : يعني
الأقسام بين النفي و الإثبات المفيد للحصر المذكور ، و قد جرت عادة الناس به سواء
كان الحصر عقلياً أو استقرائياً . ((أن السبب)) : يعني أن السبب الذي يحصل به
العلم ((إن كان من خارج)) : يعني إن كان أمراً خارجاً عن من قام به ذلك العلم
منفصلاً عنه ، أو إن كان وجوده من أمر خارج عن العالم .

..... فالخبر الصادق ، وإلا فإن كان آلة غير مدرك فالحواس ، و
 إلا فالعقل فإن قيل : السبب المؤثر في العلوم كلها هو الله تعالى لأنها
 بخلقه و إيجاده من غير تأثير للحاسة و الخبر و العقل و السبب
 الظاهري كالنار للإحراق هو العقل لا غير و إنما الحواس و الأخبار
 آلات و طرق في الإدراك و السبب المفضي في الجملة ، بأن يخلق الله
 تعالى فينا العلم معه بطريق جري العادة ليشمل المدرك كالعقل و
 الآلة كالحس و الطريق كالخبر

((فالخبر الصادق ، وإلا فإن كان آلة غير مدرك)) : يقع وإن لم يكن السبب من
 خارج بأن كان له تعلق بالمدرك بحيث يسمى داخلا . ((فالحواس)) : يعني الحواس
 الظاهرة ((وإلا)) : يعني وإن لم يكن آلة . ((فالعقل)) : أما كون العقل آلة أو ليس
 بآلة فمبني على تفسير العقل وهنا ، فإن كان المراد به النفس الناطقة فليس بآلة ، و
 إن أردت به القوة العاقلة فهو آلة مدركة ، والظاهر أن مراده الثاني ، ولذلك قال :
 فإن كان آلة غير المدرك فوقع التردد في الآلة ، ولو كان المراد الأول لاقتصر على قوله :
 ((فإن كان آلة فالحواس وإلا فالعقل)) : يعني فإن كان آلة للإدراك فالحواس وإن
 كان به الإدراك فالعقل . فتدبر

قوله: فإن قيل، رد على حصر الأسباب في الثلاثة

((فإن قيل)) : حصر الأسباب في الثلاثة باطل ، لأن السبب في العرف يطلق على
 ثلاثة معاني : لأنه إما أن لوحظ في معناه التأثير أو مجرد الإفضاء ، على الأول إما أن
 يقصد به التأثير الحقيقي أو التأثير الظاهري ، فعلى الأول لا يصدق المقسم على شيء
 من الأقسام ، وعلى الثاني لا يصدق إلا على العقل ، وعلى الثالث - يعني أخذ السبب
 بمعنى مجرد الطريق المفضي - لا ينحصر المقسم في الثلاثة . ((السبب المؤثر في العلوم
 كلها هو الله تعالى)) : يعني إن أريد السبب الحقيقي . ((لأنها بخلقه و إيجاده من غير

العامة والخبر والعقل)) : وذلك لأن التأثير مختص بالواجب الوجود ، ومن شأنه وخصائصه ، وليس للممكن مالكة الذات وباطلة الحقيقة وفاقدا الوجود في نفسه فيه حظ ، والحاصل أن الفرق ثلاثة : فرقة أهل السنة القائلة : المؤثر هو الله سبحانه عند وجود الأسباب ، لا أن التأثير بها بذاتها ولا بقوة أودعت فيها . وفرقة الزنادقة الملاحدة الفلاسفة الدهرية ، وهم القائلون بتأثير الأسباب بذاتها ، وهؤلاء يؤخذ الرد عليهم من الطرف الثاني ، وهو افتقار كل ما سواه إليه وفرقة مؤمنة على المعتمد ، وهي القائلة : إن الأسباب العادية تؤثر بقوة أودعت فيها ، ويؤخذ الرد عليهم من الطرف الأول : وهو استغناؤه عن كل ما سواه ، وسيأتي التفصيل في موضعه .

((والسبب الظاهري)) : يعني ما يكون سببا بالنسبة إلى ظاهر الحال أو ما يعده أهل العرف سبباً . ((كالتار للإحراق)) : يعني التار تحرق و الثوب يستر العورة و يقي الحر والبرد ، والماء يروي وينبت و يطهر و ينظف ، والطعام يشبع ونحو ذلك مما لا ينحصر ((هو العقل لا غير)) : يعني العقل المفسر بقوة النفس بها تستعد للعلوم و المعارف . ((وإنما الحواس والأخبار آلات وطرق في الإدراك)) : يعني الحواس آلات والأخبار طرق ، إنما جعل الحواس آلات والأخبار طرقاً . مع أنه يمكن أن يجعل كل واحد منها آلات وطرقاً ، لأن الحواس تستعمل عرفاً في وصول أثر الفاعل إلى المفعول كالآلة بخلاف الأخبار ، فإنها لا تستعمل في هذا المعنى ، بل يستعمل فيهما ملك فيه السالك .

((والسبب المفضي في الجملة)) : يعني وإن كان الثالث : وهو أن يراد السبب المفضي في الجملة ، فالحصر في هذه الثلاثة باطل ، وذلك لأن السبب المفضي إلى العلم ((بأن يخلق الله تعالى فينا العلم معه)) : يعني مع السبب المفضي ((بطريق جري العادة)) : لا بطريق الوجوب واللزوم المستمر بخلق ذلك العلم في الجملة عند تعلق ذلك السبب به على سبيل الاختصاص المستفاد من العادة المذكورة ((ليشمل ذلك المدرك كالعقل ، والآلة كالحس ، والطريق كالخبر)) : إنما فسر السبب المفضي بذلك ، ليشمل السبب الظاهر المدرك كالعقل ، و ليشمل الآلة للإدراك كالحس بأقسامه ، ويشمل الطريق إلى الإدراك كالخبر المذكور .

..... لا ينحصر في الثلاثة بل مهنا أشياء أخر: مثل الوجدان و الحدس و التجربة و نظر العقل بمعنى ترتيب المبادي و المقدمات قلنا : هذا على عادة المشائخ في الاقتصار على المقاصد . والإعراض عن تدقيقات الفلاسفة فإنهم لما وجدوا بعض الإدراكات حاصلة عقيب استعمال الحواس الظاهرة التي لا شك فيها سواء كانت من ذوي العقول أو غيرهم جعلوا الحواس أحد الأسباب ، و لما كان معظم المعلومات الدينية مستفادا من الخبر الصادق جعلوا سببا آخر.....

((لا ينحصر في الثلاثة)) : قوله لا ينحصر خبر قوله : و السبب المفضي . ((بل مهنا أشياء أخر مثل الوجدان و الحدس و التجربة و نظر العقل)) : يعني بل مهنا في هذا المقام الذي هو لذكر أسباب العلم المفضية إليه، أشياء أخرى تصلح أن تكون أسبابا مفضية في الجملة لجري العادة ، بأن يخلق الله سبحانه العلم معها مثل الوجدان المفضي إلى العلم بالوجدانيات ، مثل علم الإنسان بجوعه و شبعه و فرجه و حزنه و لذته و ألمه ، و الحدس المفضي إلى العلم كالعلم بأنه سبحانه عالم بواسطة مشاهدته و أفعاله المتقنة ، و العلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس بالطريق المتقدم بيانه ، و التجربة المفضية إلى العلم بالتجربيات كالعلم بأن الضرب مؤلم ، و نظر العقل المفضي إلى النظريات بمعنى ترتيب المبادي . يعني ليس المراد بذلك مطلق نظره بالمعنى الأصلي ، بل المراد النظر الاصطلاحي .

((بمعنى ترتيب المبادي)) : و هي المعلومات الحاصلة في الذهن التي يقع عليها الترتيب المذكور تصورية كانت أو تصديقية كالجنس و الفصل القريب

ينقي التصورات . ((و المقدمات)) : الحملية أو الشرطية أو المؤلف منها في التصديقات والمقدمات ، فعطف المقدمات على المبادي من عطف الخاص على العام ، إلا أن يراد بالمبادي المعلومات التصورية فقط . فافهم .

المؤثر في العلوم كلها الواجب الوجود والرد على الدهرية

((قلنا : هذا)) : يعني حصر الأسباب في الثلاثة ((على عادة المشائخ)) : جواب باختصار الشق الثالث بوجهين : أما الوجه الأول : فقال : ((في الاقتصار على المقاصد)) : وحاصله أن مقصود المشائخ في التقسيم بيان الأقسام الظاهرة الوجود المقصودة في البحث ، وهي ليست إلا هذه الثلاثة ، لأن غيرها إما غير ثابت كالباطنة أو غير مقصودة البحث . و أما الوجه الثاني : فأشار إليه بقوله : ((و الإعراض عن تدقيقات الفلاسفة)) : وحاصله أن المشائخ غير مقيدين بما التزمه الفلاسفة من تدقيقاتهم وتحقيقاتهم الفاضلة في أبواب النظر والفكر من وجوب الحصر في الانقسام مثلاً ، بل مرامهم بيان أصناف وأنواع ظاهرة من أمركي ، سواء كان منحصر فيها أولاً . ((فإنهم لما وجدوا بعض الإدراكات)) : مثل علم المصنوعات يستدل به على وجود الصانع سبحانه . ((حاصلة عقيب استعمال الحواس الظاهرة التي لا شك فيها)) : يعني في وجودها لأحد من المشائخ ولا لأحد من الفلاسفة .

((سواء كانت من ذوي العقول أو غيرهم)) : يعني من البهائم ، فإنها تبصر و تسمع ، وفي التسوية إيماء إلى وجه عدم إدراكها في العقل . ((جعلوا الحواس أحد الأسباب ، ولما كان معظم المعلومات الدينية مستفادا من الخبر الصادق جعلوا مسببا آخر)) : وحاصله : لما أرادوا أن يفتشوا عن أسباب العلم وموارد تحققها وأنحائها المقصودة ، عرفوا أن بعض العلوم تحصل بالمشاهدة والعيان ، واستعمال هذه الآلات الظاهرة ، جعلوا المشاعر الظاهرة أحد الأسباب ، وبعض العلوم تحصل بالأخبار النبوية المتواترة جعلوها مسببا آخر .

..... و لما لم يثبت عند هم الحواس الباطنة المسماة بالحس المشترك والخيال والوهم وغير ذلك

قوله: وهذا على عادة المشائخ، جواب باختصار الشق الثالث

((و لما لم يثبت عند هم)) : توطئة و تمهيد لبيان جعل العقل سبباً ثالثاً دون الطرق الأخرى ، مثل ((الحواس الباطنة)) : و التجربة و الحدس و الوجدان و النظري المبادي و المقدمات و أمثالها ، و مبنياً على عدم تعلق الأغراض العلمية بتفاصيلها ؛ مع أنه استغنى عن الجمع بالعقل : لأنه مرجعها الحواس الباطنة . يعني : لم يثبت عندهم وجود الحواس الباطنة بالأدلة القطعية و لا بالظنية ، حتى يكون لهم جزم بوجودها و إذعان بتحققها ، لأنه ثبت عندهم عدمها ، إذ ليس مهنا دلائل قاطعة دلت على عدمها ، بل برامين ظنية و علامات تخمينية يدلنا على نفيها .

قوله: لم يثبت عندهم الحواس الباطنة

و العجب كل العجب ! أنهم مريبوا بمجرد أفكارهم عن إثبات الحواس الباطنة القائلة بها الفلاسفة بمراحل ، و مع ذلك ما قالوا في بيان حال الحواس الخمس الظاهرة و حقائقها ، ليس إلا ما قالت به الفلاسفة ، و لم يقم عليه أيضاً أدلة قاطعة جازمة مما لا يرد عليه النقض . ((المسماة بالحس المشترك)) : قوله : ((الحس المشترك)) : و هي قوة تدرك صور المحسوسات و أشباهها بالتأدية من طرق الحواس الظاهرة ، و الذي يدل على وجود هذه القوة . لما علمت أن النفس مجردة لا يرتسم فيها صور المحسوسات و لا ترتسم في الحس الظاهر ، فإن الحس الظاهر لا يدرك به غير نوع واحد من المحسوسات ، فإذا لا بد للنفس من قوة غير الحس الظاهر يدرك بها جميعاً يعني اللون الجزئي و الرائحة الجزئية و الطعم الجزئي و غيره ، و محل الحس المشترك مقدم البطن الأول من الدماغ . قوله : ((و الخيال)) : يعني و من القوى المدركة الباطنة الخيال، و هي المعينة للحس المشترك بالحفظ ، فهي قوة

تحفظ تلك الصور ، فإن الإدراك غير الحفظ ، فهي خزانة الحس المشترك فتجتمع فيها صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحواس الظاهرة ، فتحفظ تلك الصور ، و محل الخيال مؤخر البطن الأول من الدماغ . قوله : ((و الوم)) : يعني ومن القوى المدركة الباطنة ، الواممة : وهي قوة تدرك بها النفس في المحسوسات الجزئية المعاني الجزئية التي ليست بمحسوسة نحو: صداقة زيد و عداوة عمرو ، وكإدراك الشاة معنى في الذئب ، غير محسوس : وهي العداوة ، وهذه المعاني لا تدرك بالحس الظاهر ، و بهذه القوة تحكم النفس أحكاما جزئية ، و محل الوم مقدم البطن الأخير . وقيل : محله مؤخر البطن الأوسط . قوله : ((و غير ذلك)) : نحو الحافظة و المتصرفة ، يعني ومن القوى المدركة الباطنة ، الحافظة : وهي قوة تحفظ هذه المعاني التي تدركها الواممة ، وهي مغائرة للخيال ، لأن الحافظ للصور غير الحافظ للمعاني و محل الحافظة البطن الأخير من الدماغ ، ومن القوى المدركة الباطنة المتصرفة : وهي القوة التي تحلل الصور و تألفها ، و تحلل المعاني و تألفها ، فتارةً تفصل الصورة عن الصورة ، و المعنى عن المعنى ، و الصورة عن المعنى ، و تارةً تألف بالصورة و تارةً تألف المعنى بالمعنى ، و تارةً تألف الصورة بالمعنى . و القوة المتصرفة تسمى مفكرةً إن استعملها العقل ، و متخيلةً إن استعملها الوم دون تصرف عقلي ، و محل المتصرفة الدودة التي في وسط الدماغ ، و ليعلمه أن الدليل على اختصاص هذه القوى بهذه المواضع اختلال فعلها لخلل هذه المواضع ، فإن الفساد إذا اختص لموضع أورث الآفة في فعل القوة المختصة بذلك الموضع ، وهذه القوى الخمس تسمى مدركة باطنة ، و إن كانت المدركة منها اثنين فقط : لأن الإدراكات الباطنة لا تتم إلا بجمعها ، و بالحقيقة المدركة للكليات و الجزئيات النفس الناطقة ، لكن إدراكها للحقائق الكلية بالذات ، و إدراكها للحقائق الجزئية بتوسط هذه القوى . و المراد بقولهم : " إن النفس تدرك الكليات بذاتها " أن الصورة الكلية المعقولة تنطبع في النفس لا في القوى الجسدانية الجسمانية التي هي آلاتها ، و المراد بقولهم : " إن النفس تدرك الجزئيات بآلاتها " أن الصورة المحسوسة و المخيلة و المعاني الجزئية المومومة تنطبع في آلاتها ، لكن إدراك النفس إياها بواسطة تلك القوى و انطباعها فيها .

..... ولم يتعلق لهم غرض بتفاصيل الحدسيات و التجريبات و البديهيات و النظريات ، و كان مرجع الكل إلى العقل ، جعلوه سببا ثالثا يفضي إلى العلم بمجرد التفات أو بانضمام حدس أو تجربة أو ترتيب مقدمات ، فجعلوا السبب في العلم : بأن لنا جوعا و عطشا ، و أن الكل أعظم من الجزء ، و أن نور القمر مستفاد من الشمس ، و أن السقمونيا مسهل للصفراء ، و أن العالم حادث هو العقل ، و إن كان في البعض

((و لم يتعلق لهم غرض بتفاصيل الحدسيات و التجريبات و البديهيات و النظريات)) : و ذلك لاتفصيل لها من وظائف الفلاسفة . ((و كان مرجع الكل إلى العقل)) : و لأن كل واحد من هذه الأشياء من توابع العقل ، و ليس من الأسباب المستقلة الوجود بخلاف المشاعر الظاهرة ، فإنها مستقلة الوجود و ان لم يستقل في الإدراك ((جعلوه سببا ثالثا)) : جواب لقوله : و إن لم يثبت . ((يفضي إلى العلم بمجرد التفات)) : و هذا في البديهيات . ((أو بانضمام حدس أو تجربة أو ترتيب مقدمات)) : و هذا في النظريات . ((فجعلوا السبب في العلم بأن لنا جوعا و عطشا)) : مثال للوجدانيات ((و إن الكل أعظم من الجزء)) : مثال للبديهيات . ((و إن نور القمر مستفاد من نور الشمس)) : مثال للحدسيات . ((و أن السقمونيا مسهل للصفراء)) : مثال للتجريبات ((و أن العالم حادث)) مثال لترتيب المقدمات ((هو العقل)) : مفعول ثان لجعلوا ، و لقايل أن يقول : إن الحدسيات و التجريبات لا بد فيها من الحسن الظاهر ، فأني يضاف العلم بها إلى العقل دونه ، و كان ينبغي أن يكون من جملة الحسيات ، أشار إلى الجواب بقوله : ((و إن كان في البعض)): يعني في الحدسيات و التجريبات .

..... باستعانة من الحس ، ((فالحواس)) : جمع حاسة بمعنى القوة الحاسة ، ((خمس)) : ، بمعنى أن العقل حاكم بالضرورة بوجودها ، و أما الحواس الباطنة التي تثبتها الفلاسفة فلا تتم دلائلها على الأصول الإسلامية السمع

((باستعانة من الحس)) : لظهور الفرق بين مدركات الحس و ما للحس فيه مدخل ، وكان الأفضل إضافة الكل إلى العقل ، لأنه أعظم الأسباب المفضية ، لكنهم لما احتاجوا إلى التفصيل في الجملة ، و بينوا الوجه في جعل الحواس سببا للعلم بمدركاتهما ، وكذا الخبر الصادق تعين العقل يجعله سببا بجميع ما وراء ذلك ، سواء كان للحس فيه مدخل أولا . أقول : قالت الفلاسفة : و سبب تعلق النفس الناطقة بالبدن توقف كمالاتها و لذاتها الحسيتين و العقليتين عليه ، فإن النفس في مبدأ الفطرة عارية من العلوم و المعارف قابلة لها بآلات و قوى بدنية ، قال الله سبحانه : ﴿و الله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا و جعل لكم السمع و الأبصار و الأفئدة لعلكم تشكرون ﴾ ثم تلك القوى بأسرها تنقسم إلى مدركة و إلى محركة ، و تنقسم القوى المدركة إلى مدركة باطنة قد سبق بيانها أنفا ، و أما المدركة الظاهرة فقال المصنف : ((فالحواس)) : بتشديد السين ((جمع حاسة)) : من : حسه إذا طلبه و أدركه . ((بمعنى القوة الحاسة)) : يعني ليس المراد بالحاسة العضو الحامل للقوة كالأذن و العين ، و القوة صفة في العضو المخصوص يصدر أنه الآثار . ((خمس)) : السمع و البصر و الشم و الذوق و اللمس ((بمعنى أن العقل حاكم بالضرورة)) : يعني بالهدامة بلا نظر و فكر . ((بوجودها)) : من ذوى العقول و غيرها . ((و أما الحواس الباطنة)) : و هي التي ترسم فيها صور الجزئيات المادية ((التي تثبتها الفلاسفة ، فلا تتم دلائلها على الأصول الإسلامية)) : فلم تثبت الا عند الفلاسفة .

والعجب! هربوا بمجرد أفكارهم عن إثبات الحواس الباطنة

وذلك لأن النفس الناطقة عندهم جومر بسيط ، وتكيفها بالصور الجزئية يتأني بساطتها ، وأيضاً فاختلاف تلك الصور يدل على أن لها مصادر غير النفس بواسطة الآلات في الجزئيات ؛ وبغير واسطة في الكليات ، والنفس عندنا ليست جومراً بسيطاً ، ولا مانع من أن تكون مصدراً للآثار المختلفة . ودعوى أنه ليس في الشرع ما يدل على بطلان زعمهم ، فهذا زعمهم بزعمهم الفاسد . وفي " المطالب العالية " للفخر الرازي ، وفي " شرح المقاصد " للتفتازاني ، وفيما علقه الشريف الجرجاني على " شرح المطالع " ، ما يسكن إليه صدور المقتدين بأئمة في أصول الدين من البهتان في هذه المسئلة . أما بقاء النفس مدركة لبعض الجزئيات فقد بينها " الفخر " في الفصل الخامس عشر من " المطالب العالية " ، وهو من أمتع مؤلفاته في علم أصول الدين ، وقال الإمام الفخر في " تفسيره الكبير " : إن الأرواح البشرية الخالية عن العلائق الجسمانية المشتاقة إلى الاتصال بالعالم العلوي ، بعد خروجها من ظلمة الأجساد ، تذهب إلى عالم الملائكة و منازل القدس ، ويظهر منها آثار في أحوال هذا العالم ، فهي مديرات أمور ، ليس الإنسان قد يرى أستاذه في المنام ويسأله عن مشكلة فيرشد إليها؟ وقال العلامة سعد الدين التفتازاني في " شرح المقاصد " عند إثبات إدراك بعض الجزئيات للميت راداً على الفلاسفة : لما كان إدراك الجزئيات مشروطاً عند الفلاسفة بحصول الصورة في الآلات ، فعند مفارقة النفس وبطلان الآلات لا تبقى مدركة للجزئيات ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط ، وعندنا لما لم يكن الآلات شرطاً في إدراك الجزئيات ، إما لأنه بحصول الصورة لا في النفس ولا في الجسم ، وإما أنه لا يمتنع ارتسام صورة الجزئي في النفس ، بل الظاهر من قواعد الإسلام أنه يكون للنفس بعد المفارقة إدراكات متجددة جزئية ، وإطلاع على بعض جزئيات أحوال الأحياء ، ولا سيما الذين كان بينهم وبين الميت تعارف في الدنيا ، ولهذا ينتفع بزيارة القبور والاستعانة بنفوس الأخيار من الأموات في استئزال الخيرات واستدفاع الملمات ، فإن للنفس بعد المفارقة

تعلقاً بالبدن وبالتربة التي دفنت فيها ، فإذا زار الحي تلك التربة ، وتوجه تلقاء النفس الميت حصل بين النفسين ملاقة وإفاضات . وقال العلامة السيد الشريف الجرجاني في أوائل حاشية " شرح المطالع " : معلقاً على ما ذكره شارح " المطالع " في صدد بيان الحكمة في التوسل والصلاة على النبي ﷺ : فإن قيل : هذا التوسل إنما يتصور إذا كانوا متعلقين بالأبدان ، وأما إذا تجردوا عنها فلا ، إذ لا جهة مقتضية للمناسبة . قلنا يكفيه أنهم كانوا متعلقين بها متوجهين إلى تكميل النفوس الناقصة بهمة عالية ، فإن أثر ذلك باق فيهم ، ولذلك كانت زيارة مراقدهم معدة لفيضان أنوار كثيرة منهم على الزائرين ، كما يشاهده أصحاب البصائر . هذا مما قاله الفخر الرازي ، والسعد التفتازاني ، والشريف الجرجاني في هذا الصدد ، فإنهم أئمة في أصول الدين يميزون بين الحق والباطل . - وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق .

النفس جوهر بسيط عند الحكماء ولا رد عليهم

((السمع)) : قدمه فإن السمع أفضل من البصر في حق الحوادث في الصحيح ، قال الله سبحانه : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ والآية الكريمة تشير إلى أن السمع أفضل من البصر ، ولأنه يدرك من جميع الجهات والجوانب ، وتوقف معظم الفضائل الإنسانية عليه ، وحينئذ فالأعنى الذي يسمع خير من البصير الذي لا يسمع . وقيل : إن البصر أفضل ، لأنه يدرك به الأجسام والألوان والهيئات بخلاف السمع ، فإنه قاصر على الأصوات . ورد بأن لكثرة هذه المتعلقات فوائد دنيوية لا يعول عليها ، والصواب أن الخيرية والأفضلية بالنظر للمنفعة المترتبة على كلٍّ . فافهم .

ثم السمع والبصر في حقه سبحانه مما صفتان وجوديتان قائمتان ، بذاته العلي، تتعلقان بكل موجود على وجه الإحاطة تعلقاً زائداً على تعلق العلم . وأما في حق الحوادث فالسمع عند أهل السنة : قوة خلقها الله سبحانه في الأذنين ، والبصر : قوة خلقها الله سبحانه في العينين . وأما عند الفيلسوف فقال المصنف : وأما السمع

..... و هي قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ ، تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ ، بمعنى أن الله تعالى يخلق الإدراك في النفس عند ذلك . و البصر و هي قوة مودعة في العصبين المجوفتين اللتين تتلاقيان

((و هي قوة مودعة)) : يعني موضوعة ((في العصب المفروش في مقعر الصماخ)) : يعني على سطح باطن الصماخين . ((تدرك بها الأصوات)) : يعني من الأصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين . ((بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ)) : يعني و سبب إدراكه وصول الهواء المتموج المملول للقرع الذي هو إمساس غيف ، و القلع الذي هو تفريق بشرط مقاومة المقروع للقارع ، و المقلوع للقالع ، و يختلف الصوت قوةً و ضعفاً بحسب قوة المقاومة و ضعفها . ((بمعنى أن الله تعالى يخلق الإدراك في النفس عند ذلك)) : يعني وصول الهواء ، إيماء إلى الفرق بين طريق فلسفي وطريق شرعي ، يعني هذا كله عند الشرع على سبيل جري العادة الإلهية : بإدراك الأصوات عقيب هذا الوصول من غير دخل لهذا الطريق والحاسة : لأن ذلك الوصول ليس علة تامة لذلك الإدراك ما يجب وجود المملول معه . فتدبر .

((و البصر)) : الثاني من المشاعر الخمسة الظاهرة البصر ، قال قدس سره : ((و هي قوة مودعة في العصبين)) : منشؤهما مقدم الدماغ . ((المجوفتين)) : فلها جوف للحاجة إلى توفر الروح ، فينفذ فيها الروح النوراني من الدماغ إلى العينين . ((اللتين تتلاقيان)) : فوق ملتقى الحاجبين ، يسعى مجمع النورين ، و الحكمة فيه أن يتقوى النوران بالاجتماع .

..... ثم تفترقان فتؤديان إلى العينين ، تدرك بها الأضواء ، والألوان ، والأشكال ، والمقادير ، والحركات ، والحسن ، والقبح وغير ذلك

((ثم تفترقان فتؤديان إلى العينين ، تدرك بها الأضواء والألوان)) : يعني أولاً بالذات وبتوسطهما سائر المبصرات . هذا ! وقد عرفت مذهب أهل هذا الفن : إن كل موجود مبصر حقيقة لا بالعرض ضوئاً كان أولونا مقداراً أو حركة ، ولو كان بنحو من الوجود . ((والأشكال)) : والشكل هيئة إحاطته نهاية واحدة أو أكثر بالجسم : كالدائرة ، ونصف الدائرة ، والمثلث ، والمربع ، وغير ذلك . ((والمقادير)) : جمع مقدار ، وموكم متصل قار الذات : كالخط والسطح والجسم التعليمي وغيرهما . ((والحركات)) : والحركة هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج ، هذا عند الحكماء ، وعند مشائخ هذا الفن حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر ، وهذا مختص بالحركة الأينية ؛ لأن الحركة مخصوصة بالأينية عندهم . ((والحسن والقبح وغير ذلك)) : يعني وما يتصل بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص . باعتبار الخلقة ، التي هي مجموع الشكل واللون . وحاصله : أنه إذا قارن الشكل واللون واجتمعا حصلت كيفية يقال لها الخلقة ، وليس المراد بهما الحسن والقبح الذين يدركان بالعقل ، فإنهما لا يدركان بالبصر أصلاً ورأساً ، كاستحقاق الذم والمدح ، وترتب الثواب والعقاب ، وصفة الكمال والنقصان وغيرهما ، بل المطلوب بهما حسن المنظر وقبحه ، مما يعبر عنهما بالميسم وجمال الطلعة ، فإن هذا كله من قبيل مجموع الشكل واللون والتناسب والترتيب في الأجزاء ومقاديرها ، ثم اختلفوا في إدراك البصر المبصرات ، قيل : بانعكاس صورة من المرئي إلى الحدقة ، وانطباع تلك الصورة في جزء من الحدقة . وقيل : إدراك البصر باتصال شعاع مخروط يخرج من الحدقة إلى المرئي . وقيل : بحضور المبصر عند الباصرة بلا انطباع ولا خروج شعاع ، وهو مذهب الإشراقيين ، وأدلة الكل مذكورة في صحائف الفلسفة . وأما مذهب مشائخ الأشاعرة ومشائخ الماتريدية فهو أنه ليس بشيء من ذلك .

..... مما يخلق الله تعالى إدراكها في النفس عند استعمال العبد تلك القوة . و الشم : وهي قوة مودعة في الزائدتين النابتتين في مقدم الدماغ ، الشبيهتين بحملتي الثدي ، تدرك بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة إلى الخيشوم . و الذوق

وإنما بمجرد خلق الله تعالى ، وأشار إليه قدس سره بقوله : ((مما يخلق الله تعالى إدراكها في النفس عند استعمال العبد تلك القوة)) : يخلق الله سبحانه علم الأبصار للنفس الناطقة عند مقابلة الباصرة للمبصر ، و أما المقابلة و عدم غاية القرب و البعد و اللون و الضوء و أمثالها ، فشرط عادية في هذه النشأة ، و إنما مداره عندهم على مطلق الوجود ، حتى جوزوا رؤية أعى الصين بقعة أندلس . ((و الشم)) : الثالث من المشاعر الخمسة الظاهرة ، الشم . ((وهي قوة مودعة في الزائدتين النابتتين في مقدم الدماغ ، الشبيهتين بحملتي الثدي)) : كل واحدة منهما تقابل ثقبه من ثقبتي الأنف ، و على هذا فلا إدراك في الأنف ، و إنما هو واسطة لأن الشامة قائمة بتيك الزائدتين . ((تدرك بها الروائح)) : يعني رائحة الروائح ، و لا حصر لأنواع الروائح ، و ليس لهذه الأنواع أسماء في أنفسها إلا من جهة الملازمة للشامة ، فيقال : رائحة طيبة أو منتنة . ((بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة إلى الخيشوم)) : المراد أنه يتكيف أولاً الهواء المجاور ذا الرائحة ، ثم ما يجاوره ، ثم و ثم ، و لم جراً إلى أن يصل إلى الهواء المتصل بالأنف ، ثم الهواء الموجود فيها . و قيل : تدرك بوصول الهواء المختلط بجزء تحلل من ذي الرائحة ، و منع بأن القدر اليسير من المسك استحال أن يتخلل منه على الدوام ما ينتشر إلى مواضع ، يصل إليها الرائحة . و على كلا التقديرين ليس ذلك الوصول علة تامة لذلك الإدراك ، بل إن الله سبحانه يخلق إدراك تلك الروائح بطريق جري العادة عند المشائخ ، أو بطريق الإيجاب عند الفلاسفة . ((و الذوق)) : الرابع : من المشاعر الخمسة الظاهرة ، الذوق .

..... وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان ، يدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم بالطعوم و وصولها إلى العصب . و اللمس : وهي قوة منبثة في جميع البدن ، تدرك بها الحرارة ، و البرودة ، و الرطوبة ، و اليبوسة ، و نحو ذلك عند التماس و الاتصال به . و بكل حاسة منها : أي : من الحواس الخمس ، توقف : أي يطلع

((وهي قوة منبثة)) : من الالتهاث ، و هو انفعال من البث ، و هو التفريق ، و إنما وصف الذوق و اللمس بالالتهاث لا بالإيداع ، لأن محلها أوسع من محال القوى السابقة ، فناسب التفريق . ((في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم)) : مثل الحلاوة و المرارة و الملوحة و الحموضة و غيرها لا تحصى . ((بمخالطة الرطوبة اللعابية)) : و المراد به أن الرطوبة اللعابية ذرية محضة و وسيلة صرفة للإيصال ، لا أنها مدركة للذوق ، و إنما هي قوة ذوقية في العصب المفروش في جرم اللسان ، ((التي في الفم بالطعوم و وصولها إلى العصب . و اللمس :)) : الخامس من المشاعر الخمسة الظاهرة ، اللمس . ((وهي قوة منبثة في جميع البدن)) : يعني هي قوة مسارية في جميع جلد البدن ، ((تدرك بها الحرارة و البرودة و الرطوبة و اليبوسة و نحو ذلك)) : من الملاسة ، و الخشونة ، و الصلابة ، و اللينة ، و الثقل ، و الخفة ، و البلة ، و الجفاف ، و الزوجة ، و الهشاشة ، و اللطافة ، و الكثافة ؛ و غيرها من الملموسات . ((عند التماس و الاتصال به)) : يعني و إدراك اللمس بالمماس و الاتصال بالملموس ، و في تعدد قوة اللمس و وحدها ، فإنه يحتمل أن تكون قوى كثيرة ، كل قوة منها يدرك بها الضدان من هذه الكيفيات ، و يحتمل أن تكون قوة واحدة بها جميع هذه الكيفيات يدرك . فافهم . ((و بكل حاسة منها أي من الحواس الخمس ،)) توقف ((: أي : يطلع)) : يعني يوقع الوقوف و الاطلاع .

..... على ما وضعت هي ، تلك الحاسة له ، يعني أن الله تعالى قد خلق كلا من تلك الحواس لإدراك أشياء مخصوصة . كالسمع للأصوات ، والذوق للطعوم ، والشم للروائح ، لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الأخرى ، وأما أنه مل يجوز ذلك ففيه خلاف بين العلماء . والحق الجواز ؛ لما أن ذلك بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير للحواس ، فلا يمتنع أن يخلق الله عقيب صرف الباصرة إدراك الأصوات مثلاً ، فإن قيل : أليست الذائقة تدرك حلاوة الشيء وحرارته معاً ، قلنا : لا بل الحلاوة تدرك بالذوق والحرارة باللمس الموجود في الفم واللسان

((على ما وضعت هي)) أي ((تلك الحاسة له)) : والضمير المجرور إلى كلمة ما . ((يعني أن الله تعالى قد خلق كلا من تلك الحواس لإدراك أشياء مخصوصة : كالسمع للأصوات ، والذوق للطعوم ، والشم للروائح ، لا يدرك بها)) : يعني بحاسة منها ((ما يدرك بالحاسة الأخرى)) : والمراد بالجواز الإمكان العقلي الذاتي لا الواقعي ، فإنه مساوق عند التحقيق للفعلية . وقد اعترف بانتفاء الفعلية بقوله : ولا يدرك ((وأما أنه مل يجوز ذلك ففيه خلاف بين العلماء)) : بين أهل السنة القائلين بالجواز والفلاسفة القائلين بالامتناع . ((والحق الجواز ؛ لما أن ذلك بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير للحواس)) : يعني هذه كلها منافع وحكم لا علل غاية ، بل ربط للمسببات بالأسباب الظاهرة ، وإلا فهو سبحانه خالق وقادر على إيجادها بلا أسبابها ، فإنه يخلق ما يشاء ويحكم ما يريد . فتأمل ولا تغفل . ((فلا يمتنع)) : يعني عند العقل والنقل ((أن يخلق الله عقيب صرف الباصرة إدراك الأصوات مثلاً)) : يعني ولا يبعد عن قدرة الله سبحانه أن يخلق عند كل حاسة ما تدركه الأخرى ، فيجوز أن يوجد عند صرف الباصرة إدراك الأصوات مثلاً وهذا هو الحق المحض . ((فإن قيل)) : رد على قوله لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الأخرى . ((أليست الذائقة تدرك حلاوة الشيء وحرارته معاً)) : وحاصله : إن دعواكم منقوض بالذائقة ، فإنها تدرك حلاوة الشيء وحرارته معاً : مما يختص بإدراكه اللمس . ((قلنا : لا ، بل الحلاوة تدرك بالذوق والحرارة باللمس الموجود في الفم واللسان)) : وحاصله : أن مهنا حاستين وقوتين : قوة الذوق وقوة اللمس ، لا قوة واحدة ؛ حتى يرد ما يرد . فتفكر .

..... والخبر الصادق : أي : المطابق للواقع ، فإن الخبر كلام يكون
لنسبته خارج تطابقه تلك النسبة فيكون صادقا أو لا تطابقه فيكون
كاذبا ، فالصدق والكذب على هذا من أوصاف الخبر.....

قوله: السبب الأول من أسباب العلم

قال الراقم : لما فرغ المصنف عن السبب الأول من أسباب العلم شرع في
السبب الثاني ، فقال : ((والخبر الصادق)) : قال الشارح البارع : ((أي المطابق
للواقع)) : وهذا تفسير للصفة . ((فإن الخبر كلام)) : لأنه لا محالة يشتمل
على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهو تعلق أحد الشئيين
بالآخر ؛ بحيث يصبح السكوت عليه سواء كان إيجابا أو سلبا . ((يكون لنسبته
خارج)) : يعني نسبة خارجية محققة أو مقدرة ومعنى النسبة الخارجية أن
يكون الخارج ظرفا لنفس النسبة لا لوجودها ، فلا يرد أن النسبة من الأمور
الاعتبارية يستحيل وجودها في ظرف الخارج . ((تطابقه تلك النسبة)) : يعني
تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيتين ((فيكون
صادقا)) : يعني ذلك الكلام التام . ((أو لا تطابقه)) : بأن تكون النسبة
المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس .
((فيكون كاذبا)) : يعني ذلك الكلام التام ، فالكلام من حيث احتماله للصدق
والكذب ، كما أنه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوبة ونتيجة ؛ من حيث أنه
مشتمل على الحكم ، ومسؤول عنه ، وجزء دليل ، ومطلوبه ، وحاصل منه ،
فالذات واحد واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات . ((فالصدق والكذب على
هذا)) : يعني على اعتبار المطابقة وعدم مطابقة الواقع ، ((من أوصاف
الخبر)) : فصدق الخبر مطابقة حكم الخبر للواقع ، وكذب الخبر عدم مطابقة

حكم الخبر للواقع . يعني أن الشئيين الذين وقع بينهما نسبة ، فالخبر لابد أن يكون بينهما نسبة في الواقع ، يعني مع قطع النظر عما في الذهن و عما يدل عليه الكلام ، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج ، بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق ، و عدمها بأن تكون إحداهما ثبوتية و الأخرى سلبية كذب . و التحقيق التحقيق : أن الكلام إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ ، و يكون اللفظ موحدا لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئيين - و هو الإنشاء - ، أو يكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقها أولا تطابقها ، فهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لابد أن تكون بين الشئيين ، و مع قطع النظر عن الذهن لابد أن يكون بين هذين الشئيين في الواقع نسبة ثبوتية - بأن يكون هذا ذاك - أو سلبية - بأن لا يكون هذا ذاك - و بعد هذا ما يقتضيه ظاهر العبارة : من أن الفرق بينما أن الخبر له خارج ، و الإنشاء لا خارج له ، كلام ظاهري خلاف التحقيق . و الحق ما قال بعض العلام : إن المراد من التطابق و عدم التطابق إن كان التطابق بين النسبة الكلامية و الخارجية و عدم التطابق بينهما ، فلا شك أن ذلك متحقق في الإنشاء أيضاً كما في " مل زيد قائم " ، فإن النسبة الكلامية فيه طلب الفهم من المخاطب ، و النسبة الخارجية له الطلب النفسي للفهم ، فإن كان الطلب النفسي ثابتا للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية ، و إن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق . و قد سائر الإنشاءات ، و إن كان المراد من تطابق النسبة للخارج الحكاية عما هو ثابت في الواقع ، فظاهر أنه لا يوجد في الإنشاءات ؛ لأن الـيَسَبَ الإنشائية ليست بحاكية عن النسبة الثابتة في نفس الأمر و حينئذ فالـيَسَبَ الإنشائية لا خارج لها تطابق ذلك النسبة له أولاً تطابقه . فاحفظ هذا التحقيق الأنيق .

..... وقد يقالان بمعنى الإخبار عن الشيء على ما هو به أولاً على ما هو به ، أي الإعلام بنسبة تامة تطابق الواقع أولاً تطابقه فيكونان من صفات المخبر ، فمن هنا

((وقد يقالان)) : يعني يطلق الصدق والكذب . ((بمعنى الإخبار عن الشيء على ما هو به)) : الضمير المرفوع لشيء والمجرور للموصول ، والمعنى : الإخبار عن الشيء على وجه يكون هذا الشيء بهذا الوجه . ثم إن أريد بالشيء النسبة فما عبارة عن الوقوع واللا وقوع ^(١) ، وإن أريد به الموضوع فما عبارة عن ثبوت المحمول وانتفائه ^(٢) . والأول أقرب من حيث المعنى ، لأن المخبر عنه هو النسبة لا ذات الموضوع والمحمول ، وأوفق بقول الشارح : أي الإعلام بنسبة . والثاني أنسب من حيث اللفظ ، لأنهم يعبرون عن الموضوع بالمخبر عنه . ((أولاً على ما هو به)) : يعني الإخبار عن الشيء لا على الوجه الذي يكون الشيء بهذا الوجه . ((أي الإعلام بنسبة تامة)) : إيماء إلى أن المراد بالشيء هو النسبة ، والمراد بقوله : على ما هو به صفتها وكيفيةها من الإيجاب والسلب وغيرهما . ((تطابق الواقع أولاً تطابقه فيكونان)) : يعني الصدق والكذب ، ((من صفات المخبر)) : يعني من يكون بصدد الإخبار والإعلام ، وذلك لأن الإخبار والإعلام مو فعل وصفة للقاتل ، وهذه الصفة له مأخوذة من اتصاف خبره أولاً بالمطابقة واللا مطابقة ، فاتصاف الخبر بالصدق والكذب واسطة في الثبوت لاتصاف المخبر ، ((فمن هنا)) : يعني لأجل أنه يصبح أن يكون الصدق والكذب من أوصاف الخيرو من أوصاف المخبر .

(١) يعني الإخبار عن النسبة باعتبار الوقوع أو باعتبار اللا وقوع .

(٢) يعني الإخبار من الموضوع باعتبار ثبوت المحمول له أو باعتبار انتفاء المحمول له .

..... يقع في بعض الكتب الخبر الصادق بالوصف ، وفي بعضها خبر الصادق بالإضافة على نوعين أحد هما الخبر المتواتر سمي بذلك لما أنه لا يقع دفعة بل على التعاقب والتوالي وهو : أي الخبر الثابت على السنة قوم لا يتصور تواطؤهم : أي لا يجوز العقل توافقه على الكذب ، ومصادقه وقوع العلم من غير شبهة ، وهو بالضرورة موجب للعلم الضروري

((يقع في بعض الكتب الخبر الصادق بالوصف ، وفي بعضها خبر الصادق بالإضافة على نوعين أحد هما الخبر المتواتر)) : وهو في الأصل إثبات شيء بعد شيء متصلاً من تواتر الرجال إذا جاؤوا واحداً بعد واحد ، وأما من جهة العرف فرواية جماعة عن جماعة متوافقتين طبقة طبقة ، يشترط فيه التواطؤ في كل طبقة . قال الشارح - قدس سره - : ((سعى بذلك)) : يعني بالمتواتر . ((لما أنه لا يقع دفعة)) : يعني في آن واحد وساعة واحدة . ((بل على التعاقب والتوالي)) : يعني أنا فأنا على سبيل التدرج .

الخبر الصادق السبب الثاني

قال الراقم قبل الخوض في المقصود : لابد من شرح حقيقته ، الخبر المتواتر على نوعين : النوع الأول أن يخبر أهل التواتر عن وجود شيء شاهده أو الكلام سمعوه ، وهذا الخبر يفيد العلم بشرطين : أحدهما أن يبلغ في الكثرة إلى حيث يمتنع في العادة والعقل توافقه على الكذب ، مثاله إذا رأينا أهل البلد أن المختلفة مع تباعد بلادهم وتباين أخلاقهم متفقين على الإخبار بأن في الدنيا بلدة يقال لها " مدينة " ، حصل لنا العلم القطعي اليقيني بوجود مدينة منورة ، وإن كنا ما رأيناها . وثانيهما أن يكون المخبر عنه شيئاً محسوساً ، وذلك لأن أهل الشرق والغرب لو أخبروا عن حدوث العالم ووحدة الصانع لما يفيد خبرهم العلم ، وأما إذا أخبروا عن وجود مدينة أفاد

خيرهم العلم ؛ لأن المخبر عنه شيء محسوس ، وإذا دريت هذا فنقول : مهما وجد الشرطان كان هذا الخبر مفيداً للعلم القطعي اليقيني الجزمي .

و النوع الثاني : أن يكون المخبرون في الكمية والكيفية بالوصف الذي ذكرناه إلا أنهم لا يقولون بأنا شامدنا ذلك الشيء ، بل يقولون : إنا سمعنا قوما موصوفين بالصفة المذكورة أنهم قالوا : سمعنا أيضاً قوما موصوفين بالصفة المذكورة ، إنهم قالوا : شامدنا الشيء الفلاني ، فهذا النوع من الخبر أيضاً مفيد للعلم ، والشرطان الاعتباران في النوع الأول معتبران أيضاً مهنا ؛ إلا أن مهنا شرطاً ثالثاً : وهو أن يكون وصف جميع الطبقات في الكمية والكيفية مساوية وصف الطبقة الأولى في الكمية والكيفية ، والإمام النسفي أشار إلى النوع الأول وأشار إلى شرطه الأول بقوله : " على أسنة قوم لا يتصور تواطؤهم " ، وإلى شرطه الثاني بقوله : " كالعلم بالملوك الخالية " ((و هو أي الخبر الثابت على أسنة قوم)) : يعني عدد بلا حصر في قدر مخصوص على ما عليه الجمهور ، فيكون هذا العدد الموصوف من ابتداء الخبر إلى انتهائه إذا تعددت طبقاته ، فيشترط كون كل طبقة جمعا يؤمن تواطؤهم على الكذب ؛ ليفيد خيرهم العلم .

((لا يتصور تواطؤهم)) : قال الشارح - روح الله روحه - : ((أي لا يجوز العقل توافقه على الكذب)) : وكذا لا يجوز في العادة اتفاهم و وفاقهم على الكذب . ((و مصداقه)) : يعني دليل كون الخبر متواتراً ((وقوع العلم من غير شبهة)) : وهو العلم القطعي والعلم اليقيني ، ولما اختلفوا في أن العلم الحاصل عقيب الخبر المتواتر علم ضروري أم نظري ، واختيار عند الجمهور - ومنهم المصنف - أنه ضروري ، فقال : ((و هو)) : يعني الخبر المتواتر ، ((بالضرورة)) : يعني بالبداهة . ((موجب للعلم الضروري)) : يعني العلم الحاصل عقيب الخبر المتواتر علم بديهي ، والمراد به ما يفطر الله الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه ، وهذا هو المعتمد خلافاً لمن قال : إنه يفيد العلم النظري ، قال الحافظ وليس بشيء ! وأطال في رده في " شرح النخبة " فتدبر .

..... كالعلم بالملوك الخالية في الأزمنة الماضية و البلدان النائية ،
 يحتمل العطف على الملوك و على الأزمنة ، و الأول أقرب و إن كان
 أبعد فهنا أمران : أحدهما أن المتواتر موجب للعلم و ذلك
 بالضرورة ، فإننا نجد من أنفسنا العلم بوجود مكة و بغداد ، و أنه
 ليس إلا بالأخبار . و الثاني أن العلم الحاصل به ضروري ، و ذلك
 لأنه يحصل للمستدل و غيره حتى الصبيان الذين لا اهتمام لهم إلى
 العلم بطريق الاكتساب و ترتيب المقدمات أما خبر النصارى بقتل
 عيسى عليه السلام

((كالعلم بالملوك الخالية في الأزمنة الماضية و البلدان النائية)) : و إنما اشتغل
 بالمثال مع أنه ليس من آداب أرباب الرسائل الموجزة غالباً لما عرفت أنه إشارة إلى شرط
 تواتره . ((و يحتمل العطف)) : يعني عطف البلدان ، ((على الملوك و الأزمنة و الأول)) :
 يعني العطف على الملوك ((أقرب)) : بحسب المعنى . ((و إن كان أبعد)) : يعني من
 جهة اللفظ ، فعلى الأول يكون معناه : كالعلم بالملوك الخالية و كالعلم بالبلدان النائية
 البعيدة ، و على الثاني يكون معناه : كالعلم بالملوك الماضية الواقعة في الأمصار
 المتباعدة عنا ، مثل سلاطين الروم و القُرُص السَّابِقَةِ . و كذا العلم بوجود السلاطين
 الموجودة في الحال الواقعة في البلاد الشامعة : فإنه ليس بثابت إلا بالتواتر .

تعريف المتواتر وهو على نوعين

و لما اختلفوا في أن المتواتر يفيد اليقين أم لا ، فزعمت البراممة و السمنية
 الهندية أن المتواتر لا يفيد اليقين بل يحصل منه الظن ، و الجمهور و منهم المصنف
 على أنه يفيد اليقين ، و عليه اعتمد الشارح ، و به جزم الإمام " فخر الدين الرازي " في
 أربعينه . ثم اختلفوا أضروري هو أم نظري ، فالأكثرون و منهم المصنف على أنه
 ضروري ، و عليه اعتمد الشارح و به جزم الإمام " الفخر " في " أربعينه " . و قال "
 أبو القاسم " و " أبو الحسين " من مشائخ المعتزلة و " أبو بكر الدقاق " من الشافعية
 الأشاعرة : إنه نظري ، و قال الحجة " الإمام الغزالي " : إنه قسم ثالث ، و توقف

”المرتضى والآمدي“ ، فقال المصنف: ((فهنا)) : يعني في مقام أن الخبر المتواتر يوجب العلم القطعي اليقيني . ((أمران)) : يعني حكمان أو قضيتان أو مفهومين ، إذا عرفت جميع ما ذكرناه لك في هذا النوع من تعريف المتواتر ووجه تسميته و مصداقه و موجبه و مثاله فاعلم أن في كل من الأخبار المتواترة الموصوفة بجميع ذلك أمرين : ((أحد مما أن المتواتر موجب للعلم)) : يعني العلم القطعي اليقيني لا العلم الظني . ((و ذلك)) : يعني كونه موجبا للعلم القطعي الجزمى ((بالضرورة)) : يعني بالبداية ((فإننا نجد من أنفسنا العلم)) : يعني العلم الضروري ((بوجود مكة و بغداد)) : يعني بالبلاد المتباعدة كما نجد العلم بالمحسوسات بلافرق ، هذا تنبيه في الواقع فإن بدامة البديهي تثبت بالبداية لا بالدليل . ((وإنه)) : يعني هذا العلم ((ليس إلا بالأخبار)) : لا بالأفكار و الأنظار ((و الثاني أن العلم الحاصل به)) : يعني بالخبر المتواتر ((ضروري)) : لا نظري و استدلاي . ((و ذلك)) : يعني كونه ضروريا بديهيا ثابتا ((لأنه يحصل للمستدل و غيره)) : فلا يتوقف على الفكر و النظر ((حتى الصبيان الذين لا امتداء لهم إلى العلم بطريق الاكتساب و ترتيب المقدمات)) : من الصغرى و الكبرى يعني لو كان نظريا لاحتجج إلى ترتيب المقدمات ، و اللازم منتف لحصوله لمن لا يقدر على ذلك .

الاختلاف في المتواتر يفيد اليقين أم لا

((و اما خبر النصارى بقتل عيسى عليه السلام.)) : جواب عما يقال : إنا لانسلم أن الخبر المتواتر يفيد العلم القطعي اليقيني الجزمى ، و ذلك لأن ” اليهود و النصارى “ أمتان عظيمتان طبقوا مشارق الأرض و مغاربها ، و كلهم يخبرون أن ” اليسوع المسيح “ صلب ، و هم عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب ، و ” الإنجيل “ أيضا مخبر عن الصلب ، فإذا جوزتم كذبهم و كذب ما يدعى أنه الإنجيل ، و إن مثل هؤلاء ممكن تواطؤهم على الكذب لزم المحال من وجوه : أحدها : يتعذر عليكم كون القرآن متواتراً. ثانيها أن قاعدة التواتر تبطل بالكلية ؛ فإن غاية خبر التواتر يصل إلى مثل هذا . و ثالثها أن إنكار الأمور المتواترة جحد للضرورة ؛ فلا يسمع ، فلو قال إنسان : الخبر عن وجود بغداد و دمشق كذب لم يُسمع ذلك منه و عُذَّ خارجا عن دائرة العقلاء ، و حينئذ يتعين أن القول بالصلب حق ، و أن إخبار القرآن و المسلمين خلاف ذلك و

مشكل ، فأجاب عنه الشارح قدس سره بقوله : " فتواتره ممنوع " و ذلك بوجوه : أحدها : أن جميع النصارى و اليهود على كثرتهم يوردون هذا السؤال و هم لا يعلمون حقيقة التواتر و لا شروطه ، و إنما فهم ذلك هذه الأمة المحمدية و الملة الإسلامية لشرفها و علو قدرها و اختصاصها بمعاهد العلوم و أزمته دون غيرها ، و ها : أنا أوضح ذلك ، فأقول : التواتر له شروط :

الشرط الأول : أن يكون المخبر عنه أمراً محسوساً ، ويدل على اعتبار هذا الشرط أن الأمة العظيمة قد تخبر عن القضايا العظيمة و هي باطلة ، مثل إخبار المعطلة الدمرية عن عدم الصانع ، و المجسمة عن التجسيم ، و الفلاسفة عن قدم العالم ، و هم كثيرون مع بطلانهم . و سببه : أن مجال النظر بحجة الغير يكثر فيها وقوع الخطأ ، فلا يثق الإنسان بالخبر عن العقليات حتى ينظرو ويتفكر ، فيجد البرهان القطعي يعضد و يقوي ذلك الخبر ، فحينئذ يقطع بصحة ذلك الخبر . أما الأمور المحسوسة مثل المبصرات و نحوها فشديدة البعد عن الخطأ ، و إنما يقع الخلل من التواطؤ على الكذب ، فإذا كان المخبرون يستحيل تواطؤهم على الكذب جعل القطع بصحة الخبر .

الشرط الثاني : استواء الطرفين و الواسطة ، فان المخبر لنا و المباشر الأول و الواسطة الذي بينهما ، فيجب استواء الطرفين و الواسطة ، و الوسائط مهما تكررت شرط في كونهم عدداً يستحيل تواطؤهم على الكذب ، فإذا تقرر حقيقة التواتر فنقول : الحس إنما يتعلق بأن هذا منكوس و مصلوب على هذه الخشبة . و أما أنه يسوع نفسه أو غيره فهذا لا يفهمه الحس ، بل إنما يعلم بقرائن الأحوال إن وجدت ، أو بإخبار الأنبياء عن الله سبحانه . و من المتقرر أن الحس لا سلطان له على الفرق بين المثلين ، و لا التمييز بين الشبهين ، فيجب القطع بأن كون المصلوب - هو خصوص عيسى عليه السلام دون شبهه أو مثله - ليس مدركاً بالحس ، و إذا لم يكن مدركاً بالحس جاز أن يخرق الله سبحانه العادة لعيسى عليه السلام بخلق شبهه في غيره كما أخرق العادة في إحياء الموتى و غيره ، ثم يرفعه و يصونه عن إهانة أعدائه ، و هو اللائق بجنابه في إحسانه لخاصة أنبيائه و أوليائه ، و إذا جوز العقل مثل هذا مع أن الحس لا مدخل له في ذلك بقي إخبار القرآن الكريم عن عدم الصلب سالماً عن كل معارض مؤيدا بكل حجة و مسقط السؤال بالكلية .

وثانيها : سلمنا أن الحمس يتعلق بالتفرقة بين المثلين و التمييز بين الشبهين . لكن لانسلم أن عدد المباشرين للصلب كان بحيث يستحيل تواطؤه على الكذب ، و يدل على أنه ليس كذلك ، و ذلك لأن الحوارين فروا عنه ؛ لأنه لو وجد أحد منهم لقتلته اليهود ، فحينئذ عدد التواتر متعذر من جهة شيعة النصارى . فخير النصارى عن أسلافهم لايفيد علما يقينيا ، بل ظنا وتخميناً محضاً لا عبرة به ، ولذلك قال الله سبحانه : ﴿ وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه ﴾ و أما من جهة الملة اليهودية فلأن المباشر منهم للصلب إنما هو الوزعة و أعوان الولاة ، و ذلك في مجرى العادة يكون نفرأ قليلاً كالثلاثة ونحوها ، و يجوز عليهم الكذب ، و لايفيد خبرهم العلم ، و يكون العادة خولفت ، و خبرهم للصلب عدد يمتنع تواطؤهم على الكذب يفتقر الى نقل متواتر ، فإنه لو وقع و نقل بأخبار الأحاد لم يحصل لنا علم بالصلب ، فإن المتواترات إذا نقلت بأخبار الأحاد سقط اعتبارها في إفادة العلم لجواز كذب الناقل ، فلا يكون عدد التواتر حاصلأ في نفس الأمر . و النصارى و اليهود إنما يعتمدون بالتورات و الإنجيل ، و لا يوجد يهودي و لا نصراني على وجه الأرض يروي التورات و الإنجيل عدلاً عن عدل إلى موسى و عيسى عليهما السلام ، و اذا تعذرت عليهم رواية العدل عن العدل فأولى أن يتعذر التواتر، و لم يبق في الكتابين إلا أخبار التواريخ بعيدة الزمان جداً ؛ بحيث أن التواريخ الإسلامية أصبح منها لقرب عهد ما مع أنه لايجوز الاعتقاد في فروع الديانات على شيء من التواريخ فضلاً عن أصول الأديان ، و إذا ظهر مستند هاتين الأمتين العظيمتين في العدد في غاية الضعف ، كان أخبارهما في أنفسها في غاية الضعف ؛ لأن الفرع لايزيد على أصله .

وثالثها : إن أصول الإنجيل و الكتب النصرانية متظافرة دالة على عدم صلب عيسى - عليه السلام - بخصوصه ، و ذلك من وجوه لا تُطَوَّلُ هذا الكتاب اللطيف بذكرها .

قوله: وأما خبر النصارى على المسلمين بإلقاء الشبه والجواب عنها بوجوه

قالت النصارى رداً على المسلمين : القول بإلقاء الشبهة على غير " يسوع المسيح " يفضي إلى السفسطة و الدخول في الجهالات و ما لا يليق بالعقلاء . و بيان ذلك : أنا إذا

جوزنا إلقاء شبه الإنسان على غيره ، فإذا رأى الإنسان ولده ثم يثق بأنه ولده ، ولعله غيره ألقى عليه شبه أنه ولده ، وكذلك القول في امرأته وسائر معارفه لا يثق الإنسان باحد منهم ، ونحن نعلم بالضرورة أن الإنسان يقطع بأن ابنه هو ابنه ، وأن كل واحد من معارفه هو مومن غير شك ولا ريبه ، بأن القول بالشبه يمنع من الوثوق بمدينة الإنسان ووطنه إذا دخله ، ولعله مكان آخر ألقى عليه الشبه ، فلا يثق بوطنه ولا بسكنه ولا بشيء مما يعرفه ويألفه ، بل إذا غمض الإنسان عينه عن صديقه بين يديه ثم فتحها في الحال ، ينبغي له أن لا يقطع بأنه صديقه لجواز أن يلقى شبهه على غيره ، لكن جميع ذلك خلاف الضرورة والعقل ، فيكون القول بالشبه خلاف الضرورة والعقل ، فلا يسمع كالقول بأن الواحد نصف العشرة . فتأمل .

و الجواب من وجوه : أحدهما أن هذا تهويل ليس عليه تعويل ، بل البراهين القاطعة والأدلة الساطعة على أن الله تعالى خلق الإنسان وجملة أجزاء العالم ، وأن حكم الشيء حكم مثله ، فما من شيء خلقه الله تعالى في العالم إلا مو قادر على خلق مثله ، إذ لو تعذر خلق مثله لتعذر خلقه في نفسه ، فيلزم أن يكون خلق الإنسان مستحيلاً بل جملة العالم ، وهو محال بضرورة العقل . وإذا ثبت أن الله تعالى قادر على خلق مثل لكل شيء في العالم فجميع صفات جسد يسوع المسيح - عليه السلام - لها أمثال في حيز الإمكان في العدم ، يمكن خلقها في محل آخر غير جسد يسوع المسيح ، فيحصل الشبه قطعاً ، فالقول بالشبه قول بأمر ممكن لا بما هو خلاف الضرورة ، و يؤتى ذلك أن التورات مصرحة بأن الله تعالى جمع ما للحية في عصا موسى عليه السلام وهو أعظم من الشبه ، فان جعل الحيوان يشبه حيواناً أقرب من جعل نبات يشبه حيواناً و قلب العصا مما أجمع عليه اليهود والنصارى ، كما أجمعوا على قلب النار لإبراهيم الخليل برداً ، وعلى قلب يد موسى - عليه السلام - وإذا جوزوا مثل هذا فيجوز إلقاء الشبه .

وثانيها : قال " يوحنا " : كان يسوع مع تلاميذه في البستان فجاء اليهود في طلبه فخرج إليهم عليه السلام ، وقال لهم : " من تريدون " قالوا : يسوع ، وقد خفي شخصه عنهم ففعل ذلك مرتين وهم ينكرون صورته مع أن " الإنجيل " ناطق بأن

اليسوع نشأ بين أظهر اليهود ، و كان في مواسمهم و أعيادهم وميا كلهم يعقلهم و يعلمهم ، و يناظرهم و يعجبون من براعته و كثرة تحصيله ، و ذلك دليل الشبه و الرفع .
و ثالثها : إنه يحتمل أن الله تعالى صور لهم غيره بصورته ، و صلبوه و رفع
اليسوع، و يدل على ذلك أنهم سألوه فسكت ، و في تلك السكته تغيبت تلك الصورة ،
و هذا ممكن و الله تعالى على كل شيء قدير . و أنتم ليس عندكم نصوص قاطعة بصلبه
مما بينا من الاحتمالات . و اليهود أيضاً ليسوا قاطعين بذلك ؛ لأنهم إنما اعتمدوا على
قول يهودي فأبي ضرورة تدعوكم إلى إثبات أنواع الإمانة و العذاب في حق رب الارباب
على زعمكم أيها الدواب ! فسبحان من جعل الجهل شعارهم و الضلال دثارهم .

قالت النصارى: قتل اليسوع كان لاجل التطهير والرد عليهم

و من جملة جهالات النصارى : تَقُولُ أن قتل اليسوع و ما جرى عليه كان لأجل
التطهير ، فنقول : لتطهير من آمن أو من كفر ، فإن قالوا : من كفر، فكيف يكون
تطهير الخطايا بأقبح منها من صلب الرب و إمانة الخالق الأكبر ؟ و إن قالوا : من آمن ،
فكيف يكون فعل الكفار طهر الأبرار ، و إنما يطهر الإنسان عمله الصالح ، ثم الإيمان
كان في التطهير، و إلا فلا عبرة به و العجب كل العجب ! و أي فساد زال من العالم
بقتله و صلبه ، و أي صلاح حصل ؟ بل العالم على حاله و الناس على ما كانوا عليه من
صالح و طالح و رفع و خفض و إبرام و نقض ، بل المصيبة التي حصلت بإمانة الرب
على زعمهم لم يحصل في العالم قبلها مثلها ، و لا يحصل بعدها مثلها ، و كان في غناء
عن هذا التطهير . و بالجملة الإسهاب في هذا الباب يضع الزمان ، أما سلوك طريق
الأنظار العقلية فليس القوم أملاً لذلك ، بل عاجزين عن تصوير دينهم فضلاً عن
إقامة الدليل عليه ، فكيف يليق بالعاقل أن يؤملهم للحديث معهم ، إنما أردت التنبيه
على أنهم يمشون ما هم عليه من الضلال بنوع من الشعبدة و أصناف من الخيال ؛ لما
عدموا الحق الذي يصدع القلوب و تقبله ، و أنا أنبهك على أن القوم ليس لهم حظ
من النظر و الفكر و لا العقل المستقيم و الفهم السليم ، بل وجدوا أباهم على الضلال
فهم على آثارهم يهرعون .

..... و اليهود بتأييد دين موسى - عليه السلام - فتواتره ممنوع

قول اليهود بتأييد دين موسى وبطلان نبوة عيسى والجواب عنه بوجوه

((و اليهود بتأييد دين موسى - عليه السلام - فتواتره ممنوع)) : قالت اليهود : و أجمع المسلمون معنا على صحة شريعة موسى - عليه السلام - و أنه الصادق البر ، و قد قال : تمسكوا بالسبب ما دامت السماوات و الأرض ، فلا يكون بعده رسالة أخرى ، فتبطل رسالة عيسى - عليه السلام - ، و لأنها إنما تثبت بالمعجزة ، و المعجزة إنما يحصل بها العلم لمن باشروا ، حتى يفرق بينها و بين السحر و السيميا و الشعبة قالوا : و نحن - أيها اليهود - بأمر أسلافنا أمر عيسى ، و هم عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب ، و حققوا أمره فوجدوه يتعاطى نوعا من السيميا ، فيظن الناس إحياء الموتى و ليس كذلك ، و كذلك جميع ما يعتقدونه المسلمون أنه معجزة دالة على صدقة ، فينبغي تقليدنا ، لأننا المباشرون بحقيقة ما جاء ، و نحن يستحيل تواطؤنا على الكذب ، فيكون خبرنا قاطعاً بديهيًا ، فمن ادعى خلاف ذلك فدعواه باطلة بالضرورة . و الجواب من وجوه : أحدها : البرهان العقلي على نبوة عيسى - عليه السلام - أن النبي من جاء بالمعجزة ، و هو - عليه السلام - جاء بالمعجزة فيكون نبيًا ، أما إن النبي من هو كذلك فبالاتفاق ، و لأننا لانعني بكونه نبيا غير هذا .

و أما إنه عليه السلام جاء بالمعجزة ، فلأن إحياء الموتى من أعظم المعجزات . و أما قولهم : لا يعلم المعجزة إلا من باشروا فممنوع ، و أما قولهم : إنهم عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب فيكون مخالفهم مخالفا للضرورة ، فليس بصحيح بل غلط محض و جهل صرف . فإن هذه المقدمة إنما تفيد في التواتر و التواتر إنما يكون في الأمور الحسية ، كما تقدم بيانه ، و الرسالة و النبوة ليستا من الأمور الحسية فلا عبرة بكثرة الناقلين فيها ، كما لو أخبروا عن قدم العالم فإنه لا يفيد خبرهم علما ، و أحوال المسيح في زمده و صدقه و إثارة لآخرفته و إعراضه عن الدنيا أمر معلوم من التواريخ القديمة و الرسائل المنزلة التي قام المعجزة على تصديق رسلها ، فيحصل

القطع بنبوة - عليه السلام- وهو المطلوب .

وثانيها : وافقت اليهود على ظهور الخوارق على يده ، وإنما قالوا : هي من قبيل السيميا ، وتارة يقولون : هي من قبيل الشياطين . وعلى تقديرين جميع ما يقولونه يلزمهم في قلب العصا ثعباناً ، و الهد بيضاء ، و فلق البحر و نتق الجبل و سائر معجزات رسلهم و أنبيائهم ، فما هو جوابهم عن معجزات رسلهم هو جوابنا عن عيسى - عليه السلام - .

وثالثها : إن بخت نصر قتل اليهود و حرق التورات حتى لم تجدوا ، و كانوا لا يرون حفظها مأموراً به ، و كان مختصاً بأولاد هارون من بني إسرائيل ، ثم بعد السنوات الكثيرة المتطاولة لقنهم عزيز هذه التورات بأيديهم من فصول جمعها لا يدري هل أصاب أو أخطأ ، و لا جرم وقعت فيها النجاسات و ما لا يليق بالنبوات ، و مثل هذا لا يجوز الاعتماد عليه ؛ حتى نقطع بكونه من الله سبحانه ، و أين القطع في خبر واحد و أين التواتر ؟ فثبت أن التورات لا يجوز الاعتماد عليها .

قالت اليهود: المسلمون يدعون أن التوراة فيها تبديل وهو على نظام

واحد والجواب عنه بوجوه

قالت اليهود رادة على المسلمين : يدعون أن الشريعة المحمدية نسخت كثيراً من أحكام التورات مثل : تحريم الشحوم ، و لحوم الإبل ، و صيد السبت ، و مخالطة الحائض ، و تحريم السير من الخمر و نحو ذلك ، و هو محال لأن القول بالنسخ يقتضي تجويز البدء و الندم على الله سبحانه ، و هو محال ، فالنسخ محال ، فيكون شريعة التورات مستمرة إلى قيام الساعة ، و الشريعة المحمدية المدعية للنسخ باطلة ، و هو المطلوب . ثم إنا نقول : الفعل إن كانت مصلحة حسنة في نفسه و جب أن لا يحرم أو مفسدة في نفسه و جب أن لا يؤمر به . فالقول بالنسخ يؤدي إلى انقلاب الحقائق بأن يصير الحسن قبيحاً ، و قلب الحقائق محال ، فالنسخ محال . و أيضاً كلام الله سبحانه قديم أزلي ، و حكمه كلامه ، فيكون الأمر و النهي قديمين ، فيجتمع الأمر و

النهي في الفعل الواحد ، و هو محال ، فيكون النسخ المقتضي إليه محالا ، و هو المطلوب . أقول قبل الخوض في الرد على الضالين : النسخ : في اللغة الإزالة ، و في اصطلاح أهل الإسلام بيان مدة انتهاء الحكم العملي الجامع للشروط : لأن النسخ لا يطرأ عندنا على القصص ، و لا على الأمور القطعية العقلية ، مثل إن صانع العالم موجود ، و لا على الأمور الحسية مثل ضوء النهار وظلمة الليل ، و لا على الأحكام التي تكون واجبة نظراً إلى ذاتها ، مثل آمنوا و لا تشركوا ، و لا على الأحكام المؤبدة مثل ﴿ و لا تقبلوا لهم شهادة أبداً ﴾ و لا على الأحكام الموقته قبل وقتها المعين ، مثل ﴿ فاعفوا و اصفحوا حتى ياتي الله بأمره ﴾ بل يطرأ على الأحكام التي تكون عملية محتملة الوجود و العدم غير مؤبدة و لا موقته ، و تسمى الأحكام المطلقة ، و ليس معنى النسخ المصطلح أن الله سبحانه أمر أو نهى أولاً ، و ما كان يعلم عاقبته ، ثم بداله رأي فانسخ الحكم الأول ليلزم الجهل ، و ليلزم الشناعة عقلاً . بل معناه أن الله سبحانه كان يعلم أن هذا الحكم باقيا على المكلفين إلى الوقت الفلاني ثم ينسخ ، فلما جاء الوقت أرسل حكماً آخر ظهر منه الزيادة و النقصان و الدفع مطلقاً ، ففي الحقيقة هذا بيان انتهاء الحكم الأول ، لكن لما لم يكن الوقت المذكوراً في الحكم الأول ، فعند ورود الثاني يتخيل لقصور علمنا في الظاهر أنه يفيد ، و لا استحالة في هذا المعنى لا بالنسبة إلى ذات الله سبحانه و لا إلى صفاته ، فكما أن في تبديل المواسم : مثل الربيع و الصيف و الخريف و الشتاء ، و كذا في تبديل الليل و النهار ، و تبديل حالات الناس : مثل الفقر و الغنى و الصحة و المرض و غيرها ، جِگَم و مصالح لله سبحانه : سواء ظهرت لنا أو لم تظهر . فكذلك في نسخ الأحكام جِگَم و مصالح نظرا إلى أحوال المكلفين و الزمان و المكان . ألا ترى أن الطبيب الحاذق يبدل الأدوية و الأغذية بملاحظة المريض و غيرها على حسب المصلحة التي يراها ؟ و لا يحمل أحد فعله على العبث و السفامة و الحماقة و الجهل ، فكيف يظن عاقل هذه الأمور في الحكيم المطلق العالم بالأشياء بالعلم القديم الأزلي الأبدي ؟ و إذا تيقنت هذا فأقول : و الجواب من وجوه : أحدها أن النسخ ليس فيه بدأ و لا ندم : لأن البدء - يعني بمعنى تبديل الرأي - و الندم أن يظهر ما لم يكن ظاهراً قبل ، كما يبدأ للإنسان في سفره أو يندم عليه إذا ظهر له أن

الإقامة هي المصلحة ، وقبل ذلك كان جاملاً لمصلحة الإقامة، والله سبحانه بكل شيء عليم ، فالبدء والندم عليه محالان ، لكن معنى النسخ أنه سبحانه علم في الأزل أن تحريم الشحوم مثلاً مصلحة للمكلفين في الزمن الفلاني ، و مفسدة للمكلفين في الزمن الفلاني ، و يعلم في الأزل أنه يشرعه في وقت المصلحة ، و ينسخه في وقت المفسدة . فالحكم الناسخ و المنسوخ كلاهما معلوم لله تعالى أزلاً وأبداً ، ولم يتجدد في العلم ما لم يكن معلوماً حتى يلزم البدء ، بل الأحكام تابعة لمصالح الأوقات واختلاف الأمم ، وليس في هذا شيء من المحال .

" وثانيها " : اتفاق اليهود والنصارى على أن آدم - عليه السلام - شرع الله سبحانه له تزويج الأخ من أخته التي ليست توءمة مع اتفاقنا على تحريم ذلك بعد آدم - عليه السلام - وهذا حقيقة النسخ فقد اعترفوا به ، فلا يكون محالاً على الله سبحانه .

" وثالثها " : إن من أحكام التوراة أن السارق إذا سرق في المرة الرابعة تثقب أذنه و يباع ، وقد اتفقنا على نسخ ذلك ، فيكون النسخ جائزاً إجماعاً فلا يكون محالاً على الله سبحانه .

" ورابعها " : إن فريق اليهود والنصارى متفقان على أن في التوراة : إن الله سبحانه قد أبدل ذبيح ولد إبراهيم الخليل بالكبش ، وذلك أشد أنواع النسخ ؛ لأنه نسخ قبل فعل شيء من نوع المأمور به أو أفراده ، وإذا شهدت التوراة بأشد أنواع النسخ فلجواز غيره بالطريق الأولى .

" وخامسها " : إن في التوراة أن الجمع في النكاح بين الحرة و الأمة كان جائزاً في شرع إبراهيم الخليل لجمعه بين سارة الحرة و هاجرة الأمة ، و قد حرّمته التوراة .

" و سادسها " : إن في التوراة قال الله سبحانه لموسى عليه السلام : أخرج

انت و شعبك من مصر لتراثوا الأرض المقدسة التي وعدت بها آباءكم إبراهيم الخليل أن ورثها نسله ، فلما صاروا إلى التيه قال الله سبحانه : لاتدخلوها لأنكم عصيتموني ، و هو عين النسخ . " و سابعها " : تحريم السبت فإنه لم يزل العمل مباحاً إلى زمن موسى - عليه السلام - و هو عين النسخ . " و ثامنها " : إن في التوراة ما هو أشد من الندم و البدء ، ففيها مرض سلطان اليهود حزقيال ، و أوحى الله سبحانه إلى أشعيا عليه السلام : قل لحزقيال يوحى ، فإنه يموت من علته هذه ، فأخبره فبكى حزقيال و تضرع ، فأوحى الله سبحانه إلى أشعيا أنه يقوم من علته و يتزل إلى الهيكل بعد ثلاثة أيام ، و قد زيد في عمره خمس عشرة سنة ، و مثله في التوراة كثير . " و تاسعها " : إن النسخ على وفق رعاية المصالح كما عرفت أنفاً في المقدمة الممهدة ، و ذلك لأن الأمم مختلفون في القوة و الضعف ، و اليسار و الأعسار ، و لين القلوب و غلظها ، و إقبالها و إدبارها ، بل الإنسان الواحد تختلف أحواله في الأزمنة المختلفة ، فإذا شرع الله تعالى حكماً لمعنى ثم تغير ذلك المعنى ، فمقتضي رعاية المصالح نسخ ذلك الحكم إلى ضده أو نقيضه ، كما وجب الذبح على إبراهيم الخليل لإسحاق - عليه السلام - ليظهر الإنابة و التسليم لقضاء الله تعالى من الإثنين ، فلما ظهر ذلك و حصلت مصلحة الابتلاء فرعاية المصالح تقتضي نسخ وجوب الذبح ، فيكون النسخ على وفق رعاية المصالح . و أما أنه إذا كان على وفق رعاية المصالح يكون جائزاً فلأن رعاية المصالح جائزة على الله سبحانه إجماعاً ، و إنما اختلف الناس : هل تجب أم لا ، و مذهب أهل الحق عدم الوجوب و سيأتي .

فإن قيل : اعترض على المقام الأول بالمعارضة

قالت اليهود رادة على المسلمين : و من العجائب أن المسلمين يدعون أن التورات فيها تبديل و تغيير ، و أنها ليست على وضعها الأول المنزل من عند الله سبحانه ؛ مع أنها منتشرة في المشرق و المغرب و سائر أقطار الأرض ، و هي على

نظام واحد لا اختلاف فيها ولا تغير ولا تبدل ، وينقلون عن قرآنهم أن فيه أن الله سبحانه أخبرنا : إنا نحرف الكلام عن مواضعه مع أننا ما حرفنا و ما بدلنا ، و هذا كتبنا و كتبهم تحكم بيننا و بينهم ، هل فيها تبديل أم لا ، و الجواب من وجوه : أحدهما أن اليهود تعترف بأن سبعين كوهانا اجتمعوا على تبديل ثلاثة عشر حرفا من التوراة بعد المسيح في زمن القياصرة ، و من اجترأ على تبديل حرف من كتاب الله ، و تحريفه لايوثق به فيما يدعى أنه كتاب الله ، إذ لعله مما حرفه ، و الكوهان هو المقدم في أصول دياناتهم و صاحب هي كلهم ، و لا يكون إلا من ولد مارون عليه السلام . و اتفق اليهود على أن التوراة ما كانت توجد إلا عند الكوهان وحده ، فإذا كان هذا ثناؤهم الجميل فعلى من يحصل التعويل بل يجزم الطفل بوقوع التغير و التبدل .

” وثانيها “ : إن التوراة مبدلة قطعاً لما تقدم بيانه ، مما اشتملت عليه من نسبة الأنبياء و خاصة عباد الله إلى الفسق و الزنا و شرب الخمر ، و ما لا يصدر من أدنى السفلة ؛ حتى أنهم يسمون هذه الحكايات بالنجاسات مع قيام الأدلة القاطعة على عصمة الأنبياء ، فيحصل الجزم بعدم صحة ما في أيديهم من التوراة .

” وثالثها “ : إن أحبار اليهود يعلمون علماً يقينياً أن هذه التوراة ليست منزلة على بني إسرائيل بعينها بسبب أن موسى عليه السلام صان التوراة عن بني إسرائيل ، و منعها منهم ، و خص بها أولاد مارون ، و ذلك قول التوراة ” تفسيره “ : و كتب موسى عليه السلام هذه التوراة ، و أعطاهم لأئمة بني إسرائيل ، و كان بنو مارون الأئمة و قضاة اليهود و حكامهم ، و لم يبذل موسى عليه السلام بني إسرائيل إلا نصف السورة . و ذلك قول التوراة ” تفسيره “ : و كتب موسى عليه السلام هذه السورة ، و علمها بني إسرائيل ، و هذا دليل على أن موسى عليه السلام لم يعط بني إسرائيل إلا هذه السورة ، لم يكن بنو إسرائيل يعلمون من بقية التوراة شيئاً ، ثم إن الهارونيين الذين خصوا بالتوراة لم يكونوا يعتقدون أن حفظها واجب أو سنة ، بل كان الحفظ فيهم لبعضها يقع بالاتفاق ، و على

سبيل الفضيلة ، كما يحفظ المسلمون التواريخ و غيرها ، ليكون ذلك لهم فضيلة بين الناس ، لا أنهم مأمورون بها شرعاً ، فإن كابروا في ذلك لظاهم بنقل خلافه من التوراة ، فلا يجدونه ثم قتل " بخت نصر " الهارونيين على دم " يحيى " عليه السلام حين أنكر على ملك بني إسرائيل في زمانه زواجه لابنة امرأته فضرب عنقه ودفن ، فبقي كلما ردم فار الدم مع طول الأيام حتى قدم " بخت نصر " ، فقال : ما هذا الدم فقيل : إنه يفور كلما رَدَمَ ، فقال : إنه يقول : خذوا بثأري ، فقتل من بني إسرائيل عليه سبعين ألفاً ، فسكن الدم ، فلما رأى " عُذير " أن القوم قد أحرق هي كلهم وزالت دولتهم و عدم كتابهم ، جمع من محفوظاته و من النقول التي كان يحفظها الكهنة ما لفقوا منه في هذه التوراة التي بأيديهم ، و ذلك بعد سبعين سنة بعد " بخت نصر " ، فلذلك بالغوا في تعظيمهم "عُذيرا" غاية المبالغة ، و يزعمون أن التوراة تنزل على قبره إلى الآن ، فالذي في أيديهم في الحقيقة "كتاب عُذير" وليس كتاب الله سبحانه ، وإذا طالعت فصولها دلت على أن الذي جمعها أجل جامل بالصفات الربانية والآداب النبوية ، ولذلك نسب إلى الله تعالى صفات التجسيم و الندامة على ما مضى من أفعاله ، وأنه ندم على الطوفان فهذا أصل توراتهم ، ثم أنهم مع هذا الأصل الواهي الذي لا يوثق بشيء منه ليس على وجه الأرض منهم بشر يروى التوراة عدلا عن عدل بل هي تلفيقات مجهولات و تواريخ موضوعات ؛ بحيث أن التواريخ الإسلامية خير منها و أوضح بكثير لقرب عهد زمانها ، فإن بعد الزمان المفرط يقتضي مزيد عدم الوثوق أكثر . مع أن المسلمين لا يجيزون الاعتماد على التواريخ في شيء من الأحكام البتة ، و اليهود يجعلون هذه التلفيقات و التواريخ عمدة لمعادهم و شريعة لخالقهم ، و مانعة مما ورد من الحق المحض ، و هو غاية الخذلان ، فظهر بهذا أن التوراة التي بأيديهم لا يقطع بها ولا يظن أن شيئا من عند الله جل جلاله و هو المطلوب . فتأمل في هذا المقام ، فقد غفل عنه أقوام بعد أقوام .

..... فإن قيل : خبر كل واحد لا يفيد إلا الظن ، و ضم الظن إلى الظن لا يوجب اليقين ، و أيضاً جواز كذب كل واحد يوجب جواز كذب المجموع ؛ لأنه نفس الأحاد . قلنا : ربما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الأفراد كقوة الحبل المؤلف من الشعرات

الفرق بين حكم الكل المجموعي وبين حكم الكل الإفرادي

((فإن قيل)) : اعتراض على المقام الأول على سبيل المعارضة ، و منشؤه عدم الفرق بين الكل المجموعي وبين الكل الإفرادي ، و قياس حكم الكل المجموعي على الكل الإفرادي ((خبر كل واحد)) : يعني من أهل التواتر ((لا يفيد إلا الظن و ضم الظن ، إلى الظن لا يوجب اليقين)) : قالوا : لما لم يكن كل واحد من الأخبار مفيداً لليقين فكذا مجموعها ، كما نقول : إن كل واحد من الحبش لما لم يكن أبيض امتنع أن يكون الكل البيض ، و كما نقول : كل قطرة من الكوز لا يكفي الوضوء ، فكذا ضم قطرة إلى أخرى لا يكفي الوضوء . و حاصله : إن الخبر المتواتر لا جملة أخبار أحاد ، و خبر الواحد لا يفيد إلا الظن ، و لا شك أن اجتماع الظن مع الظن يفيد الظن لا يفيد اليقين . ((و أيضاً)) : معارضة ثانية على المقام الأول . ((جواز كذب كل واحد يوجب جواز كذب المجموع)) : قال الكذب جائز على كل واحد من أهل التواتر ، فوجب أن يبقى ذلك الجواز حال الاجتماع ((لأنه)) : يعني المجموع من حيث المجموع . ((نفس الأحاد)) : و على هذا امتنع القطع و الجزم على أن الكذب لا يقع . ((قلنا)) : منشؤه فرق بين حكم الكل المجموعي وبين حكم الكل الإفرادي و ذلك لأن الكل على ثلاثة أقسام : الأول أن الكل بمعنى الكلي ، و هو الذي يعبر عنه بالكلي ، و يراد به الطبيعية من حيث العموم و الإطلاق ، و المنعقدة منه قضية طبيعية نحو : كل إنسان نوع ، و كل حيوان جنس يعني الإنسان الكلي نوع و الحيوان الكلي جنس . و الثاني : الكل بمعنى الكل المجموعي ، و هو الذي يعبر عنه بالمجموع ، و يراد به مجموع من الأفراد من حيث هو مجموع نحو : كل

إنسان لايسعه هذه الدار ، يعني مجموع جميع أفراد الإنسان لايسعه هذه الدار نحو: كل إنسان لايشبعه هذا الرغيف ، و المنعقدة منه إما قضية شخصية ، وإليه ذهب الفاضل اللاموري ، هذا إذا كان المضاف إليه للكل جزئياً حقيقياً نحو: كل زيد حسن، لأن مجموع أجزاء الشخص شخص ، وكما حكم فيها على الشخص فهي شخصية و مخصوصة ، أو المنعقدة منه مهمة ، و هو مختار الشارح قدم سره . هذا إذا كان المضاف إليه للكل كلياً نحو: كل إنسان لايشبعه هذا الرغيف ، لأن المجموع من حيث المجموع ، وإن كان شيئاً واحداً في الواقع ؛ لكن يحتمل الزيادة والنقصان عند العقل، فيحتمل التعدد ولم يبين كمية الأفراد ، فصارت مهمة. و الثالث : الكل بمعنى الكل الإفرادي ، و هو الذي يعبر عنه بكل فرد يعني به كل فرد من أفراد الموضوع بالاستقلال نحو: كل إنسان حيوان يعني كل فرد من أفراد الإنسان حيوان ، و المنعقدة منه قضية محصورة : لأن الحكم فيها على الأفراد مع بيان كميتها ، وكما هو كذلك فهي محصورة .

و ((ربما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الأفراد)) : و حاصله : إنا لانسلم أن ضم الظن إلى الظن لايفيد اليقين ، و لانسلم أيضاً أن جواز كذب كل واحد من الأحاد يوجب جواز كذب المجموع من حيث هو مجموع ، فإنه يجوز أن يكون مع اجتماع الأفراد قوة لاتكون مع الانفراد . ((كقوة الحبل المؤلف من الشعرات)) : يعني ألا ترى أن كل شعرة شعرة لا يصلح أن يربط بها السفينة أو الفيل ، و اذا سُويَ من الشعرات حبل متين يصلح أن يربط بهذا الحبل الفيل أو السفينة ، ألا ترى أنه يصح أن يقال : هذا الرغيف يشبع كلا من الإنسان صادقاً ، و لا يصدق قولنا : ذلك يشبع مجموع أفرادها من حيث هو مجموع ، و يصدق سبعون رجلاً حاملون لهذا الحجر ، و لا يصدق كل واحد منهم حامل له ، و بالجملة و هو قول يصادم الحس و تبطله البداهة ، فكيف يكون خبر الواحد خبر الجماعة ، و ما هي فائدة الاجتماع حينئذ من القوة و التعاون .

..... فإن قيل : الضروريات لا يقع فيها التفاوت و الاختلاف ، و نحن نجد العلم بكون الواحد نصف الإثنين أقوى من العلم بوجود إسكندر ، و المتواتر قد أنكرت إفادته العلم جماعة من العقلاء : كالسمنية و البراهمة ، قلنا : هذا ممنوع بل قد يتفاوت أنواع الضروري بواسطة التفاوت في الإلف و العادة و الممارسة و الأخطار بالبال

((فإن قيل)) : سوال على المقام الثاني بالمعارضة ((الضروريات لا يقع فيها التفاوت)) : يعني ما سبق من أن هذا الخبر يفيد العلم الضروري لا يتفق مع ما ثبت من أن الضروريات لا يقع فيها التفاوت بأن يكون بعضها أخفى من بعض لأن الخفاء ينافي البداهة. ((و الاختلاف)) : و أيضاً فالضروريات لا يختلف فيها ، يعني لا يقع اختلاف العلماء في إيجاب حكم ضروري وسلبه ، وإلا لكان إيجابه عند النافي محتاجاً إلى النظر والكسب . ((ونحن نجد العلم بكون الواحد نصف الإثنين أقوى من العلم بوجود إسكندر)) : فثبت التفاوت . ((و التواتر قد أنكرت إفادته العلم جماعة من العقلاء)) : فثبت الاختلاف ((كالسمنية)) : طائفة من الهند من عبدة الأصنام منسوبة إلى سومنات من أعظم أصنام الهنود ، ((و البراهمة)) : جمع برهمن ، وهم قوم من الهند من عبدة الأوثان ينكرون البعث الجسماني و ينكرون بعثة الأنبياء . ((قلنا : هذا)) : يعني عدم التفاوت و عدم الاختلاف في الضروري ((ممنوع)) : يعني و الجواب عن كل بالمنع . ((بل قد يتفاوت أنواع الضروري)) : لكن لا من حيث خفاء الحكم في نفسه حتى ينافي البداهة بل . ((بواسطة التفاوت في الإلف و العادة و الممارسة و الأخطار بالبال)) : يعني قد يكون الحكم البديهي مما لم يألفه العالم ، فيجد الاعتقاد به أقل من الاعتقاد و الإذعان بالمألوف ، إذ بضرورة العقل أن طبع الإنسان لا يتبادر و لا يسارع إلى قبول غير المألوفات نحو مسارحته و مبادرته إلى قبول المألوفات ، أما بعد الإلف فيجد الأحكام الضرورية بأسرها على السواء .

..... و تصورات أطراف الأحكام و قد يختلف فيه مكابرة و عناد كالسوفسطائية في جميع الضروريات ، و النوع الثاني خبر الرسول المؤيد أي الثابت رسالته بالمعجزة والرسول انسان بعثه الله تعالى

((و تصورات أطراف الأحكام)) : يعني من الموضوع والمحمول ، يقول : قد يكون الموضوع والمحمول في الحكم البديهي بديهيين نحو : الواحد نصف الإثنين ، و قد يكون نظريين نحو : الواجب الوجود ليس بجوهر ، فنجد الحكم في القضية الأولى أوضح و أظهر منه في القضية الثانية من حيث تصور الأطراف ، أما بعد تصورهما فلا تفاوت في نفس الحكم . ((و قد يختلف فيه مكابرة و عناداً)) : يعني و قد يقع فيه الاختلاف و المنازعة مكابرة ، و المكابرة كما قال بعض الأفاضل : هي لم يكن الغرض منها إظهار الحق ، بل الغرض منها مجرد الإلزام على الخصم ، و قد يقع فيها الخلاف عناداً . و المعاندة هي منازعة في مسألة علمية مع عدم العلم في كلامه و كلام خصمه و صاحبه . ((كالسوفسطائية)) : يعني مثل اختلافهم ((في جميع الضروريات)) : إشارة إلى أن اختلاف المكابرة و المعاندة لا يضر في ضرورة الحكم ، و إلا لبطلت الضروريات بأسرها و بتمامها ، أقول لما فرغ عن النوع الأول شرع في الثاني فقال : ((و النوع الثاني : خبر الرسول المؤيد)) : المؤيد إما على صيغة اسم الفاعل - يعني المقوي للدين - بالأدلة القاطعة ، أو على صيغة اسم المفعول ، و إليه أشار بقوله ((أي الثابت رسالته)) : يعني المنصور من عند الله سبحانه بالبراهين القاطعة و الحجج الساطعة العقلية و السمعية . ((بالمعجزة)) : و سيأتي تفسيره .

والرسول إنسان: اختلاف العلماء في هذا التعريف والصواب فيه

((و الرسول إنسان بعثه الله تعالى)) : و اعلم أولاً أن الغرض من التعريف إما تحصيل صورة غير حاصلة أو تعيين صورة من بين الصور المخزونة ، الثاني هو اللفظي ، و الغرض منه الالتفات إلى المعنى بعد الذمول عنه ، و الأول هو الاسمي ، فإن كان المقصود تصوير مفهوم الاسم مع عزل اللفظ عن الوجود فاسمي بحسب الاسم ، و إن لوحظ الوجود أيضاً في التصوير فاسمي بحسب الحقيقة ، هذا على ما هو

المشهور بين القوم ، و إذا وعيت هذا فاعلم أنه قال الفاضل اللاموري : إن هذا التعريف لفظي ، ولذا جاز أخذ النوع فيه ، وقال الفاضل الجائسي راداً على الفاضل اللاموري : إن هذا التعريف ليس بلفظي ؛ لأن الغرض منه تفهيم من لا يعلم معنى النبي إصطلاحاً ، و الصواب أن الحكم الجزمي من كل منهما ليس بصواب ، فهذا التعريف يحتمل أن يكون اسمياً لو كان الغرض منه تصوير معنى النبي لمن لا يعلمه ، و يحتمل أن يكون لفظياً و هو المناسب بعبارات أهل الملة من القدماء ، فإنهم كثيراً ما يكتفون بالتمثيلات في التعريفات ، قال أستاذ الهند و أستاذ الكل في النظامية : و التعريف اسمي حقيقي و هو الظاهر ، أو لفظي و هو المناسب لشان عبارات أهل الملة من القدماء ، و هو منقول منهم أيضاً فإنهم كثيراً ما يوردون التمثيلات و نحوها في التعريفات ، و جعل التعريف اللفظي سبباً لأخذ النوع فيه ليس بسديد ؛ لأنه جاز ذكر الأنواع في تعريف الأصناف إسمياً كان أو لفظياً ، في " الحاشية الكمالية " : ولا بأس في أخذ الأنواع في تعريف الأصناف .

وجه التخصيص بالإنسان في التعريف

- و ثانياً - إن التخصيص بالإنسان لأن البحث في نبوة الإنسان ، أو لأنه لم يثبت نبوة الملك ، و أما الجان ، فيتفق على نفي النبوة عنهم ، في " الحاشية الكمالية " الاتفاق على نفي النبوة عن الجان ، و في " النظامية " : و أما الجان فمتفق على نفي النبوة عنهم ، و في " الحاشية الكمالية " :

والقول بنبوة مريم مرجوح والنقد البسيط على الشيخ وابن حزم

و القول بنبوة مريم مرجوح ، فإثارة على الرجل لأنها ميان في المقصود ، و قال وحيد الدمرفريد العصري في " النظامية " : وليس إثارة على الرجل لدخول مريم ، فإن القول بنبوتها مرجوح ، بل لأنها ميان في المقاد ، فأيهما أخذ يصح ، ثم لا يذهب عليك أن عدم نبوة الملك إنما هو بالمعنى المذكور ، و أما الرسالة و السفارة فتحققت في الملك . - و ثالثاً - أنه قال الإمام القرطبي : و فيه الاختلاف في نبوة أربع نسوة : مريم و آسية و سارة و ماجرة ، و زاد الحافظ المتقن السراج ابن الملقن حواء و أم موسى - عليهما السلام - ، و ذهب أهل التحقيق إلى أن الذكورة شرط للنبوة خلافاً لشيخ

مشائخ الأشاعرة الشيخ "أبي الحسن الأشعري"، وخلافا للحافظ "ابن حزم الظاهري"، واستدلوا بقوله سبحانه: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم﴾ وبأن النساء ناقصات العقل والدين، والنبي يكون أعقل أهل زمانه، وبأن الأنوثة تنافر الدعوة والاشتهار، فهذه النساء على القول الراجح من أولياء الله سبحانه، وسيأتي التفصيل وأدلة الطرفين في آخر الكتاب. تفكر. - ورابعا - أنه لا يشترط في النبوة شرط من الرياضيات والمجاهدات في الخلوات والانقطاعيات، والاستعداد الذاتي من صفاء الجوهر وذكاء الفطرة كما زعمت الفلاسفة، بل الله سبحانه قادر مختار يختار برحمته من يشاء من عباده وحيث يجعل رسالته، والتفصيل في المفصلات، وسيأتي.

اختلفوا في النبي والرسول إما متباينان

- وخامسا - اختلفوا في النبي والرسول، إما متباينان، قال صاحب جامع الرموز: فالرسول من جاء بشرع مبتدأ، والنبي من لم يات به، وإن أمر بالإبلاغ كما في "شرح التأويلات": وهو الظاهر من قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي﴾ فيكون كل منهما في غيره مجازاً. انتهى عبارته. أقول: وهذا غير صحيح لتحققهما في بعض المواد قال الله سبحانه في حق كل من موسى وإسماعيل: ﴿وكان رسولا نبيا﴾ وقال في حق نبيينا ورسولنا محمد ﷺ: ﴿ولكن رسول الله وخاتم النبيين﴾ وإما متساويان، فكل نبي رسول وكل رسول نبي لا فرق بينهما إلا بحسب المفهوم، فهو من حيث أنه قال له سبحانه: ﴿إنا أرسلناك﴾ أو مافي معناه يسمى رسولا، أو من حيث أنه أنبأ للخلق أحكامه يسمى نبياً، وهذا مذهب جمهور المعتزلة، واختاره الشيخ ابن الهمام من الماتريدية والشيخ التفتازاني من الأشاعرة حيث قال في "شرح المقاصد": النبي إنسان بعثه الله تعالى لتبليغ الأحكام وكذا الرسول، انتهى كلامه بلفظه. أقول وهو غير ملائم لقوله سبحانه: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي﴾ فإنه لو كان الرسول مساوياً للنبي فنفي أحد المتساويين يستلزم نفي المساوي للآخر، فيلزم اللغو في كلام الباري سبحانه وهو كما ترى، أو الرسول أعم من النبي، فالرسول إنسان أو ملك مبعوث.

..... إلى الخلق لتبليغ الأحكام ، وقد يشترط فيه الكتاب بخلاف النبي ؛ فإنه أعم . والمعجزة أمر خارق للعادة قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله تعالى

((إلى الخلق)) : بخلاف النبي ، فإنه لا يكون إلا إنساناً ، ونقله بعضهم عن الإمام الفخر الرازي-روح الله-أقول : و هو أيضاً غير مطابق لقوله سبحانه : ﴿ و ما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ﴾ لأنه لو كان الرسول أعم فنفي الأعم يستلزم نفي الأخص ، فيلزم لغوية كلام الباري سبحانه وهو كما ترى ، أو الرسول أخص من النبي ، وعليه جمهور أهل السنة ، وقال " القاضي عياض " من المالكية الأشاعرة : والصحيح الذي عليه الجمهور ، إن كل رسول نبي من غير عكس ، فاختلفوا في بيانه ، فالشارح - قدس سره - خصص بالكتاب ((لتبليغ الأحكام)) : اللام للنفع والحكمة لا للغرض فإن مشائخ الأشاعرة قالوا : لا يجوز تعليل أفعاله سبحانه بشيء من الأغراض وعلل الغاية ، ووافقهم على ذلك جهابذة الفلاسفة وطوائف المليين خلافاً للمعتزلة ، وليس هذا مشهد تفصيله ، وسيأتى في موضعه ، والمراد بتبليغ الأحكام ما يشمل تقريرها كأنبيا بني إسرائيل بعثوا لتقرير دين مومى عليه السلام ، ثم ما يترتب على الفعل من الأثر ، فمن حيث أنه نتيجة الفعل وثمرته يسمى فائدة ، ومن حيث أنه على طرفه و نهايته يسمى غاية ، ثم إن كان سبباً باعثاً لإقدام الفاعل عليه يسمى بالنسبة إلى الفاعل غرضاً ومقصوداً ، وبالنسبة إلى الفعل علة غاية .

فقال ((وقد يشترط فيه الكتاب بخلاف النبي ؛ فإنه أعم)) : والمحقق الدواني خصص بالكتاب أو الشريعة ، فقال ، وقد يخص بمن هو صاحب كتاب أو شريعة ، فيكون أخص من النبي ، فحاصل التعريف : وأما الرسول فذهب أهل السنة إلى أنه أخص من النبي ، فهو عندهم إنسان بعثه الله لتبليغ الأحكام وأنزل عليه كتاب من الكتب السماوية ، ومواء بعد هذا كان له شرع أم لا ، خلافاً لمن عول منهم في الخصوصية بينهما على هذا ورد عليه بأن إسماعيل كان رسولا مع أن شريعته هي

شريعة أبيه من قبله ، وامتدل أهل السنة بقوله سبحانه : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ﴾ فالعطف يدل على المغايرة بينهما ، وتباينهما باطل لتصادقهما ، وكون الرسول أعم أو مساوياً لا فائدة معه في إعادة نفي النبي ؛ لأنه ينتفى بنفي الرسول، فلم يبق إلا أن يكون أخص منه ، وقد يستدل أهل السنة بما ورد أن النبي ﷺ مثل عن عدد الأنبياء ، فقال : مئة وأربعة وعشرون ألفاً . وقيل له كم الرسل منهم ، قال : ثلاث مئة وثلاثة عشر جماً غفيراً ، ومونص في أخصية الرسول عن النبي ، قيل : فكان يجب أن تكون الكتب على عددهم مع أنها مئة وأربعة ، وأجيب عنه أنه لا مانع من تكرار نزولها ، وتخصيص بعضها ببعض الأنبياء ليس إلا لنزولها عليه أولاً ، فافهم وتأمل .

ومن دلائل النبوة، المعجزة

((و المعجزة أمر خارق للعادة قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله تعالى)) : ومن دلائل النبوة المعجزة ، قوله : وهي أمر خارق للعادة ، فخرج به السحر ؛ لأن الحق أنه ليس من خوارق العادات ، كما أن الطلسم وما يترتب على خصائص بعض الأشياء كالمغناطيس والكهرباء كذلك ، وخرج الخارق الذي يظهر على يد المتنبئ، سواء كان على وفق ما ادعاه أم لا ، لأنه يقصد به إظهار صدقه ، فإن تصديق الكاذب محال على الله سبحانه ، نعم ! هذا القيد لا يدفع الالتباس بين المعجزة وهذا الخارق ، فإنه لا اطلاع لنا على قصد الله سبحانه ، ودفعه يكون بأن يقدرنا الله تعالى على معارضة المتنبئ ، حتى ينفخ أمره وينظر للناس كذبه ودجله ، ويخرج عن تعريف المعجزة كرامات الأولياء وإرمصاص الأنبياء لعدم ظهورهما على يد مدعي النبوة ، ومن قال : إنهما معجزات لنبي فقد شبه في الكرامة ، وغلب المعجزة على الإرمصاص ، ولم يرد بذلك أنهما منها على الحقيقة ، ووجه التشبيه ما تستبقيه الكرامة من إظهار صدق النبي أيضاً ، ثم إنه لاحق في الاعتراض بأن المعجزة لا تعرف إلا بعد العلم بالنبوة ، فكيف تجعل دليلاً عليها ؟ إذ لا يتردد في أنها معجزة بعد العلم بالعجز عن الإتيان بالمثل عند التحدي ، وهو قبل أن تثبت النبوة .

ولمعجزاته ﷺ مزايا لم تحصل لغيره

ولمعجزاته ﷺ مزايا لم تحصل لغيره : لأنه جاء بالقرآن في زمن الفصحاء و البلقاء ، و سأل من جميعهم أن يأتوا بمثله فأعجزهم ، فسألهم سورة منه بحيث تصدق على سورة الكوثر ، فعجزوا ، فنأدى بينهم على رؤوس الأشهاد : ﴿ لو اجتمعت الجن و الإنس على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴾ و مع ذلك التوبيخ الذي يأباه ذو المرات لا سيما عند العرب العرباء ذات نوي الأنفة و الكبرياء ، و مع ذلك كله أظهر و العجز و أثروا العدول إلى القتال ، و سلب النفس مع الأموال ، و مثل هذا لا يفعله الجمع العظيم من العقلاء إلا للمبالغة في العجز ، وفيه من المعجزات وجوه كثيرة جداً . منها : إخبار عن المغيبيات المستقبلات و كان ذلك يوم بدر ، و قوله : ﴿ غلبت الروم في أدنى الأرض و هم من بعد غلبهم سيفلبون في بضع سنين ﴾ ، و كان الأمر كذلك ، و قوله : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام ﴾ و كان كذلك و هو كثير . و منها : إخبار عن أحوال القرون الماضية ، و وجد كذلك مع أنه - عليه السلام - لم يقرأ كتابا ، و لم يخالط و لم يرحل إلا إلى الشام مرتين في المتجر مع قومه ، و لم يلمس هذا قط من أهل القصص و لا غيرهم . و منها : أنه باق على وجه الدهر و غيره ذهب بذهب نبى ذلك المعجزة . و منها : أنها واحدة و هو القرآن ، و هو آلاف من المعجزات و غيره واحدة من كل وجه . و منها : أنه لا يمل مع تطاول الأزمان ، و نجد أحسن قصيدة غراء ، أو رسالة بديعة حسناء يستحلها السمع ، ثم يملها و يسأماها . و منها : أنه معجز شريف في معنى لطيف ، و هو الفصاحة و البلاغة و أنواع سحر البيان مع الوصف العجيب و الرونق الغريب ؛ لأن أمته أشرف عقولا سرية و أعظم أخلاقا رضية و ألطف نفوسا بشرية ، فتحنى لها بالمعجز الشريف في المعنى اللطيف ، و لما كانت الأمم المتقدمة أكثف طبعا و أصعب انقيادا و سمعا جعل معجزهم في الصور الكثيفة . و الآيات القاهرة الغيضة : في نتق الجبال و شق البحار و بروز الحيوان من الصخرة الصماء ، و مقتضى الحكمة علاج كل مريض بما ناسبه ، فالنسمة الشريفة بشراب الرمان و الجبل الكثيفة بالحطب و النيران ، و من معجزاته الحسية انشقاق القمر ، و هو أعظم من انشقاق البحر لأن الماء في كل حين يفترق من حيث الجملة ، و أجرى الماء من أصابعه ، و هو أعظم من إجراء الماء من الحجر ؛ لأن الحجر مكان الماء من حيث الجملة ، و كلمه الحصى و الجمل و الشجر . و الحاصل و معجزاته عليه السلام كثيرة جداً ليس هذا موضع استيعابها ، و سيأتى التفصيل في موضعها . و بالله التوفيق .

..... وهو : أي خبر الرسول ، يوجب العلم الاستدلالي : أي
الحاصل بالاستدلال أي النظر في الدليل ، وهو الذي يمكن التوصل
بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري وقيل : قول مؤلف من
قضايا يستلزم لذاته قولاً آخر ، فعلى الأول الدليل على وجود
الصانع هو العالم ، وعلى الثاني قولنا : العالم حادث وكل حادث
فله صانع ، وأما قولهم : الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر فبالثاني أوفق

((وهو : أي خبر الرسول ، يوجب العلم الاستدلالي أي الحاصل بالاستدلال أي
النظر في الدليل ، وهو)) : يعني الدليل ، ((الذي يمكن التوصل)) : وإنما ذكر الإمكان ؛
لأن الدليل لا يخرج عن كونه دليلاً لعدم النظر فيه بالفعل ، قال السيد الشريف تنبيهاً
على أن الدليل من حيث هو دليل لا يعتبر فيه التوصل بالفعل ، بل يكفي إمكانه ، فلا
يخرج عن كونه دليلاً بأن لا ينظر فيه أصلاً ، ولو اعتبر وجوده يخرج عن التعريف ما لم
ينظر فيه أبداً . ((بصحيح النظر)) : يعني بالنظر الصحيح من إضافة الصفة إلى
الموصوف . ((فيه)) : يعني في الدليل ، والمراد بالنظر وجود الصانع إذا كان النظر
اللاحظ فيه على وجه حدوثه الصحيح ، أن يلاحظ على الوجه الذي يكون ذلك الشيء
دليلاً عليه على ذلك الوجه ، مثل العالم مثلاً يكون دليلاً على وجود الصانع ، إذا كان
النظر واللاحظ فيه على وجه حدوثه . وأما إذا كان النظر فيه على وجه أنه عرض أو
جوهر أو غيرهما فلا يكون دليلاً وبرهاناً على وجود الصانع ، قال السيد : أراد بالنظر
فيه ما يعم النظر في نفسه ، والنظر في أحواله يتناول المفرد الذي من شأنه ، إذ النظر
في أحواله أوصل إلى المطلوب كالعالم مثلاً فإنه مسمي عندم دليلاً ((إلى العلم بمطلوب
خبري))

أقول: الأحسن حمل الإمكان في التعريف على معناه الأعم من

الضرورة أو الجواز

أقول : و الأحسن حمل الإمكان في التعريف على معناه الأعم من الضرورة أو الجواز ؛ ليكون جاريا على مذهب الجماعة : من أن التوصل بالدليل إلى العلم بالمطلوب بطريق جري العادة ، فيجوز تخلفه ، و المعتزلة القائلين بأنه ضروري ولكن بطريق التوليد ، و الفلاسفة بأنه كذلك غير أنه بطريق الإعداد ، و لا يشترط فيه التوصل بالفعل فيشمل المقدمات قبل النظر فيها ، و كذلك بعد النظر فيها ؛ لأن إمكان التوصل بجامع التوصل بالفعل ، كما هو مشهور ، و العجب كل العجب : إن بعضهم أخرجها عنه بقيد الإمكان مع أنها معه أولى ، بأن تكون من أفراد الدليل !! ؟ و أما النظر الفاسد و الفكر الكاسد فلا يمكن التوصل به . و إن وصل به فعلى طريق الاتفاق و هذا التعريف خاص ببعض أفراد القياس ، و هو البرهان ، إذ هو الذي يتوبه إلى العلم و هو الذي اعتبره علماء الأصول .

((و قيل)) : قائله أهل المعقول ((قول مؤلف من قضايا يستلزم لذاته قولاً آخر)) : يعني أنه قول مؤلف من قضايا يستلزم لذاته و صورته قول آخر ، فللصورة مدخل في الاستلزام كالمادة ، و المراد بالقول الأول المعقول كما أن الثاني كذلك و إطلاق الدليل على الملفوظ تجوُّز ، و لا استلزام فيه إلا باعتبار مدلوله ؛ لأن القياس في الحقيقة هو المعنى ، إذ المفيد للمطلوب هو سواء عبر بلفظ أولا ، ولذا عرفه الشيخ في بعض تصانيفه حيث قال : " و الأفكار المؤلفة في النفس بالبقاء تؤدي فيها إلى التصديق بشيء آخر " و هذا التعريف كالأول خاص بالبرهان ، إذ غيره لا ينتج إلا الظن ، و لا استلزام مع الظنيات في نفس

الأمر : بل على تقدير تسليم مقدمات القياس إلا أنه لايشتمل غير الدليل المركب بخلاف الأول ، فإنه يعم المركب و المفرد كالعالم يدل على وجود الصانع . ((فعلى الأول الدليل على وجود الصانع هو العالم ، وعلى الثاني قولنا : العالم حادث و كل حادث فله صانع)) : إشارة إلى أن الأول خاص بالمفرد و الثاني بالمركب ، و لا وجه لتخصيص الأول بالمفرد ، بل التعريف الأول يعم أيضا للمقدمات التي هي بحيث إذا رُتبت توصل إلى المطلوب ، مثلا : العالم دليل على وجود الصانع فإذا أردت النظر إلى أحواله قلت : لأن العالم حادث و كل حادث له محدث و صانع ، ينتج للعالم له صانع ، فحينئذ إن اعتبر الدليل فالعالم فقط يكون مفرداً ، وإن اعتبر المقدمات المذكورة المفروضة يكون مركباً ، إلا ما ادعى من أن المتبادر منه أنه ما يتوصل بالنظر في أحواله و لا كذلك إلا المفرد ، و أما المركب فإنه يتوصل بالنظر في ذاته و هو غير وجيه ، و لا يدل عليه دليل بقي ما يقال من أنه تخرج عن هذا التعريف النتيجة ، فإنه يلزم للعلم بها العلم بالمقدمات المنتجة لها ، و ليس ذلك لازماً من العلم بها ، بمعنى أن يكون معلولاً له بطريق جري العادة أو التوليد أو الإعداد ، و من أن تخرج عنه القضية الواحدة المستلزمة لعكسها ، و الكل ظاهر . فافهم . ((و أما قولهم : الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)) : ظاهر هذا التعريف لا يختص بالدليل بل يعمه ، و المعروف هو الموصل التصوري : لأن العلم أعم من التصور و التصديق ، إلا أن يراد بالعلم اليقين لا مُطْلَقُ منشأ الانكشاف ، لكن على هذا تخرج الأدلة الظنية و الجهلية . ((فبالثاني أوفق)) : قال بعض الأفاضل : لأنه أخذ في هذا التعريف اللزوم و في التعريف الثاني كذلك ، و أما في التعريف الأول فأخذ الإمكان ، و الإمكان لا يستلزم اللزوم : لأن الأعم لا يستلزم الأخص .

..... و اما كونه موجبا للعلم فللقطع بأن من أظهر الله تعالى المعجزة على يده تصديقا له في دعوى الرسالة ، كان صادقا فيما أتى به من الأحكام ، وإذا كان صادقا يقع العلم بمضمونها قطعا ، وأما أنه استدلالي فلتوقفه على الاستدلال ، واستحضار أنه خبر من ثبت رسالته بالمعجزات ، وكل خبر هذا شأنه فهو صادق ، و مضمونه واقع ، و العلم الثابت به أي بخبر الرسول ، يضاهي أي يشابه العلم الثابت بالضرورة

ثم لما كان مهنا مفهومين : الأول أن خبر الرسول مفيد للعلم اليقيني ، والثاني أن خبر الرسول مفيد للعلم النظري ، فقال : ((وأما كونه)) : يعني خبر الرسول ((موجبا للعلم)) : مفيدا للعلم اليقيني . ((فللقطع بأن من أظهر الله تعالى المعجزة على يده تصديقا له في دعوى الرسالة ، كان صادقا فيما أتى به من الأحكام ، وإذا كان صادقا يقع العلم)) : يعني اليقين والاعتقاد والإذعان ((بمضمونها قطعا)) : والأسهل والأخصر أن يقول : و خبر النبي لا يفيد إلا العلم اليقيني الجزمي ؛ لأنه يخبر عن الله سبحانه وخبر الله مقطوع بمصداقه ، والنبي يستحيل عليه الكذب فيما ينقله إلينا عنه سبحانه ، وسهو الأنبياء نادر في مثل هذا . ((وأما أنه استدلالي)) : وأما أن خبر النبي لا يفيد إلا العلم النظري الكسبي ، ((فلتوقفه على الاستدلال واستحضار أنه خبر من ثبت رسالته بالمعجزات)) : هذا صغرى القياس . ((وكل خبر هذا شأنه)) : هذا كبرى القياس ، يعني كل خبر من ثبت رسالته ونبوته بالمعجزات ((فهو صادق ، و مضمونه)) : يعني مضمون هذا الخبر . ((واقع)) : يعني في الواقع وفي نفس الأمر ، فيكون خبر الرسول صادقا و مضمونه ومفهومه واقعا حقا في الواقع ، والأخصر والأظهر أن يقول بأنه خبر بلغه الرسول ، وكل خبر كذلك فهو صادق ، وما قيل إنه بعد تصويره بعنوان أنه بلغه الرسول يستلزم العلم بدامة ممنوع لأنه يقطع فيه النظر عن كونه كذلك فلا بد في إفادته العلم من ترتيب تلك المقدمات هكذا ، أجيب و لا يخفى ضعفه ، فتأمل . ((و العلم الثابت به أي بخبر الرسول يضاهي أي يشابه العلم الثابت بالضرورة)) : دون النظر والاستدلال .

..... كالمحسوسات و البديهيات و المتواترات ، في التيقن أي عدم احتمال النقيض و الثبات . أي عدم احتمال الزوال بتشكيك المشكك ، فهو علم بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم

((كالمحسوسات)) : بأنواعها من المبصرات و المسموعات و المذوقات و غيرها . ((و البديهيات)) : و هي الأوليات كالعلم بأن النفي و الإثبات لا يجتمعان و لا يرتفعان ، و هي ما يجزم فيها بمجرد تصور الطرفين .

المتواترات هي أخبار جماعة وقول الشيخ الياغستاني

((و المتواترات)) : و هي القضايا التي يحكم فيها بواسطة التواتر ، و هي إخبار جماعة يستحيل العقل تواطؤهم على الكذب قال شيخ مشايخنا الياغستاني القومستاني^(١) في " كشف الأسرار " : و تعيين العدد ليس بشرط فيه ، بل الضابطة فيه الوصول إلى مبلغ يفيد اليقين ، و هو يختلف باختلاف الحوادث و الوقائع و الأوقات و اختلاف احوال المخبرين ، فإذا حصل اليقين فقد تم ، فربما يحصل عدد كثير و لا يحصل اليقين بسبب عدم عدالة المخبرين ، و ربما يكون العدد قليلاً يفيد اليقين لعدم التهم ، فلو أخبر جمع غفير غير محصور ربما يجوز العقل توافقهم على الكذب لغرض من الأغراض ، لا يكون متواتراً ، نعم ! يجب الانتهاء إلى الحس ، فإن التواتر في الأمور العقلية مثلاً حدوث العالم و قدمه لا يفيد اليقين ، فلو أطلق العالم على الإخبار بحدوث العالم و قدمه لا يفيد ذلك الإخبار يقيناً ؛ لأن ذلك الإخبار عن أمر معقول لا محسوس انتهى كلامه بحروفه .

((في التيقن)) : يعني في الجزم المطابق للواقع عبر عنه بقوله : ((أي عدم احتمال النقيض ، و الثبات)) : اللازم من عدم احتمال النقيض . ((أي عدم احتمال الزوال بتشكيك المشكك ، فهو)) : يعني العلم الثابت بخبر الرسول . ((علم بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم))

(١) الشيخ العلامة الحبر البحر صاحب المجمل و المفصل .

..... الثابت ، وإلا لكان جهلاً أو ظناً أو تقليداً فإن قيل : هذا إنما يكون في المتواتر فقط ، فيرجع إلى القسم الأول ، قلنا : الكلام فيما علم أنه خبر الرسول بأن سمع من فيه أو تواتر عنه ذلك ،

((الثابت وإلا لكان جهلاً)) : يعني إن لم يكن مطابقاً للواقع . ((أو ظناً)) : يعني إن لم يكن اعتقاداً جازماً . ((أو تقليداً)) : يعني إن لم يزل بتشكيك المشكك .

الإيمان بخبر الرسول واجب

و إذا كان العلم الحاصل الثابت بخبر الرسول اعتقاداً مطابقاً جازماً ثابتاً ، فالإعتقاد والإزعان والإيمان بخبر الرسول واجب ، والقبول لأقواله وأفعاله وأحواله والعمل بأحكامه فرض ، وأحاديثه وسننه في كل قضية براهين قاطعة ، والإنكار والجحد من أقواله وأفعاله وأحواله كفر ، وإلحاد وزندقة ، وكيف لا ! وقد حث الله سبحانه في كتابه على التمسك بسنة نبيه ورسوله ، وأمر الناس أن يسمعوا قوله ويطيعوا أمره ويحذروا مخالفته ، وأمرهم بطاعة نبيه كما أمرهم بطاعته ، ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه كما أمرهم بكتابته ، فنبت كثير ممن غلبت عليهم شقوتهم واستحوذ عليهم الشيطان سنن نبي الله سبحانه وراء ظهورهم .

وفرقه قرآنية هندية كافرة

ومن جملة هذه الزنادقة والملاحدة " طائفة قرآنية هندية " ، مالوا إلى أسلاف لهم ، قلدوهم في دينهم ، ودانوا بديانتهم وأبطلوا سنن رسول الله ودفعوا وأنكروا وجحدوا افتراءاً منهم على الله جل جلاله ، وضلوا ضلالاً بعيداً ، وخسروا خساراً مبیناً ، وكيف لا يضلوا ! وقد نصب الله سبحانه لنا الدلالة على صحة دينه وخبره برهاناً مبیناً ، وأوضح السبيل إلى معرفته واعتقاده حقاً يقيناً ، ووعده من قام بأحكامه وحفظ حدوده أجراً جسيماً ، وذخراً لمن وافاه به ثواباً جزيلاً وفوزاً عظيماً ،

وفرض علينا الانقياد له ولأحكامه والتمسك بدعائمه وأركانه ، والاعتصام بعراه وأسبابه ، فهو دينه الذي ارتضاه لنفسه ولأنبيائه ورسله وملائكة قدمه ، فيه اهتدى المهتدون ، وإليه دعا الأنبياء ، والمرسلون .

والحق أن أهل القرآن - يعني طائفة قرآنية هندية - هم الذين اختاروا تكذيب الله وتكذيب كتابه وتكذيب رسوله ونبيه وعنده على الإيمان به وتصديقه ، فالعاقل إذا وزن بين ما اختاروه ورغبوا فيه وبين ما رغبوا عنه تبين له أن القوم اختاروا الضلالة على الهدى .

والغبي على الرشاد والباطل على الحق ، وأنهم اختاروا من العقائد أبطلها ومن الأعمال أقبحها ، وهم الذين اختاروا الكفر على الإيمان بعد تبين الهداية ، وأي أشكال يقع للعقل في ذلك ، ؟ فلم يزل في الناس من يختار الباطل فمنهم من يختاره جهلاً ، ومنهم من يختاره حسداً وبغياً ، ومنهم من يختاره محبة في صورة وعشقا ، ومنهم من يختاره خشية ، ومنهم من يختاره راحة ودعة ، فلم ينحصر أسباب اختيار الكفر في شيء دون شيء نعوذ بالله من الضلال ! .

((فإن قيل هذا)) : يعني إفادة خبر الرسول العلم اليقيني ، و العلم بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم الثابت . ((إنما يكون في المتواتر فقط)) : وأما الخبر المشهور والخبر الواحد فلا يكون بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم الثابت . ((فيرجع)) : يعني خبر الرسول . ((إلى القسم الأول)) : يعني الخبر المتواتر فلا يكون قسماً ثانياً مقابلاً ومعارضاً للمتواتر ، فيكون لخبر الرسول الموجب للعلم اليقيني قسمان من الخبر المتواتر ، فلا يصح جعله قسيماً في القسمة ، وإلا يلزم أن يكون قسم الشيء قسيماً له ، وهو باطل تقرر في محله . ((قلنا)) : نمنع القصر والحصر في قوله : إنما يكون في المتواتر ((الكلام)) : يعني قولنا : خبر الرسول يفيد العلم اليقيني ، وحاصله أن خبر الرسول كله يفيد القطع والعلم بمضمونه متواتراً كان أو مشهوراً أو خبراً واحداً . ((فيما علم أنه خبر الرسول بأن سمع من فيه)) : يعني من فهم الرسول . ((أو تواتر عنه ذلك)) : يعني عن الرسول .

..... أو بغير ذلك إن أمكن ، و أما خبر الواحد فإنما لم يفد العلم لعروض الشبهة في كونه خبر الرسول . فإن قيل: فإذا كان متواترا أو مسموعا من في رسول الله - صلى الله عليه و سلم - كان العلم الحاصل به ضروريا ، كما هو حكم سائر المتواترات و الحسيات ، لا استدلاليا ، قلنا :

((أو بغير ذلك)) : كمن أخبره النبي ﷺ في روياء ، أو ألهمه الله سبحانه بأنه خبر الرسول . ((إن أمكن)) : يعني العلم بأنه خبر الرسول ، و لقائل أن يقول : خبر الرسول مما يوجب العلم اليقيني فيجب أن يكون خبر الواحد يوجب العلم اليقيني مع أنه ليس كذلك ، فأجاب عنه بقوله : ((و أما خبر الواحد فإنما لم يفد العلم لعروض الشبهة في كونه خبر الرسول)) : و حاصله و إنما لم يفد خبر الواحد العلم بصدق مضمونه بعارض شبهة في طريق وصوله منه إلينا : من حيث أنه خبره أم لا ، فلو عزلت الملاحظة عنه و فرض أنه خبر الرسول وجب القطع بصدقه بلا مرية ، فهو في أصله أيضاً مفيد للعلم اليقيني ، و إن كان المفيد له بالفعل هو المتواتر عنه أو المسموع من فمه الشريف المقدس : كما في حق الصحابة .

((فإن قيل)) : إيراد على جعل المستفاد من خبر الرسول نظرياً استدلالياً ((فإذا كان)) : يعني خبر الرسول ((متواترا أو مسموعا من في رسول الله ﷺ كان العلم الحاصل به ضروريا ، كما هو حكم سائر المتواترات و الحسيات لا استدلالياً)) : يعني و إذا ثبت أنه لا يفيد العلم اليقيني إلا إذا كان متواترا أو مشامدا ، فالعلم الحاصل به ضروري بديهي ، مثل سائر المتواترات و الحسيات . ((قلنا :)) : و حاصله أن التواتر و المشاهدة إنما مما طريقان للعلم بكونه خبر النبي ، فهو الذي يرجع إليهما ، ولا دخل لهما في العلم بمضمون الخبر .

..... العلم الضروري في المتواتر هو العلم بكونه خبر الرسول - عليه السلام - ، لأن هذا المعنى هو الذي تواتر الإخبار به و في المسموع من في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، هو إدراك الألفاظ و كونها كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، و الاستدلالي هو العلم بمضمونه و ثبوت مدلوله مثلاً قوله - عليه السلام - : البينة على المدعى و اليمين على من أنكر : ، علم بالتواتر أنه خبر الرسول - عليه السلام - ، و هو ضروري ثم علم منه أنه يجب أن تكون البينة على المدعى ، و هو استدلالي . فإن قيل : الخبر الصادق المفيد للعلم لا ينحصر في النوعين ، بل قد يكون خبر الله تعالى أو خبر الملك أو خبر أهل الإجماع أو الخبر المقرون بما يرفع احتمال الكذب ، كالخبر بقدم زيد عند تسارع قومه إلى داره . قلنا : المراد بالخبر خبر يكون سبباً للعلم لعامة الخلق

((العلم الضروري في المتواتر هو العلم بكونه خبر الرسول ؛ لأن هذا المعنى هو الذي تواتر الإخبار به و في المسموع من في رسول الله ﷺ ، هو إدراك الألفاظ و كونها كلام الرسول ﷺ ، و الاستدلالي هو العلم بمضمونه و ثبوت مدلوله)) : فهنا أمران أحدهما العلم بكون هذا الخبر ، خبر الرسول ؛ و هو ضروري . والثاني العلم بمضمون هذا الخبر و هو استدلالي ، و السائل لم يفرق بينهما .

"البينة على المدعي واليمين على من أنكر" قال الشارح: حديث متواتر

وقال المحشي المدقق: هو حديث مشهور أقول: هذا كله وسواس

((مثلاً قوله عليه السلام)) : يعني و لما كان في ذلك نوع خفاء ضرب له مثلاً :

((البينة على المدعى واليمين على من أنكر ، علم بالتواتر أنه خبر الرسول عليه السلام)) : قال الفاضل المحشي : هذا مجرد فرض للتمثيل ، وإلا فهو حديث مشهور لا متواتر ، وأورد عليه بأن الشارح جعل هذا الحديث في هذا الشرح ، وفي " شرح المقاصد " من المتواتر ، و الشارح ثقة ، فجعله غير متواتر لا يصح إلا بعد تصحيح النقل ممن هو أوثق منه ، ونقل عن " الكافي " أنه مشهور تلقته الأمة بالقبول ؛ حتى صار مثل المتواتر . أقول : هذا كله و سواس من قلة المساس بفن الحديث ، إنه ليس بمتواتر بل ولا مشهور بل من قبيل أخبار الأحاد ، والتلقي غير موصل إلى درجة التواتر ، ولا إلى درجة المشهور ، فإن كثيرا من الأحاد مما عمل به الأمة ولم ينكره أحد ولم تصر به متواترة ولا مشهورة ، فتأمل . ((وهو)) : يعني العلم بكونه خبر الرسول . ((ضروري ثم علم منه أنه يجب أن تكون البينة على المدعى ، وهو استدلاي)) : يعني مستفاد وحاصل من ترتيب المقدمتين يعني هذا خبر الرسول ، وكل ما هو خبر الرسول فمضمونه حق صادق واقع في الواقع . ((فإن قيل : الخبر الصادق المفيد للعلم)) : يعني الضروري أو النظري . ((لا ينحصر في النوعين)) : فهو يراد على انحصار الخبر الصادق في النوعين المتواتر وخبر الرسول . ((بل قد يكون خبر الله أو خبر الملك أو خبر أهل الإجماع أو الخبر المقرون بما يرفع احتمال الكذب ، كالخبر بقدم زيد عند تسارع قومه إلى داره)) : والحاصل أن كلا من هذه الأخبار الأربعة صادق قطعاً موجب للعلم بمضمونه و صحة مفهومه و صدق مدلوله . ((قلنا : المراد)) : يعني ((بالخبر)) : الصادق ((خبر يكون سببا للعلم لعامة الخلق)) : لا في حق خصوص نفس أو شخص واحد من العباد ، ورجوعه عموم الإفادة لعامة العباد .

..... بمجرد كونه خبراً ؛ مع قطع النظر عن القرائن المفيدة لليقين بدلالة العقل فخير الله تعالى أو خير الملك إنما يكون مفيداً للعلم بالنسبة إلى عامة الخلق إذا وصل إليهم من جهة الرسول - عليه السلام - فحكمه حكم الرسول و خير أهل الإجماع في حكم المتواتر وقد يجاب بأنه لا يفيد بمجرد بل بالنظر إلى الأدلة الدالة على كون الإجماع حجة قلنا : وكذلك خبر الرسول - عليه السلام - ولهذا جعل استدلالياً ، وأما العقل : وهو قوة للنفس بها تستعد للعلوم والإدراكات

((بمجرد كونه خبراً ؛ مع قطع النظر عن القرائن المفيدة لليقين)) : فخرج الخبر المقرون بالقرائن ، فإن إفادته للعلم بواسطة القرائن المختصة به فلا يعترض على حصر الخبر في النوعين به . وهذا عند الشارح ، - قدس سره - وأما الخبر المفيد بواسطة القرائن فلم يعتبر به ، وإن كان مثل خبر النبي في أن العلم الحاصل بهما نظري واستدلالي ، وليس لذات الخبر مع أنه يرجع في كل منهما إلى العقل ، وذلك لأن خبر النبي مما كان يستفاد منه معظم الأحكام الدلالية ناسب جعله سبباً آخر ليس داخلاً في العقل ، بخلاف هذا الخبر ، وما وجه به : من أن خبر النبي لما كانت إفادته بواسطة الدليل وهو لا ينفك عن المدلول بخلاف هذا ، فإن إفادته العلم بواسطة القرائن المختصة ، وهي لا تلزم صاحبها قطع النظر عنه دون خبر النبي - مردود - بأن المراد ليس مطلق نية بل القرينة القطعية الدلالة ، وبديهي أنها كالدليل لا تنفك عن المقرون بها . ((فخير الله تعالى أو خير الملك إنما يكون مفيداً للعلم بالنسبة إلى عامة الخلق إذا وصل إليهم من جهة الرسول - عليه السلام - ، فحكمه حكم خبر الرسول ﷺ)) : يعني خبر الله سبحانه وخبر الملائكة لا يكون مفيداً للعلم إلا في حق الرسول ، و

أما في حقنا فقال الشارح - قدس سره - فحكمه حكم خبر الرسول ، وقال بعض الناس : إنهما عينه فلا يعترض على حصر الخبر في النوعين به . ((و خبر أهل الإجماع في حكم المتواتر)) : هذا ما أجاب به الشارح من نظر أهل الإجماع و اختاره ورضى به ، و حاصله : أن نظر أهل الإجماع إذا بلغت الكثرة فيه إلى حد التواتر أوفق ذلك لاتفاق الجميع فيه ، يعد من أخبار متواترة حكماً لا حقيقةً ، وإنما قال في حكم المتواتر ولم يقل عين المتواتر ، لأن التواتر إنما يستعمل في الأمور الحسية ، وقد سبق من غير مرة واحدة ، وليس كذلك خبر أهل الإجماع ، ولا يبعد أن يقال : إن العلم الثابت بخبر أهل الإجماع نظري ، و العلم الحاصل بالخبر المتواتر ضروري . ((وقد يجاب)) : إشارة إلى جواب آخر ، أجاب به بعض القوم ، و هذا لما لم يرض به الشارح ، صدره بلفظ الضعف ، و الغرض من إيراده ردّ عليه . ((بأنه)) : يعني خبر أهل الإجماع . ((لا يفيد العلم بمجرد)) : يعني بمجرد كونه خبر أهل الإجماع . ((بل بالنظر إلى الأدلة الدالة على كون الإجماع حجة)) : يعني توقف حجته على العلم بخبر الكتاب بها ، و خبر النبي بها . و الحاصل : أن كلا منها في الخبر الذي يفيد العلم و اليقين بمجرد كونه خبراً : مع قطع النظر عن القرائن المفيدة لليقين ، و خبر أهل الإجماع ليس كذلك ؛ لأن كونه مفيداً للعلم إنما هو بالنظر إلى الأدلة من الآية القرآنية و الأخبار النبوية ، فحينئذ خروجه من النوعين لا يضر ، فلا يعترض به أيضاً .

اتفق عامة المسلمين على حجية الإجماع

أقول : اتفق عامة المسلمين على حجته بالآيات القرآنية ، قال الله سبحانه : ﴿ و من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، و يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى و نصله جهنم ، و ساءت مصيراً ﴾ و وجه الاستدلال بها : أن اتباع غير سبيل المؤمنين حرام ؛ حيث أوعد عليه ، و جمع بينه و بين مشاقة الرسول المحرمة ، فثبت وجوب اتباع سبيل المؤمنين ، و الإجماع سبيلهم ، فوجب اتباعه و قال الله : ﴿ و اعتصموا

بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) ووجه الاستدلال بها : أنه سبحانه نهي عن التفرق ، و
خلاف الإجماع تفرق ، فيكون منها عنه ، و بالسنة النبوية فإن غير واحد من
الصحابه رووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة بروايات مختلفة اللفظ متفقة المعنى
كلها دالة على عصمة الأمة من الخطأ ، و ان كان كل واحد منها أحاداً ، ولكن
يبلغ قدر المشترك منها حد التواتر ، فمنها ما روى " الترمذي " عن " ابن عمر " :
قال قال رسول الله ﷺ : إن الله لا يجمع أمة محمد على ضلالة ، ويد الله على
الجماعة ، و من شذ شذ في النار ، و عنه قال : قال رسول الله ﷺ : اتبعوا
السواد الأعظم ، فإنه من شذ شذ في النار . رواه " الترمذي " ، و أخرجه " ابن
ماجة " عن " أنس " و عن " معاذ " ، قال : قال رسول الله ﷺ : إن الشيطان
ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاذة القاصية و الناحية ، و إياكم و
الشعاب ، و عليكم بالجماعة و العامة ، رواه " أحمد " . و عن " أبي ذر " قال :
قال رسول الله ﷺ : من فارق الجماعة شيراً فقد خلع ربة الإسلام من عنقه ،
أخرجه " أحمد " و أبوداود .

((قلنا :)) : قال الشارح رادا على الجواب . ((و كذلك خبر الرسول - عليه
السلام -)) : يعني أن خبر الرسول لم يكن سببا لعامة العباد بمجرد كونه خيرا ،
بل يكون سببا لعامة العباد بكونه خبر الرسول ، فعلى هذا ينبغي أن يكون خبر
الرسول أيضاً خارجاً عن مورد القسمة ، لأن إفادة العلم أيضاً إنما تستفاد ، و
تحصل من المعجزات التي هي الأدلة على صدق الرسول ، فيكون إخراج أحد
هما دون الآخر ترجيحاً بلا مرجح و تخصيصاً بلا مخصص . ((ولهذا)) : يعني
لأجل أن خبر أهل الإجماع لا يفيد به بمجرد . ((جعل استدلالها)) : يعني كسبها
و نظرياً لا بديهياً و ضرورياً . أقول : و لما فرغ من السبب الثاني : و هو الخبر
الصادق ، شرع المصنف في السبب الثالث ، فقال : ((و أما العقل : و موقوفة
للنفس)) : يعني للنفس الناطقة ((بها تستعد)) : يعني تستعد النفس الناطقة
بهذه القوة . ((للعلوم)) : يعني العلوم العقلية . ((والإدراكات)) : يعني العلوم

الحسية يحمل العبارة على التأسيس ، وإلا فالتأكيد واضح ، والمراد بالعلوم و الإدراكات شيء واحد من العقليات والحسيات .

العقل ليس آلة للنفس والعقل بمراتب أربعة

و العقل قوة للنفس بها تتمكن من إدراكات الحقائق ، وقوة الشيء صفة له ، و صفة الشيء لا يقال : إنها غيره ، فليس العقل آلة للنفس كما ومم ، كيف والآلة هي الأمر المغائر للفاعل في الوجود ؟ والواسطة في وصول أثره إلى منفعله و الذي يؤخذ من تعبير الشارح منه بأنه ليس آلة غير المدرك في مقام حصر أسباب العلم ، إن العقل آلة للنفس ، و حمل الغيرية على معنى عدم تأتي الانفكاك نظير ما قيل في صفات الله سبحانه ، فكون العقل مع ذلك صفة للنفس أيضاً بعيد ، فان الغيرية بهذا المعنى لاتصح إلا في الصفات القديمة ، و أما الحادثة فلا إمكان انفكاكها عن الموصوف على أن العبارة تتضارب ؛ لو أجريت إليه ، و قيل في التأويل غير ذلك ، و هو لا ينقص عنه الدقة والضعف كما أن أصل آرك وأضعف .

و العقل على هذه الحقيقة بمراتب أربعة : العقل الهولاني و هو الاستعداد المحض لإدراك المعقولات ، وهي : قوة محضة خالية عن الفعل كما في الأطفال ، و إنما نسب إلى الهول ؛ لأن النفس في هذه المرتبة تشبه الهول الأولى الخالية في حد ذاته عن الصور كلها ، و العقل بالملكة و هو : العلم بالضروريات و استعداد النفس بذلك لاكتساب النظريات ، و العقل بالفعل : و هو أن يصير النظريات مخزونة عند القوة العاقلة بتكرار الاكتساب ؛ بحيث يحصل لها ملكة الاستحضار متى شئت من غير تجشم اكتساب جديد ، و العقل المستفاد و هو : أن يحضر عنده النظريات التي أدركها؛ بحيث لا يغيب عنه . فافهم .

..... و هو المعنى بقولهم : غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات . و قيل : جوهر تدرك به الغائبات بالوسائط و المحسوسات بالمشاهدة : فهو سبب للعلم أيضاً

((و هو المعنى)) : بتشديد الياء المطلوب و المقصود . ((بقولهم)) : قال بعض العلام : و هو قول حارث بن أسد المحاسبي أحد الأذكاء الأصفياء و مختار الإمام الفخر الرازي . ((غريزة)) : الغريزة كل صفة وضعت في موصوفها من مبدأ الخلقة ، و جعلت في معروضها من أول الفطرة . ((يتبعها)) : يعني يلزمها ((العلم بالضروريات)) : من وجوب الواجبات و امتناع الممتنعات و إمكان الممكنات ، بل الصواب أن المراد بها جنس الضروريات : لأن العاقل من حيث أنه عاقل قد يخلو عن بعض الضروريات . ((عند سلامة الآلات)) : من المشاعر الخمس الظاهرة ، و قيد بسلامتها لأن العلم لا يلزم العقل بدون سلامتها ، فإن النائم مثلاً عاقل و لا علم له ، و قد سبق فائدة هذا القيد فلانعيدهما ، و حاصله : وحدّ أناس العقل بأنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات ، و هو لا يتناول العقل الغريزي بخلاف المكتسب الذي به إدراك النظريات، فتعريفهم غير جامع لأفراد العقل . فتأمل .

((و قيل)) : و ذهب آخر إلى أنه ((جوهر تدرك بها الغائبات)) : يعني المجهولات التصورية و التصديقية . ((بالوسائط)) : و المراد بها الدلائل في التصديقات و التعريفات في التصورات . ((و المحسوسات بالمشاهدة)) : و العقل بهذا التعريف عين النفس الناطقة .

النزاع بين العقلاء في تحقيق النفس

و قد طال النزاع بين العقلاء في تحقيق النفس الناطقة ، و ما مال إليه محققوهم ، و هو أنها جوهر متعلق بالبدن تعلق التدبير و التصرف ، و من تتبع البراهين العقلية و السمعية لا يخفى عليه كونها جوهرأ ، فمن قال : إنها عرض (١) فقله لا يصحى إليه .

اختلفوا في تجرد النفس الناطقة

ثم اختلفوا في تجرد النفس الناطقة ، و هو مذهب الفلاسفة و الإمام الحجة من مشايخ الأشاعرة ، و يدل عليه العقل و النقل . أما العقل فمن وجوه : الوجه الأول : أن العلم بالباري سبحانه و بسائر الوسائط كالنقطة و الوحدة ، و البسائط التي يتألف منها المركبات لا ينقسم ، فثبت أن العلم بالبسيط غير منقسم ، فمحل ذلك العلم غير منقسم ، و إلا يلزم انقسام ذلك العلم الغير المنقسم ، فإن انقسام المحل يستلزم انقسام الحال ، فثبت أن محل العلم غير منقسم ، و كل جسم و جسماني منقسم ، فمحل العلم ليس بجسم و لا جسماني ، و هو المطلوب .

الوجه الثاني : العاقل قد يدرك السواد و البياض معاً ، فإن العالم بمفاداة السواد و البياض لابد أن يكون بعينه عالماً بهما ، و لانهلم بالعلم إلا حصول صورة المعلوم في ذاته ، فالعالم لمفادتهما لابد أن يحصل فيه ماميتهما ، فلو كان العاقل الذي هو محل العلم بالسواد و البياض جسماً أو جسمانياً ، لزم اجتماع السواد و البياض في جسم واحد ، و هو محال لامتناع اجتماع الضدين . الوجه الثالث : القوة العاقلة تقوي معقولات غير متنامية ، لأن القوة العاقلة تقدر على إدراك الأعداد و الأشكال التي لا نهاية لها ، و لا شيء من القوى الجسمانية ، كذلك يعني

(١) و هو مذهب جمهور الخوارج ، و أكثر المعتزلة ، و بعض الأشاعرة من المتأخرين ، و هو

مذهب جالينوس من القدماء منه ، فقله لا يصحى إليه .

القوى الجسمانية لاتقدر على إدراك ما لا نهاية له ، وعلى هذه الوجوه أسئلة ، و منها أجوبة ، وقد امتلأت بها بطون الكتب . فتدبر فيها فتفكر . وأما النقل فمن وجوه : الوجه الأول : قوله سبحانه : ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم ﴾ ولاشك أن البدن ميت فالحي شيء مغاير له وهو النفس . الوجه الثاني : قوله سبحانه : ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ﴾ والمعرض عليها ليس البدن الميت ؛ فإن تعذيب الجماد محال ولغو وعيث . الوجه الثالث : قوله سبحانه : ﴿ يا أيها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك راضية مرضية ﴾ والبدن الميت غير راجع ولا مخاطب ، فالنفس غير البدن . واعلم هذه النصوص تدل على المغايرة بينها لا على تجردهما . فافهم فيها . واختلف المنكرون لها ، فقال " ابن الراوندي " : إنها جزء لا يتجزأ في القلب . وقال " النظام " : إنها أجسام لطيفة سارية في البدن . وقيل : قوة في الدماغ ، وقيل : في القلب ، وقيل : ثلاث قوى : إحداها في الدماغ : وهي النفس الناطقة الحكيمة لكونها مبدأ العلوم والحكم ، و الثانية في القلب وهي النفس الغضبية التي هي مبدأ الغضب والخوف والفرح والحزن وغيرها ، و الثالثة في الكبد : وهي النفس النباتية التي هي مبدأ التغذى والنمو والتوليد ؛ لأنها مبدء لجذب الملائم ، وقيل : النفس هي الأخلاط الأربعة : الصفراء والسوداء والدم والبلغم ، وقيل : النفس المزاج واعتدال الأخلاق ، و قيل : النفس هي تشكل البدن وتاليف أجزائه ، قيل : النفس هي الحياة وغيرها ، من الهفوات لاعتداد عليها ولا يعاب بها ، ومملوءة منها بطون الأوراق . ثم إن لهم في تحقيق التعلق كلاماً طويلاً ، فمن قائل يقول : إنها مجرد في حد ذاتها ، وليس تعلقها بالبدن إلا مثل تعلق العاشق بالمعشوق ، وتعلق المعنى باللفظ : أي تعلق أحد المتغايرين وجود المستقلين ذاتاً بالآخر ، ومن قائل يقول : إنها حالة في البدن حلولا طرانياً والتحقيق والتفتيش في أسفار الفلاسفة سيما في الأسفار الأربعة للصبر التلميذ ، فافهم .

النظر الصحيح للعقل سبب عام في إفادة جميع أنواع العلوم

ولما كان منا ثلاث مباحث : الأول : النظر الصحيح للعقل يفيد العلم ،
و الثاني : أنه كاف في معرفة الله سبحانه ، الثالث : في وجوبه ، فأشار إلى
الأول بقوله ((فهو)) : أي العقل يعني النظر الصحيح للعقل ((سبب للعلم
أيضاً)) : يعني النظر الصحيح للعقل عندنا سبب عام في إفادة جميع أنواع
العلوم نظريها و ضروريها ، يشهد لنا بذلك الوجدان فضلاً عن ضرورة
العقل ، كما أن الحواس السليمة و الخبر الصادق سبب العلم ، و نحن
نستدل على الوجهين :

الوجه الأول : إن النظر الصحيح يعني المستجمع للشرائط يفيد العلم
مطلقاً ؛ سواء كان في التصورات مطلقاً أو التصديقات الإلهية أو في غير
الإلهية ، أما في التصورات فظاهر ، و أما في التصديقات مطلقاً فلأننا نعلم
بالضرورة أن من علم لزوم شيء لشيء كلزوم طلوع الشمس لوجود النهار
و علم مع ذلك العلم وجود الملزوم ، و هو وجود النهار في مثالنا ، أو عدم
اللازم و هو عدم طلوع الشمس ، علم من الأول أي العلم بوجود الملزوم
أي بوجود النهار ، وجود اللازم أي طلوع الشمس ، و من الثاني أي العلم
 بعدم اللازم أي عدم طلوع الشمس عدم الملزوم أي عدم وجود النهار .
فتأمل . و الوجه الثاني : فإن من علم أن العالم ممكن ، و أن كل ممكن
له سبب علم ، أن العالم سبب ، فثبت أن الفكر الصحيح في الإلهيات و
غيرها يفيد العلم .

..... صرح بذلك لما فيه من خلاف السمنية و الملاحدة

((صرح بذلك)) : يعني أن النظر الصحيح للعقل سبب العلم . ((لما فيه)) :
يعني في كون النظر مفيداً وسبباً للعلم .

"السمنية" الهندية أنكروا إفادة النظر العلم مطلقاً والجواب عنه

((من خلاف السمنية)) : أنكروا إفادته العلم مطلقاً للنظريات والضروريات،
واحتجت " السمنية " من وجوه : الوجه الأول : إن المطلوب إن كان معلوماً فلا
طلب لامتناع طلب المعلوم ، ولعدم الفائدة في طلبه ، وإن لم يكن معلوماً ، فإذا
حصل كيف يعرف إنه المطلوب ؟ . الوجه الثاني : إن الذهن لا يقوى على
استحضار مقدمتين معاً ؛ لأننا نجد من أنفسنا أننا متى وجهنا الذهن إلى مقدمة
تعذر علينا في تلك الحالة وجه الذهن إلى مقدمة أخرى ، فالحاضر في الذهن أبداً
ليس إلا العلم بمقدمة واحدة ، والمقدمة الواحدة لا تنتج بالاتفاق . أجيب عن
الوجه الأول : بأن طرفي المطلوب معلومان ، والنسبة بينهما مبهما ، يعني تكون
النسبة الإيجابية والسلبية متصورة ، ولم يحصل في العقل أن أيتهما واقعة على
التعين . وأجيب عن الوجه الثاني : بأن الذهن يستحضر المقدمتين معاً كما يحضر
طرفي الشرطية ويحكم بالملزمة في المتصلة أو المعاندة في المنفصلة بينهما ، وذلك
يدل على اجتماع علمين دفعةً واحدةً في الذهن ؛ لأن الحكم بالملزمة والمعاندة
موقوف على تصورهما معاً ؛ لامتناع بالحكم بالملزمة أو المعاندة بين الشئين بدون
تصورهما معاً . فتدبر .

الباطنية الملاحدة أنكروا إفادة النظر العلم في معرفة الله

((و الملاحدة)) : يعني الباطنية الإسماعيلية من الرافضية إنهم لم ينكروا إفادته إلا في معرفة الله سبحانه ، و معرفته إنما تكون بصفاته ، و هي بذاته ألصق من جميع الإلهيات ، فيجب فيها الاحتياط ، ويقولون : لا يمكن معرفة الله إلا من قول المعلم المعصوم ، ثم افترقوا فرقتين : فرقة قالوا : العقل لا يهدي إلى معرفة الله أصلاً و رأساً ، بل بمعزل بالكلية عن المطالب الإلهية . و فرقة قالوا : العقل ليس بمعزل عن الوقوف عن الأمور الإلهية بالكلية لكن غير مستقل بالمعرفة ، بل لابد من إمام معصوم يرشده إلى وجوه الأدلة ، و يوقفه على دفع الشبهة ، و رفع الشكوك . و نسبة عقل الإمام إلى عقول الناس نسبة إلى الأبصار فكما أن الأبصار لا تقوى على إدراك المبصرات في الظلمة ، فإذا طلعت الشمس تقوى الأبصار بنور الشمس ، فيمكنها إدراك المبصرات ، كذلك عقول الناس قاصرة عن إدراك المعارف الإلهية ، و بوجود الإمام المعصوم تقوى عقولهم بعقل الإمام ، فاقتدروا على إدراك المعارف الإلهية . و احتجوا على أن النظر الصحيح غير كاف في معرفة الله ، بل لابد من معلم بوجهين : الوجه الأول : الخلاف و المراء ، أي المجادلة مستمرة بين العقلاء في المطالب الإلهية ، و لو كفى العقل في ذلك لما كانت كذلك ، فلا بد من حاكم آخر غير العقل ، و هو الإمام المعصوم . الوجه الثاني : إن الإنسان وحده لا يستقل بتحصيل أضعف العلوم ، فما ظنك بأصعبها ؟ و هو معرفة الله و صفاته و أحكامه !! و قال " أهل السنة " رادّين عليهم : النظر الصحيح كاف في معرفة الله ، و لا حاجة إلى المعلم ، و يدل عليه ما ذكرنا آنفاً ، و هو أن الإنسان العاقل إذا علم أن العالم ممكن ، و أن كل ممكن ، فله سبب علم أن العالم له سبب ؛ سواء هناك معلم أو لم يكن . و الجواب عن الوجه الأول : بأن العقلاء ما اتوا بالنظر الصحيح ، فإنهم لو أتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم استمرار الخلاف و النزاع و المجادلة و المعارضة . و الجواب عن الوجه الثاني : بأنه لا نزاع في العسر ، فإن العسر مسلم ، و لا شك أنه لو كان معلم يعلم المبادي التي تتألف منها الأدلة ،

و يعلم الأدلة و يزيل الشكوك و الشبه ، لكان أوفق و أسهل ، و إنما النزاع في الامتناع ، و ما ذكرتم لا يدل على الامتناع ، ثم اختلفوا في وجوب معرفة الله سبحانه ، فذهب الحشوية الذين قالوا : " الدين يتلقى من الكتاب و السنة " ، إلى أن معرفة الله سبحانه غير واجبة ، بل الواجب الاعتقاد الصحيح المطابق للواقع . و هذا مذهب باطل بضرورة ، و ذهب جمهور المسلمين إلى أن معرفة الله سبحانه واجبة ، ثم افترق مولاء فرقتين : فرقة قالوا : " طريق معرفة الله إنما هو الرياضة و تصفية الباطن " ، و هذا مذهب الصوفية أرباب الزمذمة ، و هذه طريقة وامية ، و هذه ليست طريقة المعرفة لعامة الأمة ، و الكلام فيها . و فرقة قالوا : طريقة معرفة الباري سبحانه هو النظر ، و هو قول الأشاعرة و المعتزلة ، فالأشاعرة و المعتزلة اتفقوا على أن معرفة الله واجبة ، و النظر طريقها ، و هو واجب ، ثم اختلفوا ، فذهب الأشاعرة إلى أن وجوب النظر بالشرع ، و ذهب المعتزلة إلى أنه بالعقل . واحتج الأشاعرة بقوله سبحانه : ﴿ قُلْ : فَاَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمٰوٰتِ و الْأَرْضِ ﴾ و بقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمٰوٰتِ و الْأَرْضِ ﴾ و نظائرهما من الآيات القرآنية و هي لأخصى ، و أما عند المعتزلة فبالعقل : لأن معرفة الله واجبة عقلاً ، لأن شكر الله واجب عقلاً ، و شكر الله يتوقف على معرفة الله ، فمعرفة الله واجبة عقلاً ، و هي لا تحصل إلا بالنظر ، و ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب عقلاً . و اعترض على هذا الدليل بوجهين : الوجه الأول : بأن مبناه على حكم العقل بأن معرفة الله واجبة عقلاً ، و حكم العقل باطل بل الحاكم الشرع ، و على امتناع العرفان بغير نظر ، فإنه إذا أمكن العرفان بغير نظر لم يجب النظر عقلاً أو امتناع العرفان بغير النظر ممنوع ، و ما الدليل على امتناعه ؟ ، و لم لا يجوز أن تحصل معرفة الله بالإمام المعصوم ؟ ، كما هو رأي " الإسماعيلية الباطنية " أو بالإلهام كما هو رأي حكماء الهند - الجوكية - ، أو بتصفية الباطن ، كما هو رأي أهل التصوف . و الوجه الثاني : بأنه لو وجب النظر بالعقل وجب قبل البعثة : لأنه حينئذ يكون وجوب النظر غير موقوف على البعثة ، و العقل قبل البعثة متحقق ،

و الوجوب قبل البعثة يلزمه التعذيب بترك الواجب ؛ لكن قوله سبحانه : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ ، نفي الوجوب قبل البعثة بنفي لازم الوجوب الذي هو التعذيب قبل البعثة ، و نفي الوجوب قبل البعثة يلزمه نفي الوجوب العقلي ، و نفي الوجوب العقلي يستلزم الوجوب الشرعي ، فدل قوله سبحانه : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ على أنه ليس الوجوب إلا من الشرع ، قال المعتزلة في الرد على الأشاعرة : لو وجب النظر بالشرع لزم إفحام الأنبياء ، و ذلك لأن المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوب النظر عليه ، و لا يعلم وجوب النظر عليه إلا بالشرع ، لأن وجوب النظر حينئذ بالشرع ، فلا يعلم وجوب النظر إلا بثبوت الشرع ، و ثبوت الشرع متوقف على دلالة المعجزة على صدق النبي ﷺ ، و دلالة المعجزة على صدقه متوقفة على النظر ، فالعلم بوجوب النظر موقوف على النظر و النظر موقوف على العلم بوجوبه ، فيدور ، فيلزم إفحام الأنبياء . قلنا في الرد على المعتزلة : لو وجب النظر عقلاً لزم إفحام الأنبياء ، و ذلك لأن وجوب النظر غير ضروري ، إذ هو متوقف على مقدمات تتوقف على أنظار دقيقة ، فإن العلم بوجوب النظر متوقف عند المعتزلة على العلم بوجوب معرفة الله تعالى ، و على العلم بأن النظر طريق إليها ، و لا طريق إليها سواه ، و أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، و كل هذه المقدمات نظرية ستحتاج إلى أنظار دقيقة ، و الموقوف على النظر نظري ، فوجوب النظر نظري ، و إذا كان كذلك فالكلف المخاطب أن يقول : لا أنظر ما لم أعلم وجوب النظر ، و لا أعلم وجوبه إلا بالنظر ، فيتوقف النظر على العلم بوجوبه ، و العلم بوجوبه موقوف على النظر ، فيلزم الدور ، و يلزم الإفحام . فافهم ، و بالله التوفيق .

..... في جميع النظريات ، و بعض الفلاسفة في الإلهيات

والمهندسون أنكروا إفادة النظر العلم في معرفة الله

((في جميع النظريات)) : من الإلهيات وغيرها . ((وبعض الفلاسفة في الإلهيات)) : وجمع من المهندسين أنكروه في الإلهيات زاعمين أن المقصود فيها الأخذ بالأليق والأولى وأما الجزم فيها فلا سبيل إليه . واعترفوا به في الهندسيات والحسابيات ، لأنها لما عرت عن الاختلافات لم يبق للإنكار مجال في عدم إفادة العقل فيها اليقين .

والمهندسون أنكروا إفادة النظر العلم في الإلهيات بوجهين والجواب عنهما

واحتج المهندسون المنكرون لإفادة الكفر فلأن العلم في الإلهيات بوجهين : الوجه الأول : أنه لو كان الفكر مفيداً للعلم في الإلهيات لحصل عقيب الفكر العلم بنسبة أمر إلى ذات الله سبحانه فلان العلم بنسبة أمر إلى ذات الله سبحانه ، هو التصديق ، والتصديق موقوف على تصور المحكوم به ؛ لامتناع بانتساب أمر إلى غيره بدون تصور كل منهما ، فلو حصل العلم بنسبة أمر إلى ذات الباري سبحانه لكان ذات الباري متصوراً ، لكن ذات الباري غير متصور ، فإنه غير معقول ولا جائزة التعقل ، فلا يكون ذات الباري محكوماً عليه . وبه . الوجه الثاني : إن أظهر الأشياء للإنسان وأقربها إليه هويته التي يشير إليها كل واحد بقوله : أنا ، ولم يكن النظر مفيداً للعلم بها ، لأنه لو كان مفيداً للعلم بها لما اختلف العقلاء فيها ، فلأنك ترى في مباحث النفس اختلافات كثيرة - ما هي وكيف هي - وإذا كان حال الإنسان مع أظهر الأشياء له وأقر بها له ذلك ، فما ظنك بأبعدها عن الأوهام والعقول ؟ ، وهو ذات الباري سبحانه عن إحاطة العقل به ، وإدراك الوجود إياه . والجواب عن الأول : بأن التصديق متوقف على تصور الطرفين ؛ باعتبار ما لا على تصور الطرفين باعتبار بحقيقتهما ، وذات الباري سبحانه كذلك ، يعني متصور باعتبار ما ، فيجوز أن يتحقق التصديق بانتساب أمر إليه ، فيصح أن يكون النظر في الإلهيات مفيداً للعلم . والجواب عن الثاني : بأن اختلاف العقلاء في مباحث النفس لا يقتضي عدم إفادة النظر العلم ؛ لجواز أن يكون اختلافهم بسبب عدم إتيانهم بالنظر الصحيح بسبب اختلافهم ببعض الشرائط المعتبرة في النظر الصحيح . فافهم في هذا المقام ، فإنه من مزال الأقدام .

..... بناء على كثرة الاختلاف و تناقض الآراء و الجواب أن ذلك لفساد النظر ، فلا ينافي كون النظر الصحيح من العقل مفيداً للعلم ؛ على أن ما ذكرتم استدلال بنظر العقل ، ففيه إثبات ما نفيتم فيتناقض ، فإن زعموا أنه معارضة للفساد بالفساد ، قلنا : إما أن يفيد شيئاً فلا يكون فاسداً ، أو لا يفيد فلا يكون معارضةً ، فإن قيل : كون النظر مفيداً للعلم إن كان ضرورياً لم يقع فيه خلاف ، كما في قولنا : الواحد نصف الإثنين ، وإن كان نظرياً ، يلزم إثبات النظر بالنظر ، وأنه دور !

((بناء على كثرة الاختلاف و تناقض الآراء)) : يعني ما ذهب إليه السمنية الهندية من إنكار إفادته النظريات ، لأن كثرة الاختلاف فيها داعية لعدم ائتمان النظر في جميعها ، وذلك الدليل قد قرع سمعك من كثير غيرهم ، فلاتغفل عن جوابه ((و الجواب)) : يعني الجواب التحقيقي . ((أن ذلك)) : يعني الاختلاف و تناقض الأفكار و الأنظار . ((لفساد النظر ، فلا ينافي كون النظر الصحيح من العقل مفيداً للعلم)) : وهذا أظهر من أن يخفى ((على أن ما ذكرتم)) : أيها السمنية من أن نظر العقل في النظريات لا يفيد لكثرة الاختلاف . ((استدلال)) : يعني على ما ادعوتم ((بنظر العقل)) : حيث رتبتم الدليل المقتضي في زعمكم ثبوت مدعاكم . ((ففيه)) : يعني في استدلالكم . ((إثبات ما نفيتم)) : بقولكم : النظر لا يفيد العلم قطعاً . ((فيتناقض)) : يعني قولكم و مذهبكم . ((فإن زعموا)) : يعني السمنية الهندية . ((أنه)) : يعني استدلالهم هذا . ((معارضة للفساد)) : يعني من استدلالنا على كون النظر مفيداً . ((بالفساد)) : يعني كثرة الاختلاف و تناقض الآراء . ((قلنا)) : في الجواب أن هذه المعارضة بهذا النظر الفاسد لا يخلو . ((إما أن يفيد شيئاً فلا يكون فاسداً أو لا يفيد فلا يكون معارضة)) : لعدم إفادته المنع ، فثبت أن النظر الصحيح للعقل مفيد للعلم . ((فإن قيل : كون النظر مفيداً للعلم إن كان ضرورياً لم يقع فيه خلاف ، كما في قولنا : الواحد نصف الإثنين ، و إن كان نظرياً يلزم إثبات النظر بالنظر ، وأنه دور)) : و لقد سلكوا في الاستدلال طريقاً آخر ، فقالوا : لو كان النظر مفيداً للعلم إما أن يكون ضرورياً ينافيه وقوع هذا الخلاف ، وإما أن يكون نظرياً فيلزم إثبات إفادة النظر العام بإفادة هذا النظر الخاص ، ويؤول الأمر إلى إثبات إفادة النظر الخاص بإفادته موهوم نفسه ، فيلزم الدور .

..... قلنا : الضروري قد يقع فيه خلاف ؛ إما لعناد أو لقصور في الإدراك ، فإن العقول متفاوتة بحسب الفطرة باتفاق من العقلاء ، و استدلال من الآثار ، و شهادة من الأخبار ، و النظري قد يثبت بنظر مخصوص لا يعبر عنه بالنظر ،

((قلنا : الضروري قد يقع فيه خلاف ؛ إما لعناد)) : و الجواب : لو اخترنا الشق الأول فظالم ، و اختاره الإمام في بعض تصانيفه ، و قولهم : لو كان ضروريا لما كان مختلفا فيه ، ممنوع ؛ لأنه قد يختلف فيه مكابرةً و عناداً . ((أو لقصور في الإدراك ، فإن العقول متفاوتة بحسب الفطرة باتفاق من العقلاء)) : يعني من عقلاء سائر الناس . ((و استدلال من الآثار)) : يعني أن الآثار الصادرة من العقلاء فإننا نشاهد بعضهم سيخرج من العلوم الدقيقة ، و يستنبط من الفنون اللطيفة و الصناعات العجيبة ، لا يقدر الآخرون على فهم دقيقة منها ، ولو بذلوا طاقتهم في تمام حياتهم ! ، و هذا في زماننا أظهر من الشمس في نصف النهار . ((و شهادة من الأخبار)) : من الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية ، قال الله سبحانه : ﴿ إن لم يكونا رجلين فرجل و امرأتان ﴾ يعني جعل الله سبحانه شهادة امرأتين شهادة واحد من الرجال ، و ليس ذلك إلا لقلة العقل و الضبط . و في الأحاديث النبوية في حق النساء : " من ناقصات العقل " . و هذا أصدق شامد على ذلك . ((و النظري)) : و إنما إمام الحرمين من ترديد الشق الثاني ، و اختاره الإمام الفخر في " المفصل " . و قولهم : يلزم إثبات النظر بالنظر ممنوع و ذلك لأن النظر ((قد يثبت)) : يعني كونه مفيدا للعلم و اليقين . ((بنظر مخصوص لا يعبر عنه بالنظر)) : الذي مفهومه كلي ، و مما غير أن بالضرورة ، فلا يلزم إثبات شيء بنفسه ، و أيضاً إفادة هذا النظر المخصوص كون النظر مطلقاً يفيد العلم لا يتوقف على ثبوت ذلك ، فلا دور . و تحقيقه أن القضية الكلية القائلة : كل نظر صحيح يفيد العلم ، يتوقف ثبوتها على ترتيب مقدمات مخصوصة تفيد العلم قطعاً بتلك المقدمة ، و لا معنى للنظر المخصوص المقترن بجميع الشرائط ، و هذا .

..... كما يقال : قولنا : العالم متغير ، و كل متغير حادث ، يفيد العلم بحدوث العالم بالضرورة ، و ليس ذلك بخصوصية هذا النظر ؛ بل لكونه صحيحاً مقروناً بشرائطه ، فيكون كل نظر صحيح مقرون بشرائطه مفيداً للعلم . و في تحقيق هذا المنع زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب و ما ثبت منه أي من العلم الثابت بالعقل بالبداهة أي بأول التوجه من غير احتياج إلى تفكير فهو ضروري كالعلم بأن كل الشيء أعظم من جزئه فإنه بعد تصور معنى الكل و الجزء الأعظم

((كما يقال : قولنا : العالم متغير ، و كل متغير حادث)) : يعني هذا النظر المخصوص . ((يفيد العلم بحدوث العالم بالضرورة ، و ليس ذلك)) : يعني كونه مفيداً للعلم . ((بخصوصية هذا النظر ؛ بل لكونه صحيحاً مقروناً بشرائطه)) : المعتبرة في الإفادة المذكورة ضرورة أن إفادة ذلك النظر المخصوص للعلم . ((فيكون كل نظر صحيح مقرون بشرائطه ، مفيداً للعلم)) : إنما هي لكونه صحيحاً مقروناً بشرائط ، فثبت المطلوب ، و هو معنى إثبات النظر المطلق الكلي بالنظر الجزئي المخصوص من غير لزوم إثبات الشيء بنفسه ، أو لزوم الدور . ((و في تحقيق هذا المنع)) : يعني الجواب باختيار الشق الثاني . ((زيادة تفصيل لا يليق بهذا الكتاب)) : أورده الشارح في ((شرح المقاصد)) ، و بينه الشارح في ((شرح المواقف)) . ((و ما ثبت منه)) : يعني ((أي من العلم الثابت بالعقل بالبداهة)) : قال الشارح - قدم سره - . ((أي بأول التوجه)) : و هذا يقتضى أن يراد بها البداهة الأولية لا مطلق البداهة الشاملة لجميع أنحاءها . ((من غير احتياج إلى التفكير)) : يعني نظروا كسب . ((فهو ضروري)) : يعني العلم الحاصل بالعقل يتنوع إلى شيئين : الأول الضروري : و هو ما يحصل بدون فكر و نظر ، و لو كان بواسطة نحو حدى و تجربة ، فيتناول الوجدانيات و الحدسيات و التجريبات ، و القضايا التي قياساتها معها ، و القول بأن دخولها فيه لا يصح مع كون المقسم هو العلم الحاصل بالعقل ، لا يخفى ضعفه . فافهم . ((كالعلم بأن كل الشيء أعظم من جزئه ، فإنه بعد تصور معنى الكل و الجزء الأعظم .

..... لايتوقف على شيء ، و من توقف فيه حيث زعم أن جزء الإنسان كاليد مثلاً ، قديكون أعظم منه ، فهو لم يتصور معنى الجزء و الكل ، و ما ثبت منه بالاستدلال ، أي بالنظر في الدليل سواء كان استدلالاً من العلة على المعلول ؛ كما إذا رأى ناراً ، فعلم أن لها دخاناً ، أو من المعلول على العلة ، كما إذا رأى دخاناً ، فعلم أن هناك ناراً ، و قديخص الأول باسم التعليل ، و الثاني بالاستدلال . فهو اكتسابي ، أي حاصل بالكسب ، و هو مباشرة الأسباب بالاختيار ؛ كصرف العقل و النظر في

لايتوقف على شيء ، و من توقف فيه حيث زعم أن جزء الإنسان كاليد مثلاً ، قديكون أعظم منه ، فهو لم يتصور معنى الجزء و الكل)) : و هذا التوقف من هذا الواقف جهل جامل و غفلة غافل ، أولم يعلم من غباوته أن الكل هو مجموع اليد مع بقية الأعضاء ، و الجزء هو اليد فقط ، فأين يرد هذا الشغب .)) و ما ثبت منه بالاستدلال)) : قال الشارح البارع : ((أي بالنظر في الدليل سواء كان استدلالاً من العلة على المعلول ، كما إذا رأى ناراً ، فعلم أن لها دخاناً)) : قال بعض الناس : هذا في النار المؤلفة لا في النار البسيطة .)) أو من المعلول على العلة ، كما إذا رأى دخاناً فعلم أن هناك ناراً)) : يعني النظري هو ما يحصل بحركة النفس في المعقولات ، و الاستدلال هو الحاصل بطريق النظر في الدليل ؛ سواء كان الدليل هو العلة أو المعلول ، مثالهما دلالة النار على وجود الدخان و بالعكس .)) و قد يخص الأول باسم التعليل ، و الثاني بالاستدلال)) : و هذا الفرق اصطلاح محض ، ولما لم يرض به الشارح صدر بلفظ الضعف .)) فهو اكتسابي)) : الذي هو أعم من الاستدلال ، فتثبت بين الضروري و الاكتسابي نسبة المباشرة الكلية .)) أي حاصل بالكسب و هو مباشرة الأسباب)) : يعني استعمال الأسباب ((بالاختيار كصرف العقل و النظر في

..... المقدمات في الاستدلاليات ، والإصغاء ، وتقليب الحدقة ، و نحو ذلك في الحسيات ، فالاكْتِسَابِي أعم من الاستدلالي ، لأنه الذي يحصل بالنظر في الدليل ، فكل استدلالِي اكتسابِي ولا عكس ؛ كالإبصار الحاصل بالقصد والاختيار . وأما الضروري فقد يقال في مقابلة الاكْتِسَابِي ، و يفسر بما لا يكون تحصيله مقدوراً للمخلوق . أي يكون حاصلاً من غير اختيار للمخلوق

المقدمات في الاستدلاليات كالإصغاء ، وتقليب الحدقة ، و نحو ذلك في الحسيات)) : يعني إذا ثبت أن الاستدلالي ما ثبت بالدليل ، والاكْتِسَابِي بالقصد والاختيار . ((فالاكْتِسَابِي أعم من الاستدلالي ، لأنه)) : يعني الاستدلالي ((الذي يحصل بالنظر في الدليل فكل استدلالِي اكتسابِي ، ولا عكس)) : يعني ليس كل اكتسابِي استدلالياً ((كالإبصار الحاصل بالقصد والاختيار)) : يعني هذا مثال الاكْتِسَابِي بدون الاستدلال . ((وأما الضروري فقد يقال في مقابلة الاكْتِسَابِي)) : وهو العلم الحاصل بمباشرة الأسباب نظراً وحسّاً أو غيرهما . ((ويفسر)) : يعني الضروري حينئذ . ((بما لا يكون تحصيله مقدوراً للمخلوق)) : وإنما يكون حصوله بخلقه سبحانه بدون مباشرة العبد سبب حصوله . ((أي يكون حاصلاً من غير اختيار للمخلوق)) : باختياره ، يعني تحصيله مقدوراً للبشر بعد الالتفات وتصوير الطرفين ، ويساوي هذا التفسير تعريفه بأنه ما حصل بأول التوجه والالتفات ، ولا يرد على هذا التفسير العلم بحقيقة الواجب ، فإن تحصيله غير مقدور للبشر ؛ بمعنى أنه لم تجر عادة الله سبحانه بخلقه عقب الأسباب ، وإن كان يمكن في حكم العقل خلافاً للفلاسفة ، وانهما لم يرد ذلك ؛ لأن موضوع الكلام هو العلم الحاصل فقط ، لا ما يعلم الحاصل ، وما من شأنه الحصول ، فهو خارج من أول الأمر .

..... قد يقال في مقابلة الاستدلالي ، و يفسر بما يحصل بدون فكر و نظر في الدليل ، فمن مهنا جعل بعضهم العلم الحاصل بالحواس اكتسابيا ، أي حاصلًا بمباشرة الأسباب بالاختيار ، و بعضهم ضروريا أي حاصلًا بدون الاستدلال ، فظهر أنه لاتناقض في كلام صاحب البداية : حيث قال : إن العلم الحادث نوعان : ضروري ، و هو ما يُحدثه الله تعالى في نفس العبد من غير كسبه و اختياره ، كالعلم بوجوده و تغير أحواله . و اكتسابي : و هو ما يحدثه الله تعالى فيه بواسطة كسب العبد ، و هو مباشرة أسبابه ، و أسبابه ثلاثة : الحواس السليمة ، و الخبر الصادق ، و نظر العقل ، ثم قال : و الحاصل من نظر العقل نوعان : ضروري يحصل بأول النظر من غير تفكر ، كالعلم بأن الكل أعظم من جزئه . و استدلالي يحتاج فيه إلى نوع تفكر ، كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان

((و قد يقال في مقابلة الاستدلالي ، و يفسر)) : يعني الضروري حينئذ . ((بما يحصل بدون فكر و نظر في الدليل)) : فيشمل الأوليات و الحسيات و المتواترات و الحدميات و غيرها ، كما تقدم بيانه ، فبين المعنيين نسبة العموم و الخصوص المطلق ، و الأعم هو الضروري بالمعنى الثاني لتحقيقه بدون الضروري بالمعنى الأول في العلم الحاصل بمباشرة سببه الحسي بالاختيار ، و كل ما صدق عليه أن حصوله غير مقدور للبشر ، صدق عليه أن حصوله بدون فكر و نظر في دليل . ((فمن مهنا)) : يعني من كون الضروري مقولاً في مقابلة الاكتسابي تارةً و في مقابلة الاستدلالي أخرى . ((جعل بعضهم العلم الحاصل بالحواس اكتسابيًا ، أي حاصلًا بمباشرة الأسباب بالاختيار ، و بعضهم ضرورياً أي حاصلًا بدون الاستدلال)) : و العجب ! أن بعضهم مع تفسيره للضروري بذلك ، يعني بما لا يكون منه العلم الحاصل بالحواس بناءً على أنه

لا يحصل بمجرد الإحساس المقذور ، وإلا لما تخلف العلم به في نحو الصفراوي بل لابد معه من أسباب أخرى غير مقدورة لنا ، وإلا لعلمنا ما ، وهو قول لايساعده دليل ، و ادعائه في الإحساس دون النظر تحكم . ((فظهر أنه لاتناقض في كلام صاحب البداية)) : و هو الإمام نور الدين البخاري أحد عظماء الحنفية ورؤسائهم . أما وجه التناقض : أنه قسم العلم أولاً إلى الضروري والاكتسابي ، فجعل الضروري قسماً للاكتسابي ، ثم قسم الاكتسابي بحسب أسبابه الثلاثة إلى أقسام ثلاثة ، ثالثها: العلم الحاصل من نظر العقل ، و مقتضى ذلك أنه اكتسابي، ثم قسمه إلى الضروري و الاستدلالي ، فجعل الضروري قسماً من الاكتسابي ، وكان قد جعله قسماً له ، و هو تناقض و تهافت . و حله أنه أطلق الضروري أولاً بالمعنى الأول ، و هو ما لا يكون مقدوراً للمخلوق ، و هو بهذا المعنى مبائن بالاكتسابي قسيم له ، و أطلقه ثانياً بالمعنى الثاني ، و هو ما يكون بدون فكر و نظر ، و هو بهذا المعنى يصدق بالاكتسابي ، فيكون قسماً منه .

((حيث قال)) : يعني صاحب البداية ((إن العلم الحادث)) : يعني علم المخلوق على نفسه و على غيره لا علم الخالق . ((نوعان : ضروري : و هو ما يحدثه الله تعالى في نفس العبد من غير كسبه ، و اختياره ، كالعلم بوجوده)) : يعني بوجود العبد بأنه موجود . ((و تغير أحواله)) : يعني أحوال العبد من مثل الصحة و المرض و الجوع و العطش و اللذة و الألم و غيرهما . ((و اكتسابي : و هو ما يحدثه الله تعالى فيه)) : يعني في ذات العبد ((بواسطة كسب العبد : و هو مباشرة أسبابه)) : يعني أسباب العلم . ((و أسبابه ثلاثة)) : يعني أسباب العلم ثلاثة . ((الحواس السليمة ، و الخبر الصادق ، و نظر العقل . ثم قال :)) : يعني صاحب البداية . ((و الحاصل من نظر العقل نوعان : ضروري يحصل بأول النظر من غير تفكر كالعلم بأن الكل أعظم من جزئه ، و استدلال يحتاج فيه إلى نوع تفكر ، كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان)) : و لما كان لقائل أن يقول : إن حصر أسباب العلم في الثلاثة مختل بوجود العلم بطريق الإلهام ، فأجاب عنه بقوله :

..... و الإلهام المفسر بإلقاء معنى في القلب بطريق الفيض ، ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء عند أهل الحق حتى يرد به الاعتراض على حصر الأسباب في الثلاثة ، و كان الأولى أن يقول : ليس من أسباب العلم بالشيء ؛ إلا أنه حاول التنبيه على أن مرادنا بالعلم و المعرفة واحد ، لا كما اصطلح عليه البعض من تخصيص العلم بالمركبات ، أو الكليات و المعرفة بالبسائط ، أو الجزئيات إلا أن تخصيص الصحة بالذكر مما لا وجه له ، ثم الظاهر أنه أراد أن الإلهام ليس سببا يحصل به العلم لعامة الخلق ، و يصلح للإلزام على الغيرو إلا فلا شك أنه قد يحصل به العلم ،

((و الإلهام)) : قال الشارح في تفسيره ((المفسر بإلقاء معنى في القلب بطريق الفيض)) :

الإلهام في الأصل هو الإلقاء مطلقاً

و الإلهام في الأصل هو الإلقاء مطلقاً في القلب ، و قيده الشارح بطريق العرف بطريق الفيض ؛ ليخرج ما يلقي فيه بطريق الكسب و الاستفاضة ، و قد يقيد بقيد الخير أيضاً ، و لعل الفيض يغني عنه عرفاً ، فلا يرد الوسوسة . فإنها من الشيطان اللعين ، و لا يتوهم أنه يخالف قوله سبحانه : ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ لأنه خارج مخرج أهل اللغة ، و لذا نسب إلى كل نفس لا إلى الخواص . قال بعض الأفاضل : و الفيض إنما يستعمل في إلقاء الله سبحانه ، و أما ما يلقيه الشيطان فإنه يسمى بالوسوسة .

و الواردات إن لم تكن مامونة العاقبة ، و لم يحصل بعدما توجه تام إلى الحق ، و لذة مرغبة في العبادات ، فهو شيطانية ، و إن كان أموراً متعلقة بأمور الدنيا : مثل إحضار الشيء الغائب كإحضار الفواكه الصيفية في الشتاء ، و النفوذ من الجدار من غير انشقاق . و أمثال ذلك مما هو غير معتبرة عند أهل الله ، فهو جائز ، و إن كانت متعلقة بأمور الآخرة من قبيل الاطلاع على الخواطر ، فهي ملكية ، و إن كانت بحيث يعطي المكاشف قوة التصرف في الملك و الملكوت كالإحياء و الإمامة ؛ مع كونه على طريق الشرع ، فهي رحمانية . و الله أعلم بحقيقة الحال . ((ليس من أسباب المعرفة)) :

و الحق المنفي كون الإلهام طريقاً موصلة لحصوله بالنسبة

لكل الناس

و الحق أن المنفي كون الإلهام طريقاً موصلة لحصوله بالنسبة لكل الناس ، فلا ينافي أن بعض الخواص يلقي الله الباري سبحانه معرفة العقائد في قلبه بدون نظر و استدلال . فتأمل . ((بصحة الشيء عند أهل الحق)) : يعني عند الجمهور خلافاً لأصحاب الزمرد و الرافضة ، و لعل الباعث على الرافضة عليه هو أن إلهامات الأئمة المعصومين عندهم مثل الوحي إلى الأنبياء في القطعية و البرهان على أن الإلهام ليس سبباً لمعرفة صحة الشيء ، لعل كل واحد يدعي أنه ألهم صحة قول نفسه و فساد قول خصمه ، فيؤدي إلى القول بصحة الأديان المتناقضة .

((حتى يرد به الاعتراض على حصر الأسباب في الثلاثة ، و كان الأولى أن يقول ليس من أسباب العلم بالشيء)) : ليطابق العبارة السابقة ، و السباق السالف من قوله : و أسباب العلم ثلاثة ، و من قوله . و أما العقل فهو سبب

العلم أيضاً . ((إلا أنه حاول التنبيه على أن مرادنا بالعلم و المعرفة واحد ، لا كما اصطلح عليه البعض : من تخصيص العلم بالمركبات ، و الكليات و المعرفة بالبسائط أو الجزئيات)) : و حاصله : أن العلم و المعرفة عند المصنف واحد خلافاً لبعض القوم . ((إلا أن تخصيص الصحة بالذكر مما لا وجه له)) : إيراد على المصنف ، و أجاب عنه عامة الأفاضل : أن الصحة في قوله بمعنى الثبوت ، و هو شيء شائع ذائع متعارف ، و له نظائر و محاورات عربية ، يقولون : صح عن رسول الله - ﷺ - كذا ، و صح عن عمر كذا ، و صح عن علي كذا ، و في القول الفصيح "صح عند الناس أني عاشق" فيكون المعنى : الإلهام ليس من أسباب معرفة ثبوت حكم شيء من الأحكام فافهم .

قوله: ثم الظاهر وبهذا يندفع قلق صاحب العقبات

ولما يتبادر من عبارة المصنف من نفي الإلهام سبباً للعلم مطلقاً في أي مادة كانت ، قد دفعه بأنه ليس غرضه ، فقال : ((ثم الظاهر أنه أراد أن الإلهام ليس سبباً يحصل به العلم لعامة الخلق)) : فوجه خروجه أن المراد بالأسباب ما يحصل به العلم لعامة الخلق ، و لا كذلك الإلهام ، فلا يفيد إلا الخواص . ((و يصلح للإلزام على الغير)): يعني ليس سبباً يصلح للإلزام على الغير ، و الغلبة على الغير من الأحكام الشرعية و العقلية .

((و إلا فلا شك)) : يعني لأحد أهل العلم و لأحد من المسلمين ((أنه قد يحصل به العلم)) : يعني لبعض أفراد الناس من العارفين من أرباب الزهد . و بهذا التحقيق الأنيق يندفع قلق صاحب "العقبات" .

..... وقد ورد القول به في الخبر نحو قوله ﷺ : ألهمني ربي ، و
حكى عن كثير من السلف ، وأما خبر الواحد العدل وتقليد المجتهد ،
فقد يفيد أن الظن والاعتقاد الجازم الذي يقبل الزوال ،

قلق صاحب العباة العلامة الشهيد

قال : إن أراد به أنه يتطرق إليه ما يخل بإفادته العلم القطعي ، فذلك
مشارك في جميع الطرق ، وإن أراد به أن تميز السالم منه مما تطرق إليه الفساد
متعذر ، فإن أراد أنه متعذر من أمثاله ممن لم يمارسوه ، فذلك أيضاً مشترك في
جميع الطرق ، وإن أراد أنه متعذر من كل أحد فذلك دعوي بلا دليل ، وقياس
لشان المهرة الممارسين به على شان نفسه ، نعم ! لو قال : إن الفوز بهذا الطريق و
المهارة فيه حتى يصير نقاداً أعصر تحصيلاً وأقل وجوداً ، لكان له وجه . ((وقد
ورد القول به في الخبر)) : فقد أخرج البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ :
" لقد كان في ما قبلكم من الأمم ناس محدثون فإن كان في أمتي أحد فإنه عمز "
المحدثون معناه ملهمون ، وما قال الشارح : ((نحو قوله - عليه السلام - ألهمني
ربي)) : ليس في موضعه ، فإن إلهامات الأنبياء هي وحي باطني ، وهي خارج عن
البحث . وإنما البحث في إلهام غير الأنبياء . ((وَحْيٍ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ)) : عليه
قصة طويلة مملوءة بها بطون الأوراق ، ولما كان لقائل أن يقول : إن حصر أسباب
العلم في الثلاثة ممنوع ، فإن خبر الواحد العدل وتقليد المجتهد يُفيدان العلم
مع أنهما ليسا من الأسباب السابقة ، فأجاب عنه بقوله . ((وأما خبر الواحد
العدل)) : يعني المصدق شرعاً فيما أخبر به . ((وتقليد المجتهد)) : والمراد بتقليد
المجتهد خبر المجتهد للمقلد المعتقد له . ((فقد يفيد أن الظن والاعتقاد الجازم
الذي يقبل الزوال)) : يعني بتشكيك المشكك ، وكلاماً خارجاً عن العلم .

..... فكأنه أراد بالعلم ما لا يشملهما ، وإلا فلا وجه لحصر الأسباب
في الثلاثة

((فكأنه أراد بالعلم)) : صفة توجب تميزاً لا يحتمل النقيض ، لا صفة
يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به ؛ على عكس ما تحقق سابقاً في مقام
تعريف العلم . وإنما قال : كأنَّ لاحتمال أن يكون العلم عامًّا ، وتخصيص
الأسباب بالأسباب المعتد بها ، فمن قال : كلمة كأنَّ غير مرضية كأنه غفل
((ما لا يشملهما)) : بل ما يقابلهما ، وهو العلم بمعنى الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع الذي لا يقبل الزوال ، وتقدم تفسيره ، فإنه صفة توجب
تميزاً لا يحتمل الشك . ((وإلا)) : يعني وإن لم يرد بالعلم ما لا يشملهما فلا
وجه يريد به . ((فلا وجه)) : بحسب الظاهر ، فلا ينافي قوله : كأنَّ .
((لحصر الأسباب في الثلاثة)) : . فافهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الأول في العقليات

لما فرغ المصنف عن بيان المقدمة من بيان ثبوت الأشياء بحقائقها و العلم بوجودها و بيان أسباب العلم بالأشياء الموجودة ، شرع في المسائل الاعتقادية الكلامية ، وبدأ ببيان حدوث الكائنات الدالة على وجود صانعها و خالقها الواجب الوجود جلت أسمائه و تقدمت صفاته .

التمهيد لمسئلة الحدوث والرد على بعض الشغب والذب عن الشيخ المدقق

أقول قبل الخوض في مسئلة الحدوث : إن الواجب الوجود لا يحتاج إلى حدوث الحادثات و إلى وجود الموجودات ، قال الله سبحانه : ﴿ إن الله لغني عن العالمين ﴾ يعني غني عن وجود العالم ، وذلك لأنه مو الغني على الإطلاق ، و أن العالم لا ينفك طرفة عين عن الافتقار و الاحتياج إليه سبحانه ، فدفع بذلك شغب من قال : إن الله سبحانه خلق العالم للدلالة عليه ، فإن الله سبحانه ما نصب الأدلة لتدل عليه ؛ إذ هو الغني عن وجودها ، و عن أن يكون وجودها دليلا عليه و علامة على ثبوته و تحققه ، و جميع الأدلة التي نصبها الحق سبحانه أدلة قد محاما بقوله : ﴿ وليس كمثله شيء ﴾ بل و إنه سبحانه ما أظهر العالم و ما أوجد الخلق من مكنون علمه إلا ليسبغ عليه نعمه حال وجوده إلى عالم الشهادة لا غير ، و هو معنى قول بعض أهل الزمد : " إن الله سبحانه أوجدنا لنا لا حاجة إلينا " و سقط بذلك أيضاً ما نسب إلى الشيخ المدقق " ابن العربي " أنه يقول : إن الحق تعالى مفتقر في ظهور حضرات أسمائه إلى خلقه ، و لولا خلقه ما ظهر و ما عرفه أحد ؛ لأن الشيخ - روح الله روحه - قال في " الفتوحات " : إنه لا يجوز أن يقال : إن الحق سبحانه مفتقر في ظهور أسمائه و صفاته إلى وجود العالم ؛ لأنه له غني على الإطلاق ، فإن هذا نصه يكذب الناقل عنه ، فالله سبحانه أحدث العالم كله من غير حاجة إليه ، و لا موجب أوجب عليه ، و إنما علمه - جل شأنه - به سبق ، فلا بد أن يخلق الخلق ، فهو غني عن العالمين فاعل بالاختيار لا بالذات و موجود بذاته من غير افتتاج و لا انتهاء ، بل وجوده مستمر قائم بذاته . و هذا كلام المتكلمين . فافهم .

..... و العالم أي ما سوى الله تعالى من الموجودات مما يعلم به الصانع

((و العالم)) : و هو في الأصل ما يعلم به الشيء كالخاتم لما يختتم به الشيء ، و التشبيه إنما هو في مجرد كونه اسم آلة لا في جميع الأحكام ، فلا يرد ما قيل : قياس العالم على الخاتم يقتضي إطلاق العالم على شخص واحد ، كما أن الخاتم يطلق عليه مع أنه لا يقال : عالم زيد عالم عمرو . ((أي ما سوى الله)) : كل موجود سوى ذاته و صفاته ، فيدخل فيه الأجرام و الأعراض . و تفسير العالم بما سوى الله من الموجودات بناء على القول بنفي الأحوال ، و أما على القول بثبوتها فهو ما سوى الله من الأمور الثابتة ، إذا الثابت أعم من الموجود عند من : سواء كانت ثابتة في خارج الأعيان أو في نفسها فقط ، فيدخل فيه الأحوال ((من الموجودات)) : و هو العالم الموجود المعهود المعروف لكل واحد من الأجسام و الأعراض الظاهرة الوجود . و أما غيره من المعدومات و الأمور الاعتبارية و إن شاركتها في وصف الحدوث إلا أنها خفية الوجود مفتقرة إلى الإثبات ، فكيف تجعل ذريعة إلى إثبات الصانع له ، و بيان وجوده : فإننا نشاهد في الحادثات آثار الحدوث ، فهذه المشاهدة تؤدينا إلى أن الموجد و الخالق له هو الله سبحانه بالنظر و الفكر في العلة الصالحة . ((مما يعلم به الصانع)) : يعني ثم غلب على ما يعلم به الخالق الواجب الوجود ؛ لأن من نظر فيه يحصل له العلم بوجود الحق سبحانه ، أو لأن فيه علامة تميزه عن موجدته ، فهو مأخوذ من العلامة ، و هو جنس ما يعلم به الله سبحانه من الجواهر و الأعراض ؛ فإنها لإمكانها و افتقارها إلى المؤثر القديم لذاته تدل على وجوده ، فالعالم يطلق على الجميع ، و هو شائع ذائع و على كل جنس منها .

..... فيقال : عالم الأجسام و عالم الأعراض و عالم النباتات و عالم الحيوان إلى غير ذلك ، فتخرج صفات الله تعالى : لأنها ليست غير الذات ، كما أنها ليست عينها بجميع أجزائه : من السماوات و ما فيها ، و الأرض و ما عليها محدث أي مخرج من العدم إلى الوجود ، بمعنى أنه كان معدوماً ، فوجد

((فيقال : عالم الأجسام و عالم الأعراض و عالم النباتات و عالم الحيوان إلى غير ذلك)) : نحو عالم الإنسان و عالم الأرواح و عالم العلوي و عالم السفلي ، فلا يقال : عالم زيد ، فهو موضوع للقدر المشترك بين الجميع و بين كل جنس ، وقيل : إنه اسم موضوع للقدر المشترك بين كل جنس من أجناس ذوي العقول و بين كل الأجناس ، فيقال عالم الإنس و عالم الجن و عالم الملك . فتدير . ((فتخرج صفات الله تعالى)) : بقوله : مما يعلم به الصانع ، يعني : و العالم يطلق على كل موجود سوى الله سبحانه و صفاته من أجناس الموجودات التي يعلم به وجود الصانع ، فلا يقال الجزئيات الأجناس : إنها عالم ؛ كما لا يقال على صفات الله سبحانه ، لأنها لا يعلم بها وجود الصانع ، و ذلك لأنها أشياء غير محدثة يعلم بحدوثها وجود المحدث . و أما تعلقها فبعد تعقل وجود ذات الواجب الوجود ، و المراد بالصفات الصفات الثبوتية القديمة الأزلية ، فإنها المتبادرة فهي ليست من العالم . و أما الصفات الإضافية أو السلبية فهي تخرج من قيد الوجود . ((لأنها ليست غير الذات كما أنها ليست عينها)) : هذا بناء على مذهب مشائخ الأشاعرة من أن العينية موالاتحاد في المفهوم والغيرية ، هو إمكان الانفكاك ، فصفات الواجب الوجود لا عينه لعدم اتحاد في المفهوم و لا غيره لعدم الانفكاك ، و سيأتى عليها تمام البحث في موضعه . ((بجميع أجزائه)) : يعني كل جزء من أجزائه من المحسوسات و المعقولات . ((من السماوات و ما فيها ، و الأرض و ما عليها محدث أي مخرج من العدم إلى الوجود ، بمعنى أنه كان معدوماً ، فوجد)) : و الحدوث فهو الوجود المسبوق بعدم ، وقيل : العدم السابق على الحدوث .

اتفق المسلمون واليهود والنصارى على أن العالم محدث ووافقهم على

ذلك أساطين السبعة من قدماء الفلاسفة

اتفق المسلمون واليهود والنصارى و سائر أصحاب الأديان السماوية أن العالم محدث - يعني له أول - أحدثه البارى سبحانه وأبدعه بعد أن لم يكن ، قال نبينا و رسولنا : " كان الله ولم يكن معه شيء " ، ووافقهم على ذلك أساطين السبعة من قدماء الفلاسفة آخرهم " أفلاطون " ، نص عليه البحر الزخار^(١) في نهاية الإقدام ، و قال : ولهم تفصيل مذهب في كيفية الإبداع واختلاف رأي في المبادئ الأولى ، شرحناها في كتابنا الموسوم بالملل والنحل . أقول : وقال فيلسوف الملة الإسلامية أبو البركات البغدادي في " الاعتبار " : الأساطين متفقون على إثبات الصفات والأفعال وقيام الأفعال الاختيارية بذاته و حدوث العالم ، وكانوا لا يتكلمون في الإلهيات ويسلمون باب الكلام فيها إلى الأنبياء ، ويقولون علومنا هي الرياضيات والطبعيات وتوابعها ، وكانوا يقرون بحدوث العالم ، وكان أساطينهم ومتقدمومهم العارفون فيهم معظمين للأنبياء والشرائع موجبين لاتباعهم خاضعين لأقوالهم معترفين بأن ما جاؤوا به طوراً آخر وراء طور العقل ، وأن عقول الأنبياء فوق عقول العالمين وحكمتهم فوق حكمتهم . وقال : أعلم الناس في زمانه بمقالاتهم أبو الوليد " بن رشد " في مناهج الأدلة ، والأساطين قبل أرسطاطاليس كانوا يقولون بحدوث العالم وإثبات الصانع ومباينته للعالم ، وأنه فوق العالم وفوق السماوات ، و " أفلاطون " كان معروفاً بالتوحيد وإنكار عبادة الأصنام وإثبات حدوث العالم ، وكان يقول إن للعالم صانعاً محدثاً مبدعاً أزلياً واجباً بذاته عالماً بجميع المعلومات ، فصرح أفلاطون بحدوث العالم كما كان عليه الأساطين ، وحكى ذلك عنه تلميذه أرسطو في العبقات ، قال أرسطو في الثولوجيا : و لقد أحسن أفلاطون الإلهي في وصف الحق الأول : حيث قال : إن الخالق للعقول والنفوس والأجسام هو الله تعالى فتأمل ولا تغفل .

(١) العلامة الشيخ الشهرستاني.

..... خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا إلى قدم السماوات بموادها
و صورها

((خلافا للفلاسفة)) : أرسطو وشيعته ، فزعم أنه قديم ، وخالف مودبه
وشيوخه وتبعه على ذلك ملاحدة الفلاسفة من المنتسبين إلى الأديان وغيرهم
من الدهرية ؛ حتى انتهت النوبة إلى الرئيس أبي علي بن سينا ، فرام بجهد
تقريب هذا الرأي من قول أمل المثل ، وميهات اتفاق النقيضين واجتماع
الضدين !! ؟ فأنبياء الله سبحانه وأتباع الأنبياء في طرف ومؤلاء القوم في
طرف ، وقد حكى أرباب المقالات (١) : أن أول من عرف عنه القول بقدم هذا
العالم أرسطو .

نبذاً من حال اضطراب النقل

وإذا دريت هذا فاعلم نبذاً من حال اضطراب النقل مجملاً ، فأقول : قال
المعلم الثاني " الفارابي " في رسالة الجمع بين الرأيين بعبارة مطبوعة ما ، حاصله :
إن " أفلاطون و أرسطو " متفقان في حدوث العالم حدوثاً ذاتياً ، و قدم العالم
قدماً زمانياً ، وإثبات الصانع القديم الواجب تعالى ، وإبطال بخت ، والاتفاق ،
وشنع " الفارابي " فيها على من نسب القدم الذاتي وإنكار الواجب إلى أرسطو
تشنيعاً شديداً ، وقال في " المثل والنحل " : إنه حكى عن " أفلاطون " قوم ممن
شامده وتلمذ عليه مثل " أرسطاطاليس و طماؤس " أنه قال : إن للعالم محدثاً
أزلياً واجباً لذاته عالماً بجميع معلوماته ، كان في الأزل ولم يكن في الوجود اسم
ولا طلل ، وخالفه تلميذه " أرسطاطاليس " في حدوث العالم ، فإن " أفلاطون "
يحيل وجود حوادث لا أول لها ؛ فإنك إذا قلت : كل منها حادث فقد أثبت
الأولية لكل واحد ، وما ثبت لكل واحد وجب أن يثبت لكل ، ويؤيده ما في
ترجمة البرقلس : من أن القول بقدم العالم وأولية الحركات بعد إثبات الصانع

(١) كالشيخ الأشعري في مقالته الكبيرة ، وأبي عيسى الوراق ، والحسن بن موسى البنوبختي .

و القول بالعلة الأولى إنما ظهر بعد "أرسطاطاليس" ، لأنه خالف القدماء صريحاً و أبدع هذه المقالة على قياسات ظنها حجة و برهاناً ، فنسج على منواله من كان من تلامذته ، و صرحوا القول فيه مثل "الإسكندر الأفردوس و فرفوريروس" كذا في القيسات (١) ، و يخالفه ، ما فيه في ترجمة ارسطاطاليس من انه سأل بعض الدمرية إذا كان الباري تعالى لم يزل و لا شيء غيره ثم أحدث العام فلم أحدثه فقال له : لم عنه منتفية إنما فعل ما فعل لأنه جواد ، فقال فيجب أن يكون لم يزل فقال : معنى لم يزل لا أول له و الفعل يقتضى أولاً و اجتماع ما لا أول له و ذى الأول محال فقليل له : فهل يبطل هذا العالم ؟ قال : نعم ! قيل : فإذا أبطله بطل الجود !! قال : يبطله ليصوغ الصيغة التي لا يحتمله الفساد . و ما فيه في ترجمة فرفوريروس : من أنه يدعي أن حكاية حدوث العالم عن أفلاطون غير صحيحة : إذ ليس للعالم عنده بدء زمان أصلاً ، بل ابتداء ذاتي فحسب ، فانظر إلى اختلاف النقول ، و لاتجزم بواحد منها ، ذوى العقول ، فتأمل و لاتغفل .

((حيث ذهبوا إلى قدم السماوات بموادها)) : قالوا : الأفلاك قديمة بذواتها و صفاتها المعينة مثل المقدار و الشكل و ما يجري مجراها من الأمور القارة سوى الحركات و الأوضاع ، فإن كل حركة شخصية مسبقة بأخرى لا إلى نهاية ، و كذا الأوضاع المعينة التابعة للحركة . و أما مطلق الحركة و الوضع فقديم عندهم أيضاً ، و سبب القدم في جميعها لكونها مصونة محفوظة عن التغير و قبول الخرق و الالتيام . ((و صورها)) : يعني الصور الجسمية ، و الصورة الجسمية طبيعية واحدة اتصالية بها يصير الجسم ممتازاً و جسماً بالفعل متكثرأ على الأشخاص ، فهي مقولة على كثيرين متحدين بالحقيقة ، و ذهبوا إلى قدم صورها النوعية ، و بعد ما ثبت تألف الجسم من المادة و الصورة الجسمية وجب أن لا يخلو عن صورة أخرى يختلف الأجسام بها نوعاً .

(١) للسيد الباقر الراماد .

..... و أشكا لها و قدم العناصر بموادها و صورها ، لكن بالنوع
بمعنى أنها لم تخل قط عن صورة

((و أشكا لها)) : لا يخفى عليك أن الجسم عند " المشايئة " مؤلف من جوهرين :
أحد مما محل و هو الهيولى الأولى ، و ثانيهما : حال و هو الصورة الجسمية ، و نوع
الجسم يتألف من ثلاثة أجزاء ، ثالثها : صورة جوهرية بها تتميز الأنواع ، و هي مبدأ
الأثار ، يقال لها الصورة النوعية و الطبيعية ، و هي حالة في الهيولى عند بعضهم ، و
عند " الإشرافيين " ما ثبت الهيولى ، فالجسم عندهم هو الصورة الجسمية لكن نوع
الجسم عندهم مركب منها و من عرض قائم بها ، ويجوزون تركيب الجواهر من جواهر
عرض ، و هذا أحد القولين عند " أفلاطون و الشيخ الإلهي " ، و الشكل : هو الهيئة
الحاصلة من إحاطة حد واحد أو حدود للمقدار إحاطة تامة ، و هذا القدير يكفي مهنا ،
و المقام يأبى عن التفصيل تدبر .

((و قدم العناصر)) : يعني العناصر الأربع ، و الأنواع التي تتركب عنها كما هو
الظاهر . ((بموادها)) : جمع مواد الأفلاك مستقيم على ظاهره ؛ لأنهم يثبتون لكل
فلك مادة على حدة و أما مادة العنصرية فهي واحدة بالذات و كثيرة بالعرض و هي
من حيث الكثرة ليست بقديمة . ((و صورها لكن بالنوع)) : يعني لكن الصورة
الجسمية العنصرية ليست قديمة بالشخص لأن الصورة الواحدة تنعدم بالفك و
تحدث صورتان ، و باتصال المنفصلين تنعدم الصورتان و يحدث صورة واحدة في
الطبعيات ، فإن أشخاص الصورة الجسمية تنعدم بطريقتي الانفصال ، و أما الهيولى و
مطلق الصورة الجسمية فباقية لورود واحدة بعد واحدة . ((بمعنى أنها)) : يعني المادة ،
((لم تخل قط عن صورة)) : و هذه مسألة التلازم و هي مبرهنة في مقامه ، و
ذهبوا إلى قدم العقول ، و العقل جوهر مجرد عن المادة في ذاته و فعله ، قالوا : إن
العقول أنواع عشرة و كل منحصرة في فرد ، و العقل العاشر هو العقل الفعال و

هو قديم بالزمان أزلي أبدي ، وذهبوا إلى قدم النفوس الفلكية هي نفوس مجردة عن المادة ذوات إرادة كلية .

نقل "المحقق الدواني" عن علامه "أحمد بن تيمية" قدم العالم وقدم

العرش قدما نوعيا والرد على هذا القول

نقل "المحقق الدواني" عن قائد الحشوية "أحمد بن تيمية" قدم العالم وقدم العرش قدماً نوعياً لا قدماً شخصياً ، ذكره "ابن تيمية" في مصنفه المسمى بـ "حوادث لا أول لها" وهذه التسمية من أقوى الأدلة على خطئه وغفلته فإن الحادث مسبق بالعدم ، والذي لا أول له ليس كذلك ، بل تكذيب الله سبحانه في قوله الأول "هو الأول" وتكذيب النبي ﷺ في قوله : "كان الله ولا شيء معه" وفي البخاري من رواية عمران ابن حصين "كان الله ولم يكن شيء قبله" ، وليس وراء ذلك خطأ وغفلة ، فإن الدين ما قال سبحانه وقال : رسوله وقد قال : ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ﴾ أقول : قال ابن تيمية : إن الله سبحانه لم يزل فاعلاً متابعاً منه للفلاسفة الدمرية القائلين بسلب الاختيار عن الله سبحانه وبصدور العالم منه بطريق الإيجاب ، ودعوى أن تسلسل الحوادث في جانب الماضي غير محال كما في المستقبل ، ومعناه لم لا يجوز أن يكون العالم حادثاً بأن يوجد قبل شخص شخص ، وقبل جزء جزء من أشخاص العالم وأجزائه ، وهكذا إلى غير النهاية ، فإن حدوث جميع أجزاء العالم ليس دفعةً ، فلا يجتمع الأمور الغير المتنامية المرتبة المجتمعة في الوجود ، فلا يلزم التسلسل المحال ، ولا يلزم قدم شخص من أشخاص العالم . أقول راداً عليه : فمن تصور حوادث لا أول لها تصور أنه ما من حادث محقق إلا وقبله حادث محقق .

وإن ما دخل بالفعل تحت العدد والإحصاء غير متناه ، وأما من قال بحدوث لا آخر لها ، فهو قائل بأن حوادث المستقبل لا تنتهي إلى حادث محقق ؛ إلا وبعده حادث

مقدر ، فأين دعوى عدم تنامي ما دخل تحت الوجود في جانب الماضي : من دعوى عدم تنامي ما لم يدخل تحت الوجود في المستقبل على أن القول بالقدم النوعي في العالم من لازمه البين عدم تنامي عدد الأرواح المكلفة ، فأثني يمكن حشر الغير المتناهي من الأرواح وأشباحها في سطح متناه محدود على هذا التقدير ؟ ، فيكون القائل بعدم تنامي المكلفين قائلاً بنفي الحشر الجسماني ، بل نفي الحشر الروحاني أيضاً ؛ حيث أن هذا القائل لا يعترف بتجرد الروح ، فيكون أسوأ حالاً من غلاة الفلاسفة النافين للحشر الجسماني .

قال الإمام: وحدث العالم يتصور على وجهين

قال "الإمام الفخر" : وحدث العالم يتصور على وجهين : الوجه الأول : أنه لم يكن جنس ما سوى الله تعالى موجوداً معه في الأزل . والوجه الثاني : أن يكون جنس ما سوى الله موجوداً مع الله تعالى ؛ لكن كل شخص حادث بأن يوجد شيء بعد شيء ، بحيث لا يكون شخص معين من العالم موجوداً أزلاً وأبداً ، وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام : كان الله ولم يكن معه شيء ، يدل على المعنى الأول ، وعلى هذا فلا وجه للاحتمال الثاني ، وبه يندفع ما قاله المحقق الدواني عن ابن تيمية ما قاله في العرش .

قصة العرش - قال ابن تيمية: العرش مكانه الحقيقي وهذا خلاف

الجمهور ورد الشيخ محمد عبده على ابن تيمية

وأما قصة العرش فابن تيمية من المجسمة القائلين بكون الباري سبحانه في جهة ومكان قال : إنه لا فرق عند بدامة العقل ، بل أن يقال : هو معدوم ، أو يقال : طلبته في جميع الأمكنة ، فلم أجد ، فاستدل بقوله سبحانه : ﴿ لم الرحمن على العرش استوى ﴾ يكون العرش مكاناً له ، ولعله كان من القائلين بحدوث العالم ، وعدم كون شخص بخصوصه منه قديماً ، قال بقدم الجنس وتعاقب أشخاصه الغير المتنامية . و

توضيحه أن ابن تيمية لما كان قائلاً بكونه سبحانه جسماً قال : إنه ذو مكان ، فإن كل جسم لابد له من مكان على ما ثبت و تقرر في موضعه ، ولما ورد في القرآن ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ قال : إن العرش مكانه ، ولما كان الواجب أزلياً عنده ، و أجزاء العالم حادثة عنده فاضطر إلى القول بأولية جنس العرش و قدمه و تعاقب أشخاصه الغير المتنامية ، فمطلق التمكن له سبحانه أزلي ، و التمكّنات المخصوصة حوادث عنده كما ذهب المتكلمون إلى حدوث العلاقات في باب الصفات ، و لم يعلم من غفلته و جهله قال الله سبحانه : ﴿ و رب العرش العظيم ﴾ فالعرش مربوب ، و كل مربوب حادث ، ولنعم ما قال القائل:

والعرش أيضاً حادث عند الورى و من الخطأ حكاية الدواني

قال الشيخ " محمد عبده " راداً على ابن تيمية في حواشيه على شرح العضدية : و ذلك أن ابن تيمية كان من الحنابلة الآخذين بظواهر الآيات و الأحاديث القائلين بأن الله تعالى استوى على العرش جلوساً ، فلما أورد عليه أنه يلزم أن يكون العرش أزلياً لما أن الله أزليٌ ، فمكانه أزلي ، و أولية العرش خلاف مذهبه ، قال : إنه قديم بالنوع -أي- أن الله تعالى لا يزال يعدم عرشاً ، و يحدث آخر من الأزل إلى الأبد ؛ حتى يكون له الاستواء أزلاً و أبداً ، فليتنظر أين يكون الله تعالى بين الإعدام و الإيجاد ؟ هل يزول عن الاستواء ؟ ، فليقل به أزلاً ، فسبحان الله ما أجهل الإنسان و ما أشنع ما يرضى لنفسه، انتهى كلامه بحروفه . قال "الإمام معي السنة " الأول : ﴿ إلا أن ياتيهم الله ﴾ و فيما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها ، و يؤكل علمها إلى الله تعالى ، و يعتقد أن الله منزّه عن الإتيان الذي هو الانتقال المكاني ؛ لأنه تعالى كان و لا مكان ، و هو اليوم على ما كان ، روى عن عليّ : أنه سأل أين كان الله تعالى قبل خلق السماوات و الأرض ؟ ، قال : أين سؤال عن المكان !! و كان الله و لا مكان و هو اليوم على ما كان ، و بالجملة و في شواذ هذا

الشيخ مؤلفات خاصة ترد عليه في بدعه الأصلية والفرعية .

وابن قيم أيضاً يقول: التسلسل ليس بمحال فيما مضى والرد

على هذا الشيخ

ولما كان ابن زفيل الذرعي المعروف " بابن قيم " يسايره في شواذه كلها حياً وميتاً ، و يقلده فيها تقليد أعى في الحق و الباطل ، فهو أيضاً يقول تبعاً لشيخه الكبير: إن التسلسل ليس بمحال فيما مضى كما هو فيما سيأتى ، و إن الله سبحانه ما زال فاعلاً ، قال في " النونية " و نونية ابن قيم هذه من أبشع كتبه و أبعد ما غوراً في الضلال ، و أشنعها إغراءً للحشوية ضد أهل السنة ، و أوقحها في الكذب على العلماء ، و هي في الحقيقة كتاب في الشرك ، قال " ابن قيم " : فلئن زعمتم أن ذلك تسلسل ، قلنا : صدقتم و هو ذو إمكان كتسلسل التأثير في المستقبل - و هل بينهما فرق - ، و " أبوعلى الجبائي " و ابنه " أبو ماشم " و " الأشعري " و " ابن طبيب الباقلائي " و جميع أرباب الكلام الباطل فرقوا ، و قالوا : ذلك فيما لا يزال ، و في الأزل ممتنع : لأجل تناقض الأزلي و الأحداث . فانظر إلى التلبيس في ذا الفرق ترويحاً على العوران و العميان ما قال ذو عقل بأن ذا أزلي لذي ذهن و لا أعيان ، بل كل فرد فهو مسبوق بفرد ، و نظيره : كل فرد لاحق بفرد ، فالأحاد تفتى و النوع لا يفتى أزلاً و أبداً ، و تعاقب الآفات ثابت في الزمن ، فكان " الناظم " يريد أن يقول : إن الزمان كان موجوداً قبل هذه السماوات ، فلا مانع من وجود حوادث لا أول لها متعاقبة في الماضي في آفات متعاقبة لا أول لها ، و هو قول الدهرية نفاه الصانع كما لا يخفى ، قوله : و هل بينهما فرق ، أقول راداً عليه : لو كان الناظم (ابن القيم) سعى في تعلم أصول الدين عند أهل العلم قبل أن يحاول الإمامة في الدين ، لكان له الفرق بين الماضي و المستقبل في ذلك ، و لعلم أن كل ما دخل في الوجود من

الحوادث متناه محصور . و أما المستقبل فلا يحدث فيه حادث محقق إلا و بعده حادث مقدر لا إلى غير النهاية بخلاف الماضي : كما سبق آنفاً . وقوله : و النوع لا يفنى ، أقول راداً عليه : عدم فناء النوع في الأزل بمعنى قدمه ، و أين قدم النوع مع حدوث أفراده ، و هذا لا يصدر إلا ممن به الجنون و الجهل بخلاف المستقبل ، و قد سبق بيان ذلك آنفاً . و العجب ! يلوك لسانه مصطلحات أهل المعقول من غير أن يفهم مرادهم : ليظهر عند الأغبياء أنه جامع بين المعقول و المنقول . (نعوذ بالله من الضلال) وقوله : " بحوادث لا أول لها في الماضي " أقول راداً عليه : إذا كان كل فرد من أفراد الحوادث حادثاً في نفسه فعدم جميعها ثابت في الأزل ، ثم لا يخلو إما أن يقارن ذلك العدم فرد من الأفراد الحادثة أولاً ، فإن قارنه لزم اجتماع وجود الشيء مع عدمه ، و هو محال بضرورة العقل ، و إن لم يقارن ذلك العدم شيء من تلك الأفراد الحادثة لزم أن لها أولاً لخلو الأزل على هذا الفرض عن جميعها . قال القاضي " أبو يعلى الحنبلي " في " المعتمد " : و الحوادث لها أول ابتدأت منه خلافاً للملاحدة ، و هو من أئمة الناظم - الشيخ ابن القيم - فيكون هو و شيخه من الملاحدة على رأي أبي يعلى ، فيكونان أسوأ حالاً منه في الزيف . و قال القاضي أبو يعلى في موضع آخر من " المعتمد " : لا يجوز وجود موجودات لا نهاية لعددها سواء كانت قديمة أو محدثة خلافاً للملاحدة ، و الدلالة عليه أن كل جملة لو ضممت إليها خمسة أجزاء مثلاً لعلم ضرورة أنها زادت ، وكذلك عند النقص ، و إذا كان كذلك وجب أن تكون متنامية بجواز قبول الزيادة و النقصان عليها ؛ لأن كل ما تأتي فيه الزيادة و النقصان وجب أن تكون متنامية من جهة العدد ، فعجباً لابن قيم و عجباً لشيخه ، و تباً لكل من أسوأ حالاً في هذه المباحث من أبي يعلى ! انظر العاقل إلى هذه القبائح ، منها : إمكان التسلسل ، و منها :

نسبة أكابر علماء أشعرية إلى التلبيس، ومنها : نسبة ذلك إلى القرآن ، وأنه لم يحن أثرينص على العدم المتقدم ، ولم يعلم هذا الشيخ وقد جاء : " كان الله و لا شيء معه " و الشيء يشمل الجسم و الفعل و النوع و الأحاد ، و قوله بدوام فعله سبحانه يقول : " حياة الله لا أول لها فيكون فعله لا أول له " أقول راداً عليه : القول بدوام فعله في جانب الماضي قول بحوادث لا أول لها ، و قد سبق آنفاً بطلانه ، و أما ثانياً فهذا تصريح منه بأن الله سبحانه فاعل بالإيجاب انخداعاً منه بقول الفلاسفة القائلين بقدم العالم ، و قد أتى أهل الحق بنيانهم من القواعد ، و أن الناظم المسكين " الشيخ ابن القيم " بعيد عن فهم أقوال هؤلاء ، ثم يناقض الناظم - الشيخ ابن القيم - نفسه ، و يثبت لله سبحانه الاختيار ، و هو في الحالتين غير شاعر بما يقول : ﴿ تعالى الله عما يقول ﴾ و أرجو أن يفهم العاقل مهنا معنى لابد من اعتقاده ، و هو أن القائل بأن الله سبحانه فاعل بالإيجاب في ناحية ، و دين الإسلام كله في ناحية ، و أي مسلم يستطيع أن يقول : إن ربنا مرغم على فعل ما يفعله . قال ابن قيم في " التونية " : و ليس القديم سواء ، و الله سابق كل شيء . ما ربنا و الخلق مقترنين - و الله كان و ليس شيء غيره - لسنا نقول كما يقول اليوناني بدوام هذا العالم المشهود و الأرواح في الأزل و ليس بفان . أقول : فليعرف ذلك أهل الغرور بابن قيم ثم ليعرفوه ، أو لم يعلم كل عاقل ماذا يناقض القول بحوادث لا أول لها و دوام الفعل في جانب الماضي ؟ و الناظم كم ينقض غزله ، فأصبحت مؤلفاته محشر الأقوال المتناقضة ، و لم ينخدع بها إلا من يظن أن العلم هو حشد المصطلحات من غير نظام يربط بعضها ببعض و بدون تمحيص الحق من الباطل ، نعوذ بالله من هذه الخرافات .

..... نعم ! أطلقوا القول بحدوث ما سوى الله تعالى لكن بمعنى
الاحتياج إلى الغير لا بمعنى سبق عدم عليه

و لما كان لقائل أن يقول : إن الفلاسفة أيضاً يقولون بحدوث الكائنات
فأجاب عنه الشارح بقوله : ((نعم ! أطلقوا القول بحدوث ما سوى الله تعالى)) : من
الكائنات و المصنوعات ((لكن بمعنى الاحتياج إلى الغير)) : يعني الحدوث الذاتي ((لا
بمعنى سبق عدم عليه)) : يعني الحدوث الزماني و الحدوث الذاتي ينافي القدم الزماني
لجواز أن يكون الشيء لا ابتداء لوجوده ، و هو مع ذلك محتاج في وجوده إلى غيره مثل
العقول و النفوس القديمة عند الحكماء .

قال الحكماء : الحادث قسمان و القديم قسمان و تصوير العالم عندهم

على الوجه الدقيق

قالوا : الحادث قسمان : حادث بالذات ، و يفسرونه بما يحتاج في وجوده إلى
مؤثر سواء سبقه عدم أولا ، فالأول مثل أفراد الإنسان فإنها تحتاج في وجودها لمؤثر
وقد سبقها عدم ، و الثاني نحو الأفلاك فإنها محتاجة في وجودها لمؤثر ولم يسبقها
عدم . و حادث بالزمان و يفسرونه بما سبق وجوده عدم كأفراد الإنسان ، و القديم
قسمان : قديم بالذات و يفسرونه بما لا يحتاج في وجوده لمؤثر كذات الله سبحانه ، و
قديم بالزمان و يفسرونه بما لم يسبقه احتياج في وجوده لمؤثر أولا ، فالأول كالأفلاك
فإنها عندهم لم يسبقها عدم ، فإنها ناشئة عن العقول بطريق العلة ، و الثاني
كذات الباري سبحانه ، و ظهر من هذا أن كل قديم بالذات قديم بالزمان و لا عكس ،
و أن كل حادث بالزمان حادث بالذات و لا عكس ، فالله سبحانه قديم بالذات و
الزمان ، و أفراد الإنسان حادثة بالذات و الزمان ، و الأفلاك حادثة بالذات قديمة
بالزمان عند الفلاسفة .

ومنشأ ذلك أنهم يقولون : واجب الوجود سبحانه واحد من كل جهة ، فلا قدرة له ولا إرادة له ولاصفة له زائدة على ذاته ، والواحد من كل جهة إنما ينشأ عنه واحد بطريق العلة ، فالواحد الذي ينشأ عنه بطريق العلة يقال له : العقل الأول ، ثم أن ذلك العقل متصف بالإمكان من حيث أن الغير أثر فيه ، وبالجواب لعلته ، فهو قديم لعلته حادث باعتبار ذاته ، فنشأ عنه باعتبار الجهة الأولى عقل ثان ، ونشأ عنه من الجهة الثانية فلك أول ، وهو فلك الأفلاك المسمى في لسان الشرع بالعرش ، وهذا العقل الثاني مدبر لذلك الفلك المذكور ، ثم إن هذا العقل الثاني المتصف بالإمكان من حيث أن الغير - وهو العقل الأول أثر فيه بطريق العلة - واجب لعلته حادث لذاته قديم لعلته ، فنشأ عنه باعتبار الجهة الأولى فلك ثان ، وهو المسمى في لسان الشرع بالكرسي ، ونشأ عنه باعتبار الجهة الثانية عقل ثالث مدبر لذلك الفلك الثاني ، ثم إن ذلك العقل الثالث اتصف بالإمكان من حيث أن الغير أثر فيه وبالجواب من حيث علته ، فنشأ عنه من الجهة الأولى فلك ثالث وهو السماء السابعة ، ونشأ عنه من الجهة الثانية عقل رابع مدبر لذلك الفلك الثالث ، وهكذا إلى سماء الدنيا ، فتكاملت الأفلاك بسماء الدنيا تسعة ، والعقول بالعقل المدبر لذلك الفلك عشرة ، ويسمون ذلك العقل المدبر لفلك القمر وهو سماء الدنيا بالعقل الفياض : لإفاضة الكون و الفساد على ما تحت فلك القمر من أنواع الحيوانات والنباتات والمعادن ، وبهذا ظهر لك وجهة قولهم : إن الأفلاك حادثة بالذات قديمة بالزمان ، وإنه لا أول لها ، تبعاً لعلتها ، لأن المعلول يقارن العلة ، ومثلها في ذلك العقول وسائر الأنواع من الحيوانات والنباتات والمعادن ، وأما أفرادها فهي حادثة ذاتاً وزماناً ، ومن هذا تعلم أن الفلاسفة يقولون بقديم عالم الأفلاك والعقول وأنواع الحيوانات قديماً زمانياً ، وأنها موجودة بطريق العلة ، ولا شك أن هذا الكلام معناه المعتقد لهم فاسد ، فستروا فساده باصطلاحاتهم التي اصطالحوا عليها من تقسيم القديم لقسمين : قديم بالذات

وقديم بالزمان ، و عرفوا كلاً بتعريف ، وتقسيم الحادث لقسمين : حادث بالذات ، و حادث بالزمان ، و عرفوا كلاً بتعريف المفيد ، لكون العالم حادثاً بالذات و إن كان قديماً بالزمان ، وهذه الاصطلاحات تخفى على كثير من أهل العلم :

قال أهل السنة: العالم حادث بالذات وبالزمان والرد على متأخري

الأشاعرة

و أما أهل السنة فيقولون : العالم كله حادث بالذات و بالزمان ، و مسبوق بالعدم . قال في " العمدة " و غيرها من العقائد الحنفية الماتريدية : إن المحدث ما يتعلق وجوده بغيره ، و القديم ما لا يتعلق وجوده بغيره ، ولهذا لم يقع للمتقدمين من أهل الحق حاجة الى الاستدلال على حدوث العالم ، وإنما تجشمه المشتغلون بالكلام ، أليس أن حدوث العالم يؤخذ من الخلق الوارد في التنزيل و الأحاديث ، و ليس للخلق معنى للإيجاد ، و أما تفسيره بالمسبوقية بالعدم بالذات - و هو الحدوث الذاتي - أو بالزمان - و هو الزماني - قد اصطلح عليه الفلاسفة ، و حكموا بالحدوث بالمعنى الثاني ، و هو مستحيل الإثبات بالنسبة إلى بعض الممكنات ، فلزمهم أن يثبتوا الجزء معنى الحدوث و معنى القديم ، فقسموه أيضاً إلى الذاتي و الزماني ، ثم المتكلمون من متأخري الأشاعرة و من يحدو حذوهم من المتفلسفة قالوا بإمكان الصفات و زيادتها على الذات، بنوا الاعتقاد في أن الحدوث بالمعنى الثاني أعني : الحدوث الزماني هو الحدوث الذي من ضروريات الدين ، و قرروه مراد المشائخ المتقدمين و الفقهاء المجتهدين ، و نصبوا فيه الخلاف مع الفلاسفة ، و جادلوهم بالباطل . (وليت شعري) أي آية تليت فيه و أي رواية وردت عليه ، أم من ضرورة تدعو إليه ، و أئمة الشرع و عظماء الأمة ما زادوا في هذا الباب على اعتقاد : أن العالم مخلوق الله جل جلاله و لا خالق سواه سبحانه . و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق .

..... ثم أشار إلى دليل حدوث العالم بقوله : إذ هو - أي العالم - أعيان و أعراض ؛ لأنه إن قام بذاته فعين و إلا فعرض ، و كل منهما حادث لما سنبين ، و لم يتعرض له المصنف لأن الكلام فيه طويل ، لا يليق بهذا المختصر ، كيف ! و هو مقصور على المسائل دون الدلائل

قال الشارح - روح الله روحه - ((ثم أشار)) : يعني الإمام النسفي إشارة إجمالية ((إلى دليل حدوث العالم)) : حدوثاً واقعياً ، ((بقوله إذ هو أي العالم)) : كله ((أعيان و أعراض)) : هذا صغرى القياس ومعناه : العالم ينقسم إلى أعيان و أعراض ((لأنه)) : بيان لدليل الحصر ، ((إن قام بذاته فعين)) : في عرفهم ، و أما في عرف الفيلسوف فجومو ((و إلا فعرض)) : يعني العين عبارة عن الماهية تكون بنفس ذاتها عينية عن الموضوع ، و العرض عبارة عن الماهية تكون بنفسها محتاجة إلى المحل .

قوله: وكل منها حادث والبرهان عليه

((و كل منهما حادث)) : و هذا كبرى القياس ، و برمانه إذ لو كان شيء منها قديماً لكان ذلك الشيء مستغنياً عنه سبحانه ، كيف ! و هو سبحانه الذي يجب أن يفتقر إليه كل ما سواه ، فلو كان شيء من العالم قديماً لكان ذلك الشيء واجب الوجود ، لا يقبل العدم أصلاً سابقاً و لا لاحقاً ، و إذا كان لا يقبل العدم لم يفتقر إلى مخصص ، كيف ! و كل ما سواه تعالى مفتقر إليه غاية الافتقار ابتداءً و دواماً ، فوجب إذن الحدوث لكل ما سواه سبحانه . و قد يقال : إن اعتقاد حدوث العالم واجب لأن اعتقاد قدمه كفر ؛ خلافاً للفلاسفة القائلين بقدم بعضه كالعقول و الأفلاك والعناصر والأنواع ، و حدوث بعضه كالأشخاص المولدة من العناصر .

لاتأثير لشيء من الكائنات من الأسباب العادية، والفرق ثلاثة، دليل

حدوث الأجرام يتوقف على إثبات زائد عليها

و يؤخذ من افتقار كل ما سواه إليه أن لاتأثير لشيء من الكائنات من الأسباب العادية في أثر ما ، و إلا لزم أن يستغني ذلك الأثر عن الله سبحانه ، فالنار مثلاً لاتؤثر في الإحراق بذاتها ، و إلا لكان الإحراق مستغنيا عنه سبحانه ، وكذلك السكين لاتؤثر في القطع بذاتها ، و إلا كان ذلك القطع مستغنيا عنه لأن الأثر إنما يفتقر لمؤثره و هو غير الله و هذا باطل ، كيف ! و هو الذي يفتقر إليه كل ما سواه من الذوات و الصفات في الوجود و العدم . و الحاصل أن الفرق ثلاثة : فرقة أمل السنة القائلة : المؤثر هو الله عند وجود الأسباب ، لا أن التأثير بها بذاتها و لا بقوة أودعت فيها وفرقة كفار : وهم القائلون بتأثير الأسباب بذاتها ، و هؤلاء يؤخذ الرد عليهم من الطرف الثاني : و هو افتقار كل ما سواه إليه و فرقة مؤمنة على المعتمد : و هي القائلة : إن الأسباب العادية تؤثر بقوة أودعت فيها و يؤخذ الرد عليهم من الطرف الأول : و هو استغنائه عن كل ما سواه . فتأمل و لاتغفل .

((لما سنبين)) : من الدليل القطعي و البرهان العقلي ((و لم يتعرض له المصنف)) : يعني إلى الكبرى و دليلها ((لأن الكلام فيه طويل ، لا يليق بهذا المختصر ، كيف ! و هو مقصور على المسائل دون الدلائل)) :

وجه الاستدلال على هذه الأمور السبعة

يعني أن دليل حدوث الأجرام يتوقف على إثبات زائد عليها ، و هو الأعراض ، و حدوث ذلك الزائد و ملازمة الأجرام لذلك الزائد و إثبات

استحالة حوادث لا أول لها ، و الأمر الثاني و هو حدوث الزائد متوقف على أمور أربعة : إبطال قيام ذلك الزائد بنفسه ، و إبطال انتقاله ، و إبطال كونه و ظهوره ، و إثبات استحالة عدم القديم ، فجملة الأمور المحتاج لها سبعة : الأول إثبات زائد على الأجرام ، و الثاني : إبطال قيامه بنفسه ، و الثالث : إبطال انتقاله ، و الرابع : إبطال كونه و ظهوره ، و الخامس : إثبات استحالة عدم القديم ، و السادس : إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد، و السابع : استحالة حوادث لا أول لها . و ذلك أن للفلسفي القائل بقديم العالم أن يعترض و يقول : لانسلم وجود زائد على الأجرام المعبر عنها بالأعراض ، سلمنا وجود هذا الزائد ، فلانسلم حدوثه ؛ لم لا يكون قبل عروضه على الجرم قائماً بنفسه ، أو انتقل له من جرم آخر ، أو كان كامناً فيه ثم ظهر ، و هو في هذه الصور الثلاث قديم ، أو إن ذلك الزائد على الأجرام قديم قام بالجرم ثم انعدم ، سلمنا حدوثه لكن لانسلم أن الأجرام ملازمة لذلك الزائد لم يجوز انفكاكها عنه ، سلمنا لكن لانسلم كل ما لازم الحادث فهو حادث ؛ لأنه لا يلزم ذلك إلا لو كان أفراد ذلك الزائد الحادث لها مبدأ ونحن نوافق على حدوثها ، لكن نقول : لا أول لها فالفلك مثلاً و إن لازمته حركات حادثة لا يلزم حدوثه إلا لو كان بجملة تلك الحركات مبدأ ، ليلزم من قدمه وجود المحال ، و هو وجود الجرم عارياً عن الحركة و السكون المستلزم لارتفاع النقيضين ، أما لو كانت الحركات لا أول لها فلا يلزم أن يكون الفلك حادثاً بل هو قديم و ملازم لتلك الحوادث التي لا أول لها ، و وجه الاستدلال على هذه الأمور السبعة أن نقول : أما الأول- و هو إثبات زائد على الأجرام تتصف الأجرام به - ، فهو ضروري لا يحتاج إلى دليل إذ ما

من عاقل الا و هو يحس أن في ذاته معاني زائدة عليها ، و أما الثاني- و هو إبطال قيام العرض بنفسه - و أما الثالث - و هو إبطال انتقاله - ، فدلليهما أنه لو قام العرض بنفسه أو انتقل لزم قلب حقيقته ، لأن الحركة مثلا حقيقتها انتقال الجوهر من حيز لآخر ، فلو قامت بنفسها أو انتقلت لزم قلب تلك الحقيقة و صيرورة العرض جوهرًا ، إذ الانتقال و القيام بالنفس من خواص الأجرام ، و أما الرابع - و هو الكمون و الظهور - فوجهه أن الكمون و الظهور يؤدي إلى اجتماع الضدين في المحل الواحد ، لأن الجوهر إذا تحرك مثلاً و السكون كامن فيه زمن حركته لزم اجتماع الضدين - و هما الحركة و السكون - ضرورةً ، و أما الخامس - و هو إثبات استحالة عدم القديم - فوجهه أنه لو انعدم لكان وجوده جائزاً لا واجباً و الجائز لا يكون إلا محدثاً فيكون هذا القديم محدثاً و هو تناقض ، و أما السادس - و هو إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد - فهو ضروري لأنه لا يعقل كون الجرم منفكاً عن كونه متحركاً أو ساكناً مثلاً ، إذ لو انفك عن الحركة و السكون لزم ارتفاع النقيض و هما حركة و لا حركة و سكون و لا سكون ، و أما السابع - و هو إثبات استحالة حوادث لا أول لها - فله أدلة كثيرة و أقربها ما سبق آنفاً ، و هو إذا كان كل فرد من أفراد الحوادث حادثاً في نفسه فعدم جميعها ثابت في الأزل ، ثم لا يخلو إما أن يقارن ذلك عدم فرد من الأفراد الحادثة أولاً ، فإن قارنه لزم اجتماع وجود الشيء مع عدمه و هو محال بضرورة العقل ، و إن لم يقارن ذلك عدم شيء من تلك الأفراد الحادثة لزم أن لها أولاً لخلو الأزل على هذا الفرض عن جميعها . و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق .

..... فالأعيان ما أي ممكن يكون له قيام بذاته بقرينة جعله من أقسام العالم ، ومعنى قيامه بذاته عند المتكلمين أن يتحيز بنفسه غير تابع تحيزه لتحيز شيء آخر

((فالأعيان ما أي ممكن)) : الذي يجوز وجوده وعدمه بحيث يستوى إليه نسبة الوجود والعدم ، ((يكون له قيام بذاته)) : وإنما فسر بالممكن احترازاً عن الواجب الوجود ، فإنه وإن كان قائماً بذاته لكنه ليس ممكناً بل واجباً .

ومعنى قيام الواجب بذاته استغنائه بذاته عما سواه

و معنى قيام الواجب بذاته استغنائه عما سواه في وجوده وذاته وصفاته و أفعاله . قال " العارف المحقق السنوسي " في " شرح الصغرى لأم البراهين " : يستحيل عليه تعالى أن لا يمكن قائماً بنفسه ، ومعنى قيامه بنفسه أنه عبارة عن استغنائه عن المحل والمخصص ، أي ليس هو معنى من المعاني أي الأشياء التي ليست بذوات ، فيحتاج إلى محل أي ذات يقوم بها ، وليس أيضاً بجائز العدم ، فيحتاج إلى مخصص أي الفاعل الذي يخصص كل جائز ببعض ما جاز عليه ، بل هو واجب القدم والبقاء لا يقبل ذاته العلي ولا صفاته الرفيعة العدم أصلاً ، فهو المنفرد بالغنى المطلق . فافهم . ((بقرينة جعله)) : يعني الأعيان ((من أقسام العالم)) : يعني إنا فسرنا كلمة ما بالممكن من أجل هذه القرينة ، فالأعيان لا تتناول الواجب ((ومعنى قيامه)) : يعني قيام العين أو الممكن ((بذاته عند المتكلمين أن يتحيز بنفسه)) : ومعنى تحيز بالذات : أن يكون الشيء مشاراً إليه بالإشارة الحسية بالذات ، لا أن يكون تحيزه غير معلول لتحيز أشياء أخرى ، وإلا لخرجت الأجسام لأن تحيزها بواسطة تحيزات أجزائها ((غير تابع تحيزه لتحيز شيء آخر)) : فيخرج عن التعريف المجموع المركب من عين وعرض ، كالسرير المركب من الخشب والهيئة العارضة له ، لأن تحيزه بواسطة جزئه الذي هو العين ، وبعض الناس على أنه داخل في الأعيان بناءً منهم على أن ذلك المؤلف ليس إلا عبارة عن الأجزاء المخصوصة والهيئة الاجتماعية ملحوظة معها ، لا على سبيل أنها مقومة إذ هي أمر اعتباري لا وجود له .

..... بخلاف العرض فإن تحيزه تابع لتحيز الجومر الذي هو موضوعه أي محله الذي يقومه ، و معنى وجود العرض في الموضوع هو أن وجوده أي نفسه هو وجوده في الموضوع ولهذا يمتنع الانتقال عنه

قالوا: العرض لا وجود له في نفسه أصلاً والرد عليه

((بخلاف العرض فإن تحيزه تابع لتحيز الجومر الذي هو موضوعه أي محله الذي يقومه)) : فعلى هذا لا يقال للمكان أنه موضوع ((و معنى وجود العرض في الموضوع هو أن وجوده أي نفسه هو وجوده في الموضوع)) : يعني وفست التبعية في التحيز بأن يكون وجود العرض في نفسه هو وجوده في الموضوع ، ولا وجود له في نفسه أصلاً ، فيستحيل انتقاله عن الموضوع : لأنه فرع أن يكون له وجود في نفسه حتى لا يحتاج إلى الموضوع في حين الانتقال . و الحق : أن العرض له وجود في نفسه وإن كان لا يتحقق إلا في الموضوع ، و عدم التمايز إنما هو في الحس . ألا ترى أنه يقال : وجد العرض فقام بالموضوع ، فتخلل الفاء شاهد عدل على المغايرة بين الوجودين وجوده في نفسه و وجوده في المحل ، على أن الوجود الأول مغاير بالضرورة للثاني ، لأنه كثيراً ما يتحقق وحده ، فلا يمكن اتحادهما ، و يكفي في امتناع انتقال العرض عن الموضوع : أنه لا يتحقق لوجوده إلا فيه وإذا كان وجوده في نفسه هو وجوده في محله ، كان زواله و انتقاله عن ذلك المحل زوالاً و انتقالاً لوجوده في نفسه ضرورة : أن زواله عن محله زوال لوجوده في محله فتأمل . ((و لهذا)) : يعني لكون وجوده في نفسه هو وجوده في محله ((يمتنع الانتقال عنه)) : و يبرهن عليه أن العرض يفتقر في تشخصه إلى الموضوع ، فيكون الموضوع من جملة المشخصات ، فلا يصح الانتقال عنها ، وذلك لأنه إذا كان الموضوع مشخصاً لها تكون محتاجة إلى موضوع مشخص ، لأن الموضوع المبهم لا يكون من حيث هو مبهم موجوداً في الخارج ، و ما هو كذلك لا يفيد تشخص ما هو حال فيه ، فالعرض إذا لا يتحقق وجوده إلا بموضوع بعينه فلا يصح عليه الانتقال .

..... بخلاف وجود الجسم في الحيز ، فإن وجوده في نفسه أمر ، و وجوده في الحيز أمر آخر ، ولهذا ينتقل عنه و عند الفلاسفة معنى قيام الشيء بذاته : استغناؤه عن محل يقومه و معنى قيامه بشيء آخر اختصاصه به ، بحيث يصير الأول نعتا و الثاني منعوتا ، سواء كان متحيزا كما في سواد الجسم أولا كما في صفات الباري عز اسمه ، و المجردات

((بخلاف وجود الجسم في الحيز ، فإن وجوده في نفسه أمر ، و وجوده في الحيز أمر آخر ، ولهذا ينتقل عنه)) : يعني بخلاف الجسم ، فإن الجسم غير محتاج في وجوده و تشخصه إلى الحيز ، بل يحتاج الجسم في تحيزه إلى حيز غير معين فلا يمتنع أن ينتقل من حيز إلى آخر ، ثم الواقع في كلام أهل هذا الفن ألفاظ ثلاثة : التحيز و المتحيز و الحيز ، فالمتحيز : الجرم ، و التحيز : أخذه قدر ذاته من الفراغ ، و الحيز : هو القدر الذي أخذه الجرم من الفراغ ، وإنما عبرنا بالجرم دون الجسم و الجوهر ، لأنه أعم منهما ، إذ هو عبارة عما أخذ قدر ذاته من الفراغ ، سواء كان مركبا أولا ، و الجوهر هو الذي لم يتركب بان بلغ في الدقة إلى حد لا يقبل معه القسمة عقلا ، و الجسم عبارة عما تركب من جوهرين فأكثر .

الفلاسفة لا تختص بأمة من الأمم

((و عند الفلاسفة)) : و اعلم : أن الفلاسفة لا تختص بأمة من الأمم ، بل هم موجودون في سائر الأمم و إن كان المعروف عند الناس الذين اعتنوا بحكاية مقالاتهم : هم فلاسفة اليونان فهم طائفة من طوائف الفلاسفة ، و هؤلاء أمة من الأمم ، لهم مملكة و ملوك و علمائهم فلاسفتهم ، و من ملوكهم " الإسكندر المقدوني " - و هو ابن فيلبس - ، و ليس هو بالإسكندر " ذي القرنين " الذي قص

الله نبأه في القرآن العظيم بل بينهما قرون كثيرة ، و بينهما في الدين أعظم التباين ، فذوالقرنين كان رجلاً صالحاً موثقاً لله سبحانه ، يؤمن بالله جل شأنه ، و ملائكته و كتبه و رسله و اليوم الآخر ، و كان يغزو عباد الأصنام ، و بلغ مشارق الأرض و مغاربها ، و بنى السد بين الناس و بين " ياجوج و ماجوج " ، و أما هذا المقدوني فكان كافراً مشركاً يعبد الأصنام هو و أهل مملكته ، و كان " أرسطاطاليس " و زيره ، و هو الذي غزا دارين بهمن بن اسفنديار ملك الفرس في عقرداره ، فثل عرشه و مزق ملكه و فرق جمعه ، ثم دخل الصين و الهند و بلاد الترك ، و كان لليونانيين في دولته عز و سطوة بسبب وزيره " أرسطو " ، فإنه كان مشيره و وزيره و مدبر مملكته . و المقصود : أن الفلاسفة اسم جنس لمن يحب الحكمة و يؤثرها ، و قد صار هذا الاسم في عرف كثير من الناس مختصاً بمن خرج عن ديانات الأنبياء و لم يذهب إلا إلى ما يقتضيه العقل في زعمه ، و أخص من ذلك أنه في عرف المتأخرين اسم لأتباع " أرسطو " و هم " المشاؤون " خاصة ، و هم الذين هذب ابن سينا طريقتهم و بسطها و قدرها ، و هي التي يعرفها بل لا يعرف سواها المتأخرون من المتكلمين ، و هؤلاء فرقة شاذة من فرق الفلاسفة و مقالاتهم واحدة من مقالات القوم .

((معنى قيام الشيء بذاته استغنائه عن محل يقومه)) : يعني يحصل الشيء و يميزه فهو شامل لقيام الواجب بذاته كالحادث ، و الموضوع و المحل مترادفان عند المتكلمين ، و كذا العرض و الحال واحد عندهم ، و قال الفلاسفة : المحل أعم من الموضوع ، و كذا الحال أعم من العرض و هذا واضح في موضعه ((و معنى قيامه بشيء آخر اختصاصه به)) : يعني اختصاصه بشيء ((بحيث يصير الأول نعتاً و الثاني منعوتاً)) : يعني التعلق الخاص الذي يصير به أحد المتعلقين نعتاً للآخر و الآخر منعوتاً ، و الأول يعني النعت حال و الثاني يعني المنعوت محل ، مثل التعلق بين لون البياض و الجسم المقتضي ، لكون البياض

نعنا للجسم وكون الجسم منعوتاً بأن يقال جسم أبيض ((سواء كان)) : يعني الشيء الآخر ((متحيزاً كما في سواد الجسم أولاً كما في صفات الباري تعالى و المجردات)) : يعني العقول و النفوس المجردة عن المادة . و الحاصل أن قيام الوصف بالموصوف قيل : إنه عبارة عن تبعيته له في التحيز ، فالتحيز ثابت بالذات للجسم و هو للوصف بالتبعية ، و أنت خير بأن هذا لا يصدق إلا على أوصاف الجسم ، أما أوصاف الباري فمقتضاهما أنه لا يقال : إنها قائمة به تعالى و لا يقال : إنها قائمة بالمحل ، و اعترض هذا " العلامة السعد " بأننا لانسلم : أن هذا أي التبعية في التحيز معنى قيام الصفة بالموصوف ، بل نقول معنى قيام الشيء بالشيء اختصاصه به بحيث يصير نعناً له و هو منعوت به ، و هو بهذا المعنى لا يختص بالمتحيز، فيشمل صفات الباري ، و كذا صفات المجردات عند من يقول به ، و علم من مهنا أن العرض عندهم يطلق على صفات الباري سبحانه و المجردات ، و إليه ذهب بعض المتأخرين من المتكلمين و ادّعوا أن صفات الله سبحانه من الممكنات ، و هي لاتخرج عن العرض ، و الصواب أن العرض أخص من الصفة فكل عرض صفة و لا عكس بدليل أنه يقال : صفات الله لا أعراضه ، فالعرض لا يكون إلا حادثاً و الصفة قد تكون حادثة إذا كانت لحادث و قد تكون قديمة إذا كانت لقديم ؛ فتدبر .

قال الحكماء: الجواهر منحصرة في خمس ورد الشيخ إبراهيم على

الفخر وردنا على الشيخ

و اعلم قال الفلاسفة : الجومر منحصر في خمسة : الهيولى الأولى و الصورة و الجسم و النفس و العقل ، و ذلك لأن الجومر إما أن يكون محلاً لجومر آخر و هو الهيولى أو حالاً في الجومر و هو الصورة أو مركباً منهما فهو الجسم ، أو لا يكون كذلك يعني لا يكون محلاً و لا حال أولاً مركباً منهما و هو

المفارق ، و المفارق إن تعلق بالجسم تعلق التدبير و التصرف فهو النفس ، وإن لم يتعلق بالجسم تعلق التدبير و التصرف فهو العقل . قال " الشيخ إبراهيم " (١) في " شرح أم البرامين " : إن الموجودات بالنسبة إلى المحل و المخصص أربعة أقسام ، قسم : لا يفتقر إليهما و هو ذات الله تعالى و قسم : يفتقر إليهما و هو أعراض الحوادث و قسم : لا يفتقر إلى المحل و يفتقر إلى المخصص و هو ذات الحوادث و قسم : يقوم بالمحل و لا يفتقر إلى المخصص و هو صفات الله تعالى ، و قد أساء " الفخر " (٢) الأدب حيث عبر عن هذا السقم بالافتقار نظراً منه إلى استحالة قيام صفاته تعالى بنفسها ، و وجوب قيامها بالذات الأقدس : مع غفلته عما يوممه التعبير بالافتقار ، أقول راداً عليه : إن إطلاق المحل على ذات الله تعالى فيه إساءة أدب أيضاً ، و قد وقعت أنت فيه كالفخر ، إذ المحل يومم ما لا يليق ، ففي المقاصد : فإن الحلول ملاقة موجود لموجود بالتمام لا على سبيل المماساة و المجاورة ، بل بحيث لا يكون بينهما تباين في الوضع ، و يحصل للثاني صفة من الأول كملاقة السواد للجسم و يسمى الأول حالا و الثاني محلاً و لا شك أن الحلول بهذا المعنى يستحيل على الله سبحانه ، فليس ذاته محلاً و صفاته حالة فيه أيضاً ، و أما صفات الباري فالفلاسفة لا يقولون بها ، و المتكلمون لا يقولون بكونها أعراضاً و لا بكونها حالة بالذات ، بل قائمة بها بمعنى اختصاص الناعت ، و في الأنوار القدسية ما نصه : النور الثالث عشر أنه لا يجوز أن يقال : صفاته تعالى حلت في ذاته و لا ذاته محل لصفاته و إن كان مجازاً ، و لا يقال : صفاته معه و لا مجاورة له و لا فيه ، و بعد هذا لا يرد نقد الشيخ على الفخر ، فافهم .

(١) شيخ الاسلام إبراهيم البيهقوري

(٢) الإمام فخر الدين الرازي

..... هو أي ماله قيام بذاته من العالم ، إما مركب من جزئين فصاعداً و هو الجسم ، و عند البعض لا بد له من ثلاثة أجزاء ليتحقق الأبعاد الثلاثة ، أعني الطول و العرض و العمق ، و عند البعض من ثمانية أجزاء ليتحقق تقاطع الأبعاد الثلاثة على زوايا قائمة ، و ليس هذا نزاعاً لفظياً راجعاً إلى الاصطلاح ، حتى يدفع بأن لكل أحد أن يصطلح على ما شاء ،.....

البحث في مباحث الجواهر

((و هو أي ماله قيام بذاته من العالم ، إما مركب)) : يعني العين ينقسم إلى الجسم و الجوهر الفرد ، فالجسم عند الفلاسفة مؤلف من المادة و الصورة ، و عند المتكلمين الجسم مؤلف من الجواهر الفردة ، ثم اختلفوا في أقل ما تحقق به تلك القسمة ، فقليل : مؤلف ((من جزئين فصاعداً)) : و قيل : من أربعة ، و قيل : من ستة ، ((و هو الجسم و عند البعض لا بد له من ثلاثة أجزاء ليتحقق الأبعاد الثلاثة أعني الطول و العرض و العمق ، و عند البعض من ثمانية أجزاء ليتحقق تقاطع الأبعاد الثلاثة على زوايا قائمة)) : و هذه الأقوال دائرة بين الأشاعرة و المعتزلة ، و هي مع أدلتها المذكورة في المطولات ((و ليس هذا نزاعاً لفظياً)) : و هو أن يكون مراد كل واحد من الخصمين عين مراد الآخر ونظيره ، قال أهل السنة : إن القرآن غير مخلوق يعني غير حادث ، فأرادوا به الكلام النفسي ، وقالت المعتزلة : إنه مخلوق يعني حادث ، فأرادوا به الكلام اللفظي ((راجعاً إلى الاصطلاح حتى يدفع)) : هذا الاختلاف و النزاع ((بأن لكل أحد)) : من الأشاعرة و المعتزلة ((أن يصطلح على ما شاء)) : من التأليف في أقل المراتب الجسمية .

..... بل هو نزاع في أن المعنى الذي وضع لفظ الجسم بإزائه : هل يكفي فيه التركيب من جزئين أم لا ، احتج الأولون بأنه يقال لأحد الجسمين إذا زيد عليه جزء واحد أنه أجسم من الآخر ، فلو لا أن مجرد التركيب كاف في الجسمية لما صار بمجرد زيادة الجزء أزيد في الجسمية و فيه نظر : لأنه أفعال من الجسمانية بمعنى الضخامة و عظم المقدار ، يقال : جسم الشيء أي عظم ، فهو جسيم و جسام بالضم . و الكلام في الجسم الذي هو اسم

((بل هو نزاع في أن المعنى الذي وضع لفظ الجسم بإزائه : هل يكفي فيه التركيب من جزئين أم لا)) : فعلى هذا يكون النزاع معنويا ، و هو أن يكون اختلاف نظار في المعنى ، فيشير إلى أن للجسم معنى معيناً يختلف في تحققه ، و نظيره ما سبق آنفاً ، و قال المتكلمون : العالم عبارة عن ما سوى الله جل شأنه حادث بجميع أجزائه ، وقالت الفلاسفة : العالم عبارة عما سوى الله سبحانه ليس بحادث بجميع أجزائه .

((احتج الأولون)) : الذين يقولون : أقل ما يتركب منه الجسم جزئان فقط ، و استدلوا على ذلك ((بأنه يقال لأحد الجسمين)) : يعني المتساويين في المقدار دون الأجزاء ((إذا زيد عليه جزء واحد إنه أجسم من الآخر فلو لا أن مجرد التركيب كاف في الجسمية لما صار بمجرد زيادة الجزء أزيد في الجسمية)) : و أنت خير بأن ذلك لا يصح أن ينتج منه هذا ، فإن الزيادة في الجسمية إنما تعقل بعد تحقق أصلها ، و هل يحصل ذلك بجزئين أو ثلاثة أو غيرهما ؟ لا شك أنه يظل الأمر محتملاً ((وفيه نظر)) : يعني ورد أيضاً ((لأنه أفعال)) : يعني إن أجسم ، أفعال تفضيل ((من الجسمانية بمعنى الضخامة و عظم المقدار ، يقال : جسم الشيء أي عظم ، فهو جسيم و جسام بالضم)) : و حاصله أنه ليس المراد من محاورتهم : هذا أجسم من الآخر ، هذا إذا زيد في الجسمية بل معناه أنه أزيد في الجسمانية ((و الكلام في الجسم الذي هو اسم)) : يعني ذات غير مشتق .

..... لا صفة أو غير مركب كالجوهر ، يعني العين الذي لا يقبل الانقسام ؛ لا فعلاً ولا وهماً ولا فرضاً ، وهو الجزء الذي لا يتجزأ ، ولم يقل : وهو الجوهر.....

((لا صفة)) : بمعنى العظيم ، ولا يخفي عليك أنه لا يقيم رداً لدليلهم ، فإن الجسم مأخوذ من الجسامة ، والمعاني المنقول عنها - يعني المعاني اللغوية - ملحوظة في الألفاظ المنقولة وبعد ، فالاختلاف بينهما لفظي لغوي يرجع الأمر فيه إلى اللفظ واللغة ، والمطلع عليها يرى أن المعتبر في الجسم مجرد التأليف ، ولا دخل لوجود الأبعاد الثلاثة في تحقق معنى الجسم فالحق مذهب أهل السنة ((أو غير مركب كالجوهر يعني العين الذي لا يقبل الانقسام)) : أصلاً ورأساً ، ((لا فعلاً)) : يعني بفك : وهو مطلق الفصل أو قطع ، وهو الفصل بنفوذ جسم فيه .

((ولا وهماً)) : يعني إن القوة الوممية لا تدرك مقداراً لا يقبل الانقسام و الانفصال ، لا تدرك الأمور الصغيرة جداً ، فلا تستطيع قسمتها ((ولا فرضاً)) : يعني و لا فرضاً عقلياً مطابقاً للواقع ، وإن أمكن أن يفرض العقل قسمته ؛ لأنه يفرض المستحيلات . والحاصل أنه لا يقبل التجزأ أصلاً لا قطعاً لصغره ، أنه لصغره لا يدرك الحس ، ولا يقدر على استحضار ، ولا كسراً لصلابة ، ولا وهماً لعجز الومم من تميز طرف منه عن طرف ، ولا فرضاً عقلياً . والفرق بين القسمة الوممية والقسمة من وجهين : أحدهما على أن القسمة الوممية متنامية ، والقسمة الفرضية غير متنامية ؛ لأن القوة الوممية لا تقدر على تحصيل إدراكات غير متنامية بخلاف العقل ، وثانيهما : أن الانقسامات المفروضة في القسمة الوممية جزئية ، وفي القسمة العقلية كلية ، وذلك لأن القوة الوممية لا تدرك الأمور الكلية بخلاف العقل . ((وهو الجزء الذي لا يتجزأ)) : قال الشارح البارع : ((ولم يقل : وهو الجوهر)) : كما في قسمه وعديله و هو الجسم .

..... احترازاً عن ورود المنع بأن ما لا يتركب لا ينحصر عقلاً في الجواهر بمعنى الجزء الذي لا يتجزأ بل لا بد من إبطال الهيولى والصورة والعقول والنفوس المجردة

((احترازاً عن ورود المنع)) : قال الفاضل المحشي^(١) المدقق : وإن أمكن دفعه بأن المقصود بالتقسيم حصر العين الذي يثبت وجوده ، وليس وجود شيء من الهيولى و الصورة و النفوس بثابت عندنا ، فهي خارجة عن المقسم ، وقال " الدسوقي " :^(٢) إن حصر العالم في شيئين مذهب جمهور أهل السنة ، وأثبت الفلاسفة و " الغزالي " قسماً آخر غير الأجرام والأعراض ليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز ، وسموه بالمجردات لتجردها عن المادة وعن الجرمية والعرضية ، وذلك كالعقول والنفوس هي الأرواح والملائكة على ما قال " الغزالي " أقول : وهذا القولان مزيان وخلاف الواقع وخلاف التحقيق ، تأمل ولا تغفل . ((بأن ما لا يتركب لا ينحصر عقلاً في الجواهر بمعنى الجزء الذي لا يتجزأ بل لا بد من إبطال الهيولى والصورة)) : يعني لا يكفي في ثبوت هذا الحصر وإلزام الفلاسفة به بمجرد الدعوى ، بل لا بد من إبطال هذه الأشياء .

قوله: والعقول، المراد به الملائكة الكروبيون

((و العقول)) : قال بعض المتبحرين : يريدون بها الملائكة الكروبيين في لسان الشرع ، وليس لها تعلق بالأجسام بطريق التدبير والتصرف ، وعددها في المسلسلة الطولانية يجب أن لا يكون من العشرة بناءً على تتبع الأفلاك التي دلت عليها الأرصاد ، واحتاجوا إلى إثباتها في انتظام أحوالها ، قال " الشيخ الرئيس " : الجواهر الأولى الروحانية التي هي مبدعاته وأقرب مخلوقاته منزلة عنده ، والدلالة على كثرتها واختلاف مراتبها وطبقاتها والغنى الذي يتعلق بكل منها في تتميم الكل ، وهذه

(١) صاحب الخيال المحشي الفاضل . (٢) في حواشيه على شرح الصغرى لأمر

البراهين رتبة الملائكة الكروبيين .

قوله: والنفوس، المراد به الملائكة المدبرات

((و النفوس المجردة)) : قال بعض المتبحرين : وهي في لسان الشرع الملائكة المدبرات ، و ذلك لأن دوام استدارة حركات الأفلاك يستدعي أن تكون صادرة عن نفس مجردة دائمة الوجود لاستحالة الحركة الطبيعية و القسرية عليها ، قال الشيخ الرئيس : الجواهر الروحانية الثانية التي هي بالجملة دون جملة تلك الأولى ، و دون درجاتها و طبقاتها ، و هذه الملائكة المؤكدة بالسموات ، و حملة العرش ، و مدبرات الطبيعة ، و متعهدات ما يتولد في عالم الكون و الفساد .

بين الشيخ " الرئيس " طبقات أخرى للملائكة

و بعد هذه الطبقات يبين الشيخ الرئيس طبقات أخرى للملائكة ، و بين أفعالها و أعمالها و تصرفاتها في السماوات و سائر الكائنات .

قال ابن قيم: الفلاسفة لا يعرفون الملائكة، هذا صدر من جهله و غفلته

و من مهنا ظهر أن ما أفاده " ابن قيم " ، و قال : و أما الإيمان بالملائكة فالفلاسفة لا يعرفون الملائكة و لا يؤمنون بهم ، و إنما الملائكة عندهم ما يتصوره النبي بزعمهم في نفسه من أشكال نورانية ، هي العقول عندهم ، و هي مجردات ليست داخل العالم و لا خارجه و لا فوق السماوات و لا تحتها ، و لا هي أشخاص تتحرك ، و لا تقعد و لا تنزل و لا تدبر شيئاً ، و لا تتكلم و لا تكتب أعمال العبد ، و لا لها إحساس و لا حركة البتة ، و لا تنتقل من مكان إلى مكان ، و لا تصف عند ربها و لا تصلي ، و لا لها تصرف فيأمر العالم البتة ، فلا تقبض نفس العبد و لا تكتب رزقه و أجله و عمله ، و لا عن اليمين و عن الشمال قعيد ، كل هذا لاحقيقة له عندهم البتة . تم كلامه بلفظه . لا يذهب على الريب أن هذا كله صدر عن غفلته و جهله و عدم علمه و فهمه بعلوم الفلاسفة .

..... ليتم ذلك و عند الفلاسفة لا وجود للجوهر الفرد أعني الجزء الذي لا يتجزأ و تركيب الجسم إنما هو من الهيولى و الصورة و أقوى أدلة إثبات الجزء أنه لو وضعت كرة حقيقية على سطح حقيقي لم تماسه إلا بجزء غير منقسم : إذا لو ماسته بجزئين لكان فيها خط بالفعل

((ليتم ذلك)) : يعني الحصر في الجسم و الجوهر الفرد : فإن العقول و النفوس المجردة و إن كانت جواهر لكنها لا بمعنى الجزء الذي لا يتجزأ ((و عند الفلاسفة لا وجود للجوهر الفرد أعني الجزء الذي لا يتجزأ و تركيب الجسم من الهيولى و الصورة)) .

اضطربت آراء الناس في أن الجوهر الفردي يمكن وجوده أو

يستحيل وجوده

و قد اضطربت آراء الناس في أن الجوهر الفرد يمكن أن يوجد أو يستحيل وجوده، فإلى الأول ذهب المتكلمون ، و إلى الثاني الفلاسفة ، و لكل منها أدلة وبراهين على مذهبه . أقول قبل الخوض في المسئلة : إن الجسم الطبيعي إما مفرد كالماء و الهواء و النار و الأرض ، و إما مركب ، و هو قد يكون مركباً من أجسام مختلفة الصور و مختلفة الطبائع كبدن الحيوان و قد يكون مركباً من أجسام متشابهة الصور مثل السرير ، و المفرد لا شك أنه قابل للانقسام إلى الأجزاء ، فلا يخلو إما أن يكون الانقسامات الممكنة حاصلة فيه بالفعل أولاً ، و على التقديرين فهي إما أن تكون متنامية أو غير متنامية ، فحصل من هذا التقسيم أقسام أربعة :- الأول : كون الانقسامات بالفعل متنامية ، و ثانيها : كونها بالفعل غير متنامية ، و الثالث : كونها بالقوة متنامية ، و الرابع : كونها بالقوة غير متنامية ، و إلى كل واحد منها ذهب ذاهب، فالاحتمال الأول مذهب أكثر المتكلمين و شريعة قليلة من قدماء حكماء اليونانيين،

والثاني مما التزمه بعض القدماء ، ولزم على النظام من متكلمي المعتزلة ، و الثالث "مذهب " محمد بن عبد الكريم " البحر الزخار الشهرستان و بينه في سفره المترجم "بالمناهج و البيانات" ، و الرابع مذهب جمهور الفلاسفة . ثم لا يخفى عليك أن في هذا المقام ظلمة وإشراقاً ، أما الأول : فإن الحصر في المذاهب الأربعة غير تام : لخروج المذاهب الأخرى عن الحصر ، أحد ما : " مذهب ديمقراطيس " الحكيم القائل بتألف الجسم من أجسام صغار صلبة ، و ثانيها : مذهب " أبي البركات البغدادي " المذاهب إلى تألف الجسم من السطوح و الخطوط الجوهرية ، و ثالثها : مذهب " أفلاطون " و من تبعه من الإشرافيين : حيث لم يقولوا بتألف من المادة و الصورة ، فالمذاهب في الواقع سبعة لا أربعة . و الثاني : فبيانه أن الكلام مهنا في الجسم المفرد الغير المؤلف من الأجسام و لا في الجسم المركب منها ، فمذهب " ديمقراطيس " خارج عن المقسم ، و أما مذهب " أبي البركات " فآل إلى مذهب المتكلمين ، فإنه اعتبر الأجزاء التي لا تنجز أولاً في الطول ، فساما خطأ جوهرياً ، ثم اعتبرها مجمعة في العرض ، فساما سطوحاً جوهرياً ، ثم اعتبرها سطوحاً كذلك في الثخن ، فساما جسماً ، و هذا مما أفاده صاحب " المحاكمات " ، و صرح به " السيد السند " في حواشيه على شرح " حكمة العين " . و أما مذهب " أفلاطون " الإلهي فدا خل في كون الجسم متصلاً واحداً قابلاً للانقسامات الغير المتنامية ؛ لكن بخدشة أن دخوله في هذه الأمثال لا يخرججه عن كونه مذمباً من المذاهب المذكورة . فتفكر .

والأقوى من أدلة إثبات الجزء : ما أورده الإمام الفخر

((و أقوى أدلة إثبات الجزء)) : و قد استدلل المتكلمون على إثبات الجزء الذي لا يتجزأ بأدلة متعددة ، و أقوى منها ما أورده الإمام الفخر في " أربعينه " و غيره من تصانيفه المنيفة . ((أنه لو وضعت كرة حقيقية)) : و احترز بذلك عن الكرة التي تقع عند الحسن أنها حقيقية ، و ليس كذلك ((على سطح حقيقي لم تماسه إلا بجزء غير منقسم : إذ لو تماسه بجزئين لكان فيها خط بالفعل .

..... فلم تكن كرة حقيقية ، وأشهرها عند المشائخ وجهان : الأول أنه لو كان كل عين منقسماً لا إلى نهاية ، لم يكن الخردلة أصغر من الجبل ، لأن كلا منهما غير متناهي الأجزاء ، والعظم والصغر إنما هو بكثرة الأجزاء وقلتها ، وذلك إنما يتصور في المتناهي والثاني : أن اجتماع أجزاء الجسم ليس لذاته ، وإلا لما قبل الافتراق . فالله تعالى قادر على أن يخلق فيه الافتراق إلى الجزء الذي لا يتجزأ لأن الجزء الذي تنازعنا فيه إن أمكن افتراقه لزمتم قدرة الله تعالى عليه دفعاً للعجز ، وإن لم يمكن ، ثبت المدعى ،

فلم تكن كرة حقيقية)) : والقول بمنع إمكان الكرة الحقيقية والسطح المستوي ومنع وجود موضع التماس مكابرة ، والمقصود والمفروض خلافه ، فاللزم باطل : و هو وجود خط مستقيم بالفعل في سطح الكرة الحقيقية ، والمألوم مثله : و هو أن يكون المماسه بجزئين . أما الملازمة فلأن التماس ضروري ، ولا يخلو إما أن يكون بغير منقسم - و هو المدعى - أو بمنقسم وأدناه الجزئان المذكوران ، وما خط ، وقد حصل التماس بهما ، فيلزم انطباقهما على جزئين من السطح المستوي ، فيلزم وجود الخط المستقيم في سطح الكرة بالضرورة . وأما بطلان اللزم فبين ، وإذا بطل التماس بمنقسم ، تعين أن يكون التماس بجزء غير منقسم ، و هو المطلوب .

وأشهر الأدلة وجهان

((وأشهرها)) : يعني وأشهر أدلة إثبات الجزء ((عند المشائخ وجهان)) : وأن الشهرة تختلف بحسب الأزمنة والبلاد ، فلا يقال في كونهما أشهر الوجود نظر ((الأول انه : لو كان كل عين منقسماً لا إلى نهاية)) : و هو لازم لعدم إثبات الجزء ((لم يكن

الخردلة أصغر من الجبل)) : لعل منشأ هذا الوجه أن الكلام في الأجزاء المقدارية - و هي سواء كانت موجودة بالفعل أو بالقوة - يحصل بها التقدر للجسم ، وزيادة القدر و نقصه منوط بكثرة هذه الأجزاء و قلتها . ((لأن كلا منهما غير متناهي الأجزاء ، والعظم و الصغر إنما هو بكثرة الأجزاء و قلتها و ذلك)) : يعني الكثرة و القلة في الأجزاء ((إنما يتصور في المتناهي)) : يعني فرع تناميها ، فإنه لا يجوز بضرورة العقل أن يقال : غير المتناهي أزيد من غير المتناهي ، وإلا فكيف يكون غير متناهي ، والمراد القلة و الكثرة في الموجودات ، فلا يعترض بأن معلومات الله مثلاً أكثر من مقدوراته ، وهما غير متناميين ؛ لأن الموجود منهما متناه البتة ، وفيه نظر : أن هذا بعينه يقول به الفلاسفة في الجسم ، فهم لا ينكرون أن الموجود القائم به متناه ، وإليه يرجع الصغر والكبر ولكن العقل يجوز افتراق الجسم إلى ما يقف عند حد .

((والثاني : أن اجتماع أجزاء الجسم ليس لذاته)) : يعني لأجل ذات الجسم و طبيعته ((و إلا لما قبل الافتراق)) : لأن مقتضى الذات لا يمكن تخلفه عن الذات ((قاله تعالى قادر)) : يعني وإن كان لغير ذاته بل لقدرة الله سبحانه ((قاله سبحانه قادر على أن يخلق فيه الافتراق إلى الجزء الذي لا يتجزأ)) : فلا يكون الافتراق إلى الجزء الذي لا يتجزأ مستحيلاً ، وإلا لم يتعلق به القدرة الإلهية الأزلية ؛ لأن القدرة القديمة لم تتعلق بالمستحيالات و الممتنعات ، و سيأتي تحقيقه ((لأن الجزء الذي تنازعنا فيه إن أمكن افتراقه لزمتم قدرة الله تعالى عليه : دفعاً للعجز)) : يعني لو أمكن تجزيه و افتراقه مرة أخرى : بأن لا يكون بالفعل منقسماً ، بل قابلاً للقسمة ، لزم قدرته على إيجادها ، وقد فرض وجوده بإيجاده ، فدخل تحت الموجودات ، فلم يكن قابلاً لها ، بل موجوداً منقسماً بالفعل لا بالقوة ، فلزم خلاف المفروض . ((وإن لم يمكن)) : يعني لم يمكن افتراق هذا الجزء بل ممتنعاً و مستحيلاً ((ثبت المدعى)) : و هو ثبوت الجزء الذي لا يتجزأ .

..... و الكل ضعيف ، أما الأول فلأنه إنما يدل على ثبوت النقطة ،
و هو لا يستلزم ثبوت الجزء ، لأن حلولها في المحل ليس الحلول
السرياني ، حتى يلزم من عدم انقسامها عدم انقسام المحل ، و أما
الثاني و الثالث فإن الفلاسفة لا يقولون بأن الجسم متألف من
أجزاء بالفعل ، و أنها غير متناهية ، بل يقولون : إنه قابل
لانقسامات غير متناهية ، و ليس فيه اجتماع أجزاء أصلاً و إنما
العظم و الصغر باعتبار المقدار القائم به باعتبار كثرة الأجزاء و قلتها ،
و الافتراق ممكن لا إلى نهاية ،.....

((و الكل ضعيف)) : يعني الأقوى و الأشهر.

وألطف الدلائل على إثبات الجزء، ما استدل به مولانا محمد

قاسم النانوتوي

نعم و من ألطف الدلائل على إثبات الجزء ما استدل به شيخ مشائخنا المحدث
الحافظ الحجة مولانا " محمد قاسم النانوتوي " مرتجلاً حين مثل في الوعظ ، فقال
بأن قوله سبحانه : ﴿ و مزقناهم كل ممزق ﴾ يدل على ثبوت الجزء الذي لا يتجزأ ، لأن
التمزيق تفعيل ، و من خواصه المبالغة ، ثم إيراد قوله : كل ممزق ، تأكيداً له ، يدل
على ثبوت الجزء الذي لا يقبل التمزيق . أقول : و توضيحه على الوجه العقلي أن كل
واحد من مراتب الممكن شيء ممكن ، و كل ممكن مقدور الله سبحانه ، فله أن يوجد
الافتراقات كلها و لو غير متناهية ، فيخرجها من القوة إلى الفعل ، فحينئذ كل مفترق
بإيجاده جزء لا يتجزأ .

أما الأول: فتقرير ضعف الوجه الأول

((أما الأول)) : أما منع الدليل الأول ((فلأنه إنما يدل على ثبوت النقطة ، وهو لا يستلزم ثبوت الجزء ؛ لأن حلولها في المحل ليس حلول السرياني)) : وذلك لأن المقدر عندهم أن حلول الأطراف في محلها حلول طرياني ((حتى يلزم من عدم انقسامها عدم انقسام المحل)) : يعني أن الدليل لما يدل على ثبوت النقطة ، وهو لا يستلزم ثبوت الجزء إلا لو كان حلولها في المحل حلولاً سريانياً ، وليس كذلك . فافهم .

وأما الثاني والثالث فتقرير ضعف الثاني والثالث

((و أما الثاني و الثالث)) : و أما منع الدليل الثاني و الدليل الثالث ((فلأن الفلاسفة لا يقولون بأن الجسم متألف من أجزاء بالفعل ، وإنها غير متنامية ، بل يقولون : إنه قابل لانقسامات غير متنامية ، وليس فيه اجتماع أجزاء أصلاً)) : هذا جواب عن الوجه الثاني ، ومنشأه عدم فرق المستدل بين اللاتنامي الكمي و اللاتنامي اللاتقضي ، و حاصله : أنهم لا يقولون : إن الجسم يتألف من أجزاء بالفعل ، وإنها غير متنامية بمعنى أنه يقبل انقسامات غير متنامية دفعة واحدة ؛ حتى يقوم عليهم هذا الدليل ، بل هم يقولون : إن الانقسام و الافتراق ممكن لا إلى نهاية ، بمعنى أن الجسم لا ينتهي في الصغر إلى حد ؛ إلا و يقبل بعد ذلك الانقسام ، فليس ههنا أجزاء بالفعل يتألف منها الجسم ، بل كل جزء يفرض قابلاً للافتراق ، وإن كل ما يخرج من الانقسامات إلى الفعل أبداً فهو متناه . فتأمل .

((و إنما العظم و الصغر باعتبار المقدار القائم به ، لا باعتبار كثرة الأجزاء و قلتها)) : يعني فهما باعتبار نفس المقدار القائم به لا مدخل فيه للأجزاء ، لأنها أمور وممية مفروضة لا فعلية لها مطلقاً ((و الافتراق ممكن)) : هذا جواب عن الوجه الثالث . و الرد على هذا باعتبار الشق الثاني ، وأنه إذا كان الافتراق ممكناً فهو ((لا إلى نهاية)) : فما من مقدار يفرض إلا و يجوز العقل افتراقه إلى مقادير لا نهاية لها ؛ كما تقدم .

..... فلا يستلزم الجزء ، و أما أدلة النفي أيضا ، فلا تخلو عن ضعف ، ولهذا مال الإمام الرازي في هذه المسألة إلى التوقف . فإن قيل : هل لهذا الخلاف ثمرة ، قلنا : نعم ! في إثبات الجواهر الفرد نجاة عن كثير من ظلمات الفلاسفة ،

((فلا يستلزم الجزء)) : فلا يثبت المطلوب ، أقول : الجواب أولاً منع الصغرى ، إذ عدم التناهي بمعنى لا تقف عند حد ، و وجود جميعها بالفعل ممتنع عند هم ، و هو الأصل المتفق عليه على أنه لو وجد جميعها بحيث لا يشذ عنها لم يبق تلك الأمور لا تقضية ، و المفروض أنها لا تقضية و ثانياً بالنقض بالمقدورات ، فإنها غير متنامية ، فلو فرض وجودها كلها بإيجاده لكونها ممكنة وجب وجود غير المتناهي بالفعل ، و هو المحال ، و لزم خلاف المفروض ، يعني فرض اللا تقضية للزم وقوف المحض ، و لزم ختم القدرة عليه لعدم بقاء القدرة على شيء بعده . و ثالثاً بمنع الكبرى على أصل الفلاسفة أن الممكن الصدور عنه سبحانه عندهم ليس إلا العقل الأول لا غير ، فليست هذه الأجزاء صالحة الصدور عنه على أنها أشياء مادية لا تصدر عن العقل أيضاً ، و أيضاً يجوز أن يكون كل افتراق ممكناً بالذات ممتنعاً بالغير ، و الممتنع بالغير قد يستلزم الممتنع بالذات مثل عدم العقل الأول عندهم مستلزم لعدم الواجب الوجود ، فكذا وجود هذا الممكن لوجود الجواهر الفرد ، فلا يندفع به الاستحالة الذاتية للجواهر الفرد . فافهم : فإنه دقيق . ((أما أدلة النفي)) : يعني أدلة الفلاسفة على إبطال الجواهر الفرد ، و أورد نبذاً منها صدر التلميذ في شرح الهداية الأثرية .

((أيضا)) : نحو أدلة المتكلمين ((فلا تخلو عن ضعف)) : قال بعض العلام : إشارة إلى قلة ضعفها . ((ولهذا مال الإمام الرازي)) : سيف الله على رؤوس الملحدين و الذندقيين ((في هذه المسئلة)) : يعني إثبات الجزء الذي لا يتجزأ ((إلى التوقف)) :

مسئلة الثالث: الجزء ليست من العقائد الإسلامية

و من مهنا ظهر أن هذه المسئلة ليست من العقائد الإسلامية و الاعتقادات الشرعية ، بل إن الفلاسفة يثبتون قدم العالم بإثبات المادة ، و يذكرون مسئلة الإبطال توطئة له ، و غرضهم الباطل - نفي الفاعل المختار و نفي حشر الأجساد - و مباحث الإبطال و مباحث الإثبات دلائل لهذه المسائل ، فلما رأى المسلمون القائلون بثبوت الفاعل المختار ، و بثبوت حشر الأجساد ، و بثبوت حدوث العالم تصدوا لردّهم منعاً و معارضةً : حتى خربوا مكانهم و زلزلوا بنيانهم .

وقول صاحب "دراية العصمة" أشرف علي التهانوي

قال شيخ مشائخنا صاحب " دراية العصمة " في الرد على " مداية الحكمة " "أشرف على التهانوي " : فصل في إبطال الجزء الذي لا يتجزأ ، ثم قوله : فصل في إثبات الهيولى ، أقول : لو لم يكن الغرض من هذين الفصلين إثبات قدم العالم بإثبات الهيولى ، و جعل إبطال الأجزاء توطئة له ، لما كان لنا غرض بالتعرض لهما ؛ لأنه ينطق الشرع بأن الجسم مركب من الأجزاء الفردة أو من الهيولى و الصورة ، و إنما منطوقه حدوث العالم سواء تركبت الأجسام منها أو منهما ، فلو ثبت بالدليل العقلي إبطالهما و إثباتهما مع حدوثهما ، فلا ضرر علينا ، و إنما الذي يضرنا هو قدم شيء منهما . انتهى كلامه بحروفه .

((فإن قيل : هل لهذا الخلاف ثمرة ، قلنا : نعم ! في إثبات الجوهر الفرد نجاة)) : يعني نجاة عن موافقتهم في كثير من عقائدهم المظلمة من حيث البطلان ، و ابتنائها على قواعدهم المنافية للأصول النيرة الإسلامية ((عن كثير من ظلمات الفلاسفة)) : يعني أباطيلهم و أضاليلهم .

..... مثل إثبات الهيولى و الصورة المؤدي إلى قدم العالم ونفي حشر الأجساد ، و كثير من أصول الهندسة المبني عليها دوام حركات السماوات و امتناع الخرق و الالتيام عليها . و العرض ما لا يقوم بذاته بل بغيره ، بأن يكون تابعاً له في التحيز أو مختصاً به اختصاص الناعت بالمنعوت على ماسبق ، لا بمعنى أنه لا يمكن تعلقه بدون المحل على ما و هم ، فإن ذلك إنما هو في بعض الأعراض ، و يحدث في الأجسام و الجواهر . قيل : هو من تمام التعريف احترازاً عن صفات الله تعالى ،

((مثل إثبات الهيولى و الصورة المؤدي إلى قدم العالم ونفي حشر الأجساد)) : و الحاصل : و إنما كانت النجاة عن إثبات الهيولى و الصورة - فلأن الهيولى التي هي المادة القديمة عندهم - بناءً على أنها لو لم تكن قديمة لاحتاجت إلى مادة لما تقرر عندهم : من أن كل حادث مسبوق بمادة ، فيلزم التسلسل و هو محال ، فثبت أنها قديمة ، و المادة لا تخلو عن الصورتين الجسمية و النوعية لما تقرر عندهم ، فيلزم قدم الجسم المستلزم لقدم العالم المستلزم لكونه موجياً بالذات ، و كون حشر الأجساد ممتنعاً كونه مبنياً على عدمها المنافي لقدم العالم)) و كثير من أصول الهندسة المبني عليها دوام حركات السماوات)) : قال الفاضل المحشي : أدلة دوامها المذكورة في الكتب الحكمية المتداولة غير مبنية على أصل هندسي ، ولعل الشارح اطلع على دليل يبتني عليه ، و قال بعض الناس : إن قوله من أصول الهندسة سهو و تحريف وقع موقع قوله من أصول الفلسفة ((و امتناع الخرق و الالتيام عليها)) : هذه مخالفة عن العقيدة الإسلامية ، ولذا اتفق على بطلانها المليون ، و قد نطق على إبطالها القرآن العظيم ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا السَّمَاءُ انشقت ﴾ و قال تعالى : ﴿ وَإِذَا السَّمَاءُ انفطرت ﴾ و قال تعالى : ﴿ وَإِذَا الشَّمْسُ كورت ﴾ ، و إذا النجوم انكسرت ﴾ و غيرها من الآيات البينات ، فعقيدة الفلاسفة هذه كفر بواح . وبالله التوفيق .

مباحث الأعراض

((والعرض ما)) : يعني موجود ممكن . ((لا يقوم بذاته)) : قال الشارح - قدس سره - : ((بل بغيره)) : وذلك لأن الصفة ليست غير الموصوف . قيل : زاده ليخرج صفات الله - جل جلاله - وقيل : هي خارجة بالموصول : لأن المراد به الممكن . وقيل : هي خارجة بقوله : ويحدث في الأجسام ، وهذا كله شغب فاسد إذ البحث في أنواع العالم . فتأمل ((بأن يكون تابعاً في التحيز)) : على مذهب المتكلمين ((أو مختصاً به اختصاص الناعت بالمنعوت)) : على مشرب الفلاسفة ، فالحلول عبارة عن اختصاص ، وتصور هذا الاختصاص بديهي ، وهو كاف في المقصود . فإننا نعلم بداهة أن للبياض اختصاصاً بالثوب ، ليس ذلك الاختصاص للمال بالنسبة إلى زيد مثلاً ، ولا للنجوم بالنسبة إلى الأفلاك . وأما تعريف الحلول بالكون في آخر لا لجزء منه لا يصح انتقاله منه ، ويكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الآخر ، ويكون الشيء سارياً في الآخر ، ليس بشيء ، وتفصيله في موضعه ((على ماسبق)) : من بيان الخلاف بين الفريقين ((لا بمعنى أنه لا يمكن تعقله بدون المحل على ما وهم)) : يعني لا يمكن تصور وجوده أي يستحيل وجوده بدون المحل ، كما يقال في تعريف التواتر : لا يتصور تواطؤهم ، فعدم التصور و التعقل قديحي بمعنى الاستحالة ((فإن ذلك إنما هو في بعض الأعراض)) : وهي أعراض النسبة كآين ومتى والوضع والفعل والانفعال والإضافة والملك ، لا في الكم والكيف ((ويحدث في الأجسام والجواهر)) : يعني الأجزاء التي لا تتجزأ ((قيل : هو من تمام التعريف احترازاً عن صفات الله)) :

نَبّه بلفظ التمرّض على ضعف : إما لأنها خارجة بأن المعروض ممكن ، وكل ممكن حادث ، وإما لأن عدم القيام بذاته هو التحيز بالتبع ، فتخرج الصفات بهذا القيد ، وإما لأنه على هذا يكون الاستدلال على حدوث العرض ضائعاً لأخذه في تعريفه ، فلا يكون إلا حادثاً . أقول : رأيت أصحاب الحواشي تعرضوا لهذا البحث اللفظي ، وحملوه على الضعف مع أن لفظ " قيل " ليس مطرداً في الضعف ، ثم مهنا قرينة صارفة عن ذلك ، هو أنه ذكر عديله بلفظ " قليل " ، فأمر يكون مختاراً له ، وأما وجوه الضعف فأضعف من الضعف أضعافاً مضاعفة .

..... وقيل : لا بل هو بيان حكمه . كالألوان وأصولها ، قيل :
السود والبياض ، وقيل : الحمرة والخضرة والصفرة أيضاً
والبواقي بالتركيب

((وقيل لا بل هو بيان حكمه)) : أقول : والحسن في تعريف العرض ما
قاله صاحب " المواقف " : موجود قائم بمتحيز ؛ ليخرج الأعدام والسلوب ، و
ذات الباري سبحانه وصفاته .

مقولة الكيف منحصرة في أربعة أقسام

ثم الاستقراء دل على انحصار هذه المقولة ، يعني مقولة الكيف في
أقسام أربعة : الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية إن كانت راسخة
سميت ملكة وإلا فحال ، والكيفيات الاستعدادية : وهي إما استعداد نحو
اللاقبول كالصلابة ويسمى قوة ، وإما استعداد نحو القبول ويسمى ضعفاً ،
والكيفيات المختصة بالكميات التي تعرض للكميات بالذات وبواسطة
الكميات بغيرها كالاستقامة العارضة للكم المتصل والزوجية والفردية
العارضة للكم المنفصل ، والمصنف - قدس سره - لم يتعرض للأنواع
الثلاثة الأخيرة ، ثم الكيفيات المحسوسة تنقسم بانقسام الحواس الخمس
الظاهرة إلى الملموسات : هي الحرارة والبرودة والرطوبة والهبوسة وغيرها ،
وإلى المسموعات : وهي الأصوات والحروف ، والمصنف لم يتعرض لهذين
النوعين ((كالألوان)) : يعني ومن الجملة الكيفيات المحسوسة المبصرات ،
وهي الألوان والأضواء ((وأصولها قيل : السود والبياض)) : والمشهور :
أن أصل الألوان السود والبياض ، وبقية الألوان تتألف من السود
البياض ((وقيل : الحمرة والخضرة والصفرة أيضاً والبواقي بالترتيب)) :
يعني مع السود والبياض .

..... والأكوان : وهي الاجتماع و الافتراق و الحركة و السكون ، و الطعوم و أنواعها تسعة :

قال الشيخ الرئيس: وجود الألوان مشروط بالضوء.

و زعم رئيس الصناعة قائد الجماعة " أبوعلي ابن سينا " أن وجود الألوان مشروط بالضوء ، و أن اللون عند عدم الضوء غير موجود بالفعل ، بل عند عدم الضوء يكون الجسم مستعداً لقبول اللون الخاص ، و احتج عليه بأننا لانحس الألوان في الظلمة ، و عدم الإحساس باللون في الظلمة إما لعدم الألوان أو لمعاوقة الظلمة عن الإحساس ، و الثاني باطل : لأن الظلمة عدم الضوء ، و العدم لا يعوق ، فتعين الأول . انتهى كلامه بلفظه . و مما ينبغي أن يعلم أنه كثيراً ما يتعارض في أمثال هذه المباحث أقوال الفلاسفة و الأشاعرة و المعتزلة ، و لا يتوقف عليها أمر شرعي لا نفيّاً ولا إثباتاً ، و إنما يقع بحثها في علم الكلام ، لأن الكلام يجري إلى الكلام ، و لا بأس في أمثالها باختيار أحد الأقوال على حسب قوة دليله ، و إن كان لغير الأشاعرة . فتأمل و لا تغفل . ((و الأكوان : وهي الاجتماع و الافتراق و الحركة و السكون)) : و من جملة الكيفيات المحسوسة الأكوان . و المتكلمون و إن انكروا المقولات النسبية و وجودها في الخارج ، و زعموها أموراً اعتبارية ، فقد اعترفوا بالأكوان : و هو الأين سموه بالكون ، و جعلوه أربعة أنواع لحصوله فيه ، إما أن يعتبر بالنسبة إلى جوهر آخر أولاً ، على الثاني إن كان حصوله فيه مسبقاً بحصول آخر فيه ، فسكون ، و إن كان مسبقاً بحصوله في حيز آخر ، فحركة ، فالمسكون حصول ثان في حيز أول ، و الحركة حصول أول في حيز ثان ، فعلى هذا بينهما تقابل التضاد و لا العدم و الملكة كما عند الفلاسفة ، و على الأول إن كان بحيث يمكن أن يتخلل بين الجوهريين ثالث ، فهو الافتراق ، و إلا فهو الاجتماع . ((و الطعوم)) : و من جملة الكيفيات المحسوسة الطعوم . ((و أنواعها تسعة)) : باعتبار القابل و الفاعل .

..... و هي المرارة و الحرقه و الملوحة و العفوصه و الحموضه و القبض و الحلاوة و الدسومة و التفامة ، ثم يحصل بحسب التركيب أنواع لاتحصى ، و الروائح و أنواعها كثيرة ، و ليست لها أسماء مخصوصة ، و الأظهر أن ماعدا الأكوان لايعرض إلا الأجسام

((و هي المرارة و الحرقه و الملوحة و العفوصه و الحموضه و القبض و الحلاوة و الدسومة و التفامة)) : وهذه التسعة مفردات الطعوم ، و تحقيقه : فإن الطعم جسم حامل له ، و هو إما لطيف أو كثيف أو معتدل بين اللطافة و الكثافة ، و له فاعل ، و هو إما الحرارة او البرودة أو الكيفية المعتدلة بين الحرارة و البرودة ، فتفعل الحرارة في الكثيف المرارة ، و في اللطيف الحرقه ، و في المعتدل الملوحة ، و تفعل البرودة في الكثيف العفوصه ، و في اللطيف الحموضه ، و في المعتدل بين اللطافة و الكثافة القبض ، و تفعل الكيفية المعتدلة بين الحرارة و البرودة في الكثيف الحلاوة ، و في اللطيف الدسومة ، و في المعتدل التفامة ، و التفه يطلق على معنيين مختلفين : أحدهما ما لا طعم له حقيقة ، و ثانيهما : ماله طعم في الحقيقة لكن لا يحس بطعمه كالنحاس و الحديد ؛ فإنه لاينحل منه ما يخالط اللسان ، فيحس بطعمه لشدة كثافته . ((ثم يحصل بحسب التركيب)) : من هذه البسائط ((أنواع لاتحصى)) : يعني وقد يجتمع في الجسم الواحد طعمان أو أكثر ، فيحس بطعم غير هذه التسعة ((و الروائح)) : و من جملة الكيفيات المحسوسة الروائح ((و أنواعها كثيرة ، و ليست لها أسماء مخصوصة)) : يعني لا أسماء لأنواعها إلا من جهة الموافقة و المخالفة ، فالروائح الموافقة للمزاج تسمى طيبة ، و الروائح المخالفة للمزاج تسمى منتنة ، و قد يشتق للروائح من الطعوم المقارنة لها أسماء ، فيقال : رائحة حلوة ، رائحة حامضة باعتبار ما يقارنها من الطعوم ، و سبب الإحساس بالرائحة وصول الهواء المتكيف بالرائحة إلى الخيشوم . ((و الأظهر أن ما عدا لأكوان لايعرض إلا الأجسام)) : فهي كما تعرض للأجسام فتعرض للجواهر الفردة . و بالله التوفيق .

..... وإذا تقرر أن العالم أعيان وأعراض ،

البحث في وجوب اعتقاد أن العالم حادث واعتقاد قدمه كفر

قال الله سبحانه : ﴿ الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ﴾ أقول : ولما كان مسألة حدوث العالم من معضلات المسائل لقوة شبهة الخلاف فيها بين أهل الحق والفلاسفة ، وقد انعقد الوفاق والاتفاق من سائر الملل السماوية على حدوثه ما خلا قائد الحشوية والمجسمة والمشيبة "أحمد ابن تيمية" وما خلا تلميذه "ابن قيم الجوزي" ، فقال الإمام النسفي في الرد عليهم : ((وإذا تقرر أن العالم)) : يعني كل ما سوى الله سبحانه ، ((أعيان)) : يعني أجسام وأجرام ذوات وجواهر ((وأعراض)) : يعني أوصاف وأحوال وأشياء قائمة بغيرها . وأما المجردات من العقول فهي عند من أثبتها جواهر قائمة بنفسها ليست بجرم : حتى تكون حالة في فراغ ، ولا أعراض حتى تكون قائمة بغيرها ، وهذا القسم أثبتته بعضهم ، فقد شارك هذا القسم الباري في كونه ليس جرمًا ولا عرضًا ، لكن خالفه في كونه حادثًا والباري قديم ، وبعضهم - ومنهم المصنف - نفي هذا القسم ، وقال : العالم إما جواهر أو أعراض فقط ، فعلى نفيه فالأمر ظاهر ، وأما على القول بثبوته فنقول : إن حدوث الأجرام والأعراض قد علم من الدليل العقلي .

المجردات من العقول حدوثها يؤخذ من الدليل السمي

وحدث هذا القسم يؤخذ من الدليل السمي ، قال العارف المحقق "السنوسي" في "شرح الوسطى" ما نصه : والدليل على حدوث هذا الزائد على تقدير وجوده أنه يستحيل أن يكون إلهاً لما يأتي من برهان وجوب الوجدانية له تعالى ، وإذا لم يكن إلهاً فقد دلت السنة والإجماع على انفراد مولانا بالقدم ، وإن كل ما سواه حادث . وثبت هذا الزائد لا يتوقف ثبوت الشرع على معرفته ، فلا يمتنع الاستدلال بأدلة الشرع عليه . انتهى كلامه بحروفه . أقول : وأشار بالسنة مما ورد من قوله عليه السلام : "كان الله ولا شيء معه" وقوله : الإجماع يعني فقد اجتمعت الأمة على أن المجردات حادث ، والإجماع لا بد من استناده لدليل سمعي ، وإن لم نطلع عليه ، والدليل السمي الذي استدلل به الإجماع مهنا قوله ﷺ : "كان الله ولا شيء معه" .

..... والأعيان أجسام وجواهر ، فنقول : الكل حادث

((والأعيان أجسام)) : وقد سبق بسط الكلام فيها غاية البسط ، ((و جواهر)): يعني الأجزاء التي لا تتجزأ ((فنقول : الكل حادث)) : يعني لا موجود في عالم الملك والأشباح ولا في عالم الملكوت والأرواح إلا وهو حادث أحدثه الله جل جلاله بصنعه وفعله وإنشائه : خلافاً للفلاسفة الدمرية وقائد الحشوية . والله عز وجل ينتقم منهم بعدله .

ولأهل الحق على حدوث العالم وجوه سمعية وجوه عقلية

ولنا وجوه سمعية و وجوه عقلية ، أما الوجوه السمعية : فقال الله سبحانه : ﴿ الله يبدء الخلق ثم يعيده ﴾ وقال : ﴿ الذي أحسن كل شيء خلقه ﴾ وقال : ﴿ خلق السموات والأرض وما بينهما ﴾ وقال : ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ وغيرهما من الآيات القرآنية . وأما الأحاديث النبوية فهي لاتحصى في هذا الباب ، وأما الوجوه العقلية : الوجه الأول : قال الشيخ المدقق في "الفتوحات" : العالم كله موجود عن عدم ، ووجوده مستفاد من موجد أو جده ، وهو الله تعالى ، فمحال أن يكون العالم أزلي الوجود لأن حقيقة الموجد أن يوجد ما لم يكن موصوفاً عند نفسه بالوجود ، وهو المعدوم ، لا أنه يوجد ما كان موجوداً أزلياً ، فإن ذلك محال ، فإذا كان العالم كله قائم بغيره لا بنفسه . والوجه الثاني : قال الشيخ المدقق : فالحق تعالى يقال في حقه : إنه مقدر الأشياء أزلاً ، ولا يقال في حقه : موجد ما أزلاً ، فإنه محال من وجهين : الأول: وهو أن كونه موجداً إنما هو بأن يوجد ، ولا يوجد تعالى ما هو موجود ، وإنما يوجد ما لم يكن موصوفاً نفسه بالموجود ، وهو المعدوم ، ومحال أن يتصف المعدوم أزلاً : إذ هو صدر عن موجد أو جده ، فمن المحال أن يكون

العالم أزلي الوجود ، الثاني من المحال : وهو أنه لا يقال في العالم : إنه موجود أزلاً ، و ذلك لأن معقول لفظة الأزل نفى الأولية ، و الحق تعالى هو الموصوف بذلك ، فيستحيل وجود العالم في الأزل ، لأنه يرجع إلى قولك : العالم المستفيد من الله الوجود غير مستفيد من الله الوجود ، لأن الأولية قد انتفت عنه تعالى بكون العالم معه أزلاً ، و الحق الذي نقول به : إن العالم كله حادث وإن تعلق به العلم القديم ، و إن العالم وإن كل جزء منه حادث ، وإنه ليس له مرتبة واجب الوجود لنفسه ، وإنما هو واجب الوجود بغيره . انتهى كلامه بلفظه . أقول : قد أورد الشيخ الكلام على حدوث العالم في " الفتوحات " في نحو ثلاث منة موضع .

قال ابن تيمية وابن قيم : إن ابن العربي قائل بقدم العالم والرد على هذا

البهتان والهذيان

و إذا تقرر هذا فما قال ابن تيمية وتلميذه ابن قيم : إن ابن العربي قائل بقدم العالم ، فوالله إن هذا بهتان عظيم ، وكيف يظن بالشيخ مع هذا العلم العظيم أن يقع في مثل هذا الجهل الذي وقع فيه ابن تيمية و ابن قيم يؤدي إلى إنكار الصانع الخالق للعالم ، بل أفنى المالكية وغيرهم بكفر من قال بقدم العالم أو ببقائه أو شك فيه !! ، وهذا مع أن مبني مصنفاته كلها في الشريعة أو الحقيقة على معرفة الله سبحانه وتوحيده ، و على إثبات أسمائه وصفاته ، و أنبيائه و رسله ، و العالم الدنيوي والأخروي ، و النشأتين ، و معلوم أن من يقول بقدم العالم لا يثبت شيئاً من ذلك ، بل لا يؤمن بالبعث والنشور ، ولا غير ذلك مما هو مأثور عن الملاحدة الدهرية ، فقد تحقق عند كل عاقل وكل مسلم : أن الشيخ سلطان العارفين وإمام المؤمنين بريء من خرافات الناس . ولنعم ما قال القائل :

كفرائر الحسناء قلن لوجهه حسداً و بغضا أنه لدميم

وللفلاسفة على قدم الأجسام والجواهر وجوه أربعة والجواب عن هذه

الوجوه بوجوه

و أما الفلاسفة - لما اعتقدت الملاحدة منهم أن استناد العالم إليه سبحانه إنما هو على طريق استناد المعلول إلى العلة - فقالوا بقدم العالم و ذلك كفر أصرح ، و احتجوا بوجوه : الأول : إن الأجسام و الجواهر لو كانت محدثة لكان تخصيص إحداثها بالوقت المعين بلامخصص ، و هو محال . الوجه الثاني : إن كل حادث فله مادة ، فالمادة قديمة فحادثاً للتسلسل ، و هي لا تخلو عن الصورة ، فالصورة أيضاً قديمة ، فالجسم قديم . و الوجه الثالث : الزمان قديم و إلا لكان عدمه قبل وجوده ، و قبلية لا تتحقق إلا بزمان ، فيكون قبل وجود الزمان زمان هذا خلف ، و الزمان مقدار الحركة ، فتكون الحركة أيضاً قديمة ، و الحركة قائمة بالجسم ، فيكون الجسم قديماً .

الوجه الرابع : إن العالم لا جائز أن يكون محالاً ، أو واجباً لذاته مما هو ظاهر ، فتعين أن يكون جائزاً ، و عليه - فإن وجد في الأزل ما يلزم لوجوده - وجب وجوده فيه لاستحالة تخلف المعلول عن علته التامة ، و إن لم يوجد لزم نقص الواجب و هو محال ، كما لا يخفى . و الجواب عن هذه الوجوه بوجوه .

الجواب عن الوجه الأول : بأن المخصص تعلق الإرادة القديمة بإحداثه في ذلك الوقت ، فإن قيل : تعلق الإرادة الأزلية بإحداثه في ذلك الوقت يفتقر إلى مرجح آخر ، فإنه يمكن تعلق الإرادة بإيجاده في غير ذلك الوقت ؛ لأنه لو لم يكن تعلق الإرادة القديمة بإحداثه في غير ذلك الوقت لكان الواجب الوجود موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار ، و الكلام فيه كما في الأول ، فيلزم التسلسل . و أجيب بأن تعلق الإرادة القديمة بإيجاده في

ذلك الوقت واجب ، فيستغنى عن المرجع قوله : " لكان الواجب الوجود موجباً بالذات " ، قلنا : لانسلم أنه إذ لو كان تعلق الإرادة واجبا يلزم أن يكون الله سبحانه موجباً بالذات ، و إنما يلزم ذلك لو كان واجباً بذاته سبحانه ، و أما إذا كان واجبا بالإرادة فلا . فإن قلت : تخصيص الإحداث بالوقت المعين يستدعى امتياز ذلك الوقت عن سائر الأوقات ، و هذا يقتضى أن تكون الأوقات موجودة قبل ذلك الحادث . أجيب بأن الأوقات التي يطلب فيها الترجيح معدومة ، و لا تمايز بينها إلا في الوهم ، و إنما يبدأ وجود الزمان مع أول وجود العالم ، و لا يمكن وقوع ابتداء سائر الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان . فافهم وتأمل . و الجواب عن الوجه الثاني و عن الوجه الثالث : بأن مقدمات الوجهين غير مسلمة و لا مبرمنة و بضرورة العقل أن صحة الفناء على الأعيان الأجسام و الجواهر ، متفرعة على حدوثها ، فإن ثبت حدوثها ثبت صحة فنائها ، و إلا فلا ، و الجواب عن الوجه الرابع : بأنه مبني على أن العالم صادر عن الواجب بطريق التعليل من غير أن يكون له فيه اختيار ، و هو نقص يستحيل عليه فلا بد من الاختيار ، و هو سابق بالضرورة على العالم ، فيثبت حدوثه .

قالوا : هذا في اختيار الحادث إلى التوجه و صرف القدرة نحو المقدور و التهيؤ للإيجاد ، و محال ذلك في اختيار الواجب ورد بالمنع ، و إنه يستحيل أن يكون له الاختيار في إيجاد العالم مع كون وجوده مقارناً لوجوده بالضرورة ، و إرادة الله سبحانه الترجيح و التخصيص يعني أي وقت شاء يسبق اختياره للإيجاد ، و لكن لا يكون الإيجاد إلا في الوقت الذي شاء فيه و لا شيء من تلك النقائص التي في الحادث مهنا و بالله التوفيق .

قال ابن تيمية: الكتاب والسنة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها

محدث والرد على هذا القول المرجوح

وأما قائد الحشوية " أحمد بن تيمية " فقال في " التأسيس ": فمن المعلوم أن الكتاب و السنة و الإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها محدثة ، و الله ليس بجسم ، و لا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين ، فليس في ترك هذا القول خروج عن الفطرة ، و لا عن الشريعة. هذا كلامه بحروفه . أقول : . إن هذا من غرائبه لا يوثق بها ، و إن كان لقائلها إلمامٌ جيد بالعلوم ، فإن المثل مشهور في العرب : إن لكل جودة كهوة ، فلا علينا أن نسلم غرائبه التي تضاد الشريعة الإسلامية بمجرد حبه و اعتقاده . و الحاصل : أن القائلين بقدم العالم طائفتان ليس بين طوائف بني آدم أسخف أحلاماً من كلتا الطائفتين ، إحدا هما : الطبيعيون و تسمى الفلاسفة الدمرية المعطلة ، و هم القائلون بنفي الصانع الحكيم ، و هم كما يقول المطهر المقدس : أقل الناس عدداً و أفيلهم رأياً و أشرمم حالاً و أدفعهم منزلة يقولون بقدم أعيان العالم و الأجسام و تولد النبات و الحيوان من الطبائع باختلاف الأزمنة و ثابتيهما المجسمة و المشبهة و الحشوية على اختلاف بينهم فيما يختلفونه في الله سبحانه من السخافات و حماقات ، و هم مشاركون لهؤلاء في القول بجسم قديم قدماً ذاتياً . فافهم .

..... وأما الأعراض فبعضها بالمشاهدة كالحركة بعد السكون ، و الضوء بعد الظلمة ، و السواد بعد البياض ، و بعضها بالدليل ، و هو طريان العدم كما في أضداد ذلك ، فإن القدم ينافي العدم ؛ لأن القديم إن كان واجباً لذاته فظاهر ، و إلا لزم استناده إليه بطريق الإيجاب إذ الصادر من الشيء بالقصد و الاختيار يكون حادثاً بالضرورة ، و المستند إلى الموجب القديم قديم

المراتب ثلاثة وتحتاج إلى ثلاثة أدلة

((و أما الأعراض)) : يعني أما حدوث الأعراض ، و اعلم : أننا إذا أردنا إثبات الصانع للعالم ثبتت أولاً حدوث الأعراض بدليل ، ثم تثبت حدوث الأجرام بدليل ، ثم بعد إثبات حدوث الأعراض و الأجرام بالدليل ، ثبت أن للعالم صانعاً قادراً ، فالمراتب ثلاثة ، و نحتاج إلى ثلاثة أدلة ، فنقول في الدليل الأول : الأعراض متغيرة و كل متغير حادث فينتج : الأعراض حادثة ، ثم نقول في الدليل الثاني : الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة ، و كل ما لازم الحادث حادث ، ينتج : الأجرام حادثة ، ثم بعد أن تثبت حدوث الأعراض و الأجرام نقول : العالم من أجرام و أعراض حادث ، و كل حادث لابد له من محدث ، لأنه لو لم يكن للحادث محدث لزم ترجيح أحد الأمرين المتساويين بلا سبب مرجح ، و ذلك لأن الممكن وجوده مساو لعدمه في الواقع ، فلو حدث بنفسه بدون محدث كان وجوده مرجحاً على عدمه بدون سبب مرجح ، و ترجيح أحد الأمرين المتساويين تساوياً ذاتياً بلا سبب باطل ؛ لما فيه من اجتماع الضدين و هما المساواة و الرجحان ، فبطل المقدم : و هو لم يكن للحادث محدث ثبت نقيضه ، و هو أن للحادث محدثاً و هو المطلوب .

((فبعضها بالمشاهدة)) : يعني شومد تغيرها من عدم إلى وجود ، و من وجود إلى عدم ((كالحركة بعد السكون)) : يعني كوجود الحركة بعد السكون ((و الضوء بعد الظلمة)) : يعني كوجود الضوء بعد الظلمة ، ((و السواد بعد البياض)) : يعني كوجود السواد بعد البياض ، و قد أورد على ظاهر العبارة أن العدم لا يشاهد ، و

المشاهدة إنما تتعلق بالموجود ، وأجيب بأن المشاهدة منصبة على وجود الضد ، فكأنه قال : لأنه قد شُومد وجود ضد كل منهما الذي ينعدم كل منهما عنده ، أو المراد بالمشاهدة العلم ، أي لأنه قد علم العدم ، والحاصل : بعضهما حادثة بالمشاهدة كالحركة الحادثة بعد السكون ، والضوء الآتي بعد الظلمة ، والسواد الحاصل بعد البياض ، وسائر ما يشاهد من أحوال الأفلاك والعناصر والحيوانات والنباتات والمعادن ، وهذا ما في الأفاق ، ويدرك تغير بعضها بالمشاهدة في الأنفس مثل انقلاب النطفة علقاً ثم مضغاً ثم لحماً ودماً ، وإذا ثبت وجوب الحدوث لبعض الأعراض وجب أن يثبت لجميعها التماثل ، إذ ما ثبت لأحد الأمثال يثبت لكلها . فتأمل .

((وبعضها بالدليل ، وهو طريان العدم كما في أضداد ذلك)) : و أضداد ما السكون والظلمة والبياض يعني كالسكون ينعدم بالحركة ، والظلمة بعد الضوء ، والبياض بعد السواد ، وانعدام الشيء ينافي قدمه ((فإن القدم ينافي العدم)) : ما ثبت قدمه استحالة عدمه ، فلو ثبت القدم لاستحال عليه العدم ، والعدم واقع في الواقع .

ما ثبت قدمه امتنع عدمه والرد عليه والجواب عنه

أورد عليه أن الأعدام الأزلية قديمة ، ولم يستحل عدمها فيما لا يزال لانعدامها بالوجود ، كذا اعترض بعضهم ، وهو مبني على ترادف الأزلي والقديم ، أما على المشهور - من أن القديم أخص من الأزلي ، لأنه موجود لا ابتداء لوجوده ، والأزلي ما لا ابتداء له وجودياً كان أو عدمياً - فليست الأعدام قديمة ؛ حتى ترد ، ويمكن أن يجاب على تسليم الترادف بأن ما هي عبارة عن الموجود ، فلا تدخل الأعدام ، وقد يقال : هذا لا يرد أصلاً ولو على القول بالترادف ؛ لأن أعدامنا الأزلية باقية بحالها لم تنعدم بوجودنا ، والذي انعدم بوجودنا إنما هو عدمنا فيما لا يزال ، ولم يقل أحد : إنه قديم . فتأمل . ((لأن القديم إن كان واجباً لذاته فظاهر)) : وذلك لأن عدم الواجب الوجود مستحيل باتفاق جميع العقلاء ((وإلا)) : يعني وإن كان القديم ممكناً ((لزوم استناده)) : يعني افتقار واحتياج ذلك القدم ((إليه)) : يعني إلى الواجب الوجود بالذات ((بطريق الإيجاب)) : ومعناه أن يكون صدور المعلول عن العلة بلا اختيار وبلا قدرة العلة عليه ، كصدور الضوء عن الشمس والاحتراق ((إذ الصادر من الشيء

بالقصد والاختيار يكون حادثاً)) : إذ بضرورة العقل أن القصد إلى إيجاد الشيء إنما يكون في حال عدمه ، فيجب أن يكون العدم سابقاً على وجوده ، فلا يكون قديماً ((و المستند إلى الموجب القديم قديم)) : يعني يكون دائم الوجود لا يقبل العدم ، وهذا بناءً على أن الجائز المستند لعلة قديمة . قال الفلاسفة بقدمه لاستناده لعلته القديمة ، وأما عند أهل الحق النافين لتأثير العلة والطبيعة فلا يكون وجوده إلا حادثاً .

أقسام الفاعل بحسب التقدير العقلي ثلاثة

وأما أقسام الفاعل بحسب التقدير العقلي فثلاثة : فاعل بالاختيار ، وهو : الذي يتأتى منه الفعل والترك ، وفاعل بالتعليل ، وهو : الذي يتأتى منه الفعل دون الترك ، ولا يتوقف فعله على وجود الشرط ، وعلى انتفاء مانع ، وفاعل بالطبع ، وهو : الذي يتأتى منه الفعل دون الترك ، ويتوقف فعله على وجود الشرط وانتفاء المانع . و توضيحه : أن الإيجاد على طريق العلة والإيجاد على الطبع وإن كانا مشتركين في عدم الاختيار فالإيجاد على طريق العلة لا يتوقف على وجود الشرط وعلى انتفاء مانع ، والإيجاد بطريق الطبع يتوقف على ذلك ، ولهذا يلزم اقتران العلة بمعلولها كتحرّك الإصبع مع الخاتم التي هي فيه مثلاً ولا يلزم اقتران الطبيعة بمطبوعها كإحراق النار مع الحطب : لأنه قد لا يحترق بالنار لوجود مانع وهو الببل فيه مثلاً ، أو تخلف شرط كعدم مماسة النار له ، وهذا في حق الحادث . أما الباري سبحانه فلو كان فعله بالتعليل أو بالطبع لزم قدم الفعل فيهما معاً لوجوب قدمه سبحانه ، و اقتران الفعل حينئذ بوجوده ، أما على التعليل فظالم ، وأما على الطبع فلا يصح أن يكون ثم مانع ، وإلا لزم أن يوجد الفعل أبداً ؛ لأن ذلك المانع لا يكون إلا قديماً ، والقديم لا يكون إلا قديماً ، والقديم لا ينعدم أبداً ، ولا يصح تأخير الشرط مما يلزم عليه من التسلسل ، فلهذا قلنا : إنه يلزم على تقدير التعليل أو الطبع في حق الباري قدم المعلول أو المطبوع ، وقد قام البرهان على وجوب الحدوث لكل ما سواه ، وعلى وجوب القدم والبقاء له جل شأنه وعز سلطانه ، فتعين أنه فاعل بمحض الاختيار ، وبطل مذهب الفلاسفة والطبايعين .

..... ضرورة امتناع تخلف المعلول عن العلة و أما الأعيان فلأنها لا تخلو عن الحوادث ، وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، و أما المقدمة الأولى فلأنها لا تخلو عن الحركة والسكون ، و هما حادثان ، أما عدم الخلو عنهما ؛ فلأن الجسم أو الجومر لا يخلو عن الكون في حيز ، فإن كان مسبوقاً بكون آخر في ذلك الحيز بعينه فهو ساكن ، و إن لم يكن مسبوقاً بكون آخر في ذلك الحيز بل في حيز آخر ، فمتحرك ، و هذا معنى قولهم : الحركة كونان في آنين في مكانين ، و السكون كونان في آنين في مكان واحد فإن قيل يجوز أن لا يكون مسبوقاً بكون آخر أصلاً كما في آن الحدوث ، فلا يكون متحركاً كما لا يكون ساكناً ،

امتناع تخلف المعلول عن العلة وعليه دليل دقيق

((ضرورة امتناع تخلف المعلول عن العلة)) : لأن المقرر في مقره أن العلة التامة كافية في صدور المعلول وإيجاده ، فصدوره مرةً وتخلفه أخرى تخصيص بلا مخصص و ترجيح بلا مرجح ، و هو محال ، فالتخلف محال . و حاصل الدليل : القديم إما أن يكون واجباً بذاته ، أو يستند إلى الواجب بذاته بطريق التعليل لا بالقصد و الاختيار ؛ لأنه لا يكون إلا في الحادث على ما تقدم فيه ، فإن كان واجباً بذاته فالمنافاة ظامرة ، و إن كان مستنداً إليه على طريق الإيجاب يمتنع عدمه من حيث يلزم عليه تخلف المعلول عن علته ، و هي الواجب لذاته ، و التخلف محال . و ما يقال من أنه يجوز أن يستند بشروط متعاقبة لا إلى النهاية ، ثم ينعدم بفقد ما مع أنه قديم ، أو بشروط عدم حادث ، و عند وجوده ينعدم مردود ببرهان التطبيق الآتي ، أما في الأول فظالم ،

وأما في الثاني فلأن عدم الحادث لابد أن يشترط بأمور لا نهاية لها ينقطع بعد مها ، فيجري في تلك الأمور البرهان أيضاً . فافهم فإنه دقيق .

والدليل الأخضر على حدوث الأعيان

((وأما الأعيان)) : يعني وأما حدوث الأعيان ، أقول : الأخضر والأظهر في البرهان أن نقول : لا خفاء أن العالم من السماوات والأرضين وما فيهما وبينهما أجرام ملازمة لأعراض تقوم بها من حركة وسكون : وغيرهما ، و لنقتصر على الحركة والسكون ، فإن معرفة لزوم الأجرام لهما ضرورة لكل عاقل ، فنقول : لا شك في وجوب الحدوث لكل واحد من الحركة والسكون إذ لو كان واحد منهما قديماً لما قيل أن ينعدم أبداً أصلاً ، لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه ، ولا خفاء أن كل واحد من السكون والحركة قابل للعدم ، لأنه قد شُهد عدم كل واحد منهما بوجود ضده في كثير من الأجرام ، فلزم استواء الأجرام في ذلك ، وإذا ثبت حدوثهما واستحال وجودهما في الأزل لزم حدوث الأجرام واستحال وجودهما في الأزل قطعاً : لاستحالة انفكاكهما عن الحركة والسكون وبالجمله ، فحدوث أحد المتلازمين يستلزم حدوث الآخر .

الأعيان محدثة بذواتها وصفاتها والبرهان عليه

أقول : ومن الوجوه الدالة على أن الأعيان محدثة بذواتها وصفاتها هو الحجة التي اعتمد عليها أهل هذا الفن ، وصورتها عند الشارح ((فلأنها)) : يعني الأعيان ((لاتخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث)) : وهذه الحجة مشتملة على أربع دعاوى : وهي : إثبات الحوادث ، و امتناع خلو الجسم عنها ، و وجوب سبق عدم على مجموعها ، و وجوب سبق عدم على ما يمتنع أن ينفك عما يجب أن يسبق عليه عدم ، و الصغرى مشتملة على الدعوتين الأوليين ، و

الكبرى مشتملة على الآخرين ((و أما المقدمة الأولى)) : فظاهرة بيئة ، فإن الاجتماع والافتراق والأوضاع حادثة ، والأعيان من الذوات لا تغلو عنها ، ومنها الحركة والسكون فقال : ((فلأنها لا تغلو عن الحركة والسكون)) : ولا يسترىب عاقل قط في ثبوت الأعراض من الأسقام والآلام والجوع والعطش وسائر الأحوال ((و مما حادثان)) : مما شومد من تعاقبهما وانقضائهما ، وبما عرفت من برهان حدوث الأعراض أن الأعراض ظاهرة الافتقار ، والافتقار دليل الحدوث ، والأعراض قائمة بالأجسام ، وإذا ثبت حدوث الأجسام ثبت حدوثها ((أما عدم الخلو عنهما)) : إذ الحركة على التحقيق لها حصول الأول في مكان ثان ، و السكون حصول ثان في مكان أول ، وقال الشارح - قدس سره - : ((فلأن الجسم أو الجومر لا يغلو عن الكون في حيز ، فإن كان مسبوقاً بكون آخر في ذلك الحيز بعينه ، فهو ساكن ، وإن لم يكن مسبوقاً بكون آخر في ذلك الحيز ، بل في حيز آخر)) : يعني بل كان مسبوقاً بكون آخر ، ((فمتحرك وهذا)) : يعني الذي ذكره من أمر الكونين في الحيز أو الحيزين ((معنى قولهم : الحركة كونان في آئين في مكانين ، والسكون كونان في آئين في مكان واحد)) : يعني أن الحركة هي الكون في الحيز المسبوق بكون آخر في حيز آخر ، والسكون ما لم يكن كذلك .

((فإن قيل :)) : منع أو نقض على عدم خلو الجسم والجومر عن أحد الضدين المذكورين . ((يجوز أن لا يكون مسبوقاً بكون آخر أصلاً كما في آن الحدوث)) : يعني لا في ذلك الحيز ، ولا في حيز آخر ، كما في آن الحدوث ((فلا يكون متحركاً كما لا يكون ساكناً)) : يعني وإذا لم يكن ذلك الكون المذكور مسبوقاً بكون آخر ، فلا يكون ذلك الجومر في آن الحدوث متحركاً ؛ لأنه لا بد في الحركة من كونين في حيزين ، كما لا يكون ساكناً ؛ إذ لا بد في السكون من كونين في حيز واحد .

..... قلنا : هذا المنع لا يضرنا لما فيه من تسليم المدعى على أن الكلام في الأجسام التي تعددت فيها الأكوان و تجددت عليها الأعصار و الأزمان ، و أما حدوثهما فلأنهما من الأعراض وهي غير باقية

((قلنا : هذا المنع لا يضرنا لما فيه من تسليم المدعى على أن الكلام في الأجسام التي تعددت فيها الأكوان و تجددت عليها الأعصار الأزمان)) : أقول : هذا السؤال على وجهين : أحد مما المنع ، وهذا رجحه الشارح ، فعلى هذا يمكن عنه الجوابان على قانون المناظرة ، الأول : أنه منع غير مضر للمستدل : لما فيه من تسليم أصل المدعى ، و هو حدوث الجسم و الجومر المتنازع فيه . و الثاني : أن البحث في الجسم لا مطلقاً ، بل من حيث تعاقبت عليه الأكوان و تناوبت فيها الآوان ، فهو بهذا الاعتبار غير خال عنهما ، و المدعى عدم خلوك جسم لا عدم خلوه عنهما بكل وجه ، وفي كل آن وبكل اعتبار ، و ثانيهما النقص وليس فيه إلا الجواب الثاني . فتدبر . ((و أما حدوثهما)) : يعني و أما الأمر الثاني من الأمرين الذين لا بد في الصغرى منهما : و مو إثبات حدوثهما و معناه الحركة و السكون حادثان لا محالة . أما أولاً . ((فلأنهما من الأعراض)) : و قد ثبت حدوثها ، و أيضاً ((وهي غير باقية)) : في آن بعد آن .

مذاهب الناس في امتناع بقاء الأعراض وجوازها

هذا مبني على مذهب الشيخ و أتباعه من محقق الأشاعرة أن العرض لا يبقى زمانين بل لا في زمان في آنين ، وإنما يتوهم البقاء بتجدد الأمثال ، و قالت الفلاسفة و جمهور المعتزلة ببقاء الأعراض ما عدا الزمان و الحركات و الأصوات و ما يحذو حذوها من غير القار ، و ذهب أبوعلي الجبائي و أبوماشم و العلاف إلى بقاء الألوان و الطعوم و الروائح دون العلوم و الإدراكات و الأصوات و أنواع الكلام ، و أدلة المذممين الآخرين مشروحة في المبسوطات .

أدلة الأشاعرة على امتناع بقاء الأعراض والرد عليها

و احتج الأشاعرة على امتناع بقاء الأعراض بوجوه : الوجه الأول : أن البقاء صفة للذات الباقي ، فلو بقي العرض لكان له بقاء و هو عرض ، فيلزم قيام العرض بالعرض ،

الجواب عنه بوجهين : الأول بمنع المقدمتين يعني لانسلم أن البقاء عرض قائم بالعرض ، ولانسلم أنه لايجوز قيام العرض بالعرض ، والثاني : بأن البقاء ليس عرضاً لأن العرض هو الوصف الوجودي والبقاء وصف سلبى ، فلايلزم على بقاء العرض قيام العرض بالعرض .

الوجه الثاني : إن البقاء عرض قائم بالذات الباقي فلايقوم بالعرض، وإلا يلزم قيام العرض بالعرض ، وإذا لم يقم البقاء بالعرض لم يبق العرض، والجواب عنه بوجوه : أما أولاً فممنوع كون البقاء عرضاً ؛ لأنه أمر اعتباري ، والمراد الموجود في العين ، وأما ثانياً فالنقض بالفرضية والقيام بالغير والتحيز في التبعية والمخلوقية والحدوث وأمثالها ؛ فإنها أعراض قائمة بالعرض . وأما ثالثاً فإن البقاء نحو من الوجود باعتبار دوامه ووجود الشيء عين الشيء عندهم ، لا قائم به . وأما رابعاً فإن المطلوب بالقيام هو التحيز بالتبع ، فلانسلم أنه قائم بالعرض ، بل كلاهما بالجورم ، وإنما العرض واسطة القيام . وأما خامساً فإنه لو سلم فلانسلم امتناع قيام العرض بالعرض . و الوجه الثالث : لو بقي - ومن الجائر خلق مثله في الحالة الثانية إجماعاً - لزم اجتماع المثليين بلا امتياز لاتحاد الوقت والمحل ، والجواب عنه بوجوه : أما أولاً فلأن خلق المثل مشروط بإعدام الأول عنه ، لأن الجواز ليس مطلقاً إجماعاً ، بل مرمونة بهذا الشرط، وأما ثانياً فإنه منقوض بإيجاد مثله في الحالة الأولى ، فإنه قادر عليه ، فما هو جوابه فهو جوابنا ، وأما ثالثاً فإنه منقوض بإيجاد مثل الجورم في الحالة الثانية فلزم امتناع بقاء الجورم أيضاً ، وهو كما ترى . والوجه الرابع : أنه لو بقي امتنع زواله في الحالة الثالثة وما بعد ما ؛ لأنه لو كان زواله مقتضى ذاته امتنع وجوده أولاً ، لامتناع تخلف ما هو مقتضى ذاته عنها ، والجواب عنه : أنه مقتضى ذاته ، يعني عدمه اللاحق في الثالث فقط لا في الأول ، فلايلزم امتناعه في الأول والثاني ، بل وجوده فيهما ؛ لأن اللاحق مشروط بالوجود ، ولايبعد أن يقال : الأعراض بأنها وجدت في الزمان الأول بعد عدمها فهي ممكنة والإمكان ليس من عوارض الماهية ، وإلا جاز انقلاب الممكن ممتمعا وهو باطل، بل هو من لوازمها ، فتكون ممكنة أبداً ، فيجوز وجودها في جميع الأمكنة . فافهم .

..... و لأن مامية الحركة لما فيها من انتقال حال إلى حال تقتضي المسبوقية بالغير ، و الأزلية تنافيهما ، و لأن كل حركة فهي على التقضي و عدم الاستقرار ، و كل سكون ، فهو جائز الزوال ؛ لأن كل جسم فهو قابل للحركة بالضرورة ، و قد عرفت أن ما يجوز عدمه يمتنع قدمه و أما المقدمة الثانية فلأن ما لا يخلو عن الحادث لو ثبت في الأزل لزم ثبوت الحادث في الأزل ، و هو محال . و مهنا أبحاث : الأول أنه لا دليل على انحصار الأعيان في الجواهر و الأجسام

و أما ثانياً : ((لأن مامية الحركة)) : يعني التي هي كونان في أنين في مكانين ((لما فيها من انتقال حال إلى حال تقتضي المسبوقية بالغير و الأزلية تنافيهما)) : و حاصله : و لأن الحركة لما فيها من انتقال حال إلى حال تقتضي المسبوقية بالحوال الأول ، و الأزلية تنافيهما . و أما ثالثاً : ((و لأن كل حركة فهي على التقضي و عدم الاستقرار)) : و حاصله : إن طبيعة الحركة مقتضاهما الانقضاء و الفناء و عدم الاستقرار ، و هو مناف للقدم المقتضي للدوام و البقاء على حالة واحدة ، و حدوث السكون ، أما أولاً فلأن السكون قابل للحركة بدلالة التماثل ، و أما ثانياً ((و كل سكون فهو جائز الزوال : لأن كل جسم فهو قابل للحركة بالضرورة)) : يعني فهو جائز لعدم .

ما يجوز عدمه يمتنع قدمه و ما أورد به البعض على هذا الاستدلال

((و قد عرفت)) : في المقدمة الاتفاقية بين الناس ((إن ما يجوز عدمه يمتنع قدمه)) : فثبت أن الأجسام لا تغلو عن الحركة و السكون الحادثين ، و

هو المدعى ، و ما أورد بعض الناس على هذا الاستدلال بأن جواز العدم لا يستلزم سبق العدم ؛ بل يستلزم إمكان سبق العدم ، فهو مبني على الغفلة عن هذه المقدمة الاتفاقية : ما يجوز عدمه يمتنع قدمه ، فإن من سلمها يعلم أن ما جاز عليه العدم لا يمكن أن يكون قديماً فلا يكون إلا حادثاً فلزمه سبق العدم بالفعل لا مجرد إمكان سبقه ، ثم يورد بأن كون القدم ينافي العدم لا يتم به المقصود ، فإن قدم الشيء لا ينافي إمكان عدمه ، و إنما ينافي وقوع عدمه ، فحينئذ جاز أن يكون وجود السكون أمراً أزلياً مع كونه جائز العدم ؛ نظراً إلى ذاته . قلت : لعل المراد بالإمكان و الجواز هو الإمكان نفس الأمر الذي لا يلزم من فرض وقوعه محال في الواقع ، لا الإمكان الذاتي المقيد بجانب الوجود ، و لا الاستعدادي و لا الوقوعي ، فعلى هذا قدم الشيء و إن لم يناف إمكان عدمه إمكاناً ذاتياً فهو ينافي إمكان وقوعه إمكاناً واقعياً . فتدبر .

((و اما المقدمة الثانية)) : و هي كبرى القياس ، و هي : كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، فبديهية الثبوت ((فلأن ما لا يخلو عن الحادث لو ثبت في الأزل لزم ثبوت الحادث في الأزل)) : يعني إذ ما لا يخلو عن الحوادث لو كان قديماً لزم قدم الحادث ((و هو محال . و مهنا)) : يعني في مقام أدلة إثبات حدوث الأعيان و الأعراض ((أبحاث)) : مسوالات و اعتراضات . البحث في اللغة طلب الشيء تحت التراب و غيره، و الفحص : طلب الشيء في البحث ، و كذا التفتيش ، و في العرف : إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية من المستدل بالدلائل ، و طلب إثباتها من السائل إظهاراً للحق و نفياً للباطل ((الأول)) : البحث الأول على قوله : " و الأعيان أجسام و جواهر " يعني أما أولاً مما يطعن به الفلاسفة على هذا الدليل ((أنه لا دليل على انحصار الأعيان في الجواهر و الأجسام)) : و هذا الدليل أنه لا يدل إلا على حدوث الأجرام و الجواهر .

..... وأنه يمتنع وجود ممكن يقوم بذاته ، ولا يكون متحيزاً أصلاً ، كالعقول و النفوس المجردة التي يقول بها الفلاسفة ، و الجواب أن المدعى حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات ، و هو الأعيان المتحيزة والأعراض

و أما ثانياً : ((وأنه يمتنع)) : يعني أنه لا دليل على أنه يمتنع ((وجود ممكن يقوم بذاته ، و لا يكون متحيزاً أصلاً ، كالعقول و النفوس المجردة التي يقول بها الفلاسفة)) : فإنها أعيان إلا أنها ليست بأجسام و لا جواهر فردة .

قالت الحكماء: الجواهر الغائبة عن الحواس أما أن تكون مؤثرة إلخ

قال الفلاسفة : الجواهر الغائبة عن الحواس الإنسانية ، إما أن تكون مؤثرة في الأجسام ، أو مدبرة للأجسام ، أو لا تكون مؤثرة فيها ولا مدبرة لها ، والنوع الأول : هي العقول السماوية و الملائكة الأعلى و حملة العرش في لسان الشرع ، والنوع الثاني : ينقسم إلى علوية تدبر الأجرام العلوية الفلكية ، و هي النفوس الفلكية عند الحكماء ، و الملائكة السماوية عند أهل الشرع و إلى سفلية تدبر عالم العناصر ، و هي إما أن تكون مدبرة للبسائط الأربعة العنصرية : الهواء و الماء و النار و الأرض و أنواع الكائنات ، و هم يسمون ملائكة الأرض ، و إليه أشار صاحب الوحي صلوات الله عليه و سلامه ، و قال : "جاءني ملك البحار و ملك الجبال و ملك الأمطار و ملك الأزواق " ، و إما أن تكون مدبرة للأشخاص الجزئية ، و تسمى نفوساً أرضية كالنفوس الناطقة . و النوع الثالث : ينقسم إلى خير بالذات و هم الملائكة الكروبيون عند أهل الشرع ، و إلى شرير بالذات و هم الشياطين ، و إلى مستعد للخير و الشر و هم الجن ، فظاهر كلام الحكماء أن الجن و الشياطين هم النفوس البشرية المفارقة للأبدان ، إن كانت شريرة كانت شديدة الانجذاب إلى ما يشاكلها من النفوس البشرية ، فيتعلق ضرباً من التعلق

بأبدانها وتعاونها على أفعال الشر ، فذلك هو الشيطان ، وإن كانت خيرة كان الأمر بالعكس . وأكثر المتكلمين لما أنكروا الجواهر المجردة قالوا : الملائكة والجن والشياطين أجسام لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة ، وأوائل المعتزلة أنكروها : لأنها إن كانت لطيفة وجب أن لا تكون قوية على شيء من الأفعال ، وأن يفسد تركيبها بأدنى سبب ، وإن كانت كثيفة وجب أن نشامدها وإلا لأمكن أن يكون بحضرتنا جبال و أنراما ، والجواب عن هذا الشغب والغفلة : لم لا يجوز أن تكون لطيفة بمعنى عدم اللون ، لا بمعنى رقة القوام .

ولئن سلم أنها كثيفة لكن لا نسلم أنه يجب أن نراها : لأن رؤية الكثيفة عند الحضور غير واجبة ، ونقل عن المعتزلة أنهم قالوا : الملائكة والجن والشياطين متحدون في النوع ومختلفون باختلاف أفعالهم ، أما الذين لا يفعلون إلا الخير فهم الملائكة ، وأما الذين لا يفعلون إلا الشرف فهم الشياطين ، وأما الذين يفعلون تارة الخير وتارة الشرف فهم الجن ، ولذلك عد إبليس تارة في الملائكة وتارة في الجن ، هذا تقسيم المجردات على الوجه المذكور وإحاطة العقل بها من طريق الاستدلال ، لعلها من قبيل المحال . كما قال الله سبحانه : ﴿ وما يعلم جنود ربك إلا هو ﴾ !!!

((والجواب)) : هذا جواب بتحريك المدعى ((أن المدعى حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات)) : المعبر عنها بالعالم ، وذلك لأن الغرض إثبات الصانع و صفاته ، ومن المعلوم أن حدوث ما ثبت وجوده كافٍ فيه ((وهو الأعيان المتحيزة والأعراض)) : القائمة بها فلا شيء من العالم عندنا إلا وهو متحيز بنفسه أو تابع في تحيزه لمتحيز بنفسه ، وقد سبق أن حصر العالم في شيئين مذهب جمهور أهل السنة ، وأثبت الفلاسفة والغزالي قسماً آخر غير الأجرام والأعراض ليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز ، و سموه بالمجردات لتجردها عن المادة وعن الجريمة والعرضية ، وذلك كالعقول العشرة والنفوس التي هي الأرواح .

..... لأن أدلة وجود المجردات غير تامة على ما بين في المطولات الثاني : إن ما ذكر ، لا يدل على حدوث جميع الأعراض ؛ إذ منها ما لا يدرك بالمشاهدة حدوثه ولا حدوث أضداده ، كالأعراض القائمة بالسموات من الأضواء و الأشكال والامتدادات ، والجواب أن هذا غير مغل بالعرض ؛ لأن حدوث الأعيان يستدعي حدوث الأعراض ضرورة أنها لا تقوم إلا بها . الثالث : أن الأزل ليس عبارة عن حالة مخصوصة ،

((لأن أدلة وجود المجردات)) : يعني في فن الفلسفة ((غير تامة على ما بين في المطولات)) : وللفلاسفة على هذا الموضوع آراء غريبة وأفكار عجيبة ، و أقوال لا مدلول لها إلا تخيلهم ، و ما بينوه لها من الدلائل ، كلها أوهام و خيالات ، فلا يعترض بها .

قالت الحكماء: المبدأ الفياض هو الواجب الوجود وأنه واحد من

كل الجهات

يقولون : إن المبدء الفياض هو الواجب الوجود لكونه واحدا من كل الجهات ، لم يصدر عنه غير شيء واحد ، ويستحيل أن يصدر عنه غيره على قاعدتهم المشهورة : الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ، و سموه العقل الأول ، ثم هذا باعتبار جهالة الوجود والوجوب بالغير ، والإمكان : يصدر عنه أشياء ثلاثة عقل ثان و نفس و جسم ، و هكذا العقول العشرة ، ثم عن العاشر تصدر العناصر الأربعة : النار والهواء والماء والأرض ، ومنها تكونت المواليد الثلاثة : المعادن والنباتات والحيوانات ، و قد سبق شذر منها ، و أوهى من أدلتهم

عليها قول البعض : إن عدم وجود دليل على شيء لا يستلزم عدمه في نفس الأمر ، وكيف لا ! و هو يؤدي إلى أن كل ما اخترعه الذهن حق ، وله ثبوت في نفس الأمر وإن كان من الخيالات ، ولم يدل دليل على وجوده ، وليس هذا بأكثر ضعفاً من قول الآخر من المتكلمين : إنها لو وجدت لشاركت الواجب الوجود في التجرد ، فيحتاج إلى فصل يميز عنها ، فيلزم التركيب في حقيقته : إذ ليست المشاركة في أمر ذاتي حتى يحتاج إلى فصل مقوم مميز ، بل لو سلم فالتميز بالعرض . فتأمل .

((الثاني)) : و هو الرد على قوله : و أما الأعراض فبعضها بالمشاهدة و بعضها بالدليل ((إن ما ذكر ، لا يدل على حدوث جميع الأعراض : إذ منها ما يدرك بالمشاهدة حدوثه و لا حدوث أضداده ، كالأعراض القائمة بالسموات من الاضواء)) : من الأفلاك و الكواكب ((و الأشكال و الامتدادات)) : يعني أن المطلوب منها إثبات حدوث العالم بجميع أجزائه ، فلا بد من إثبات حدوث جميع الأعراض ، و الدليل السابق لا يوفي بذلك ؛ لأنها إنما انتهض على إثبات حدوث ما شوهد حدوثه و إدراك عدمه ، و الحاصل : أن الدليل لا يتم إلا في العرض المشاهد ((و الجواب أن هذا غير مغل بالعرض لأن حدوث الأعيان يستدعي حدوث الأعراض ضرورة أنها لا تقوم إلا بها)) : لأنه إذا ثبت حدوث الأعيان بحدوثها ، يثبت حدوث بقية الأعراض ؛ إذ لا قيام لها غيرها ، و إلا فلو كانت قديمة وجد الحال بدون المحل ، فإذا حدثت السماوات وجب القول بحدوث الأعراض القائمة بها ، سواء شاهدها أولم نشاهده .

((و الثالث)) : و هو الرد على قوله : فلأن ما لا يخلو عن الحوادث لو ثبت في الأزل يلزم ثبوت الحادث في الأزل . ((أن الأزل ليس عبارة عن حالة مخصوصة)) : يعني وقت مخصوص وساعة معينة .

..... حتى يلزم من وجود الجسم فيها وجود الحوادث فيها بل هو عبارة عن عدم الأولية أو عن استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متنامية في جانب الماضي ومعنى أزلية الحركات الحادثة أنه ما من حركة إلا وقبلها حركة أخرى لا إلى بداية و هذا هو مذهب الفلاسفة وهم يسلمون أنه لا شيء من جزئيات الحركة بقديم و إنما الكلام في الحركة المطلقة

((حتى يلزم من وجود الجسم)) : المفروض عدم خلوّه عن الحوادث ، ((فيها)) : يعني في هذه الحالة المخصوصة المعلومة ((وجود الحوادث فيها)) : يعني التي لا يخلو عنها الجسم و حاصله : أنه لا نسلم أن ما لا يخلو عن الحوادث لو ثبت في الأزل يلزم ثبوت الحوادث في الأزل ، و إنما يلزم ذلك لو كان الأزل عبارة عن حالة مخصصة و وقت معلوم ثابت في الواقع يلزم من وجود الجسم في تلك الحالة وجود الحوادث فيها و ليس كك ، ((بل هو عبارة عن عدم الأولية و عن استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متنامية في جانب الماضي)) : و أزلية الحادث بهذا المعنى غير محال ، و لقائل أن يقول : لو كان الأزل عبارة عن عدم الأولية أو عن استمرار الوجود لم يصح إطلاقه على الحركات الحادثة والحركات الفلكية ، فكيف يقولون بأزليتها و قدمها ؟ فأجاب عنه بأن الأزلية مهنا بمعنى آخر فقال : ((ومعنى أزلية الحركات الحادثة أنه مامن حركة)) : تحدث في موضوعها الذي هو الفلك ، ((إلا وقبلها)) : يعني قبل هذه الحركة ، ((ركة أخرى لا إلى بداية)) : فالحركات أزلية من حيث أنه لا أول لها حادثة من حيث أن كل حركة مسبقة بعدمها و المسبوقية تنافي الأزلية .

((و هذا هو مذهب الفلاسفة و هم يسلمون أنه لا شيء عن جزئيات الحركة بقديم و إنما الكلام في الحركة المطلقة)) : ، و هي قديمة أزلية عندهم ، و لقائل أن يقول : لا نسلم أن ما يخلو عن الحوادث فهو حادث و كيف يجوز ذلك ألا ترى أن الحركة المطلقة لا تخلو عن الحركات الجزئية مع أن الحركة المطلقة ليست بحادثة ؟ فأجاب عنه بقوله :

..... و الجواب أنه لا وجود للمطلق إلا في ضمن الجزئي فلايتصور قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات . الرابع : أنه لو كان كل جسم في حيز لزم عدم تنامي الأجسام لأن الحيز هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي و الجواب أن الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم وتنفذ فيه أبعاده

((و الجواب أنه لا وجود للمطلق إلا في ضمن الجزئي فلايتصور قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات)) : حاصله : أن الحركة المطلقة لو كانت قديمة موجودة في الأزل لزم أن يكون الشيء من جزئياته أزلياً قديماً إذ لا تحقق للكل في ضمن الجزئيات واللازم باطل بالاتفاق والوافق . ((والرابع :)) : وهو الرد على قوله الجسم والجوهر لا يخلو عن الكون في الحيز ((أنه لو كان كل جسم في حيز لزم عدم تنامي الأجسام ، لأن الحيز هو السطح الباطن من الحاوي)) : ، هذا على مذهب المشائين ، ((المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي)) : وحاصله : إذا فرضنا أن كل جسم لا بد أن يكون في حيز فلا بد أن يكون ذلك الحاوي محوياً و الحاوي له كذلك : ولا ينتهي إلى حاوي ليس بمحوي : لأن المفروض أن ذلك الحاوي جسم فلا بد له من حيز ، فلو كان لكل جسم حيز لزم عدم تنامي الأجسام ، ويلزم منه أن يكون فيما وراء فلك الأفلاك حاوي مماس لفلك الأفلاك ، وليس كذلك بل فيما وراءه عدم محض واللازم باطل لأن الأبعاد والأجسام كلها متنامية ، وهذا ثبت بالبراهين فلا يلزم حدوث جميع الأجسام .

((و الجواب أن الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم و تنفذ فيه أبعاده)) : وحاصله : أن المحذور إنما يلزم من جعل الحيز سطحاً باطناً من الجسم و هو ظاهر فإن الفراغ ليس بجسم ولا مستلزم له فلم ينتقض الدليل على حدوث جميع الأعيان .

المكان هو السطح الباطن عند المعلم الأول والبعد المجرد عند

أفلاطون وهذه النسبة خطأ فاحش

ثم المكان ليس بجزء للمتمكن ولا حالاً فيه ، لأن الجسم يسكن في المكان و ينتقل بالحركة عن المكان وإليه ، وكل ما هو كذلك لا يكون جزءاً للجسم ولا حالاً فيه . لأن جزء الجسم المتمكن والحال فيه ينتقل بانتقاله والمكان لا ينتقل بانتقال المتمكن ، فيكون المكان خارجاً عن المتمكن وهو السطح الباطن عند المعلم الأول ، والبعد المجرد عن المادة الموجود الذي ينفذ فيه الجسم عند شيخه ومؤدبه " أفلاطون " والبعد المجرد المفروض عند أهل هذا الفن . قال الشارح الجديد للتجريد : إن " أفلاطون " و من تابعه من الحكماء الإشرافيين ذهبوا إلى أن المكان بعد مجرد عن المادة . ويجب إن يكون جوهرًا لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه مع بقاء شخصه فكأنه جوهر متوسط بين العالمين أعني الجواهر المجردة التي لا تقبل الإشارة الحسية ، والأجسام التي هي جواهر كثيفة ومكثاة في كثير من الكتب الكلامية والكتب الفلسفية للمتأخرين ، وأما الشيخ الرئيس فقد يعلم من تحريره أن أفلاطون ما كان قائلاً بالبعد المجرد بل كان ينفيه والشيخ وهو أعلى وأرفع فلقوله الاعتبار . " فإن القول ما قال حزام " . قال نظام الملك في " شرح الإشارات " حكى الشيخ عن أفلاطون في الفصل الثاني من سابعة الهيات الشفاء : " أنه ليس يجوز أن يكون بعد قائم لا في مادة لأنه إما أن يكون متنامياً أو غير متناه والثاني باطل لأن وجود بعد غير متناه محال وإذا كان متنامياً فانهصاره في حد محدود وشكل مقدر ليس إلا لانفصال عرض له من الخارج لا لنفس طبيعية ، و لن انفصل الصورة إلا لمادتها فتكون مفارقة وغير مفارقة هذا كلامه . وقال " السيد الباقر الراماد " في القبسات: البعد المفطور المكان المجرد قد أبطله أفلاطون بالبراهين قد نقل عنه ذلك في الشفاء شارحاً الإشارات إمام المشككين^(١) وخاتم المحققين^(٢) نقلا عنه ثم

(١) إمام أهل السنة الإمام فخر الدين الرازي.

(٢) إمام الرافضة وقنوة الشيعة نصير الدين الطوسي.

ينسب فريق من مولاء المختلفين إثباته إليه وكذلك الامتداد الزماني المجرد عن المادة وقدم النفس على البدن في الوجود إلى غير ذلك من المذامب انتهى كلامه .

والإيراد الخامس على هذا الاستدلال ما أورده ابن قيم في النونية والرد عليه

أقول : و الإيراد الخامس ما أورده ابن قيم في " النونية " على هذا الاستدلال : لأن هذا دليل على إثبات حدوث العالم ، و ابن قيم و شيخه الفوقاني قائلان بقديم العالم ، قال ابن قيم : هذا الدليل هو الذي أرداهم ما زال أمر الناس معتدلاً إلى أن دار في الأوراق فرفعت لوازمه قواعد الإيمان و تركوا حق الأدلة و هي في القرآن و دليلهم لم يات به الله و لا رسوله بل حدث على لسان جهم و حزبه .

أقول : فيرد هذا الردي أن القول بأن الجسم لا يخلو عن حادث في الاحتياج على حدوث العالم و إنشاءه إلى محدث واجب الوجود منزّه عن الجسمية و الجسمانيات و هو حجة الله سبحانه التي آتاهما إبراهيم الخليل مهما تقولت و هذت في ذلك و قد اعترف بتلك الحجة مثل ابن حزم مع كونه ظاهرياً فما لابن قيم الناظم لا يتابعه في ذلك و هو يتابعه في شواذه الباطلة فلعل ابن قيم اتخذ هذه قدوة في الباطل دون الحق و قد صرح ابن القيم في هذا المقام في النونية بقبائح ، منها : إمكان التسلسل في جانب الماضي المفضي إلى قدم العالم و أزليته و هذا كفر بواح و منها نسبة أكابر علماء الشريعة إلى التلبيس و منها نسبة ذلك إلى القرآن و السنة و أنه لم يحيى أثر ينص على العدم المقدم و قد جاء كان الله و لا شيء معه . انظر العاقل الفاضل إلى هذه الأباطيل يعرق منها جبين الدمر و هذه كلها من قلة علمه و قلة دينه و قلة حيائه و كثرة جهله و الله جل جلاله ينتقم منه بهذه الأكاذيب نعوذ بالله من الضلال .

..... ولما ثبت أن العالم محدث و معلوم أن المحدث لا بد له من محدث ضرورة امتناع ترجح أحد طرفي الممكن من غير مرجح ثبت أن له محدثا و المحدث للعالم هو الله تعالى أي الذات الواجب الوجود الذي يكون وجوده من ذاته

البحث في وجوب اعتقاده سبحانه

أحدث العالم كله

قال الله سبحانه : ﴿ هو الله الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما ﴾ قال الشارح : ((ولما ثبت)) : يعني بالنصوص السمعية القطعية والبراهين العقلية اليقينية ، ((أن العالم محدث)) : يعني الخارج من العدم إلى الوجود ((و معلوم)) : يعني بضرورة العقل ((أن المحدث لا بد له من محدث)) : يعني الموجد من كتم العدم .

امتناع ترجيح أحد طرفي الممكن من غير مرجح قالوا: هذه

مقدمة بديهية

((ضرورة امتناع ترجح أحد طرفي الممكن)) : يعني الوجود و العدم و المقدار المخصوص و مقابله و المكان المخصوص و مقابله و الصفة المخصوصة و مقابلها و الجهة المخصوصة و مقابلها ، ((من غير مرجح)) : يعني أن الممكن وجوده مسا و لعدمه في نفس الأمر فلو حدث بنفسه بدون محدث كان وجوده مرجحا على عدمه بدون سبب مرجح و ترجيح أحد الأمرين المتساويين تساويا ذاتيا بلا سبب باطل ؛ لما فيه من اجتماع الضدين و هما المساواة و الرجحان المستلزم لاجتماع النقيضين لأن الرجحان يستلزم اللامساواة ، و المساواة تستلزم اللارجحان فإذا اجتمع الرجحان و المساواة اجتمع مساواة و لا مساواة

ورجحان ولا رجحان وهذا باطل بالضرورة . ولهذا قالوا : هذه مقدمة بديهية قد جزم ببدايتها جميع طوائف العقلاء من الملمين وغيرهم . قالوا : وإن فتشت البهائم وجدتها قد أشربت في مداركها هذا العلم على وجه يناسبها أليس أنها إذا سمعت حس قدم أو قعقة سلاح أو عصا أذعنت بتحقيق فواعلها وتنفرت فرقا منها ، فلو لا أنها أذعنت بأن وجود الممكن لأبد من موجد لما أذعنت بذلك . ثم أنه يبتني عليه ما هو مفتاح المعارف ورأس العلوم أعنى إثبات الحق تبارك وتعالى . و اعلم : أن ما ذكره المصنف من أن اللازم على تقدير كون العالم حادثا لا لسبب اجتماع الرجحان والمساواة مبني على أن الوجود والعدم بالنظر إلى ذات الممكن سيان وهو أحد القولين . وقيل : إن العدم أولى به لعدم احتياجه لسبب بخلاف الوجود فإنه يحتاج لسبب ، وما لا يحتاج الشيء إليه لسبب أولى به مما يحتاج لسبب ، وعلى هذا القول فاللازم على تقدير حدوث العالم لنفسه ترجيح المرجوح بلاسبب وهو أولى في الاستحالة من ترجيح أحد الأمرين المتساوين بلاسبب فافهم . ((ثبت أن له محدثا)) : موجدأ جاعلاً صانعاً خالقاً فاعلاً بالاختيار.

رد صاحب العبارات على صدر الشريعة

قال صاحب^(١) " العبارات " نقداً على صدر الشريعة صاحب " التوضيح " : و من تكلف له بعض الماتريديّة مدعياً أن إثبات الواجب الوجود لا يتوقف على تلك المقدمة من أن لنا أن نقول : إن الموجود إما موجود بنفسه أو موجود بغيره ، والثاني : يحتاج إلى الأول قطعاً للتسلسل وهو الواجب فلا يخفى ومنه إذ ينقلع أساسه باستفسار معنى الموجود بنفسه ، فإنه إن أراد به ما يكون ذاته مقتضى وجوده فالحصر ممنوع لخروج الممكن الموجود بلا موجد من القسمين ، وإن أراد به ما لا يكون وجوده من غيره فلا يتم التقريب إذ هو أعم

(١) أحد أذكى العالم العلامة الشهيد إسماعيل بن عبد الغني حفيد الشيخ الحجة ولي الله.

من الواجب و الممكن الموجود بلاموجد فلا بد من التعرض لإبطال وجود الممكن بلاموجد و تلك هي المقدمة التي أعرض عنها فهل هذا إلا كرفع على فر . أقول : و إذا استبان بهذا الدليل حدوث العالم لزم افتقاره إلى محدث الواجب الوجود ، لأنه لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم اجتماع أمرين متنافيتين و مما الاستواء و الرجحان بلا مرجح ، لأن وجود كل فرد من أفراد العالم مساو لعدمه و زمان وجوده مساو لغيره من الأزمنة و مقداره المخصوص مساو لسائر المقادير و مكانه الذي اختص به مساو لسائر الأماكن و الجهة المخصوصة مساوية لسائر الجهات و الصفة المخصوصة مساوية لسائر الصفات ، فهذه أنواع كل واحد منها فيه أمران متساويان ، فلو حدث أحد مما بنفسه بلا محدث واجب الوجود لترجح على مقابله مع أنه مساو له أو قبول كل جرم لهما على حد سواء فقد لزم أن لو وجد شيء من العالم بنفسه بلا موجد لزم اجتماع الاستواء و الرجحان المتنافيين و ذلك محال ، فإذا نـو لا الباري سبحانه الذي خص كل فرد من أفراد العالم بما اختص به لما وجد شيء من العالم فسبحان من أفصح بوجوب وجوده و وجوب افتقار الكائنات كلها إليه ، هذا غاية تحقيق الكلام في هذا المقام . ((و المحدث للعالم هو الله تعالى)) : يعني إنا إذا ادعونا أن العالم محدث فلا بد أن نعلم أن العالم ما هو ، قال " الإمام الفخر " في " الأربعين " : قال المتكلمون : العالم كل موجود سوى الله تعالى .

الموجود على قسمين

و تحقيق الكلام : أن نقول : الموجود على قسمين ، و ذلك لأن الموجود إما أن يكون من حيث هو و غير قابل للعدم البتة ، و إما أن يكون من حيث هو قابلاً للعدم ، فالموجود الذي تكون حقيقته من حيث هي غير قابلة للعدم ، فهو المسمى بالواجب الوجود لذاته و هو الله سبحانه و تعالى ، و أما الموجود الذي تكون حقيقته من حيث هي قابلاً للعدم فهو المسمى بممكن الوجود لذاته و هو بحسب القسمة العقلية على ثلاثة أقسام : المتحيز و الحال

في المتحيز والذي لا يكون متحيزاً ولا حالاً في المتحيز والتفصيل في محله ، ((أي الذات الواجب الوجود)) : وإنما لم يقل أي الواجب الوجود لأن إسم الجلالة إنما معناه الذات المتعالي لا المفهوم و الاسم المعظم علم للفرد الذي موخالق العالم جل و علا ((الذي يكون وجوده)) : يعني وجود الواجب الوجود ، ((من ذاته)) : يعني يكون الذات مقتضى وجوده .

الواجب ما اقتضى ذاته وجوده وتحقيق هذا المقام

فالواجب ما اقتضى ذاته وجوده نص به في "المواقف" و شرحه للشريف، وقد عبر عنه بكون الذات علة تامة لوجوده وهو المشهور عند الجمهور من أن وجود الواجب زائد على ذاته صرح به "المحقق الدواني" في شرح العقائد العضدية والمستفاد من حكمة العين واختاره صاحب الصحائف وإليه ذهب "الإمام الفخر" في العلوم العقلية والشرعية . واستدلوا بأن ضرورة الوجود ثابتة بسبب الذات فالوجوب الذاتي هو ضرورة الوجود باقتضاء الذات . و قال بعض الناس : إن الوجوب بالذات تحقق الحقيقة بذاتها فالواجب بذاته ما يجب أن يتحقق حقيقته بلا مدخل الغير نص به في "تعديل العلوم" و شرحه لصدر الشريعة وقد عبر عنه بكون الذات عين الوجود بمعنى أنه كان وجوداً خاصاً قائماً بذاته قال "المحقق الدواني" : هذا مذهب محققي المتكلمين . واستدلوا بأن ما قد أجمع عليه الإجماع من أن الذات الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه يوجب أن الذات الواجب لا يسبقه ولا يلحقه العدم حتماً ، وذلك مع القطع بكون الوجود عين الذات في ذات الواجب يوجب تفسير وجوب الوجود بتحقيق الذات بذاتها وفي أنفسها . والجواب عن مذهب الجمهور : أنه لما ثبت أن الوجود غير زائد على الذات بل عينه لا يتصور فيه الاقتضاء وإن الشيء ما لم يكن موجوداً لا يتصور فيه الاقتضاء وإنه لو كانت المامية علة لوجودها لزم تقدم وجودها على إيجادها فتأمل .

..... ولا يحتاج إلى شيء أصلاً

((ولا يحتاج إلى شيء أصلاً)) : يعني لا في ذاته ولا في وجوده ولا في صفاته ولا في أفعاله ، إذ معنى الألوهية استغناء الإله عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه إليه .

معنى لا إله إلا الله

فمعنى لا إله إلا الله : لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله تعالى ، واستغنائه عن كل ما سواه هو يوجب له الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والتزهر عن النقائص ، ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام ؛ إذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات لكان محتاجاً إلى المحدث أو المحل أو من يدفع عنه النقائص فافهم .

البحث في وجوب اعتقاد أن حقيقة الباري سبحانه ليست معروفة

اعلم أن مهنا بحثين : البحث الأول في معرفة ذاته سبحانه والبحث الثاني في إثبات وجوده سبحانه ، والشارح - روح الله - لم يتعرض لمعرفة ذاته وحقيقته ، نعم ذكر أدلة وجوده وبرامين تحققه .

البحث الأول : معرفة ذات الباري إما بالبداهة أو بالنظر وكل

منهما باطل

أقول : معرفة ذاته مذهب الفلاسفة وأرباب الزهد والتقوى ، ومذاهب المحققين من أهل السنة : أن الطاقة البشرية لاتفي بمعرفة ذاته لأن معرفة ذاته إما بالبداهة أو بالنظر وكل منهما باطل . أما الأول : فلأن ذاته غير متصور بالبداهة بالاتفاق وأما الثاني : فلأن المعرفة المستفادة من النظر إما بالحد وإما بالرسم وكل منهما باطل . أما الحد فلأن ذاته غير قابل للتحديد لأن الحد إنما يمكن لمركب والتركيب منتف عنه ، و لذلك لما سأل فرعون موسى عليه السلام عن حقيقته حيث قال : ﴿ وما رب العالمين ﴾ فإن السؤال بـ " ما " إنما هو سؤال عن الحقيقة ، أجاب موسى عليه السلام بذكر خواصه وصفاته حيث قال : ﴿ رب السموات والأرض وما بينهما ﴾ تنبيهاً على أن

حقيقة ذاته لاتعلم إلا بذكر مقوماته ولا مقوم له : إذ لا تركيب فيه ولم يتنبه فرعون له لجهله وغفلته فلماذا قال لمن حوله : ألا تستمعون اني سألت حقيقته فأجاب بذكر خواصه وصفاته ، فلم يكن الجواب مطابقاً للسؤال فلم يتعرض موسى عليه السلام لبيان غلطه وجهله فذكر صفات أئين ، فقال : ﴿ ربكم ورب آبائكم الأولين ﴾ ليتنبه فرعون عن غلطه وجهله فلم يتنبه ونسبه إلى الجنون ، قال الله سبحانه : حكاية عن فرعون قال : ﴿ إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون ﴾ تنفيراً لهم عن الإصغاء لمقالة موسى عليه السلام خوفاً أن يتبعوه فبين موسى عليه السلام صفات أئين وأشار إلى أن السؤال عن حقيقته ليس دأب العقلاء حيث قال : ﴿ رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون ﴾ .

وأما الرسم فلايفيد الحقيقة وأن حقائق صفات الله سبحانه غير معلومة لنا و على تقدير أن تكون معلومة لنا فالعلم بالصفة لا يستلزم العلم بحقيقة الموصوف و قال أكثر أهل هذا الفن ، إنها معلومة للناس في الدنيا واستدلوا بأن الناس مكلفون بالعلم بوحدانية وجوب وجوده وربوبيته وذلك متوقف على العلم بحقيقته ، وألزموا على الفلاسفة بأن حقيقة الله هو الوجود المجرد وهو معلوم عند هم بالبداية ، و الحق أن هذا الإلزام ليس بلازم فإن حقيقة سبحانه عند الفلاسفة هو الوجود الخاص و الوجود المعلوم هو الوجود المطلق العارض لوجود الخاص ؛ و لايلزم من العلم بالعارض العلم بالمعروض ؛ واستدلوا لهم فهو أيضاً خطأ فاحش . أجاب عنه الجلال المحلي وغيره من المحققين بمنع التوقف على العلم به في الحقيقة وإنما يتوقف على العلم به بوجه و وصف و هو أنه سبحانه يعلم بصفاته كما أجاب به موسى - عليه السلام - فالحق التحقيق في معرفة حقيقة ذاته وأصل مأميته ما قال الفلاسفة و أرباب الزهد والمحققون من الأشياخ . أن العبد إذا عجز عن معرفة حقيقة نفسه فعن معرفة حقيقة الحق من باب أولى ، و ما طلب الحق سبحانه عن الخلق إلا العلم بوجوده و ألوميته وربوبيته ، و أما الحقيقة و نسخ المامية فلا ، و إذا كان الأكابر يقولون " سبحانه ما عرفناك حق معرفتك " فكيف بغيرهم ؟! فالحق سبحانه مبائن لخلقه في سائر المراتب وهو من وراء معلومات جميع الخلق فتدبر ولا تكن من الممترين .

..... إذ لو كان جائز الوجود

((إذ لو كان جائز الوجود)) : يعني محدث للعالم لو كان جائز الوجود .

البحث الثاني في البرهان على وجود واجب الوجود

أقول : البحث الثاني في البرهان على وجود الواجب الوجود و يدل عليه وجهان أحدهما باعتبار الحدوث و هو مناط الاحتياج إلى العلة عند جمهور الأشاعرة ، و الآخر باعتبار الإمكان و هو مناط الاحتياج إلى العلة عند الفلاسفة ، و بيان الأول : أنه لا شك في وجود حادث و كل حادث ممكن لأنه لو لم يكن كل حادث ممكناً لم يكن معدوماً تارة و موجوداً أخرى و اللازم ظاهراً الفساد : فإن كل حادث يكون موجوداً بعدما لم يكن في كون معدوماً ثم صار موجوداً فبالضرورة يكون معدوماً تارة موجوداً أخرى . بيان الملازمة : أنه إذا لم يكن ممكناً يكون واجباً لذاته أو ممتنعاً لذاته ضرورة انحصار كل مفهوم في أنه ممكن أو واجب أو ممتنع على سبيل الانفصال الحقيقي : فإذا انتفى واحد من الثلاثة تعين أحد الآخرين ؛ و إذا كان واجباً يكون دائماً موجوداً لأن الوجود إذا كان واجباً لا يقبل الانتفاء بحال لا سابقاً و لا لاحقاً يلزمه وجوب القدم و البقاء و ذلك لأن القدم نفي العدم السابق و البقاء نفي العدم اللاحق ؛ و إذا كان ممتنعاً يكون دائماً معدوماً و إلا يلزم الانقلاب ، و إذا كان دائماً موجوداً أو دائماً معدوماً لم يكن معدوماً تارة و موجوداً أخرى . فثبت أن كل حادث ممكن و كل ممكن له سبب موجود بالضرورة و ذلك السبب الموجود يجب أن يكون واجباً لذاته أو منتهياً إلى الواجب لذاته لاستحالة الدور أو التسلسل فتأمل ، و لا تكن من الغافلين .

..... لكان من جملة العالم فلم يصلح محدثاً للعالم ومبدأ له مع ان العالم اسم لجميع ما يصلح علماً على وجود مبدء له وقريب من هذا ما يقال إن مبدء الممكنات بأسرها لا بد أن يكون واجباً إذ لو كان ممكناً لكان من جملة الممكنات فلم يكن مبدءاً لها

((لكان من جملة العالم فلم يصلح محدثاً للعالم)) : إشارة إلى مذهب أهل الحق من استناد كل المحدثات إلى الله سبحانه ابتداءً ((ومبدأ له)) : إيماء إلى مذهب الفلاسفة من استناد الممكنات بعضها إلى بعض ، وحاصله : أنه لو كان جائز الوجود لم يصلح أن يكون صانعاً للعالم على كلا المذهبين ، بقى شيء آخر وهو أنه قد وقع خلاف في جهة احتياج العالم إلى الفاعل ، فقيل : العالم محتاج إلى فاعل من جهة حدوثه (أي وجوده بعد عدمه) وقيل : من جهة إمكانه وتساوى طرفيه فيحتاج لمن يرجح أحدهما على الآخر وقيل : من جهة حدوثه وإمكانه ، فكيفية الاستدلال على وجود الصانع على الأول : أن تقول : العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث ، و على الثاني تقول : العالم ممكن ، وكل ممكن لا بد له من صانع يرجح أحد طرفيه ، و على الثالث تقول : العالم حادث ممكن ، وكل ما هو كذلك لابد له من صانع ((مع أن العالم اسم لجميع ما يصلح علماً)) : يعني علامة دالة ((على وجود مبدء له)) : فلو كان محدث للعالم من جملة العالم لكان علامة دالة على وجود نفسه وهذا محال بأول العقل .

((وقريب من هذا)) : يعني من قولنا إذ لو كان جائز الوجود لكان من جملة العالم ، ((ما يقال)) : إشارة إلى الوجه الثاني باعتبار الإمكان ((إن مبدء الممكنات بأسرها)) : يعني بتمامها بحيث لا يغيب شيء منها ، ((لا بد أن يكون واجباً)) : وذلك لأنه لا شك في وجود موجود فذلك الموجود إما واجب أو ممكن ضرورة انحصار الموجود فيهما فإن كان ذلك الموجود واجباً فهو المطلوب ((إذ لو كان ممكناً)) : يعني و إن كان ذلك الموجود ممكناً ((لكان من جملة الممكنات)) : فله سبب موجود واجب الوجود ابتداءً أو بواسطة وإلا يلزم الدور والتسلسل ((فلم يكن مبدءاً لها)) : يعني

للممكنات : إذ الشيء يمتنع أن يكون علة لنفسه و إنما كان هذا قريباً لما سبق لأن المقصود واحد وإن اختلف الاعتبارات والعبارات .

هذه البراهين وأمثالها توجب العلم بوجود الرب الواجب بنفسه والرد

على بعض الناس

فهذه البراهين وأمثالها كل منها يوجب العلم بوجود الرب الواجب بنفسه ، و الطرق تتنوع تارة بتنوع أصل الدليل ، و تارة بزيادة مقدمات ما فيه يستغني عنها الآخرون ، فهذا يستدل بالإمكان و هذا بالحدوث و هذا بالآيات و هذا يستدل بحدوث الذات و هذا بحدوث الصفات ، و صار كل طائفة من النظائر تسلك طريقاً إلى إثبات معرفته ، ويظن^(١) من يظن أنه لا طريق إلا تلك و هذا غلط محض ، فمن أين للإنسان أنه لا يمكن المعرفة إلا بهذا الطريق ؟ فإن هذا نفي عام لا يعلم بالضرورة فلا بد من دليل وليس مع النافي دليل يدل على هذا النفي .

الفطرة السليمة الإنسانية شهدت بضرورتها بصانع عليم وقادر حكيم

و إذا دريت هذا فاعلم أن الفطرة السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها و بدامة فكرتها بصانع عليم وقادر حكيم ، فان عامة الناس في جميع أقطار الأرض دعت أنفسهم إلى الاعتراف بأن لهم خالقاً من غير معلم و لا إثبات حجة عندهم و لا اصطلاح وقع بين كافتهم ، فإنهم استغنوا بشهادة أنفسهم على الأعم الأغلب بالخالق و بحدوث نوادر و عجائب شامدوما في الأفاق و في أنفسهم فكانت نفوسهم شهدت بالإله الحق و يشيرون إلى الصانع و إن اختلفت طرائقهم و عللهم و يعلمون بفطرتهم افتقار الأمور المفتقرة إلى ما يبقئها كما يعلمون افتقارها إلى ما يحدثها وينشئها ، و لذلك لم يأت الأنبياء ليعلموا الخلق وجود الصانع و إنما أتوا ليدعوا إلى

(١) الشيخ الرئيس والامام الفخر والشيخ المقتول ولأمدى واتباعهم سلكوا في اثبات الواجب

الوجود طريقة الاستدلال وعظموها وظن من ظن منهم انها اشرف الطرق وانه لا طريق الا وهو

يفتقر إليها وذلك غلط بل هي طريقة يوجب اثبات واجب الوجود بلا ريب فافهم منه رج .

التوحيد و مهنا يتبين لك أن ما تنازع فيه طائفة من النظار و هو أن علة الافتقار إلى الصانع هل هو الحدوث أو الإمكان أو مجموعهما لا يحتاج إليه . و إن قال قائل : فلأي شيء سلك أهل الأصول طريق الاستدلال على هذا ؟ و الجواب : إنما سلكوا ذلك قطعاً للأطماع التي تسربت إلى ذلك مثل الاستدلال بإمكان الممكنات على مرجح و نحو ذلك ، و إلا فهم يعلمون أن ما شأمت به الفطرة أقرب إلى الحق و أسرع تعقلاً لأن الممكن الخارج و الحادث الدال على محدث موجد موقوفان على النظر الصحيح و تلك داعية ضرورية من الناظر . قال بعض الأسياف : و أنا أقول ما شهد به الحدوث أو دل عليه الإمكان بعد تقويم المقدمات دون ما شهدت به الفطرة الإنسانية و ذلك أن كل مخلوق في نفسه و ذاته مفتقر إلى مدبر و خالق و هو منتهى مطلب الحاجات و يفرع إليه في الشدائد و المهمات ، فإن احتياج نفسه أوضح من احتياج الممكن الخارج إلى الواجب و الحادث إلى المحدث . و عن هذا المعنى كانت تعريفات الحق سبحانه في التنزيل على هذا المنهاج قال الباري سبحانه : ﴿ أفى الله شك ﴾ و قال : ﴿ و لن سألهم من خلق السموات و الأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ﴾ .

و إنهم غفلوا عن هذه الفطرة في السراء فلا شك أنهم يلوذون إليها في الضراء ، قال الله سبحانه : ﴿ و إذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه ﴾ و العجب ! رأى أعرابي مرة ثعلباً بال على صنم كان يعبد فتاب و قال :

أ رب يبول الثعلبان برأسه لقد ضل من بالث عليه الثعالب
برأت من الأصنام و الشرك كله و أيقنت أن الله لا شك غالب

فهذه مقالات المتكلمين . و أما مذاهب الصوفية الصافية فهي واسعة جداً .

و بالله التوفيق .

..... وقد يتوهم أن هذا دليل على وجود الصانع من غير افتقار إلى إبطال التسلسل وليس كذلك بل هو إشارة إلى أحد أدلة بطلان التسلسل وهو أنه لو ترتب سلسلة الممكنات لا إلى نهاية لاحتاجت إلى علة وهي لا يجوز أن يكون نفسها

((وقد يتوهم)) : يعني أن المتوهم قد توهم من غفلته و جهله و غباوته ((أن هذا)) : يعني أن مزين الوجهين ((دليل على وجود الصانع من غير افتقار إلى إبطال التسلسل)) : و من عادة الفلاسفة إبطال التسلسل عند إثبات وجود الصانع بحيث يجعل بطلان التسلسل إحدى مقدمات الدليل .

أقول: لم يذكر الشيخ الرئيس ولا غيره من الحذاق في إثبات واجب

الوجود قطع الدور و قطع التسلسل

أقول : لم يذكر " الشيخ الرئيس " ولا غيره من الحذاق في إثبات واجب الوجود قطع الدور و قطع التسلسل ، و بضرورة العقل : أن المقدمة إذا كانت معلومة مثل علمنا بأن المحدث لا بد له من محدث بل مثل علمنا أن هذا المحدث لا بد له من محدث كان العلم بها كافيا في المطلوب ، وإن ما يرد على الأمور المعلومة هو من جنس شبهة السوفسطائية التي ليس لها حد محدود ولا عد معدود فوجب على الشارح عدم الجواب ، ولكنه أجاب عن هذا التوهم بقوله : ((وليس كذلك)) : يعني أن هذا التوهم خطأ فاحش . ((بل هو إشارة إلى أحد أدلة بطلان التسلسل)) : ولما لم يذكر فيه بطلان التسلسل صريحا فتوهم ما توهم ، ((و هو)) : يعني أحد أدلة بطلان التسلسل ((وأنه لو ترتب سلسلة الممكنات لا إلى نهاية لاحتاجت)) : يعني السلسلة بتمامها ، ((إلى علة)) : مستقلة لكون السلسلة ممكنة وإن كانت غير متناهية ، ((و هي)) : العلة المستقلة ، ((لا يجوز أن تكون نفسها)) : يعني نفس سلسلة الممكنات .

..... و لا بعضها لاستحالة كون الشيء علة لنفسه و لعله بل خارجا عنها فيكون واجبا فتنقطع السلسلة و من مشهور الأدلة برهان التطبيق و هو إن نفرض من المعلول الأخير.....

((و لا بعضها)) : وإليه أشار بقوله لكان من جملة العالم وبقوله لكان من جملة الممكنات ((لاستحالة كون الشيء علة نفسه)) : لأن العلة متقدمة على المعلول و تقدم الشيء على نفسه محال ، هذا إذا كان علة مجموع السلسلة نهي مجموع السلسلة ((و لعله)) : هذا إذا كان بعض الممكنات علة للبعض الآخر و البعض الآخر علة لذلك البعض فيكون علة لعله ((بل خارجا عنها)) : يعني السلسلة ((فيكون واجبا فتنقطع السلسلة)) : و هو المطلوب .

توضيح البرهان بالطفو

و توضيح البرهان : أن مجموع الممكنات المترتبة المتسلسلة إلى غير النهاية محتاج إلى كل واحد منها ، فيكون ممكنا محتاجا إلى سبب و ذلك السبب ليس نفس المجموع لامتناع كون الشيء سبب نفسه ، و إلا لزم تقدم الشيء على نفسه و لا الداخل في المجموع لأن الداخل في المجموع ، لا يكون علة نفسه و لا لعله فيكون سبب المجموع خارجا عن المجموع ، فيكون كل واحد من أجزاء المجموع ممتنع الحصول بدون ذلك السبب الخارج عنه و إلا فيكون بعضها مستغنيا عن الأمر الخارج فلا يكون الخارج وحده علة للمجموع بل مع علة ذلك البعض المستغني عن الأمر الخارج هذا خلف . فبضرورة العقل : لا يكون ذلك الأمر الخارج عن مجموع الممكنات المتسلسلة المترتبة إلى غير النهاية ممكنا بل واجبا لذاته فتنقطع به السلسلة فيلزم تناميها لسلسلة على تقدير لاتناميها فيكون لاتنامي السلسلة محالا فإن ما يلزم من فرض وقوعه عدمه يكون وقوعه محالا .

((و من مشهور الأدلة)) : يعني الأدلة على بطلان التسلسل ، ((برهان التطبيق و هو)) : يعني برهان التطبيق ((إن نفرض)) : سلسلة الممكنات مترتبة معلولة على علة ، ((من المعلول الأخير)) : و هو ما لا يكون علة لشيء أصلا .

((إلى غير النهاية جملة وما قبله)) : ، يعني ثم نفرض من المعلول الأخير ((بواحد مثلاً)) : بمرتبة واحدة (بحادث واحد) ليكون الجملة الثانية أنقص من الجملة الأولى بذلك الواحد ((إلى غير النهاية جملة أخرى)) : وتوضيحه : أنه لو تسلسل العلل إلى غير النهاية فلنفرض جملتين إحداهما من معلول معين والأخرى من المعلول الذي قبله وتسلسلنا إلى غير النهاية ، ((ثم نطبق الجملتين)) : من الطرف المتناهي ((بأن نجعل الأول)) : الجزء الأول ((من الجملة الأولى بإزاء الأول)) : بمقابلة الأول ((من الجملة الثانية والثاني بالثاني ولم جراً)) : والثالث بالثالث والرابع بالرابع فَلْيَسْحَبْ إلى آخره . ((فإن كان بإزاء كل واحد من الأولى واحد من الثانية)) : يعني فإن اشتملت الثانية الأولى من الطرف المتناهي ((كان الناقص)) : يعني الجملة الثانية . ((كالزائد)) : يعني الجملة الأولى ((و هو محال)) : لأنه يكون الناقص مساوياً للزائد فلا يكون الناقص ناقصاً والزائد زائداً وهو باطل كما لا يخفى ، ((وإن لم يكن)) : يعني وإن لم تستغرق الثانية الجملة الأولى بالتطبيق على الوجه المذكور ، ((فقد وجد في الأولى شيء ما لا يوجد بإزائه شيء في الثانية ، فتقطع الثانية وتتناهى)) : يعني يلزم انقطاع الجملة الثانية فيلزم تناميها ، ((ويلزم منه)) : من تنهى الجملة الثانية ، ((تنهى الأولى)) : يعني الجملة الأولى تزيد عليها بمرتبة فتكون أيضاً متنامية ، ((لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدر متناه)) : لأن المفروض هو هذا .

..... و الزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناميا بالضرورة و هذا التطبيق انما يمكن فيما دخل تحت الوجود دون ما هو وهمي محض فانه ينقطع بانقطاع الوهم فلايرد النقض بمراتب العدد بأن تطبق جملتان أحد هما من الواحد لا إلى نهاية و الثانية من الاثنين لا إلى نهاية و لا بمعلومات الله تعالى و مقدوراته فإن الأولى أكثر من الثانية

((و الزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناميا بالضرورة)) : وقد فرضنا مما غير متناميين هذا خلف . و قد أورد المتأخرون على هذه الأدلة أسئلة سوفسطائية و سائرما ثمرات و خرافات يضيعون بها الأوقات فتأمل و لاتغفل .

ولما كان لقاتل أن يقول : أن البرهان فاسد فإنه بجميع مقدماته جار في مراتب الأعداد و معلومات الله سبحانه و مقدوراته مع أن المطلوب - و هو التناهي - غير ثابت ؛ لأن كل واحد من مراتب الأعداد و المعلومات و المقدورات غير متناه فلايتم البرهان ؟ فأجاب عنه بقوله : ((و هذا التطبيق)) : المعنى : أن هذا التطبيق الذي وقع الاستدلال به ((إنما يكون فيما دخل تحت الوجود)) : و المعنى : إنما يعتبر بين الأمور المضبوطة الموجودة الواقعية المستغنية في وجودها عن التعقل و الاعتبار و اللحاظ سواء كانت مجتمعة في الوجود كما في العلل و المعلومات المرتبة أو غير مجتمعة كما في الحركات السماوية عند طائفة ، ((دون ما هو وهمي محض فإنه ينقطع بانقطاع الوهم)) : و المعنى لايعتبر أن يكون بين الأمور العدمية الوهمية المحضة لانقطاعها في التطبيق بانقطاع الوهم و ذمايها فيه باعتباره ، و الوهم عاجز عن ملاحظة تلك الأمور العدمية الغير المتنامية فتقطع تلك الأمور بانقطاعه عن تطبيقها فلايكون فيها مساغ بخلاف الأمور المحققة الواقعية الموجودة الخارجية حيث يفرض العقل التطبيق فيها على الوجه المطلوب . وإذا تحقق ذلك ، ((فلايرد النقض)) : على البرهان ((بمراتب العدد بأن تطبق جملتان إحداها من الواحد لا إلى نهاية و الثانية من الاثنين لا إلى نهاية و لا بمعلومات الله تعالى و مقدوراته فإن الأولى)) : يعني معلومات الله سبحانه ((أكثر من الثانية)) : يعني مقدورات الله سبحانه .

..... مع لا تناميها و ذلك لأن معنى لاتناهي الأعداد و المعلومات و المقدورات أنها لاتنتهي إلى حد لايتصور فوقه آخر لا بمعنى أن ما لا نهاية له يدخل في الوجود فإنه محال

((مع لا تناميها)) : معلومات الله و مقدوراته ، لأن كل ما هو مقدور الله سبحانه فهو معلومه و ليس العكس ، لأن جميع الممتنعات و الواجبات معلوماته و ليس بمقدوراته .

قال ابن حزم في الفصل : من قال : لا يوصف الله بالقدرة على المحال

جعل قدرته متناهية وهذا كفر مجرد و الرد على جهله

و ما قال الحافظ ابن حزم في الفصل (١) : من قال : لا يوصف الله سبحانه بالقدرة على المحال فقد جعل قدرته متناهية و جعل قوته منقطعة محدودة ، وهذا كفر مجرد ففاسد و هذا ليس بكفر في شيء . و لم يعلم هذا الرجل من شغبه و غفلته ان القدرة لو تعلق بالمستحيلات أو بالواجبات لزم قلب الحقائق يعني قلب المواد الثلاثة ، فلم يكن الواجب واجبا و لم يكن الممتنع ممتنعا بل ممكنا فأى شغب أشنع من شغبه .

والتحقيق الحقيقي

و التحقيق : أنما لم تتعلق القدرة و الإرادة بالواجب و المستحيل لأن القدرة و الإرادة لما كانتا صفتين مؤثرتين - و من لازم الأثر أن يكون موجوداً بعد عدم - لزم أن ما لايقبل العدم أصلاً كالواجب لايقبل أن يكون اثراً لهما و إلا لزم تحصيل الحاصل ، و ما لايقبل الوجود أصلاً كالمستحيل لايقبل أيضاً أن يكون أثر الهما و إلا لزم قلب الحقائق برجوع المستحيل عين الجائر ، فلاقصوراً أصلاً في عدم القدرة و الإرادة القديمتين بالواجب و المستحيل بل لو تعلقتا بهما لزم حينئذ القصور لأنه يلزم على هذا التقدير الفاسد أن يجوز تعلقهما بإعدام أنفسهما بل و بإعدام الذات العلى و بإثبات الألومية لمن لايقبلها من الحوادث و سلبها ممن تجب له و هو الهاري سبحانه ،

(١) و هو كتاب الفصل في المأل و النحل يرد فيه على سائر الفرق من اليهود و النصارى و المجوس و الفلاسفة و المعتزلة و أغلب حظه و تشنيعه فيه على الأشاعرة و الماتريدية أئمة السنة . منه ...

وأي نقص وفساد أعظم من هذا ، وبالجمله فذلك التقدير الفاسد يؤدي إلى تخطيط عظيم لا يبقى معه شيء من الإيمان ولا شيء من العقلية أصلاً ولخفاء هذا المعنى على بعض الأغبياء من المبتدعة صرح بنقيض ذلك .

قال ابن حزم في الملل والنحل: إنه تعالى قادر أن يتخذ ولداً والرد على هذا الباطل

قال ابن حزم في الملل والنحل : إنه تعالى قادر أن يتخذ ولداً إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزاً ، فانظر العاقل المسلم إلى اختلال عقل هذا المبتدع كيف غفل عما يلزم على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم^(١) التي لا تدخل تحت وهم ، وكيف فاتته أن العجز إنما يكون لو كان القصور جاء من ناحية القدرة بأن كان ذلك الأمر من متعلقات القدرة ولم تتعلق به ! وأما إذا كان عدم تعلقها بأمر لكونه ليس من متعلقاتها فقصوراً عما يتعلق بها ليس عجزاً ، أما إذا كان لعدم تعلق القدرة فلا يتوهم عاقل أن هذا عجز . نعوذ بالله من الضلال .

((وذلك)) : يعني عدم ورود النقض ((لأن معنى لاتناهي الأعداد والمعلومات و المقدورات أنها لاتنتهي إلى حد لا يتصور فوقه آخر لا بمعنى أن ما لا نهاية له يدخل في الوجود فإنه محال)) : فقولنا : الأعداد غير متنامية ليس كقولنا الممكنات الموجودة غير متنامية ؛ لأن الأول معناه : أن ما من عدد إلا ويتصور فوقه عدد وهو صادق ، و الثاني معناه : أن ما دخل تحت الوجود الخارجي من الكائنات لا نهاية له وهو كاذب يعني أن عدم التناهي له معنيان الأول : عدم الوقوف على حد بل كلما وجد فرد و انعدم أعقبه غيره كما في لعيم الجنة فإنه كلما وجد فرد و انعدم أعقبه غيره وما وجد بالفعل منها فهو متناه ، و الثاني : عدم حصر أشياء موجودة في الخارج كما في كمالات الله الوجودية فإنها لاتتناهي بمعنى أنها لاتنحصر ، و بالعبارة الفلسفية أن لفظ

(١) مثل جواز تعلق القدرة بعدمها و بعدم الذات العلى و ثبوت الومية لمن لا يقبلها من الحوادث و سلبها عن الله سبحانه .

اللاتناهي يطلق بالاشتراك اللفظي على اللاتناهي اللاتقضي وعلى اللاتناهي الكمي و
 هما طبيعتان مختلفتان مختلفتان الأثار والأول : جائز واقع و الثاني : محال
 ممتنع فقلوله لأن معنى لا تنهي الأعداد إلى آخره فيه تحقيق و إيضاح لقلوله
 سابقا وهذا التطبق فافهم . وبالله التوفيق .

البحث في وجوب اعتقاد أن خالق العالم

واحد أحد منفرد

قال الله سبحانه : ﴿ قل إنما هو إله واحد ﴾ وقال : ﴿ إن إلهكم لواحد ﴾
 وقال : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ .

الوحدانية على ثلاثة أوجه وكلها واجبة للباري سبحانه

ثم إن الوحدانية تشمل على ثلاثة أوجه : وحدانية الذات و وحدانية
 الصفات و وحدانية الأفعال و كلها واجبة للباري سبحانه و كل من الوجهين
 الأولين ينقسم إلى قسمين ، فوحدانية الذات تنفي التركيب في ذاته و تنفي
 التعدد بأن يكون ثم ذات آخر قديم له من صفات الألومية ما لذات الباري عز
 و جل ، و وحدانية الصفات تنفي اتصاف الذات العلي بقدرتين و إرادتين إلى
 آخر الصفات السبع و تنفي وجود صفة تشبه صفته في ذات غير ذاته حادثة ،
 و وحدانية الأفعال تنفي أن يكون ثم اختراع لكل ما سوى الباري في فعل من
 الأفعال بل جميع الكائنات حادثة قد عمها العجز الضروري الدائم عن إيجاد
 أثر ما و الباري هو المنفرد باختراعها وحده بلا واسطة و ما ينسب منها إلى غيره
 على وجه يظهر منه التأثير فهو مؤول . إذا علمت هذا فاعلم . أن الدليل الآتي
 الذي ذكره الشارح إنما يصلح بحسب الظاهر لإثبات الوحدة في الذات انفصالا
 بمعنى نفي أن يكون معه شريك مماثل له في ألوميته و وجوب وجوده أن كل
 من له عقل يعرف أن الله عز وجل واحد لا شريك له ولا نظير له .

الفرق في زمان إبراهيم الخليل راجعة إلى صنفين

أقول قبل الخوص في المطلوب : إن أصحاب الاثنين و سائر الفرق المجوسية يقال له الدين الأكبر و الملة العظمى : إذ كانت دعوة الأنبياء بعد إبراهيم الخليل لم تكن في العموم كالدعوة الخيلية و لم يثبت لها من القوة و الشوكة مثل الملة الحنفية ، إذ كانت ملوك العجم كلها على ملة إبراهيم الخليل و جميع من كان في زمان كل واحد من الرعايا في البلاد على أديان ملوكهم و كان لملوكهم مرجع هو مويد مويدان يعني أعلم العلماء و أقدم الحكماء لا يصدر عن أمره و لا يرجعون إلا إلى رأيه و يعظمونه تعظيم السلاطين لخلفاء الوقت . و كانت الفرق في زمان إبراهيم الخليل راجعة إلى صنفين : أحدهما الصابئة و ثانيهما الحنفاء ، فالصابئة كانت تقول : إنا نحتاج في معرفة الله سبحانه و معرفة طاعته و أوامره و أحكامه إلى متوسط و لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا و ذلك لزكاء الروحانيات و طهارتها و قربها من رب الأرباب و الجسماني بشر مثلنا يأكل مما نأكل و يشرب مما نشرب بما ثلنا في المادة و الصورة ، قالوا : ﴿ ولئن أطعتم بشراً مثلكم إنكم إذا لخاسرون ﴾ ، و الحنفاء كانت تقول : إنا نحتاج في المعرفة و الطاعة إلى متوسط من جنس البشر يكون درجته في الطهارة و العصمة و الحكمة فوق الروحانيات يماثلنا من حيث البشرية و يمايزنا من حيث الروحانية فيلتقى الوحي بطرف الروحانية و يلقي إلى نوع الإنسان بطرف البشرية و ذلك قوله عز وجل : ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي ﴾ و قوله سبحانه : ﴿ قل سبحانه ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً ﴾ .

الصابئة افتقرت فرقتين و كان الخليل مكلفاً بإبطال المذهبين

ثم لما لم يتطرق للصابئة الاقتصار على الروحانيات البهية و التقرب إليها بأعيانها و التلقي منها بنواتها فزعت طائفة إلى مياكلها و هي السيارات السبع و

بعض الثوابت ، فصابئة الروم مفزعها السيارات و صائبة الهند مفزعها الثوابت . وربما نزلوا عن الهياكل إلى الأشخاص التي لاتسمع ولاتبصر ولاتغني عن الإنسان شيئاً . و الفرقة الأولى : هم عبدة الكواكب و كانوا يسمونها أرباب آلهة و الله سبحانه هو رب الأرباب و إله الآلهة . و منهم من جعل الشمس إله الآلهة و رب الأرباب فكانوا يتقربون إلى الهياكل تقرباً إلى الروحانيات و يتقربون إلى الروحانيات تقرباً إلى الله سبحانه لاعتقادهم بأن الهياكل أبدان الروحانيات و نسبتها إلى الروحانيات نسبة أجسادنا إلى أرواحنا فهم الأحياء الناطقون بحياة الروحانيات و هي تتصرف في أبدانها تدييراً و تصرفاً و تحريصاً .

و الفرقة الثانية : هم عبدة الأصنام فقالوا : إذا كان لا بد من متوسط يتوصل به و شفيع يتشفع إليه و الروحانيات و إن كانت هي الوسائل لكننا إذا لم نرما بالأبصار و لم نخاطبهم بالألسن لم يتحقق التقرب إليها إلا بهياكلها و لكن الهياكل قد ترى في وقت و لا ترى في وقت لأن لها طلوعاً و أفولاً و ظهوراً بالليل و خفاء بالنهار فلم يصف لنا التقرب بها و التوجه إليها ، فلا بد لنا من صور و أشخاص موجودة قائمة منصوبة نصب أعيننا فنكلف عليها و نتوصل بها إلى الهياكل فنقرب بها إلى الروحانيات و نتقرب بالروحانيات إلى الله سبحانه فنعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى ، فاتخذوا أصناماً أشخاصاً و تضرعوا بدعائها و عزموا بعزائنها و سألوا حاجتهم منها و هذا الذي أخبر التنزيل عن الفرقتين بأنهم عبدة الكواكب إذ قالوا بألهتنا و أصحاب الأشخاص هم عبدة الأوثان إذ سموها آلهة و قالوا : هؤلاء شفعاؤنا عند الله سبحانه .

و كان الخليل مكلفاً بإبطال المذمبين على الطائفتين و تقرير الحنفية ، فقد ناظر الخليل مائتين الطائفتين فابتدأ بإبطال مذاهب الأشخاص واحتج على عبد الأصنام قولاً و فعلاً . و لما كان أبوه هو أعلم القوم بعمل الأشخاص و الأصنام و رعاية الإضافات النجومية فيها حق الرعاية و كانوا يشتركون منه الأصنام فقال لابنيه أذر : ﴿ اتخذ أصناماً آلهة إني أراك و قومك في ضلال مبين ﴾ و

قال : ﴿ يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً ﴾ و حاصله : أنك جهدت كل الجهد و استعملت كل العلم حتى عملت أصناماً فما بلغت قوتك العلمية و العملية إلى أن تحدث فيها سمعاً و بصرأ و أن تغني عنك و تضر و تنفع و أنك بفطرتك و خلقتك أشرف درجة منها إذ صار المصنوع بيدك معبوداً لك ، و الصانع أشرف من المصنوع ، فلم يقبل حجته القولية فعدل إلى الكسر بالفعل ﴿ فجعلهم جذاذاً إلا كبيراً لهم ﴾ فقالوا : ﴿ من فعل هذا بالهتنا يا إبراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فاسئلوهم إن كانوا ينطقون فرجعوا إلى أنفسهم فقال إنكم أنتم الظالمون ثم نكسوا على رؤوسهم ﴾ فأقحمهم بالفعل حيث أحال على كبيرهم كما أقحمهم بالقول و كل ذلك على طريق الإلزام عليهم و إلا فما كان الخليل كاذباً قط ، و ذلك قوله سبحانه : ﴿ و تلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء إن ربك حكيم عليم ﴾ و تلك الحجة هذا الكسر قوله بقوله : ﴿ أ تعبدون ما تنحتون و الله خلقكم و ما تعملون ﴾ ثم عدل إلى إبطال مذاهب الهياكل قال الله سبحانه : ﴿ و كذلك نرى إبراهيم ملكوت السماوات و الأرض و ليكون من الموقنين ﴾ فأطلعه على ملكوت الكونين تشریفاً له على الروحانيات و ترجيحاً لمذهب الحنفاء قال الله سبحانه : ﴿ فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي ﴾ على ميزان إلزامه على أصحاب الأصنام بل فعله كبيرهم و إلا فما كان الخليل كاذباً في هذا القول و لا مشركاً في تلك الإشارة ، ثم استدل بالأقوال و الزوال و الانتقال بأنه لا يصلح أن يكون رباً إلهاً فإن الإله القديم لا يتغير و إذا تغير فاحتاج إلى مغير ، و هذا لو اعتقدتموه رباً قديماً و إلهاً أزلياً ، و لو اعتقدتموه واسطة و قبلة و شفيعاً و وسيلة و ذريعة فانتهم الظالمون ثم ﴿ لما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين ﴾ فباعجباً ممن لا يعرف رباً كيف يقول : لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم

الضالين !! رؤية الهداية من الرب غاية التوحيد ونهاية المعرفة ، و الواصل إلى الغاية والنهاية كيف يكون في مدارج البداية ! .

دع هذا كله خلف قاف و ارجع بنا إلى ما هو شاف كاف فإن الموافقة في العبارة على طريق الإلزام على الخصم من أبلغ الحجج و أوضح المناهج . و عن هذا قال : ﴿ لما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر ﴾ لاعتقاد القوم أن الشمس هي رب الأرباب الذين يقتبسون منه الأنوار و يقبلون منه الآثار .

﴿ فلما أفلت قال يا قوم إني بريء مما تشركون إني وجهت وجهي للذي فطر السموات و الأرض حنيفا و ما أنا من المشركين ﴾ فلما أظهر الحجة على الطائفتين أبطل مذنب الصابئة و قرر الحنفية التي هي الملة الكبرى و الشريعة العظمى و ذلك هو الدين القيم و كان الأنبياء من أولاده كلهم يقررون الحنفية و بالخصوص صاحب شرعنا محمد - صلوات الله عليه - في تقريرها قد أبلغ النهاية القصوى .

الفطرة هي الحنفية

و بين الخليل أن الفطرة هي الحنفية و أن الطهارة فيها و أن الشهادة بالتوحيد مقصورة عليها و النجاة متعلقة بها و ان الشرائع مشارع عليها و الأنبياء مبعوثون لتقريرها و أن الفاتحة و الخاتمة و المبد أو الكمال منوطة بتلخيصها و تحريرها ، قال الله سبحانه لنبينا و رسولنا : ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم و لكن أكثر الناس لا يعلمون منيبين إليه و اتقوه و أقيموا الصلوة و لا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ : و لعلك دريت مما تلونا عليك أن العقيدة الإجماعية لجميع الأنبياء هو التوحيد فقال الإمام النسفي :

..... الواحد يعني أن صانع العالم واحد و لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود إلا على ذات واحدة

((الواحد)) : قال الشارح البارع : ((يعني أن صانع العالم واحد)) : يقول: الواجب الوجود لا بد أن يكون واحداً في ذاته و صفاته و أفعاله ، و قد عرفت آنفاً أن وجه الوجدانية ثلاثة : وجدانية الذات ، و وجدانية الصفات ، و وجدانية الأفعال ، و كلها واجبة للباري عز و جل ((و لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود)) : الذي هو وجوب الوجود و وجوب الألومية و وجوب الربوبية ((إلا على ذات واحدة)) : خلافاً لأصحاب الإثنين يعني " المجوس " و خلافاً لأصحاب التثليث يعني النصارى . أما أصحاب الإثنين و ذلك أن المشركين من جميع الأمم لم يكن أحد منهم يقول : إن للمخلوقات خالقين منفصلين متماثلين في الصفات فإن هذا لم يقله طائفة معروفة من بني آدم لكن الثنوية من المجوس أثبتوا أصليين إثنين مدبرين قديمين يقتسمان الخير و الشر و النفع و الضرر و الصلاح و الفساد يسمون أحدهما بالنور و الثاني بالظلمة و باللغة الفارسية " يزدان و أمرمن " و لهم في ذلك تفصيل ، لأن المجوس و إن أثبتوا أصليين إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصليين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين بل النور أزلي و الظلمة محدثة . ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها. " الكيومرثية " : أثبتوا أصليين يزدان و أمرمن و قالوا : " يزدان " أزلي قديم و " أمرمن " محدث مخلوق قالوا : إن يزدان فكر في نفسه أنه لو كان لي منازع كيف يكون و هذه الفكرة رديئة غير مناسبة بطبيعة النور فحدث الظلام من هذه الفكرة و يسعى " أمرمن " و كان مطبوعاً على الفتنة و الفساد . و الزروانية قالوا : إن النور أبدع أشخاصاً من نور كلها روحانية نورانية ربانية لكن الشخص الأعظم الذي اسمه زروان شك في شيء من الأشياء فحدث أمرمن

الشیطان وزعموا أن الدنيا كانت سليمة من الشرور والآفات وكان أهلها في خير محض و نعيم خالص فلما حدث أمر من حدث الشرور والآفات و أما المانوية و المزدكية ، و الديصانية ، و المرقونية أثبتوا قديمين أصليين ولهم في ذلك اختلاف أما المانوية : فزعموا أن العالم مصنوع من أصليين قديمين أحدهما نور و الآخر ظلمة و إنهما أزليان و أنكروا وجود شيء لا من أصل قديم . و الديصانية : أثبتوا أصليين : نورا و ظلاما إلا أن النور يفعل الخير قصداً و اختياراً و الظلام يفعل الشر طبعاً و اضطراراً . و المزدكية : قولهم مثل قول كثير من المانوية في الكونين و الأصليين و زعموا أن النور يفعل بالقصد و الاختيار و الظلمة تفعل على الخبط و زعموا أن النور عالم حساس و الظلام جامل أعى . و " المرقونية " : أثبتوا أصليين قديمين متضادين أحدهما النور و الآخر الظلمة و أثبتوا أصلاً ثالثاً هو : " المعدل الجامع " و هو سبب المزاج فإن المتضادين لا يمتزجان إلا بجامع . و قالوا : إن الجامع دون النور في الرتبة و فوق الظلمة حصل من الاجتماع و الامتزاج هذا العالم هذا كلامهم . و هذا ليس من جنس كلام العقلاء فالحق ما قال أمل الحق : من عرف الله سبحانه بجلاله و كبريائه لم يسمع بهذه الخرافات سمعه و لم يسمع بهذه الترهات عقله ، و ربنا و رب كل شيء واحد و إلهنا و إله كل شيء إله واحد قال الله سبحانه : ﴿ قل إنما هو إله واحد و إني بريء من المشركين ﴾ قال أبونواس :

تأمل في نبات الأرض و انظر إلى آثار ما صنع الملك
على قضب الزبرجد شامدات بأن الله ليس له شريك

أصحاب التثليث و كبار فرقهم ثلاثة متفقون على أن معبودهم ثلاثة

أما أصحاب التثليث : فافترقت النصراني إثنين و سبعين فرقة و كبار فرقهم ثلاثة : الملكائية ، و النسطورية ، و اليعقوبية . قال العلامة المقرئ في

الخطط : الملكائية والنسطورية ، واليعقوبية كلهم متفقون على أن معبودهم ثلاثة أقانيم وهذه الأقانيم الثلاثة هي واحد و هو جوهر قديم ومعناه رب و ابن و روح القدس إله واحد . الملكائية : وهم يقولون : إن الله اسم لثلاثة معان فهو واحد ثلاثة وثلاثة واحد ، يقولون : إن المسيح قديم أزلي من قديم أزلي (إله حق من إله حق) مونا سوت و لاموت (إله تام و إنسان تام) ، و لقد ولدت مريم الصديقة (إلهاً أزلياً) و القتل و الصلب وقع على الناسوت و اللاموت جميعاً .

النسطورية : وهم يقولون مثل ذلك سواء بسواء إلا أنهم قالوا : إن مريم حملت بالمسيح و ولدته من جهة ناسوته و إن القتل و الصلب و قعابه من جهة ناسوته لا من جهة لاموته و أخبر عنهم القرآن : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾ .

اليعقوبية : قالوا بالأقانيم الثلاثة مثل ما ذكرنا إلا أنهم قالوا : إنه واحد قديم و إن المسيح هو الله نفسه و أنه كان لاجسم و لا إنسان ، قالوا انقلبت الكلمة لحما و دما ثم تجسم و تأنس ، قالوا : إنه مات و صلب و قتل ، و أن العالم بقي ثلاثة أيام بلا مدبر ، و الفلك بلا مدبر ثم قام و رجع و أن الله سبحانه عاد محدثاً و أن المحدث عاد قديماً و أخبر عنهم القرآن : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم ﴾ .

ولو كان التثليث حقاً لكان الواجب على موسى وأنبياء بني

إسرائيل أن يبينوه بياناً واضحاً

هذه عقيدة التثليث ، و إن هذه العقيدة يخطئ فيها الجهلاء مكذا و يتحير علمائهم و يعترفون بأننا نعتقد و لانفهم و يعجزون عن تصويرها و بيانها ، و عقيدة التثليث ما كانت في أمة من الأمم السابقة من عهد آدم إلى عهد موسى و أحبار اليهود من لدن موسى إلى هذا الزمان لا يعترفون بها ، و ظاهراً ذات

الله سبحانه و صفاته قديمة أزلية غير متغيرة موجودة أزلاً و أبداً ، و لو كان التثليث حقاً لكان الواجب على موسى و أنبياء بني إسرائيل أن يبينوه بيانا واضحاً حق التبيين . فالعجب كل العجب ! أن تكون الشريعة الموسوية التي كانت واجبة الإطاعة لجميع الأنبياء إلى عهد عيسى خالية عن هذه العقيدة التي هي مدار النجاة على زعم أهل التثليث و لا يمكن نجاة أحد بدونها نبيا كان أو غير نبي ، و لا يبين موسى و لا نبي من الأنبياء الإسرائيلية هذه العقيدة ببيان واضح بحيث نفهم هذه العقيدة صراحة . و أعجب منه أن يسوع أيضاً ما بين هذه العقيدة إلى عروجه ببيان واضح ، مثلاً بأن يقول : إن الله ثلاثة أقانيم : الأب و الابن و روح القدس ، و أقنوم العلم تعلق بجسمي بعلاقة فلائية أو بعلاقة فهمها خارج عن إدراك عقولكم و نفوسكم ، فاعلموا أني الله لاغير لأجل العلاقة المذكورة أو يقول كلاماً آخر مثله في إفادة هذا المعنى نصاً و صراحة ، و ليس في أيدي أهل التثليث من أقواله إلا بعض الأقوال المتشابهة .

والرد على فطرس صاحب "مفتاح الأسرار" رداً بليغاً

و ما قال فطرس صاحب ميزان الحق في "مفتاح الأسرار" فعلم من كلامه وجهان ، الوجه الأول : عدم قدرة فهم قبل العروج ، و الوجه الثاني : خوف اليهود ، و كلامهما ضعيفان بل فاسدان ، أما الأول : أما عدم القدرة على فهمها فباقية بعد العروج أيضاً حتى لم يعلم بطريق من بطارقهم إلى هذا الحين كيفية هذه العلاقة و الوجدانية ، و من قال ما قال فقوله رجم بالغيب لا يخلو عن مفسدة عظيمة ولذا ترك أحبار فرقة (فرمستنت) بيانها أصلاً و رأساً ، و هذا البطريق يعترف في مواضع من تصانيفه بأن هذا الأمر من الأسرار خارج عن درك العقل ، و الثاني : فلأن المسيح ما جاء عندهم إلا لأجل أن يكون كفارة لذنوب الخلق و يصلبه اليهود و كان يعلم يقينا أنهم يصلبونه و متى يصلبونه

فأي محل للخوف من اليهود في بيان العقيدة الواجبة . والعجب ! أن خالق الأرض و السماء و القادر على ما يشاء يخاف من عباده الذين من أذل أقوام الدنيا و أرذلها و لا يبين لأجل خوفهم العقيدة التي هي مدار النجاة و عباده مثل " أرمياء و أشعيا و يحيى " لا يخافون منهم في بيان الحق و يؤذون أذى شديداً و يقتل بعضهم ، فكيف يظن بالمسيح أن يترك بيان العقيدة الواجبة و بيان هذه المسئلة العظيمة التي هي مدار النجاة لأجل خوفهم ، حاشا ثم حاشا !!! أن يكون جنابه هكذا ، و أين هذا يمكن من رسول رب العالمين ؟ : وإن الأغبياء أو الجهلاء من المسيحيين من أية فرقة من أهل فرق أهل التثليث قد ضلوا في هذه العقيدة ضلالاً مبيناً ، ولذا قال " الإمام الفخر الرازي " في تفسيره ذيل تفسير سورة النساء :

و اعلم أن مذهب النصارى مجهول جداً ، ثم قال : لانرى مذهباً في الدنيا أشد ركاكة و أبعد من العقل من مذهب النصارى . و قال في تفسير سورة المائدة : و لانرى في الدنيا مقالة أشد قسداً و أظهر بطلاناً من مقالة النصارى . فهذه عقيدة فاسدة و لنبراً منهم فلم نوافقهم قط على ما يدعونه و أما شغب من شغب بذلك فهو باطل بوجه إلا أن المنازعة بيننا و بين أهل التثليث لا يتحقق ما لم يقولوا إن التثليث و التوحيد كليهما حقيقيان ، و إن قالوا إن التثليث حقيقي و التوحيد اعتباري فلانزاع بيننا و بينهم لكنهم يقولون : كلاهما حقيقي .

قال " فطرس " في كتابه " حل الإشكال " : إن المسيحيين يحملون

التوحيد و التثليث كليهما على المعنى الحقيقي و الرد على هذا الجهل

قال " فطرس " صاحب ميزان الحق في كتابه " حل الإشكال " : إن المسيحيين يحملون التوحيد و التثليث كليهما على المعنى الحقيقي فنقول :

الوجه الأول : لما كان التثليث و التوحيد حقيقيين ، فإذا وجد التثليث الحقيقي لابد من أن توجد الكثرة الحقيقية ولا يمكن بعد ثبوتها ثبوت التوحيد الحقيقي و إلا يلزم اجتماع الضدين فلزم تعدد الواجبات وفات التوحيد قطعاً . و إن قالوا بأن التثليث الحقيقي و التوحيد و إن كانا ضدّين حقيقة في غير الواجب و أما في الواجب فليس كذلك فهذا في غاية السخافة و الحماقة ؛ لأنه إذا ثبت أن الشئين بالنظر إلى ذاتيهما ضدان حقيقيان أو نقيضان في الواقع فلا يمكن اجتماعهما في أمر واحد شخصي في زمان واحد من جهة واحدة واجبا كان ذلك الأمر أو غير واجب ، فهذا دعوى بلا برهان . الوجه الثاني : لو وجد في ذات الله سبحانه ثلاثة أقانيم ممتازة بامتياز حقيقي كما قالوا : فمع قطع النظر عن تعدد الواجبات يلزم أن لا يكون الواجب الوجود حقيقة محصلة واقعية بل مركبا اعتباريا ؛ فإن التركيب لابد فيه من الافتقار بين الأجزاء و لا إفتقار بين الواجبات ؛ لأنه من خواص الممكنات فإذا لم يفتقر بعض الأجزاء إلى بعض لم يتألف منها الذات الأحدي على أنه يكون الواجب الوجود في الصورة المذكورة مركبا ، و كل مركب يفتقر في تحققه إلى تحقق كل واحد من أجزائه و الجزء غير الكل بالبداهة ، فكل مركب مفتقر إلى غيره و كل مفتقر إلى غيره ممكن لذاته فيلزم أن يكون الواجب الوجود ممكنا لذاته فلا يكون الواجب واجبا . و الوجه الثالث : أنه لو كان الأقانيم الثلاثة ممتازة بامتياز حقيقي وجب أن يكون المميز غير الوجوب الذاتي لأنه مشترك بينهم ، و ما به الاشتراك غير ما به الامتياز ، فيكون كل واحد منهم مركبا من جزئين و كل مركب ممكن لذاته فيلزم أن يكون كل واحد منهم ممكنا لذاته .

الوجه الرابع : الاتحاد بين الجومر اللاموتي و الناسوتي إذا كان حقيقياً لكان أقنوم الابن محدوداً متنامياً ، و كل ما كان كذلك كان قبوله للزيادة و النقصان ممكناً ، و كل ما كان كذلك كان اختصاصه بالمقدار المعين

لتخصيص مخصص و تقدير مقدر و كل ما كان كذلك فهو محدث ، فيلزم أن يكون أقنوم الابن محدثا و يستلزم حدوثه حدوث الواجب الوجود ، و من الحق عند كافة الناس أن الذي رأى المسيح ما رأى منه إلا شخصا واحداً إنسانياً و تكذيب أصدق الحواس الذي هو البصر يفتح باب السفسطة في الضرورات ، فعقيدة التثليث عقيدة مكذوبة و شريعة موضوعة و ما بقي في فساد دينهم شبهة بوجه من الوجوه ، فما قالوا : إن الله سبحانه اسم ثلاثة معان فهو واحد ثلاثة و ثلاثة واحد قول محال لا محال فوقه . و قال القائل :

محال لا يساويه محال و قول في الحقيقة لا يقال
و فكر كاذب و حدث زور بدأ منهم و منشأ خيال
تعالى الله ما قالوه كفر و ذنب في العواقب لا يقال

الأساطين السبعة وآخرهم أفلاطون يقولون بوحدةانية واجب الوجود

فالإله جل جلاله واحد عند أهل العقل و النظر من الفلاسفة و المتكلمين . أما الفلاسفة فمنهم فلاسفة الهند من البراهمة لا يقولون بالنبوات أصلاً و رأساً و منهم فلاسفة العرب و هم شرذمة قليلة و ربما قالوا بالنبوات ، و منهم فلاسفة الروم ، و منهم منقسمون إلى القدماء و آخرهم أفلاطون و هم أساطين الحكمة و غيرهم كالعيال لهم ، و إنما يدور كلامهم في الفلسفة على ذكر وحدانية الله سبحانه و إحاطته علماً بالكائنات ، قالوا : الواجب الوجود معناه أنه ضروري الوجود و ممكن الوجود معناه : أنه ليس فيه ضرورة لا في وجوده و لا في عدمه ، قالوا : وجوب الوجود نفس ذات الله سبحانه فلا يجوز أن يكون اثنان كل واحد منهما واجب الوجود بذاته ، فيكون وجوب الوجود مشتركاً فيه

على أن يكون جنساً أو عارضاً ويقع الفعل بشيء آخر فيلزم التأليف في ذات كل واحد منهما تأليف موية كل منهما من المامية المشتركة و التعين و كل مؤلف فهو ممكن لذاته فيلزم أن يكون الواجب لذاته ممكناً لذاته و هو مستحيل بالاتفاق .

احتج المتكلمون على نفي الإلهين بوجهين: الوجه الأول

و احتج المتكلمون على نفي الإلهين بوجهين ، الوجه الأول : أنه لو فرض إلهان قادران لاستوت الممكنات بالنسبة إليهما يعني يكون الممكنات مقدورة بالنسبة إلى كل واحد منهما لأن علة المقدورية الإمكان والإمكان وصف مشترك بين جميع الممكنات في كون جميع الممكنات مقدورة لكل واحد منهما ، فيكون كل واحد منهما قادراً على جميع الممكنات فلا يوجد شيء من الممكنات لأنه إن وجد شيء من الممكنات فإما أن لا يكون كل واحد منهما مؤثراً فيه أو يكون أحدهما مؤثراً فيه دون الآخر فيلزم الترجيح بلا مرجح . أما على تقدير أن لا يكون واحد منهما مؤثراً فظاهر لأنه حينئذ يلزم ترجيح أحد طرفي الممكن بالمرجح . و أما على تقدير أن يكون المؤثر أحدهما فقط فلائه لما كان ذلك الممكن الواقع نسبة إلى كل منهما على السواء فوقوعه بأحدهما دون الآخر يكون ترجيحاً بلا مرجح ، فثبت أنه لو وجد شيء من الممكنات على تقدير أن لا يكون مؤثراً فيه أو يكون أحدهما مؤثراً فيه دون الآخر لزم الترجيح بالمرجح و اللازم محال ، فلا يوجد شيء من الممكنات و إن كان كل واحد منهما مؤثراً فيه يلزم اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد بالشخص و هذا باطل ، فثبت أنه لو فرض إلهان لا يوجد شيء من الممكنات فاللازم باطل ، فالملزوم مثله فالإله جل جلاله واحد و هو الحق و هو المطلوب .

الوجه الثاني

و الوجه الثاني : أنه لو فرض إلهين فإن أراد أحدهما حركة جسم فإن أمكن للآخر إرادة سكونه فلنفرض ذلك فإن ما هو ممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ، و إلا لكان ممتنعاً لا ممكناً و حينئذ إما أن ينفذ مرادهما معا فيكون الجسم الواحد متحركاً و ساكناً معاً و هو محال لما يلزم عليه اجتماع الضدين ، او لا ينفذ مراد كل واحد منهما فيكون الجسم الواحد لا متحركاً و لا ساكناً و هو محال لما يلزم عليه ارتفاع الضدين ، و لما يلزم عليه أن لا يوجد شيء من المصنوعات أو ينفذ مراد أحدهما وحده فيكون الآخر عاجزاً مع فرض ألوهيته و هو محال ، وإن لم يمكن للآخر إرادة سكونه فيكون المانع إرادة الآخر فيلزم عجزه و العاجز لا يكون إلهاً واجبا قادراً على كل تقدير فالتعدد باطل لاستلزامه المحال في كل فرض فافهم في هذا المقام فقد غفل عنه أقوام بعد أقوام .

..... و المشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار إليه بقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ وتقديره أنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمناع بأن يريد أحدهما حركة زيد و الآخر سكونه لأن كلا منهما في نفسه أمر ممكن وكذا تعلق الإرادة بكل منهما في نفسه إذ لاتضاد بين إرادتين بل بين المرادين وحينئذ إما أن يحصل الأمران

بيان برهان التطارد وبرهان التوارد على وحدانية واجب الوجود

((و المشهور في ذلك في)) : أن صانع المصنوعات واحد ((بين المتكلمين)) : أما بالنظر إلى أصول الفلاسفة فلايثبات هذا المطلوب برامين متعددة وقد مر واحد منها آنفاً ، ((برهان التمانع)) : وهذا البرهان يسمى " برهان التمانع " لأنه مبني على فرض التمانع و يقال له برهان التطارد ((المشار إليه بقوله تعالى)) : إنما قال ذلك لأن الظاهر من الآية الكريمة حصر التدبير و التصرف في الأفلاك و الأرضين ((﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾)) : ظاهره " برهان ظني " أريد به إقناع عوام الأمة و باطنه برهان يقيني قطعي عقلي لمن وفق النظر ((و تقديره)) : يعني و بيان برهان التوحيد المعروف ببرهان التمانع المشار إليه بالآية الكريمة ((أنه لو أمكن إلهان)) : كل منهما متصف بصفات الألومية منها الإرادة و تمام القدرة ((لأمكن بينهما تمناع)) : يعني لو أمكن إلهان يكون كل واحد منهما قادراً على جميع الممكنات ، لأن صفة القادرة في حق كل واحد منهما من لوازم الذات وكانت نسبة تلك القادرة إلى جميع الممكنات على السوية وجب أن يكون كل ما كان مقدوراً لأحدهما مقدوراً للآخر من جهة واحدة و هي جهة الإيجاد و الخلق ، فلو أمكن إلهان فلايخلو إما أن يتفقا و إما أن

يختلفا فإن اتفقا فلا يخلو إما أن يكون قدرة كل واحد منهما كافية في وجود المصنوعات والمحدثات أو لا شيء منهما كاف أو أحدهما ، على الأول يلزم اجتماع القادرين التامين على مقدور واحد وعلى الثاني يلزم عجزهما لأنهما لا يمكن لهما التأثير إلا باشتراك الآخر وعلى الثالث لا يكون الآخر خالقاً قادراً فلا يكون إلهاً واجبا قال الله سبحانه : ﴿ أفمن يخلق كمن لا يخلق ﴾ ولا يجوز أن يوجد مرتباً بأن يوجد أحد مما ثم يوجد أحد مما ثم يوجد الآخر لئلا يلزم تحصيل الحاصل ، ولا يجوز أن يوجد أحدهما البعض والآخر البعض للزوم عجزهما لأنه لما تعلقت قدرة أحدهما ببعض سد على الآخر طريق تعلق قدرته به فلا يقدر على مخالفته وهذا عجز ، وهذا برهان التوارد لما فيه من توارد مما على شيء ولم يذكره الشارح.

وإن اختلفا فقال الشارح : ((بأن يريد أحدهما)) : بيان للتمانع لا لإمكانه ((حركة زيد والآخر سكونه)) : يعني في آن واحد وإنما أمكن التمانع ، ((لأن كلا منهما)) : يعني من الحركة والسكون ((في نفسه أمر ممكن)) : يعني كل واحد منهما بالإضافة إلى ذاتهما مع قطع النظر عن الآخر وهذا ظاهر ((وكذا تعلق الإرادة)) : من كل من الإلهين المفروضين ((بكل منهما في نفسه)) : يعني من الحركة والسكون ((إذ لاتضاد بين الإرادتين)) : لتعدد محلها و هو الإلهان بخلاف إرادتي الواحد في آن واحد فانهما متضادان لاتحاد المحل ((بل بين المرادين)) : يعني بل التضاديين المرادين من الحركة والسكون حتى امتنع اجتماعها معا في زيد ، وحينئذ لما فرغ من بيان الملازمة بين إمكان إلهين وإمكان التمانع أخذ في بيان بطلان اللازم بقوله ((وحينئذ)) : وحاصله : لو حصل اجتماع الإرادتين على الوجه المذكور على طريق الفرض لزم من ذلك محال لذاته لأنه ((إما أن يحصل الأمران)) : يعني المرادان من الحركة والسكون في ساعة واحدة أو لا يحصل شيء منهما ولم يذكره الشارح أو يحصل مراد أحد مما وقد ذكره بقوله : " أو لا " الكل باطل .

..... فيجتمع الضدان أو لا فيلزم عجز أحد هما و هو أمانة
الحدوث و الإمكان لما فيه من شائبة الاحتياج فالتعدد
مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال فيكون محالا هذا و
تفصيل ما يقال

أما الأول : فلاستلزامه اجتماع النقيضين و قد ذكره بقوله ((فيجتمع الضدان
أولا)) : و أما الثاني : فلاستلزامه ارتفاع النقيضين و أما الثالث فلاستلزامه كون الآخر
عاجزا و قد ذكره بقوله ((فيلزم عجز أحد هما و هو أمانة الحدوث و الإمكان لما فيه
شائبة الاحتياج)) : المنافي للوجوب فلا يكون خالقا صانعا قادرا فلا يصح أن يكون إلها
واجبا فيلزم خلو الأثر عن المؤثر ، قوله أمانة الحدوث : يعني دليله و إلا فالأمانة لاتفيد
اليقين فلا يصح أخذه مقدمة برهان التمانع . و أيضا تخلف المراد يفيد العجز قطعاً و
يقيناً لاظناً ، فقوله من شائبة الاحتياج مع أن الاحتياج قطعي ليس في موضعه وإذا لم
يتصور إثبات صانعين تعين أن يكون صانع المصنوعات واحد بالضرورة و هو المطلوب و
هو الحق ((فالتعدد)) : يعني إمكان التعدد ، ((مستلزم لإمكان التمانع المستلزم
للمحال فيكون)) : يعني التعدد ((محالا)) : فلا يكون ممكناً إذ بضرورة العقل أن
إمكان المحال محال ، و بيانه على وجه الإيجاز : أنه لو أمكن التعدد لأمكن التمانع كان
يريد أحدهما حركة زيد و الآخر مسكونه ، ولو أمكن التمانع لزم أحد الأمرين الممتنعين
لذاتهما : أعني اجتماع الضدين إن نفذ مرادهما و عجز أحد الإلهين أن نفذ مراد
أحدهما دون الآخر و عجز أحدهما يؤدي لعجز الآخر ، لأن ما ثبت لأحد المثلين يثبت
للآخر و عجزهما يؤدي لعدم وجود شيء من العالم و هو باطل بالمشاهدة ، فما أدى
إليه و هو تعدد الإله باطل فتأمل و لاتكن من الغافلين الهالكين .

((و هذا تفصيل)) : يعني الذي ذكره في ترتيب هذا البرهان و بيان وجه دلالة
تفصيل ، ((ما يقال)) : في الاستدلال على امتناع التعدد و القائل الامام الحجة :

..... إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه و
 إن قدر لزم عجز الآخر و بما ذكرنا يندفع ما يقال : إنه يجوز
 أن يتفقا من غير تمنع أو أن تكون الممانعة و المخالفة غير
 ممكنة لاستلزامها المحال أو أن يمتنع اجتماع الإرادتين كإرادة
 الواحد حركة زيد و سكونه معا و اعلم أن قوله تعالى ﴿لو كان
 فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ حجة إقناعية و الملازمة عادية
 على ما هو اللائق بالخطابيات فإن العادة جارية بوجود
 التمانع و التغالب عند تعدد الحاكم على ما أشير إليه بقوله
 تعالى : ﴿و لعل بعضهم على بعض﴾

((إن أحد مما إن لم يقدر على مخالفة الآخر)) : يعني إن كان مجبوراً
 مضطراً إلى مساعدته و موافقته ((لزم عجزه)) : يعني عجز أحدهما و صار
 مقهوراً ، مغلوباً ، عاجزاً و لم يكن صانعاً واجباً خالقاً قادراً قاهراً ((و إن
 قدر)) : يعني و إن كان أحدهما قادراً على مخالفته و مدافعته ((لزم عجز
 الآخر)) : و صار عاجزاً ، قاصراً ، فلم يكن إلها قاهراً ، و الحاصل : أن هذه
 العبارة في غاية اللطافة مع الإيجاز.

المنوع الثلاثة الواردة على البرهان

((و بما ذكرنا)) : يعني من بيان برهان التمانع مع الجامعية ((يندفع ما
 يقال)) : من المنوع الثلاثة الواردة على البرهان ((إنه يجوز أن يتفقا من غير
 تمنع)) : هذه أحد المنوع الثلاثة دفعه بقوله لأمكن بينهما تمنع لأن جواز
 الاتفاق لا ينافي إمكان التمانع و إمكان التمانع كاف في إثبات المطلوب لاحاجة إلى

الوقوع ((و أن تكون الممانعة و المخالفة غير ممكنة)) : هذه الثانية من المنوع الثلاثة . و بيانه : إنا نمنع أن التعدد و التكثر يستلزم المنازعة و المخالفة إذ يجوز أن تكون المنازعة غير ممكنة لأن كل ما كان ممكناً لا يلزم من فرض وقوعه محال و ليس كك ((لاستلزامها المحال)) : و هو عجز أحدهما أو اجتماع النقيضين ، دفعه بقوله ، لأن كل واحد منهما في نفسه أمر ممكن ((أو أن يمتنع اجتماع الإرادتين كإرادة الواحد)) : يعني كامتناع إرادة الواحد ((حركة زيد و سكونه معاً)) : هذه ثالثة من المنوع الثلاثة دفعه بقوله فلأنه لاتضاد بين الإرادتين فكيف يمتنع اجتماعها .

قال شارح: هذه حجة إقناعيه والرد عليها

((و اعلم)) : أن الشارح قدس سره قد اجتهد في معظم مصنفاته و فصل ذلك في هذا الشرح ((أن قوله : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ حجة إقناعية)) : يعني أن الآية الكريمة بمنطوقها حجة إقناعية و ليست حجة برهانية قطعية ((و الملازمة عادية)) : يعني وكذا الملازمة المذكور فيها ليست عقلية يقينية .

((على ما هو اللائق بالخطابيات)) : يعني الأشياء التي خاطب بها العامة ((فإن العادة جارية بوجود التمانع و التغالب عند تعدد الحاكم)) : قيل : و دفع بأن هذا في الشاهد لا في الغائب المقيس على الشاهد و بأن هذا في العادة الدائمة لا في الغالبة و التغالب من هذا القبيل فافهم . ((على ما أشير إليه بقوله تعالى : ﴿ ولعلا بعضهم على بعض ﴾)) : و هذه قاضية باقتضاء كل الاستقلال بالحكومة و العلو على الآخر . الحاصل : أنه احتج على الإقناع و الخطابة بأن الملازمة عادية و العادية ليست علوم الاحتمال النقيض و هو جواز الاتفاق و إمكان الوفاق على أن يوجداه معاً و أحدهما قلاتفيد القطع و

إذا لم تفده فالحجة إقناعية . قال بعض المحققين : ورد هذا و ذلك لأن العلوم العادية المستندة إلى العادة علوم و معدودة من أقسام العلم ، و أثبتوا فيه ثبوت الجزم و المطابقة للواقع . و بضرورة العقل أن العادة القاضية التي لم يوجد قط اختلافها و العادة الدائمة التي لم يتعهد قط اختلالها في ملكين مقتدرين في مدينة واحدة عدم الإقامة على موافقة كل للآخر في كل جليل و قليل بل تابى نفس كل و تطلب الانفراد بالسلطنة و الغلبة فكيف بإلهين القادرين القاهرين مع أن الإله يوصف بأقصى غايات التكبر و الرفعة . كيف لا تطلب نفسه الانفراد و الاستبداد بالحكومة و العلو على الآخر و هذا مطلب قوله سبحانه : ﴿ لذهب كل إله بما خلق ﴾ معناه : لانفرد كل إله بمخلوقاته و مصنوعاته و تغالب بعضهم بعضاً ففسد نظام المصنوعات و لم يبق على نهج واحد من ذلك . قال الفيلسوف أميرس و هو من القدماء : " لا خير في كثرة الرؤساء " ، هذه كلمة وجيزة تحتها معان شريفة لما في كثرة الرؤساء من الاختلاف الذي يأتي على حكمة الرئاسة بالإبطال ، و يستدل بها في التوحيد أيضاً لما في كثرة الآلهة من المخالفات ، و من المستحيل عقلاً و نقلاً اتفاق الإلهين المشتركين على تدبير واحد لا يعارض و لا ينازع بعضهم بعضاً ، فانتفاء لازم التعدد - و هو الفساد - معلوم قطعاً و يقيناً فالملزوم مثله - و هو التعدد - منتف قطعاً و يقيناً . فهذه حجة عقيلة قطعية على وحدانية الله سبحانه لا إقناعية على أن المقصود من البرهان حصول العلم بالمطلوب و الملازمة العادية تحصله .

تشنيع الشيخ عبد اللطيف الكرمانى على الشارح وذب

الشيخ علاء الدين البخارى عن الشارح

و قد شنع على الشارح بعض معا صريه هو الشيخ " عبد اللطيف " الكرمانى قد صدر منه تشنيع بليغ على قوله : الحجة إقناعية ، و الملازمة عادية؛ على ما هو الأليق بالخطابيات ، و قال : إنه تعيب لبراهين القرآن و هو كفر . و قد أجاب عنه الشيخ " علاء الدين " البخارى ذباً عن شيخه قال : و لا يخفى أن التكليف بالتصديق بوجود الصانع و بتوحيده يشمل الكافة من العامة و الخاصة ، و إن النبي ﷺ مأمور بالدعوة للناس أجمعين و بالمحاجة مع المشركين الذين عامتهم عن إدراك الأدلة العقلية البرهانية قاصرون و لا يجدر معهم إلا الأدلة الخطابية المبنية على الأمور العادية ، و المقبولة التي أرضوها و حسبوا أنها قطعية و أن القرآن العظيم مشتمل على الأدلة العقلية القطعية البرهانية التي لا يعقلها إلا العالمون - و قليل ما هم - بطريق الإشارة على ما بينه الإمام الهمام " الفخر الرازى " في عدة آيات من القرآن ، و على الأدلة الخطابية النافعة للعامة لوصول عقولهم إدراكها بطريق العبارة تكميلاً للحجة على الخاصة و العامة على ما يشير بذلك قوله تعالى : ﴿ و لا رطب و لا يابس إلا في كتاب مبين ﴾ و قد اشتمل عليها عبارة و إشارة قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ .

أما الدليل الخطابي عليه بطريق العبارة فهو لزوم فساد السماوات و الأرض بخروجهما عن النظام المحسوس عند تعدد الآلهة ، و لا يخفى أن لزوم فسادهما إنما يكون على تقدير لزوم الاختلاف ، و من البين أن الاختلاف ليس بلازم قطعاً لإمكان الاتفاق فلزوم الفساد لزوم عادي ، و لا يخفى على ذوي العقول أن ما لا يكون في نفس الأمر لازماً قطعياً لا يصير بجعل الجاعل و تسميته إياه برهاناً دليلاً قطعياً برهانياً ، و أما

البرهان العقلي القطعي المدلول عليه بطريق الإشارة فهو برهان التمانع بإجماع المتكلمين المستلزم لكون مقدور بين قادرين و لعجز مما أو لعجز أحدهما و كلامهما محالان عقلا ، لا التمانع الذي تدل عليه الآية بطريق العبارة بل التمانع قديكون برهانيا و قديكون خطابيا ، ولا ينبغي أن يتوهم أن كل التمانع عند المتكلمين برهاني و قطعية لزوم الفساد المدلول عليه بالإشارة لاتنافي خطابية لزوم الفساد المدلول عليه بالعبارة ، لأن الفساد المدلول عليه بالإشارة و هو كون مقدورين بين قادر ينفيه عجز الإمين المفروضين أو عجز أحدهما ، و الفساد المدلول عليهما بالعبارة هو خروج السماوات و الأرض عن النظام المشاهد فأين أحدهما عن الآخر ؟ . و إذ قد علم اشتغال القرآن على الأدلة العقلية القطعية على التوحيد لايعقلها إلا العلماء بطريق الإشارة النافعة للخاصة و على الأدلة الخطابية النافعة للعامة بطريق العبارة و أن قوله سبحانه : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتي هي أحسن ﴾ أمر النبي ﷺ بالاستدلال بكل منهما على حسب درك عقول المخاطبين على ما يفصح عن ذلك قوله ﷺ : " نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نتكلم الناس على قدر عقولهم " فكيف يكون القول باشتغال القرآن العظيم على الدليل الخطابي النافع للعامة الكافي لإلزامهم و إفحامهم كاشتغال القرآن العظيم على البرهان القطعي النافع للخاصة كقراً في الدين ؟ ! و كيف يجوز تكفير الراسخ التحرير المبين لأدلة التوحيد المشتغل عليه القرآن المجيد ؟ ! و كيف يكون قطع رأس مثل هذا العالم الناصح قطعاً لمادة الشر عن ضعف الأمة ؟ ! بل يجب الدعاء بدوام بقاء أمثاله لإرشاد العالمين فافهم .

القول بخطابة هذه الحجة موضع تدقيق نظر واستقصاء القول فيه

و لما كان القول بخطابة هذه الحجة موضع تدقيق النظر حتى أنه خفي على كثير من الناس أراد الشارح استقصاء القول فيه لإزالة الإبهام عن دعواه و إيضاح وجه الدلالة و انكشافه انكشافاً تاماً فقال :

..... و إلا فإن أريد الفساد بالفعل أي خروجهما عن هذا النظام المشاهد فمجرد التعدد لا يستلزمه لجواز الاتفاق على هذا النظام و إن أريد إمكان الفساد فلا دليل على انتفائه بل النصوص شامدة بطي السماوات ورفع هذا النظام فيكون ممكناً لامحالة

((و إلا)) : وإن لم يكن الحجة اقناعية و الملائمة عادية فنبحث في اللازم فنقول :

((إن أريد)) : يعني بقوله لفسدتا ((الفساد بالفعل)) : بأن يكون المعنى لو كان فيهما آلهة لوقع الفساد ، قد عبر عنه قدس سره بقوله ((أي خروجهما)) : يعني الأفلاك والعناصر ((عن هذا النظام المشاهد)) : يعني المحسوس بين أعيننا ((فمجرد التعدد)) : بدون التنازع و التمانع و التخالف ((لا يستلزمه)) : يعني لا يستلزم الفساد بالفعل ، فالملائمة ممنوعة إذ هذا لا يلزم من مجرد التعدد بل إنما يلزم من التخالف و مجرد التعدد لا يقتضي التخالف ((لجواز الاتفاق على هذا النظام)) : المشاهد المحسوس بين أعيننا ((و إن أريد)) : يعني بالفساد ((إمكان الفساد)) : بأن يكون المعنى : لو كان فيهما آلهة لأمكن الفساد ((فلا دليل على انتفائه)) : يعني الفساد فالملائمة و إن كانت مسلمة ولكن بطلان اللازم غير مسلم و لا دليل على بطلانه ((بل النصوص شامدة)) : من الأدلة القرآنية و الاحاديث النبوية ، ((بطي السماوات)) : يعني نقضها و تحليل تاليفها و تركيبها ، ((ورفع هذا النظام)) : قال الله سبحانه : ﴿يوم نطوي السماء﴾ و قال : ﴿و السموات مطويات﴾ و قال : ﴿يوم تبدل الأرض غير الأرض﴾ و غيرها و الأخبار النبوية في هذا الباب غير محصاة ، ((فيكون)) : يعني الفساد ورفع هذا النظام ، ((ممكناً لا محالة)) : لأن الوقوع فرع الإمكان لأن الوقوع أدل دليل على الإمكان فيقع على تقدير التعدد و الوحدة . فحاصل البرهان : إن كان المطلوب وقوع الفساد فالملائمة ممنوعة و إن كان المقصود إمكان الفساد فبطلان اللازم ممنوع فالحجة ليست برهانية عقلية قطعية بل حجة إقناعية خطابية فتأمل .

..... لا يقال الملازمة قطعية و المراد بفسادهما عدم تكونهما بمعنى أنه لو فرض صانعان لأمكن بينهما تمناع في الأفعال كلها فلم يكن أحدهما صانعاً فلم يوجد مصنوع لأننا نقول إمكان التمانع لا يستلزم إلا عدم تعدد الصانع

ولما تبين تعذر كون الملازمة عقلية على أحد التقديرين وكون اللازم غير منتف على تقدير آخر فأراد أن يبين أن الملازمة مهنا من التعدد و الفساد المفسر بعدم التكون و التخلق لا تكون قطعية فقال : ((لا يقال الملازمة قطعية و المراد بفسادهما عدم تكونهما)) : يعني أن لا يوجد السماوات و الأرضون أصلاً و رأساً ، و المطلوب منه منع حصر الفساد في المعنيين الفساد بالفعل و الفساد بالإمكان ((بمعنى أنه لو فرض صانعان لأمكن بينهما تمناع في الأفعال كلها)) : و إيضاح ذلك أنه لو وجد صانعان للزم فسادهما و هو عدم تكون المخلوقات و المصنوعات ، و اللازم ضرورة ثبوت تكونها و خلقها فاللزوم مثله و هو التعدد ، و أما بيان الملازمة فهو بأننا نقول : قد ثبت أن التعدد مستلزم لإمكان التمانع و إذ كان كذلك لم يكن أحدهما إلى آخره و لما يكن أحدهما صانعاً لم يوجد مصنوع و مخلوق فثبت بطلان اللازم فثبت المطلوب ، ((فلم يكن أحدهما)) : على طريقة السالبة الكلية ، ((صانعاً)) : و ذلك لمنع الصانع الآخر إياه ، ((فلم يوجد مصنوع)) : و هذا ممنوع لأن وجود المصنوعات بديهي مشاهد . و حاصل القياس : مكذا لو لم يكن واحداً لزم أن لا يوجد شيء من الحوادث لكن التالي باطل لوجود الحوادث بالمشاهدة فبطل المقدم و ثبت نقيضه و هو كونه واحداً و هو المطلوب .

((لأننا نقول إمكان التمانع لا يستلزم إلا عدم تعدد الصانع)) : ، يعني لا يكون كل منهما صانعاً و هو لا يستلزم انتفاء المصنوع لجواز صنع أحدهما أو يراد أن إمكان التمانع لا يستلزم إلا عدم تعدد الواجب في الواقع لبرهان التمانع و هو لا يستلزم انتفاء المصنوع فلا يصح قوله لو فرض صانعان لم يوجد مصنوع .

..... وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع على أنه يرد منع الملازمة إن أريد به عدم التكون بالفعل و منع انتفاء اللازم إن أريد بالإمكان فإن قيل مقتضى كلمة لو انتفاء الثاني في الماضي بسبب انتفاء الأول فلا يفيد إلا الدلالة على أن انتفاء الفساد في الزمان الماضي بسبب انتفاء التعدد قلنا : نعم هذا بحسب أصل اللغة لكن قد يستعمل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط

((و مو)) : يعني إمكان التمانع ((لا يستلزم انتفاء المصنوع)) : و حاصله : أن الملازمة تصدق أصلاً فضلاً عن أن تكون برهانية قطعية ، لأن فرض تعدد الآلهة فيهما لا يستلزم إلا إمكان التمانع و هو لا يستلزم إلا عدم تعدد الصانع و هو لا يستلزم عدم المصنوع بل المستلزم له أن لا يكون شيء منها صانعاً ، فترتب قوله : فلم يكن أحدهما صانعاً على قوله : لأمكن بينهما تمانع مسلم ، لكن ترتب قوله : فلم يوجد مصنوع على قوله : فلم يكن أحدهما صانعاً ممنوع إذ لا يلزم من عدم كون أحدهما صانعاً انتفاء المصنوع .

((على أنه يرد منع الملازمة إن أريد به)) : يعني بعدم التكون المذكور ، ((عدم التكون بالفعل)) : لجواز الاتفاق على هذا النظام عقلاً و إنما امتنع عادة فإن إمكان التمانع و التنازع لا يستلزم وقوعه ، ((و منع انتفاء اللازم)) : يعني انتفاء إمكان عدم التكون ، ((إن أريد بالإمكان)) : يعني عدم التكون بالإمكان بناء على كل ممكن يمكن عدم تكونه .

قول الشيخ العارف على وجوب وحدانية له تعالى

قال الشيخ العارف المحقق في " شرح الصغرى " لأم البراهين : و أما برهان وجوب الوحدانية تعالى فلأنه لو لم يكن واحداً لزم أن لا يوجد شيء من العالم

للزوم عجزه حينئذ ، يعني لو كان له تعالى مماثل في ألوهيته لزم أن لا يوجد شيء من الحوادث و التالى معلوم البطلان بالضرورة . و بيان لزوم : ذلك أنه قد تقرّر بالبرهان القاطع وجوب عموم قدرته وإرادته لجميع الممكنات ، فلو كان ثم موجود له من القدرة على إيجاد ممكن ما مثل مولانا جل و عز لزم عند تعلق تينك القدرتين بإيجاد ذلك الممكن أن لا يوجد بهما معاً لاستحالة أثر واحد بين مؤثرين لما يلزم عليه من رجوع الأثر الواحد إلى أثرين و ذلك لا يعقل فإنه لا بد من عجز أحد المؤثرين و ذلك مستلزم بعجز الآخر المماثل له في القدرة على الإيجاد ، و إذ لزم عجزهما معاً في هذا الممكن لزم عجزهما كذلك في سائر الممكنات لعدم الفرق بينهما و ذلك مستلزم لاستحالة وجود الحوادث كلها و المشاهدة تقتضى بطلان ذلك ضرورة . و إذا استبان وجوب عجزهما معاً مع الاتفاق على ممكن واحد كان مع الاختلاف فيه على سبيل التضاد أولى فتعين وجوب وحدانية مولانا جل و عز في ذاته وصفاته و في أفعاله ولذا قال : ﴿ و إنما إلهكم إله واحد ﴾ نعوذ بالله من الضلال .

((فإن قيل : مقتضى كلمة لو انتفاء الثاني في الماضي بسبب انتفاء الأول)) :
يعني أن الجزء منتف في الماضي بسبب انتفاء الشرط في الماضي ((فلاتفيد إلا الدلالة على انتفاء الفساد في الزمانا لماضي ، بسبب انتفاء التعدد)) : ، فلا يلزم منها المطلوب الذي هو انتفاء التعدد مطلقاً فلاتصلح هذه الحجة حجة على انتفاء التعدد ، ((قلنا : نعم ! هذا بحسب أصل اللغة)) : يعني أنها شائعة الاستعمال في هذا المعنى لغة و عرفاً ، ((لكن قد يستعمل للاستدلال)) : إلا أنها تحي لهذا أيضاً قليلاً عرفاً و سماه علماء البرهان الطريقة البرهانية ، ((بانتفاء الجزء على انتفاء الشرط)) : ، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس .

..... من غير دلالة على تعيين زمان كما في قولنا لو كان العالم قديما لكان غير متغير و الآية من هذا القبيل و قد يشتبه على بعض الأذهان أحد الاستعمالين بالآخر فيقع الخط . القديم هذا تصريح بما علم التزاما إذ الواجب لا يكون إلا قديما أي لا ابتداء لوجوده

((من غير دلالة على تعيين زمان)) : ، من الماضي والحال والمستقبل ، ((كما في قولنا : لو كان العالم قديما لكان غير متغير)) : ، استدل بتغيره و تبدله على عدم قدمه ، ((والآية من هذا القبيل و قد يشتبه على بعض الأذهان)) : ، لعل مراد القاضي البيضاوي و جمال العرب ابن الحاجب ، ((أحد الاستعمالين بالآخر فيقع الخط)) : إيماء إلى بيان منشأ الخط و الغلط ، اللهم امدنا يا مولانا إلى سواء السبيل .

البحث في وجوب اعتقاد أن الله سبحانه لم يزل ولا يزال

قال سبحانه وتعالى ﴿هو الأول . والآخر﴾

ولما كان من العقيدة الإسلامية أن نعتقد أن الله سبحانه قديم وأنه موجود قبل كل شيء وأنه ليس لوجوده بداية وأنه لم يكن معدوما في وقت من الأوقات وأنه ليس لوجوده نهاية وأنه وجوده ليس له أول فقال :

من الضروريات للواجب الوجود أن يكون قديما ومعنى قدمه

((القديم)) : يعني من الضروريات للواجب الوجود أن يكون قديما ومعنى قدمه أن وجوده ليس مسبوقاً بالعدم ، و ذلك لما ثبت وجوب انتهاء جميع الموجودات إلى موجود واجب الوجود لذاته ، و العدم على الواجب ممتنع فإن حقيقته لا تقبل العدم أصلا لأن ما ثبت قدمه امتنع عدمه ، وجب أن يكون قديما أزليا أبديا باقيا فهو قديم لا أول لوجوده و باق لا آخر لوجوده ، فرجع معنى القدم و البقاء في شأنه سبحانه إلى الصفات السلبية لأن حقيقة البقاء ،

أن نعتقد أن الله سبحانه باق وأن بقاءه ليس له نهاية وأنه لا يزال ولا يلحقه العدم في وقت من الأوقات يعني نفي العدم اللاحق في الأبد مثل أن القدم عبارة عن نفي عدم سابق في الأزل فيرجع معناهما إلى نفي العدم .

قال بعض الناس: القدم والبقاء صفتان موجودتان تقومان

بالذات وهذا خطأ فاحش

وقد شد قوم فقالوا : إن القدم والبقاء صفتان موجودتان تقومان بالذات نحو العلم والقدرة ولا يخفى ضعفه ، لأنه يلزم عليه أن يكونا قديمين أيضاً بقدم آخر موجودين و باقيين أيضاً ببقاء وجود آخر ، ثم ينتقل الكلام إلى هذا القدم الآخر فيلزم فيها ما لزم في الأولين ويلزم التسلسل . وأضعف من هذا القول قول من فرق و قال : القدم سلبى والبقاء وجودى والحق الذي عليه المحققون أنهما صفتان سلبيتان كل منهما عبارة عن سلب معنى لا يليق بالباري سبحانه وليس لهما معنى موجود في الخارج عن الذهن .

قول الإمام الفخر

قال الإمام الفخر في " الأربعين " : لما ثبت انتهاء المصنوعات إلى الواجب الوجود لذاته - والعدم على الواجب ممتنع - وجب أن يكون قديماً أبدياً فلا حاجة إلى جعله مسألة مستقلة إلا أن المتكلمين لما لم يذكروا تلك الطريقة بل أثبتوا أن هذه الموجودات محتاجة إلى موجود سواها فاحتاجوا في ذلك إلى وجوه أخرى .

الباري سبحانه أبدي باق والبرهان عليه

فقالوا : لو لم يكن الواجب الوجود قديماً أزلياً لكان محدثاً محتاجاً إلى محدث آخر وتسلسل ، وإلى هذا البرهان أشار الشارح في إثبات القدم ولو لم يكن أبدياً باقياً لكان عدمه بعد وجوده ، فلا يخلو إما أن يكون عدمه بنفسه أو بطريان ضده أو بانتفاء شرط وجوده ، والأول ممنوع لأن الوجود مقتضى ذاته امتنع أن يؤثر عدمه لأن ما

بالذات لا يختلف عنه ، و الثاني أيضاً ممنوع لأن الضد المقتضي عدمه إما قديم أو حادث ، الأول لا يجوز و إلا لم يوجد معه من الابتداء لأن التضاد يمنع الاجتماع ، و الثاني أيضاً لا يجوز لأن هذا الضد محدث و القديم أقوى من الحادث فاندفاع الضد أولى من انعدامه بال ضد ، و الثالث أيضاً ممنوع لأن الشرط لا يخلو إما أن يكون حادثاً أو قديماً فإن كان حادثاً امتنع أن يكون وجود القديم مشروطاً بحادث ، و إن كان قديماً فالكلام في امتناعه مثل الكلام في امتناع الضد القديم ، و لما بطلت الأقسام امتنع عدم واجب الوجود وثبت البقاء و هو المطلوب .

((هذا تصريح بما علم التزاما)) : بناء على ما ذكره الشارح من حقيقة اسم الجلالة بالذات واجب الوجود ، ((إذ الواجب لا يكون إلا قديماً)) : إذ من تعقل من لا يقبل العدم و يمتنع عليه جميع أنحاء العدم تعقل أنه ليس معدوماً عندما سابقاً و عندما لاحقاً و هو معنى الأزلية و الأبدية ، و من هذا ظهر أنه لا حاجة إلى إقامة الحجة عليه و إن مذكرو الشارح تنبيهاً على إزالة الخفاء .

لا ابتداء لوجود واجب الوجود و قد ورد به القرآن

((أي لا ابتداء لوجوده)) : و قد ورد به القرآن العظيم و قال : ﴿ هو الأول ﴾ و الأصل هو الأولية الحقيقية فلا يسبقه عدم و إلا لكان العدم سابقاً من وجوده فالقدم إنما هو عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود و إن شئت قلت : هو عبارة عن عدم الأولية للوجود و إن شئت قلت : هو عبارة عن عدم افتتاح الوجود و العبارات الثلاث بمعنى واحد . هذا معنى القدم في حقه سبحانه باعتبار ذاته العلي و صفاته الجليلة السنية . و أما معناه إذا أطلق في حق الحادث كما إذا قلت مثلاً : هذا بناء قديم و عرجون قديم فهو عبارة عن طول مدة وجوده و إن كان حادثاً مسبقاً بالعدم كما في قوله تعالى : ﴿ إنك لفي ضلالك القديم ﴾ و قوله تعالى : ﴿ كالعرجون القديم ﴾ و القدم بهذا المعنى على الله تعالى محال لأن وجوده لا يتقيد بزمان و لا مكان لحديث

كل منهما فلا يتقيد بواحد منهما إلا ما هو حادث وقد ورد القرآن بأبديته وبقائه أيضاً، وقال : ﴿ هو الآخر ﴾ والبقاء إنما هو عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود وإن شئت قلت : هو عبارة عن عدم الآخرة للوجود والعبارتان بمعنى واحد ، بعض الأئمة يقول: معنى البقاء في حقه سبحانه : استمرار الوجود في المستقبل إلى غير النهاية كما أن معنى القدم في حقه استمرار الوجود في الماضي .

برهان وجوب البقاء وبرهان وجوب القدم له سبحانه

أما برهان وجوب البقاء له سبحانه فلأنه لو أمكن أن يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكون وجوده حينئذ يصير جائزاً لا واجباً ، والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً ، ولا شك أن وجوب القدم مستلزم لوجوب البقاء له ، فلما قام البرهان القاطع على وجوب قدمه وجب بقاءه . وأما برهان وجوب القدم لأنه إذا ثبت وجوده تعالى بما سبق من البرهان - وهو افتقار الكائنات كلها إليه سبحانه - فإنه يجب له القدم ، وبرهانه : أنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً لوجوب انحصار كل موجود في القدم و الحدوث ، فمتى انتفى وجود أحدهما تعين الآخر والحدوث عليه سبحانه مستحيل لأنه يستلزم أن يكون له محدث لما عرفت في حدوث العالم ، ثم محدثه لابد أن يكون مثله فيكون حادثاً فله أيضاً محدث ويلزم أيضاً في هذا المحدث ما لزم في الذي قبله من الافتقار إلى محدث آخر ومكذا ، فإن انحصار العدد لزم الدور واستحالة الدور ظامرة لأنه يلزم عليه تقدم كل واحد من المحدثين على الآخر أو تأخره عنه وذلك جمع بين متناقضين ، بل ويلزم عليه أيضاً تقدم كل واحد منهما على نفسه وتأخره عنها بمرتبتين أو بمراتب وذلك تهافت لا يعقل . وإن لم ينحصر العدد و كان قبل كل محدث محدث آخر قبله لزم التسلسل وهو أيضاً محال لأنه يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له وذلك أيضاً لا يعقل ، وإذا استحال الحدوث على الهاري سبحانه وجب له القدم وهذا تفصيل ما أجمله الشارح في برهان وجوب القدم وقال :

..... إذ لو كان حادثا مسبقا بالعدم لكان وجوده من غيره ضرورة حتى وقع في كلام بعضهم أن الواجب و القديم مترادفان لكنه ليس بمستقيم للقطع بتغاير المفهومين

((إذ لو كان حادثا مسبقا بالعدم)) : وصف كاشف احترز به عن الحدوث الذاتي ، ((لكان وجوده)) : يعني وجود واجب الوجود ((من غيره ضرورة)) : و التالي باطل و إلا لم يكن محدثا لجميع ماسواه ، و حاصله : إذ لو كان حادثا لاحتاج في وجوده إلى غيره فلا يكون واجبا لأن الواجب ما يكون وجوده من ذاته بالنظر إلى ذاته و إذ لم يكن الواجب الوجود بالنظر إلى ذاته لكان ممكنا فيكون حادثا فيحتاج إلى محدث ، فالقدم لازم قطعي للواجب ظاهر اللزوم جداً بحيث يظن وحدة المفهوم في لفظ الواجب و القديم و قال : ((حتى وقع في كلام بعضهم أن الواجب و القديم مترادفان)) : فحينئذ تكون دلالته على القديم صريحة و هذا غاية لقوله الواجب لا يكون إلا قديما . و أما الترادف فهو في الأصل : ركوب أحدهما خلف الآخر فكل لفظ يكون وضعه أو لا يكون راكبا على المعنى سابقا و كل لفظ يكون وضعه بعده يكون راكبا عليه خلفه . ((لكنه ليس بمستقيم للقطع بتغاير المفهومين)) : رد على من جعلهما مترادفين و لعله ظفر به في كلام أحد لأن الترادف في اصطلاح القوم عبارة عن الاتحاد في المفهوم لأن مفهوم الواجب أن يكون وجوده لذاته ، و مفهوم القديم هو أن لا يكون لوجوده بداية فأين مفهوم هذا من ذاك فأين الاتحاد فأين الترادف ؟ !!! فما وقع في عبارة بعضهم أن الواجب و القديم مترادفان بطلانه ظاهر .

..... وإنما الكلام في التساوي بحسب الصدق فإن بعضهم على أن القديم أعم من الواجب لصدقه على صفات الواجب بخلاف الواجب فإنه لا يصدق عليها ولا استحالة في تعدد الصفات القديمة وإنما المستحيل تعدد الذوات القديمة وفي كلام بعض المتأخرين كالإمام حميد الدين الضرير و من تبعه تصريح بأن الواجب الوجود لذات هو الله تعالى وصفاته

((وإنما الكلام في التساوي بحسب الصدق)) : ، و التساوي : وهو أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر ، و اختلفوا في أن القديم أعم من الواجب أو مساو له أو مرادف له فقليل بالثالث و قدرده الشارح و قيل بالأول فقال : ((فإن بعضهم على أن القديم أعم لصدقه على صفات الواجب بخلاف الواجب فإنه لا يصدق عليها)) : يعني على صفات الواجب الوجود . و حاصله : أن القديم أعم من الواجب لأن الواجب الوجود واجب و قديم و صفاته قديمة أزلية غير واجبة و إلا يلزم تعدد الواجبات . و لما ورد عليهم أن القديم لو كان أعم و صدق على صفات الباري سبحانه وجب تعدد القدماء فأجابوا و قالوا : ((ولا استحالة في تعدد الصفات القديمة و إنما المستحيل تعدد الذوات القديمة)) : ، و ذلك يجري إلى القول بتعدد الواجب وبطلانه لا يخفى و قيل بالثاني .

قال بعض الأشيخ: الواجب الوجود لذاته هو الله وصفاته والرد عليهم

فقال : ((وفي كلام بعض المتأخرين كالإمام " حميد الدين الضرير " و من تبعه)) : قال بعض الأذكياء في الفوائد البهية هو " على بن محمد بن علي " نجم العلماء " حميد الدين الضرير البخاري " كان إماماً كبيراً فقيهاً أصولياً محدثاً مفسراً جدلياً كلامياً حافظاً متقناً انتهت إليه رئاسة العلم بما وراء النهر و طبق الأرض صبت جلاله

في الدمر ((تصريح بأن الواجب الوجود لذاته مو الله وصفاته)) : وإليه ذهب الشيخ الفقيه الولي الصالح ابو عبدالله محمد بن يوسف " السنوسي " وهذا مذهب ابن " التلمستاني " واختاره " الدسوقي " ، قالوا : إن ذاته تعالى وصفاته كل منهما قديم بالذات و بالزمان لأن كلا منهما لم يفتقر في وجوده لمؤثر و لا أول لوجوده خلافا "لفخرو العزدي و السعد و السيد " ، قالوا : إن إسناد صفاته تعالى لذاته بالإيجاد إن ذاته أثر في صفاته بطريق العلة فالصفات عندهم ممكنة لذاتها و واجبة لغيرها ، و قالوا إن تأثيره في الصفات بطريق الإيجاد مستثنى من إطلاقه أنه سبحانه فاعل بالاختيار فعندهم لا واجب بالذات إلا الذات ، قال " الدسوقي " راداً عليهم : خلافا لما ذهب إليه الأعاجم كالـفخرو و السعد و العزدي : من أن صفاته قديمة بالزمان فقط لأنها ناشئة عن المولى بطريق العلة فهي عندهم ممكنة لذاتها و واجبة لغيرها ، و قد شنع ابن " التلمساني " على من قال بذلك ثم قال بعد هذا : وهذا القول لم يرتض به " السنوسي " ولا غيره من المحققين و شنعوا على القائلين به ، و الحق أن صفاته تعالى واجبة لذاتها مثل ذاته وأنه تعالى فاعل بالاختيار فقط و لم يؤثر بالعلة في شيء و لعل هذا القول لما كان ساقطاً عن الاعتبار صار كأنه لم يقل به أحد من المؤمنين . انتهى كلامه من طغيان قلمه ، و لقاتل أن يقول : إن الصفة محتاجة مفتقرة إلى موصوفها و الواجب لا يحتاج إلى شيء في وجوده ؟ أجابوا أن المراد بوجوبها وجوب لذاته تعالى و أنها مستندة إليه إيجاباً لا اختياراً ، أقول راداً عليهم ، هذا شغب فاسد أنه لا يقال له واجب الوجود بل واجبه الثبوت للذات لأن المراد بالوجوب هو الوجوب في نفسه على أنه لا يختص بصفاته بل يعم جميع لوازم كل شيء و ذاتياته فانها واجبة الثبوت لذاته فيكون واجب الوجود شاملاً لجميع ذلك ، و أيضاً لا إشتراك معنى بين وجوب الوجود في نفسه و وجوب الثبوت لغيره فكيف يطلق عليهم اللفظ واحد ؟ و أيضاً على هذا لا يحصل الدعوى من تساويهما لأن الواجب أعم من القديم .

..... و استدلو على أن كل ما هو قديم فهو واجب لذاته بأنه لو لم يكن واجبا لذاته لكان جائز العدم في نفسه فيحتاج في وجوده إلى مخصص فيكون محدثا إذ لا نعى بالمحدث إلا ما يتعلق وجوده بإيجاد شيء آخر ثم اعترضوا بأن الصفات لو كانت واجبة لذاتها لكانت باقية و البقاء معنى فيلزم قيام المعنى بالمعنى فأجابوا بأن كل صفة فهي باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة و هذا كلام في غاية الصعوبة فإن القول بتعدد الواجب لذاته مناف للتوحيد

((و استدلو على أن كل ما هو قديم فهو واجب لذاته)) : ويلزم منه أن لا يحتاج إلى الغير وأنه من أبطال الأباطيل ، ((بأنه لو لم يكن واجبا لذاته لكان جائز العدم في نفسه)) : إذ لا واسطة بين القديم و الحادث لأن التقابل بين القديم و الحادث تقابل الإيجاب و السلب ، لأن القديم هو الموجود الذي لا ابتداء لوجوده و الحادث هو الموجود الذي يكون لوجوده ابتداء فلا واسطة بين الإيجاب و السلب و إلا لزم ارتفاع النقيضين أو لزم اجتماعهما ، ((فيحتاج في وجوده إلى مخصص)) : يخصص الوجود بالوقوع لأن الوجود و عدمه متساويان و الترجيح بلا مرجح ممنوع ((فيكون محدثا)) : يعني حدوثا ذاتيا لأنه المقابل للواجب لذاته و يدل عليه قوله : ((إذ لانعني بالمحدث إلا ما يتعلق وجوده بإيجاد شيء آخر)) : و هذا معنى الحدوث الذاتي عند الفلاسفة ، ((ثم اعترضوا)) : أصحاب هذه المصيبة العظيمة على أنفسهم حيث قالوا بوجوب الصفات لذاته و هذه الشبهة مبنية على عدم بقاء الأعراض و امتناع قيام

العرض بالعرض و واردة على وجوب الصفات و بقائها .

قالوا: الصفات لو كانت واجبة لذاتها لكانت باقية والبقاء معنى

فيلزم الخ

قالوا : ((بأن الصفات لو كانت واجبة لذاتها لكانت باقية و البقاء معنى)) :
يعني أن البقاء صفة فيحتاج بالضرورة إلى موصوف يقوم به ((فيلزم قيام
المعنى بالمعنى)) : و ذلك يجري إلى القول بجواز قيام العرض بالعرض و ذلك
محال لأن ما لا يقوم بنفسه لا يصلح ليقوم به غيره ، أقول راداً عليهم : إن قيام
المعنى بالمعنى إنما هو في اتصاف وصف وجودي بوصف وجودي و أما البقاء
إنما هو وصف سلبي لأنه عبارة عن سلب العدم اللاحق فاتصاف وصف
وجودي بأمر سلبي ليس فيه قيام المعنى بالمعنى فأين يلزم على اتصاف صفاته
بالبقاء قيام المعنى بالمعنى ؟ . و أيضاً لا يخفى عليهم أن الصفات لما كانت واجبة لذاتها
فتلك الصفات حينئذ لا محالة هي ذوات مستقلة فلا يتوجه هذا الشك أصلاً ورأساً .

و التعجب من هذه السخافة و الحماقة أوردوا هذا السؤال السخيف و أجابوا
منه بالجواب الضعيف و غمضوا و عموا و صموا من أعظم المصيبة الواردة على
مذمبهم و مولزوم تعدد الواجبات و عدم قيام الواجب بنفسه . أقول : و بقي شيء
آخر يرد عليهم و هو أن القدم و البقاء يتصفان بالقدم و البقاء فَيَسْلَمُ ، قلت : هذا
لا يرد عليهم لأنه تسلسل في أمور عدمية لأن القدم الذي هو صفة للقدم معناه سلب
العدم عن هذا القدم بمعنى أن القدم في نفسه ليس بحادث ، و البقاء الذي هو صفة
للبقاء معناه سلب العدم عن هذا البقاء فتأمل و لا تغفل .

((فأجابوا بأن كل صفة)) : يعني من الصفات العلية السنية ، ((فهي
باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة)) : قالوا : إنه ليس البقاء صفة وجودية
عارضة حتى يلزم قيام العرض بالعرض بل إنما هو عبارة عن استمرار الوجود و

هذا ليس بأمر زائد على الوجود ، قال " القاضي " في " المواقف " : لانسلم أن البقاء عرض بل هو أمر اعتباري يجوز أن يتصف به العرض كالجوهر و قال شارحه الشريف : وإن سلم كونه عرضاً فلانسلم امتناع قيام العرض بالعرض لأنه مبني على أن العرض لا يبقى زمانين ، و الحق : أن العرض يبقى زمانين وليس من صفاته النفسية انعدامه بمجرد وجوده بل قال " الفاضل اللاموري " في " حواشي الخيالي " إن القول بان العرض لا يبقى زمانين مفسطة فافهم .

((و هذا الكلام)) : يعني مسألة قدم الصفات و كون الصفات واجبة لذاتها ، ((في غاية الصعوبة)) : يعني في أعلى مراتب الأشغال لأنه يلزم إما تعدد الواجبات أو تعدد القدماء أو نقض الكلية القائلة بأن كل ممكن حادث .

التشنيع البليغ على قول المتأخرين: الصفات واجبة الوجود لذاتها

((فإن القول بتعدد الواجب لذاته مناف للتوحيد)) : هذا رد بليغ و تشنيع بليغ على المتأخرين يعني أن قولهم : إن الصفات واجبة الوجود لذاتها يستلزم القول بتعدد الواجب لذاته و هو مناف للتوحيد ؟ أجابوا عنه بوجهين : أحدهما : أن المنافي للتوحيد هو إثبات الذوات الواجبة لا إثبات صفات واجبة قائمة بذات الواجب الوجود ، و ثانيهما : أن المراد بقولهم صفات الله سبحانه واجبة بالذات معناه أنها واجبة لذات الواجب الوجود بطريق الإيجاب لا بطريق الاختيار لئلا يلزم كون الذات محل الحوادث و هذا لا ينافي إمكانها في حد نفسها و احتياجها إلى موصوفها ، هذا غاية الاعتذار من جانبهم و اختاره السعد و تبعه (١) عبد الحكيم و فيه نظر ، لأنه لا يطابق قولهم الواجب لذاته هو الله و صفاته بطريق العطف لأن معناه الواجب الوجود واجب لذاته و صفاته واجبة لذاتها و لأنه يخالف استدلالهم فإنه صريح في أن كل قديم فهو واجب بالذات و ليس جائز العدم في نفسه . و الحق أن هذا القول شنيع جدا كما لا يخفى و سخيف بوجوه كما ترى و نعم ما قيل " لن يصلح العطار ما أفسده الدهر " .

(١) في حواشيه على شرح العقائد العضدية لجلال الدواني .

..... و القول بإمكان الصفات ينافي قولهم بأن كل ممكن فهو حادث فإن زعموا أنها قديمة بالزمان بمعنى عدم المسبوقية بالعدم وهذا لا ينافي الحدوث الذاتي بمعنى الاحتياج إلى ذات الواجب

قوله: القول بإمكان الصفات هذا رد على قول البعض

((والقول بإمكان الصفات)) : هذا رد على قول البعض وهم الجمهور قالوا : إن القديم أعم لصدقه على صفاته الواجبة وإن الواجب الوجود لذاته هو الله الباري سبحانه لا صفاته فيجب أن تكون الصفات ممكنة لا واجبة ((ينافي قولهم بأن كل ممكن فهو حادث)) : فلا يثبت قدم الصفات ويلزم عليهم أن يكون الواجب الوجود محلاً للحوادث ولا يبعد أن يجاب أن المراد به الذات الممكن لا مطلق الممكن إذ دليله الصدور بالاختيار والصفات صادرة بالإيجاب . ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن تكون الصفات قديمة بالزمان وحادثة بالذات فلا يلزم الفساد إذ لاتنافي بين الحدوث الذاتي والقدم الزماني ؟ .

قوله: فإن زعموا جواب عن هذا الرد

فأجاب عنه بقوله : ((فإن زعموا)) : يعني القائلون بإمكان الصفات في الجواب عن هذه المناقاة ((أنها قديمة بالزمان بمعنى عدم المسبوقية بالعدم وهذا لا ينافي الحدوث الذاتي بمعنى الاحتياج إلى الذات الواجب تعالى)) : يعني مرادهم بقولهم : كل ممكن حادث . هو الحدوث الذاتي وهو لا ينافي القدم الزماني فالصفات حادثة بالذات لأنها في وجودها مفتقرة إلى الذات الواجب وقديمة بالزمان إذ لا أول لوجودها .

..... فهو قول بما ذهب إليه الفلاسفة من انقسام كل من القدم و الحدوث إلى الذاتي و الزماني و فيه رفض لكثير من القواعد و سيأتي لهذا زيادة تحقيق إن شاء الله تعالى ، الحي القادر العليم السميع البصير

((فهو قول)) : يعني القول بالحدوث الذاتي ((بما ذهب إليه الفلاسفة))
القائلة بقدم بعض الممكنات ، ((من انقسام كل من القدم و الحدوث إلى الذاتي و الزماني)) : لكن لا محيص عنه في باب الصفات بالنظر الدقيق فتدبر ،
((وفيه)) : يعني في القول بأن الصفات قديمة بالزمان حادثة بالذات ((رفض لكثير من القواعد)) : يعني القواعد الإسلامية المبنية على الفاعل المختار لا الموجب بالذات و الباعث هذا التقسيم قد بيناه فيما تقدم عند تقسيمهم القدم لذاتي و زماني و الحادث كذلك و بالله التوفيق .

((و سيأتي)) : يعني في مباحث الصفات ((لهذا)) : يعني لكون الصفات واجبة أو ممكنة ((زيادة تحقيق إن شاء الله تعالى)) : وهي هذه أن الصفات ممكنة في أنفسها و معنى قولهم واجب الوجود هو الله سبحانه و صفاته إن الصفات واجبة لذات الحق سبحانه و هذا التأويل قد أبطلناه بوجوه عديدة فتذكر .

الواجب الوجود لم يزل موجوداً وبالحياء موصوفاً سمعاً و عقلاً

و لما كان من العقيدة الإسلامية الواجبة أن نعتقد أن الله سبحانه موصوف بالحياء و العلم و القدرة و الإرادة و السمع و البصر ، فقال : ((الحي)) : يعني أن الله سبحانه لم يزل موجوداً بالحياء موصوفاً أما سمعاً فقال الله سبحانه : ﴿ الحي القيوم ﴾ فهو حي قيوم لا ابتداء لحياته و لا أمد لبقائه احتجب عن العقول و الأفهام مثل ما احتجب عن الأبصار و أما عقلاً فلأن افتقار كل ما سواه إليه فهو يوجب له الحياء و عموم القدرة و الإرادة و العلم إذ لو انتفى شيء من هذه

لأمكن أن يوجد شيء من الحوادث فلا يفتقر إليه شيء ، كيف ! و هو الذي يفتقر إليه كل ما سواه ، و قدم الحياة مهنا لكون الحياة شرطاً في الاتصاف بالصفات بعدما و الشرط مقدم على المشروط طبعاً .

اتفق الناس على أنه سبحانه موصوف بالحياة ثم اختلفوا

أقول : اتفق الناس على أنه سبحانه موصوف بالحياة ، ثم اختلفوا في معنى كونه حياً ، فذهب الفلاسفة و " أبوالحسين " من مشائخ المعتزلة إلى أن الحياة عبارة عن صحة اتصافه بالعلم و القدرة ، فإذا معنى الحياة ما به صحة الإدراك و صدور الأفعال الإرادية فليس هناك إلا الذات المستلزم لانتفاء الامتناع . و ذهب الباقيون أعني الجمهور منا و من المعتزلة إلى أنها عبارة عن صفة تقتضي هذه الصحة و يدل على هذه الصفة أنها لو لم تكن صفة تقتضي هذه الصحة لكان اختصاصه بهذه الصحة ترجيحاً بلا مرجح و هو باطل كما لا يخفى .

الواجب الوجود عالم بجميع الموجودات والرد على الفلاسفة الدهرية

((القادر العليم)) : يعني و من الصفات الحقيقية الذاتية صفة العلم ، و هي صفة قديمة أزلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بها ، قاله سبحانه عالم بجميع الموجودات لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في العلويات و السفليات وأنه سبحانه يعلم ما كان من بدأ المخلوقات و ما يكون من أواخر الموجودات . قال الله سبحانه : ﴿ و هو بكل شيء عليم ﴾ و قال : ﴿ ألا يعلم من خلق و هو اللطيف الخبير ﴾ و قال : ﴿ و يعلم ما في البر و البحر و ما تسقط من ورقة إلا يعلمها و لا حبة في ظلمات الأرض و لا رطب و لا يابس إلا في كتاب مبين ﴾ و قال : ﴿ و ما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض و لا في السماء ﴾ و قال : ﴿ و ان الله قد أحاط بكل شيء علماً ﴾ . و الآية القرآنية غير محصاة في هذا الباب ، و جميع هذه النصوص رد على الفلاسفة الدهرية الذين يقولون : إنه سبحانه لا يعلم الجزئيات المتغيرة و رد على الرافضة و على القدرية الذين يقولون : إنه لا يعلم الشيء قبل أن يخلقه و يوجد و هذه كلها كفرات و الله سبحانه ينتقم منهم بعدله .

السمع والبصر صفتان حقيقتان ذاتيتان

((السميع البصير)) : السمع والبصر: إنهما صفتان حقيقتان ذاتيتان ينكشف بهما الشيء ويتضح كالعلم فإنه سبحانه يسمع بالأصوات والحروف والكلمات بسمعه القديم الذي هو نعت له في الأزل وأنه سبحانه يبصر بالأشكال والألوان وبخفيات الأمور ببصره القديم الذي هو له صفة في الأزل ، وسمعه وبصره مخالفان لسمعنا وبصرنا في التعلق ، إذ سمعنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهي الأصوات على وجه مخصوص من عدم البعد والسر جداً ومن غير العادة قديتعلق سمعنا بغير الأصوات مثل سماع موسى لكلام الله القديم الذي ليس بحرف ولا صوت ، وبصرنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهي الأجرام وألوانها وأكوانها في جهة مخصوصة وعلى صفة مخصوصة ، وأما البعض الآخر نحو الملائكة والجن فعدم أبصارنا له لعدم تعلق قدرة الله سبحانه بأبصارنا له أو لتعلقها بعدمه . وأما سمع الباري سبحانه وبصره فيتعلقان بكل موجود قديماً كان أو حادثاً فيسمع ويرى في أزله ذاته العلى وجميع صفاته الوجودية ويسمع ويرى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات وجميع صفاتها الوجودية سواء كانت من قبيل الأصوات أو من غيرها أجساماً كانت أو أكواناً أو ألواناً أو غيرها .

برهان وجوب السمع والبصر سمعاً وعقلاً

وأما برهان وجوب السمع والبصر أما سمعاً فقولُه سبحانه : ﴿ وهو السميع البصير ﴾ وقد نقل غير واحد من علماء السنة انعقاد الإجماع على أنه سبحانه سميع بصير ، وقال السعد في " شرح المقاصد " : انعقد إجماع أهل الأديان بل إجماع العقلاء على ذلك ، وأما الأخبار النبوية فلا تحصى ، وأما عقلاً فلولم يتصف بهما لزم أن يتصف بأضدادها وهي نقائص والنقص عليه سبحانه محال ، وأيضاً لو اتصف بتلك النقائص لزم أن يكون بعض مخلوقاته أكمل منه لسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقائص والمخلوقات يستحيل أن تكون أشرف من خالقها .

..... الشائي المرید لأن بدامة العقل جازمة بأن محدث العالم على هذا النمط البديع و النظام المحکم مع ما يشتمل عليه من الأفعال المتقنة

((الشائي المرید)) : أما برهان وجوب الإرادة فهو الكتاب قال الله سبحانه : ﴿ يفعل الله ما يشاء ﴾ وقال : ﴿ إن الله يحكم ما يريد ﴾ وقال : ﴿ فعال لما يريد ﴾ : وقال : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ و الإرادة و المشيئة هما من الصفات الحقيقية الذاتية الأزلية ، فهو سبحانه لم يزل موصوفا بإرادته و مریداً في الأزل وجود الأشياء في أوقاتها التي قدرها فوجدت فيها كما علمها و أرادها و قدرها من غير تقدم ولا تأخر وتبدل و تغير .

اتفق سلف الأمة على أن الباري مرید لجميع الكائنات على

وفق حكمته و طبق تقديره

و اتفق سلف الأمة و أئمتها على أن الله سبحانه مرید لجميع الكائنات على وفق حكمته و طبق تقديره و قضائه في خليقته ، و أن إرادته ليست مثل إرادة المخلوقات فما شاء الله كان و ما لم يشأ لم يكن فهو فعال لما يريد كما يريد . فبضرورة العقل أن لا حياة للقلوب إلا بأن تعرف ربها و معبودها و فاطرها بأسمائه و صفاته و أفعاله . و من المستحيل أن تستقل العقول البشرية بإدراك ذلك فاقتضت حكمته بأن يبعث الأنبياء و جعل مفتاح دعوتهم و زبدة نبوتهم معرفة المعبود بأسمائه و صفاته و أفعاله ((لأن بدامة العقل جازمة بأن محدث العالم)) : يعني موجدہ جل مجدہ ، ((على هذا النمط البديع)) : يعني الطريق الغريب ((و النظام المحکم)) : في نضد أطباق المصنوعات من

العلويات و السفليات قال الله سبحانه : ﴿ صنع الله الذي أتقن كل شيء ﴾ .

شرح قوله: الأفعال المتقنة وقول الشيخ أبي الحسن الأشعري

((مع ما يشتمل عليه من الأفعال المتقنة)) : السماوية و الأرضية ما نراه و نشاهد بالحواس من آثار الصنعة التي لا يشك فيها ذو عقل ، و من بعض ذلك تراكيب الأفلاك و تداخلها و دوام دوراتها على اختلاف مراكزها تدويرها و حواملها ، و البون بين حركاتها و دوران الأفلاك كلها من غرب إلى شرق و دوران الفلك التاسع بخلاف ذلك من شرق إلى غرب و إدارته بجميع الأفلاك مع نفسه ، فحدثت من ذلك حركتان متعارضتان في حركة واحدة ، فبالضرورة نعلم أن لها صائعا محركا على هذه الوجوه المختلفة البديعة الغربية قال الله سبحانه : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾ وفي ذلك إشارة ظاهرة إلى أن هذه التارات و التنقلات إنشاء بعد إنشاء في غاية الدلالة على القدرة العظيمة و وصف الألوهية و الصفة الربوبية ثم الإنشاء الآخر إنه شق الشقوق ، و خرق الخروق ، و أخرج العصب ، و جعل العروق مثل الأنهار الجارية و ألفها على منوال غريب ، و أودع فيه الروح و الحركة و السكون و الإدراك و لغات الكلام و العلم و المعرفة و الفهم و الفطنة و الفراسة، و غير ذلك من الآيات الظاهرة و تمام الصنعة و الحكمة الباهرة . و هذا شيء من عجائب صنعه و غرائب قدرته و كمال حكمته .

..... والنقوش المستحسنة لا يكون بدون هذه الصفات

((النقوش المستحسنة)) : من إضاءة النجوم و غيرها للطبائع السليمة ((لا يكون بدون هذه الصفات)) : قال الشيخ " أبو الحسن " : إن الإنسان إذا فكر في خلقته من أي شيء ابتداء وكيف دار في أطوار الخلقة ؟ حتى وصل إلى كمال الخلقة عرف يقيناً أنه بذاته لم يكن ليدبر خلقته و يبلغه من درجة إلى درجة ويرقيه من نقص إلى كمال ، عرف بالضرورة أن له صانعاً قادراً عالماً مريداً : إذ لا يتصور صدور هذا لأفعال المحكمة المتقنة من طبع لظهور آثار الاختيار في الفطرة و تبين آثار الأحكام والإيقان في الخلقة ، فله صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جحدها و كما دلت الأفعال على كونه عالماً قادراً مريداً دلت على العلم والقدرة والإرادة لأن وجه الدلالة لا يختلف شامداً وغائباً . وأيضاً لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة ولا للمريد إلا أنه ذو إرادة فيحصل بالعلم بالإحكام والإتقان و يحصل بالقدرة الوقوع و الحدوث و يحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت و قدر دون قدر و شكل دون شكل ، و هذه الصفات لن يتصور أن يوصف بها الذات إلا أن يكون الذات حياً بحياة للدليل الذي ذكرناه هذا كلامه بلفظه ، قال الراقم : وبالجمل فجميع ما ترى عينك الباصرة فهو دلائل ظامرة على أن المصنوعات مخلوقة بتقدير شامل و تدبير كامل و حكمة بالغه و قدرة غالبية غير متنامية ، ولوجمعت عقول العقلاء واحداً ثم تفكروا بذلك العقل في جناح بعوضة حتى وجدوا تركيباً أحسن منه لفنت تلك العقول و انقطعت تلك الأفكار والوسواس و لم تصل إلى درك ذرة من ذرات حكمته في تلك البعوضة . قال بعض الأكابر :

أبداً عقول ذوى العقل بأسرها	متحيرات في دوام حياته
لبديع صنعته عليه شواهد	تبدو على صفحات مصنوعاته

..... على أن أضدادها نقائص يجب تنزيه الله تعالى عنه و أيضاً قدورد الشرع بها و بعضها مما لايتوقف ثبوت الشرع عليها فيصح التمسك بالشرع فيها كالتوحيد بخلاف وجود الصانع و كلامه و نحو ذلك مما يتوقف ثبوت الشرع عليه

((على أن أضدادها)) : يعني أضداد هذه الصفات العلية ((نقائص يجب تنزيه الله تعالى عنها)) : هذه حجة ثانية وتقريرها : أنه سبحانه لو لم يتصف بهذه الصفات وجب أن يتصف بأضدادها و هي نقائص ، و إذ كان انتفائها عنه أمراً يقينياً فثبوت هذه الصفات له سبحانه أمر يقيني بالضرورة ((و أيضاً قد ورد الشرع بها)) : هذه حجة ثالثة وتقريرها : أن النصوص القطعية من الكتاب و السنة نطقت بإثباتها ، و بالله التوفيق . ولما كان لقائل أن يقول : إن ثبوت الشرع موقوف على تلك الصفات فلو استدل ثبوت الشرع عليها يكون دوراً ؟ فأجاب عنه بقوله : ((و بعضها مما لايتوقف ثبوت الشرع عليها)) : على الصفات التي هي البعض من الصفات المشار إليها ((فيصح التمسك بالشرع فيها)) : يعني في الصفات التي لايتوقف ثبوت الشرع عليها ((كالتوحيد)) : يعني كما أن التوحيد لايتوقف ثبوت الشرع عليه فيصح التمسك بالشرع على التوحيد ((بخلاف وجود الصانع و كلامه و نحو ذلك)) : نحو ثبوت علمه و قدرته و إرادته فإن تصديق الشرع و معرفته على وجود الصانع الواجب الوجود و كلامه ((مما يتوقف ثبوت الشرع عليه)) : فإنه لايصح التمسك بالشرع فيها و إلا لزم الدور و بالله التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

التقديسات والتنزيهات

قال الله سبحانه : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ وقال : ﴿ يسبحون الليل والنهار لا يفترون الله ﴾ وقال : ﴿ يسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن ﴾ وقال : ﴿ سبحانه رب العزة عما يصفون ﴾ .

الباري سبحانه تنزه عن الشبيه والنظير

الحمد لله الذي تنزه عن الشبيه والنظير وتنزه في ذاته وصفاته وأفعاله عن العديل والنظير ، أقول بتوفيق الله سبحانه وحسن توفيقه : من تأمل في كلام الله سبحانه وجده محشواً بتنزه تارة بالتصريح وتارة بالتلويح وتارة بالإشارات وتارة بما تقصر عنه العبارات ، وهو الذي لا نظير في ذاته ولا في صفاته ، ولا في أفعاله فتعال أن تدركه العقول والعلوم فلا يبلغ أحد شيئاً من كنه معرفته ولا حقيقة صفته ؛ إذ ليس مثل ذاته ذات ولا مثل صفاته صفات والكهفية عن وصفه غير معقولة ولا مومومة كيف يكون ذلك ؟ ، و هو قديم الذات والصفات والتخيل إنما يكون في الحادثات ومن الجهل البين أن يطلب العبد المقهور بكنهه درك ما لا يدرك وقد تنزه عن أن يدرك بالحواس أو يتصور بالعقل الحادث والقياس . فمن حقق نظره واستعمل فكره وجد نفسه أجهل الجاهلين بعظمة العظيم فلا يقدره أحد قدره ولا يعرفه سواه فسبحانه ما أثنى عليه حق ثنائه غيره ولا وصفه بما يليق به سواه ، عجز الأنبياء عن ذلك قال أجلهم قدراً و أرفعهم محلاً و أبلغهم نطاقاً ما أعطى جوامع الكلم : لا أحصى ثناء عليك كما أثنيت أنت على نفسك .

وهؤلاء العلماء ورثة الأنبياء الذين يرجح مرادهم على دم الشهداء ويستغفر لهم من في السماوات والأرض حتى الحيتان في الماء ، دلوا الناس على ما جاءت به الأنبياء بقدرة الطاقة الإنسانية . فمن حق العبد الطالب للنجاة حراسة قلبه وسمعه عن خزعات المبتدعة من القدرية والرافضية والخارجية والكرامية والجهمية والحشوية والجهوية والمودودية والنجرية والقرآنية الهندية ، ومولاء الملاحدة الملاحنة ليس في أيديهم شيء من الدين وليس بين أيديهم لا حساب ولا كتاب والله جل وعز ينتقم منهم بما أثاروا الفتن بين العوام .

..... ليس بعرض لأنه لايقوم بذاته بل يفتقر إلى محل يقومه فيكون ممكنا

أقول : ولما كانت المباينة بين العرض والألومية و الربوبية ظامرة ولذا لم يقل أحد من بنى آدم وطائفة من الناس بألومية العرض وربوبيته فقدم العرض على سائر التنزيهات .

الواجب سبحانه ليس بعرض وبرهانه العقلي

فقال : ((وليس بعرض)) : قال بعض الأشياخ : لأن الباري سبحانه موصوف بالحياة والعلم والقدرة والإرادة وغيرها من الصفات والعرض ليس موصوفا بهذه الأوصاف إذ لايتعقل هذه الأوصاف إلا لذات موجود قائم بنفسه ، ومن صفات نفسه وجوب العدم له في الزمان الثاني لوجوده بحيث لايبقى أصلا وهذا مستحيل على الباري سبحانه . ومن صفات نفسه قيامه بالجزم وإليه أشار بقوله : ((لأنه لايقوم بذاته)) : لأن العرض إنما هو عبارة عن الموجود في الموضوع ((بل يفتقر إلى محل)) : مستغن عن الحال متقوم بنفسه لا به ((يقومه)) : في قيام ذاته وتحقيقه ووجوده والافتقار والاحتياج دليل الحدوث فيكون حادثا وكل حادث ممكن ((فيكون ممكنا)) : فلا يكون واجبا . والحاصل : ومما يجب له سبحانه أن يقوم بنفسه و بذاته ، ومعنى قيامه بنفسه سلب افتقاره إلى شيء من الأشياء فلا يفتقر إلى محل أي ذات سوى ذاته يوجد فيه كما توجد الصفة في الموصوف ، لأن ذلك لا يكون إلا للصفات وهو سبحانه ذات موصوف بصفة وليس بصفة كما يدعيه بعض^(١) النصاري يقول : الباري ليس بذات يقوم بنفسه بل صفة تقوم بالغير وإن عيسى قام به الإله قيام الصفة بالموصوف ، ومن في معانهم من الباطنية^(٢) يقولون : إن الإله صفة قائمة بكل أحد من المخلوقات فلذا تراهم : يقولون ما في الجبة إلا الله .

(١) وبعضهم يقول إن الإله جوهر مولف من ثلاثة أقانيم إلى آخر ما تقدم .

(٢) هم قوم كفار ينقون الشريعة ويقولون إن ما ورد في القرآن من الأحكام التكليفية نحو وجوب الصلوة وحرمة الربا ليس المراد ظاهره .

..... ولا يمتنع بقاءه و إلا لكان البقاء معنى قائما به فيلزم قيام المعنى بالمعنى و هو محال لأن قيام العرض بالشيء معناه ان تحيزه تابع لتحيزه و العرض لا تحيز له بذاته حتى يتحيز غيره بتبعيته و هذا مبني على أن بقاء الشيء معنى زائد على وجوده و إن القيام معناه التبعية في التحيز و الحق أن البقاء استمرار الوجود و عدم زواله و حقيقته

وللشيخ رأس الطائفة طريق آخر في نفي العرض، الواجب للواجب الوجود أن يقوم بذاته والرد على بعض النصارى والباطنية

ولما كان للشيخ رأس الطائفة الشيخ "أبي الحسن الأشعري" طريق آخر في نفيه عنه مبني على امتناع بقاء الأعراض و امتناع قيام العرض بالعرض فقال : ((ولا يمتنع بقاءه)) : و الواجب الوجود واجب البقاء ((و إلا)) : أي وإن كان بقاءه ممكنا ((لكان البقاء معنى قائما به)) : يعني بالعرض ((فيلزم قيام المعنى بالمعنى)) : و هذا يجري إلى قيام العرض بالعرض ((و هو محال)) : خلافا للفلاسفة فإنهم جوزوا قيام العرض بالعرض واحتجوا بأن السرعة والبطء عرضان قائمان بالحركة القائمة بالجسم فإن الحركة هي المنعوية بالسرعة والبطء دون الجسم ((لأن قيام العرض بالشيء)) : دليل امتناع قيام العرض بالعرض عند الشيخ و أتباعه ((معناه أن تحيزه تابع لتحيزه)) : يعني أن المعنى بالقيام حصوله في التحيز تبعا لحصول محله و ذلك المتبوع لا يكون إلا جوهرا ((و العرض لا تحيز له بذاته حتى يتحيز غيره بتبعيته)) : وهذا معلوم ببداية العقل والحواس .

منع الشيخ بقاء الأعراض والرد عليه رداً مشبعاً

ومنع الشيخ بقاء الأعراض ، وقال : إن البقاء عرض قائم بالذات الباقي فلا يقوم بالأعرض و إلا لزم قيام العرض بالأعرض ، ورد بأن البقاء ليس عرضاً لأن العرض هو الوصف الوجودي والبقاء وصف سلبي ، فلا يلزم على بقاء العرض قيام العرض بالأعرض ، فالأولى في بيان استحالة قيام المعنى بالمعنى أي اتصاف الصفة بالصفة أن يقال : لو قام المعنى بالمعنى فلما أن يكون ضدّاً أو مثلاً أو خلافاً ، والأقسام الثلاثة باطلة .

أما الأول : فلأن الضدين منافيان لأنفسهما فقيام أحدهما بالآخر يوجب عكس حكمه فيكون العلم جهلاً والقدرة عجزاً والإرادة كرامة وهو محال بأول العقل . وأما الثاني : فلأنه يلزم أن يكون العلم عالماً والقدرة قادراً والحياة حياً والبياض أبيض لأن المثل الثاني يوجب للأول حكمه ، ولا شك أن هذا محال وفيه أيضاً اجتماع المثلين والتخصيص من غير مخصص لأن المثلين متساويان في الحقيقة . وأما الثالث : فلأن نسبة المخالفة نسبة واحدة فلا اختصاص لبعضها بالقيام دون بعض فيلزم عموم الجواز في كل مخالف في قوم السواد بالحركة والعلم والبياض وغير ذلك ، وهذا معلوم البطلان وإذا تبين بطلان قيام المعنى بالمعنى لزم بطلان قيام حكمه وهذا غاية الاعتذار عن الشيخ ، وبالله التوفيق .

((وهذا مبني)) : إشارة إلى تزيف دليل الشيخ ((على أن بقاء الشيء معنى زائد على وجوده)) : يعني أن البقاء أمر موجود بنفسه زائد على وجود شيء ((وإن القيام معناه التبعية في التحيز)) : يعني أن الدليل موقوف على صحة هاتين المقدمتين وهما فاسدتان ، أما فساد المقدمة الأولى : فبأن البقاء لو كان موجوداً لكان باقياً بالضرورة فإن كان باقياً ببقاء آخر لزم التسلسل ، وإن كان باقياً ببقاء الذات لزم الدور ، وإن كان البقاء باقياً بنفسه والذات باقياً بالبقاء مفتقراً إليه انقلب الذات صفة ، والصفة ذاتاً وهذا مستحيل فليس البقاء أمراً موجوداً زائداً على وجود الشيء .

((والحق)) : أن البقاء استمرار الوجود وعدم زواله ، لا معنى زائد على الوجود ((وحقيقته)) : يعني وحقيقة البقاء .

..... الوجود من حيث النسبة إلى الزمان الثاني ومعنى قولنا وجد ولم يبق أنه حدث فلم يستمر وجوده ولم يكن ثابتاً في الزمان الثاني وأن القيام هو الاختصاص الناعت كما في أوصاف الباري تعالى فإنها قائمة بذات الله تعالى ولا تحيز بطريق التبعية لتزيهه تعالى عن التحيز.....

((الوجود)) : يعني وجود الشيء ((من حيث النسبة)) : يعني نسبة الوجود ، ((إلى الزمان الثاني)) : وحاصله : أن البقاء هو الوجود باعتبار استمراره فهو عينه ذاتاً ومغائرله اعتباراً بمعنى أن الوجود بالنسبة إلى الزمان الأول ابتداءً والوجود بالنسبة إلى الزمان الثاني بقاء .

ولقائل أن يقول : إن البقاء لو لم يكن زائداً على وجود الذات بل يكون نفس الوجود فلم يصح قول الناس : " وجد الشيء فلم يبق " يعني لم يصح الإثبات والنفي معاً كما لم يصح قول الناس : " وجد الشيء ولم يوجد " ، فعلم بالضرورة أن البقاء زائد على الذات . فأجاب عنه بقوله : ((ومعنى قولنا وجد ولم يبق أنه حدث فلم يستمر وجوده ولم يكن ثابتاً في الزمان الثاني)) : وحاصله : أن الإثبات والنفي لم يرد أعلى الوجود في زمان واحد بل المثبت هو الوجود في الزمان الأول ، والمنفي هو الوجود في الزمان الثاني فلاتناقض ((وأن القيام هو الاختصاص الناعت)) : كما ذهب إليه الفلاسفة : وهذا فساد المقدمة الثانية يعني لانسلم أن قيام الشيء بغيره عبارة عن حصوله في الحيز تبعاً لحصول ذلك الغير فيه ، بل القيام عبارة عن اختصاص أحد الشينين بالآخر على وجه يكون الأول نعتاً والثاني منعوته ، وإن لم يكن مامية ذلك اختصاص معلومة ((كما في أوصاف الباري تعالى فإنها قائمة بذات الله تعالى)) : العلي ((ولا تحيز بطريق التبعية لتزيهه تعالى عن التحيز)) : مع امتناع تحيزه ، وإن سلم أن القيام هو حصول الشيء في الحيز تبعاً لحصول محله فيه فلم لا يجوز أن يكون تحيز محله تبعاً لتحيزه حل آخر وهو الجورم .

..... و أن انتفاء الأجسام في كل آن و مشامدة بقائها بتجدد
 الأمثال ليس بأبعد من ذلك في الأعراض نعم تمسكهم في قيام
 العرض بالعرض بسرعة الحركة و بطوئها ليس بتام إذ ليس مهنا
 شيء هو حركة و آخر و هو سرعة أو بطوء بل مهنا حركة
 مخصوصة تسمى بالنسبة إلى بعض الحركات سريعة و بالنسبة إلى
 البعض بطيئة.....

((و أن انتفاء الأجسام في كل آن)) : نقض إجمالي لدليل الشيخ الذي أورده على
 امتناع بقاء الأعراض ((و مشامدة بقائها)) : يعني مشامدة بقاء الأجسام ((بتجدد
 الأمثال ليس بأبعد من ذلك في الأعراض)) : يعني من الانتفاء و مشامدة البقاء بتجدد
 الأمثال في الأعراض ، فإذا كان الحكم ببقاء الأجسام ضروريا مع جواز عدم بقائها كان
 الحكم ببقاء الأعراض ضروريا أيضاً مع جواز عدم بقائها فتدبر . و اعلم : و تحقيق
 المثال من أدق التحقيقات في إطلاقات أرباب الزمد و الذوق و في عبارات الفلاسفة و
 عنوانات الحكماء المدققين و لصاحب العبارات " عبقة " على تحقيق المثال بديعة
 بليغة من شاء فليرجع إليها . ((نعم تمسكهم)) : رد لحجة الفلاسفة الذين أوردوه على
 جواز قيام العرض بالعرض ((في قيام العرض بالعرض بسرعة الحركة و بطوئها)) :
 بقيامها بها و هما عرضان ((ليس بتام إذ ليس مهنا شيء هو حركة و آخر هو سرعة أو
 بطوء)) : يعني ليس في الأعيان شيان متغايران وجود أحدهما حركة و الآخر سرعة
 قائمة بها كالسواد و البياض بالجسم ((بل مهنا حركة مخصوصة تسمى بالنسبة إلى
 بعض الحركات سرعة و بالنسبة إلى البعض بطيئة)) : فالسرعة و البطوئة إضافة
 محضة و أمر اعتباري يعتبره و ينتزعه العقل من نسبة حركة إلى أخرى ، فيه نظر لأن
 دليل الفلاسفة على دعواهم ليس مقصوداً على هذا المثال بل له موارد أخرى قوية
 الاعتصام منها ما هو متقرر في مداركهم يقولون : إن الزمان موجود مقدار الحركة فهو
 عرض قائم بالعرض ، على أن هذا مناقشة في المثال فتأمل .

..... وبهذا تبين أن ليست السرعة و البطوء نوعين مختلفين من الحركة إذ الأنواع الحقيقية لا تختلف بالإضافات و لا جسم لأنه متركب و متحيز و ذلك أمانة الحدوث.....

((و بهذا تبين أن ليست السرعة و البطوء نوعين مختلفين)) : يعني نوعين حقيقيين ((من الحركة)) : يعني من مطلق الحركة فما قال بعض الناس : إن السرعة و البطوء مما نوعان مختلفان متباينان ، فهو خطأ فاحش .
((إذ الأنواع الحقيقية لا تختلف بالإضافات)) : بل اختلاف الأنواع الحقيقية بالذات بالفصول المقومة الجومرية فافهم .

البحث في وجوب اعتقاد بأن الباري ليس بجسم ومن اعتقد أنه جسم فهو كافر الباري سبحانه ليس بجسم والبرهان عليه

((و لا جسم)) : خلافا للمجسمة و المشبهة فإنهم صرحوا بأنه جسم ((لأنه متركب و متحيز)) : يعني كل جسم مختص بحيز و جهة مؤلف من جומר الفرد ، فلو كان جسماً لكان متحيزاً و مؤلفاً ، و يلزمه الاحتياج و الافتقار ((و ذلك أمانة الحدوث)) : يعني هذا دليل الحدوث ، و الحدوث دليل الإمكان فيكون ممكناً لا واجباً و هذا محال بالوفاق و الاتفاق . و أيضاً لو كان جسماً لكان بمقدار مخصوص ، و كونه مقداراً بهذا المقدار دون ما هو أقل أو أكثر منه أمر جائز لا يترجح إلا بمرجح ، فهو حينئذ يحتاج إلى مرجح و مخصص فيكون مصنوعاً لا صانعاً و مخلوقاً لا خالقاً ، و قد عرفت سابقاً أنه سبحانه لا يفتقر إلى مخصص فاعل يخصصه بالوجود لا في ذاته و لا في صفة من صفاته

لوجوب القدم و البقاء لذاته و بجميع صفاته ، إنما يحتاج إلى مخصص فاعل من يقبل العدم و الله سبحانه لا يقبله ، فاذن يستحيل على الله سبحانه الافتقار عموماً . هذا جملة ما احتج به هؤلاء الذين هم فحول الفكر و النظر في الحقائق و الدقائق . و أما المجسمة و المشبهة فهم طوائف من اليهود و النصارى ، و من أهل ملتنا الشيعة الغالية و جماعة من أصحاب الحديث و الكرامية .

اليهود و النصارى و الإمامية و الحشوية كلهم قائلون بأن الباري سبحانه جسم و الرد على هؤلاء الكفار

أما اليهود فقالوا : فكل ما في التورات و سائر الكتب من وصف الله سبحانه هو خبر عن ذلك الملك و إلا فلا يجوز أن يوصف الباري بوصف . و حملوا جميع ما ورد في التوراة على الظاهر ، من طلب الرؤية ، و مشافهة الله و طلع الله ، و جاء الله في السحاب ، و كتب التورات بيده ، و استوى على العرش قراراً ، و له صورة آدم و شعر ققط و وفرة سوداء ، و أنه بكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه ، و أنه ضحك الجبار حتى بدت نواجذه ، إلى غير ذلك و إن التورات مملوءة من المتشابهات . و أما النصارى فأتبوا لله أقانيم : ثلاثة أقنوم الوجود و يعبرون عنه بالاب . و أقنوم العلم و يعبرون عنه بالابن . و أقنوم الحياة و يعبرون عنه بروح القدس ، و يعنون بالأقنوم الصفة و بالجورم القائم بنفسه . و العجب ! و ما أبلد هؤلاء حيث ادعوا أن العلم إله و الوجود إله ، و الحياة إله ، ثم صار مجموع الأقانيم الثلاثة الها واحداً ، فجمعوا بين النقيض وحدة و كثرة و جعلوا الذات الذي هو الجورم يتألف من مجموع الصفات التي هي الأعراض ، و جعلوا جزء الإله انتقل إلى سيدنا عيسى عليه السلام و سمو

الأقانيم بأسماء خالية عن المناسبة ، و قالوا هو واحد بالجوهرية ثلاثة بالأقنومية هذا . و اما الغالية الإمامية فهم الذين غلوا في حق أنمتهم حتى أخرجوا من حدود الخليفة و حكموا فيهم بالأحكام الإلهية ، فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالإله ، وربما شبهوا الإله بالخلق ، و هم على طرفي الغلو و التقصير و الغلاة على أصنافهم متفقون على التناسخ و الحلول و الاتحاد ، و لقد كان التناسخ مقالة لفرقة في كل أمة تلقوها من المجوس المزدكية و الهند البرهمية و من الفلاسفة و الصائبة و مذهبهم : أن الله قائم بكل مكان ناطق بكل لسان ظاهر بشخص من أشخاص البشر و ذلك معنى الحلول ، و إنما نشأت شبهاتهم من المذاهب الحلولية و المذاهب التناسخية و مذاهب اليهود و النصارى ؛ إذ اليهود شبهت الخالق بالمخلوق ، و النصارى ؛ شبهت الخلق بالخالق ، فسرت هذه الشبهات في أزمان الشيعة الغالية حتى حكمت بأحكام إلهية في حق بعض الأئمة ، و أما المشبهة الحشوية فذكر الشيخ " أبو الحسن الأشعري " : أنهم أجازوا على ربهم الملامسة و المصافحة ، و قالوا : إن معبودهم جسم و لحم و دم و له جواهر و أعضاء : من رجل و رأس و لسان و عيني و أذنين ، و سيأتى مقالة قائد الحشوية . و أما الكرامية : فقال صاحب المقالة ابوعبد الله في كتابه :^(١) إن معبوده أحد الذات أحد الجوهر ، و أنه على العرش مستقر و أنه مماس للعرش من الصفحة العليا و أنه بجهة فوق ذاتا و جائز الانتقال و التجول و النزول ، و منهم من قال : إنه على بعض أجزاء العرش فقال بعضهم : امتلأ العرش ، و صار المتأخرون منهم إنه بجهة فوق و محاذ العرش ، و احتج هؤلاء الطوائف الثلاثة بماورد في كتاب العزيز من الاستواء و الجهة و اليدين و الجنب و الإتيان و الفوقية و غيرها فأجروها على ظاهرها و

(١) المسيح يعذاب القبر.

بماورد في الأخبار (١) النبوية وأجروها على ما يتعارف في صفات الأجسام ، و زادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوا إلى النبي ﷺ و أكثرها مقتبسة من اليهود فإن التشبه فيهم طباع . الجواب عنها بوجهين : إما أن يفوض علمها إلى الله سبحانه وينسب ذلك إلى جمهور السلف ، فالمراد باليد ههنا ما يليق بجلاله وكذلك الأعين فإن كل ما يضاف إليه سبحانه غير مماثل لما يضاف إلى شيء من المخلوقات ، و إما تؤول و ينسب ذلك إلى جمهور الخلف فإن أكثرهم يفسرون الاستواء بالاستيلاء واليد بالنعمة أو القدرة و الأعين بالحفظ و الرعاية ، و ذلك لتوهم أكثر منهم أنها إن لم تؤول و لم تصرف عن ظاهرها أوممت التشبيه ، و مذهب السلف أرجح لأنه أسلم و أحكم . و أما مذهب الخلف فإنما يسوغ الأخذ به عند الضرورة و ذلك فيما اذا خشى على بعض الناس إن لم تؤول لهم تلك الكلم أن يقعوا في مهوات التشبيه فيؤول لهم ذلك تاويلا سائغا في اللغة المشهورة المعروفة ، و قد اتفق الفريقان من السلف و الخلف على أن المجسمة و المشبهة ضالتان ضلالا مبينا .

(١) في الحديث : خلق آدم على صورة الرحمن و قوله حتى يقع الجبار قدمه في النار ، و قوله : قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن . و قوله خمر طينة آدم بيده أربعين صباحاً . و قوله وضع يده أو كفة على كتفى . و قوله : حتى وجدت برد أنامله في صدري و غير ما .

..... ولا جوهر أما عندنا فلأنه اسم للجزء الذي لا يتجزأ أو هو متحيز و جزء من الجسم و الله تعالى متعال عن ذلك و أما عند الفلاسفة فلأنهم و إن جعلوه اسما للموجود لا في الموضوع مجردا كان أو متحيزا لكنهم جعلوه من أقسام الممكن و أرادوا به

الواجب الوجود ليس بجوهر والرد على النصارى وأحمد بن تيمية

((و لا جوهر)) : يعني أن الباري سبحانه ليس بجوهر خلافا للنصارى و خلافا لقائد الحشوية أبي العباس ، قالت النصارى : المسلمون ينكرون علينا إطلاق الجوهر على الله سبحانه و ليس بمنكر ؛ لأن الموجودات منحصرة في الجواهر والأعراض ، لأن الموجود إما غير مفتقر في وجوده إلى غيره و هو الجوهر أو مفتقر في وجوده إلى غيره و هو العرض ، و لا واسطة بين قولنا مفتقر في وجوده و غير مفتقر ، و يستحيل عليه سبحانه أن يكون عرضاً فيتعين أن يكون جوهرأ لضرورة الحصر فيها . و أما قول المسلمين : إن الجوهر هو الذي يقبل العرض ؛ فيشغل الحيز فيستحيل إطلاقه على الله سبحانه فليس كذلك ، بل الذي يشغل الحيز و يقبل العرض هو الجوهر الكثيف أما اللطيف كالضوء و النفس و العقل . فأقول راداً عليهم : ماذا كلام من لا يعلم الجوهر و لا يعرف العرض و لا يضبط علماً من العلوم كأنه نصراني فإن هذه خصيصة و غفلة ، أما ما يفتقر في وجوده و ما لا يفتقر فهو الواجب الوجود و الممكن الوجود لذاته فهذا تفسير الواجب و الممكن لا تفسير الجوهر و العرض فأين أحد البابين من الآخر ؟ ! بل الجوهر و العرض كلاما من أقسام ما يفتقر في وجوده إلى غيره ، فنتبرع للنصارى الآن بتفسير هذه الحقائق فنقول : الجوهر هو المتحيز لذاته الذي لا يقبل القسمة فقولنا لذاته احتراز عن العرض فإنه متحيز لأجل قيامه بالجوهر ، و قولنا : لا يقبل القسمة

احتراز من الجسم فإنه يقبل القسمة والعرض هو المعنى المفتقر إلى متحيز يقوم به لا أنه يفتقر إليه في وجوده بل وجود العرض وغيره من الله سبحانه . إذا تقرر هذا ظهر خطأهم في إطلاقهم لفظ الجومر على الله سبحانه و ظهر بطلان تفسيرهم للجومر والعرض بل على تفسيرهم للجومر يلزم أن لا يكون القابل للعرض والشاغل للتحيز جوهراً لأن وجوده من الله سبحانه وهو الخالق للمتحييزات وغيرها ، ومن جهلهم قولهم : إن الجومر اللطيف لا يشغل حيزاً ولا يقبل عرضاً ثم مثله بالنفس والعقل والضوء ، أما النفس فإنها متحيزة هي تقوم بها الأعراض لأنها تقوم بها العلوم والظنون والاعتقادات والذات والآلام وغيرها وكلها أعراض نفسانية ، كذلك العقل يقوم به الفكر والعبر والمعارف وغيرها وهي أعراض ، وأما الضوء فعرض يقوم بجوامر الهواء ليس من الجواهر في شيء ومم يعتقدون أنه جومر فمثل به .

أقول: وأحمد بن تيمية قال بأن الباري جسم وجوهراً، كلها

تلبيسات وكفريات

وأما رأس الحشوية أحمد بن تيمية فقال في " التأسيس " : فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها محدثة وأن الله ليس بجسم ولا قال ذلك إمام من الأئمة المسلمين فليس في ترك هذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة ، وقال في موضع آخر من " التأسيس " : قلت : ليس هو بجسم ولا جومر ولا متحيز ولا في جهة ولا يشار إليه بحس ولا يتميز منه شيء من شيء وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمنقسم ولا مركب وأنه لا حد له ولا غاية تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر أو يكون له قدر لا يتناهى ، فكيف سأل لكم هذا لنفى بلاكتاب ولا سنة ؟ وأقول : في ذلك كلها عبر للمعتبر وهذه كلها تلبيسات وتجريات خارجة عن قواعد أهل الحق ، والناظر فيها إذا لم يكن ذا علوم وفطنة وحسن روية ظن أنها على منوال مرضي . ثم قال في الجواب الصحيح : إنا نمتنع من أن نسميه

جوهرًا لأن الجوهر ما قبل عرضا وما شغل الحيز ، انظر الناظر العاقل إلى هذا التهافت والتناقض وهذه الجرأة بالكذب على الله سبحانه وهذا وغيره كثير في كلامه يتحقق به جهله وفساد تصوره وبلادته ، و كان الإمام العلامة شيخ الإسلام في زمانه "أبو الحسن علي بن إسماعيل القونوي" يصرح بأنه من الجهلة بحيث لا يعقل ما يقول .

قول الشيخ العارف المدقق السنوسي

وقال الشيخ المدقق " السنوسي " : و التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب و السنة من غير بصيرة في العقل هو ضلالة الحشوية فقالوا بالتشبيه و التجسيم و الجهة عملا بظواهر قوله تعالى : ﴿ على العرش استوى ﴾ ﴿ أأمنتم من في السماء ﴾ ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ ، و نحو ذلك قال تعالى : ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات من أم الكتاب و آخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة و ابتغاء تأويله ﴾ .

((أما عندنا)) : عند أهل هذا الفن ، ((فلأنه اسم للجزء الذي لا يتجزأ و هو متحيز)) : و كل متحيز محتاج إلى الحيز و الجهة و الله سبحانه ليس بمحتاج ، ((و جزء من الجسم)) : و هو مقرر في أسفارهم يشير إلى أن المراد بالجوهر هنا أحد هذين المعنيين على ما ذهب إليه المتكلمون ((والله تعالى متعال عن ذلك)) : يعني من التحيز و جزء من الجسم ، و إلا لزم الافتقار لكان حادثا لوجوب انحصار كل موجود في القدم و الحدوث ، فمتى انتفى وجود أحدهما تعين الآخر و الحدوث على الباري مستحيل لأنه يستلزم أن يكون له محدث لما عرفت في حدوث العالم فافهم . ((و أما عند الفلاسفة فلأنهم وإن جعلوه اسما للموجود لا في الموضوع مجردا كان)) : مثل العقول و النفوس المجردة ، ((أو متحيزًا)) : مثل الأجسام فإطلاقه على ذاته بهذا المعنى ليس بمتنع عقلا ، ((لكنهم جعلوه من أقسام الممكن)) : في تقاسيم الوجود ، ((و أرادوا به)) : في إطلاقاتهم و عباراتهم

..... المامية الممكنة التي إذا وجدت كانت لا في موضوع و أما إذا أريد بهما القائم بذاته و الموجود لا في موضوع فإنما يمتنع إطلاقهما على الصانع من جهة عدم ورود الشرع بذلك مع تبادر الفهم إلى المركب والمتحيز

((المامية الممكنة التي إذا وجدت كانت لا في الموضوع)) : يعني قولهم : موجود لا في الموضوع يتناول الواجب الوجود ، إلا أن عرفهم منع ذلك الإطلاق لوجهين : الوجه الأول : أنهم قسموا المفهوم إلى الواجب الوجود و الممكن الوجود ، ثم قسموا الممكن إلى الجومر و العرض فالجومر عند الفلاسفة قسم من الممكن ، الوجه الثاني : أنهم عرفوا الجومر بالتعريف المختار بمامية إذا وجدت كانت لا في الموضوع و العرض مامية إذا وجدت كانت في موضوع ، و مطلوبهم أن وجود الممكنات زائد على مامياتها فعلى هذا لا يتناول الواجب الوجود ، لأن وجوده الخاص عين مامية عند الفلاسفة و عند المحققين أرباب الزهد هذا كله واضح في محله .

((و أما إذا أريد بهما)) : يعني بالجسم و الجومر ، ((القائم بذاته)) : هذا ناظر إلى الجسم ((و الموجود لا في الموضوع)) : هذا ناظر إلى الجومر يعني فإن سماه أحد جسماً أو جومراً و قال : لا كالأجسام يعني في نفي لوازم الجسمية و قال : لا كالجومر في التحيز و لوازم التحيز من إثبات الجهة و الاحاطة و غيرهما .

أسماء الباري سبحانه توقيفية على الأصح

((فإنما يمتنع إطلاقهما على الصانع من جهة عدم ورود الشرع بذلك)) : فإنه لم يوجد في الكتاب العزيز و السنة النبوية ما يسوغ إطلاق الجسم و الجومر عليه سبحانه ، فإطلاق الجسم و الجومر عليه خروج عن الفطرة و الشريعة ، فإنما خطأهم في إطلاق الاسم لا في المعنى لأن أسماء الله سبحانه توقيفية على القول الأصح و لا يجوز إطلاق

الاسم عليه ما لم يرد به إذن الشارع ولا كلام في جواز إطلاق أسمائه الأعلام الموضوعة في اللغات . إنما النزاع في الأسماء المأخوذة من الصفات والأفعال ، فذهب المعتزلة و الكرامية إلى أنه إذا دل العقل على صفاته سبحانه بصفة وجودية أو سلبية جاز أن يطلق عليه اسم يدل على اتصافه بها سواء ورد بذلك الإطلاق إذن الشارع أولاً ، وقال " القاضي الباقلاني " من أساطين الأشاعرة : كل لفظ دل على معنى ثابت للباري سبحانه جاز إطلاقه عليه بلاتوقيف إذا لم يكن إطلاقه مومماً لما لا يليق بجلاله وكبريائه . و قد يقال : لا بد مع نفي ذلك الإيهام من الإشعار بالتعظيم حتى يصبح الإطلاق بلاتوقيف ، و ذهب الشيخ رئيس الطائفة إلى أنه لا بد من التوقيف و هو المختار و ذلك للاحتياط احترازاً عما يومم باطلا لعظم الخطر في ذلك فلا يجوز الاكتفاء في عدم إيهام الباطل بمبلغ إدراكنا بل لا بد من الاستناد إلى إذن الشارع .

((مع تبادر الفهم إلى المركب)) : يعني عند إطلاق الجسم عليه سبحانه ((و المتحيز)) : يعني عند إطلاق الجومر عليه ، فمن أطلق فهو عاص بذلك بعد علمه بما فيه من اقتضاء النقص و الاستخفاف بجناب الربوبية و قال صاحب " الكفاية " : إطلاق هذه الأسماء عليه سبحانه من غير إرادة ما وضع له اللفظ خطأ في اللغة و الشرع و يومم معنى التأليف و الحدوث فلا يجوز استعماله أصلاً .

قال إمام المسلمين أحمد بن حنبل: الباري سبحانه لم يجز أن

يسمى جسماً

و نقل البيهقي في مناقب أحمد بن حنبل عن رئيس الحنابلة و ابن رئيسها أبي الفضل التميمي : أنه أنكر أحمد بن حنبل على من قال بالجسم و قال : إن الأسماء مأخوذة من الشريعة و اللغة و أمل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول و عرض و سمك و تركيب و صورة و تأليف ، والله سبحانه خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمى جسماً لخروجه سبحانه عن معنى الجسمية و لم يحيى في الشريعة ذلك فبطل ، هذا لفظه بحروفه .

"ابن تيمية وابن قيم" متقولان على الشرع وعلى إمامهما

فأقول : فابن تيمية الحراني وتلميذه ابن قيم الزرعي متقولان على الشرع واللغة وعلى إمامهما فضلاً عن باقي الأئمة إن الله سبحانه نزه نفسه بنفسه و قدسها .

قول "ابن تيمية" في "التدميرية" وقول الحافظ في الدرر الكامنة

وقال ابن تيمية في " التدميرية " : إن الله يتزل إلى سماء الدنيا إلى مرجة خضراء و في رجليه نعلان من ذهب ، هذا لفظه بحروفه . ومذه عبارته الزائفة . وقال الحافظ في " الدرر الكامنة " : ذكرُوا أنه ذكر حديث التزول فتزل عن المنبر درجتين فقال " كتزولي هذا " فنسب إلى التجسيم ، بل يروى عنه نفسه أعنى ابن تيمية : " أنه نزل درجة وهو يخطب على المنبر في دمشق وقال يتزل الله كتزولي هذا " على ما أثبتته ابن بطوطة من مشاهداته في رحلته ، وله من هذا النوع وأشباهه مغالات في التشبيه حريصاً على ظاهرها واعتقادها وإبطال مانزه الله سبحانه نفسه في أشرف كتبه ، وهذا العالم الفاضل لا يعرج على ما فيه التزيه وإنما يتبع المتشابه ويمعن الكلام فيه ، وذلك من أقوى الأدلة على أنه من أعظم الخاطئين ، فتزيه الله سبحانه عن النقائص والأشباه محقق ومعلوم ، والتشبيه مذنب السامرة واليهود والنصارى ، فالمجسمة والمشبهة أمل زئغ وكفار فمن أشبه أو عطل فمأواه النار ، وكان على هذا الاعتقاد الفاسد تلميذه ابن قيم الجوزية الزرعي وإسماعيل^(١) بن كثير ، يقول الحافظ في الدرر الكامنة ، في ابن تيمية في ترجمته : استشعر أنه مجتهد فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم قديمهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب فخطأه في شيء ، فبلغ الشيخ إبراهيم الرقي الحنبلي فأنكر عليه ، فذهب إليه واعتذروا واستغفروا ، وقال في حق علي : أخطأ في سبعة عشر شيئاً ثم خالف فيها نص الكتاب منها اعتداد المتوفي عنها زوجها أطول الأجلين .

(١) صاحب التاريخ والتفسير.

افترق الناس في ابن تيمية

وافترق الناس فيه " في ابن تيمية " شيعاً ، فمنهم من نسب إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة الحموية ، هذه تتضمن القول بالجهة وهذه المسئلة التي رد عليها العلامة الشيخ " شهاب الدين ابن جهيل الشافعي " رداً مشبعاً^(١) ، وقد علمت بذلك قيمة علم ابن تيمية عند البارعين من أهل العلم . ولما ذكر في العقيدة الواسطية وغيرهما من ذلك كقوله : إن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله سبحانه وأنه مستو على العرش بذاته ف قيل له يلزم من ذلك التحيز والانقسام ؟ فقال إنا لانسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام ، فالزم بأنه يقول بالتحيز في ذات الله سبحانه . ومنهم من نسبه إلى الزندقة لقوله : إن النبي لا يستغاث به لأن في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم رسول ﷺ . ومن الأمور المنتقدة عليه زيارة قبر النبي ﷺ وقبور الأنبياء معصية بالإجماع مقطوع بها ، وهذا ثابت عنه ، فانظر هذه العبارة ما أعظم الفجور فيها من كون ذلك معصية ، ومن ادعى الإجماع وأن ذلك مقطوع به ؟ ، فهذا المحقق يطالب بما ادعاه من إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين إلى حين ادعاه ذلك ، وما اعتقد أن أحداً من المسلمين يتجاسر على مثل ذلك مع أن عمل المسلمين في سائر الأعصار على الحث على الزيارة من جميع الأقطار ، فالزيارة من أفضل المساعي وأنجح القرب إلى رب العالمين ،

(١) كثير من فحول العلماء قاموا برد استدلالات الحشوية بأقوال أحمد بن تيمية ، منهم الشيخ ابن السبكي الشافعي في مصنفه " شفاء السقام في زيارة خير الأنام " ، وكذلك الشيخ أبو حامد المرزوقي في مصنفه " التوسل بالنبي " ، وكذا الشيخ العلامة شهاب الدين ابن جهيل الشافعي .

وهي سنة من سنن المرسلين ومجمع عليها عند الموحدين ، ولا يطعن فيها إلا من في قلبه مرض المنافقين ومن هو من أفراخ اليهود وأعداء الدين الذين أسرفوا في ذم سيد الأولين والآخرين ، فهذا نقل الإجماع على خلاف ما نقله ابن تيمية وعزاه إلى السلف وهذا كذب محض . والغريب : أن اتباع هذا الرجل يسرون وراءه ويتشبثون به في إثارة القلاقل والفتن بين الأمة بمواجهتها بالحكم على أفرادها بالشرك والزيف والكفر وعبادة الأوثان والطواغيت يعنون أحباب الله سبحانه الأنبياء والأولياء يقولون : إن من يزورهم يكون عابد الأوثان والطواغيت ومن هذا الطراز في زمننا كثير نراهم بأعيننا ونسمعهم بأذاننا - طهر الله الأرض منهم وأراح العباد من شرهم - . ومنهم من نسبته إلى النفاق لقوله في عليٍّ ما تقدم ولقوله : إنه كان مخذولا حيثما توجه ، وأنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها ، وإنما قاتل دون الرياسة لا للديانة ، وإن عثمان كان يحب المال ، ولقوله : أبو بكر أسلم شيخاً لا يدري ما يقول ، وعلي أسلم صبياً لا يصح إسلامه على قول : فإنه أشنع في ذلك فالزموه بالنفاق لقوله ﷺ : " ولا يبغيضك إلا منافق " وكان إذا حقق وألزم يقول : لم أرد هذا إنما أردت كذا فيذكر احتمالاً بعيداً ، ونسبه قوم إلى أنه يسعى في الإمامة الكبرى ، وهذا اختاره " أبو الكلام أحمد الدملوي " فكان ذلك مقيداً لطول السجن وله وقائع كثيرة ، فليعتبر بذلك من ظن أن " ابن حجر العسقلاني " في صف المثنيين على إمامته على الإطلاق ، وهذا كلام " ابن حجر " في هذا الخاطيء ، وإن اتخذته الجهلة الأغرار إما ما بأن نبذوا الأئمة المتبوعين وراء ظهورهم فإنما اتخذته في الزيف والشنوذ من غير أن يتهيب ذلك اليوم الذي يدعى فيه كل أناس بإمامهم ولاغرو " فإن لكل ساقط لا قطا " وبالله التوفيق .

..... وذهب المجسمة و النصارى إلى إطلاق الجسم و الجوهر عليه بالمعنى الذي يجب تنزيه الله تعالى عنه فإن قيل فكيف يصح إطلاق الموجود و الواجب و القديم و نحو ذلك مما لم يرد به الشرع

و لقائل أن يقول : إن المجسمة و المشبهة ذهبوا إلى إطلاق الجسم على الله سبحانه و إن النصارى ذهبوا إلى إطلاق الجوهر عليه فكيف منعتم هذا الإطلاق ؟ فأجاب عنه بقوله : ((وذهب المجسمة و النصارى إلى إطلاق ؟ الجسم و الجوهر عليه بالمعنى الذي يجب تنزيه الله تعالى عنه)) : و هو أن يكون المطلوب بالجسم المؤلف و المتحيز لا المعنى القائم بالذات ، أو الموجود لا في الموضوع و هو أن يكون المطلوب بالجوهر الجوهر الفرد على مذهب المتكلمين ، أو الماهية الممكنة على مذهب الفلاسفة فإن الجوهر عند القدماء و إن لم يكن متحيزاً لكنه من جملة الممكنات فافهم . ((فإن قيل)) : نقض على قوله من جهة عدم ورود الشرع بذلك ، ((فكيف يصح إطلاق الموجود و الواجب و القديم و نحو ذلك مما لم يرد به الشرع)) : ، وليس من الأسماء الحسنى و لا سيما القديم ، قد أنكره بعض من الخلف الفخام و منهم ابن حزم^(١) ذهباً إلى الجزم بأن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المتقدم على غيره لا القديم الذي لا يسبقه عدم ، وجاء الشرع باسمه الأول و هو أحسن القديم لأنه إن ما بعده آتٍ إليه متابع إليه بخلاف القديم . و لا يبعد أن يقال : إن الله سبحانه هو الفرد الأعظم و الأكمل في معنى القديم المتناول للأول . فأطلقه المتكلمون عليه ، و قال العراقي^(٢) وعده الحلبي^(٣) في الأسماء و قال : لم يرد في الكتاب نص و إنما ورد في السنة ، قال العراقي وأشار بذلك إلى ما رواه ابن ماجه في سننه من حديث أبي هريرة و فيه عد القديم من التسعة و التسعين ، إن قلت : إن هذا الحديث الذي رواه ابن ماجه و النسائي حديث آحاد و خبر الآحاد ظني لا يعول عليه في الأصول القطعية الاعتقادية ؟ و الجواب أن التسمية من باب الأمور العملية لا من باب الأمور الاعتقادية و العملية يكتفى فيها بالظن فتدبر .

(١) في كتاب الفصل

(٢) في شرح أصول السبكي .

(٣) في القاموس أنه نسبة إلى حلیم جد محمد بن الحسن صاحب التصانيف .

..... قلنا بالإجماع و هو من أدلة الشرع و قديقال : إن الله تعالى و الواجب و القديم ألفاظ مترادفة و الموجود لازم للواجب و إذا ورد الشرع بإطلاق اسم بلغة فهو إذن بإطلاق ما يرادفه من تلك اللغة أو من لغة أخرى ما يلزم معناه و فيه نظر و لا مصور أي ذي صورة و شكل مثل صورة إنسان أو فرس لأن تلك من خواص الأجسام

((قلنا بالإجماع و هو من أدلة الشرع)) : عند أهل الحق و عند أهل التحقيق و قد أجاب عنه بعض المشائخ و لم يرض به الشارح - قدم سره - فذكره ليرده فقال : ((وقد يقال : إن الله و الواجب و القديم ألفاظ مترادفة و الموجود لازم للواجب)) : ، إيماء إلى أن دلالة الالتزام أيضاً معتبرة فيما ورد به الشرع أو الإجماع ، فيصح إطلاق لفظ أطلقه الشرع و أهل الإجماع ، ((و إذا ورد الشرع بإطلاق اسم بلغة فهو إذن بإطلاق ما يرادفه من تلك اللغة)) : ، نحو الواجب و القديم ، ((أو من لغة أخرى)) : ، نحو لفظ " خدا " في اللغة الفارسية قال الإمام الفخر (معناه : خردآينه) يعني الموجود بالذات ، ((أو ما يلزم معناه)) : نحو الموجد ، ((وفيه نظر)) : يعني أن الترادف ممنوع للقطع بتغاير المفهومات ، و من المعلوم أن الترادف هو الاتحاد في المفهوم ، و أيضاً ليس الإذن بشيء إذن بمرادفه لأنه قديكون أحدهما مومما بالنقص فلا يصح إطلاقه مثل العارف يرادف العالم لإيهامه سبق الجهل أو خصوص جزئية المعلوم و مثل خالق كل شيء يلزمه خالق القردة و الخنازير مع أنه لا يصح إطلاقه ، و فيه ما قيل: أن الحق جوازه شرعا إذا لم يقصد الاستقباح فافهم .

الباري سبحانه منزّه عن الجسمية ولوازمها

و لما ثبت انتفاء الجسمية و الجومرية به ثبت انتفاء لوازمها و هو الاتصاف بالكيفيات الحسية و العوارض النفسانية فقال : ((و لا مصور)) : خلافا للجسمية و المشبهة أثبتوا لله سبحانه من الهيئة و الصورة و الجوف و الاستدارة و الوفرة و

المصافحة والمعانقة وهذا كفر بواح . قال الشيخ العلامة " أبو منصور " البغدادي في كتاب الأسماء والصفات : إن الأشعري وأكثر المتكلمين قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفراً أو أدت إلى كفر ، كمن زعم أن لمعبوده صورة أو أن له حداً ونهاية أو أنه يجوز عليه الحركة والسكون ، ولا إشكال لذي لب في تكفير الكرامية مجسمة خراسان في قولهم : إنه تعالى جسم له حد ونهاية من تحته وأنه مماس لعرشه وأنه محل الحوادث وأنه يحدث فيه قوله وإرادته ، وكثيراً ما ترى ابن قيم وشيخه الفوقاني يلهج بقيام الأفعال الحادثة بالله تعالى وينطق بلوازم الجسمية والتشبيه بكل صراحة . وحق أمصار المسلمين أن لا تروج فيها أمثال تلك الأباطيل ، وإن تروج فإنما تروج في مثل " بصرى " بلد ابن زكنون أو " حران " بلد ابن تيمية أو زرع بلد ابن قيم أو تلك القفار التي لا يشع فيها نور غير نور الشمس وتمسكوا بما ورد في الأخبار " خلق آدم على صورة الرحمن " وقوله عليه السلام : " إن الله خلق آدم على صورته " . والجواب عنه على وجهين : الوجه الأول : إن الإضافة لأدنى الملابس ومعناه على أحسن صورة صادرة منه سبحانه ويؤيده قوله سبحانه : ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوْحِي ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ وَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوْحِنَا ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ وَكَلِمَةً أَلْقَامَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوْحَ مِنْهُ ﴾ ، والوجه الثاني : إن الصورة كما تطلق على الهيئة المحسوسة والشكل المتعارف كذلك تطلق على صفة لشيء ومعناه على نحو صفاته الكاملة فتأمل ولا تغفل . ((أي ذي صورة وشكل مثل صورة إنسان أو فرس)) : ، فيراد بها الشكل بمعنى الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الإحاطة ولا يبعدان يراد بالصورة هذا الهيكل المخصوص للإنسان والفرس ، ((لأن تلك من خواص الأجسام)) : ، والله سبحانه مثزه عن الجسمية ولوازمها ، ودليل اتصاف الباري سبحانه بصفات الكمال من الكتاب والسنة ، والمعقول معروف عند أهله يعني لا يعقل من هذه الأمور إلا يخص الأجسام ، ولا شك أن الأجسام متساوية في ذاتها وترى كل جسم مختصاً بصورة خاصة وشكل ، والذوات المتماثلة إذا اختلفت في الصفات كانت الصفات جائزة الوجود والعدم ، والجائز لا بد له من مرجح مخصص فافتقرت الأجسام بأمرها في ذاتها وصورها وأشكالها المخصوصة إلى تخصيص مخصص ، قادر هو الله سبحانه .

..... تحصل لها بواسطة الكميات و الكيفيات و إحاطة الحدود و النهايات : و لا محدود أي ذي حد و نهاية و لا محدود : أي ذي عدد و كثرة يعني ليس محلا للكميات المتصلة كالمقادير لا المنفصلة كالأعداد و هو ظاهر و لا متبعض و لا متجزأ أي ذي أبعاد و أجزاء و لا متركب منها مما في كل ذلك من الاحتياج المنافي للوجوب فما له أجزاء يسمى باعتبار تألفه منها متركبا و باعتبار انحلاله إليها متبعضا و متجزيا

((تحصل لها بواسطة الكميات و الكيفيات و إحاطة الحدود و النهايات)) : ، لأن سائر هذه الأشياء من مستبقات الجسمية و الجومرية ، و قد ثبت انتفاء الجسمية و الجومرية و انتفاء الملزوم يستلزم انتفاء لازمه المساوي ، ثم هذا و ما سيأتي من السلب و الإعدام مبالغة في التقديس و تبعيد من التشبيه و إلا يكفي في جميع هذه الأنحاء من النفي نفي الجومرية و الجسمية و العرفية لا المنفيات كلها من خواص الجسم و لواحقه ، و هذا كله طريق أهل الحق .

طريق ابن زفيل و شيخه في إثبات الصورة طريق غير نافذ

و أما الطريق الذي سلكه ابن قيم و شيخه في إثبات الصورة له سبحانه فإنهما ملكا هذا الطريق الغير النافذ ليخيلا إلى العامة أن صفات الله جل شأنه من قبيل صفات العبد ، فلا مانع من أن يكون الباري سبحانه ينظر بعين و يسمع بأذن إلى آخر تلك المخاзи ، مع أن تلك الصفات في العبد بالآلات و خواج ، فهي في العبد مقرونة بالنقائص و الافتقار و الاحتياج ، تعالى الله عن ذلك ، ((و لا محدود)) : و قال الشارح في تفسيره : ((أي ذي حد و نهاية)) : الحد و النهاية أمران مترادفان و هي غاية الشيء

بحيث لا يوجد وراءه شيء منه ، وقديقال معنى قوله : ولا محدود : ليس له حد مؤلف من مقومات و هو نفي التأليف و التركيب العقلي ، أو مطلقا و هو غير ملائم لقربه و هو لا معدود بل بقربة السباق و السياق فتدبر . ((ولا معدود)) : قال الشارح قدس سره : ((أي ذي عدد و كثرة يعني ليس محلا للكميات المتصلة كالمقادير و لا المنفصلة كالاعداد)) : ، الكم : ما هو يقبل القسمة لذاته ، ثم الكم إما أن ينقسم إلى أجزاء لا تشترك في حد واحد و هو المنفصل ويسمى العدد ، أو إلى أجزاء تشترك و هو المتصل . فإن لم يكن قار الذات فهو الزمان و إن كان فهو المقدار ، فإن انقسم في جهة واحدة فهو الخط و به ينتهي السطح كما هو ينتهي بالنقطة ، و إن انقسم في جهتين فهو السطح و به ينتهي الجسم ، و إن انقسم في الجهات الثلاث فهو الجسم التعليمي و التفصيل في الطبوعات و الرياضيات ، تفكر .

((و هو ظاهر)) : أما المقادير فإنها من صفات الأجسام و أما الأعداد فلأنه ليس للواجب الوجود أجزاء و لا جزئيات و لا أعداد و لا أضداد يقع في تعدادهم هذا ما بينه كله ظاهر .

القول الحق في نفي الكمية المتصلة ونفي الكمية المنفصلة هذا بحث دقيق

أقول : الحق في نفي الكمية المتصلة : أن يقال : إن أقسام الوجدانية ثلاثة ، ووجدانية في الذات : ومعناها عدم التركيب في الذات وعدم التعدد فيه فهي عبارة عن نفي الكم المتصل في الذات - و هو عرض يقوم بمتصل الأجزاء - و عن نفي الكم المنفصل في الذات : و هو عرض يقوم بمنفصل الأجزاء ، و ووجدانية في الصفات : و معناها ، عدم تعدد الصفات للذات الأقدم من جنس واحد كأن يكون له قدرتان فأكثر و إرادتان فأكثر أو علمان فأكثر ، خلافا لمن قال بتعدد ذلك بتعدد المتعلقات و عدم ثبوت صفة لغيره كصفته تعالى " كان يكون " لغيره قدرة

كقدرته تعالى ، و أما أن يكون لغيره قدرة لا كقدرته تعالى فلا يضر ، فهي عبارة عن نفي الكم المتصل في الصفات - و هو تعدد الصفات للذات المقدس من جنس واحد - كما تقدم . و عن نفي الكم المنفصل في الصفات - و هو ثبوت صفة لغيره كصفته تعالى - كما تقدم أيضاً ، و بحث في تصوير الكم المتصل في الصفات لأنه لا بد فيه من الاتصال و التركيب من أجزاء و هو منتف مهنا . و أجيب : بأن قيام الصفات من جنس واحد بالذات الواحد منزل منزلة التركيب . و وحدانية في الأفعال : و معناها : عدم ثبوت فعل لغيره تعالى و عدم مشاركة غيره له تعالى في فعل فهي ، عبارة عن نفي الكم المنفصل في الأفعال و هو ثبوت فعل لغيره تعالى ، و عن نفي الكم المتصل في الأفعال إن صور بأن يشاركه غيره تعالى في فعل كما قاله بعضهم و أما إن صور كما قال بعضهم بتعدد الأفعال كالخلق و الرزق والإحياء فهو ثابت يصح نفسه أصلاً و بالله التوفيق .

((و لا متبعض)) : يعني ليس له بعض لا من جهة الأجزاء و لا من جهة الأفراد ، ((و لا متجزاً)) : قال الشارح في تفسيرهما : ((أي ذي أبعاد و أجزاء)) : و قوله : و لا متجزاً نفي لجميع أنحاء التركيب ، لأنه لو كان له أجزاء متفارقة الوجود لتقدمت عليه وجود التوقف وجوده على وجودها فلزم الاحتياج و الحدوث و الإمكان ، ((و لا متركب منها)) : يعني من الأبعاد و الأجزاء ، ((مما في كل ذلك)) : من التبعض و التجزي و التركيب ، ((من الاحتياج)) : يعني في الوجود و هو أدل دليل الحدوث و الإمكان ((المنافي للوجوب)) : يعني للوجوب الذاتي و الألومية و الربوبية ، ((فما له أجزاء يسمى باعتبار تألفه منها متركباً و باعتبار انحلاله إليها متبعضاً و متجزياً)) : بيان للفرق بين هذه الأمور الثلاثة بأنه اعتباري لحاظي .

..... و لا متناميا لأن ذلك من صفات المقادير و الأعداد و لا يوصف بالمامية أي المجانسة للأشياء لأن معنى قولنا : ما هو : من أي جنس هو و المجانسة توجب التمايز عن المتجانسات بفصول مقومة فيلزم التركيب

المجسمة والمشبهة يقولون: الباري بجهة فوق بالذات وهذا كفر خالص

((و لا متناميا)) : خلاف لبعض الطوائف من المجسمة و المشبهة يقولون : هو بجهة فوق بالذات حتى إذا روى من تلك الجهة ، ثم لهم اختلاف في النهاية ، فمن المجسمة من أثبت النهاية له من ست جهات ، و منهم من أثبت النهاية من جهة تحت ، و منهم من أنكر النهاية و قال هشام بن الحكم قائد الهاشمية إن بين معبوده و بين الأجسام تشابهاً ما بوجه من الوجوه و لو لا ذلك لما دلت عليه ، و قال هذا الكافر: هو سبعة أشبار بشرنفسه و أنه في مكان مخصوص وجهة مخصوصة ، و قال : هو متناه بالذات غير متناه بالقدرة . فأعجبوا لهذا الفضائح و القبائح و المخاзи و تأملوما كلها مزخرقة و مردودة شرعا و عقلا . ((لأن ذلك من صفات المقادير و الأعداد)) : وكذا من خواص الأجسام و الجواهر .

((و لا يوصف بالمامية)) : و المائية و المامية بمعنى واحد قال الشارح - روح الله - : ((أي المجانسة للأشياء)) : يعني لا يكون الحق سبحانه شريكا مع الأشياء في الحقيقة الجنسية و المامية المشتركة .

لا يليق أن يسأل عنه سبحانه بما المقيدة للمجانسة كما وقع فيه فرعون اللعين

((لأن معنى قولنا : ما هو : من أي جنس هو)) : فلا يليق أن يسأل عنه بما المقيدة

للمجانسة ، لأنها للسؤال عن المامية المشتركة و هو سبحانه منزّه عنها بل لايجوز لأحد طلب معرفة مامية الحق بلفظة " ما " كما وقع فيه فرعون اللعين فقال : " وما ربك يا موسى " فأخطأ اللعين في السؤال ، ولهذا عدل موسى عن جواب سؤاله بالمطابقة ، ورأى فرعون من غباوته و غفلته و جهله أنه ما جاء على حد سؤاله ليتخل اللعين أن سؤاله متوجه ، وما علم اللعين من غوايته و حماقته أن ذات الحق سبحانه لايدخل تحت مطلب " ما " وإنما يدخل تحت مطلب " هل " و هو سؤال عن وجود المسؤول عنه ، و ما طلب الحق سبحانه من الناس إلا العلم بوجوده و ألوميته و ربوبيته و أما الحقيقة فلا . و من العجب كل العجب أن الإنسان إذا عجز عن معرفة حقيقة نفسه فعن معرفة حقيقة الحق من باب أولى ! . ولو قيل له : كيف تدبر نفسك بدنك و هل هي داخله فيه أو خارجه عنه ، أو لا داخله و لا خارجه ، و يطالبه بالأدلة العقلية فضلا عن الشرعية ؟ ما وجد لذلك دليلا عقليا أبداً ، ولو قيل له : أخبرني عن قدر عروقتك أو عن حقيقة بعض ما في بطنك من أي نوع كان ؟ لعجز و أخرس عن بيان ذلك ، فتعالى الله سبحانه و تبارك أن يخوض في ذاته و حقيقته . و الحق التحقيق بالتحقيق : أن العبد عاجز عن معرفته و كنه ذاته فهو كما وصف به نفسه و فوق ما يصف به عباده ، و كل ما يتصوره ذهن الزامن و عقل العاقل فالله سبحانه بخلافه ، لو اجتمعت عقول العالمين كلها لم تبلغ معرفة حقيقة ذاته و كنه صفاته .

اللهم إنا نسألك أن لاتضل عقولنا و لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا و تحفظ علينا ديننا يا مقلب القلوب يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك .

((و المجانسة)) : يعني وإن الشركة في المامية الجنسية ، ((توجب التمايز عن المتجانسات)) : يعني عن المشاركات في المامية الجنسية ((بفصول مقومة)) : يعني داخله في حقائق الماميات النوعية .

الله سبحانه بسيط ذهنا وخارجا والبرهان اللطيف

((فيلزم التركيب)) : و أنه سبحانه بسيط بالاتفاق ذهنا وخارجا إذ لو تركب ذاته من أجزاء فلما أن تقوم صفات الألومية وهي القدرة وما بعدما بكل جزء أو ببعض أو بالمجموع والكل باطل . أما الأول : فلأن كل جزء يكون إلها فيأتي التمانع في تعدد الإلهين وهو مؤد للعجز المستلزم لنفي الحوادث . وأما الثاني : وموقها أوصاف الألومية ببعض الأجزاء فلأنه لا أولوية لبعض الأجزاء على بعض وحينئذ فلاتقوم بها وذلك يستلزم عجز جميعها وهو يؤدي إلى نفي الحوادث . وأما الثالث : وموقها أوصاف الألومية بمجموع الأجزاء فلأنه يلزم عليه عجز كل جزء على انفراده لأن كل جزء من مجموع الأجزاء قام به جزء من كل صفة من صفات الألومية . ولا شك أن من قام به جزء من القدرة والإرادة يكون عاجزاً ومفتقراً إلى الجزء الثاني من تلك الصفة القائمة بغيره من الأجزاء ، وعجز كل على انفراده يوجب عجز سائر الأجزاء وذلك يؤدي إلى عدم الحوادث . وأيضاً يلزم عليه انقسام ما لا ينقسم من الصفات وهو محال لا يساويه محال .

الحق أن الحق سبحانه مبائن لخلقه في سائر المراتب

وبالجملة أن الحق سبحانه مبائن لخلقه في سائر المراتب وهو من وراء معلومات جميع الخلق قال الاستاذ " أبو إسحاق " الأسفرائني : جميع ما قاله المتكلمون في التوحيد قد جمعه أمل الحق في كلمتين ، الأولى اعتقاد أن كل ما تصور في الأوهام فالله سبحانه بخلافه . والثانية : اعتقاد أن ذاته ليس مشبها بذات ولا معطلا عن الصفات وقد أكد ذلك جل شأنه بقوله : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ فإن قلت : إذا كان الذات مجهولاً فما مرادهم بقولهم : فلان من العلماء بالله سبحانه ؟ قلنا : إن مرادهم بذلك العلم بوجوده ، وما هو عليه جل شأنه من صفات كمالية ليس مرادهم العلم بذاته وحقيقته ، لأن ذلك عندهم ممنوع مستحيل لا يعلم بدليل ولا برهان ، وأجهل الطوائف من طلب أن يعلم الله سبحانه مثل ما يعلم الله نفسه ، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق .

..... ولا بالكيفية من اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة والهبوسة وغير ذلك مما هو من صفات الأجسام وتوابع المزاج والتركيب

((و لا بالكيفية)) : يعني الكيفيات المحسوسة و هي تنقسم بانقسام الحواس الخمس الظاهرة إلى المبصرات و المسموعات و المذوقات و المشمومات و الملموسات ، قال الشارح قدس سره : ((من اللون)) : إشارة إلى المبصرات و كذا الأضواء ((و الطعم)) : إشارة إلى المذوقات ، ((و الرائحة)) : إشارة إلى المشمومات ، ((و الحرارة و البرودة و الرطوبة و اليبوسة)) : إشارة إلى الملموسات ، و كذا الخفة و الثقل و الصلابة و اللينة و الملامسة ، و لم يذكر المسموعات و هي الحروف و الأصوات ، ((و غير ذلك مما هو من صفات الأجسام و توابع المزاج و التركيب)) : ، و الحق سبحانه مقدس عن هذه الأشياء كلها و أن تتزمه سبحانه عن الجومرية و عن الجسمية و لوازمها مما أجمع عليه أهل الحق ، و لم يشك فيه سوى من عنده نزغة الوثنية و نزغة اليهودية و النصرانية ، و قد أجمع أهل الحق على أنه لا يجوز إثبات صفة الله سبحانه بدون دليل يفيد العلم اليقيني ، و لهم في ذلك أدلة ناصعة .

جعل ابن قيم في "النونية" أهل السنة المنزهين للباري عن الجومرية و

الجسمية من حزب جنكس خان والرد على هذا الشيخ

و جعل ابن قيم في " النونية " أهل السنة المتزمنين لله سبحانه عن الجومرية و الجسمية و لوازمها من حزب جنكس خان الكافر الفريق المسود لتأريخ البشرية من أجل أنهم لا يوافقونه في ضلاله و أموائه المخزية ، و يسعى الناظم بكل قواه تهوين أمر التجسيم ، أسوة بشيخه يسايره في شواذه كلها

دائبا على إذاعة شواذ شيخه متوخيها في غالب مؤلفاته ، تلطيف لهجة أستاذه في تلك الشواذ ، وعمله كله تلبيس ومخادعة ونضال عن تلك الأمواء المخزية حتى أفنى عمره بالدندنة حول مفردات الشيخ الحراني ، ولا يستحي من الله ولا من الناس هذا المحقق الغرب أن يجعل الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة الذين هم قدوة الإسلام وهداة الأنام من حزب جنكسخان تبا له وتبا لشيخه وتبا لأتباعه . نعوذ بالله من الضلال .

أقول : ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات ، والسلف من أهل السنة يثبتونها سمي السلف صفاتية والمعتزلة معطلة فبلغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات ، واقتصر بعض على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد الخبر ، فافترقوا فيه فرقتين : منهم : أولهما على وجه يحتمل اللفظ ذلك وهم المتأخرون المتقدمون ، ومنهم : توقف في التأويل لوجهين : أحدهما المنع الوارد في التنزيل في قوله سبحانه : ﴿ فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ﴾ فنحن نحترز من الزيغ ، وثانيهما أن التأويل أمر مظنون بالاتفاق والقول في صفات الباري بالظن غير جائز ، فربما أولنا الآية على غير مراد الباري سبحانه فوقعنا في الزيغ بل نقول كما قال الراسخون في العلم : ﴿ كل من عند ربنا ﴾ آمنا بظاهره وصدقنا بباطنه وكلنا علمه إلى الله سبحانه ، وأيضا قد عرفنا بمقتضى العقل أن الله سبحانه لا يشبه شيئا من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها و قطعنا بذلك إلا أننا لانعرف معنى اللفظ الوارد فيه مثل قوله سبحانه : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ ومثل قوله : ﴿ خلقت بيدى ﴾ ومثل قوله : ﴿ وجاء ربك ﴾ إلى غير ذلك ولنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآية وتاويلها بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له وليس كمثله شيء وذلك أثبتناه يقينا .

..... ولا يتمكن في مكان

ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف فقالوا : لا بد من إجرائنا على ظاهرها فوقعوا في التشبيه الصرف وأثبتوا لله سبحانه المكان حقيقة . ولما كان ممثلة المكان مسئلة الكفر والإيمان فرد عليه مشبعا بقوله :

البراهين القاطعة قائمة في تنزه الله عن المكان والزمان

((ولا يتمكن في مكان)) : للبراهين القاطعة القائمة في تنزه الله سبحانه عن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات ، قال الله سبحانه : ﴿ قل لمن ما في السماوات والأرض قل الله ﴾ وهذا مشعر بأن المكان وكل ما فيه ملك الله سبحانه ، وقوله سبحانه : ﴿ و له ما سكن في الليل والنهار ﴾ وذلك يدل على أن الزمان وكل ما فيه ملك الله سبحانه ، فهاتان الآيتان تدلان على تنزيه الله سبحانه عن المكان والزمان كما في " أسامس التقديس " للفخر الرازي ، وذلك لأنهما حادثان والله سبحانه قديم فوجوده متحقق قبل الزمان والمكان فلا يتقيد بهما بحيث لا يتحقق وجوده إلا مصاحب الزمان أو مكان بأن يبدأ بابتدائه وينتهي بانتهائه وحينئذ فلا يقال : " الله في زمان أو في مكان " لئلا يومم المقارنة ، وأنه لا يتحقق وجوده إلا مصاحبا لهما نعم يجوز أن يقال " الله هو موجود قبل الزمان " والمكان وقال نبينا ورسولنا ﷺ : " لا تفضلوني على يونس بن متى " .

قول إمام الحرمين وقول إمام دار الهجرة في نفي المكان

قال إمام الحرمين : إن هذا الحديث يدل على أن النبي ﷺ - وهو عند مدرة المنتهى - لم يكن بأقرب إلى الله من يونس - عليه السلام - وهو في بطن الحوت في قعر البحر ، فدل ذلك على أنه سبحانه منزّه عن الجهات ، وإلا لما صح النهي عن التفضيل ، فاستحسنه الحاضرون . و لفظ البخاري : " لا يقولن أحدكم إني

خير من يونس بن متى " ، وقد سبقه إليه إمام دار الهجرة إمام المسلمين أمير المؤمنين في الحديث عالم المدينة أبو عبد الله مالك بن أنس في قوله ﷺ : " لا تفضلوني على يونس بن متى " ، فقال : إنما خص يونس لتنبئه على التنزيه : لأنه ﷺ رفع إلى العرش ، ويونس - عليه السلام - هبط إلى قابوس البحر ، و نسبتهما مع ذلك من حيث الجهة و المكان إلى الحق جل جلاله نسبة واحدة ، ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه الصلوة والسلام أقرب من يونس بن متى و أفضل مكاناً . ولما نهي عن ذلك حكى ذلك العلامة قاضي قضاة الإسكندرية ناصر الدين ابن منير المالكي في كتابه " المقتضى في شرف المصطفى " : ثم أخذ الحافظ " ابن منير " يبدى أن الفضل بالمكانة ، لأن العرش في الرفيق الأعلى ، فهو أفضل من السفلى ، فالفضل بالمكانة لا بالمكان . فانظر أيها العاقل العالم المنصف ، إن مالكاً - وناميك به - قد فسر الحديث بما قال إمام الحرمين ، وقال ابن قيم في " النونية " في النقد على إمام الحرمين : إن إنكار المكان إلحاد ، يقول : هذا هو الإلحاد حقاً بل هو التحريف البرد الهذيان .

قال ابن تيمية: الباري سبحانه فوق العرش بذاته فوقية حسية حقيقية و

الرد على هذا القول

وقال أبو العباس " أحمد بن تيمية " في عقيدته : إن الباري سبحانه فوق العرش بذاته فوقية حسية فوقية حقيقية لا فوقية الرتبة والدرجة ، نص به في " التأسيس " ، و " الكواكب الدراري " ، و " المنهاج " و " كتاب العرش " ، و على هذه العقيدة معه صاحبه ابن قيم في " النونية " بكل صراحة و بكل وقاسة ، واحتج بلفظ الفوق في قوله سبحانه : ﴿ و هو القاهر فوق عباده ﴾ . وقال جل شأنه عن القبط : ﴿ و إنا فوقهم قاهرون ﴾ يقول : إن المراد بالفوقية الفوقية الحسية ، فكأنه لم يتل هذا الغافل في كتاب الله ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ ، وقوله : ﴿ و فوق كل ذي

علم عليهم ﴿ و المراد بالفوقية : فوقية العزة والقهر والتزهر والله فوق ذلك ، في حديث الترمذي بمعنى أنه يعلو عن مدارك البشر بدليل ما في سنن الترمذي أيضاً من حديث " لو دلّيتم " ، قال الشيخ شهاب الدين ابن جهل الشافعي في الرد على ابن تيمية : الفوقية ترد لمعنيين : أحدهما نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى و الآخر أسفل ، بمعنى أن أسفل الأعلى من جانب رأس الأسفل ، و هذا لا يقول به من لا يجسم ، و ثانيهما : بمعنى المرتبة كما يقال : الخليفة فوق السلطان ، و السلطان فوق الأمير ، و كما يقال : جلس فلان فوق فلان ، و العلم فوق العمل ، و الصياغة فوق الدباغة ، قال الله جل وعز : ﴿ و رفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ و لم يطلع أحدهم فوق أكتاف الآخر ، و قال جل وعز عن القبط : ﴿ و إنا فوقهم قامرون ﴾ و ما ركبت القبط أكتاف بني إسرائيل و لا ظهورهم ، و من الخرق أن يظن من قوله عن القبط : ﴿ و إنا فوقهم قامرون ﴾ ركوب القبط على أكتاف بني إسرائيل مع إمكان ركوب جسم على جسم .

وكيف يتصور ذلك في الله سبحانه المنزه عن الجسم و لوازم الجسمية ا و اعتبار ذات الله فوق عباده فوقية مكانية إلحاد و زندقة ، ليس من مدلول الآية في شيء و كون ذاته جل جلاله فوق إحدى السماوات فوقية مكانية و فوق كل مكان فوقية مكانية مثل ما سبق في الزيف ، و أين في القرآن ما يومم ذلك ؟ ، فظهر بذلك التمسك بكلمة فوق في الآيات و الأحاديث في إثبات الجهة له سبحانه تعالى الله عن مزاعم الجهوية المجسمة .

الاستدلال بحديث الجارية باطل

و احتج بـ " حديث الجارية " يعني بقوله ﷺ للجارية " أين الله " قالت : في السماء ، و قد تكلم الناس عليه قديماً و حديثاً ، و الكلام عليه معروف و لا يقبله ذمن

هذا الرجل" ابن تيمية " لأنه مشاء على بدعه لا يقبل غيرهما . و أما عدم صحة الاحتجاج به في إثبات المكان له سبحانه ، فللبرامين القائمة على تنزيه الله سبحانه عن المكان و المكانية و الزمان و الزمانيات ، و لأن الحديث فيه اضطراب سنداً و متناً رغم تصحيح الذمبي ، و تهويله راجع طريقه في كتاب العلو للذمبي ، و شروح المؤطا ، و توحيد ابن خزيمة : حتى تعلم الاضطراب فيه سنداً و متناً و حمل ذلك على تعدد القصة لا يرضى به أهل الغوص في الحديث و النظر معاً في مثل هذا المطلب ، و لفظ ابن شهاب مؤطا مالك عن أنصاري و مو صاحب القصة فقال لها رسول الله ﷺ : " أتشهدين أن لا إله إلا الله " قالت : نعم ، قال : أتشهدين " محمد رسول الله " ، قالت : نعم " و أين هذا من ذاك ؟ ! فلعل لفظ (أين الله) تغير بعض الرواة على حسب فهمه و الرواية بالمعنى شائعة في الطبقات كلها ، و ستعرف حال الذمبي ، فلاتلفت إلى تهويله و تخريفه في هذا الباب ، على أن " أين " تكون للسؤال عن المكان و للسؤال عن المكانة حقيقة في الأول و مجازاً في الثاني أو حقيقة فيهما . قال القاضي أبوبكر ابن العربي في شرح حديث أبي رزين في " عارضة الأحوزي " المراد بالسؤال بأين عنه تعالى المكانة ، فإن المكان يستحيل عليه ، و أين مستعملة فيه و قيل : إن استعمالها في المكان حقيقة و في المكانة مجازاً ، و قيل : مما حقيقتان ، و كل جار على أصل التحقيق ، مستعمل على كل لسان و عند كل فريق ، و قال ابوالوليد الباجي في المنتقى : " مكان فلان في السماء " بمعنى علو حاله و رفعتة و شرفه فلعل الجارية تريد وصفه بالعلو ، و بذلك يوصف كل من شأنه العلو ، فيكون معنى " أين الله " ما هي مكانة الله عندك ، و معنى في السماء أنه تعالى في غاية الرفعة من علو الشأن فيتحد هذا المعنى مع معنى " أتشهدين أن لا إله إلا الله " ، قالت : نعم ! " على أن السيد الشريف أجاز في شرح المواقف أن يكون السؤال للاستكشاف عن معتقد الجارية هل هي عابدة وثن أم هي مؤمنة بالله رب العالمين ، و من أهل العلم من يعد العامي معذوراً في

اللفظ المومم اعتقادا بأصل اعتقاده بالله سبحانه وإن أومم بعض إيهام في وصفه سبحانه ، وإليه يشير " القرطبي " في " المفهم " في " حديث الجارية " في صحيح مسلم ، قال الحافظ ابن الجوزي : قد ثبت عند العلماء أن الله سبحانه لا تحويه السماء ولا الأرض ولا تضمه الأقطار ، وإنما عرف بإشاراتها تعظم الخالق جل جلاله عندما ، وعلى تقدير ثبوت لفظ (أين) فالمعنى الذي ذكره الباهي وابن العربي معنى لاحيدة عنه أصلا ، و جلالة مقدار هذين الإمامين في الحديث واللغة وأصول الدين والفقه لا يجحدهما إلا الجاملون ، و أما حديث أبي رزين فقد سبق آنفا ، قال القاضي في " العارضة " المراد بالسؤال بـ " أين " عنه تعالى المكانة ، فإن المكان يستحيل عليه ، ولأن في سنده حماد بن سلمة مختلط وكان يدخل في حديثه ريباه وليس في استطاعة ابن عدى ولا غيره إبعاد هذه الوصفة عنه ، ويعلى بن عطاء تفرد به عن وكيع بن حذس أو عدس ، وهو مجهول الصفة وهو تفرد عن أبي رزين ، ولا شأن للمنفردات والوحدان في إثبات الصفات فضلا عن المجاميل وعمن به اختلاط ، فليتق الله جل شأنه من يحاول أن يثبت به صفة لله ، وقد سئم أهل العلم من كثرة ما يرد بطريق حماد بن سلمة من الروايات الساقطة في صفات الله سبحانه ، وقد روى أبو يثر الدولابي الحافظ عن ابن شجاع عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : كان حماد بن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث حتى خرج إلى عبادان فجاء وهو يرويها فلا أحسب إلا شيطانا خرج إليه في البحر فألقاها إليه .

قال بعض الزنادقة: استقر بذاته على العرش وينزل بذاته من العرش و

هذا كفر مجرد

والحق التحقيق بالتحقيق : فمن قال : إنه استقر بذاته على العرش ، و يتزل بذاته من العرش ، ويقعد الرسول ﷺ على العرش معه في جنبه ، وإن

كلامه القائم بذاته صوت ، و أن نزوله بالحركة و النقلة و بالذات ، و أن له ثقلاً يثقل على حملة العرش ، و أنه متمكن بالسماء أو العرش ، و أن له جهة واحدة و غاية و مكاناً و أن الحوادث تقوم به ، و أنه يماس العرش أو أحداً من خلقه ، و نحو ذلك من المخازي فلانشك في زندقته و زيغه و خروجه و بعده عما يجوز في الله سبحانه ، و هذا مكشوف جداً . و من يقول : إن الله سبحانه قد أخلى مكاناً للنبي ﷺ في عرشه فيقعه عليه في جنب ذاته ، فلانشك في ضلاله و اختلال عقله رغم تقول ابن تيمية و ابن قيم و أبي محمد البريهاري ، و قال القائل :-

سبحان من ليس له أنيس و لا له في عرشه جليس

نعم ! لا مانع من أن يكون الله سبحانه يقعه على عرش أعده لرسوله في القيامة إظهاراً لمنزله ، لا أنه سبحانه يقعد و يقعه في جنبه - تعالى الله عن ذلك - إذ هو محال ، يرد بمثله خبر الآحاد على تقدير وروده مرفوعاً . فكيف ! و لم يرد ذلك في المرفوع حتى قال الذهبي : لم يثبت في قعود نبينا على العرش نص ؛ بل في الباب حديث واه ، و قال أيضاً : و يروى مرفوعاً و هو باطل ، فما ذكره ابن عطية من التأويل و مسايير آلوسي فليس في محله ؛ لأن أصحاب الاستقراء لم يجدوه مرفوعاً ، حتى يحتاج إلى محاولة التأويل بما يمجّه الذوق . و من ظن أنه يوجد في مسند الفردوس ما يصح في ذلك ، لم يعرف الديلمي و لا مسنده ، و أرسل الكلام جزافاً - جزى الله الواحدي خيراً - حيث ردّ تلك الأخلوقة رداً مشبعاً ، وكذا ابن المعلم القرشي ، واما ما يروى عن أبي داؤد أنه قال : من أنكر هذا الحديث فهو عندنا متهم ، فبطريق النقاش صاحب شفاء الصدور و هو كذاب عند أهل النقد . و إنما هذه الأسطورة تهتدى إلى معتقد الجشوية من قول بعض النصاري بأن يسوع المسيح رفع إلى السماء و قعد في جنب أبيه فحاول هؤلاء الجهال و الضلال أن يجعلوا للنبي ﷺ مثل ما جعله النصاري لعيسى عليه السلام مسابقة لهم فعليك أن تتهم من يقول : إني أتهم من ينفي حديث الإقعاد في جنب الله .

الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ الجواب عنه بوجوه

واحتج بقوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ وأراد بالاستواء : الاستقرار و
التمكن حقيقة ، والقعود والجلوس بالذات ، وقال في المجلس : كاستواني هذا فوثب
الناس عليه واحدة ، قال الحافظ أبوحيان في تفسيره في قوله سبحانه : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ : ما صورته وقد قرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي
عاصرناه وهو بخطه سماه " كتاب العرش " : إن الله يجلس على الكرسي وقد أخلى
مكانا يقعد معه فيه رسول الله ﷺ انتهى كلامه بحروفه .

أقول : إن الاستواء في اللغة على وجوه وأصله : افتعال من السواء ، أي السواء
العدل والوسط ، وله وجوه في الاستعمال : منها : الاعتدال ، قال بعض بني تميم :
استوى ظالم العشيرة والمظلوم أي اعتدلا ، ومنها : إتمام الشيء ، ومنه قوله سبحانه :
﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى ﴾ ومنها : القصد إلى الشيء ، ومنه قوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ
اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ أي قصد خلقها ومنها : الاستيلاء على الشيء ، ومنه القول
البلغ " استوى بشر على العراق " ومنها : بمعنى استقر ، ومنه قوله سبحانه : ﴿ وَ
اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ ومنه قوله : ﴿ تَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ وهذه صفة المخلوق
الحادث وهو سبحانه نزه نفسه بنفسه عن ذلك في كتابه العزيز في غير ما موضع ، و
هذا المعنى مطلوب ابن تيمية ومقصود ابن قيم . قال الراقم : والجواب عن هذا
الاحتجاج بوجوه : الوجه الأول : ومن المعلوم أن من هو في مكان فهو مقهور محاط به ،
ويكون مقدرأ ومحدودأ ، وهو سبحانه منزّه عن التقدير والتحديد وعن أن يحويه
شيء ، أو يحدث له صفة ، وقد نص القاضي أبويعلی في " المعتمد " : أن الله سبحانه
وتقدس لا يوصف بمكان وهو من أئمة ابن قيم ، فما للناظم لاتباعه في ذلك ، وهو
يتابعه في شواذه الباطلة فلعله اتخذ قدوة في الباطل دون الحق .

و من المعلوم أنه واجب الوجود ، كان ولا زمان ولا مكان ، وهما - الزمان و المكان - مخلوقان حادثان ، وهو الأول قبل سوايق العدم الأبدي بعد لواحق العدم ، ليس مثل ذاته ذات ولا مثل صفاته صفات ، جل ذاته القديم الذي لم يسبق بعدم أن يكون لها صفة حادثة كما يستحيل أن يكون للذات الحادث صفة قديمة ، فتدبر . و من المعلوم أن الاستواء إذا كان بمعنى الاستقرار والتمكن والقعود والجلوس ، لا بد فيه من المماسية ، و المماسية إنما تقع بين جسمين أو جرمين ، و القائل بهذا مشبه أو مجسم وما بقي في التشبيه و التجسم شيء بقية كما أبطل دلالة " ليس كمثله شيء " ، ولكن المجسمة لا تعرف هذه الحقائق وما ذا تكون قيمة كلامهم في مثل هذه الأبحاث ، بل لصاحب " الفرج بعد الشدة " محمد المبني الحنبلي من أخص تلاميذ ابن قيم رسالة في الرد على من ينفي المماسية بكل وقاصة وبكل حماقة : و من المعلوم في قوله سبحانه : ﴿ تستووا على ظهوره ﴾ أنه الاستقرار على الأنعام و السفن و ذلك من صفات الآدميين ، فمن جعل الاستواء على العرش بمعنى الاستقرار والجلوس ، فقد ساوى بين الباري سبحانه وبين خلقه ، و ذلك من الأمور الواضحة لا يقف في تصورهما بليد ، و حينئذ فلا يقف في تكذيبه ليس كمثله شيء ، و هذا كفر محقق ، بل ويقال لهذه الزنادقة و الملاحدة : بل لو كان استوى بمعنى جلس لأتى بلفظ " جلس " في أحد المواضع السبعة ، فتأمل . و من المعلوم أن الاستواء من الألفاظ الموضوعية بالاشتراك فدعواه بمعنى الاستقرار والتمكن فقط في غاية الغفلة و الجهالة ، و قد سبق أنفا قول القاضي الذي يقصم ظهر ابن قيم وشيخه ، وقال بعض الأفاضل : و مما يقصر المسافة في الرد على الحشوية الجهورية التي تدعي التمسك بالظاهر أن قوله سبحانه : ﴿ ثم استوى ﴾ صفة فعل مقرونة بما يدل على التراخي - يعني - بأداة التراخي في بعضها ، و ذلك يدل على أن الاستواء فعل له جل شأنه : متقيد بالزمن ، و التراخي شأن مائر الأفعال - وعد ذلك صفة ذات - إخراج للكلام عن ظاهر و هو ظاهر جداً ، و جل الإله أن تحدث له صفة بعد أن لم يكن و من قال : " إنه مستو " نطق بما لم

يأذن الله به كائنا كان ، يعني لم يرد المستوي في عداد أسماء الله الحسنى لا في الكتاب ولا في السنة حتى يصح إطلاقه على الذات العلي على أن يكون صفة أو علما ، وقد أجمعت الأمة على أن الله سبحانه لا تحدث له صفة فلا مجال لعد ذلك صفة ، ومن زاد وقال : " استوى بذاته بمعنى استقر " فهو عابد وثن خيالي إن لم يكن عامياً ، فظهر بذلك بطلان التمسك بكلمة " استوى " ، وجل الإله سبحانه من أن يكون له مكان يحويه ، فلا يقال : إن السماء ظرف له ولا أن العرش مستقر ذاته فأين في كتاب الله مثل ذلك ؟ وتفسير الاستواء بالاستقرار والتمكن والقعود والجلوس إنما هو قول مقاتل بن سليمان شيخ المجسمة وقول الكلبي الزائغ ، ولا يقبل قولهما في حيض النساء فضلا عن الاعتقادات ، وفضلا عن صفات الله سبحانه ، وتبعهما هذان الرجلان قد ضربيا لأنفسهما بهذا الجهل ، وقد علمت العواتق قصة هجر أبي حيان لابن تيمية لهذا السبب بعد أن كان تسرع في إطرانه ، وإطرانه مدون في " الرد الوافر " لابن ناصر الدين الدمشقي ، وفي " الدرر الكامنة " للحافظ ، قال أبو حيان : ولا أذكره بخير ، وذكره في تفسيره " البحر " بكل سوء وكذلك في مختصره " النهر " .

قوله : وأما تقول بعض المداهنيين المراد به أبوالكلام

وأما تقول بعض المداهنيين بأنه إنما كان مجره لوقوعه في سيبويه حيث قال ابن تيمية : أ كان سيبويه نبي النحو ، وقد غلط في كيت وكيت ، فرجم بالغيب أمام تصريح أبي حيان صاحب القصة ، نعم ! هذا تهمة أو قلة أدب من ابن تيمية ، وما هي قيمة نحوه في جانب استبحار سيبويه وأبي حيان في النحو ؟ وإن كان لكل إمام غلطات معدودة في علمه لكن وقوعه في سيبويه في جنب الوقوع في الله سبحانه ليس بشيء . فحمل مجره الدائم على خلاف ما ذكره الهاجر ليس من شأن من يخاف الله و يتوخي مرضيه بل ذلك شأن المخدوعين المفتونين .

قال ابن قيم: صعود كلامنا ورفع أيدينا دليل على أن العرش

مكان له حقيقة

و أما قول ابن قيم في أمون مصنفاته " النونية " : و خامسها : صعود كلامنا^(١) أراد أن هذا الصعود دليل على أن العرش مكان له حقيقة ، و هذا صدر من قلة نظره أو لم يعلم من قلة فهمه أن نسبة الصعود إلى الأعراض و المعاني من الدليل في أول نظر على أنه مجاز من القبول ، قال الشيخ ابن جهل الصعود كيف يكون حقيقة في الكلام مع أن الصعود في الحقيقة من صفات الأجسام ! ، فليس المراد إلا القبول و هذا ظاهر جداً ، و أما قول ابن قيم في النونية : و هكذا رفع الأيدي في الدعاء ، أراد من غفلته أن رفع الأيدي دليل على أن العرش مكان له حقيقة ، أقول : هذا أيضا من أقواله الغريبة لأن رفعهم الأيدي إلى سماء ليس في شيء من الدلالة على استقرار وجود ذاته في السماء أو العرش ، و إنما ذلك لمجرد أن السماء قبلة الدعاء و منزل^(٢) الأنوار و الأمطار و الخيرات و البركات ، و إذا لف الإنسان حصول الخيرات من جانب مال طبعه إليه فهذا المعنى هو الذي أوجب رفع الأيدي إلى السماء و قال الله سبحانه : ﴿ و في السماء رزقكم و ما توعدون ﴾ ذكره ابن جهل فيما رد به على العقيدة الحموية لابن تيمية ، و من أعجب العجائب ! كيف يتعقل اعتبار ذات الله فوق عباده فوقية حسية ، فوقية مكانية ، فوقية ذاتية حقيقة ، و ذلك يعرف صغار التلاميذ في المدارس ! هذا غرائب ابن تيمية و ابن قيم ، و لقد أطنبنا الكلام في هذا المقام غاية الإطناب : لأن مسألة الجهة و المكان مسألة الكفر و الإيمان ، و قد غفل عنها أقوام بعد أقوام ، و بالله التوفيق .

(١) إليه يصعد الكلم الطيب .

(٢) يعني الأنوار تنزل منها و كذا الأمطار .

..... لأن التمكن عبارة عن نفوذ بعد في آخر متوهم أو متحقق
يسمونه المكان.....

((لأن التمكن عبارة عن نفوذ بعد في بعد آخر متوهم)) : ، هذا ناظر إلى
مذهب المتكلمين ، ((أو متحقق يسمونه المكان)) : هذا ناظر إلى مذهب
الإشراقيين ، وأن المكان أمر موجود في الواقع لأن بدامة العقل شامدة .

**الواجب الوجود، لا يصلح عليه الحركة والتنقل والتغير، والرد على ابن
تيمية وابن قيم**

لأن المتحرك بالحركة المتقيمة ينتقل من مكان إلى مكان آخر ، والانتقال
من العدم إلى العدم محال . وكيف لا يكون موجوداً وهو مقصد المتحرك
بالحركة الأينية و مشار إليه بالإشارة الحسية ، وكل ما هو مقصد المتحرك
بالحركة الأينية و مشار إليه يكون موجوداً ، فيكون المكان موجوداً ، فمن قال
بعدمه ، فهو خطأ فاحش ، والواجب الوجود لا يصح عليه الحركة والتنقل و
التغير خلافا لابن تيمية و خلافا لابن قيم ، قال ابن قيم في كتابه الشهير - أعني
النونية - : و سابعها النزول ، و منها حديث النزول و هو في صحيح البخاري و
مسلم من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة و السلام قال : ينزل ربنا كل ليلة
إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، يقول : ((من يدعوني فأستجيب
له)) : أراد به أن العرش ظرف و مكان له حقيقة ، و يحمل النزول في الحديث
إلى السماء الدنيا على النزول الحسي و الانتقال الحسي . أقول : و من العجب
العجيب أ لم يقرأ ابن قيم و شيخه قوله تعالى : ﴿ و أنزلنا الحديد ﴾ مع أن
معدنه في الأرض ، و قوله : ﴿ و أنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج ﴾ ؟ ! فيا لله
العجب من شخص لم يعرف نزول الجمل كيف يتكلم في تفصيله ! و قد قال

سبحانه : ﴿ و أنزلنا اليك الكتاب ﴾ و قال : ﴿ و قد أنزل الله إليك ذكراً ﴾
فنسب الإنزال إلى هاتين الغايتين إليه سبحانه ، و قد قال : ﴿ من يضل الله ﴾
أي ببذعته ﴿ فلا مادي له و يذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾ و العمه في البصيرة
كما أن العمي في البصر ، و كلامهما مفقودان في ابن قيم و شيخه ، و قد قالوا :
يتحرك إذا نزل .

نقلوا هذه المقالة عن أحمد بن حنبل وهو كذب محض وافتراء.

على الإمام

و نقلوا هذه المقالة عن الإمام أحمد بن حنبل فجوراً منهم ، بل هو كذب
فاحش افتراء محض على الإمام الجليل ، قال البيهقي في مناقب أحمد : أنبأنا
الحاكم قال : حدثنا أبو عمرو بن سماك ، قال : حدثنا حنبل بن إسحاق ، قال :
سمعت عبيد الله يعني أحمد يقول : " احتجوا علي يومئذ " يعني يوم
نواظروا في دار أمير المؤمنين ، فقالوا : تجيئ سورة البقرة و تجيئ سورة تبارك
فقلت لهم : إنما هو الثواب قال الله سبحانه : ﴿ و جاء ربك ﴾ إنما يأتي قدرته
و إنما القرآن أمثال و مواعد ، قال البيهقي : و فيه دليل على أنه كان لا يعتقد
في المحيي الذي ورد به الكتاب و النزول الذي ورد به السنة ، انتقالاً من مكان
إلى مكان كمحيي ذوات الأجسام و نزولها ، و إنما هو عبارة عن ظهور آيات
قدرته و يوضحه قوله سبحانه : ﴿ فأتى الله بتيانهم ﴾ ليس المراد الإتيان بذاته
بالاتفاق و إنما هو أمره و يشهد له قوله سبحانه : ﴿ أتاما ليلاً أو نهاراً ﴾ و ابن
قيم و شيخه يدعيان الانتماء إلى أحمد و لا يتابعانه في التنزيه كما رأيت نصوص
أهل العلم عن أحمد ، فلا يندفعن الموافق بثرثرتهما المفضوحة و تهويلهما ، و
إنما ذلك وقاحة منهما قاتلهم الله ما أجرامهما على الله سبحانه . و قد حمل
حماد بن زيد النزول في الحديث على معنى الإقبال ، و من أهل العلم من حمل

الحديث على أن الإسناد فيه من قبيل الإسناد إلى السبب الأمر ، و يؤيده حديث أبي هريرة في سنن النسائي وفيه : " ثم يأمر مناديا يقول هل من داع فيستجاب له " وليس في استطاعة من يخاف الله غير أن يفوض معنى النزول إلى الله مع التنزيه أو أن يحمل الحديث على المجاز في الطرف أو في الإسناد ، بل الأخير هو المتعين لحديث النسائي المذكور فيخرج حديث النزول من عداد أحاديث الصفات بالمرّة عند من فكروا تدبر : تعالى الله عن النقلة التي يقول بها المجسمة .

سئل أبو حنيفة عن هذا فقال ينزل بلا كيف

و قال الصابوني في عقدة السلف : سئل أبو حنيفة عنه فقال : ينزل بلا كيف ، و قال بعضهم : نزل نزولاً يليق بالربوبية بلا كيف من غير أن يكون نزوله مثل نزول الخلق لأنه جل و عز منزّه من أن تكون صفاته مثل صفات الخلق كما كان منزهاً من أن يكون ذاته مثل ذوات الخلق ، فمجيئه وإتيانه و نزوله على حسب ما يليق بصفاته من غير تشبيهه ، و كيف ! و روى أبو عيسى الحافظ الترمذي عن مالك بن أنس و سفيان بن عيينة و ابن المبارك أنهم قالوا : أمروا هذه الأحاديث بلا كيف !! .

فقال ابن قيم : كونه يوجب مكاناً من الخلق و نقلته توجب مكاناً الخ :

و العجب يقول ابن قيم : كونه يوجب مكاناً من الخلق و نقلته توجب مكاناً و يصير منتقلاً من مكان إلى مكان و الله تعالى ليس كذلك .

أقول: هذا ليس من قبيل كلام بنى آدم:

أقول رادا عليه : هذا شغب و هذيان ظامر ، هذا ليس من قبيل كلام العقلاء بل ليس من قبيل كلام بنى آدم ، و ابن قيم بالغ الجهل ظامر البلادة في مثل هذه المسائل ، ماذا تكون قيمة كلامه في مثل هذه الأبحاث ، و لم يرتض في العلوم بل يأخذها بذهنه الضعيف مع جسارة و اتساع خيال و شغب كثير و في هذا الرجل يقول^(١) أبوالكلام : موحجة الإسلام و كلامه هذا جهل و جنون محض .

قال ابن قيم: لكننا نقول استوى من لا مكان إلى مكان، انتقل وإن

كان المعنى في ذلك واحداً أقول: كفر خالص

ثم قال ابن قيم المسكين : " و لكننا نقول : استوى من لا مكان إلى مكان ، و لانقول : انتقل ، و إن كان المعنى في ذلك واحداً " ، انظر العاقل إلى هذا الهذيان و التحريف و التخريف و التلبيس ، أ يقول هذا مسلم عاقل ، بل هذا كفر خالص مع هذا التناقض و التهافت ، و التناقض شأن من أصيب في عقله و دينه ، و ابن قيم الجوزية أصيب في كليهما - نعوذ بالله من الخذلان و الضلال .

(١) في التذكرة و لم يخف بهذا من الله ولا من الناس .

قال ابن حامد الحنبلي : هو فوق العرش بذاته وينزل من المكان الذي هو فيه ، فينزل وينتقل ، أقول هذا الكفر صريح

و أعجب من هؤلاء الحشوية قال^(١) ابن حامد الحنبلي : يقول : هو فوق العرش بذاته ، و ينزل من المكان الذي هو فيه فينزل و ينتقل ، و لما سمع تلميذه فرد عليه مشبعاً فقال : إن النزول صفة ذاتية و لا نقول : نزوله انتقاله أراد به أن يغالط الأغبياء بذلك و لم يعلم من غباوته و غوايته و كثرة جهله و قلة حيائه : فإن النزول إذا كان صفة لذاته لزم تجدد ما كل ليلة و تعدد ما ، و الإجماع منعقد على أن صفاته قديمة أزلية فلا تتحدد و لا تعدد ، و قد بالغ في الكفر من ألحق صفة الحق بالخلق ، و أدرج نفسه في جريدة السامرة و اليهود و النصارى ، و قد تعدد أنه يستحيل على الله سبحانه الحركة و التنقل و التغير ؛ لأن ذلك من صفات الحديث ، فمن قال ذلك في حقه فقد ألحقه بالمخلوق ، و ذلك كفر صريح لمخالفة القرآن في تنزيهه لنفسه بنفسه . و من مهنا قال الأئمة : فواجب على الخلق اعتقاد التنزيه و امتناع تجويز النقلة و الحركة ؛ فإن النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان آخر يفتقر و يحتاج إلى الجسمية و الجوهرية و المكان العالي و المكان السافل ، و الرب جل جلاله منزّه مقدس عن ذلك كله إذ هو من خواص الحدوث ، فتأمل و لا تغفل .

(١) و هو شيخ الحنابلة أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي الوراق المتوفي سنة ثلاث و أربع مائة .

..... و البعد عبارة عن امتداد قائم بالجسم أو بنفسه عند القائلين بوجود الخلاء و الله تعالى منزّه عن الامتداد و المقدار لاستلزامه التجزي فإن قيل : الجوهر الفرد متحيز و لا بعد فيه و إلا لكان متجزيا قلنا الممتكن أخص من المتحيز لأن الحيز هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء

((و البعد)) : مطلقا ((عبارة عن امتداد قائم بالجسم)) : عند أهل هذا الفن ((أو بنفسه)) : عند الإشراقيين ، ((عند القائلين بوجود الخلاء)) : وهم المتكلمون و الإشراقيون ، و النزاع في أن الخلاء موجود أو معدوم مع الأدلة المذكور في أسفار الفلاسفة ، و إذا كان المكان هو الامتداد فيكون الممتكن فيه له امتدادات و مقادير . ((و الله سبحانه منزّه عن الامتداد و المقدار)) : و هو مستحيل في حقه وفاقا و إجماعا ((لاستلزامه التجزي)) : انقسامه إلى أجزاء مقدارية ، و الفرق بين الامتداد و المقدار معروف بأن الامتداد فهو أعم سواء كان قائما بنفسه أو بالجسم و المقدار فهو أخص و هو ما يكون قائما بالجسم ، فافهم .

((فإن قيل)) : رد على وجوب البعد في التمكن . ((الجوهر الفرد متحيز)) : لأنه مشار بالإشارة الحسية ، ((و لا بعد فيه)) : يعني الامتداد ، ((و إلا لكان متجزيا)) : إذ كل بعد منقسم ، ((قلنا : الممتكن أخص من المتحيز)) : و الجوهر الفرد متحيز وليس بمتمكن و نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم .

((لأن الحيز هو الفراغ المتوهم يشغله شيء)) : و لا يلزم من كون الشيء شيئا غلا لحيز غير متمكن كما في الجوهر الفرد لأنه لا بعد فيه ، و قد ظهر بذلك أن المكان أخص من الحيز عند المتكلمين كما أن المكان أخص من الحيز عند المشائين ، و لذا قالوا في أسفارهم : كل جسم فله حيز طبيعي ، لا أن لكل جسم مكانا و إلا لانتقض بالمحدد الجهات و هو متقرر في موضعه .

..... ممتد أو غير ممتد فما ذكر دليل على عدم التمكن في المكان
أما الدليل على عدم التحيز فهو أنه لو تحيز فإما في الأزل فيلزم قدم
الحيز أولاً فيكون محلاً للحوادث و أيضاً إما أن يساوي الحيز أو
ينقص عنه فيكون متناهماً أو يزيد عليه فيكون متجزياً وإذا لم يكن
في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفلى ولا غيرهما

((ممتد)) : كالجسم ، ((أو غير ممتد)) : كالجوهر الفرد ، ((فما ذكر دليل على
عدم التمكن في المكان)) : يعني على أنه يمتنع في حقه سبحانه الاتصاف بالتمكن و
لكن لا يدل هذا الدليل بخصوصه على عدم التحيز إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ،
وقد ذكرناه آنفاً . ((وأما الدليل على عدم التحيز)) : و امتناع اتصافه سبحانه به و
اللازم ضرورة قيام البرهان على انتفاء قدم غيره سبحانه و الملزوم مثله و هو التحيز ،
((فهو)) : يعني الدليل ((أنه)) : يعني الله سبحانه ((لو تحيز فإما في الأزل فيلزم قدم
الحيز)) : لأن القدم و الحوادث صفتان للموجود الواقع بأي نحو كان سواء كان موجوداً
خارجياً أو موموماً اعتبارياً له منشأ صحيح ، فالاعتباري أيضاً يتصف باستمرار الوجود
باعتبار الوجود المنشأ المصحح لانتزاعه ((أولاً)) : - يعني - لم يتحيز في الأزل ((فيكون
محلاً للحوادث)) : و لا يقوم بذاته الحادث لأن ما يقوم به لا بد أن يكون من الصفات
الكمالية العلية ، فلو كان حادثاً لكان خالياً عنه في الأزل ، و الخلو عن الصفات
الكمالية العلية نقص ، و هو سبحانه منزّه عن ذلك ، و أما الحادث في الذات فممتنع ،
و هو معلوم لأنه سبحانه واجب الوجود ، و لا يستقل بإحداث شيء أحد غيره فكيف
يكون في ذاته حدوث و تجدد .

((و أيضاً)) : برهان ثان على عدم التحيز ، ((إما أن يساوي الحيز أو ينقص عنه
فيكون متناهماً)) : يعني لو كان الله سبحانه في حيز لكان متناهي القدر و التالي باطل
فالمقدم مثله .

أما الملازمة فما ثبت من تنامي الأبعاد ، و أما بطلان المقدم فلأن تقدره بذلك القدر ممكن محتاج إلى مخصص و مرجح ، و من البدهية أن المساوي المتنامي و التناقض عن المتنامي لابد أن يكون متنامياً ، ((أو يزيد عليه)) : يعني على الحيز ، ((فيكون)) : يعني الله سبحانه ((متجزياً)) : يعني لو كان الله سبحانه في حيزه زائداً عليه ، لكان قابلاً للقسمة و الحركة و السكون و الاجتماع و الافتراق ، و كل ذلك محال في حق الواجب سبحانه ؛ لأن وجوب الوجود ينافي هذه الأمور بالعقل و النقل تفكر .

الباري سبحانه لم يكن في جهة والرد على الجهوية

((و إذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفلى ولا غيرهما)) : من اليمين و اليسار و القدام و الخلف ، خلافاً للجهوية الحشوية و خلافاً لسائر فرق الضلالة من المجسمة و المشبهة - قاتلهم الله بانتقامه و لا يخفف عنهم العذاب بعد له - أقول راداً عليهم : و من الحذاق النظار من استدل على بطلان القول بالجهة بقوله سبحانه : ﴿ و ما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ﴾ باعتبار أن فيه استدلالاً على بطلان التعدد ببطلان لازمه الذي هو انحياز الإله إلى جهة ، صرح به الحافظ الحلبي^(١) و القاضي^(٢) عياض ، و من أطلق الكفر على إثبات الجهة في غاية من الكثرة بين الأئمة و من الدليل على تزويه الله سبحانه من الجهة ، حديث : " أقرب ما يكون العبد من ربه و هو ساجد " أخرجه النسائي و غيره ، و قال أبو يعلى الحنبلي : في " المعتمد في المعتقد " و لا يجوز عليه الحد و النهاية و لا قبل و لا بعد و لا تحت و لا قدام و لا خلف لأنها صفات لم يرد المشرع بها ، و هي صفات توجب المكان فمن أثبت له تعالى جهة فقد أثب له أمثالا و أشباها مع أنه لا مثل له و لا شبيه له تعالى .

(١) في شعب الإيمان .

(٢) في الإكمال شرح مسلم .

قال الله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ أ فمن يخلق كمن لا يخلق ﴾ فلعنة الله على من يثبت له تعالى ما لم يثبت له الكتاب ولا السنة من الجهة وغيرها ، وقال الإمام القرطبي في تفسيره : متى اختص بجهة يكون في مكان وحيز ، فيلزم الحركة والسكون ، وقال الإمام القرطبي في " التذكار في أفضل الأذكار " : يستحيل على الله سبحانه أن يكون في السماء أو في الأرض إذ لو كان في شيء لكان محصوراً محدوداً ولو كان ذلك لكان محدثاً ، وهذا مذهب أهل الحق والتحقيق ، و في موضع من هذا الكتاب : ثم متبعوا المتشابه لا يخلو اتباعهم من أن يكون لاعتقاد ظواهر المتشابه : كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة ، مما يومم ظواهر الجسمية : حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسم مجسم وصورة مصورة ذات وجه ، وغير ذلك من يدوعين وجنب وإصبع ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وأما ما ينقله الذهبي وغيره من الحشوية الجهورية من تفسير القرطبي في قوله تعالى : ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ من أنه قال : وقد كان السلف الأول رضى الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ، ولا ينطقون بذلك بل نطقواهم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله ، فتسامل منه في العبارة فإنه لم يرد لفظ الجهة في عبارة السلف ولا في كتاب الله ولو أراد ورود هذا اللفظ لكذبه كتاب الله وسنة رسوله والأثار المروية عن السلف لأن الوارد لفظ : ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ و ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ ونحو ذلك بدون تعرض للتكيف بالجهة ، وهكذا الوارد في السنة وأثار السلف ويعين قوله : كما نطق به كتابه أن مراده الفوقية والعلو بلا كيف ، وذكر الجهة سبق قلم منه فلا يكون متمسك بالحشوية الجهورية فيما ذكره القرطبي في تفسيره ، كيف ! وهو قائل فيه بخلافه كما سبق أقواله في مصنفاته ، فبذلك تبين أن متمسك الحشوية يقول القرطبي من قبيل الاستجارة من الرمضاء بالنار ، وبه يظهر مذهب المالكية في من يقول بذلك ، و القائل بذلك الحافظ أبو عمرو ابن عبد البر في " الاستذكار " و " التمهيد " وابن أبي زيد في " الرسالة " و هو عنهما متأول على أن لفظ

الجهة لم يقع في كلام أبي عمرو ، ولا في كلام ابن أبي زيد وإن كان ظاهراً كلامهما يومئذ ذلك ، وقد تأول كلامهما المالكية ليكونا مع الجمهور في هذه المسئلة الخطرة ، ولو ترك كلامهما على الظاهر لهويا في ماوية التجسيم ، وذلك عزيز عليهم أيضاً ، فتأمل .

أقوال ابن تيمية في التأسيس والكواكب الدراري كفريات

قال ابن تيمية في " التأسيس " لإثبات مذهب الباطل : قلتم : ليس موبجسم ولا جومرو ولا متحيز ولا في جهة ولا يشار إليه بحس ولا يتحيز منه شيء من شيء ، وعبرتم عن ذلك ، بأنه تعالى ليس بمنقسم ولا مركب ، وأنه لا حد له ولا غاية تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر ، أو يكون له قدر لا يتناهى فكيف سأل لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنة ، أقول : وفي ذلك عبر للمعتبر ، وهل يتصور لما رُق أن يكون أصح من هذا بين قوم مسلمين . وقال في موضع آخر من هذا الكتاب : والباري سبحانه فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة ، كما أن التقدم على الشيء قد يقال : إنه بمجرد الرتبة كما يكون بالمكان مثل تقدم العالم على الجامل وتقدم الإمام على المأموم ، فتقدم الله على العالم ليس بمجرد ذلك بل هو قبلية حقيقية ، وكذلك العلو على العالم ليس بمجرد ذلك بل هو عال عليه علواً حقيقياً ، وهو العلو المعروف والتقدم المعروف ، أقول : هذا صريح جداً وهل يشك عاقل أن ابن تيمية لم يرد بذلك إلا الفوقية الحسية والعلو الحسي ، تعالى الله عما يافكون ، وقال في الكواكب الدراري : لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة ، فاستقلت به بقدرته فكيف على العرش العظيم ! أقول : وهذا آية من آيات حمقه ، هذا كله تلبيمات وكفريات باطلة بالأدلة القاطعة : على رد مزاعم الجهوية الحشوية في دعوى التمسك بالظاهر في اعتقاد الجلوس على العرش خاصة ، قوله سبحانه : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ وقوله : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ وقوله : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ وقوله : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ ﴾ وقوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾

إلى غير ذلك مما لا يحصى في الكتاب و السنة المشهورة ، مما ينافي الجلوس على العرش ، و أهل السنة يرونها أدلة على تنزه الله سبحانه عن المكان و الجهة كما هو الحق ، فلا يبقى للجهوية الحشوية أن يعملوا شيئاً إزاء أمثال تلك النصوص غير محاولة تأويلها مجازفة ، أو العدول عن القول بالاستقرار المكاني ، فلا شك أن القول بالجهة لم يقع إلا في عبارات الأناس الزنادقة و الملاحدة ، و أما تأويل القائلين بالجهة ما يومم كونه في السماء بمعنى على السماء كما ذكره القاضي عياض ، فلا ينجيهم من ورطة التجسيم لأن " في " في ﴿ و لأصلبكنم في جذوع النخل ﴾ لم تزل تفيد تمكين المصلوب في الجذع كتمكين المظروف في الظرف ، و كذلك قوله سبحانه : ﴿ قل : سيروا في الأرض ﴾ فحمل لفظ " في " على معنى " على " لا يجدي في الأبعاد عن التمكين و إنما التأويل الصحيح ما أشار إليه أبو الوليد الباجي من استعمال العرب لفظ " مو في السماء " يعنون علو شأنه و رفعة منزلته بدون ملاحظة كونه في السماء أصلاً و رأساً كقول القائل :

علونا السماء مجدنا و جدودنا و إنا لنبغي فوق ذلك مظهرنا

و الظاهر أنه لم يرد إلا علو الشأن ، و استعمال العلو و مشتقاته في اللغة العربية بمعنى علو الشأن في غاية من الشهرة رغم تقول المجسمة الزنادقة .

قول الإمام اليافعي في المجسمة والجهوية

و من أجل هذه التلبيسات و الكفريات قال العفيف اليافعي : و متأخروا الحنابلة غلوا في دينهم غلوا فاحشاً و تسفهاوا سفها عظيماً ، و جسموا تجسماً قبيحاً ، و شبهوا الله بخلقه تشبيهاً شنيعاً ، و جعلوا له عن عبادته أمثالا كثيرة ، ثم قال اليافعي : و لقد أحسن ابن الجوزي من الحنابلة ؛ حيث صنف كتاباً في الرد عليهم ، و نقل

عنهم أنهم أثبتوا لله صورة كصورة آدمي في أبعاضها ، وقال في كتابه هؤلاء وقد كسوا هذا المذهب شيئا قبيحاً ؛ حتى صار لا يقال عن حنبلي إلا مجسم ، و هؤلاء متلاعبون ما عرفوا الله ولا عندهم عن الإسلام خبر ولا يحدثون ، فإنهم يكابرون العقول ، وكأنهم يحدثون الصبيان والأطفال ، قال وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوام و فضحوا التابع والمتبوع وليس بقليل بين الأئمة من جامد بالكفار القائلين بالجهة والمكان .

قول القرطبي والتقي الحصني والنووي في المجسمة والجهوية

قال الامام القرطبي في " التذكار " : و الصحيح : القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور . ويستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا كما يفعل بمن ارتد ، و قال التقي الحصني في " كفاية الأخيار " : و جزم النووي في صفة الصلوة من شرح المذهب بتكفير المجسمة ، قال تقي الدين الحصني : و هو الصواب الذي لا محيد عنه ، بل قال جمع من الأئمة من الخلف : إن معتقد الجهة كافر صرح به العلم العراقي ، و قال : إنه قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، والباقلاني ، والحق الأحق بالاتباع : أن ذاته سبحانه وصفاته مصون عن الظنون الكاذبة والأوهام السخيفة ، و قد قيل في قوله سبحانه : ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ : أي ما وصفوه حق وصفه ، وقيل : ما عظموه حق عظمتهم ، وقيل : ما عرفوه حق معرفته ، وقال بعض أهل المعاني و القلوب : لا يعرف قدر الحق إلا الحق . فطائفة المعتوية الحرانية ما وصفوه وما عظموه وما عرفوه ، وقد ضلوا وأضلوا خلقاً كثيراً ، فلا يحل لمسلم أن يعتمد عليهم في أصول ديننا وقروعه ، و قد بال قائدهم وقودتهم على الحنابلة لا يغسلها ماء البحار ، فياللعار والنارا .

..... لأنها إما حدود و أطراف للأمكنة أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شيء و لايجري عليه زمان لأن الزمان عندنا عبارة عن متجدد يقدر به متجدد آخر، وعند الفلاسفة عن مقدار الحركة.....

((لأنها إما حدود و أطراف للأمكنة أو نفس الأمكنة)) : يعني أن الجهة تطلق على معنيين : أحدهما منتهى الإشارة ، و ثانيهما نفس الأمكنة ، و الأول مذهب الفلاسفة ، و الثاني مذهب المتكلمين ((باعتبار عروض الإضافة إلى شيء)) : مثل : إن السماء الأولى فوق بالنسبة إلى الأرض و تحت بالنسبة إلى الفلك الثاني فوقاني ، فإن قال قائل : يلزم كلامكم نفي الجهات ؛ و نفيها يحيل وجوده ؟ فالجواب : أن هذا السؤال ساقط فيه تمويه على الأغبياء يجدون الجهات المتعلقة بالآدميين بالنسبة إلى الله عزوجل عن ذلك ، و أيضاً إن كان الموجود يقبل الاتصال و الانفصال فمسلم ، فأما إذا لم يقبلها فليس خلوه من طرفي النقيضين بمحال ، و يوضح هذا أنك لو قلت : كل موجود لا يخلو إما أن يكون عالماً أو جاهلاً ، قلنا إن كان ذلك الموجود يقبل الضدين فنعم ! ، فأما إذا لم يقبلهما كالجائط مثلاً ؛ فإنه لا يقبل العلم و لا الجهل ، و نحن نتره الذي ليس كمثله شيء سبحانه و تعالى كما نتره نفسه عن كل ما يدل على الحدوث ، و ما ليس كمثله شيء لا يتصوره و هم ولا يتخيله خيال ، و التصور و الخيال إنما هما من نتائج المحسوسات و المخلوقات ، تعالى الله عن ذلك ، و من مهنا وقع الغلط و استدراج العدو ، فأملك خلقاً ، و قد تنبه خلق لهذه الغائلة ، فسلموا و صرفوا عنه عقولهم إلى تزيهه ، فسلموا . و بالله التوفيق .

((و لايجري عليه زمان)) : و الظاهر أن معناه أنه سبحانه لا يحكم عليه بأنى زماني ؛ لأن معنى كون الموجود زمانياً ، أنه لا يمكن حصوله إلا في زمان ؛ كما أن معنى كونه مكانياً أنه لا يمكن حصوله إلا في مكان ، و قد قدمنا أنه مبائن لخلقه في سائر المراتب فإنه سبحانه كان و لا زمان و لا مكان ، و ذاته لا يقبل الزيادة و النقصان ، و هو الذي أنشأ الزمان و خلق الممكن و المكان فكيف يجري عليه الزمان ؟ و معنى قولنا :

إنه كان موجوداً في الأزل وسيكون موجوداً في الأبد ، وهو موجود الآن ، لم نرد به أن وجوده سبحانه واقع في تلك الأزمنة و هي منطبقة عليه سبحانه ؛ لأنه مستحيل يقتضي التغير في ذاته العلي ، وهذا باطل . ((لأن الزمان عندنا)) : يعني عند الشيخ أبي الحسن الأشعري وأشباعه أو عند علماء هذا الفن ((عبارة عن متجدد)) : يعني عن متجدد معلوم ، ((يقدر به متجدد آخر)) : يعني متجدد آخر بهم ، والمتجدد عبارة عن حادث يحدث شيئاً فشيئاً .

الباري سبحانه ليس بزمان لا على مذهب أهل السنة ولا على مذهب

الفلاسفة

((وعند الفلاسفة)) : أرسطاطاليس وأتباعه ((عن مقدار الحركة)) : يعني عن مقدار حركة الفلك الأعظم ، واحتجوا بأن الدليل دل على أن الزمان يقبل المساواة والمفاوطة وكل ما هو قابل للمساواة والمفاوطة فهو كم ؛ فالزمان كم ، وقالوا : ولا يكون الزمان كما منفصلاً ، لأنه لو كان الزمان كما منفصلاً لانقسم إلى ما لا ينقسم لأن الكم المنفصل عدد ، والعدد ينقسم إلى الوحدات التي لا تنقسم ؛ لكن الزمان منقسم إلى ما ينقسم لأن الزمان منطبق على الحركة المنطبقة على المسافة التي تقبل القسمة إلى غير النهاية ؛ فالزمان أيضاً قابل للقسمة إلى غير النهاية فينقسم إلى ما يقبل القسمة فيكون الزمان كما متصلاً ، وقالوا : يكون غير قار الذات لأن أجزائه لا تجتمع في الوجود وإلا لكان الموجود اليوم موجوداً في يوم الطوفان ، وهو ممنوع ، وقالوا : وتلك الحركة التي يكون الزمان مقداراً مستديرة لأن الحركة المستقيمة تنقطع إما إلى المركز أو من المركز ، فإن الأولى تنقطع عند المركز والثانية عند المحيط ، والزمان لا ينقطع ؛ لأنه لو انقطع لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يجمع البعد مع القبل ، وما هذا شأنه يكون زمانياً فبعد عدم الزماني زماني ؛ فيكون عدمه بعد وجوده وهو محال فلا ينقطع فيكون الزمان مقدار حركة مستديرة ، وقالوا : وتلك الحركة تكون أسرع الحركات لأن الزمان يقدر به سائر الحركات بسبب هذه الحركة التي هي أسرع الحركات ، والحركة التي هي أسرع الحركات ، هي الحركة اليومية التي هي حركة الفلك الأعظم فالزمان مقدار حركة الفلك الأعظم ، وهو المطلوب والتفصيل في موضعه ، فتدبر .

..... والله تعالى منزّه عن ذلك و اعلم : أن ما ذكره في التنزيهات بعضه يغني عن البعض إلا أنه حاول التفصيل و التوضيح قضاء لحق الواجب في باب التنزيه وردا على المشبهة و المجسمة و سائر فرق الضلال و الطغيان بأبلغ وجه و أوكد فلم يبال بتكرير الألفاظ المترادفة و التصريح بما علم بطريق الا لتزام ثم ان مبنى التنزيه عما ذكرت على أنها تنافي وجوب الوجود لما فيها من شائبة الحدوث و الإمكان على ما أشرنا اليه لا على ما ذهب اليه المشايخ من أن معنى العرض بحسب اللغة ما يمتنع بقاؤه و معنى الجوهر ما يتركب عنه غيره و معنى الجسم ما يتركب هو عن غيره بدليل قولهم هذا أجسم من ذلك و أن الواجب لو تركب فأجزأه إما أن تتصف بصفات الكمال فيلزم تعدد الواجب أو لا فيلزم النقص و الحدوث أيضا و إما أن يكون على جميع الصور و الأشكال و المقادير و الكيفيات فيلزم اجتماع الأضداد أو على بعضها و هي مستوية الأقدام في إفادة المدح و النقص و في عدم دلالة المحدثات عليه فيفتقر إلى مخصص و يدخل تحت قدرة الغير فيكون حادثا بخلاف مثل العلم و القدرة فإنها صفات كمال تدل المحدثات على ثبوتها و أضدادها صفات نقصان لا دلالة لها على ثبوتها لأنها تمسكات ضعيفة توهم عقائد الطالبين و توسع مجال الطاعنين زعما منهم أن تلك المطالب العالية مبنية على أمثال هذه الشبهة الوامية و احتج المخالف بالنصوص الظاهرة في الجهة و الجسمية و الصورة و الجوارح

((و الله تعالى منزّه عن ذلك)) : يعني أن الله سبحانه منزّه عن كل ذلك لأن كل ذلك من أمارات الإمكان فافهم ، ((و احتج المخالف)) : من المجسمة و المشبهة

و الجهوية ، أقول : المثبتون بأنه سبحانه في مكان و جهة و حيز ، احتجوا بالعقل والنقل على أنه سبحانه في جهة و حيز .

براهين المجسمة والجهوية بأنه سبحانه في مكان والرد عليه

أما النقل ، ((بالنصوص الظاهرة في الجهة و الجسمية و الصورة و الجوارح)) : يعني و أما النقل فأيات تشعر بالجسمية و الجهة ، قال الله سبحانه : ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ ، وقوله : ﴿ يريدون وجهه ﴾ ، وقوله : ﴿ كل شيء ماله إلا وجهه ﴾ ، وقوله : ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ ، وقوله : ﴿ واصنع الفلك بأعيننا ﴾ ، وقوله : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ ، وقوله : ﴿ و السموات مطويات بيمينه ﴾ ، وقوله : ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ ، وقوله : ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ ، وقوله : ﴿ أأمنتم من في السماء ﴾ ، وقوله : ﴿ على ما فرطت في جنب الله ﴾ ، وقوله : ﴿ فننفخنا فيه من روحنا ﴾ ، وقوله : ﴿ وجاء ربك ﴾ وقوله : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ ، وغيرهما من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية غير محصاة في هذا الباب ؛ فسمعوا في الحديث أن سبحانه خلق آدم على صورته فأثبتوا له صورة ، وجنبا ، وقعودا ، ووجها زائداً على الذات ، و عيني ، وفما ، ولهاة ، وأضراسا ، ويدين ، وأصابع ، وكفاً ، وخنصراً ، وإمهماً ، وصدراً ، وفخذاً ، وساقين ، ورجلين ، ونزولاً ، وانتقالاً ، فأخذوا بهذه الظواهر وغيرهما في الأسماء والإضافات ، فسموا الصفات تسمية مبتدعة لا دليل لهم في ذلك من النقل و لا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله سبحانه ، و لا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحدوث ، ولم يقنعوا أن يقولوا : صفة فعل ؛ حتى قالوا : صفة ذات . ثم لما أثبتوا أنها صفات ، قالوا : لا نحملها على ما توجبه اللغة مثل اليد على النعمة أو القدرة ، و لا المجيء على معنى البر أو اللطف و لا الساق على الشدة و نحو ذلك ؛ بل قالوا : نحملها على ظواهرها المتعارفة و الظواهر

هو المعهود من نعوت الآدميين ، و الشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن .

قول ابن تيمية في " التدميرية " والرد عليه

قال أحمد بن تيمية في " التدميرية " بعد أن قرر ما يتعلق بالصفات المتعلقة بالخالق و المخلوق : ثم من المعلوم أن الرب سبحانه لما وصف نفسه بأنه حي عليم قادر لم يقل المسلمون : إن ظاهر هذا غير مراد لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا فكذلك لما وصّف نفسه أنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا ، هذه عبارته بحروفها ، و هي صريحة في التشبيه المساوي : كما أنه جعل الاستواء على العرش مثل قوله سبحانه تستووا على ظهوره و لم يعلم هذا الرجل لقلة فهمه أن هذه الأشياء التي ذكرنا ما ، هي عند أهل اللغة أجزاء لا أوصاف ، فهي صريحة في التركيب ، و التركيب للأجسام ، فذكرك لفظ الأوصاف تلبس و انخداع و كل أهل اللغة لا يفهم من الوجه و العين و اليد و الجنب و القدم إلا الأجزاء ، و لا يفهم من الإستواء بمعنى القعود و الجلوس إلا أنه هيئة وضع المتمكن في المكان ، و لا من المحي و الإتيان و النزول إلا الحركة الخاصة بالجسم ، و أما الحياة و العلم و القدرة و الإرادة و تحوما فهي صفات ذات فأين هذا من ذاك ؟ ، و بون بعيد بين البابين بين المشرق و المغرب ، و هي فينا ذات أمرين ، أحدهما : عرض قائم بالجسم و الله سبحانه متزه عنه و الثاني : المتعلقة بالمراد و المعلوم و المقدور و هي الموصوف بها الرب سبحانه ، و ليست مختصة بالأجسام فظهر الفرق و قد قال الحافظ أبو عيسى الترمذي عند الكلام على حديث " يمين الرحمن ملأني سخاء " : و هذا حديث قد روته الأئمة نؤمن به ؛ كما جاء من غير أن يفسر أو يتوهم ، و مكنا قال غير واحد من الأئمة منهم الثوري ، و مالك بن أنس ، و ابن عينة ، و ابن المبارك أنه

تروى هذه الأشياء ويؤمن بها و أين هذا من عمل ابن تيمية و ابن قيم ذكر الوجه و العين و اليد و غيرها ، و إنهما أرادا بها أجزاء الذات لا المعاني القائمة بالله سبحانه كما يقول السلف و اصطلاح في الصفة على معنى يجمع الجزء على خلاف المعروف بين أهل العلم و إلا لما بقي وجه تشدهما ضد أهل الحق .

قول ابن تيمية في الأجوبة المصرية والرد عليه

و يقول ابن تيمية في " الأجوبة المصرية " : إن الله يقبض السماوات و الأرض باليد ين اللتين مما اليدان ، فماذا يجدي بعد هذا التصريح أن يسميها صفات ، و أيضاً قال ابن تيمية في " الأجوبة المصرية " : و المعروف عند أئمة أهل السنة و علماء أهل الحديث أنهم لا يمتنعون عن وصف الله سبحانه بأنه يمس ما شاء من خلقه بل يرون في ذلك الآثار و يردون على من نفاه نص به المنهجي الحنبلي في جزء إثبات المماسمة ، و هذا من صنوف الهذيان ، و من الظاهر جداً أن الأرض تحتوي على الأنجاس و الأرجاس ، فكيف يتصور في عقل إنسان يكون قبض الله سبحانه كقبض أحد من خلقه ؛ بحيث يستلزم ذلك القبض على الأخباث و الأرواث !! ، و هذا لما لا يتصوره من يخاف مقام ربه ، و لو كان جاملاً باستحالة الجسمية على الله سبحانه ، و الحاصل : و كل ذلك من بلايا ابن تيمية حيث لقف الروايات في هذا الصدد .

قال ابن قيم : اشهدوا في كل مجتمع وفي كل مكان أنا مجسم والرد

و أما صاحبه ابن زفيل المعروف بابن قيم فقال في كتابه " التونية " بكل وقاحة و بكل صراحة : " و اشهدوا في كل مجتمع و في كل مكان أنا مجسم بفضل الله و يشهد بذلك معكم الثقلان " ، أقول : و هذا هو الجهل المطبق . انظر الناظر العاقل المسلم إلى تهوره و اجترائه على الله سبحانه ما له إلا

السيف ، إنه إن فكر في هذا قليلاً علم علماً قاطعاً أن ابن قيم بلغ في زندقته و إلحاده مبلغاً لا يجوز السكوت عليه ولا يحسن لمؤمن أن يفضي عنه ، ولا أن يتساهل فيه ، وكيف يرضى العاقل أن يعدّه من العلماء وهم أمناء الله في أرضه رجالاً كثير الغش لأمة محمد ﷺ كثرة يتعجب منها أئمة الإسلام ، وليس هذا الغش في أمر من أمور الدنيا ، لو كان هذا لهان الأمر ، ولكنه غش في صميم الإسلام ؛ فليعرف ذلك المغرورون بابن قيم ، ثم ليعرفوا : والعجب ما أجهل ابن قيم بلسان قومه ؛ كيف يفهم من اليد معنى الجارحة ، ومن الضحك إبداء النواجد ؛ فلا يجوز لمسلم أن يعتمد عليه في نقل لا في أصول ديننا ولا في فروعها ، وهو على هذه الحالة سيئة واحدة من سيئات شيخه الكبير ابن تيمية ، ما ثبت له يثبت لشيخه بالأولى ثم بالأولى ، ولا يحسن الناظر أن ابن قيم ربما يكون تاب وأناب عن هذه العقيدة الزائغة التي احتوتها تلك القصيدة ، فإنه يرى في ترجمته من طبقات الحنابلة لابن رجب أن ابن رجب سمعها من لفظ ابن قيم عام وفاته ، وهذا من الدليل أنه استمر على هذه العقيدة الباطلة إلى أواخر عمره ، وراجع الناظر إلى " القواصم والعواصم " لابن عربي و " دفع الشبهة " لابن الجوزي ، و " الأسماء والصفات " للبيهقي ، وقد روى القاضي أبو بكر ابن العربي في " عارضة الأحوزي " و القاضي عياض في " الشفاء " عن الإمام مالك بن أنس ، أنه كان يرى قطع يد من أشار بيده إلى عضو من أعضائه عند ذكر شيء ورد في الله سبحانه ، حيث أن الإشارة إلى عضو عند ذاك تشبيهه ، وكم بين المجسمة من ألف فيما يسمونه التوحيد أو السنة أو الصفات أبواباً في اليد والقدم والعين والساعد والإصبع واليمين والزراع والكف والجنب والحقن والصدر ونحوها جمعاً لما تفرق في الروايات المختلفة لمختلف الرواة لهوى في أنفسهم ، وليس تفريق المجموع وجمع المفرق في هذا الباب من شأن من يخافه سبحانه ، وليس يخاف في اللسان العربي

المبين أن لكل كلمة مع صاحبها شأنًا ، ليس لها مع كلمة ، أخرى ، فمن جمع ما فرقه الله سبحانه في كتابه من الصفات العليا ، أو فرق ما جمعه فقد خان الله ؛ حيث جعل صفات الله سبحانه عرضة لتقولات المتقولين من أصحاب الأمواء ، و كذلك ما ورد في السنة من الصفات و الأفعال و في مواضع أغراضهم الفاسدة يجرون الأحاديث على مقتضى العرف و الحس ، ويقولون : ينزل بذاته ، و ينتقل بذاته ، و يتحرك بذاته ، و يجلس على العرش بذاته ؛ ثم يقولون : لا كما يعقل ، يغالطون بذلك من يسمع من عامي و سئ الفهم ، و ذلك عين التناقض و مكابرة في الحس و العقل ؛ لأنه كلام متهافت ، و في كلامهم نزمة غير أننا لاننفي عنه حقيقة النزول ، و هذا كلام من لا يعقل ما يقول ، و لهم من مثل هذه التناقضات ما لا يحصى ، و من التناقض الواضح في دعواهم في قوله سبحانه : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ أنه مستقر على العرش مع قولهم : في قوله سبحانه : ﴿ أأمنتم من في السماء ﴾ أن من قال : إنه ليس في السماء فهو كافر و من المحال البين أن يكون الشيء الواحد في حيزين في آن واحد و في زمان واحد ، و من المعلوم أن " في " للظرفية ، و يلزم أنه سبحانه مظلوف ، و لا يخفى أن هذه زندقة مكشوفة و مروق ظامر ، نعوذ بالله من الخذلان .

.....و بأن كل موجودين فرضا لا بد أن يكون أحدهما متصلا
 بالآخر مماساً له أو منفصلاً عنه مبايناً في الجهة و الله تعالى ليس
 حالا و لا محلاً للعالم فيكون مبايناً للعالم في جهة فيتحيز فيكون
 جسماً أو جزء جسم مصوراً متنامياً و الجواب أن ذلك و هم
 محض و حكم على غير المحسوس بأحكام المحسوس و الأدلة
 القطعية قائمة على التنزيهات

و أما العقل فمن وجهين : الوجه الأول : ((و بأن كل موجود ين فرضاً لا بد
 أن يكون أحدهما متصلاً بالآخر مماساً له)) : يعني أن بدامة العقل شامدة بأن
 كل موجودين لا بد أن يكون أحدهما مساوياً للآخر ؛ بحيث تكون الإشارة إلى
 أحدهما هي الإشارة إلى الآخر كالجور و عرضه فإن العرض الحال في الجور
 سار فيه ؛ بحيث تكون الإشارة إلى الجور بعينها هي الإشارة إلى عرضه . ((أو
 منفصلاً عنه مبايناً في الجهة)) : يعني أو يكون أحدهما مبايناً عن الآخر في
 الجهة كالسما و الأرض ، ((و الله تعالى ليس حالا و لا محلاً للعالم ؛ فيكون
 مبايناً للعالم في جهة ، فيتحيز ، فيكون جسماً أو جزء جسم مصوراً متنامياً)) :
 و قد سبق أنفا بطلان جميع هذه الأشياء بالأدلة القطعية العقلية . ((و
 الجواب أن ذلك و هم محض)) : يعني و الجواب عن الدليل العقلي أن ذلك و
 هم محض منشأ ثوران القوة البهيمية تارة ، و هي جان القوة الوممية
 الخيالية أخرى ، و المستدل مريض بهذا المرض . ((و حكم على غير
 المحسوس)) : و هو الواجب الوجود سبحانه ، ((بأحكام المحسوس)) : و هو
 العالم المشاهد ، و هذا من جهل الجاهلين ، و قد زل خلق كثير بمثل ذلك .

قياس الصانع على المصنوعات باطل

و كيف يقاس القادر على المقدورات و الصانع على المصنوعات ، و كيف

يستدل بصفات من يشامد و يعاين و ذو مثل على من لا يشامد و لا يعاين في الدنيا و لا نظيره و لا مثل ، فمن الجهل البين أن يطلب العبد درك ما لا يدرك و أن يتصور ما لا يتصور قد نزه نفسه بنفسه عن أن يدرك بالحواس أو يتصور بالعقل الحادث و القياس ، و الجواب عن الوجه الأول بمنع الحصر : فإننا لانسلم أن كل موجودين يجب أن يكون أحدهما سارياً في الآخر ، أو مبائناً له في الجهة ؛ لجواز أن يكون مبائناً له في الذات و الحقيقة لا في الجهة ، و بمنع شاهدة البداهة لاختلاف العقلاء فيه ؛ فإنه لو كان بداهة العقل شاهدة بأن كل موجودين لا بد أن يكون الأحد سارياً في الآخر أو مبائناً عنه في الجهة ؛ لما اختلف العقلاء فيه ، و الجواب عن الوجه الثاني : بأن الجسم يقتضى الحيز و الجهة بحقيقة المخصوصة فلا يشاركه في اقتضاء الحيز و الجهة .

برهان الفخر الرازي في الرد على المجسمة والجهوية

أقول : و من أطف الأدلة الجارية مجرى الإلزامات الظاهرة على المجسمة الجهوية : ما ذكره الفخر الرازي في تفسيره ؛ حيث قال : إن من قال : إنه مركب من الأعضاء و الأجزاء فلما أن ثبتت الأعضاء التي ورد ذكرها في القرآن و لا يزيد عليها ، و إما أن يزيد عليها ، فإن كان الأول لزمه إثبات صورة لا يمكن أن يزداد عليها في القبح ؛ لأنه يلزمه إثبات وجه ؛ بحيث لا يوجد منه إلا مجرد رقعة الوجه لقوله تعالى : ﴿ كل شيء ماله إلا وجهه ﴾ و يلزمه أن يثبت في تلك الرقعة عيون كثيرة لقوله تعالى : ﴿ تجري بأعيننا ﴾ ، و أن يثبت له جنباً واحداً لقوله تعالى : ﴿ يا حسرة على ما فرطت في جنب الله ﴾ ، و أن يثبت على ذلك الجنب أيدي كثيرة لقوله تعالى : ﴿ مما عملت أيدينا ﴾ ، و بتقدير أن يكون له يدان ؛ فإنه يجب أن يكون كلامهما على جانب واحد لقوله عليه السلام : " وكلتا يديه يمين " ، و أن يثبت له ساقاً واحداً لقوله تعالى : ﴿ يوم

يكشف عن ساق ﴿ فيكون الحاصل من هذه الصورة مجرد رقعة الوجه و يكون عليها عيون كثيرة و جنب واحد و يكون عليه أيدى كثيرة و ساق واحد ، و معلوم أن هذه الصورة أقبح الصور : و لو كان هذا عبداً لم يرغب أحد في شرائه ، فكيف يقول العاقل : إن رب العالمين . موصوف بهذه الصورة ، وإن كان الثاني - و هو أن لا يقتصر على الأعضاء - المذكورة في القرآن بل يزيد و ينقص على وفق التأويلات ؛ فحينئذ يبطل مذ مبهمة في الحمل على مجرد الظواهر ، و لا بد له من قبول دلائل العقل ، هذا كلامه بحروفه .

قول العارف المحقق السنوسي في ضلالة الحشوية

و من مهنا قال العارف المحقق السنوسي : و التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب و السنة ، من غير بصيرة في العقل ؛ هو أصل ضلالة الحشوية فقالوا بالتشبيه و التجسيم و الجهة عملاً بظاهر قوله تعالى : ﴿ على العرش استوى ﴾ ، ﴿ أ أمنتم من في السماء ﴾ ، ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ ، و نحو ذلك ، فإن قال قائل : إن كلام الله سبحانه و كلام النبي ﷺ مؤلف من الألفاظ العربية ، و مدلولاتها معلومة لدي أهل اللغة ، فيجب الأخذ بحاق مدلول اللفظ كان ما كان ؟ قلت حينئذ لم يكن ناجياً إلا الطائفة المجسمة الظاهرية القائلة بوجوب الأخذ بجميع النصوص و ترك طريق الاستدلال رأساً مع أنه لا يخفي ما في آراء هذه الطائفة الضالة من الاختلال مع سلوكهم طريقاً ليس يفيد اليقين بوجه ، فإن للتخاطبات مناسبات ترد بمطابقتها ، فلا سبيل إلا إلى الاستدلال و تأويل ما يبدي بظاهره لفقاً إلى ما يفيد الكمال ، و إذا صح التأويل للبرهان في شيء صح في بقية الأشياء ؛ حيث لا فرق بين برهان و برهان و لا لفظ و لفظ . فافهم و لا تكن من الممترين الضالين .

..... فيجب أن يفوض علم النصوص إلى الله تعالى على ما هو دأب السلف.....

((فيجب أن يفوض علم النصوص إلى الله تعالى على ما هو دأب السلف)) : وهو مذهب الأئمة الأربعة ومحمد بن الحسن وأبي يوسف ، قالوا : قد ثبتت الروايات في هذا ونؤمن بها ولايتوهم ولايقال : كيف ؟ ، قال الحافظ أبو عيسى الترمذي : هكذا روي عن مالك بن أنس ومفيان بن عيينة وعبد الله بن مبارك ، قالوا في هذه الأحاديث : " أمروا بلا كيف " بصفة الأمر من الإمرار أي أجروا على ظاهرها ولا تعرضوا لها بتأويل ولا تحريف ؛ بل فوضوا الكيف إلى الله سبحانه .

قول الحافظ الذهبي يقصم ظهر ابن قيم وابن تيمية

قال الحافظ الذهبي في " كتاب العلو " : فإن أحببت يا عبد الله الإنصاف فقف مع نصوص القرآن والسنة ثم انظر إلى ما قاله الصحابة والتابعون وأئمة التفسير في هذه الآيات ، وما حكوا من مذاهب السلف إلى أن قال : فإننا على اعتقاد صحيح وعقديتين من أن الله تعالى وتقدس اسمه لا مثل له وأن إيماننا بما ثبت من نعوته كإيماننا بذاته المقدس ، إذ الصفات تابعة للموصوف ؛ فنعقل وجود الباري ونميز ذاته المقدس عن الأشباه من غير أن نعقل الماهية ، فذلك القول في صفاته نؤمن بها و نتعقل وجودها ونعلمها في الجملة ، من غير أن نتعقلها أو نكيفها أو نمثلها بصفات خلقه ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، فالاستواء - كما قال مالك الإمام وجماعة - معلوم ، والكيف مجهول ، هذا كلامه بلفظه .

وهذا يقصم ظهر ابن قيم وابن تيمية ، ونقل عن الوليد بن مسلم قال : سألت الأوزاعي ، ومالك بن أنس ، ومفيان الثوري ، والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفات ، فكلهم قالوا : لي : " أمروا كما جاء ت بلا تفسير " .

..... إثارة للطريق الأسلم أو يأول بتأويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون دفعا لمطاعن الجاهلين و جذبا لضبع القاصرين سلوكا للسبيل الأحكم ولا يشبهه شيء

((إثارة للطريق الأسلم)) : يعني أسلم للعوام التي لا تحتمل عقولهم دقائق الكلام حتى لو سألوا عن هذه الآيات والأخبار المتشابهة وتكلفوا في طلب تأويلها زجروه ، ((أو يأول بتأويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون)) : اللائق بأهل العلم والنظر ، يعني إما أن يفوض علم النصوص إلى الله سبحانه وهو مذهب السلف وقول من أوجب الوقف على الله في قوله : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ وإما أن تؤول وهو مذهب الخلف ، وقول من عطف قوله : ﴿ والراسخون في العلم ﴾ على الله .

التفويض مع التنزيه مذهب جمهور السلف والتأويل مع التنزيه

مذهب جمهور الخلف

والحاصل : أن التفويض مع التنزيه مذهب جمهور السلف لانتفاء الضرورة في عهدهم ، وهو اختيار إمام الحرمين في " النظامية " والتأويل مع التنزيه مذهب جمهور الخلف ؛ حيث أن لهم ضرورة التأويل لكثرة الساعين في الضلال في زمنهم ، وهو اختيار إمام الحرمين في " الإرشاد " ، وليس بين الفريقين خلاف حقيقي لأن كليهما متزه .

((دفعا لمطاعن الجاهلين)) : يعني لدفع تمسكات المبتدعة من الحشوية والمجسمة والمشبهة ، ((وجذبا لضبع القاصرين)) : يعني قطعاً بعصدهم وترعا إلى جانب الحق والصواب ، ((وسلوكا للسبيل الأحكم)) : لأنه أقوى في دفع المخالفين وجذب القاصرين من التفويض .

الباري سبحانه لا يشبهه شيء، والرد على قول ابن قيمية في الكواكب

الدراري

((ولا يشبهه شيء)) : وإنه قد ثبت بالعقل والنقل ، قال الله سبحانه : ﴿ ليس

كمثله شيء ﴿ فليس له مثل معقول ولا دلت عليه العقول ، فمن المحال أن يضبطه اصطلاح ، فكما أن ذاته لا يشابه ذات شيء من المخلوقات كذلك ما ينسب إليه سبحانه لا يشابه شيئاً مما ينسب إليها . أقول : ومن عادة ابن تيمية تهوين شأن التشبيه ، يقول في الكواكب النراري : ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين ولا الأكابر من أتباع التابعين ، ذم المشبهة ، ونفي مذهب التشبيه ونحو ذلك ، وإنما اشتهر ذم هذا من جهة الجهمية . لم يتل هذا الرجل قوله سبحانه : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وقوله : ﴿ أ فمن يخلق كمن لا يخلق ﴾ وهذا السخيف هو الذي يروي عن ابن راويه في موضع آخر من ذلك الكتاب من وصف الله ، فشبه صفاته بصفات أحد من خلقه فهو كافر بالله العظيم ، ويروي أيضاً عن نعيم بن حماد في موضع آخر وهو من أئمتهم بل يروي عن الإمام أحمد بن حنبل نفسه : لا يشبهه شيء من خلقه في موضع آخر من ذلك الكتاب ، وهذا مما يدل على وقاحته البالغة وقلة دينه ، ويدل على قلة عقل الرجل من تناقضه في كتاب واحد ، والله انتقم منه بهذا الكذب .

قول ابن تيمية في التسعينية والرد عليه

ثم انظر قول ابن تيمية في " التسعينية " : أما قول القائل الذي نطلب منه أن ينفي الجهة عن الله سبحانه والتحيز ، فليس في كلامي هذا اللفظ لأن إطلاق هذا اللفظ نفياً وإثباتاً بدعة ؟ أقول : وهذه منه مغالطة فإن ما لم يثبت الشرع في الله فهو منفي قطعاً ، لأن الشرع لم يسكت عما يجب اعتقاده في الله ، وقوله سبحانه : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، نص في الجهة عنه سبحانه إذ لو لم تنف عنه نفي الجهة لكانت له أمثال لا تحصى ، ثم انظر في منهاجه ، قوله : فثبت أنه في الجهة على التقديرين لتعلم كيف رماه الله بقلة الدين وقلة الحياء في آن واحد ، وقد ذكر ابن حجر الهيتمي في " الفتاوى الحديثية " كثيراً من شواذ ابن تيمية ، وقال عنه : عبد خزله الله وأخزاه وأصمه وأعماه ، وابن قيم يسايره في شواذه كلها حياً وميتاً ، ويقلده فيها تقليداً أعى في الحق والباطل ، ويظهر مبلغ تهافته واضطرابه لمن طالع "شفاء العليل" له بتبصر ، ونونيته بتعمق ، و" نونية " ابن قيم هذه أبشع كتبه وأبعد ما غورا في

الضلال وأشنعها إغراء للحشوية ضد أهل السنة ، وهي في الواقع كتاب في الشرك والكفر وللحافظ التقي السبكي الكبير فضل مشكور وعمل مبرور في الرد على ابن قيم وشيخه في شواذم المردية ، جزي الله علماء أصول الدين خيراً . فإن لهم فضلاً جسيماً في صيانة عقائد المسلمين بأدلة ناصعة مدى القرون أمام كل فرقة زائغة ضالة .

قول صاحب الدرر المضيئة في ابن تيمية

وكذلك قال صاحب " الدرر المضيئة " : قد أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد ونقض من دعائم الإسلام والأركان والمعاهد بعد أن كان مستترا بتبعية الكتاب والسنة مظهراً أنه داع إلى الحق ماد إلى الجنة ؛ فخرج عن الإتياع إلى الابتداع ، وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع ، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس ؛ وبأن الافتقار إلى الجزء ليس بمحال ، وقال بحلول الحوادث بذات الله سبحانه ، وأن القرآن محدث تكلم الله به بعد أن لم يكن ، وأنه يتكلم ويسكت ، ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات ، وتعدى في ذلك استلزام قدم العالم بالقول بأنه لا أول للمخلوقات ، فقال بحدوث لا أول ، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديماً ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل ، فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاث والسبعين التي افترقت عليها الأمة ، وكل ذلك دان كفراً شنيعاً مما تقل جملته بالنسبة إلى ما أحدث في الفروع ، فإن ملتقى الأصول عنه وفاهم ذلك منه هم الأقلون ، والداعى إليه من أصحابه هم الأرذلون ، وإذ حققوا في ذلك أنكروه وأما ما أحدثه في الفروع فأمر قد عمت به البلوى وقد بث دعائه في أقطار الأرض نشر دعوته السخيفة ، وأضل بذلك جماعة من العوام ومن العرب والفلاحين ولبس عليهم . هذا كلامه بلفظه ، أقول : ولم يكن بعض علماء الحق لهما إلا بغضا في الله ، شأنهم مكذا مع كل زائغ ، ومن حمل ذلك على الحسد لم يعرف سيرة الرادين عليهما^(١) ، قال الشارح قدس سره في تفسير المشابهة :

(١) هذا الرد والنقد عليهما من العلماء الكبار لشواذمهما في أصول الدين .

..... أي لايمائله

شرح قول المصنف : لايمائله شي. بالطف وجه

((أي لايمائله)) : و اعلم : المثلان : هما الأمران المتساويان في جميع صفات النفس ، و هي التي لاتقرر حقيقة الذات بدونها ، فالمتساويات في بعض صفات النفس أو في العرضيات ، و هي الصفات الخارجة عن حقيقة الذات ليسا بمثلين ، فزيد مثلاً إنما يماثله من ساواه في جميع صفاته النفسية و هي كونه حيواناً ذا نفس ناطقة أي مفكرة بالقوة ؛ أما ما ساواه في بعضها كالفرس الذي ساواه في مجرد الحيوانية فقط فليس مثلاً له ، و كذا ما ساواه في الصفات العرضيات كالبيض الذي ساواه في الحدوث و صحة الرؤية و نحو ذلك فليس أيضاً مثلاً له . فإذا عرفت حقيقة المثلين فقد عرفت فيما تقدم أن العالم كله منحصر في الأجرام والأعراض ، و هي المعاني التي تقوم بالأجرام ، و لا شك أن من صفات نفس الجرم التحيز . أي أخذه قدراً من الفراغ ؛ بحيث يجوز أن يكون في ذلك القدر أو يتحرك عنه و من صفات نفسه قبول للأعراض أي للصفات الحادثة من حركة و سكون و اجتماع و افتراق و ألوان و أغراض و نحو ذلك و من صفات نفسه التخصيص ببعض الأمكنة ، و هذه الصفات كلها مستحيلة على الله سبحانه ؛ فيلزم أن لا يكون جرمًا . و أما العرض فمن صفات نفسه قيامه بالجرم و من صفات نفسه وجوب العدم له في الزمان الثاني لوجوده ؛ بحيث لا يبقى أصلاً ، و هذا كله مستحيل على الله عز و جل ، فليس إذن بعرض لأنه يجب قيامه بنفسه على ما عرفت تفسيره فيما سبق ، و يجب له القدم و البقاء فلا يقبل العدم أصلاً ، و بالجملة فكل ما سواه يلزمه الحدوث ، و الافتقار إلى المخصص و يجب له الوجود ، و الغني المطلق ؛ فيلزم إذن أن يكون الله سبحانه مبائناً لكل ما سواه أي كان ذلك الغير جرمًا أو عرضاً فلا يشبهه شيء من الكائنات مطلقاً .

..... أما إذا أريد بالمماثلة الاتحاد في الحقيقة فظاهر وأما إذا أريد بها كون الشئين بحيث يسد أحدهما مسد الآخر أي يصلح كل واحد منهما لما يصلح له الآخر فلأن شيئاً من الموجودات لا يسده تعالى في شيء من الأوصاف فإن أوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك أجل وأعلى مما في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما

((أما إذا أريد بالمماثلة الاتحاد في الحقيقة)) : يعني في الحقيقة النوعية ، وهو أن يشترك الأمران في جميع الذاتيات ، ولا يختلفان إلا بالعوارض المشخصة ، ((فظاهر)) : لأن المماثلة بهذا المعنى تستلزم تعدد الواجب ، وتستلزم التركيب وذا يستلزم الافتقار والإمكان والحدوث ، وأيضاً قال الحافظ سراج الدين البلقيني : إنه لا سبيل للعقول إلى العلم بحقيقة الله سبحانه وقد سبق تحقيقه .

الباري سبحانه لا يوصف علمه وقدرته وسمعه وبصره بما يوصف به

المخلوق

((وأما إذا أريد بها كون الشئين بحيث يسد أحدهما مسد الآخر ، أي يصلح كل واحد منهما لما يصلح له الآخر ، فلأن شيئاً من الموجودات لا يسد تعالى في شيء من الأوصاف فإن أوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك أجل وأعلى مما في المخلوقات)) : فلا يكون الله سبحانه مثلهم في حياته وعلمه وقدرته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه وتكوينه ، ولا يكونون مثله سبحانه .

((بحيث لا مناسبة بينهما)) : قال أرباب البصائر : ليس مثل ذاته ذات ولا مثل صفته صفة من جميع الوجوه إلا من جهة موافقة اللفظ ، وكما لا يجوز أن يظهر من مخلوق صفة قديمة ، كذلك يستحيل أن يظهر من الذات الذي ليس كمثله شيء صفة حديثة ، وقالوا : كل ما هو من صفات الممكن هو مسلوب من جناب القدس ، وليس كمثله شيء لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال فافهم .

..... قال في البداية : و إن العلم منا موجود و عرض و علم محدث و جائز الوجود و يتجدد في كل زمان فلو أثبتنا العلم صفة الله تعالى لكان موجود او صفة قديمة و واجب الوجود و دائما من الأزل إلى الأبد فلا يماثل علم الخلق بوجه من الوجوه هذا كلامه . فقد صرح بأن المماثلة عندنا إنما يثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد انتفت المماثلة و قال الشيخ أبوالمعين في التبصرة : إنا نجد أهل اللغة لا يمتنعون من القول بأن زيدا مثل عمرو في الفقه إذا كان يساويه فيه و يسد مسده في ذلك الباب و إن كانت بينهما مخالفة بوجوه كثيرة و ما يقوله الأشعري من انه لا مماثلة إلا بالمساواة من جميع الوجوه فاسد : لأن النبي ﷺ قال : الحنطة بالحنطة مثلا بمثل و أراد الاستواء في الكيل لا غير و إن تفاوت الوزن و عدد الحبات و الصلابة والرخاوة

((قال في البداية :)) : تأييد لقوله : لا مناسبة بينهما ، ((إن العلم منا موجود)) : على ما تحقق عند المحققين أنه صفة قائمة بالنفس منضمة إليها ، و هي بصفاتها الانضمامية موجودة في الخارج بوجوب وجودها شيء الاتصاف الانضمامي في ظرفه : مع أنه يترتب عليه الآثار مثل التميز والانكشاف فله وجود حاذ حذوا لوجود الخارجي ، و المتكلمون لا ينكرونه ، ((و عرض و علم محدث و جائز الوجود و يتجدد في كل زمان)) هو ما ذمب إليه الشيخ من عدم بقاء الأعراض ((فلو أثبتنا العلم صفة لله تعالى لكان موجود او صفة قديمة ، و واجب الوجود و دائما من الأزل إلى الأبد فلا يماثل علم الخلق بوجه من الوجوه هذا كلامه)) : فسبحانه لا يوصف علمه و قدرته و سمعه و بصره بما يوصف به المخلوق و لا حقيقته و كذلك علوه و استواءه إذ الصفة تتبع الموصوف فإذا كانت حقيقة الموصوف ليست من جنس حقائق سائر الموصوف :

فكذلك حقيقة صفاته ، و من المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته و تلازم حقيقته ، فمن لم يفهم من صفات الرب سبحانه الذي ليس كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله و دينه ، و العلم بكيفية الصفة مسبوق بالعلم بكيفية الموصوف ، فكيف يمكن أن نعلم كيفية صفة لموصوف لم نعلم كيفية ؟ فأجهل الناس للحق من يشبه من ليس كمثله شيء بالمخلوق المصنوع في شيء من ذاته و صفاته و أفعاله ، قال الله سبحانه : ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ و في هذا غاية الحث على كثرة التزيه و دوامه فإنه سبحانه تنزه في ذاته و صفاته عن العديل و النظير فحاصل البداية قوله سبحانه : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ رد لقول المشبهة الذين يشبهون الخالق بالمخلوق ، و المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين ، أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه و صفاته و أفعاله ، و صفاته كلها خلاف صفات المخلوقين ، يعلم لا كعلمنا و يقدر لا كقدرتنا .

قول القاضي الشوكاني في الرد على المجسمة والمعطلة

قال القاضي الشوكاني في " التُّحْف في مذامب السلف " : هذه الكلمة " ليس كمثله شيء " دلت على نفي المماثلة في كل شيء ، فيدفع بهذه الآية في وجه المجسمة و تعرف به الكلام عند وصفه سبحانه بالسميع و البصير و عند ذكر السمع و البصر و اليد و الاستواء و نحو ذلك ؛ مما اشتمل عليه الكتاب و السنة ، فتقرر بذلك الإثبات لتلك الصفات لا على وجه المماثلة و المشابهة للمخلوقات ؛ فيدفع به جانبي الإفراط و التفريط ، و مما المبالغة في الإثبات المفضية إلى التجسيم و المبالغة في النفي المفضية إلى التعطيل ، فخرج من بين الجانبين غلو الطرفين و حقيقة مذهب السلف الصالح ؛ و هو قولهم بإثبات ما أثبتته الله لنفسه من الصفات على وجه لا يعلمه إلا هو فإنه القائل ليس كمثله شيء و هو السميع البصير .

اختلفوا في أن المماثلة هي الاشتراك في جميع الأوصاف أو في بعض

الأوصاف

ثم لما اختلفوا في أن المماثلة هي الاشتراك في جميع الأوصاف أو في بعض الأوصاف فقال : ((فقد صرح بأن المماثلة)) : يعني بين الشيئين ، ((عندنا)) : يعني مشائخ الأشاعرة ، ((إنما يثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد انتفت المماثلة)) : ماذا ما ذهب إليه شيخ مشائخ الأشاعرة واختاره القاضي الشوكاني في " دستور العلماء " وقال : إن المماثلة إنما تثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف حتى لو اختلفا في وصف لا تثبت المماثلة ، وذهب مشائخ الحنفية الماتريدية إلى أن المماثلة هي الاشتراك بين الشيئين في بعض الأوصاف ، و من لازم الاشتراك فيها أمران : أحدهما الاشتراك فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وثانيهما أن يسد كل من المثلين مسد الآخر فقال : ((وقال الشيخ أبوالمعین في التبصرة)) : أحد عظماء الحنفية صاحب " تبصر الأدلة " و " تمهيد قواعد التوحيد " و " بحر اكلام " و غيرها في التبصرة يعني في تبصر الأدلة راداً على الأشاعرة : ((إنا نجد أهل اللغة لا يمتنعون من القول بأن زيدا مثل عمرو في الفقه)) : يعني في التدريس والإفتاء ، ((إذا كان يساويه فيه ويسد مسده في ذلك الباب وإن كانت بينهما مخالفة بوجوه كثيرة)) : من الأوصاف البدنية والأخلاق الروحانية وفي النور اللامع للإمام الناصري ، قال سيف الحق أبوالمعین النسفي : لانقول ((وما يقوله الأشاعرة من أنه لا مماثلة إلا بالمساواة في جميع الوجوه فامد)) : جميع الأوصاف : بل نقول يجوز أن يكون الشيء مماثلاً للشيء من وجه مخالفاً له من وجه فإنا نجد أهل اللغة لا يمتنعون من القول بأن زيدا مثل عمرو في اللغة إذا كان مساويه فيها وإن كان بينهما مخالفة كثيرة ؛ ولذا قال النبي ﷺ : الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل أراد به الاستواء في الكيل دون العدد والصلابة والرخاوة ((لأن النبي ﷺ قال : الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل وأراد الاستواء في الكيل لا غير ، وإن تفاوت الوزن وعدد الحبات والصلابة والرخاوة)) : يعني والدليل على إرادة النبي ﷺ الاستواء في الكيل لا مطلق الاستواء .

..... و الظاهر أنه لا مخالفة لأن مراد الأشعري المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل مثلا وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام صاحب البداية أيضا وإلا فاشترك الشيتين في جميع الأوصاف و مساواتهما من جميع الوجوه يرفع التعدد فكيف يتصور التماثل و لا يخرج عن علمه و قدرته شيء لأن الجهل بالبعض و العجز عن البعض نقص و افتقار إلى مخصص

((و الظاهر أنه مخالفة)) : إشارة إلى التطبيق و دفع الاختلاف يعني لا خلاف في الواقع بين مذهب الشيخ و اللغة و الحديث و لا بين عبارة صاحب البداية و اللغة و الحديث ، ((لأن مراد الأشعري)) : يعني بالمساواة من جميع الوجوه ، ((المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل مثلا)) : يعني لا في الأوصاف كلها فإنه غير معقول بين الشيتين ، ((وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام صاحب البداية أيضا وإلا)) : وإن لم يحمل و لم يصرف إليه فلا يصح عبارته و مذهبه ، ((فاشترك الشيتين في جميع الأوصاف)) : هذا ناظر إلى عبارة البداية ، ((و مساواتهما من جميع الوجوه)) : هذا ناظر إلى عبارة الشيخ ((يرفع التعدد)) : لأن من جملة الوجوه التشخيص فلو اشتركا فيه ارتفع الاتينية ، ((فكيف يتصور التماثل)) : لأنه إنما يكون بين الشيتين قافهم .

لا يعزب عن علمه مثقال ذرة والرد على الفلاسفة الدهريه رد امشبع

((و لا يخرج عن علمه و قدرته شيء)) : فالله جل جلاله عالم بجميع الموجودات و المعدومات و الكليات و الجزئيات و لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في العلويات و السفليات و هذا هو الحق المبين ، قد اتفق جمهور العقلاء على أن الله سبحانه عالم بما يجري في ملكه إلا طائفة رذيلة من سفهاء الفلاسفة : لأنه سبحانه فاعل بالاختيار في جميع الأشياء و الفاعل المختار يجب أن يعلم ما يقصد إيجاد ، أما المقدمة الأولى

فلأنه لو كان موجبا بالذات لكان أثره لازما لوجوده فيكون قديما أزليا و إلا لكان صدوره في وقت دون وقت ترجيحا من غير مرجح فيلزم قدم العالم ، و أيضاً لو كان موجبا بالذات لزم من دوامه دوام معلوله ، و من دوام معلوله دوام معلول معلوله ، فيلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه ، و هو محال عند جميع العقول ، فإن الضرورة تشد بتغير جميع الموجودات الممكنة تغيراً لا شك فيه . و أما المقدمة الثانية فلأن الاختيار لا يتحقق إلا مع العلم فإن القاصد إلى إيجاد الشيء إنما يقصد إلى إيجاد بعد علمه و هذا ضروري لا شك فيه ، و لأننا بينا : أنه سبحانه عالم مطلقاً فلا محالة أن يكون عالماً بجميع الأشياء من الموجودات و المعلومات لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في العلويات و السفليات من الكليات و الجزئيات فتأمل . و لا تكن من الممترين .

((لأن الجهل بالبعض و العجز بالبعض نقص)) : و هو محال في جناب الحق قال الله سبحانه : ﴿ الملك القدوس ﴾ و القدوس من أسمائه سوى نفسه بذلك ليرشدك إلى تقدمه فالقدوس هو المنزه من النقائص و العيوب .

وقول الحافظ عز الدين بن عبد السلام

قال الشيخ^(١) المحدث الحافظ الحجة " عز الدين بن عبد السلام " : و أسمائه مندرجة في أربع كلمات ، الكلمة الأولى قوله : " سبحانه الله " معناها في كلام العرب التنزيه و السلب ؛ فهي مشتملة على سلب النقص و العيب عن ذات الله و صفاته فما كان من أسمائه سلبياً فهو مندرج تحت هذه الكلمة كالقدوس و هو ظاهر من كل عيب . و الكلمة الثانية " الحمد لله " و هي مشتملة على إثبات ضروب الكمال لذاته و صفاته فما كان من أسمائه متضمناً للإثبات كالعليم و القدير و السميع و البصير فهو مندرج تحت الكلمة الثانية . فقد نفينا بقولنا " سبحانه " كل عيب عقلناه و كل نقص فهمناه

(١) طابع هذا في الطبقات الشافعية للسبكي ٥/٨٦

و أثبتنا بالحمد لله كل كمال عرفناه ، و كل جلال أدركناه انتهى كلامه الشريف بحروفه . فلا وجه إلا القول بأحد الأقوال إما أن يقال : الباري سبحانه لا يعلم شيئا البتة ، وهذا من المحال الشنيع عند جميع العقلاء من أبناء آدم ، وإما أن يقال : يعلم بعض الأشياء دون بعض وهذا الذي لا يليق بكمال الجلال لأن نسبة الله سبحانه إلى جميع الأشياء على السواء فيكون علمه ببعض دون البعض ترجيح بلامرجح ، لو اقتص عالميته بالحض دون البعض لكان اختصاص ذلك البعض بشيء أوجب اختصاص علمه به فيكون كماله مفتقراً ومحتاجاً إلى الغير فيكون ناقصاً بذاته ، وإما أن يقال يعلم جميع الأشياء والمعلومات من الكليات والجزئيات وهذا هو الحق والصواب وبه نعتقد ، فتدبر .

لا يخرج عن قدرة الباري سبحانه شيء من مخلوقاته

و لا يخرج عن قدرته شيء يعني من مخلوقاته و مصنوعاته ، و أما الواجبات و الممتنعات فمستثناة عن المقدورية عقلاً و إجماعاً فلا يدخل تحت القدرة لعدم صلوحها للمقدورية فالله سبحانه قادر على جميع المقدورات ، و أن جميع الحادثات واقعة بقدرة الله سبحانه ، و ذلك لأن جميع المقدورات مساوية في المقدورية لأن المصحح للمقدورية الإمكان إذ لو رفعناه لبقى ، إما الوجوب أو الامتناع ، و مما يمتنعان من المقدورية والإمكان مفهوم مشترك بين جميع الممكنات ؛ فوجب استواء جميع الممكنات في المقدورية و نسبة ذاته إلى كل المقدورات في اقتضاء القادرة واحدة ؛ لأنها تقتضيها مطلقاً فوجب كونه سبحانه قادراً على جميع المقدورات من الإبداع و الإنشاء و الإعدام ، و هذا على الحقيقة لا يكون إلا الله سبحانه أبداع المكونات العلويات و السفليات الجليات و الخفيات أبداعها بقدرة ، و رتبها على اختلاف الأطوار بحكمة فكل ما برز فهو مقهور الوجود بكن ، و كل ما انعدم فهو مقهور العدم بكن و لا شريك

له في الخلق والتدبير " لأن العجز عن البعض نقص " وكل نقص وعيب محال في جنبه وقد سبق أنفاً دليلاً ، وأيضاً أنه سبحانه لو لم يكن قادراً على جميع المصنوعات كان عاجزاً عن بعضها بالضرورة فلا يكون إلهاً قادراً واجباً ((و افتقار إلى مخصص)) : وذلك لأن المقدورات لما تساوت في المقدورية واقتضى ذاته القادرية ، فلو اختصت قادرته ببعض دون البعض لافتقرت إلى مخصص فيكون الله سبحانه في كماله مفتقراً إلى الغير ، ناقصاً بذاته ، والله سبحانه منزّه عن الافتقار ، قال الله سبحانه : ﴿ الملك القدوس ﴾ فالملك من أسمائه ، وقال : ﴿ عند مليك مقتدر ﴾ وموصفة بمبالغة في الملك فالملك مو المستغنى عن كل شيء ويفتقر إليه كل شيء و نافذ حكمه في مملكته طوعاً أو كرمًا ، فترى الملوك الجبابرة مع جبروتهم يخضعون ويتذلّلون له جل جلاله و لهذا تتمات ليس هذا المقام مقامها .

..... مع أن النصوص القطعية ناطقة بعموم العلم و شمول القدرة فهو بكل شيء عليم و على كل شيء قدير لا كما يزعم الفلاسفة من أنه لا يعلم الجزئيات ولا يقدر على أكثر من واحد

((مع أن النصوص القطعية)) : من الآية القرآنية ، ((ناطقة بعموم العلم و شمول القدرة)) : قال الله سبحانه :

هو بكل شيء عليم والبرهان عليه

((فهو بكل شيء عليم)) : من الواجبات كذاته و صفاته و الجائزات كذوات المخلوقات و صفاتها و أفعالها و بعثة الأنبياء و المستحيلات كالشريك و الولد ، فيعلم أنه لا شريك له و لا ولد و لا صاحبة و لا يعلم ثبوت ذلك و إلا انقلب العلم جهلاً لأن اعتقاد ثبوت المحال جهل ، و ليس في قولنا : إنه لا يعلم ثبوت ذلك نفي للعلم من أصله ؛ حتى يلزم منه محال و لاتقصير للعلم بإخراج بعض متعلقاته حتى يكون محالاً أيضاً بل هي نفي تسمية الجهل علماً لأن العلم ينكشف به الأمر على ما هو عليه فهو تابع للمعلوم فلا يدخل فيه شيء مما ليس بحق بأن يصيره حقاً لأن كون غير الحق حقاً هو عين الجهل ، و لا يخرج عنه شيء بوجه الحق و إلا كان قصوراً في العلم بإخراج بعض متعلقاته ؛ فيلزم الجهل ، و حاصله : أن العلم يتعلق بكل أمر على الوجه اللائق و نفي تعلقه بالوجه غير اللائق تنزيه لاتنقيص و كمال لا محال . و إذا علمت أن العلم يتبع المعلوم ؛ تعلم أن الله سبحانه يعلم الشيء على ما هو عليه فيعلم الحق أنه الحق و يعلم الباطل أنه باطل و يعلم الواجب أنه لا ينتفي ، و المستحيل أنه لا يثبت و الممكن أنه ممكن و جميع ما يتطرق إليه من أوجه الجواز ، و يعلم أن الواقع منها الشيء الفلاني ، و أن غيره لا يقع و يعلم أنه متصف بكمالات لا نهاية لها و يعلم أنه ليس متصفاً بأضدادها ، فتأمل .

وهو على كل شيء قدير والبرهان عليه

((و على كل شيء قدير)) : إذ يستحيل عليه سبحانه العجز عن ممكن ما أي ممكن جرمًا كان أو عرضاً أو غيرهما فيشمل قدرته جميع الممكنات مثل خلق السماء و الأرض و الجنة و النار وإيجاد مثل هذا العالم بل أحسن منه .

ولهذا اعترض البقاعي على الغزالي في قوله : " ليس في الإمكان أبدع مما كان بأن فيه نسبة العجز إليه سبحانه وغاية الاعتذار بأن المراد أنه لا يمكن أن يوجد أبدع من هذا العالم لعدم تعلق قدرة الله و إرادته بإيجاده و لو شاء و أراد أوجد أبدع منه " ، فليس في كلامه ما يقتضي نسبة العجز إليه فلايتوهم ما توهمه البقاعي .

اعتراض البقاعي على الغزالي وغاية الاعتذار عنه

و من مهنا يظهر بطلان قول من قال بامتناع مثل سيدنا و نبينا محمد ﷺ عقلا للأخبار الدالة على أن الله تعالى لا يخلق بعده نبياً و هو خاتم النبيين ، و وجه البطلان : أن نبينا و رسولنا محمداً ﷺ ممكن و مثل الممكن ممكن كما يشعر به قولهم : إن القادر على الشيء قادر على مثله كما في شرح الموافق وغيره من الكتب الكلامية ؛ فلا بد أن يكون مثله ممكناً ، و الممكن لا يخرج عن الإمكان بعلم أو خبر و قد عرفت أن قدرته سبحانه واحدة عامة التعلق بجميع الممكنات ، إذ لو اختصت ببعضها دون بعض لافتقرت إلى مخصص فتكون حادثة و هو محال على الله سبحانه ، فلو اتصف بالعجز عن ممكن ما لانتفي عموم الواجب للقدرة بل ويلزم عليه نفي القدرة أصلاً لاستحالة اجتماع الضدين و هما القدرة و العجز . إن قلت : إن القدرة على تقدير اتصافه بالعجز عن ممكن متعلقة بشيء غير الشيء الذي تعلق به العجز و هذا لا يوجب اجتماع الضدين ؟ قلت : العلة في تعلق القدرة بالممكنات الإمكان و حينئذ فهي تتعلق بكل شيء ممكن فثبوت العجز عن ممكن

يلزم عليه اجتماع الضدين العجز والقدرة ، و إذا ثبت العجز ارتفعت القدرة ، و
الحاصل : أن هذا المعجوز عنه ممكن ، و كل ممكن تتعلق به القدرة ينتج هذا
المعجوز عنه مقدور عليه وهذا يلزم عليه اجتماع القدرة وضدها .

وبطلان قول من قال بامتناع مثل سيدنا محمد ﷺ

و بعد هذا لا تبقى مسألة إمكان التظير محل النزاع بين مشائخنا^(١) الماتريدية
أصلاً، و مثل بعضهم عن قال : لا يقدر الله سبحانه على أن يخرجني من مملكته هل
يكفر أولاً : فأجاب بأنه لا يكفر لأن خروجه من مملكته تعالى مستحيل لعدم إمكان
وجود مملكته لغيره ليخرجه إليها ، و القدرة لا تتعلق بالمستحيل فلا خير في ذلك كما
لا خير في أن يقال : لا يقدر الله تعالى على أن يتخذ ولداً أو زوجةً ، و من المقرر أن العجز
إنما يتعلق بما تتعلق به القدرة و هو الممكنات ، و حينئذ فلا يوصف الله سبحانه
بالعجز لعدم تعلق قدرته بالواجبات كذاته و صفاته و المستحيلات كولد أو شريك لأن
الواجبات و المستحيلات ليستا متعلقتين بالعجز ، فافهم . و بالله التوفيق و منه
الوصول إلى التحقيق .

وبعد هذا التدقيق لا تبقى مسألة إمكان التظير محل نزاع بين العلامة

الشهيد وبين أفضل المحققين فضل حق الخير آبادي

((لا كما يزعم الفلاسفة من أنه لا يعلم الجزئيات)) : و ضل من زعم من
الفلاسفة أنه سبحانه يعلم الجزئيات على وجه الكلي لا الجزئي ، قالوا : إن للعالم
محدثاً مبدعاً أزلياً واجباً بذاته عالماً بجميع معلوماته على نعت أسباب الكلية ، و هو أن
يعلم الجزئي بماله من معاني الكلية دون تعلقه بزمان معين ، صرح به نظام الملك في
رسالة العلم ، و احتجوا بأن الجزئيات في معرض التغير فالعلم بها أيضاً كذلك لأنه
تابع للمعلوم و مثال له ، فإذا كان المعلوم متغيراً كان مثاله و حكايته متغيراً لكونه

(١) لشيخ مشائخنا إسماعيل الشهيد العلامة والشيخ فضل حق الخير آبادي .

مطابقاً له ، وإلا لم يكن علما - يعني- احتجوا بأمور فاسدة : منها : أن ذلك يؤدي إلى محال وتغير العلم ، فإن الجزئيات زمانية تتغير بتغير الزمان والأحوال ، والعلم تابع للمعلومات في الثبات و التغير ، فيلزم تغير علمه ، والعلم قائم بذاته فتكون محلاً للحوادث ، والجواب : أن التغير إنما وقع في الإضافية أن العلم إما التعلق أو معنى ذو تعلق ، وعلى التقديرين لا يقع التغير إلا في التعلق والتغير في النسب لا يوجب التغير في الذات ولا في شيء من الصفات كما في المعية وهذا مثل رجل قام عن يمين الأسطوانة ، ثم عن يسارها ، ثم أمامها ، ثم خلفها ، فالرجل هو الذي يتغير والأسطوانة بحالها ، فאלله سبحانه عالم بما كنا عليه أمس ، وبما نحن عليه الآن ، وبما نكون عليه غداً ، وليس هذا جزءاً عن تغير علمه بل التغير جار على أحوالها ، وهو سبحانه عالم في جميع الأحوال على حد واحد .

وأيضاً إن الواجب الوجود خالق المخلوقات كلها وقادر على إيجادها ، وإذا تقرر ذلك لم يختص علمه في تعلقه بمعلوم دون معلوم لوجوب قدمه المنافي للتخصيص ، فثبت أنه يعلم الكليات لأنها معلومات ، والجزئيات لأنها معلومات أيضاً ، والعجب أن الواجب الوجود يريد لإيجاد الجزئيات ، والإرادة للشيء المعين إثباتاً ونقياً مشروطة بالعلم بذلك المراد الجزئي .

زعمت الفلاسفة الدهرية أنه سبحانه يعلم الجزئيات على وجه الكل و

الرد عليه

وقد أجاب عنه الشارح في شرح المقاصد عند إثبات إدراك بعض الجزئيات للميت راداً على الفلاسفة - وهذا يقصم ظهر الفلاسفة - ، يقول : ولما كان إدراك الجزئيات مشروطاً عند الفلاسفة بحصول الصورة في الآلات فعند مفارقة النفس و بطلان الآلات لا تبقى مدركة للجزئيات ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط ، وعندنا لما لم تكن الآلات شرطاً في إدراك الجزئيات ، إما لأنه ليس بحصول الصورة لا في النفس ولا في الحس ، وإما لأنه لا يمتنع ارتسام صورة الجزئي في النفس ، بل الظاهر من قواعد الإسلام أنه يكون للنفس بعد المفارقة إستدراكات متجددة

جزئية و إطلاع على بعض جزئيات الأحوال للأحياء ، لاسيما الذين ما بينهم و بين الميت تعارف في الدنيا ، و لهذا ينتفع بزيارة القبور و الاستغاثة بنفوس الأخيار من الأموات في استئزال الخيرات و استدفاع الملمات .

جواب الشارح عن قول الفلاسفة وهذا كاف لذى الأذهان

قلت : و هذا كاف لذى الأذهان من البرامين العقلية إلا لمن هو مريض القلب بمرض الفلسفة ، و قد ذكر الحجة في تهافت مخالفة الفلاسفة لما عليه أمل الحق في نحو عشرين مسألة ، و أكفرهم بثلاث : منها : " قدم العالم " ، أقول : و اتبعهم في هذا ابن تيمية و ابن قيم و يقولان بكل صراحة و بكل وقاحة بين المسلمين : " الحوادث لا أول لها في جانب الماضي " ، أقول : و هذا خطأ فاحش ، و منها : إنكار الحشر الجسماني ، و منها : مسألة العلم بالجزئيات هي المكفرات عنده ، و أن قول ابن رشد الحفيد في " تهافت التهافت " و " مناهج الأدلة " ، و قول الفخر في " المطالب العالية " ، و قول الدواني في " شرح العضدية " مما يشير اهتمام الباحث الناظر بتلك المسائل ، و هذه الرسالة اللطيفة ليست مقامها ، فتأمل و لا تكن من الغافلين .

قالوا: قال أرسطو: الواجب الوجود واحد من وجه فلن يصدر عنه إلا

واحد وهذا كفر مصرح

((و لا يقدر على أكثر من واحد)) : قالوا : قال أرسطو : إنه جل جلاله واحد من كل وجه فلن يصدر عن الواحد من كل وجه إلا واحد ، أقول : و هذا القول كفر مصرح مجرد عند جماهير أهل الحق ، و لا قائل بهذا مطلقا بين الفرق المسلمين من أهل الأديان السماوية الذين علموا من الدين بالضرورة .

رد الشيخ المدقق في الفتوحات على هذا القول

قال الشيخ المدقق في " الفتوحات " راداً على هذا القول : كل خط يخرج من النقطة للمحيط مساو لصاحبه ، و ينتهي إلى نقطة المحيط ، و النقطة في ذاتها ما تزيد

مع كثرة الخطوط الخارجة منها إلى المحيط ، فقد صدرت الكثرة عن الواحد العين ، و لم يتكثروا في ذاته ، فبطل قول من قال : لا يصدر عن الواحد ، إلا الواحد .

أقول : وما صح قط أنه قال هذه المقالة وكيف يقولها عاقل فضلا عن هذا الحكيم العظيم

أقول : وما صح قط أنه قال هذه المقالة ، وكيف يقولها عاقل فضلا عن الفاضل ، و فضلا عن المعلم الأول أرسطو الحكيم العظيم . ثم لو صح أنه قالها لكانت دعوى لا برهان عليها ، و خطأ محض و غلط فاحش لا يجب اتباعه عليها ، و هو يقول في مواضع من مصنفاته : اختلف أفلاطون و الحق ، و كلامهما إلينا حبيب غير أن الحق أحب إلينا - فانظر العاقل - و إذا اختلف أفلاطون و الحق ، فغير نكبر و لا بديع أن يختلف أرسطو أو الحق ، و ما عصم إنسان من الخطأ سوى الأنبياء ، و الأسف كل الأسف ! و المتأخرون من فلاسفة الإسلام قد سلكوا كلهم طريقة أرسطو في جميع ما ذهب إليه ، و انفرد به عن شيخه و مؤدبه سوى كلمات يسيرة ، ربما رأوا فيها رأي أفلاطون ، و المتقدمين و اتبعوه أيضاً في هذه المسئلة الاعتقادية الخطيرة ، و وقعوا معه في هذه الزندقة والضلالة ، و نبذوا كتاب الله العظيم وراء ظهورهم ، و لم يخافوا يوم الحساب مع أن العقليات لا تقلد فيها مطلقا بالاتفاق .

احتالوا في صدور الكثرة بحيل والرد عليها أحسن الرد

ثم احتالوا في صدور الكثرة بحيل تدل على عظيم حيرتهم و جهلهم بهذا الباب ، و ذلك أنهم قالوا : إن واجب الوجود لا يكون إلا واحداً من جميع الوجوه لاتعدد فيه و الواحد من كل وجه ينشأ عنه بطريق العلة واحد ، و ذلك الذي صدر عن الله عز وجل بطريق العلة مسموه بالعقل الأول ، ثم إن هذا العقل له جهة إمكان من حيث أن الغير أثر فيه و جهة وجوب من حيث أنه لا أول له لكون علته كذلك ؛ فنشأ عنه من الجهة الأولى بطريق التعليل فلك أول ، و نشأ عنه من الجهة الثانية بطريق التعليل أيضاً

عقل ثان مدبر لذلك الفلك ، ثم إن العقل الثاني له جهتان أيضاً فنشأ عنه من هاتين الجهتين عقل ثالث وفلك ثان ، وهكذا إلى فلك القمر فتكاملت العقول عشرة ، والأفلاك تسعة ، والعقل العاشر المدبر لفلك القمر يفيض الكون والفساد على ما تحت ذلك الفلك من العناصر ، وأنواعها قديمة أثر فيها بالتعليل ، وأشخاصها حادثة ، وذلك لأنهم يقولون : العالم إما مجردات أو ماديات ، فالمجردات منها : ما هو قديم كالعقول العشرة والنفوس الفلكية ، ومنها : ما هو حادث كالنفوس البشرية ، أما الماديات فالفلكية قديمة بموادها وصورها وأعراضها : من الشكل واللون والضوء ولو حركتها ، وأما شخص الحركة فحادث ، وأما العناصر فإنها قديمة بالنوع ؛ أي أنواعها قديمة وأفرادها حادثة ، والمراد بالقدم الزمني ، وهو عدم الأولوية لا الذاتي ، وهو عدم تأثير الغير والحدوث كذلك ، وهذا غاية أفكارهم ، وهذه كلها وأهميات ومميات ظنيات خيالات ، بل ترمات باطلة لا برهان مقبول ، ودليل معقول عند عامة العلماء عليها ، وأين قيمة أفكارهم وأنظارتهم بين نظام الربوبية ؟ ، بل الفلاسفة عن تعقل أحكام الألومية بمعزل ، أولم يعلموا من غفلتهم وجهلهم أن الباري سبحانه قادر على جميع المخلوقات !! : لأن المقتضى لقدرته هو الذات والمصحح للمقدورية هو الإمكان فإذا ثبت قدرته في البعض ثبت في الكل إذ لا فرق بين ممكن وممكن ، ولأن الإمكان مشترك بين الممكنات ولا بد للممكن على تقدير وجوده من الاستناد إلى الواجب ، وقد ثبت أنه فاعل بالاختيار فيكون قادراً عليه مع أن العجز عن البعض نقص ، فتأمل ولا تغفل .

وبه اندفع الخلاف قطعاً في مسألة إمكان النظر

وبه اندفع الخلاف قطعاً و يقيناً في مسألة إمكان النظر بين العلامة الشهيد الدملاوي وبين أفضل المحققين فضل حق الخير أبدي .

..... والدمرية أنه لا يعلم ذاته

قالت الدهرية: الواجب الوجود لا يعلم ذاته والرد على هذا الكفر

((والدمرية أنه لا يعلم ذاته)) : وهذا كفر مجرد بلا شك ، وهذا مذهب جعفر بن حرب من القدرية الدهرية ، أصناف منهم أنكروا الخالق و البعث و الإعادة ، و منهم أقروا بالخالق و يستندون الحوادث إلى الدمر ، و هم الذين أخبر عنهم القرآن الحكيم ﴿ وقالوا وما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدمر ﴾ ، و منهم فرقة عطلت الباري سبحانه عن الصفات أي نفتها عنه ، و هو المراد مهنا فاستبدل عليهم بضروريات فكرية وآيات قرآنية فطرية ، في كم آية وكم سورة ﴿ أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض ﴾ وقال : ﴿ أولم ينظروا ما خلق الله ﴾ وقال : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم ﴾ .

احتجوا بأن العلم لا يخلو، والجواب عن هذا الهذيان

و احتجوا بأن العلم لا يخلو إما أن يكون صفة كمال أو صفة نقصان ، فإن كان صفة كمال كان الذات ناقصاً في نفسه كاملاً بغيره ، وإن كان صفة نقصان وجب تنزيه الذات عنه أقول : و الجواب عن هذا الهذيان : أن النقصان إنما يكون لو كان صفة الكمال ناشئة عن الغير ، أما إذا كانت ناشئة عن الذات فذلك عين كمال الذات بل كمال الذات كونه مقتضياً لصفات الكمال و الذي عليه ذو الألباب ، و هو أنه سبحانه يعلم بعلمه علمه كما يعلم به ذاته و سائر صفاته و جميع مصنوعاته ، و إن صفة العلم تتعلق بذاتها و بغيرها إذ كل صفة تتعلق وليست من صفات التأثير لا يستحيل تعلقها بذاتها و بغيرها . و احتجوا في المشهور عنهم بأن العلم نسبة و النسبة لا تكون إلا بين المنتسبين و نسبة شيء إلى نفسه محال ، و الجواب عن هذا الهذيان - أولاً :- منع أنه نسبة بل صفة ذات إضافة ، و عليه المحققون - وثانياً :- أنه يكفي التغاير ولو اعتباراً ، و من تأمل في النظام البديع علم قطعاً و يقيناً أن مبدعه أبدعه عالماً بذاته كما عالماً به و عالماً بصدوره ، و لم يفهموا من غوايتهم و حماقتهم أن الفاعل

للمصنوعات بخلقه بالاختيار ، يجب أن يكون متصفا بالعلم والقدرة : لأن الإرادة - و هي الاختيار - مشروطة بالعلم بالمراد ، ووجود المشروط بدون شرطه محال ولأن المختار للشيء إن كان غير قادر عليه تعذر عليه صدور مختاره ومراده ، ولما شوهدت المصنوعات صدرت عن فاعلها المختار من غير تعذر ، علم قطعاً أنه قادر على إيجادها وعالم بها ، و إذا كان عالماً بها كان عالماً بنفسه وبذاته بالأولى ، فإنكار علمه بذاته العلي كفر .

قال جعفر بن حرب : إنه سبحانه محال أن يعلم نفسه والرد

على هذا الهذيان

وقال جعفر بن حرب من القدرة : إنه سبحانه محال أن يعلم نفسه لأنه يؤدي إلى أن يكون العالم والمعلوم واحداً ومحال أن يعلم غيره كما يقال : محال أن يقدر على الوجود من حيث هو موجود . أقول راداً على هذه الغفلة : فإن عاقلاً ما لا يتكلم بمثل هذا الكلام الغير المعقول ، هذا الكلام ليس من قبيل كلام العقلاء ، بل ليس من قبيل كلام بني آدم ، ولسنا من رجال ابن حرب ، فنطلب لكلامه وجهاً ، بل وليس له وجه أصلاً ورأساً .

التقسيم الضابط في هذا المقام

أقول : والتقسيم الضابط في هذا المقام ما أورده الشارح في شرح المقاصد : أن الكافر اسم لمن لا إيمان له ، فإن أظهر الإيمان خص باسم المنافق ، وإن ظهر كفره بعد الإسلام خص باسم المرتد لرجوعه عن الإسلام ، وإن قال بالهين أو أكثر خص باسم المشرك لإثباته الشريك في الألومية ، وإن كان متديناً ببعض الأديان والكتب المنسوخة خص باسم الكتابي : كاليهود والنصارى ، وإن كان يقول بقدم الدهر وإستناد الحوادث إليه خص باسم الدهري ، وإن كان لا يثبت الباري تعالى خص باسم المعطل ، وإن كان مع اعترافه بنبوة النبي ﷺ وإظهاره شعائر يبطن عقائد هي كفر بالاتفاق خص باسم الزنديق ، وهي في الأصل منسوب إلى " الزند " اسم كتاب " أظهر مزدك " في أيام قباد ، وزعم أنه تأويل كتاب المجوس الذي جاء به " زرادشت " الذي يزعمون أنه نبيهم ، هذا كلامه بلفظه فافهم .

..... و النظام انه لايقدر على خلق الجهل و القبح و البلخي أنه لايقدر على مثل مقدور العبد و عامة المعتزلة أنه لايقدر على نفس مقدور العبد

مذاهب المعتزلة وأدلتهم والجواب عن هذياناتهم، التمهيد الانيق الواجب حفظه

((و النظام)) : قائد النظامية : و هو إبراهيم بن سيار بن ماني ، قد طالع كثيرا من كتب الفلاسفة و خلط كلامهم بكلام المعتزلة و انفرد عن أصحابه بمسائل منها : أنه قال : ((أنه لايقدر على خلق الجهل و القبح)) : قال النظام : إن الله سبحانه لا يوصف بالقدرة على الشرور و الفسادات و المعاصي و ليست هي مقدورة للباري سبحانه خلافا لأصحابه فإنهم قضوا بأنه قادر عليها لكنه لا يفعلها لأنها قبيحة و مذهب النظام أن القبح إذا كان صفة ذاتية للقبح و هو المانع من الإضافة إليه فعلا ففي تجويز وقوع القبح منه قبح أيضاً ؛ فيجب أن يكون مانعا ففاعل العدل لا يوصف بالقدرة على الظلم ، و على نقيض هذه المقالة قالت " المزدرية " أصحاب عيسى بن صبيح المكنى بأبي موسى الملقب بالمزدار ، و قد تلمذ بشر المعتمر و أخذ العلم منه و تزهد و يسمى راهب المعتزلة و إنما انفرد عن أصحابه بمسائل منها : قال المزدار رأس المزدرية راهب المعتزلة و زامدهم : إن الله سبحانه يقدر على أن يكذب و يظلم ، و لو كذب و ظلم كان إلها كاذبا ظلماً ، و كلا القولين جهل و جنون محض ، و مكابرة للحواس و العقول ، و إنكارهم ما يعرف بالحواس و ضرورة من عموم العلم و شمول القدرة ، و احتج النظام أنه لو قدر الواجب الوجود على الفعل القبح لكانت قدرته عليه إما مع العلم بقبحه أو بدونه ، الأول سفه ، و الثاني جهل ، و أيضاً أنه لو قدر على خلق الجهل و الظلم و القبح وجب أن يكون جاهلا و ظلما و

قبيحاً لأن خالق الجهل يكون جاملاً . أقول : و كل واحد من أدلته جهل و هذيان ، و الجواب عن الأول : أنه لا قبح بالإضافة إلى الواجب الوجود ، و كيف يتصور و الكل ملكه !! ، فله سبحانه أن يتصرف فيه على أى وجه شاء ، قال الله سبحانه : ﴿ فعال لما يريد ﴾ و قال : ﴿ و على كل شيء قدير ﴾ و قال : ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾ . و قال : ﴿ و ما ربك بظلام للعبيد ﴾ . و الجواب عن الثاني : إنا لانسلم أن خالق الجهل يكون جاملاً ، و هكذا نعم الموصوف بالجهل و المتصف به يكون جاملاً ، و الحاصل : النظام المسكين تكلم بالعربية من غير أن يعقلها على وجهها ، فتدبر .

((و البلخي أنه لا يقدر على مثل مقدور العبد)) : مثل الصوم و الصلوة و احتج على ذلك بأنه لو قدر على مثل مقدور العبد ، لزم أن يكون العبد مماثلاً له سبحانه ، و قد ثبت بالأدلة الواضحة أنه لا يماثله شيء من المصنوعات . و الجواب عنه : أنه ممنوع أنه يلزم من ذلك أن يكون العبد مماثلاً له سبحانه في القدرة و القوة ، و لم يعلم من غفلته أن قدرة الله سبحانه قديمة أزلية أبدية و قدرة العبد حادثة زائلة غير دائمة ، فلا يكون مماثلاً له بوجه من الوجوه ، و لا شك أن كل مثلين لا بد أن يجب لأحدهما ما يجب للآخر ، و يستحيل عليه ما استحال عليه و يجوز له ما جاز عليه لما علم من وجوب استواء المثلين في كل ما يجب و يجوز و يستحيل ، و قد عرفت بالبرهان القاطع أن كل ما سوى الله تعالى يجب له الحدوث ، فلو مائل شيئاً مما سواه لوجب له سبحانه الحدوث ما وجب لذلك الشيء ، و بالجملة لو مائل شيئاً من الحوادث لوجب له القدم لألوميته و الحدوث لفرض مماثلته للحوادث ، و ذلك جمع بين متناقضين ضرورة فافهم .

((و عامة المعتزلة أنه لا يقدر على نفس مقدور العبد)) : مثل تحريك اليد و الرجل و الرأس ، و تمسكوا على ذلك بأن مقدور الواحد لا يدخل تحت

القدرتين قدرة الله سبحانه و قدرة العبد ، و الجواب عن هذا الشغب : بأنه يجوز أن يدخل المقدور الواحد تحت القدرتين بجهتين مختلفتين ، فإن مقدور الواحد يدخل تحت قدره الله سبحانه خلقا و إيجاداً و تحت قدرة العبد كسبا لا خلقا لأنه لا خالق إلا هو . أقول : هذه الأقوال و أمثالها إنما يقولها من يقولها من شيوخ القدرية .

و أما أهل السنة المثبتون للمقدر فليس فيهم من يقول بذلك ، أقول : هذه الحكايات و أمثالها دائرة بين أمرين إما أن تكون كذبا محضا ممن افتراها و إما أن تكون قد وقعت لجاهل معذور ليس بصاحب قول و لا مذهب ، و أدنى العامة أعقل منه و أفقه .

و على التقديرين لا يضر ذلك أهل السنة شيئا ما ، و لأنه من المعلوم لذي علم و عقل و فهم أنه ليس من العلماء المعروفين بالسنة من يقول مثل هذا الهذيان . نعوذ بالله من الخذلان .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التحميدات والتمجيدات

و الواجب في حق الله جل جلاله إجمالاً هو اتصافه بكل كمال ، و الواجب في حق الله جل جلاله تفصيلاً عشرون صفة ، و ذلك لأن صفات الله سبحانه الواجبة له لا تنحصر في هذه العشرين ، إذ كمالاته تعالى لا نهاية لها لكن العجز عن معرفة ما لم ينصب عليه دليل عقلي و لا نقلي لا نؤاخذ به بفضل الله سبحانه ، و هي الوجود و القدم و البقاء و مخالفته للحوادث و قيامه بنفسه و الوجدانية و القدرة و الإرادة و العلم و الحياة و السمع و البصر و الكلام و كونه تعالى قادراً و مريداً و عالماً و حياً و سميعاً و بصيراً و متكماً .

و الجائز في حق الله سبحانه هو فعل كل ممكن أو تركه ، و الدليل على ذلك المشاهدة بالعيون ؛ لأننا نشاهد الممكنات وجدت و انعدمت ، فلو كانت واجبة لما انعدمت ، و لو كانت مستحيلة لما وجدت ، و قال الله سبحانه : ﴿ و ربك يخلق ما يشاء و يختار ﴾ و معنى الوجود أن ذات الله سبحانه موجود و الدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات لأنه لو لم يكن موجوداً لكان معدوماً و لو كان معدوماً لم يوجد شيء من هذه المخلوقات .

اختلفوا في الوجود صفة أم لا ويسأتى تحقيقه

و في عد الوجود صفة على مذهب الشيخ الأشعري تسامح ، لأنه عنده عين الذات و ليس بزائد عليه ، و الذات ليس بصفة لكن لما كان الوجود يوصف به الذات في اللفظ فيقال : ذات الله موجود صح أن يعد صفة على الجملة ، و أما على مذهب من جعل الوجود زائداً كالإمام الفخر فعده من الصفات صحيح لاتسامح فيه ، و منهم من جعله زائداً على الذات في الحادث دون القديم و هو مذهب فلاسفة و معنى القدم إنما هو عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود ، و إن شئت قلت : هو عبارة عن عدم الأولية للوجود .

معنى القدم في حقه سبحانه عدم افتتاح الوجود والدليل عليه

وإن شئت قلت : هو عبارة عن عدم افتتاح الوجود ، هذا معنى القدم في حقه سبحانه باعتبار ذاته وصفاته ، والدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات لأنه لو لم يكن قديماً أزلياً لكان حادثاً ولو كان حادثاً لم يوجد شيء من المخلوقات ، قال الله سبحانه : ﴿ هو الأول ﴾ ، معناه لا أول لوجوده ومعنى البقاء إنما هو عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود ، إن شئت قلت : هو عبارة عن عدم الآخرة للوجود ، والدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات لأنه لو لم يكن باقياً لكان فانياً ولو كان فانياً لم يوجد شيء من هذه المخلوقات ، قال الله سبحانه : ﴿ هو الآخر ﴾ وقال : ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ أي ذاته العلي ، ومعنى مخالفته للحوادث أي لا يماثله شيء منها مطلقاً لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال ، والدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات لأنه لو لم يكن مخالفاً للحوادث لكان مماثلاً لهم ولو كان مماثلاً لهم لم يوجد شيء من هذه المخلوقات ، قال الله سبحانه : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ فأول هذه الآية تنزيه وآخرها إثبات ، فصبراً يرد على المجسمة وأضرابهم وعجزاً^(١) يرد على المعطلة النافين لجميع الصفات ، وحكمة تقديم التنزيه في الآية : وإن كان من باب تقديم السلب على الإثبات أنه لو بدأ بالسمع والبصر لوقع في ذهن السامع أن سمع سبحانه وبصره مشابهان لسمع المخلوقات وبصرهم فيكون سمعه بأذن وبصره بحدقة ، وإن كلا منهما إنما يتعلق ببعض الموجودات وذلك لأن المؤلف للسامع أن السمع بأذن والبصر بحدقة ، وأن السمع والبصر يتعلقان ببعض الموجودات فبدأ في الآية بالتنزيه يستفاد منه نفي التشبيه مطلقاً حتى في السمع والبصر ، فافهم .

(١) عجز : مؤخر الشيء أو إيمت .

معنى قيام الواجب سلب الافتقار إلى شيء من الأشياء والدليل عليه

و معنى قيامه بنفسه : أي لا يفتقر إلى محل و مخصص أنه مما يجب له سبحانه أن يقوم بنفسه و بذاته ، و معنى قيامه بنفسه : سلب الافتقار إلى شيء من الأشياء ، فلا يفتقر إلى محل ذات سوى ذاته يوجد فيه كما توجد الصفة في الموصوف : لأن ذلك لا يكون إلا للصفات و هو ذات موصوف بصفة و كذلك لا يحتاج إلى مخصص فاعل يخصصه بالوجود لا في ذاته و لا في صفة من صفاته لوجوب القدم و البقاء لذاته و لجميع صفاته ، و ليس ذاته كسائر النوات التي لا تفتقر إلى محل أيضاً كالأجرام مثلاً لأن هذه وإن كانت مستغنية عن المحل أي عن ذات يقوم بها قيام الصفة بالموصوف ؛ فهي مفتقرة ابتداء و دواما افتقارا ضرورياً لإلزامها إلى مخصص فاعل و هو الله سبحانه ، فإذا ان القيام بالنفس هو عبارة عن الغني المطلق قال الله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ و قال : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ فأثبت بقوله : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ افتقار كل ما سوا إليه ، إذ الصمد هو الذي يصمد إليه في الحوائج و لا شك أن كل ما سواه صامد إليه مفتقر إليه ابتداء و دواماً بلسان حاله أو بلسان مقاله أو بهما معاً ، و أثبت بقوله : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ وجوب استغنائه عن المؤثر و الأثر فلا حاجة إلى المؤثر و لا علة لوجوده ، و إليه الإشارة : بقوله و لم يولد ، أي لم يتولد وجوده عن شيء ، لا سبب لوجوده لوجوب قدمه و بقائه و لا حاجة له إلى الأثر ، و هو ما أوجد من الحوادث و لا غرض له سبحانه في شيء منها : تعالى عن الأغراض و لا معين له في شيء منها ، بل هو فاعل بمحض الاختيار بلا واسطة و لا معالجة و لا علة ، و إليه الإشارة بقوله : لم يتولد وجود شيء عن ذاته العلي بأن يكون بعضاً منه أو ناشئاً عنه باستعانة لمن يزوجه على ذلك أو ثم غرض يحمل على ذلك كما هو شأن الزوجين و نحوهما : بالنسبة للولد و نحوه في جميع ما ذكر إذ لو كان الله سبحانه كك لزم أن يماثل الحوادث ، كيف ! هو تبارك و تعالى ليس له كفواً أحد فلا والد إذن و لا صاحبة و لا ولد و لا مماثلة بينه و بين

الحوادث بوجه من الوجوه فتبارك الله رب العالمين .

الوحدانية في حقه سبحانه تشتمل على ثلاثة أوجه

و معنى الوحدانية أي : لا ثاني له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، يعني أن الوحدانية في حقه تشتمل على ثلاثة أوجه : أحدها : نفي الكثرة في ذاته ويسمى الكم المتصل ، الثاني : نفي النضير له في آلة أو في صفة من صفاته ويسمى الكم المنفصل ، الثالث : انفراده بالإيجاد والتدبير العام بلا واسطة ولا معالجة ، فلامؤثر سواه في أثر ما عموماً ، والحاصل : أن الله سبحانه منفي عنه الكم المتصل في الذات وهو تركيب ذاته من أجزاء ، والكم المنفصل في الذات وهو أن يكون هناك ذات مماثل لذاته ، والكم المتصل في الصفات وهو تعدد كل صفة من صفاته كأن يكون له علمان وقدرتان الخ ، والكم المنفصل في الصفات وهو أن يكون هناك لغيره من الحوادث صفات كصفاته كأن يكون لغيره قدرة مثل قدرته ، ومنفي عنه أيضاً أن يكون غيره مشاركاً له في فعل من الأفعال قال الله سبحانه : ﴿ ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه ﴾ الآية استدلال على ثبوت الوجه الأول وهو نفي الكثرة في ذاته إذ لو كان مركباً كان كل جزء إلهاً فيكون أرباباً لا رباً واحداً ، وعلى ثبوت بعض الوجه الثاني وهو نفي النضير له في ذاته لأن قوله لا إله إلا هو ، نظير كلمة الشهادة في الدلالة على نفي النضير في الذات .

ثم إن قوله : خالق كل شيء ، أي ماعدا ذاته و صفاته فإنهما غير مخلوقين له فهو عام أريد به الخصوص أو أن الشيء بمعنى المشيء والمشيء هو المراد ، والإرادة إنما تتعلق بالممكنات وقال الله سبحانه : ﴿ له ملك السموات والأرض ﴾ استدلال على انفراده سبحانه بالإيجاد وذلك لأن المراد بالملك التصرف أي التصرف في السماوات والأرض وما فيهما مملوك له سبحانه ، ولا يكون مالكا للتصرف فيهما إلا إذا كان منفرداً بإيجادهما وإيجاد ما فيهما من ذوات و صفات وأفعال ، فلو كان لأحد تأثير في أثر ما لم يكن الله جل جلاله مالكا للتصرف فيهما لكن التالي باطل .

الاستدلال على انفراد واجب الوجود بالايجاد والبرهان عليه

قال الله سبحانه : ﴿ و الله خلقكم و ما تعلمون ﴾ استدلال على انفراده بالإيجاد سواء كانت " ما " مصدرية أو موصولة بمعنى " الذي " ، و جعلها مصدرية أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير عائد بخلاف جعلها موصولة : فإنه يحوج لتقدير العائد ، و المعنى على تقدير جعلها مصدرية : و الله خلقكم و خلق عملكم ، و الحجة لنا فيه ظامرة ، فليس العبد يخلق أفعاله ، و المراد بالعمل : الحاصل بالمصدر و هو الحركات و السكنات لا المعنى المصدرى و هو الإيقاع أعني مقارنة القدرة الحادثة للحركات لأنه أمر اعتباري لا يتعلق به الخلق ، بل هو متجدد بنفسه بعد عدم ، و المعنى على تقدير جعلها موصولة : و الله خلقكم و خلق الذي تعملونه أي و خلق العمل الذي تعملونه ، و المراد به المعنى الحاصل بالمصدر فرجع المعنى على الموصولية للمعنى الأول الكائن على جعلها مصدرية .

و معنى كونه سبحانه قادراً : أنه سبحانه قادر على كل شيء ممكن و دليله دليل القدرة ، و معنى كونه مريداً : أنه سبحانه مريد لكل شيء ممكن و دليله دليل الإرادة ، و معنى كونه سبحانه عالماً : أنه سبحانه عالم بكل شيء و دليله دليل العلم ، و معنى كونه سبحانه حياً : أنه سبحانه حي لا يموت أبداً ، و دليله دليل الحياة ، و معنى كونه سبحانه سميعاً : أنه سبحانه سميع لكل شيء ، و دليله دليل السمع ، و معنى كونه سبحانه بصيراً : أنه سبحانه بصير بكل شيء ، و دليله دليل البصر ، و معنى كونه متكلماً : أنه سبحانه متكلم بغير حروف و أصوات ، و دليله دليل الكلام ، إنما سميت هذه الصفات معنوية : لأن الاتصاف بها فرع الاتصاف بالسبع صفات المعاني ، فإن اتصاف محل من المحال بكونه عالماً أو قادراً مثلاً لا يصح إلا إذا قام به العلم أو القدرة ، و قس على هذا و سيأتي التفصيل عليها في موضعه و محله .

..... وله صفات لما ثبت من أنه تعالى عالم قادر حي الى غير ذلك و معلوم ان كلا من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب

المعتزلة والفلاسفة ينفون الصفات فقال رادأعليهم: وله صفات

ولما كانت المعتزلة و الفلاسفة ينفون الصفات و أهل السنة و المشبهة و الكرامية يثبتونها فقال رادأ على المعتزلة و الفلاسفة : ((وله صفات)) : يعني وله سبحانه صفات زائدة على ذاته العلي و حقيقته ، و من الناس من يقول : إن البحث في مثل هذا خطأ عظيم لأننا لانعلم حقيقة الموصوف و هو الله سبحانه و لانعلم حقيقة صفة من صفاته حتى نحكم بأن صفاتها عينها أو غيرها ، و قد ندم أشياخ من عظماء مشائخنا على الخوض في ذلك و هو الإمام الفخر الرازي ، و المتنازعون في ذلك هم أهل السنة و المعتزلة و الفلاسفة .

مذهب أهل السنة أن صفات الله غير ذاته و زائدة على حقيقته و

تمسكوا بوجوه ثلاثة

فأهل السنة على أن صفات الله غير ذاته و زائدة على حقيقته و تمسكوا بوجوه ثلاثة ، الوجه الأول : فقال بأنه ((لما ثبت)) : بالأدلة السمعية و العقلية ((من أنه تعالى عالم قادر حي إلى غير ذلك)) : من أنه سميع بصير و مرید و متكلم و مكون ((و معلوم أن كلا من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب)) : و تعقب . أقول : هذا إنما يدل على زيادة مفهوم الصفات على مفهوم الذات و لكن لا يدل على زيادة حقيقة الصفات على حقيقة الذات فافهم . و الوجه الثاني فقال :

..... وليس الكل ألفاظ مترادفة وإن صدق المشتق على الشيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له فتثبت له صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك لا كما يزعم المعتزلة أنه عالم لا علم له و قادر لا قدرة إلى غير ذلك فإنه محال ظاهر

((وليس الكل ألفاظ مترادفة)) : وهذا ظاهر جداً لأن مفهوم كل واحد منها يباين مفهوم الآخر إذ المفهوم من العالم ، هو المتصف بالعلم والمفهوم من القادر ، هو المتصف بالقدرة من المعلوم العلم غير القدرة . والوجه الثالث : فقال : ((وإن صدق المشتق)) : يعني ومعلوم إن صدق المشتق ((على الشيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له)) : فالعالم مثلاً يستدعي ثبوت علم له لاستحالة ثبوت المشتق من غير ثبوت مبدأ الاشتقاق ، أقول : وفيه بان إطلاق المشتق عليه لا يدل إلا على مجرد ثبوت مأخذه له وأما أنه أمر وجودي زائد عليه فلا ، بل يكفي أن يكون ذلك الوصف أمراً اعتبارياً فتأمل . ((فتثبت له)) : تفريع على الدليل السابق ، ((صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك)) : من صفة السمع والبصر والكلام والإرادة ، وهذه السبع صفات المعاني وهي علل للصفات المعنوية ، والصفات المعنوية لازمة لصفات المعاني ؛ فكونه قادراً لازم للصفة من صفات المعاني وهي القدرة وكونه مريداً لازم للإرادة القائمة بذاته . والحاصل : أن اتصاف محل بالمعاني يوجب اتصافه بالمعنوية الأولى ملزومة والثانية لازمة ، ومرادنا بالتعليل التلازم : فمعنى كون المعاني عللاً للمعنوية أن المعاني ملزومة للمعنوية ، والمعنوية لازمة لها وليس المراد بكون المعاني عللاً في المعنوية أنها أوجدتها فتفكر .

((لا كما يزعم المعتزلة أنه عالم لا علم له وقادر لا قدرة له إلى غير ذلك)) : نحو مريد لا إرادة له وسميع لا سمع له وبصير لا بصر له ومتكلم لا كلام له ، ((فإنه محال ظاهر)) : لأنهم نفوا مع الفلاسفة جميع الصفات الواجبة له سبحانه من العلم والقدرة والإرادة وغيرها وذلك كفر أصرح .

..... بمنزلة قولنا : أسود لا سواد له

((بمنزلة قولنا : أسود لا سواد له)) : وهذا لا يخفى ألا ترى أن الأسود عبارة عن الشيء له السواد فكيف يصح النفي ؟ .

فإن قلت : المعتزلة ينفون المعاني ، والراجح عدم كفرهم فما الفرق بينهما ، قلت المعتزلة إنما ينفون زيادة المعاني على الذات مع اعترافهم بثبوت أحكامها وهي المعنوية بخلاف الفلاسفة فإنهم ينفون المعاني وأحكامها ، فيلزمهم ثبوت أضدادها فالمعتزلة يقولون : إنه عالم بذاته ، والفلاسفة يقولون : إنه لا علم له أصلاً بالذات ولا زائد عليه ، وهذه المقالة - وهي نفيهم الصفات - إحدى المقالات الثلاث التي كفرت بها الفلاسفة ، والثانية نفي المعاد الجسماني وإثبات المعاد الروحاني ، والثالثة أن النبوة مكتسبة وزاد بعضهم رابعة وهي إنكارهم تعلق علم الله بالجزئيات ، وأراد بالفلاسفة كل من كان على عقائدهم الفاسدة ممن كان قبل الإسلام أو بعده ، ثم الذي نفاه الفلاسفة من الصفات الوجودية ، وأما السلبية فيقولون بها .

الفرق بين قول قدماء الفلاسفة ومتأخريهم

إن قلت : هذا الكلام يقتضي أن الفلاسفة لا يثبتون العلم وهو مخالف لما اشتهر من قولهم : إن الله سبحانه يعلم الكلّيات ولم يعلم الجزئيات ؟ قلت لا مخالفة وذلك لأن قدماء الفلاسفة الدمرية ينفون العلم ويقولون : إن واجب الوجود موجب والموجب لا يحتاج في تأثيره إلى شعور بأثره كاحتضاء ذات الشمس الإضاءة عند من يعتقد أن ذاتها علة لذلك ولا تحتاج لشعور ، وأما متأخروهم كفلاسفة الإسلام الذين حقنوا دماءهم بإظهار الإسلام كالشيخ الرئيس والمعلم الثاني الفارابي ونظائريهم : فيثبتون علمه بالكلّيات دون الجزئيات لتغيرهما فيتغير العلم بها والواجب لا يتغير ، ولأن الجزئي تنطبع صورته في النفس والصورة مركبة ولا ينطبع المركب إلا في المركب والواجب لذاته غير مركب ، قد سبق الرد على هذا الشغب فتدبر .

..... وقد نطقت النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرهما و دل
صدور الأفعال المتقنة على وجود علمه وقدرته

((وقد نطقت النصوص)) : من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، ((بثبوت
علمه وقدرته وغيرهما)) : قال الله سبحانه : ﴿ و هو بكل شيء علم ﴾ ، وقال :
﴿ يعلم السر وأخفى ﴾ ، وقال : ﴿ إن الله قد أحاط بكل شيء علما ﴾ وقال : ﴿ وما
تسقط من ورقة إلا يعلمها ﴾ ، وقال : ﴿ ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا
يابس إلا في كتاب مبين ﴾ ، فقد تبين أن علمه سبحانه قد أحاط بجميع الأشياء الكلية
الجزئية والعلوية والسفلية ، وأيضاً لما دلت الأدلة العقلية والبراهين القطعية على
كمال علمه وكمال قدرته .

صدور الأفعال المتقنة دليل على وجود علمه وقدرته

فقال : ((و دل صدور الأفعال المتقنة على وجود علمه وقدرته)) : وذلك من
تأمل في صدور المصنوعات وأحوالها ولا سيما في تشريح الأعضاء ومنافعها وميزة
الأفلاك وحركاتها ؛ علم بالضرورة حكمة مبدعها ، وتوضيحه : فإن من تأمل في
الاتفاق والأنفس وتفكر في آياتها من ارتباط العلويات ودوران الأفلاك ، وأوضاعها و
ميران الكواكب وأحوالها ، ومقادير الحركات وانضباطها ، وتنضيد الخلقة و
تسديد الفطرة ، وما يرتب الله سبحانه من إتمام التدابير ، وانضاء التقادير ، وخلقة
الحيوان ، وتركيب مفاصلها ، وما ينوط به من مصالحتها ؛ ما عرفه من الاتفاق بها و
تحصيل كماله الممكن يقويها اختياراً وطبعاً ما يناسب بحاله شخصاً ونوعاً قائلاً : ربنا
الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ، ربنا . ما خلقت هذا باطلاً ، وجد من دقائق
الحكمة وبدائع الفطرة ما لا يحيط بتفاصيلها الدفاتر والأقلام ويعجز عن تصورهما
العقول والأفهام ، فإن هذه الأفعال مع ما فيها من دقائق الحكمة ومنافع الخلقة ، تدل
أن صانعه عالم قادر حي تام العلم كامل القدرة وبامر الحكمة . وبالله التوفيق .

..... لا على مجرد تسميته عالماً وقادراً وليس النزاع في العلم و القدرة التي هي من جملة الكيفيات و الملكات لما صرح به مشائخنا من أن الله تعالى حي وله حياة أزلية ليست بعرض ولا مستحيل البقاء و الله تعالى عالم وله علم أزلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء و لا ضروري و لا مكتسب و كذا في سائر الصفات

((لا على مجرد تسميته عالماً وقادراً)) : بلاوجود العلم و القدرة في الحقيقة ، ((وليس النزاع)) : إشارة إلى رد ما قاله بعض الأفاضل إن الخلاف بين أهل السنة و المعتزلة و الفلاسفة ((في العلم و القدرة التي هي من جملة الكيفيات و الملكات)) : فإن أهل السنة قائلون بالعلم و القدرة كذلك في الباري سبحانه ، و المعتزلة و الفلاسفة لا يقولون بها ، و حاصله : أن ليس الخلاف في العلم و القدرة المذكورين فإن العلماء اتفقوا على أنه سبحانه لا يتصف بالعلم و القدرة بهذا المعنى فإن العلم و القدرة بهذا المعنى منفي عن ذات الله سبحانه بالاتفاق تدبر .

((لما صرح به)) : تحليل لقوله وليس النزاع ((مشائخنا من أن الله تعالى حي وله حياة أزلية ليست بعرض ولا مستحيل البقاء و الله تعالى عالم وله علم أزلي)) و بهذا المعنى بطل أن يكون علمه ملكة لأن الملكة صفة وجودية دائمة باقية تحصل للنفس بعد عدمها بالحذاقة و المهارة ، ((شامل)) : بجميع الأشياء من العلويات و السفليات و الكليات و الجزئيات ، ((وليس بعرض)) : و بهذا بطل أن يكون علمه من أنواع الكيفيات ، ((ولا مستحيل البقاء)) : بل واجب البقاء ، ((ولا ضروري ولا مكتسب)) : لأن الضرورة و النظارة من صفات علم المخلوقات ، ((وكذا في سائر الصفات)) : من القدرة و الإرادة .

..... بل النزاع في أنه كما ان للعالم منا علما هو عرض قائم به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم هو صفة ازلية قائمة به زائدة عليه وكذا جميع الصفات فأنكره الفلاسفة والمعتزلة و زعموا أن صفاته عين ذاته بمعنى أن ذاته يسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالما و بالمقدورات قادرا إلى غير ذلك فلا يلزم تكثر في الذات ولا تعدد في القدماء والواجبات والجواب ما سبق من أن المستحيل تعدد الذوات القديمة و هو غير لازم و يلزمكم كون العلم مثلا قدرة و حياة و عالما و حيا و قادرا و صانعا للعالم و معبودا للخلق و كون الواجب غير قائم بذاته

((بل النزاع)) : صرف عن قوله وليس النزاع في العلم إلى آخره ، ((في أنه كما أن للعالم منا علما و هو عرض قائم به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم هو صفة ازلية قائمة به زائدة عليه)) : فالتشبيه في مجرد القيام و الزيادة و الاتصاف الحقيقي .

الفلاسفة والمعتزلة زعموا أن صفاته عين ذاته واحتجوا على ذلك

بوجوه والجواب عنها بوجوه

((وكذا جميع الصفات)) : الحقيقية لا الإضافية والسلبية فإنها زائدة اتفاقا ، ((فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أن صفاته عين ذاته)) : يقولون : إنه سبحانه قادر بذاته و عالم بذاته يعني من غير قدرة و علم زائدين على ذاته و حقيقته ، و ذمبوا إلى أن تلك الصفات هي نفس الذات حقيقة و تغيرها بتغير الاعتبارات ، وإليه أشار

بقوله : ((بمعنى أن ذاته يسعى باعتبار التعلق بالمعلومات عالماً و بالمقدورات قادراً إلى غير ذلك)) : يعني فمن حيث كون الذات مبدء الانكشاف يسعى علماً ، ومن حيث كونه مبدء التأثير قدرة ، ومن حيث كونه عاقلاً لنفسه و لساير الموجودات عالماً لا علماً و هكذا ، و بهذا يكون تغاير الذات مع الصفات ، و الصفات بعضها مع بعض بالاعتبار ، و احتجوا على ذلك بجملة برامين : منها : لو قامت بذاته صفة لكان ذاته مقتضياً لها فيكون قابلاً و فاعلاً معاً و هو محال ، و منها : لو قامت بذاته صفة فلاتخلو إما أن تكون قديمة أو حادثة فإن كانت قديمة لزم كثرة القدماء و القول بكثرة القدماء كفر بالإجماع ألا ترى أنه سبحانه كفر النصارى بتثليثهم ، و قال تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾ ، و تثليثهم هو إثباتهم الأقانيم الثلاثة ، أقنوم الأب - و هو الوجود - و أقنوم الابن - و هو الكلمة - أي العلم و أقنوم روح القدس - و هو الحياة - و الذات واحد متصف بهذه الصفات الثلاثة و إذا كان مثبتاً للقدماء الثلاثة كافراً فما ظنك بمن أثبت ثمانية عند القائلين بأن التكوين صفة زائدة على القدرة أو سبعة عند عدم القائلين بالتكوين و قدمه ، و لزم التركيب في ذاته لأنه يشارك الصفة في قدمه و يتميز عنها بخصوصية و إن كانت حادثة لزم قيام الحوادث بذاته ، و هو محال . و منها : إن كل واحد من عالمية الله سبحانه و قادريته واجبة ، و الواجب بوجوبه يستغني عن العلة فلاتعلل العالمية بالعلم و القادرية بالقدرة ، و منها : لو زاد علمه و قدرته على الذات لا احتاج في أن يعلم و يقدر إلى الغير و هو محال و اللازم لأنه محال أن يكون في أنه عالم و قادر محتاجاً إلى الغير .

بيان الملازمة : أنه لو زاد علمه و قدرته لا احتاج في أن يعلم و يقدر إلى العلم و القدرة ، و العلم و القدرة غير الذات ، فيكون محتاجاً إلى الغير و الأجوبة عنها بوجوه ، و الجواب عن الأول : أن الواحد يجوز أن يكون قابلاً أو فاعلاً ، و من

المعلوم أنه سبحانه هو الوجود الخاص الذي يلزمه الوجود المطلق ، ففيه جهتان فيجوز أن يكون قابلاً بإحدى الجهتين ، و فاعلاً بالجهة الأخرى ، و الجواب عن الثاني : بأننا نختار أن الصفة القائمة بذاته قديمة أزلية ، قوله : يلزم كثرة القدماء قلنا : مسلم قوله و القول بها كفر بالإجماع ، قلنا ممنوع ، لأن القول بالذوات القديمة كفر دون القول بالصفات القديمة ، و النصارى و إن سمو ما أثبتوه صفات : إلا أنهم قائلون بكونها ذوات في الحقيقة ، لأنهم قالوا بانتقال أقنوم الكلمة أعني : العلم إلى بدن عيسى عليه السلام و المستقل بالانتقال هو الذات : فثبت أنهم قائلون بالذوات القديمة : فهذا كفرهم الله سبحانه ، و أما قوله : و لزم التركيب في ذاته فممنوع قوله لأن ذاته تشارك الصفة في قدمه مسلم ، و كذا قوله : يتميز عنا بخصوصية و لكن لا يلزم من التشارك في القدم و التميز بالخصوصية التركيب في نفس الذات ، فإن القدم عديمي لأنه عبارة عن عدم المسبوقية بالعدم أو بالغير فلا يلزم التركيب في الذات من الاشتراك في القدم الذي هو عديمي ، و الجواب عن الثالث بأن العالمية إنما لاتعلل إذا كانت واجبة بذاتها و أما إذا كانت واجبة بالغير فتعلل ، و العالمية واجبة بالعلم الذي هو واجب لاقتضاء الذات له فلاتكون العالمية واجبة بذاتها ليمتنع التعليل . و الجواب عن الرابع بأن ذاته اقتضى صفتين - مما العلم و القدرة - موجبتين للتعلاقات العلمية و الإيجابية بهما يكون الذات عالماً قادراً ، فإن أردتم بالاحتياج إلى الغير هذا المعنى فلانسلم استحالته ، و إن أردتم بالاحتياج غير هذا المعنى فبينوه أولاً حتى نتصور و نتكلم عليه : فافهم و الفرق دقيق .

يقولون : لا يلزم على مذهب الفلاسفة والمعتزلة تكثرفي الذات لاتعدد

القدماء والواجبات ، والجواب عنه بوجهين

((فلا يلزم تكثرفي الذات و لاتعدد في القدماء والواجبات)) : يعني لا يلزم على ما ذهب إليه الفلاسفة و المعتزلة : تكثرفي الذات و لاتعدد في القدماء والواجبات ، و

غيرما من الاستحالات ، أن الصفات لو كانت غير الذات للزم استكمال الذات بالغير ويكون الذات بقطع النظر عنه ناقصاً بخلاف ما ذهب إليه الجماعة ، ((والجواب ما سبق من أن المستحيل تعدد الذوات القديمة وهو غير لازم)) : و قد قالت الجماعة في الجواب عن ذلك كله إنه كان يرد لو قلنا : إن الصفة مغائرة الذات تمام المغائرة ومستقلة عنها مع أنها ليست عندنا غير الذات ، و كمالها ناش عن كمال الذات ؛ فلا يقال : يلزم الاستكمال بالغير أو احتياجه في ثبوت الكمال له إلى الغير ولا استحالة في وجود قدماء سوى الذات ما دامت غير مستقلة عنها ، و المستحيل تعدد الذوات المستقلة كما لزم النصارى ، و منع الجماعة أن تكون صفاته عين ذاته .

قالوا إلزاماً على الفلاسفة والمعتزلة: ويلزمكم الخ

و لذا قالوا إلزاماً على المعتزلة و الفلاسفة : ((ويلزمكم كون العلم مثلاً قدرة و حيوة)) : بأنه يلزم عليهم أولاً أن تكون الصفات متحدة ، ((و عالماً و حياً و قادراً و صانعاً للعالم و معبوداً للخلق)) : و ثانياً : أن يصح اتصافها لما يتصف به الذات لأنه إذا كانت الصفات عين الذات فالذات لا اختلاف فيها فعلى تقدير كونها عين الذات كان كل واحد منها عين الآخر و ثالثاً ، ((و كون الواجب غير قائم بذاته)) : لأن الصفات غير قائمة بذاتها فإذا كان الله سبحانه عين الصفات ؛ وجب أن لا يكون قائماً بذاته ، و فيه نظر ، لهم أن يقولوا : إن ما صدق عليه العلم و كذا سائر الصفات في شأنه سبحانه قائم بذاته ؛ لأنه عين ذاته بخلاف ما يصدق عليه العلم في شأننا ؛ فإنه غير قائم بذاته لكونه مغايراً لذاتنا و يجوز أن يكون للعلم أفراد بعضها قائم بذاته و بعضها بغيره بأن يكون مقولاً بالتشكيك .

..... إلى غير ذلك من المحالات ، أزلية لا كما يزعم الكرامية
من أن له صفات لكنها حادثة

((إلى غير ذلك من المحالات)) : و رابعا : أن لا يصح حملها عليه لأن
الشيء لا يحمل على نفسه (مع صحة الحمل) ، أقول : و خامسا أن
لا يفتقر العقل في إثباتنا للذات إلى برهان لأن كون الشيء نفسه ضروري مع
أن ثبوتها للذات نظري قطعاً ، و يندفع عن الفريقين بأن تلك المحالات إنما
تلزم القائل بالعينية لو كان مراده بها أن مفهوم الذات و الصفة شيء واحد
و ليس كذلك ، و إنما مراده أن ليس هناك أمور وجودية زائدة على الذات ،
و لا يمنع أن تكون الصفات أموراً اعتبارية بينها و بين الذات تمايز و تغاير ،
و كذلك بينها و بنفسها و هذا غاية الاعتذار و هذا كاف في دفع تلك
المحالات . و الله تعالى أعلم و علمه أتم .

((أزلية)) : قال الشارح قدس سره : ((لا كما يزعم الكرامية)) : أقول
و لا كما زعم أبو العباس أحمد بن تيمية و لا كما صاحبه ابن قيم ؛ فإنهما
تابعوا الكرامية في تلك الضلالة ، ((من أن له صفات لكنها حادثة)) : و
الكرامية و هم طوائف يبلغ عدد هم اثنى عشرة فرقة ، و أصولها ستة و
من مذمومهم جميعا : قيام كثير من الحوادث بذات الله سبحانه ، و زعموا
أن في ذاته سبحانه حوادث كثيرة مثل الأخبار عن الأمور الماضية و الآتية ،
و من أصلهم أن الحوادث التي تحدث في ذاته واجبة البقاء ؛ حتى يستحيل
عدمها . أقول راداً عليهم : و استحالة عدم ما يحدث لا يقول به عاقل
فضلا عن الفاضل بل هذا شغب و غفلة و جنون و جهل و ابن تيمية تابع
الكرامية في ذلك كله قد سبق .

قول الحافظ ابن طولون في ابن تيمية

قال الحافظ ابن طولون : و أما مقالاته في أصول الدين ، فمنها : إن الله سبحانه محل للحوادث ، و منها : إن القرآن محدث في ذاته ، في الدرة المضيئة قال ابن تيمية بحلول الحوادث بذات الله و أن القرآن محدث تكلم الله به بعد أن لم يكن و أنه يتكلم ويسكت ويحدث في ذاته ارادت بحسب المخلوقات ، و ابن قيم من أتبع الناس لابن تيمية في سخافات يلهج بقيام الافعال الحادثة في مواضع عديدة من كتابه أعنى التونية و ينطق بلوازم الجسمية التشبيه بكل صراحة .

واحتج الكرامية بوجهين والجواب عن الوجهين أقول: الصفات على

ثلاثة أقسام فافهم على بطلان قول الكرامية وجوه دقيقة

و احتجوا من وجهين : الوجه الأول : أنه سبحانه لم يكن فاعل العالم ضرورة كون العالم محدثا ثم صارقا علالة ، و الفاعلية صفة ثبوتية فهذا يقتضي قيام هذه الصفة الحادثة بذات الله سبحانه . الوجه الثاني : أن الصفات القديمة يصح قيامها بذاته لمطلق كونها صفات أو معاني لا لكونها قديمة ؛ فإن القدم لكونه عدميا ، لأنه عبارة عن عدم المسبوقية بالغير لا مدخل له في صحة اتصاف الذات بالصفات القديمة فإن صحة الإتيان أمر وجودي و الأمر العدمي لا يكون جزءاً من الأمر المقتضى للأمر الوجودي ، و الحوادث تشارك الصفات القديمة في كونها صفات و معاني .

فيصح قيام الصفات الحادثة بذاته لمشاركتها الصفات القديمة فيما هو المقتضى لصحة القيام ، أقول : و الجواب عن الأول : بأن التغير في الإضافة و التعلق لا في الصفة ؛ لأن كونها فاعلا للعالم إضافة و تعلق عرض للقدرة بعد

أن لم يكن عارضاً .

و الجواب عن الثاني : أن المصحح لقيام تلك الصفة القديمة حقائقتها المخصوصة لم لايجوز أن تكون تلك الصفات مخالفة لهذه الصفات بأعيانها و حقائقتها المخصوصة : أو لعل القدم شرط لصحة الاتصاف ، و القدم و إن كان عدمها يجوز أن يكون شرطاً : لأن العدمي يجوز أن يكون شرطاً للأمر الوجودي ، أو لعل الحدوث مانع من صحة الاتصاف ، أقول : إن الصفات على ثلاثة أقسام ، أحدها : صفات حقيقية عارية عن الإضافات مثل نفس العلم و القدرة و الإرادة .

و ثانيها : الصفات الحقيقية التي تلزمها الإضافة مثل تعلق العلم و تعلق القدرة و تعلق الإرادة ، و ذلك لأن العلم صفة حقيقية تلزمها إضافة مخصصة إلى المعلوم ، و القدرة : صفة حقيقية ولها تعلق خاص بالمقدور ، و ذلك التعلق إضافة مخصصة بين القدرة و المقدور ، و ثالثها : الإضافات المحضة و النسب المحضة لا وجود لها في الأعيان إذا دريت هذا فأقول : أما وقوع التغير في الإضافات فلا خلاص عنه ، و أما وقوع التغير في الصفات الحقيقية فالكرامية و ابن تيمية و أشياعه يثبتونه .

و سائر الطوائف ينكرونه ، فظهر الفرق في هذا الباب بين مذهب الكرامية و ابن تيمية و مذهب غيرهم و الذي على بطلان قول الكرامية وجوه . الوجه الأول : أن تغير صفاته يوجب انفعال ذاته ، و ذلك لأن المقتضى لصفاته ذاته و تغير الموجب دال على تغير موجب . الوجه الثاني : أن كل ما يصح اتصافه به فهو صفة كمال وفاقاً فلو خلا عنها كان ناقصاً و هو محال باتفاق الناس . الوجه الثالث : لو صح اتصافه بمحدث لصح اتصافه به أزلاً ، إذ لو قبل ذاته صفة محدثة : لكان ذلك القبول من لوازم ذاته أو منتهاها إلى قابلية لازمة دفعا

للتسلسل ، و ذلك لأنه لو لم يكن قبول الذات تلك الصفة المحدثه من لوازم ذاته او منتهاها إلى قابلية لازمة لكان قبول الذات تلك الصفة المحدثه عارضا ؛ فيكون الذات قابلا لتلك القابلية فإن انتهى إلى قابلية أخرى لازمة فهو المطلوب وإن لم ينته إلى قابلية لازمة لزم الدور أو التسلسل ، وهما محالان ؛ فلا تنفك تلك القابلية عن الذات فصح اتصافه سبحانه بالصفة المحدثه أزلا ، وصحة اتصاف الذات بالصفة متوقفة على صحة وجود الصفة لأن اتصاف الذات بالصفة نسبة بين الذات و الصفة ، و النسبة متوقفة على وجود المنسبين فصحة اتصاف الذات بالصفة متوقفة على صحة وجود الصفة ؛ فإن صحة الموقوف متوقفة على صحة وجود الموقوف عليه ، فيصح وجود الحادث في الأزل و هو محال لأن الأزل عبارة عن نفي الأولية ، و الحدوث عبارة على ثبوت الأولية ، و الجمع بينهما محال . و الوجه الرابع : المقتضى للصفة الحادثة إن كان ذاته شيئا من لوازم ذاته لزم ترجيح أحد الجائزين بلا مرجح لأن نسبة الذات و لوازمه إلى حدوث الحادث في ذلك الوقت ؛ أو قبله على السواء فكما جاز حدوثه في ذلك الوقت جاز حدوثه قبله فحدوثه في ذلك الوقت ترجيح لأحد الجائزين بلا مرجح و إن كان المقتضى للصفة الحادثة وصفا آخر محدثا فننقل الكلام في مقتضى ذلك الوصف الحادث ، و يلزم التسلسل و إن كان المقتضى للصفة الحادثة شيئا غير ذاته و غير شيء من لوازمه و غير وصف آخر محدث كان الواجب مفتقراً في صفته الحادثة إلى سبب منفصل ، و كل واحد من هذه الأقسام محال فافهم . فإنه دقيق .

..... لاستحالة قيام الحوادث بذاته قائمة بذاته ضرورة أنه لا معنى لصفة الشيء إلا ما يقوم به لا كما يزعم المعتزلة من أنه متكلم بكلام هو قائم بغيره لكن مرادهم نفي كون الكلام صفة له لا إثبات كونه صفة له غير قائم بذاته ولما تمسكت المعتزلة

اتفقت فرق المسلمين على أن الباري سبحانه منزّه أن تقوم به الحوادث

((لاستحالة قيام الحوادث بذاته)) : علة لقوله : لا كما زعمت يعني تعليل للنفي .
أقول : ومن ههنا اتفقت فرق المسلمين سوى الكرامية والمجسمة على أن الله سبحانه منزّه من أن تقوم به الحوادث ، وأن تحل به الحوادث ، وأن يحل في شيء من الحوادث : بل ذلك مما علم من الدين بالضرورة .

وكرامية خراسان فتكفيرهم واجب

ولذا قال الإمام " أبو منصور عبد القاهر " في أصول الدين : وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم : بأن الله له حد ونهاية من جهة السفلى ومنها يماس عرشه ، ولقولهم : بأن الله سبحانه محل الحوادث ، وإنما يرى الشيء برؤية تحدث فيه ويدرك ما يسمعه بإدراك يحدث فيه ولولا حدوث الإدراك فيه لم يكن مدركاً لصوت ولا مدركاً لمركب وقد أفسدوا بإجازة حلول الحوادث في ذات الله سبحانه لأنفسهم ، دلالة الموحدين على حدوث الأجسام بحلول الحوادث ، وقال الأستاذ عبد القاهر البغدادي في " كتاب الأسماء والصفات " : إن الأشعري وأكثر المتكلمين قالوا : بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفراً أو أدت إلى كفر كمن زعم أن لمعبوده صورة أو أن له حداً ونهاية أو أنه يجوز عليه الحركة والسكون ، ولا إشكال لذي لب في تكفير مجسمة خراسان في قولهم : إنه تعالى جسم له حد و

نهاية من تحته ، وأنه ممامس لعرشه ، وأنه محل الحوادث ، وأنه يحدث فيه قوله وإرادته وهذا مذهب ابن تيمية وأتباعه .

قول الحافظ تقي الدين السبكي في الرد على ابن تيمية وابن زفيل

ولذا قال الحافظ تقي الدين السبكي راداً على ابن تيمية و ابن قيم : فالذي التزمه من قيام الحوادث بذات الرب لا ينجيه بل يرديه ، وهذا آفة التخليط والتطفل على العلوم وعدم الأخذ عن الشيوخ هذا كلام بلقظه في " السيف الثقيل " . فافهم .
 ((قائمة بذاته)) : يعني بذاته سبحانه لا بذواتها وأن الشارح شامد عليه البدامة ، فقال : ((ضرورة أنه لا معنى لصفة الشيء إلا ما يقوم به)) : يعني بذلك الشيء وإلا لم يكن صفة .

رد المعتزلة على الجماعة والجواب عنه

((لا كما يزعم المعتزلة من أنه متكلم بكلام هو قائم بغيره)) : يعني ليس بقائم بذاته بل يخلقه زعماً منهم أن الكلام النفسي باطل و اللفظي الحادث لا يقوم بذاته ، ولما كان لقائل أن يقول : إنه قالوا بكونه صفة له ، ومع ذلك كيف ينكرون قيامه به ، لأن ما يقولون بكونه صفة له يقولون بقيامه به ، فعلى هذا كلام المصنف لا يصلح رداً عليهم ؟ دفعه بقوله : ((لكن مرادهم نفي كون الكلام صفة له لا إثبات كونه صفة له غير قائمة بذاته)) : لأن ضرورة العقل شامدة بأن قيام صفة الشيء بالشيء ، و الآخر سفسطة ، ((و لما تمسكت المعتزلة)) : تمهيداً لما سيقوله المصنف ، و بيان لوجه إيراد القدرية على الجماعة . قلت : هذا الإيراد لا يدفع في الواقع بتجديد هذا الاصطلاح يعني على هذا المعنى للغير فإن التعدد غير متوقف عليه بل يكفي له مجرد الزيادة في الذات والوجود . نعم! إنما النافي له ما قالوا : إن المحال تعدد ذوات قديمة لا صفات قديمة .

..... بأن في إثبات الصفات إبطال التوحيد لما أنها موجودات
 قديمة مغايرة لذات الله تعالى فيلزم قدم غير الله تعالى و تعدد
 القدماء بل تعدد الواجب لذاته على ما وقعت الإشارة إليه في كلام
 المتقدمين و التصريح به في كلام المتأخرين من أن واجب الوجود
 بالذات هو الله تعالى و صفاته و قد كفرت النصارى بإثبات ثلاثة من
 القدماء فما بال الثمانية أو أكثر أشار إلى الجواب بقوله : وهي لا هو
 ولا غيره يعني أن صفات الله تعالى ليست عين الذات و لا غير الذات
 فلا يلزم قدم الغير و لا تكثر القدماء و النصارى و إن لم يصرحوا
 بالقدماء المتغايرة لكن لزمهم ذلك

((بأن في إثبات الصفات)) : يعني في إثبات الزائدة على الذات ، ((إبطال
 التوحيد لما أنها موجودات)) : لأن الكلام في الصفات الوجودية ((قديمة
 مغايرة لذات الله تعالى)) : لأنها زائدة عند الجماعة ، ((فيلزم قدم غير الله و
 تعدد القدماء بل تعدد الواجب لذاته على ما وقعت الإشارة إليه في كلام
 المتقدمين)) : يعني قالوا : الواجب و القديم مترادفان ، ((و التصريح به)) :
 يعني بتعدد الواجب ، ((في كلام المتأخرين)) : يعني الإمام حميد الدين الضبرير
 و أتباعه ، ((من أن الواجب الوجود بالذات هو الله تعالى و صفاته)) : يعني و
 صفاته أيضاً واجبة بالذات ، ((و قد كفرت النصارى بإثبات ثلاثة)) : قال
 الله سبحانه : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾ ((من القدماء)) :
 يعني الوجود و العلم و الحياة ، ((فما بال الثمانية)) : يعني ما حال إثبات
 ثمانية (وهي الحياة و العلم و القدرة و الإرادة و السمع و البصر و الكلام و
 التكوين) و المعنى القائل بالثمانية أولى بالكفير ، ((أو أكثر)) : و هو مذهب
 علماء ما وراء النهر من الماتريدية قد زيفه الشارح فيما سيأتي قال وفيه تكثير

القدماء جداً وإن لم يكن متغائرة . ذمبوا إلى أن التخليق و التزويق و التصوير و الإحياء و الإماتة و الإبقاء و الإفناء و نحوها صفات مستقلة علحدة ليست مندرجة في التكوين ((أشار إلى الجواب بقوله : و هي لا مو و لا غيره)) : قال شيخ مشايخ الأشاعرة الشيخ أبو الحسن الأشعري : الباري سبحانه عالم بعلم قادر بقدره ، حي بحياة ، مريد بإرادة ، متكلم بكلام ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، وهذه صفات أزلية قائمة بذاته العلي لا يقال : هي مو و لا غيره ، و لا لا مو و لا لا غير .

الصفات ليست عين الذات وأنها ليست غيرها

((يعني أن صفات الله تعالى ليست عين الذات)) : و هو مذهب الفلاسفة و المعتزلة ، ((و لا غير الذات)) : و هو مذهب الكرامية و غيرها ، ((فلا يلزم قدم الغير و لا تكثر القدماء)) : تفرع على عدم المتغائرة ، أما أنها ليست عين الذات فلأنها لو كانت عين الذات يلزم اتحاد الذات و الوصف القائم به في الحقيقة ، و يلزم الترادف بين الذات و الوصف ، و يلزم أن لا يصبح حمله عليه لأن الشيء لا يحمل على نفسه مع صحة الحمل بالاتفاق ، و غيرها من الاستحالات ، و أما أنها ليست غيرها فلأن الصفات لو كانت غيرها لا تخلو إما أن تكون قائمة بنفسها أو قائمة بغيرها و كل واحد منهما ظاهر البطلان فلا تكون غير ذاته .

و لما كان لقائل أن يقول : القول بالقدماء الغير المتغائرة إن لم يكن كفرا لم يكفر النصراني ؛ لأنهم لم يصرحوا بتغائر القدماء الثلاثة حقيقة ؟ دفعه بقوله : ، ((و النصراني و إن لم يصرحوا بالقدماء المتغائرة لكن لزمهم ذلك)) : يعني لزم على النصراني القدماء المتغائرة و إن لم يصرحوا بأن الاقانيم ذوات مستقلة .

..... لأنهم أثبتوا الأقانيم الثلاثة هي الوجود و العلم و الحياة و سموها الأب و الابن و روح القدس و زعموا أن أقنوم العلم قد انتقل إلى بدن عيسى عليه السلام فجوزوا الانفكاك و الانتقال فكانت ذوات متغايرة

البحث في الأقانيم الثلاثة وهذا البحث دقيق

((لأنهم أثبتوا الأقانيم الثلاثة هي الوجود و العلم و الحياة)) : يقولون : إن الذات المقدس نفس هذه الصفات الثلاثة ، ((و سموها الأب)) : يعني و سموها الوجود الأب ، ((و الابن)) : يعني سموها العلم الابن ، ((و روح القدس)) : يعني و سموها الحياة روح القدس ، ((و زعموا أن أقنوم العلم قد انتقل إلى بدن عيسى عليه السلام فجوزوا الانفكاك و الانتقال)) : يعني انفصال العلم و انتقاله إلى بدن عيسى عليه السلام ، ((فكانت)) : يعني الأقانيم الثلاثة ، ((ذوات متغايرة)) : لأن الانتقال إنما هو من صفات الذوات فكيف تكون مثلهم ! ، و هم قائلون بالومية عيسى عليه السلام الذي هو أقنوم العلم ، و جسم من الأجسام ، و هذا كاف لكفرهم ، و التعجب من عقلائهم و من تبعهم أنهم يبطالون حكم العقل و البداهة ، و ينبذون البراهين العقلية وراء ظهورهم ! .

أقنوم الابن إذا حل بجسم عيسى فلا يخلو إما أن يكون باقيا في ذات الله

أيضا ولا

فلأن أقنوم الابن إذا حل في جسم عيسى فلا يخلو إما أن يكون باقيا في ذات الله أيضا أولا ، فإن كان الأول لزم أن يكون الحال الشخصي في محلين ؛ و إن كان الثاني لزم أن يكون الذات خاليا عنه فينتفي لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل ، و إن كان ذلك الاتحاد بدون الحلول فنقول : إن أقنوم الابن إذا اتحد بالمسيح فهما في حال

الاتحاد إن كانا موجودين فهما اثنان لا واحد فلا اتحاد ، و ان عدما و حصل ثالث فهو أيضاً لا يكون اتحادا بل عدم الشيء و حصول شيء ثالث ، و إن بقي أحدهما و عدم الآخر فالمعدوم يستحيل أن يتحد بالموجود لأنه يستحيل أن يقال المعدوم بعينه هو الموجود ؛ فظهر أن الاتحاد محال ، و الاتحاد يبطل حكم الحس و العقل معاً . و الحق أنهم قد ضلوا في هذه العقيدة ضلالاً بيناً و لا يميزون بين الجומר اللاموتي و الناسوتي بل يعتقدون ألوهية المسيح باعتبار الجומר الناسوتي ، و يخطبون خطباً عظيماً ، و يقولون : التثليث الحقيقي و التوحيد الحقيقي يمكن اجتماعهما في شيء واحد شخصي في زمان واحد ، أقول : و هذا لا يقوله أحد من آحاد بني آدم - نعوذ بالله من الخذلان - و هذا القدر كاف في الرد على هؤلاء الجهال و الضلال و لكن نفصل هذا المقام تفصيلاً .

تحريفات النصارى في الرد على المسلمين والجواب عنها

قالت النصارى في الإنجيل : لو علم المسلمون مرادنا بالأب و الابن و روح القدس لماذا أنكروا علينا فإن مرادنا بالأب (الذات) و بالابن (النطق) الذي هو قائم بذلك الذات و بروح القدس (الحياة) (الثلاثة إله واحد) ، و هذه الثلاثة يعتقدونها المسلمون ، و نحن لم ننطق بذلك من قبل أنفسنا ؛ بل في الإنجيل قال عيسى عليه السلام : " إذهبوا إلى سائر الأمم و عمدوهم باسم الأب و الابن و روح القدس " ، و في أول القرآن بسم الله الرحمن الرحيم فاقصر على هذه الثلاثة الأب و الابن و روح القدس ، و نريد بقولنا المسيح ابن مولود من الله سبحانه بلا حدث قبل الدهور ، وأنه لم يزل نطقاً و لم يزل الله سبحانه ناطقاً ثم أرسل الله سبحانه نطقه من غير مفارقة الأب الوالد له كما يرسل الشمس ضوئها من غير مفارقة القرص الوالد له ، و كما يرسل الإنسان كلامه إلى غيره من غير مفارقة العقل الوالد له ، فتجسم النطق إنساناً من روح القدس و من مريم ، و ولد منها بالطبيعة البشرية لا بالإلهية ، فإذا قلنا :

المسيح ابن الله سبحانه لا نريد بنوة بشرية وإن له ولداً من صاحبه ، وقد أثبت القرآن الولد بمعنى النطق قال الله سبحانه : ﴿ و والد و ما ولد ﴾ و سبب تجسم كلمة الله سبحانه إنساناً أن الله سبحانه لا يخاطب إلا بحجاب ، لأن اللطائف لا تظهر إلا في الكنائف وتظهر في الإنسان لأنه أشرف خلقه كما خاطب موسى من شجرة ففعل المعجز بلاموته و أظهر المعجز بناسوته ، و الفعلان للمسيح كما تقول زيد ميت بجسده باق بنفسه ، و لذلك صلب الناسوت دون اللاهوت ، و كذلك سعى القرآن عيسى روح الله و كلمته و اسمه عيسى ؛ فيكون الخالق واحداً و هو الأب و نطقه و حياته ، و لا يلزم من تعددهما تعدد الخالقين و الجواب عن هذه التحريفات و التحريفات ، أما قولهم نريد بالأب الذات و بالابن النطق و بروح القدس الحياة فلا كفر فيه وإنما الإطلاق منكر ، و أما ما اعتمد عليه من نص الإنجيل فإن إنجيلهم ليس شيئاً يعتمد عليه و لا هو مضبوط النقل و لا مضبوط العين و لا يوثق منه بشيء في الدين ، و أما ما في القرآن من " بسم الله الرحمن الرحيم " فتفسيرهم له غلط و تحريف كما فعلوا في إنجيلهم لأن الله سبحانه عندنا في البسملة معناه الذات الموصوف بصفات الكمال و نعوت الجلال ، و الرحمن و الرحيم وصفان له سبحانه باعتبار الخير و الإحسان الصادقين عن قدرته فإن صفات الله منها سلبية و منها ثبوتية قائمة بذاته ، و هي سبعة : العلم و القدرة و الإرادة و الحياة و السمع و البصر و الكلام ، و منها فعلية خارجية عن ذاته سبحانه يستحيل قيامها به نحو الرزق و الخلق و الهبات و الإحسان ، فتسميته الرزاق الوهاب الخالق المحسن باعتبار أفعاله لا باعتبار صفة قديمة قائمة بذاته ؛ فالرحمن معناه المحسن في الدنيا و الآخرة لخلقه بفضله و الرحيم معناه المحسن في الآخرة خاصة لخلقه بفضله ، و أما النطق و الحياة فلا مدخل لهما في الرحمن الرحيم ، بل هو تحريف منهم للقرآن ، و إذا بطل المستند من الإنجيل و القرآن حرم هذا الإطلاق فإن النصارى عصاة بهذا الإطلاق .

وقولهم: ونريد ببنة المسيح وولادته من الله سبحانه الخ، قلت: هذا

كلام غير معقول

وقولهم : ونريد ببنة المسيح وولادته من الله سبحانه بلا حدث أنه لم يزل نطقاً ولم يزل الله ناطقاً ، قلت : هذا كلام غير معقول ليس هذا كلام العقلاء أصلاً ورأساً لا يذهب إليه ذهن الدامن ولا عقل العاقل إلا على وجه لا يبقى لدين النصرانية أثر ، وتحقيقه : أن النطق صفة قائمة بذات الله سبحانه وقد سلموا ذلك ؛ فهو من المعاني لا من الأجسام بل هو كالعلم والحياة والإرادة ، فأرادوا أن عيسى المتجسد أنه لم يزل هذه الصفة المعنوية ، فهو من باب قلب الحقائق الذي يستحيل وقوعه في زمن من الأزمان فضلاً عن كونه لم يزل كذلك ، كما يستحيل أن السواد يكون بياضاً والعلم يكون طعماً والرائحة لوناً ، كذا يستحيل أن يكون النطق إنساناً فهذا التفسير غير معقول ولا متصور . وإن أرادوا أنه لم يزل نطقاً يعني لم يزل الله سبحانه يخبر عن وجود عيسى في أزله فهو صحيح مقصود ، لأن خبر الله تعالى يتعلق بجميع الأشياء الموجودات ، و المعدومات الماضية ، والحاضرات والمستقبلات ؛ لكن هذا التفسير لا يبقى معه لدين النصرانية وجود ، فإن خبر الله كما يتعلق بوجود عيسى يتعلق بوجود كل واحد من اليهود والنصارى وغيرهم في الأزل ، ولم يزل كل واحد من اليهود والنصارى نطقاً بهذا التفسير ؛ فينبغي أن يكون كل واحد من اليهود والنصارى ابن الله سبحانه ولا مزية لعيسى على واحد من اليهود والنصارى في ذلك ؛ بل ولا أحد من حشرات الأرض وإن أرادوا تفسيراً ثالثاً ؛ فقولوه وبينوه فإنه غير معقول من قولهم : لم يزل المسيح نطقاً ؛ فظهر أن أحد الأمرين لازم وهو إما إبطال مذهب النصارى أو يكون كلامهم غير معقول فضلاً عن إقامة الدليل عليه فإنهم لا يتكلمون بكلام إلا مثل هذا لا يتحصل منه شيء .

قولهم: ثم أرسل الله نطقاً من غير مفارقة قلت هذا غلط محض وخطأ

محض وخطأ فاحش

وقولهم : ثم أرسل الله نطقاً من غير مفارقة قلت : هذا غلط محض وخطأ فاحش و عدم بصيرة ، فإن إرسال الشيء اتصاله بغيره المبين له و هو غير معقول في كل صفة من صفات النطق و غيره ، فيستحيل إرسال الألوان و الطعوم و الروائح و الظنون إلا مع انتقال محلها ، أما بمفردها فمحال بهدامة العقل ، و من شك في ذلك فليس بعاقل و محل هذا النطق يستحيل عليه الحركة و الانتقال و الاتصال و الانفصال ، فإنه ليس بجسم باتفاق أهل الحق ، و أما إرسال الشمس لضوئها ؛ فليس معناه أن الصفة القائمة بالشمس اتصلت بالغير هذا لايقوله بنوا آدم بل الله سبحانه يخلق الأنوار و الأضواء في أجرام الهواء الكائن بين السماء و الأرض ، فالضوء الحاصل في كل جزء من الهواء غير الضوء الحاصل في الجزء الآخر و غير الضوء القائم بجرم الشمس ، فهنا صفات عديدة و موصوفات كثيرة لم يرسل منها صفة واحدة ، بل كل صفة لازمة لمحلها لم تفارقه أصلاً ، و إن أرادوا أن الله سبحانه خلق في عيسى نطقاً بما طلبه الله سبحانه من العباد أو بغيره ، فكذلك سائر الأنبياء ؛ بل العلماء خلق الله سبحانه في نفوسهم الإخبار عن أحكامه ، فإن كان المسيح بهذا ابناً ، فالعلماء كلهم كذلك ، و إلا فلا أحد من خلق الله ابناً ، و هو الحق ، و أما إرسال الإنسان كلامه لغيره عن فكره ؛ فذلك إما بالكتابة فالمرسل حينئذ أجسام و رقوم سود في أجسام بهض ، و نطقه القائم بنفسه لم يرسله ؛ بل أرسل ما يدل عليه ، و إما أن يوصي من يخبره بمقاصده مشافهة ؛ فهو صوت صدر على لسانه سمعه رسوله ، فقال ذلك الرسول أصواتاً آخر لذلك الغير ، و الأصوات من خواص الإنسان ؛ فعلم أن هذا التمثيل غير مطابق لدعواهم ، بل جهل بالحقائق و أحكامها و ما هي عليه .

قولهم: فتجسم النطق إنساناً من روح القدس ومن مريم، قلت: هذا

موضع الخبط والجهل والكفر وعدم الإنسانية

و قولهم : فتجسم النطق إنساناً من روح القدس ، و من مريم ، قلت : هذا موضع الخبط و الجهل و الكفر و عدم الإنسانية بالكلية ؛ كيف يتخيل عاقل من أولاد آدم أن النطق يصير جسماً و كيف يتخيل عاقل أن المعاني تنقلب أجساماً مع أن المعاني مفتقرة للمحال لذاتها ! ، و الأجسام مستغنية عن المحال لذاتها ؛ فكيف ينقلب المفتقر لذاته مستغنيا لذاته ! ، و ذلك كانقلاب الممكن واجبا بذاته ، و الزوج فرداً ، و الفرد زوجاً ، و السواد بياضاً ؛ فإن النصراني يجوزون هذا كله ، و ليس لهم من العقول ما يدركون به هذه الأحكام و هو الظن بهم سقطت مكالمتهم لأن الكلام مع البهائم عبث و سفه ، و إن كانوا يعقلونها ، فينبغي لهم أن يرجعوا عن قول تجسم النطق الرباني في عيسى بن مريم واعترفوا ببطلان البنية المبنية عليه ، و إن عيسى فيه وجهان ، و اعتباران ، و هو من وجه إله ، و من وجه إنسان فالآفات و الصلب ترد على الوجه الإنسان و يصير هذا الكلام كله كفراً و خبطاً و جنوناً ؛ لأن المبني على الأصل الفاسد فاسد .

قولهم: القرآن أثبت هذه البنية بقوله ﴿ووالد وما ولد﴾ قلت: هذا افتراء

محض على الله

و قولهم : إن القرآن الكريم أثبت هذه البنية بقوله سبحانه : ﴿ و والد و ما ولد ﴾ ، قلت : هذا افتراء محض على الله سبحانه و على كتابه و على المسلمين إنما قسم الله سبحانه بآدم و ذريته فليس للنصارى الزنادق أن يسلطوا بالتحريف على كتابنا كما تسلطوا على كتابهم .

قالوا: وسبب تجسم الكلمة أن اللطيف لا يظهر في الكثيف أقول: هذا

من الجهل المطبق

وقولهم : وسبب تجسم الكلمة أن اللطيف لا يظهر إلا في الكثيف كما خاطب الله سبحانه موسى عليه السلام من الشجرة ، قلت : هذا أيضاً من الجهالات النصرانية ، و لم قالوا : إن اللطيف لا يظهر إلا في الكثيف ؟ بل يجوز أن يخلق الله سبحانه لنا علماً ضرورياً لكل لطيف على ما هو عليه من غير أن يحل ذلك اللطيف في غيره ولا يتحد بسواه ، كما أن الخلق يعلمون وجود الله سبحانه وصفاته بدلالة صنعه عليه قبل ما يدعونه من الاتحاد الحادث في زمن عيسى عليه السلام ، ولم يتخذ الكلام لموسى بالشجرة ؛ بل سمع كلام الله ، وهو قائم بذاته وقد تقدم استحالة مفارقة الصفة للموصوف ؛ فكيف ينتقل كلام الله سبحانه إلى الشجرة حتى يسمعه موسى عليه السلام ، فهذا أيضاً من الافتراء على قصة موسى عليه السلام ، ومن أين للنصارى عقل يفهمون به أفعال الأنبياء في دقائق الملكوت ، وعجائب أسرار الربوبية ؟ مع أنهم جهلوا أحكام المعاني وجوزوا عليها أن تكون أجساماً ، ولذلك عدلت عن بيان كيفية سماع موسى عليه السلام لكلام الله سبحانه ، وهو قائم بذاته بغير حرف ولا صوت .

وقولهم: الله وكلمته وروحه إله واحد، والرد على هذا الكفر

وقولهم : الله وكلمته وروحه إله واحد ؛ فلا يلزمنا القول بثلاثة آلهة ؛ كما تقول : الإنسان وعقله وحياته ثلاثة ، وهو إنسان واحد ، قلنا : ويلزمهم ، لأنهم قالوا : الكلمة انتقلت للمسيح ؛ فاستحق للعبادة لأجل ما انتقل له من الكلمة ، والله سبحانه يستحق العبادة لذاته من غير أن ينتقل له من غيره شيء ، والروح القدس الذي هو الحياة ، ونحن ننكر عليهم هذا الإطلاق أيضاً ، فإنهم يقولون في صلاتهم والروح القدس مساوي لك في الكرامة ولا يفضلون أحد الثلاثة على الآخر ، فالثلاثة عندهم مستوية مستحقة للعبادة ، فهم ثلاثة آلهة بالضرورة فلا معنى لقولهم : إن ذلك

لا يلزمنا ، وإنما لا يلزمهم ذلك إذا قالوا : المسيح لا يستحق العبادة ولا نعبده و من عبده كفر ، ولا شك أن النصارى لغلبة الجهل عليهم لا يفهمون معنى الإله ولا أي شيء هو الموجب لاستحقاق العبودية ؛ فلذلك عبدوا ثلاثة آلهة ، وهم لا يشعرون ؛ فينبغي لهذه الطائفة النصرانية أن تبكي وتنوح على فقد العقل قبل أن تبكي على فقد الدين ؛ فإذا وهبها الله سبحانه عقلا سألت عن حقيقة الإلهية تعلمها بحدودها و شروطها و خصوص ما ميتها ، وما يجب للآلهية وما يستحيل عليها ، وأي شيء إذا فقد لا يكون المحل مع هذه إلها ، وإذا علمت هذه الأمور كلها علمها المسلمون استيقظت من سكر جهلها وظهر لها أنها تعبد ثلاثة آلهة ، وأن المتعين أن لا يعبد إلا إله واحد ، و من المعلوم أن العاقل المطلع من النصارى على العلوم الإسلامية إذا أنصف من نفسه وترك التعصب لا يسعه إلا تصديق ما قلنا .

علوم النصارى الأفرنج اليوم وسائر البلاد الأورباوية فهي فتون ضائع

و أما علوم النصارى الأفرنج اليوم و سائر البلاد الأورباوية فهي فنون ضائعة أكبوا على تحصيلها وفي الاشتغال بها ، وليست من الدين في شيء ، و أظن أن مخترعيهم المشهورين لو سألناهم عن الديانات و النبوات و الكتب المنزلة المقدسة ، و أحكام الصوم ، و الصلوة ، و بقية التعبدات التي في دين النصرانية ؛ لما نطقوا بشيء ؛ بل يأخذهم الضحك على عقل السائل ، هذا إذا فرضنا أنهم باقون على النصرانية بعد توغلهم في الفنون الصناعية ؛ فلم يكن حظهم من دينهم سوى الاسم و التبعية ؛ فتأمل الفرق بين الاثنين و البون الذي بين الدينين ، هؤلاء المسلمون ضبطوا كل شيء و النصارى أهملوا كل شيء ، و مع ذلك يعتقدون أنهم على شيء ، ولم يظهر من ولد آدم لهم شبيه فيما هم عليه من خلط الكفر و الجنون . و لقد أطلب الكلام في هذا المقام ، فإنه قد غفل عنه أقوام بعد أقوام .

..... و لقائل أن يمنع توقف التعدد و التكثر على التغير بمعنى جواز الانفكاك للقطع بأن مراتب الأعداد من الواحد و الإثنين و الثلاثة إلى غير ذلك متعددة متكررة مع أن البعض جزء من البعض و الجزء لا يغائر الكل و ايضاً لا يتصور نزاع من اهل السنة في كثرة الصفات و تعددها متغائرة كانت أو غير متغائرة فلأولى أن يقال المستحيل تعدد ذوات قديمة لا ذات و صفات و أن لا يجترأ على القول بكون الصفات واجبة الوجود لذاتها بل يقال هي واجبة لا لغيرها بل لما ليس عينها و لا غيرها أعني ذات الله تعالى و تقدس و يكون هذا مراد من قال واجب الوجود لذاته هو الله تعالى و صفاته يعني أنها واجبة لذات الواجب تعالى و تقدس

((و لقائل)) : يعني و لقائل أن يقول من جانب القدرة في رد هذا الجواب الذي أورده المصنف من أهل الجماعة : ((أن يمنع توقف التعدد و التكثر على التغير بمعنى جواز الانفكاك)) : يعني يقول : لانسلم أن التعدد لا يوجد بدون صحة الانفكاك يعني صحة انفكاك كل واحد من المتعدد و المتكرر عن الآخر ، ((للقطع بأن مراتب الأعداد من الواحد و الإثنين و الثلاثة إلى غير ذلك)) : يعني مما لا يتناهى ((متعددة و متكررة)) بمعنى جواز الانفكاك ((مع أن البعض جزء من البعض و الجزء لا يغائر الكل)) : لأن الجزء من حيث أنه جزء لا ينفصل عن كله ، وإن جاز الانفصال بالنسبة إلى حقيقته و ذاته و مكنا الكل من حيث أنه كل لا ينفك عن جزئه فلا أن لا يتعدد و لا يتكرر مع أنهما متعددان و متكرران : فلا يكون التعدد و التكثر موقوفاً على التغاير بمعنى إمكان الانفكاك ، فلا يتم جواب المصنف ، ((و ايضاً لا يتصور نزاع من أهل السنة)) : رد آخر لجواب المصنف من أهل السنة القائلين بالزيادة ، ((في كثرة الصفات و تعددها)) : يعني لما اعترفوا بالصفات السبعة أو الثمانية و جبههم الاعتراف بأن الصفات متعددة و متكررة عندهم ، ((متغائرة كانت أو غير متغائرة)) : فلاحاجة إلى تجديد هذا الاصطلاح تجنباً عن لزوم تعدد القدماء .

الاحتجاج بعدم الغيرية على عدم تعدد القدماء غير صحيح

وحاصله : أن الاحتجاج بعدم الغيرة على عدم تعدد القدماء غير صحيح ، وهذا الاصطلاح لدفع الشبهة غير وافي ، لأن القدماء التي فيها النزاع مهنا ، هي الصفات فاحتياال نفي تعددها وتكثرها ولو بتجديد اصطلاح على معنى الغير ؛ يعود إلى نفي تعدد الصفات ، فلو قلنا بنفي تعدد الصفات رجع الأمر إما إلى اتحادها بالذات ؛ فهو مذهب القدرية و الفلاسفة ؛ أو إلى أن الواحدة جامعة للصفات كلها مثل الوجوب فهو نفي للباقي على مذهبهم فتفكر .

((فالأولى)) : يعني في الواجب من جانب أمل السنة ، ((أن يقال : المستحيل تعدد ذوات قديمة)) : يعني المستحيل تعدد الذوات المستقلة الأزلية ، ((لا ذات و صفات)) : يعني لا استحالة في وجود قدماء سوى الذات ما دامت غير مستقلة عنه و عند الشارح قدس سره ، هذا الجواب أفضل من جواب المصنف لعدم ورود المنع المذكور عليه ، و لا يبعد أن يجاب : أن المحال هو تعدد القدماء بالقدم الذاتي ، أما الصفات فهي قديمة بالزمان لا بالذات وفيه ما فيه فتفكر . ((و أن لا يجترأ على القول بكون الصفات واجبة الوجود لذاتها)) : وذلك لأن القول بتعدد الواجب لذاته جرءة عظيمة هذا دفع للشبهة التي وقعت من قول القدرية ، و مويل تعدد الواجب لذاته إلى آخر ((بل يقال : هي)) : يعني الصفات العلية ، ((واجبة لا لغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها)) : يعني هي واجبة الثبوت لشيء ليس ذلك الشيء عين تلك الصفات حقيقة ، وقوله : ((أعني ذات الله و تقدس)) : ببيان كلمة ما في " لما " ((و يكون هذا)) : يعني قوله هي واجبة لا لغيرها إلى آخره ((مراد من)) : و هو الإمام حميد الدين الضريز ((قال : الواجب الوجود لذاته هو الله و تعالى و صفاته)) : وقد سبق و وقع ذكره ((يعني أنها واجبة لذات الواجب تعالى و تقدس)) : يعني الصفات العلية واجبة الثبوت لذات الواجب الوجود .

..... و أما في نفسها فهي ممكنة و لا استحالة في قدم الممكن إذا كان قائماً بذات القديم واجبا به غير منفصل عنه فليس كل قديم إلهاً حتى يلزم من وجود القدماء وجود الآلهة لكن ينبغي أن يقال : إن الله تعالى قديم بذاته موصوف بصفاته و لا يطلق القول بالقدماء لئلا يذهب الومم إلى أن كلا منها قائم بذاته موصوف بصفات الألومية و لصعوبة هذا المقام ذهبت المعتزلة و الفلاسفة إلى نفي الصفات و الكرامية إلى نفي قدمها و الأشاعرة إلى نفي غيريتها و عينيتها

((و أما في نفسها فهي ممكنة)) : لأنها مفترقة في وجودها و تحققها إلى ذات الواجب سبحانه ، لا أنها واجبة بذوات أنفسها هذا غاية الأعذار من هذا القول ، ولما كان لما منع أن يمنع أن إمكان الصفات بذواتها و وجوبها بذات الله سبحانه ينافي قول المشائخ " كل ممكن حادث " لأن الصفات إذا كانت واجبة بذات الله سبحانه كانت قديمة ، و القدم ينافي الحدوث فأجابه بقوله : ((و لا استحالة في قدم الممكن إذا كان قائماً بذات القديم)) : يعني يكون وصفاً له و تابعاً له ، ((واجبا به)) : يكون ذاته موجباً لصفاته و إن كان فاعلاً مختاراً في جميع أفعاله ، ((غير منفصل عنه)) : بل قائماً به منضماً إليه .

حاصل الجواب: قدم الممكن يستحيل إذا كان صادراً عن الواجب

الوجود بالإرادة والاختيار

و حاصله : أن قدم الممكن إنما يستحيل إذا كان صادراً عن الواجب الوجود بالإرادة والاختيار ، و الصفات العلية استنادها إلى الذات على سبيل الإيجاب ، و كل ما صدر عن الواجب بالإيجاب ؛ فهو قديم .

رد بعض الأفاضل والجواب عنه وقول الفاضل اللاهوري

ورد عليه بعض الأفاضل أن هذا قول بما ذهب إليه الفلاسفة : " إن الواجب الوجود فاعل بالإيجاب " و الإيجاب صفة نقص فكيف يوصف به بالنظر إلى صفاته العلية ، و الجواب عنه : أن الواجب و إن لم يكن موجبا لصفاته : فلزم العجز و الجهل : فالإيجاب في الصفات كمال قطعاً ، و أما الأفعال فالكمال فيها إطلاق التصرف : فلا محيص عن الإيجاب في باب الصفات ، و لا ضير في قبوله و لا اعتبار لسذاجة خالصة في المشائخ السبقة تجنباً عن التدقيق ، و بناء الكلام على أصول غامضة ، قال الفاضل اللاهوري : و لا يخفى عليك أن القول بمخالفة هذه الكلية أمون من القول بعدم إمكانها لأنه يستلزم تعدد الواجب لذاته بخلاف انتقاض تلك الكلية ، و لذا خصصه المحققون ، و قالوا بأن كل ممكن مسبق بالقصد و الاختيار حادث ((فليس كل قديم إلهاً)) : تفرع على قوله : لا استحالة في قدم الممكن ((حتى يلزم من وجود القدماء وجود الآلهة)) : فبضرورة العقل أن القول بتعدد القدماء لا ينافي التوحيد ، نعم إذا كانت ذوات واجبات غير ممكنات ، ((لكن ينبغي أن يقال :)) : هذه مشورة من عنايته احتياطاً و حزمياً ، ((إن الله تعالى قديم بذاته موصوف بصفاته)) : يعني قديم بصفاته ، ((و لا يطلق القول بالقدماء)) : يعني لا يقال : صفات الله قديمة ، ((لئلا يذهب الومم إلى أن كلا منها)) : يعني من كل واحد من الصفات ، ((قائم بذاته)) : فتوهم منه تعدد الواجب الوجود ، ((موصوف بصفات الألومية)) : و هذه المشورة بالنظر إلى العامة ، و أما بالنظر إلى الخاصة فلا حرج في هذا الإطلاق عليهم ، ((ولصعوبة هذا المقام)) : يعني البحث في أن الصفات هي عين الذات أو زائدة على الثاني ، هي واجبة أو ممكنة .

الاختلاف في عينية الصفات و غيريتها واختيار الشيخ المدقق في

الفتوحات

((ذهب المعتزلة و الفلاسفة)) : أقول : و كذا الرافضة ((إلى نفي الصفات)) : يعني إلى أن الصفات العلية عين ذاته لا زائدة على ذاته ، ((و الكرامية إلى نفي قدمها)) : تجنباً عن تعدد القدماء ((والأشاعرة)) : يعني أهل السنة من الأشعرية و الماتريدية ، ((إلى نفي غيريتها و عينيتها)) : أقول : هذا مذمب قدمائهم ، و أما المتأخرون فقد اختلفوا فمنهم ذهبوا إلى التوقف ، و منهم ذهبوا إلى أنها غير الذات ، و أنها ممكنة صادرة بالإيجاب ، و منعوا بطلان تعدد القدماء المتغايرة القائمة بذاته العلي ، و منهم ذهبوا إلى العينية ، و إليه ذهب المجدد في أحد قوليه في " المعارف الدينية " و إليه ذهب الشيخ المدقق في " الفتوحات المكية " قال من يقول : إنها غير الذات وقع في قياس الخلق في زيادة الصفة على الذات : فما زاد هذا على الذين قالوا : إن الله فقير و نحن أغنياء إلا بحسن العبارة فقط فإنه جعل كمال الذات لا يكون إلا بغير ، فنعوذ بالله أن نكون من الجاهلين .

قول العارف الجامي في الدرة الفاخرة

و قال العارف الجامي في " الدرة الفاخرة " : قال الشيخ : قوم ذهبوا إلى نفي الصفات و ذوق الأنبياء بخلافه ، و قوم أثبتوها ، و حكموا بمغايرتها للذات حق المغايرة و ذلك كفر محض و شرك بحت ، و قال بعض أصحاب الزمرد : من صار إلى إثبات الذات و لم يثبت الصفات كان جاملاً مبتدعاً ، و من صار إلى إثبات صفات مغايرة للذات حق المغايرة : فهم ثنوي كافرو مع كفره جامل ، و قال أيضاً : ذواتنا ناقصة ، و إنما يكملها الصفات ، و أما ذات الله سبحانه فهو كامل لا يحتاج في شيء إلى شيء ، و

كل ما يحتاج في شيء إلى شيء فهو ناقص ، و النقصان لا يليق بالواجب تعالى ، فذاته كاف لكل في الكل ، فهو بالنسبة إلى المعلومات علم ، و بالنسبة إلى المقدورات قدرة ، و بالنسبة إلى المرادات إرادة ، فهو واحد ليس فيها اثنية بوجه من الوجوه ، و هذا يعني مذهب عينية الصفات اختاره شيخ مشائخنا خاتم المحدثين الشيخ عبد العزيز الدهلوي ، قال الشيخ في " ميزان العقائد " : و صفاته عين ذاته ، و أوضحه بأبلغ وجه و أكدده في " شرح الميزان " و هو اختيار أبيه المحدث الحافظ الحجة صاحب " الحجة الله البالغة و البدور البازغة " .

و صاحب العبقات يسعى بكل قواه في إثبات العينية تبعاً لعمه وتبعاً

لجده وراجع كلام المجدد إلى كلام جده والرد عليه

و " صاحب العبقات " يسعى بكل قواه في " العبقات " في إثبات العينية تبعاً لعمه و تبعاً لجده ، و راجع كلام المجدد إلى كلام جده و عمه ، يقول : اللاموت علمه عين ذاته باتفاق جهابذة أهل النظر و الاستدلال و أئمة أرباب الفناء و الاضمحلال ، و كلام الإمام الرباني نص على العينية في مواضع عديدة ، و القول بالزيادة منه إشارة إلى صدور العالم العقلي ، و هو العلم بمعنى المعلوم و الكلام مهنا في العلم بمعنى مبدء الانكشاف .

قال صاحب العبقات: إن قول المجدد بزيادة الصفات مؤول ومذهبه

عينية الصفات، أقول: هذا منه الظن وليس كما ظن

أقول : و حاصل كلامه هذا : إن قول المجدد بزيادة الصفات مؤول ، و مذهبه عينية الصفات ، أقول : و هذا منه ظن و ليس كما ظن ؛ بل مذهب المجدد زيادة الصفات على الذات نص عليه في مواضع من المعارف الدينية ورد على الصوفية رداً مشبعاً ، يقول في موضع من المعارف من بحث الفناء باللغة الفارسية تعريبه : أن

مؤلاء يعني أرباب الزمرد لما لم يروا الصفات حكموا بأن الصفات عين الذات ، ثم يقول في ذيله باللغة العربية البليغة : ولو أن مؤلاء البعض عرجوا عن هذا المقام ، وخرج شهودهم عن مزايا الصفات علموا الأمر على ما هو عليه ، وعرفوا أن الحكم على السنة بوجود للصفات الزائدة على الذات صحيح مطابق للواقع مقتبس عن مشكوة النبوة ، ثم قال في موضع آخر من المعارف راداً عليهم رداً بليغاً : و العجب من جرأتهم إنما اعتمدوا على مجرد كشفهم و يخطؤون الاعتقاد الذي عليه إجماع لأهل السنة ، ويقولون : إن أهل هذا الاعتقاد ثنوي و كافر ، هذا كلامه الشريف بحروفه .

مذهب الإمام الرباني أن الصفات زائدة على الذات والقول بزيادة

الصفات ليس كفراً

وبهذا تبين أن مذهب الإمام الرباني : أن الصفات زائدة على الذات وبهذا تبين أيضاً أن القول بزيادة الصفات ليس كفراً ؛ بل مطابقاً للواقع و مقتبساً من مشكوة النبوة ، و هذا كاف للعاقل غاية الكفاية ، ثم يقول صاحب العقبات : ثم إن أهل النظر قد برهنوا على العينية ، و لم يتيسر بعد لمن خالفهم من إبطالها ما يعتد به ، أقول : و قد أبطالنا برامين العينية بالأدلة الواضحة فانظر أيها العاقل المنصف ! ، و الحق أحق بالاتباع و إن لم يساعده الناس ، ثم أقول : و هذا كله بالنظر إلى بادئ الرأي ، و أما بالنظر الدقيق فلا صعوبة في أن صفاته مبادي قديمة بذاته باقتضاء ذاته ، و أنه لا استحالة في وجود مبادي الإضافات بدون المتعلقات ، و لا استحالة في تعدد القدماء إذ لم تكن ذوات مستقلة و لا استحالة في صدور الصفات إيجاباً تجنباً عن النقص ، نعم ! من زعم أن التعلقات أيضاً قديمة أزلية ، و إنما الحادث هي المتعلقات فقد خبط خبطاً عشواً ، و ركب متن عمياء أو لم يعلم أن التعلق و الإضافة المحضة لا يتصور و جودها و تحققها بدون المضافين . فافهم .

..... فإن قيل هذا في الظاهر رفع للنقيضين و في الحقيقة جمع بينهما لأن المفهوم من الشيء إن لم يكن هو المفهوم من الآخر فهو غيره و إلا فعينه و لا يصور بينهما واسطة قلنا قد فسروا الغيرية بكون الموجودين بحيث يقدر و يتصور وجود أحدهما مع عدم الآخر أي يمكن الانفكاك بينهما

((فإن قيل)) : إن قال القائل في رد جواب المصنف : ((هذا)) : يعني قول المصنف لا هو و لا غيره ((في الظاهر رفع للنقيضين)) : يعني العينية و اللاعينية و الغيرية و اللاغيرية ، ((و في الحقيقة جمع بينهما)) : يعني بين النقيضين ، وذلك لأن نفي الغيرية بقوله : لا غيره صريحاً مثلاً إثبات العينية ضمناً ، إذ من المعلوم أن نفي أحد النقيضين يستلزم ثبوت الآخر ، و إثبات العينية ضمناً مع نفي العينية صريحاً بقوله : لا هو جمع بين النقيضين العينية و اللاعينية ، و مكذا نفي العينية صريحاً بقوله : لا هو جمع بينهما ، يعني نفي العينية صريحاً إثبات الغيرية ضمناً مع نفي الغيرية صريحاً بقوله : لا غيره جمع بين النقيضين الغيرية و اللاغيرية و استدل القائل على تنوير دعواه ، ((لأن المفهوم من الشيء)) : أي شيء كان ، ((إن لم يكن هو المفهوم من الآخر فهو غيره)) : و حاصله : أن الشيء بالنسبة إلى شيء آخر إن لم يكن مفهومه مفهوم الآخر فهما شيئان غيران ((و إلا)) : يعني و إن كان المفهوم من الشيء هو المفهوم من الآخر ((فعينه)) : فالعينان هما الشيئان اللذان أن يكون مفهومهما واحداً ، ((و لا يتصور بينهما واسطة)) : و العقل قاطع بنفي الواسطة و هذا تناقض ظاهر قافهم و تأمل . ((قلنا :)) : هذا الاعتراض مبني على تفسير الغيرين بما ذكر ، و هو المعنى المشهور ، وليس معنى الغيرين عند أهل السنة ذلك ؛ فإنهم ((قد فسروا الغيرية بكون الموجودين بحيث يقدر و يتصور وجود أحدهما)) : يعني أحد الموجودين ، ((مع عدم الآخر)) : قال الشارح قدس سره : ((أي يمكن الانفكاك بينهما)) : معناه أن يكون الشيئان بحيث يمكن الانفكاك بينهما .

..... و العينية باتحاد المفهوم بلا تفاوت أصلاً فلا يكونان نقيضين بل يتصور بينهما واسطة بأن يكون الشيء بحيث لا يكون مفهومه مفهوم الآخر ولا يوجد بدونه كالجزء مع الكل والصفة مع الذات و بعض الصفات مع البعض فإن ذات الله تعالى و صفاته أزلية و العدم على الأزلي محال و الواحد من العشرة يستحيل بقاءه بدونها و بقاءها بدونه إذ هو منها فعدمها عدمه

((و العينية)) : و قد فسروا العينية ((باتحاد المفهوم بلا تفاوت أصلاً)) : يعني أن يكون الشيئان متحدين بلا تفاوت أصلاً و رأساً ((فلا يكونان)) : يعني العينية و الغيرية ((نقيضين بل يتصور بينهما واسطة)) : يعني العينية و الغيرية بهذا المعنى لا بد بينهما من واسطة قطعاً ((بأن يكون الشيء بحيث لا يكون مفهومه مفهوم الآخر)) : فلا يكون عينه ((ولا يوجد بدونه)) : فلا يكون غيره ((كالجزء مع الكل)) : فإن مفهوم الجزء ليس مفهوم الكل بعينه فلا يكونان عينيّن ، و لا يجوز الانفصال بينهما فلا يكونان غيرين ، ((و الصفة مع الذات)) : يعني أن ذات الله سبحانه موجود قديم و صفاته موجودة قديمة لا يتصور وجود ذاته دون صفاته و لا وجود صفاته دون ذاته ، ((و بعض الصفات مع البعض)) : يعني و بعض الصفات القديمة مثلاً إن العلم لا يوجد بدون صفات الحياة ، و كذا القدرة لا توجد بدونها ، ((فإن ذات الله تعالى و صفاته أزلية و العدم على الأزلي محال)) : لأن ما ثبت قدمه امتنع عدمه : فلا يتصور ولا يتعقل وجود أحدهما بدون الآخر ، ((و الواحد من العشرة)) : مثال الجزء و الكل ، و كان مقتضى التركيب تقدمه و قدم بيان الصفات لأنه المقصود ، ((يستحيل بقاءه)) : يعني بقاء الواحد ((بدونها)) : يعني بدون العشرة ((و بقاءها)) : يعني يستحيل بقاء العشرة ، ((بدونه)) : يعني بدون الواحد ((إذ هو)) : يعني الواحد ((منها)) : يعني من العشرة ((فعدمها)) : يعني عدم العشرة ((عدمه)) : يعني عدم الواحد .

..... و وجودها وجوده بخلاف الصفات المحدثه فإن قيام الذات بدون تلك الصفة المعينة متصور فتكون غير الذات كذا ذكره المشائخ وفيه نظر لأنهم إن أرادوا به صحة الانفكاك من الجانبين انتقض بالعالم مع الصانع و العرض مع المحل اذ لا يتصور وجود العالم مع عدم الصانع

((و وجودها)) : يعني وجود العشرة ، ((وجوده)) : يعني وجود الواحد ((بخلاف الصفات المحدثه)) : يعني بخلاف صفات المخلوقات و المصنوعات ، ((فإن قيام الذات بدون تلك الصفة المعينة)) : القائمة بذلك الذات ((متصور)) : ممكن ، إذ يجوز عدمها مع بقاء الذات ، و إنما قيد الصفة بالتعين لما أن الذات الموجود لا بد له من الصفة في الجملة لأن خلوا لذات عن سائر الصفات ممنوع ، و إذا أمكن وجود الذات بدون تلك الصفات فتكون تلك الصفات غير الذات لإمكان الانفكاك ((فتكون)) : يعني الصفات .

((غير الذات)) : لإمكان الانفصال ، ((كذا ذكره المشائخ)) : المتقدمون في إثبات الواسطة ، ((وفيه)) : يعني في تفسير الغيرية بإمكان الانفكاك ، ((نظر)) : من جانب المعتزلة على الجماعة ، ((لأنهم إن أرادوا به)) : يعني أمل السنة و الجماعة ((صحة الانفكاك من الجانبين)) : يعني كل واحد من الطرفين ، ((انتقض)) : يعني تفسير الغيرية ((بالعالم مع الصانع)) : حاصله : إن أرادوا إمكان الانفكاك بينهما من الجانبين ، لزم أن يكون العالم غير الصانع ((و)) : كذا ((العرض مع المحل)) : لأن الانفكاك بينهما ليس إلا من جانب واحد و هو الله سبحانه أو المحل مع القطع بالمغايرة في ذلك ((إذ لا يتصور وجود العالم مع عدم الصانع)) : لأن بقائه موقوف على بقائه ، فالعالم لا ينفك عن الصانع فالانفكاك من جانب الصانع وحده .

..... لاستحالة عدمه ولا وجود العرض كالسواد مثلاً بدون المحل
و هو ظاهر مع القطع بالمغايرة اتفاقاً و إن اكتفوا بجانب واحد
لزمتم المغايرة بين الجزء و الكل و كذا بين الذات و الصفة للقطع
بجواز وجود الجزء بدون الكل و الذات بدون الصفة

((لاستحالة عدمه)) : يعني الصانع الواجب الوجود ((و لا وجود العرض
كالسواد مثلاً بدون المحل)) : فلا يكون تفسيره الغيرية بهذا المعنى جامعاً لأفراده ، ((و
هو ظاهر)) : كما لا يخفى ((مع القطع بالمغايرة)) : بين العالم و الصانع و العرض مع
المحل ((اتفاقاً)) : بين أهل السنة و المعتزلة ، و أجاب عنه بعض العلام أن المراد
بإمكان الانفكاك ما يعم الإمكان في الوجود أو في الحيز ، و العالم و إن كان لا ينفك عن
الواجب الوجود بحسب الوجود : فهو منفك عنه بحسب الحيز ، وكذلك العرض مع
المحل : فإن حيز العرض هو المحل و حيز المحل هو مكانه ، و يكفي في الانفكاك بين
الشيئين بحسب الحيز أن يكون أحدهما موجوداً في حيز و الآخر في حيز آخر فلا يقال : إن
العرض لا يمكن انفكاكه عن المحل بحسب الحيز ، ((و إن اكتفوا بجانب واحد)) : يعني
إن أرادوا به صحة الانفكاك من جانب واحد ((لزمتم المغايرة بين الجزء و الكل)) :
كالواحد من العشرة ، ((و كذا بين الذات و الصفات للقطع بجواز وجود الجزء)) : من
حقيقته و ذاته ، ((بدون الكل)) : و إن لم يوجد الكل بدون الجزء ((و الذات بدون
الصفة)) : و إن لم توجد الصفات بدون الذات فلم يكن التفسير مانعاً ، و لما قال أهل
السنة : إن لزوم المغايرة بين الذات و الصفات على الشق الثاني و إن كان جائزاً ، و
لكن لزوم ذلك في الكل و الجزء ليس بجائز ، فإن وصف الإضافة ملحوظ ، و هو أن
الواحد من العشرة من حيث هو واحد منها لا يوجد بدونها مثل الكل بدون الجزء ،
فأجاب عنه الشارح من جانب المعتزلة بقوله :

..... وما ذكر من استحالة بقاء الواحد بدون العشرة ظاهر الفساد ولا يقال المراد إمكان تصور وجود كل منهما مع عدم الآخر ولو بالفرض وإن كان محالاً والعالم قد يتصور موجوداً ثم يطلب بالبرهان ثبوت الصانع بخلاف الجزء مع الكل فإنه كما يمتنع وجود العشرة بدون الواحد يمتنع وجود الواحد من العشرة

((وما ذكر من استحالة بقاء الواحد بدون العشرة ظاهر الفساد)) : وسيأتي بطلان اعتبار الإضافة التي اعتبروها في بيان الاستحالة ، ولما أجاب بعض العلام عن النظر باختيار الشق الأول : فأراد الشارح إبطاله فقال : ((ولا يقال)) : في الجواب عن جانب الجماعة ، ((المراد)) : يعني بإمكان الانفكاك من الجانبين ((إمكان تصور وجود كل منهما مع عدم الآخر)) : يعني أن الجماعة لم يريدوا بهذا التعريف صحة وجود كل واحد منهما بدون الآخر ، بل أرادوا به إمكان تصور كل واحد منهما بدون الآخر سواء صح وجود كل واحد منهما بدون الآخر أولاً ، ((ولو بالفرض)) : يعني وجود كل واحد منهما بدون الآخر ولو كان عدم الآخر بالفرض ، ((وإن كان محالاً)) : يعني وإن كان المفروض محالاً ((والعالم قد يتصور موجوداً ثم يطلب بالبرهان ثبوت الصانع)) : فعلم أن وجوده متصور بدونه ، يعني فقد أمكن تصور وجود العالم مع عدم وجود الصانع ، وبهذا ثبت الجواب عن قوله : ولا يتصور وجود العالم مع عدم وجود الصانع .

ولما كان لقائل أن يقول : إذا كان العالم قد يتصور موجوداً ثم يطلب بالبرهان وجود الصانع فيلزم أن يتصور وجود الجزء ثم يطلب بالبرهان وجود الكل فأجاب عنه بقوله : ((بخلاف الجزء مع الكل)) : فإنه لا يمكن تصور وجود أحدهما مع عدم الآخر ، ((فإنه كما يمتنع وجود العشرة بدون الواحد يمتنع وجود الواحد من العشرة)) : يعني من حيث هو واحد من العشرة .

..... بدون العشرة ؛ إذ لو وجد لما كان واحدا من العشرة ، و
الحاصل : أن وصف الإضافة معتبر و امتناع الانفكاك حينئذٍ ظاهر
لأننا نقول قد صرحوا بعدم المغايرة بين الصفات بناء على أنها
لا يتصور عدمها لكونها أزلية مع القطع بأنه يتصور وجود البعض
كالعلم مثلا ثم يطلب إثبات البعض الآخر فعلم أنهم لم يريدوا هذا
المعنى.....

((بدون العشرة إذ لو وجد لما كان واحداً من العشرة)) : بل يكون واحداً مطلقاً
فعلى هذا لا يمكن تصور وجود العشرة بدون الواحد و لا يمكن وجود الواحد بدون
العشرة ، فلا يثبت بينهما التغاير أصلاً ورأساً ، وهذا الاعتبار في الذات مع الصفة إذا
لو حظ الذات ذاتاً للصفة ، ((والحاصل : أن وصف الإضافة معتبر)) : في هذا التلازم
يعني أن الواحد واحد من العشرة من حيث أنه واحد من العشرة لا يوجد بدون العشرة ،
وإضافة الصفة مع الموصوف بهذا الاعتبار ، ((و امتناع الانفكاك حينئذٍ)) : يعني عند
اعتبار الإضافة ((ظاهر)) : إذ ضرورة العقل شامدة بأن لا يمكن تصور وجود أحد
المضافين مع عدم الآخر ، فثبت المغايرة بين العالم و الصانع وتنفي بين الجزء و الكل
((لأننا نقول)) في الجواب : لا يتم أن يحمل مرادهم بالانفكاك على تصوره وإن كان غير
ممکن لأنهم ((قد صرحوا بعدم المغايرة بين الصفات)) : يعني أنهم قد صرحوا بما
يمنع من ذلك : حيث قالوا بعدم المغايرة بين الصفات القديمة ((بناء على أنها
لا يتصور عدمها لكونها أزلية)) : و العدم على الأزلي ممنوع .

((مع القطع)) : يعني مع قطع المغايرة ، ((بأنه يتصور وجود البعض)) :
بدون البعض ((كالعلم مثلا ثم يطلب إثبات البعض الآخر)) : مثل الحياة و
القدرة و الإرادة و غيرها فثبت تصور وجود بعضها مع عدم بعض آخر ، ((فعلم
أنهم لم يريدوا هذا المعنى)) : يعني إمكان تصور وجود كل واحد منهما مع عدم
الآخر و إلا لزم تغاير الصفات .

..... مع أنه لا يستقيم في العرض مع المحل ولو اعتبر وصف الإضافة لزم عدم المغايرة بين كل متضايفين كالأب والابن والأخوين و كالعلة و المعلول بل بين الغيرين لأن الغيرية من الأسماء الإضافية و لا قائل بذلك فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون مرادهم أنها لا هو بحسب المفهوم و لا غيره بحسب الوجود كما هو حكم سائر المحمولات بالنسبة إلى موضوعاتها فإنه يشترط الاتحاد بينهما بحسب الوجود ليصح الحمل و التغاير بحسب المفهوم ليفيد كما في قولنا : الإنسان كاتب بخلاف قولنا : الإنسان حجر فإنه لا يصح و قولنا : الإنسان إنسان فإنه لا يفيد ؟ قلنا : لأن هذا إنما يصح في مثل العالم و القادر بالنسبة إلى الذات لا في مثل العلم و القدرة مع أن الكلام فيه

((مع أنه)) : يعني هذا المعنى وإن كان يستقيم في مسألة العالم مع الصانع لكنه ((لا يستقيم في العرض مع المحل)) : لأن تصور العرض مع عدم المحل غير مستقيم ، ((ولو اعتبر وصف الإضافة)) : رد لقولهم : إن وصف الإضافة معتبر ، ((لزم عدم المغايرة بين كل متضائفين)) : هما كل اثنين بينهما نسبة معقولة بالقياس إلى نسبة أخرى ((كالأب والابن)) : فإنه ممنوع تصور وجود كل واحد منهما مع عدم الآخر فيلزم أن لا يكون غيرين و هذا فاسد وفاقاً ، ((و كالأخوين و كالعلة و المعلول بل بين الغيرين)) : يعني بل يثبت عدم المغايرة بين الغيرين ، ((لأن الغيرية من الأسماء الإضافية)) : لأنه لا يطلق على الشيء إلا بالقياس إلى شيء آخر ، ((و لا قائل بذلك)) : يعني بعدم المغايرة بين المتضائفين لاسيما بين الغيرين .

قوله: لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود والرد على

هذا القول

((فإن قيل)) : جواب آخر لكلام المصنف بحيث لا يرد عليه ما أورده من النقوض ، ((لم لا يجوز أن يكون مرادهم)) : يعني مراد الأشاعرة بقولهم الصفات لا هو ولا غيره ((أنها)) : يعني الصفات ((لا هو بحسب المفهوم)) : لأن مفهوم الذات مغائر لمفهوم الصفات ، ((ولا غيره بحسب الوجود)) : يعني في الخارج ((كما هو حكم سائر المحمولات بالنسبة إلى موضوعاتها)) : يعني التغاير بحسب المفهوم والاتحاد بحسب الذات والوجود . وحاصله : أن نفي العينية راجع إلى نفي الترادف وسلب الإتحاد في المفهوم ، ونفي الغيرية عائد إلى سلب تعدد الوجود والذات : فيؤول أن مفهومها مغائر عن مفهوم الواجب الوجود ، ووجودها وذاتها ومصادقها عين وجود واجب الوجود وذاته ومصادقه ، والعجب على هذا ! لا يبقى معنى زيادة الصفات ، إذ معناها أنها قائمة بذاته والشئان المتحدان ذاتاً ووجوداً لا يمكن قيام أحدهما بالآخر ، وأنه في الواقع عين مذهب العينية .

((فإنه يشترط الاتحاد بينهما)) : يعني بين الموضوع والمحمول ((بحسب الوجود ليصح الحمل)) : فإن المتبائنين لا يتصادقان ((و التغاير بحسب المفهوم ليفيد)) : إشارة إلى أنه شرط الإفادة لا شرط الصحة ، وصحته أيضاً موقوفة عليه ((كما في قولنا : الإنسان كاتب)) : فإنهما متحدان وجوداً ومتغايران مفهوماً ((بخلاف قولنا : الإنسان حجر فإنه لا يصح)) : لتخلف شرطه وهو تباین الوجودين ((وقولنا : الإنسان إنسان فإنه لا يفيد)) : لاتحاد المفهومين ؟ ((قلنا لأن هذا)) : يعني الاتحاد بحسب الوجود والتباين بحسب المفهوم ، ((إنما يصح في مثل العالم والقادر بالنسبة إلى الذات)) : يعني أن هذا الجواب إنما يجري في المشتقات المحمولة مواطاة ، وليست صفات خالصة ؛ بل مأخوذة وملحوظة مع الذات الموصوف ولا خلاف فيها لأن عينيتها ظاهرة مصداقاً ((لا في مثل العلم والقدرة)) : يعني لا يجري في المبادي التي هي

الصفات الحقيقية ، وهي غير محمولة ، ((مع أن الكلام فيه)) : يعني في العلم والقدرة يعني الاختلاف بين الفريقين في المبادي دون المشتقات ؛ فإن الأشعري يثبتها ، والمعتزلة ينفونها ، ويزعمون أنه يلزم من إثباتها تعدد القدماء ، و الأشعري يجيب عن ذلك بنفي التعدد بناء على أنها لا هو ولا غيره .

مسئلة زيادة الصفات وعدم زيادتها ليست من الاصول التي تتعلق بها التكفير والرد على هذا القول

واعلم ا قالوا : إن مسئلة زيادة الصفات وعدم زيادتها ليست من الأصول التي تتعلق بها تكفير أحد الطرفين ، وذلك لأنه لا يلزم من القول بزيادتها و قدمها القول بقدم العالم ، و أيضاً لا يلزم من القول بعدم زيادتها مخالفة النصوص القاطعة الدالة على كونه سبحانه عالماً قادراً مريداً سميعاً بصيراً ، و أيضاً لا يلزم من نفي زيادة الصفات نفي الصفات ؛ ليكون كفراً لأن حاصل نفي الزيادة نفي الصفات الحقيقية الزائدة على الذات ، لا نفي مطلق الصفات ؛ و لو كانت اعتبارية هي عين الذات بالمعنى السابق ، فما قال في الموافق : من أن المعتزلة كفرت في ستة أمور ، منها نفي الصفات ففيه نظر لا يخفى إلا أن يحمل على التهديد و التنفير عن مذهبهم ، أقول : هذا إذا كان النفي و الإثبات على الوجه الذي قدرناه ، و أما إذا كان المراد بالنفي نفيها بالكلية ، فكيف لا يكون كفراً و إنكاراً عن النصوص القاطعة الدالة على ثبوت الصفات من الإثبات إثباتها مغايرة و متغايرة ، يعني إن كان إثباتها زائداً على الذات مغايراً لها و متغايرة في أنفسها ، فهو جعل كمالات الواجب عرضية ضعيفة مستفادة من الحقائق الإمكانية ، و جعلها مغايرة للذات حق المغايرة ، فأى بأس أعظم من هذا و أغرق في الضلالة و أعرق في الجهالة .

..... و لا في الأجزاء الغير المحمولة كالواحد من العشرة و اليد من زيد و ذكر في التبصرة أن كون الواحد من العشرة و اليد من زيد غيره مما لم يقل به أحد من المتكلمين سوى جعفر بن حارث و قد خالف في ذلك جميع المعتزلة و عُدَّ ذلك من جهالاته و هذا لأن العشرة اسم لجميع الأفراد متناول لكل فرد مع أغياره فلو كان الواحد غيرها لصار غير نفسه لأنه من العشرة و أن تكون العشرة بدونه

((و لا في الأجزاء الغير المحمولة)) : يعني لا يجري فيها هذا الجواب لعدم العينية في الوجود ، ((كالواحد من العشرة و اليد من زيد)) : لا يقال الواحد عشرة و اليد زيد ، ((و ذكر)) : يعني سيف الحق أبو المعين الميموني النسفي ، ((في التبصرة)) : في تبصرة الأدلة دليل على أن الأجزاء الغير المحمولة لاتعد غير الكل فلا يعد الواحد من العشرة غير العشرة ، ((أن كون الواحد من العشرة و اليد من زيد غيره مما لم يقل به أحد من المتكلمين)) : من أهل السنة و الجماعة و جمهور المعتزلة ، ((سوى جعفر بن حارث و قد خالف في ذلك)) : يعني فيكون الواحد غير العشرة ((جميع المعتزلة)) : و خرج به هذا الغفلة عن مذهب قومه ((و عُدَّ ذلك)) : يعني هذه المخالفة ((من جهالاته)) : لخلافه العرف و اللغة و العقل ((و هذا)) : يعني بيان الجهالة و الغفلة و الحماقة ، ((لأن العشرة اسم لجميع الأفراد متناول لكل فرد مع أغياره)) : يعني من الوحدات ، ((فلو كان الواحد غيرها لصار غير نفسه لأنه من العشرة)) : لأن نفسه بعض تلك الوحدات فلو كان غير جميع الوحدات لكان غير نفسه و هذا محال ؛ لأنه سلب الشيء عن نفسه و الواجب ثبوت الشيء لنفسه ، ((و أن تكون العشرة بدونه)) : أن مفتوحة ناصبة معطوفة على قوله : "لصار" بحسب المعنى يعني لزم أن يوجد العشرة بدونه .

..... و كذا لو كان يد زيد غيره لكان اليد غير نفسها هذا كلامه و لا يخفى ما فيه و هي أي صفاته الأزلية : العلم و هي صفة أزلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بها

((و كذا لو كان يد زيد غيره)) : يعني مثل ما قلنا في واحد من العشرة ((لكان اليد غير نفسها)) : لأن زيدا إسم لكل عضو مع أغياره ، ((هذا كلامه)) : يعني كلام أبي المعين في تبصرة الأدلة ، ((و لا يخفى ما فيه)) : إشارة إلى الرد على التبصرة ، و حاصله : أن مغايرة الشيء للشيء لا يجب مغايرته لكل من أجزائه ، فإنه مغائر للمجموع من حيث المجموع ، و قد يكون حكمه مغائراً عن حكم الكل الإفرادي و لعل الشارح قدس سره إلى هذا أشار بقوله : و لا يخفى ما فيه ، والله أعلم بمراد العباد .

ذهب طائفة من الباطنية إلى أن لا يطلق على الباري من الأوصاف إلا

ما طريقه السلب والرد على هذا الباطل

ولما ذهب جماهير الباطنية و بعض الفلاسفة إلى إنكار جميع الصفات حتى قالوا : كل ما يجوز إطلاقه على الخلاق لا يجوز إطلاقه على الله سبحانه ، و ذهب طائفة منهما إلى أنه لا يطلق على الحق سبحانه من الأوصاف و الأسماء إلا ما طريقه السلب دون الإيجاب ؛ فقالوا : لانقول : إنه موجود بل نقول : إنه ليس بمعدوم ، و لانقول : إنه حي عالم قدير ؛ ولكن نقول : ليس بميت و لا جامل و لا عاجز و اتفق الباطنية على هذا " الضرارية " أصحاب ضرار بن عمرو خصيص الفرد . و اتفقا في التعطيل إنهما قالا : الباري سبحانه عالم قادر على معنى أنه ليس بجامل و ليس بعاجز و شبهة الباطنية و الفلاسفة أن التشابه منفي في العقل بين الصانع و المصنوع ، و اتصف المصنوع بكونه حياً

عالمًا قادرًا سميعًا بصيرًا : فلا يوصف الباري سبحانه بهذه الصفات نفياً للمشابهة : حتى امتنع بعضهم عن تسميته ذاتاً وشيئاً وموجوداً ، أقول راداً عليهم : إن المماثلة لو ثبتت بالإطلاق على الشيء لتمثلت المتضادات و كان الشهد مثلاً للسم و السواد مثلاً للبياض : من حيث الوجود ، و قد جاءت الآيات القرآنية بثبوت تلك الصفات للباري سبحانه ، فقال المصنف راداً عليهم : ((و هي)) : قال الشارح قدس سره : ((أي صفاته الأزلية : العلم)) : قال الشارح قدس سره : ((و هي صفة أزلية)) : المراد بالعلم صفة حقيقية ذاتية ثبوتية قديمة قائمة بذاته سبحانه يعلم بها الأشياء إجمالاً وتفصيلاً من غير سبق خفاء ، و الدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات : لأنه لو لم يكن متصفاً بالعلم لكان متصفاً بالجهل و ما في معناه : و لو كان متصفاً بالجهل و ما في معناه لم يوجد شيء من هذه المخلوقات ، و قال الله سبحانه : ﴿ و إن الله قد أحاط بكل شيء علماً ﴾ .

علمه سبحانه يتعلق بالأشياء كلها موجودها و معدومها وهذا

بحث دقيق

((تنكشف المعلومات عند تعلقها بها)) : يعني علمه سبحانه يتعلق بالأشياء كلها معدومها و موجودها و واجبها و ممكنها و محالها و كلياتها و جزئياتها ، فمتعلقات علمه سبحانه غير متناحية قال الله سبحانه : ﴿ أحاط بكل شيء علماً ﴾ و في موضع : ﴿ و أحصى كل شيء عدداً ﴾ و في موضع : ﴿ يعلم السر و أخفى ﴾ و في موضع : ﴿ يعلم خائنة الأعين و ما تخفي الصدور ﴾ و في موضع : ﴿ ألا يعلم من خلق و هو اللطيف الخبير ﴾ ، فهو عالم بجميع المعلومات الموجودات و المعدومات : فإن الموجود ينقسم إلى نوعين : قديم و

حادث ، أما القديم فهو ذاته و صفاته ، و أما الحادث فهو جميع من عداه من الكليات و الجزئيات ؛ فإننا نعتقد جزماً أن الله سبحانه عالم بكل شيء و لا يعزب عن علمه شيء ، و في ذلك قال بعض الأفاضل : و قد سألت عن ذلك اليهود و النصارى و المجوس ؛ فكلهم قالوا : لا يعزب عن علم ربنا شيء ؛ فما أدرى أين هؤلاء الذين قالوا : إن الله سبحانه لا يعلم الجزئيات و لها تعلقان الأول في الأزل بجميع الأزليات و المتجددات ، و يتعلق بالأخيرة على وجه كلي من غير نظر لزمانها ، و هذا التعلق غير متناه بالفعل ضرورة عدم تنامي متعلقه و هو جميع ما يمكن وجوده ، و الثاني : فيما لا يزال و هو خاص بالمتجددات باعتبار أزمنتها المتجددة و هو متناه بالفعل لتناهي متعلقه ؛ و إن كان لا ينهي بالقوة لعدم انقطاع المتجددات ، و أنكر الفلاسفة هذا التعلق ؛ لأنه يلزم من تغير المتجددات تغير ذات واجب الوجود من صفة إلى صفة و هو محال ، و رد بأن الصفة واحدة و إنما التغير في التعلقات و هي إضافات بين العلم و المعلوم ، و لا يلزم من تغير الإضافة تغير المضاف على أن بعضهم قد حقق أن علم الباري سبحانه واحد في الأزل ، و فيما لا يزال و ليس هناك إلا تعلق أزلي ، و كان يحتاج إلى تغير التعلقات لو كان الباري سبحانه ممن يطرأ عليه الغفلة ؛ فعلمه بالمتجدد في الأزل مستمر إلى حين وجوده و لا حاجة إلى تغير تعلقه ، و عليه شبهة للفلاسفة في إنكار العلم بالمتجددات أصلاً و رأساً ، و هذا المذهب هو القريب من العقل . أما مذهب الجمهور ففيه إثبات أن الباري سبحانه لا يعلم الجزئيات في الأزل إلا على وجه كلي من غير تقيد بزمانها ، و هو مذهب فلسفي يستلزم نسبة الجهل إليه سبحانه ، و لبقية الطوائف مذاهب في العلم ظامرة البطلان ، فمنهم من قال : لا يعلم ذاته ، و منهم القائل بأنه لا يتعلق علمه بتغير المتناهي إلى غير ذلك من هذيانات و الهفوات و الترمات ، و هذا من أعجب ما في الوجود . و الدليل على ثبوت صفة العلم له سبحانه ما نشاهده في هذا العالم من الأحكام و الانتظام لا يتصور إلا من عالم به فافهم هذه مسألة حارت فيها العقول .

..... والقدرة وهي صفة أزلية تؤثر في المقدرات عند تعلقها بها

((والقدرة)) : وهي صفة حقيقية ذاتية وجودية قديمة قائمة بذاته سبحانه

يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة .

ونعتقد أن الباري موصوف بالقدرة والدليل على تلك القدرة يتعلق

بجميع الممكنات والبرهان عليه ألطف وأدق

ونعتقد أن الله سبحانه موصوف بالقدرة ، وأنه على كل شيء قدير ، و
الدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات ؛ لأنه لو لم يكن متصفاً بالقدرة لكانت
متصفاً بالعجز ولو كان متصفاً بالعجز ، لم يوجد شيء من هذه المخلوقات ، و
هذا العالم في أحكامه و انتظامه يدل على ثبوت القدرة لمنشئه - وهو الله
سبحانه - وإلا لما صح استناده إليه ، ونستدل على هذه الدعوى بأن خلق
الحوادث فعل متقن الصفة منتظم مشتمل على أنواع من العجائب والآيات ؛
فإن من نظري أعضاء نفسه الظاهرة والباطنة ظهر له من عجائب الإتيان ما
يطول شرحه ولا يمكن حصره ، وهذا يستدعي قدرة الصانع ؛ فإن ضرورة
العقل تجزم به إذ العاقل يصدق هذا بلا دليل ، ولا يقدر على إنكاره ، ((وهي
صفة أزلية تؤثر في المقدرات عند تعلقها بها)) : بأن القدرة مؤثرة على سبيل
الجواز ، يعني جاز أن تتعلق بالتأثير و جاز أن لاتتعلق به ؛ فلا يصح تجريد
التأثير عن القدرة ، فمذهب أهل السنة أن القدرة تتعلق بجميع الممكنات
خلاقاً للطوائف ، وذلك لأن القادر هو من كانت قدرته شاملة لكل ما من شأنه
أن يقدر عليه من الممكن خاصة بخلاف الممتنع ، وإنما عبروا بقولهم : لكل ما
من شأنه أن يقدر عليه لينبهوا على أن متعلقات قدرته لاتتناهى ؛ وإن كان كل
ما تعلقت به بالفعل متنامياً ؛ فتعلقاتها بالقوة غير متنامية ، وبالفعل متنامية ،
وللقدرة على قول من أثبت صفة التكوين تعلق واحد أزلي لأن التأثير عنده فيما

لا يزال بتلك الصفة التي أثبتتها ، فالتعلق للقدرة منه و اختلف من نفي تلك الصفة ، فذهب بعضهم إلى أن تعلقات القدرة كلها قديمة ، و لا حاجة في إيجاد الممكنات عندهم إلى تعلق آخر ، و ذهب الآخرون إلى أنها حادثة ؛ فمضى خصصت الإرادة الممكن بشيء تعلقت به القدرة فأبرزته ، و آخرون إلى أن للقدرة التعلقين معاً ، و الأول يسمى تعلقاً صلوحياً ، و الثاني يسمى تعلقاً تنجيزياً ، و حكمهما في التناهي و عدمه نظير ما سبق في صفة العلم ، و المذهب الثاني مو أقرب الثلاثة ؛ لأن الصلاحية للتعلق ، لا يقال لها التعلق و استدلوا أن الموجب للقدرة ذاته و نسبتها إلى جميع المقدورات على السواء ، فلو اختصت قادريته بالبعض دون البعض افتقر ذاته في كونه قادراً على البعض دون البعض إلى مخصص و هو محال ، و المصحح للمقدورية هو الإمكان المشترك بين جميع الممكنات ؛ لأن ما عدا الإمكان منحصر في الوجوب و الامتناع ، و هما يمتنعان عن المقدورية .

مذهب بعض النصاري: الخير من الله والشر من الشيطان والرد على هذا الكفر

أما الطوائف فقال العلامة القرافي المالكي : مذهب النصاري أن الخير من الله و الشر من الشيطان و وافقهم بذلك بعض اليهود ، فيلزمهم أن يكون مراد الله أقل وقوعاً و أن يكون مراد الشيطان أكثر وقوعاً و أنفذ و أغلب لكون أكثر العالم كفاراً و ضلالاً ، فيلزمهم أن يكون الشيطان أولى بالربوبية و أحق بالعبودية ، و ديننا أن الخير و الشر و النفع و الضرر كل بيد الله جل شأنه و هو مسطور في كتبهم ، و لكن لا يهتدون إليه سبيلاً ، ففي التوراة : " و قسى الله تعالى قلب فرعون ، فلم يؤمن " ، و تصریح بأن الله يخلق القسوة و الكفر في القلوب كما يقول المسلمون ، و في التورات : " لما وُجِدَ الصُّوَأُ من رحل بنيامين

خرج إخوته " ، وقالوا : من عند الله نزلت هذه الخطيئة و هو في التورات كثير ، وفي الإنجيل : " إني لم آت لأعمل بمشيئتي بل بمشيئة من أرسلني " كقوله تعالى : ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين ﴾ ، ونصوص التورات متضافرة على ذلك ، وهم بالكتابين كافرون ولكن لا يشعرون .

النصارى سجدوا للتصاوير في كنائسهم وهم من كفرهم القبيح

و العجب أكثر النصارى يسجد للتصاوير في الكنائس ، و هو من كفرهم القبيح ، و أي فرق بين عبادة الأصنام و السجود للتصاوير ، وليس في كتبهم حرف من شرع التصوير و لا من السجود . و كفرت من يفعل هذا فهم كفرت فجرت على كل كتاب أنزل ، و عند كل نبي أرسل .

مذهب الثنوية والمانوية والديصانية، استدلالهم والرد عليهم

وقالت الثنوية و المجوس : إنه لا يقدر على الشر و إلا لكان شريراً يقولون : إن فاعل الخير خير و فاعل الشر شرير ، و الفاعل الواحد يستحيل أن يكون خيراً و شريراً " و المانوية " و " الديصانية " يقولون : إن فاعلهما النور و الظلمة ، و الجميع يقولون : إن الخير هو الذي يكون جميع أفعاله خيراً و الشرير هو الذي يكون جميع أفعاله شراً ، و محال أن يكون الفاعل واحداً و أفعاله كلها خير و شرمعاً ، و الجواب عنه بوجه ، الوجه الأول : إن عنيتم بالخير و الشرير موجد الخير و الشر فلم قلتم : إن الفاعل الواحد يستحيل أن يكون فاعلاً لهما و إن عنيتم به غيره فبينوه ، و الوجه الثاني : إن الخير و الشر لا يكونان خيراً و شراً لذاتيهما بل بالإضافة إلى غيرهما و إذ أمكن أن يكون شيء واحد بالقياس إلى

واحد خيراً و بالقياس إلى غيره شراً ، أمكن أن يكون فاعل ذلك الشيء واحداً ، و الوجه الثالث : بأنه مبني على الحسن و القبح العقليين ، و سيأتي الكلام عليهما .

مذاهب مشائخ المعتزلة وبرايمهم، جميع هذه الأقوال جنون محض

فافهم في هذا التفصيل

و قالت النظامية : إنه سبحانه لا يقدر على خلق الفعل القبيح لأن فعل القبيح محال ، و المحال غير مقدور ؛ فلأن المقدور هو الذي يصح إيجاد و خلقه ، و ذلك يستدعي صحة الوجود ، و الممتنع ليس له صحة الوجود ، و جوابه : لا قبيح بالنسبة إلى أن الله سبحانه " يتصرف في ملكه كيف يشاء " ، و إن سلم أن القبيح قبيح مطلقاً ، و لكن المانع من فعله متحقق لا القدرة زائلة ؛ لأن القبيح حينئذ يكون محالاً لغيره ، و المحال لغيره ممكن لذاته و الممكن لذاته مقدور ، و قال أبو القاسم : لا يقدر على مثل فعل العبد (أي مقدوره) لأن مقدور العبد إما طاعة أو معصية أو سفه أو عبث ، و ذلك على الله سبحانه مستحيل ، و جوابه : بأن الفعل في نفسه حركة أو سكون ، و كونه طاعة أو معصية أو سفهاً أو عبثاً اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة إلى العبد فإنها تعرض للفعل من حيث أنها صادرة عن العبد ، و الله سبحانه قادر على مثل ذلك الفعل و قال أبو علي قائد " الجبائية " . و قال أبو هاشم قائد " البهشية " : إن الله سبحانه قادر على مثل مقدور العبد ، و ليس بقادر على نفس مقدور العبد لأن المقدور من شأنه أن يوجد عند توفر دواعي القادر ، و أن يبقى على العدم عند توفر صوارفه فلو كان نفس مقدور العبد مقدور الله سبحانه ، فلو أراد الله سبحانه مقدور العبد ، و كرمه العبد فلزم وقوعه لتحقق الداعي ، و لزم لا وقوعه لتحقق الصارف ، و جوابه أن المكروه لا يقع

عند وجود الصارف إذا لم يتعلق به إرادة أخرى تستقل ، و التحقيق : أنه يمكن كون المقدور مشتركاً بين القادرين إذا أخذ من حيث هو غير مضاف إلى أحدهما ، امتنع الاشتراك فيه من حيث تلك النسبة ، و المقدور الواحد يمكن إضافته إلى كل واحد منهما على سبيل البديل ، أقول : و جميع هذه الأقوال من هذه الطوائف جنون محض و مكابرة للحواس و العقول ، ليس في القرآن و لا في السنن و لا في العقول شيء من هذا ، و هذا في الواقع اعتراض على جميع الأمم ، و على جميع عقولهم ، و هذه صفة من عظمت مصيبة بنفسه و من لا دين له و لا عقل و لا علم و لا حياء ، فإن قلت : فهل يقال : إن الله سبحانه يتصف بالقدرة على نفسه أو الإرادة لوجوده ، فالجواب ذلك ممتنع ، و السؤال مهمل ؛ لأنه واجب الوجود لذاته و الإرادة متعلقها العدم لتوجده تعالى الله عن ذلك ، فإن قلت : فهل يقال : إن قدرة الحق سبحانه للتعليق بإيجاد المحال مثل تجسد المعاني أو إيجاد شخص في مكانين أو أمكنة في آن واحد .

قال الشيخ المدقق في فتوحاته وابن حزم في الفصل : قدرة الباري

تتعلق بالمحال ، أقول : وهذا قول باطل

فأجاب عنه الشيخ المدقق في موضع من فتوحاته : أن قدرة الله مطبقة فله إيجاد المحالات العقلية ، و أطال في ذلك ، و في موضع من فتوحاته : الله تعالى قادر على الجمع بين الضدين و وجود جسم في مكانين ، و قيام العرض بنفسه و انتقاله ، و قيام المعنى بالمعنى ، و أطال في ذلك ، و هذا ما ذهب إليه رأس الظاهرية أبو محمد بن حزم ، قال في موضع (١) من كتاب الفصل : فإن من قال : لا يوصف الله تعالى بالقدرة على المحال فقد جعل قدرته سبحانه

(١) في الجزء الثاني من الفصل ، ص : ١٣٨ . ١٢٠

متنامية وجعل قوته عز وجل منقطعة محدودة ، هذا تحديد للباري عز وجل وكفر به مجرد ، وإدخال له في جملة المخلوقين ، وفي موضع آخر من الفصل راداً على أبي القاسم أحد رؤساء الأصالح من المعتزلة : قال أبو محمد : وليس كما قال الجاهل الملحد فيما وصف الله تعالى به : بل الله تعالى قادر على أن يجعل الشيء ساكناً ومتحركاً معاً في وقت واحد من وجه واحد ، وهذه طائفة جعلت قدرة الله متنامية ، بل قطعوا قطعاً بل أنه تعالى لا يقدر على الشيء حتى يفعله ، وهذا كفر مجرد لاختفاء به - ونعوذ بالله من الخذلان - ، وفي موضع آخر من الفصل : وأما أبو الهذيل فجعل قدرة ربه متنامية بمنزلة المختارين من خلقه وهذا هو التشبه حقاً ، وأما النظام والأشعرية فكذلك أيضاً جعلوا قدرة ربه متنامية يقدر على شيء ولا يقدر على آخر ، وهذه صفة أهل النقص أقول : تقدم له هذا الكلام وتقدم لنا (أن هذه مقالة الأشعرية والماتريدية والفلاسفة وغيرهم من الطوائف من أهل العقل) ، وأنهم قالوا فراراً من المحال ، أو لم يعلم هذان الرجلان : لو تعلقت القدرة بكل شيء حتى الواجب الوجود والمستحيل : لكان الواجب ممكناً ، لأن من تحت القدرة لا بد أن يكون ممكناً ، وكذا شريك الباري لا يكون مستحيلاً بل ممكناً ، وهذا من أشنع المقالات ، وهذا انقلاب المواد ، وهو باطل اتفاقاً ووفقاً عند أهل العقل والنظر . فتأمل ولا تغفل .

..... والحياة وهي صفة أزلية توجب صحة العلم والقوة وهي
بمعنى القدرة.....

اتفق العقلاء على أنه سبحانه حي ثم اختلفوا

((والحياة وهي صفة)) : حقيقة ذاتية قديمة قائمة بذاته سبحانه وهي ((
أزلية توجب صحة العلم)) : توجب له سبحانه الاتصاف بالعلم والقدرة و
الإرادة وغيرهما من كل كمال ، اتفق العقلاء على أن الله سبحانه حي ، و
حقيقة الحي : هو الذي يكون حياته لذاته ، وليس ذلك لأحد من الخلق ، و
إنما ذلك خاص بالله سبحانه ، وإن صفة الحياة لها التقدم على سائر
الصفات ؛ فلا يمكن أن يتقدم عليها صفة في الظهور ولذلك قال الله سبحانه :
﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ فإن القيومية عبارة عن الحياة لذاته ، و
جعل صفة الحياة تلي الاسم الجامع للنعوت بتمامها وبأسرها ، والدليل على
ذلك وجود هذه المخلوقات ؛ لأنه لو لم يكن متصفاً بالحياة لكان متصفاً
بالموت ، ولو كان متصفاً بالموت لم يوجد شيء من هذه المخلوقات .

وقال الله تعالى : ﴿ هو الحي لا إله إلا هو ﴾ ثم اختلفوا في تفسير الحياة
فقال الفلاسفة و " أبو الحسن البصري " من مجتهد المعتزلة : هي نفس
صحة العلم والقدرة ، ورد بأنه لو كان هذا معنى الحياة لما صح أن يكون غير
العالم من الحيوان متصفاً بالحياة ، وهو يدهي البطلان ، وأيضاً فتفسيرها بصحة
تينك الصفتين دون غيرها تحكم ، وقال أهل السنة وباقي المعتزلة : إنها عبارة عن
صفة تقتضي هذه الصحة ، هي صفة يصح لأجلها عن الذات أن يعلم ويقدر ، يعني
أنها صفة حقيقة ذاتية قديمة قائمة بالذات مقتضية لصحة العلم والقدرة ، و
تحقيق ما ذكرنا : أن ملزومات الحياة من العلم والقدرة والحكمة ثابتة لله سبحانه ،
وتحقق الملزوم بدون تحقق اللازم محال ، فتحقق الملزوم يستلزم تحقق اللازم .

قال ابن قيم في "النونية": الحياة والفعل متلازمان والرد عليه

قال ابن قيم في كتابه الشهير أعني " النونية " : فالحياة و الفعل متلازمان ، وكل حي فعال ، أقول راداً عليه : ليست حياة الله سبحانه كحياة العباد ، ولا فعله تعالى كأفعالهم ، وإدخال الله تعالى سبحانه في مثل هذه الكلية لا يصدر إلا ممن هو مريض القلب بمرض التشبيه ، وعلم من هذا الكلام بأن الحوادث لا أول لها في نظر ابن قيم : لأن حياة الله سبحانه لا أول لها فيكون فعله لا أول له ، وهذه المسئلة من المسائل التي كفر علماء الإسلام الفلاسفة بها ، ثم قال ابن قيم في النونية : والله سابق كل شيء ، ما ربنا و الخلق مقترنين ، والله كان وليس شيء غيره ، لسنا نقول كما يقول اليونان بدوام هذا العالم المشهود و الأرواح في الأزل ، وليس بفان ، أقول : و المسلمون جميعهم يعتقدون أن حياة الله سبحانه لا افتتاح لها ، وقد تقدم لابن قيم أنه يقول : " إن كل حي فعال ، وإن الحياة و الفعل متلازمان " ومعنى هذا أن الفعل لا افتتاح له أيضاً ، فإذا كيف يتفق قوله هذا السابق مع قوله هذا " كان الله و ليس شيء غيره " فليعرف ذلك أهل الغرور بابن قيم ، ثم ليعرفوه ، و تسجل مهنا على ابن قيم ، اعتقاده : قيام الحوادث بذات الله سبحانه ، واعتقاده أن هذه الحوادث لا أول لها ، و إنني ألقت نظر الناظر العاقل المسلم إلى هذه العقيدة ، و هل تتفق مع دعوى أنه إمام دونه كل إمام ، بل هل تتفق هذه العقيدة مع دعوى أنه في أعداد المسلمين فقط . نعوذ بالله من الخذلان .

((و القوة)) : أقول : لعل ما أورده تنبيهاً على الترادف ، و إلا فلا وجه لعد الإمام النسفي القوة صفة أخرى غير القدرة ، قال الله سبحانه : ﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ ، الآية الكريمة تضمن صفتين صفة ذات و صفة فعل فالرزق فعل من أفعاله سبحانه : فهو من صفات فعله ، لأن الرزاق يقتضي مرزوقاً و الله سبحانه كان و لا مرزوق ، و كل مالم يكن ثم كان فهو محدث و

الله سبحانه موصوف بأنه الرزاق ، ووصف نفسه بذلك قبل خلق الخلق بمعنى أنه مبرز إذا خلق المرزوقين .

القوة من صفات الذات وهي بمعنى القدرة قال البيهقي الخ

والقوة من صفات الذات ، ((وهي بمعنى القدرة)) : ولم يزل سبحانه ذا قوة و قدرة ، ولم تزل قدرته موجودة قائمة به موجبة له حكم القادرين و المتين ، قال البيهقي : القوي : التام القدرة لا ينسب إليه عجز في حالة من الأحوال ، ويرجع معناه إلى القدرة ، والقادر هو الذي له القدرة الشاملة ، والقدرة صفة له قائمة بذاته ، و المقتدر هو التام القدرة الذي لا يمتنع عليه شيء ، وفي الآية الكريمة رد على من قال : إنه قادر بنفسه لا بقدرة لأنه سبحانه قال : " ذو القوة " ، والقوة بمعنى القدرة و زعمت المعتزلة أن المراد بقوله : ذو القوة : " الشديد القوة " والمعنى في وصفه بالقوة و المتانة : إنه القادر البالغ الاقتدار ، فذهبوا إلى طريقته في أن القدرة صفة نفسية خلافاً لأهل السنة في أنها صفة قائمة به متعلقة بكل مقدور .

العجب ! قال ابن حجر في فتح الباري : القدرة صفة فعل

أقول : هذا خطأ فاحش

و العجب قال الحافظ في فتح الباري : و من ثم نشأ الاختلاف في القدرة هل هي من صفات الذات أو صفات الأفعال ، فمن نظر في القدرة إلى الاقتدار على إيجاد الرزق قال : هي صفة ذات قديمة و من نظر إلى تعلق القدرة ، قال : هي صفة فعل حادثة ، و لا استحالة في ذلك في الصفات الفعلية والإضافية بخلاف الذاتية . هذا كلامه بلفظه قلت : لم أقف على قول لأهل السنة في أن القدرة صفة فعل حادثة ، ويأتى البحث إن شاء الله سبحانه على الصفة الفعلية ، هل هي قديمة أو حادثة ، وعلى أنواع التعلق ، فافهم .

..... و السمع وهي صفة تتعلق بالمسموعات ، و البصر صفة تتعلق بالمبصرات فتدرك بهما إدراكا تاما لا على سبيل التخيل و التوهم ، و لا على طريق تأثير حاسة و وصول هواء و لا يلزم من قدمهما قدم المسموعات و المبصرات كما لا يلزم من قدم العلم و القدرة قدم المعلومات و المقدورات لأنها صفات قديمة تحدث لها تعلقات بالحوادث و الإرادة و المشيئة و هما عبارتان عن صفة في الحي

و لما كان ثبوت صفة السمع ، و ثبوت صفة البصر بالسمع و قد ورد وصفه سبحانه بهما بما لا يكاد يحصى من الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية ، فقال : ((و السمع)) : إنه سبحانه يسمع بلا حاجة أذن .

الاستدلال على ثبوت صفة السمع والبصر من العقل والنقل وقد أورد

ههنا بحثان

((وهي صفة)) : صفة حقيقية ذاتية وجودية قديمة قائمة بذاته سبحانه يسمع به كل مسموع بغير أذنين و صماخ ، و الدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات ؛ لأنه لو لم يكن متصفا بالسمع لكان متصفا بالصمم ، و لو كان متصفا بالصمم لم يوجد شيء من هذه المخلوقات ، و قال الله سبحانه : ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ﴾ ((تتعلق بالمسموعات)) : يعني من شأنها إدراك كل مسموع و إن خفي ((و البصر)) : إنه سبحانه بصير بلا حاجة حدقة ، ((صفة)) : صفة حقيقية ذاتية ثبوتية قديمة قائمة بذاته سبحانه ، يبصر به كل موجود بغير عينين و حدقة ، و الدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات لأنه لو لم يكن متصفا بالبصر لكان متصفا بالعمى و لو كان متصفا بالعمى ، لم يوجد شيء من هذه المخلوقات ، و قال سبحانه : ﴿ و هو السميع

البصير ﴿)) تتعلق بالمبصرات)) : يعني من شأنها إدراك كل مبصر وإن لطف ، و
 مما علم ضرورة من دين محمد ﷺ فلا حاجة لنا إلى الاستدلال عليه ؛ كما موحى
 سائر الضروريات الدينية ، و مع ذلك فقد استدل عليه ، و أما الدليل عليه من
 الشرع آيات قرآنية ، منها قوله : ﴿ و هو السميع البصير ﴾ و منها قوله عن لسان
 إبراهيم الخليل : ﴿ لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ﴾ فأفاد أن عدم السمع و البصر
 نقص لا يليق بالمعبود ، و أما الدليل عليه من العقل ؛ فلأن كل واحد منهما صفة كمال ،
 و قد اتصف بهما المخلوق فهو سبحانه أحق بالاتصاف بهما من المخلوقات ، فهذا
 شيء ثابت في بداهة العقل ؛ فإن عاقلاً لم يخالف في هذه المقدمة أصلاً ورأساً .

((فتدرك بهما إدراكاً تاماً لا على سبيل التخيل و التوهم)) : لأنه لا يغيب
 المحسوس عنه سبحانه ، ((و لا على طريق تأثير حاسة و وصول مواء)) : فإن ذلك
 يستلزم الجسمية لله جل شأنه و قد أورد مهنا بحثان ، الأول : البحث عن سبب
 سكوتهم عن إثبات الشم و غيره من الحواس ، فإن إثباتهم للسمع و البصر دونهما
 لا يخلو عن تحكم ، و قد قالوا في جوابه : إن هاتين الصفتين لما ورد في الشرع
 إطلاقهما على الله سبحانه صح لنا أن نعدهما من صفاته و لما سكوت عن باقي
 الحواس سكنتنا نحن أيضاً ، و إن كنا نجزم بأنه يدرك متعلقاتها ، البحث الثاني :
 هو أنه إذا ثبت ما تقوله الجماعة من أن تخصيص الحواس بإدراك محسوساتها
 ليس إلا باعتبار العادة ؛ فيجوز أن يدرك بكل منها ما تدرك الأخرى بل يجوز أن
 تستغني حاسة واحدة عن سائر الحواس في إدراك المحسوسات ، و لا شك أن الله
 سبحانه ليس مما يجري عليه حكم العادة ، فما وجه تخصيص سمعه بإدراك
 المسموعات ، و بصره بإدراك المبصرات ، و لماذا لم تغن صفة السمع عن صفة
 البصر ، و لعلمهم يتمسكون في مثل هذا بالسمع أيضاً ، - و بالله التوفيق - و منه
 الوصول إلى التحقيق .

و لما كان لقائل أن يقول : إذا كان السمع و البصر قديمين أزليين يلزم قدم

المسموعات و المبصرات ، فيلزم قدم العالم ؛ فدفعه بقوله : ((ولا يلزم)) : و حاصله أن يقال : إنما يلزم القدم أن لو كانت العلاقات قديمة أزلية ، وليس كذلك ؛ بل القديم إنما هو مبدأ العلاقات فلا يلزم ((من قدمهما قدم المسموعات و المبصرات كما لا يلزم من قدم العلم و القدرة قِدَمُ المعلومات و المقدورات ، لأنها)) يعني جميع هذه ((الصفات قديمة تحدث لها علاقات بالحوادث)) : يعني بعد وجود المتعلقات ، فالمجودات إنما هو بعد وجودها ، فليس لها تعلق أزلي حتى يلزم قدم المسموعات و غيرها من المتعلقات ، هذا .

اتفق المسلمون على أنه سبحانه سميع و بصير ثم اختلفوا

و قد اتفق المسلمون على أنه سبحانه سميع و بصير ، ثم اختلفوا و هل السمع و البصر صفتان زائدتان على العلم أو راجعتان إليه ، ذهب فلاسفة الإسلام و أبو الحسين و أبو القاسم من مشائخ المعتزلة إلى أن السمع و البصر عبارة عن علمه بالمسموعات و المبصرات ، و أنكرت أن يكون لله سبحانه صفتا سمع و بصر الخارجتان عن صفة العلم ، و ذهب الجمهور من أهل السنة و من المعتزلة و الكرامية إلى أنهما صفتان زائدتان على العلم بالمسموعات و المبصرات ؛ لأنه قد دلت الأدلة السمعية على أنه سبحانه سميع و بصير ، و لفظ السمع و البصر ليس بحقيقته في العلم بالمسموعات و المبصرات ، و صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز لا يجوز إلا عند المعارض ، و ليس في العقل ما يصرف الأدلة السمعية عن ظواهرها ؛ فيجب الإقرار بها ، و إذا كان سميعاً و بصيراً يكون عالماً بالمسموعات و المبصرات حال حدوثها ، و قال بعض الأفاضل : إثبات صفة العلم إجمالاً لا يغني في العقيدة عن إثباتهما تفصيلاً بلفظيهما الواردين في الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية ؛ لأننا متعبدون بما ورد فيهما ، فلا بد من الإيمان بهذين النوعين تفصيلاً .

احتج المخالف بوجهين والجواب عن الوجهين

و احتج المخالف بوجهين ، الوجه الأول : إن سمعه و بصره إن كانا قديمين لزم قدم المسموع و المبصر ، بيان الملازمة : أن السمع و البصر لا يتحققان بدون المسموع و المبصر ، فلو كان السمع و البصر قديمين كان المسموع و المبصر قديمين أيضا ، و إن كان محدثين كان ذاته محلا للحوادث ، لأن السمع و البصر حادثان قائمان بذاته سبحانه ، لأن ذاته متصف بهما و قد عرفت : يمتنع أن يكون محلا للحوادث ، والجواب عن هذا الوجه بأن السمع و البصر قديمان يعدان أن المتصف بهما لإدراك المسموعات و المبصرات ، و ادراكهما عبارة عن تعلق السمع و البصر بالمسموع و المبصر عند وجودهما فلا يلزم قدم المسموع و المبصر من قدم السمع و البصر فتدبر .

الوجه الثاني : إن السمع و البصر تأثر الحاسة بالمسموع و البصر و ادراكهما مشروط بتأثر الحاسة بهما ، و كل منهما على الله سبحانه محال ، فلا يكون سميعاً و بصيراً ، والجواب عنه بمنع الصغرى فإننا لا نسلم أن السمع و البصر تأثر الحاسة بالمسموع و المبصر ، أو ادراكهما مشروط بهما ، بل السمع و البصر إدراك المسموع و المبصر عند حدوثهما . فتأمل و لا تغفل .

اثبات صفة الإرادة والقدرة للواجب والدليل عليه من العقل والنقل

أقول : لما وصف الله سبحانه ذاته في كلامه القديم بصفة الإرادة ، قال الله : ﴿ يريد الله بكم اليسر ﴾ ، وقال : ﴿ يريد الله أن يبين لكم ﴾ وقال : ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم ﴾ ، وقال : ﴿ يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد ﴾ ، وقال : ﴿ إن الله يهدي ما يريد ﴾ ، فقال المصنف : ((و الإرادة)) : يعني نعتقد أن الله سبحانه موصوف بالإرادة ، وأنه مريد لا يقع

شيء إلا بإرادته ؛ فأى شيء أراد كان ، و أى شيء لم يرد فإنه لا يمكن أن يكون ، و الدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات لأنه لو لم يكن متصفاً بالإرادة لكان متصفاً بالكرامة ، و لو كان متصفاً بالكرامة لم يوجد شيء من هذه المخلوقات ، و قال الله سبحانه : ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ ، و معنى الإرادة عند العقل واضح إذ كل واحد منا قبل صدور الفعل عنه أو تركه يظهر في نفسه حالة ميلانية يقتضي ترجيح أحدهما على الآخر .

المشيئة والإرادة واحد عند أهل السنة

((و المشيئة :)) : قلت : المشيئة والإرادة واحد عند أهل السنة ، قال الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث في جامعه : " باب في المشيئة و الإرادة " قال ابن بطال : غرض البخاري إثبات المشيئة والإرادة وهما بمعنى واحد ، و إرادته صفة من صفات ذاته ، و قال البيهقي بعد أن ساق الحديث بسنده إلى الربيع بن سليمان . قال الشافعي : المشيئة إرادة الله ، و قد أعلم الله خلقه أن المشيئة له دونهم ، فقال : ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ﴾ ، فليست للخلق مشيئة إلا أن يشاء الله ، ولما كان هذه عقيدة أهل السنة فلذا قال الشارح قدس سره : ((و مما عبارتان عن صفة في الحي)) : إيماء إلى اتحادهما و ترادفهما .

..... توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات بالوقوع مع استواء نسبة القدرة إلى الكل وكون تعلق العلم تابعا للوقوع وفيما ذكر تنبيهه على الرد على من زعم أن المشئية قديمة والإرادة حادثة قائمة بذات الله تعالى وعلى من زعم

((توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات بالوقوع)) : يعني صفة حقيقية ذاتية وجودية قديمة قائمة بذاته القديم الأزلي ، توجب تخصيص المقدور دون غيره بخصوص وقت إيجاده دون ما قبله وما بعده من الأوقات .

اتفق العقلاء على أنه مريد وتنازعوا في معنى الإرادة

و تحقيقه : اتفق العقلاء على أنه مريد ، وتنازعوا في معنى الإرادة ، فقال الفلاسفة : وإرادته وهي علمه بجميع الموجودات من الأزل إلى الأبد ، وبأنه كيف ينبغي أن يكون نظام الموجود حتى يكون على الوجه الأكمل ، وبكيفية صدوره عنه حتى يكون الموجود على وفق المعلوم على أحسن النظام من غير قصد وطلب شوق ، ويسمعون هذا العلم عناية .

قالت الفلاسفة وأبو الحسين : إرادته هي علمه وبرهانهم والجواب عنه

و فسر " أبو الحسين البصري " من محقق المعتزلة : الإرادة بعلمه سبحانه بما في الفعل من المصلحة الداعية إلى الإيجاد ، ويسمى هذا داعية ، واحتجت الفلاسفة و أبو الحسين على عدم إرادة سبحانه بأن الله سبحانه لو كان مريداً لإرادته إن كانت قديمة يلزم قدم المراد ، ويلزم قدم العالم ، وأيضاً إن كانت قديمة يلزم زوال القديم لأنها لا تبقى بعد الإيجاد ، ومن المعلوم ما ثبت قدمه إمتنع عدمه وإن كانت حادثة يحتاج إلى إرادة أخرى ودور وتسلسل ، وأيضاً إن كانت حادثة يلزم قيام الحوادث

بذاته ، و الجواب عنه : أنها قديمة متعلقة بزمان معين إذ الإرادة تسبق المراد كما أن واحداً منا يريد الحج بعد سنة أو سنتين ، فإذا كان وقته جزم الإرادة و هذا ما أشار إليه بعض العلام بقوله الإرادة في الأزل متعلقة بتخصيص الحوادث بأوقاتها .

و العجب ! و كيف لا يفهمون عن تضليلهم إما أن يكون فعله سبحانه للممكنات بصفة الإرادة يصح منه بها التخصيص و التقديم و التأخير أولاً ، و الثاني لو كان فاعلاً لها لا بالصفة المذكورة لزم صدور الممكنات عنه صدوراً واحداً بغير تقديم و تأخير ، و لكان يلزم قدمها ضرورة استحالة تخلف المقتضي على مقتضاه الذاتي : فيلزم كون الممكن واجبا و الحادث قديماً ، و هو محال ، فثبت أنه فاعل بصفة يصح منه بها التقديم و التأخير : فهذا برهان معقول لمن له عقل سليم و فهم مستقيم ، و الكلام مع البهائم تضييع الأوقات ، و أما البرهان المنقول فالآية و الأحاديث كثيرة لا تحصى .

قال أصحابنا: الإرادة صفة زائدة على العلم والقدرة ولنا عليه

برهان دقيق

و قال أصحابنا و أبو علي الجبائي و ابنه أبو هاشم و القاضي عبد الجبار الهمداني : إن الإرادة صفة زائدة مغائرة للعلم و القدرة مرجحة لبعض مقدراته على بعض ، و ذلك أن القدرة نسبتها إلى طرفي الممكن على السواء كان لا بد من إثبات صفة بها يرجع تعلق القدرة بأحد الطرفين و هي الإرادة ، و إلى هذه أشار الشارح بقوله : ((مع استواء نسبة القدرة إلى الكل)) : و لنا : أن تخصيص بعض المقدور بالتحصيل و بعضها بالتقديم و التأخير ، و تخصيصها بأوقات معينة مع جواز حصولها قبلها و بعدما يستدعي مخصصاً ، و ليس ذلك المخصص نفس العلم : لأن العلم تابع للمعلوم فلا يكون متبوعاً له لامتناع الدور ، و ليس هو أيضاً نفس القدرة : لأن القدرة نسبتها إلى جميع المقدورات و إلى جميع الأوقات على السواء ، فلا تخصص مقدوراً دون مقدور آخر و لا وقتاً معيناً من بين الأوقات ، فلا بد من صفة غير العلم و القدرة لأجلها

اختص بعض المقدورات بالحدوث دون بعض بوقت معين دون غيره ، و تلك الصفة هي الإرادة و أيضاً من شأن القدرة التأثير و الإيجاد الذي نسبته إلى كل الأوقات على السواء و شأن الإرادة الترجيح ، و الموجد من حيث هو موجد غير المرجع من حيث هو مرجح ، لأن الإيجاد هو غير الترجيح ؛ لأن الإيجاد متوقف على الترجيح ، و الموقوف على الشيء غير ذلك الشيء ، فافهم . ((و كون تعلق العلم تابعا للوقوع)) : يعني وقوع أحد المقدورين فعلم أن الإرادة غير العلم ، هذا رد على الفلاسفة فإن عندهم الإرادة هو العلم لا غير ؛ لأن العلم تابع للوقوع فلا يكون الوقوع تابعا له و إلا لزم الدور ، ((وفيما ذكر)) : يعني ذكر المشيئة بعد الإرادة ، و أرادهما معا في الصفات الأزلية و تعريفهما بصفة توجب التخصيص .

قالت الكرامية: الإرادة صفة حادثة، أقول: هذا التحقيق فاسد

((تنبيه على الرد على من زعم أن المشيئة قديمة)) : و هم الكرامية يقولون : المشيئة صفة واحدة قديمة ، ((و الإرادة)) : صفة ((حادثة)) : وقال أهل السنة : و هو شغب فاسد لأن إرادته لو كانت محدثة لم يخل أن يحدثها في نفسه أو في غيره أو في كل منهما أولاً في شيء منهما ، و الأول و الثالث محال ، لأنه ليس محلاً للحوادث ، و الثاني فاسد أيضاً ؛ لأنه يلزم أن يكون الغير مريداً لها ، و بطل أن يكون الباري مريداً إذ المرید : من صدرت منه الإرادة و هو الغير كما بطل أن يكون عالماً إذا أحدث العلم في غيره ، و الرابع لأنه يستلزم قيامها بنفسها و إذا فسدت هذه الأقسام ثبت أنه سبحانه مرید بإرادة قديمة هي ، ((قائمة بذات الله تعالى)) : و الكرامية يقولون : الإرادة حادثة متعددة على حسب تعدد المراد ، و من أصلهم قيام كثير من الحوادث بذات الله سبحانه ، و زعموا أن في ذاته حوادث كثيرة مثل الإخبار عن الأمور الماضية والآتية ، و جمعوا على أن الحوادث لا توجب لله سبحانه وصفا ولا هي صفات له ، فتحدث في ذاته هذه الحوادث من الأقوال و الإرادات و التسمعات و التبصرات ، و لا يصير بها قائلاً

ولا مریدا ولا سمیعاً ولا بصیراً ولا یصیر خلق هذه الحوادث محدثاً ولا خالقاً
وإنما هو قائل بقائلته وخالق بخالقيته و مرید بمریديته ، و ذلك قدرته على
هذه الأشياء ، و من أصلهم الفاسد : أن الحوادث التي تحدث في ذاته واجبة
البقاء حتى يستحيل عدمها ، إذ لو جاز عليها العدم لتعاقب على ذاته الحوادث
ولشارك الجوهر في هذه القضية .

أقول: تحقيقات الكرامية ليست بتحقيقات بل تحريفات

و هذا مذنب باطل ليس من قبيل كلام بني آدم ، و لا يذنب إليه ذم
الذامن لاستحالة قيام الحوادث بذاته و بأن صدور الإرادات الحادثة عن
الباري سبحانه حينئذ ليس إلا بالإرادة فيتوقف على إرادة فيتسلسل ، و الحق :
هذه ليست بتحقيقات بل تحريفات و تخريفات .

النجارية والجباية والبهشية اتفقوا على أنه لا يوصف بالإرادة على الحقيقة ثم اختلفوا

((و على من زعم)) : يعني رد على من زعم : و هم النجارية و الجبائية و
البهشية اتفقوا على أن الله سبحانه لا يوصف بالإرادة على الحقيقة ثم
اختلفوا اختلافاً لطيفاً ، قال النجار: لكن إذا وصف بها فإن أضيف إلى فعله
فمعناه أنه فعل و هو غير ساه و لا مكره و لا مفطروا إلى هذا أشار الشارح .

..... أن معنى إرادة الله فعله أنه ليس بمكره ولا ساه ولا مغلوب
و معنى إرادته فعل غيره أنه أمر به كيف ! و قد أمر كل مكلف
بالإيمان و سائر الواجبات و لو شاء لوقع و الفعل و التخليق :
عبارتان عن صفة أزلية تسمى بالتكوين و سيجئ تحقيقه

((أن معنى إرادة الله فعله أنه ليس بمكره ولا ساه ولا مغلوب)) : وقال
الجبائي و أبو ماشم : لكن إذا أضيف إلى فعله ، و قيل : إنه مرید لأفعاله فالمراد
به أنه خالق لها على وفق علمه .

ثم اتفقوا و قالوا : و إن أضيف إلى فعل غيره ، و قيل : إنه مرید لأفعال عباده
فالمراد به أنه أمر بها راض عنها و إلى هذا أشار الشارح بقوله : ((و معنى إرادته فعل
غيره أنه أمر به)) : يعني أمر بذلك الفعل فاعله ، حتى أن ما لا يكون مأمورا به لا يكون
مراداً له ، ورد عليه بأن نسبة هذا السلب إلى كل الأوقات و إلى كل المقدورات على
السواء ، فلا يصح للتخصيص بل لا بد من صفة وجودية ترجح أحد الطرفين للوجود في
وقته ، و بأنه لو كانت الإرادة لفعل الغير بمعنى الأمر به ما وقعت مخالفة لـه سبحانه
من العباد ، إذ المراد لا يخلف عن الإرادة ، و إلى هذا الثاني أشار الشارح بقوله : ((كيف
و قد أمر كل مكلف بالإيمان و سائر الواجبات و لو شاء لوقع)) : يعني يحصل الإيمان و
سائر الواجبات من جميع المكلفين لأنه سبحانه أمرهم بها لأن الإرادة توجب الوقوع
بخلاف الأمر ، قال الله سبحانه : ﴿ و لو شاء لهداكم ﴾ ، يؤخذ من الآية الكريمة أن
مشيئة الله لهداية لم تقع مع أنه سبحانه قد أمرهم بها ، فتعين أن الأمر و الإرادة و
صفان متغايران ، و الحاصل : أن من فسر الإرادة بالنسبة إلى أفعاله سبحانه بعلمه
بها و بالنسبة إلى أفعال غيره بأمره بها فهذا باطل ، فتأمل و لا تغفل .

((و الفعل و التخليق عبارتان عن صفة أزلية تسمى بالتكوين و سيجئ تحقيقه))
يعني التكوين المعبر عنه بالفعل و التخليق و الإيجاد و الإبداع و الاختراع و الإبقاء و
الإفناء و الإعزاز و الإذلال صفة قديمة أزلية قائمة بذات الوجود .

..... و عدل عن لفظ الخلق لشيوع استعماله في المخلوق و
الترزيق : هو تكوين مخصوص صرح به إشارة إلى أن مثل
التخليق و التصوير و الترزيق و الإحياء و الإمامة و غير ذلك
مما أسند إلى الله تعالى كل منها راجع إلى صفة حقيقية أزلية
قائمة بالذات هي التكوين لا كما زعم الأشعري من أنها
إضافات و صفات للأفعال

((و عدل عن لفظ الخلق)) : يعني و لم يقل : و الخلق : مع أن لفظ
الخلق أخصر و أظهر ((لشيوع استعماله في المخلوق)) : فلو قال : و الخلق
لتوهم أن المخلوق صفة و ليس كذلك فلذلك عدل عنه ((و الترزيق)) : قال
الشارح قدس سره : ((و هو تكوين مخصوص)) : يعني تعلق الصفة بإيصال
الرزق ترزيقاً فهو تكوين بالفعل المخصوص ((صرح به)) : يعني صرح المصنف
بالترزيق مع أن الفعل يتناول مثل التخليق و الترزيق و التصوير و غيرها لأن
الأعم يتناول الأخص بداهة ، ((إشارة إلى أن مثل التخليق و التصوير و الترزيق
و الإحياء و الإمامة و غير ذلك مما أسند إلى الله تعالى كل منها راجع إلى صفة
حقيقية أزلية قائمة بالذات هي التكوين)) : يعني و الكل يجمعها إسم التكوين
بمعنى أن كلها مندرجة تحته و أسمائه تختلف بحسب اختلاف المتعلقات ، فإن
كان الأثر مخلوقاً ، فالاسم الخالق ، و الصفة الخلق ، أو رزقاً فالاسم الرزاق ،
و الصفة الترزيق ، أو حياة فهو المحيي ، أو موتاً فهو المميت ، و كان اللائق
بالجريان فيها على منوال واحد ، ((لا كما زعم الأشعري)) : يعني شيخ مشائخ
الأشاعرة الشيخ أبو الحسن ((أنها)) : يعني التكوين و الترزيق و التصوير و
التخليق ، ((إضافات)) : يعني اعتبارات عقلية ، ((و صفات للأفعال)) : و
المراد صفات تدل على تأثير لها أسماء غير إسم القدرة باعتبار أسماء آثارها .

اختلف الماتريدية والأشاعرة في صفات الأفعال

و تحقيقه : اختلف مشائخ الحنفية و مشائخ الأشاعرة في صفات الأفعال كالتخليق و التزويق و الإحياء و الإماتة و التكوين ، هل هي قديمة أو حادثة ، فعند الحنفية أنها كلها قديمة مثل الصفات الذاتية ، وعند الأشاعرة أنها كلها حادثة ، فالحنفية متفقون على إثبات تلك الصفات و أنها قديمة بالذات لا هو ولا غيره مثل سائر الصفات الذاتية ، و ما ذكره صاحب المسيرة بعيد عن الوقوع ، قال : فادعى متأخرو الحنفية من عهد أبي منصور أنها صفات قديمة زائدة على الصفات المتقدمة ، وليس في كلام أبي حنيفة و المتقدمين تصريح بذلك سوى ما أخذوه من قوله : " كان الله خالقا قبل أن يخلق " إلى آخر قوله ، قال شارحه راداً عليه قلت : قد قال هذا بناء على ما ظهر له بالنظر الأول ، ولا يتم ما ادعاه . قوله : " فادعى متأخرو الحنفية من عهد أبي منصور إنها صفات قديمة زائدة على الصفات المتقدمة " ، قلت : هذا ظن ظهر وليس كما ظن ، قد صنف فيه أبو بكر أحمد بن إسحاق بن صبيح الجوزجاني صاحب أبي سليمان الجوزجاني في كتاب الفرق و التمييز ، و صنف فيه أيضاً محمد بن أسلم الأزدي و وفاته سنة ثمان و ستين و مائتين و وفاته أبي منصور سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاث مائة ، قوله : وليس في كلام أبي حنيفة و المتقدمين التصريح بذلك ، قلت : بل مو في الفقه الأكبر المروي عن أبي حنيفة و معناه فيما رواه الطحاوي عن أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد و إن لم يقل صفات الفعل إذ لا يتوقف على هذا ، و إن أبا جعفر الطحاوي لمن لا يخفى درجته و علو رتبته في معرفة أقاويل السلف على العموم ، و أقاويل أبي حنيفة و أصحابه على الخصوص ، و قوله سوى ما أخذوه من قوله : كان الله خالقا قبل أن يخلق ، و لم يدل لهم هذا الأخذ ، قلت : وليس كما زعم إنما أخذه المتأخرون من التصريح بأولية صفات الفعل ، حيث قال : قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء خالق بلا حاجة مميت بلا مخافة . قوله : و أما نسبتهم ذلك إلى المتقدمين ففيه نظر ، قلت : في النظر نظر فقد ذكر ذلك في الفقه الأكبر المروي عن أبي حنيفة و في العقيدة التي رواها الطحاوي كما قدمناه .

الرد البليغ على قول شيخ ابن الهمام وعلى قول الأشاعرة

يقولون: هذا قول أحدثتم لم يأت من العراق

وبهذا ظهر بطلان ما قال الأشاعرة يش

نعون علينا في هذه المسئلة " إن هذا قول أحدثتم لم يأت من العراق ولم يقل به أحد من السلف وإنما جاء من سمرقند " ، قلت : إن هذا قول فاسد صدر عن الجهل بمذاهب السلف والأشاعرة ، يقولون : إن صفات الأفعال التي يسميها الماتريديون من الحنفية بالتكوين على فصولها (أي تفاصيلها) ليست إلا صفة القدرة باعتبار تعلقها بمتعلق خاص فالتخليق تعلق القدرة بإيجاد المخلوق والترزيق تعلقه بإيصال الرزق و هذا اللائق بطرائق الأشاعرة : لأنهم قائلون بأن صفات الأفعال حادثة لأنها عبارة عن تعلقات القدرة التنجيزية ، وهي كلها حادثة لحدوث التعلق المعتبر فيها فيما لا يزال ، قلت : التكوين قديم وتعلقه بالكون حادث ، وبالله التوفيق .

نَسَخَ بِالْخَيْرِ

وربليه الجزء الثاني إن شاء الله تعالى

فهرس الابحاث

رقم الصفحة	الابحاث	رقم الباب
٤	مقدمة الطبعة الثانية .	١
٥	ما يتعلق بالمصنف .	٢
٧	الاهداء .	٣
٩	ترجمة المؤلف .	٤
١١	خطبة الحاشية .	٥
١٦	مقدمة .	٦
١٩	شرح قوله : الحمد لله بألطف وجه .	٧
٢٠	التذيل .	٨
٢٠	قوله المتقدس في نعوت الجبروت والرد على المجسمة والمشبهة .	٩
٢٢	والصلوة على النبي وآله وهو محمد سيد البشر .	١٠
٢٦	الثناء على الصحابة والرد على السار أحمد خان الدهلوي .	١١
٣٠	قالوا : الكلام يعطي النجاة : أقول : هذا زعمهم بزعمهم .	١٢
٣١	الفتنة نوعان : فتنة الشبهات وفتنة الشهوات .	١٣
٣٦	تقسيم العلوم الدينية وطريق الضبط .	١٤
٣٧	قال بعض أهل الجهل : تدوين الكلام بدعة الرد عليهم .	١٥
٤١	كبار الفرق الإسلامية أربع .	١٦
٤٢	واصل بن عطاء قائد الوصلية اعتزاله يدور على أربع .	١٧
٤٣	إثبات المنزلة بين المنزلتين والسبب فيه .	١٨
٤٤	المعتزلة سمووا أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد .	١٩
٤٤	قالوا بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي .	٢٠

رقم الصفحة	المباحث	الترتيب
------------	---------	---------

- ٢١ قالوا بنفي الصفات الازلية والرد عليهم . ٤٥
- ٢٢ الفرق بين قول القائل : عالم بذاته لا يعلم ، وبين قول القائل : وعالم يعلم هو ذاته . ٤٥
- ٢٣ مناظرة الشيخ مع شيخه أبي علي الجبائي . ٤٧
- ٢٤ القول بوجوب الأصلح والرد عليه بوجوه . ٤٧
- ٢٥ والمراد بأهل السنة في عرف الناس اليوم والرد على من لا وقوف . ٤٨
- ٢٦ من قال : الماتريدي من أتباع الأشعرية فهو خطأ فاحش . ٤٩
- ٢٧ شرف العلم يكون بأحد أمور ثلاثة . ٥١
- ٢٨ طعن السلف في الكلام والجواب عنه . ٥٢
- ٢٩ التمهيد بيان وجود حقائق الأشياء في أول المباحث الكلامية . ٥٤
- ٣٠ الحق والباطل والصدق والكذب وبيان الفرق بينهما مفهوماً ومصداقاً . ٥٥
- ٣١ مقدمة : البحث الأول في إثبات حقائق الأشياء . ٥٨
- ٣٢ قوله : ما به الشيء هو هو ، وتفسيره على الوجه المختار . ٥٨
- ٣٣ قال بعض الناس : فاللزام البين والجواب عنه بوجوه . ٥٩
- ٣٤ قوله : وقيل بيان الفرق بين الحقيقة والمأمية . ٦٠
- ٣٥ اختلاف الناس في أن المعدوم الممكن الوجود ثابت في الخارج أم لا . ٦١
- ٣٦ قوله : فإن قيل والجواب عنه . ٦٤
- ٣٧ قوله : قلنا ، حاصله : الموضوع مقيدة بالاعتقاد والمحمول بالواقع فلا لغوية . ٦٥
- ٣٨ قوله : وتحقيق ذلك وتفصيل للجواب المذكور . ٦٦
- ٣٩ قوله : وقيل الرد على القيل . ٦٧
- ٤٠ التقسيم الضابط . ٦٨

رقم الصفحة	الابحاث	الترتيب
------------	---------	---------

- ٤١ السوفسطائية فرق ثلاث ، الفرقة الأولى نفت الحقائق كلها
موجودها و معدومها و الرد عليهم .
- ٤٢ الفرقة الثالثة ينكرون العلم بثبوت الشيء و عدمه و الرد عليهم .
- ٤٣ قوله : قالوا ، بيان الادلة السوفسطائية والجواب عنها .
- ٤٤ الحكمة نوعان و الرد على الفلاسفة الدهرية .
- ٤٥ قوله : صفة يتجلى بها المذكور ، تعريف لمطلق العلم المتوارث عن
مشائخنا الماتريديّة .
- ٤٦ قالوا : التصورات لانقائض لها ، أقول : موطأ .
- ٤٧ اسباب العلم ثلاثة ووجه الحصر .
- ٤٨ قوله : فإن قيل ، رد على حصر الأسباب في الثلاثة .
- ٤٩ المؤثر في العلوم كلها الواجب الوجود و الرد على الدهرية .
- ٥٠ قوله : وهذا على عادة المشائخ ، جواب باختصار الشق الثالث .
- ٥١ قوله : لم لم يثبت عندهم الحواس الباطنة .
- ٥٢ والعجب ! مريبوا بمجرد أفكارهم عن إثبات الحواس الباطنة .
- ٥٣ النفس جوهر بسيط عند الحكماء و لا رد عليهم .
- ٥٤ قوله : السمع ، السبب الأول من أسباب العلم .
- ٥٥ الخبر الصادق السبب الثاني .
- ٥٦ تعريف المتواتر و هو على نوعين .
- ٥٧ الاختلاف في المتواتر يفيد اليقين أم لا .
- ٥٨ قوله : وأما خبر النصارى على المسلمين بإلقاء الشبه و الجواب عنها بوجوه .
- ٥٩ قالت النصارى : قتل اليسوع كان لاجل التطهير و الرد عليهم .
- ٦٠ قول اليهود بتأييد دين موسى و بطلان نبوة عيسى والجواب عنه بوجوه .

الابحاث

- ٦١ قالت اليهود : المسلمون يدعون أن التوراة فيها تبديل و هو على ١٠٩
نظام واحد والجواب عنه بوجوه .
- ٦٢ فإن قيل : اعتراض على المقام الأول بالمعارضة . ١١٢
- ٦٣ الفرق بين حكم الكل المجموعي وبين حكم الكل الإفرادي . ١١٥
- ٦٤ والرسول إنسان : اختلاف العلماء في هذا التعريف والصواب فيه . ١١٨
- ٦٥ وجه التخصيص بالإنسان في التعريف . ١١٩
- ٦٦ والقول بنبوة مريم مرجوح والنقد البسيط على الشيخ وابن حزم . ١١٩
- ٦٧ اختلفوا في النبي والرسول إما متباينان . ١٢٠
- ٦٨ ومن دلائل النبوة ، المعجزة . ١٢٢
- ٦٩ ولمعجزاته ﷺ مزايا لم تحصل لغيره . ١٢٣
- ٧٠ أقول : الأحسن حمل الإمكان في التعريف على معناه الأعم من ١٢٥
الضرورة أو الجواز.
- ٧١ المتواترات هي أخبار جماعة وقول الشيخ الياغستاني . ١٢٨
- ٧٢ الإيمان بخبر الرسول واجب . ١٢٩
- ٧٣ وفرقة قرآنية مندية كافرة . ١٢٩
- ٧٤ " البينة على المدعي واليمين على من أنكر " قال الشارح : حديث متواترو ١٣٢
قال المحشي المدقق : هو حديث مشهور أقول : هذا كله وسواس .
- ٧٥ اتفق عامة المسلمين على حجية الإجماع . ١٣٥
- ٧٦ العقل ليس آلة للنفس والعقل بمراتب أربعة . ١٣٧
- ٧٧ النزاع بين العقلاء في تحقيق النفس . ١٣٩
- ٧٨ اختلفوا في تجرد النفس الناطقة . ١٣٩
- ٧٩ النظر الصحيح للعقل سبب عام في إفادة جميع أنواع العلوم . ١٤٣

رقم الصفحة	الابحاث	الترتيب
------------	---------	---------

- ٨٠ " السمنية " الهندية " أنكروا إفادة النظر العلم مطلقا و الجواب عنه ١٤٢
- ٨١ الباطنية الملاحدة أنكروا إفادة النظر العلم في معرفة الله . ١٤٣
- ٨٢ والمهندسون أنكروا إفادة النظر العلم في معرفة الله . ١٤٦
- ٨٣ والمهندسون أنكروا إفادة النظر العلم في الالهيات بوجوهين و ١٤٦
الجواب عنهما .
- ٨٤ الإلهام في الأصل هو الإلقاء مطلقا . ١٥٤
- ٨٥ والحق المنفي : كون الإلهام طريقا موصلة لحصوله بالنسبة لكل الناس . ١٥٥
- ٨٦ قوله : ثم الظالم وبهذا يندفع قلق صاحب العبقات . ١٥٦
- ٨٧ قلق صاحب العبقات العلامة الشهيد . ١٥٧
- ٨٨ الكتاب الأول في العقليات . ١٥٩
- ٨٩ التمهيد لمسئلة الحدوث و الرد على بعض الشغب و الذب عن ١٥٩
الشيخ المدقق .
- ٩٠ اتفق المسلمون و اليهود و النصراني على أن العالم محدث و ١٦٢
وافقه على ذلك أساطين السبعة من قدماء الفلاسفة .
- ٩١ نبذا من حال اضطراب النقل . ١٦٣
- ٩٢ نقل المحقق الدواني عن علامه أحمد بن تيمية قدم العالم و قدم ١٦٦
العرش قدمانوعيا و الرد على هذا القول .
- ٩٣ قال الإمام : و حدوث العالم يتصور على وجهين . ١٦٧
- ٩٤ قصة العرش - قال ابن تيمية : العرش مكانه الحقيقي و هذا خلاف ١٦٧
الجمهور ورد الشيخ محمد عبده على ابن تيمية .
- ٩٥ و ابن قيم أيضا يقول : التسلسل ليس بمحال فيما مضى و الرد ١٦٩
على هذا الشيخ .

الابحاث

- ٩٦ قال الحكماء : الحادث قسمان و القديم قسمان و تصوير العالم ١٧٢
عندهم على الوجه الدقيق .
- ٩٧ قال أهل السنة : العالم حادث بالذات و بالزمان و الرد على ١٧٤
متأخري الأشاعرة .
- ٩٨ قوله : وكل منها حادث و البرهان عليه . ١٧٥
- ٩٩ لا تأثير لشيء من الكائنات من الأسباب العادية ، و الفرق ثلاثة ، ١٧٦
دليل حدوث الأجرام يتوقف على إثبات زائد عليها .
- ١٠٠ وجه الاستدلال على هذه الأمور السبعة . ١٧٦
- ١٠١ و معنى قيام الواجب بذاته : استغنائه بذاته عما سواه . ١٧٩
- ١٠٢ قالوا : العرض لا وجود له في نفسه أصلا و الرد عليه . ١٨٠
- ١٠٣ الفلاسفة لا تختص بأمة من الأمم . ١٨١
- ١٠٤ قال الحكماء : الجواهر منحصرة في خمس ورد الشيخ إبراهيم ١٨٣
على الفخر وردنا على الشيخ .
- ١٠٥ البحث في مباحث الجواهر . ١٨٥
- ١٠٦ قوله : و العقول ، المراد به الملائكة الكروبيون . ١٨٨
- ١٠٧ قوله : و النفوس المراد به الملائكة المدبرات . ١٨٩
- ١٠٨ بين الشيخ الرئيس طبقات أخرى للملائكة . ١٨٩
- ١٠٩ قال ابن قيم : الفلاسفة لا يعرفون الملائكة ، هذا صدر من جهله و غفلته . ١٨٩
- ١١٠ اضطربت آراء الناس في أن الجوهر الفرد يمكن وجوده أو استحيل وجوده . ١٩٠
- ١١١ و الأقوى من أدلة إثبات الجزء ما أورده الإمام الفخر . ١٩١
- ١١٢ و أشهر الأدلة وجهان . ١٩٣
- ١١٣ و أطف الدلائل على إثبات الجزء ما استدل به مولانا محمد قاسم النانوتوي . ١٩٤

رقم
البحث

الابحاث

رقم
الصفحة

- ١١٤ أما الأول : فتقرير ضعف الوجه الأول . ١٩٥
- ١١٥ وأما الثاني والثالث فتقرير ضعف الثاني والثالث . ١٩٥
- ١١٦ مسألة الثالث : الجزء ليست من العقائد الإسلامية . ١٩٧
- ١١٧ وقول صاحب " دراية العصمة " أشرف علي التهانوي . ١٩٧
- ١١٨ مباحث الأعراض . ١٩٩
- ١١٩ مقولة الكيف منحصرة في أربعة أقسام . ٢٠٠
- ١٢٠ قال الشيخ الرئيس : وجود الألوان مشروط بالضوء . ٢٠١
- ١٢١ البحث في وجوب اعتقاد أن العالم حادث . ٢٠٣
- ١٢٢ المجردات من العقول حدوثها يؤخذ من الدليل السمعي . ٢٠٣
- ١٢٣ ولأهل الحق على حدوث العالم وجوه سمعية وجوه عقلية . ٢٠٤
- ١٢٤ قال ابن تيمية وابن قيم : إن ابن العربي قائل بقدم العالم والرد على هذا البهتان والهنديان . ٢٠٥
- ١٢٥ ولل فلاسفة على قدم الأجسام والجواهر وجوه أربعة والجواب عن ٢٠٦ هذه الوجوه بوجوه .
- ١٢٦ قال ابن تيمية : الكتاب والسنة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام ٢٠٨ كلها محدث والرد على هذا القول المرجوع .
- ١٢٧ المراتب ثلاثة وتحتاج إلى ثلاثة أدلة . ٢٠٩
- ١٢٨ ما ثبت قدمه امتنع عدمه والرد عليه والجواب عنه . ٢١٠
- ١٢٩ أقسام الفاعل بحسب التقدير العقلي ثلاثة . ٢١١
- ١٣٠ امتناع تخلف المعلول عن العلة وعليه دليل دقيق . ٢١٢
- ١٣١ والدليل الأخضر على حدوث الأعيان . ٢١٣
- ١٣٢ الأعيان محدثة بذواتها وصفاتها والبرهان عليها . ٢١٣

رقم الصفحة	الابحاث	الترتيب
------------	---------	---------

- ١٣٣ مذاهب الناس في امتناع بقاء الأعراض و جوازها . ٢١٥
- ١٣٤ أدلة الأشاعرة على امتناع بقاء الأعراض و الرد عليها . ٢١٥
- ١٣٥ ما يجوز عدمه يمتنع قدمه و ما أورده البعض على هذا الاستدلال . ٢١٧
- ١٣٦ قالت الحكماء : الجواهر الغائبة عن الحواس أما ان تكون مؤثرة إلى الخ . ٢١٩
- ١٣٧ قالت الحكماء : المبدأ الفياض موالوالب وجود وأنه واحد من كل الجهات . ٢٢١
- ١٣٨ المكان مو السطح الباطن عند المعلم الأول و البعد المجرد عند أفلاطون و ٢٢٥
هذه النسبة خطأ فاحش .
- ١٣٩ والإيراد الخامس على هذا الاستدلال ما أورده ابن قيم في التوبة و ٢٢٦
الرد عليه .
- ١٤٠ البحث في وجوب اعتقاد أنه سبحانه أحدث العالم . ٢٢٧
- ١٤١ امتناع ترجيح أحد طرفي الممكن من غير مرجح قالوا : هذه ٢٢٧
مقدمة بديهية .
- ١٤٢ رد صاحب العبارات على صدر الشريعة . ٢٢٨
- ١٤٣ الموجود على قسمين . ٢٢٩
- ١٤٤ الواجب ما اقتضى ذاته وجوده وتحقيق هذا المقام . ٢٣٠
- ١٤٥ معنى لا إله إلا الله . ٢٣١
- ١٤٦ البحث في وجوب اعتقاد أن حقيقة الباري سبحانه . ٢٣١
- ١٤٧ البحث الأول : معرفة ذات الباري إما بالهدامة أو بالنظروكل منهما باطل . ٢٣١
- ١٤٨ البحث الثاني في البرهان على وجود واجب الوجود . ٢٣٣
- ١٤٩ هذه البراهين و أمثالها توجب العلم بوجود الرب الواجب بنفسه ٢٣٥
والرد على بعض الناس .
- ١٥٠ الفطرة السليمة الإنسانية شهدت بضرورتها بصانع عليم و قادر حكيم . ٢٣٥

الابحاث

- ١٥١ أقول : لم يذكر الشيخ الرئيس ولا غيره من الحذاق في إثبات ٢٣٧
واجب الوجود قطع الدور و قطع التسلسل .
- ١٥٢ توضيح البرهان بالطف وجه . ٢٣٨
- ١٥٣ قال ابن حزم في الفصل : من قال : لا يوصف الله بالقدرة على ٢٤١
المحال جعل قدرته متنامية وهذا كفر مجرد والرد على جهله .
- ١٥٤ والتحقيق الحقيقي . ٢٤١
- ١٥٥ قال ابن حزم في الملل و النحل : إنه تعالى قادر أن يتخذ ولداً و ٢٤٢
الرد على هذا الباطل .
- ١٥٦ البحث في وجوب اعتقاد أن خالق العالم واحد . ٢٤٣
- ١٥٧ الواحدانية على ثلاثة أوجه وكلها واجبة للباري سبحانه . ٢٤٣
- ١٥٨ الفرق في زمان إبراهيم الخليل راجعة إلى صنفين . ٢٤٤
- ١٥٩ الصائبة افترقت فرقتين وكان الخليل مكلفاً بإبطال المذميين . ٢٤٤
- ١٦٠ الفطرة هي الحنفية . ٢٤٧
- ١٦١ أصحاب التثليث وكبار فرقهم ثلاثة متفقون على أن معبودهم ثلاثة . ٢٤٩
- ١٦٢ ولو كان التثليث حقاً لكان الواجب على موسى وأنبياء بني إسرائيل أن ٢٥٠
يبينوه بياناً واضحاً .
- ١٦٣ والرد على فطرس صاحب الأسرار رداً بليغاً . ٢٥١
- ١٦٤ قال فطرس في كتابه حل الإشكال : إن المسيحيين يحملون التوحيد ٢٥٢
والتثليث كليهما على المعنى الحقيقي والرد على هذا الجهل .
- ١٦٥ الأساطين السبعة وآخرهم أفلاطون يقولون بوحدانة واجب الوجود . ٢٥٤
- ١٦٦ احتج المتكلمون على نفى إلهين بوجهين : الوجه الأول . ٢٥٥
- ١٦٧ الوجه الثاني . ٢٥٦

رقم الصفحة	الابحاث	١٢١
------------	---------	-----

- ١٦٨ بيان برمان التطارد وبرمان التوارد على وحدانية واجب الوجود . ٢٥٧
- ١٦٩ المنوع الثلاثة الواردة على البرمان . ٢٦٠
- ١٧٠ قال شارح : هذه حجة إقناعية والرد عليها . ٢٦١
- ١٧١ تشنيع الشيخ عبد اللطيف الكرمانى على الشارح و ذب ٢٦٣
الشيخ علاء الدين البخاري عن الشارح .
- ١٧٢ القول بخطابة هذه الحجة موضع تدقيق نظروا استقصاء القول فيه . ٢٦٤
- ١٧٣ قول الشيخ العارف على وجوب وحدانية له تعالى . ٢٦٧
- ١٧٤ البحث في وجوب اعتقاد أنه سبحانه لم يزل ولا يزال . ٢٦٩
- ١٧٥ من الضروريات للواجب الوجود أن يكون قديماً ومعنى قدمه . ٢٦٩
- ١٧٦ قال بعض الناس : القدم و البقاء صفتان موجودتان تقومان ٢٧٠
بالذات وهذا خطأ فاحش .
- ١٧٧ قول الإمام الفخر . ٢٧٠
- ١٧٨ الباري سبحانه أبدي باقى والبرمان عليه . ٢٧٠
- ١٧٩ لا ابتداء لوجود واجب الوجود وقد ورد به القرآن . ٢٧١
- ١٨٠ برمان وجوب البقاء وبرمان وجوب القدم له سبحانه . ٢٧٢
- ١٨١ قال بعض الأشياخ : الواجب الوجود لذاته هو الله وصفاته والرد عليهم . ٢٧٤
- ١٨٢ قالوا : الصفات لو كانت واجبة لذاتها لكانت باقية و البقاء معنى فيلزم الخ . ٢٧٧
- ١٨٣ التشنيع البليغ على قول المتأخرين : الصفات واجبة الوجود لذاتها . ٢٧٨
- ١٨٤ قوله : القول بإمكان الصفات هذا رد على قول البعض . ٢٧٩
- ١٨٥ قوله : فإن زعموا جواب عن هذا الرد . ٢٧٩
- ١٨٦ الواجب الوجود لم يزل موجوداً وبالحياة موصوفاً سمعاً وعقلاً . ٢٨٠
- ١٨٧ اتفق الناس على أنه سبحانه موصوف بالحياة ثم اختلفوا . ٢٨١

الابحاث

- ١٨٨ الواجب الوجود عالم بجميع الموجودات والرد على الفلاسفة الدمرية. ٢٨١
- ١٨٩ السمع والبصر صفتان حقيقتان ذاتيتان. ٢٨٢
- ١٩٠ برهان وجوب السمع والبصر سمعاً وعقلاً. ٢٨٢
- ١٩١ اتفق سلف الأمة على أن الباري مرید لجميع الكائنات على وفق ٢٨٣
حكمته و طبق تقديره .
- ١٩٢ شرح قوله : الأفعال المتقنة وقول الشيخ أبي الحسن الأشعري . ٢٨٤
- ١٩٣ التقديسات والتزيهات . ٢٨٧
- ١٩٤ الباري سبحانه تنزه عن الشبيه والنظير. ٢٨٧
- ١٩٥ الواجب سبحانه ليس بعرض وبرهانه العقلي . ٢٨٨
- ١٩٦ وللشيخ رأس الطائفة طريق آخر في نفي العرض الواجب للواجب ٢٨٩
الوجود أن يقوم بذاته والرد على بعض النصاري والباطنية .
- ١٩٧ منع الشيخ بقاء الأعراض والرد عليه رداً مشبعاً . ٢٩٠
- ١٩٨ البحث في وجوب اعتقاد بأن الباري سبحانه ليس بجسم ومن اعتقد ٢٩٣
أنه جسم فهو كافر الباري سبحانه ليس بجسم والبرهان عليه .
- ١٩٩ اليهود والنصاري والإمامية والحشوية كلهم قائلون بأن الباري ٢٩٤
سبحانه جسم والرد على هؤلاء الكفار .
- ٢٠٠ الواجب الوجود ليس بجوهر والرد على النصاري وأحمد بن تيمية . ٢٩٧
- ٢٠١ أقول : وأحمد بن تيمية قال بأن الباري جسم وجوهر كلها ٢٩٨
تلبيسات وكفريات .
- ٢٠٢ قول الشيخ العارف المدقق السنوسي . ٢٩٩
- ٢٠٣ أسماء الباري سبحانه توقيفية على الأصح . ٣٠٠
- ٢٠٤ قال إمام المسلمين أحمد بن حنبل : الباري سبحانه لم يجر أن يسمى جسماً . ٣٠١

رقم الصفحة	الابحاث	رقم البحث
---------------	---------	--------------

- ٢٠٥ ابن تيمية وابن قيم متقولان على الشرع وعلى إمامهما . ٣٠٢
- ٢٠٦ قول ابن تيمية في " التدميرية " وقول الحافظ في الدرر الكامنة . ٣٠٢
- ٢٠٧ افترق الناس في ابن تيمية . ٣٠٣
- ٢٠٨ الباري سبحانه منزّه عن الجسمية ولوازمها . ٣٠٦
- ٢٠٩ طريق ابن زفيل وشيخه في إثبات الصورة طريق غير نافذ . ٣٠٨
- ٢١٠ القول الحق في نفي الكمية المتصلة ونفي الكمية المنفصلة هذا بحث دقيق . ٣٠٩
- ٢١١ المجسمة والمشبّهة يقولون : الباري بجهة فوق بالذات وهذا كفر خالص . ٣١١
- ٢١٢ لا يليق أن يسأل عنه سبحانه بما المقيدة للمجانسة كما وقع فيه ٣١١ فرعون اللعين .
- ٢١٣ الله سبحانه بسيط ذمنا وخارجا والبرهان أطف . ٣١٣
- ٢١٤ الحق أن الحق سبحانه مبائن لخلقه في سائر المراتب . ٣١٣
- ٢١٥ جعل ابن قيم في " النونية " أمل السنة المتزمين للباري عن الجومرية والجسمية من حزب جنكسخان والرد على هذا الشيخ . ٣١٤
- ٢١٦ البراهين القاطعة قائمة في تنزه الله عن المكان والزمان . ٣١٦
- ٢١٧ قول إمام الحرمين وقول إمام دار الهجرة في نفي المكان . ٣١٦
- ٢١٨ قال ابن تيمية : الباري سبحانه فوق العرش بذاته فوقية حسية ٣١٧ حقيقية والرد على هذا القول .
- ٢١٩ الاستدلال بحديث الجارية باطل . ٣١٨
- ٢٢٠ قال بعض الزنادقة : استقر بذاته على العرش وينزل بذاته ٣٢٠ من العرش وهذا كفر مجرد .

رقم
البحث

الابحاث

رقم
الصفحة

- ٢٢١ الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ الجواب عنه بوجه . ٣٢٢
- ٢٢٢ قوله : و أما تقول بعض المداهنيين المراد به أبو الكلام . ٣٢٤
- ٢٢٣ قال ابن قيم : صعود كلامنا ورفع أيدينا دليل على أن العرش ٣٢٥
مكان له حقيقة .
- ٢٢٤ الواجب الوجود لا يصح عليه الحركة و التنقل و التغير و الرد ٣٢٦
على ابن تيمية و ابن قيم .
- ٢٢٥ نقلوا هذه المقالة عن أحمد بن حنبل و هو كذب محض و ٣٢٧
افتراء على الإمام .
- ٢٢٦ سئل أبو حنيفة عن هذا فقال : ينزل بلا كيف . ٣٢٨
- ٢٢٧ قال ابن قيم : كونه يوجب مكانا من الخلق و نقلته توجب مكانا الخ . ٣٢٨
- ٢٢٨ أقول : هذا ليس من قبيل كلام بني آدم . ٣٢٩
- ٢٢٩ قال ابن قيم : لكننا نقول استوى من لا مكان إلى مكان و لا نقول ٣٢٩
انتقل و إن كان المعنى في ذلك واحدا . أقول : كفر خالص .
- ٢٣٠ قال ابن حامد الحنبلي : هو فوق العرش بذاته و ينزل من المكان ٣٣٠
الذي هو فيه فينزل و ينتقل . أقول : هذا كفر صريح .
- ٢٣١ الباري سبحانه لم يكن في جهة و الرد على الجهمية . ٣٣٣
- ٢٣٢ أقوال ابن تيمية في التأسيس و الكواكب الدراري كفريات . ٣٣٥
- ٢٣٣ قول الإمام الهافعي في المجسمة و الجهمية . ٣٣٦
- ٢٣٤ قول القرطبي و التقى الحصني و النووي في المجسمة و الجهمية . ٣٣٧
- ٢٣٥ الباري سبحانه ليس بزمان لا على مذهب أهل السنة و لا ٣٣٩
على مذهب الفلاسفة .
- ٢٣٦ براهين المجسمة و الجهمية بأنه سبحانه في مكان و الرد عليه . ٣٤١

الابحاث

- ٢٣٧ قول ابن تيمية في " التدميرية " و الرد عليه . ٣٤٢
- ٢٣٨ قول ابن تيمية في الأجوبة المصرية و الرد عليه . ٣٤٣
- ٢٣٩ قال ابن قيم : اشهدوا في كل مجتمع وفي كل مكان أنا مجسم و الرد . ٣٤٣
- ٢٤٠ قياس الصانع على المصنوعات باطل . ٣٤٦
- ٢٤١ برهان الفخر الرازي في الرد على المجسمة و الجهوية . ٣٤٧
- ٢٤٢ قول العارف المحقق السنوسي في ضلالة الحشوية . ٣٤٨
- ٢٤٣ قول الحافظ الذهبي يقسم ظهر ابن قيم و ابن تيمية . ٣٤٩
- ٢٤٤ التفويض مع التنزيه مذهب جمهور السلف و التأويل مع التنزيه ٣٥٠
مذهب جمهور الخلف .
- ٢٤٥ الباري سبحانه لا يشبهه شيء و الرد على قول ابن تيمية في ٣٥٠
الكواكب الدري .
- ٢٤٦ قول ابن تيمية في التسعينية و الرد عليه . ٣٥١
- ٢٤٧ قول صاحب الدرر المضيئة في ابن تيمية . ٣٥٢
- ٢٤٨ شرح قول المصنف : لا يماثله شيء بألطف وجه . ٣٥٣
- ٢٤٩ الباري سبحانه لا يوصف علمه و قدرته و سمعه و بصره بما ٣٥٤
يوصف به المخلوق .
- ٢٥٠ قول القاضي الشوكاني في الرد على المجسمة و المعطلة . ٣٥٦
- ٢٥١ اختلفوا في ان المماثلة هي الاشتراك في جميع الأوصاف أو في ٣٥٧
بعض الأوصاف .
- ٢٥٢ لا يعزب عن علمه مثقال ذرة و الرد على الفلاسفة الدمريه ردا مشبعا . ٣٥٨
- ٢٥٣ و قول الحافظ عز الدين بن عبد السلام . ٣٥٩
- ٢٥٤ لا يخرج عن قدرة الباري سبحانه شيء من مخلوقاته . ٣٦٠

رقم الصفحة	الابحاث	الترتيب
------------	---------	---------

- ٢٥٥ موبكل شيء عليم و البرهان عليه . ٣٦٢
- ٢٥٦ و موعلى كل شيء قدير و البرهان عليه . ٣٦٣
- ٢٥٧ اعتراض البقاعي على الغزالي و غاية الاعتذار عنه . ٣٦٣
- ٢٥٨ و بطلان قول من قال بامتناع مثل سيدنا محمد ﷺ . ٣٦٤
- ٢٥٩ و بعد هذا التدقيق لا تبقى مسألة إمكان النظير محل نزاع بين العلامة الشهيد و بين افضل المحققين فضل حق الخيرآبادي . ٣٦٤
- ٢٦٠ زعمت الفلاسفة الدمرية أنه سبحانه يعلم الجزئيات على وجه الكل و الرد عليه . ٣٦٥
- ٢٦١ جواب الشارح عن قول الفلاسفة و هذا كاف لنفي الأزمان . ٣٦٦
- ٢٦٢ قالوا : قال أرسطو : الواجب الوجود واحد من وجه قلن يصدر عنه إلا واحد و هذا كفر مصرح . ٣٦٦
- ٢٦٣ رد الشيخ المدقق في الفتوحات على هذا القول . ٣٦٦
- ٢٦٤ أقول : و ماصح قط أنه قال هذه المقالة و كيف يقولها عاقل فضلا عن هذا الحكيم العظيم . ٣٦٧
- ٢٦٥ احتالوا في صدور الكثرة بحيل و الرد عليها أحسن الرد . ٣٦٧
- ٢٦٦ و به اندفع الخلاف قطعا في مسألة إمكان النظير . ٣٦٨
- ٢٦٧ قالت الدمرية : الواجب الوجود لا يعلم ذاته و الرد على هذا الكفر . ٣٦٩
- ٢٦٨ احتجوا بأن العلم ، لا يخلو ، و الجواب عن هذا الهذيان . ٣٦٩
- ٢٦٩ قال جعفر بن حرب : إنه سبحانه محال أن يعلم نفسه و الرد على هذا الهذيان . ٣٧٠
- ٢٧٠ التقسيم الضابط في هذا المقام . ٣٧٠
- ٢٧١ مذامب المعتزلة و أدلتهم و الجواب عن مدياناتهم التمهيد الانيق الواجب حفظه ٣٧١

رقم الصفحة	الابحاث	رقم الجزء
---------------	---------	--------------

- ٢٧٢ التحميدات والتمجيدات . ٣٧٤
- ٢٧٣ اختلفوا في الوجود صفة أم لا ويسأتى تحقيقه . ٣٧٤
- ٢٧٤ معنى القدم في حقه سبحانه عدم افتتاح الوجود والدليل عليه . ٣٧٥
- ٢٧٥ معنى قيام الواجب سلب الافتقار إلى شيء من الاشياء والدليل عليه . ٣٧٦
- ٢٧٦ الوجدانية في حقه سبحانه تشتمل على ثلاثة أوجه . ٣٧٧
- ٢٧٧ الاستدلال على انفراد واجب الوجود بالايجاد والبرهان عليه . ٣٧٨
- ٢٧٨ المعتزلة والفلاسفة ينفون الصفات فقال راداً عليهم : و له صفات . ٣٧٩
- ٢٧٩ مذهب أهل السنة أن صفات الله غير ذاته وزائدة على حقيقته و ٣٧٩
تمسكوا بوجوه ثلاثة .
- ٢٨٠ الفرق بين قول قدماء الفلاسفة ومتأخريهم . ٣٨١
- ٢٨١ صدور الأفعال المتقنة دليل على وجود علمه وقدرته . ٣٨٢
- ٢٨٢ الفلاسفة والمعتزلة زعموا أن صفاته عين ذاته واحتجوا على ٣٨٤
ذلك بوجوه والجواب عنها بوجوه .
- ٢٨٣ يقولون : لا يلزم على مذهب الفلاسفة والمعتزلة تكثر في الذات ٣٨٦
لاتعدد القدماء والواجبات ، والجواب عنه بوجهين .
- ٢٨٤ قالوا الزاما على الفلاسفة والمعتزلة : ويلزمكم الخ . ٣٨٧
- ٢٨٥ قول الحافظ ابن طولون في ابن تيمية . ٣٨٩
- ٢٨٦ واحتج الكرامية بوجهين والجواب عن الوجهين اقول: الصفات على ٣٨٩
ثلاثة أقسام فافهم على بطلان قول الكرامية وجوه دقيقة .
- ٢٨٧ اتفقت فرق المسلمين على أن الباري سبحانه متزه أن تقوم به الحوادث ٣٩٢
- ٢٨٨ وكرامية خراسان فتكفيرهم واجب . ٣٩٢

رقم الصفحة	الابحاث	٢٨٩
------------	---------	-----

- ٢٨٩ قول الحافظ تقي الدين السبكي في الرد على ابن تيمية وابن زفيل . ٣٩٣
- ٢٩٠ رد المعتزلة على الجماعة والجواب عنه . ٣٩٣
- ٢٩١ الصفات ليست عين الذات وأنها ليست غيرها . ٣٩٥
- ٢٩٢ البحث في الأقانيم الثلاثة وهذا البحث دقيق . ٣٩٦
- ٢٩٣ أقنوم الابن إذا حل بجسم عيسى فلا يخلو إما أن يكون باقيا في ذات الله أيضا أولا . ٣٩٦
- ٢٩٤ تحريفات النصارى في الرد على المسلمين والجواب عنها . ٣٩٧
- ٢٩٥ وقولهم : ونريد ببنوة المسيح ولادته من الله سبحانه الخ قلت : ٣٩٩
هذا كلام غير معقول .
- ٢٩٦ قولهم : ثم أرسل الله نطقا من غير مفارقة قلت هذا غلط محض ٤٠٠
وخطأ محض وخطأ فاحش .
- ٢٩٧ قولهم : فتجسم النطق إنسانا من روح القدس ومن مريم قلت : ٤٠١
هذا موضع الخطب والجهل والكفر وعدم الإنسانية .
- ٢٩٨ قولهم : القرآن أثبت هذه البنوة بقوله ﴿ ووالد وما ولد ﴾ قلت : ٤٠١
هذا افتراء محض على الله .
- ٢٩٩ قالوا : وسبب تجسم الكلمة أن اللطيف لا يظهر في الكثيف ، ٤٠٢
أقول : هذا من الجهل المطبق .
- ٣٠٠ وقولهم : الله وكلمته وروحه إله واحد ، والرد على هذا الكفر ٤٠٢
- ٣٠١ علوم النصارى الأفرنج اليوم وسائر البلاد الأورباوية فهي فتون ضائع . ٤٠٣
- ٣٠٢ الاحتجاج بعدم الغيرية على عدم تعدد القدماء غير صحيح . ٤٠٥
- ٣٠٣ حاصل الجواب : قدم الممكن يستحيل إذا كان صادرا عن الواجب ٤٠٦
الوجود بالإرادة والاختيار .

الجلد

الابحاث

الصفحة

- ٣٠٤ رد بعض الافاضل و الجواب عنه و قول الفاضل اللاموري . ٤٠٧
- ٣٠٥ الاختلاف في عينية الصفات و غيريتها واختيار الشيخ المدقق في الفتوحات . ٤٠٨
- ٣٠٦ قول العارف الجامي في الدرة الفاخرة . ٤٠٨
- ٣٠٧ و صاحب العبقات يسعى بكل قواه في إثبات العينية تبعا لعمه و ٤٠٩
تبعا لجده و راجع كلام المجدد إلى كلام جده و الرد عليه .
- ٣٠٨ قال صاحب العبقات : إن قول المجدد بزيادة الصفات مؤول و مذهب ٤٠٩
عينية الصفات ، أقول : هذا منه الظن وليس كما ظن .
- ٣٠٩ مذهب الإمام الرباني أن الصفات زائدة على الذات و القول ٤١٠
بزيادة الصفات ليس كفرا .
- ٣١٠ قوله : لا هو بحسب المفهوم و لا غيره بحسب الوجود و الرد على هذا القول . ٤١٨
- ٣١١ مسألة زيادة الصفات و عدم زيادتها ليست من الاصول التي ٤١٩
يتعلق بها التكفير و الرد على هذا القول .
- ٣١٢ ذمبت طائفة من الباطنية إلى أن لا يطلق على الباري من ٤٢١
الأوصاف إلا ما طريقه السلب و الرد على هذا الباطل .
- ٣١٣ علمه سبحانه يتعلق بالأشياء كلها موجودا و معدوما و هذا بحث دقيق . ٤٢٢
- ٣١٤ و نعتقد أن الباري موصوف بالقدرة و الدليل على تلك القدرة ٤٢٤
يتعلق بجميع الممكنات و البرهان عليه ألطف و أدق .
- ٣١٥ مذهب بعض النصاري : الخير من الله و الشر من الشيطان و الرد ٤٢٥
على هذا الكفر .
- ٣١٦ النصاري سجدوا للتصاوير في كنائس و هو من كفرهم القبيح . ٤٢٦
- ٣١٧ مذهب الثنوية و المانوية و الديصانية ، استدلالهم و الرد عليهم . ٤٢٦

رقم
الباب

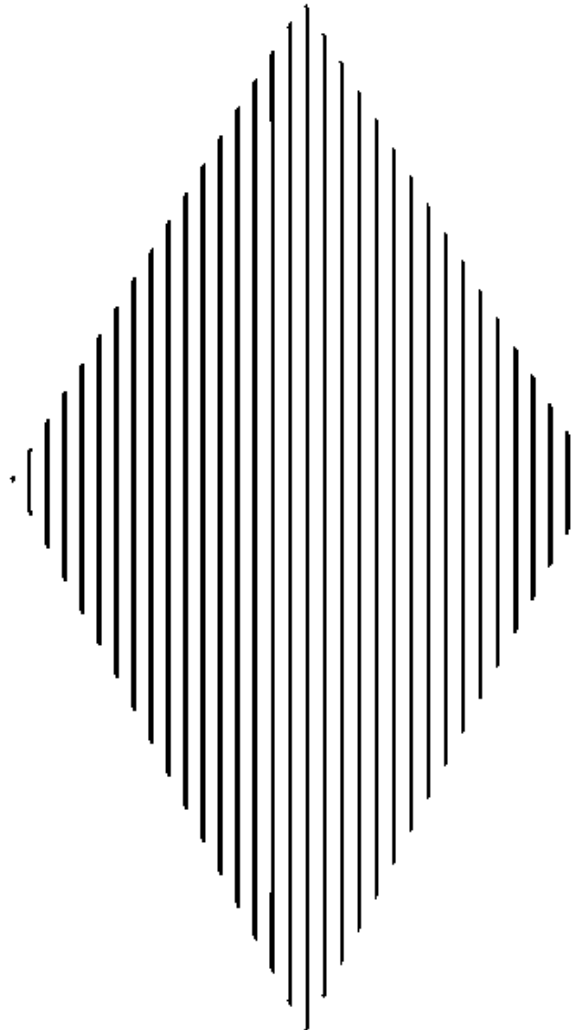
الابحاث

رقم
الصفحة

- ٣١٨ مذايب مشائخ المعتزلة و براميتهم ، جميع هذه الاقوال جنون ٤٢٧
محض فافهم في هذا التفصيل .
- ٣١٩ قال الشيخ المدقق في فتوحاته وابن حزم في الفصل: قدرة الباري ٤٢٨
تتعلق بالمحال ، أقول : وهذا قول باطل .
- ٣٢٠ اتفق العقلاء على أنه سبحانه حي ثم اختلفوا . ٤٣٠
- ٣٢١ قال ابن قيم في " النونية " : الحياة و الفعل متلازمان و الرد عليه . ٤٣١
- ٣٢٢ القوة من صفات الذات و هي بمعنى القدرة قال البيهقي الخ . ٤٣٢
- ٣٢٣ العجب ! قال ابن حجر في فتح الباري : القدرة صفة فعل ٤٣٢
أقول : هذا خطأ فاحش .
- ٣٢٤ الاستدلال على ثبوت صفة السمع و البصر من العقل و النقل و ٤٣٣
قد أورد مهنا بحثان .
- ٣٢٥ اتفق المسلمون على أنه سبحانه سميع و بصير ثم اختلفوا . ٤٣٥
- ٣٢٦ احتج المخالف بوجهين و الجواب عن الوجهين . ٤٣٦
- ٣٢٧ اثبات صفة الإرادة و القدرة للواجب و الدليل عليه من العقل و النقل . ٤٣٦
- ٣٢٨ المشية و الإرادة واحد عند أهل السنة . ٤٣٧
- ٣٢٩ اتفق العقلاء على أنه مريد و تنازعوا في معنى الإرادة . ٤٣٨
- ٣٣٠ قالت الفلاسفة وأبوالحسين : إرادته هي علمه و برهانه و الجواب عنه . ٤٣٨
- ٣٣١ قال أصحابنا : الإرادة صفة زائدة على العلم و القدرة و لنا ٤٣٩
عليه برهان دقيق .
- ٣٣٢ قالت الكرامية : الإرادة صفة حادثة ، أقول : هذا التحقيق فاسد . ٤٤٠

رقم البحث	الابحاث	رقم الصفحة
-----------	---------	------------

- ٣٣٣ أقول : تحقيقات الكرامية ليست بتحقيقات بل تحريفات . ٤٤١
- ٣٣٤ النجارية و الجباية و البهشية اتفقوا على أنه لا يوصف بالإرادة على ٤٤١
الحقيقة ثم اختلفوا .
- ٣٣٥ اختلف الماتريدية و الأشاعرة في صفات الأفعال . ٤٤٤
- ٣٣٦ الرد البليغ على قول شيخ ابن الهمام و على قول الأشاعرة ٤٤٥
يقولون : هذا قول أحدثتم لم يأت من العراق .



الإسلام دين واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم



الحواهر الهية

شرح الفوائد السنية
على

الجزء الثاني

الحمد لله

الشيخ العلامة محمد الدين الرفاعي الصوافي رحمه الله
أساتذة العرب وما يقابلهم الجامعة العيسية في الشرق

تحت: إلهي

المجلة التي تصدرها جمعية علماء العرب في دولة الكويت
التي تصدرها جمعية علماء العرب في دولة الكويت

الإمام الغساني في الرد على منكري النبوة

وَالْحُكْمُ لِلَّهِ وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ



الجامع البهيتي

على
شُرُوعِ الْمَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ

الجزء الثاني

تأليف

الشيخ العلامة شمس الدين الآفغانى الصواتى رحمه الله عليه

استاذ الحديث سابقا بالجامعة الحسينية براندير، هور رت

المنوفى ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨ م

قام بتصحيح أخطائه المطبعية و مقابله بالخطوط وصف حروفه من جديد نخبة من أساتذة الجامعة

تحقيق

فضيلة الشيخ محمود شبير بن محمد سعيد رانديرى حفظه الله ورعاه

استاذ الحديث ومدير الجامعة الحسينية براندير هور رت فخر استاذ الهند

قامت بالنشر

الجامعة الحسينية براندير، هور رت، فخر رت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

..... والكلام وهي صفة أزلية عبر عنها بالنظم المسقى بالقرآن
المركب من الحروف ،

صفة الكلام

((الكلام)) : واعلم أن هذه المسئلة من أمهات المسائل الدينية والمباحث الكلامية ، كم زلت فيها أقدام وضلت عن الحق بها أقوام ، و هي إن كانت مشروحة في كتب المتقدمين مبسوبة في زير المتأخرين المبرزين ، لكن الإمام النسفي أوردنا في هذا الكتاب ليتذكر أولوا الألباب بأسلوب عجيب وتحقيق غريب -

الكلام يطلق على معنيين

فقال : والكلام : الكلام يطلق على معنيين إما لفظي وإما نفسي ، أما النفسي فمعناه تكلم الإنسان بكلمات ذهنية وألفاظ مخيلة يرتبها في الذهن على وجه إذا تلفظ بها بصوت محسوس كانت عين كلماته اللفظية، وأما اللفظي فهو هذه الكلمات الذهنية و الألفاظ المخيلة المترتبة ترتيباً ذهنياً منطبقاً عليه الترتيب الخارجي ((وهي صفة أزلية)) : إشارة إلى الكلام النفسي ، فهو للباري سبحانه و تعالى شأنه صفة قديمة أزلية ذاتية قائمة بذاته ، وهو الكلام حقيقة ، وهو غير العبارات : إذ قد يختلف العبارات بالآزمنة والأمكنة والأقوام ولا يختلف ذلك المعنى القائم بالنفس، واختلافها لا يدل على اختلاف المعبر عنه، والكلام النفسي هو ذلك المعبر عنه ((عبر عنها بالنظم المسقى بالقرآن المركب من الحروف)) : هذا إيماء إلى الكلام اللفظي وهو للحق سبحانه وتعالى شأنه كلمات غيبية ، وهي ألفاظ حكمية مجردة عن المواد مطلقاً، إذا كان الله ولم يكن شيء غيره جل شأنه وعز سلطانه ، وهو الذي عليه المحققون من الأشعرية والماتريدية وهو الذي يجب اعتقاده والإيمان به -

..... و ذلك لأن كل من يأمر وينهى ويخبر يجد في نفسه معنى ثم يدل عليه بالعبارة ((أو الكتابة والإشارة ، وهو غير العلم إذ قد يخبر الإنسان عما لم يعلمه بل يعلم خلافه ، وغير الإرادة لأنه قد يأمر بما لا يريد كمن أمر عبده قصداً إلى إظهار عصبائه و عدم امتثاله لأوامره ، ويسمى هذا كلاماً نفسياً على ما أشار إليه الاخطل بقوله :
شعر

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً
و قال عمره : إني زورت في نفسي مقالة ، و كثيراً ما تقول لصاحبك: إن في نفسي كلاماً أريد أذكره لك

((وذلك)) : يعني ثبوت هذه الصفة أمر لا بد له من دليل العقل والنقل .

دليل العقل على ثبوت الكلام النفسي

أما العقل ((لأن كل من يأمر وينهى ويخبر يجد من نفسه معنى)) : يعني المعنى القائم بالنفس المعبر عنه بالعبارات المختلفة ((ثم يدل عليه بالعبارة)) : يعني المفهمة لذلك المعنى القائم بالنفس ، ومطلبه : أن الإنسان إذا أراد أن يقول : اسقي الماء ، فإنه قبل أن يتلفظ بهذا اللفظ يجد في نفسه طلباً واقتضاءً لذلك الفعل ، ومامية ذلك الطلب مغايرة لذلك الفعل ، ويدل عليه وجوه : الوجه الأول : أن مامية ذلك الطلب لا تتبدل باختلاف الأزمنة والأمكنة ، والألفاظ الدالة على هذا المعنى تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، الوجه الثاني : أن جميع العقلاء يعلمون بضرورة العقل أن قول القائل : "افعل" دليل على ذلك الطلب القائم بالقلب ، ولاشك أن الدليل مغاير للمدلول ، الوجه الثالث : أن جميع العقلاء يعلمون بضرورة العقل أن قول القائل : "افعل" لا يكون طلباً وأمرأ إلا عند اصطلاح الناس على هذا الموضوع ، وأما

كون ذلك المعنى القائم بالقلب طلباً فإنه أمر ذاتي حقيقي لا يحتاج فيه إلى الوضع والاصطلاح ، فتأمل .

((أو الكتابة والإشارة)) : أما دلالة الكتابة فظاهر ، وأما الإشارة فكما يشير الإنسان إلى آخر بيده أن يأتيه شيء .

الكلام النفسي غير العلم والإرادة

((و هو)) : يعني ذلك المعنى الذي يجده من نفسه ويدل عليه بالعبارة ونحوها ((غير العلم إذ قد يخبر الإنسان عما لم يعلمه بل يعلم خلافه)) : كما إذا أخبر بمجهى زيد ولا شعور له بذلك بل قد خبر عن شيء وهو يعلم خلافه ، كما إذا أخبر عن مجهى زيد وهو يعلم أنه لم يجهى ((وغير الإرادة لأنه قد يأمر بما لا يريد كمن أمر عبده قصداً إلى إظهار عصيانه)) : فإنه يأمره ويريد أن لا يفعل ليظهر عذره عند من يلومه بضربه ((وعدم امتثاله لأوامره)) : وبالجمله إثبات المغايرة بين كلامه وعلمه وإرادته بين ، فإنه سبحانه أمر أبالهاب بالإيمان مع علمه بأنه لا يؤمن وامتناع إرادته سبحانه بما يخالف علمه ، لأنه لو أراد إيمان أبي لهب لوجب وقوعه ، وإذا وجب وقوعه يمتنع أن يكون عالماً بأنه لا يؤمن وإذا كان عالماً بأنه لا يؤمن امتنع وقوعه وإذا امتنع وقوعه امتنع إرادته ((ويسعى هذا)) : يعني المعنى الذي وجد في النفس ((كلاماً نفسياً)) : لأنه المعنى القائم بذات المتكلم ((على ما أشار إليه الأخطل)) : وهو من قدماء الأدباء ((بقوله : شعر: إن الكلام لفي الفؤاد)) : هذا إنما يفيد إطلاق الكلام على ما في النفس .

الاحتجاج بقول عدو الله إذا كان موافقاً لقول رسول الله

ولما كان كلام هذا العدو موافقاً لكلام نبينا ورسولنا احتج به الشارح - قدس سره - فما قال الموفق بن قدامة وابن زهبل المعروف بابن قيم : نحن نستدل في

الحرف والصوت بقوله تعالى : كهيعص ونحوه وخصوصا يستدلون بقول الاطل النصراني عبد الله ورسوله ، فهو شغب فاسد ومواء بعيد عن الحقيقة بعد الأرض عن السماء ومراء لا يصدر إلا من السفهاء . أما أولا فهو ما قلنا أنفا وأما ثانيا فلأننا أغنانا الله ورسوله من فضله وعنايته من إثبات هذا الشعر وسيأتي في هذا من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية . ((وقال عمر : إني زورت في نفسي مقالة)) : وقد أطلق الفاروق الكلمة على أجزاء مقالاته المخيلة في خبر يوم السقيفة ، وهذا أشهر من نار على علم . قال البيهقي : الكلام ما ينطق به المتكلم ، وهو مستقر في نفسه كما جاء في حديث عمر في قصة السقيفة حين قال فيه : وكنت زورت في نفسي مقالة ، وفي رواية : ميات في نفسي كلاما ، قال : فسماه كلاما قبل التكلم به ((و كثيرا ما تقول لصاحبك إن في نفسي كلاما أريد أن أذكره لك)) : وهذا إنما يفيد إطلاق الكلام على ما في النفس . فالإنصاف كل الإنصاف لا يتبغى لمن له أدنى مسكة من عقل أن ينكرو وجود كلام نفسي .

دليل النقل من الآيات والأحاديث على ثبوت الكلام النفسي

وأما النقل فمن الآيات قوله جل شأنه : ﴿ فأسرهما يوسف في نفسه ﴾ الآية تدل على أن للنفس كلاما لقوله في نفسه ، وقوله : ﴿ إنا نسمع سرهم ونجواهم ﴾ وفي الحديث : السر ما أسرّه ابن آدم في نفسه ، وقوله : ﴿ يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا مهنا ﴾ ، أي يقولون في أنفسهم بدليل السياق ، وقوله : ﴿ واذكر ربك في نفسك ﴾ ، وقوله ﴿ يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك ﴾ ، وقوله ﴿ ويقولون في أنفسهم ﴾ وقوله : ﴿ يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم ﴾ ، و قوله : ﴿ ويقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم ﴾ ، الآيات القرآنية في ذلك كثيرة ، و كل ذلك من أدلة الكلام النفسي ، ومن الأحاديث ما رواه الطبراني عن أم المؤمنين أم سلمة أنها سمعت نبينا ورسولنا وقد سأله رجل فقال : إني لأحدث نفسي بالشيء لو

تكلمت به لأحبطت أجري . فقال صلى الله عليه وسلم : لا يلقى ذلك الكلام إلا المؤمن ، فسعى عليه السلام ذلك الشيء المحدث به كلاماً مع أنه كلمات ذهنية ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ولا مصادف عنها ، وما في الحديث القدسي : (فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي) ، وقد أقر النظمي بحجية الأخير في ذلك في كتاب العلو ، وبعد هذه الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة لا يمكن لمن له أدنى ذرة من الإيمان أن ينكر وجود الكلام النفسي ، ومن رد أن يكون كلام في النفس رد على تلك الأدلة ، والحامل لأهل الحق على القول بالكلام النفسي هو إجماع التابعين على القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، فخرجوا إجماعهم هذا على هذا الوجه المعقول ، وإلا لما صح قولهم و تسفيه أحلام التابعين جميعاً ، لا يصدر إلا من الأحق أو المنافق ، وأقل ما قيل في ابن زفيل لأنه جامل ، إنه جماع لأراء الناس من غير أن يعقلها على وجهها ، فالفرق بين ما هو قائم بالخلق والمعنى القائم بالحق سبحانه هو المخلص الوحيد في هذه المسئلة ، فاللفظي حديث والنفسي قديم ، وأشار إلى هذا وإلى ذلك إمام الأئمة إمام المسلمين أبو حنيفة وتابعه أهل الحق . واعلم أن الجماعة قالوا : إن الكلام القائم بالنفس معنى مبائن عن الإرادات والاعتقادات ، قالوا : إن الباري سبحانه موصوف بهذا المعنى ، وقالوا : إن هذا المعنى قديم وقالوا : إنه معنى واحد ، والمعتزلة والكلامية والحشوية ينازعون الجماعة في جميع هذه المواضع الأربعة ، فأولاً ينكرون إثبات معنى مغاير من الاعتقادات والإرادات ، وبتقدير تسليمه ينكرون كونه سبحانه موصوفاً به ، وبتقدير تسليمه ينكرون كونه قديماً ، وبتقدير تسليمه ينكرون كونه واحداً ، فهذا تلخيص محل النزاع . أما الموضع الأول فقد تقدم بيانه على أحسن الوجه ، وأما الموضع الثاني ، وهو أن الباري سبحانه موصوف بكلام النفس ، فقال المصنف - قدس الله روحه - :

..... والدليل على ثبوت صفة الكلام إجماع الأمة،
 وتواتر النقل عن الأنبياء وأنه تعالى متكلم مع القطع باستحالة
 التكلم من غير ثبوت صفة الكلام ، فثبت أن لله تعالى صفات
 ثمانية : هي العلم و القدرة والحياة والسمع و البصر و الإرادة
 والتكوين و الكلام ، ولما كان في الثلاثة الأخيرة زيادة نزاع وخفاء
 كرر الإشارة إلى إثباتها وقدمها و فصل الكلام ببعض التفصيل ،
 فقال أي الله تعالى متكلم بكلام مو صفة له ضرورة امتناع إثبات
 المشتق للشيء من غير قيام مأخذ الاشتقاق به وفي هذا ردّ على
 المعتزلة حيث ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام موقائم بغيره ليس صفة
 له أزلية ضرورة امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى ليس من جنس
 الحروف والأصوات

الدليل على ثبوت صفة الكلام لله تعالى

((والدليل على ثبوت صفة الكلام إجماع الأمة)) : والمحققون من الأشاعرة و
 الماتريدية متوافقون على ذلك و هو صراط مستقيم . ((وتواتر النقل عن الأنبياء)) :
 والذي يدل عليه مما ثبت عند الجماعة تواتر إجماع الأنبياء فإنه قد تواتر عنهم
 أنهم كانوا يلمسون له سبحانه الكلام ، فيقولون : إنه سبحانه أمر بكذا ونهى عن
 كذا وأخبر بكذا ، وكل ذلك من أنواع الكلام ((وأنه تعالى متكلم)) : واتفاقهم على
 أنه سبحانه متكلم و ثبوت نبوتهم غير متوقف على كلامه سبحانه : لأن الأنبياء إذا
 ادعوا النبوة وأظهروا المعجزة على وفق دعواهم يعلم صدقهم من غير أن يتوقف
 العلم بصدقهم على كلامه سبحانه فيجب الإقرار بكلامه - جل شأنه - ((مع القطع
 باستحالة التكلم من غير ثبوت صفة الكلام)) : إذ لا صفة من غير قيامها بالموصوف،

فإن المنفصل لا يصلح صفة لما انفصل عنه إلا تجوزاً فما يقول به من يقول : إن كلام الله سبحانه قائم بذاته وأنه صفة له والصفة لا تقوم إلا بالموصوف فهو حق يجب قبوله والقول به ، فتدبر . ((فثبت)) : يعني من جميع ما سبق ((أن لله صفات ثمانية : هي العلم ، والقدرة ، والحياة ، والسمع ، والبصر ، والإرادة ، والتكوين والكلام)) : فالقدماء على هذا تسعة : الذات العلية ، وقدمها ذاتي ، والصفات المقدسة وقدمها الذات ، وعند الأشاعرة ثمانية لأنهم لا يثبتون صفة التكوين ، وعند المعتزلة لا قديم إلا الذات ، وعند بعض قدماء الحنفية القدماء كثيرة لكثرة الصفات الثبوتية عندهم على ما يأتي ، وعند الفلاسفة الممكنات القديمة كثيرة جداً ، واتفق الكل على اختصاص الواجب سبحانه بالقدم الذاتي ، ((ولما كان في الثلاثة الأخيرة)) : يعني الإرادة والتكوين والكلام ((زيادة نزاع)) : بين طوائف الأمة ((كرر الإشارة إلى إثباتها)) : إثبات الثلاثة الأخيرة ((وقدمها)) : إثبات قدمها فالمضاف محذوف ((وفصل الكلام)) : في الثلاثة الأخيرة ((ببعض التفصيل)) : وقدم الكلام من بينها لزيادة النزاع والبحث فيه حتى متى به علم الكلام فقال :

والله سبحانه متكلم بكلام هو صفة له

((وهو)) : أي الله سبحانه ((متكلم بكلام)) : اتفق المسلمون على إطلاق لفظ المتكلم على الله - جل شأنه - إلا أن هذا الاتفاق ليس إلا في اللفظ ، وأما المعنى فغير متفق عليه ، هو صفة له ، قال الشارح بدعوى البدامة ((ضرورة امتناع إثبات المشتق للشيء من غير قيام مأخذ الاشتقاق به)) : وإثباته مجمع عليه ومنصوص .

المعتزلة ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام هو قائم لغيره ليس صفة له

((وفي هذا)) : يعني في قوله : صفة له ((رد على المعتزلة حيث ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام وهو قائم لغيره)) : قالوا بحدوث كلامه ، وقالوا : إنه مؤلف من أصوات وحروف ومواقم بغير ذاته وهو من أقبح الغلط ، وذلك لأنه محال قيام

الصفة بنفسها و محال قيامها بغير الموصوف بها ((ليس صفته)) : فهم في الواقع منعوا أن المؤلف من الحروف والأصوات صفة الله سبحانه ، وهذا محض هذيان ، وقالوا : إن الإنسان لا يقدر أن يعيش وحده ما لم يشتغل كل واحد بإعانة الآخر و ما لم يعرف كل واحد ما في قلب الآخر من جهات الحاجات لا يمكنه الاشتغال بإعانتة : فاحتاج الإنسان إلى وضع طريق يعرف به غيره ما في قلبه من فنون الحاجات ، فاصطلحوا على جعل هذه الأصوات المقطعة بهذه التقطيعات المخصوصة معرفة لما في قلوبهم . قالوا : إن الله سبحانه إذا أراد شيئاً وخلق هذه الأصوات المخصوصة في جسم من الأجسام لتدل هذه الأصوات على كونه مريداً لك الشيء المعين ، فهذا هو المراد من كونه متكلماً . أقول : هذا كله جهل ، وميأتي الرد على هذا الجهل . و جمهور العقلاء يقولون : إن تصور هذا المذهب كاف في الجزم في بطلانه : و هو لا يتصور إلا كما تتصور المستحيلات الممتنعات ، و هذا المذهب مبني في الواقع على إنكار الكلام صفة لله سبحانه ، و هو باطل كما لا يخفى ، و أما الشبهة العقلية العقلية من المعتزلة فسيأتي بيانها مع أجوبتها فتدبر . ((أزلية)) : وأبدية باقية قائمة بذاته لا يفارق ذاته ولا يزيله .

استحالة قيام الحوادث بذات الله

((ضرورة امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى)) : وقد دريت بالأدلة الشرعية و العقلية استحالة قيام الحوادث بذات الله الأزلية الأبدية و ذلك بالأدلة المبنية في محالها و مواضعها ، و قد اتفقت فرق المسلمين سوى الكرامية و الحشوية و صنف المجسمة و المشبهة على أن الله سبحانه متزه من أن تقوم به الحوادث ، وأن تحل به الحوادث ، و أن يحل في شيء من الحوادث : بل ذلك مما علم من الدين بالضرورة ((ليس من جنس الحروف و الأصوات)) : يعني ليست بحرف و لا صوت متزمة عن التقدم و التأخر ، و غيرهما من صفات الحوادث . قال أهل الحق : أن كلامه سبحانه معنى واحد بسيط قديم قائم بذاته العلية ، فهم منعوا أن كلامه جل شأنه مؤلف من الحروف و الأصوات . قال الشارح قدس سره :

..... ضرورة أنها أعراض حادثة مشروط حدوث بعضها بانقضاء البعض ؛ لأن امتناع التكلم بالحرف الثاني بدون انقضاء الحرف الأول بديهي ؛ وفي هذا رد على الحنابلة و الكرامية القائلين بان كلامه عرض من جنس الأصوات و الحروف و مع ذلك فهو قديم ؛ و هو أي الكلام صفة أي معنى قائم بالذات منافية للسكوت الذي هو ترك التكلم مع القدرة عليه و الألفه التي هي عدم مطاوعة الآلات ، إما بحسب الفطرة كما في الخرس او بحسب ضعفها و عدم بلوغها حد القوة كما في الطفولية . فإن قيل هذا إنما يصدق على الكلام اللفظي دون الكلام النفسي

((ضرورة أنها أعراض حادثة مشروط حدوث بعضها بانقضاء البعض)) : ونبه عليه

امتناع التكلم بالحرف الثاني بدون انقضاء الحرف الأول

((لأن امتناع التكلم بالحرف الثاني بدون انقضاء الحرف الأول بديهي)) :
 فالقول بأن الحروف قديمة مثل ما قاله الحشوية وقائدهم أبو العباس أحمد بن تيمية مكابرة للحس و العقل : لأننا ندرك بواسطة الحس و نعقل بالعقل عدم السين قبل تمام التلفظ بالباء في " بسم الله " و نحوه من الألفاظ المتضمنة الحروف يحس فيها بعدم الحرف الثاني من اللفظ قبل تمام التلفظ بالأول ، فالقول بأن الحروف قديمة و معه قائمة بذاته ، هذا على تقدير الأعمية ، فيجب نفيه عنه سبحانه لامتناع قيام الحوادث به سبحانه . قال القاضي أبو بكر الباقلاني في " النقض الكبير " : من زعم أن السين من بسم الله بعد الباء و الميم بعد السين الواقعة بعد الباء لا أول له ، فقد خرج عن المعقول ، و جحد الضرورة و أنكر البديهية ، فإن اعترف بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترف بأوليئته

فإذا ادعى أنه لا أول له فقد سقطت حاجته ، وتعين لحوقه بالسفسطة ، و كيف يرجى أن يرشد بالدليل من يتوابع في جحد الضروري^(١) فافهم .

الرد على الجنبلة الحشوية

((وفي هذا)) : يعني في قوله : ليس من جنس الحروف والأصوات . رد على الجنبلة الحشوية أبي العباس ابن تيمية وأشباعه ، يقولون : كلامه حرف وصوت يقومان بذاته الرفيعة المقدسة ، فإنه قديم . أقول راداً عليهم : من قال : إن كلام معبوده حرف وصوت قائمان به فهو الذي نحت عجلأ جسدأله خوار يحمل أشباعه على تعبده . قال القاضي أبوبكر ابن العربي في " عارضة الأحوزي " : لا يحل لمسلم أن يعتقد أن كلام الله صوت وحرف لا من طريق العقل ولا من طريق الشرع ، فأما طريق العقل فلأن الصوت والحرف مخلوقان محصوران وكلام الله يجل عن ذلك كله . وأما من طريق الشرع فلأنه لم يرد في كلام الله صوت وحرف من طريق صحيحة ، ولهذا لم نجد طريقاً صحيحةً لحديث ابن أنيس وابن مسعود ، انتهى كلامه بحروفه . أقول : وأنت تعلم مبلغ استبحار ابن العربي في الحديث وجزء الصوت للحافظ أبي الحسن المقدسي ، لا يدع أي متمسك في الروايات في هذا الصدد لهؤلاء الزائفين . ومن رأى نصوص فتاوى العز بن عبد السلام وابن الحاجب وجمال الحصري والعلم السخاوي ومن قبلهم ومن بعدهم من أهل الحق كما هو مدون في نجم المهتدى ودفع الشبهة وغيرهما يعلم مبلغ الخطورة في دعوى أن كلام الله حرف وصوت قائمان به سبحانه ، وسيأتى نقل بعض النصوص منها . ولا تصح نسبة الصوت إلى الله سبحانه إلا نسبة ملك وخلق ، لكن هؤلاء المخفاه رغم تضافر البراهين ضدهم ودثور لأثار التي يريدون البناء عليها يعاندون الحق و يفلنون أن كلام الله من قبيل كلام البشر الذي هو كيفية اهتزازية تحصل للهواء من ضغطه

(١) راجع "الشامل" لإمام الحرمين نجم المهتدى القرشي.

باللهاء و اللسان - تعالى الله سبحانه عن ذلك - و يدور أمرهم بين التشبيه بالصنم أو التشبيه بابن آدم ، أولئك كالأنعام بل هم أضل -

الرد على الكرامية

((والكرامية)) : ذهبوا إلى أن كلامه سبحانه صفة مؤلفة من الحروف و الأصوات الحادثة القائمة بذاته العلي المقدس ((القائلين بأن كلامه عرض من جنس الأصوات و الحروف)) : يعني أن الكرامية وافقوا الحشوية الحنابلة في أن كلامه حروف و أصوات ، ثم فرقوا وسلموا أنها حادثة ، وزعموا أنها قائمة بذاته سبحانه و منعوا أن كل ما هو صفة له سبحانه فهو قديم لتجويزهم قيام الحوادث بذاته سبحانه ((ومع ذلك فهو قديم)) : يعني قديم عند الحشوية الحنابلة لا عند الكرامية : فإنهم لا يقولون بقدمها بل يقولون بحدوثها و هؤلاء الجهال يقولون : إنه استقر بذاته على العرش و ينزل بذاته من العرش ويقعد الرسول في جنبه على العرش ، و إن كلامه القائم بذاته صوت ، و أن نزوله بالحركة و النقلة و بالذات ، و أن له ثقلاً يتقل على حملة العرش و أنه متمكن بالسماء أو العرش ، و أن له جهة واحدة ، وغاية و مكانا ، و أن الحوادث تقوم به، فلا تشك في زيفهم و خروجهم و بعدمهم عما يجوز في الله سبحانه ، و ان ابن تيمية تابع الكرامية في جميع ذلك و أرى عليهم في الزيف .

من مقالات ابن تيمية في أصول الدين

و من مقالاته في أصول الدين : فمنها : إن الله سبحانه محل للحوادث ، و منها : إنه مفتقر إلى اليد والعين والوجه والساق ونحوها افتقار الكل إلى الجزء ، و منها : إن القرآن محدث في ذاته سبحانه ، و منها : أن العالم قديم بالنوع ولم يزل مع الله مخلوق دائماً ، فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار . و منها ، قوله بالجسمية و الجهة و الانتقال - و هو سبحانه منزّه عن ذلك . و صرح في بعض تصانيفه بأن الله يقدر العرش لا أكبر و لا أصغر - تعالى الله عن ذلك . و

صنف جزءاً في أن علم الله سبحانه لا يتعلق بما لا يتناهى مثل نعيم أهل الجنة وأنه لا يحيط بغير المتناهي ، وهي التي زلق فيها الإمام : أعني ابن الجويني في البرهان . و منها : إن الأنبياء غير معصومين . ومنها : إن نبينا ^(١) ليس له جاه ولا يتوصل به أحد إلا وأن يكون مخطئاً ، و صنف في ذلك عدة أوراق وأنشأ السفر لزيارة نبينا معصية لا تقصر فيه الصلاة وبالع في ذلك ولم يقل به أحد من المسلمين قبله . و منها : إن عذاب أهل النار ينقطع ولا يتأبد وهذا يخالف كتاب الله . و منها : إن التورات والإنجيل لم تبدل ألفاظهما ؛ بل هي باقية على ما أنزلت ، وإنما وقع التحريف في تأويلهما ، وله فيه مصنف وهذا يخالف كتاب الله وألف رسائله و ملأها من الخرافات والهلينات التي تقشعر منها الجلود وينفطر منها الصخر الجلود . فلا نشك في زيغه وخروجه وبعده عما يجوز في الله سبحانه وهذا مكشوف جداً . وقد نقل ابن رجب في طبقاته عن الذهبي في حق ابن تيمية : أنه أطلق عبارات أحجم عنها الأولون الآخرون وهاجوا ، وجسروا عليها فيدور أمره بين أن يكون مصابها في عقله أو دينه ، وابن قيم من أتبع الناس في سخافاتة و حماقاته فتبا لمن يتخذ مثله قدوة ؛ بل وتباً لهذا التابع وهذا المتبع .

الكلام النفسي صفة منافية للسكوت والآفة

((وهو : أي الكلام)) : يعني الكلام النفسي صفة ((أي معنى قائم بالذات)) : يعني هو صفة أزلية قائمة بذاته سبحانه ((منافية للسكوت)) : قال قدس سره : ((الذي موترك التكلم مع القدرة عليه والآفة)) : قال قدس سره : ((التي هي عدم مطاوعة الآلات إما بحسب الفطرة كما في الخرس أو بحسب ضعفها وعدم بلوغها حد القوة كما في الطفولية ، فإن قيل : هذا)) : يعني كون الكلام منافية للسكوت الآفة ((إنما يصدق على الكلام اللفظي دون الكلام النفسي)) : مع أن البحث في الكلام النفسي .

(١) راجع الفتاوى الحلبيه في التقي المبكي عن مسئلة سأل عنها الشاب الأزاعي -

..... إذا السكوت والخرس إنما ينافي التلفظ ، قلنا : المراد السكوت والأفة الباطنيتان : بأن لا يدبر في نفسه التكلم أو لا يقدر على ذلك فكما أن الكلام لفظي ونفسي فكذا ضده ، أعني السكوت والخرس والله تعالى متكلم بها أمر و ناه و مخبر يعني أنه صفة واحدة

((إذا السكوت والخرس إنما ينافي التلفظ)) : وحاصله أن هذا التعريف إنما يصدق على الكلام اللفظي ، و المطلوب تعريف الكلام النفسي ؟ ((قلنا : المراد السكوت والأفة الباطنيتان)) : وذلك لأن التعريف للكلام النفسي ((بأن لا يدبر في نفسه التكلم)) : يعني لا يريد الإنسان في نفسه التكلم ((أو لا يقدر على ذلك)) يعني يعجز الإنسان إدارة المعنى في النفس ((فكما أن الكلام لفظي ونفسي فكذا ضده أعني السكوت والخرس)) : يعني كما أن مهنا سكوتا وأفة ظاهرين يوجد السكوت والأفة باطنيتان ((والله تعالى تكلم بها)) : بهذه الصفة القديمة القائمة بذاته ، فوجب الاعتقاد أنه سبحانه متكلم بهذا المعنى وقيام المعنى (المسعى بالكلام النفسي) بذاته العلي .

وأما قيام الحروف والأصوات بالحادثة بذاته المقدسة فظاهر البطلان

و أما قيام الحروف والأصوات بالحادثة بذاته المقدس فظاهر البطلان لامتناع قيام الحوادث بذاته سبحانه . قال الشيخ محمد بن يوسف السنوسي في " شرح أم البرامين " : و الكلام الذي يكون بالحروف والأصوات ولو بلغ غاية البلاغة و الفصاحة ، وكان كمالاً بالنسبة إلى الحوادث الناقصة : فهو بالنسبة إلى مقام الألوهية الأعلى نقيصة عظيمة : إذ فيه رذيلتان : إحداهما : رذيلة العدم الذي يجب للحروف والأصوات سابقاً و لاحقاً ، ويستلزم حدوث من اتصف به ، وأي

نقيصة أعظم من نقيصة الحدوث الملازمة رتبة الافتقار على الدوام ، و الثانية :
 رذيلة الحكم الذي هو لازم للحروف والأصوات ؛ لأنه مما استحال اجتماع حرفين
 في آن واحد فضلاً عن الكلمتين فضلاً عن الكلامين يتكلم المتكلم بالحرف و
 الصوت ، واحتبس عن أن يدل على معلومات له في آن واحد بصفة الكلام المركب
 من الحروف والأصوات . فلو كان كلام مولانا تعالى بالحروف والأصوات لزم زيادة
 على رذيلة الحدوث اتصافه سبحانه بالحبسة التي هي أصل إلهكم عن الدلالة
 على معلوماته التي لا نهاية لها بصفة الكلام ، بل يلزم الحبسة عن الدلالة به في
 آن واحد على معلومين له فاكثر . فقد ظهر لك بهذا أن الكلام الذي يكون
 بالحروف والأصوات و ما في معناه من كلامنا النظمي ملازمان لمعنى إلهكم
 فيستحيل اتصافه سبحانه بمثلهما ، فافهم .

((أمر و ناه و مخبر)) : إذ ضرورة العقل بأن لله سبحانه كلاماً بمعنى
 التكلم ، وكلاماً بمعنى المتكلم به ، وأنه بالمعنى الثاني لم يزل متصفاً بكونه أمراً و
 نهياً وخبراً ؛ فإنها أقسام المتكلم به .

الكلام صفة واحدة تتكرر بالنسبة إلى الأمور والنهي والخبر

باختلاف التعلقات وكذا سائر الصفات

قال قدس سره : ((يعني أنه صفة واحدة)) : واحدة بالذات وحدة
 شخصية ، اختلف مشائخ الأشاعرة في كيفية وحدتها ، فذهب بعض مشائخ
 الأشاعرة و منهم الشارح إلى أنها واحدة وحدة شخصية ، و اختاره الشيخ في
 رواية ، و ذهب جمهور الأشاعرة إلى أنها واحدة وحدة نوعية يعني يتحقق في نوع
 واحد و هو الخبر و اختاره الإمام الفخر في " الأربعين " و مورواية عن الشيخ صرح
 به في " فصول الهدائع " و " إشارات المرام " .

..... تتكرر بالنسبة إلى الأمر و النهي و الخبر باختلاف
 العلاقات كالعلم و القدرة و سائر الصفات ، فإن كل منها
 واحدة قديمة و التكرر و الحدوث إنما هو في العلاقات و
 الإضافات ؛ لما ان ذلك أليق بكمال التوحيد و لأنه لادليل على
 تكرر كل منها في نفسها . فإن قيل : هذه أقسام للكلام لا يعقل
 وجوده بدونها فيكون متكرراً في نفسه ، قلنا : ممنوع : بل إنما
 يصير أحد تلك الأقسام عند العلاقات

((تتكرر بالنسبة إلى الأمر و النهي و الخبر)) : ثم إنهم ذهبوا إلى أن تلك
 الصفة الأزلية تنوع إلى أمر و نهي و خبر و استخبار و نداء و غيرها من أنواع الكلام
 ((باختلاف العلاقات)) : إن هذا التعدد بحسب العلاقات فتنوعها هذا لا ينافي
 وحدتها ؛ لأنها ليست أنواعاً حقيقية ، إنما هي أنواع اعتبارية تحصل لها بحسب
 تعلقها بالأشياء ، فتلك الصفة الواحدة باعتبار تعلقها بالأمور به تكون أمراً ، و
 إن تعلق بالنهي عنه تكون نهياً ، و إن تعلق بالمخبر به تكون خبراً ، وكذا الحال في
 البواقي و جميع هذه العلاقات تنجزية قديمة إلا الأمر و النهي عند الأشاعرة ،
 فلهما تعلقان صلوحيان قديمان قبل وجود المكلفين ، و تنجزيان حادثان بعد
 وجودهم . ((كالعلم و القدرة و سائر الصفات)) : مثل الإرادة و السمع و البصر و
 التكوين ((فإن كلا منها واحدة)) : واحدة شخصية لا اختلاف فيها في أنفسها
 ((قديمة)) : يعني وكذا كل واحدة منها قديمة أزلية قائمة بذاته سبحانه . ((و
 التكرر و الحدوث إنما هو في العلاقات و الإضافات)) : يعني وإنما تختلف باختلاف
 الإضافات العارضة لها من تعدد العلاقات ، فكذا هذه الأنحاء الثلاثة ليست

أنواعاً حقيقية بل أقساماً اعتبارية ((لما أن ذلك أليق بكمال التوحيد)) : أقول : هذا لا يليق بشانك ، أولم تعلم أن هذه حجة خطابية إقناعية ليست مقدمة قطعية كما هو شأن علم التوحيد والصفات ، ولو سلم فالمحذور عندهم تعدد ذوات قديمة ، وإذا جوزوا قطعاً تعدد في القديم وصفاً ، فالسبعة والألف ميان ، فتدبر. ((ولأنه لا دليل على تكثر كل منها)) : يعني من هذه الصفات من الكلام والعلم وغيرهما في نفسها بلا اعتبار تعدد العلاقات . أقول : هذا أيضاً بعيد عن معرفتك وتبحر علمك ، هذا أيضاً مثل قرينه دليل خطابي إقناعي ، إذ عدم الدليل ليس دليلاً على شيء ، ولا عدم الوجدان على عدم الوجود ، فتفكر.

اعتراض وجواب

((فإن قيل)) : واعترض عليهم بجملة أمور منها : ((هذه)) : يعني الأمور النهي والخير ((أقسام للكلام)) : يعني أنواع ((لا يعقل وجوده بدونها)) : لامتناع حقيقة الجنسية بدون تنوعها ومحصلها ، وحاصله : أنهم قد جعلوا صفة الكلام واحدة ليست أمراً ولا نهياً ولا خبراً وذلك محال : لأن الكلام جنس لها ، ولا يمكن وجود الجنس إلا في ضمن أفراده وأنواعه ((فيكون متكثر في نفسه)) بحقيقته وماهيته يعني : أنه تقسيم حقيقي عارض لحقيقته وماهيته من حيث هي بلا شرط ؟ ((قلنا : ممنوع بل إنما يصير أحد تلك الأقسام عند العلاقات)) : ومنشأ هذا الاعتراض اشتباه الكلام النفسي اللفظي : فإنه لا يمكن وجود هذا بدون أفراده بخلاف النفسي فإنه عندهم ليس إلا صفة شخصية - وتنوعها إلى الأمور غيره ليس إلا باعتبار علاقاتها ، وليس لها جنس وأنواع باعتبار الحقيقة ، كما في اللفظي : فمورد القسمة ليس نفس الحقيقة بل هو مع شرط - هو عروض الإضافات والعلاقات .

..... وذلك فيما لايزال ، واما في الأزل فلا انقسام أصلا . و
 ذمب بعضهم إلى أنه في الأزل خبر و مرجع الكل إليه . فإن
 قيل : الأمر والنهي بلا مأمور ومنهي سفه و عبث ، والإخبار
 في الأزل بطريق الماضي كذب محض يجب تنزيه الله تعالى
 عنه ؟ قلنا : إن لم نجعل كلامه في الأزل أمرا ونهيا وخبرا فلا
 إشكال ، و إن جعلناه فالأمر في الأزل لإيجاب تحصيل المأمور
 به في وقت وجود المأمور و صيرورته أهلا لتحصيله فيكفي
 وجود المأمور في علم الأمر.....

((وذلك في ما لايزال وأما في الأزل فلا انقسام أصلا)) : يعني أن انقسام الكلام
 إلى أنواعه إنما هو في ما لايزال ، ولا يقال لها في الأزل : أمر ولا نهى ولا خبر ، قوله : في
 ما لايزال : يقال بإزاء الأزل عرفا في محاوراتهم يراد به زمان الحوادث أو مرتبة بعد
 الأزل ، والمراد به ههنا أوقات التلبس بالتعلقات - ((و ذمب بعضهم إلى أنه في الأزل
 خبر)) : يعني وتطرف آخر ، فقال : إن الكلام في الأزل ليس إلا الخبر ، و هو واحد
 شخصي له تعدد إضافي باختلاف الإضافة إلى خصوص المواد : فلا يلزم التعدد في
 الصفة ((و مرجع الكل إليه)) : يعني وتكلف في إرجاع بقية الأنواع إليه بأن الأمر مثلا
 يرجع إلى الإخبار عن استحقاق الثواب بالفعل ، لأن حاصل الأمر الإخبار عن
 استحقاق الثواب على الفعل و العقاب على الترك و النهي على العكس ، و حاصل
 الاستخبار : الخبر عن طلب الإعلام ، و حاصل النداء : الخبر عن طلب الإجابة . ورد
 بأننا نعلم اختلاف هذه المعاني بالضرورة يعني أن تعدد المعاني و اختلافها و تبائنها
 ضروري ، فدلل الوحدة مضاد للضرورة و بطلان ذلك من أجل البديهيات ، و
 استلزام البعض للبعض لا يوجب الاتحاد ، يعني و مجرد استلزامه ذلك لا يوجب
 الاتحاد و فصله في " تهذيب الإشارات " على أن الخبر يمكن إرجاعه إلى غيره ، فجعل

الكلام في الأزل خبراً دون غيره تحكم ، فتأمل .

احتجاج المعتزلة على حدوث كلام الله بالشبهة العقلية

ولما احتج المعتزلة بحدوث كلام الله سبحانه بالشبهة العقلية والسمعية فقال : ((فإن قيل)) : أما الشبهة العقلية فمتها : ((الأمر والنهي بالأمر والنهي منه سفه و عبث)) : يعني أن في القرآن خطابات بالأمر والنهي لأشخاص معينين نحو قوله سبحانه لموسى عليه السلام : ﴿ فاخلف نعليك ﴾ ، وقوله لموسى وهارون : ﴿ اذمب أنت واخوك بأيتي ﴾ ، وقوله ليحيى عليه السلام : ﴿ يهيج خذ الكتب بقوة ﴾ ، و كذلك الأوامر والنواهي لغيرهم وكانوا معدومين في الأزل ، فلو كان قديماً أزلياً لكان هذا أمراً ونهياً للمعدوم وأنه سفه وجنون ، وكيف يحسن في العقل أن يقول : يا موسى ! فاخلف نعليك : مع أنه لم يكن هناك موسى ولا واحد ((والإخبار في الأزل بطريق الماضي كذب محض)) : يعني أن في القرآن إخباراً عن الأنبياء ومن فرعون وإبليس وقارون وهامان وغيرهم من الأعداء الأغبياء ، وكله بطريق الماضي - يجب تنزيه الله تعالى عنه - ومنها : ولأن فيه إخباراً عن أمور كانت ماضية نحو قوله سبحانه : ﴿ أنا أرسلنا نوحاً إلى قومه ﴾ ، وقوله : ﴿ واوحينا إلى أم موسى وأويناها إلى ربوة ﴾ وقوله : ﴿ أنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ ، وقوله : ﴿ ان الذين كفروا سواء عليهم ﴾ ، وغير ذلك من الآيات القرآنية ، فلو كان هذا الإخبار قديماً أزلياً لكان قد أخبر في الأزل عن شيء مضى قبله ، وهذا يقتضي أن يكون الأزل مسبوقاً بغيره وأن يكون كلام الله سبحانه كذباً وكلاماً يهدي البهلان ، علمنا أن هذا الإخبار يمتنع أن يكون قديماً أزلياً .

احتجاج المعتزلة بالشبهة السمعية

وأما الشبهة السمعية - فمن وجوه : منها : أن القرآن ذكر وكل ذكر محدث فالقرآن محدث - أما المقدمة الأولى فلنقله سبحانه : ﴿ من والقرآن ذي الذكر ﴾

وقوله سبحانه : ﴿ وهذا ذكر مبارك أنزلناه ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ وانه لذكر لك ولقومك ﴾ ، وأما المقدمة الثانية ففي سورة الأنبياء : ﴿ وما يأتيهم من ذكر ربهم محدث ﴾ ، وفي سورة الشعراء : ﴿ وما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث ﴾ ، ومنها : أن كلام الله سبحانه مسموع يدل عليه قوله سبحانه : ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾ ، وبالبداهة والذي سمعه ليس إلا هذه الحروف والأصوات ، ولا شك أن هذه الحروف والأصوات محدثة ، فلزم القطع بأن كلام الله سبحانه محدث ، والجواب عنها : قال الإمام فخر الدين الرازي : أما جميع الشبهة السمعية فالجواب عنها حرف واحد وهو أن تصرف كل تلك الوجوه إلى هذه الحروف والأصوات فكانت الدلائل التي ذكروها دالة على حدوث هذه الحروف والأصوات ، ونحن لا ننازع في ذلك ، وإنما ندعي قدم القرآن بمعنى آخر فكان كل هذه الشبهة ماقطة عن محل النزاع .

الجواب عن الشبهة العقلية

وأما الجواب عن الشبهة العقلية فقال الشارح قدس سره : ((قلنا : إن لم نجعل كلامه في الأزل أمراً ونهياً وخبراً)) : بل صفته بسيطة حقيقية يتعدد إلى هذه الأنواع والأصناف باختلاف التعلقات ((فلا إشكال)) : يعني شيء من المحذورين ((وإن جعلناه)) : يعني إن جعلنا كلامه في الأزل منقسماً إليها ((فالأمر في الأزل لإيجاب تحصيل المأمور به في وقت وجود المأمور وصورته أهلاً لتحصيله فيكفي وجود المأمور في علم الأمر)) : يعني المأمور به ، وحاصله : بأن الأمر في الأزل لتحصيل المأمور به فيما لا يزال فلا يلزم وجود المأمور بالفعل : بل يكفي تقدير وجوده ، قال الإمام : لم لا يجوز أن يقال : إن ذلك الأمر الأزل كان أمراً في الأزل للأشخاص الذين سيوجدون في لا يزال ، فثبت أن تقدم الأمر على المأمور غير ممتنع ، وهذا بناء على ما ذهب إليه الشيخ هو وأشياعه من تعلق الخطاب أولاً بالمعنوم الذي سيوجد ، وشدّد سائر الطوائف التكبير عليهم في ذلك.

..... كما إذا قدر الرجل ابناً له فأمره بأن يفعل كذا
 بعد الوجود و الأخبار بالنسبة إلى الأزل لا تتصف بشيء من
 الأزمنة ، إذ لا ماضي ولا مستقبل ولا حال بالنسبة إلى الله تعالى
 لتزومه عن الزمان ، كما أن علمه أزلي لا يتغير بتغير الأزمان ، ولما
 صرح بأولية الكلام حاول التنبيه على أن القرآن أيضاً قد يطلق
 على هذا الكلام النفسي القديم

((كما إذا قدر الرجل ابناً له فأمره بأن يفعل كذا بعد الوجود)) : وهذا أو من
 من بيت العنكبوت بأن هذا عزم وليس أمراً بالفعل، كيف والمعدوم لا يفهم الخطاب
 ولا بد في الأمر من ذلك وإلا لكان عبثاً ولفواً . ولو سلم أن هذا أمر بالفعل من الرجل
 فهو إنما يفعله لعدم وثوقه بإدراك ابنه، والحكيم الباقي جل شأنه واثق بإدراكنا فلا
 وجه لتعجيله الأمر قبل وجودنا . ((والإخبار بالنسبة إلى الأزل لا تتصف بشيء من
 الأزمنة)) : رد لشبهتهم أن الإخبار في الأزل بطريق المضي كذب لا يجوز على الله
 سبحانه ((إذ لا ماضي ولا مستقبل ولا حال بالنسبة إلى الله تعالى)) : فلا تحقق
 لهذه الأزمنة في الأزل ((لتزومه عن الزمان)) : وتعالى الله جل شأنه أن ينسب إليه
 شيء منها ((كما أن علمه أزلي لا يتغير بتغير الأزمان)) : لأن العلم صفة حقيقية
 ذاتية قائمة بذاته العلية لا يتغير بتغير الأزمنة .

التنبيه على أن القرآن أيضاً قد يطلق على الكلام النفسي كما يطلق

على النظم المتلو والحادث والرد البليغ على ابن قيم

((ولما صرح)) الإمام النسفي ((بأولية الكلام)) : النفسي القديم بذاته
 الرفيعة ((حاول التنبيه على أن القرآن أيضاً قد يطلق على هذا الكلام النفسي
 القديم)) : القائم بالذات المقدسة .

..... كما يطلق على النظم المتلو الحادث ، فقال : و القرآن
 كلام الله غير مخلوق ، عقب القرآن بكلام الله تعالى لما ذكر
 المشائخ من أنه يقال : القرآن كلام الله غير مخلوق و لا يقال :
 القرآن غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف من الاصوات و
 الحروف قديم كما ذهبت اليه الحنابلة

((كما يطلق على النظم المتلو الحادث)) : فالشافعية والمالكية والحنفية
 لا ينكرون الكلام اللفظي ، فما قال ابن قيم في التوبة : الجهمية ينكرون بإثبات
 الكلام النسفي الكلام اللفظي فصدر عن جهله و سخافة عقله ، فنحن نعلم
 بالقطع أن مولا الطوائف الثلاثة وموافقيهم من فضلاء الحنابلة مسلمون ليسوا
 بكافرين، فالقول قائله ابن قيم في " التوبة " : لأن جميعهم كفار، وحمل الناس على
 ذلك كيف لا يكون كفراً . وقد قال رسولنا ونبينا صلى الله عليه وسلم : " إذا قال
 المسلم لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما " ، و الحديث يقتضي أن يبوء بها
 أحدهما ، فيكون القائل هو الذي باء بها ، ومراده بالجهمية الأشعرية والماتريدية
 من الشافعية والمالكية والحنفية و فضلاء الحنابلة فليعلم اصطلاحه ، وكل ما
 ينسبه إلى الجهمية - وكذلك كل ما ينسبه إلى المعطلة فمراده بها مولا و المعطل
 في الأصل من ينفي الصانع ، وهذا الرجل يسمى خصومه معطلة : لأنهم نفوا
 الصانع الذي يقول موبه ، ويصفه بتلك الصفات بزعمه ، ويجعلهم يعبدون إلهاً
 آخر ، ويكفرهم كالمشركين العابدين للأصنام ، فيها خيبة المسلمين أن كان يكفر
 بعضهم بعضاً ، ولم لا يقول هذا الجاهل : إن الكل يقرون بالله و وحدانيته و
 يغلط بعضهم في وصفه ولا يخرجهم ذلك الغلط عن الإسلام ، ويقول في موضع
 من " التوبة " طعناً في مولا : فلذلك أنكرنا الجميع مخافة التجسيم إن صرنا إلى
 القرآن ولذا خلعنا ربقة الأديان من أعناقنا ، ولنا ملوك قاوموا الرسل في آل

فرعون وقارون وامان ونمرود وجنكسرخان ، ولنا الأئمة أرسطو وشيعته ما فيهم من قال : إن الله فوق العرش ولا : إن الله يتكلم بالوحي ، ولهذا رد فرعون على موني إذ قال موني : ربنا متكلم فوق السماء وأنه ناداني ، وكذا ابن سينا لم يكن منكم ولا الطوسي قتل الخليفة والقضاة والفقهاء إذ هم مجسمة ، ولنا الملاحدة الفحول أئمة التعطيل ، ولنا تصانيف مثل : " الشفاء " ورسائل إخوان الصفاء و" الاشارات " قد صرحت بالضد مما جاء في التوراة والإنجيل والفرقان ، وإذا تحاكمنا فيلبيهم لا إلى القرآن يا وبع جهنم وابن درهم ومن قال بقولهما ١١١ -

قال الحافظ التقي السبكي الكبير راداً عليه (١) : هذا الملحد تبا له وقطع الله دابر كلامه انظر هذا الملعون - كيف أقام طوائف الشافعية والمالكية والحنفية الذين هم قدوة الاسلام - ومداد الأئام في صورة الملاحدة المقرين على أنفسهم باتباع فرعون وقارون وامان وأرسطو وابن سينا المتقدمين كلامهم على القرآن، وأنهم أتباع أصحاب جنكسرخان . فما أراد هذا إلا أن يقرر عند العوام أنه لا مسلم إلا هو وطائفة التي ما برحت ذليلة حقيرة ، وأبرز ذلك في صورة مقاومة وخيال ليرتسم به فيهن من يقف عليه من العوام والجهال أن هذه الطوائف المذكورة على هذا الصفة - أقول : وإذا كانت علماء الشريعة وقادة الأمة بهذا الصفة كيف يقبل قولهم في الدين أو ماذا تكون قيمة فتاواهم عند المسلمين ١١١ ، وما أدري ما يكون وراء ذلك من قصده الخبيث ، فإن الطعن في أئمة الدين طعن في الدين وقد يكون هذا فتح باب الزندقة ونقض الشريعة وبأبى الله ذلك والمؤمنون .

القرآن كلام الله غير مخلوق

((فقال : و القرآن)) : المتزل على عين الأعيان وزين الإنسان ((كلام الله تعالى)) : قد أجمعت الأمة على أن القرآن واحد فما اعتقد بعض دجاجة (٢)

(١) في السيف الثقيل من صفحه : ٥٢ - ١٢ - و القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق

(٢) وهذا الزنديق معروف بالبرق أملاكه الله تعالى بعدله بالبرق ١٢

المتأخرين في زماننا أن القرآن اثنان : أحدهما قرآن علي النظم المثلو، وثانيهما قرآن عملي يعني التدبر والتفكر في صحيفة الكائنات فهو زبدقة مكشوفة وإلحاد و كذب فقد أبطله بعض أجلة المتأخرين (١) ((غير مخلوق)) : يعني أن القرآن معنى قائم بذات الله سبحانه و صفة من صفات ذاته القديمة الأزلية ، وهو غير مخلوق و ليس بحرف و لا صوت و ليس هو حالا في مخلوق . قال إمام الأئمة إمام الدين والدنيا أبو حنيفة وأصحابه : القرآن كلام الله - جل شأنه - و صفته قديم غير محدث و لا مخلوق و لا حروف و لا أصوات ، و هو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري صبح عنه بنقل الأئمة الثقات قال الإمام أحمد بن حنبل: إن الله سبحانه لم يزل متكلمًا إن شاء بمعنى أن الكلام صفة قديمة وأنه سبحانه يكلم أنبيائه متى شاء بدون حرف و لا صوت بالوحي و من وراء حجاب أو بإرسال رسول و متكلم خالق قبل أن يكلم الرسل و يخلق الخلق ، صرح بذلك غلام خلال من قدماء الحنابلة في " المقنع " ، و قد صبح عن أحمد فيما جاوب به المتوكل و غيره أنه كان يقول : القرآن من علم الله سبحانه، و علم الله غير مخلوق فالقرآن غير مخلوق ، و هذا دليل على أنه كان يريد بالقرآن ما هو قائم بالله سبحانه و تابعه ابن حزم بالجزم في " الفصل " صرح بذلك في " عيون التواريخ " و في " كتاب السنة " . و غيرهما و قد أفنى الحشوية مؤلفات الإمام في فتن بغداد و تصرفوا فيها ما بالأيدي من كتبه و دمّسوا ما شاؤا و قاتلهم الله بعدله ((عقب القرآن بكلام الله)) : يعني قال المصنف الإمام : القرآن كلام الله غير مخلوق ، و لم يقل : غير مخلوق مع أن هذا أخصر - ((لما ذكر المشائخ)) : يعني المتقدمون من الأشاعرة و الماتريدية ((من أن يقال : القرآن كلام الله غير مخلوق و لا يقال : القرآن غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف من الأصوات و الحروف قديم)) : لأن عند العامة إطلاق القرآن على هذا أغلب من إطلاق القرآن على ذلك ، فافهم - ((كما ذمبت إليه الحنابلة)): يعني الحشوية و قائدهم أبو العباس أحمد بن

تيمية وصاحبه ابن قيم .

قول ابن قيم أن الله تكلم بالقرآن العربي الذي سمعه الصحابة والرد عليه

قال ابن قيم في موضع من كتابه أعني " النونية " : أن الله تكلم بالقرآن العربي الذي سمعه الصحابة ، هذا عبارته ، ومراده بذلك أن كلام الله حرف وصوت ، وهذا العالم الفاضل لا يفرق بين كلام الله واللفظ الدال عليه ، ثم قال في موضع : و من قال ليس لله في الأرض كلام فقد جحد رسالة محمد ﷺ - أقول : إن أراد هذا المصنف العجيب الأعنى وجود الكلام اللفظي ، فنفي وجوده في الأرض نفي لوجود كتاب الله وشرعه ، وهو كفر صراح ، ولا قاتل بذلك من فرق المسلمين ، وأن أراد به وجود الكلام النفسي القائم بالله في الأرض فقول بالحلول كقول النصاري في الكلمة ، وقد كفر غير واحد من أئمة السنة السايمة على قولهم بأن الله تعالى يقرأ على لسان كل قارئ تعالى الله عما يافكون ، ثم قال في موضع : إنه يلزم من نفي صفة الكلام بمعنى الحرف والصوت نفي الرسالة ، أقول : هو جهل من هذا المصنف وقد نص الله سبحانه على أن تكليم الله سبحانه منحصر في الوحي إلى القلب وإرسال ملك يبلغ كلامه ، والكلام من وراء حجاب ، وليس في واحد منها صوت للمتكلم سبحانه ، فمن أين يلزم من نفي ما أثبتته الحشوية المجسمة من حرف وصوت نفي الرسالة ، بل عد الإله سبحانه محلاً للأعراض هو المستلزم لنفي الصانع فضلاً عن الرسالة ، قاتل الله هذه الفئة السخيفة ما أجهل بما يجوز في الله وما لا يجوز ، وقال في موضع من " النونية " : إن القول بعدم استقرار الإله جل شأنه على العرش استقرار تمكن ، وبعدم كون كلام الله القائم بذاته حرفاً وصوتاً حادثين في ذاته تعالى يكون انحلالاً عن الدين وإنسلاخاً من التكليف ، انظر هذا الخبث يصور الناظم ، ولست أشك أن من يجترى على هذا التصوير ويدور في خلده مثل هذا التفكير إمام جماهير أهل الحق المعتقدين للتتريه من فجر الإسلام إلى اليوم في مشارق الأرض ومغاربها على طول القرون ، لا يكون إلا منطوياً على الانسلاخ الذي يرى به

أمل الحق قاتله الله ما أجرأه على الله وما أوقحه، فمن ذا الذي نفى أن للعالم مديراً وأن القرآن كلام الله أنزل به الروح الأمين على قلب رسوله صلى الله عليه وسلم ومن ذا الذي يجهل أن الملاء والتخلية من شأن الأجسام نفياً وإثباتاً ، و لم يرد الملاء في سنة صحيحة حتى يجوز إطلاقه عليه سبحانه وفي كل ما تقدم عبر ، ويا لها من عبر ! و مل يعد من علماء الإسلام ؟ بل من عامة المسلمين من يروج الباطل و هو يعلم أنه باطل ؟ وليرجع العالم العاقل إلى تبين كذب المفتريين لابن عساكر ليعلم مبلغ سعى الحشوية في إثارة الفتن في كل قرن ، وذلك مما يعرق به جبين الدمر خجلاً من تخريفاتهم التي يتبرأ منها العقلاء كلهم - (فائدة)
و أما الحشوية وهي طائفة رذيلة جهال ينتسبون إلى أحمد وأحمد ميراً منهم و سبب نسبتهم إليه أنه قام في دفع المعتزلة ، وثبت في المحنة المشهورة - رضي الله عنه - ونقلت عنه كلمات ما فهمها مؤلاء الجهال فاعتقدوا هذا الاعتقاد الفاسد، و صار المتأخر منهم يتبع المتقدم إلا من عصمه الله سبحانه وقد أجاد الرد عليهم ابن الجوزي في " منهاج الأصول " و " دفع الشبهة التشبيهية " ، ومن جملة ما يقوله ابن الجوزي :

فقد فضحوا ذاك الإمام بجهلهم و قد أحسن الرد عليهم أيضاً التقى الحصني في " دفع الشبهة التشبيهية " - ((جهلاً)) : وبالغوا حتى قال بعضهم جهلاً الجلد و الغلاف قديمان فضلاً عن المصحف ، وهذا قول باطل بالضرورة ، ((أو عناداً)) : للحق أولعلماء الأمة .

المخالف في صفة الكلام فرق

والمخالف في صفة الكلام فرق : منهم : المعتزلة المبتدعة بدعاً شنيعاً ، زعموا أن كلامه مخلوق و حادث، ثم افترقوا فرقتين ، فقال بعضهم : كلامه من جنس الحروف والأصوات ، وقال بعضهم : هو من جنس الحروف والأشكال لا من جنس الأصوات ،

و إنما تظهر ثمرة اختلافهم أن عند الطائفة الأولى إنما يصير هو سبحانه متكلماً بخلق الحروف والأصوات في محل القراءة ، أما بدون ذلك فلا يصير متكلماً . و عند الطائفة الثانية يصير متكلماً بإحداث الحروف في اللوح المحفوظ أو جبرئيل أو الرسل . و منهم الكرامية فإنهم وافقوا المعتزلة في أن كلامه سبحانه حروف وأصوات ، و في أن كلامه مخلوق و حادث ، لكنهم قالوا: إنه قائم بذاته العلية لتجويزهم قيام الحوادث به جل شأنه . و منهم مبتدعة الحنابلة الحشوية قالوا : كلامه سبحانه حروف وأصوات ، و هو قديم قائم بذاته ، و قال قائلهم أبو العباس أحمد بن تيمية في جزء أجاب فيه عن فتيا رفعت إليه بعبارة مطنبة كما هو دأبه : فأما السلف فلم ينقل عن أحد منهم أن حروف القرآن أو ألفاظه أو تلاوته مخلوق ، بل قد ثبت عن غير واحد الرد على من بان ألفاظ القرآن مخلوقة ، و قالوا : هو جهعي و منهم كفر التأول لذلك ، انتهى كلامه بلفظه - أقول راداً عليه : هذا مقداره من الجهل ، و ليعلم مما ذكر أن السلف ردوا على من قال : ألفاظ القرآن مخلوقة أو تلاوته مخلوقة ، أو قال : حروف القرآن مخلوقة ((و حيث ردوا هذا فهم قائلون بانها غير مخلوقة)) ، فوالله لولا خذلان الله سبحانه الذي هو غالب على هذا الرجل ما نطق لسانه بهذه العظيمة - ثم قال : و التلاوة في نفسها التي هي حروف القرآن و ألفاظه غير مخلوقة ثم قال : و أرادوا يعني بعض الموافقين و المخالفين أن يستدلوا على حدوث حروف القرآن بما دل على حدوث أفعال العباد و ما تولد عنها و هو من أقبح الغلط يعني و ليست من أفعال العباد و إنما هي الكلام القديم ، أقول : هذا كله كذب فاحش صدر من سوء فهمه و غباوته لو كان يعقل ما يقول ذلك ، أو لم يعلم من غفلته أن إثبات الحرف و الصوت لله سبحانه تشبيه له بالإنسان و تشبيهه الله عز و جل بمخلوق كفر صراح ، و الصوت عرض سيال محال أن يقوم

بإلله سبحانه ، بل هو متكلم بكلام نفسي ليس له صوت - قال الحافظ عز الدين بن عبد السلام : القرآن كلام الله ، صفة من صفاته قديم بقدمه ليس بحروف ولا أصوات ، ومن زعم أن الوصف القديم هو عين أصوات القارئ وكتابة الكاتبين ، فقد ألحد في الدين وخالف إجماع المسلمين ، بل إجماع العقلاء من غير أهل الدين ، ولا يحل للعلماء كتمان الحق ولا ترك البدع سارية في المسلمين - و يجب على ولاية الأمر إعانة علماء المتزمين الموحدين و قمع المبتدعة المشبهين المجسمين ، ولا يحل لولاية الأمر تمكين أمثال هؤلاء من إفساد عقائد المسلمين - وقال جمال العرب ابن الحاجب المالكي من زعم أن أصوات القاري و حروفه المنقطعة و الأشكال التي يصورها الكاتب في المصحف هي نفس كلام الله سبحانه القديم ، فقد ارتكب بدعة عظيمة و خالف الضرورة ، و يجب على من له الأمر وفقه الله أخذ من يعتقد ذلك و زجره و تأديبه و حبسه عن مخالطة من يخاف منه إضلاله إلى أن يظهر توبته عن اعتقاد مثل هذه الخرافات التي يأبأها العقول السليمة - و قال الشيخ جمال الدين بن رشيح المالكي : من قال : إن الله سبحانه متكلم بحرف و صوت فقد قال قولاً يلزم منه أن الله جسم ، و من قال : إنه جسم فقد قال بحدوثه و من قال بحدوثه فقد كفر والكافر لا يصبح ولايته ولا تقبل شهادته. و قال الشيخ محي الدين محمد بن أبي بكر الفارسي : من قال: إن الله سبحانه متكلم بالصوت والحرف فقد أثبت الجسمية ، و صار بقوله مجسماً والمجسم كافر، بل كفرهم أشنع و ابشع من مقالة النصارى واليهود ، أما اليهود فشبهوه بالحادث صفة، و أما النصارى فقالوا : إنه جوهر شريف ، والمجسمة يثبتون الجسم لله سبحانه ، و قال الحافظ السخاوي : كلام الله سبحانه قديم صفة من صفاته ليس بمخلوق ، و أصوات القراء و حروف المصاحف أمر خارج عن ذلك ، و لهذا يقال : صوت قبيح و قراءة غير حسنة و خط

قبيح غير جيد ، ولو كان ذلك كلام الله جل شأنه لم يجزّ ذمه على ما ذكر ، لأن أصوات القراء به تختلف باختلاف مخارجها والله سبحانه منزّه عن ذلك ، وأما قول القاضي صاحب عارضة الأحوذى فقد سبق أنفاً ، يقول : لا يحل لمسلم أن يعتقد أن كلام الله حرف وصوت لا من طريق العقل ولا من طريق الشرع ، فأما طريق العقل فلأن الحرف والصوت مخلوقان محصوران وكلام الله يجل عن ذلك كله ، وأما طريق الشرع فلأنه لم يرد في كلام الله حرف وصوت من طريق صحيحة . أقول : وأنت تعلم مبلغ استبحار ابن العربي في الحديث ، وفي "القواصم والعواصم" ما يفصم ظهر ابن تيمية وابن قيم و سائر الحشوية الجهلة ، قال العلامة قاسم بن قطلوبغا الحافظ الحنفي راداً على ابن تيمية : أقول : فالحاصل يعني حاصل كلام ابن تيمية أن القراءة نطق القارئ ، وكلام الله سبحانه والمسموع صوت القارئ ، وكلام الله سبحانه وما في المصحف نقش الكاتب ، وكلام الله سبحانه وهذا كله هذيان ليس فيه ما يصح شبهة فضلاً عن الحجة - ويقال له : هل تكلم الله سبحانه بهذه الحروف دفعة أو على التعاقب ، فإن كان الأول تحصل منه أنه غير هذه الكلمات التي نسمعها ، لأن التي نسمعها حروف متعاقبة ، فحينئذٍ لا يكون هذا القرآن المسموع قديماً ، وإن كان الثاني فالأول لما انقضى كان محدثاً لأن ما ثبت قدمه امتنع عده ، وأيضاً لما حصل بعد عدم كان حادثاً فظهر بطلان ما ادعاه ، وأنه من أقبح القلط ، وقال ابن تيمية : ليس في الحجج العقلية والنقلية ما يدل على حدوث نفس القرآن إلا من جنس ما يحتج به على حدوث معانيه ، والجواب عن الحجج مثل الجواب عن هذه سواء بسواء ، قال الحافظ: قلت : ممنوع ، بل الجواب ناطق بأن الألفاظ مخلوقة ، والمعنى قديم وفي أوائل تفسير "روح المعاني" بسط لطيف في الكلام النفسي بحيث لا يدع شكاً لمرتاب ، وبعد أن انتهى الشيخ الألوسي مفتي

الثقلين فيه من الكلام في الكلام النقمي قال : ومن أحاط بذلك اندفع عنه كل أشكال في هذا الباب ، ورأى أن تشنيع ابن تيمية وابن قيم وابن قدامة "الموفق" و ابن قاضي الجبل والخلوفي "سليمان بن عبدالقوي" و أبي نصرالستجري و أمثالهم صرير باب أو طنين ذباب ، وقد انحرفت أفكارهم و اختلطت أنظارهم فوقعوا في علماء الأمة و أكابر الأئمة ، وبالغوا في التعنيف والتشليع و تجاوزوا في التسخيف والتفطيع ، و لو لا الخروج عن الصدد لو فيتهم الكيل صاعا بصاع ، و لتقدمت إليهم بما قدموا باعا بباع ، و لعلمتهم كيف يكون الهجاء بحروف الهجاء إلى آخر ما قال. أقول : إنما سقتُ كلام هذا الرجل لاعتراف أهل مذهبه أنه أعلمهم و ليعلم مما ذكر صحة ما نقل مشائخنا عنهم من أن كلام الله سبحانه عندهم هو الحروف المؤلفة والأصوات المقطعة ، وأنه حال في الألسنة والصدور والمصاحف ، وأنه مع هذا غير مخلوق ، وهذا مذيان ظاهر فوق كل مذيان ، و ليعلم أن ضرر العلم إذا زاغ صاحبه دونه كل ضرر ، فإن الطاغى بالمال يزول ضرره بزوال ماله مثل صاحب الجاه الذي لا يدوم جامه - وأما صاحب العلم الذي لعب به الشيطان ، و خلد كتبها فيما طغى به فهمه ، و طاش قلمه ، فيدوم ضرره و يتضاعف وزره مادامت آثاره دارجة يضل بها أناس - فتأمل في هذا المقام ، فقد غفل عنه أقوام يعد أقوام .

..... و أقام غير مخلوق مقام غير حادث تنبيهها على اتحادهما وقصدا إلى جري الكلام على وفق الحديث ، حيث قال عليه السلام : القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ، ومن قال : إنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم و تنصيبها على محل الخلاف بالعبارة المشهورة فيما بين الفريقين ، وهو أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق : ولهذا تترجم هذه المسئلة : يعني تسمي هذه المسئلة بمسئلة خلق القرآن ، تحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه وإلا فنحن لا نقول بقدم الألفاظ و الحروف

أقام المصنف غير المخلوق مقام غير الحادث لثلاثة وجوه

((وأقام غير المخلوق مقام غير الحادث)): يعني قال المصنف : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ولم يقل : القرآن كلام الله غير حادث مع أنه أشهر وأظهر ((تنبيهاً على اتحادهما)) : يعني في المصداق ، لأن عدم خلقه مع وجوده مستلزم لقدمه ((وقصداً إلى جري الكلام على وفق الحديث حيث قال عليه السلام : القرآن كلام الله غير مخلوق)) روى البيهقي عن ابن عباس في قوله سبحانه : قرآناً عربياً غير ذي عوج ، قال : غير مخلوق ، وعن يزيد الكلاعي قال : قالوا لعليّ : حكمت كافراً أو منافقاً فقال ما حكمت مخلوقاً ، ما حكمت إلا القرآن ، وروى البغوي في "شرح السنة" عن عمر بن دينار سمعت مشيختنا من سبعين سنة يقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق ، قلت : مشيخته ابن عباس وابن عمرو وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وجماعة من التابعين ، والحديث أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية ، والبخاري في خلق الأفعال، والخطيب عن جابر وعن أنس وعن ابن مسعود و ابن عدي في "كامله" عن أبي

مريرة، كلهم مرفوعاً صراحةً أو حكماً بالفاظ مختلفة ، وروى أبو نعيم عن أبي هريرة قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نتحدث ، إذ قام مستوفزاً فقال : يا بلال ! ناد في الناس فنادى في الناس فاجتمع إليه المهاجرون والأنصار ، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، وقال : "أيها الناس كل شيء دون الله مخلوق إلا القرآن فإنه كلامه وتزيله " فقالوا : يا رسول الله ! خفت علينا ، فقال : " لا ! ولكن قوما يأتون بعدكم ويزعمون أن القرآن مخلوق يكذبون على الله ومن كذب على الله فهو في النار . " قال الحافظ السخاوي : الحديث بجميع طرقه ضعيف ، قلت : الحديث مروى من طرق كثيرة فالضعف متجبر بكثرة الطرق يشد بعضها بعضاً ، قال الحافظ العسقلاني : والظاهر أن مجموع الأحاديث تحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً ، ((وتنصباً على محل الخلاف بالعبارة المشهورة فيما بين الفريقين)) : بين الأشاعرة والمعتزلة ، ((وهو أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق)) : يعني الجماعة لما ثبت عندهم الكلام النفسي قالوا : إنه قديم غير مخلوق : والمعتزلة لما لم يثبت عندهم الكلام النفسي أطلقوا القول بخلق القرآن ، وأراد بخلق القرآن كونه منفصلاً عن الله لا قائماً به ولا صفة له ، وفي " الفرق بين الفرق " للأستاذ أبي منصور البغدادي ، وقد روى هشام بن عبيد الله الرازي عن محمد بن الحسن : من صلى خلف المعتزلي يعيد صلوته ، وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكنم عن أبي يوسف أنه سئل عن المعتزلة ، فقال : هم الزنادقة ، وقد أشار الشافعي في كتاب القياس إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأمواء ، وبه قال مالك و فقهاء المدينة ، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القسرية بالتزول لهم مع قولهم بكفرهم وفي " إكفار الملحدين " لشيخ مشائخنا الشيخ الأنور ، وفي " السير الكبير " من لفظ محمد : ومن أنكر شيئاً من شعائر الإسلام فقد أبطل قول لا إله إلا الله ، انتهى كلامه . قال : سمعت سفيان الثوري يقول : قال لي حماد بن أبي سليمان أبلغ أبا فلان المشرك فإني بريء من دينه ، وكان يقول : القرآن مخلوق ، وقال الثوري : من قال : القرآن مخلوق ، فهو كافر ، وقال علي بن عبد الله ابن المديني القرآن كلام ، من قال : إنه مخلوق فهو كافر

لا يصلى خلفه ، وفي " المسامرة " أن أباحنيفة قال لجهم : أخرج عني يا كافرا و في " الرسالة التسعينية " للحافظ ابن تيمية بإسناد عن محمد قال : قال أبوحنيفة: لعن الله عمرو بن عبيد ثم حمل في " المسامرة " قوله لجهم على التأويل - قال شيخنا: وهذا غير ظاهر ، كيف ! وقد ورد الوعيد الشديد في إكفار المسلم ، فحاشا جناب الإمام - عن ذلك لو لم يكن عنده كافرا ، أقول : وبه كفاية لنبي الأذمان والبسط اللطيف في إكفار الملحدين ، فافهم .

((ولهذا تترجم هذه المسئلة : يعني تسمي هذه المسئلة بمسئلة خلق القرآن)) والعجب أن وصف القرآن بأنه مخلوق أو غير مخلوق مسئلة غير مأمونة العاقبة علي الخائضين فيها ، وقد صارت فتنة لقوم وسببا لوقوع التشاجر والتنافر والتكفير والتبديع لأقوام صالحين .

تحقيق الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة القدرية

يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه

((وتحقيق الخلاف)) : يعني في أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق ((بيننا)) : أهل السنة والجماعة - ((وبينهم)) : يعني المعتزلة القدرية ((يرجع إلى إثبات الكلام النفسي)) : عند أهل السنة والجماعة ((ونفيه)) : عند المعتزلة القدرية - وإلا فنحن لا نقول بقدم الألفاظ والحروف : لأن اللفظ لا بد له من أن يكون باعتبار وجوده الخارجي متعاقب الحروف ، فلا يتصور العاقل في مثله قدما فأنى يتصور القدم لعرض محسوس ، فجاء الإله أن يقوم به عرض مهال ، فدليل انصاف الله سبحانه بصفاته العلية من الكتاب والسنة ، والمعقول معروف عند أهله ، وأما ما ذهب إليه ابن تيمية من أن كلام الله سبحانه حرفا و صوتا صادر من الله حادث شخصا قديم نوعاً ، لم يقل به أحد قبل ابن تيمية وتابعه على ذلك صاحبه ابن قيم في " البونية " ، وإنما سلك هذا الطريق الغير النافذ ليخيل إلي العامة أن صفات الله جل شأنه من قبيل صفات العبد . فلا مانع من أن يكون الباري سبحانه ينظر

بعين و يسمع بأذن إلى آخر تلك المخازي ، والصواب فليس للحشوية الجهلة عقيدة جامعة فيكون عزو عقيدة إلى جماعة الحديث مخادعة وتمويهاً على العقول ، وذكر ابن قيم في " النونية " عقائده و عقائد غيره و يزعم بزعمه أن عقائده عقائد أهل الحديث ، فكيف ! وهي تقرير للعقائد الباطلة وهي حمل العوام على تكفير كل من سواه و سوى طائفته الحشوية ، فلا يجوز لمسلم أن يعتمد عليه لا في أصول ديننا و لا في فروعه والله ينتقم منه و من شيخه بعدله .

..... وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي ، ودليلنا ما مر أنه ثبت بالإجماع و تواتر النقل عن الأنبياء أنه متكلم ، و لا معنى له سوى أنه متصف بالكلام ، ويمتنع قيام اللفظي الحادث بذاته تعالى فتعين النفسي القديم . و أما إستدلّاهم بأن القرآن متصف بما هو صفات المخلوق و سمات الحدوث من التأليف و التنظيم و الإنزال و التنزيل و كونه عربيا مسموعا فصيحاً معجزاً إلى غير ذلك فإنما يقوم حجة على الحنابلة

المعتزلة القدرية لا يقولون بحدوث الكلام النفسي

((وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي الخ)) : يعني لو ثبت عندهم الكلام النفسي فهم لا يقولون بأنه حادث ثم أرجو منك أن تقرأ قول الموفق ، قال الموفق ابن قدامة : قال: أمل الحق : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وقالت المعتزلة : هو مخلوق ولم يكن اختلافهم إلا في هذا الموجود دون ما في نفس الباري مما لا ننري ما هو ولا نعرفه ، وقال في موضع آخر: الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم ، انظر العاقل إلى هذا الشغب الفاسد والهديان الكاسد - وعن الموفق يقول شيخ ابن قيم : ما حل دمشق مثله بعد الأوزاعي ، وأنت ترى كلامه في المسئلة ، وإذا كان هذا حال موفق الدين ابن قدامة فماذا تكون حال ابن قيم وشيخه الفوقاني ، والعجب ! وابن بطة صاحب " الإبانة " فضح نفسه بأن يزيد في رواية حديث موسى عليه السلام " من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة " ليجعل كلام الله من قبيل كلام الخلق ، فجمع بين اختلاق و سوء المعتقد ، وابن بطة هذا من أئمة ابن قيم ، و لست في صدد استقصاء أهل الكذب والزيف من أئمة ، و للسفاري المتأخرزما و علماً كلمات جوفاء في تزويق مزاعم الحشوية في تلك المسائل ، و من ظن به أني أت

بشيء جديد غير الجمع بين الحشوية التصوف الماييم الهادي بالتجلي في الصور فقد ولي فهمه وأدبر علمه ، وكم من مصاب في عقله ودينه يتكلم في هذه الأبحاث بدون علم ولا فهم - نسأل الله المعافاة - والتحقيق : إنما التعويل على أهل الحديث في روايتهم الحديث فقط في ما لا يهتمون به . وأما علم أصول الدين فله أئمة معروفون وبراهين مدونة في كتبهم ، وأهل الحديث المبرؤن من البدع يسرون سيرهم فكم بين أهل الحديث من هو أنزل منزلة من العامي في علم أصول الدين والفقه وكذلك سائر العلماء في غير علومهم .

استدلال المعتزلة على خلق القرآن وحدثه

((وأما استدلالهم)) : ومن الشبه النقلي للمعتزلة بأن اللفظ المنزل علي محمد صلى الله عليه وسلم فهو حادث . ((بأن القرآن متصف بما هو صفات المخلوق وسمات الحدوث من التأليف والتنظيم)) : يعني أنه سبحانه وصف القرآن بقوله : ﴿ كُتِبَ احْكُمْتُ آيَتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ ﴾ فهذا يدل على أن القرآن مؤلف من السور والآيات والحروف والعبارات ، وذلك يدل على أنه محدث مخلوق ((والإتزال والتزيل)) : يعني أن القرآن موصوف بكونه تزيلاً ومزلاً ، وهذا في غير موضع واحد من القرآن ، وذلك يقتضي كونه محدثاً مخلوقاً ((وكونه عربياً)) : قال الله سبحانه : ﴿ أَنَا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ، فهذا يدل على أن القرآن مؤلف من الحروف والعبارات ، وكل ذلك يدل على أنه محدث مخلوق ((مسموعاً)) : قال الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ والذي يسمعه ليس إلا هذه الحروف والأصوات ، ولا شك أن هذه الحروف والأصوات محدثة مخلوقة - فهذا جملة الكلام في الشبه النقلي ، وقد سبق أن الجواب عنها حرف واحد ، وهو : أن تصرف تلك الوجوه إلي هذه الحروف والأصوات فلنا معترفون بأنها محدثة ((فصيحاً)) : يعني وكونه فصيحاً يجب أن يكون كثيراً استعمال والاستعمال حادث ،

فكذا موصوفه لأن محل الحادث حادث .

((معجز)) : أجمعت الأمة على أن القرآن معجزة - قال الحافظ السخاوي :
والصفة القديمة القائمة بذاته سبحانه ليست المعجزة ، لأن المعجزة ما تحدي
به الرسول و طالب بالإتيان بمثله ، وأنه لم يتحد هم بصفة الهاري القديمة ، و
لا طالبهم بالإتيان بمثله ، و من اعتقد ذلك و صرح به أو دعا إليه فهو ضال
مبتدع ، بل خارج عما عليه العقلاء إلى تخطيط المجانين ، و إذا ثبت أن القرآن
معجزة و ثبت أن المعجز محدث ، ثبت أن القرآن محدث ((إلى غير ذلك)) : من
كونه ذكراً محدثاً مجعولاً و كأننا في اللوح المحفوظ ، و مختلفاً باختلاف المحال ،
و نحو ذلك من لوازم الحدوث .

الجواب عن استدلال المعتزلة والرد على الحنابلة

((فإنما يقوم حجة)) : خبر لقوله : فأما استدلالهم ((على الحنابلة)) : يعني
على الحشوية القائلين أن كلامه حروف وأصوات ، ومع ذلك فهو قديم ، وهو جهل
أو عناد إذاً ضرورة قاضية بأن الحروف والأصوات حادثة ، مشروط حدوث بعضها
بانقضاء البعض يمنع التكلم بحرف منها دون انقضاء ما قبله ، وقد سبق أنفاً أن
الحروف ليست قديمة أزلية لأنها متعاقبة ، وما كان مسبقاً بغيره لم يكن قديماً
أزلياً ، وقال البيهقي في " كتاب الأسماء والصفات " : مذهب السلف والخلف من
أهل الحديث : والسنة أن القرآن كلام الله ، وهو صفة من صفات ذاته ، وقال
البيهقي في " كتاب الاعتقاد " : القرآن كلام الله وكلام الله صفة من صفات ذاته و
ليس شيء من صفات ذاته مخلوقاً ولا محدثاً ولا حادثاً ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا
قَوْلُنَا لشيءٍ إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ ، فلو كان مخلوقاً لكان مخلوقاً بكن ،
ويستحيل أن يكون قول الله لشيء بقول : لأنه يوجب قولاً ثانياً وثالثاً فيتسلسل و

هو فاسد ، و قد ذكر الله سبحانه الإنسان ثمانية و عشرين موضعاً من كتابه، و قال : إنه مخلوق و ذكر القرآن في أربعة و خمسين موضعاً ولم يقل : إنه مخلوق ، و لما جمع بينهما في الذكر فقال : ﴿ الرحمن علم القرآن خلق الإنسان ﴾ ، فخص القرآن بالتعليم : لأنه كلامه و صفته ، و خص الإنسان بالتخليق : لأنه خلقه و مصنوعه ، و لولا ذلك لقال : خلق القرآن و الإنسان، و إنما يقوم حجة على أبي نصر الوايلي السنجري رأس المجسمة ، قال في " مختصر البيان " : إن القرآن حروف و أصوات .

الرد على أبي نصر الوايلي السنجري رأس المجسمة

قال إمام الحرمين راداً عليه : أبد هذا الأحق كلاماً ينقض آخره أوله في الصفات ، و ما ينبغي لمثله أن يتكلم في صفات الله على جهله و سخافة عقله، و قال الإمام أيضاً : قد ذكر هذا اللعين المهيمن فصولاً و زعم أن الأشعرية يكفرون بها ، فعليه لعائن الله ترى واحدة بعد أخرى ، و تكلم السنجري في التزول و الانتقال و الزوال و الاتصال و الانفصال و الذهاب و المعى ، فقال الإمام : و من قال بذلك حل دمه ، و عن هذا السنجري يقول أبو جعفر اللبلي الأندلسي : و كذلك اللعين المعروف بالسنجري (١) □ فإنه تصدى أيضاً للوقوع في أعيان الأئمة و سرج الأمة بتأليف تألف ، و هو على قلة مقداره و كثرة عواره يتسبب أئمة الحقائق و أحرار الأمة و بحور العلوم إلى التلبيس و المراوغة و التدليس ، و هذا الرذيل الخسيس أحقر من أن يكثر به ذماً ، و لا يضر البحر الخضم و لغة الكلب ، فمما ذكر هذا المتافق العائد بجهله عن الحقائق إن من مذنب الأشعري أن النبوة عرض من الأعراض ، و العرض لا يبقى زمانين ، و إذا مات النبي زالت نبوته و انقطعت دعوته ، و هذه من جملة

(١) مؤلف " الإثبات " و " مختصر البيان " المتوفى ٤٤٩ هـ .

حكاياته و مقولاته المستبعدة البادرة ، وسيأتي الرد على هذا الهذيان . وقد وفاه اللبلي الكيل صاعاً بصاع ، قال أفضل المحققين محمد زاهد الكوثري : و من الغرب أن السنجرين مهما علت منزلتهم في الرواية يقل بينهم جدا من يكون طامر الذيل ناصع الجبين من فحش التشبيه ووصمة التجسيم ؛ كما لا يخفى على من بحث مؤلفاتهم بتبصر ، و أرى ذلك من عدوى مرض شيخ المجسمة أبي عبدالله محمد بن الكرام السنجري الذي بتقشفه كان سحر ألباب أهل سجستان ، و تاريخه في غاية من الشهرة و بالله التوفيق .

..... لا علينا ، لأننا قائلون بحدوث النظم ، وإنما الكلام في المعنى القديم ، و المعتزلة لما لم يمكنهم انكار كونه تعالى متكلماً ذهبوا إلى أنه تعالى متكلم بمعنى إيجاد الأصوات و الحروف في محالها أو إيجاد أشكال الكتابة في اللوح المحفوظ و ان لم يقرأ على اختلاف بينهم ، و انت خير بأن المتحرك من قامت به الحركة لا من أوجدها و إلا يصح اتصاف الباري بأعراض المخلوقة له تعالى الله ن ذلك علواً كبيراً - و من أقوى شبه المعتزلة : أنكم متفقون على أن القرآن اسم لما نقل إلينا بين دفتي المصاحف تواتراً ، و هذا يستلزم كونه مكتوباً في المصاحف مقروءاً بالألسن مسموعاً بالأذان و كل ذلك من سمات الحدوث بالضرورة

((لا علينا لأننا قائلون بحدوث النظم)): المؤلف من الحروف والأصوات ،
 ((وإنما الكلام)) يعني البحث مع المعتزلة ((في المعنى القديم)) : القائم بذاته سبحانه -

والمعتزلة ذهبوا إلى أنه تعالى متكلم بمعنى إيجاد الأصوات والحروف في محالها أو إيجاد أشكال الكتابة في اللوح المحفوظ

((والمعتزلة لما لم يمكنهم إنكار كونه متكلماً ذهبوا إلى أنه تعالى متكلم بمعنى إيجاد الأصوات و الحروف في محالها ، أو إيجاد أشكال ، الكتابة في اللوح المحفوظ)) يعني عندهم أنه سبحانه موجد تلك الحروف والأصوات في جسم ، و حاصله : أن المعتزلة يقولون : إن الكلام لا يكون إلا حروفاً وأصواتاً ، و حينئذ فلا يتصف به سبحانه بحيث يكون قائماً به لئلا يلزم قيام الحوادث به و معنى

كونه متكلمًا : أنه خالق للكلام في غيره .

رد أهل السنة على المعتزلة

ورد عليهم أهل السنة بأن كلامنا النفسي ليس بحرف ولا صوت ، وهو كلام حقيقة فليكن كلام الله سبحانه كذلك . أي ليس بحرف ولا صوت وهو كلام حقيقة . فليس مراد أهل السنة بقولهم : فليكن كلام الله سبحانه كذلك ، أنهما متماثلان حقيقة بل هما متباينان : لأن كلامه سبحانه قديم وكلامنا النفسي حادث مشتمل على التقدم والتأخر . بل مرادهم التشبيه في أن كلا منهما ليس بحرف ولا صوت وإن تباينا في الحقيقة ((وإن لم يقرء)): يعني تلك النقوش ((على اختلاف بينهم)): قال بعضهم : كلامه من الجنس الحروف والأصوات ، وقال بعضهم : هو من جنس الحروف والأشكال لا من جنس الأصوات ، وقد سبق الإختلاف أنفا تفصيلاً فافهم : ((وانت خبير)): رد على المعتزلة بأننا نمنع أنه جل شأنه متكلم بمعنى إيجاد الحروف والأصوات في محالها وبمعنى إيجاد نقوش الكتاب في مواضعها ((بأن المتحرك من قامت به الحركة لا من أوجدها)) : يعني بأن معنى المشتق ما قام به مبدؤه لا ما قام به إيجاد مبدؤه ((وإلّا لصح اتصاف الباري بالأعراض المخلوقة)) : كالسواد مثلاً فيقال إنه اسود بناءً على أنه أوجده في الجسم فما ذهبوا إليه مخالفة للعرف وللفة ومخالفة للضرورة الظاهرة التي هي اشنع من مخالفة للدليل ، وجمهور العقلاء قالوا : تصور هذا المذهب كاف في الجذم ببطلانه ، والبراهين العقلية والأدلة القطعية شامدة ببطلانه . فإن ربوبيته سبحانه إنما تحقق بكونه موصوفاً بالصفات العلية . فإذا انتفت صفاته انتفت ربوبية ، فإذا انتفت عنه صفة الكلام انتفى الأمر والنهي ولوازمهما ، وذلك ينفي حقيقة إلهية ، وقال الإمام الفخر في الأربعين : وقد نازعهم أصحابنا فيه وعندي أن هذه المنازعة ضعيفة ؛ لأن هذه المنازعة إما أن تكون في المعنى أو في اللفظ ، أما المعنى ففيهما شيئان أحدهما أنه سبحانه قادر على خلق هذه الأصوات المخصوصة في جسم وهذا شيء لا يمكن التزاع فيه ، لأن خلق هذه

الأصوات في جسم ممكن والله سبحانه قادر على سائر الممكنات ، وثانيهما أن الله سبحانه جعل تلك الحروف والأصوات المخصوصة معرفة لكونه سبحانه مريدا لبعض الأشياء وكارها لبعض الأشياء : وهذا أيضاً غير ممتنع ، وأما المنازعة في اللفظ فهو أن من فعل هذه الأصوات والحروف المخصوصة في جسم فهل يسمى متكلماً في اللغة أم لا ؟ أو معلوم أن هذا البحث لغوي وليس للمعنى به تعلق أصلاً ورأساً ، فثبت بما ذكرنا أن هذا الذي يقوله المعتزلة مما نقول به ونعترف به ونسميه كلاماً لفظياً ، وإنما الخلاف بيننا وبينهم في أن ثبت أمراً فإثباتاً ثبت أمراً آخر وراء ذلك وهو المعنى القائم بالنفس ، ونقول : وهو الكلام حقيقة فهو قديم قائم بذاته العلية وهو غير العبارات كما قدمناه ، إذ قد تختلف العبارات بالزمنة والأمكنة والأقوام ، ولا تختلف ذلك المعنى النفسي .

من أقوى شبه المعتزلة

((ومن أقوى شبه المعتزلة)) : يعني في نفي الكلام النفسي أنكم ((متفقون على أن القرآن اسم لما نقل إلينا بين دفقي المصاحف تواتراً ، وهذا)) : يعني القول أو الاتفاق ((يستلزم كونه مكتوباً في المصاحف مقروءاً بالألسن مسموعاً بالأذان وكل ذلك من سمات الحدوث بالضرورة)) - وحاصله : بآنا متفقون على أن القرآن اسم لما نقل إلينا بين دفقي المصاحف تواتراً ولم نعرفه بغير ذلك ، وقلنا بأنه مكتوب بالمصاحف ، مقروء بالألسن ، مسموع بالأذان ، وكل ذلك يدل على حدوثه - نقل القاضي الباقلالي من أساطين الأشاعرة عن الشيخ أن كلام الله سبحانه القديم الأزلي مقروء بألسنتنا على الحقيقة ، محفوظ في قلوبنا ، مسموع بأذاننا ، مكتوب في مصاحفنا غير حال في شيء من ذلك كما أن الله سبحانه معلوم بقلوبنا ، مذكور بألسنتنا ، معبود في محاربتنا غير حال في شيء من ذلك ، هذا مذهب الأشعري الذي صرح عنه نقل الأئمة الثقات وهو موافق لما ذكر الإمام أبو حنيفة في " الفقه الأكبر " ونقل عنه المحققون الثقات من أصحابه .

..... و هو أي القرآن الذي هو كلام الله تعالى مكتوب في مصاحفنا أي بأشكال الكتابة و صور الحروف الدالة عليه محفوظة في قلوبنا أي بالفاظ مخيلة مرقو بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع بأذاننا

الإشارة إلى الجواب

((و هو أي القرآن الذي هو كلام الله)) : القائم بذاته غير مخلوق . ((مكتوب في مصاحفنا)) : يعني على الحقيقة لا المجاز ، قال الله سبحانه : ﴿ في صحف مرفوعة مطهرة ﴾ وقال : ﴿ بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ﴾ وقال : ﴿ والطور وكتاب مسطور في رق منشور ﴾ .

قال قدس سره ((أي بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه)) : يعني على كلام الله القديم ((محفوظ في قلوبنا)) : يعني على الحقيقة لا المجاز قال الله سبحانه : ﴿ بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم ﴾ ، وقال : ﴿ نزل به الروح الامين على قلبك ﴾ ، وأمثاله أيضاً لا تحصى كما لا يخفى ، قال قدس سره : ((أي بالفاظ مخيلة)) : يعني أن الله سبحانه أظهر صورها في الخيال و الحس ، فصارت ألفاظاً مخيلة ، ((مرقو بالسنتنا)) يعني على الحقيقة لا المجاز قال الله سبحانه : ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ ، وقال : ﴿ فاذا قرأناه فاتبع قرانه ﴾ ، وقال : ﴿ و قرأنا فرقناه لتقرأه على الناس ﴾ ، وقال : ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ﴾ ، ﴿ و اذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون ﴾ ، قال قدس سره : ((بحروفه الملفوظة المسموعة)) : التي دالة عليه المعبر بها عنه ، ((مسموع بأذاننا)) : يعني على الحقيقة لا المجاز قال الله سبحانه : ﴿ واذ صرفنا اليك نفرأ من الجن يستمعون القرآن ﴾ ، وقال سبحانه ﴿ و اذا قرأ القرآن فاستمعوا له ﴾ ، وقال : ﴿ و اذا سمعوا ما انزل ﴾ .

..... بتلك أيضا غير حال فيها أي مع ذلك ليس حالا
 في المصاحف ولا في القلوب ولا في الألسنة ولا في الأذان ، بل
 هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال
 عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش وأشكال موضوعة
 للحروف الدالة عليه ، كما يقال جומר مضيء محرق يذكر
 باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا و
 حرفا ، وتحقيقه : إن للشيء وجودا في الأعيان ووجودا في
 الأذهان ووجودا في العبارة ووجودا في الكتابة ، فالكتابة تدل
 على العبارة وهي على ما في الأذهان وهو على ما في الأعيان ،
 فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القديم كما في قولنا :
 القرآن غير مخلوق فالمراد :

((بتلك أيضا)) : يعني بالحروف الملفوظة المسموعة ، وهو في جميع هذه
 المراتب قرآن حقيقة شرعية ، وإسناد كل من هذه الأربعة إلى القرآن إسناد حقيقي لا
 أنها إسناد مجازي ، فصدور العلماء واللوح المحفوظ ولسان الرسول مخلوقة مع ما
 فيها ، فالقديم هو ما قام بالله سبحانه دون ما في الصدور والألواح والألسنة ، و
 هذا في غاية من الظهور - ((غير حال فيها)) : إشارة إلى المرتبة النفسية الأزلية ؛ فإنه
 من شؤون الذاتية ، ولم تفارق الذات ولا تفارقها أبداً ، قال قدم سره : ((أي مع
 ذلك)) : الإطلاق والوصف الذي ظاهره الحصول ، ((ليس حالا في المصاحف ولا في
 القلوب ولا في الألسنة ولا في الأذان)) : يعني أن القرآن بهذه الصفة الحقيقية ، ليس
 هو في المصاحف ولا في الصدور ولا في الألسنة ولا في الأذان ((بل هو معنى قديم
 قائم بذات الله تعالى)) : والقديم لا يحل في مكان وإلا لزم الحدوث ، يعني أن تنزل
 القرآن القديم القائم بذات الله سبحانه فيها غير قادم في قدمه ؛ لكونه غير حال في

شيء منها . فإذا أمنت النظر في قول أهل السنة رأيت دالاً على أن تنزل القرآن القديم القائم بذاته جل شأنه فيها غير قادح في قدمه ، وهذا عين الدليل على أن تجلى القديم في مظهر حادث لا ينافي قدمه وتزييه . وليس من باب الحلول و التجسيم ولا قيام الحوادث بالقديم ((يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ، ويكتب بنقوش وأشكال موضوعة للحروف الدالة عليه)) : فالقرآن كلامه سبحانه غير مخلوق ، وإن تنزل في هذه المراتب الحادثة ولم يخرج عن كونه منسوباً إليه سبحانه .

قول ابن قيم ردأعلى ابن حزم وقول الشارح ردأعلى ابن قيم

قال ابن قيم في "النونية" راداً على ابن حزم : وأتى ابن حزم فقال : ما للناس قرآن ولا اثنان : بل أربع كل يسعى بالقرآن ، وذلك قول بين البطلان ، (١) هذا الذي يتلى (٢) والمرسوم (٣) المحفوظ (٤) والمعنى القديم ، فالشيء شيء واحد لا أربع ، فدهى ابن حزم ملة القرآن انتهى كلامه . أقول راداً : عليه هذا صبي العقل هذا لم يفهم كلام ابن حزم .

مراد ابن حزم أن القرآن هو المعنى وهو واحد له وجود في نفسه ويؤتى ويرسم ويحفظ ، فيوجد في اللفظ والخط والصدر ، ويطلق على الثلاثة أيضاً قرآن فاللفظ مشترك بين الأربعة - ومن المضحك المبكي وقية ابن قيم وشيخه في ابن حزم ، وهو إمام مما في غالب المسائل الفرعية التي شذ بها عن الجماعة وأنت تراهما يطعنان فيه طعناً مرا في المسائل الاعتقادية ، وهو أقرب إلى الحق في غالب تلك المسائل ولا سيما في مسئلة القرآن ، وهو من المتزمين دونهما ، وهو عدو لدود للمجسمة وفي الفصل أبحاث جيدة تتعلق بقمع أهل التجسيم ، وقول ابن حزم بكون القرآن مشتركاً بين تلك الأربعة موافق لكتاب الله سبحانه ، فافهم - ((كما يقال : النار جوهر مضيء محرق)) : وهذا بمنزلة قولنا : الكلام صفة أزلية قديمة ((يذكر باللفظ)) : وهذا بمنزلة قولنا : مرقق بالألصنة ((ويكتب بالقلم)) : وهذا بمنزلة قولنا : مكتوب في

المصاحف ((ولا يلزم منه)) : من اتصاف النار بهذه الصفات العرضية بالعرض ((كون حقيقة النار صوتا وحرفا)) : وهذا في غاية الظهور بالنسبة إلى المتفطنين في الأحكام الدينية والعقلية -

تحقيق الجواب

((وتحقيقه)) : يعني تحقيق هذا الجواب ، وحاصله : أن إطلاق القرآن على هذه الأمور باعتبار علاقة الدلالة ، وإليه أشار بقوله : ((إن للشيء)) : يعني لكل موجود ((وجودا في الأعيان)) : في الخارج وفي الواقع ؛ ((وجودا في الأذهان)) : يعني في النفس وقواما ، ((وجودا في العبارة)) : يعني في الألفاظ ، ((وجودا في الكتابة)) : يعني بأيدينا بواسطة نقوش الحروف ، فالقرآن مكتوب محفوظ مرقق ، وأنه غير مخلوق ، يعني موجود أزلا وأبداً اتصافاً له باعتبار الوجودات الأربعة التي هي لكل موجود ، وهي الوجود الخارجي ، والوجود الذهني ، والوجود في العبارة ، والوجود في الكتابة ((فالكتابة تدل على العبارة وهي على ما في الأذهان وهو على في الأعيان)) : فالقرآن باعتبار وجوده الذهني محفوظ في الصدور ، باعتبار وجوده اللساني مرقق بالألمنة ، وباعتبار وجوده الكتابي مكتوب في المصاحف ، وباعتبار وجوده الخارجي - وهو المعنى القائم بالذات المقدس - ليس في الصدور ولا في الألمنة ولا في المصاحف ، وأما الألفاظ المؤلفة من الحروف فإنها أصوات ، وهي أعراض مترتبة متعاقبة متسلسلة -

الزائد على جواب شبهة المعتزلة

((فحيث)) يعني في موضع ومحل ((يوصف القرآن بما)) : يعني بوصف و نعت ((هو من لوازم القديم كما في قولنا : القرآن غير مخلوق فالمراد)) : يعني في ذلك الموضع .

..... حقيقته الموجودة في الخارج ، و حيث يوصف بما هو من لوازم المخلوقات والمحدثات يراد به الألفاظ المنطوقة المسموعة ، كما في قولنا : قرأت نصف القرآن او المخيلة كما في قولنا : حفظت القرآن ، أو يراد به الأشكال المنقوشة كما في قولنا : يحرم للمحدث مس القرآن . و لما كان دليل الأحكام الشريعة هو اللفظ دون المعنى القديم عرفه أئمة الأصول بالمكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر و جعلوه اسما للنظم و المعنى جميعا أي للنظم من حيث الدلالة على المعنى لا لمجرد المعنى، و اما الكلام القديم الذي و هو صفة الله تعالى فذهب الأشعري إلى أنه ليجوز أن يسمع

((حقيقته الموجودة في الخارج)) : يعني المراد به الكلام النفسي ، هو المعنى القائم بذات الله سبحانه ، ((و حيث)) : يعني في موضع و محل ، ((يوصف بما)) : يعني بوصف و نعت ((هو من لوازم المخلوقات والمحدثات)) : من التأليف والإتزال و التتيزل و غيرها ((يراد به الألفاظ المنطوقة المسموعة كما في قولنا : قرأت نصف القرآن)) : يعني الألفاظ المنطوقة المسموعة ، هذا مثال وجود الشيء في العبارة ، ((أو المخيلة)) : يعني صورها الخيالية : ((كما في قولنا : حفظت القرآن)) : هذا مثال وجود الشيء في الأذهان ، ((أو يراد به الأشكال)) المنقوشة في الصحف والأوراق ، قلتُ : إن السلف قالوا : إن كلام الله سبحانه موجود ، و هو صفة من صفاته ، و قالوا مع ذلك : هو فيما بيننا متلو و مسموع و محفوظ و مكتوب - ولم يتحاشوا من ذلك ، و ذلك لبلوغهم منزلة الحقائق فلم يكن بينهم شبهة - و لما كان لقاتل أن يقول: لو كان القرآن مقولا بالاشتراك على الكلام النفسي و على الكلام اللفظي ، لما عرفه أئمة الأصول بما يدل على الكلام اللفظي ، فأجاب عنه بقوله :

جواب دخل مقدر

((ولما كان دليل الاحكام الشرعية هو اللفظ دون المعنى المقديم عرفه أئمة الأصول بالمكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر وجعلوه اسماً للنظم و المعنى جميعاً)) : يعنى المعرف للقرآن بهذا التعريف أئمة الأصول وإنما فعلوا ذلك لأنهم بصدد بيان أدلة الأحكام الشرعية ، وهي ألفاظ القرآن لا الصفة القديمة : فجعلوه اسماً للنظم و المعنى الذي يدل عليه جميعاً ((أي للنظم من حيث الدلالة على المعنى)) : و مرادهم أنه موضوع للفظ فقط من حيث دلالة على معناه ، وإلزام الجمع في التعريف بين الحقيقة والمجاز ((لا لمجرد المعنى)) : من غير لحاظ اللفظ ولا لمجرد اللفظ : من غير لحاظ المعنى .

اختلاف أهل السنة من الأشعرية والماتريدية في الكلام القديم هل يسمع أم لا

ثم بعد اتفاق أهل السنة من الأشعرية والماتريدية وغيرهم على أن الله تعالى متكلم بكلام نفسي و هو صفة له قائمة بذاته العلي لم يزل متكلماً به ، اختلفوا في هل يسمع أم لا ؟ فقال المصنف : ((وأما الكلام القديم الذي هو صفة الله تعالى ، فذهب الأشعري إلى أنه يجوز أن يسمع)) : يعنى ذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري و من تابعه إلى أنه يجوز سماعه ، وهذا قريب من قول أبي منصور الماتريدي : فإنه أشار في أول مسألة الصفات من " كتاب التوحيد " إلى جواز سماع ما وراء الصوت ، فإنه قال : " العلم بالأصوات و خفيات الضمائر هو الكلام في الشاهد عنده " ، فجوز إسماع ما ليس بصوت ،

وقد ساق صاحب " التبصرة الأدلة " من عبارة الماتريدي في " كتاب التوحيد " ما يقتضي جواز سماع مالميس بصوت ، ثم قال : فجوز - يعني الماتريدي - سماع مالميس بصوت ، وعن هذا قال مفتي الثقليين في روح المعاني : والإمام الماتريدي أيضاً يجوز سماع مالميس بصوت على وجه خرق العادة ؛ كما يدل عليه كلام صاحب التبصرة في " كتاب التوحيد " ، فمانقله ابن الهمام عنه من القول بالاستحالة فمراده الاستحالة ، العادية فلا خلاف بين الشيخين ، قال القاضي الباقلاني من أساطين الأشاعرة : إن كلام الله سبحانه ليس بمسموع على العادة الجارية ؛ بل يسمع صوت القاري فحسب ، ولكن من الجائزات أن يسمع كلامه على قلب العادة الجارية أي على خلافها ؛ كما سمع سيدنا موسى عليه السلام على الطور ، وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج ، أقول : وهذا ما ذهب إليه الشيخ اختاره الحجة ، ومثى عليه السنوسي في شرح الكبرى ، فتدبر .

..... و منعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائني و هو اختيار الشيخ أبي منصور الماتريدي ، فمعنى قوله تعالى حتى يسمع كلام الله يسمع ما يدل عليه ، كما يقال سمعت علم فلان ، فموسى سمع صوتاً دالاً على كلام الله تعالى ، لكن لما كان لا بواسطة الكتاب و الملك خص باسم الكليم . فإن قيل : لو كان كلام الله تعالى حقيقة في المعنى القديم مجازاً في النظم المؤلف يصح نفيه عنه بأن يقال ليس النظم المنزل المعجز المفصل إلى السور والآيات كلام الله تعالى والإجماع على خلافه ، وأيضاً المعجز المتحدى به

مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني والشيخ أبي منصور

الماتريدي

((و منعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائني و هو اختيار الشيخ أبي منصور الماتريدي)) : يعني ذهب الإمام علم الهدى أبو منصور الماتريدي مرة أخرى إلى أن الكلام النفسي لا يسمع بوجه من الوجوه ؛ إذ يستحيل سماع ما ليس من جنس الحروف والأصوات ؛ إذ السماع في الشاهد يتعلق بالصوت ويدور وجوداً وعدماً ، و يستحيل إضافة كونه مسموعاً إلى غير الصوت ، و كان القول بجواز سماع ما ليس بصوت خروجاً عن المعقول ، قال النسفي في متن "العمدة" : وعنده أي عند الشيخ أبي منصور الماتريدي إن كلام الله النفسي لا يجوز أن يسمع بوجه من الوجوه .

استدلال مشائخ الأشاعرة من النقل والعقل

و استدلال مشائخ الأشاعرة بقوله سبحانه : ﴿ و قد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ﴾ وقوله : ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾ ، وقوله : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ ، من

حيث أن الظاهر سماعه كلامه الأزلي النفسي ، ولذا قال في " المقاصد " : اختصاص موسى عليه السلام بكليم الله لسماعه كلامه سبحانه الأزلي بلا صوت ولا حرف ، و من العقل أن السماع يتعلق بكل موجود الشيخ كما يتعلق الرؤية به ، و الكلام النفسي موجود فيجوز سماعه .

احتجاج مشايخ الحنفية

و احتج مشايخ الحنفية بقوله جل شأنه : ﴿ فلما راها نودى يا موسى ﴾ حيث كان المسموع هو الصوت ، لأنه سبحانه رتب النداء على أنه رأى النار : فالمرتب على المحدث محدث فالنداء محدث ، و بقوله سبحانه : ﴿ و نادينا من جانب الطور الأيمن ﴾ ، و بقوله : ﴿ و إذ نادى ربك موسى ﴾ و بقوله : ﴿ نودى من شاطئ الوادي الأيمن ﴾ و بقوله : ﴿ و إذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى ﴾ ، و بقوله : ﴿ نودى ان بورك من في النار ﴾ ، ((فمعنى قوله تعالى)) : إشارة إلى الجواب من النقل ((حق يسمع كلام الله يسمع ما يدل عليه)) : يعني لا نسلم أن مهدنا موسى عليه السلام يسمع كلام الله سبحانه ؛ بل يسمع صوتاً دالاً على كلام الله سبحانه ، و الدال غير المدلول فالمسموع هو الدال لانفس الكلام ((كما يقال : سمعت علم فلان)) ، و بضرورة العقل أن حقيقة العلم لا تسمع ، بل معناه سمعت كلاماً دالاً على علمه ((فموسى عليه السلام يسمع صوتاً دالاً على كلام الله تعالى)) .

لم خص موسى عليه السلام بكونه كليماً

ولما كان لقائل أن يقول: إن غير موسى عليه السلام من الأنبياء يسمع صوتاً دالاً على كلام الله سبحانه، فلم يخص مهدنا موسى عليه السلام بكونه كليم الله ؟ فأجاب عنه بقوله : ((لكن لما كان لا بواسطة الكتاب والملك خص باسم الكليم)) : يعني بين هذين السماعين بعد المشرقين : فإن الذي يستمع كلامه سبحانه بلا واسطة

لا يساويه من يسمعه بالوسائل، وإن سمعه الصوت على وجه فيه خرق للعادة إذ هو سماع بغير واسطة الكتاب والملك : بل إن الله جل شأنه أفهمه كلامه بإسماعه صوتاً بتخليقه من غير أن يكون ذلك الصوت منسوباً للأحد من الخلق إكراماً له ، فلهذا خص بأنه كلم الله دون غيره ، وقد ذكر قدس سره في " شرح المقاصد " لخصوصه وجوماً : أحدهما : أنه سمع كلامه الأزل بلا صوت وحرف ، و ثانيهما : إنه سمعه بصوت من جميع الجهات على خلاف العادة ، وثالثها : أنه سبحانه أفهم كلامه بصوت بلا كسب لأحد من خلقه . وأما الجواب من العقل فقال القاضي البيضاوي الذي له يد بيبضاء في التحقيق والتدقيق من جملة مشايخ الأشاعرة في " اشاراته " : الصوت والحرف شرط لحقيقة السماع ، و أماراته الدوران معه وجوداً و عدماً ، فلا يُقاس على الرؤية ، لأن الشروط المذكورة للرؤية شروط عادية ، فقياس السماع على الرؤية بلا جامع ، هذا .

الأعتراض من جانب المعتزلة

((فإن قيل)) : من جانب المعتزلة ومنشأه ما سبق أنه حقيقة في المعنى القديم لا غير؛ لكن التحقيق أن المراد أنه حقيقة بالنظر إلى الواقع لا بالنظر إلى وضع اللفظ فلا يرد شيء ((لو كان كلام الله تعالى حقيقة في المعنى القديم مجازاً في النظم المؤلف يصبح نفيه عنه بأن يقال)) : يعني في الشريعة : ((ليس النظم المنزل المعجز المفضل إلى السور والآيات كلام الله تعالى والإجماع على خلافه .

الشبهة الثانية

((و أيضاً المعجز المتحدى به)) : يعني المطلوب بالمعارضة بالمثل ، قال الله سبحانه : ﴿ فاتوا بسورة من مثله ﴾ .

..... هو كلام الله تعالى حقيقة مع القطع بأن ذلك إنما يتصور في النظم المؤلف المفصل إلى السور : إذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة ؟ قلنا التحقيق : أن كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى الإضافة كونه صفة له تعالى ، وبين اللفظي الحادث المؤلف من السور والآيات ومعنى الإضافة أنه مخلوق الله تعالى ليس من تاليفات المخلوقين

((هو كلام الله تعالى حقيقة مع القطع بأن ذلك)) : يعني طلب المعارضة ((إنما يتصور في النظم المؤلف المفصل إلى السور إذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة)) : إذ بضرورة العقل أنه لا يقف على الصفة القائمة بذاته العلى إلا المولد من الهاري سبحانه .

الجواب من جانب أهل الحق

((قلنا إن التحقيق)) : يعني أن مذهب الحق ((أن كلام الله تعالى اسم مشترك)) : سواء كان بالاشتراك المعنوي أو اللفظي ((بين الكلام النفسي القديم ومعنى الإضافة)) : يعني إضافة الكلام إلى الهاري سبحانه ((كونه صفة له تعالى وبين اللفظي الحادث المؤلف من السور والآيات ومعنى الإضافة)) : يعني في هذا القول : كلام الله جل شأنه ((أنه مخلوق الله تعالى ليس من تاليفات المخلوقين)) : قال ابن أبي الشرف : إن القرآن يطلق لمعنيين : أحدهما : الكلام النفسي القائم بالذات الرفيعة ، الثاني : اللفظ المتزل ، ومل إطلاقه عليهما بالاشتراك أو هو في الثاني مجاز مشهور الظاهر . قال : ثم إن القرآن بالمعنى الأول محل نظر لعلماء أصول الدين ، و بالمعنى الثاني محل نظر لعلماء العربية والفقه وأصوله ، قال : وجه الإضافة في تسمية كلام الله بالمعنى الأول أنه صفة الله سبحانه ، و بالمعنى الثاني أنه سبحانه أنشأه برقوقه في اللوح المحفوظ ، قال الله سبحانه : ﴿ انه لقول رسول كريم ﴾ أو لسان النبي ﷺ ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ نزل به الروح الامين على قلبك ﴾ .

..... فلا يصح النفي أصلا و لا يكون الإعجاز والتحيلا في كلام الله تعالى . وما وقع في عبارة بعض المشايخ من أنه مجاز فليس معناه أنه غير موضوع للنظم المؤلف بل أن الكلام في التحقيق و بالذات اسم للمعنى القائم بالنفس ، و تسمية اللفظ به و وضعه إنما هو باعتبار دلالة على المعنى فلا نزاع لهم في الوضع و التسمية . و ذهب بعض المحققين إلى أن المعنى في قول مشايخنا : كلام الله تعالى معنى قديم ، ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ و مفهومه بل في مقابلة العين والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات ، و مرادهم أن القرآن اسم للفظ و المعنى شامل لهما . و هو قديم لا كما زعمت الحنابلة من قدم النظم المؤلف المرتب الأجزاء

((فلا يصح النفي أصلا)) يعني لما كان كلام الله سبحانه مشتركا مشتركا لفظيا ، يطلق على كل من النظم والصفة القديمة إطلاقا حقيقيا : فلا يصح نفي الكلام عن النظم : لأن الحقيقة لا يصح سلبها عن الموضوع له ، فكلام الله جل شأنه حقيقة في الكلام النفسي والكلام اللفظي فلا يرد من مديان المعتزلة .

الجواب عن الشبهة الثانية

((ولا يكون الإعجاز والتحي)) : جواب عن الشبهة الثانية ((إلا في كلام الله تعالى)) : و هو النظم المؤلف ((حقيقته)) : لأنه الموضوع له أيضا كما لا يخفى، قال الحافظ عز بن عبد السلام : و من زعم أن المعجزة قديمة فقد جهل عن حقيقتها ، وقال ابن الحاجب : و لا يستقيم أن يقال : إن كلام الله القديم القائم بذاته هو الذي جعله الله معجزة لرسوله : فإن ذلك يعلم بأدنى نظر ، قال

الحافظ السخاوي : والصفة القديمة القائمة بذاته سبحانه ليست المعجزة : لأن المعجزة ما تحدى به الرسول ﷺ وطالب بالإتيان بمثله ، ومعلوم أنه لم يتحدهم بصفة الباري القديمة وما طالب بالإتيان بمثله ، ومن اعتقد ذلك وصرح به أو دعا إليه فهو ضال مبتدع ؛ بل خارج عما عليه العقلاء .

الاعتراض والجواب

ولقائل أن يقول : إن بعض المشائخ من أهل الجماعة قال : إن كلام الله سبحانه مجاز في الكلام اللفظي ؟ فأجاب عنه بقوله : ((وما وقع في عبارة بعض المشائخ أنه مجاز فليس معناه أنه)) يعني كلام الله سبحانه ((غير موضوع للنظم المؤلف)) : و ذلك ظاهر بأدنى تأمل في علامات الحقيقة والمجاز، إذ اللفظي يتبادر عند إطلاق لفظ الكلام ، والتبادر علامة الحقيقة ((بل إن الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القائم بالنفس)) : يعني بالذات المدركة ((وتسمية اللفظ به)) : يعني بالكلام ((ووضعه)) : يعني وضع اللفظ لذلك يعني للكلام ((إنما هو باعتبار دلالة على المعنى)) ولا يلزم من كون اللفظ دليلاً على النظم أن يكون إطلاق الكلام على اللفظي مجازاً. قال الشيخ محمد بن يوسف السنوسي في " شرح أم البراهين " : كلام الله تعالى القائم بذاته ، هو صفة أزلية ليس بحرف ولا صوت ولا يقبل العدم، وما في معناه من السكوت ولا التبعض ولا التقديم ولا التأخير، ثم مومع وحدته متعلق أي دال أزلاً وأبداً على جميع معلوماته التي لا نهاية لها، وهو الذي عبر عنه بالنظم المعجز المسمى أيضاً بكلام الله تعالى حقيقة لغوية لوجود كلامه فيه بحسب الدلالة لا بحسب الحلول ، ويسميان قرآناً أيضاً ، وكنه هذه الصفة و مائر صفاته محجوب عن العقل ، فليس لأحد أن يخوض في الكنه بعد معرفة ما يجب لذاته ولصفاته ، ((فلا نزاع لهم في

(الوضع)) فهذا لا ينفي أنه موضوع له ، بل خلافهم في التحقيق والواقع ((و التسمية)) : لأن التسمية يكون حقيقة أيضا ، فتفكر .
 ((و ذهب بعض المحققين)) : صاحب "المواقف" و"العقائد العضدية"
 من مدقيقي مشائخ الاشاعرة .

ترجمة صاحب المواقف والعقائد العضدية

قال الحافظ في " النُرد الكامنة " هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار عضد الدين الأيحي ولد بـ " أيج " من نواحى " شيراز " بعد السبع مائة وأخذ عن مشائخ عصره ، ولأزم الشيخ زين الدين الهنكي تلميذ البيضاوي و غيره ، وكان أكثر إقامته بالسلطانية ، ثم ولي في أيام أبي سعيد قضاء الممالك وكان إماما في المعقول قائما بالأصول والمعاني والعربية ، مشاركا في الفنون ، وله " المواقف " في علم الكلام وغير ذلك ، وأنجب تلامذة عظاما اشتهروا في الأفاق مثل : " شمس الدين الكرمانى " ، و" ضياء الدين العفيفى " ، و" سعد الدين التفتازانى " وغيرهم ، ووقع بينه وبين الأبهري منازعات وماجريات ، و كان كثيرا المال جدا كريم النفس كثير الإنعام على الطلبة ، و جرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه بالقلعة فمات مسجوناً في سنة ٧٥٦هـ ، أرخه السبكي ، وأرخه السنوي قبل ذلك ، فتدبر .

ذهب بعض المحققين الى ان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا وهو قديم

((إلى أن المعنى في قول مشايخنا: كلام الله تعالى معنى قديم ، ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ و مفهومه)) : يعني المفهوم منه والمقصود منه : ((بل في مقابلة العين)) : والمراد بالعين الذات والجوهر القائم بذاته : ((والمراد به)) : يعني بالمعنى القديم ((ما لا يقوم بذاته)) : فحينئذ

يشتمل على اللفظ والمعنى ، لأن كلا منهما ليس قائما بذاته ((كسائر الصفات)) : من العلم والقدرة والإرادة وغيرها ، يقول القاضي : إن مذهب الشيخ أن الألفاظ أيضاً قديمة ، وذلك لأن لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول اللفظ وأخرى على القائم بالغير ، والشيخ لما قال : الكلام هو المعنى النفسي ، فهم الأصحاب منه أن مراده به مدلول اللفظ ، وهو القديم عنده . و أما العبارات فإنما تسمى كلاماً مجازاً لدلالته على ما هو الكلام الحقيقي ؛ حتى صرحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه ، ولكنها ليست كلاماً له سبحانه حقيقة ، وهذا الذي فهموه لوازم كثيرة فاسدة ((و مرادهم أن القرآن اسم للفظ والمعنى)) : لأن المراد من المعنى ما يقابل الذات والعين فيعلم اللفظ ؛ فيكون اللفظ قديماً في ذات الله سبحانه ، حادث في الإنسان ((شامل لهما)) : يعني اللفظ والمعنى ، فيجب حمل كلام الشيخ على أنه أراد به المعنى الثاني، فيكون الكلام النفسي عنده أمراً شاملاً للفظ والمعنى جميعاً قائماً بذاته الرفيعة ((وهو)) : يعني الكلام الذي اسم للنظم والمعنى جميعاً ((قديم)) : صفة أزلية .

اعتراض وجواب

ولقائل أن يقول : إن النظم متصف بسمات الحدوث كما سبق ، فأن يكون قديماً وما وجه التشنيع على الحشوية القائلين بقدم الحروف ؟ ، أشار إلى الجواب عن ذلك بقوله : ((لا كما زعمت الحنابلة)) : يعني الحشوية ، أبو العباس بن تيمية وأشباعه .

تعريف الطائفة الحشوية

هذه طائفة من الجدليين خرجوا عن قيد الشرع ، ولم يستفيدوا بجدهم الهدى ، ولم يبلغوا درجة الحقائق ، ولم يتجاوزوا عن منزلة

المحسوسات والمومومات ، فأخذوا الكلام محسوساً ، فهم الذين جمعوا بين الاسرائيليات والجاهليات و أنواع الخرافات والأخبار الموضوعات ؛ كما يظهر من مصنفاتهم في العلو والسنة والتوحيد والنحل . أين في الصباح والسنن : يتزل بذاته ، و يستوي على العرش استواء استقرار أو جلوس ، و يتحرك و يتكلم بصوت " ؟ فلو وقفوا ؛ حيث وقف الكتاب والسنة والبرهان العقلي و أبوا الخوض في الصفات ، بعقولهم الضئيلة ؛ لكانوا على الهدى لكنهم حادوا وزادوا . قاتلهم الله . ما أوقحهم وأشنع إفكهم على أهل الحق ، وكم من مصاب في عقله ودينه يتكلم في هذه الأبحاث بدون علم ولا فهم . نسأل الله المعافاة .

مذهب الحنابلة الحشوية من قدم النظم المؤلف المرتب

الأجزاء وإنه بديهي الاستحالة

((من قدم النظم المؤلف المرتب الأجزاء)) : وقد سبق أقوال ابن تيمية وابن قيم . قال ابن تيمية : وليس في الحجج العقلية والنقلية ما يدل على حدوث نفس حروف القرآن ، و قال : استدلوا على حدوث نفس حروف القرآن بمادل على حدوث أفعال العباد و ما تولد عنها ، و هذا من أقبح الغلط ، و قال : و التلاوة في نفسها التي هي حروف القرآن و ألفاظه غير مخلوقة .

..... فإنه بديهي الاستحالة للقطع بأنه لا يمكن التلفظ بـ "السين" من بسم الله إلا بعد التلفظ بـ "الباء" ، بل المعنى أن اللفظ القائم بالنفس ليس مرتب الأجزاء في نفسه كالقائم بنفس الحافظ من غير ترتيب الأجزاء وتقدم البعض على البعض

((فإنه بديهي الاستحالة)) : قال شارح " أم البراهين " السنوسي قدس سره :
 إذ الكلام الذي يكون بالحروف والأصوات ولو بلغ غاية البلاغة والفصاحة وكان كمالاتاً بالنسبة إلى الحوادث الناقصة فهو بالنسبة إلى مقام الألومية الأعلى ناقصة عظيمة ؛ إذ فيه رذيلتان : إحداهما : رذيلة العدم الذي يجب للحروف والأصوات سابقاً ولاحقاً ، ويستلزم حدوث من اتصف به ، وإي ناقصة أعظم من ناقصة الحدوث و الملائمة رتبة الافتقار على الدوام ، والثانية : رذيلة البكم الذي هو لازم للحروف والأصوات ؛ لأنه لما استحال اجتماع حرفين في آن واحد فضلاً عن الكلمتين فضلاً عن الكلامين تبكم المتكلم بالحرف والصوت ، واحتبس عن أن يدل على معلومات له في آن واحد بصفة الكلام المركب من الحروف والأصوات ، فلو كان كلام مولانا تعالى بالحروف والأصوات لزم زيادة على رذيلة الحدوث اتصافه سبحانه وتعالى عن ذلك بالحبيسة ، فقد ظهر لك بهذا أن الكلام الذي يكون بالحروف والأصوات وما في معناه من كلامنا النفسي ملازمان لمعنى البكم فيستحيل اتصافه سبحانه بمثلهما .

الدليل على بدهية الاستحالة

((للقطع بأنه لا يمكن التلفظ بالسين من بسم الله إلا بعد التلفظ بالباء)) : و هذا أظهر من الشمس في نصف النهار ؛ بل الحشوية الجهلة يقولون : إن حركة

شفتيه أو صوته أو كتابته بيده في الورقة مو عين كلام الله القائم بذاته العلية ، وفي " شعب الإيمان " للحلي : و من زعم أن حركة شفتيه أو صوته أو كتابته بيده في الورقة مو عين كلام الله القائم بذاته فقد زعم أن صفة الله قد حلت بذاته ومست جوارحه وسكنت قلبه ، وأي فرق بين من يقول هذا ، وبين من يزعم من النصارى : إن الكلمة اتحدت بعيسى بن مريم ، و الحق أن اعتقاد الصوت و الحرف في كلام الله سبحانه خطر جداً ، و ذلك نصيب الحشوية من العقل والدين و هل يعد من علماء الإسلام : بل من عامة المسلمين من يروج الباطل ؟ و هو يعلم أنه باطل . و من العجب كل العجب أن ابن قيم كلما تراه يزداد تهويلاً و صراخاً باسم السنة في " النونية " و " الصواعق " و " شفاء العليل " يجب أن تعلم أنه في تلك الحالة متلبس بجريمة خداع خبيث و أنه في تلك الحالة نفسها في صدد تلبس ، و إنما تلك التهويلات منه لتحذير العقول عن الانتباه مما يريد أن يدمسه في غضون كلامه من البدعة المخزية كما يظهر من مطالعة " النونية " بتبصرو يقظة ، و إنما اختاره طريق النظم في " النونية " ليسهل عليه أن يهيم في كل وادٍ - و الله تعالى يلتقم منه يوم التناد - بل بمعنى : يعني لم يرد هذا المحقق قدم النظم بهذا المعنى .

مراد هذا المحقق من قدم النظم

((بل المعنى أن اللفظ القائم بالنفس)) : يعني بذات الباري سبحانه . ((ليس مرتب الأجزاء في نفسه)) : كما قالت الحشوية بل القائم بنفسه سبحانه لا ترتيب فيه . ((كالقائم بنفس الحافظ)) : يعني كاللفظ القائم بنفس الحافظ فذلك اللفظ قائم به . ((من غير ترتيب الأجزاء و تقدم البعض على البعض)) .

..... و الترتيب إنما يحصل في التلفظ و القراءة لعدم مساعدة الآلة ، و هذا معنى قولهم : المقرؤ قديم و القراءة حادثة ، و اما القائم بذات الله تعالى فلا ترتب فيه حتى أن من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الأجزاء لعدم احتياجه إلى الآلة . هذا حاصل كلامه و هو جيد لمن يتعقل لفظاً بالذات غير مؤلف من الحروف المنظومة أو المخيلة المشروط وجود بعضها بعدم البعض و لا من الأشكال المترتبة الدالة عليه ، و نحن لا نتعقل من قيام الكلام بنفس الحافظ إلا كون صور الحروف مخزونة مرتسمة في خياله بحيث إذا التفت إليها كانت كلاماً مؤلفاً من ألفاظ متخيلة أو نقوش مترتبة و إذا تلفظ كانت كلاماً مسموعاً

الاعتراض والجواب

و ما يقال : من أن الحروف والألفاظ مترتبة متعاقبة ؟ ، فجوابه : ((و الترتيب إنما يحصل في تلفظ والقراءة لعدم مساعدة الآلة)) : يعني و إنما يحصل الترتيب في التلفظ في الشاهد و استماعه فيه ضرورة عدم مساعدة الآلة له على النطق بما في نفسه مرة واحدة : إذ بضرورة العقل أن الجوارح والآلات من الحلق و اللسان و الشفة و الأسنان ، إنما وضعت للعباد ليتوصلوا بها إلى قصدهم ، و هي كلها نقص و آفات . ((وهذا)) : يعني أن الترتيب إنما يحصل في التلفظ معنى قولهم : ((المقرؤ قديم)) و هي الألفاظ القائمة بذات الله سبحانه والقراءة حادثة ، و ذلك لأن أفعال العباد و هي حركاتهم التي تظهر عنها التلاوة فلا خلاف بين السلف أن أفعال العباد مخلوقة ، و أما

القائم : يعني اللفظ القائم ((بذات الله تعالى فلا ترتب فيه)) : يعني اللفظ القائم بذاته العلية لا ترتيب فيه و لا تقدم و لا تأخر مثل القائم بالقوة الحافظة منا ((حتى أن من سمع كلامه)) : ولذلك إذا سمع أحد كلام الله سبحانه ((سمعه غير مرتب الأجزاء)) : فإنما يسمعه غير مرتب ((لعدم احتياجه إلى الآلة)) : يعني وأما من له الحول والقوة جل جلاله فإنما هو إذا أراد شيئاً قال له : كن ، فيكون ، بدون آلة و جراحة و لا علاج و لا مزاولة ، يريد الشيء فيحدث ، قال بعض المشايخ : قال العضد : إنه بحروف وأصوات قديمة يلزم عليه ، كما قال المتأخرون : إن كلامه تعالى فيه التقدم والتأخر ، لكن أجيب عن ذلك بأن حروفنا جاءها التقدم والتأخر من اختلاف المخارج ، ومن تنزه عن ذلك تنزه كلامه عن ذلك ، وهذا الكلام إنما سري للعضد من الحشوية فلا يعول عليه ، وقال جماعة - نسبوا أنفسهم إلى الحنابلة - يعني الحشوية : إنه بحروف وأصوات : لكن إن نسبت إليه تعالى كانت قديمة وإن نسبت إلى الحوادث كانت حادثة ، ولا يخفي بطلان هذا الكلام ، هذا كلامه بحروفه ، فافهم .

مبنى مذهب هذا المحقق

((هذا حاصل كلامه)) : يعني بعض المحققين ((وهو جهد)) : وإليه ذهب من فحول أهل الكلام البحر الذخار الشهرستاني في نهاية الأقدام ، و اختاره السيد الشريف في "شرح المواقف" ، قال : ولا شبهة في أنه أقرب إلى الأحكام الظاهرة المنسوبة إلى قواعد الملة ((لمن يتعقل لفظاً قائماً بالنفس غير مؤلف من الحروف المنطوقة أو المخيلة المشروط وجود بعضها بعدم البعض و لا من الأشكال)) : يعني غير مؤلف من الأشكال ((المرتبة الدالة عليه)) : يعني على اللفظ القائم بالنفس ، والمعنى : أن هذا الكلام إنما

يستقيم إذا تصورنا تصوراً صحيحاً لفظاً قائماً بالنفس غير مرتب الأجزاء ولا مؤلف من حروف منطوقة أو مخيلة أو منقوشة ((ونحن لا نتعقل)) : رد من الشارح البارع على هذا المذهب ، ولم يرض به .

الرد على هذا المذهب

((من قيام الكلام بنفس الحافظ إلا كون صور الحروف مخزونة ، مرتسمة في خياله)) : يعني في خيال الحافظ ((بحيث إذا التفت إليها كانت كلاماً مؤلفاً من ألفاظ متخيلة أو نقوش مترتبة و إذا تلفظ كانت كلاماً مسموعاً)) : وحاصله : إن ما ذهب إليه هذا المحقق من كون النظم قائماً بذاته سبحانه غير مرتب الأجزاء ولا مؤلف من حروف متعاقبة لا تتعقله : لأنه قامه على الشاهد ، ونحن لا نتعقله في الشاهد إلا على الوجه الذي ذكرناه ، فإن المرتسم في خزانة الحافظ إنما يكون غير مرتب ما دام ذاهاً عنه ، فإذا ما التفت إليه وجده كلاماً مؤلفاً من ألفاظ مرتبة : كما يشهد به المنصف ، والله سبحانه يستحيل عليه الذمول ، فوجب أن الكلام القائم به مرتباً ، هذا نهاية الكلام في مسألة الكلام والحمد لله الميسر لكل مرام -

البحث في بيان صفة التكوين

صفة التكوين والدليل عليه

أقول قبل الشروع في إقامة البرهان على المطلوب : اختلفوا في أن تكون الأشياء مل يتعلق بقوله سبحانه : كن ، أم لا ؟ ذهب الإمام علم الهدى أبو منصور الماتريدي ومن تابعه إلى أن وجود الأشياء ليس متعلقاً بـ " كن " ، بل وجودها متعلق بتكوينها و " كُنْ " مجاز عن سرعة الإيجاد ، وذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري ومن تابعه إلى أن وجود الأشياء متعلق بكلامه القديم الأزلي ،

وهذه الكلمة دالة عليه ، احتج مشايخ الحنفية الماتريدية بأنه لو كان كلمة "كن" خطابا حقيقة ؛ فإما أن يكون خطابا للمعدوم ، أو خطابا للموجود بعد ما وجد لا جائز أن يكون خطابا للمعدوم ؛ لأنه لا شيء فكيف يخاطب ، ولا أن يكون خطابا للموجود ؛ لأنه قد كان ، فكيف يقال له : " كن " ، فوجب حمله على ما ذهب إليه مشايخ الحنفية الماتريدية ، واحتج مشايخ الأشاعرة بقوله سبحانه : ﴿ إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ حيث دلت الآية الكريمة ظاهرا ، على أن وجود الأشياء بأمر " كن " ، فثبت القول بموجبها من غير اشتغال بتأويلها ، أقول بعد تمهيد تلك المقدمات وتقريب المطلوب إلى أفهام ذوي الأفهام : اختلفوا في أن صفات الأفعال والمراد صفات تدل على تأثير : كالخلق والترزيق والإحياء والإماتة والتكوين : هل هي قديمة أو حادثة ، ذهب مشايخ الحنفية إلى إثبات تلك الصفات ، و أنها قديمة بالذات مثل سائر الصفات الذاتية العلية ، و ذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن صفات الأفعال التي يسميها الماتريدون من الحنفية بالتكوين على فصولها كلها حادثة . ولما أطبق الحنفية على إثبات مغائرته للقدرة ، و على إثبات أزليته ، و على كونه غير المكون ، أشار الإمام النسفي إلى الأول بقوله : والتكوين ، وإلى الثاني بقوله : أزلية ، وإلى الثالث بقوله : وهو غير المكون .

..... والتكوين و هو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل و الخلق و التخليق والايجاد و الأحداث و الاختراع و نحو ذلك ، و يفسر بإخراج المعدوم من العدم الى الوجود صفة لله لإطباق العقل و النقل على أنه خالق للعالم مكون له ، و امتناع اطلاق الاسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفا له قائما به

معنى التكوين

فقال : ((و التكوين)) : قال الشارح قدس سره : ((و هو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والإيجاد والإحداث والاختراع)) : و هذه الألفاظ تشترك في معنى وتباين بمعانٍ ، والمشارك فيه كون الشيء موجودا من العدم ما لم يكن موجودا ، و التباين بمعانٍ ، فإن ما صدر من الباري سبحانه " أثر " ، فإصداره من حيث صدر عنه سبحانه و أقام به مبدأه " فعل " ، و من حيث أنه تأثير في الغير " خلق و تخليق " ، و بما أنه إعطاء لوجوده " إيجاد " ، و من حيث أنه إخراج له من العدم إلى الوجود بعد عدمه " إحداث " ، و من حيث أنه لم يسبق له مثال قبله " اختراع " ، و بما أنه جعل لا عن مادة " إبداع " ((و نحو ذلك)) : كالإبداع والإبقاء والإفناء وغيرهما ، و يفسر بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود : يعني لا من حيث هو معدوم وإلا امتنع الخروج ((صفة لله)) :

احتجاج مشايخ الحنفية بأوجه

و احتج مشايخ الحنفية يعني لما ادعى الحنفية أن الصفات الراجعة إلى التكوين قديمة زائدة على الصفات المتقدمة ، ذكروا أوجها من الاستدلال :

الوجه الأول

منها : و هو عمدتهم في إثبات هذا المدعى ((لإطباق العقل)) : من العقلاء . ((و النقل)) : من الأنبياء : بأنه أجمع الإجماع ((على أنه خالق للعالم مكون له)) : يعنى أنه سبحانه موجد للكائنات و منشئها و مكون لها . ((و امتناع إطلاق الاسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفا قائما به)) : ضرورة استحالة وجود الأثر بدون الصفة التي بها يحصل الأثر ، و أجاب عنه أبوعذبة في " الروضة البهية " وابن أبي الشريف في " شرح المسامرة " بأن استحالة وجود الأثر بدون الصفة إنما تكون في الصفات الحقيقية مثل العلم والقدرة والإرادة وغيرها ، و لا نسلم أن التأثير والإيجاد من هذا القبيل ؛ بل هو معنى يعقل من إضافة المؤثر إلى الأثر ، فلا يكون إلا فيما لا يزال و لا يفتقر إلا إلى صفة القدرة والإرادة لا إلى صفة زائدة عليهما .

الوجه الثاني

و منها : أن القدرة تتعلق بإيجاد الممكن أو عدمه على السواء فلا بد من صفة أخرى يكون بها إيجاده .

الوجه الثالث

و منها : أنه اشتمل نص الكتاب بأنه على كل شيء قدير ، وأنه خالق كل شيء مع أن المقدورات ليست موجودة في الأزل ، كما أن المخلوقات ليست موجودة فيه ، فتجوز التوصيف بأحدهما وإنكار التوصيف بالآخر تحكم قطعا .

احتجاج مشايخ الأشاعرة والرد عليه

و احتج مشايخ الأشاعرة ، قال الحنفية : التكوين صفة قديمة أزلية

والمكون حادث ، قال الإمام في " أربعينه " : و محصله : القول بأن التكوين قديم أو محدث يستدعي تصور ماهيته ، فإن كان المراد به نفس مؤثرية القدرة في المقدور فهي صفة نسبية لا توجد إلا مع المنتسبين فيلزم من حدوث المكون حدوث التكوين . وإن كان المراد به صفة مؤثرة في وجود الأثر فهي عين القدرة ، أقول : ورد كلا الوجهين ظاهراً . أما الأول فجوابه : فإن مشايخنا الحنفية لم يقصدوا بالتكوين ما يكون صفة نسبية تعقل مع المنتسبين : بل أرادوا به أن مبدأ التكوين صفة قديمة أزلية مثل سائر الصفات الذاتية العلية ، وأما الثاني فجوابه : أن القدرة لو كانت مؤثرة في وجود الأثر لكان جميع المقدورات أثراً لها فيكون موجوداً ، وهو باطل كما لا يخفى ، قال القاضي البيضاوي في " إشارات " و " طوابعه " : قال الحنفية : متعلق القدرة قد لا يوجد أصلاً بخلاف متعلق التكوين ، والقدرة مؤثرة في إمكان الشيء ، والتكوين في وجوده ، أقول : إن الإمكان بالذات ، ولا تأثير للقدرة في كون المقدور ممكناً في نفسه : لأن بالذات لا يكون بالغير فلم يبق إلا أن يكون تأثير القدرة في وجود المقدور تأثيراً على سبيل الصحة لا على سبيل الوجوب ، فلو أثبتنا صفة أخرى لله سبحانه مؤثرة في وجود المقدور لكان تأثيرها في المقدور إن كان على سبيل الصحة كان عين القدرة : فيلزم اجتماع المثلين ، ويلزم اجتماع صفتين مستقلتين بالتأثير على المقدور الواحد ، وإن كان على سبيل الوجوب استحال أن لا يوجد ذلك المقدور من الله سبحانه فيكون الله سبحانه موجبا بالذات فاعلاً بالاختيار وهو باطل باتفاق ، فالقدرة تنافي هذه الصحة ، فإن الموجب بالذات لا يكون قادراً مختاراً ، والجواب عن الأول : لا يلزم من إثبات التكوين جمع المثلين : لأن متعلق القدرة غير متعلق التكوين ، إن القدرة متعلقة بصحة وجود المقدور ، والتكوين بوجود المقدور ومؤثر فيه ، ونسبته إلى الفعل الحادث مثل نسبة الإرادة إلى المراد والقدرة والعلم ، لا

يقتضيان كون المقدور والمعلوم موجودين بهما ، والتكوين يقتضيه . والجواب عن الثاني : ، إن كانت تلك الصفة مؤثرة على سبيل الوجوب كان الله سبحانه موجبا ، ليس بشيء ؛ لأن ذلك الوجوب لا حق لا سابق ، يعني إذا أراد الله سبحانه خلق الشيء من مقدوراته كان حصول ذلك الشيء واجبا لا بمعنى انه كان واجبا قبل ان يخلقه .

و تحقيقه : أن تعلق مبدأ التكوين ليس إلا على سبيل الجواز ، واختياره سبحانه بمعنى أنه سبحانه متى شاء خلق و متى شاء لم يخلق ، وتأثيره على سبيل الوجوب بمعنى أنه متى تعلق بوجود شيء وجب وجوده وإلا لجاز تخلفه عن الوجود ، فيوجب العجز غاية ما في الباب ما ادعى الحنفية : إن القدرة مؤثرة في إمكان الشيء فهو خطأ . : بل الصواب أن القدرة متعلقة بصحة وجود المقدور ، والتكوين متعلقة بوجود المقدور .

..... أزلية بوجوه : الأول : أنه يمتنع قيام الحوادث بذاته تعالى لما مر ، الثاني : أنه وصف ذاته في كلامه الأزلي بأنه الخالق ، فلو لم يكن في الأزل خالقا لزم الكذب أو العدول إلى المجاز ، أي الخالق فيما يستقبل أو القادر على الخلق من غير تعذر الحقيقة ، على أنه لو جاز إطلاق الخالق عليه بمعنى القادر على الخلق لجاز إطلاق كل ما يقدر هو عليه من الأعراض عليه ، الثالث : أنه لو كان حادثا فلما بتكوين آخر فيلزم التسلسل وهو محال ويلزم منه استحالة تكون العالم

التكوين صفة أزلية بوجوه

((أزلية)) : يعني التكوين المعبر عنه بالتخليق والايجاد والفعل والإحداث ونحو ذلك صفة نفسية قديمة قائمة بذاته ((بوجوه)) : يعني استدلوا على قدمها بأمور :

الوجه الأول

((الأول)) : يعني أولها ، ((أنه يمتنع قيام الحوادث بذاته)) : يعني لا بد أن تكون صفة التكوين أزلية لامتناع قيام الحوادث بذاته ((لما مر)) في الرد على الكرامية أخبت الطوائف .

الوجه الثاني

((الثاني)) : يعني و ثانيها - ((أنه وصف ذاته)) : يعني في الأزل - ((في

كلامه الأزل بأنه خالق)) قال الله سبحانه : ﴿ خالق كل شيء ﴾ ، ((فلو لم يكن في الأزل خالقا)) : رد القولين من قبل الجنفية ((لزوم الكذب)) : وهو ممتنع بأنه نقص فيه سبحانه ، وهو محال ، وبأنه لو جاز لكان كذبه قديما لعدم قيام الحادث به ، فامتنع عليه الصدق لأن وجود الضد يرفع ضده ، ومن المتقرر " ما ثبت قدمه امتنع عدمه " ، فامتنع عدم الكذب ، ويلزم منه امتناع وجود الصدق وهو محال باتفاق الناس ، ((أو العدول إلى المجاز)) : إن لم يجر الخالق على حقيقته وماميته ((الخالق فيما يستقبل)) : هذا مجاز أول . ((أو القادر على الخلق)) : هذا مجاز ثان ، وهذا تأويل الكرامية قال في " الكفاية " : وليس يصح تأويل الكرامية أن الله تعالى يسمى في الأزل خالقا بمعنى الخالقية ، ومعنى الخالقية قدرته على الخلق . ((من غير تعذر الحقيقة)) : يعني لزوم العدول إلى المجاز من غير تعذر الحقيقة ، ومهنا لم يتعذر الحقيقة . ((على)) : علاوة على الدليل لاستلزامه محالا ضروريا ((أنه لو جاز إطلاق الخالق عليه بمعنى القادر على الخلق ، لجاز إطلاق كل ما يقدر هو عليه من الأعراض)) : يعني العدول إلى المجاز مع تيسر الحقيقة يستلزم إطلاق كل صفة مشتقة يقدر على مأخذ الاشتقاق مثل الأسود والأبيض بمعنى القادر على السواد والبياض ، وذلك لم يقل به عاقل فضلا عن فاضل .

الوجه الثالث

((الثالث)) : يعني ثالثها ((أنه)) : يعني أن التكوين ((لو كان حادثا فلما يتكوين آخر)) : يعني أن يكون حدوثه يتكوين آخر ((فيلزم التسلسل)) : في التكوينات ، وهي أمور واقعية عند الجنفية . ((وهو محال)) بالبراهين العقلية القاطعة ((ويلزم منه استحالة تكون العالم)) : لأن تكون المصنوعات يستلزم التسلسل ، لأن وجودها صار موقوفا على تكوينات غير متناهية ووجودها محال ، ومن المتقرر أن ما يستلزم للمحال فهو محال ، وما قيل : من أن تكوين التكوين عين التكوين بمعنى أنه ليس أمرا آخر زائدا عليه في الخارج ، ظاهر البطلان .

..... مع أنه مشاهد ، و أما بدونه فيستغني
 الحادث عن الحدث و الأحداث و فيه تعطيل الصانع ،
 الرابع : أنه لو حدث لحدث إما في ذاته فيصير محلا
 للحوادث أو في غيره كما ذمب إليه أبو الهذيل من أن
 تكوين كل جسم قائم به فيكون كل جسم خالقا و مكونا
 لنفسه ، و لا خفاء في استحالته . و مبنى هذه الأدلة على
 أن تكوين صفة حقيقة كالعلم و القدرة ، و المحققون من
 المتكلمين على أنه من الإضافات و الاعتبارات العقلية مثل
 كون الصانع تعالى و تقدس قبل كل شيء و معه و بعده و
 المذكورا بالسنتنا و معبودا لنا و مميتا و محييا و نحو ذلك.
 و الحاصل في الأزل هو مبدء التخليق و الترزيق والإماتة و
 الإحياء و غير ذلك و لا دليل على كونه صفة أخرى سوى
 القدرة و الإرادة ، فإن القدرة و إن كانت نسبتها إلى وجود
 المكوّن و عدمه على السواء لكن مع انضمام الإرادة
 يتخصص أحد الجانبين . و لما استدل القائلون بحدوث
 التكوين بأنه لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون
 المضروب ، فلو كان قديما لزم قدم المكونات و هو محال
 أشار إلى الجواب بقوله : و هو أي التكوين تكوينه للعالم و
 لكل جزء من أجزائه لا في الأزل بل لوقت وجوده على
 حسب علمه و إرادته ، فالتكوين باق أزلا و أبدا ، و المكون
 حادث بحدوث التعلق كما في العلم و القدرة و غيرهما من

الصفات القديمة التي لا يلزم من قدمها قدم متعلقاتها لكون تعلقاتها حادثة

((مع أنه مشاهد)) : محسوس بين العيتين ، ((وإما بدونه)) : يعني أن يكون حدوثه بدون تكوين آخر ((فيستغني الحادث)) : يعني التكوين الأول ((عن المحدث)) و هو القادر والفاعل المختار عند أهل الحق و عند أهل العقل ((والإحداث)) : يعني الخروج من العدم إلى الوجود ((وفيه تعطيل الصانع)) : إذ بضرورة العقل إذا جاز حدوث حادث واحد بدون التكوين جاز حدوث جميع الحادثات : إذ لا قائل بالفصل وفيه تعطيل لا يخفى .

الوجه الرابع

((الرابع)) : يعني رابعها ((أنه لو حدث لحدث)) : يعني أن التكوين لو حدث فحدوثه لا يخلو ((إما في ذاته)) : يعني في ذات الباري سبحانه ، قيصر ((محلاً للحوادث)) : وقد أبطلناه بمرآت ((أو في غيره)) : في غير ذات الباري سبحانه ((كما ذهب إليه أبو الهذيل)) : قائد الطائفة الهذيلية حمدان بن أبي الهذيل العلاف شيخ المعتزلة ومقرر الطريقة ، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء ((من أن تكوين كل جسم قائم به فيكون كل جسم خالفاً ومكوناً لنفسه)) : لأن الخالق من قام به الخلق والمكون من قام به التكوين : على أن هذا الكلام لا يجري في الأعراض ، وذلك لأن قيام الشيء بالعرض ممنوع ((ولا خفاء في استحالة)) : يعني واستحالة ظاهراً .

الوجه الخامس

و منها : أن التكوين صفة مدح ، فلو لم يكن خالقاً قبل أن يخلق

لاكتسب بوجودهم صفة مدح مستكملاً بغيره ، و يتعالى الله عن ذلك ، و لبعض الناس على هذه الوجوه أسئلة سوفسطائية ، فتأمل ولا تقفل .

الرد على هذه الأدلة القاطعة

لما اشتهر بين الأشاعرة أن إثبات التكوين صفة قديمة قول محدث أحدثه أبو منصور و غيره ، متأخروا الحنفية ، و لا يذهب إليه قد ما منهم من العراقيين و غيرهم ، و ليس في كلام المتقدمين منهم ذلك ، و كان الشارح قدس سره أشعري الأصول و حنفي الفروع ، فقال في الرد على هذه الأدلة القاطعة : ((وبقى هذه الأدلة على أن التكوين صفة حقيقية)) : ثابتة للباري سبحانه لا بالقياس إلى الغير ((كالعلم والقدرة)) : يعني مبنى هذه الأدلة الدالة على أن التكوين صفة قديمة أزلية حقيقية قائمة بذات الله سبحانه على ما ذهب إليه مشايخ الحنفية ، وأما إذا كان التكوين عبارة عن الإضافات والاعتبارات على ما ذهب إليه مشايخ الأشاعرة : فلا نسلم هذه الأدلة ، لأنه حينئذ لا وجود له في الواقع في الخارج ، بل هو اعتبار عقلي و معنى يعقل من إضافة المؤثر إلى الأثر ، فلا يحتاج إلى هذه الأدلة ، و على فرض وجوده الغير الخاتم بذات الله سبحانه فلا يكون صفة له سبحانه .

مذهب المحققين من المتكلمين من مشايخ الأشاعرة أن التكوين

من الإضافات والاعتبارات العقلية وأنه عين القدرة والارادة

((والمحققون من المتكلمين)) : من مشايخ الأشاعرة ((على أنه من الإضافات والاعتبارات العقلية)) : و معنى الاعتبار في عرف العقل : النظر في بعض الأشياء ليدرك به شيء آخر من جنسه ((مثل كون الصانع تعالى قبل كل شيء و معه و بعده)) : و من المعلوم أن اتصاف الله سبحانه بهذه الأشياء

بالنظر إلى شيء آخر ((و مذكوراً بألسنتنا و معبوداً لنا و مميتاً و محيياً و نحو ذلك)) : من الإضافات والتكوينات الخاصة : ((والحاصل في الأزل هو مبدء التخليق)) : و هو قدرته سبحانه عند مشايخ الأشاعرة : ((والترزيق والإماتة والإحياء و غير ذلك)) : من الإعزاز والإذلال والإبقاء والإفناء يعني إن الثابت له والقائم بذاته العلي في درجة الأزل منشأ هذه الأشياء و مبدأها و هو القدرة من حيث تضمنها لصلوح التأثير ، ((ولا دليل على كونه)) : يعني التكوين ((صفة أخرى سوى القدرة والإرادة)) : يعني التكوين عين القدرة والأرادة .

الرد على مذهب المحققين وأن التكوين ليس عين القدرة و الإرادة ولا مجموعهما بل غيرهما

و أنت خبير أن ما يكون وصفاً له سبحانه في إيجاد المكونات مبدء التكوين ، فهو صفة مؤثرة في وجود الأثر والقدرة صفة له بمعنى صفة صدور الأثر و هو أخص مطلقاً من القدرة متساوية النسبة إلى جميع المقدورات ، و مبدء التكوين خاصة بما يدخل منها في الوجود والقدرة ، والقدرة لا تقتضي أن يكون المقدور موجوداً ، و مبدء التكوين يقتضيه ، فبعد هذه المقدمات إذا راجعت إلى وجدانك و انصافك علمت بأول توجه العقل أن التكوين ليس عين القدرة ولا عين الإرادة ولا مجموعهما ، فافهم ، ولا تكن من الغافلين ، بل كن من العاقلين .

الاعتراض والجواب

ولما كان لقائل أن يقول : إن القدرة متساوية إلى وجود المقدرات وعدمها : فكيف تكون مبدء الإيجاد والإحداث، دفعه بقوله : ((فإن القدرة و إن كانت نسبتها إلى وجود المكوّن وعدمه على السواء لكن مع انضمام الإرادة يتخصص أحد الجانبين)) : من الوجود والعدم .

استدلال مشايخ الأشاعرة القائلين بحدوث التكوين

ولما استدل القائلون يعني مشايخ الأشاعرة ((بحدوث التكوين بأنه)) يعني التكوين ((لا يتصور بدون المكون)) : بناءً على أن التكوين إضافة ، إذ هي التي يستحيل وجودها بدون المضاف ((كالضرب بدون المضروب)) : يعني كالضرب يستحيل وجوده بدون المضروب ، وحاصله : لا وجود لتكوين بدون المكون ؛ كما لا وجود للضرب بدون المضروب ، ((فلو كان)) : يعني التكوين ، ((قديماً لزم قدم المكونات)) : يعني أن التكوين لو كان أزلياً لزم أزلية المكونات ، ((وهو محال)) : ضرورة امتناع التأثير بالفعل بدون الأثر.

الإشارة إلى الجواب

أشار إلى الجواب بقوله : ((وهو أي التكوين تكوينه)) : يعني تخليق الباري سبحانه ((للعالم)) : يعني أن التكوين المعبر عنه بالتخليق والإيجاد والإحداث والفعل ونحو ذلك صفة ذاتية نفسية قديمة أزلية ، يكون الله سبحانه بها الأشياء في وقت وجودها ، ((ولكل جزئ من أجزائه لا في الأول ؛ بل لوقت وجوده على حسب علمه وإرادته)) : يعني إن أجاد الله سبحانه لكل جزء من أجزاء العالم إنما هو في الوقت المقدر لابتداء وجود ذلك الجزء في علمه سبحانه على الوجه المخصوص الذي تعلقت به الإرادة ، ((فالتكوين باق)) : بنفسه و ذاته ((أزلاً و أبداً والمكون حادث بحدوث التعلق)) : فالتكوين قديم والمكون حادث ((كما في العلم والقدرة و غيرهما من الصفات القديمة)) : كالسمع والبصر والإرادة ((التي لا يلزم من قدمها)) : يعني من قدم هذه الصفات ((قدم متعلقاتها)) : يعني من

المعلومات الحادثة و المقدورات و المبصرات و المسموعات و غيرها ((لكون تعلقاتها)) : يعني تعلقات هذه الصفات القديمة ((حادثة)) : فتعلق وجود كل شيء وقت وجوده بتخليقه و تكوينه القديم .

مراد المشايخ الحنفية بالتكوين

وقد سبق منا انفاً أن مشايخنا الحنفية لم يقصدوا بالتكوين ما تكون صفة إضافية نسبية مثل الضرب : حتى يلزم من حدوث المكون حدوث التكوين : بل أرادوا به أن مبدء التكوين صفة أزلية قديمة ، في " التأويلات " لإمامنا علم الهدى أبي منصور الماتريدي : إذا أطلق الوصف لله سبحانه بما يوصف به من الفعل والعلم ونحوه يلزم الوصف به في الأزل ، فيوصف به لمعنى قائم به بذاته قبل وجود الخلق ، وفي " تعديل العلوم " للصدر العلامة : صفات الأفعال ليست نفس الأفعال ، بل منشأها ، فالصفات قديمة والأفعال حادثة ، وفي " تبصرة الأدلة " لأبي المعين النسفي : إن الخالق وصف له إجماعاً ، فلا بد من وجود معنى يكون به خالقاً ، ويتصف كسائر الصفات القدسية . فبعد هذه العبارات اندفع إشكالات أوردت مشايخ الأشاعرة . و عدت من الصعاب .

اشكال الامام الفخر

منها : ما قال الإمام الفخر : إن عنيتم به نفس المؤثرة فهو صفة نسبية ، والنسبة لا توجد إلا بعد المنتسبين ، فيلزم من حدوث المكون حدوث التكوين ، وإن عنيتم به صفة مؤثرة في صحة وجود الأثر ، فهي عين القدرة .

اشكال القاضي العضد والقاضي البيضاوي

و منها : ما قال القاضي العضد في " المواقف " ، والقاضي البيضاوي

في "الإشارات والطوابع": إن القدرة لا تأثير لها في كون المقدور في نفسه ممكن الوجود: لأن إمكان الممكن بالذات و ما يكون بالذات لا يكون بالغير: بل القدرة صفة مؤثرة في وجود المقدور، والتكوين: هو تعلق القدرة بالمقدور حال إرادة إيجاده سبحانه و هو حادث.

اشكال صاحب المقاصد

ومنها: ما قال صاحب "المقاصد": إنه لا يعقل من التكوين إلا الإحداث وإخراج المعدوم إلى الوجود ولا خفاء في أنه إضافة يعتبرها العقل من نسبة المؤثر إلى الأثر فلا يكون موجوداً عينياً ثابتاً في الأزل.

الخلاصة

و التلخيص: أن مبدء الإيجاد إنما هو صفة القدرة والإرادة عند مشايخ الأشاعرة، ولا تحقق لصفة نفسية هي التكوين عندهم، ومبدء الإيجاد عند مشايخ الحنفية محقق الماتريدية هي صفة التكوين الأزلية والإرادة، والفرق دقيق، فافهم.

..... وهذا تحقيق ما يقال : إن وجود العالم إن لم يتعلق بذات الله تعالى و صفة من صفاته لزم تعطيل الصانع و استغناء الحوادث عن الموجد ، و هو محال ، و إن تعلق فلما أن يستلزم ذلك قدم ما يتعلق وجوده به يلزم قدم العالم و هو باطل أولا فليكن التكوين أيضا قديما مع حدوث المكون المتعلق به ، و ما يقال من أن القول بتعلق وجود المكون بالتكوين قول بحدوثه ؛ إذ القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير و الحادث ما يتعلق به ففيه نظر، لأن هذا معنى القديم والحادث بالذات على ما تقول به الفلاسفة . و أما عند المتكلمين فالحادث ما لوجوده بداية أي يكون مسبوqa بالعدم و القديم بخلافه ، و مجرد تعلق وجوده بالغير لا يستلزم الحدوث بهذا المعنى لجواز أن يكون محتاجا إلى الغير صادرا عنه دائما بدوامه كما ذهب إليه الفلاسفة فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالهوى مثلا

تقرير المصنف تحقيق قول الشيخ حافظ الدين صاحب العمدة

((وهذا)) : الذي قرره المصنف رحمه الله في قدم التكوين مع حدوث المكونات ((تحقيق ما يقال)) : القائل (١) □ الشيخ حافظ الدين صاحب " العمدة " ((إن وجود العالم إن لم يتعلق بذات الله تعالى و صفة من صفاته لزم تعطيل الصانع)) : يعني نقول لهم : هل تعلق وجود العالم بذاته أو بصفة من صفاته أم لا ؟ ، فإن قالوا لا ؛ فقد عطلوه ((واستغناء الحوادث عن الموجد)) : هذه المقدمة أوردما الشارح من قبل نفسه ((و هو محال)) : إذ لا معنى لكونه سبحانه صانعا للعالم إلا تعلقه به أو

بصفة من صفاته ولا طريق إلى العلم بوجوده بالدليل إلا ذلك ((وإن تعلق)) : وإن قالوا : نعم ، تعلق وجود العالم بذاته أو بصفة من صفاته ، ((فلما أن يستلزم ذلك قدم يتعلق وجوده به فيلزم قدم العالم وهو باطل)) : لأنه ثبت بالبرهان أن العالم بجميع أجزائه حادث ((أولا)) : يعني قلنا : مل يقتضي ذلك أزلية العالم أم لا ، فإن قالوا : نعم : فقد كفروا ، وإن قالوا : لا : بطلت شبهتهم ، ((فليكن التكوين أيضاً)) : مثل ذات الهاري سبحانه ((قديما مع حدوث المكون المتعلق به)) : يعني بالتكوين .

الشبهة من الشيخ حافظ الدين

((وما يقال)) : القائل الشيخ حافظ الدين إشارة إلى دفع شبهتهم في حدوث التكوين ، وهو أن يقال : إن قدم التكوين يقتضي قدم المكون ((من أن القول بتعلق وجود المكون بالتكوين قول بحدوثه إذ القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير ، والحادث ما يتعلق به)) : يعني ما يتعلق تكونه بالتكوين حادث ضرورة أن المحدث ما يتعلق وجوده بغيره ، والقديم ما لا يتعلق وجوده بغيره ، والعجب كل العجب ! أن قوماً يدعون البراعة في التوحيد والصفات ، والتبحر في معرفة الدلائل ، يزعمون أن القول بقدم التكوين يؤدي إلى القول بقدم المكونات مع علمهم أن ما يتعلق وجوده بسبب من الأسباب فهو الحادث : لأن القديم هو المستغني في وجوده عن غيره ، فما لم يستغن عن غيره وتعلق وجوده به كان محدثا ضرورة ، والمكون وجوده بالتكوين فكيف يكون قديماً .

دفع شبهة الشيخ حافظ الدين

((ففيه نظر لان هذا)) : يعني الذي ذكره الشيخ حافظ الدين ((معنى القديم والحادث بالذات)) : يعني من معنى القديم والحادث ، إنما هو معنى القديم والحادث بالذات . ((على ما تقول به الفلاسفة)) : الفلاسفة قائلون بقدم العالم بالزمان و حدوثه بالذات ، فهو وإن كان لا ابتداء لوجوده عندهم إلا أنه حادث بالذات : لأن وجوده متعلق بغيره ومستند إليه سبحانه بالإيجاب ، وحاصله : أن هذا

الجواب لا يكون على طريق أهل السنة ؛ بل يكون على طريق الفلاسفة ؛ لأن القديم والحادث بالذات إنما يكون عند الفلاسفة . وأما عند أهل السنة مما سوى الله سبحانه حادث بالزمان ، أي المسبوق وجوده بالعدم ، ولا يلزم من تعلق وجود المكون بالتكوين الحادث بهذا المعنى ؛ بل يلزم منه الحادث الذاتي هو عبارة عن تعلق الوجود بالغير - ((وأما عند المتكلمين فالحادث)) : يعني الحادث بالزمان ((ما لوجوده بداية)) : قال الشارح قدس سره في تفسيره : ((أن يكون مسبوقا بالعدم والقديم بخلافه)) : يعني لا بداية لوجوده ولا يكون مسبوقا بالعدم ((و مجرد تعلق وجوده)) : يعني وجود المكون ((بالغير)) : يعني بالتكوين أو بسبب من الأسباب غيره ((لا يستلزم الحادث)) : يعني حدوث المكون ((بهذا المعنى)) : يعني ما يكون مسبوقا بالعدم مع أن المراد بالحادث في المكونات الحادث بهذا المعنى ؛ ((لجواز أن يكون محتاجا إلى الغير صادرا عنه دائما بدوامه ، كما ذهب إليه الفلاسفة فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالهوى مثلا)

النظر في النظر

أقول : ففي نظره نظر ، وذلك لأن المقصود ببيان أن المعروف من جهة الشريعة في صحة الإيمان والعقيدة من معاني القدم والحادث ، هو هذا القدر سواء سماه الفلاسفة والمتكلمون أو غيرهم في اصطلاحهم بالحادث الذاتي أو بالحادث الزماني أو بغير ذلك ، ولا حاجة لنا إلى استلزامه المسبوقية بالعدم ؛ لأن الشرع ما كلفنا باعتقادها ولم يحكم بوجوبها ، والواضع للشرائع ليس إلا هو العزيز الجبار دون المتكلمين وغيرهم من النظائر . فإن زعموا أنهم أخذوا ذلك من الشرع طولبوا بإقامة حجة شرعية بتلاوة آية أو برواية سنة ، ولم يجدوا لذلك سبيلا ، وإن كان بعضهم لبعض ظهيرا .

..... نعم ! إذا أثبتنا صدور العالم عن الصانع
 بالاختيار دون الإيجاب بدليل لا يتوقف على حدوث العالم ، كان
 القول بتعلق وجوده بتكوين الله تعالى قولاً بحدوثه . و من ههنا
 يقال : إن التنصيص على كل جزء من أجزاء العالم إشارة إلى الرد
 على من زعم قدم بعض الأجزاء كالهيلو ؛ و إلا فهم إنما يقولون
 بقدمها بمعنى عدم المسبوقية بالعدم لا بمعنى عدم تكونه بالغير ؛
 والحاصل : إنا لا نسلم أنه لا يتصور التكوين بدون وجود المكون
 و أن وزانه معه وزان الضرب مع المضروب ، فإن الضرب صفة
 إضافية لا يتصور بدون المضافين أعني الضارب و المضروب و
 التكوين صفة حقيقة

توجيه قول الشيخ حافظ الدين

((نعم)) توجيهه لذلك القول ((إذا أثبتنا صدور العالم عن الصانع
 بالاختيار)) : يعني أن القول بتعلق وجود المكون بالتكوين هو القول بالحدوث
 الزماني ، إذا كان صدور الكائنات عن الواجب سبحانه بالقصد والاختيار ، وإليه
 ذهب أهل السنة ((دون الإيجاب)) : يعني من غير قصد واختيار ، وإليه ذهب
 الفلاسفة ، والفاعل بالاختيار هو الذي إن شاء فعل و إن شاء ترك ، والفاعل
 بالإيجاب هو الذي كان صدور الفعل عنه واجبا ، و لم يكن مسبوقا بالقصد
 والاختيار ((بدليل لا يتوقف على حدوث العالم)) : لأن حدوث الكائنات عند الجماعة
 يتوقف على أن يكون الصانع سبحانه فاعلا مختارا ، فهذا التوقف على الدليل الذي
 يتوقف على حدوث الكائنات وجب الدور ((كان القول بتعلق وجوده)) : يعني وجود
 المكون ((بتكوين الله سبحانه قولاً بحدوثه)) : لأن ما يصدر بالاختيار حادث ؛ إذ

بضرورة العقل أن الممكن إذا كان مفتقرا إلى موجد مختار ، وجب أن يكون حادثا زمانيا مسبقا بالعدم ؛ وذلك لأنه لا يكون موجودا حال إرادة الصانع إحداثه و إيجاداه ، فلا محالة يكون عند الإرادة معدوما .

الرد على الفلاسفة

((ومن مهنا)) : يعني ومن أجل أن المراد بالحادث ما يكون مسبقا بالعدم و مخرجا منعدم إلى الوجود ((يقال : إن التنصيص)) من الإمام النسفي ((على كل جزء من أجزاء العالم)) : مع ملاحظة قوله بوقت وجوده ((إشارة إلى الرد على من زعم قدم بعض أجزاء كالهوى)) ، و النفوس ، و العقول ، و الصور الجسمية والنوعية وغيرها من الأشياء ((وإلا)) : يعني وإن لم يكن المقصود بالحادث هذا المعنى ((فهم)) : يعني الفلاسفة ((إنما يقولون بقدمها)) : ، يعني بقدم الهوى و غيرها ((بمعنى عدم المسبوقية بالعدم)) يعني القدم بالزمان لا بالذات ((لا بمعنى عدم تكوته بالغير)) : يعني لا بمعنى أنه لا يحتاج إلى الغير هذا لا يقوله إنسان ، فلم يتم الرد على الفلاسفة ؛ لأن كل جزء من أجزاء الكائنات عندهم أيضا حادث ذاتا .

حاصل الجواب في الرد على القائلين بحدوث التكوين

((والحاصل)) : يعني حاصل الجواب في الرد على القائلين بحدوث التكوين ((إنما لا نسلم أنه لا يتصور التكوين)) : يعني لا يتحقق وجود التكوين ((بدون وجود المكون)) : يعني قبله عند عدمه السابق ((وإن وزانه معه وزان الضرب مع المضروب)) : و أيضا لا نسلم أن حال التكوين مع المكون حال الضرب مع المضروب ((فإن الضرب صفة إضافية)) : يعني ذات إضافة لا أنه نفس الإضافة ؛ لأن الضرب اسم لما قام بالضارب مأخوذا مع الإضافة إليه و إلى المضروب ((لا يتصور بدون المضافين)) : أعني الضارب والمضروب ((والتكوين صفة حقيقة)) : فليس صفة ذات إضافة وليست الإضافة ملحوظة فيه أصلا ورأسا ، لأنه يقوم بذاته مع عزل اللحظ عن تعلقه بالمكون

..... هي مبدأ الإضافة التي هي إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود لا عينها ، حتى لو كانت عينها على ما وقع في عبارة المشايخ لكان القول بتحقيقه بدون المكون مكابرة و إنكارا للضروري . فلا يندفع بما يقال من أن الضرب عرض مستحيل البقاء فلا بد لتعلقه بالمفعول و وصول الألم إليه من وجود المفعول معه : إذ لو تأخر لانعدم هو : بخلاف فعل الباري تعالى فانه أزل واجب الدوام يبقى إلى وقت وجود المفعول و هو غير المكون عندنا : لأن الفعل يغاير المفعول بالضرورة كالضرب مع المضروب و الأكل مع المأكول

((هي مبدأ الإضافة)) :التي هي إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود ((لا عينها)): يعني لاعين الإضافة التي هي وزن الضرب ، أقول : التكوين له معنيان : أحدهما الصفة النفسية الذاتية التي هي مبدأ الإيجاد والإحداث والاختراع والإبداع بالفعل ، و ثانيهما التكوين بالفعل : هو عبارة عن تعلق الصفة النفسية بالمكون ، فهو نسبة بين المكون والمكون كالضرب والذي تقول محققى الماتريدية بقدمه إنما هو الصفة دون التعلق ، والذي لا بد من تحقيقه في المكون إنما هي النسبة و التعلق و التكوين بالفعل ((حتى لو كانت عينها)) : و أما على أن التكوين هو لنفس تلك الإضافة ((على ما وقع في عبارة المشايخ)) : صاحب " التبصرة " و صاحب " الإرشاد " ، تسامح بعض مشايخنا في تفسيره بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود ، ((لكان القول بتحقيقه بدون المكون مكابرة)) : يعني جدالا بلا غاية ((و إنكارا للضروري)) يعني بل مصادمة للهدامة : لأن وجود الإضافة نفسها من غير المضافين محال ببدامة ، فتدبر . ((فلا يندفع بما يقال)) : يعني فالاعتراض وارد و لا يقوم في وجهه ما يقولونه من أن ((الضرب عرض مستحيل البقاء فلا بد لتعلقه بالمفعول و وصول الألم إليه من وجود المفعول معه : إذ لو تأخر

لأن العرض لا يبقى زمانين عند مشيخ الأشاعرة ((بخلاف فعل الباري تعالى فإنه أزلى واجب الدوام يبقى إلى وقت وجود المفعول)) : وحاصله : أن السؤال وارد ولا يقوم في وجهه ما يقولونه من أن فعل الباري ليس كأفعال غيره ، لا بدلها من وجود المفعول ؛ لأنها أعراض مستحيلة البقاء ، وفعل الله سبحانه قديم واجب البقاء إلى وقت وجود المفعول ، لأنه مكابرة ولا يخلو عن تحكم ، أقول : الاختلاف و أدلة الجانبين واقعة قبل تنقيح ما هو أصل الاختلاف ، فادلة الماتريدية مبنية على أن التكوين صفة حقيقية ، وأدلة الأشعرية قائمة على أنه إضافة محضة وأمر اعتباري مأخوذ من نسبة الأثر إلى المؤثر ، وليس مهنا مبدأ عيني وصفة منضمة إلى المؤثر .

التكوين غير المكون عندنا وفيه رد على مشايخ الأشاعرة

ولما قال مشايخ الأشاعرة : إن التكوين عين المكون ، فقال في الرد عليهم ((و مو)) : يعني التكوين ((غير المكون عندنا)) : يعني مشايخ الحنفية .

احتجاج مشايخ الأشاعرة والجواب عنه

واحتج مشايخ الأشاعرة بقوله سبحانه : ﴿ هذا خلق الله فأروني ما ذا خلق الذين من دونه ﴾ ، وبقوله : ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار ﴾ ، والجواب عنه أن إطلاق الحدث الساذج على المفعول شائع ذائع ، فلا يتم التقريب .

احتجاج مشايخ الحنفية بوجوه عقلية، الوجه الأول

واحتج مشايخ الحنفية بوجوه عقلية ، أحدها : ما أشار إليه بقوله : ((لأن الفعل يغائر المفعول بالضرورة)) : يعني إن التكوين فعل والفعل يغائر المفعول ، قال بعض الأفاضل : وفيه نظر لأن التكوين ليس نفس الفعل بل مبدأه - أقول : وفي نظره نظر ، وذلك لأن المطلوبة بالفعل ما به الفعل وهو مبدأه ، وهو منفصل عن المفعول ، وأيضاً قد سبق بمرات عديدة أن المراد به المبدأ ((كالضرب مع المضروب والأكل مع المأكول)) .

.....ولأنه لو كان نفس لا مكون لزم أن يكون المكون مكونا مخلوقا بنفسه ضرورة أنه مكوّن بالتكوين الذي هو عينه ، فيكون قديما مستغنيا عن الصانع وهو محال ، وان لا يكون للخالق تعلق بالعام سوى أنه أقدم منه قادر عليه مع غير صنع وتأثير فيه ضرورة كونه بنفسه ؛ وهذا لا يوجب كونه خالقا و العالم مخلوقا ،

الوجه الثاني

وثانيها : ((ولأنه لو كان)) : يعني التكوين ((نفس المكون لزم أن يكون المكون مكونا مخلوقا بنفسه)) : فنكون إذن نحن موجودين بأنفسنا ، أو بحكم الاتفاق وإذا كان وجودنا بأنفسنا ، أو بحكم الاتفاق فلا يصح وجودنا عن عدم ، وقد ثبت بالبرهان القاطع وجودنا عن عدم ((ضرورة أنه)) : يعني المكون ((مكوّن بالتكوين الذي هو عينه فيكون قديما مستغنيا عن الصانع)) : فحينئذ يكون المكون واجب الوجود لا ممكن الوجود ((وهو محال)) : وهذا محال في حق الحق ؛ لأنه يستلزم قيام التكوين الذي هو العالم به سبحانه ، وذلك محال ؛ بل يستلزم أن يكون الباري سبحانه متصفا بالأعراض ؛ لأنها عين تكوينها القائم به سبحانه ، وذلك محال .

الوجه الثالث

وثالثها : ((وأن لا يكون للخالق تعلق بالعالم)) : وذلك من حيث أن تكونه إنما هو بنفسه ((سوى أنه أقدم منه)) : من حيث أنه واجب قديم ((قادر عليه)) : لا أنه خالق له بالفعل ، ((مع غير صنع وتأثير فيه ضرورة كونه بنفسه وهذا)) : يعني عدم تعلق الخالق بالمخلوق ((لا يوجب كونه خالقا و العالم مخلوقا)) : وذلك لعدم احتياجه في وجوده إليه سبحانه .

..... فلا يصح القول بأنه خالق للعالم وصانعه ، هذا خلف ؛
وان لا يكون الله تعالى مكونا للأشياء ضرورة أنه لا معنى للمكون
إلا من قام به التكوين ، و التكوين إذا كان عين المكون لا يكون
قائما لذات الله تعالى ، و ان يصح القول بان خالق سواد هذا
الحجر أسود وهذا الحجر خالق وللسواد ؛ إذ لا معنى للخالق و
الأسواد إلا من قام به الخلق و السواد ، وهما واحد ، فمحلها
واحد ؛ وهذا كله تنبيه على كون الحكم بتغاير الفعل والمفعول
ضروريا ، لكنه ينبغي للعاقل أن يتأمل في أمثال هذه المباحث و
لا ينسب إلى الراسخين من علماء أصول الدين ما تكون
استحالاته بديهية ظاهرة على من له أدنى تميز ؛ بل يطلب
لكلامه محملاً يصلح محلاً لنزاع العلماء وخلاف العقلاء ، فإن
من قال التكوين عين المكون أراد أن الفاعل إذا فعل شيئا
فليس مهنا إلا الفاعل و المفعول ، و أما المعنى الذي يعبر عنه
بالتكوين والإيجاد ونحو ذلك

((فلا يصح القول بأنه خالق للعالم وصانعه هذا خلف)) : يعني عدم
صحة القول بأنه خالق للعالم وصانعه ؛ لأن الثابت بالأدلة السمعية
والبراهين العقلية أن الله سبحانه خالق ، والعالم مخلوق .

الوجه الرابع

و رابعها : ((أن لا يكون الله تعالى مكونا للأشياء ضرورة أنه لا معنى
المكون)) : بحسب العرف والعربية إلا من قام به التكوين ((والتكوين إذا كان

عين المكون لا يكون قائما بذات الله سبحانه ((: وذلك لأن المكون غير قائم بذات الله سبحانه ، والتكوين إذا كان عين المكون فلا يكون التكوين أيضا غير قائم بذاته سبحانه .

الوجه الخامس

((وأن يصح القول بأن خالق سواد هذا الحجر أسود ، وهذا الحجر خالق للسواد : إذ لا معنى للخالق والاسود إلا من قام به الخلق و السواد)) : وقد قلتم : إن تكوين الشيء عنه فتكوين السواد عنه ، فما قام به السواد قام به تكوينه : ((وهما واحد)) : يعني الخلق والسواد لأن الخلق تكوين و السواد مكون و التكوين عين المكون : ((فمحلها واحد)) : لأن اتحاد الحال يوجب اتحاد المحل ، فإن يكون الحجر محلا للسواد يوجب أن يكون محلا للتكوين و الخلق ، ((وهذا كله تنبيه)) ، يعني هذه الوجوه كلها تنبيهات ((على كون الحكم بتغاير الفعل والمفعول ضروريا)) : يقول : إن الحكم بتباين التكوين و المكون بديهي ، والمقرر أن البديهي لا يحتاج إلى الدليل : بل لا يجوز إقامة الدليل عليه ، فهذه الوجوه التي ذكرها مشايخ الحنفية ليست بدلائل؛ بل تنبيهات على بداهة الحكم ، ولا يبعد أن يقال: ويمكن أن يكون بداهة البديهي نظرية : لأن البديهي ذاته لا ثبوت صفاته له ، فلا حاجة إلى التنبيه على التنبيه ، فتأمل . ((لكنه ينبغي للعاقل أن يتأمل في أمثال هذه المباحث)) : يعني مسائل التكوين أن التكوين صفة حقيقية أو صفة إضافية أو أن التكوين عين المكون أو غيره ((ولا ينسب إلى الراسخين)) : أشار به إلى مشايخ الأشاعرة ، ومنهم إمامهم ((من علماء أصول الدين)): يعني علماء علم التوحيد والصفات ، فإن الكلام أصول من أقوى أصول الدين وعلومه

((ما تكون استحالته بديهية ظاهرة)) : لأن قلوبهم و أذنانهم أرفع من أن لا يعقلوه و لا يعلموه ((على من له أدنى تميز)) : يعني في الفنون أو في الصواب و الخطأ ((بل يطلب لكلامهم محملاً)) : يعني مطلبها و مقصدا و معنى صحيحا يحمل عليه كلامهم ((يصح محلاً لنزاع العلماء و خلاف العقلاء)) لئلا يلزم نسبة المكابرة إلى العلماء المحققين ، أقول : كان الشارح قدس سره إماما في العلوم العقلية و النقلية وافر الديانة والجلالة، وكان كثير التواضع ، و إلا فلا حاجة إلى هذا البيان .

المحمول الصحيح لكلام مشايخ الأشاعرة

((فإن من قال)) : و هو شيخ مشايخ الأشاعرة ((التكوين عين المكون أراد أن الفاعل إذا فعل شيئا فليس مهنا)) : يعني في الخارج بعد إحداث هذا الفعل ((إلا الفاعل و المفعول ، و أما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين و الإيجاد و نحو ذلك)) : من الإبداع و الاختراع

..... فهو أمر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل إلى المفعول ، وليس أمرا محققا مغائرا للمفعول في الخارج ، لم يرد أن مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكون لتلزم المحالات وهذا كما يقال أن الوجود عين المامية في الخارج

((فهو أمر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل إلى المفعول)) : يعني من إضافة المؤثر إلى الأثر ((وليس أمرا محققا ، مغائرا للمفعول في الخارج)) : بل وهنا جود واحد ، يستند أولا وبالذات إلى الفاعل والمفعول ، وثانيا وبالعرض إلى هذا الأمر الاعتباري المأخوذ عن أحدهما أو مجموعهما ، وهذا شأن الأمور الانتزاعية بالنظر إلى مناشئها ومبادئها ، فلا يكون في الخارج إلا الفاعل و مفعوله ، وهو الأثر الصادر عنه في الخارج ، وأما المعنى المصدري بمعنى الإيقاع والتأثير فليس له وجود في العين ، وقد سبق منسوب الأشاعرة أن التكوين من الإضافات والاعتبارات وصفات الأفعال لا من الصفات النفيسة الذاتية ، فإذا نظرنا في التكوين والمكون على هذا لا يثبت إلا وجود المكون حقيقة ، وأما وجود التكوين فهو اعتباري إضافي .

((ولم يرد)) : شيخ مشايخ الأشاعرة ((أن مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكون)) : يعني لم يرد أن مفهومهما واحد ، هذا لم يقل به عاقل فضلا عن فاضل و فضلا عن الشيخ ((لتلزم المحالات)) : يعني تلك المستحيلات أو ردّها مشايخ الحنفية .

تظهير

((وهذا)) : يعني قول الشيخ أن التكوين عين المكون نظير قول القائل ، ((كما يقال إن الوجود عين المامية في الخارج)) : إشارة إلى دفع الاستبعاد عن هذا القول بإثبات نظيره

..... بمعنى أنه ليس في الخارج للمامية تحقق و
لعارضها المسمى بالوجود تحقق آخر حتى يجتمعا اجتماع
القابل و المقبول كالجسم والسواد ؛ بل المامية إذا كانت
فكونها هو وجودها لكنهما متغايران في العقل بمعنى أن للعقل
أن يلاحظ المامية دون الوجود وبالعكس ؛ فلا يتم إبطال هذا
الرأي إلا بإثبات أن تكون الأشياء و صدور ما عن الباري تعالى
يتوقف على صفة حقيقة قائمة بالذات

((بمعنى أنه ليس في الخارج للمامية ، تحقق و لعارضها المسمى بالوجود تحقق
آخر)) : ولأنه ثبت في موضعه أن الوجود من الأوصاف الانتزاعية مأخوذ من نفس
الشيء ، وليس من الأوصاف الانضمامية ، و إلا لزم تقدم وجود المنضم إليه على
وجود المنضم ، فيلزم تقدم الشيء على نفسه في الوجود ، أو التسلسل أو الدور في
الوجودات ؛ بل وجوده في موضعه هو عين وجود موضعه ((حتى يجتمعا)) : يعني
المامية والوجود ((اجتماع القابل والمقبول كالجسم والسواد)) : القابل هو الجسم و
المقبول هو السواد ((بل المامية إذا كانت)) : يعني تقررت و وجدت ((فتكونها)) :
يعني وجود المامية ((هو)) : يعني المكون ((وجودها)) : يعني المامية ((لكنهما
متغايران في العقل)) : يعني أن للعقل أن يتعقل المامية دون الوجود ((بمعنى أن
للعقل أن يلاحظ المامية دون الوجود و بالعكس)) : بمعنى أن يتصور الوجود دون
المامية ؛ لأنه لا تضاييف بينهما ، و التلازم في التحقق دون التعقل ((فلا يتم إبطال
هذا الرأي)) : يعني إبطال مذهب الشيخ وأشياعه من أن التكوين عين المكون - ((إلا
بإثبات أن تكون الأشياء و صدور ما عن الباري تعالى يتوقف على صفة حقيقة قائمة
بالذات)) : يعني بذات واجب الوجود

.....مغائرة للقدرة والارادة ، و التحقيق : أن تعلق
 القدرة على وفق الارادة بوجود المقدور لوقت وجوده إذا نسب
 إلى القدرة يسمى إيجادا له ، وإذا نسب إلى القادر يسمى الخلق
 و لا تكوين و نحو ذلك ، فحقيقته كون الذات بحيث تعلقت
 قدرته بوجود المقدور لوقته ، ثم تتحقق بحسب خصوصيات
 المقدورات خصوصيات الأفعال كالتصوير والترزيق والأحياء و
 الاماتة و غير ذلك الى مالا يكاد يتناهى . وأما كون كل من ذلك
 صفة حقيقية أزلية فمما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر
 وفيه تكثير للقدمات جدا ، وإن لم يكن متغايرة . والأقرب ما
 ذهب إليه المحققون ، منهم

((مغائرة للقدرة والإرادة)) .

الجواب من مشائخ الحنفية

و قد أثبت مشايخنا الحنفية بالأدلة اليقينية أن التكوين صفة حقيقية
 قائمة بذاته العلية مؤثرة مغائرة ومبائنة القدرة والإرادة ، وقد أبطلنا بالبرامين
 القاطعة مذهب الشيخ وأشياعه ، فكيف تقول : فلا يتم إبطال هذا الرأي ، هذا
 منك تعصب لا غير -

ميل من الشارح إلى مذهب الشائخ الأشعري بأنه أمر اعتباري

((والتحقيق)) : يعني و مذهب المحققين هم الأشاعرة يقولون : ليست صفة
 التكوين سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بمتعلق خاص على وفق الإرادة ((أن تعلق
 القدرة على وفق الإرادة)) : يعني في التخصيص بأحد الجانبين وأحد الأوقات ((بوجود

المقدور لوقت وجوده إذا نسب إلى القدرة يسمى إيجادا له ((: من حيث أنه تعلق مفيد لوجوده ((وإذا نسب إلى القادر)) : من حيث أنه سبب لصدور المقدور وإن صدره بإرادته و اختباره ((يسمى الخلق والتكوين و نحو ذلك)) : من الإبداع والاختراع والفعل والصنع وغيرها ((فحقيقته)) : يعني حقيقة التكوين أمر إضافي ((كون الذات)) : يعني ذات الواجب الوجود ((بحيث تعلقت قدرته بوجود المقدور لوقته)) : يعني في وقت وجود المقدور في علمه ((ثم تتحقق بحسب خصوصيات المقدورات)) : من الصورة والرزق والحياة والموت وغيرها ((خصوصيات الأفعال كالتصوير والترزيق والإحياء والإماتة)) : فالتصوير هو القدرة باعتبار تعلقها بالصورة ، والترزيق تعلقها بإيصال الرزق ، والإحياء تعلقها بإيصال الحياة ، والإماتة تعلقها بإيصال الموت ، ومن هذا يقولون : صفات الأفعال إضافات ، و صفات الأفعال حادثة : لأنها عبارة عن تعلقات القدرة والتعلقات حادثة ((وغير ذلك إلى ما لا يكاد ويتناهي)) : من مقدوراته المختلفة الأنواع لا تعد ولا تحصى .

مذهب ثالث ذهب إليه بعض مشايخ الحنفية الماتريدية

((وأما كون كل من ذلك)) : من الصفات الفعلية وفصول التكوين ، ((صفة حقيقية أزلية فمما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر)) : بيان مذهب ثالث ذهب إليه بعض مشايخ الحنفية الماتريدية يقولون : إن التكوين ليس وصفا إضافيا ؛ كما يقول به شيخ مشايخ الأشاعرة ، ولا صفة واحدة حقيقية ؛ كما قالت أكثر مشايخ الحنفية الماتريدية ، بل كل من الصفات الفعلية صفة حقيقية أزلية ((وفيه تكثير للقدماء)) : فيه نوع إيماء إلى أن التكثير ليس أمرا مناسبا .

تأييد المذهب الثالث

أقول : وأي مضائق فيه فإن نفس تعدد القدماء من جهة الأوصاف والنعوت

لا محيص عنه للقطع بوجود الصفات الحقيقية ، وهي قديمة أزلية لا محالة ، و
أما قول مشايخ الأشاعرة و أكثر مشايخ الماتريدية إنما أثبتوا الصفات القديمة
السبعة . أو الثمانية للضرورة الموجبة لإثباتها ، فيلبي نفي ما لا ضرورة فيه .
فهو تحكم و مخالف لظاهر النصوص ((جدا)) : إنما قال : " جدا " لأن التعدد و
التكثر يلزم القائلين بالسبعة و الثمانية أيضا ((و إن لم يكن متفائرة)) : يعني
بالذات بل بالصفات .

رد على الشارح

أقول : قد سبق في بحث الصفات أن المحال هو تعدد الذوات القديمة لا
تعدد صفات قديمة قائمة بذات قديمة . ولا يخفى على عاقل أن إثبات الصفات
القديمة ، إن كان مخلا بالتوحيد وجب نفي السبع و الثمانية أيضا ، وإن لم يخل
فلا بأس في إثبات صفات غير متنامية ، فتأمل ولا تغفل .

ترجيح الشارح لمذهب المحققين من مشايخ الماتريدية والرد

على ترجيح الشارح

((والأقرب)) إلى التوحيد ((ما ذهب إليه المحققون منهم)) : يعني من
مشايخ الماتريدية - و هم أكثرهم - أقول : هذا ليس بأقرب بل أبعد بل بمرات
أبعد ، فإن ثبوت القدر المتناهي من الصفات العلية والكمالات الإلهية ثبوت بلا
دليل ، والغرض ترجيح مذهب أكثر مشايخ الماتريدية على مذهب بعض مشايخ
الماتريدية ، وليس مراده اختيار هذا المذهب على سائر المذاهب ، فإن الأفضل
عنده - قدس سره - مذهب مشايخ الأشاعرة ، وهو أن التكوين وصف إضافي و
أمر اعتباري راجع إلى القدرة الحقيقية القديمة ، و مؤلفاته مملوئة به ، و ذلك
لأن الشارح - قدس سره - أشعري الأصول و حنفي الفروع ، فتدبر .

..... و هو أن مرجع الكل إلى التكوين ، فإنه إن تعلق بالحياة يسمى إحياء و بالموت إماتة و بالصورة تصوير أو بالرزق ترزيقا الى غير ذلك ، فالكل تكوين ، و إنما الخصوص بخصوصية التعلقات . و الإرادة صفة الله تعالى أزلية قائمة بذاته ، كرر ذلك تأكيد او تحقيقا لإثبات صفة قديمة لله تعالى تقتضي تخصيص المكونات بوجه دون وجه في وقت دون وقت

((و هو أن مرجع الكل)) : من الإحياء والإماتة والتصوير والترزيق وغيرها ((إلى التكوين فإنه إن تعلق بالحياة يسمى إحياء و بالموت إماتة و بالصورة تصويرا أو بالرزق ترزيقا إلى غير ذلك فالكل تكوين)): فنفس التكوين على هذا المذهب ، يعني مذهب أكثر مشايخ الماتريدية صفة حقيقية قديمة أزلية : لكن فصولها وأنواعها أمور اعتبارية غير قديمة . ((و إنما الخصوص بخصوصية التعلقات)) : يعني و كلها عين التكوين مع فروق لحاظية ناشئة عن اختلاف تعلقاته باختلاف متعلقاته وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق .

صية الإرادة: معناها والدليل عليها

((والإرادة صفة الله تعالى)) : ومعنى الإرادة عند العقل واضح إذكل أحد منا يعلم قبل صدور الفعل عنه أوتركي يظهر في نفسه حالة ميلانية تقتضي ترجيح أحدهما على الآخر، و عبّر الشارح عنها فيما سبق صفة توجب تخصيص المقدور بخصوص وقت إيجاده ((أزلية قائمة بذاته)) : وإرادته قديمة تتعلق بكل موجود ولا تقدم فيه ولا تأخر ولا تبدل ولا تغير، وهي والمشيئة عندنا واحدة في حقه سبحانه ، ومشيئة الكائنات تابعة لمشيئته قال الله سبحانه : ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ﴾ ((كتر ذلك)) : مع أنه مفهوم و معلوم مما سبق في أوائل بحث الصفات ((تأكيداً وتحقيقاً لإثبات صفة قديمة لله تعالى)) راداً على المخالفين من

الفلاسفة والمعتزلة والكرامية ((تقتضي تخصيص المكونات بوجه دون وجه في وقت دون وقت)) : يعني أنها صفة زائدة مغايرة للعلم والقدرة مرجحة لبعض مقدوراته على بعض ، وذلك إنا وجدنا بعض أفعال الله سبحانه متقدمة وبعضها متأخرة : مع أن ما تقدم يجوز في العقل أن يتأخر ، وما تأخر يجوز في العقل أن يتقدم ، واقتصر ذلك التقدم والتأخر إلى مخصص ، وهو لا جائز أن يكون نفس الذات الواجب الوجود : فلأن نسبة الذات إلى الضدين واحدة ، ولا جائز أن يكون موالعلم : لأن العلم بالوقوع تبع للوقوع ، فلو كان موثباً لذلك العلم لزم الدور ، ولا جائز أن يكون هو نفس القدرة : لأن خاصية القدرة الإيجاد ، وذلك بالنسبة إلى جميع الأوقات على السوية ، فلا بد من إثبات صفة وراء هذه الصفات ، وتلك الصفة هي المسماة بالإرادة .

افترق الناس في إرادة الله إلى أربع، وهم الفلاسفة والمعتزلة، و الكراميه، وأهل السنة

ولما افترق النظار إلى أربع فرق : فقوم يقولون : إن العالم وجد لذات الله سبحانه ، وأنه ليس للذات صفة زائدة البتة ، ولما كانت الذات قديمة كان العالم قديماً ، وكانت نسبة العالم إلى الله سبحانه مثل نسبة المعلول إلى العلة . وقوم يقولون : إن العالم حادث ولكنه حدث في الوقت الذي حدث فيه لا قبله ولا بعده لإرادة حادثة حدثت له سبحانه لا في محل ، فاقترض حدوث العالم ، مولاء هم المعتزلة . وقوم يقولون : حدث العالم في وقت حدوثه لإرادة حدثت له في ذاته ، مولاء هم الكرامية . وقوم يقولون : حدث العالم في الوقت الذي تعلق الإرادة القديمة بحدوثه فيه من غير حدوث إرادة ومن غير أن تتغير صفته القديمة مولاء هم أهل السنة وهم أهل الحق . فقال الشارح قدس سره راداً على الفرق الثلاثة :

..... لاكما زعمت الفلاسفة من : أنه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالإرادة و الإختيا ؛ و التجارية من : أنه مرید بذاته لا بصفته و بعض المعتزلة من : أنه مریدة بإرادة حادثة لا في محل و الكرامية من : أن إرادته حادثه في ذاته ؛ و الدليل على ما ذكرنا الآيات الناطقة بإثبات صفة الإرادة و المشية لله تعالى مع القطع بلزوم قيام صفة الشيء به.....

الرد على الفرق الثلاث

وقال : ((لا كما زعمت الفلاسفة من أنه تعالى موجب بالذات لافاعل بالإرادة و الاختيار)) : اتفق أرباب الأديان على أن تأثير الباري سبحانه في إيجاد العالم بالقدرة و الاختيار ، و زعمت الفلاسفة أن تأثيره في وجود العالم بالإيجاب مثل تأثير الشمس في الإضاءة ، و تأثير النار في التسخين و الإحراق .

احتجاج الفلاسفة على عدم إرادة تعالى والجواب عنه

و احتجت الفلاسفة على عدم إرادته سبحانه بأن الله سبحانه لو كان مریداً ، فإرادته إن كانت قديمة يلزم قدم المراد ، و يلزم قدم العالم ، و يلزم زوال القديم مع أن ما ثبت قدمه امتنع عدمه ؛ لأنها لا تبقى بعد الإيجاد و إن كانت حادثة يستلزم قيام الحوادث بذاته سبحانه ، و يفترق إلى إرادة أخرى و دار أو تسلسل ، و الجواب : أنها قديمة متعلقة بزمان معين ، إذ الإرادة قد سبق المراد ؛ كما أن واحداً منها يريد الحج بعد سنة أو سنتين ، فإذا كان وقته جزم الإرادة و حج ، و هذا ما أشاروا إليه بقولهم : الإرادة في الأزل متعلقة بتخصيص الحوادث بأوقاتها ، و الزوال إنما يرد على تعلقها بذلك الوقت ، و تعلقها حادث فلا يلزم

زوال القديم و الحق أن واحداً من العقلاء المعتمد بهم لم يصفوه بإنكار الإرادة القديمة الأزلية ، وإنما ينقل عن سفهاء الطبعيين وأوساخ الدهريين الذين هم كالأنعام بل هم أضل .

الرد على النجارية وأكثر المعتزلة

((والنجارية)) : يعني ولا كما زعمت النجارية أصحاب حسين بن محمد النجار وأكثر معتزلة الري وحواليها على مذهبه وهم مرغوثية و زعفرانية و مستدركة ، وافقوا المعتزلة في نفي الصفات من العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع البصر ، وافقوا الصفاتية في خلق الأعمال ((من أنه مريد بذاته)): قال النجارتية للفلاسفة : الباري سبحانه مريد لنفسه كما هو عالم لنفسه . أقول : هذا صدر من جهله : لأنه لما دل الدليل على استناد هذا العالم إلى موجود واجب الوجود لذاته فقد علمنا ذاته بعدما علمنا كونه مريداً ، والمعلوم غير ما هو غير معلوم ، فتدبر . ((لا بصفته)) : يعني لا بصفة الإرادة، هذا هو القول الثاني للنجار ، وأما القول الأول قد سبق ، يقول : معنى كونه مريداً أنه غير مغلوب ومقهور ولا مستكره ، وهذا أيضاً باطل لأن الجماد والنائم غير مقهور مع أنه ليس بمريد .

الرد على بعض المعتزلة

((و بعض المعتزلة)) : يعني ولا كما زعم بعض المعتزلة أبو علي الجبائي وأبو هاشم و عبد الجبار ((من أنه مريد بإرادة حادثة لا في محل)): يعني أن إرادة الله سبحانه قائمة بذاتها حادثة موجودة لا في محل ، وذلك لأن إرادة الله سبحانه لو كانت قديمة أزلية وجب قدم المراد وهو مستحيل .

الرد على بعض الكرامية

((والكرامية)) : يعني لا كما زعمت الكرامية ((من أن إرادته حادثة في ذاته)) :
يعني أن إرادة الله سبحانه صفة حادثه يخلقها الله سبحانه في ذاته ، وذلك لأن إرادة
الله سبحانه ، لو كانت قديمة وجب تعدد القدماء ، وهذا قد أبطلناه سابقا .

احتجاج أهل السنة بالمنقول والمعقول

((والدليل على ما ذكرنا)) : من مذهب أهل السنة أن الله سبحانه مريد في
صنعه بإرادة قديمة أزلية قائمة بذاته سبحانه ، ((الآيات الناطقة بإثبات صفة
الإرادة والمشيئة)) : هذا رد على النجارية ، وقد احتج أهل السنة بالمنقول من قوله
سبحانه : ﴿ يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ يريد الله ليبين
لكم ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم ﴾ . واحتج أهل السنة
بالمعقول من وجهين : الوجه الأول : أن وجود كل حادث موقوف على تعلق الإرادة به ،
فلو كانت إرادة الله محدثة احتاجت إلى إرادة أخرى ولزم التسلسل . قيل : نقائل أن
يقول عليه : إنكم أثبتتم الإرادة لترجح أحد وقتي الإيجاد على سائر أوقاته ، وجوزتم
أن للقادر أن يرجح أحد مقدوريه على الآخر من غير مرجح ، فلم لا يجوز أن يصدر
عن القادر إرادة بلا مرجح : ثم تصير تلك الإرادة مرجحة لما عداها ، فلا يلزم
التسلسل ؟ نقول في الجواب عنه : ولا شك أن من جَوَّز للقادر أن يرجح أحد
مقدوريه على الآخر من غير مرجح يلزمه ذلك ، وأما من لم يجوزه فلا يلزمه - الوجه
الثاني : أن إرادة الله سبحانه لو كانت حادثة فلما أن تكون قائمة بذاتها أو قائمة
بذات الله سبحانه وكلاهما باطل - أما الأول فلأن الإرادة الحادثة صفة ، وقيام
الصفة بنفسها غير معقول ؛ ومع ذلك كان اختصاص ذاته سبحانه بالإرادة القائمة
بذاتها تخصيصا بلا مخصص : لأن الإرادة إذا كانت قائمة بذاتها كانت نسبتها إلى
جميع الذوات ذات الباري سبحانه و ذوات الممكنات على السواء ، فكان اختصاص
ذاته بها تخصيصا بلا مخصص .

الدخل المقدروالجواب عنه

قوله : " وكونها لا في محل " ، مفهوم سلبي ، إشارة إلى جواب دخل مقدر ، تقرير الدخل : أن ذات الله سبحانه لا في محل ، والإرادة أيضا لا في محل ، فكان اختصاص ذاته سبحانه بالإرادة أولى من غيره . وتقرير الجواب : أن كون الإرادة لا في محل مفهوم سلبي ، لا يصلح أن يكون مخصصا ؛ لأن السلب لا يكون علة للثبوت ، ولهم أن يقولوا : لا نسلم أن الإرادة على تقدير كونها قائمة بذاتها وبنفسها كان اختصاص ذاته بها تخصيصا بلا مخصص ، قوله : لأن نسبتها إلى جميع الذوات على السواء ، قلنا : لا نسلم فإن ذات الله سبحانه فاعل للإرادة واختصاص الفاعل بالآثر أولى من اختصاص غيره به ، وأما الثاني فمحال ؛ لأنه سبحانه لا يجوز أن يكون محلا للحوادث لما سبق .

الرد على بعض المعتزلة بوجوه

((مع القطع بلزوم قيام صفة الشيء به)) : هذا رد على بعض المعتزلة ، إن إرادة الله سبحانه حادثة لا في محل وهذا باطل ، وتدل عليه وجوه : الوجه الأول إن وجود عرض لا في محل بعيد عن العقول ، ولو جاز ذلك فلم لا يجوز وجود السواد لا في محل وبياض لا في محل وكذا في سائر الأعراض ، والوجه الثاني : أن تلك الإرادة لو حدثت فلا يخلو إما أن يكون حدوثها بإحداث الله سبحانه أو يكون حدوثها بذاتها وبنفسها ، فإن قالوا : بذاتها ، وجب التعطيل وقيام العرض بنفسه ، فلأن الإرادة الحادثة صفة وقيام الصفة بنفسها غير معقول ، وإن قالوا : بإحداث الله سبحانه ، فنقول : لا يخلو إما أن يكون إحداثها بإرادة أو بغير إرادة فإن قالوا : بغير إرادة ، فيكون الله سبحانه مجبوراً ومغلوباً في إحداثها وإيجادها ، وإن قالوا : بإرادة فنقول : لا يخلو إما أن تكون الإرادة قديمة أزلية أو تكون حادثة ، فإن قالوا : قديمة أزلية فثبت مطلوبنا ، وإن قالوا : حادثة نعود إلى إيراد فتفكر .

..... و امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى ، و أيضا نظام العالم و وجوده على الوجه الأوفق الأصلح دليل على كون صانعه قادرا مختارا ، و كذا حدوثه ؛ اذ لو كان صانعه موجبا بالذات لزم قدمه ضرورة امتناع تخلف المعلول عن علته الموجبة

الرد على الكرامية

((و امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى)): هذا ردٌ على الكرامية أنه تحدث الإرادات في ذاته سبحانه فهو أيضاً باطل . لما ثبت أن ذاته يمتنع أن تكون محلاً للحوادث . المشهور : أن الكرامية يُجَوِّزون ذلك ، و سائر الطوائف ينكرونه ، و من الناس ما قال : إن أكثر طوائف العقلاء يقولون بهذا المذهب ، و إن كانوا ينكرونه باللسان ، و قد أثبتناه فيما سبق ، و ذكرنا عقائد الطوائف في هذا الكتاب .

دليل آخر على كونه تعالى قادراً مختاراً

((و أيضاً نظام العالم و وجوده على الوجه الأوفق الأصلح دليل على كون صانعه قادراً مختاراً)) : فإن من تأمل في الأفاق والأنفس ، و تفكر في آياتها من ارتباط العلويات ، و دوران السموات ، و أوضاعها ، و سيران الكواكب و أحوالها ، و مقادير الحركات و انضباطها ، و تنضيد الخلقة ، و تسديد الفطرة ، و ما يترتب إليه من إتمام التدابير ، و إمضاء التقادير ، و خلقة الحيوان ، و تأليف مفاصلها ، و ما ينوط به من مصالحها ، و ما عرفه من الارتفاق بها و تحصيل كماله الممكن له يقويها اختياراً و طبعاً ، و ما أعطاه ما يناسب لحاله شخصاً و نوعاً قائلاً : ﴿ ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم مدى ﴾ ، ﴿ ربنا ما خلقت هذا باطلاً ﴾ ، و جد من دقائق الحكمة و بدائع الفطرة ما لا يحيط بتفاصيله الدفاتير و الأقلام ، و يعجز عن تصويره

العقول والأفهام ، وحصل له علم ضروري بأن صانعه قادر مختار كامل القدرة بأمر الحكمة . ((وكذا حدوثه)) : يعني حدوث العالم من أجناس الموجودات التي يعلم بها الصانع ، دليل على كون صانعه قادراً مختاراً ، وإلى هذا ذهب المليون أن تأثير واجب الوجود في إيجاد العالم بالقدرة والاختيار ، على ما قدمناه ، إن القدرة صفة تؤثر على وفق الإرادة ، فيصبح منه فعل العالم وتركه ، قالوا : ليس شيء من إيجاد العالم وتركه لازماً لذاته ؛ بحيث يستحيل انفكاكه عنه ، وذهب الفلاسفة ومن تابعهم إلى أن تأثيره سبحانه في وجود العالم بالإيجاب على معنى أن إيجاد العالم على النظام الواقع من لوازم ذاته الرفيعة : مثل تأثير الشمس في الإضاءة ؛ فإنه لازم لذاتها ، وقد أنكرت الفلاسفة القدرة بالمعنى المذكور ، قالوا : وإثبات القادرية مبني على حدوث العالم وإبطال حوادث لا أول لها ، فقال الشارح - قدم سره - راداً على الفلاسفة ((إذ لو كان صانعه موجبا بالذات لزم قدمه)): يعني قدم العالم ، قد عرفت أن حقيقة الإرادة هي القصد إلى تخصيص الجائز ببعض ما يجوز عليه ، وقد تقرر أن إرادته سبحانه عامة تتعلق بجميع الممكنات ، فيلزم أن يستحيل وقوع شيء منها بغير إرادة منه سبحانه لوقوع ذلك الشيء ، وذلك ينفي إرادته لضد ذلك الواقع ؛ وإلا لاجتمع الضدان ، وينفي اتصافه سبحانه بالذمول والغفلة ؛ لانهما منافيان للقصد الذي هو معنى الإرادة ، وينفي أيضاً أن يكون الذات العلي علة لوجود شيء من الممكنات أو مؤثرة فيه بالطبع ؛ لأنه يلزم عليه قدم ذلك الممكن لوجوب اقتران العلة بمعلولها والطبيعة بمطبوعها ، وذلك يناقض إرادة وجود ذلك الممكن القديم ؛ لأن القصد إلى إيجاد الموجود محال إذ هو من باب تحصيل الحاصل ، ولهذا لما اعتقدت الملاحدة من الفلاسفة أن استاذ العالم إليه سبحانه إنما هو على طريق امتناد المعلول إلى العلة ، قالوا : بقدم العالم ونفوا جميع الصفات الواجبة من القدرة والإرادة وغيرهما ، وذلك كفر صراح - والفرق بين

الإيجاد على طريق العلة ، و الإيجاد على طريق الطبع و إن كانا مشتركين في عدم الاختيار ، أن الإيجاد على طريق العلة لا يتوقف على وجود شرط و لا انتفاء مانع ، و الإيجاد بطريق الطبع يتوقف على ذلك ولهذا يلزم اقتران العلة بمعلولها مثل تحرك الإصبع مع الخاتم التي هي فيه مثلاً ، و لا يلزم اقتران الطبيعة بمطبوعها كالإحراق النار مع الحطب ؛ لأنه قد لا يحترق بالنار لوجود مانع وهو الببل فيه مثلاً ، أو تخلف شرط كعدم مماسة النار له ، و هذا في حق الحادث - أما الباري سبحانه فلو كان فعله بالتعليل أو بالطبع لزم قدم الفعل فيهما معاً لوجوب قدمه سبحانه ، و اقتران الفعل حينئذ بوجوده سبحانه إمّا على التعليل فظاهر ، وإمّا على الطبع فلا يصح أن يكون ثم مانع ، و إلا لزم أن يوجد الفعل أبداً ؛ لأن ذلك المانع لا يكون إلا قديماً ، والقديم لا يندم أبداً ، و لا يصح تأخير الشرط لما يلزم عليه من التسلسل - فهذا قلنا فيما سبق : إنه يلزم على تقدير التعليل أو الطبع في حقه سبحانه قدم المعلول أو المطبوع ، و قد قام البرهان على وجوب الحدوث لكل ما سواه جل جلاله ، و على وجود القدم و البقاء له جلّ وعزّ.

((ضرورة امتناع تخلف المعلول عن علته الموجبة)) : بمعنى أن يكون العلة موجودة و المعلول غير موجود . و حاصله : أن الواجب الوجود فاعل بالاختيار في جميع الأشياء ؛ فلأنه لو كان واجبا بالذات لكان أثره لازماً لوجوده ، فيكون قديماً و إلا لكان صدوره في وقت دون وقت ترجيحاً من غير مرجح ، فيلزم قدم العالم . و أيضاً لو كان موجبا بالذات لزم من دوامه دوام معلوله ، و من دوام معلوله دوام معلول معلوله ، فيلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه وهو محال ؛ بل كفر بواح . و إنما قيد العلة بالموجبة لأن العلة المختارة يجوز تخلف المعلول عنها ، لأن الصانع القادر هو الذي يصح أن يصدر عنه الفعل ، و أن لا يصدر . و من أعجب العجائب تابع الفلاسفة على هذا الكفر الصراح رأس الحشوية أحمد بن تيمية و صاحبه ابن

زفيل المعروف بابن قيم ، قال ابن تيمية : وإن العالم قديم بالنوع ، ولم يزل مع الله مخلوقاً دائماً ، فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار . قال صاحب " الدرة المضئية " قال : إن القرآن محدث تكلم الله به بعد أن لم يكن ، وأنه يتكلم ويسكت ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات ، وتعدى في ذلك إلى استلزام قدم العالم بالقول بأنه لا أول للمخلوقات ، فقال بحوادث لا أول لها ، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديماً ، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا تحلة من النحل فلم يدخل ، في فرقة من الفرق الثلاث والسبعين التي افتقرت عليها الأمة^(١) ، وقال ابن قيم في كتابه أعني " النونية " : وتختلف التأثير بعد تمام موجب محال . والله ربي لم يزل ذا قدرة ومشئنة وعلم وحياة ، وبهذه الأوصاف تمام الفعل ، فلا شيء تأخر فعله مع موجب . وهذا تصريح من هذا الرجل بأن الله سبحانه فاعل بالإيجاب انخداعاً منه بقول الفلاسفة القائلين بقدم العالم ، وقد أتى أمل الحق بنيانهم من القواعد وإن كان ابن قيم بعيداً عن فهم أقوال هؤلاء وأقوال هؤلاء ، ثم يناقض ابن قيم نفسه ، ويثبت لله الاختيار ، وهو في الحالتين غير شاعر بما يقول - تعالى الله عما يقول -

قال ابن قيم في كتابه : والله سابق كل شيء ما ربنا والخلق مقترنان ، والله كان وليس شيء غيره ، لسنا نقول كما يقول اليوناني بدوام هذا العالم المشهود والأرواح في الأزل ، وليس بفان أقول : والمسلمون جميعهم يعتقدون أن حياة الله لا افتتاح لها ، وقد تقدم من ابن قيم أنه يقول : إن كل شيء فعال ، وإن الحياة والفعل

(١) وأخرج البخاري عن عمران بن حصين ، وفي هذا الحديث قال رسول الله ﷺ : " كان الله ولم يكن شيء غيره " هذه روايته عنه في بدء الخلق ، وأخرجه عنه في التوحيد بلفظ " كان الله ولم يكن شيء قبله " ، وفي رواية أبي معاوية عند إسماعيلي " كان الله قبل كل شيء " ، وهو بمعنى كان الله ولا شيء معه . قال الحافظ في جميع روايات هذا الحديث : التصريح بإطلاق لفظ شيء عليه . فقال : ولعل راويها أخذوا من قوله ﷺ في حديث ابن عباس : (أنت الأول فليس قبلك شيء) ، قال الحافظ ورواية بدء الخلق ورواية أبي معاوية أصح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها ، قال في " الفتح " في كتاب التوحيد : وهي من مستبشع المسائل المنسوبة لابن تيمية) -

متلازمان ، و معنى هذا أن الفعل لا افتتاح له أيضا ، فإذا كيف يتفق قوله هذا السابق مع قوله مهنا : "كان الله وليس شيء غيره" وقد قلنا سابقا ، فليعرف ذلك أهل الغرور بابن قيم ثم ليعرفوه ، و قد قلنا سابقا : إن القائل بأن الله فاعل بالإيجاب في ناحية ، ودين الإسلام كله في ناحية ، وأي مسلم يستطيع أن يقول : إن ربنا مرغم على فعل ما يفعله ، فتعين أنه مباحاته فاعل بمحض الاختيار ، و بطل مذهب الفلاسفة و الطبائعين و الحشوية أذلهم الله تعالى و أخلى منهم الأرض ، نعوذ بالله من الضلال .

..... ورؤية الله تعالى بمعنى الإنكشاف التام بالبصر ، وهو معنى إثبات الشيء كما هو بحاسة البصر؛ وذلك إنا إذا نظرنا إلى البدر ثم أغمضنا العين فلا خفاء في أنه وإن كان منكشفا لدينا في الحالتين ، لكن انكشافه فيه حال النظر إليه اتم اكمل ، ولنا بالنسبة إليه حينئذ حالة مخصوصة هي المسماة بالرؤية

تمهيد لجواز رؤية الله تعالى

واعلم أنا بينا أنه سبحانه منزّه عن الجسمية والجومرية ، ومقدم عن المكان والجهة ، وأن نفي الجهة يتوهم أنه مقتض لانتهاء الرؤية ، فاقضى المقام دفع هذا التوهم ببيان جواز الرؤية عقلا ووقوعها سمعا ، وأنه قصد أن يبين كيف يجمع بين إثبات الروئية ونفي الجهة ، فقال :

مبحث رؤية الله تعالى والدليل عليها

((ورؤية الله تعالى)) قال قدم سره ((بمعنى الانكشاف التام)) : يعني جواز رؤية الله تعالى سبحانه ، وانكشافه انكشافا تاما من غير أن يلتقص منه قدر من الإدراك ((بالبصر)) : يعني بالعين لا بالقلب ، ((وهو)) : يعني الانكشاف ((معنى إثبات الشيء)) : يعني حصوله عندنا وعلمه لنا ، ((كما هو)) : يعني كما يكون الشيء عليه في الواقع ، ((بحاسة البصر)) : يعني في اليقظة بعين بصرية ، فإن الرؤية المتنامية لا تكون بحاسة بصرية : بل بالتصورات المثالية أو التمثلات الخيالية، والحق : أنه لا مانع من هذه الرؤية ، قالوا : إنها نوع مشامدة تكون بالقلب دون العين ، والأكثرون على جوازها من غير كيفية وجهة ومينة ، وقصبتها طويلة لا يسعها هذا المقام .

((وذلك)) : يعني الرؤية انكشافا تاما ثابتة ، ((إنا)) : يعني لأننا ((إذا نظرنا إلى

البدر)) : قَرَأَيْتَاه ((ثم أغمضنا العين)) : فلما نعلم البدر عند التغميض علما جليا ((فلا خفاء في أنه وإن كان منكشفا لدينا في الحالتين لكن انكشافه حال النظر إليه أتم ، وأكمل)) : وذلك لأن أدنى مراتب الانكشاف التعقل ولو جليا ، ثم التخيل ثم المشاهد ، وهي أعلى الأنحاء ، وكذا إذ علمنا شيئا علما تاما جليا ، ثم رأيناه فلما ندرك بالهداية التفرقة بين الحالتين . ((و لنا بالنسبة إليه حينئذ حالة مخصوصة هي المسماة بالرؤية)) : يعني وهذا الإدراك المشتغل على الزيادة نسمّيه الرؤية .

..... جائزة في العقل ، بمعنى أن العقل إذا
 خلى و نفسه لم يحكم بامتناع رؤيته مالم يقم له برهان على
 ذلك مع أن الأصل عدمه و هذا القدر ضروري : فمن ادعى
 الامتناع فعليه البيان وقد استدل أهل الحق على إمكان الرؤية
 بوجهين : عقلى و سمعي ، تقرير الأول : انا قاطعون برؤية
 الأعيان و الأعراض ضرورة أنا نفرق بالبصر بين جسم و جسم
 و عرض و عرض ، و لا بد للحكم المشترك من علة مشتركة ، و
 هي اما الوجود أو الحدوث أو الإمكان

((جائزة في العقل)): يصح أن يُرى في الآخرة بمعنى أنه يتكشف لعباده
 المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المنير المرئي خلافا للفلاسفة والمعتزلة من غير
 ارتسام صورة المرئي في الغير و اتصال شعاع خارج من الغير إلى المرئي و حصوله
 مواجهة خلافا للكرامية ، والمجسمة ، والمشبهة ، والحشوية ، والنجارية ،
 والزيدية ، من الرافضة ؛ فإنهم جوزوا رؤية الله جل شأنه بالمواجهة لاعتقادهم
 أنه سبحانه في الجهة والمكان ، وهم متفقون على أنه سبحانه لو لم يكن جسما
 وجومرا ، و لم يكن في جهة و مكان ، يمتنع وجوده فضلا عن الرؤية ، والمراد
 بالرؤية الحالة التي يجدها الإنسان حين ما يرى الشيء بعد علمه به فلنا ندرك
 تفرقة بين الحالتين ، وتلك التفرقة لا يجوز عودها إلى ارتسام صورة المرئي ، أو
 اتصال شعاع خارج من الغير إلى المرئي عند المواجهة ، فهي حالة أخرى مغايرة
 للحالة الحاصلة عند العلم يمكن حصولها مع عدم الارتسام و خروج الشعاع ،
 فتصبح الرؤية بهذا المعنى . ((بمعنى ان العقل اذا خلى و نفسه)) : يعني إذا ترك
 العقل مع ذاته مجردا عن غلبة الوهم وأمثالها لا عن إقامة برهان الامتناع ، ((لم
 يحكم بامتناع رؤيته ما لم يقم له برهان على ذلك)) : يعني ما لم يقم دليل على

الامتناع ، و مجرد احتمال أن يظهر دليل عقلي على الامتناع لا يكفي - ((مع أن الأصل عدمه)) ، يعني الأصل عدم البرهان لأن الأصل في أجناس الكائنات العدم . ((وهذا القدر)) : يعني من قضاء العقل ((ضروري)) يعني في صحة الرؤية لا يحتاج في إثبات العلم به إلى نظر و استدلال ، ((فمن ادعى الامتناع)) : من الفلاسفة والمعتزلة و الطوائف السابقة ((فعليه البيان)) : يعني برهان الامتناع ، وإن قال : قائل إن امتناع الرؤية معلوم بالبداهة ، فنقول : أما دعوى البداهة فباطلة ، فإن البديهي متفق عليه بين العقلاء ، وهذا غير متفق عليه ، فلا يكون بديهيًا ، فثبت أن من نفي الرؤية لا بد له أن يعول في نفيها على الدليل لا على ادعاء الضرورة .

استدلال أهل الحق على إمكان الرؤية بوجهين عقلي وسمعي

((وقد استدلل أهل الحق)) : مشايخ الأشاعرة و مشايخ الحنفية ((على إمكان الرؤية)) : يعني على جواز الرؤية في النشأة الثانية ((بوجهين : عقلي)) : هذا ما اختاره شيخ مشايخ الأشاعرة أبو الحسن ، و جمهور أشياعه ، ((وسمعي)) : وهذا ما اختاره شيخ مشايخ الحنفية أبو منصور الماتريدي ، و جمهور أتباعه .

الوجه العقلي

((تقرير الأول)) : يعني الدليل العقلي المعول عليه في هذه المسئلة ((إنا قاطعون برؤية الأعيان والأعراض ضرورة : قالوا : إنا جازمون برؤية الجواهر والألوان بالبداهة)) أنا نفرق بالبصريين جسم و جسم)) : مثلاً بين الحجر والشجر وغيرهما ((وعرض و عرض)) : مثلاً بين الصفرة و الحمرة و غيرهما . فالجواهر والألوان تشتركان في صحة الرؤية ((ولا بد للحكم المشترك)) : وهو صحة الرؤية ، ((من علّة مشتركة)) : وقد تقرر في موضعه أن الحكم المشترك يجب تعليله بعلّة مشتركة لامتناع تعليل الأحكام المتساوية بالعلل المختلفة ، ((وهي إما الوجود أو الحدوث أو الإمكان)) : ولا مشترك بين الجواهر والأعراض إلا الوجود والحدوث والإمكان .

..... إذ لا رابع يشترك بينهما ، و الحدوث عبارة عن الوجود بعد العدم ، والإمكان عن عدم ضرورة الوجود و العدم ، و لا مدخل للعدم في العلية ، فتعين الوجود و هو مشترك بين الصانع و غيره . فيصح أن يرى من حيث تحقق علة الصحة وهي الوجود و يتوقف امتناعها على ثبوت كون شيء من خواص الممكن شرطاً أو من خواص الواجب مانعاً . وكذا يصح أن يرى سائر الموجودات من الأصوات و الطعوم و الروائح و غير ذلك ؛ و إنما لا يرى بناء على أن الله تعالى لم يخلق في العبد رؤيتها بطريق جري العادة لا بناء على امتناع رؤيتها . و حين اعترض

((إذ لا رابع يشترك بينهما)) : فلا تتجاوز ثلاثة أمور بحكم الاستقراء ، الوجود والحدوث والإمكان ، و لا يصح أن يكون الحدوث والإمكان علة لصحة الرؤية ، قال قدس سره ((والحدوث عبارة عن الوجود بعد العدم)) : والحدوث لا يصلح للعية لأن الحدوث عديم ؛ لأنه عبارة عن كون الوجود مسبقاً بالعدم ، والعديم لا يصلح للعية ((والإمكان عن عدم ضرورة الوجود والعدم)) : والإمكان لا يصلح علة لصحة الرؤية ، و يدل عليه وجوه : الوجه الأول ؛ إن الإمكان عديم فلا يصح للعية ، والوجه الثاني ؛ إن الإمكان قائم في المعدومات ، و لا يصح رؤيتها ، والوجه الثالث ؛ لو كان الإمكان علة لصحة الرؤية لزم صحة رؤية جميع الممكنات ، والخصوم لا يقولون به ، ((ولا مدخل للعدم في العلية)) : يعني أنهما عديمان ، وقد أخذ العدم في مفهومهما ، و لا مدخل للعدم في العلية ؛ لأن التأثير بالعلة صفة وجود فلا يتصف به العدم ، ((فيتعين الوجود)) : و إذا بطل أن تكون العلة أحدهما فالوجود هو المصحح للرؤية ، ((و هو مشترك بين الصانع و غيره)) : و الوجود معنى مشترك بين الواجب و الممكن يعني الوجود مشترك فيه بين الشاهد والغائب ، ((فيصح أن يرى))

فالمصحح للرؤية متحقق في الواجب فتصبح رؤيته ، ((من حيث تحقق علة الصحة و هي الوجود)) : وجود الله سبحانه علة صالحة لصحة رؤيته ، وإذا حصلت العلة حصل الحكم لا محالة ، فوجب القول بصحة رؤيته - وإن قال قائل : وإن سلم أن المصحح هو الوجود ، فلم قلت : إنه يلزم من حصوله في حق الواجب الوجود حصول صحة الرؤية ، فلم لا يجوز أن يمتنع رؤيته لقوات شرط أو وجود مانع ، فإن الأثر كما يعتبر في تحققه حصول المقتضى يعتبر أيضاً وجود الشرط و انتفاء المانع ، فلعل شيئاً من صفات الممكن ، ولعل مامية الواجب سبحانه أو مامية صفة من صفاته مانعة من صحة الرؤية ؟ أجاب عنه بقوله : ((ويتوقف امتناعها)) : يعني امتناع صحة الرؤية ((على ثبوت كون شيء من خواص الممكن شرطاً)) : في صحة الرؤية ، وسيأتي هذه الشروط الفاسدة ((أو من خواص الواجب مانعاً)) : عن صحة الرؤية ، ولم يثبت شيء منها ، فلا مانع من صحة الرؤية أصلاً وأساساً . ولقائل أن يقول : لو سلم أن علة صحة الرؤية ، الوجود ، لصح رؤية كل موجود ، وهذه مفسطة ، فأجاب عنه بقوله : ((وكذا يصح أن يرى سائر الموجودات)) : لتحقيق الوجود فيها ((من الأصوات والطعوم والروائح وغير ذلك)) : كالأرواح والجن والملك - ((وإنما لا يرى بناء على أن الله تعالى لم يخلق في العبد رؤيتها بطريق جري العادة)) : وإنما قيد بذلك احترازاً عن خلق رؤية شيء من ذلك ، لا بطريق جري العادة ؛ بل على سبيل خرق العادة ، ((لا بناء على امتناع رؤيتها)) : يعني عدم رؤية نحو الأصوات مع كونها وجودية ، ليس لامتناع رؤيتها ؛ بل لأن الله سبحانه لم يخلق في العبد رؤيتها ، فإن رؤية الأشياء عند مشايخ الأشاعرة بتخلق الله تعالى ، و يجوز أن يخلقها فترى ، فتدبر .

اعتراضات الإمام الفخر الرازي على هذا الدليل العقلي

((وحين اعترض)) : وقد اعترض الإمام الفخر الرازي على هذا الدليل العقلي بجملة اعتراضات ، قال الإمام في "الأربعين" : إن جمهور الأصحاب عولوا في إثبات أنه تعالى يصح أن يرى على دليل الوجود ، وأما نحن فعاجزون عن تمشيته ، ونحن نذكر ذلك الدليل ؛ ثم نوجه عليه ما عندنا من الاعتراضات

..... بأن الصحة عدمية فلا يستدعي علة . ولو سلم فالواحد النوعي قد يعلل بالمختلفات كالحرارة بالشمس و النار ، فلا يستدعي علة مشتركة . ولو سلم فالعدمي يصلح علة للعدمي . و لو سلم فلا نسلم اشتراك الوجود بل وجود كل شيء عينه . أجيب بأن المراد بالعلة متعلق الرؤية و القابل له أولا خفاء في لزوم كونه وجوديا

((بأن الصحة عدمية)) : إنما قلنا : إن صحة الرؤية عدمية وذلك بوجوه : الوجه الأول : فإن صحة الرؤية عبارة عن إمكان الرؤية ، فإن كان الإمكان عدميا ، فكانت صحة الرؤية أيضًا عدمية ، والوجه الثاني : قد سبق في مسئلة حدوث الأجسام أن الصحة و الإمكان يمتنع أن يكون صفة موجودة ، والوجه الثالث : إن الصحة لو كانت صفة موجودة فلا شك أن العالم قبل الوجود صحيح الوجود ، و كانت تلك الصفة صفة موجودة فيستدعي موصوفا موجودا ، وذلك يوجب القول يقدم العالم و هو محال ، فثبت أن الصحة ليست صفة ثابتة ، ولا حكما ثابتا ، ((فلا يستدعي علة)) : و العدمي لا يحتاج إلى سبب : لأن الافتقار إلى السبب إنما هو للموجود ، والعدم نفي محض - ((ولو سلم)) : أن صحة الرؤية عدمية و محتاجة إلى سبب فلا نسلم أن صحة الرؤية صفة مخصوصة ، و حكم شخصي : بل وهي وحدة نوعية و حكم نوعي . ((فالواحد النوعي قد يعلل بالمختلفات)) : فالواحد النوعي فإنه يجوز أن يعلل بعلل مختلفة في المامية ((كالحرارة بالشمس و النار)) : يعني كالحرارة توجد بالشمس ، وتوجد بالنار ((فلا يستدعي علة مشتركة)) : فيجوز أن تكون علة صحة رؤية الجواهر خصوصية الجومرية ، و علة صحة رؤية الأعراض خصوصية العرضية ، فلا يلزم أن تكون علة صحة رؤية في الواجب و الممكن أمرا مشتركا فلا يتم التقريب - ((ولو سلم)) : ولئن سلم أن علة صحة الرؤية يجب أن

يكون أمراً مشتركاً ، ((فالعدمي)) : يعني كالحديث والإمكان ((يصلح علة للعدمي))
 وهو صحة الرؤية يعني لا نسلم أن الحديث لا يصلح للعلية ، قولكم : إن الحديث
 عدمي مسلم ، قولكم : والعدمي لا يصلح للعلية ، قلنا : ممنوع ، لأن العدمي يصلح
 لأن يكون علة للعدمي ، وصحة الرؤية لما كانت عدمية جاز أن تكون معلولة لأمر
 عدمي ، فجاز أن يكون الحديث والإمكان وإن كانا عدميين ، علة لصحة الرؤية التي
 هي عدمية ، فلا يتم التقريب ((ولو سلم)) : ولئن سلم أن العدمي لا يصلح أن يكون
 علة للعدمي ؛ لأن التعليل عبارة عن تأثير أمر في أمر ، والعدم نفي محض وسبب
 صرف ، فيمتنع أن تكون علة ومعلولاً ((فلا نسلم اشتراك الوجود)) : فلم قلتم : إن
 الوجود أمر مشترك فيه بين الواجب الوجود والأعيان والأعراض ، ((بل وجود كل
 شيء عينه)) : والعجب أن عند الشيخ أبي الحسن الأشعري وجود كل شيء ذاته و
 حقيقته ، فعلى هذا لما كانت الحقائق مختلفة في حقائقها ، وجب أن تكون مختلفة في
 وجوداتها ، ومع هذا كيف يمكنه أن يقول : الوجود مشترك فيه فلا يتم التقريب ،
 قال الإمام الفخر : فهذا ما عندي من الأمثلة على هذا الدليل ، وأنا غير قادر على
 الأجوبة عنها ، فمن أجاب عنها أمكنه أن يتمسك بهذا الدليل ، فقال الشارح : أنا
 قادر على الجواب عنها ، فقال بالجواب المزيف :

جواب الشارح عن هذه الاعتراضات

((أجب بأن المراد بالعلة متعلق الرؤية والقابل لها)) : يعني أن مرادنا بعلة
 الرؤية متعلقها وقابلها ، لا العلة المؤثرة فيها ، ولا خفاء في لزوم كونه وجودياً : و
 متعلقها لا بد أن يكون وجودياً بالضرورة ، ولا بد أن يكون أيضاً مشتركاً إذ لو كان
 بالجسم أو العرض ما صح إلا رؤية واحد منهما .

الاعتراض والجواب عنه

ولما كان لقائل أن يقول : سلمنا أن متعلق الرؤية وجود ؛ لكن لم لا يجوز
 أن يكون متعلق الرؤية خصوصية الجسم أو خصوصية العرض ، أو شيئاً آخر
 مختصاً بهما ؟ فأجاب عنه بقوله :

..... ثم لا يجوز أن تكون خصوصية الجسم أو العرض ،
لأننا أول مانرى شبحا من بعيد إنما ندرك منه هوية مادون خصوصية
جومرية أو عرضية أو إنسانية أو فرسية و نحو ذلك ، و بعد رؤيته
برؤية واحدة متعلقة بهوية قد نقدر على تفصيله إلى ما فيه من
الجواهر والأعراض ؛ وقد لا نقدر ، فمتعلق الرؤية هو كون الشيء له
هوية ما وهو المعنى بالوجود و اشتراكه ضروري ، وفيه نظرا لجواز أن
يكون متعلق الرؤية هو الجسمية و ما يتبعها من الأعراض من غير
اعتبار خصوصية . و تقرير الثاني أن موسى قد سأل الرؤية بقوله :
﴿رب أرني انظر إليك﴾ فلولم تكن ممكنة لكان طلبها جهلا بما يجوز
في ذات الله تعالى و ما لا يجوز أو سفها و عبثا و طلبا للمحال ؛ و
الأنبياء متزمون عن ذلك و ان الله تعالى قد علق الرؤية باستقرار
الجبل و هو أمر ممكن في نفسه ، و المعلق بالممكن ممكن لأن معناه
الأخبار بثبوت المعلق عند ثبوت المعلق به و المحال لا يثبت له على
شيء من التقادير الممكنة .

((ثم لا يجوز أن تكون)) يعني متعلق الرؤية ((خصوصية الجسم أو الجومر))
لأن متعلق الرؤية لو كان مختصا بالجسم أو الجومر ، ما صح إلا رؤية واحد منهما ،
كما سبق أنفاً ، و أيضاً ((لأننا أول مانرى شبحا)) : و هو في العرف العام و هو الشيء
المرئي المحسوس من غير ان يتحقق أنه ما هو ((من بعيد إنما ندرك منه هوية ما)) :
و الهوية قد يراد به الشخص و المامية و قد يطلق على الوجود الخارجى و هو المراد
م هنا ((دون خصوصية جومرية أو عرضية أو إنسانية أو فرسية أو نحو ذلك و بعد

رؤيته برؤية واحدة متعلقة بهوية قد نقدر على تفصيله إلى ما فيه من الجواهر والأعراض ، وقد لا نقدر ، فمتعلق الرؤية هو كون الشيء له هوية ما ، وهو المعنى بالوجود واشتراكه ضروري)) : وجملته : فإننا أول ما نرى شيئاً بصورة من بُعد إنما ندرك منه هوية ما دون خصوصية جوهرية أو عرضية أو نحوهما ، وتلك الهوية هي الوجود ، فيتم التقريب ، أقول : وكيف يتم التقريب وقد نقد عليه الإمام نقداً جيداً ، قد تقدم أنفاً وعقب عليه صاحب " العبقات " ، وذلك لأن مذهب الشيخ عند الطوائف أن لفظ الوجود مشترك اشتراكاً لفظياً ، فيكون موضوعاً لجميع الموجودات بأوضاع متعددة فعنده ليس هناك وجود مطلق ووجود خاص هو فرد له ؛ بل ليس هناك إلهائيات متخالفة يطلق على كل واحد منها لفظ الوجود . فمن ثم ذهب إلى أن وجود الشيء عينه ، فرد عليه صاحب " العبقات " وقال : ومهنا قول عجيب قد تفوه به بعض المتكلمين ، ونسبه إلى الشيخ الأشعري ، وهو أن الوجود بمعنى ما به الموجودية متعدد حسب تعدد الحقائق ، والمشارك هو لفظ الوجود ، وهل هذا إلا أضحوكة الصبيان وأعجوبة الفتيان ، كيف !! وهل يصدق أحد بأن الأمر المشترك بين الإنسان والفرس الموجودين ، الذي هو ليس بمشارك بين الإنسان والعنقاء ؛ بل بين الإنسان ونفسه في حالتي الوجود والعدم ، إنما هو لفظ الوجود لا غير ، وهل يورث اشتراك اللفظ اشتراك الآثار ، وهل يقوم استدلال الأشاعرة على إمكان رؤيته تعالى بتحقيق رؤية هويات الجواهر والأعراض قائلين بأن مناط إمكان الرؤية هو الهوية ، وهي مشترك بين الواجب والممكن ، فلا بد لهذا القائل أن يثبت أولاً أن لفظ الوجود مرني في الجواهر والأعراض حتم الاستدلال ، إذ المشترك على زعمه ليس إلا هذا اللفظ ، هذا كلامه بحروفه ، فتأمل ولا تغفل .

((وفيه نظر لجواز أن يكون متعلق الرؤية هو الجسمية ، وما يتبعها من الأعراض من غير اعتبار خصوصية)) : وقد اعترض بأنه يجوز أن يكون متعلق

الرؤية هو الجسمية و ما يتبعها من غير اعتبار خصوصية أحد مما ، ولو كان المدرك في المثال المذكور هو الوجود فقط للزم أن يتردد الرأي إذغاب عنه ولم ينظره ثانياً بين كونه واجباً أو جوهراً أو عرضاً ، و هو بديهي البطلان ، و الإنصاف أن ضعف هذا الدليل العقلي أظهر من أن يخفي ، فتفكر .

الوجه السمعى

((و تقرير الثاني)) : يعنى الدليل النقلي الذي اعتمد عليه الإمام علم الهدى أبو منصور ، واختاره الإمام الفخر الرازي ، قال الإمام : إن الدليل العقلي المعول عليه في هذه المسئلة هو الذي أوردناه وأوردنا عليه هذه الأمثلة ، واعترفنا بالعجز عن الجواب عنها ، فنقول : مذمبتنا في هذه المسئلة ما اختاره الشيخ أبو منصور الماتريدي السمرقندي : و هو إنا لا نثبت صحة رؤية الله سبحانه بالدليل العقلي : بل نتمسك في هذه المسئلة بظواهر القرآن و الأحاديث ، فإن أراد الخصم تعليل هذه الدلائل و صرفها عن ظواهرها بوجوه عقلية ، يتمسك بها في نفي الرؤية اعترضنا على دلائلهم و بينا ضعفها ، و منعناهم عن تأويل هذه الظواهر . ((إن موسى قد سأل الرؤية بقوله : ﴿ رب أرني انظر إليك ﴾ ،)) يعنى و أمّا ما احتجوا به من النصوص فمتها : أن موسى عليه السلام قد طلب الرؤية ، فقال رب أرني انظر إليك ، و قد أخبر الله سبحانه عن أعلم الخلق به في زمانه ، و هو كلمه و نجيّه و صفيه من أهل الأرض أنه سأل ربه النظر إليه ، فقال ربه سبحانه : ﴿ لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فان استقر مكانه فسوف تراني فلما تجلّى ربه للجبل جعله دكا ﴾ ((فلو لم تكن ممكنة)) : بل ولو كانت الرؤية ممتنعة على الله سبحانه ((لكان طلبها جهلاً)) : إن لم يكن عالماً بامتناع الرؤية ((بما يجوز في ذات الله تعالى ، و ما لا يجوز أو سفسا و عبثا و طلبا للمحال)) إن كان عالماً بامتناع الرؤية . و بالجملة ! لو كانت الرؤية ممتنعة و مستحيلة على الله سبحانه لما سألها ، و لا يظن بكليم الرحمن و رسوله الكريم أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه ، بل هو من أبطل الباطل و أعظم المحال ، و

أيضاً إن الله سبحانه لم ينكر عليه سؤاله ، ولو كان محالاً ممتنعاً لأنكره عليه ، و لهذا لما سأل إبراهيم الخليل ربه سبحانه أن يريه كيف يحي الموتى ، لم ينكر عليه ، و أيضاً أنه سبحانه أجابه بقوله : ﴿ لن تراني ﴾ و لم يقل : لا تراني ، و لا أنا لست بمرئي و لا تجوز رؤيتي - و الفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمله ، و هذا يدل على أنه سبحانه يُرى ، ولكن الله سبحانه أعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت لتجليه له في هذه الدار ، فكيف بالبشر الضعيف الذي خلق من ضعف ، و أيضاً أن ربه سبحانه قد كلمه و خاطبه و ناجاه و ناداه ، و من جاز عليه التكلم و التكليم ، و أن يسمع مخاطبه كلامه معه ، بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز ، و لهذا لا يتم إنكار الرؤية إلا بإنكار التكليم - و العجب بل و من أعجب العجائب أن قوله سبحانه : ﴿ فلما تجلّى ربه للجبل جعله دكا ﴾ ، و هذا من آيين الأدلة على جواز رؤيته ، فإنه إذا جاز أن يتجلّى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له و لا عقاب ، فكيف يمتنع أن يتجلّى لأنبيائه و رسله و أوليائه في دار كرامته ، فتفكر .

((و الأنبياء متزمونون عن ذلك)) : فإنه يستحيل أن يخفي على نبي من أنبيائه انتهى منصبه في النبوة إلى أن يكلمه الله شفاهاً أن يجهل من صفاته العلية شيئاً ، ثم يدعى المعتزلة علمه ، و هذا معلوم على الضرورة ؛ فإن الجهل بكونه ممتنع الرؤية عند الخصوم يوجب الكفر والضلالة ، ومنها : ((وإن الله تعالى قد علق الرؤية باستقرار الجبل)) : بقوله سبحانه : ﴿ فإن استقر مكانه فسوف تراني ﴾ ، ((و هو)) : يعني استقراره ((أمر ممكن في نفسه)) : يعني واستقرار الجبل من حيث هو ممكن ضرورة لا يلزم منه المحال ، و لأن كل جسم يصح أن يكون ساكناً ((و المعلق بالممكن ممكن)) : يعني فكذا المعلق باستقرار الجبل أيضاً ممكن ، فالرؤية ممكنة ، و بالجملة أن رؤية الله سبحانه و تعالى معلقة على شرط جائز ؛ و المعلق على الشرط الجائز جائز ، فرؤية الله سبحانه جائزة : ((لأن معناه)) : يعني معنى التعلق ((الإخبار بثبوت المعلق)) : و هو رؤية الله سبحانه مهنا ((عند ثبوت المعلق به)) : و هو الاستقرار مهنا ((و المحال)) : و قد تقرر في موضعه المحال من حيث المحال ((لا يثبت على شيء من التقادير الممكنة)) : فتعلق ثبوته على ثبوتها باطل .

..... وقد اعترض بوجوه ، اقواها : أن سوال موسى كان لأجل قومه ، حيث قالوا لن نومن بك حتى نرى الله جهرة فسأل ليعلموا امتناعها كما علمه هو ، وبأننا لا نسلم أن المعلق عليه ممكن بل هو استقرار الجبل حال تحركه وهو محال . و أجيب بأن كلا من ذلك خلاف الظاهر و لا ضرورة في ارتكابه على أن القوم إن كانوا مؤمنين كفا هم قول موسى عليه السلام أن الرؤية ممتنعة ،

قد اعترض بوجوه وأجيب عنها بوجوه

((وقد اعترض بوجوه)) و لمشايخ المعتزلة عليه اعتراضات و أسئلة سوفسطائية منها : ما قال أبو القاسم : لم لا يجوز ان المراد من قوله : ﴿أرني﴾ أن يظهر الله سبحانه أحوالا تفيد العلم الضروري بوجود الصانع ، و أنه إنما طلب العلم الضروري الذي يشابه العلم الواقع عقب الرؤية ، و إطلاق الرؤية على العلم الضروري مجاز مشهور ، و الجواب عنه بوجوه : الوجه الأول بأنه قوله سبحانه : ﴿ لن تراني ﴾ لنفي الرؤية بإجماع المعتزلة ، فيجب أن يكون المسئول عنه الرؤية : حتى يطابق الجواب السؤال ، والوجه الثاني : إن تعديـة " انظر " بـ " إلى " ، دليل قاطع على أن المراد به الرؤية . والوجه الثالث : والعجب ! وكيف لا يكون موسى عليه السلام عالما به علما ضروريا ؛ حتى يسأل عنه و أن يقول : " يا إلهي أظهر لي دليلا أعرف به وجودك " مع أنه يخاطبه ويكلمه في هذا الوقت بلا واسطة ، والوجه الرابع : لو كان المراد ما قال أبو القاسم لكان المناسب أن يقول : " انظر إلى دليلك " . ومنها : ما قال أبو الهذيل : يحتمل أن يقال: إن موسى عليه السلام كان عالما

بالدلائل العقلية : أنه تمتنع رؤية الله سبحانه ، فسال الله سبحانه الرؤية ، حتى يرى الدلائل السمعية المانعة من الرؤية ، فتصير الدلائل السمعية و العقلية متعاضدة متواقفة ، و من الضرورة أن كثرة الدلائل توجب زيادة الطمأنينة و قوة اليقين ، و رُد هذا أنه عليه السلام إما أن يقال : إنه كان شاكا في الامتناع والجواز ، أو يقال : إنه كان قاطعا بالامتناع ، فإن قلنا : إنه كان شاكا في الجواز لزم كونه جاملا بصفات الله سبحانه ، و هذا لا يليق بالأنبياء ، و إن قلنا : إنه كان قاطعا بامتناع الرؤية كان الأدب أن يقول :

” رب زدنى دليلا على امتناع الرؤية “، و منها : ما قال بعض مشايخهم : لم لا يجوز أن يقال : إن موسى عليه السلام ما كان في ذلك الوقت عالما بامتناع الرؤية ، و هذا و إن كان مستبعدا إلا أنه غير مستحيل ، و يدل عليه وجوه : أحدها : أن كل صفة من صفات الله سبحانه لا يتوقف على معرفتها العلم بصحة النبوة ، فعلى هذا لا يمتنع أن تكون هذه الصفة غير معلومة لسيدنا موسى ، و ثانيها : أن المشهور من أهل السنة أنهم يجوزون المعاصي على الأنبياء حال نبوتهم ، فإذا جوزوا ذلك فلم لا يجوز هذا الجهل ، و ثالثها : مذنب أهل السنة أنه يحسن من الله سبحانه جميع الأشياء ، فعلى هذا لا يبعد أن يقال : إن الله سبحانه ما أمره بمعرفة هذه الصفة ، و على هذا لم يكن السؤال عبثا في حق سيدنا موسى ، و رُد هذا الهذيان ، فإن الأمة متفقة على أن علم الأنبياء بذات الله سبحانه وصفاته أتم و أكمل من علم كل واحد من أحاد الأمة ، فنقول : إذا كان العلم بامتناع الرؤية حاصل لكل واحد أحاد المعتزلة ، فلو لم يكن حاصلًا لسيدنا موسى ، لكان كل واحد من المعتزلة أعرف بذات الله سبحانه وصفاته من سيدنا موسى ، وهذا باطل بإجماع الناس و منها : ما قال بعض مشايخهم : أنه إنما طلب ليطمئن قلبه : كما فعل إبراهيم الخليل ، يظهر ذلك مع ربه ، و رُد هذا بأن زيادة الطمأنينة لا

تكون بطريق طلب المحال ، و الممتنع المومم لجهل موسى عليه السلام بما يعرفه أفراد المعتزلة ، و قد رُدَّ هذا الرد ، يقولون : إن موسى عليه السلام كان عالماً بامتناعها ، و السؤال عن الشيء لا يستلزم الجهل به ؛ إذا كان لغرض كما مهنا ، فتدبر - ولما كانت هذه التأويلات بعيدة عن نظم القرآن و نظر العقل أعرض عنها قدس سره ، و قال :

أقوي وجوه الاعتراض والجواب عنه

((أقواما)) : يعني و أقوى الوجوه ((أن سؤال موسى عليه السلام كان لأجل قومه)) : إيماء إلى رد الدليل الأول ، قال أبوعلي الجبائي ، و أبوماشم ، و الجاحظ ، و أتباعهم : إن موسى عليه السلام إنما سأل الرؤية عن لسان قومه لا لنفسه ، و الدليل عليه قوله حكاية عنهم : ((﴿ قالوا : لن تؤمن لك؛ حتى نرى الله جهرة ﴾)) ، و قوله سبحانه : ﴿ فقد سألو موسى أكبر من ذلك فقالوا : أرنا الله جهرة ﴾ ، ثم أضاف ذلك السؤال إلى نفسه ليكون ذلك السؤال أدل بالإجابة ، فلما منعه الله سبحانه كان ذلك أقوى في الدلالة على منع الغير ((فسأل ليعلموا امتناعها كما علمه هو)) : طلب الرؤية مع علمه بامتناعها لأجل أن يعلم قومه امتناعها ليقطعوا عنه طلبها ((و بأننا لا نسلم أن المعلق عليه ممكن)) : لا نسلم أنه سبحانه علق الرؤية على أمر ممكن ؛ ((بل هو استقرار الجبل حال تحركه)) ؛ بل على أمر ممتنع ، لأنه سبحانه علق الرؤية على استقرار الجبل حال كونه متحركا ((و هو محال)) : و استقرار الجبل من حيث هو متحرك ، محال ، فالتعليق عليه لا يدل على إمكان الرؤية لأن التعليق على الشرط الممتنع لا يدل على إمكان المشروط . ((و أجيب بأن كلا من ذلك)) : يعني السؤال عن لسان قومه والاستقرار حال الحركة ((خلاف الظاهر)) : أما الأول فلأنه قال : " أرني " و لم يقل : " أرمم " ،

وقال : ﴿ أنظر اليك ﴾ ، ولم يقل : " ينظروا إليك " . و أما الثاني فلأن المذكور تعليق الرؤية باستقرار الجبل المطلق حيث قال سبحانه : ﴿ انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه ﴾ فأين التقيد بحال حركته ؟ ! وقال الإمام : بآنا سلّمنا أن الجبل في تلك الحالة كان متحركا : لكن الجبل من حيث الجبل يصح السكون عليه ، و المذكور ليس إلا ذات الجبل . و أما المقتضى لامتناع السكون ، فهو حصول الحركة ، فإذا قدر المذكور منشأ لصحة الاستقرار ، و ما هو المنشأ لامتناع الاستقرار ، فغير مذكور ، فوجب القطع بالصحة ، فافهم . ((ولا ضرورة في ارتكابه)) : وذلك لأنه قد تقرر في موضعه أن صرف النصوص عن الظاهر بلا ضرورة شرعية خطأ فاحش .

الجواب الثاني عن الأول

((على أن القوم)) : هذا جواب عن الأول ثانيا ((إن كانوا مؤمنين كفاهم قول موسى عليه السلام)) فيقبلون قوله لا محالة في أن هذا السؤال غير جائز ، و ما كان محتاجا في إضافة هذا السؤال إلى نفسه ،

..... وإن كانوا كفار لم يصدقوه في حكم الله تعالى بالامتناع وأياماً كان يكون السؤال عبثاً . والاستقرار حال التحرك أيضاً ممكن بأن يقع السكون بدل الحركة ، إنما المحال اجتماع الحركة والسكون واجبة بالنقل ، وقد ورد الدليل السمعي بإيجاب رؤية المؤمنين أن الله تعالى في الدار الآخرة . أما الكتاب فقولته تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ و أما السنة فقولته عليه السلام : إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر وهو مشهور رواه أحد وعشرون من أكابر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم . و أما الإجماع فهو أن الأمة كانوا مجتمعين علي وقوع الروية في الآخرة و أن الايات الواردة في ذلك محمولة على ظواهرها

((وإن كانوا كفاراً لم يصدقوه في حكم الله تعالى بالامتناع)) :، وإن كانوا من الكفار لا يصدقونه في أن الله سبحانه منع العباد من سؤال الرؤية ، وبالجمله : أن قومه إن كانوا مؤمنين كفاهم إخباره بامتناعها ، وإن كانوا كفاراً لم يصدقوه في حكم الله سبحانه بامتناعها . وعلى التقديرين فإضافة السؤال إلى نفسه عبث ، وفيه نظر بأن الذين طلبوا الرؤية هم السبعون الذين حضروا مع موسى ، وسمعوا الجواب من جانب قدمه تعالى ، ولم يكن من طلب منه هو الذي لم يحضر معه ، حتى يحتاج إلى إخبار سيدنا موسى عليه السلام له بجواب الله سبحانه ((وأيا ما كان)) : سواء كانوا مؤمنين أو كافرين ((يكون السؤال لغواً وعبثاً .

الجواب الثاني عن الثاني

والاستقرار حال التحرك أيضاً ممكن ((: هذا الجواب الثاني من الثاني ((بأن يقع السكون بدل الحركة وإنما المحال اجتماع الحركة والسكون)) : ، وهو ليس بمعلق عليه حاصله : فرق بين أخذ الممكن بشرط وجوده ، وأخذه في زمان وجوده ، ففي الأول يمتنع

عدمه ، وفي الثاني لا يمتنع عدمه ؛ لأن للشرط مدخلا يجب به وجوده مع مشروطه ، و
الظرف لا مدخل له ، فزبد مثلا في زمان وجوده ممكن العدم ، وبشرط الوجود واجب
الوجود ممتنع العدم ، وهذا مبني الفرق بين المشروطة بشرط الوصف وبينها في زمان
الوصف ، فيكون الجبل في زمان حركته ممكنا بأن لا تقع حركته ، ويقع السكون مكانها ،
لا بشرط حركته ، وإلا يلزم اجتماعها ، وهذا كله واضح في موضعه وبالله التوفيق .

روية الله ثابتة وواقعة بالنقل

((واجبة)) : ضرورة بالوجوب بالغير ضرورة امتناع خلف الوعد منه سبحانه ، لا
أنها واجبة بالذات ، ولا أنها واجبة عليه سبحانه ((بالنقل)) : رؤية الله سبحانه
بالأبصار في الآخرة حق معلوم ثابت بالنص لا بالعقل ، قال الله سبحانه في الفرقان : ﴿
واعلموا انكم ملاقوه وبشر الصابرين ﴾ وقوله : ﴿ لعلمكم بقاء ربكم توقنوا ﴾ ، وقوله :
﴿ كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾ ، وجه الاحتجاج أنه سبحانه أخبر عن الكفار على
سبيل الوعيد بقوله : ﴿ كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾ ، وذلك يدل على أن
المؤمنين يومئذ غير محجوبين وإلا لم يكن في الإخبار عن الكفار على سبيل الوعيد فائدة ،
وإذا لم يكن المؤمنون يومئذ عن ربهم لمحجوبين فيرونه ، وقوله سبحانه : ﴿ للذين
أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ ، إن النقل المستفيض صح عن رسولنا ونبينا أنه قال : الزيادة
هي النظر إلى الله سبحانه .

الدليل السمعي من الكتاب

((وقد ورد الدليل السمعي بإيجاب رؤية المؤمنين الله تعالى في الدار الآخرة ، أما
الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾)) و رؤية الله تعالى
سبحانه بالأبصار عيانا حقا في الدار الآخرة بنص القرآن ، قوله جل جلاله : ناظرة ،
معناه ذات نظرة ، وهي تهلل الوجه وبهاؤه ، قوله جل جلاله : إلى ربها ناظرة ، معناه
تراه مستغرقة في مطالعة جماله بحيث تغفل عما سواه ، وأجاب عنه المعتزلة و
قالوا : النظر لا يدل على الرؤية ، ولهذا يقال : نظرت إلى الهلال فلم أراه ، فإذا لم
يدل النظر على الرؤية لم تتعين الرؤية للإرادة ، قالوا : لا نسلم أن لفظ " إلى " معنا

من الحروف الجارة ، بل هو عندنا اسم ، وبيانه من وجهين : الوجه الأول : إنه واحد الآلاء وحينئذ يكون معناها : وجوه يومئذ ناضرة نعمة ربها ناضرة ، أي : منتظرة .

الوجه الثاني : إن لفظ " إلى " بمعنى " عند " ، إذا ثبت هذا فلم لا يجوز أن يكون تقدير الآية : وجوه يومئذ ناضرة عند ربها منتظرة نعمة ربها ، أو يحتمل على حذف المضاف وهو الثواب ، وحينئذ يكون المراد ناضرة إلى ثواب ربها ناضرة ناضرة . ومذان التأويلان أبطلهما الإمام ، أما الأول فلأن الانتظار سبب النعم ، والآية مسوقة لبيان النعم ، وأما الثاني فلأن النظر إلى الثواب لا بد له أن يحمل على رؤية الثواب : لأن قلبه الحديقة نحو الثواب من غير الرؤية ، لا يكون من النعم البتة ، وإذا وجب إظهار الرؤية لا محالة كان إظهار الثواب إظهارا لزيادة من غير دليل ، فلا يجوز والأسف كل الأسف أن المعتزلة والطوائف الضالة من إخوانهم يؤولون كل النصوص الواردة في الرؤية بالتأويلات السوفسطائية ، فغاية أمر المعتزلة وإخوانهم فيه خطأ في الاجتهاد ناش من الاشتباه ، وإلا فقال الله جل جلاله : ﴿ قد خسر الذين كذبوا بقاء الله ﴾ ، فلا شك أن المعتزلة وإخوانهم في مقام الخسران ، والله سبحانه يلتقم منهم بعدله يوم الميزان ، ولنعم ما قال القائل : شعر

فينسون النعيم إذا رأوه فيا خسران أمل الاعتزال

الدليل السمي من السنة

((وأما السنة فقولها عليه السلام : انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)) هذا تشبيه الرؤية بالرؤية في اليقين لا تشبيه المرئي بالمرئي في الجهة والمكان ، ولهذا لحديث ألقاظ وطرق مختلفة كثيرة أخرجها أصحاب الصحاح والسنن والمسائيد وغيرها ، ((وهو مشهور رواه أحد وعشرون من أكابر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم)) : أخذ هذا من " الكفاية " قال فيها : وذكر الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي في تصنيف له ، فقال : على صحة حديث الرؤية عدة من

أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أئمة ، منهم : ابن مسعود ، و ابن عمر ، و ابن عباس ، و صهيب ، و أنس ، و أبو موسى الأشعري ، و أبو هريرة ، و أبو سعيد الخدري ، و عمار بن ياسر ، و جابر بن عبد الله ، و معاذ بن جبل ، و ثوبان ، و عمارة بن ربيعة الثقفي ، و حذيفة ، و أبوبكر الصديق ، و زيد بن ثابت ، و جرير بن عبد الله البجلي ، و أبو أمامة الباهلي ، و بريدة الأسلمي ، و أبو برزة ، و عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، و رضوان الله عليهم اجمعين . فهم أحد و عشرون من مشاهير الصحابة و كبرائهم و علمائهم نقلوه عن رسول الله ﷺ ، و اتفقوا على ثبوته ، و لم يشتهر عن غيرهم خلاف ذلك فكان إجماعا . قال ابن أبي الشرف : و أحاديث الرؤية متواترة معنى ، فقد وردت بطرق كثيرة عن جمع كثير من الصحابة ، قال النووي : و قد تظاهرت أدلة الكتب و السنة ، و إجماع الصحابة ، فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله سبحانه في الآخرة للمؤمنين ، و رواها نحو من عشرين صحابيا عن رسول الله ﷺ ، و آيات القرآن فيها مشهورة .

الدليل من الإجماع

((و أما الإجماع فهو أن الأمة كانوا مجتمعين على وقوع الرؤية في الآخرة)) : و من الأدلة على جواز الرؤية إجماع الأمة . قال المحقق الدواني : و المعتمد فيه إجماع الأمة قبل حدوث المبتدعين على وقوع الرؤية ، و هو مستلزم لجوازه ، و ما عدا هذه الأدلة الجلية عندنا دليل واضح مبين ، و هو : إنا إذا فرضنا امتناع الرؤية حقيقة في عالم الشهود والعيان ، فما النعمة الإلهية التي اختص الله سبحانه بها في جنة اللقاء عباده المكرمين ، و لأنه موجود بصفات الكمال و أن يكون مرثيا لنفسه و لغيره من صفات الكمال ، و المؤمنون لإكرامه بذلك أهل ، فالرؤية أمر مشروع موعود في اليوم المشهود ، و يختص الله بها من يشاء من أهل السجود الذين لهم نصيب مقروض من هذا المقام المحمود ، و البرهان واضح منصوص مثبت ، و يشهد به العقول المستوية الربانية الإلهية ، ((و أن الآيات الواردة في ذلك محمولة على ظواهرها)) فيجب إبقاء

النصوص الدالة على الجواز على ظواهرها - ما لم يقم دليل على الامتناع ، ومجرد احتمال أن يظهر دليل عقلي على الامتناع ، لا يكفي في صرفها عن ظواهرها ، وإلا لوجب صرف جميع الأدلة الشرعية عن ظواهرها ؛ إذ يجوز أن يظهر دليل عقلي على امتناعها .

..... ثم ظهرت مقالة للمخالفين و شاعت شبههم و تأويلاتهم ، و أقوى شبههم من العقلیات

مخالفة أهل البدع: المعتزلة والخوارج والجهمية في روية الله تعالى

((ثم ظهرت مقالة المخالفين)) : بعد هذه العبارات المصراحة و النصوص الصريحة والروایات المأثورة اختلف الأقوام : هم طوائف من أهل البدع المعتزلة والخوارج والجهمية ، و فرق الشيعة و الطوائف الضالة ، و الظاهر أن هذه الطوائف كلها مخالفة لأهل السنة والجماعة ((و شاعت شبههم و تأويلاتهم)) : و ذلك لأنهم منعوا استفادة اليقين من كلام الله سبحانه ، و كلام رسوله ، مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشد الاضطراب ، و كل منهم يدعى أن صريح العقل معه و إن مخالفه قد خرج من صريح العقل ، و لم يعلموا من كثرة جهلهم و غباوتهم و قلة حيائهم و قلة دينهم أن الله سبحانه قد بين لعباده في كتابه من البراهين الدالة على صدقه و صدق رسوله : ﴿ ما فيه مدى و شفاء ﴾ ، فقد أقام الله سبحانه الأدلة القطعية على ثبوت رؤيته ، و القرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله جل جلاله الدالة على ربوبيته و وحدانيته و علمه و قدرته و إرادته و حكمته ، فلا تجد كتابا قد تضمن من البراهين والأدلة العقلية القطعية على هذه المطالب العلية الاعتقادية ، ما تضمنه القرآن ، فأدلتها القطعية عقلية ﴿ فباي حديث بعد الله و آياته يؤمنون ﴾ ، ففي هذا قطع طاغوتهم و موقولهم : إن الأدلة اللفظية إن تلك الأدلة لا تفيد اليقين .

أقوى أدلتهم بوجوه عقلية ونقلية والجواب عنها الدليل العقلي

((و أقوى شبههم من العقلیات)) : يتمسكون بوجوه عقلية و بوجوه نقلية أما الشبهة العقلية :

..... أن الرؤية مشروطة بكون المرئي في مكان وجهة ومقابلة من الرائي وثبوت مسافة بينهما ، بحيث لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد و اتصاف شعاع من الباصرة بالمرئي و كل ذلك محال في حق الله تعالى . و الجواب منع هذا الاشتراط . وإليه أشار بقوله : فيرى لا في مكان ولا على جهة من مقابلة واتصال شعاع أو ثبوت مسافة بين الرائي وبين الله تعالى

((إن الرؤية مشروطة بكون المرئي في مكان وجهة ومقابلة من الرائي)) : يعني من شرائط الرؤية مقابلة المرئي للباصرة في جهة خاصة ((وثبوت مسافة بينهما)) : يعني ومن شرائطها مسافة خاصة ((بحيث لا يكون في غاية القرب)) : فإن المبصر إذا التصق بسطح البصر بطل إدراكه ((ولا في غاية البعد)) : بحيث ينقطع إدراك الباصرة ((واتصال شعاع من الباصرة بالمرئي)) : ذهب أفلاطون ومن تابعه إلى أن الرؤية اتصال شعاع الباصرة ، و ذهب أرسطو ومن تابعه إلى أن الرؤية انتقاش صورة المرئي في الباصرة ، و خص الأول لأنه الأظهر والأشهر واختاره الأكثر ((وكل ذلك محال في حق الله تعالى)) : وتفصيله : أن الأبصار في الشاهد ، يعني فيما عندنا من المبصرات يجب إذا تحقق شروط ثمانية : أحدها : ان تكون الحواس سليمة : فإن الحواس إذا كانت غير سليمة لا تجب الرؤية ، وثانيها : كون الشيء جائزة الرؤية ، فإن ما يمتنع رؤيته لا يرى ، وثالثها : المقابلة المخصوصة بين الرائي والمرئي كالجسم المحاذي للرائي أو كون المرئي في حكم المقابل كالأعراض القائمة بالجسم : فإنها في حكم محالها المقابلة ، وكالصورة المحسوسة في المرأة المقابلة للرائي : فإنها لكونها قائمة بالمرأة المقابلة في حكم المرأة ، ورابعها : أن لا يكون المرئي في غاية القرب ، وخامسها : أن لا يكون المرئي في غاية البعد ، وسادسها : أن لا يكون في غاية

اللطافة ، و سابعها : أن لا يكون المرئي في غاية الصغر ، وثامنها : أن لا يكون بين الراي و المرئي حجاب ؛ لأننا نعلم بالضرورة أننا لا نبصر الشيء عند عدم هذه الشروط ، ونبصره إذا حصلت هذه الشروط ، والشروط الستة الأخيرة يعني المقابلة وما في حكمها ، وعدم غاية القرب ، وعدم غاية البعد ، وعدم غاية اللطافة ، وعدم غاية الصغر ، وعدم الحجاب لا يمكن اعتبارها في رؤية الله سبحانه ، لأن هذه الستة إنما تعتبر فيما من شأنه أن يكون في جهة و حيز ، و الله سبحانه منزّه عن الجهة و الحيز . بقى الشرطان : سلامة الحاسة و جواز الرؤية ، و سلامة الحاسة الآن فلورؤيته وجب أن نرى لحصول الشرطين ، و اللازم باطل فالملزوم مثله . ((والجواب منع هذا الاشتراط)) : يعني هذه الشرائط عادية ليست مما يمتنع عقلا انفكاك الرؤية عنها ؛ أنه يجوز عقلا أن يخلق الله سبحانه الرؤية في الحي على وفق مشيئة و إرادته ، من غير مقابلة بجهة على خرق العادة ، كما وقع لنبينا ورسولنا أنه قال للصحابه المصلين معه أخرجه الشيخان مرفوعا : " أتموا صفوفكم فإني أراكم من وراء ظهري " ، فالذات المتزّه عن التأليف و التناهي والحد والجهة أولى بأن تنفك رؤيتها عن هذه الشرائط .

قياس الغائب على الشاهد فاسد

((وإليه)) : يعني إلى هذا المنع ((أشار بقوله : فيرى لا في مكان ولا على جهة من مقابلة)): قال إمام الدين والدنيا أبوحنيفة في " الوصية " : ولقاء الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة ((واتصال شعاع أو ثبوت مسافة بين الراي وبين الله تعالى)) ، قال الإمام في " الفقه الأكبر " : و يراه المؤمنون و هم في الجنة بأعين رؤسهم بلا تشبيه ولا كيفية ولا كمية ، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة ، هذا التنزيه بوجوه النفي مذكور في " الفقه الأكبر " ، فبطل قول بعض الناس بأن أحدا من الأئمة السلف لم يذكر هذه الوجوه المنفية ، والكتاب والسنة ساكتان عنه ، و هذه مرتبته في غاية من إفراط جهله .

..... و قياس الغائب على الشاهد فاسد . و قد يستدل على عدم الاشتراط بروية الله تعالى إيانا وفيه نظر : لأن الكلام في الرؤية بحاسة البصر . فإن قيل : لو كان جائز الرؤية والحاسة سليمة لوجب أن يرى و إلا لجاز أن يكون بحضرتنا جبال شامخة لا نراها وأنه سفسطة ، قلنا : ممنوع ، فإن الرؤية عندنا بخلق الله لا يجب عند اجتماع الشرائط

((و قياس الغائب على الشاهد فاسد)) : يعني أن الغائب عن الحس و هو الله سبحانه ليس كالشاهد ، فلعن رؤيته سبحانه تتوقف على شرط لم يحصل الآن ، و هو ما يخلقه الله جل شأنه في الأبصار تقوى به على رؤيته ، أو بأنه لم تكن الرؤية واجبة الحصول عند تحقق هذه الشروط ، و قول المعتزلة : إنه سبحانه لا يقبل المقابلة والانطباع ، لأن المقابلة والانطباع مستلزمة للجسمية ، و الله سبحانه منزّه عن الجسمية ، فثبت أن الله سبحانه لا يقبل المقابلة والانطباع ، و كل مرئي مقابل و منطبع في الرائي بالضرورة ، فالله سبحانه ليس بمرئي - والجواب عنه بمنع الكبرى بأننا لا نسلم أن كل مرئي مقابل و منطبع في الرائي ، و ما ادعى أبو الحسن العلم الضروري في الكبرى ، أقول : و دعوى الضرورة في الكبرى باطلة لاختلاف العقلاء في صدقها ، والعقلاء لا يختلفون في صدق الضروري و بأن ما ذكرهم من الكبرى منقوض بإبصار الله سبحانه إيانا ، فإنه ليس بيننا وبينه مقابلة ولا انطباع .

الإستدلال على عدم الاشتراط بروية الله تعالى إيانا والجواب عنه

((و قد يستدل على عدم الاشتراط بروية الله تعالى إيانا)) : و قد أجاب الجماعة عن هذه الشبهة العقلية بأن الرؤية بمحض خلق الله سبحانه ، و اقتضاؤها لتلك الشروط ليس إلا باعتبار العادة ، كيف ! و لو كانت كل رؤية

مشروطة بذلك ، ما صح لله سبحانه أن يرانا مع أن رؤيته لنا ثابتة قطعاً ، وهي لا تحتاج إلى تلك الشروط ، فلا يبعد أن يوجد الله سبحانه في أبصارنا قوة نراه بها ، لا في مكان ولا جهة ، ومقابلة من الرائي إلى غير ذلك من الأمور التي يتتزه عنها المولى سبحانه ، ((وفيه نظر لأن الكلام ، في الرؤية بحاسة البصر)) : يعني رؤية الله سبحانه ليس بحاسة البصر ، ((ورؤيتنا إياه)) بحاسة البصر والتنازع والاختلاف بين الجماعة والطوائف في الرؤية بحاسة البصر ، فأين هذا من ذلك ؟ فلا يصح الاستدلال والجواب .

الاعتراض والجواب

((فإن قيل)) : هذا معارضة من جانب المعتزلة وإخوانهم ((لو كان جائز الرؤية)) : يعني لو كان الباري سبحانه جائز الرؤية ((والحاسة سليمة)) : ولا شرائط في رؤية الله سبحانه إلا سلامة الحاسة وجواز الرؤية ، ومما حاصل الآن ، وسائر الشرائط موجودة ، منها : حضوره للحاسة ، منها : التفاتها إليه ، ومنها : نفي الضد كالنوم ، ومنها : المقابلة ، ومنها : عدم غاية اللطافة وغيرها ((لوجب أن يرى)) : قالوا : عند حصول هذه الأمور يجب حصول الأبصار لوجب أن يرى يعني في الدنيا لكل واحد ، ((وإلا)) : يعني إن لم تجب الرؤية إذا حصلت هذه الشروط ((لجاز أن يكون بحضرتنا جبال شامخة لا نراها)) قالوا : اذ لو لم يجب لجاز أن يحصل بحضرتنا جبال عالية وشموس مضيئة وأصوات هائلة ونحن لا نراها ولا نسمعها ، ((وأنه سفسطة)) : مغالطة تقتضي دخول الإنسان في الجهالة . ((قلنا : ممنوع)) ، يعني وجوب الرؤية على الوجه المذكور ممنوع . ولما كان بناء الإيراد على وجوب المعلول عند وجود العلة وهو قانون فلسفي ، فردده على مذنب الفاعل المختار بقوله : ((فإن الرؤية عندنا بخلق الله تعالى لا يجب عند اجتماع الشرائط)) فإن الرؤية بخلق الله سبحانه والشروط الثمانية وغيرها معدّات ، ولا يجب الرؤية عند وجود معدّاتها : فيجوز أن لا يخلق الله سبحانه الرؤية عند حصول هذه الشروط ، فافهم .

..... و من السمعيات : قوله تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ و الجواب بعد تسليم كون الأبصار للاستغراق وإفادته عموم السلب لا سلب العموم ، وكون الإدراك هو الرؤية مطلقاً لا الرؤية على وجه الإحاطة بجوانب المرئي أنه لا دلالة فيه على عموم الأوقات والأحوال . وقد يستدل بالآية على جواز الرؤية : إذ لو امتنعت لما حصل التمدح بنفيها كالمعدوم لا يمدح بعدم رؤيته لامتناعها ، وإنما التمدح في أن يمكن رؤيته ولا يرى للتمنع و التعزز بحجاب الكبريا ، و إن جعلنا الإدراك عبارة عن الرؤية على وجه الإحاطة بالجوانب و الحدود فدلالة الآية على جواز الرؤية بل تحققها اظهر ، لأن المعنى أنه مع كونه مرئياً لا يدرك بالأبصار لتعاليه عن التناهي والاتصاف بالحدود و لا جوانب ، و منها : أن الآيات الواردة في سوال الرؤية مقرونة بالاستعظام و الاستكبار

الأدلة النقلية والجواب عنها، الدليل الاول

((و من السمعيات)) : و أما الشبهة النقلية ((قوله تعالى)) : فمنها قوله سبحانه : ((لا تدركه الأبصار)) : و الاستدلال بها من وجهين : الوجه الأول : أن ما قبل هذه الآية ، و هو قوله : سبحانه : ﴿ ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شئ فاعبدوه و هو على كل شئ وكيل لا تدركه الأبصار ﴾ و ما بعدما ، و هو قوله سبحانه : ﴿ و هو يدركه الأبصار و هو اللطيف الخبير ﴾ ، مذكور في معرض المدح ، فوجب أن تكون هذه الآية أيضاً مدحاً إذ بضرورة العقل و

النقل أن إلقاء ما ليس بمدح فيما بين المدحيين قبيح جداً ، وإذا كان نفي إدراك الأبصار إياه مدحاً ؛ كان ثبوته نقصاً ، إذ كل ما كان عدمه مدحاً كان وجوده نقصاً ، والنقص على الله سبحانه محال . والوجه الثاني : أنه سبحانه نفي أن يدركه أحد من الأبصار ، وهذا يتناول جميع الأبصار في جميع الأوقات؛ لأن قولنا : تدركه الأبصار يناقض قولنا : لا تدركه الأبصار ، وصدق أحد النقيضين يستلزم كذب الآخر ، وصدق قوله سبحانه : لا تدركه الأبصار يوجب كذب قولنا : تدركه الأبصار ، فوجب أن تكون الرؤية ممتنعة على الله سبحانه .

الجواب عن الدليل الأول

((والجواب بعد تسليم كون الأبصار للاستغراق وإفادته عموم السلب)): يعني شمول النفي و هو السلب الكلي ((لا سلب العموم)) : يعني نفي الشمول، و هو السلب الجزئي . حاصله : لا نسلم أولاً أن اللام في الأبصار في قوله : لا تدركه الأبصار، للاستغراق ، و لا نسلم إفادته عموم السلب و شمول النفي ، و بالجملة ! يعني لا نسلم أنها سالبة كلية ، و معناها : نفي الرؤية عن كل واحد من الأبصار ، لا سالبة جزئية ، و معناها : نفي الرؤية عن جملة الأبصار و عن بعض الأبصار ؛ بل نقول : قوله سبحانه : " لا تدركه الأبصار " نقيض لقولنا : " تدركه الأبصار " ، و قولنا تدركه الأبصار موجبة كلية ، و ذلك لأن الأبصار جمع معرف باللام مفيد للعلوم و الاستغراق ، و معناها : أن يدركه كل واحد من الأبصار ، و نقيض الموجبة الكلية ، السالبة الجزئية ، فكان قوله سبحانه : لا تدركه الأبصار ، سالبة جزئية ، معناها : أنه سبحانه لا تدركه جميع الأبصار، فلا يناقض إدراك بعض الأبصار ، و نحن نقول بموجبه . ((و كون الإدراك هو الرؤية مطلقاً لا الرؤية على وجه الإحاطة)) : و بعد هذا التسليم لا نسلم أن الإدراك في قوله سبحانه : لا تدركه

الأبصار ، هو الرؤية مطلقاً ، بل الإدراك هو الإحاطة ، و هو رؤية الشيء من جميع جوانبه ، فمعنى الآية : نفي الرؤية على سبيل الإحاطة ، ولا يلزم من نفي الرؤية على سبيل الإحاطة نفي الرؤية مطلقاً ، فإن الرؤية على سبيل الإحاطة أخص من الرؤية مطلقاً ، ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام ، و فيه نظر ؛ لأن قولهم : الإدراك رؤية الشيء من جميع جوانبه ، ليس بصحيح ؛ فإنهم يقولون : أدركت النار ، و أدركت الشيء ، و لا يريدون به رؤيتهما من جميع جوانبهما ((أنه لا دلالة فيه)) : يعني في قوله سبحانه : ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ ، ((على عموم الأوقات والأحوال)) : يعني أهل السنة لا يسلمون العموم : بل يخصصون الإدراك بأوقات الدنيا أو ببعض أحوال الآخرة : لما ثبت أن رؤية الله سبحانه لا تكون في الآخرة في جميع الأحوال ، فتأمل .

استدلال بطريق آخر والجواب عنه

((و قد يستدل)) : هذه معارضة بالقلب مع المعتزلة ، قالوا : إنه سبحانه يمدح نفسه بأنه لا يدركه شيء من الأبصار ، فعارضهم أهل السنة بأن التمدح لا يدل على امتناعها : بل يدل على جوازها ، ((إذ لو امتنعت)) : يعني الرؤية ((لما حصل التمدح بنفيها)) : يعني الرؤية ((كالمعدوم لا يمدح بعدم رؤيته لامتناعها)) : هذا بناء على العرف والعادة ، فلا يمدحون بنفي صفة عن شيء أو على خصوص هذه المادة لا كلية ، فلا يرد عليه نقض بعض الأفاضل . ((و إنما التمدح في أن يمكن رؤيته و لا يرى للتمنع والتعزز بحجاب الكبرياء و إن جعلنا الإدراك)) : يعني في قوله سبحانه : ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ ((عبارة عن الرؤية على وجه الإحاطة بالجوانب والحدود فدلالة الآية على جواز الرؤية ، بل تحققها)) : يعني وقوعها ((أظهر)) : يعني على دلالة الأسلوب . ((لأن المعنى)) : يعني حاصل الآية الكريمة ((أنه مع كونه مرئياً لا يدرك بالأبصار)) : يعني لا يرى على سبيل الإحاطة بالجوانب ((لتعالیه

عن التناهي والاتصاف بالحدود والجوانب ((: وقد أبطلنا هذا الجعل أنفاً ، فتدبر . ومن الشبهة النقلية قوله سبحانه لموسى عليه السلام : ﴿ لن تراني ﴾ ، وجه الاستدلال به : أن كلمة لن لتأييد النفي بدليل قوله سبحانه : ﴿ قل لن تتبعوننا ﴾ ، فنفي الرؤية على التأييد في حق موسى عليه السلام ، فيلزم نفيها في حق غيره ، إذ لا قائل بالفرق . والجواب عنه بالمنع بأن لا نسلم أن كلمة لن تأييد النفي ، بل لتأكيد النفي بدليل قوله سبحانه : ﴿ ولن يتمتوه أبداً بما قدمت أيديهم ﴾ ، فإنه قيد بقوله : أبداً ، على أن نفي الرؤية على التأييد لا يقتضي نفي صحة الرؤية ومن الشبهة النقلية قوله سبحانه : ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي ﴾ ، وجه الاستدلال به : أنه سبحانه نفي الرؤية وقت الكلام : فإنه نفي التكليم إلا على أحد الوجوه الثلاثة : الوحي من وراء الحجاب ، أو إرسال رسول ، وكل منها يستلزم عدم الرؤية . أما الوحي فالأنه لم يكن مشافهة فلا يكون عند الرؤية ، وأما من وراء حجاب ، فظاهر أنه يستلزم عدم الرؤية ، وأما إرسال الرسول وإيحائه فإنه يدل عدم المشافهة المستلزمة لعدم الرؤية ، وإذا ثبت نفي الرؤية وقت الكلام ، فتنتفي الرؤية في غير وقت الكلام ، إذ لا قائل بالفصل . والجواب عنه بالمنع بأن لا نسلم أنه نفي الرؤية وقت الكلام ، قولهم : لأنه نفي التكليم إلا على أحد الوجوه الثلاثة ، قلنا : مسلم ، وقولهم : كل منها يستلزم عدم الرؤية ، ممنوع ، وقولهم : أما الوحي فلا يكون مشافهة ، ممنوع ؛ لأن الوحي كلام يسمع بسرعة ، سواء كان المتكلم به محجوباً عن السامع أو لم يكن .

الدليل الثاني من النقل

((ومنها)) : ومن الشبهة النقلية ((أن الآيات الواردة في سؤال الرؤية مقرونة بالاستعظام والاستكبار)) : يعني أنه سبحانه استعظم طلب الرؤية ورتب الوعيد والذم عليه فقال : ﴿ يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من

السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك ، فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم ﴿٤﴾ ، وقال سبحانه : ﴿٥﴾ وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتواً كبيراً ، يعني قال الكفار: لولا أنزل علينا الملائكة يخبرونا بأن النبي عليه السلام مرسل ، أو نرى ربنا لأمرنا باتباعه وتصديقه ، فأقسم الله سبحانه ، فقال : لقد استكبروا في أنفسهم بطلبهم الرؤية ، وعتوا بذلك عتواً كبيراً يعني طغوا بطلبهم الرؤية طغياناً كبيراً ، وقال الله سبحانه : ﴿٦﴾ و إذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة و أنتم تنظرون ﴿٧﴾ ، فثبت أن طلب الرؤية يترتب عليه العقاب والذم فلا تصح الرؤية .

..... و الجواب : أن ذلك لتعنتهم و عنادهم في طلبها لا لامتناعها ، و الا لمنعهم موسى عن ذلك ، كما فعل حين سألوا أن يجعل لهم آلهة فقال : بل انتم قوم تجهلون ، و هذا مشعر بإمكان الرؤية في الدنيا ؛ و لهذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم في أن النبي ﷺ هل رأى ربه ليلة المعراج أم لا و الاختلاف في الوقوع دليل الإمكان

الجواب عن الدليل الثاني

((و الجواب أن ذلك لتعنتهم و عنادهم في طلبها)) : يعني أن الاستعظام لأجل طلبهم الرؤية تعنتاً و عناداً ، لأنهم طلبوا الرؤية في الدنيا قبل أن يخلق الله سبحانه في أبصارهم ما تقوى به على رؤيته سبحانه ، فإن الاستعظام و ترتب الوعيد على ذلك ((لا لامتناعها)) : لا لأن الرؤية ممتنعة ، و لا على طلب الرؤية في الجملة بشهادة أنه سبحانه ذم الكفار لعدم رجائهم لقاء الله سبحانه في الآخرة ؛ حيث قال : ﴿ الذين لا يرجون لقاءنا ﴾ يعني في الآخرة ، فدلّ على أن انقطاع الرجاء عن رؤية الله سبحانه في معرض الذم ، فعلم صحته في الآخرة ، و إلا لجاز انقطاع الرجاء عن رؤيته سبحانه ((و إلا)) : يعني لو كان الاستعظام لامتناع الرؤية ((لمنعهم موسى عن ذلك)) : يعني عن سؤال الرؤية كما فعل : يعني منعهم و زجرهم ((حين سألوا أن يجعل لهم آلهة فقال : بل أنتم قوم تجهلون)) : قال الله سبحانه : ﴿ و جاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم قالوا يأموسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة قال إنكم قوم تجهلون ﴾ ، ((و هذا)) : يعني عدم منع موسى عليه السلام عن طلب الرؤية . ((مشعر بإمكان الرؤية في الدنيا)) : ففي الآخرة بطريق أولى .

اختلاف الصحابة في رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج ﷺ

((ولهذا)) : يعني لإمكان الرؤية في الدنيا - ((اختلفت الصحابة في أن النبي ﷺ هل رأى ربه ليلة المعراج أم لا والاختلاف في الوقوع دليل ! لإمكان)) ، فإن الرؤية لو كانت محالاً لاتفقت الصحابة على عدم وقوعها ، ثم المسئلة مختلف فيها سلفاً و خلفاً ، فأكثرها أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وروى مثله عن أبي هريرة و جماعة و هو المشهور عن ابن مسعود ، وبه أخذ جماعة من أهل الحديث والكلام ، وروى عن ابن عباس أنه رآه بعينه ، وروى مثله عن أبي ذر و كعب و الحسن ، وكان يحلف على ذلك ، و هو رواية عن ابن مسعود و رواية عن أبي هريرة ، روى مسلم من طريق مسروق عن عائشة قالت : ثلث من تكلم بواحد منهن فقد أعظم على الله الفرية ، قلت : ما من ، قالت : من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية إلى آخر الحديث ، ثم ذكر قول مسروق في دفعه أنه قال الله تعالى : ﴿ ولقد رآه بالأفق المبين ﴾ ، وقال : ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ ، فأجابت عنه مرفوعاً : إنما هو جبرئيل لم يره على صورته التي خلق عليها غير مرتين ، ثم ساق استدلالها بقوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ وبقوله : ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ﴾ ، وكلا الدليلين دفعها النووي بوجوه ، و حديث ابن عباس رواه الشيخان و النسائي و الحاكم و ابن حبان و أبو الشيخ الأصبهاني و غيرهم ، و روى الحاكم و النسائي و الطبراني عنه : "إن الله اختص موسى بالكلام وإبراهيم الخليل بالخلعة ومحمد ﷺ بالرؤية" ، والكلام مهنا في مواضع : أحدها : في جواز رؤية و امتناعها في الدنيا ، و ثانيها : في وقوعها له ثم وقوعها لموسى ، و ثالثها : في كلامه ﷺ بلا واسطة ، و رابعها : أنه رآه بعينه ، أو بقلبه ، و خامسها : في معاني الآيات فيه كقوله سبحانه : ﴿ ما كذب الفؤاد ما رأى ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ دنى فتدلى ﴾ و غيرهما و جميع هذه المباحث طويلة رواية و دراية ، و الراجع عند أكثر العلماء أنه رأى بعين رأسه ، لحديث ابن عباس : لأنه كالمرفوع لأنه لا مسرح للرأي فيه ، ولأنه خبر الأمة و بحر الأمة ، ولأن المثبت مقدم و عليه أكثر الصحابة .

..... وأما الرؤية في المنام فقد حكيت عن كثير من السلف ، و لإخفاء في أنها نوع مشاهدة يكون بالقلب دون العين . والله تعالى خالق لأفعال العباد من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان ،

روية الباري سبحانه في المنام

((وأما الرؤية في المنام فقد حكيت عن كثير من السلف)) : حكى عن إمام الدين والدنيا أبي حنيفة وعن أحمد بن حنبل وعن محمد بن سيرين وعن حمزة القاري وعن أبي يزيد وعن ابن شجاع الكرمانى وغيرهم من سُجج الأمة . ((ولا خفاء في أنها نوع مشاهدة تكون بالقلب دون العين)) : فلا يكون محالا ، ولا يشترط له هذه الشرائط السابقة مع أنه اختلف في جوازه ، فقل: خيال و مثال ، وعليه أسئلة سوفسطائية لا يعبا بها ، ماذا ما حررته في هذا المقام بعون الملك العلام .

البحث في أن الله تعالى خالق لأفعال العباد والاختلاف فيه

أقول توطئة وتمهيدا : يتكلم على أفعال العباد في علم التوحيد والصفات من جهة كونها مخلوقة لله سبحانه أو مخلوقة للعباد، والأفعال اضطرارية : مثل حركة الأمعاء ، والعروق النابضة ، وحركات القلب ، وحركات الارتعاش ، واختيارية : مثل القيام والقيود ، ولا خلاف بين أحد في أن الأفعال الاضطرارية مخلوقة لله سبحانه وحده لا دخل لأحد غيره في وجودها . واختلف العقلاء في الأفعال الاختيارية ، هل هي مخلوقة لله سبحانه أو يصدرها العبد بنفسه على وجوه : فقال شيخ مشايخ الحنفية أبو منصور الماتريدي و شيخ مشايخ الأشاعرة أبو الحسن الأشعري : إن أفعال العباد كلها واقعة بقدرة الله سبحانه مخلوقة له ، ولا تأثير لقدرة العبد في مقدوره أصلا و رأسا ؛ بل القدرة والمقدور واقعان بقدرة الله سبحانه ، قال الإمام الفخر الرازي في " أربعينه " لا تأثير لقدرة العبد في الفعل ، وفي صفة من صفات الفعل : بل الله تعالى يخلق الفعل ويخلق قدرة متعلقة بذلك الفعل ، ولا تأثير لتلك القدرة البتة في ذلك الفعل ، وهذا قول أبي الحسن الأشعري ، وقال جمهور المعتزلة : إن الأفعال

الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها لا تعلق لها بخلق الله سبحانه ، وهذه الأفعال واقعة بقدرة العباد وحدها على سبيل الاختيار لا على نعت الإيجاب ، واختلفوا فيما بينهم أن الله سبحانه هل يقدر على أفعال العباد ، فقال أبو علي و أبو ماشم : لا يقدر ، وقال أبو الهذيل و أبو الحسين : يقدر ، وهو القياس على أصولهم : لأنه قادر بذاته ، فيجب أن يكون قادرا على كل مقدور ، وقال إمام الحرمين و أبو الحسين و الفلاسفة : إن أفعال العباد واقعة بقدرة خلقها الله سبحانه في العبد : فإنه سبحانه يوجد في العبد القدرة والإرادة ، ثم تلك القدرة والإرادة توجب وجود المقدور ، وقال جماعة : إنها واقعة بالقدرتين معا ، ثم اختلفوا فقال أبو إسحاق الأسفرائني : إن المؤثر في أفعال العبد قدرة الله سبحانه ، و قدرة العبد بمعنى أن قدرة العبد لا تتمكن من التأثير إلا إذا أمدتها قدرة الله سبحانه بالاعانة ، و أفاضت عليها القوة على التأثير ، وليس مراده أن كلا من القدرتين مستقل بقيام التأثير ، فما قال بعض العلامة ، قال الأستاذ : القدرتان جميعا متعلقتان بالفعل نفسه ، و لا بأس عنده من اجتماع المؤثرين على أثر واحد لا يقوله عاقل فضلا عن الأستاذ ، و قال القاضي الباقلاني : قدرة الله تعالى تتعلق بأصل الفعل ، - يعني ذات الفعل - و قدرة العبد تتعلق بصفته : يعني ليس لقدرة العبد إلا التأثير في أوصاف الفعل بكونه طاعة أو معصية أو نحو ذلك من الأوصاف التي لا توصف بها أفعاله سبحانه مثلا لطم وجه اليتيم للتأديب أو للإيذاء ، فإن الحدث نفسه حاصل بقدرة الله سبحانه ، و أما وصفه و كونه طاعة في حال التأديب و معصية في حال الإيذاء ، فبقدرية العبد و تأثيره ، فهذا تفصيل مذاهب الناس في هذه المسئلة ، ونحن نورد الاستدلال لمذهب أهل الحق ، أقول: لما فرغ المصنف عن مباحث الذات و صفاته ، شرع في بيان أفعال العباد ، فقال :

المعتزلة يقولون: أن العبد خالق لأفعاله

((والله تعالى خالق لأفعال العباد من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان)) :

يعني موجد لذوات أفعال العباد من الأفعال الاضطرارية والاختيارية مع صفاتها .

..... لا كما زعمت المعتزلة أن العبد خالق لأفعاله، وقد كانت الأوائل منهم يتحاشون عن إطلاق لفظ الخالق و يكتفون بلفظ الموجد و المخترع و نحو ذلك ، و حين رأى الجبائي و أتباعه أن معنى الكل واحد ، و هو المخرج من العدم الى الوجود تجاسروا على إطلاق لفظ الخالق . و احتج أهل الحق بوجوه : الأول : أن العبد لو كان خالقا لأفعاله لكان عالما بتفاصيلها ضرورة أن إيجاد الشيء بالقدرة و الاختيار لا يكون إلا كذلك : واللازم باطل فان المشيء من موضع إلى موضع قد يشتمل على سكنات متخللة

((لا كما زعمت المعتزلة أن العبد خالق لأفعاله)): يعني أن العبد يوجد فعله ، و هو مستقل بإيجاده بقدرته واختياره ، فهو مخلوق له ، ((وقد كانت الأوائل منهم يتحاشون عن إطلاق لفظ الخالق)) : قال ابن أبي شريف : وقد كانت الأوائل من المعتزلة كواصل بن عطاء و عمرو بن عبيد لقرب عهدهم بإجماع السلف ، على أنه لا خالق إلا الله ! ((و يكتفون بلفظ الموجد والمخترع و نحو ذلك)) : مثل المبدع والمحدث و الصانع ((و حين رأى الجبائي و أتباعه)) : وابنه أبو هاشم و أشياعه ((أن معنى الكل واحد و هو المخرج من العدم إلى الوجود تجاسروا على إطلاق لفظ الخالق)) : والعجب ! يقولون : إن العباد يفعلون و يقدرون ما لم يقدره الله سبحانه ، و يقدرون على ما لم يقدر عليه ، فقد جعل لهم من السلطان و القدرة و التمكن ما لم يجعله للرحمن تعالى الله سبحانه عن قول أهل الزور و البهتان والإفك و الطغيان ، و كيف يجوز أن يكون لهم من الفعل و التقدير و القدرة ما ليس لربهم ، من زعم ذلك فقد عجز الله سبحانه ، وهذا من أقبح الغلط قال الله سبحانه : ﴿ يفعل ما يشاء ﴾ ، وقال : ﴿ فعال لما يريد ﴾ ، وقال : ﴿ خلاق عليم ﴾ .

واحتج أهل الحق بوجوه من العقل والنقل

((واحتج أهل الحق بوجوه)) : من الأدلة العقلية و السمعية ، و الأدلة العقلية: منها : لو صلحت القدرة الحادثة لإيجاد الفعل لصلحت لإيجاد كل موجود من

الجوامر والأعراض وبطلانه أظهر ، ومنها : إن فعل العبد نفسه ممكن ، وكل ممكن هو مقدور الله سبحانه ، ولا شيء مما هو مقدور الله سبحانه بواقع بقدرة العبد ، أما المقدمة الأولى فظاهرة ، وأما الثانية فلما علمت في بحث قدرته من شمول قدرته للممكنات بأمرها ، وأما الثالثة فلأنه يمتنع اجتماع القدرتين مؤثرتين على مقدرواحدٍ ، ومنها : أن نسبة ذاته العلي إلى جميع الممكنات على السوية ، فيلزم أن يكون الله سبحانه قادراً على جميع الممكنات ، وأن يكون قادراً على جميع المقدورات، وعلى مقدورات العباد . فنقول : ذلك المقدور إما أن يقع بمجموع القدرتين أعني قدرة الله و قدرة العبد ، وإما أن لا يقع بواحدة منهما ، وإما أن يقع بإحدى القدرتين دون الأخرى ، وهذه الأقسام الثلاثة باطلة بعين الدليل الذي قدمناه في مسألة التوحيد ، فوجب أن لا يكون العبد قادراً على الإيجاد والتكوين . و منها : لو كانت قدرة العبد صالحة للإيجاد ، فإذا أراد الله سبحانه تسكين جسم ، و قنرنا أن العبد أراد تحريكه ، فلما أن يقع مرادهما ، فيلزم جمع النقيضين ، أو لم يقع مراد واحد منهما ، فيلزم رفع النقيضين ، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر ، فيلزم الترجيح بلا مرجح ، لأن قدرة الله سبحانه وإن كانت أعم من قدرة العبد ، لكنهما بالنسبة إلى هذا المقدور متساويان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد ، و الشيء الواحد وحدة حقيقية لايقبل التفاوت ، فإذا القدرتان بالنسبة إلى اقتضاء وجود هذا المقدور على السوية ، إنما التفاوت في أمور خارجة عن هذا المعنى يعني : إنما التفاوت في أن قدرة الله سبحانه متعلقة بما لا نهاية له ، و قدرة العبد متعلقة بالمتناهي لا يقدح في ذلك التساوي ، فثبت أن قدرة العبد لو كانت صالحة للإيجاد ، يلزم أحد هذه الأقسام الثلاثة ، فلزم القطع بأن قدرة العبد غير صالحة للإيجاد والتكوين ، وفيه نظر: يقع مراد الله دون مراد العبد عند اجتماع القدرتين ، ولا نسلم أن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور ، بل هما متفاوتتان في القوة والضعف ، ولذلك يقدر قادر على حركة شاقة في مدة لا يقدر قادر آخر عليها في تلك المدة ، و لو كانت القدرتان متساويتين لكانت المقدورات

متساوية ، وليست كذلك . وأيضاً الضعيف ربما يقدر بالاستقلال على فعل يقدر عليه القوي ، والقوي يقدر على منعه من ذلك الفعل وهو لا يقدر على منع القوي ، وهذا الدليل مأخوذ من دليل التمانع في إبطال كون إلا له أكثر من واحد و هناك يتمشى ، لأن الألهة تفرض متساوية في القدرة بلا تفاوت ومهنا لا يتمشى ، فافهم .

الوجوه العقلية

((الأول)) : يعني من الوجوه العقلية ((أن العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها)) : إن العبد غير موجد لأفعال لنفسه ، ولو أوجد أفعال نفسه لكان عالماً بتفاصيلها ؛ لأن الخلق والإيجاد يستدعيان العلم بالمخلوق ، قال الله سبحانه : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ ، ولو جاز الإيجاد بالاختيار من غير العلم ، بطل دليل إثبات عالمية الله سبحانه ، ((ضرورة أن إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا كذلك)) : يعني الإيجاد مع القدرة والاختيار مستلزم للعلم ، وذلك بأن الجزئيات المنفصلة الحاصلة بالفعل ، الصادرة من الفاعل بالقصد والاختيار، وجب أن تتحقق بقصد جزئي ، والقصد الجزئي مشروط بالعلم الجزئي فيلزم أنه لو كان موجداً لأفعاله باختياره لكان عالماً بتفاصيلها ، وأيضاً فإن كل فعل من أفعاله يمكن وقوعه منه على وجوه متفاوتة ، و وقوع ذلك الفعل بذلك المقدار يصبح وقوعه أزيد منه وأنقص منه ، فوقع ذلك المقدار دون ما هو أزيد منه ودون ما هو أنقص منه ، لقصده إليه واختياره إيّاه ممّا تشهد ضرورة ، ضرورة العقل بأنه يقتضي علمه بتفاصيله ، فثبت أن العبد لو كان موجداً لأفعال نفسه ، لكان عالماً بتفاصيل أفعال نفسه ، وهذا هو معنى قوله سبحانه : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ وهو اللطيف الخبير ﴿ ، ((و اللازم باطل)) : يعني علم العبد بتفاصيلها ظاھر البطلان ((فإن المشي من موضع إلى موضع)) : هذا نظير الأفعال الظاهرة ((قد يشتمل على سكنات متخللة)) : واقعة في خلال حركاته .

..... وعلى حركات بعضها أسرع وبعضها أبطأ ولا شعور للماشي بذلك وليس هذا ذمولا عن العلم ، بل لو سئل لم يعلم وهذا في أظهر أفعاله .

و أما إذا تأملت في حركات أعضائه في المشي والأخذ والبطش و نحو ذلك وما يحتاج إليه من تحريك العضلات وتمديد الأعصاب ، فالأمر أظهر . الثاني النصوص الواردة في ذلك كقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون أي عملكم على أن ما مصدرية ، لئلا يحتاج إلى حذف الضمير أو معمولك على أن ما موصولة ويشتمل الأفعال؛ لأننا إذا قلنا : أفعال العباد مخلوقة لله تعالى أو للعبد لم نرد بالفعل المعنى المصدري الذي هو الإيجاد والإيقاع ، بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الإيجاد والإيقاع ، أعنى ما تشامده من الحركات والسكنات ، وللذهول عن هذه النكتة قد يتوهم أن الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية ، وكقوله تعالى : ﴿خالق كل شيء﴾ أي ممكن بدلالة العقل ، وفعل العبد شيء ؛ و كقوله تعالى : ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾ في مقام التمدح بالخالقية وكونها مناطا.....

((وعلى حركات بعضها أسرع وبعضها أبطأ ولا شعور للماشي بذلك)): يعني بأفعاله من الحركات والسكنات ، فنقول : إن النملة إذ تحركت بحركة بطيئة فذاك ؛ لأنها تحركت في بعض الأحيان ، وسكنت في بعضها ، ومعلوم أنه ليس عند النملة خبر من كمية عدد تلك الأحيان ، وليس عندها خبر من أنها سكنت مهنا وتحركت ، بل الحال في الأدمي الذي هو أعقل الحيوانات ،

كذلك ، فإنه إذا مشى فلا شك أن مشيه أبطأ من حركة الفلك ، وذلك لأنه سلك في بعض الأحيان وتحرك في بعضها ، وهذا الذي هو أعقل الخلق لو أراد أن يعرف أنه أين سكن و أين تحرك ، لم يعرف ، فثبت أن العبد غير عالم بتفاصيل أفعال نفسه ((وليس هذا ذمولا عن العلم ، بل لو سئل لم يعلم)) : يعني لا يقال : إنه عالم بها غاية الأمر أنه ذامل عنها ، لأنه لو صح ذلك لاستشعر بها عند السؤال . ((وهذا في أظهر أفعاله)) : هو الحركة الظاهرة في الأعضاء الظاهرة ((وأما إذا تأملت في حركات أعضائه في المشي و الأخذ و البطش و نحو ذلك)): يعني من التصرفات الواقعة في البدن بلا علم صاحبه ((و ما يحتاج إليه من تحريك العضلات و تمديد الأعصاب و نحو ذلك)) : من الرباط و الإتاد . ((فالأمر أظهر)) يعني عدم العلم بتفاصيلها للقطع بأن أحدا منا لا يعرف ذلك : بل لا شعور بوجود العضلات و الأعصاب، و توقف الحركة على تمديدها إلا لعلماء التشریح ، فسبحان الله الخفي بذاته و الظاهر بصفاته و آياته ، فتفكر .

الوجوه النقلية

((الثاني)) : و من الوجوه السمعية ((النصوص الواردة)) : الآيات القرآنية القاطعة في كتاب الله سبحانه ((في ذلك)) : في أن الله سبحانه خالق للأفعال ، و ذلك لأن القدرة القديمة متعلقة بسائر المحدثات و أقدار العبد ، لا يخرج القديم مما كان عليه ، و الإيجاد عبارة عن إفادة الوجود ، و كل موجود مستند إلى إيجاد الباري سبحانه من حيث الوجود، والوسائط معدات لا موجدات ((كقوله تعالى)) : و من النصوص القاطعة قوله سبحانه :

والله خلقكم وما تعملون : الاستدلال منها بوجهين

((﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ فنسب الخلق إلى ذاته العلي ، و هذا نص جلي أنه سبحانه خلق أفعال العباد ، ((على أن ما مصدرية)) : و حين

إذ جعلت ما مصدرية فالاستدلال بها ظاهراً للتصريح بأن العمل هو الفعل مخلوق ، ((لئلا يحتاج إلى حذف الضمير)) : فيستغنى عن تقدير الضمير المحذوف لو جعلت موصولاً اسماً ، والمعنى على المصدرية : والله تعالى خلق ذواتكم و خلق عملكم أو معمولكم ، ((على أن ما موصولة)) : و يكون التقدير : و خلق الذي تعملونه ، فحذف العائد المنصوب بالفعل . و الحاصل : و أصرح بالتصريح في إثبات مذهب أهل السنة و الجماعة قوله سبحانه : ﴿وَاللّٰهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ سواء جعلنا ما مصدرية أو موصولة- ((و يشمل الأفعال)) : لأن الموصول الاسمي من أدوات العموم ، فيشمل الأفعال طاعات كانت أو معاصي . ((لأننا إذا قلنا : أفعال العباد مخلوقة)) و هو مذهب أهل السنة و الجماعة ، ((أو للعبد)) : و هو مذهب المعتزلة القدرية المجوسية ، ((لم نرد بالفعل المعنى المصدرية الذي هو الإيجاد والإيقاع)) : لأننا إذا قلنا : أفعال العباد مخلوقة ، لم نرد بالفعل المعنى المصدرية الذي هو نفس الإيجاد والإيقاع ، لأنه أمر اعتباطي لا وجود له في الخارج فلا يتعلق به الخلق ، ((بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الإيجاد والإيقاع أعني ما نشاهده من الحركات والسكنات)) : يعني بل المراد به المعمول ، و هو المشاهد من الحركات و السكنات ؛ كما لو جعلناها موصولة ، و هو موضع النزاع ، لا المعنى المصدرية ، و الحاصل : الاستدلال بما المصدرية بناء على إرادة الحاصل بالمصدر ، لأن الأمر الإعتباري لا وجود له فلا يتعلق به الخلق يعني فلا يكون مخلوقاً ((و للذموم عن هذه النكتة قد يتوهم أن الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية)) : يعني قد يتوهم محمود الخوارزمي وغيره منهم أن الاستدلال لا يتم إلا بجعلها مصدرية ، نظنه أن موضع النزاع هو الأفعال و هي معان مصدرية .

الاستدلال بقوله تعالى : خالق كل شيء .

((و كقوله تعالى)) : يعني من النصوص القاطعة قوله سبحانه :

((خالق كل شئ)) أي ممكن)) : لأن المقتضى للقادرية هو الذات لوجوب إسناد صفاته إلى ذاته ، و المصحح للمقدورية هو الإمكان : لأن الوجوب و الامتناع الذاتيين يحيلان المقدورية ، و نسبة الذات إلى جميع الممكنات في اقتضاء القادرية على السواء ، فإذا ثبتت قدرته على بعضها ثبتت قدرته على كلها ، و إلا لزم التحكم ، فوجب إضافة خلقها إليه سبحانه أنه لا خالق سواه ، و إنما قلنا : و المصحح للمقدورية هو الإمكان : لأن القدرة و الإرادة لم تتعلقا بالواجب و المستحيل لأن القدرة و الإرادة مما كانتا صفتين مؤثرتين ، و من لازم الأثر أن يكون موجودا بعد عدم ، لزم أن ما لا يقبل العدم أصلاً كالواجب لا يقبل أن يكون أثراً لهما ، و إلا لزم تحصيل الحاصل ، و ما لا يقبل الوجود أصلاً كالمستحيل لا يقبل أيضاً أن يكون أثراً لهما ، و إلا لزم قلب الحقائق يرجوع المستحيل عين الجائز ، فلا قصور أصلاً في عدم تعلق القدرة و الإرادة القديمتين بالواجب و المستحيل ؛ بل لو تعلقتا بهما لزم حينئذ القصور ، لأنه يلزم على هذا التقدير الفاسد أن يجوز تعلقهما بعدم أنفسهما؛ بل و بعدم الذات العلية و بثبوت الألومية لمن لا يقبلها من الحوادث ، و سلبها عن تجب له و هو الباري سبحانه - و أي نقص و فساد أعظم من هذا ، و بالجملة ! فذلك التقدير الفاسد يؤدي إلى تخليط عظيم لا يبقى معه شيء من الإيمان و لاشيء من العقليات أصلاً . و لخفاء هذا المعنى على بعض الأغبياء من المبتدعة صرّح بنقيض ذلك ، فنقل عن ابن حزم أنه قال في " الملل والنحل " : إنه سبحانه قادر أن يتخذ ولداً ؛ إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزاً . فانظر إلى اختلال عقل هذا المبتدع ، كيف غفل عما يلزم على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم التي لا تدخل تحت وهم !! وكيف ! إن العجز إنما يكون لو كان القصور جاء من ناحية القدرة ، أما إذا كان لعدم تعلق القدرة ؛ فلا يتوهم عاقل أن هذا عجز ، فتأمل و لا تغفل . ((بدلالة العقل)) : فإنه يحكم بأن الواجبات و الممتنعات غير مخلوقة ((و فعل العبد

شيء)) : أورد عليه أن الآية قد خص منها الواجب و صفاته ، والعام المخصوص منه البعض لا يبقى حجة أجاب عنه بعض الأفاضل بأنه لم يخص منها شيء ، إذ التخصيص إخراج ما تناوله اللفظ ، وأهل اللسان يفهم منها أن الواجب الوجود و صفاته غير داخلة أصلا ، فافهم .

الاستدلال بقوله تعالى: أفمن يخلق كمن لا يخلق

((وكقوله تعالى)): يعني ومن النصوص القاطعة قوله سبحانه : ﴿ أفمن يخلق كمن لا يخلق ﴾ ، وقوله : ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ وقوله : ﴿ أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه ﴾ اروني ماذا خلقوا من الأرض أم له شرك في السموات والأرض ﴾ وغيرها من الآيات البينات الواضحات في مقام إبطال رأي المشركين في تجويز الألومية لغيره سبحانه ((في مقام التمدح بالخالقية وكونها مناطًا))

..... لاستحقاق العبادة لا يقال ، فالقائل بكون العبد خالقا لأفعاله يكون من المشركين دون الموحدين ؛ لأننا نقول : الإشرāk هو إثبات الشريك في الألوهية بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس : أو بمعنى استحقاق العبادة كما لعبدة الأصنام ، و المعتزلة لا يثبتون ذلك بل لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله تعالى لإفتقاره إلى الأسباب والآلات التي هي بخلق الله تعالى إلا أن مشايخ ما وراء النهر قد بالغوا في تضليلهم في هذه المسئلة ، حتى قالوا : إن المجوس أسعد حالا منهم ؛ حيث لم يثبتوا إلا شريكا واحدا ، والمعتزلة يثبتون شركاء لا تحصى .

((لاستحقاق العبادة)) : يعني بأنه سبحانه الخالق الذي يستحق العبادة لا غيره ، فمعنى الآية : ما يلبي لكم النسوبة بين من يصدر عنه حقيقة الخلق ومن لا يصدر عنه ذلك في شيء ، ففيها حذف المفعول وتنزيل الفعل منزلة اللازم للدلالة على أن مناط المدح واستحقاق العبادة إنما هو نفس الخلق .

جمهور المعتزلة يقولون بكون العبد خالقا لأفعاله، أقول: هم

المشركون في الربوبية والألوهية

((لا يقال فالقائل)) : قائله جمهور المعتزلة ((بكون العبد خالقا لأفعاله يكون من المشركين دون الموحدين)) : يعني أنه كان يجب أن يعد المعتزلة بمذهبهم هذا من المشركين دون الموحدين ؛ مع أنا لانكفرهم ((لأننا نقول : الإشرāk هو إثبات الشريك في الألوهية بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس)) : فإنهم يعتقدون إلهين : يزدان خالق الخير ، وأمر من خالق الشر ((أو بمعنى استحقاق العبادة كما لعبدة الأصنام)):

قالوا : ﴿ ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ و يشفعوا لنا عنده ، و ينالنا بسبب قربهم من الله و كرامته لهم ، قرب و كرامة ؛ كما هو المعهود في الدنيا من حصول الكرامة و الزلفى ؛ ممن يخدم أعوان الملك و أقاربه و خاصته ، و الكتب الإلهية كلها من أولها إلى آخرها تبطل هذا المذهب و ترده و تقبح أهله ، و تنص على أنهم أعداء الله سبحانه ، و جميع الرسل و الأنبياء - صلوات الله عليهم - متفقون على ذلك من أولهم إلى آخرهم ، و ما أهلك الله سبحانه من الأمم إلا بسبب هذا الشرك ، و من أجله ((و المعتزلة لا يثبتون ذلك ، بل لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله سبحانه لإفتقاره إلى الأسباب والآلات التي هي بخلق الله تعالى)) : أقول : و الأمر ليس كذلك كما قال : قدس سره ؛ بل هؤلاء هم المشركون في الربوبية و الألومية .

المجوس جعلوا للعالم ربين : يزدان و امرمن ، و النور و النظملة

قال الشيخ تقي الدين المقرئ في " تجريد التوحيد من الشرك " : الشرك به تعالى في الربوبية كشرك من جعل معه خالقا آخر؛ كالمجوس و غيرهم ، الذين يقولون بأن للعالم ربين : أحدهما خالق الخير ، ويقولون بالفارسية - يزدان - و الآخر خالق الشر ، و يقولون له المجوس بلسانهم - امرمن ، و من ضاهاهم من القدرية ، و الربوبية سبحانه للعالم الربوبية الكاملة المطلقة الشاملة تبطل أقوالهم ؛ لأنها تقتضي ربوبيته لجميع ما فيه من الذات و الصفات و الحركات و الأفعال ، و حقيقة قول القدرية المجوسية : أنه تعالى ليس ربا لأفعال الحيوان و لا تناولها ربوبيته ، إذ كيف يتناول مالا يدخل تحت قدرته و مشيئته و خلقه ، و لهذا شبههم الصحابة بالمجوس كما ثبت عن ابن عمر و ابن عباس ، و قد روى أهل السنن فيهم ذلك مرفوعا أنهم مجوس هذه الأمة ، و لفظ رواية عبد الله بن عمر عند أبي داود و غيره عن النبي ﷺ قال : " القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوم ، و إن ماتوا

فلا تشهدوهم . قال الإمام الخطابي في شرح هذا الحديث في "معالم السنن" : إنما جعلهم مجوسا لمضاماة مذهبهم مذاهب المجوس في قولهم بأصلين - وهما : النور والظلمة - يزعمون أن الخير من فعل النور ، والشر من فعل الظلمة ، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله والشر إلى غيره ، والله سبحانه وتعالى خالق الخير والشر لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته وخلق الشر شرًا في الحكمة كخلقه الخير خيرا ، فإن الأمرين جميعا مضافان إليه خلقا وإيجادا ، وإلى الفاعلين لهما فعلا واكتسابا ، وقال الحافظ المنذري : هذا منقطع أبي حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر ، وقد روى هذا الحديث من طرق عن ابن عمر ليس منها شيء يثبت ، أقول : وقد تعقبه الحافظ ابن حجر ، وقال : هذا الحديث حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم ورجاله من رجال الصحيح .

مشائخ ماوراء النهر يقولون : أن المعتزلة أصل من المجوس

((إلا أن مشايخ ما وراء النهر قد بالغوا في تضليلهم في هذه المسئلة حتى قالوا : إن المجوس أسعد حالا منهم : حيث لم يثبتوا إلا شريكا واحدا ، والمعتزلة يثبتون شركاء لا تحصى)) : أقول : ليس كذلك ، قال الشيخ أبو الحسن في "الإبانة" في الرد على المعتزلة : ويقال لهم : أليس المجوس أثبتوا أن الشيطان يقدر على الشر الذي لا يقدر الله عز وجل عليه ، فكانوا بقولهم هذا ، كافرين ، فلا بد من "نعم" ، يُقال لهم : فإذا زعمتم أن الكافرين يقدرون على الكفر والله عز وجل لا يقدر عليه ، وهذا مما ينبهه الخبر عن رسول الله ﷺ : " أن القدرية مجوس هذه الأمة " ، وإنما صاروا مجوس هذه الأمة : لأنهم قالوا بقول المجوس ، والقدرية هو من يثبت القدر لنفسه دون ربه عز وجل ، وأنه يقدر على أفعاله دون خالقه ، وكل المعتزلة قدرية ، وليست كل قدرية معتزلة تعوذ بالله من الخذلان .

..... واحتجت المعتزلة بأننا نفرق بالضرورة بين حركة
 الماشي وبين حركة المرتعش ، أن الأولى باختيار دون الثانية ، و
 بأنه لو كان الكل بخلق الله تعالى لبطلت قاعدة التكليف والمدح و
 الذم والثواب والعقاب وموظامر

احتجت المعتزلة بالمعقول والمنقول

((واحتجت المعتزلة)) : على أن أفعال العباد باختيارها بالمعقول والمنقول . أما
 المعقول - فمنه - : ((بأننا نفرق بالضرورة بين حركة الماشي وبين حركة المرتعش ، أن
 الأولى بالاختيار دون الثانية)) : إن بدامة العقل تفرق بين بعض الأفعال وبعضها
 الآخر ، وذلك إنا نشاهد الفرق البعيد بين حركة المرتعش وبين حركة الماشي ، و
 معنى هذا أن الأفعال التي مصدرها العبد على ضربين : أحدهما : ما يحدث قسرا
 عنه ، ولا اختيار له فيه ، ومثاله حركة المرتعش ، وثانيهما : ما يحدث باختياره و
 قصده وإرادته ، وذلك كالماشي فحيث ورد النص يفيد أن الله سبحانه يخلق أفعال
 العباد ، وجب حمله على أحد هذين النوعين : وهو ما يحدث قسرا بلا إرادة و
 اختيار ، ومنه - : ((وبأنه لو كان الكل بخلق الله تعالى لبطلت قاعدة التكليف)) ،
 لو صح القول بأن الله سبحانه هو الخالق لجميع الأفعال لبطلت قاعدة التكليف
 المتفق عليها ، وهي أن ما وقع به التكليف يكون اختياريا ، فوجب أن لا يكلفه الله
 سبحانه بشيء من الأوامر والنواهي ، لأنه لا يعقل أن يكلف القادر الحكيم العاجز
 المجبور الذي ليس في مكنته أن يعمل - ومنه - : ((والمدح والذم والثواب و
 العقاب)) : ولو صح بأن الله سبحانه هو الخالق لجميع الأفعال لزم بطلان القول
 بالثواب والعقاب والمدح والذم ، إذ كيف يثاب ويعاقب ويمدح ويذم على ما لم
 يفعله ؟ ! ! ! ولم يكن من فعله وعمله ، وهذه اللوازم باطلة ، فبطل ما يؤدي إليها
 وهو أن يكون الله سبحانه خالقا لجميع أفعال العباد ، فثبت نقيضه ، وهو أن العبد
 خالق لأفعال نفسه الاختيارية .

..... و الجواب أن ذلك إنما يتوجه على الجبرية القائلين بنفي الكسب و الاختيار أصلا ، و أما نحن فنثبتته على ما نحققه إن شاء الله تعالى . و قد يتمسك بأنه لو كان خالقا لأفعال العباد لكان هو القائم و القاعد و الأكل و الشارب و الزاني و السارق إلى غير ذلك ، و هذا جهل عظيم ؛ لأن المتصف بالشئ من قام به ذلك الشئ لا من أوجده ، أو لا يرون أن الله تعالى هو خالق للسواد و البياض و سائر الصفات في الأجسام و لا يتصف بذلك ، و ربما يتمسك بقوله تعالى : ﴿ فتبارك الله أحسن الخلقين ﴾ ، ﴿ و إذ تخلق من الطين كهيئة الطير ﴾ . و الجواب أن الخلق ههنا بمعنى التقدير؛ العباد كلها بإرادته مشيته تعالى و تقدس

الجواب عن الوجوه الثلاثة العقلية

((و الجواب)) عن هذه الوجوه الثلاثة : ((أن ذلك إنما يتوجه على الجبرية القائلين بنفي الكسب و الاختيار أصلا و أما نحن فنثبتته على ما نحققه)) : إن هذه الأدلة إنما تتم لو كنا لا نثبت للعبد شيئا أصلا كالجبرية الخالصة ، أما نحن القائلين بكسب العبد و اختياره ، فلا تكون قاعدة التكليف باطلة لوجود الاختيار من العبد ؛ لأن الأفعال صادرة عنه باختياره ، فيصح التكليف ؛ ليختار ما كلف به ، و يستحق المدح و الذم و الثواب و العقاب لاختياره الفعل ، و ما فهمتم أن معنى تعلق القدرة بالشئ ينحصر في تأثيرها فيه و اختراعه له هو غير مسلم ، فتدبر . ((و قد يتمسك)) : و استدل بعض المعتزلة على بطلان أن الله سبحانه موجد لجميع أفعال العباد ((بأنه

لو كان خالقا لأفعال العباد لكان هو القائم والقاعد والأكمل والشارب)) : و لو كان الكل بخلق الله سبحانه لزم اتصاف الباري سبحانه بالقيام والقعود والأكمل والشارب؛ لأنه هو الفاعل لها ((والزاني والسارق إلى غير ذلك)) : يعني بأن من أفعال العباد قبائح ، لا يجوز أن يخلقها الله سبحانه . أجاب عنه قدس سره بقوله : ((وهذا جهل عظيم)) : و غباوة شديدة ((لأن المتصف بالشيء من قام به ذلك الشيء لا من أوجده)): هذا جواب عن الأول ، و معناه أن الاتصاف يعتمد القيام بالنفس لا الفعل المتصف بالشيء ، و هو الذي يقوم به ذلك الشيء لا من أوجده ، و شنع على المعتزلة ؛ لأنهم لم يفرقوا بين خالق الشيء و المتصف به . و الجواب عن الثاني بأن القبيح فعل القبيح لا خلقه ، ألا يرون الله سبحانه هو الخالق لأصل القبائح بالاتفاق -- و هو الشيطان -- مع أن خلقه أعظم قبحا لو سلم لهم أن خلق القبيح قبيح ((أو لا يرون أن الله تعالى هو خالق للسواد والبياض و سائر الصفات في الأجسام و لا يتصف بذلك)): هذا رد على سبيل الإلزام ، و حاصله : أن الله سبحانه الأجسام والأعراض ، و لا يتصف بشيء منها .

استدلال المعتزلة بالمنقول الدليل الأول

((و ربما يتمسك بقوله تعالى)): و أما المنقول فمنه قوله سبحانه : ((فتبارك الله أحسن الخالقين)) : و قوله سبحانه : ((و إذ تخلق من الطين كهينة الطير)) : وجه الاستدلال بالأول أنه يدل على كثرة الخالق و وجه الاستدلال بالثاني أنه يدل على أن عيسى بن مريم عليه السلام خالق ، و بالجملة فيكون العبد خالقا لأفعاله الاختيارية .

والجواب أن الخلق مهنا بمعنى التقرير

((والجواب أن الخلق مهنا بمعنى التقرير)) : و أجاب عنه بعض المدققين أن الحق سبحانه ما أضاف الفعل إلى العبد إلا لكونه سبحانه هو الفاعل

حقيقة من خلف حجاب الجسم ، فلم يكن الفعل إلا لله سبحانه غير أن من عباد الله سبحانه من أشهده ذلك ، ومنهم من لم يشهده ذلك ، قال الله سبحانه : ﴿ فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة ﴾ ، أما القسم الذي لم يتحقق عليه الضلالة ، فهو الذي حار ولم يدر ، وهم القائلون بالكسب ، وأما من حقت عليه الضلالة ، فهم القائلون بخلق الأفعال لهم .

الدليل الثاني والجواب عنه

و منها : الآيات التي أضافت الأفعال إلى العباد ، و علقها بمشيئتهم كقوله سبحانه : ﴿ قويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ﴾ ، وقوله : ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ ، وقوله : ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ ، وقوله : ﴿ فمن شاء ذكره ﴾ ، وقوله : ﴿ ان يتبعون الا الظن ﴾ وقوله : ﴿ بل سولت لكم أنفسكم أمراً ﴾ ، وقوله : ﴿ فطوعت له نفسه قتل أخيه ﴾ ، وقوله : ﴿ من يعمل سوء يجزيه ﴾ ، وقوله : ﴿ كل امرئ بما كسبت رهين ﴾ ، وقوله : ﴿ لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر ﴾ ، وقوله : ﴿ ذلك أن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ ، و الجواب : و عورض بالآيات الدالة على أن جميع الأفعال بخلق الله سبحانه نحو قوله سبحانه : ﴿ خالق كل شئ ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ ، وقوله : ﴿ ومن شاء يضلله ومن شاء يجعله على صراط مستقيم ﴾ .

الدليل الثالث والجواب عنه

و منها : الآيات المشتملة على الوعد و الوعيد بها ، و المدح و الذم عليها نحو قوله سبحانه : ﴿ اليوم تجزي كل نفس بما كسبت ﴾ ، وقوله : ﴿ اليوم تجزون بما كنتم تعملون ﴾ ، وقوله : ﴿ لتجزي كل نفس بما تسعى ﴾ ، و

قوله : ﴿ هل تجزون إلا ما كنتم تعملون ﴾ ، وقوله : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ ، وقوله : ﴿ ومن أعرض عن ذكرى ﴾ ، وقوله : ﴿ أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا ﴾ ، وقوله : ﴿ إن الذين كفروا يعد إيمانهم ﴾ ، وقوله : ﴿ وكيف تكفرون بالله ﴾ ، وهي أكثر من أن تحصى . والجواب بأن المقتضى للثواب والعقاب والمدح والذم إنما هو السعادة والشقاوة ، قال الله سبحانه : ﴿ وأما الذين سعدوا ففي الجنة ﴾ وقال الله سبحانه : ﴿ وأما الذين شقوا ففي النار ﴾ ، والسعادة والشقاوة جبلية كُتبت للبعد قبل وجوده ، والأعمال الصالحات أمارات للسعادة والأعمال السيئات علامات للشقاوة ، وترتب الثواب على الأعمال الصالحات ، والعقاب على الأعمال السيئات من حيث أن الأعمال معارفات للثواب والعقاب لا موجبات ، فافهم .

الدليل الرابع والجواب عنه

و منها : الآيات الدالة على أن أفعال الله سبحانه لا تتصف بصفات أفعال العباد من الظلم والاختلاف والتفاوت . أما الظلم فلقوله سبحانه : ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾ ، وقوله : ﴿ وما ريك بظلام للعبيد ﴾ ، وقوله : ﴿ وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم ﴾ ، وأما الاختلاف فلقوله سبحانه : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ ، وأما التفاوت فلقوله سبحانه : ﴿ ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ﴾ ، وإذا كان الظلم والاختلاف والتفاوت منتفية عن أفعال ، الله سبحانه ، وجب أن تكون أفعال العباد ليست أفعال الله سبحانه ؛ لأن أفعال العباد متصفة بالظلم والاختلاف والتفاوت ، فلا يكون أفعال العباد مخلوقة لله سبحانه . والجواب بأن ما ذكر من الآيات ، لا يدل على أن الأفعال غير مخلوقة . أما الآيات الدالة على نفي الظلم ؛ فلأن كون الفعل ظلما اعتبار عارض له بالنسبة إلينا ، ليس بداخل في حقيقة الظلم ، ولا صفة حقيقية لازمة له فيجوز أن لا تكون

الأفعال المنسوبة إلى العباد متصفة بالظلم بالنسبة إلى الله سبحانه ؛ لأنه مالك لكل الأشياء بالاستحقاق ، و تكون متصفة بالنسبة إلينا لقصور ملكنا أو قصور استحقاقنا، و كون الفعل ظلماً بالنسبة إلينا لا يمنع صدور أصل الفعل عن الباري سبحانه مجرداً عن اعتباره كونه ظلماً ، إذ لا امتناع في أن الفعل الصادر عنه سبحانه يعرض له اعتباره كونه ظلماً بالنسبة إلينا . و أما نفي الاختلاف و التفاوت الذي يدل عليه الأيتان فعن القرآن و خلق السموات، إذ الكلام في القرآن و خلق السموات يدل عليه سياق الأيتين ، لانفي الاختلاف و التفاوت عن أفعاله سبحانه مطلقاً ، فإن مخلوق الله سبحانه مختلفة متفاوتة في الرتبة و الشرف و غيرها من الاختلاف و التفاوت ، فتأمل .

..... و هي أي أفعال العباد كلها بإرادته و
 مشيئته تعالى وتقدس ، و قد سبق أنهما عندنا عبارة عن
 معنى واحد و حكمه لا يبعد أن يكون ذلك إشارة إلى خطاب
 التكوين و قضيته أي قضاءه و هو عبارة عن الفعل من
 زيادة احكام ،

أفعال العباد كلها بإرادة الله تعالى ومشيئته والاختلاف فيه

((و هي أي أفعال العباد كلها بإرادته و مشيئته تعالى)) : لا يكون في الدنيا و
 الآخرة شيء من الجواهر والأعراض إلا بإرادته و مشيئته و علمه و حكمه و قدره ،
 اختلفوا في أن الله سبحانه يريد للكائنات أولاً ، فذهب مشايخ الأشاعرة و مشايخ
 الماتريدية إلى أنه يريد للكائنات من الخير و الشر و الإيمان و الكفر و الطاعة و
 المعصية ، و الإرادة تابعة للعلم ، و كل ما علم الله وقوعه يريد ، و كل ما علم الله
 عدم وقوعه ، لا يريد وقوعه ، و ذهب المعتزلة إلى أنه تعالى لا يريد الشر و الكفر و
 المعصية سواء وقعت أولاً ، و يريد الخير و الإيمان و الطاعة وقعت أولاً ، و الإرادة
 توافق الأمر ، فكل ما أمر الله يريده . و احتج مشايخنا بوجهين : الوجه الأول : إنه
 تعالى موجد لكل ما دخل في الوجود من الممكنات ، و مبدعه بالاختيار ، و من
 جملته الشر و الكفر و المعصية ، فيكون موجداً للشر و الكفر و المعصية
 بالاختيار ، و كل ما أوجده بالاختيار يكون مريداً له ، فالله تعالى مريداً لها . و
 لقائل أن يقول : هذا الوجه مبني على أنه تعالى خالق لأفعال العباد و هو ممنوع
 عندهم . الوجه الثاني : إنه تعالى علم ممن يموت على الكفر عدم إيمانه ، فامتنع
 وجود الإيمان منه ، و إلا لأمكن الانقلاب عليه جهلاً ، و إذا كان وجود الإيمان منه
 ممتنعاً ، لا تتعلق الإرادة به ، لأن الممتنع لا يكون مراداً ، و لقائل أن يقول : وجود
 الإيمان ليس بممتنع بالنظر إلى قدرة القادر ، و ممتنع بالنظر إلى علمه ، فيجوز أن

تتعلق إرادته بالإيمان من حيث أنه ممكن لا من حيث أنه ممتنع .

الاختلاف في أن الإرادة والمشية واحد أم لا

((وقد سبق أنهما عندنا عبارة عن معنى واحد)) : ولا فرق بينهما إلا عند الكرامية : حيث جعلوا المشيئة صفة واحدة أزلية تتناول ما شاء الله سبحانه من حيث يحدث ، و الإرادة صفة حادثة متعددة بتعدد المرادات ، وقد سبق في مبحث إرادته تعالى ما تطمئن به نفسك - إن شاء الله - . ((وحكمه)) : قال قدس سره : ((لا يبعد أن يكون ذلك إشارة إلى خطاب التكوين)) : قد سبق ، قال الشيخ أبو الحسن: إن وجود الأشياء متعلق بأمر " كن " يعني وجود الأشياء متعلق بكلامه الأزلي ، وهذه الكلمة دالة عليه ، وقال الشيخ أبو منصور : إن وجود الأشياء ليس متعلقا " بكن " ؛ بل وجودها متعلق بتكوينها فقط ، و " كن " مجاز عن سرعة الإيجاد ((وقضيته)) : قال قدس سره : ((أي قضاؤه وهو عبارة عن الفعل مع زيادة إحكام)) : أي قوة بحيث لا يمكن لأحد تغييرها ، ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أن القضاء عبارة عن الفعل مع زيادة الأحكام نص عليه في " الإرشاد " و " الاعتماد " و " التبصرات النسفية " ، فهو من صفاته الفعلية ، و ذهب جمهور مشايخ الأشاعرة إلى أن القضاء إرادة الله سبحانه الأزلية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص ، نص عليه القاضي البيضاوي في " إشارته " ، فهو من صفاته الذاتية .

الفرق بين القضاء والقدر

والفرق بين القضاء والقدر قال شارح " الوصية " : إن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ إجمالا ، و القدر هو تفصيل قضائه السابق بإيجادهما في المواد الخارجية مفصلة واحدة بعد واحدة ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ ، فتفكر .

..... لا يقال لو كان الكفر بقضاء الله تعالى لوجب الرضاء به ، لأن الرضاء بالقضاء واجب واللازم باطل ؛ لأن الرضاء بالكفر كفر؛ لأننا نقول : الكفر مقضي لأقضاء ، و الرضاء إنما يجب بالقضاء دون المقضي . و تقديره : و هو تحديد كل مخلوق بحده الذى يوجد عليه من حسن و قبح و نفع و ضرر و ما يحويه من زمان أو مكان و ما يترتب عليه من ثواب و عقاب . و المقصود تعميم إرادة الله تعالى و قدرته ؛ لما من أن الكل بخلق الله و هو يستدعى القدرة و الإرادة لعدم الإكراه والاجبار . فإن قيل : فيكون الكافر مجبوراً في كفره و الفاسق في فسقه فلا يصح تكليفهما بالإيمان والطاعة ؛ قلنا : إنه تعالى أراد منهما الكفر و الفسق باختيارهما فلا جبر ، كما أنه علم منها الكفر و الفسق بالاختيار و لم يلزم تكليف الحال . و المعتزلة أنكروا إرادة الله تعالى للشرور و القبائح حتى قالوا : إنه أراد من الكافر و الفاسق إيمانه و طاعته لا كفره و معصيته ، زعما منهم أن إرادة القبيح قبيحه : كخلقه و ايجاده ، نحن نمنع ذلك بل القبيح كسب القبيح و الاتصاف به ؛ فعندم يكون أكثر مايقع من أفعال العباد على خلاف إرادة الله تعالى و هذا شنيع جداً

واحتجت المعتزلة بوجوه أربعة: الوجه الأول والجواب عنه

((لا يقال)) : و احتجت المعتزلة بوجوه أربعة : الوجه الأول : لو كان الكفر بقضاء الله تعالى لوجب الرضاء به : ((يعني لو كان الكفر مراداً لوجب الرضاء به ، وأشار إلى وجه الملازمة بقوله)) : لأن الرضاء بالقضاء واجب : و بيانه أن الكفر حينئذ مراد الله سبحانه ، و مراد الله سبحانه قضائه ، و الرضاء بالقضاء واجب و اللازم باطل ((لأن الرضاء بالكفر كفر)) : فلا يجب ، و هذا ظاهر . ((لأننا نقول :

الكفر مقضي)) : يعني مخلوق ، ((لا قضاء)) : يعني إيجاد الكفر و خلقه ((و
الرضا إنما يجب بالقضاء)) : و موصفة الله سبحانه ، ((دون المقضي)) ، و هو
صفة العبد القائم به ، و حاصله : أن المراد هو المقضي لا القضاء ، فالكفر الذي
هو المراد ليس بقضاء ، بل هو مقتضى ، و الرضا إنما يجب بالقضاء دون
المقتضى ، و الكفر هو الرضا بالكفر لا الرضا بقضاء الكفر ؛ و المعتزلة الجهلة
لم يفرقوا بين الرضا بقضاء الكفر و بين الرضا بالكفر ، و لقائل أن يقول :
قولكم : الرضا إنما يجب بالقضاء دون المقتضى ليس بمستقيم ، فإن القائل :
رضيت بقضاء الله سبحانه ، لا يريد أنه رضي بصفة من صفات الله سبحانه ، بل
يريد أنه راض بمقتضى تلك الصفة ، و هو المقضى . و الجواب الصواب أن يقال :
الرضا بالكفر من حيث هو من قضاء الله سبحانه طاعة ، و الرضا بالكفر من
هذه الحيثية ليس بكفر ، فتدبر . ((و تقديره)) : قال قدس سره في تفسيره ((و
هو تحديد كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه من حسن و قبح و نفع و ضرر و ما
يحويه)) : يعني يشتمل على هذا المخلوق ((من زمان و مكان و ما يترتب عليه)) :
يعني على المخلوق ((من الثواب و العقاب)) : ذهب جمهور مشايخ الحنفية إلى أن
القدر هو تحديده سبحانه أزلاً ؛ كل شئ بحده الذي يوجد به من حسن و قبح و
نفع و ضرر ، و ما يحيط به من زمان و مكان ، و هذا التفسير اختاره المصنف
قدس سره من عظماء الأشاعرة ، و ذهب جمهور مشايخ الأشاعرة إلى أن القدرة
تعلق الإرادة الأزلية بالأشياء في أوقاتها المخصوصة ، صرح به القاضي الذي له يد
بيضاء في التحقيق و التدقيق في " إشارات المرام " ، ((و المقصود)) : يعني و
مقصود المصنف من قوله : و كلها بإرادته و مشيئته : ((تعميم إرادة الله تعالى و
قدرته لما مر من أن الكل)) : يعني الكائنات بتمامها : ((بخلق الله تعالى و هو
يستدعي القدرة و الإرادة)) : فإثبات شمول الخلق يستلزم شمول القدرة و الإرادة ،
فكل ما علم الله سبحانه وقوعه يريد ، فأفعال العباد كلها مرادة له ، وأشار إلى
دليل إثبات القدرة بقوله : ((لعدم الإكراه و الإجبار)) : يعني أن الله سبحانه يريد
لجميع الكائنات جوعاً كان أو عرضاً طاعة كان أو معصية ، لأنه خالق الكائنات

بأسرها بالاختيار والعلم فيكون مريدا لها : ((فإن قيل)) : و المعتزلة يجعلون
الأشاعرة من الجبرية : لأنهم علقوا علمه و إرادته سبحانه بجميع الممكنات ،
يقولون : لو كان جميع الموجودات و الأفعال بإرادته و علمه . ((فيكون الكافر
مجبورا في كفره و الفاسق في فسقه فلا يصح تكليفهما بالإيمان و الطاعة)) :
يعني إذا قدر الله سبحانه كفر الكافر و فسق الفاسق قبل خلقهما ، و تعلق بكل
واحد منهما علمه و إرادته ، فحينئذ لا قدرة للكافر و الفاسق أن يخرجوا من
تقديره سبحانه لا محالة . قلنا : ((إنه تعالى أراد منهما الكفر و الفسق باختيارهما
فلا جبر)): يعني إرادة الله سبحانه الكفر و الفسق باختيار العبد ، فتكون إرادته
القديمة الأزلية تابعة للإرادة الحادثة . و الاختيار الحادث : ((كما أنه علم منهما
الكفر و الفسق بالاختيار)) : يعني أن الإرادة تابعة للعلم ، فكل ما علم الله سبحانه
وقوعه يريد به و كل ما علم الله سبحانه عدم وقوعه لا يريد وقوعه . و حاصله : إنا
لا نسلم لو كان الكل بتقديره و خلقه يلزم أن يكون الكافر مجبورا في كفره و
الفاسق ، و إنما يلزم ذلك لو كان إرادة الله سبحانه منهما الكفر و الفسق من غير
اختيارهما ، و ليس كذلك ، فلا يكونان مجبورين في الكفر و الفسق ، فيصح
تكليف الكافر بالإيمان ، و تكليف الفاسق بالطاعة . ((و المعتزلة أنكروا إرادة الله
للشروع و القبائح)) : قالوا : إن صدور القبائح و الشرور ليس بإرادته و مشيئته و
قضائه و قدره . ((حتى قالوا : إنه أراد من الكافر و الفاسق إيمانه و طاعته لا
كفره و معصيته زعما منهم أن إرادة القبيح قبيحة)) : والله سبحانه مآثره عن
القبائح و الفسادات . ((كخلق و إيجاد)) : يعني و خلقه أيضا قبيح عندهم ، و
أجاب عنه بوجهين : أما الوجه الأول : فقال : ((ونحن نمنع ذلك)) : يعني لا
نسلم أن إرادة القبيح قبيحة و خلق القبيح قبيح . ((بل القبيح كسب القبيح و
الاتصاف به)) : لا إرادته و مشيئته و خلقه و إيجاد : حتى نقول : إنه أراد الكفر
من الكافر كسبا له شرا قبيحا منهيا ، كما أنه أراد الإيمان من المؤمن كسبا له
خيرا حسنا مأمورا ، و هو اختيار أبي منصور الماتريدي ، و به قال الشيخ أبو
الحسن الأشعري ، و قال بعض الأفاضل في دفعه : بل لا يقع قبيح من الله

مبحانه ، و ذلك لأن إرادة القبيح قبيحة بالنسبة إلينا ، أما بالنسبة إلى الله مبحانه فليست كذلك ، فإنها قد تكون مقرونة بحكمة تقتضي هنالك : مع أنه مبحانه مالك الأمور على الإطلاق ، قال الله مبحانه : ﴿ و يفعل الله ما يشاء ﴾ ، و قال : ﴿ إن الله يحكم ما يريد ﴾ ، و قال : ﴿ لا يسئل عما يفعل و هم يسئلون ﴾، نعم ! قد يخفي علينا وجه الحسن في بعض أفعاله .

الوجه الثاني والجواب عنه

و أما الوجه الثاني : فقال : ((فعندهم يكون أكثر ما يقع من أفعال العباد على خلاف إرادة الله تعالى)) : لأن الكفر و الفسق في الدنيا أكثر من الإيمان و الطاعة ، يعني بأن الأفعال القبيحة لو لم تكن بإرادة الله مبحانه للزم أن يقع في ملكه ما لا يريد ، و هو نقص لا يجوز على الله مبحانه ، فلا يجوز أن يكون في سلطان الله مبحانه من اكتساب العباد ما لا يريد ، و العجب كل العجب !!! لم يفهموا من غوايتهم و غباوتهم أن المعاصي لو كانت واقعة على وفق إرادة عدو الله - إبليس و هي كما لا يخفى - أكثر من الطاعات الجارية على مراد الله مبحانه ، فقد جعلوا من غفلتهم مسيئة إبليس أنفذ من مشيئة الله مبحانه ، و جعلوا من جهلهم رد ملك الجبار إلى رتبة لا يرضى بمثلها زعيم قرية فضلا عن شامنشاه عالم . ((وهذا شنيع جدا)) : و أي شناعة أعظم مما يقع مرادا للعبيد و الخدم ، و لا يقع مرادا للسيد ؟! و الظاهر أنه لا يصبر على ذلك رئيس قرية عن عباده فضلا أن الله جل جلاله يلزم منه عجزه و مغلوبيته لوقوع خلافه في حكومته و سلطنته : لما يقولون : إن أكثر أفعال العباد على وفق إرادة عدوه ، و اعتقاد عجزه و مغلوبيته كفر بالاتفاق . قال الأسنوي : التزموا أن الله يريد الشيء و لا يقع ، و يقع الشيء و هو لا يريد ، قال ابن قاسم : و صدور هذه المقالة من عاقل مستبعد : إذ كيف يظن إنسان تخلف مراد الله مبحانه و وقوع مراد الشيطان !!! حتى قال بعضهم : لا شك في كفر معتقد ذلك ، فتأمل .

..... حكي عن عمرو بن عبيد أنه قال : ما ألزمني أحد مثل ما ألزمني مجوسي كان معي في السفينة ، فقلت لم لا تسلم فقال : لأن الله تعالى لم يرد إسلامي فإذا أراد إسلامي أسلمت أسلمت ، فقلت للمجوسي إن الله تعالى يريد إسلامك و لكن الشياطين لا يتركونك ، فقال المجوسي : فأنا كون مع الشريك الأغلب ، و حُكي أن القاضي عبد الجبار الهمداني دخل على الصاحب ابن عباد و عنده الأستاذ أبو اسحاق الأسفرائني ، فلما رأى الأستاذ : قال سبحان من تنزه عن الفحشاء ، فقال الأستاذ على الفور سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء . و المعتزلة اعتقدوا أن الأمر يستلزم الإرادة و النهي عدم الإرادة فجعلوا إيمان الكافر مراداً و كفره غير مراد . و نحن نعلم أن الشيء قد لا يكون مراداً و يؤمر به

((حُكي عن عمرو بن عبيد)) : أحد عظماء المعتزلة و قد مائهم ، و كان معروفاً بالزهد و واصل بن عطاء بالفضل و الأدب عندهم . ((أنه قال : ما ألزمني أحد مثل ما ألزمني مجوسي كان معي في السفينة ، فقلت : لم لا تسلم ، فقال : لأن الله تعالى لم يرد إسلامي فإذا أراد إسلامي أسلمت ، فقلت للمجوسي : إن الله تعالى يريد إسلامك : و لكن الشياطين لا يتركونك ، فقال المجوسي : فأنا أكون مع الشريك الأغلب)) : و حاصله : إذا وجد الكفر و المعاصي بإرادة الشيطان فتكون أكثر أفعال العباد بإرادته ، فيكون الشيطان شريكاً غالباً في خلق أفعال العباد و إيجادها ، و هو أمر شنيع فيقع سائر الأفعال خيراً أو شراً بإرادة الله سبحانه ، و ينبغي له أن يقول في جوابه : إن الله سبحانه يريد إسلامك باختيارك ، فإذا لم تختره لم يُرده ، فكان التقصير و النقصان واقعاً منك ، فتدبر . ((و حُكي أن القاضي عبد الجبار الهمداني)) : أحد علماء المعتزلة

وفقهاء هم . ((دخل على صاحب بن عباد)) : يعني إسماعيل بن عباد المشهور و المدعوبصاحب ، كان من وزراء عضد الدولة أحد ملوك الديلمة . قال البحرالزاخر صاحب الملل و النحل " : و أما رونق علم الكلام فابتدأوه من الخلفاء العباسية ، وانتهاؤه من صاحب بن عباد و جماعة من الديلمة ، ((وعنده الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائني)) : أحد أئمة أهل السنة والجماعة . ((فلما رأى)) : يعني القاضي عبد الجبار . ((الأستاذ : قال سبحان من تزه عن الفحشاء)) : رادا على أهل السنة و الجماعة بأن أهل السنة يصفون الله سبحانه بالفحشاء ، ويقولون : الهاري سبحانه يريد الفحشاء و يخلقها ، و قال الله سبحانه : ﴿ إِن اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ ((فقال الأستاذ على الفور : سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء)) : رادا على المعتزلة يقولون : إن المعاصي و القبائح واقعة بإرادة العباد، و قال الله سبحانه : ﴿ وَ مَا تَشَاؤُن إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ، و إطباق الأمة من عهد النبوة على هذه الكلمة - ما شاء الله كان و مالم يشأ لم يكن - فانعقد إجماع السلف على قولنا : فصدور أفعال العباد بإرادة الله سبحانه و حسنها و قبيحها ؛ و غرض الشارح قدس سره من هاتين القضيتين إثبات تميم إرادة الله سبحانه . و قدرته على جميع الكائنات .

الوجه الثالثوالجواب عنه

((و المعتزلة اعتقدوا)) : و من أدلة المعتزلة يقولون . ((أن الأمر يستلزم الإرادة)) : يعني أن الأمر بالشئ يستلزم إرادة ذلك الشئ ؛ ((و النهي عدم الإرادة)) : يعني و النهي عن الشئ يستلزم عدم إرادة ذلك الشئ ؛ ((فجعلوا إيمان الكافر مرادا)) : لأن الله سبحانه أمر العباد بالإيمان ((و كفره غير مراد)) : لعدم أمر الله سبحانه العباد بالكفر ، يقولون : إن الكفر غير مأمور به بالاتفاق ، فلا يكون مرادا ؛ لأن الطلب إما نفس الإرادة ، أو مشروط بالإرادة ، و الإرادة شرط لا ينفك عنه ، و أيا ما كان يمتنع انفكاك الأمر عن الإرادة ، فما لا يكون مأمورا به لا يكون مرادا ، و الكفر

غير مأمور به ، فهو غير مراد ، واحتج المعتزلة مما قالوه : إن الإرادة إنما تتعلق بالمأمور به بأن إرادة القبيح - وهو المنهي عنه - قبيح ، وأن العقاب على ما أريد ظلم ، وأن النهي عما يراد والأمر بما لا يراد سفيه ، والله سبحانه منزّه عن القبائح ، وردّ الأول بأنه لا قبح في إرادة الله القبيح؛ بل هو حسن غاية الأمر أنه يخفي علينا وجه حسنه ، ورد الثاني بالمنع لأنه تفرق في ملكه ، ورد الثالث بأن كلا من الأمر والنهي قد يكون امتحانا مل هو يطيع المأمور أم لا ، وقد سبق منا سابقا أن المعتزلة اختلفت أقوالهم ، فمنهم من قال: إن الأمر عين الإرادة ، ومنهم من قال : إن تعلق الإرادة تابع للأمر وهما غيران - ومنهم من قال : الإرادة في فعله سبحانه هي العلم به. وفي فعل غيره الأمر به فاحفظ . ((ونحن نعلم أن الشيء قد لا يكون مرادا و يؤمر به)) : وأجاب عنه بمنع الاستلزام بأن الأمر قد ينفك عن الإرادة فلا يكون الأمر نفس الإرادة ، ولا مشروطا بها ، وذلك كأمر المخير ، فإن السلطان لو أنكر ضرب السيد لعبده ، وتواعد بعقاب السيد على ضرب عبده من غير ذنب ، فادعى السيد مخالفة العبد له ، و طلب السيد تمهيد عنده بعصيان العبد ، أمره بمشاهدة السلطان ، فإنه يأمر العبد ولا يريد منه الإتيان بالمأمور به ؛ لأنه لو كان السيد يريد الإتيان العبد بالمأمور به لكان مریدا عقاب نفسه ، لأن السلطان تواعد بعقاب السيد عند امتثال العبد أمره ، والعاقل لا يريد عقاب نفسه ، والأول في الجواب أن يقال : لو كان الأمر نفس الإرادة أو مشروطا بها لوقعت المأمورات كلها ، واللازم باطل ، وأما وجه الملازمة ، فلأن الإرادة صفة مخصصة بحدوث الفعل في وقت دون وقت ، فمعنى تعلق الإرادة بالشيء تخصيصه بوقت حدوثه ، فإذا لم يوجد الشيء لم يتخصص بوقت حدوثه ، وإذا لم يتخصص بوقت حدوثه لم يتعلق الإرادة به ، فيلزم من المقدمتين : أنه إذا لم يوجد الشيء لم يتعلق الإرادة به و يلزم منه أنه إذا تتعلق الإرادة بالشيء وجد ، وعلى تقدير أن يكون الأمر هو الإرادة أو مشروطا بها يلزم أن يكون المأمور به مرادا موجودا ، وأما وجه بطلان اللازم ؛ فلأن من علم الله سبحانه أن يموت على كفره مأمور بالإيمان ولم يقع والإيمان منه .

..... و قد يكون مراداً و ينهى عنه لحكم و مصالح
يحيط بها علم الله تعالى أولأنه لا يسئل عما يفعل ألا يرى أن
السيد إذا ؟ راد أن يظهر على الحاضرين عصيان عبده يأمره
بشيء و لا يريد منه ،، و قد يتمسك من الجانبين بالآيات ، و
باب التاويل مفتوح علي الفريقين .

((و قد يكون مراداً و ينهى عنه لحكم و مصالح يحيط بها علم الله)) : و أما
الحكمة و المصلحة فإنها ثابتة في الأفعال الإلهية ، إذ لا يكون فعله أو تركه إلا
لحكمة ، و لا تكون عاقبة مفعولاته إلا حميدة و حسنة ، و هي إما ظهور كمال
قدرته و قهره و غناه ؛ كما في خلق الشرور ، أو ظهور لطفه و رحمته و رأفته ، كما
في خلق الخيرات .

الوجه الرابع والجواب عنه

و لما استدلل المعتزلة بأن الكفر لو كان بإرادته لما صح أن يعاقب عليه ؛ لأن
العقاب على ما يريد يكون ظلماً . فأجاب عنه بقوله : ((أولأنه لا يسئل عما يفعل)) :
بأن له سبحانه أن يتصرف في ملكه بما يشاء ، فلا يكون ظالماً بذلك ، ((ولا يرى أن
السيد إذا أراد أن يظهر على الحاضرين عصيان عبده ، يأمره بالشيء و لا يريد منه)) :
توضيح الوجه الأول : ألا ترى أن السيد قد يأمر العبد بما لا يريد بحضرة من لأمه في
ضرب عبده بمخالفته ، و هو لا يريد في هذه الحالة المأمور به ليظهر لمن لأمه صدقه ،
أو إذا قصد امتحانه : هل يعصي أو يطيع ، و به يظهر أن ما أورده المعتزلة بأن الأمر
إما نفس الإرادة أو مشروط بالإرادة ، ليس بوارد ، فإن العاقل قد يطلب ما يكرمه ،
فالسيد يجوز له أن يطلب من العبد المأمور به ، و لا يريد وقوعه ، و قد استدلل
المعتزلة لو كان الكفر مراداً لكان الكافر مطيعاً بكفره ، و اللازم باطل ؛ لأن الكافر
عاص بكفره ، و بيان الملازمة أن الطاعة تحصيل مراد المطاع ، فإذا كان الكفر مراداً

كان الكافر بكفره حصل مراد الله سبحانه ، فيكون مطيعا بكفره ، وزد بأن الطاعة موافقة الأمر ، والأمر غير إرادة ، فالطاعة تحصيل المأمور به لا تحصيل المراد ، وقد يستدل بقوله سبحانه : ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ والرضاء هو الإرادة ، فلو كان الكفر مرادا لكان الله سبحانه راضيا به ، والتالي باطل ، وزد بأن الرضاء من الله سبحانه ليس نفس إرادة الفعل ؛ بل الرضاء من الله سبحانه هو إرادة الثواب على الفعل ، أو ترك الاعتراض ، ولا يلزم من انتفاء إرادة الثواب على الفعل أو انتفاء ترك الاعتراض عليه ، انتفاء إرادة الفعل .

قد تمسك أهل السنة والمعتزلة بالآيات القرآنية

((وقد يتمسك من الجانبين)) : من أهل السنة و المعتزلة ((بالآيات)) : واحتج أهل السنة بقوله سبحانه : ﴿ إن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا ﴾ ، و قوله : ﴿ فلو شاء لهداكم أجمعين ﴾ ، وقوله : ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس مداما ﴾ ونظائرها ومعناها ، لكنه سبحانه شاء هداية بعض وإضلال بعض ، وقوله سبحانه : ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ﴾ وهم قد شاؤا المعاصي وفاقا ، فكانت بمشيئته بهذا النص . و للمعتزلة عن استدلالنا بهذه النصوص أجوبة سوفسطائية ليست واردة علينا لفسادها ، وعمدتهم القصوى منها حمل المشيئة في هذه الآيات ونظائرها على مشيئة القصر والإلجاء ، وليس بشيء ؛ لأنه خلاف الظاهر وتقييد للمطلق من غير دلالة عليه ، ولأهل السنة في الاستدلال على أن إرادته سبحانه متعلقة بكل كائن غير متعلقة بما ليس بكائن ، إطباق الأمة من عهد النبوة على هذه المقدمة : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، فانعقد إجماع السلف على قول أهل السنة ، وقالوا أولا في التمسك بما زعموه قوله سبحانه : ﴿ وما الله يريد ظلما للعباد ﴾ ، وقوله : ﴿ وما الله يريد ظلما للعالمين ﴾ ، وثانيا بقوله سبحانه : ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ ، وبقوله : ﴿ والله لا يحب الفساد ﴾ ، وثالثا بقوله سبحانه : ﴿ إن الله لا يأمر بالفحشاء ﴾ ، و رابعا بقوله سبحانه : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ ، دل على أنه

سبحانه أراد من الكل العبادة والطاعة لا المعصية . أما الجواب عن تمسكهم بقوله سبحانه : ﴿ وما الله يريد ظلماً للعباد ﴾ وما بمعناه ، فهو أنه سبحانه نفي إرادة ظلمه لعباده ، وهو لا يستلزم نفي إرادته ظلم العباد أنفسهم ، فليس المنفي في الآية إرادة ظلم بعضهم بعضاً ، فإنه كائن . ومراد . وأما الجواب عن تمسكهم بقوله سبحانه : ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ ، وقوله : ﴿ والله لا يحب الفساد ﴾ ، فهو أنه لا تلازم بين الرضاء والمحبة ؛ وبين الإرادة ، إذ قد يريد الواحد منا ما يكرمه قد سبق آنفاً ، وأيضاً فالرضاء ترك الاعتراض على الشيء لأرادة وقوعه ، والمحبة إرادة خاصة . وهي ما لا يتبعها تبعه ومؤاخذه ، والإرادة أعم ، فهي منفكة عنها فيما إذا تعلق بها يتبعه تبعه ومؤاخذه . وأما الجواب عن تمسكهم بقوله سبحانه : ﴿ إن الله لا يأمر بالفحشاء ﴾ ، فهو أنه لا تلازم بين الأمر والإرادة ؛ إذ قد يأمر الأمر بما لا يريده : كالمعذر لمن لاهه في ضرب عبده بمخالفته . ومحصله : أن التمسك بهذه الآية ونظائرها بناء على تلازم الإرادة و الأمر والمحبة و الرضاء عندهم ، فلا يتعلق واحد منها بدون تعلق سائرهما ؛ بل لا تغاير بينها ، إذ هي بمعنى واحد عندهم ، وأمل السنة والجماعة لا يقولون به لتصريحهم بأن الكفر مراد له ، وأنه لا يحبه ولا يرضاه ، وأن المشيئة والإرادة غير المحبة و الرضاء ، وأن الرضاء ترك الاعتراض ، والمحبة إرادة خاصة كما بيناه . وأما الجواب عن تمسكهم بقوله سبحانه : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ فالجواب عنه بمنع دلالة لام الغرض على كون ما بعدما مراداً ؛ بل معنى الآية : إلا لنأمرهم بالعبادة ، ولئن سلم ، فلا نسلم عموم الآية للقطع بخروج من مات على الصبا والجنون ، والعام إذا دخله التخصيص صار عند المعتزلة مجعلاً في بقية أفرادها ، فلا يصلح دليلاً عندهم ، فليخرج من مات على الكفر ، ويدل عليه قوله سبحانه : ﴿ ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس ﴾ ، والتحقيق : أن الحصر إضافي ، والمقصود به أنه خلقهم لعبادته لا ليعود إليه سبحانه منهم نفع ، وليس حصراً حقيقياً كما فهموه وزعموه .

..... و للعباد أفعال اختيارية يثابون بها إن كانت طاعة
ويعاقبون عليها إن كانت معصية ، لا كما زعمت الجبرية أنه لا
فعل للعبد أصلا ، وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة
عليها ولا قصد ولا اختيار؛

وللعباد أفعال اختيارية عند أهل السنة

((وللعباد أفعال اختيارية يثابون بها)) : يعني بالأفعال الاختيارية . ((إن كانت طاعة . ويعاقبون بها)) : يعني على الأفعال الاختيارية ((إن كانت معصية)) ، قال أهل السنة والجماعة : للخلق أفعال بها صاروا مطيعين وعصاة ، وجعلوا مخلوقة لله سبحانه ، والحق سبحانه يخلق المخلوقات لا خالق لها سواه ولا مبدع غيره . ((لا كما زعمت الجبرية)) : ورئيسهم جهم بن صفوان الترمذي أنه لا فعل للعبد ((أصلا)) : أنه ليس للعبد اختيار في أفعاله ولا تأثير فيها أصلا لا حقيقة ولا مجازا . ((وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة عليها ولا قصد ولا اختيار)) .

الجبرية قالوا: الإنسان مجبور في أفعاله

قال جهم صاحب " المقالة " : إن الإنسان ليس يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار ، وإنما يخلق الله الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات ، وينسب إليه الأفعال مجازا ، كما ينسب إلى الجمادات : كما يقال : أثمرت الشجرة ، وجرى الماء ، وتحرك الحجر ، وطلعت الشمس وغربت ، وتغيمت السماء وأمطرت ، وأثمرت الأرض وأنبتت إلى غير ذلك ، والثواب والعقاب جبر ، كما أن الأفعال جبر ، قال : وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضا كان جبرا ، هذه الجبرية الخالصة التي

لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل اصلا - فأما من أثبت للقدرة الحادثة اثراما في الفعل ، وسمى ذلك كسبا ، فليس بجبري قطعاً .

زعم جمهور المعتزلة أن الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها

وزعم جمهور المعتزلة أن الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها ، لا تعلق لها بخلق الباري سبحانه ؛ حتى قالت المزدارية : من قال : إن أعمال العباد مخلوقة لله سبحانه ، فهو كافر .

هذان المذهبان متفرعان على مقدمة كاذبة، وهي: دخول مقدور واحد

تحت قدرة القادرين

وأما تفرع هذان المذهبان أعني مذنب الاعتزال والجبر من اتفاق الفريقين على مقدمة كاذبة : وهي أن دخول مقدور واحد تحت قدرة القادرين ، محال اعتبارا بالشامد . فقال الجبرية لا قدرة للعبد على الاختراع ، فيكون مخترعها الله سبحانه ضرورة ، وقالت المعتزلة : قدرة العبد على الأفعال ثابتة ضرورة الأمر بها ، والأمر للعاجز محال ، فانتفت قدرة الباري سبحانه عنها ضرورة .

مذهب أهل السنة بين الإفراط والتفريط

وإن شئت - قلت: إن أهل السنة بين قوم أفرطوا وقوم فرطوا ، فقولنا : بين قوم أفرطوا ، نعني بهم الجبرية الذين يتجاوزون عن الأوسط إلى طرف الإفراط ، فيجعلون وجود الأفعال كلها بالقدرة الأزلية فقط ، من غير مقارنة لقدرة حادثة ، وقولنا : وقوم فرطوا ، نعني بهم القدرية المعتزلة الذين يتجاوزون عن الحد الأوسط إلى طرف التفريط ، فيجعلون وجود الأفعال الاختيارية بالقدرة الحادثة فقط مباشرة وتولدا .

..... وهذا باطل ؛ لأننا نفرق بالضرورة بين حركة البطش وحركة الارتعاش ونعلم أن الأول باختياره دون الثاني ، ولأنه لو لم يكن للعبد فعل أصلاً لما صح تكليفه ولا يترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله ولا إسناد الأفعال التي تقتضي سابقة القصد والاختيار إليه على سبيل الحقيقة مثل صلى وكتب وصام بخلاف مثل طال الغلام وأسود لونه، والنصوص القطعية تنفي ذلك كقوله تعالى : ﴿ جزاء بما كانوا يعملون ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ ، إلى غير ذلك . فان قيل : بعد تعميم علم الله تعالى وإراداته الجبر لازم قطعاً ؛ لأنهما إما أن يتعلقا بوجود الفعل فيجب أو بعده فيمتنع ، ولا اختيار مع الوجوب ولا امتناع . قلنا : يعلم ويريد أن العبد يفعله ويتركه باختياره فلا إشكال

الرد على الجبرية

((ومذا)) : وما قالت الجبرية : لا فعل للعبد حقيقة ولا مجازاً ، وأن التدبير في أفعال الخلق كلها لله سبحانه ، وهي كلها اضطرارية مثل حركات العروق النابضة ، وإضافتها إلى الخلق مجاز ، وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله ، فقولنا : ضرب زيد وذهب عمرو بمنزلة قولنا : طال الغلام وابيض الشعر . ((باطل)) : بأن ذلك يؤدي إلى إسقاط الرجاء والخوف عن العبد ، فيكون هو والبهايم سواء ، وإنا نجد تفرقة بين ما نبشره من الأفعال ، وبين مانحسه من الجمادات ، فظهر أن لنا في أفعالنا اختياراً .

استدلال أهل السنة بوجوه عقلية

واحتج أهل السنة والجماعة على بطلانه بوجوه عقلية وبوجوه سمعية ، أما

الوجوه العقلية : فمنها : ((لأننا نفرق بالضرورة بين حركة البطش و حركة الارتعاش)) : نحن ندرك تفرقة ضرورية بطريق الوجدان بين الحركة المقدورة لنا - و هي الاختيارية - مثل حركة البطش ؛ فإنها تحدث باختيارنا وإرادتنا وقصدنا ، وبين الدعوة الضرورية التي تصدر دون اختيار منا . ((ونعلم أن الأول باختياره دون الثاني)) : فلو لم يكن للعبد اختيار وقدرة وإرادة في البطش ، لم يكن فرق ، وهذا باطل بضرورة العقل . ومنها : ((ولأنه لو لم يكن للعبد فعل أصلا)) : يعني لا اختياريا ولا غير اختياري ((لما صح تكليفه)) : بأنه لو كان الكل بخلق الله سبحانه بطلت قاعدة التكليف المتفق عليها :- وهي أن ما وقع به التكليف يكون إختياريا ، فيجب أن لا يكلفه الله سبحانه بشيء من الأوامر والنواهي . ومنها : ((ولا ترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله)) : ، ولم يدروا أن ذلك إسقاط استحقاق الثواب والعقاب عن العباد ؛ لأنهما لا يكونان إلا على أفعالهم ، وإذ لم يكن لهم الاختيار فيهما لا يصح إسنادهما إليهم ، ولا يستحقون ثوابا ولا عقابا عليها . ومنها : ((ولا إسناد الأفعال التي يقتضي سابقة القصد والاختيار إليه على سبيل الحقيقة مثل صلى وكتب وصام)) : مما تجزم بالبداهة أنه لا تحقق له بدون القصد والإرادة والاختيار.

استدلال اهل السنة بوجوه سمعية

((بخلاف مثل طال الغلام و اسود لونه)) : فإن كل واحد من " طال و اسود " لا يقتضي سابقة القصد والاختيار ؛ فإنهما من الأفعال الغير الاختيارية ((والنصوص القطعية)) : وأما الوجوه السمعية . ((انتفي ذلك)) : تبطل مذنب الجهمية الملاحدة ((كقوله)) : فمنها قوله سبحانه : ((جزاء بما كانوا يعملون)) : فالآية تدل على إسناد العمل إلى العباد وترتب الجزاء على أعمالهم ، وثبت من هذا دفع قولهم : لا فعل للعبد أصلا . ((وقوله تعالى)) : ومنها قوله سبحانه : ((فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)) : فالآية تدل على أن الإيمان و

الكفر بمشيئة العباد و قصدهم و إرادتهم . ((إلى غير ذلك)) : منها قوله سبحانه : ﴿ و افعلوا الخير ﴾ ، و قوله : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ﴾ ، و قوله : ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ و قوله : ﴿ جزاء بما كسبا ﴾ ، مع ما تقدم من الآيات القرآنية . فتحقق من هذه الوجوه العقلية اليقينية و الوجوه السمعية القطعية أن الجبرية قد خالفوا النصوص و المحسوس و العقول ، إذ قالوا : إن الإنسان كالريشة المعلقة في الهواء يصرفها حيث اتجهه ضرورة أنه لا اختيار له في فعله ، و ليس لهم شبهة إلا ما يفيد ظواهر بعض النصوص : من شمول قدرة الله سبحانه و مشيئته ، و لم يفهموا أن ذلك يوجب بطلان التكليف الشرعية و إسقاطها ، فوجب تأويل تلك النصوص لذلك ، و لتكون مطابقة لظواهر النصوص الأخرى و لضرورة العقل و الحس ، فافهم .

شبهة عقلية من جانب الجبرية والجواب عنها

((فإن قيل)) : شبهة عقلية من جانب الجبرية و منشأها ، قوله : و المقصود تعميم إرادة الله سبحانه ، قالت الجبرية : ((بعد تعميم علم الله و إرادته الجبر لا يتم قطعا لأنهما)) : يعني علم الله سبحانه وإرادته ((إما أن يتعلقا بوجود الفعل فيجب)) : يعني يجب الفعل ((أو بعدمه)) : يعني عدم الفعل ((فيمتنع)) : يعني يمتنع الفعل ((ولا اختيار مع الوجوب والامتناع)) : حاصل الشبهة أن أهل السنة علقوا علم الله سبحانه وإرادته بجميع الممكنات ، فهي إذا واجبة الوقوع أو العدم ، لأنهما إن تعلقا بوجودهما وجب و إلا امتنع ؛ لاستحالة أن لا تقع على وفق علمه وإرادته ((قلنا : يعلم يريد أن العبد يفعله و يتركه باختياره فلا إشكال)) : و أجاب عنه بالمنع ، لأن الله سبحانه يعلم و يريد أن العبد يفعل أو يترك باختياره لا قهرا عنه ، و إرادة الله سبحانه و علمه تابعان للمعلوم ، و المراد الذي يفعله العبد باختياره ، فلا يناقضان الاختيار بحال من الأحوال .

..... فان قيل : فيكون فعله الاختياري واجباً أو ممتنعاً ، وهذا ينافي الاختيار . قلنا : إنه ممنوع فان الوجوب بالاختيار محقق للاختيار لا منافٍ له ، و أيضاً منقوض بأفعال الباري . فإن قيل : لا معنى لكون العبد فاعلاً بالاختيار إلا كونه موجداً لأفعاله بالقصد والإرادة . و قد سبق أن الله تعالى مستقل بخلق الأفعال وإيجادها ، و معلوم أن المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين؟ قلنا : لا كلام في قوة هذا الكلام و متانته ! إلا انه لما ثبت بالبرهان أن الخائق هو الله تعالى . و بالضرورة أن لقدرة العبد و إرادته مدخلا في بعض الأفعال كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش احتجاجنا في التفصي عن هذا المضيق الى القول بان الله خالق والعبد كاسب

الاعتراض على جواب الشبهة السابقة

((فإن قيل)) : ناش عن جواب الشبهة السابقة ((فيكون فعله الاختياري واجبا أو ممتنعا)) : وحاصله : إذا أراد الله سبحانه أن العبد يفعله باختياره ، و علم ذلك ، يكون الفعل الاختياري للعبد واجبا ، و إذا أراد أن يتركه باختياره ، و علم ذلك ، يكون ممتنعا ((وهذا)) : يعني كون الفعل الاختياري واجبا أو ممتنعا . ((ينافي الاختيار)) : يعني اختيار العبد . ((قلنا)) : في الجواب . ((إنه ممنوع)) : يعني منافات هذا الوجوب والامتناع للاختيار ممنوع ؛ ((فإن الوجوب بالاختيار محقق للاختيار ولا منافى له)) : لأن المنافي للاختيار - هو الوجوب - بدون الاختيار ، فيجوز أن يكون الفعل الصادر عن الفاعل بالاختيار واجبا بالاختيار . و تحقيقه : أن الاختيار إنما

ينافيهما إذا لم يقتضيهما ، و مهنا اقتضاء من علمه وإرادته لاختياره ، فهما يحققانه لا أنهما ينفيانه ، قال بعض الأفاضل : أما الجواب بأن الوجوب بالاختيار محقق للاختيار ، فمدفوع بأن ذلك مسلم إذا لم يكن الوجوب من الخارج ؛ بل يكون الفاعل هو الذي حتم الفعل على نفسه ، وما مهنا ليس من هذا ؛ لأن وجوب أفعال العباد يكون من جهة إرادة الله سبحانه وعلمه ، وأجيب عنه بأن العلم تابع للمعلوم ، فلا تأثير له في وجوده فضلا عن وجوبه وسلب القدرة منه فلا مدخل للعلم في جعل الفعل واجبا وسلب القدرة والاختيار عن فاعله ، فتأمل .

شبهة عقلية من جانب الجبرية

((فإن قيل)) : شبهة عقلية من جانب الجبرية : ((لا معنى لكون العبد فاعلا بالاختيار . إلا كونه موجدا لأفعاله بالقصد والإرادة ، وقد سبق أن الله تعالى مستقل بخلق الأفعال وإيجادها ، و معلوم أن المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين)) : لأن كل واحدة من القدرتين لا تخلو إما أن تكون كافية في حصول ذلك المقدور ، أو لا تكون كافية ، فعلى الوجه الأول وجب الاستغناء عن القدرة الثانية ، و على الوجه الثاني لا تكون القدرة علة مستقلة ، والمفروض خلافه .

الجواب على شبهة الجبرية

((قلنا: لا كلام في قوة هذا الكلام)) : يعني هذه الشبهة العقلية ((و متانته)) : يعني إتقانه واستحكامه ((إلا أنه لما ثبت بالبرهان)) : يعني بالبراهين العقلية اليقينية ((الحجج النقلية القاطعة)) (أن الخالق هو الله تعالى)) : وبه نعتقد ونؤمن به ((وبالضرورة)) : وثبت وحقق بالبداية ((أن لقدرة العبد وإرادته مدخلا في بعض الأفعال كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش احتجاجنا في التفصي)) : يعني في النجاة وال خلاص . ((عن هذا المضيق)) : و هو توارد القدرتين المستقلتين على

مقدور واحد شخصي ((إلى القول بأن الله خالق والعبد كاسب)) : وذلك لأن أهل السنة و الجماعة لما وجدوا تفرقة بديهية بين ما نزاوله و نباشره من الأفعال الاختيارية الإرادية وبين ما نحسه من الجمادات من الحركات الصادرة بدون شعور و اختيار ، فإنهم علموا بالبداية أن المدخل في الأول دون الثاني ، و منعهم البرهان الدال على أن الله سبحانه خالق كل شيء عن إضافة الفعل إلى اختيار العبد مطلقا ، جمعوا بين أمرين ، و قالوا : الأفعال واقعة بقدرة الله سبحانه و كسب العبد على معنى أن الله سبحانه أجرى عادته بأن العبد إذا صمم العزم على الطاعة ، يخلق الله سبحانه فعل الطاعة فيه ، و إذا صمم العزم على المعصية يخلق فعل المعصية فيه ، و على هذا يكون العبد كالموجد لفعله . وإن لم يكن موجدًا - و جاز إضافة الفعل إلى العبد ، و صبح التكليف و المدح و الذم و الوعد و الوعيد ، و إن لم يقولوا بالكسب لزم أحد الأمرين : إما القول بالاعتزال ، و إما القول بالجبر ، و كلامهما ظاهر البطلان . بيان الملازمة : أن صدور الأفعال لا يخلو إما أن يكون بقدرة العبد و إرادته أولا ، و على الأول يلزم الاعتزال ، و على الثاني الجبر ، و الصراط المستقيم هو التوسط بين طريقي الإفراط و التفريط ، و هو القول بأن الأفعال مخلوقة لله سبحانه مكتسبة للعبد ، فكما لا تنسب الأفعال إلى العبد من جهة الإيجاد و الخلق ، كذلك لا تنسب إلى الله سبحانه من جهة الكسب ، قال الله سبحانه : ﴿ هو الخالق العليم ﴾ ، و قوله : ﴿ خالق كل شيء ﴾ ، و قوله : ﴿ و خلق كل شيء ﴾ فنسب الخلق إلى ذاته الرفيعة . و قال سبحانه : ﴿ لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت ﴾ ، و قوله سبحانه : ﴿ و لا تكسب كل نفس إلا عليها ﴾ أثبت الكسب للعبد بأن العبد إذا صمم عزمه و قصده ، فالله سبحانه يخلق الفعل عنده ، و العزم أيضًا فعل يكون واقعا بقدرة الله سبحانه ، فلا يكون للعبد في الفعل مدخل على سبيل التأثير - و إن كان له مدخل على سبيل الكسب - و كون العبد مسخرًا تحت قضاء الله سبحانه و قدره لا يتنافى قدرته و اختياره ، و هذا غاية ما يمكن في تقرير مذهب أهل السنة و الجماعة .

..... وتحقيقه : أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب ، و إيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق . و المقدور الواحد داخل تحت القدرتين لكن بجهتين مختلفتين ، فالفعل مقدور الله تعالى بجهة الإيجاد و مقدور العبد بجهة الكسب ، و هذا القدر من المعنى ضروري ، وإن لم نقدر على أزيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى وإيجاده مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار . و لهم في الفرق بينهما عبارات مثل أن الكسب واقع بألة والخلق لا بألة و الكسب مقدور وقع في محل قدرته و الخلق لا في محل قدرته ، و الكسب لا يصح انفراد القادر به و الخلق يصح . فإن قيل فقد اثبت ما نسبتم إلى المعتزلة من اثبات الشركة . قلنا الشركة أن يجتمع اثنان على شيء ويتفرد كل منهما بما هو

العبد كاسب والله خالق

((و تحقيقه)) : يعني أن الله سبحانه خالق ، و العبد كاسب ، ((إن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب ، و إيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك ، خلق)) ((و المقدور الواحد)) : يعني الفعل الواحد ((داخل تحت القدرتين لكن بجهتين مختلفتين ، فالفعل مقدور الله تعالى بجهة الإيجاد و مقدور العبد بجهة الكسب)) : فلا يلزم المحال ، وإنما يلزم المحال إذ تعلق به القدرتان من وجه واحد ، أما إذا كان الفعل مضافا إلى قادرين من وجهين مختلفين فلا استحالة فيه ، و ذلك أن تعلق القدرة القديمة من وجه الإيجاد ، و تعلق القدرة العائدة من وجه الاكتساب ، و هذا غير محال - . و لقائل أن يقول : لو جاز ذلك لجاز أن يقع الوجهان في حالتين : يعني يقع الوجود بإيجاد القدرة

القديمة في حالة ، ويقع الحدث باكتساب القدرة الحادثة في حالة ثانية ، وهو محال ، إذ حدوثه قد حصل بالقدرة القديمة ؛ فكيف يقال : تعلق القدرة الحادثة به بعد وجوده ، و لو وقع الفعل بقدرة ممتزجة من القديم والحادث ؛ حتى يصلح للإيجاد والإكتساب ، كان من أمحل المحال ، فتفكر هل الله سبحانه يحدث بعد ذلك أمرا . ((ومذا القدر)) : يعنى أن الله سبحانه خالق والعبد كاسب . ((من المعنى)) : المطلوب منها في دفع هذا المضيق ، وهو أن أعمال كل من هتين القدرتين فيما يليق به بحسب الوسع ، ((ضرورى)) : يعنى لابد منه وإلا فيمتنع إعمال قدرة العبد و اختياره بالكلية ؛ كما يمتنع القول بعدم تأثير قدرته وإرادته سبحانه في وجود فعل العبد فتعين كون ما ذكر ضروريا . ((وإن لم تقدر على أزيد من ذلك)) : يعنى إن ما قررناه في ذلك أقصى ما في الوسع عند التحقيق ، وأحسن ما في الباب من تحرير الفرق بين الخلق والكسب ((في تلخيص العبارة المفصحة)) : يعنى المظهرة الموضحة ((عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى وإيجاده مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار)) :

قال أهل التحقيق: لا جبر ولا قدر ولكن أمر بين الأمرين

قال أهل التحقيق في هذا المقام : لا جبر ولا قدر ولكن أمر بين الأمرين ، فهذا هو الصواب والحق ، وتحقيقه أن الله سبحانه يوجد القدرة والإرادة في العبد ، و يجعلهما بحيث لهما مدخل في الفعل لا بأن يكون للقدرة والإرادة لذاتهما مدخل في الفعل ، بل كونهما بحيث لهما مدخل بخلق الله سبحانه إياهما على هذا الوجه ، ثم يقع الفعل بهما ، فإن جميع المخلوقات يخلق الله سبحانه بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة وأسباب ؛ لا بأن يكون الوسائط والأسباب لذاتها اقتضت أن يكون لها مدخل في وجود المسببات ؛ بل بأن خلقها الله سبحانه في العبد ، وجعلها بحيث لها مدخل في الفعل ، والراجح أن يسلك في هذا المقام طريقة السلف و يترك المناظرة فيه ، ويفوض علمه إلى الله سبحانه ؛ لأنه بحسب الغالب تؤدي المناظرة إلى رفع الأمر

والنهي ، و الشرك بالله سبحانه . و الأول كما ترى ، و الثاني كما لا يخفى . و القول بالكسب صعب دقيق ، ولذلك يضرب به المثل ، فيقال : هذا أدق من كسب الأشعري ولذا قيل فيه :

يقول و قدرأى جسي كخصر له شبه لما بي بالمويه
فقلت مما من الموجود لكن كوجدان اكتساب الأشعرية

الفرق بين الخلق والكسب عند المتكلمين

((ولهم)) : يعني وللمتكلمين . ((في الفرق بينهما)) : بين الخلق و الكسب . عبارات تعريفات وتفسيرات - منها - ((مثل أن الكسب واقع بآلة و الخلق لا بآلة)) : - ومنها - ((و الكسب مقدور وقع في محل قدرته)) : يعني تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير ، و هو الذي يعول عليه في تفسيره ، إذ هي الجاري على القواعد العقلية - منها - ((و الكسب لا يصح انفراد القادر به)) : يعني لا يكون بمجرد الكسب الفعل موجودا ؛ بل لابد من انضمام القدرة و الخلق إليه ((و الخلق يصح)) : وذلك لأن الله سبحانه يخلق ما شاء من غير احتياج إلى كسب العبد .

الاعتراض من الجبرية والجواب

((فإن قيل الخ)) : شبهة عقلية من جانب الجبرية الملاحدة ، و منشأها قوله: "بأن الله خالق و العبد كاسب" ، قالوا : لو كان للعباد إرادة و اختيار في أفعالهم وجب إثبات الشراكة بين الله سبحانه و بين العباد ، و هذا ما أوردتم على المعتزلة . ((قلنا : إن الشراكة أن يجتمع اثنان على شيء ، و ينفرد كل واحد منهما بما هو))

..... له دون الآخر كشركاء القرية والمحلة ، وكما إذا جعل العبد خالقا لأفعاله و الصانع خالقا لسائر الأعراض و الأجسام ، بخلاف ما أضيف أمر إلى شيئين بجهتين مختلفتين كالأرض تكون ملكا لله تعالى بجهة التخليق وللعباد بجهة ثبوت التصرف ، وكفعل العبد ينسب إلى الله تعالى بجهة الخلق وإلى العبد بجهة الكسب . فإن قيل فكيف كان كسب القبيح قبيحا سفها موجبا لاستحقاق الذم بخلاف خلقه ؟ قلنا : لأنه قد ثبت أن الخالق حكيم لا يخلق شيئا إلا وله عاقبة حميده إن لم نطلع عليها فجز منا بأننا ما نستقبحه من الأفعال قد يكون له فيها حكم ومصالح ، كما في خلق الأجسام الخبيثة الضارة المؤلمة ، بخلاف الكاسب فإنه قد يفعل الحسن و قد يفعل القبيح ، فجعلنا كسبه للقبيح فجعلنا مع ورد النهي عنه قبيحا سفها موجبا لا يستحقاق الذم والعقاب والحسن منها أى من أفعال العباد وهو ما يكون متعلق المدح فى العاجل والثواب فى الأجل . والأحسن أن يفسر بما لا يكون متعلقا للذم،

له دون الآخر)) : بحيث أن يكون لكل واحد منهما حصة معينة لا يشاركه فيها الآخر . ((كشركاء القرية والمحلة)) : هذا يعرفه الخاصة والعامة . ((وكما إذا جعل العبد خالقا لأفعاله ، والصانع خالقا لسائر الأعراض والأجسام)) : على مذهب المعتزلة . ((وبخلاف ما)) : يعني وهذه الشركة بخلاف ما : ((إذا أضيف أمر إلى شيئين بجهتين : يعني مختلفتين .)) كالأرض تكون ملكا لله تعالى بجهة

التخليق ، وللعباد بجهة ثبوت التصرف)) : وهذا يعرفه الخاصة والعامة . ((و
كفعل العبد ينسب إلى الله تعالى بجهة الخلق وإلى العباد بجهة الكسب)) : على
مذهب أهل السنة والجماعة .

الاعتراض والجواب

((فإن قيل)) : شبهة عقلية من جانب القدرية والجبرية ، قالوا : إذا كان
العبد كاسبا والله سبحانه خالقا ، ((فكيف كان كسب القبيح قبيحا سفها موجبا
لاستحقاق الذم والعقاب بخلاف خلقه قلنا)) : إنما لم يكن كذلك ، ((لأنه قد
ثبت أن الخالق)) : يعني الباري سبحانه . ((حكيم)) : يعني أتقن الأشياء كلها ،
كيف لا !! وهو خالقها وصانعها ، ((لا يخلق شيئا إلا وله عاقبة حميدة : وإن
لم نطلع عليها)) : يعني على العاقبة الحميدة ، ولأن الخالق يتصرف في ملكه
كيف شاء فلا يقبح منه شيء بخلاف الكاسب ، ((فجزمنا)) : يعني علمنا علما
يقينيا جازما ((بأن ما نستقبحه من الأفعال قد يكون له فيها حكم ومصالح كما
في خلق الأجسام الخبيثة الضارة المولدة)) : كالحيات والعقارب والسموم و
السباع وغيرها ، ((بخلاف الكاسب فإنه قد يفعل الحسن وقد يفعل القبيح)) :
وذلك لعدم تمام الشعور والعتور على العواقب : ((فجعلنا كسبه للقبيح مع
ورود النهي عنه قبيحا ، وسفها وموجبا لاستحقاق الذم والعقاب)) .

أفعال العباد على نوعين : الحسن ، والقبيح وتعريفهما

ولما كان أفعال العباد على نوعين : منها الحسن ، ومنها القبيح . فقال
المصنف : ((والحسن منها : أي من أفعال العباد ، وهو ما يكون متعلق المدح في
العاجل)) : يعني في الدنيا ((والثواب في الآجل)) : يعني في الآخرة . قال قدس الله
سره : ((والأحسن أن يفسر)) : يعني والأولى في تعريف الحسن ((بما لا يكون متعلقا
للذم)) .

..... والعقاب ، ويشمل المباح برضاء الله تعالى أي بإرادته من غير اعتراض ، والقبيح منها وهو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الأجل ليس برضاء لما عليه من الاعتراض : قال الله تعالى : ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ يعني أن الإرادة والمشينة والتقرير يتعلق بالكل بالكل والرضاء والمجبة ، والأمر لا يتعلق إلا بالحسن دون القبيح

((والعقاب ليشمل المباح)) : وذلك فإن ما لا يكون متعلق الذم والعقاب أعم من أن يكون متعلق المدح والثواب - كما في المأمورات - أو لا يكون كذلك - كما في سائر الأفعال المباحة - كالأكل والشرب وغيرهما ، فيكون تعريف الحسن جامعا بخلاف تعريف المشهور عند الجمهور : فإنه لا يشمل المباح ، ولا يكون جامعا ((برضاء الله تعالى)) : لقوله سبحانه في حق المؤمنين : ﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ ، قال روح الله روحه - ((أي بإرادته)) : إشارة إلى اختيار مذهب الأشاعرة ، اختلفوا في أن صفة الإرادة مل فيها المحبة والرضاء أم لا ، ذهب مشايخ الحنفية إلى أنه لا محبة في صفة الإرادة ، وإن الإرادة لا تستلزم الرضاء والمحبة : بل الإرادة أعم منهما ، صرح به القاضي في " إشارات " ، وأشار إليه في " العمدة والتمهيد " للإمام النسفي ، وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن المحبة بمعنى الإرادة ، وكذلك الرضاء ، نص بذلك إمام الحرمين في " الإرشاد " ، وقال الأمدى في " الأبكار " : ذهب الجمهور منا إلى أن المحبة والرضاء والإرادة بمعنى واحد ، نص عليه القاضي في " إشارات " واجتج مشايخ الحنفية بقوله سبحانه : ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ ، وبقوله : ﴿ واللّه لا يحب الفساد ﴾ ، دلت الآيتان على أن الكفر والفساد ليسا برضائه ومحبه ، وقد ثبت أن الكل بإرادته سبحانه ،

فثبت أن الإرادة لا تستلزم الرضاء والمحبة ، واجتمع مشايخ الأشاعرة بأنه لا يراد إلا ما يكون مرضياً ومحبوياً ، ومعنى قوله سبحانه : ﴿ لا يرضى لعباده الكفر ﴾ لا يرضى الكفر ديناً . والجواب عنه : أن تعلق الإرادة بالمحبوب والمرضى إنما هو بالغلبة لا باللزم ((من غير اعتراض)) : يعني من الله سبحانه . ((والقبيح منها)) : يعني من أفعال العباد . ((هو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل ليس برضائه لماعليه من الاعتراض)) : قال الباري سبحانه : ((ولا يرضى لعباده الكفر)) : وحاصله : أن الحسن من أفعال العباد هو ما يكون متعلق المدحة في الدنيا ، والمثوبة في العقبي ، برضاء الله سبحانه وإرادته وقضائه ، والقبيح منها هو ما يكون متعلق المذمة في العاجل ، والعقوبة في الآجل ، ليس برضائه؛ بل بإرادته وقضائه ، ((يعني أن الإرادة والمشينة والتقدير يتعلق بالكل)) : يعني بالحسن من الأفعال والقبيح منها ، ((و الرضاء والمحبة و الامر يتعلق بالحسن)) : من أفعال العباد . ((دون القبيح)) : من أفعال العباد ؛ حيث أمرهم بالإيمان مع تقرر علمه سبحانه بأنهم يموتون على الكفر - وبالله التوفيق - ومنه الوصول إلى التحقق .

الاستطاعة على نوعين: الأول: سلامة الآلات وصحة الأسباب.

الثاني: عرض يخلقه الله في الحيوان

أقول توطئة وتمهيداً :

والاستطاعة على نوعين : النوع الأول : سلامة الأسباب وصحة الآلات ، قال في " الكفاية " : والمعنى من ذلك صلاحية الآلة لقبول القدرة الحقيقية . وإن تكون بحالة يصح الفعل بها عادة . ولا خلاف في أنها سابقة على الفعل ، و شرط صحة التكليف . والنوع الثاني : وهو عرض يخلقه الله سبحانه في الحيوان يفعل به الأفعاله الاختيارية ؛ وهي علة للفعل . والدليل على وجود الاستطاعتين هو

قوله سبحانه : ﴿ فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ﴾ ، و المراد منه استطاعة الأسباب والآلات إذ لا يتصور وجود قدرة أداء الصوم من قبل شروع في أدائه ، ويستحيل بقاء القدرة التي كانت موجودة عند الصوم إلى شهرين ، فدل أنه أراد به استطاعة سلامة الأسباب وصحة الآلات ، وقوله سبحانه : ﴿ فمن لم يستطع منكم طولا ﴾ ، و المراد به استطاعة الآلات ، وقوله سبحانه : ﴿ و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ ، و المراد الزاد والراحلة . و أما دليل ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة فقوله سبحانه : ﴿ ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ﴾ ، و المراد منه نفي حقيقة القدرة ، لانفي الأسباب والآلات ؛ لأنها ثابتة ، وإنما المنفي عنه حقيقة القدرة . وتحقيقه : أنه ذكر ذلك على جهة الذم لهم ، والذم يلحقهم بانعدام حقيقة القدرة عند وجود الأسباب وصحة الآلات ، لا بانعدام سلامة الأسباب والآلات ، لأن انتفاء تلك الاستطاعة لم يكن بصنعه ، بل هم في ذلك مجبورون ، فأما انتفاء حقيقة القدرة فموجب ذمهم ؛ لأن انعدامها مع سلامة الأسباب وصحة الآلات ، كان بصنعه لإشتغاله بضد ما أمر به ، يحققه أنه خص بنفي هذه الاستطاعة الكافر ، وانتفاء تلك الاستطاعة يستوى فيه المسلم والكافر ، وإنما المختص بالكافر هو انتفاء هذه الاستطاعة . و الدليل عليه قول صاحب موسى لموسى عليه السلام : ﴿ إنك لن تستطيع معي صبرا ﴾ ، و المراد منه حقيقة قدرة البصر لأسباب البصر والآلات ، فإن تلك ثابتة . ألا ترى أنه عاتبه على ذلك ، ولا يلام إنسان على آلات الفعل وأسبابه ، إنما يلام من انتفي منه الفعل لتضييعه قدرة الفعل لإشتغاله بغير ما أمر به ، و أجمع القائلون بالاستطاعة المثبتون للعبد الأفعال على أن الاستطاعة الأولى تتقدم الفعل ، فإن اليد السليمة و الرجل الصحيحة تتقدمان البطش والمشي ، و الزاد والراحلة يتقدمان وجود أفعال الحج ، فأما الاستطاعة الثانية فقد اختلفوا في جواز تقديمها على الفعل ، فقال المصنف :

..... و الاستطاعة مع الفعل خلافا للمعتزلة ، و هي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل : إشارة إلى ما ذكره صاحب التبصرة من أنها عرض يخلق الله تعالى في الحيوان يفعل به الأفعال الختارية : و هي علة للفعل . و الجمهور على انها شرط لأداء الفعل لا علة . و بالجملة هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الاسباب و الآلات ، فإن قصد فعل الخير خلق الله قدرة فعل الخير فيستحق المدح والثواب ، وإن قصد فعل الشر خلق الله تعالى قدرة فعل الشر ، فكان هو المضيع لقدرة فعل الخير فيستحق الذم والعقاب ، ولهذا ذم الكافرون بانهم لا يستطيعون السمع

قال أهل السنة والنجارية: الاستطاعة تكون مع الفعل وقالت المعتزلة و

أكثر الكرامية: هي سابقة على الفعل

((والاستطاعة)) : الاستطاعة والقوة والطاقة والوسع متقاربة المعاني ، أنهم يريدون بكلها شيئاً واحداً ، إذا أضافوها إلى العباد و يجعلونها في عرفهم بمنزلة الأسماء المترادفة : كالأسد والليث و أشباه ذلك ، ((مع الفعل)) : ، قال أهل السنة : الاستطاعة ثابتة للعباد في الأفعال الاختيارية خلافا للجبرية الجهمية ، قالوا : العبد مجبور على خلق الله سبحانه مثل الجمادات ، وقد سبقت الأدلة من الجانبين ، وقال أهل السنة والنجارية من المعتزلة القدرية : الاستطاعة تكون مع الفعل معية زمانية - وإن تقدمت عليها بالذات - ((خلافا للمعتزلة)) : وقالت المعتزلة و أكثر الكرامية : هي سابقة على الفعل . و هي : يعني الاستطاعة . ((حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل)) : يعني فعل العبد . ((إشارة إلى ما ذكره صاحب التبصرة)) : الشيخ أبو المعين النسفي أحد كبار الحنفية ((من أنها عرض يخلق الله تعالى في الحيوان يفعل به الأفعال الاختيارية و هي علة للفعل)):

علة عادية للفعل ، جرت عادة الله سبحانه بأن يخلق الفعل ، و يترتب على ذلك العرض الذي خلقه في الحيوان لاعلة مؤثرة للفعل ، إذ لا يمتنع أن يخلق الله سبحانه من غير خلقه الاستطاعة ؛ ((و الجمهور على أنها شرط لأداء الفعل)) : يعني شرط عادي لا شرط حقيقي ، و الظاهر قول تبصرة الأدلة ؛ لأن الفعل واجب به ، و هي معه ، و لا تقدم لها علته زماناً بل ذاتاً ، فيضاف إليه الوجوب - و لو عادة - و هي أمانة العلية لا الشرط . ((و بالجملة)) : يعني سواء كانت الاستطاعة علة أو شرطاً ((هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب و الآلات ، فإن قصد فعل الخير خلق الله تعالى قدرة فعل الخير ، فيستحق المدح والثواب ، و إن قصد فعل الشر خلق الله تعالى قدرة فعل الشر ، فكان العبد هو المضيق لقدرة فعل الخير ، فيستحق الذم و العقاب ، و لهذا)) (يعني لتضييع العبد ((ذم الكافرون بأنهم لا يستطيعون السمع)): قال الله سبحانه : ﴿ لهم أذن أن لا يسمعون بها ﴾ ، و المراد منه نفي القدرة الحقيقية ، لانفي الأسباب والآلات ، لأنها موجودة لهم ، بل المنفي حقيقة القدرة التي تتعلق بها الفعل : يعني أنهم يضيعون الاستطاعة للسمع لاشتغالهم بضد ما أمرهم ، لا يسمعون القرآن على وجه التفكير و التدبر ؛ بل يسمعون على وجه الإنكار و العناد.

استدلال أهل السنة بالعقل والنقل

و استدلال أهل السنة على دعواهم أنها تكون مع الفعل ، و محال تقدمها عليه بالنقل والعقل . أما النقل فقوله سبحانه : ﴿ إنك لن تستطيع معي صبرا ﴾ ، و لو كانت الاستطاعة قبل الفعل لم يقل ذلك . و أما العقل فمن وجوه : الوجه الأول : إن القدرة لو كانت سابقة على الفعل يلزم استغناء العبد عن الله سبحانه وقت الفعل ، وهذا خلاف النص ، و لو كانت بعد الفعل ، لكان من المستحيل حصول الفعل بلا استطاعة . و الوجه الثاني : أننا أمرنا بسؤال المعونة على العبادة من الله سبحانه ، فلو كانت المعونة قبل الفعل ، لكان الأمر بسؤال المعونة لغواً . و الوجه الثالث : قال قدس سره :

..... و إذا كانت الاستطاعة عرضاً وجب أن تكون مقارنة
 للفعل بالزمان لا سابقة عليه ، وإلا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة
 و قدرة عليه ، لما مر من امتناع بقاء الأعراض . فان قيل : لو
 سلمت استحالة بقاء الأعراض فلا نزاع في امكان تجدد الأمثال
 عقيب الزوال ، فمن أين يلزم وقوع الفعل بدون القدرة ؟ قلنا:
 إنما ندعي لزوم ذلك إذا كانت القدرة التي بها الفعل هي القدرة
 السابقة . و أما إذا جعلتموها المثل المتجدد المقارن فقد
 اعترفتم بأن القدرة التي بها الفعل لا تكون إلا مقارنة له . ثم إن
 ادعيتم أنه لا بد لها من أمثال سابقة حتى لا يمكن الفعل بأول ما
 يحدث من القدرة فعليكم البيان . و أما ما يقال : لو فرضنا بقاء
 القدرة السابقة إلى أن الفعل إما بتجدد الأمثال و إما باستقامة
 بقاء الأعراض ، فإن قالوا بجواز وجود الفعل بها في الحالة
 الأولى فقد تركوا مذمبهم حيث جوّزوا مقارنة الفعل القدرة ،
 و إن قالوا بامتناعه لزم التحكم و الترجيح بلا مرجح ؛ إذا
 القدرة بحالها و لم تتغير و لم يحدث فيها معني لاستحالة ذلك
 على الأعراض ، فلم صارالفعل بها في الحالة الثانية واجباً و في
 الحالة الأولى ممتنعاً ، ففيه نظر؛

((وإذا كانت الاستطاعة عرضاً وجب أن تكون مقارنة للفعل بالزمان لاسابقا
 عليه ، وإلا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة و قدرة عليه ، لما مر من امتناع بقاء
 الأعراض)) : والمعنى أن القدرة الحادثة عرض ، والعرض يستحيل بقاؤه ،

فلو كانت سابقة على الفعل لانعدمت حال وجود الفعل ، فيستحيل الفعل بدون القدرة ، و إذا ثبت أن الاستطاعة ليست بباقية ، فلو تقدمت على الفعل لانعدمت وقت الفعل ، و صار حصول الفعل في حال وجود القدرة مستحيلا ، و في انعدامها واجبا ، وهذا محال .

الاعتراض والجواب

((فإن قيل)) : شبهة عقلية من جانب المعتزلة ((لو سلمت بقاء الأعراض)) : قالوا : إننا لانسلم استحالة بقاء الأعراض في الآتين ، و لو سلمنا استحالة بقاء الأعراض بأعيانها وأشخاصها ((فلا نزاع في إمكان تجدد الأمثال عقيب الزوال)) : يعني زوال الأعراض و الأوصاف . ((فمن أين يلزم وقوع الفعل بدون القدرة ؟)) : يعني لا يلزم وقوع الفعل بدون القدرة ، بل القدرة موجودة وقت الفعل على القول بتجدد المثل ، ((قلنا : إنما ندعى لزوم ذلك)) : يعني وقوع الفعل بدون الاستطاعة و القدرة . ((إذا كانت القدرة التي بها الفعل)) : يعني القدرة التي بها يفرض وقوع . ((القدرة السابقة)) : وذلك لأن القدرة التي بها الفعل إذا كانت القدرة السابقة على الفعل مع أن العرض لا يبقى في الآتين ، فيلزم وقوع الفعل بدون القدرة لا محالة - و هو مستحيل بالاتفاق . ((و أما إذا جعلتموها)) : يعني القدرة التي بها الفعل . ((المثل المتجدد للفعل فقد اعترفتم بأن القدرة التي بها الفعل لا تكون إلامقارنة له)) : فثبت أن القدرة مع الفعل فقد تركتم مذهبكم ، و هو أن القدرة التي بها الفعل تكون سابقة عليه . ((ثم إن ادعيتم أنه لا بد لها)) : يعني للقدرة التي بها الفعل من أمثال ((سابقة حتى لا يمكن الفعل بأول ما يحدث من القدرة ، فعليكم البيان)) : يعني البرهان على أنه لا بد من سبق الأمثال ، و حاصله : أنكم بعد الاعتراف بأن القدرة التي بها الفعل لا تكون إلا مقارنة على تقدير جعل القدرة المثل المتجدد ، إن ادعيتم أنه لا بد للقدرة المقارنة للفعل من

أمثال سابقة عليها وقت التكليف ، حتى لا يمكن الفعل بأول الحدوث من القدرة ، فهذه دعوى مجردة عن البرهان .

جواب ثانٍ من شبهة المعتزلة

((و أما ما يقال)) : جواب ثاني من شبهة المعتزلة ، و القائل صاحب " التمهيد " و أتباعه ، ((قال لو فرضنا بقاء القدرة السابقة إلى أن الفعل إما بتجدد الأمثال)) : على مذهب المعتزلة على تقدير عدم بقاء الأعراض ((و إما باستقامة بقاء الأعراض)) : على مذهب الفلاسفة . ((فإن قالوا)) : يعني المعتزلة القدرية ((بجواز وجود الفعل بها)) : يعني بسبب تلك القدرة المستمرة إليه ((في الحالة الأولى)) : و هو أول زمان حدوث القدرة ، ((فقد تركوا مذهبهم)) : و اختاروا و رجعوا إلى مذهب الأشاعرة ؛ إذ حينئذ لا يثبت تقدم القدرة على الفعل ، و هو ظامر . ((حيث جوّزوا مقارنة الفعل القدرة)) : و مذهبهم أن الاستطاعة سابقة على الفعل . ((و أن قالوا بامتناعه)) : و إن ذهبوا إلى امتناع وجود الفعل بتلك القدرة المستمرة إليه في الساعة الأولى مع الجواز في الحالة الثانية ، ((لزم التحكم)) : بإثبات حكمين متنافيين لشيء واحد مع الاستواء في النسبة ، إذ وجود الفعل بالقدرة في الساعة الأولى مساوٍ لوجوده بها في الحالة الثانية ، إذ صلاحية الزمان لذلك واحدة ، ((والترجيح بلا مرجح إذ القدرة بحالهما لم تتغير)) : يعني أن القدرة لا تكون ضعيفة في الساعة الأولى ، ثم قوية في الحالة الثانية سواء كان بالقدرة المثل المتجدد أو غيره . ((و لم يحدث فيها)) : في هذه القدرة ((معنى)) : يعني وصف من الأوصاف يوجب الترجيح و التخصيص ((لاستحالة ذلك)) : يعني حدوث وصف في القدرة على الأعراض ؛ لما تقرر عند مشايخ الأشاعرة أن العرض لا يقوم بالعرض . ((فلم صار الفعل بها)) : يعني بسبب القدرة و وجودها ((في الحالة الثانية واجبا ، و في الحالة الأولى ممتنعا)) : يعني لأي سبب انقلب مادة الامتناع إلى الوجوب ((ففيه نظر)) .

..... لأن القائلين بكون الاستطاعة قبل الفعل لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية . و بأن كل فعل يجب أن يكون بقدرة سابقة عليه بالزمان البتة حتى يمتنع حدوث الفعل في زمان حدوث القدرة مقرونة بجميع الشرائط ؛ ولأنه يجوز أن يمتنع الفعل في الحالة الأولى لانتفاء شرط وجود مانع ، ويجب في الثانية لتمام الشرائط

أما أولا : ((لأن القائلين بكون الاستطاعة قبل الفعل لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية)) : بأنهم لم يدعوا امتناع المقارنة الزمانية بين الفعل والقدرة ؛ بل يجوزون ذلك ، ولا يمتنع عندهم حدوث الفعل في زمان حدوث القدرة ، و إنما محل الخلاف كون القدرة هل يجوز أن تسبق الفعل أولا ، فقلنا : بامتناع السبق بناء على امتناع بقاء الأعراض ، وقالوا بجواز بناء على بقائها ، ففي ماذكر القائل ، نظر ، لما قلنا ، فلا يلزمهم بذلك ترك مذهبهم . ((و بأن كل فعل)) : وكذا لا يقولون بأن كل فعل ((يجب أن يكون بقدرة سابقة عليه بالزمان البتة ؛ حتى يمتنع حدوث الفعل في زمان حدوث القدرة مقرونة بجميع الشرائط)) : و حاصله : أن القائلين بكون الاستطاعة و القدرة قبل الفعل لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية ، و لا يقولون بأن كل فعل يجب أن تكون القدرة سابقة عليه ؛ حتى يلزم ترك المذهب لجواز وجود الفعل بالقدرة في الحالة الأولى ؛ بل يقولون : إن القدرة يجوز أن تكون مع الفعل وقبله ؛ ((ولأنه يجوز)) : جواب باختصار الشق الثاني ((أن يمتنع الفعل في الحالة الأولى لانتفاء شرط أو وجود مانع)) : من وجود الفعل وتحققه . ((ويجب في الثانية)) : يعني ويجوز أن يجب الفعل في الحالة الثانية ((لتمام الشرائط)) : و حاصله : ورد - ثانيا - بمنع اتحاد القدرة ، فإنه يجوز أن تكون قبل الفعل غير مستوفية لشرائط الإيجاد ، وتستوفيها وقت مباشرته ، فيوجد بها الفعل في تلك الساعة والحالة .

..... مع أن القدرة التي هي صفة القادر في الحالتين على سواء . و من ههنا ذهب بعضهم إلى أنه أريد بالاستطاعة القدرة المستجمعة بجميع شرائط التأثير ، فالحق أنها مع الفعل و إلا فقبله . و أما امتناع بقاء الأعراض فمبني على مقدمات صعبة البيان ؛ وهي أن بقاء الشيء أمر محقق زائد عليه وانه يمتنع قيام العرض بالعرض و أنه يمتنع قيامهما معا بالمحل . و لما استدل القائلون يكون الاستطاعة قبل الفعل بأن التكليف حاصل قبل الفعل ضرورة أن الكافر مكلف بإيمان و تارك الصلوة مكلف بها بعد دخول الوقت ؟ فلو لم تكن الاستطاعة متحققة حينئذ لزم تكليف العاجز و هو باطل . أشار إلى الجواب بقوله : و يقع هذا الإسم يعنى لفظ الاستطاعة على سلامة الأسباب و الآلات و الجوارح كما في قوله تعالى ﴿ و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ . فإن قيل : الاستطاعة صفة المكلف ، و سلامة الأسباب و الآلات ليست صفة له ، فكيف يصح تفسيرها بها . قلنا : المراد سلامة الأسباب و الآلات

((مع أن القدرة التي هي صفة القادر في الحالتين على سواء)) ، فلا يلزم قيام العرض بالعرض ؛ لأن كل واحد من الشرط و القدرة ليسا من أوصاف القدرة .

ذهب الإمام الفخر إلى أنه أريد بالاستطاعة القدرة المستجمعة بجميع

شرائط التأثير

((و من ههنا)) : يعني من أجل جواز امتناع الفعل في الحالة الأولى لانتفاء شرط وجوبه و وجوده في الثانية لتمام شرائطه ورفع موانعه ، ((ذهب بعضهم)) : هو

الإمام الفخر الرازي ((إلى أنه أريد بالاستطاعة القدرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير ، فالحق أنها مع الفعل وإلا قبله)) : قال الإمام في " المباحث المشرقية " على سبيل المحاكمة ودفع المنازعة : إن القدرة إن كانت مستجمعة للشرائط ، فهي مقارنة للفعل ، والحق مذهب الأشاعرة ، وإن كان المراد بها حقيقة القدرة فقبل الفعل ، و الحق مذهب المعتزلة ، وهذا لا يمكن لأحد أن ينازع فيه . وهذا في غاية الجودة ، و هذا اختاره الشارح البارع في " التهذيب " .

امتناع بقاء الأعراض مبني على مقدمات

((و أما امتناع بقاء الأعراض فمبني على مقدمات)) : ودعوى أن العرض يستحيل بقاءه مبنية على مقدمات فاسدة ((صعبة البيان)) : متعذرة الظهور والوضوح بالأدلة ، قال الشيخ : إن العرض لو بقي لقام البقاء به ، والبقاء عرض ، فيلزم قيام العرض بالعرض وهو ممنوع . ((وهي)) : بيان لمقدماته و كلها مخدوشة . المقدمة الأولى : ((أن بقاء الشيء محقق زائد عليه)) : وهذا خطأ ؛ لأن البقاء أمر اعتباري لا وجود له ، يوخذ وينتزع من وقوع وجود الشيء في الثانية . و المقدمة الثانية : ((و أنه يمتنع قيام العرض بالعرض)) : وهذا خطأ ؛ لأن قيام العرض بالعرض غير محقق الامتناع بعد ، لعدم دليل قوي على امتناعه ، مع أن قيام الزوجية بالعدد ، وقيام الخط بالسطح ، وقيام الاستقامة بالخط وغيرهما ظامر . المقدمة الثالثة : ((وأنه يمتنع قيامهما بالمحل)) : وهذا أفحش الخطأ ، لم لا يجوز أن يقوم العرض وبقاؤه كلاماً بالجور ، وهو محلها ، ومن المعلوم أن البياض وبقاؤه ، والسواد وبقائه ، كلاماً قائمان بالجسم ، ولا نقول : إن البقاء قائم بالبياض و بالسواد ؛ حتى يلزم قيام العرض بالعرض ، والغاية ما لم يثبت امتناع عرضين بمحل واحد لا يثبت امتناع بقاء العرض بمجرد قيام العرض بالعرض ، و امتناعه ممتنع ، لأن الجور الواحد يقوم به أعراض كثيرة مرتبة وغير مترتبة .

استدلال المعتزلة بالمنقول والمعقول والجواب عنه

((ولما استدلل القائلون)) : واحتج المعتزلة وإخوانهم بالمنقول والمعقول . أما المنقول فقولُه سبحانه : ﴿ خذوا ما آتيناكم بقوة ﴾ والأخذ بالقوة إنما يتحقق إذ تقدمت على الأخذ : كالأخذ باليد ، وأما المعقول ، ((بأن التكليف حاصل قبل الفعل ضرورة أن الكافر مكلف بالإيمان ، وتارك الصلوة مكلف بها بعد دخول الوقت فلو لم تكن الاستطاعة متحققة لزم تكليف العاجز ، وهو باطل)) : وتوضيحه : أن العبد مكلف بالفعل قبل الفعل ، فلو لم تكن القدرة سابقة على الفعل ، لكان مكلفاً بما ليس في وسعه ، وقد قال الله سبحانه : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ ، فلزم تكليفه وهو عاجز ، وتكليف العاجز محال ، ولأن تكليف ما ليس في الوسع خارج عن الحكمة . ((أشار إلى الجواب بقوله : ويقع هذا الاسم يعني لفظ الاستطاعة - على سلامة الأسباب والآلات والجوارح ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ والمراد الزاد والراحلة لا حقيقة القدرة ، و قوله : ﴿ فمن لم يستطع منكم طولاً ﴾ ، والمراد استطاعة الآلات ، فهذه النصوص دليل ثبوت استطاعة الأسباب والآلات .

شبهة عقلية من جانب المعتزلة والرد

((فإن قيل)) : شبهة عقلية من جانب المعتزلة ((الاستطاعة صفة للمكلف)) : يقال : زيد مستطيع . ((وسلامة الأسباب والآلات ليست صفة له)) : للمكلف . ((فكيف يصح تفسيرها)) : يعني الاستطاعة . ((بها)) : يعني بسلامة الأسباب والآلات . ((قلنا : المراد سلامة الأسباب والآلات له)) : وبهذه الإضافة تفسير السلامة وصفا للمكلف ، وهذا القدر كاف في الوصف .

..... و المكلف كما يتصف بالاستطاعة يتصف بذلك ،
 حيث يقال : هو ذو سلامة الأسباب : إلا أنه لتركبه لا يشتق منه
 اسم فاعل يحمل عليه ؛ بخلاف الاستطاعة و صحة التكليف
 تعتمد على هذه الاستطاعة التي هي سلامة الأسباب و الآلات لا
 الاستطاعة بالمعنى الأول . فإن أريد بالعجز عدم الاستطاعة
 بالمعنى الأول فلا نسلم استحالة تكليف العاجز . وإن أريد بالمعنى
 الثاني فلا نسلم لزومه بجواز أن تحصل قبل الفعل سلامة
 الأسباب و الآلات ، و ان لم تحصل حقيقة القدرة التي بها
 الفعل . وقد يجاب بان القدرة صالحة للضدين عند أبي حنيفة
 رحمة الله عليه حتى أن القدرة المصروفة إلى الكفر هي بعينها
 القدرة التي تصرف إلى الايمان ؛ لا إختلاف إلا في التعلق ، و هو
 لا يوجب الاختلاف في نفس القدرة ، فالكافر قادر على الايمان
 المكلف به ، إلا أنه صرف قدرته إلى الكفر وضيع باختياره صرفها
 إلى الإيمان ، فاستحق الذم والعقاب

((و المكلف كما يتصف بالاستطاعة)) : ويقال : زيد مستطيع على سبيل الحمل
 بالمواطاة ، و زيد ذو استطاعة على طريق الحمل بالاشتقاق ((يتصف بذلك)) : يعني
 بسلامة الأسباب والآلات ، ((حيث يقال : هو ذو سلامة الأسباب)) : على طريق حمل
 الاشتقاق ((إلا أنه)) : جواب عن امتناع الوصف بالاشتقاق ((لتركبه لا يشتق منه اسم
 فاعل يحمل عليه بخلاف الاستطاعة)) : يشتق منه اسم فاعل ، ويحمل بالمواطاة ، قال
 بعض الناس : و يشتق منه ما يحمل على المكلف حمل التواطى ؛ كما يشتق من
 الاستطاعة ، يقال : المكلف سليم الأسباب ؛ كما يقال : المكلف مستطيع ، فلا فرق بينهما
 في كونهما وصفا له ((وصحة التكليف تعتمد)) : يعني تتوقف ((على هذه الاستطاعة

التي هي سلامة الأسباب والآلات ، لا الاستطاعة بالمعنى الأول)) : يعني القدرة الحقيقية التي بها الفعل ، وحاصله : أنهم اشترطوا لصحة التكليف الاستطاعة الأولى دون الثانية .

الجواب عن شبهة المعتزلة

((فإن أريد بالعجز)) : شروع في الجواب عن شبهتهم ، بأنه لو لم يكن الاستطاعة قبل الفعل لزم تكليف العاجز ((عدم الاستطاعة بالمعنى الأول فلا نسلم استحالة تكليف العاجز)) : بل التكليف جائز ، يقول : الملازمة مسلمة ، ولكن استحالة اللازم - وموت تكليف العاجز بهذا المعنى - لا نسلم لصديق العاجز حينئذ على عادم شيء من شرائط صدور الفعل ، ومن جعلتها قصد الفاعل ومباشرته بأسباب الفعل ، ((وإن أريد بالمعنى الثاني فلا نسلم لزومه : يعني لزوم تكليف العاجز ، فالملازمة ممنوعة ، ((لجواز أن يحصل قبل الفعل سلامة الأسباب والآلات وإن لم يحصل حقيقة القدرة التي بها الفعل : وقد يجاب)) عن شبهة المعتزلة . بأن القدرة لو لم تكن قبل الفعل لزم تكليف العاجز ، ((بأن القدرة صالحة لضدين عند أبي حنيفة حتى أن القدرة المصروفة إلى الكفر هي بعينها القدرة التي تصرف إلى الإيمان لا اختلاف إلا في التعلق ، وهو لا يوجب الاختلاف في نفس القدرة)) : و توضيحه : أن القدرة التي يحصل بها الفعل ، سبب ، أو علة للفعل من حيث الذات ، ولا اختلاف فيها من حيث الذات ، إذ القدرة على السجدة لله سبحانه وللصنم - العباد بالله - واحدة لا اختلاف فيها ؛ بل الاختلاف من حيث الإضافة إلى الأمر والنهي و قصد الفاعل ، وذلك لا يوجب الاختلاف في ذاتها وحقيقتها ((فالكافر قادر على الإيمان المكلف به إلا أنه صرف قدرته إلى الكفر وضيع باختياره و صرفها إلى الإيمان ، فاستحق الذم والعقاب)) : يعني فالكافر لو اشتغل بالإيمان بدل اشتغاله في تلك الحال بالكفر ، لحصل له الإيمان بتلك القدرة إلا أنه قد ضيع القدرة بصرفها إلى الكفر . قال الإمام علم الهدى أبو منصور الماتريدي في " التاويلات " : العبد متى اشتعل بفعل صار مضيعاً لضده من الأفعال ، لا أن كان ممنوعاً عن الفعل الذي هو ضده ، فلذلك إذا أثر الكفر ، وأتى به ، فقد صار باختياره لكفر مضيعاً لقوة الإيمان ، لا أن صار ممنوعاً عنها ؛ و ممنوع المقذور معذور ، فأما مضيع القدرة لا يكون معذوراً ، فكانت له المعاقبة والمواخذة بصرف القدرة الصالحة للماور به ولغيره إلى غيره .

..... ولا يخفى أن في هذا الجواب تسليماً لكون القدرة قبل الفعل ؛ لأن القدرة على الإيمان في حال الكفر تكون قبل الإيمان لا محالة . فإن أجيب أن القدرة وإن صلحت للضدين لكنها من حيث التعلق بأحدهما لا يكون إلا معه ؛ حتى أن ما يلزم مقارنتها للفعل هي القدرة المتعلقة بالفعل ؛ وما يلزم مقارنتها للترك هي القدرة المتعلقة به ؛ وأما نفس القدرة فقد تكون متقدمة متعلقة بالضدين . قلنا هذا مما لا يتصور فيه نزاع أصلاً بل هو لغو من الكلام فليتأمل ، ولا يكلف العبد بما ليس في وسعه ،

رد لهذا الجواب والجواب عن الرد

((ولا يخفى)) : رد لهذا الجواب ((أن في : هذا الجواب . تسليماً لكون القدرة قبل الفعل لأن القدرة على الإيمان في حال الكفر تكون قبل الإيمان لا محالة .)) : لا حال الإيمان ، وإلا يلزم اجتماع الضدين . والجواب عنه أن المقصود منها صلاحيتها لهما وتعلقها على سبيل البدلية بكل منهما ، وذلك لا يقتضى التقدم على الفعل ، وذلك لأن الفاعل بالاختيار يتصور منه اختيار الترك بدل اختيار الفعل ، وكذا عكسه ، فأين توهم ما توهم ، وتقدم القدرة على الفعل ؟ اختلفوا في أن القدرة الحقيقية مل تصلح للضدين أم لا ، ذهب مشايخ الحنفية إلى أن القدرة الحقيقية تصلح للضدين على سبيل البدل ، إن شاء فعل هذا ، وإن شاء فعل هذا ؛ لأن محل القدرة هو الآلة الصالحة للضدين ، وهو المنقول عن الأعظم ، والمشهور عن أصحابه ، صرح به في التعديل والمعارف ، شرح الصحائف ، وذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن القدرة الحقيقية لا تصلح للضدين ؛ بل لكل منهما قدرة علحدة ، صرح به في "المواقف" وشرحه للشريف ، واحتج مشايخ الحنفية بأن قدرة العبد لو كانت

مخلوقة رأساً غير صالحة للفعل و الترك ، لكان العبد مضطراً إلى الفعل غير متمكن من الترك ، فيكون مجبوراً ، وقد دلت الأدلة القاطعة على أن العبد مختار لا مجبور ، و بأن كل سبب من أسباب الفعل من الآلات و الأدوات : مثل اللسان ، يصلح للصدق والكذب ، و الهد يصلح للخير و الشر، وغير ذلك ، فاستثناء القدرة من سائر الأسباب ليس إلا تحكما ، و احتج مشايخ الأشاعرة بأن القدرة لو كانت صالحة للضدين ، لزم تسليم كونها قبل الفعل ، و قد أجمعوا على أنها مع الفعل ، و لزم قدرة العصمة في الكافر و الخذلان في المؤمن ، و كل منهما في وقت واحد ، و اللازم باطل لبطلان الوصف بذلك إجماعاً ، صرح به في " التبصرة والتسيد " ، و لزم اتحاد القدرة مع مغائرة ما تجده عند صدور المقدورين ، لما تجده عند صدور الآخر، نص به في " شرح المواقف " - و الجواب الصحيح عن هذه الوجوه الثلاثة ما قدمناه آنفاً - و قد توهم بعض الناس أن كل من يقول : إن القدرة مع الفعل ، فهو قائل بأن القدرة لا تصلح للضدين ، و كل من يقول : إن القدرة سابقة ، فهو قائل بأنها تصلح للضدين ، و هذا خطأ غلط فاحش ، بل المنقول عن أبي حنيفة أنها مقاربة للفعل ، و مع ذلك تصلح للضدين ، فالتوسط بين الجبر والقدر مبني على أن القدرة مع الفعل ، و أنها تصلح للضدين فالشيخ الأشعرية قائد الطائفة لما قال بأن القدرة مع الفعل : لكن بحيث إن بها الأثر، و أنها لا تصلح للضدين ، وقع في الجبر، يقول : إن الاستطاعة التي تصلح للشر لا تصلح للخير ، و هذا قريب من الجبر، بل عين الجبر، لأن استطاعة الشر إذا كانت لا تصلح للخير ، صار مجبوراً في فعل الشر، و من هذا جوز الشيخ لتكليف ما لا يطاق ، فتدبر و تفكر . ((فإن أجيب)) : عن قوله : و لا يخفي ((أن القدرة و إن صلحت للضدين لكنها من حيث التعلق بأحدهما لا تكون إلا معه)) : يعني مع أحدهما ، فلا يلزم من هذا الجواب أن القدرة التي بها الفعل قبل الفعل ، ((حتى أن ما)) : يعني القدرة ((يلزم مقارنتها للفعل : هي القدرة المتعلقة بالفعل . و ما)) : يعني القدرة ((يلزم مقارنتها للترك)) : يعني ترك الفعل ((هي القدرة المتعلقة به)) : يعني بالترك . ((و أما نفس القدرة)) : يعني القدرة

المطلقة ، ((فقد تكون متقدمة متعلقة بالضدين : قلنا)) : في الجواب عن هذا الجواب ((هذا)) : يعني كون القدرة من حيث تعلقها بالفعل لا تكون إلا معه ((مما لا يتصور فيه نزاع أصلاً)) : بين أهل السنة والمعتزلة ؛ لأن القدرة من حيث هي مقارنة ، لا تكون إلا مقارنة ، وأنهم متفقون بأن القدرة المتعلقة بالفعل معه لا قبله ، ((بل هو)) : يعني الجواب المذكور ((لغو من الكلام)) : بمنزلة قولك : المقارن مقارن . ((فليتأمل)) : إشارة إلى دقة المقام وغموضه ((ولا يكلف العبد)) : التكليف طلب تحقيق الفعل والإتيان به ، وأنه إذا لم يفعله يعاقب على تركه ((بماليس في وسعه)) : قدرته وطاقته ، والمعنى يمتنع تكليف ما لا يطاق ، هو المستحيل لذاته أو المستحيل في العادة .

..... سواء كان ممتنعاً في نفسه كجمع الضدين أو ممكناً كخلق الجسم ، و أما ما يمتنع بناء على أن الله تعالى علم خلافه أو أراد خلافه كإيمان الكافر وطاعة العاصي . فلا نزاع في وقوع التكليف به لكونه مقدوراً للمكلف : بالنظر إلى نفسه . ثم عدم التكليف بما ليس في الوسع متفق عليه بقوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ و الأمر في قوله تعالى : ﴿ انبئوني بأسماء هؤلاء ﴾ للتعجيز دون التكليف ، وقوله تعالى حكاية : ﴿ ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ﴾ ليس المراد بالتحميل هو التكليف بل الإيصال ما لا يطاق من العوارض إليهم . وإنما النزاع الجواز ، فمنعته المعتزلة بناء على القبح العقلي وجوزه الأشعرى لأنه لا يقبح من الله تعالى شيء . وقد يستدل بقوله تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها على نفي الجواز ، وتقريره : أنه لو كان جائزاً لما لزم من فرض وقوعه محال ، ضرورة أن استحالة اللازم توجب استحالة الملزوم تحقيقاً لمعنى الملزوم ،

قال الشارح: المستحيل ثلاثة أنواع

((سواء كان ممتنعاً في نفسه : كجمع الضدين أو ممكناً : كخلق الجسم ، و أما ما يمتنع بناء على أن الله تعالى علم خلافه أو أراد خلافه : كإيمان الكافر وطاعة العاصي)) : قال الشارح - روح الله روحه - ويتضح ذلك بأن تعلم أن المستحيل ثلاثة أنواع : مستحيل لذاته أن يمتنع الفعل نفس حقيقته ومفهومه وذاته : مثل الجمع بين الضدين ، والجمع بين النقيضين ، وقلب الحقائق ، وإعدام القديم ، وجعل القديم حادثاً ، وجعل الحادث قديماً ، ومذائيع أول . ومستحيل عادة لا عقلاً بأن

القدرة الحادثة هي قدرة العبد لاتتعلق به في العادة : مثل خلق الجسم ، و حمل الجبل ، و قلب الجبل ذمبا ، و الصعود إلى السماء ، و هذا نوع ثان - و مستحيل تعلق العلم القديم بعدم وقوعه أو تعلق إرادته أو إخباره بعدم وقوعه ، كان إيمان من علم الله سبحانه أنه لا يؤمن ، أو من أخبر الله سبحانه بأنه لا يؤمن : مثل إيمان فرعون و هامان و قارون ، و مثل إيمان أبي جهل و أبي لهب ، و أبي بن خلف ، و غيرهم من الأعداء الأغبياء ، و هذا نوع ثالث .

و أما النوع الثالث فقال قدس سره : ((فلا نزاع في وقوع التكليف به)) : لأن ذلك الفعل لما يدخل تحت قدرة العبد عادة ، فلا خلاف في وقوع التكليف به ((لكونه مقدوراً للمكلف بالنظر إلى نفسه)) : فالتكليف فيه واقع إجماعاً ، و ذلك لأنه لا أثر للعلم و الإخبار في سلب قدرة المكلف . ((ثم عدم التكليف بما ليس في الومع ، متفق عليه)) : و المراد بقولهم : يمتنع التكليف بما لا يطاق ، التكليف بالنوعين الأولين ، و هذا محل الخلاف الذي يقصده المؤلفون : ما لا يطاق ((بقوله تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)) : يعني مقدوراً .

الاعتراض والجواب

و لقائل أن يقول : إن التكليف بما لا يطاق لو كان ممتنعاً ، لما وقع : مع أنه واقع ، إنه سبحانه طلب الإنباء من الملائكة مع أنهم ليسوا عالمين . أجاب عنه بقوله : ((و الأمر في قوله تعالى : أنبئوني بأسماء هؤلاء ، للتعجيز)) : يعني لإظهار عجزهم ، و القصة معروفة ، ((دون التكليف)) : هو طلب تحقيق الفعل والإتيان به ، وأنه إذا لم يفعله يعاقب على تركه . و الحاصل : بأن أنبئوني خطاب تعجيز ، لا خطاب تكليف ، فافهم . و لقائل أن يقول : فلو لم يكن التكليف بما لا يطاق جائزاً ، لما صحت الاستعاذة منه ، ((في قوله تعالى حكاية : ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به)) : فإن تحميل ما لا طاقة لنا لتكليف من التكليفات ، و الاستعاذ منه استعاذ من التكليف بما لا يطاق ؟ أجاب عنه بقوله : ((ليس المراد بالتحميل هو التكليف ؛ بل

إيصال ما لا يطاق من العوارض إليهم)) : من أنواع الإيلاء والمصائب الشاقة التي نزلت على الأقوام السابقة ، والأمم الماضية . والحاصل : أن الاستعاذ من التحميل دون التكليف ، إذ جاز أن يحمل أحدا ، بحيث لا يطبق فيموت بحمله ؛ لكن لا يجوز أن يكلفه حمل جبل ؛ بحيث إذا فعل أثابه والإعاقبه .

الاختلاف في أن تكليف ما لا يطاق جائز أم لا

((وإنما النزاع)) : بين العلماء في الجواز : أنه لانزاع في عدم وقوع التكليف بما يستحيل لذاته ، وبما يستحيل عادة ، كما أنه لا نزاع في وقوع التكليف بالممكن ، سواء علم الله سبحانه حصوله : كإيمان المؤمن ، أو علم عدم حصوله : كإيمان الكافر ، وإنما النزاع في جواز التكليف .

قال مشايخ الحنفية الماتريديّة، ومشايخ المعتزلة: أنه لا يجوز

((فمنعته المعتزلة)) : ذهب مشايخ الحنفية الماتريديّة ، ومشايخ المعتزلة إلى أن التكليف بما لا يطاق لا يجوز ، وإليه ذهب من أشياخ الأشعري : طائفة من المتقدمين الشيخ أبي محمد الأسفرائني شيخ طريقة العراقيين من الشافعية ، والحجة أبي محمد الغزالي ، ومن المتأخرين منهم مجتهد القرن السابع الحافظ ابن دقيق العيد ، ((بناء على القبح العقلي)) : لكونه سفها وعبثا تكليفا بما لا يطاق ، فيكون قبيحا .

قال الأشعري وجمهور أصحابه: أنه جائز

((وجوز ه الأشعري)) : وذهب الشيخ وجمهور أصحابه إلى أن التكليف بما لا يطاق جائز ، وبه صرح الإمام الفخر في " المطالب العالية " ، وإمام الحرمين في " الإرشاد " ، قال العلامة أبو عذبة في " الروضة البهية " : إن الأشعري لم يصرح بجواز التكليف بالمحال . أقول : ولكن قال القاضي البيضاوي في " إشارات المرام " : صرح الشيخ الأشعري في كتابه المسمى بـ " النوادر " : أن التكليف بما لا يطاق جائز ، فتأمل .

((لأنه لا يقبح من الله تعالى شيء)) : يعني أن الباري سبحانه يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، هذا أصل عظيم عند الشيخ ، يقول : إن الباري سبحانه متصرف في ملكه ، والمدير في خلقه ، وليس لأحد أن يعترض عليه ، قال الله عز وجل : ﴿ ولله ملك السموات والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء ﴾ ، وقال : ﴿ قل فمن يملك من الله شيئاً إن أراد أن يهلك المسيح بن مريم وأمه ومن في الأرض جميعاً ﴾ ، فأخبر أن أحداً لا يملك من الله شيئاً ، ولا اعتراض لأحد عليه فيما يملكه ، فله التصرف في خلقه متى شاء .

استدلال الأشاعرة والجواب

واحتج مشايخ الأشاعرة بقوله سبحانه : ﴿ ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ﴾ ، إذ لو لم يجز ذلك ، لم يكن للاستعاذ منه معنى ، وبقوله : ﴿ أنبئوني بأسماء مؤلاء ﴾ ، فإنه تعالى أمر بالإنباء مع أنهم ليسوا بعالمين ، فيكون تكليفاً بما لا يطاق ، وبأنه تعالى أمر بالإيمان فيمن علم أنه لا يؤمن ، فيمتنع أن يؤمن ، وإلا لانقلب علم الله سبحانه جهلاً ؟ ، والجواب : أنه ثبت بالبرهان أنه سبحانه لا يفعل إلا ما يوافق الحكمة ، والحكمة لا تقتضي إلا ما لا يتصور فيه إلا الحسن ، وإنا لا نسلم دلالة قوله : ﴿ لا تحملنا ﴾ ، على ذلك ، بل دلالة على عدم التحميل بما لا يطاق ؛ مما يورث التعذيب والهلاك ، ولا دلالة قوله سبحانه : ﴿ أنبئوني ﴾ على ذلك ، وإنما يلزم هذا لو كان الأمر بتحقيق المأمور به ، وليس كذلك ، بل لإظهار عجزهم ، ولا الامتناع بواسطة علم الله تعالى ، وإيجاب كون الفعل غير مقدور للعبد ، لأن الله تعالى وسبحانه يعلم أنه يؤمن أو لا يؤمن بقدرته واختياره ، فالعلم يؤكد قدرة العبد واختياره .

استدلال مشايخ الحنفية والمعتزلة بوجوه عقلية وسمعية

واحتج مشايخ الحنفية والمعتزلة بوجوه عقلية وسمعية : أما الوجوه العقلية فالوجه الأول : إن تكليف العاجز خارج عن الحكمة ، فلا ينسب إلى الحكيم . وأما

الوجه الثاني : فإن تكليف العاجز يعد سفها في الشاهد : مثل تكليف الأعشى بالنظر ، وما يكون سفها لاتجاوز نسبته إلى الله سبحانه . و أما الوجه الثالث : فإن حكمة التكليف إما أن تكون اداء المكلف به - كما هو مذهب المعتزلة . أو الابتلاء و الامتحان - كما هو مذهب الحنقية - وأيا ما كان لا يمكن تقديره فيما لا يطاق ، أما الاداء فظاهر ، و أما الابتلاء فكذلك ؛ لأنه إذا كان بحال لايمكن وجود الفعل منه ، كان مجبورا على ترك الفعل ، فيكون معذورا في الامتناع ، فلا يتحقق معنى الابتلاء . و أما الوجه الرابع : فإن التكليف إلزام فعل فيه كلفة للفاعل و ابتلاء ؛ بحيث لو أتى به العبد يثاب ، ولو امتنع يعاقب عليه ، وهذا إنما يتحقق فيما يستطيعه العبد ، و يصح وجوده منه لا فيما يستحيل ، وذلك إنما يكون فيما يمكن إتيانه لا فيما لا يمكن إتيانه . و أما الوجوه السمعية : فمنها ما قال قدس سره : ((وقد يستدل بقوله تعالى : لا يكلف الله نفسا إلا وسعها)) وهذا صريح في أن التكليف به غير واقع ، و على امتناع التكليف به ؛ لأنه يترتب على فرض وقوعه تكذيبه سبحانه في إخباره بعدم التكليف به ، و هو محال . ((و تقريره)) : يعني و تقرير هذا الاستدلال على طريق القياس العقلي ((أنه لو كان جائزا)) : يعني التكليف بما لا يطاق ((لما لزم من فرض وقوعه محال)) : و هو كذبه سبحانه ((ضرورة أن استحالة اللزم توجب استحالة الملزوم)) : و هو تكليف ما لا يطاق ((تحقيقا لمعنى اللزوم)) : يعني بين اللزم والملزوم .

..... لكنه لو وقع لزم كذب كلام الله تعالى و هو محال . و هذه
 نكتة في بيان استحالة كل ما يتعلق علم الله و ارادته و اختياره
 بعدم وقوعه . و حلها : أنا لا نسلم أن كل ما يكون ممكنا في نفسه
 لا يلزم من فرض وقوعه محال . و إنما يجب ذلك لو لم يعرض له
 الامتناع بالغير ، و إلا لجاز أن يكون لزوم المحال ، بناء على
 الامتناع بالغير ، ألا ترى أن الله تعالى لما اوجد العالم بقدرته و
 اختياره فعدمه ممكن في نفسه ، مع أنه يلزم من فرض وقوعه
 تخلف المعلول عن علته التامة و هو محال . و الحاصل : ان
 الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال بالنظر إلى ذاته ، و أما
 بالنظر إلى أمر زائد على نفسه فلانسلم أنه لا يستلزم المحال ، و ما
 يوجد من الألم في المضروب عقيب ضرب إنسان و الا نكسار في
 الزجاج عقيب كسر إنسان قيد بذلك

((لكنه لو وقع لزم كذب كلام الله تعالى و هو محال)) : فالملزوم محال و هو
 الوقوع . ((و هذه)) : الطريقة التي حصل بها الاستدلال ((نكتة في بيان
 استحالة كل ما يتعلق علم الله أو إرادته أو اختياره بعدم وقوعه و حلها)) : يعني
 دفع هذه النكتة بالجواب ، ((إنا لا نسلم أن كل ما يكون ممكنا في نفسه)) :
 يعني في حد ذاته و حقيقته ، ((لا يلزم من فرض وقوعه محال)) : بل قد يكون
 الشيء ممكنا في نفسه ، ويلزم من فرض وقوعه محال : كما في ما ذكر - ((و إنما
 يجب ذلك)) : عدم لزوم المحال ، ((لو لم يعرض له الامتناع بالغير)) : و هذا
 واضح في موضعه ((و إلا)) : يعني و إن عرض له الامتناع بالغير كانتفاء شرط أو
 وقوع مانع ((لجاز أن يكون لزوم المحال)) : يعني من فرض وقوعه ((بناء على
 الامتناع بالغير ألا ترى)) : دليل على جواز أن يكون لزوم المحال بناء على الامتناع

بالغير ((إن الله تعالى لما أوجد العالم بقدرته واختياره فعدمه ممكن في نفسه مع أنه يلزم من فرض وقوعه تخلف المعلول)) : يعني وجود العالم ((عن علته التامة)) : وهي القدرة والاختيار المتعلقان به ، وحاصله : أن عدم العالم ممكن في نفسه : لكن عرض له الامتناع بالغير الذي هو تعلق القدرة والإرادة بضده الذي هو وجود العالم ، فلزم من فرض وقوعه محال ، وهو التخلف المذكور بناء على ذلك الامتناع العارض له : كإيمان أبي جهل ممكن في نفسه ، لكن عرض له الامتناع لغيره الذي هو الإخبار الصادق بعدم وقوعه ، فلزم من فرض وقوعه محال ، و هو كذب الإخبار على ذلك الامتناع العارض له . ((والحاصل أن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه بالنظر إلى ذاته)) : يعني الممكن من حيث أنه ممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال إلى سنج حقيقته وتجوهر ماميته ((وأما بالنظر إلى أمرزائد على نفسه)) : على حقيقته وماميته . ((فلا نسلم أنه)) : من فرض وقوعه ((لا يستلزم المحال)) : وتحقيق هذه المباحث في موضعه - وبالله التوفيق - .

المذاهب في الأفعال ثلاثة

أقول : قد سبق أن المذاهب في الأفعال ، ثلاثة : مذهب الجبرية ، و مذهب القدرية ، و مذهب أهل السنة والجماعة . فمذهب الجبرية : وجود الأفعال كلها بالقدرة الأزلية فقط من غير مقارنة لقدرة حادثة ، و مذهب القدرية : وجود الأفعال الاختيارية الإرادية بالقدرة الحادثة فقط مباشرة وتولدا ، و مذهب أهل السنة : وجود الأفعال كلها بالقدرة الأزلية : لأن قدرة الحادث حادثة لا تأثير لها مباشرة وتولدا ، فقال في الرد على القدرية : ((وما يوجد من الألم في المضروب عقيب ضرب إنسان ، والانكسار في الزجاج عقيب كسر إنسان ، قيد بذلك)) : يعني بالإنسان مع أن حال التوليد في أفعال الحيوانات بأسرها على السواء .

..... ليصلح محلا للخلاف في أنه هل للعبد فيه صنع أم لا و
 ما أشبهه كالموت عقيب القتل كل ذلك مخلوقا لله تعالى ، لما مر
 من أن الخالق هو الله تعالى وحده ، و أن كل الممكنات مستندة
 إليه بلا واسطة . و المعتزلة لما أسندوا بعض الأفعال إلى غير الله
 تعالى قالوا : إن كان الفعل صادرا عن الفاعل بتوسط فعل آخر
 فهو بطريق المباشرة والإ.....

((ليصلح محلا للخلاف في أنه هل للعبد صنع فيه أم لا و ما أشبهه كالموت
 عقيب القتل)) : يعني إيقاع الأمر المفضي إلى الموت : كالذبح مثلا ، ((كل ذلك)) :
 من الأفعال الاختيارية ، والأفعال المتولدة ، والأفعال الاضطرارية ((مخلوق الله
 تعالى)) : واقعة بقدرة الله و كسب العبد ((لما مر)) : في بحث خلق الأفعال من
 الوجوه السمعية والوجوه العقلية ((من أن الخالق هو الله تعالى)) : قال الله
 تعالى : ﴿ هو الخالق العليم ﴾ ، و قوله : ﴿ خلق كل شيء ﴾ ، و قوله : ﴿ خالق كل
 شيء ﴾ و غيرها من النصوص القاطعة لا تحصى . و أما الوجوه العقلية ، فمنها ما
 قال قدس سره : ((و أن كل الممكنات مستندة إليه بلا واسطة)) . قد سبق في
 شرح قوله : و لا يخرج عن علمه و قدرته شيء - و في بحث خلق الأفعال : إن
 الكائنات بأسرها محتاجة و مفتقرة إلى الواجب الوجود ، من جملتها الأفعال
 مطلقا ، فإيجادها و خلقها بقدرته و مشيئته و إرادته و اختياره . ((والمعتزلة لما
 أسندوا بعض الأفعال إلى غير الله تعالى)) : فإنهم قالوا : إنه سبحانه غير خالق
 لأفعال الحيوان ، و لم يفرقوا بين أفعال التوليد و أفعال المباشرة ، و أضافوا
 بأسرها إلى العباد ، وقالوا : إنها لم تدخل تحت قوله سبحانه : ﴿ خلق الله
 السموات والأرض ﴾ ، بل لم تدخل عندهم تحت قوله سبحانه : ﴿ الله خالق كل
 شيء ﴾ ، و إن دخلت تحت هذا اللفظ ، فهو عندهم عام مخصوص بالعقل - نعوذ
 بالله من الضلال ، ((قالوا : إن كان الفعل صادرا عن الفاعل لا بتوسط فعل آخر ،
 فهو بطريق المباشرة)) و إلا : و إن كان صدوره عنه بتوسط فعل آخر -----

..... فبطريق التوليد ، و معناه : أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر ، كحركة اليد توجب حركة المفتاح ، فالألم يتولد من الضرب و الانكسار من الكسر ، و ليسا مخلوقين لله تعالى . و عندنا الكل بخلق الله تعالى لا صنع للعبد في تخليقه ، والأولى أن لا يقيد بالتخليق ؛ لأن ما يسمونه متولدات لا صنع للعبد فيه أصلاً ؛ أما تخليق فلا استحالة من العبد ،

((فبطريق التوليد و معناه)) : يعني معنى التوليد ((أن يجب فعل لفاعله فعلا آخر : كحركة اليد توجب حركة المفتاح)) : فالحركة الأولى بطريق المباشرة ، و الحركة الثانية بطريق التوليد . فإن قال قائل : إن القدرية المعتزلة يقولون بالتولد ، و هو أن يجب فعل لفاعله فعلا آخر ، فيقولون : إن العبد خلق حركة اليد ، و حركة إصبعه ، و تولد منها حركة المفتاح ، و حركة الخاتم ، فيقولون : إن حركة اليد و حركة الإصبع علة لحركة المفتاح و حركة الخاتم ، و حينئذ هم يقولون بالفاعل بالعلة مع أن القدرية المعتزلة هم يوافقوننا على أنه لا فاعل إلا الموجد بالاختيار ، قلنا : إن مرادهم أن العبد فاعل بالاختيار للحركتين ، غاية الأمر أن إحداهما مباشرة والأخرى بواسطة ، قد عرفت أن أهل السنة والقدرية متفقون على أنه لا فاعل إلا الموجد بالاختيار ؛ لكنهم قسموه إلى قديم - و هو صانع العالم - و إلى حادث - و هو العبد - : لأنه عندهم يخلق أفعاله الاختيارية بقدرته الحادثة . و أما أهل السنة فيقولون : الفاعل المختار ليس إلا المولى سبحانه : لا موجد سواه تبارك و تعالى ، و مهما جرى لفظ التعليل في عبارات أهل السنة ، فليس مرادهم به إلا ثبوت التلازم بين أمر و أمر . إما عقلا أو شرعا من غير تأثير العلة في معمولها البتة . فاعرف ذلك و لا تغتر بظواهر العبارات ، فتهلك مع الهالكين ، و بالله التوفيق .

((فالألم يتولد من الضرب ، والانكسار من الكسر ، وليس مخلوقين لله تعالى)) : قالوا : إن الله جل جلاله ليس رباً لأفعال الحيوان ، ولا تتناولها ربوبيته وخالقيته ، أقول : هذا شرك في الألوهية وشرك في الربوبية ، وأي كفر أكفر من هذا ، وأي كفر أشمر من هذا ، وهل يجوز هذا في الشرع ، وهل يجوز هذا في العقل ، وهل يقول هذا مسلم ؟ بل هذا قبيح في النقل والعقل يمنع أن تأتي به شريعة من الشرائع ، أقول : والأقبح من هذا قول الثمامة من المعتزلة ، أصحاب ثمامة بن آشرس كان جامعاً بين سخافة الدين وخبائثة النفس ، قال هذا الزنديق والملحد : إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها ، ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى ؛ لأنه يؤدي إلى فعل القبيح ، وذلك محال ، فتحير هذا الملحد فيه ، وقال : المتولدات أفعال لا فاعل لها ، قال : إن المعرفة متولدة من النظر ، و موفعل لا فاعل له كسائر المتولدات ، وهذا كما ترى قوله في غاية الحمافة والغباوة وغاية الفساد ، وهذا مضاماة لقول الدمرية ، والبرهان قد قام بخلاف هذا ، قال الله عز وجل : (هو الخالق العليم) ، وقال : ﴿ خالق كل شيء ﴾ ، وقال : ﴿ خلق كل شيء فقدره تقديراً ﴾ ، والحق أن هؤلاء مبطلون للحقائق ، غائبون عن موجبات العقول ، والعجب من هؤلاء المساكين يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة في الإبداع والإحداث استقلالاً جبرياً ، ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم إن المتولدات أفعال لا فاعل لها ، جبرياً ، إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثراً . ((وعندنا)) : أهل السنة والجماعة . ((الكل بخلق الله تعالى)) : سواء كانت الأفعال اختيارية أو غير اختيارية ، وسواء كانت الأفعال بطريق المباشرة أو بطريق التوليد ؛ لا صنع للعبد في تكليفه . في خروجه من العدم إلى الوجود . ((والأولى أن لا يقيد بالتخليق)) : بل يقال : لا صنع للعبد فيه ، فيكون الحاصل أن العبد ليس خالقاً ولا كاسباً ، وأما التقيد بالتخليق فيضهم منه أن للعبد صنعا في المتولدات في الكسب مع أنه ليس كذلك . ((أما التخليق)) : يعني تخليق المتولدات . ((فلامسحالته من العبد)) : إذ لا خالق ولا صانع إلا الله سبحانه .

..... وأما الاكتساب فلا استحالة اكتساب ما ليس قائما بمحل القدرة ، ولهذا لا يتمكن العبد من عدم حصولها ، بخلاف أفعاله الاختيارية

((وأما الاكتساب فلا استحالة اكتساب ما ليس قائما بمحل القدرة)) : و حاصله : إن الأفعال التي قالت عنها الأشاعرة : إنها مكتسبة للعبد ، هي ما صدرت عنه مباشرة ، وأما الأفعال المتولدة عنا : مثل حركة الخاتم التابعة لحركة الإصبع ، فقد أنكروا أن تكون مكتسبة للعبد ، بأن منها ما لا يكون قائما بمحل قدرة الفاعل : كالآلم الناشئ من الضرب ، فإنه يقوم بالمضروب لا بالضارب ، والموت قائم بالمقتول دون القاتل ، والانكسار قائم بالمنكسر دون الكاسر ، ويستحيل اكتساب العبد ما ليس قائما بمحل قدرته . ((ولهذا لا يتمكن العبد من عدم حصولها)) : واستدلوا أيضا بأنها لو كانت مكتسبة له لتمكن من عدم حصولها مثل سائر الأفعال المكتسبة له ، وهو متى ضرب لا يكون في قدرته دفع الألم عن المضروب ، ودفع هذا بأن العبد يتمكن من عدم حصولها ، بأن لا يباشر سببها ، ولو كان عدم تمكنه من دفعها بعد مباشرة أسبابها مانعا من كونه مكتسبا لها ، لما كان هناك أفعال مكتسبة للعبد أصلا ، فإنه بعد صرف قدرته وإرادته للفعل الصادر عنه بمباشرة لا يتمكن من تركه ، وهذا الدفع من المضحكات بمكان ، فإن عدم تمكنه من ترك ذلك لم يكن : لأن هناك تلازما بين صرف الإرادة والقدرة ، وبين الفعل ، بحيث يستحيل انفكاكهما ويتعاضى عليه عدم مباشرة الفعل كلاً وألف كلاً . ((بخلاف أفعاله الاختيارية)) : فإنه يتمكن من عدم حصولها - وبالله التوفيق -

الاختلاف في أن المقتول ميت بأجله أم لا

أقول توطئة وتمهيدا : إن الباري سبحانه خلق للخلق أقدارا ، وضرب لهم أجالا ، قال الله جل جلاله : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ ، وقال : ﴿ إِنْ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، وفي الحديث : قدر الله تقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، أخرجه مسلم عن ابن عمرؓ ، ومن أجل هذا لن يؤخر شيئا عن محله ، فقال المصنف :

..... و المقتول ميت بأجله أي الوقت المقدر لموته ، لا كما زعم بعض المعتزلة من ان الله تعالى قد قطع عليه الأجل . لنا : أن الله تعالى قد حكم بأجال العباد على ما علم من غير تردد ، وبأنه إذا جاء أجلها لا يستأخرون ساعة و لا تستقدمون . و احتجت المعتزلة بالأحاديث الواردة في أن بعض الطاعات يزيد العمر ، وبأنه لو كان ميتا بأجله لما استحق القاتل ذما و لا عقابا و لا دية و لا قصاصاً ؛ إذ ليس موت المقتول بخلقه و لا بكسبه . والجواب عن الأول : إن الله تعالى يعلم أنه لو لم يفعل هذه الطاعة لكان عمره أربعين سنة لكنه علم أنه يفعلها و يكون عمره سبعين سنة ، فنسبت هذه الزيادة إلى تلك الطاعة بناء على علم الله تعالى أنه لو لا ما لما كانت تلك الزيادة ؛ و عن الثاني : إن وجود العقاب والضمان على القاتل تعبدى لارتكابه المنهي وكسبه الفعل الذي يخلق الله تعالى عقبيه الموت بطريق جري العادة ؛ فإن القتل فعل القاتل كسباً و إن لم يكن خلقاً والموت قائم بالميت مخلوق الله تعالى لا صنع للعبد فيه تخليقا و لا إكتسابا . و مبنى هذا على أن الموت وجودي بدليل قوله تعالى : ﴿خلق الموت والحياة﴾ والاكثرون على أنه عديم ، ومعني خلق الموت قدره و الأجل واحد . لا كما زعم الكعبي إن للمقتول أجلين القتل و الموت ، و انه لو لم يقتل لعاش إلى أجله الذي هو الموت ؛ و لا كما زعمت الفلاسفة أن للحيوان أجلا طبعيا وهو وقت موته بتحلل رطوبته و انطفاء حرارته الغريزيتين و أجلا اخترامية بحسب الأفات والأمراض

((و المقتول ميت بأجله)) : إن قتله لم يتولد من فعل القاتل ، وإنما ذلك

من فعل الله سبحانه . ((أي الوقت المقدر لموته)) : يعني الأجل : الوقت الذي تبطل فيه الحياة من غير تقدم ولا تأخر ، ولا نزاع بين الجماعة والقدرة المعتزلة في أن بطلان الحياة بالموت واقع في الأجل الذي قدره الله سبحانه ، وإنما النزاع فيما إذا كان ذلك بالقتل ، فالجماعة على أن المقتول ميت بأجله ولو لم يقتل لجاز أن يموت في ذلك الوقت ، وأن لا يموت قال ابن أبي الشريف : لو لم يقتل لم يقطع بموته ولا بحياته ، وقالت المعتزلة : موته سابق على أجله ، ولو ترك لامتد إليه قطعاً ، وقال أبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة ومقدام الطائفة ومقرر الطريقة : لو لم يقتل لمات بدل القتل ، أن الرجل إن لم يقتل لمات البتة في ذلك الوقت ، ولا يجوز أن يزداد في العمر أو ينقص : لأنه لو كان يمتد عمره لو لم يقتل ، لكان القاتل قاطعاً للأجل الذي قدره الله له - وعلمه ، فينقلب العلم جهلاً ، وزد بأن عدم القتل إنما يتصور على تقدير علم الله بأنه لا يقتل ، وحينئذ فإذا امتد لا يلزم انقلاب العلم جهلاً ، وبأنه لا استحالة في قطع الأجل المقدر لولا القتل ، لأنه تقرير للمعلوم ، ((لا تغير له لا كما زعم بعض المعتزلة)) : بل أكثر المعتزلة ((من أن القاطع قطع عليه الأجل)) : والصواب ما في " شرح المقاصد " : من أن القاتل قطع عليه الأجل ، زعموا أن المقتول لم يمت بأجله ، وإنما القاتل قطع بقتله أجل المقتول ؛ لأن قتل المقتول عندهم فعل القاتل ، وإنه لو لم يقتله لعاش أزيد من ذلك ، وهذا القول في غاية الشناعة ، وفي غاية القباحة ، وفي غاية الوقاحة ، وباطل بوجهين : الوجه الأول : ويحتاج القائل بهذا القول أن يعرف مقدار عمر ذلك المقتول في علم الله : حتى يحكم بنقصه بالقتل ، ولا سبيل له إلى ذلك ، - والوجه الثاني : إذا كان القاتل عند القائل قادراً على أن لا يقتل هذا المقتول ، فيعيش ، فهو قادر على قطع أجله وتقديمه قبل أجله ، وهو قادر على تأخيره إلى أجله ، فإن الإنسان على قوله يقدر أن يقدم آجال العباد و يؤخرها ، وهذا إلحاد في الدين وفتح باب الزندقة في الشريعة - نعوذ بالله من الضلال -

لأهل السنة أدلة قاطعة

((ولنا)) : ولأهل السنة والجماعة أدلة قاطعة . ((أن الله تعالى قد حكم بأجل العباد)) : يعني في الأوقات المقدرة المقررة لموتهم . ((على ما علم من غير تردد ، وبأنه إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون)) : وقوله : ﴿ و لن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها ﴾ ، وقوله : ﴿ إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر لو كنتم تعلمون ﴾ ، حكم الله سبحانه في هذه الآيات القرآنية بأن الكل ميت بأجله ، ولم يفرق بين القتل وغيره .

استدلال المعتزلة بوجهين

((واحتجت المعتزلة)) : و من هنا نحوم من الوجوه السمعية ((بالأحاديث)): يعني بالأحاديث رواها الشيخان وغيرهما من الحفاظ و أئمة الحديث . ((الواردة في أن بعض الطاعات يزيد في العمر)) : و استدلو من الوجوه العقلية ((وبأنه لو كان ميتا بأجله ، لما استحق القاتل ذما ولا عقابا ولا دية ولا قصاصا : إذ ليس موت المقتول بخلقه ولا بكسبه)) : أقول : والجواب عن الوجه الأول بأن تلك الأحاديث أخبار آحاد ، فلا تعارض الآيات القطعية ، والوجه الثاني : بأن المراد من أن الطاعات تزيد في العمر ، أنها تزيد فيما هو المقصود الأهم منه ، وهو اكتساب الخيرات والبركات التي تستكمل بها النفوس الإنسانية ، وتفوز بالسعادة الأبدية ، و من مهنا يقال لمن مات ، وأعقب ذكرا حسنا وأثرا جميلا : " ما مات " فلعله صلى الله عليه وسلم أراد أن تلك الطاعات تزيد في هذا العمر ؛ لما أنها تكون سببا للذكر الجميل ، و أكثر ما ورد ذلك في الصدقة و صلة رحم ، و كونهما مما يترتب عليهما ثناء الناس مما لا شبهة فيه ، والوجه الثالث : أن هذه الزيادة مؤولة بالبركة في أوقات العمر بأن يصرف عمره في الطاعات ، إذ لا يحسب له من عمره إلا ما كان في طاعة ، و أما نحو حديث الطبراني : أن المقتول يتعلق بقاتله يوم القيامة ، و يقول : يا رب ! إنه ظلمني و قتلني و قطع أجلي ، فقد تكلم الحفاظ في إسناده ، و بتقدير صحته فهو محمول على مقول سبق في علم الله : أنه لو لم يقتل لكان يعطي أجلا زائدا ، أقول :

والجواب عن الثاني بالمنع ، إذ العبد له كسب في ذلك ، والأشاعة تقول بالكسب في كل ما موباختيار العبد ، والقتل باختياره .

الجواب عن الوجه الأول

((والجواب عن الأول : أنَّ الله تعالى يعلم أنه لو لم يفعل هذه الطاعة ، لكان عمره أربعين سنة ؛ لكنه علم أنه يفعلها ، ويكون عمره سبعين سنة . فنسبت هذه الزيادة إلى تلك الطاعة بناء على علم الله ، انه لولاها لما كانت تلك الزيادة)) : معناه : إن الله سبحانه يعلم أنه لو لم يفعل الطاعة المذكورة في تلك الأحاديث يعيش أربعين ، ولو فعلها يعيش سبعين ، ولكنه سبحانه يعلم أنه يفعلها فيكون عمره سبعين سنة ؛ بحيث لا يتقدم ولا يتأخر عنها ، فالأجل واحد ، ولا يجوز أن يتقدم على السبعين . كما تقول المعتزلة بأنه يتقدم لو لم يفعل الطاعة ، وما قال القاري علي الهروي في دفع هذا الجواب ، وفيه أنه يعود إلى القول بتعدد الأجل ، والمذهب أنه واحد ، فهو خطأ ، و ليس محصل ذلك أنه سبحانه قدر سبعين على تقدير و أربعين على تقدير ؛ حتى يلزم تعدد الأجل ، فافهم .

الجواب عن الوجه الثاني

((و عن الثاني)) : عن الاستدلال بالوجوه العقلية ((أن وجوب العقاب والضمان على القاتل تعبدى . لارتكابه المنهي وكسبه الفعل الذي يخلق الله تعالى عقبيه الموت بطريق جري العادة)) : يعني كما في سائر الأسباب والمسببات . ((فإن القتل فعل القاتل كسباً وإن لم يكن خلقاً)) : ومعناه : إظهار العبودية و وجوب التفويض إلى أمر الربوبية ، وفيه نظر أن التعبد إنما يكون فيما هو غير معقول الحقيقية ، وما نحن فيه ، ليس من ذلك القبيل ، ولذا ترك التعبد في " شرح المقاصد " ، فتدبر . ((والموت قائم بالميت مخلوق الله تعالى)) : قال قدس سره : ((لا صنع للعبد فيه تخليقا ولا اكتسابا)) : بل بإيجاد الله سبحانه وحده ، وإنما قال : و قيامه بالميت تنبيهاً على أنه غير مكتسب للعبد ؛ لما سبق أن الكسب لا يتعلق بما ليس قائماً بالقادر ؛ وأما الحجة على نفي الخلق فأظهر من الشمس في

الاختلاف في أن الموت وجودي أو عديمي

((ومبنى هذا)) : يعني قيامه وأنه مخلوق ، ((على أن الموت وجودي)) : و إليه ذهب شردمة قليلة قالوا : إنه صفة وجودية : كالحياة ، فيكون بينما تقابل التضاد ، فإن الضدين أمران وجوديان ، يتعاقبان على موضوع واحد بينما غاية الخلاف إن كان التضاد حقيقيا ، فإن التضاد المشهور لا يعتبر في مفهومه أن يكون بينما غاية الخلاف ، واستدلوا على كون الموت أمراً وجوديا ((بقوله تعالى خلق الموت والحياة)) : وخلق أسبابهما ، ووجه الاستدلال : فإن الخلق هو الإيجاد ، والإيجاد لا يتعلق بالأمر العدمي ((والأكثرون على أنه عديمي)) : قال صاحب "المواقف" : فيه الموت عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا ، وقال الشريف المدقق : الظاهر أن يقال : الموت عدم الحياة عما اتصف بها ، وعلى التفسيرين يكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة ، وهو مختار الأشاعرة المتأخرين : كالقاضي البيضاوي ، والقاضي صاحب "الموافق" ، و شارحه الشريف، والشارح العلامة ، وقال في الرد عن استدلالهم : ((ومعنى خلق الموت قدره)) : وقضى أن هذا يموت بسبب القتل ، وهذا بالغرق ، وهذا بالحرق وغيرهما من أسباب لا تحصي ، قال القاضي البيضاوي : ورد هذا يعني ورد هذا الاستدلال بأن الخلق بمعنى التقدير ، والإعدام مقدر ، ومعناه : والأمور كلها وجودية كانت أو عدمية ، مقدرة في الأزل ، فلا يتم الاستدلال ، وبأن المراد بخلق الموت إحداث اتصاف الحى به بعد ما لم يكن ، وذلك لا تقتضي كون الصفة أمراً وجوداً ، ثم لما اتفق الكل من الأشاعرة والمعتزلة بعد هذا على أن الأجل المقدر لبطلان الحياة واحداً ، ولم يخالفهم في ذلك إلا الكعبي والفلاسفة ، فقال في الرد عليهم :

الأجل واحد والرد على أبي قاسم البلخي والفلاسفة

((والأجل واحد)) : و إليه ذهب مشايخ الأشاعرة و جمهور المعتزلة ((لا كما زعم الكعبي)) : قال قدس سره في " شرح المقاصد " وهو أبو قاسم البلخي ،

قال : إن المقتول ليس بميت ؛ لأن القتل فعل العبد ، والموت فعل الله سبحانه . أي مفعوله وأثر صفته . و أن للمقتول أجلين أحدهما القتل ، والآخر الموت ، و أنه لو لم يقتل لعاش إلى أجله الذي هو الموت ، واحتج بقوله سبحانه : ﴿ أفإن مات أو قتل ﴾ ، حيث جعل القتل قسيماً للموت بناء على أن المراد بالقتل المقتولية ، و أنها نفس بطلان الحياة ، و أن الموت خاص بما لا يكون على سبيل القتل ، و متى كان الموت غيرالقتل ، كان للمقتول أجلان أحدهما القتل ، والآخر الموت ، و رد هذه الحجة بأن القتل قائم بالقاتل و حال له لا للمقتول ، و إنما حاله الموت ، و انزهاق الروح الذي هو بإيجاد الله سبحانه وإذنه ومشيلته ، و ارادة المقتولية المتولدة عن قتل القاتل بالقتل ، و هي حال المقتول إذ هي بطلان الحياة . ((ولا كما زعمت الفلاسفة)) :

و ذهبت الفلاسفة إلى مثل ماذهب إليه أبو القاسم الكعبي من تعدد الأجل ، و لا فرق عندهم بين القتل و غيره من الآفات والأمراض . فقالوا : إن للحيوان أجلا طبيعيا و هو وقت موته بتحلل رطوبته وانطفاء حرارته الغريزيتين ، و أجلا اختراميا بحسب الآفات والأمراض)) : يعني بتعدد أسباب - لا تحصى - من الأمراض والآفات و سمو الأجل الذي يكون بذلك أجلا اختراميا ، و يقابله الطبيعي الذي يكون عند تحلل الرطوبة ، و انطفاء الحرارة الطبيعيتين ، و يرد ذلك أنه مبني على قواعدهم من تأثير الطبيعة والمزاج ، و هو باطل عندنا ؛ إذ لا تأثير لإله سبحانه ، و تلك الأمور عندنا أسباب عادية لا عقلية ، كمازعموا ؛ و قال بعض المحققين من مشايخنا : إن النزاع بيننا وبين الفلاسفة كالتزاع بيننا و بين المعتزلة ، إذ هم لا ينكرون القضاء والقدر ، فالوقت الذي علم الله سبحانه بطلان الحياة فيه بأي سبب كان ، واحد عندهم ، أيضاً ، و ما ذكروا من الأجل الطبيعي نحن لا ننكره أيضاً ؛ لكنهم يجعلون اعتدال المزاج و استقامة الحرارة والرطوبة و نحو ذلك شروطاً حقيقية عقلية لبقاء الحياة ، و نحن نجعلها أسباباً عادية ، و ذلك بحث آخر ، فافهم .

..... و الحرام رزق لأن الرزق اسم لما يسوقه الله تعالى الى الحيوان فيأكله ، و ذلك قد يكون حلالا وقد يكون حراما ، و هذا أولي من تفسيره بما يتغذيه الحيوان ، لخلوه عن معني الاضافة الى الله تعالى مع أنه معتبر في مفهوم الرزق . و عند المعتزلة الحرام ليس برزق ،

الحرام رزق والاختلاف في معني الرزق

((والحرام رزق)) : و أصل الرزق الحظ بمعنى المرزوق المنتفع به ، و بمعنى الملك ، و اختلف أهل السنة والجماعة والمعتزلة في معناه شرعاً ، قال أهل السنة : الحرام رزق ، والمشهور من تفسيره عندهم ((لأن الرزق اسم مما يسوقه الله تعالى إلى الحيوان ، فيأكله ، و ذلك قد يكون حلالاً ، و قد يكون حراماً)) : واحتجوا بقوله سبحانه : ﴿ و ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ ، و بقوله : ﴿ كل من عند الله ﴾ و بقوله : ﴿ و إلى الله تصير الأمور ﴾ ، و غيرهما من العمومات ، و قد دلت النصوص على ضمانه سبحانه الأرزاق لكل موجود ، و أنه لا رازق إلا الله سبحانه . ((وهذا)) : يعني هذا التفسير ((أولي من تفسيره)) : يعني من تفسير الرزق ((بما يتغذى به الحيوان لخلوه)) : وجه الأولوية ((عن معني الإضافة إلى الله تعالى معني أنه معتبر في مفهوم الرزق)) : قال الله سبحانه : ﴿ إن الله هو الرزاق ﴾ ، و قال : ﴿ و ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ ، بل المعلوم عليه في تفسير الرزق عند أهل السنة ما ساقه الله سبحانه إلى الحيوان فانتفع به ، سواء كان حلالاً أو حراماً من المطعومات والمشروبات أو الملبوسات و غير ذلك ؛ ((و عند المعتزلة الحرام ليس برزق)) : و من حيث أن الإضافة معتبرة في معناه ، و أنه لا رازق إلا الله سبحانه ، و أن العبد يستحق الذم والعقاب على أكل الحرام ، و ما يستند إلى الله سبحانه هو لا يكون قبيحاً ، و لا مرتكبه مستحقاً ذماً و لا عقاباً ، قالوا : إن الرزق هو الحلال ، و الحرام ليس برزق ، و إلى ذلك ذهب الجصاص من مشايخنا في كتابه " أحكام القرآن " .

.....لأنهم فسروه بمملوك يأكله المالك ، و تارة
 بما لا يمنع من الانتفاع به ، و ذلك لا يكون إلا حلالاً ؛ لكن
 يلزم على الأول أن لا يكون ما تأكله الدواب رزقاً ، و على
 الوجهين أن من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله تعالى
 أصلاً . و مبنى هذا الاختلاف على أن الاضافة الى الله تعالى
 معتبرة في معنى الرزق ، و أنه لا رازق إلا الله وحده ، و أن
 العبد ليستحق الذم والعقاب على أكل الحرام ، و ما يكون
 مستنداً الى الله تعالى لا يكون قبيحاً،

((لأنهم فسروه تارة بمملوك يأكله المالك)) : و فسروه في المشهور تارة بما
 أعطاه الله سبحانه عبده ، و مكنه من التصرف فيه . ((و تارة بما لا يمنع من
 الانتفاع به)) : يعني و تارة بما أعطاه الله سبحانه لقوامه و بقائه خاصة ، و لا
 يمنع من الانتفاع به من جهة الشرع . و لما استحالوا من الله سبحانه أن يمكن
 من الحرام ؛ لأنه منع الانتفاع به ، و أمر بالزجر عنه ، فخصوا الرزق بالحلال ، و
 قالوا : " الرزق على الحقيقة ما يكون حلالاً مباحاً مشروعاً " ، قال الله
 سبحانه : ﴿ أنفقوا مما رزقناكم ﴾ ، والحرام لا يجوز الإنفاق منه . ((لكن يلزم
 على الأول)) : ردّ على التفسير الأول ((أن لا يكون ما تأكله الدواب رزقاً)) : قال
 أهل السنة : و يلزم على تفسيرهم على الوجه الأول أن لا يكون ما تأكله الدواب
 رزقاً ، لأن من الدواب ما لا يملك ، والله سبحانه رازقها ، وقد يقال : إنهم قالوا :
 لو رزق الحرام ملك الحرام ، يقال لهم : أخبروا عن الطل الذي يتغذى من لبن
 أمه ، و عن البهيمة التي ترعى الحشيش ، من يرزقهما ذلك ، فإن قالوا : الله
 سبحانه ، قيل لهم : هل ملكهما ، و هل للبهيمة ملك ، فإن قالوا : لا ، قيل لهم :
 فلم زعمتم أنه لو رزق الحرام ملك الحرام ، و قد يرزق الله شيئاً ولا يملكه .

الرد على التفسيرين معا

((وعلى الوجهين)) : ردّ على التفسيرين معا ((أن من أكل الحرام طول عمره ولم يرزقه الله تعالى سبحانه شيئا أصلا)) : قال أهل السنة : ويلزم المعتزلة أن المتغذي بالحرام فقط طول عمره لم يرزقه الله شيئا أصلا ، اغتذى به جسمه ، وأن الإنسان والحيوان تنبت لحمة ويشد عظمه ، والله سبحانه غير رازق له ما اغتذى به ، وهو مخالف لقوله سبحانه : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ ، وإذ قالوا : إن الله لم يرزقه الحرام ، لزمهم أن الله سبحانه لم يغذه به ولا جعله قواما لجسمه ، وإن لحمة و جسمه قام ، وعظمه اشتد بغير الله ، وهو من رزقه الحرام ، هو خطأ عظيم ، ومن اغتصب طعاما ويطعمه إنسانا آخر إلى أن مات ، فرازق هذا الإنسان عندهم غير الله ، وفي هذا إقرار منهم أن للخلق رازقين : أحدهما يرزق الحلال ، والآخر يرزق الحرام ، وهو خطأ عظيم .

الإضافة إلى الله تعالى معتبرة في معنى الرزق، والعبد يستحق الذم

والعقاب على أكل الحرام

((ومبنى هذا الاختلاف على أن الإضافة إلى الله تعالى معتبرة في معنى الرزق)) : وعليه الاتفاق من الفريقين ، ((وأنه لا رازق إلا الله وحده)) : وعليه أيضاً وفاق من الطرفين ، ((وأن العبد يستحق الذم والعقاب على أكل الحرام)) : يعني قال المعتزلة : ولو كان الله هو الذي رزقه به ما استحق شيئا من ذلك ، وسيأتي جوابه ((وما يكون مستندا إلى الله لا يكون قبيحا)) : وقال أهل السنة في جوابه : لا قبيح بالنسبة إلى الله فإنه فعال لما يريد .

..... و مرتكبه لا يستحق الذم والعقاب . والجواب أن ذلك
 لسوء مباشرة أسبابه باختياره ؛ وكل يستوفي رزق نفسه حالاً
 كان أو حراماً ، لحصول التغذي بهما جميعاً ، ولا يتصور أن لا
 يأكل إنسان رزقه أو يأكل غير رزقه ؛ لأن ما قدره

((و مرتكبه لا يستحق الذم والعقاب ، والجواب أن ذلك لسوء مباشرة أسبابه
 باختياره)) : وهذا جواب من المقدمة الثالثة ، والمقدمة : وقال أهل السنة بأن
 استحقاق ذلك لسوء اختياره ، و ارتكابه ما نهى الله عنه ، و اغتصابه مال غيره ،
 وقال بعض الناس : الذي يظهر لي إن خطأ الفرق الإسلامية خطأ إضافي لا
 مطلق ، ويحتمل أن مشايخ المعتزلة ما نفوا إضافة الرزق الحرام إلى الله سبحانه
 إلا من باب ما أصابك من حسنة فمن الله و ما أصابك من سيئة فمن
 نفسك ، و من باب أنه لا يقال : الباري سبحانه تعالى خالق الخنازير
 والقاذورات، وإن كان الله خالقها ، فالمعتزلة يعتقدون أن الله سبحانه خالق رزق
 العبد ، بل اليهود والنصارى والمجوس يعتقدون ذلك فضلاً عن مسلم موحد ،
 أقول : نعم الأدب من خير رأس مال المؤمن ، فلا ينبغي أن ينسب إليه سبحانه إلا
 الأفضل فالأفضل ، لكن الخلاف يرجع في الحقيقة إلى أنه هل الله الذي أوجد
 الرزق للعبد - لأنه الفاعل لكل شيء فلا رازق غيره ، ولا مانع إلا هو - أو العبد -
 لأنه هو الذي يستقل بفعل نفسه . فيكون مندرجا تحت الخلاف السابق في أفعال
 العباد ، وقد تقدم الكلام فيه - وغاية ما يقال : إن المعتزلة إن أرادوا بقولهم : "
 الحرام ليس برزق الله " الأدب اللفظي ، فلا بأس به ، وإن أرادوا غير ذلك ، فهم
 مخطؤون بإجماع . ((و كل يستوفي رزق نفسه حالاً كان أو حراماً لحصول
 التغذي بهما جميعاً ، ولا يتصور أن لا يأكل إنسان رزقه أو يأكل غيره رزقه ؛ لأن
 ما قدره -

..... الله تعالى غذاء شخص يجب أن يأكله و يمتنع أن يأكل غيره، و أما بمعنى الملك فلا يمتنع . والله تعالى يضل من يشاء و يهدي من يشاء بمعنى خلق الضلالة و الامتداء ، لأنه الخالق وحده . و في التقلييد بالمشيئة إشارة الي أن ليس المراد بالهداية بيان طريق الحق ، لأنه عام في حق الكل ، و لا الإضلال عبارة عن وجد أن العبد ضالاً أو تسميته ضالاً إذ لا معنى لتعليق ذلك مشيئته تعالى

الله غذاء شخص يجب أن يأكله ، و يمتنع أن يأكل غيره)) : لاستحالة تخلف ما قدره الله . ((و أما بمعنى الملك فلا يمتنع)) : و أما الرزق بمعنى الملك ، فلا يمتنع أن يأكله غيره ، و منه قوله تعالى : ﴿ و مما رزقناهم ينفقون ﴾ .

الله تعالى خالق الضلالة والهدى، ويضل من يشاء، ويهدي من يشاء.

((والله تعالى يضل من يشاء)) : عدلاً منه ، و إضلاله أن لا يوفق العبد إلى ما يرضاه عنه ، و هو عدل منه ، و هو أن يضيق صدره عن قبول الإيمان ، و أن يخرجه ؛ حتى لا يرغب في تفهمه والجنوح إليه ، و لا يصبر عليه ، و أنه لا عذر لأحد من الأغبياء في أن الله أضله ، و لا لوم على الخالق سبحانه في ذلك ، فتفكر . ((و يهدي من يشاء)) : قال الشارح في تفسيره على مذهب أهل السنة : ((بمعنى خلق الضلالة و الامتداء ، لأنه الخالق وحده)) : يعني أنه يخلق الضلالة والهداية ، لأنه الخالق وحده في الحقيقة ، والخلاف في أنهما بخلق الله أو لا ، يرجع الخلاف السابق في أفعال العباد ، فالجماعة على أنهما مخلوقان لله سبحانه . لقوله : يضل من يشاء و يهدي من يشاء ، والمعتزلة على خلافه

المعتزلة قالوا: المراد بالهداية بيان طريق الحق والإضلال عبارة عن وجدان العبد ضالا، والرد عليهم

((وفي التقليد بالمشيئة)) : يعني تقييد الضلالة والهداية بالمشيئة ((إشارة إلى أنه ليس المراد بالهداية بيان طريق الحق)) : على ما قاله المعتزلة ، ((لأنه عام في حق الكل)) : من الضالين والمهتدين ، فيكون التقييد ضائعا ((ولا الإضلال عبارة)) : يعني وفي التقييد الإضلال بمعنى يشاء ، وإشارة إلى " ليس الإضلال عبارة " ((عن وجدان العبد ضالا ، وتسميته ضالا)) : يعني أن المعتزلة أولت الهداية في الآية ببيان طريق الحق ، والإضلال بمعنى وجدان العبد ضالا أو تسميته ضالا ، رد عليهم أنه لا معنى لأن يقال : والله وجده ضالا لمن يشاء ، أو سماه ضالا لمن يشاء ، بل لا يصح أن يكون أصله وجده ضالا أو سماه ضالا ، ((إذ لا معنى لتعليق ذلك مشيئته)) : يعني إن بيان طريق الحق عام لكل واحد .

فلا معنى للتقييد بالمشيئة ، وبأنه لا معنى لتعليق ذلك الوجدان أو التسمية بمشيئة الله سبحانه على أنهما أمران اعتباريان ، لا تتعلق بهما إرادة الله سبحانه ، وبأنه كان المناسب أن يفسر الإضلال حيث وقع في مقابلة الهداية ببيان طريق الباطل ، إذ لا مقابلة بين الهداية بهذا المعنى ، وبين وجدان العبد ضالا أو تسميته بذلك .

..... نعم ! قد تضاف الهداية إلى النبي ﷺ مجازا بطريق التسبيب كما يسند إلى القرآن ، و قد يسند إلا ضلال إلى الشيطان مجازا " ، كما يسند الى الاصنام . ثم المذكور في كلام المشايخ : أن الهداية عندنا : خلق الاهتداء ، ومثل : هداه الله فلم يهتد ، مجاز عن الدلالة ، والدعوة الى الاهتداء ، وعند المعتزلة : بيان طريق الصواب وهو باطل لقوله تعالى : ﴿ انك لا تهدي من احببت ﴾ ولقوله عليه السلام : اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون مع أنه بيّن الطريق و دعاهم إلى الاهتداء . والمشهور أن الهداية عند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطلوب ؛ وعندنا الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب سواء حصل الوصول و الاهتداء أو لم يحصل .

الاعتراض والجواب

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن الهداية عبارة عن خلق الاهتداء ، وأن الضلال عبارة عن خلق الضلالة ، وإلا لما جاز إضافة الهداية إلى النبي ﷺ ، ولا إضافة الإضلال إلى إبليس ، ولا إلى السامري ؟ أجاب عنه بقوله : ((نعم قد يضاف الهداية إلى النبي ﷺ مجازا بطريق التسبيب)) : قال الله : ﴿ انك لتهدي إلى صراط مستقيم ﴾ ، وقد صح يقينا و جزما أن الهداية الواجبة على النبي ﷺ هو الدلالة وتعليم الدين . ((كما يستند إلى القرآن)) : قال الله : ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ﴾ ، ((وقد يسند الإضلال إلى الشيطان مجازا)) ، قال الله : لأغوينهم ، وقال : ﴿ وأضلهم السامري ﴾ ، ((كما يسند إلى الأصنام)) : قال الله : ﴿ رب إنهن أضللن كثيرا من الناس ﴾ .

الهداية عندنا خلق الاهتداء.

((ثم المذكور في كلام المشايخ أن الهداية عندنا)) : يعني أمل السنة والجماعة . ((خلق الامتداء)) : يعني الهداية ، معناها عند المشايخ خلق الامتداء ، و هذا هو المختار عند التحقيق . ولما كان لقائل أن يقول : إنها لو كانت بمعنى الخلق وجب ترتب الامتداء عليه ؛ مع أنه قد لا يترتب الامتداء عليه ، كما في هذا القول : " هداه الله فلم يهتد " ، لأن معناه حينئذ " خلق فلم يخلق " مثل قولنا : " فتحته ثم ينفتح " ، ((فأجاب عنه بقوله : مثل هداه الله فلم يهتد ، مجاز عن الدلالة والدعوة إلى الامتداء)) : يعني المراد بالهداية فيه الدعوة إلى الامتداء ، مجاز من باب إطلاق المسبب على السبب ؛ لأن الدلالة والدعوة من أسباب الهداية .

الهداية عند المعتزلة ببيان طريق الصواب

((وعند المعتزلة ببيان طريق الصواب)) : لا خلق الطاعة والامتداء ؛ لأن العبد خالق لأفعالهم عندهم ؛ ((وهو باطل)) : واستدل على بطلانه بقوله : ((لقوله تعالى إني لا تهدي من أحببت)) : واستدل على بطلانه ((ولقوله عليه السلام : اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون)) : هذه أوضح الأدلة في الباب ؛ ((مع أنه بين الطريق و دعاهم إلى الامتداء)) : مع أنه ﷺ قد بين لهم تلك الطريق فلا يصح نفي الهداية ولا طلبها ، لو كان معناها ذلك

المشهور أن الهداية عند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطلوب

((والمشهور أن الهداية عند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطلوب)) : يعني الدلالة على المطلوب بحيث تستلزم حصول المطلوب ، فيكون الوصول إلى المطلوب معتبرا في مفهومه ، واحتجوا عليه بأن الهدى مقابل للضلال لقوله سبحانه :

﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى﴾ ، و قوله : ﴿و إنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾ ، ولا شك أن الخيبة وعدم الوصول إلى المطلوب معتبر في مفهوم الضلال ، فلو لم يعتبر الوصول في مفهوم الهدى لم يصح التقابل لجواز اجتماعهما في الدلالة الغير الموصلة ، و عورض هذا الدليل بقوله سبحانه : ﴿و أما ثمود فهديناهم﴾ ، فإنه سبحانه أثبت هداه في حقهم ؛ مع عدم الامتداء لقوله سبحانه : ﴿قاستحبوا العمى على الهدى﴾ أي أثروه عليه . و أجابوا عنه بأن المراد بقوله سبحانه : فهديناهم ، إثبات الهداية اللغوية ، وهي الدلالة المجردة على ما يوصل إلى المطلوب ، وتمكينهم على الامتداء سبب إزاحة العلل و إفاضة أسباب الامتداء ببعثة الأنبياء ، و نصب الدلائل ، وهي وإن لم تكن هداية حقيقية إلا أنها سُميت هداية تنزيلا لتمكينهم من الوصول إلى البغية منزلة حقيقة الوصول إليها ، فتدير.

الشائع عند أهل السنة أن الهداية دلالة على طريق يوصل إلى المطلوب

((و عندنا)) : والشائع عند أهل السنة ((الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب سواء حصل الوصول والامتداء أو لم يحصل)) : تقول : هديت فلانا الطريق بمعنى أريته إياه ، ووقفته عليه وأعلمته إياه ، سواء سلكه أو تركه ، و تقول : فلان هاد لطريق - أي دليل فيه - فهذه الهداية التي هداها الله ثمود ، و جميع الجن ، و جميع الإنس كافرهم و مؤمنهم ، لأنه سبحانه دلهم على الطاعات والسيئات ، ولما بين هذا قوله سبحانه : ﴿إنا هديناه السبيل﴾ ، فبين أن الذي هداهم له فهو الطريق فقط ، و قوله سبحانه : ﴿و هديناهم التجدين﴾ ، و قوله تعالى : ﴿ليس عليك هدام﴾ ، يعني الوصول إلى الحق ، ولكن الله يهدي من يشاء ، و قوله سبحانه : ﴿و إنك لتهدي إلى

صراط مستقيم ﴿١﴾ ، فصح يقينا و حتما و جزما أن الهداية الواجبة على الأنبياء هي الدلالة و تعليم الدين و تبليغ الأحكام ، و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق .

المعتزلة أوجبوا على الله أموراً وتفسيرها

أقول : والمعتزلة لما أوجبوا على الله سبحانه أموراً : - منها : اللطف - و منها : الثواب على الطاعات ، و منها : العقاب على الكبائر قبل التوبة ، و منها : أن يفعل الأصلح لعباده في الدنيا ، و منها : أن لا يفعل القبيح عقلاً . أما اللطف فهو أن يفعل ما يقرب العبد إلى الطاعة و يبعده عن المعصية ؛ لأن اللطف يحصل به الغرض من التكليف : و هو التعريض للثواب ، لأن ما يقرب المكلف من الطاعة ، و يبعد عن المعصية ، يكون مستدعياً لتحصيل المكلف به ، المستلزم للغرض منه ، و ما يحصل به الغرض من التكليف يكون واجباً ؛ لأن التكليف واجب ، و هو لا يتم إلا باللطف ، و ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . قال أهل السنة : هذا التقريب ممكن الوجود في نفسه ، والله سبحانه قادر على جميع الممكنات ، فوجب أن يكون الله قادراً على إيجاد هذا التقريب ، فيمكنه ابتداء من غير ذلك الوسط ، فيكون الوسط عبثاً ، و أما الثواب - و هو نفع مستحق مقترن بالتعظيم - ، فهو واجب على الله جزاء عن التكليف والطاعات ، قال الجبائي و أبو ماشم : و بمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم ثواب المطيع و عقاب العاصي ، قال أهل السنة والجماعة : تلك الأعمال لا تكافئ النعم السابقة ، فكيف تقتضي مكافأة ، و أما العقاب على الكبائر قبل التوبة ، فهو واجب على الله عند معتزلة بغداد أبي القاسم و أشياعه . قال أهل السنة : العقاب حقه ، وليس في استيفائه نفع ، و لا في إسقاطه ضرر ، فله عفو ، بل يحسن عفو ، و لأنه تعالى متصرف في ملكه بالتعذيب و تركه ، فله ما يختار منهما ، بل هو عدل في حكمه و صواب في

تدبيره ، لأنه متصرف في ملكه وليس لأحد أن يعترض عليه ، و أما الأصلح فواجب على الله سبحانه أن يفعل الأصلح لعباده ، في الدنيا والدين، أو في الدين فقط ، الأول مذهب بغداديين أبي القاسم وأشياعه ، والثاني مذهب البصريين الجبائي وأتباعه ؛ حتى قالت النظامية من المعتزلة : إنما يقدر على فعل ما يعلم أن فيه صلاحا لعباده ، ولا يقدر على أن يفعل لعباده في الدنيا ما ليس فيه صلاحهم ، قال أهل السنة : الأصلح للكافر الفقير أن لا يخلق حتى لا يكون معذبا في الدنيا وفي الآخرة ، و أما القبيح فواجب على الله أن لا يفعل القبيح عقلا ، لأن الله عالم بقبح القبيح مستغن عنه ، فوجب أن لا يفعل قياسا على الشاهد ، وقد عرفت فساد ذلك ، فإنه لا قبيح بالنسبة إلى الله ﴿ يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد ﴾ ، قال الله تعالى : ﴿ فمن يملك من الله شيئا إن أراد أن يهلك المسيح بن مريم وأمه ومن في الأرض جميعا ﴾ ، وقال الله تعالى : ﴿ لله ملك السموات والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير ﴾ ، فأخبر أن أحدا لا يملك من الله شيئا ، ولا اعتراض لأحد عليه فيما يملكه ، ونحن معشر أهل السنة لا ندين الله بما زعموه ، بل ديننا الذي ندين الله به اعتقاد أن الله يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، لا يسأل عما يفعل ، فقال الإمام النسفي في الرد على المعتزلة :

..... و ما هو الأصلح للعبد فليس ذلك بواجب على الله تعالى ؛ وإلا لما خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا والآخرة ؛ و لما كان له امتنان على العباد و اسحقاق شكر في الهداية و افاضة أنواع الخيرات لكونها أداء للواجب ؛ و لما كان امتنانه على النبي ﷺ فوق امتنانه على أبي جهل لعنه الله تعالى ؛ إذ فعل بكل منهما بغاية مقدوره من الأصلح له ، و لما كان لسؤال العصمة والتوفيق و كشف الضراء والبسط في الخصب والرخاء معنى ؛ لأن ما يفعل في حق كل واحد فهو مفسدة له ، يجب على الله تركها ، و لما بقى في قدرة الله تعالى بالنسبة الى مصالح العباد ، إذ أتى بالواجب ؛ و لعمري أن مفسد هذا الاصل أعنى وجوب الاصلح بل أكثر أصول المعتزلة ظهر من أن يخفى و اكثر من أن يحصى

ما هو الأصلح للعبد فليس بواجب على الله تعالى والاختلاف فيه

((و ما هو الأصلح للعبد فليس ذلك بواجب على الله تعالى)) : لا يليق بمسلم أن يعتقد أن الله يجب عليه شيء ، لأن ذلك نقص يتنزه الله سبحانه عنه ، و هذا أمر جلي لا يخفى على أحد ، و ذلك باطل بوجوه : الوجه الأول : بأن الإيجاب عليه ينافي الألومية ، والوجه الثاني : بأن إبليس استمهل الزمان الطويل بقوله : ﴿ أنظرني إلى يوم يبعثون ﴾ ، فأمله الله بقوله : ﴿ إنك لمن المنظرين ﴾ ، ثم إنه بين أنه إنما استمهله لإغواء الخلق ، و كان الباري سبحانه عالما بأن أكثر الخلق يطيعونه ، كما قال تعالى : ﴿ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا

فريقاً من المؤمنين ﴿١﴾ ، فلو وجب على الله رعاية مصالح العباد ، لامتنع أن يمهله ، ويمكنه من المفاسد العظيمة . والوجه الثالث : قال قدم سره : ((وإلا)) : يعني ولو كان ذلك واجبا عليه سبحانه . ((لما خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا والآخرة)) : يعني وليقولوا لنا : لما ذا خلق الله الكافر الفقير ، وقد كان الأصلح أن يكون مؤمنا غنيا ، وقد كان الأصلح في نظرنا سلب عقله قبل التكليف والتعرض للنعيم الدائم . فإن قالوا : الأصلح تعرضه للتكليف وتمكينه من مباشرة أسباب النعيم . قلنا : فقد كان يجب عدم إماتة الطفل الصغير : حتى يتعرض لذلك . وأما الوجه الرابع : ((ولما كان له امتنان على العباد واستحقاق شكر في الهداية وإفاضة أنواع الخيرات لكونها أداء الواجب)) : يعني ثم ليقولوا لنا : لم يمتن الله على عباده ، وقال : ﴿ بل الله يمتن عليكم أن مدام للإيمان ﴾ ، و يطلب منهم شكره على ما أغرقه عليهم من النعم ، و هو لم يفعل إلا الواجب عليه ، و أداء الواجب لا يسوغ الامتنان به لفاعله ، أو طلب الشكر عليه ، و أداء الواجب لا يوجب شيئا من ذلك ، فلو كان الأصلح على الله واجبا ، لما صح الامتنان لأن إعطاء ما هو الواجب لا يكون منة ، و أما الوجه الخامس : ((ولما كان امتنانه على النبي ﷺ فوق امتنانه على أبي جهل لعنه الله تعالى)) : وكذلك لما كان امتنانه على نحو موسى فوق امتنانه على نحو فرعون : ((إذ فعل بكل منهما : يعني في حق كل منهما ((بغاية مقدوره)) : بأقصى ما يبلغه قدرته)) من الأصلح له)) : على أصولهم وقاعدتهم و أما الوجه السادس : ((ولما كان لسؤال العصمة)) : عن الذنوب والسيئات ((والتوفيق)) : على الطاعات والחסنات ((وكشف الضراء والبسط في الخصب والرخاء معني)) : وقد أجمع المسلمون وأهل الأديان السماوية قبلهم على الدعاء لله سبحانه ، و طلب المعونة على الطاعات ، والعصمة عن السيئات وكشف ما بهم من الضر وبإزالة ما بهم وبأهل غيبتهم من المرض ، وتبديل ذلك بالعافية . والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، غير محصاة في هذا الباب . ((لأن ما لم يفعله)) : يعني الباري سبحانه من كشف البلاء وكثرة الرخاء . ((في حق كل واحد)) : من العباد ، ((فهو مفسدة له)) :

يعني لكل واحد من العباد . ((يجب على الله تركها)) : يعني ترك المفسدة ، وقد عرفت أن معنى وجوبه : أنه لا بد من وقوعه وعدمه ، محال . وأما الوجه السابع : ((ولما بقى في قدرة الله تعالى بالنسبة إلى مصالح العباد شيء : إذ قد أتى بالواجب)) : يعني بجميع ما يجب عليه من مصالحهم : إذ لو كان شئ منها باقيا في قدرته ولم يفعله يكون تركا للواجب ، فيلزم أن قدرته ومقدوراته متنامية ، و هو محال باتفاق جميع الناس . ((ولعفري)) : بفتح اللام والعين وسكون الميم ، يعني حياتي ، مقسم به وليس الغرض اليمين الشرعي ، وتشبيهه غير الله به في التعظيم ، وبيان صورة القسم على هذا الوجه لا بأس به ، في الحديث : قد أفلح وأبيه ، قال الله : ﴿ لعمرك أنهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾ ، فما قال بعض الأفاضل : وهذا القسم عجيب من الشارح : فإن القسم بغير الله تعالى حرام ، فهو خطأ ، فإن كتب العلماء مملوءة بهذا القسم . ((إن مفسد هذا الأصل)) : يعني من بين قواعدهم وأصولهم . ((أعني وجوب الأصلح . بل أكثر أصول المعتزلة)) : مما يخالفون أهل السنة فيه ((أظهر من أن يخفى)) : أبعد ظهوره من مراتب الخفاء . ((وأكثر من أن يحصى)) : وقد ذكر قدس سره في " شرح المقاصد " : مفسد عديدة لهذا الأصل ، قال أفضل المحققين صاحب " السنوسية " : وأما برهان كون فعل الممكنات أو تركها جائزا في حقه تعالى ، فلأنه لو وجب عليه شيء منها عقلا أو استحالة عقلا لانتقلب الممكن واجبا أو مستحيلا ، وذلك لا يعقل ، ثم يقول في شرحه للصغرى : لا شك أن الممكن في اصطلاح المتكلمين مرادف للجائز ، فيكون معناه هو الذي يصح في العقل وجوده وعدمه ، فإذا لم يوجب وجوده عقلا ، أو استحالة عقلا لزم قلب الحقائق ، وذلك لا يعقل ، وأيضا فالمعتزلة إنما يوجبون من الممكنات على الله تعالى فعل الصلاح والأصلح للخلق ، والمشاهدة والشرع يقضيان بفساد قولهم في ذلك ، فلو وجب فعل الصلاح على الله ، كما تقوله المعتزلة لهداهم سبحانه وتعالى إلى الصواب في عقائدهم ، ولما تركهم في عماهم يترددون ومولهم في هذا الفعل ظامر لكل عاقل فلا تطيل به - وبالله التوفيق .

..... وذلك لقصور نظرهم في المعارف الإلهية ورسوخ قياس الغائب على الشاهد في طباعهم ، و غاية تشبثهم في ذلك أن ترك الأصلح يكون بخلا وسفها

المعتزلة أوجبوا على الله ما هو الأصلح للعبد لقصور نظرهم

((وذلك)) : يعني المفاصد ((لقصور نظرهم في المعارف الإلهية)) : والعلوم المتعلقة بذاته العلية وصفاته الثبوتية والسلبية ((ورسوخ قياس الغائب)) : يعني المحسوسات والمشاهدات والحادثات . ((على الشاهد)) : هو الباري تعالى ((في طباعهم)) : الدنية القاصرة عن إدراك الحقائق الغيبية الملكوتية ، وبقاحة هذا القول قالت الضرارية من المعتزلة : ولا يجب على الله شيء ، وبحكم العقل ، وقالت البشرية من المعتزلة : ولا يجب على الله رعاية الأصلح : لأنه لا غاية لما يقدر عليه من الصلاح ، فما من أصلح إلا وفوقه أصلح ، وإنما عليه أن يمكّن العبد بالقدرة والاستطاعة ، ويزيح العلل بالدعوة والرسالة ، ولشناعه هذا القول ، قال متأخروالمعتزلة : وتأولوا أن معنى وجوب ذلك عليه أنه يفعله سبحانه ، ولا يتركه باعتبار جري العادة ، ويجوز أن يتركه كما في سائر أفراد الوجوب العادي ، وهذا كما ترى لا يصح تفسيراً للوجوب ، فإن كان مرادهم به ذلك فليس نزاعهم معنا إلا في مجرد التسمية .

والسفه عليه سبحانه . ومن أجل هذا قال : ((و غاية تشبثهم في ذلك أن ترك الأصلح يكون بخلا وسفها)) : و غاية تمسك المعتزلة في وجوب الصلاح والأصلح بأن الإخلال بهما بخل أن تركه مع العلم أو بدونه فجعل ، وهذا أقل من أن يُردّ عليه لأن الله سبحانه له أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ؛ على أنه لا يفعل إلا ما تقتضيه الحكمة العامة والمصلحة المطلقة ، ويجل عن أن لا يراعي ذلك لأجل مصلحة أي شخص كان ، وقد يقال : إن ذلك يشم منه أن الله يراعي الحكمة العامة ولا يحدد عنها ، وقد أجاب بعضهم بأن ذلك لا يفيد إلا أن الله يراعي المصالح والحكمة العامة ولا يقيد الوجوب ، ولو سلم إفادته الوجوب فهو وجوب قد أوجبه على نفسه ، و ليس بالنسبة لكل شخص شخص ؛ كما تقوله المعتزلة ، وأجاب عنه بقوله :

..... و جوابه : أن منع ما يكون حق المانع قد ثبت بالأدلة القطعية كرمه و حكمته و علمه بالعواقب ، يكون محض عدل و حمكة ، ثم ليت شعري مامعنى وجوب الشئ على الله ؛ اذ ليس معناه استحقاق تاركه الذم والعقاب و هو ظاهر ، و لا لزوم صدوره عنه بحيث لا يتمكن من الترك بناء على استلزامه محالا من سفه أو جهل أو عبث أو بخل أو نحو ذلك ؛ لأنه رفض لقاعدة الاختيار وميل إلى الفلسفة الظاهرة العوار .

الجواب: أن منع ما يكون حق المانع قد ثبت بالأدلة القطعية

((و جوابه . أن منع ما يكون حق المانع)) : والمراد بلفظ " ما هو " ما يعتقده الناس مصالح العباد من الصحة والنعمة والطاعة وغيرها ، والمراد بالمانع الباري سبحانه : ((وقد ثبت بالأدلة القطعية)) : من الوجوه السمعية والوجوه العقلية ، ((كرمه و حكمته ، و علمه ، بالعواقب ، يكون محض عدل و حمكة)) ، حيث وقع المنع من أمله في محله ، وان كان غير ذلك المنع أصح منه ، ولا يعد هذا المنع في الشامد بخلا ولا سفاها مع كونه تركا للأصلح ، فكيف بالخلق العليم الحكيم الذي إليه يرجع الأمر كله ؟ و حاصله : أن أفعال الله كلها حكمة و مصلحة ، وإن لم نعرفها ، فيجوز أن يترك الأصلح في بعض العباد لمصلحة لا يعلمها إلا الله ،

((ثم ليت شعري)) : هو مصدر يقال : " شعرت بالشئ " أي فطنت ، و خبر ليت محذوف - يعني ليت علمي حاصل ، ((ما معنى وجوب الشئ على الله اذ ليس معناه استحقاق تاركه الذم والعقاب و هو ظاهر)) : لأن الألوهية تنافي الوجوب في مقام الربوبية ؛ فإن الوجوب حكم ، والحكم لا يثبت إلا بالشرع و لا شارع على الشارع . ((و لا لزوم صدوره عنه بحيث لا يتمكن)) : يعني لا يقدر الله ((من الترك بناء)) : علة لعدم التمكن ((على استلزامه)) : يعني الترك ((محالا من

سفهة أو جهل أو عبث أو بخل أو نحو ذلك)) : لأنه يعني حمل الوجوب على هذا المعنى بحيث لا يتمكن من الترك ((رفض لقاعدة الاختيار)) : يعني كون الصانع فاعلا مختارا لأن عدم القدرة على ترك الفعل اضطرار ، والباري سبحانه مقدس عن ذلك ، وحاصله : ان المفهوم الذي يتصوره العقل من لفظ الوجوب شيان : أحدهما الذي ينال تاركه ضرر عاجل أو آجل ، و ثانيهما ما يتسبب عن تركه محال ، والأول هو معنى الوجوب الشرعي ، والثاني هو معنى الوجوب العقلي ، و ليس يمكن تصور أحد مذين المعنيين بالنسبة له سبحانه ، ((وميل إلى الفلسفة الظاهرة العوار)) : بالفتح العيب و النقصان ، يعني ميل إلى الفلسفة التي عيبها ونقصانها ظاهر و موقول بالإيجاب ، و هو مذهب الفلاسفة .

الحق التحقيق أن لله تمام القدرة

و الحق التحقيق بالتحقيق : أن الله سبحانه قادر وله تمام القدرة ، و أن الله حكيم وله تمام الحكمة ، و أن الله سبحانه مريد وله تمام الإرادة ، يتصرف ولا معقب لحكمه ، و تنفذ مشيئته و لا راد لقضائه ، و قد ثبت عند أرباب العقول أن من كان هذا شأنه لم يجب عليه شيء ، فإن إيجاب شيء عليه يقتضي أن يكون مقشورا مجبورا و هو محال - لا يساويه محال و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق .

اللهم اغفر لنا و لأبائنا و لأمهاتنا و لأشياخنا و إخواننا و أحببتنا ، و اجمع شملنا و شملهم بلا محنة مع أكابر أوليائك في أعلى عليين و متّع جميعنا إثر الموت في أعلى الفردوس بلذيد رؤيتك و مرافقة من أنعمت عليهم من النبيين و الصديقين و الشهداء و الصالحين ، اللهم انفع بهذا الشرح كل من اعتنى به من أهل الخير و الإيمان . آمين يا رب العالمين .

تم الجزء الثاني و يليه الجزء الثالث إن شاء الله تعالى

فهرس الابحات

رقم الصفحة	الابحات	رقم البحث
٣	صفة الكلام	١
٣	الكلام يطلق على معنيين	٢
٤	دليل العقل على ثبوت الكلام النفسي	٣
٥	الكلام النفسي غير العلم والإرادة	٤
٥	الاحتجاج بقول عدو الله إذا كان موافقا لقول رسول الله	٥
٦	دليل النقل من الآيات والأحاديث على ثبوت الكلام النفسي	٦
٨	الدليل على ثبوت صفة الكلام لله تعالى	٧
٩	والله سبحانه متكلم بكلام مو صفة له	٨
٩	المعتزلة ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام موقائم لغيره ليس صفة له	٩
١٠	استحالة قيام الحوادث بذات الله	١٠
١٢	الرد على الحنابلة الحشوية	١٢
١٣	الرد على الكرامية	١٣
١٣	من مقالات ابن تيمية في أصول الدين	١٤
١٤	الكلام النفسي صفة منافية للسكوت والآفة	١٥
١٥	وأما قيام الحروف والاصوات الحادثة بذات المقدسة فظاهر البطلان	١٦
١٦	الكلام صفة واحدة تتكرر بالنسبة إلى الأمر والنهي والخبر باختلاف	١٧
	التعلقات وكذا سائر الصفات	
١٨	اعتراض و جواب	١٨
٢٠	احتجاج المعتزلة على حدوث كلام الله بالشبهة العقلية	١٩

٢٠	احتجاج المعتزلة بالشبهة السمعية	٢٠
٢١	الجواب عن الشبهة العقلية	٢١
٢٢	التنبية على أن القرآن أيضاً قد يطلق على الكلام النفسي كما يطلق النظم المتلو الحادث والرد البليغ على ابن قيم	٢٢
٢٤	القرآن كلام الله غير مخلوق	٢٣
٢٦	قول ابن قيم أن الله تكلم بالقرآن العربي الذي سمعه الصحابة والرد عليه	٢٤
٢٧	المخالف في صفة الكلام فرق	٢٥
٣٢	أقام المصنف غير المخلوق مقام غير الحادث لثلاثة وجوه	٢٦
٣٤	تحقيق الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة القدرية يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه	٢٧
٣٦	المعتزلة القدرية لا يقولون بحدوث الكلام النفسي	٢٨
٣٧	استدلال المعتزلة على خلق القرآن وحدوئه	٢٩
٣٨	الجواب عن استدلال المعتزلة والرد على الحنابلة	٣٠
٣٩	الرد على أبي نصر الوائلي السنجري رأس الجسمية	٣١
٣٩	والمعتزلة ذهبوا إلى أنه تعالى متكلم بمعنى إيجاد الأصوات والحروف	٣٢
٤٢	رد أهل السنة على المعتزلة الرد على المعتزلة	٣٣
٤٣	من أقوى شبه المعتزلة	٣٤
٤٤	الإشارة إلى الجواب	٣٥
٤٦	قول ابن قيم ردأ على ابن حزم وقول الشارح ردأ على ابن قيم	٣٦
٤٧	تحقيق الجواب	٣٧
٤٧	الزائد على جواب شبهة المعتزلة	٣٨
٤٩	جواب دخل مقدر	٣٩
٤٩	اختلاف أهل السنة من الأشعرية والماتريدية في الكلام القديم هل يسمع أم لا	٤٠
٥١	مذهب الاستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني والشيخ أبي منصور الماتريدي	٤١
٥١	استدلال مشائخ الأشاعرة من النقل والعقل	٤٢
٥٢	احتجاج مشائخ الحنفية	٤٣

٥٢	٤٤	لم خص موسى عليه السلام بكونه كليما
٥٣	٤٥	الإعتراض من جانب المعتزلة
٥٣	٤٦	الشبهة الثانية
٥٤	٤٧	الجواب من جانب أهل الحق
٥٥	٤٨	الجواب عن الشبهة الثانية
٥٦	٤٩	الاعتراض و الجواب
٥٧	٥٠	ترجمة صاحب المواقف والعقائد العنصرية
٥٧	٥١	ذمب بعض المحققين الى ان القرآن اسم النظم والمعنى جميعا وهو قديم
٥٨	٥٢	اعتراض و جواب
٥٨	٥٣	تعريف الطائفة الحشوية
٥٩	٥٤	مذمب الحنابلة الحشوية من قدم النظم المؤلف المرتب الأجزاء و انه بديهي الامتحالة
٦٠	٥٥	الدليل على بدامة الامتحالة
٦١	٥٦	مراد هذا لمحقق من قدم النظم
٦٢	٥٧	الإعتراض و الجواب
٦٣	٥٨	مبنى مذمب هذا لمحقق
٦٤	٥٩	الرد على هذا لمذمب
٦٤	٦٠	البحث في بيان صفة التكوين
٦٤	٦١	صفة التكوين والدليل عليه
٦٦	٦٢	معنى التكوين
٦٦	٦٣	احتجاج مشائخ الحنفية بأوجه
٦٧	٦٤	الوجه الأول
٦٧	٦٥	الوجه الثاني
٦٧	٦٦	الوجه الثالث
٦٧	٦٧	احتجاج مشائخ الأشاعرة والرد عليه
٧٠	٦٨	التكوين صفة أزلية بوجوه

٧٠	الوجه الأول	٦٩
٧٠	الوجه الثاني	٧٠
٧١	الوجه الثالث	٧١
٧٣	الوجه الرابع	٧٢
٧٣	الوجه الخامس	٧٣
٧٤	الرد على هذه الأدلة القاطعة	٧٣
٧٤	مذهب المحققين من المتكلمين من مشائخ الأشاعرة أن التكوين من الإضافات والاعتبارات العقلية وأنه عين القدرة والارادة	٧٥
٧٥	الرد على مذهب المحققين وأن التكوين ليس عين القدرة والأرادة ولا مجموعهما بل غيرهما	٧٦
٧٥	الإعتراض والجواب	٧٧
٧٦	استدلال مشائخ الأشاعرة القائلين بحدوث التكوين	٧٨
٧٦	الإشارة إلى الجواب	٧٩
٧٧	مراد المشائخ الحنفية بالتكوين	٨٠
٧٧	اشكال الامام الفخر	٨١
٧٧	اشكال القاضي العضد والقاضي البيضاوى	٨٢
٧٨	اشكال صاحب المقاصد	٨٣
٧٨	الخلاصة	٨٤
٧٩	تقرير المصنف تحقيق قول الشيخ حافظ الدين صاحب العمدة	٨٥
٨٠	الشبهة من الشيخ حافظ الدين	٨٦
٨٠	دفع شبهة الشيخ حافظ الدين	٨٧
٨١	النظر في النظر	٨٨
٨٢	توجيه قول الشيخ حافظ الدين	٨٩
٨٣	الرد على الفلاسفة	٩٠
٨٣	حاصل الجواب في الرد على القائلين بحدوث التكوين	٩١
٨٥	التكوين غير المكون عندنا وفيه رد على مشائخ الأشاعرة	٩٢

٨٥	٩٣	احتجاج مشائخ الأشاعرة و الجواب عنه
٨٥	٩٤	احتجاج مشائخ الحنفية بوجوه عقلية ، الوجه الأول
٨٦	٩٥	الوجه الثاني
٨٦	٩٦	الوجه الثالث
٨٧	٩٧	الوجه الرابع
٨٨	٩٨	الوجه الخامس
٨٩	٩٩	المحمول الصحيح لكلام مشائخ الأشاعرة
٩٠	١٠٠	نظيره
٩٢	١٠١	الجواب من مشائخ الحنفية
٩٢	١٠٢	ميل من الشارح إلى مذهب المشائخ الأشعري بأنه أمراعتباري
٩٣	١٠٣	مذهب ثالث ذهب إليه بعض مشائخ الحنفية الماتريدية
٩٣	١٠٤	تأييد المذهب الثالث
٩٤	١٠٥	رد على الشارح
٩٤	١٠٦	ترجيح الشارح لمذهب المحققين من مشائخ الماتريدية والرد على ترجيح الشارح
٩٥	١٠٧	صية الإرادة : معناها الدليل عليها
٩٦	١٠٨	افترق الناس في إرادة الله إلى أربع ، وهم الفلاسفة والمعتزلة ، والكرامية ، و اهل السنة
٩٧	١٠٩	الرد على الفرق الثلاث
٩٧	١١٠	احتجاج الفلاسفة على عدم إرادة تعالى والجواب عنه
٩٨	١١١	الرد على النجارية و اكثررية و اكثر الماعتزلة
٩٨	١١٢	الرد على بعض المعتزلة
٩٩	١١٣	الرد على بعض الكرامية
٩٩	١١٤	احتجاج أهل السنة بالمنقول والمعقول
١٠٠	١١٥	الدخل المقدرو الجواب عنه
١٠٠	١١٦	الرد على بعض المعتزلة بوجوه

١٠١	الرد على الكرامية	١١٧
١٠١	دليل آخر على كونه تعالى قادرا مختارا	١١٨
١٠٦	تمهيد لجواز رؤية الله تعالى	١١٩
١٠٦	مبحث رؤية الله تعالى والدليل عليها	١٢٠
١٠٩	استدلال أهل الحق على إمكان الرؤية بوجهين عقلي وسمعي	١٢١
١٠٩	الوجه العقلي	١٢٢
١١١	اعتراضات الإمام الفخر الرازي على هذا الدليل العقلي	١٢٣
١١٣	جواب الشارح عن هذه الاعتراضات	١٢٤
١١٣	الاعتراض والجواب عنه	١٢٥
١١٦	الوجه السمعي	١٢٦
١١٨	قد اعترض بوجوه و أجيب عنها بوجوه	١٢٧
١٢٠	أقوى وجوه الاعتراض والجواب عنه	١٢٨
١٢١	الجواب الثاني عن الأول	١٢٩
١٢٢	الجواب الثاني عن الثاني	١٣٠
١٢٣	روية الله ثابتة وواقعة بالنقل	١٣١
١٢٣	الدليل السمعي من الكتاب	١٣٢
١٢٤	الدليل السمعي من السنة	١٣٣
١٢٥	الدليل من الإجماع	١٣٤
١٢٧	مخالفة أمل البدع : المعتزلة والخوارج والجهمية في رؤية الله تعالى	١٣٥
١٢٧	أقوى أدلتهم بوجوه عقلية ونقلية والجواب عنها الدليل العقلي	١٣٦
١٢٩	قياس الغائب على الشاهد فاسد	١٣٧
١٣٠	الإستدلال على عدم الاشتراط بروية الله تعالى إيانا والجواب عنه	١٣٨
١٣١	الاعتراض والجواب	١٣٩
١٣٢	الأدلة النقلية والجواب عنها ، الدليل الاول	١٤٠
١٣٣	الجواب عن الدليل الاول	١٤١
١٣٤	استدلال بطريق آخر والجواب عنه	١٤٢

١٤٣	الدليل الثاني من النقل	١٣٥
١٤٤	الجواب عن الدليل الثاني	١٣٧
١٤٥	اختلاف الصحابة في رواية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج	١٣٨
١٤٦	روية البارى سبحانه في المنام	١٣٩
١٤٧	البحث في أن الله تعالى خالق لأنعال العباد والاختلاف فيه	١٣٩
١٤٨	المعتزلة يقولون : أن العبد خالق لأفعاله	١٤٠
١٤٩	واحتج أهل الحق بوجوه من العقل والنقل	١٤١
١٥٠	الوجوه العقلية	١٤٣
١٥١	الوجوه النقلية	١٤٥
١٥٢	والله خلقكم وما تعملون : الاستدلال منها بوجهين	١٤٥
١٥٣	الاستدلال بقوله تعالى: خالق كل شيء	١٤٦
١٥٤	الاستدلال بقوله تعالى: افمن يخلق كمن لا يخلق	١٤٨
١٥٥	جمهور المعتزلة يقولون يكون العبد خالقاً لأفعاله أقول : مم	١٤٩
	المشركون في الربوبية والألومية	
١٥٦	المجوس جعلوا للعالم ربين : يزدان و امرمن ، او النور والنظلمة	١٥٠
١٥٧	مشائخ ماوراء النهر يقولون : أن المعتزلة أصل من المجوس	١٥١
١٥٨	احتجت المعتزلة بالمعقول والمنقول	١٥٢
١٥٩	الجواب عن الوجوه الثلاثة العقلية	١٥٣
١٦٠	استدلال المعتزلة بالمنقول الدليل الأول	١٥٤
١٦١	والجواب أن الخلق مهنا بمعنى التقرير	١٥٤
١٦٢	الدليل الثاني والجواب عنه	١٥٥
١٦٣	الدليل الثالث والجواب عنه	١٥٥
١٦٤	الدليل الرابع والجواب عنه	١٥٦
١٦٥	أفعال العباد كلها بإرادة الله تعالى ومشيتته ولاختلافه	١٥٨
١٦٦	الإختلاف في أن الإرادة والمشيئة واحد أم لا	١٥٩
١٦٧	الفرق بين القضاء والقدر	١٥٩

- ١٦٨ واحتجت المعتزلة بوجوه أربعة : الوجه الأول والجواب عنه ١٦٠
- ١٦٩ الوجه الثاني والجواب عنه ١٦٣
- ١٧٠ الوجه الثالث والجواب عنه ١٦٥
- ١٧١ الوجه الرابع والجواب عنه ١٦٧
- ١٧٢ قد تمسك أهل السنة والمعتزلة بالآيات القرآنية ١٦٨
- ١٧٣ وللعباد أفعال اختيارية عند أهل السنة ١٧٠
- ١٧٤ الجبرية قالوا : الإنسان مجبور في أفعاله ١٧٠
- ١٧٥ زعم جمهور المعتزلة أن الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها ١٧١
- ١٧٦ هذان المذمبان متفرعان على مقدمة كاذبة . وهي : دخول مقدور واحد تحت قدرة القادرين ١٧١
- ١٧٧ مذنب أهل السنة بين الإفراط والتفريط ١٧١
- ١٧٨ الرد على الجبرية ١٧٢
- ١٧٩ استدلال أهل السنة بوجوه عقلية ١٧٢
- ١٨٠ استدلال أهل السنة بوجوه سمعية ١٧٣
- ١٨١ شبهة عقلية من جانب الجبرية والجواب عنها ١٧٤
- ١٨٢ الاعتراض على جواب الشبهة السابقة ١٧٥
- ١٨٣ شبهة عقلية من جانب الجبرية ١٧٦
- ١٨٤ الجواب على شبهة الجبرية ١٧٦
- ١٨٥ العبد كاسب والله خالق ١٧٨
- ١٨٦ قال أهل التحقيق لا جبر ولا قدر ولكن أمرين الأمرين ١٧٩
- ١٨٧ الفرق بين الخلق والكسب عند المتكلمين ١٨٠
- ١٨٨ الاعتراض من الجبرية والجواب ١٨٠
- ١٨٩ الاعتراض والجواب ١٨٢
- ١٩٠ أفعال العباد على نوعين : الحسن ، والقبيح وتعريفهما ١٨٢
- ١٩١ الاستطاعة على نوعين : الأول : سلامة الآلات وصحة الأسباب. ١٨٤
- الثاني : عرض يخلقه الله في الحيوان

- ١٩٢ قال أهل السنة و النجارية : الاستطاعة تكون مع الفعل و قالت ١٨٦
المعتزلة و أكثر الكرامية : هي سابقة على الفعل
- ١٩٣ استدلال أهل السنة بالعقل والنقل ١٨٧
- ١٩٤ الاعتراض و الجواب ١٨٩
- ١٩٥ جواب ثاني من شبهة المعتزلة ١٩٠
- ١٩٦ ذهب الإمام الفخر إلى انه أريد بالاستطاعة القدرة المستجمعة ١٩٢
بجميع شرائط التأثير
- ١٩٧ امتناع بقاء الأعراض مبني على مقدمات ١٩٣
- ١٩٨ استدلال المعتزلة بالمنقول و المعقول و الجواب عنه ١٩٤
- ١٩٩ شبهة عقلية من جانب المعتزلة و الرد ١٩٤
- ٢٠٠ الجواب عن شبهة المعتزلة ١٩٦
- ٢٠١ رد لهذا الجواب و الجواب عن الرد ١٩٧
- ٢٠٢ قال الشارح : المستحيل ثلاثة أنواع ٢٠٠
- ٢٠٣ الاعتراض الجواب ٢٠١
- ٢٠٤ الاختلاف في أن تكليف مالا يطاق جائز أم لا ٢٠٢
- ٢٠٥ قال مشايخ الحنفية الماتريدية ، ومشايخ المعتزلة : انه لا يجوز ٢٠٢
- ٢٠٦ قال الأشعري و جمهور أصحابه : أنه جائز ٢٠٢
- ٢٠٧ استدلال الأشاعرة و الجواب ٢٠٣
- ٢٠٨ استدلال مشايخ الحنفية و المعتزلة بوجوه عقلية و سمعية ٢٠٣
- ٢٠٩ المذاهب في الأفعال ثلاثة ٢٠٦
- ٢١٠ الاختلاف في أن المقتول ميت بأجله أم لا ٢١٠
- ٢١١ لأهل السنة أدلة قاطعة ٢١٣
- ٢١٢ استدلال المعتزلة بوجهين ٢١٣
- ٢١٣ الجواب عن الوجه الأول ٢١٤
- ٢١٤ الجواب عن الوجه الثاني ٢١٤
- ٢١٥ الاختلاف في أن الموت و جودي او عديمي ٢١٥

- ٢١٦ الأجل واحد و الرد على أبي قاسم البلخي والفلاسفة
- ٢١٧ الحرام رزق و الاختلاف في معنى الرزق
- ٢١٨ الرد على التفسيرين معا
- ٢١٩ الإضافة الى الله تعالى معتبرة في معنى الرزق ، و العبد يستحق
- الذم و العقاب على اكل الحرام
- ٢٢٠ الله تعالى خالق الضلالة و الهدى ، و يضل من يشاء و يهدي من يشاء
- ٢٢١ المعتزلة قالوا : المراد بالهداية بيان طريق الحق و الإضلال عبارة
- عن وجدان العبد ضالاً ، و الرد عليهم
- ٢٢٢ الاعتراض و الجواب
- ٢٢٣ الهداية عندنا خلق الامتداء
- ٢٢٤ الهداية عند المعتزلة بيان طريق الصواب
- ٢٢٥ المشهور أن الهداية عند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطلوب
- ٢٢٦ الشائع عند أهل السنة أن الهداية دلالة على طريق يوصل إلى المطلوب
- ٢٢٧ المعتزلة أوجبوا على الله اموراً و تفسيرها
- ٢٢٨ مامو الأصلح للعبد فليس بواجب على الله تعالى و الاختلاف فيه
- ٢٢٩ المعتزلة أوجبوا على الله مامو الأصلح للعبد لقصور نظرم
- ٢٣٠ الجواب : أن منع ما يكون حق المانع قد ثبت بالأدلة القطعية
- ٢٣١ الحق التحقيق أن لله تمام القدرة

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاجِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ



الجامع البهيت

على

شرح العقائد النسفية

الجزء الثالث

تأليف

الشيخ العلامة شمس الدين الأفغاني الصواتي رحمه الله

أستاذ الحديث سابقاً بالجامعة الحسينية برائدر، موريت

المتوفي سنة ١٣٩٨هـ الموافق لسنة ١٩٧٨ء

قام بتصحيح أخطائه المطبعية ومقابلته بالمخطوطة وصف حروفه من جديد نخبة من أساتذة الجامعة

تحقيقاً

فضيلة الشيخ محمود شبير بن محمد سعيد الراشدي مقله الله ورعاه

أستاذ الحديث ومدير الجامعة الحسينية برائدر موريت فخرات الرشد

قامت بالنشر

الجامعة الحسينية برائدر، شور، فخرات

حقوق الطبع و الترجمة محفوظة للجامعة الحسينية

تفصيلات

- اسم الكتاب : الجوامر البهية على شرح العقائد النسفية
- تأليف : الشيخ العلامة شمس الدين الأفغاني الصواتي رحمه الله تعالى
رحمة واسعة .
- عدد الصفحات : الجزء الثالث :
- من الطباعة : ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦ م
- تحت إشراف : فضيلة الشيخ محمود شبير بن فضيلة الشيخ محمد سعيد
الرانديري حفظه الله ورعاه ، مدير وأستاذ الحديث بالجامعة
الحسينية راندير ، سورت ، غجرات .
- تنضيد الحروف : الجامعة الحسينية و مركز النشر 09727139553
- الناشر : الجامعة الحسينية براندير ، سورت ، غجرات .
- القيمة :

الإعانة المالية: من الحافظ حسين ألمات لتوصيل الثواب إلى أبويه

Donation : For Isal - e - Sawab from Hafiz Husain Mayat to his late parents

يطلب من

TO: PRINCIPAL MAULANA SHABBIR SB.

C/O. JAMEAH HUSAINIYAH

MORABHAGAL. AT. PO. RANDER, DIST. SURAT, GUJRAT

PIN: 395005, GUJARAT, INDIA

PHONE: 0261-2763303 FAX: 0261.

.....وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين ؛

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الثاني في السمعيات

الحمد لله الواجب الوجود الذي أغرق العالم في بحار الإحسان والجلود ،
والصلاة والسلام على سيدنا و مولانا محمد واسطة عقد النبيين و مقدم
جيش المرسلين ، و على آله واصحابه الذين شادوا منار الدين ، و حموه
بالألسنة والبراهين .

أقول : لما فرغ من العقلية شرع في السمعيات ، ولما قامت النصوص
من الكتاب والسنة على ثبوت عذاب القبر للكفار ، و لبعض من مات و لم
يتب من عصاة المؤمنين ، و على تنعيم الطائعين و سوال الملكين و هي أمور
ممكنة ، فيجب التصديق بها ، و لا داعي للتأويل ؛ فقال الإمام النسفي :

عذاب القبر حق

((و عذاب القبر)) : يعني العذاب قبل الحشر و لو في قعر البحر و
حواصل الطيور ، و بطون السباع - و إضافة العذاب إلى القبر بناء على كثرة
الوقوع ، لأن أكثر الناس يدفنون في القبور - ((للكافرين)) : يدوم عذابهم في
القبر أم لا يدوم ؟ اختلفوا فيه ، قال العلامة النسفي : إن الكافر يرفع عنه
العذاب ليلة الجمعة و يومها ، و جميع شهر رمضان ، و قال بعض الأفاضل :
و الصحيح أن عذابهم غير منقطع إلى يوم القيامة ، كما نطق بالأحاديث ((و
لبعض عصاة المؤمنين)) هم الذين ماتوا قبل التوبة ، فإن التائب عن الذنب
كمن لا ذنب له ،

..... خص البعض لأن منهم من لا يريد الله تعالى تعذيبه فلا يعذب ؛ و تنعيم أهل الطاعة في القبر ، مما يعلمه الله و يريده : و هذا أولى مما وقع في عامة الكتب ؛ بناء على أن النصوص الواردة فيه أكثر و على أن عامة أهل القبور كفار و عصاة ؛

((خص البعض لأن منهم من لا يريد الله تعالى تعذيبه فلا يعذب)) :
 هذا دليل لقوله : و خص البعض قال الله سبحانه ﴿ يغفر من يشاء و يعذب من يشاء ﴾ ((و تنعيم أهل الطاعة في القبر)) : من الشهداء و غيرهم من العباد المقربين ، و مما ينبغى أن يعلم أن عذاب القبر و نعيمه اسم لعذاب البرزخ و نعيمه ، و هو ما بين الدنيا و الآخرة ، قال الله سبحانه ﴿ من و راءهم برزخ إلى يوم يبعثون ﴾ ((مما يعلمه الله و يريده)) : متعلق بالعذاب و التنعيم ، إشارة إلى أن هذا الاعتقاد الإجمالي كاف ، و أما البحث عن كيفيتهما ، فغير لازم لغموضه و دقته ((و هذا)) : يعني ذكر العذاب و التنعيم معا ((أولى مما وقع في عامة الكتب)) : و ذلك أن الأخبار كما و اردة في إثبات عذاب القبر كذلك و اردة في إثبات تنعيم الأنبياء و الأولياء ((بناء)) : تعليل للاقتصار ((على أن النصوص الواردة فيه)) : يعني في إثبات عذاب القبر ((أكثر)) : من النصوص الواردة من تنعيم أهل الطاعة في القبر ((و على أن عامة أهل القبور كفار و عصاة)) : تعليل ثان ﴿ قال الله سبحانه : و قليل من عبادي الشكور ﴾ و قال الله سبحانه : ﴿ و ان تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾ .

..... فالتعذيب بالذكر أجدر . و سوال منكرو نكير و
 مما ملكان

((فالتعذيب بالذكر أجدر)) : يعني أليق من ذكر تنعيم أمل الطاعة . و
 اعلم قال الإمام النسفي :

السؤال في القبر والحكمة في السؤال والرد على المعتزلة

و الحكمة في السؤال : أن الله سبحانه قال في الابتداء : ﴿ ألسنت بربكم
 قالوا بلى شهدنا ﴾ فشهد الله عليهم ، فلما أخرجهم إلى الدنيا شهدوا
 بالتوحيد ، شهد عليهم الأنبياء و المؤمنون كذلك ، فإذا مات و دخل القبر
 سأله الملكان عن هذه الشهادة ، فشهد بها ، فسمع الملائكة تلك الشهادة ،
 فإذا جاء يوم القيامة جاء إبليس و يريد أن يأخذه ، ويقول : هذا من شيعتي
 و أتباعي لأنه سعى في المعاصي و الذنوب ، فيقول الله سبحانه : لا سلطان لك
 عليه ؛ لأنني سمعت منه التوحيد في الابتداء و الانتهاء ، و الأنبياء سمعوا منه
 ذلك في الوسط و الملائكة سمعوا في الانتهاء ، فكيف يكون من شيعتك ، و
 كيف يكون لك عليه سلطان ، إذهبوا به إلى الجنة ، فلذا قال المصنف ((و
 سوال منكرو نكير)) : و من اعتقاد أمل الحق : أن سوال منكرو نكير حق ، و
 التصديق به و اجب لورود الشرع به ، و قد تواترت الأحاديث بذلك ، في
 الحديث أخرجه الشيخان و غيرهما : أن رسول الله ﷺ قال : إن العبد إذا و
 ضع في قبره ، و تولى عنه أصحابه ، حتى أنه يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا ،
 أتاه ملكان ، فيقعدانه فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل (محمد ﷺ) ،
 فأما المؤمن فيقول : (إلى آخر الحديث) . و أورد الشارح قدس سره حديث
 أبي هريرة أخرجه الترمذي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إذا دفن الميت أتاه

ملكان أسودان أزرقان (و في هذا الحديث) فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل ، والأحاديث في هذا الباب كثيرة ، قد وردت مطولة ومختصرة من رواية غير واحد من الصحابة ، تبلغ حداً لا شتهار ، وإنكار الخبر المشهور بدعة وضلالة ، بل قال جلال الدين الدواني : وسوال ملكين أكثر من أن تُحصى ، بحيث يبلغ القدر المشترك منها حد التواتر وإن كان كل واحد منها خبر الأحاد ، واتفق عليه السلف الصالح قبل ظهور المخالفين ، أقول : وأنكر عامة المعتزلة وليس عندهم لإثبات إنكارهم شيء من السمعيات القاطعة ، بل شبهة عقلية وأمية متمسكون فيها بأذيال الفلاسفة ، يقولون بأن ذلك يقتضي إعادة الحياة إلى البدن لفهم الخطاب ، ورد هذا الإستدلال ، وذلك منتف بالمشاهدة ، قال مشائخنا : إنا نمنع اقتضاء ذلك عود الحياة الكاملة إلى جميع الدن ، وغايته ما يقتضي إعادة الحياة إلى الجزء الذي به فهم الخطاب ، ورد هذا لاستدلال والإنسان قبل موته لم يكن يفهم بجميع بدنه ، بل بجزء من باطن قلبه ، وإحياء جزء يفهم الخطاب ، ويجب ممكن مقدور عليه ، وأمر البرزخ لا تقاس بأمر الدنيا ، فتأمل . ((مما ملكان)) : شخصان من الملائكة ، وقال الحافظ الحلبي من عظماء الشافعية : والذي يشبه أن يكون ملائكة السوال جماعة كثيرة ، فسعى بعضهم منكراً وبعضهم نكيراً ، فبيعت إلى كل ميت اثنان منهم ، قال الفاضل اللاهوري : وقد عزاه الحافظ ابن حجر إلى بعض الفقهاء ، وقال بعض الأفاضل : منكر ونكير اسمان للملك الكافر ، وأما المؤمن فاسم ملكيه مبشّر وبشير ، وقال السيد الشريف في الرد عليه : لم أقف على أصل ما قاله ، وقال : والذي تقتضيه الأخبار والآثار استواء المؤمن والكافر في اسميهما وصفتيهما (والله اعلم) .

..... يدخلان القبر ، فيسئلان العبد عن ربه ، وعن دينه و
عن نبيه . قال السيد أبو شجاع : إن للصبيان سؤالا ،

((يدخلان القبر)) : عقب الدفن إذا رجع الناس عنه - ((فيسئلان العبد
عن ربه ، وعن دينه وعن نبيه)) : بأن يقول : من ربك وما دينك ومن نبيك ،
فيقول ربي الله سبحانه ، وديني الإسلام ، ونبي محمد ﷺ ، كذا في الحديث ؛
قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر : لا يكون السؤال إلا للمؤمن أو منافق كان
منسوبا إلى دين الإسلام بظاهر الشهادة بخلاف الكافر ، فإنه لا يسأل ، و
خالفه القرطبي وابن قيم ، وقالوا : أحاديث السؤال فيها التصريح بأن الكافر
والمنافق يسألان ، قلت : وما قالاه ، ممنوع ، فإنه لم يجمع بينهما في شيء
من الأحاديث ، وإنما ورد في بعضها ذكر المنافق ، وفي بعضها بدله الكافرو
هو محمول على أن المراد به المنافق بدليل قوله في حديث أسماء : و أما
المنافق أو المرتاب ، ولم يذكر الكافر ، فافهم -

للصبيان سؤال وللأنبياء والقول الأصح فيه

((قال السيد أبو الشجاع)) أحد عظماء الحنفية - ((أن للصبيان
سؤالا)) : قال الإمام القرطبي : يكمل لهم العقل ، ويلهمون الجواب ، وهكذا
قال الإمام القونوي ، يقول : و أما الصبي إذا سئل يلقنه الملك ، فيقول له :
من ربك ، ثم يقول له : قل : الله ربي ثم يقول له : ما دينك ، ثم يقول له :
قل : ديني الإسلام ، ثم يقول له : و من نبيك : ثم يقول له : قل : نبي محمد
ﷺ ، وقال بعض الناس : يسئل الصبي الرضيع ، ولا يلقنه الملك ، بل يلهمه
الله سبحانه ، حتى يجيب عن كل ما يسئله عنه ، كما ألهم عيسى بن مريم
عليه السلام بالجواب في المهد ، حتى قال : إني عبد الله أتاني الكتاب و
جعلني نبيا وجعلني مباركا أينما كنت .

..... وكذا للأنبياء عليهم السلام عند البعض

((وكذا للأنبياء عليهم السلام عند البعض)) : والأصح ما ذكره الشيخ المحقق ابن الهمام في المسامرة : أن الأنبياء لا يستلون ولا أطفال المؤمنين ، و توقف الإمام أبو حنيفة في أطفال المشركين ، أما الأنبياء فلأنه قد ورد أنه لا سوال لبعض صلحاء الأمة ، قال الحافظ السيوطي : من لا يستل ، ثمانية ، و عد منها الشهداء ، و المرابط ، و الميت يوم الجمعة وليلتها ، وإذا ثبت ذلك لبعض الأمة ، فالأنبياء مع علو مقامهم المقطوع لهم بسببه بالسعادة العظمى و مع عصمتهم أولى بذلك ، قال المحقق الدواني في وجه الاستدلال : إن الأنبياء لا يستلون ؛ لأن السؤال على ما ورد في الحديث عن ربه و عن دينه و عن نبيه ، و لا يعقل السؤال عن النبي عن نفس النبي ، و أما أطفال المؤمنين ، فلأنهم مومنون مغفورون غير مكلفين ، قال جلال الدين السيوطي : و هو الصواب ، و في " النبراس " و به أفتى الحافظ ابن حجر ، و أما أطفال المشركين فقد اختلف في سوالهم : هل يدخلون الجنة أو النار ، فتردد فيهم أبو حنيفة و غيره ، و قد وردت فيهم أخبار متعارضة بحسب الظاهر ، فالطريق الذي ينبغي أن يسلك في حكمهم تفويض علم شأنهم إلى الله سبحانه ، لأن معرفة أحوالهم في الآخرة ليست من ضروريات الدين ، و ليس فيها دليل قطعي ؛ و قد حكى الإمام النووي في شرح مسلم ، فيهم ثلاثة مذاهب : الأول : إنهم من أهل الجنة ، قال النووي : و هو الأصح ، و الثاني : إنهم من أهل النار ، و الثالث : التوقف ، و قال محمد بن الحسن الشيباني : إن الله لا يعذب أحدا بلا ذنب ، و هو ميل إلى المذهب الأول ، و التفصيل في شروح الحديث ، فتأمل .

..... ثابت كل من هذه الأمور بالدلائل السمعية ، لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق على ما نطقت به النصوص ، قال الله تعالى : ﴿ النار يعرضون عليها غدوًا وعشيا ﴾ ، ﴿ و يوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾ و قال تعالى : ﴿ أغرقوا فأدخلوا نارا ﴾ و قال النبي عليه السلام : استنزموا عن البول فإن عامة عذاب القبر منه ،

براهين إثبات عذاب القبر من أهل الحق

((ثابت كل من هذه الأمور)) : يقول : كل من السؤال ومن عذاب القبر ونعيمه حق ، لأنه قد دلت عليها الأدلة القطعية الشرعية ((بالدلائل السمعية)) : وهي الآيات والأحاديث ((لأنها أمور ممكنة)) : يقول : إنها أمور ممكنة في نفسها ، فيكون تلك الأشياء واقعة و ردت بها هذه الأخبار الصادقة ، فيجب التصديق بها ، ومن المعلوم أن الأمور الممكنة التي أخبر بها الشارع ، يجب الإيمان بظاهرها ، و أما الأمور الممتنعة ، فالنصوص الواردة فيها مصروفة مؤولة عن ظاهرها عند المتأخرين ، فتدبر . ((على ما نطقت به النصوص)) : و قد بين الشارح نبذا منها فقال : ((قال الله تعالى : ﴿ النار يعرضون عليها غدوًا وعشيا ﴾)) و معنى الغدو أول النهار ، و معنى العشي مو آخر النهار ، يقول : يعرضون على النار كل يوم غدوة وعشية إلى يوم القيامة ، فيقال : يا آل فرعون! هذه داركم و مقامكم ، و هذا يؤذن بأن العرض ليس بمعنى التعذيب و الإحراق بل هو بمعنى الإظهار و الإبراز : في حديث ابن مسعود : أرواحهم في أجواف طيور سود ، يرون منازلهم ، و إن الكلام على القلب كما في قولهم : عرضت الناقة على الحوض ، فإن أصله

عرضت الحوض على الناقة ، اسوقها إليه ، وإرادها عليه ، فكذا مهنا " النار " تعرض على أرواحهم بأن تساق الطيور التي أرواحهم في أجوافها إلى النار ، والآية تدل على إثبات عذاب القبر ، إذ ليس المراد بها أنهم يعرضون عليها في الدنيا ؛ لأن العرض المذكور فيها ما كان حاصلًا في الدنيا ، فثبت أن هذا العرض إنما حصل بعد الموت وقبل القيامة ، قال السيد الشريف في " شرح المواقف " عَطَفَ في هذه الآية عذاب يوم القيامة على العذاب الذي هو عرض النار صباحًا ومساءً ، فيعلم أنه غيره ، ولا شبهة في كونه قبل الانتشار من القبور . ((و يوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)) : من قرأ ﴿ أَدْخِلُوا ﴾ معناه أدخلوا يا آل فرعون ! أشد العذاب ، فصار " الال " منصوبًا بالنداء ، ومن قرأ أَدْخِلُوا بالنصب ، معناه : يقال للخبرة : أَدْخِلُوا آل فرعون أشد العذاب ، و صار الال منصوبًا لوقوع الفعل عليه ، والمراد بأشد العذاب ما قاله البيضاوي : فإنه أشد بما كانوا فيه ، فلما كان أشد العذاب في الآخرة ، فيكون العذاب الشديد في الدنيا ، قال الشارح : ((وقال الله تعالى : ﴿ أَغْرِقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا ﴾)) : و وجه الاستدلال أن الفاء للتعقيب ، فيكون إدخالهم النار عقب الإغراق ، فيكون هذا الإدخال قبل الإدخال في جهنم الذي في القيامة ، إنما هو عذاب القبر ، قال الشارح : ((وقال النبي عليه السلام استتروا عن البول)) : وأصله طلب التزامة (وهو النظافة) و هذا بالتحرز عنه حتى الإمكان . ((فإن عامة عذاب القبر منه)) : قال الحافظ : و التمسك بعموم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة و غيره من الحفاظ مرفوعا : " استتروا عن البول فإن عامة عذاب القبر منه " أولى ، لأنه ظاهر في تناول جميع الأبواب ، فيجب اجتنابها بهذا الوعيد ، أقول : لو كان بول ما يوكل لحمه طامرا ، فما معنى التعذيب في القبر ، فتدبر .

..... و قال تعالى : ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾ نزلت في عذاب القبر ، إذا قيل له من ربك وما دينك ومن نبيك ؟ . فيقول : ربي الله ، و ديني الإسلام و نبي محمد ﷺ ، و قال عليه السلام : إذا أقبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما : المنكر ، وللآخر : النكير ، الي آخر الحديث و قال عليه السلام : القبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النيران

قال الشارح : ((و قال الله تعالى : ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾)) يعني على القول الذي هو حق هو التصديق بالتوحيد و التصديق بالنبوة ، و غيرهما من القضايا الضرورية الاعتقادية ، ((نزلت في عذاب القبر)) : يعني نزلت في شأنه ، و هذا يعم الخلاص منه ، و الوقوع فيه . ((إذا قيل)) : بدل من عذاب القبر ، بدل اشتغال ((له)) : يعني للميت ((من ربك و ما دينك و من نبيك ، فيقول : ربي الله ، و ديني الإسلام و نبي محمد ﷺ)) : أخرجه البخاري و مسلم ، قال الشارح البارع : ((و قال عليه السلام : إذا أقبر الميت)) : يعني إذا وضع الميت ((أتاه ملكان أسودان أزرقان)) : و المراد زرقة العين ، و هذا اللون فيها روع و خوف - ((يقال لأحدهما : المنكر ، و للآخر : النكير)) : سُميا بهذا الاسم لأن الميت لم يعرفهما و لم ير صورة مثل صورتها ، قال الشارح البارع : ((و قال عليه السلام : القبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النيران)) : أخرجه الترمذي عن أبي سعيد و الطبراني عن أبي هريرة ، ثم الحديث محمول على ظاهره عند التحقيق ، قال بعض الأفاضل : و قد شومد الريحان و الياسمين في قبور الصالحين ، و النار في قبور غيرهم -

..... وبالجملة ! الأحاديث في هذا المعنى وفي كثير من أحوال الآخرة متواترة المعنى وإن لم يبلغ أحادها حد التواتر وأنكر عذاب القبر بعض المعتزلة والروافض ؛ لأن الميت جماد لا حياة له ولا إدراك فتعذيبه محال ؛ والجواب أنه يجوز أن يخلق الله تعالى في جميع الأجزاء أو في بعضها نوعا من الحيوة قدر ما يدرك ألم العذاب أو لذة التنعيم ، وهذا لا يستلزم إعادة الروح إلى بدنه . ولا أن يتحرك ويضطرب أو يرى أثر العذاب عليه ؛ حتى أن الغريق في الماء والمأكول في بطون الحيوانات ، والمصلوب في الهواء يعذب وإن لم نطلع عليه

((وبالجملة ! الأحاديث في هذا المعنى)) : من السؤال ومن عذاب القبر وتنعيمه ((وفي كثير من أحوال الآخرة)) : من البعث والحساب والكتاب والصراط والميزان والحوض والشفاعة وغيرها ((متواترة المعنى)) : يعني أفاد مجموعها بطريق الإجمال التواتر المعنوي ((وإن لم يبلغ أحادها حد التواتر)) : يعني وإن كانت جزئياتها وأفرادها من حيث ألفاظها لا تبلغ حد التواتر ((وأنكر عذاب القبر بعض المعتزلة والروافض)) : و اختلف الناس في عذاب القبر ، والمذاهب الشائعة ثلاثة : الأول : إن الميت حي في قبره ، فيعذب ، وهذا هو مذهب جمهور أهل السنة والجماعة ، وذلك فإن جواب الميت لمنكر ونكير يدل على إعادة الروح ؛ إذ الجواب فعل اختياري ، فلا يتصور بدون الاختيار ، والثاني : إنه جماد ، يعذب ، وهذا ما ذهب إليه صالحية المعتزلة ، وطائفة من الكرامية ، زعموا أن التعذيب مشروط بالإدراك ، والإدراك غير مشروط بالحياة ، وهو خلاف العقل ، هذا لا يقوله عاقل ، و

الثالث : انه جماد لا يعذب ، ولا يدرك العذاب ، وهذا مذهب جمهور المعتزلة و الروافض ، فأراد الشارح قدس سره أن يذكر المذهب الأخير مع إبطاله ، فقال : وأنكر إلى آخره .

براهين بعض القدرية والرافضة في إنكار عذاب القبر

((لأن الميت جماد لا حياة له ولا إدراك)) : هذا ما استدل به المنكرون من الحجة العقلية ((فتعذبه محال)) : فالنصوص الناطقة به مؤولة ((قدر ما يدرك ألم العذاب أو لذة التنعيم)) : يعني يجوز أن يخلق الله سبحانه في جميع أجزاء الميت أو بعض أجزائه نوعا من الحياة المباشرة الحاصلة قبل الموت ، وبه يدرك العذاب - ((وهذا لا يستلزم إعادة الروح إلى بدنه)) : وهذا جواب سؤال : و هو أن في خلق الله سبحانه نوعا من الحياة إعادة الروح ، وذلك يقتضي إعادة الحياة إلى البدن ، وذلك منتف بالمشاهدة ، و توضيح الجواب : إنا نمنع اقتضاء ذلك عود الحياة الكاملة إلى جميع البدن ، وغاية ما يقتضي إعادة الحياة إلى الجزء الذي به يدرك العذاب ، لأن خلق الحياة ضرورة لتحقيق معنى العذاب ، والضرورة تندفع بهذا القدر في كل من يعذب يدرك العذاب بجميع بدنه ، ولما يرد عليه : لو كان عذاب القبر بإحياء الميت ، وجب أن يتحرك ويضطرب في قبره ، وأن يرى أثر العذاب عليه : من الإحراق والضرب ، واللوازم كلها باطلة ، لأننا نشاهد الكافر وصاحب الذنوب الكبيرة ونراقبهما مدة ، ولا نشاهد هذه الأمور فيهما فأجاب عنه : ((ولا أن يتحرك و يضطرب أو يرى أثر العذاب عليه)) : و وجه الدفع أن كونه حيا لا يوجب رؤية هذه الأمور فيه ، فإن هذه العين لا تصلح لمشاهدة هذه الأمور الملكوتية التي من جملتها الأحوال المتعلقة بالآخرة ، فيجوز أن يحيي الميت ، و يشاهد هذه الأمور الملكوتية ، فينعم أو يعذب ولا نشاهد حياته ، وما يصل إليه من تلك الأمور ، قال : الحجة في الإحياء ، و الأصح أن تصدق بأن الحية ، مثلا : موجودة تلدغ الميت ، ولكننا لا نشاهد ذلك ، فإن هذه العين

لاتصلح لمشاهدة تلك الأمور الملكوتية ، وكل ما يتعلق بالآخرة ، فهو من عالم الملكوت ، ألا ترى أن الصحابة كيف كانوا يؤمنون بتزول جبرئيل ، وما كانوا يشاهدونه ، ويؤمنون بأنه ﷺ يشاهده ، فإن كنت لاتؤمن بهذا ، فتصحيح الإيمان بالملائكة والوحي أهم عليك ، وإن أمنت به ، وجوزت أن يشاهد النبي ﷺ مالا تشاهده الأمة ، فكيف لايجوز هذا في الميت ، وإن تتذكر أمر النائم ، فإنه يرى في منامه حية تلدغ ، وهو يتألم بذلك ، حتى تراه في نومه يصبح ، ويعرق جبينه ، وقد ينزعج عن مكانه ، كل ذلك يدرك من نفسه ، ويتأذى به ، كما يتأذى اليقظان ، وهو يشاهده ، وأنت ترى ظاهره ساكنا ، ولا ترى حوالبه حية ، والحية موجودة في حقه ، والعذاب حاصل له ، ولكنه في حقه غير مشاهد ، وبذلك ينقل عرق شبهة المنكرين بالكلية ، وقالوا : ومن الموتى ربما يأكله السبع أو يحرق في النار فيصير رمادا تذروه الرياح في المشارق والمغرب ، فكيف يعقل حياته وعذابه وسؤاله - و اجاب عنه بعض المحققين بأن هذا موسى ومجرد استبعاد بخلاف المعتاد وهو لاينفي الإمكان ، قال المحقق الدواني : وإنما الحق الذي انكشف لنا بطريق الاستبصار أن كل ذلك في حيز الإمكان ، وإن من ينكر بعض ذلك ، فهو نطيق حوصلته ، وجهله باتساع قدرة الله سبحانه ، وعجائب تدبيره ، فينكر من أفعال الله تعالى ما لم يأنس به ، ولم يالفه ، وذلك جهل وقصور ، فتأمل ، ولا تغفل - ((حتى أن الغريق في الماء والمأكول في بطون الحيوانات ، والمصلوب في الهواء يعذب وإن لم نطلع عليه)) :

هذا دليل على عدم الاستلزام ، يقول : إن الميت في بطون السباع وقصور الأبحار ، والمصلوب في الفضاء يُحيى ويسئل وينعم ويعذب ، ولا ينبغي أن ينكر ، لأن من أخفى النار في الشجر الأخضر قادر على إخفاء العذاب والنعيم ، وجميع هذه الأمور ، فتدبر .

..... و من تأمل في عجائب ملكه و ملكوته و غرائب قدرته و جبروته لم يستبعد أمثال ذلك فضلا عن الاستحالة . و اعلم أنه لما كان أحوال القبر مما هو متوسط بين أمور الدنيا والآخرة أفردما بالذكر ثم اشتغل ببيان حقية الحشر.....

((و من تأمل في عجائب ملكه)) و هو عبارة عن عالم المشاهدات ((و ملكوته)) : و هو عبارة عن المغيبات ((و غرائب قدرته و جبروته)) : الجبروت و العظمت بمنى و احد ، و هو العظمة و في إصطلاح الكلام : عبارة عن الصفات كما أن اللاموت عبارة عن الذات ((لم يستبعد أمثال ذلك)) : إذ الحياة غير موقوفة بالبدن ، فلا يبعد خلق الحياة في الأجزاء المتفرقة في جميعها أو في بعضها ؛ قال المحقق الدواني : و من تأمل في غرائب صنعه تعالى لم يستنكف عن قبول أمثال هذا ، فإن للنفس نشأة وهي في كل نشأة تشاهد صورا تقتضيها تلك النشأة ، فكما إنا نشاهد في المنام صورا لا نشاهدا في اليقظة ، كذلك نشاهد في حال الانخلاع عن البدن أمورا لم تكن نشاهدا في الحياة ، فتفكر -

((و اعلم أنه لما كان أحوال القبر)) : يعني أحوال البرزخ ((مما هو متوسط بين أمور الدنيا والآخرة)) : و ذلك لأنها نهاية الدنيا و بداية الآخرة ((أفردما بالذكر)) : على طريقته مباعدة من أحوال البعث ؛ ((ثم اشتغل ببيان حقية الحشر)) النشر : إحياء الخلق بعد موتهم ، و الحشر : سوقهم إلى موقف الحساب ، ثم إلى الجنة أو النار ؛ و هذا الحشر للأجساد عند أهل الحق ، لأن إحياء الله سبحانه الأبدان بعد موتها و تفرق أجزائها ، ممكن عقلا ، لأن أجزاء الميت قابلة للجمع على الوجه المخصوص ، وقابلة للحياة .

..... و تفاصيل ما يتعلق بأمور الآخرة و دليل الكل
أنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق و نطق بها الكتاب و
السنة فتكون ثابتة و صرح بحقية كل منها تحقيقا و
تاكيدا و اعتناء بشانه ، فقال :

((و تفاصيل ما يتعلق بأمور الآخرة)) : من أحوال الموقف و بيان
أحوال الجنة و النار - ((و دليل الكل)) : يعني ما يتعلق بكيفيات القيامة
و أحوالها ((أنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق)) : و كل أمر ممكن في
نفسه يخبر به الصادق الذي علم صدقه بأدلة قاطعة عقلية و سمعية ،
فهو حق ، و هو و اقع ، و قد أخبر الصادق عن هذا في مواضع كثيرة
بعبارات لا تقبل التأويل ، فيكون القول بحشر الأجساد و إحيائها حقا ، و
إلا لم يكن الصادق صادقا ، فتأمل : ((و نطق بها الكتاب و السنة)) :
حتى صار لكثرة تكراره في الكتاب و السنة و على السنة علماء الأمة مما
علم بالضرورة من الدين ، و انعقد الإجماع على كفر من أنكره جوازاً أو و
قوعاً . ((فتكون ثابتة)) : و يكون التصديق بها واجبا ، و وقوعها حقا ، و
إلا لم يكن الصادق صادقا مما علم أنفاً - ((و صرح بحقية كل منها)) :
حيث قال : البعث حق ، و الوزن حق ، و الكتاب حق ، و الصراط حق ، و
غيرها من القضايا الصادقة و العقائد الحقّة -

..... و البعث وهو أن يبعث الله تعالى الموتى من القبور ،
 بأن يجمع أجزائهم الأصلية و يعيد الأرواح إليها حق ، لقوله
 تعالى : ﴿ ثم انكم يوم القيمة تبعثون ﴾ و قوله تعالى ﴿ قل
 يحييها الذي انشأها اول مرة ﴾ الى غير ذلك من النصوص
 القاطعة الناطقة بحشر الاجساد -

البعث حق

مقدمة البعث

أقول توطئة و تمهيدا : إن ما قالت الفلاسفة في إثبات المعاد الروحاني و
 اللذات و الألام العقليين ، و كونهما أعظم من الحسيين ليس بمنكر ، فإن علماء
 الأمة الإسلامية أيضاً ذهبوا إلى ذلك ، بل إنما نفكر عليهم من جهة أنهم أنكروا
 المعاد الجسماني و اللذات ، و الألام الجسمانية في الدار الآخرة ، على ما دل عليه
 كتاب الله سبحانه ، و كلام رسوله ، في مواضع غير عديدة : بحيث لا يمكن
 تأويلها و صرفها عن الظاهر ، و ما قالوا : الأبدان البشرية تنعدم بصورها و
 أعراضها بالموت و زوال الحياة ، و لا يبقى إلا المواد العنصرية المتفرقة المختلطة
 بأجزاء العناصر ، و أنها لا تعاد أصلاً ، و ما دل عليه الشرائع من إثبات المعاد
 الجسماني ، و اللذات ، و الألام الجسمانية ، في الدار الآخرة ، أمثال ضربت على
 حد إفهام الخلق لبيان المعاد الروحاني ، و أحوال سعادة النفوس و شقاوتها بعد
 مفارقة الأبدان : لأن الأنبياء مبعوثون إلى كافة الخلق ، و أكثرهم قاصرون عن
 فهم المعاد الروحاني و اللذات العقلية ، كالأيات و الأحاديث المشعرة بالجهة و
 الجسمية ، فليس بشيء إذ لا يصح التأويل و الصرف عن الظاهر ، إلا إذا امتنع
 الحمل على الظاهر ، كما في الأيات و الأحاديث المشعرة بالجهة و الجسمية ، فإن

البرهان العقلي دال على امتناع الجهة والجسمية ، فيجب صرفها عن الظاهر ، و فيما نحن فيه لاقرينة عقليا للصرف عن الظاهر أصلا ورأسا ، بل أكثر الآيات و الأحاديث الواردة في ذلك يمتنع حملها على التشبيه و التمثيل ، كما يظهر لمن تتبع كتاب الله سبحانه و أحاديث رسوله ، و يعلم أن الشيخ الرئيس قد خالف جمهور الفلاسفة ، و اعترف بالحشر الجسماني ، حيث قال في " الشفاء " : يجب أن يعلم أن المعاد ، منه ما هو مقبول من الشرع و لا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة ، و تصديق خبر النبوة ، و هذا الذي للبدن عند البعث ، و خيرات البدن و شروعه معلومة لا يحتاج إلى أن يعلم ، و قد بسطت الشريعة الحق التي أتانا بها سيدنا و مولانا محمد ﷺ حال السعادة و الشقاوة اللتين بحسب البدن ، و منه ما يدرك بالعقل و القياس البرهاني و قد صدقته النبوة ، و هو السعادة و الشقاوة اللتان للأنفس ، انتهى كلامه بحروفه - ((و هو أن يبعث الله تعالى الموتى من القبور)) : يعني أنه سبحانه يحيي الأبدان بعد موتها ، و يبعث الموتى من القبور ، و من أجواف الوحوش و من حواصل الطيور ((بأن يجمع أجزائهم الأصلية)) : و هي الأجزاء الحاصلة في أول الفطرة ، و نفي بأول الفطرة أول تعلق الروح بالبدن ، لاجميع الأجزاء على الإطلاق ، يقول : إنه سبحانه يجمع أجزاء العبد بعد ما فرقها و ينشأها نشأة أخرى ، و يخلقه خلقا جديدا ، ((و يعيد الأرواح إليها)) بإعادة البدن المعلوم بعينه عند أكثر المتكلمين ، أو بأن يجمع الأجزاء المتفرقة كما كانت سابقا عند بعضهم ، و هم الذين ينكرون جواز إعادة المعلوم موافقة للفلاسفة ، و هم يدعون بدامة استحالاته ((حق)) : يجب الاعتقاد به ، و يكفر من أنكره ، يقول : إن المعاد الجسماني المتبادر عند إطلاق أهل الشرع حق بإجماع أهل الملل الثلاث ، و بشهادة نصوص القرآن و الأخبار المتواترة عن الأنبياء في المواضع المتعددة ، بحيث لا يقبل التأويل -

..... و أنكره الفلاسفة ، بناء على امتناع إعادة
المعدوم بعينه ، و هو مع أنه دليل لهم عليه يعتد به لغير
مضر بالمقصود ؛ لأن مرادنا أن الله تعالى يجمع الأجزاء
الأصلية للإنسان ، و يعيد روحه إليه ، سواء سمي ذلك
إعادة المعدوم بعينه أو لم يسم -

إذكار الفلاسفة للمعاد الجسماني، والأقوال المعتمدة في هذه المسئلة

((و أنكر الفلاسفة)) : و هذا الإنكار هو أحد الأمور التي كفروا بها ، و
اعلم : أن الأقوال الممكنة المعتمدة في هذه المسئلة لا تزيد على أربعة ، و ذلك
لأن الحق إما أن يكون المعاد هو المعاد الجسماني فقط ، و هو قول أكثر
المتكلمين ، أو المعاد الروحاني فقط ، و هو قول أكثر الفلاسفة الإلهيين ، أو
كل واحد منها حق ، و هو قول أكثر المحققين ، أو الحق هو بطلانها معا ، و
هو قول القدماء من الفلاسفة الطبيعيين إذا النفس عندهم المزاج فقط ، فإذا
مات الإنسان فقد عدت النفس ، ثم إنهم أنكروا إعادة المعدوم ، فحينئذ
يلزم إنكار المعاد مطلقا ثم إن المعاد الجسماني مبني على ثلاث مقدمات :

بناء المعاد الجسماني على مقدمات ثلاثة

أحدها إثبات أن إعادة المعدوم جائزة ، و إثبات أن الأجزاء التي تفرقت
يمكن تأليفها بعينها ، و ثانيها : إنه سبحانه قادر على جميع الممكنات ، و
ثالثها : إنه سبحانه عالم بجميع المعلومات الكلية و الجزئية ، لأنه سبحانه
كلما ذكر في القرآن هذه المسئلة بنى تقريرها على هذه المقدمات الثلاث ، منها
قوله سبحانه : ﴿ أمن يبدء الخلق ثم يعيده ﴾ إشارة إلى مقدمتين : أحدهما

أن عوده ممكن في نفسه ، ثانيتهما : إنه سبحانه قادر على هذا الممكن ، ولو لم يكن كذلك ، لما كان الابتداء ممكناً ، وقوله سبحانه : ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ إشارة إلى المقدمة الثالثة ، وهي أنه سبحانه عالم بكل المعلومات ، وقوله سبحانه : ﴿ ضرب لنا مثلاً ونسى خلقه ﴾ إلى قوله ﴿ وهو بكل خلق عليم ﴾ فقوله : ﴿ انشأنا أول مرة ﴾ إشارة إلى الجواز الذاتي والقدرة ، وقوله : ﴿ وهو بكل خلق عليم ﴾ إشارة إلى كمال العلم ، وقوله سبحانه : ﴿ أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم ﴾ إشارة إلى الجواز الذاتي ، وإلى كمال القدرة ، ثم قال : ﴿ بلى وهو الخلاق العليم ﴾ إعادة لتلك المقدمة مع مقدمة العلم ﴿ وقوله سبحانه : ﴿ هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أمون عليه ، وله المثل الأعلى ﴾ إلى قوله : الحكيم ، فقوله : ﴿ يبدأ الخلق ثم يعيده ﴾ إشارة إلى الجواز الذاتي وكمال القدرة ، ثم قوله : ﴿ وهو العزيز ﴾ إشارة أيضاً إلى كمال القدرة ، وقوله : ﴿ الحكيم ﴾ إشارة إلى كمال العلم ، وإذا ثبت هذه المقدمات الثلاث ظهر أن المعاد الجسماني جائز عقلاً ، وواجب نقلاً .

امتناع إعادة المعدوم بعينه، شبهة عقلية للفلاسفة

((بناء على امتناع إعادة المعدوم بعينه)) : شبهة الفلاسفة أن حشر الأجساد موقوف على صحة إعادة المعدوم ، وهو ممنوع ، واستدلوا عليه بوجوه : منها : أن الحكم عليه بصحة العود يقتضي تعيينه في ذاته وتخصيصه في نفسه ، وهو بعد عدله نفي محض ليس له تخصص ولا تشخص ، فكان الحكم عليه باطلاً ، ومنها : لو أعيد تخلل العدم بين الشيء ونفسه ، إذ المفروض أن المعاد هو المبتدأ بعينه ، وتخلل العدم بين الشيء ونفسه محال ، ومنها : إنه لو جاز إعادة المعدوم بعينه لجاز إعادة وقته الأول ، وهذا دافع الامتياز بين المبتدأ والمعاد ، إذ يلزم أن يكون الشيء الواحد من حيثية و

احدة مبتدأ و معاداً ، و الامتياز بينهما ضرورى في نفس الأمر فافهم .
 ((قلنا)) : و الجواب عن جميع هذه الوجوه حرف واحد ، لأننا قد أثبتنا أن
 جميع ما سوى الله سبحانه جائز العدم ، و أن الحادث إذا عدم فإنه بعد
 العدم جائز الوجود ، و الله سبحانه قادر على جميع الجائزات ، فوجب
 القطع بأنه قادر على إعادته بعينه بعد العدم ، و أيضا لا يلزم إعادة المعدوم
 التى دل الدليل على استحالتها إذ البدن المعاد مغائر للبدن الأول بحسب
 التشخيص ، و النصوص أيضا دالة على كون المعاد غير الأول بحسب
 التشخيص ، فقولهم محض هذيان . ((و هو)) : يعني امتناع إعادة المعدوم
 ((مع أنه دليل لهم)) : للفلاسفة الملاحدة . ((عليه يعتد به)) : بل كل
 برهانهم عليه مخدوش غير مضر بالمقصود ، بل الحق أن إعادة النفس إلى
 بدن مثل بدنها الذي كان لها في الدنيا بعد مفارقتها عنه يوم القيامة : كما
 نطقت به الشريعة الحقة ، أمر ممكن غير مستحيل ، فوجب التصديق بها
 لكونها من ضرورات الدين ، و إنكارها كفر بواح ، و لا بعد فيها أصلا ، بل
 الاستبعاد في تعلق النفس به في بدو الأمر أشد من الاستبعاد في عودها اليه ،
 و الاستبعاد أيضا في إيجاد النامس و تكوين أجسادهم دفعة واحدة ، كما
 يشاهد من تكون اصناف الحيوانات في الصيف دفعة ، فتدبر . ((لأن
 مرادنا)) : يعني بالبعث و المعاد ((أن الله تعالى يجمع الأجزاء الأصلية
 للإنسان ، و يعيد روحه)) : فأما الزائد الذى يتبدل باختلاف أحوال السمن
 و الهزال ، فلا عبرة به ؛ فإن أجزاء الغذاء تتوارد عليه و تنزل عنه ، لانا نعلم
 بالضرورة أن كل إنسان باق من أول العمر إلى آخره ، و أجزاء الغذاء تتوارد
 عليه و تزول ، و الواجب في إعادة تلك الأجزاء الأصلية لا جميع الأجزاء .
 ((سواء سمي ذلك إعادة المعدوم بعينه أو لم يسم)) : يعني أن هذا الجمع و
 الإعادة ليس من قبيل إعادة المعدوم .

اختلاف علماء الإسلام فقال قوم :

و اعلم : قد اختلف علماء الإسلام ، فقال قوم : إنه سبحانه يعدم الذوات ثم يعيدها ، وقال آخرون : لا يعدمها بل يفرق أجزاء السماوات و الأرض ، ثم يؤلفها كما كانت ، و احتج الأولون بأيات إحداها قوله سبحانه : ﴿ كل شيء مالک إلا وجهه ﴾ فقوله : كل شيء لفظ عام يتناول الكل ، و الهلاك عبارة عن العدم بدليل قوله : ﴿ ان امرؤ ملک ﴾ يعني فني ولم يبق ، فلو تفرقت الأجزاء و ما عدمت و ما فنيت ، يصدق أن السماوات ملكت ، و لا يصدق أن تلك الذوات و تلك الأجزاء ملكت ، فلما قال : " كل شيء مالک " علمنا أن الذوات تصير معدومة ، و أجاب عنه الآخرون ، فقالوا : الهلاك عبارة عن خروج الشيء عن كونه منتفعا ، و إذا تفرقت أجزاء السماوات و الأرض ، فقد خرجت عن كونها منتفعا بها ؛ و هذا القدر يكفي صدق قولنا : إنها بلكت ، و أجاب عنه الفخري بأن الأجزاء إذا تفرقت فقد خرجت السماء و الأرض عن كونهما منتفعا بهما ، إما أنه ما خرجت تلك الأجزاء عن كونها منتفعا بها ؛ لأنها صالحة لأن تتألف منها السماوات و الأرض ، و صالحة لا يستدل بها على الصانع القديم ، فثبت أن الأجزاء و الذوات لو بقيت ، لما صدق عليها أنها ملكت ، و بقوله سبحانه : ﴿ هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده ﴾ و لفظ الخلق متناول لجميع المخلوقات ، فدللت هذه الآية على أنه سبحانه يعيد جميع مخلوقاته ، و الإعادة لا تعقل إلا بعد تقدم الأفناء ، فدل هذا على أنه سبحانه يعدم جميع مخلوقاته ، و بقوله سبحانه : ﴿ هو الأول و الآخر ﴾ ، معنى كونه أولاً هو أنه سبحانه كان موجودا في الأزل ، و ما كان معه غيره ، و معنى كونه آخرًا هو أنه سبحانه يبقى في الأبد ، و لا يكون معه غيره ، و هذا يقتضي أنه سبحانه يعدم جميع المخلوقات حتى يتحقق كونه آخرًا ، و قوله سبحانه : ﴿ كما بدأنا أول خلق نعيده ﴾ يقول : إن الإعادة على وفق

الإبتداء ، ولما كان الابتداء عبارة عن خلق الذوات وخلق التأليف فيها ، و
جب أن تكون الإعادة لخلق الذوات وخلق التأليف فيها ، فهذه جملة الوجوه
دلت على أنه سبحانه يعدم الذوات .

و أما الذين قالوا : إنه سبحانه يفرق الأجزاء ولا يعدمها ، إنهم اختاروا
هذا القول ، لأن إعادة المعدم عندهم مستحيلة ، قالوا : إنه سبحانه لو
أعدم الأجزاء و الذوات ، لكان الذي يوجد بعد ذلك مغائراً لتلك الأشياء
التي عدت أولاً ، وعلى هذا لا يكون الثواب و اصلاً إلى المطيع و العقاب إلى
العاصي ، و ذلك باطل ، فلأجل هذه الشبهة قالوا : إنه سبحانه يفرق الأجزاء
و يزيل التأليف عنها ، فإذا أعاد التأليف إليها و خلق الحياة فيها ، كان هذا
الشخص هو عين ذلك الشخص كان موجوداً قبل ذلك ، فحينئذ يصل
الثواب إلى المطيع و العقاب إلى العاصي ، أو نقول : ولا يلزم منه كون المثاب و
المعاقب مغائراً لمن صدر عنه الطاعات و السيئات ، لأن العبرة في ذلك للنفس
الناطقة ، و الأجزاء الأصلية للبدن ، و أجاب عنه الفخر أن المشار إليه لكل
أحد بقوله : أنا ليس هو مجرد تلك الأجزاء و الذوات ، و ذلك لأننا إذا قدرنا أن
هذه الأجزاء تفرقت ، و صارت تراباً من غير حياة و لا تأليف ، فإن كل أحد
يعلم أن ذلك القدر من التراب ليس عبارة عن زيد ، بل الإنسان المعين إنما
يكون موجوداً إذا تألفت تلك الأجزاء على وجه مخصوص ثم قام بها حياة ،
و علم ، و قدرة ، و عقل ، و فهم ، فثبت أن الشخص المعين عبارة عن تلك
الأجزاء الموصوفة بالصفات المخصوصة ، و كانت تلك الصفات أحد أجزاء
مامية ذلك الشخص من حيث أنه ذلك الشخص ، و عند تفرق الأجزاء تبطل
تلك الصفات ، و إن امتنعت الإعادة على المعدم امتنعت الإعادة على تلك
الصفات ، فيكون العائد صفات أخرى ، لا تلك الصفات باعتبارها كان ذلك
الشخص ذلك الشخص ، و على هذا لم يكن العائد ثانياً الذي كان موجوداً
أولاً فلم يكن زيد الثاني عين زيد الأول .

..... و بهذا يسقط ما قالوا : إنه لو أكل إنسان إنسانا بحيث صار جزءاً منه ، فتلك الأجزاء إما أن تعاد فيهما و هو محال ، أو في أحدهما ، فلا يكون الآخر معاداً بجميع أجزائه ، و ذلك لأن المعاد إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية . من أول العمر إلى آخره ، و الأجزاء المأكولة فضلة في الأكل لا أصلية . فإن قيل هذا قول بالتناسخ ؛ لأن البدن الثاني ليس هو الأول ؛ لما ورد في الحديث من أهل الجنة جرد مرد ، و إن الجهنمي ضرسه مثل أحد - و من ههنا قال من قال ما من مذمب إلا و للتناسخ فيه قدم راسخ ؟

قالوا: تلك الأجزاء إما أن تعاد فيهما، شبهة عقلية للفلاسفة

((و بهذا يسقط)) : و بما ذكرنا أن البعث هو أن يجمع الله سبحانه أجزائهم الأصلية ، اندفع ((ما قالوا)) : يعني الفلاسفة الزنادقة في شبهة امتناع إعادة المعدوم بعينه ، و امتناع حشر الأجساد . و تقريره : ((إنه لو أكل إنسان إنساناً آخر و صار أجزاء المأكول أجزاء الأكل)) ، فلو فرض إعادة ذنك الأنسانين فإما أن تعود - ((تلك الأجزاء)) : يعني الأجزاء التي كانت للمأكول ثم صارت أجزاء للأكل ، لأن أجزاء الغذاء قد صارت أجزاء بدن المغتذى)) إما أن تعاد فيهما)) : يعني في الإنسانين و كلا البدنين ((و هو محال)) : لأنه قد علم و قد تقرر في موضعه أنه يستحيل أن يكون جزء واحد بعينه في أن واحد في شخصين متباينين ، ((أو في أحدهما ، فلا يكون الآخر معاداً بجميع أجزائه)) : يعني و إما أن تعود في أحد الإنسانين و أحد البدنين ، فأما أن يعود في المأكول فحينئذ ضاع بدن الأكل أو في الأكل فحينئذ ضاع بدن المأكول ، و أما ما كان

فلا يعود أحدهما معادا بتمامه بجميع الأجزاء ، بل ببعضها ، فلا يكون معادا بعينه ، ((وذلك لأن المعاد إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية)) : وحاصلة : إنا بينا أن الاعتبار إعادة الأجزاء والأصلية لا إعادة الأجزاء الفاضلة أن لكل إنسان أجزاء أصلية لا يقع فيه التفاوت مدة حياته ، وأجزاء فاضلة وقد يقع التفاوت فيها ، فالمعاد من كل من الإنسانين أجزاء أصلية يكون بها الإنسان إنسانا ، فإن تلك الأجزاء هي الباقية ((من أول العمر إلى آخره ، والأجزاء المأكولة فضلة في الأكل لا أصلية :)) لأن الأجزاء الأصلية لكل مكلف أجزاء فاضلة بالنسبة إلى غيره ، فإذا أعيد فلا يعاد في الأكل ، و يعاد في المأكول ، فحينئذ لا يلزم أن لا يكون أحدهما معادا بتمامه ، و من أنصف و ترك العناد علم أن هذه الأجوبة وافية بدفع هذه الشبهات ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : شبهة عقلية للفلاسفة

((فإن قيل)) : شبهة عقلية من الفلاسفة الملاحدة على المعاد الجسماني ، وتقريرها : إن أجزاء البدن المشخص كبذن زيد مثلاً إذا تفرق أجزائه وانتفى الاجتماع والشكل المعينان ، لم يبق بدن زيد ، فإذا أعيد فإما أن يعاد ذلك الاجتماع والشكل بعينهما ، أولا ، على الأول يلزم إعادة المعدوم ، وعلى الثاني لا يكون المعاد بعينه هو البدن الأول ، بل مثله ، وحينئذ يكون تناسخا ، وهذا الحديث يؤيد كون البدن الثاني غير الأول بحسب الشخص ، ((ومن هنا)) : من أن يكون القول بالبعث قولاً بالتناسخ . ((قال من قال ما من مذهب إلا و للتناسخ فيه قدم راسخ)) : و إنما تختلف طرقهم في ذلك ، فأما تناسخية الهند فأشد اعتقاداً في ذلك ، و التناسخية منهم قالوا : بتناسخ الأرواح في الأجساد ، والانتقال من شخص إلى شخص ، وما يلقي من الراحة والتعب و

الدعة و النصب . قال الحافظ تقي الدين الحضير الدمشقي : وقفت على مصنف لطيف لابن تيمية ولم يتم وفي هذا الكتاب رمز إلى أنه من القائلين بتناسخ الأرواح ، هذا كلامه بلفظه . أقول : القول بتناسخ الأرواح كفر صراح ؛ لأنه عبارة عن اعتقاد أن أرواح من يموتون تتصل بغيرهم ، قد يتصل بكلب ، ثم يتصل بحمار ، ثم يتصل بثور ، وهكذا إلى غير نهاية ، وهذا يقتضى أن لا بعث وأن لاجزاء ، وهذا غير ما تنطق به الشرائع الإلهية كلها ، فهو مصادم للأنبياء وما جاء به الأنبياء ، وكيف لا يكون ما هذا حاله كفراً ، وهذا المذهب لادلل عليه من العقل والنقل ، ولقد كان التناسخ مقالة لفرقة في كل امة ، تلقوها من المجوس المزدكية ، والهند البرهمية ، ومن الفلاسفة الدمرية ، و الصابية ، و مذهبهم : أن الله سبحانه قائم بكل مكان ، ناطق بكل لسان ، ظامر بشخص من أشخاص البشر ، وذلك معنى الحلول ، وقد يكون الحلول بجزء ، وقد يكون بكل ، أما الحلول بجزء فهو كإشراق الشمس في كرة ، أو كإشراقها على البلور ، و أما الحلول بالكل فهو كظهور ملك بشخص ، أو كشیطان بحيوان ، وهذه كلها كفریات ، و الغلاة من الرافضة على أصنافها كلهم متفقون على التناسخ والحلول ، فتأمل ولا تغفل .

..... قلنا : انما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثاني مخلوقا من الأجزاء الأصلية للبدن الأول ، وإن سعى مثل ذلك تناسخا كان نزاعا في مجرد الاسم ، و لا دليل على استحالة إعادة الروح إلى مثل هذا البدن ، بل الأدلة قائمة على حقيقته ، سواء سعى تناسخا أم لا

((قلنا : انما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثاني مخلوقا من الأجزاء الأصلية للبدن الأول)) : يقول إنما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن المحشور مؤلفا من الأجزاء الأصلية للبدن الأول : لأن التناسخ تعلق النفس ببدن آخر لا يكون مخلوقا من أجزاء البدن الأول ، و أما تعلقه بالبدن المؤلف من الأجزاء الأصلية للبدن الأول بعينها ، فلا يكون تناسخا في شيء ، وكيف يكون مثله تناسخا مع أن البدن يتبدل يوما فيوما هيئة وتركيبا ؛ مع أنه لا يعد من التناسخ - قال المحقق الدواني : وكون الشكل و الاجتماع بالشخص غير الشكل الأول ، و الاجتماع السابق لا يقدم في المقصود : و هو حشر الأشخاص الإنسانية بعينها ، فإن زيدا مثلا شخص واحد محفوظ وحدته الشخصية من أول عمره إلى آخره بحسب العرف و الشرع ، و إن كان الشكل الثاني مخالفا للشكل الأول ، كما ورد في الحديث. ((و إن سعى مثل ذلك)) : يعني تعلق النفس من البدن الثاني الذي هو المخلوق من الأجزاء الأصلية للبدن الأول ((تناسخا كان نزاعا في مجرد الاسم)) : و حينئذ النزاع يكون لفظيا لا حقيقيا واقعيا ، و النزاع في الالفاظ ليس من شأن هذه الحقائق الاعتقادية ، كما لا يخفى ((و لا دليل على استحالة إعادة الروح)) : لا من الدلائل العقلية ، و لا من الدلائل

النقلية . ((إلى مثل هذا البدن)) : وإذا كان كذلك ، فلا يستحيل إعادة الروح إليه ((بل الأدلة قائمة)) : من نصوص القرآن والأحاديث ((على حقيقته)) : حقية إعادة الروح ((سواء سمي تناسخا أم لا)) : والحاصل : أن المعاد الجسماني عبارة عن عود النفس إلى بدن هو ذلك البدن بحسب الشرع والعرف ، ومثل ذلك التبدلات والمغايرات التي لا تقدر في الوحدة بحسب العرف والشرع ، لا تقدر في كون المحشور هو المبدأ ، فافهم ذلك ، و اعلم أن المعاد الجسماني مما يجب الاعتقاد به و يكفر منكره ، قال الفخر الرازي : إن الجمع بين إنكار المعاد الجسماني و بين الإقرار بأن القرآن حق ، متعذر ، تدبر به .

..... و الوزن حق لقوله تعالى : ﴿ و الوزن يومئذ الحق ﴾
و الميزان عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال ، و العقل قاصر
عن ادراك كيفيته . و أنكره المعتزلة لأن الأعمال أعراض إن
أمكن اعاتتها لم يمكن وزنها ، و لأنها معلومة لله تعالى فوزنها
عبث . و الجواب أنه قد ورد في الحديث إن كتب الأعمال هي
التي توزن فلا إشكال . و على تقدير تسليم كون أفعال الله
معللة بالأغراض لعل في الوزن حكمة لانطاع عليها و عدم
اطلاعنا على الحكمة لا يوجب العبث

الميزان حق

((و الوزن)) : عرّفه في " العمدة " بما عرّفه الشارح ، و هو أن يعرف به
مقادير الأعمال خيرا كان أو شرا ، و العقل قاصر عن إدراك كيفيته بل نومن به و
نفوّض كيفيته إلى الله سبحانه ، و هو ميزان حقيقي له كفتان و لسان ، ذهب
إليه جمع كثير من المفسرين ، و قد ورد في الحديث الصحيح تفسيره بذلك ،
عملا بالحقيقة لإمكانها ((حق)) : ثابت دلت عليه قواطع السمع ، و هو ممكن
أخبر به المعلوم ، فوجب التصديق به . لقوله تعالى ((و الوزن يومئذ الحق)) :
دليل أمل الحق ، و منه قوله سبحانه : ﴿ و نضع الموازين القسط ﴾ و منه قوله :
﴿ فهو في عيشة راضية ، و أما من خفت موازينه فأمه هاوية ﴾ .

حقيقة الميزان ، و الأجوبة عن شبهات القدرية

((و أنكره المعتزلة)) : قالوا : المطلوب منه العدل في الحكم و عدم الميل و
الظلم في القضاء ، شبهة المعتزلة : هي أن الأعمال أعراض ، و قد عدمت و
تلاشت ، فلا يمكن إعاتتها ، لأن إعادة المعدوم ممنوع ، و على تقدير إعاتتها لا يمكن
وزنها ، لأنها ليست لها خفة و لا ثقل ، و على تقدير إمكانه مقاديرها معلومة عند

الله ، ((فوزنها عبث والجواب أنه قد ورد في الحديث إن كتب الأعمال هي توزن ، فلا إشكال)) : و حاصله : بأن الموزون صحائف الأعمال ، فإن الكرام الكاتبين يكتبون الأعمال في صحائف هي أجسام ، ووجهه أنه سبحانه يحدث في صحائف الأعمال ثقلا بحسب درجاتها عنده سبحانه ، وهو عبارة حجة الإسلام في عقائده ، وعبارته في "الاقتصاد" : فإذا وضعت في الميزان خلق الله تعالى في كفتها ميلا بقدر رتبة الطاعات ، وقيل : تجعل الحسنات أجساما نورانية ، والسيئات أجساما ظلمانية ، واقتصر المحقق ابن الهمام وحجة الإسلام على الأول ؛ لأنه الذي دلت عليه الأحاديث مثل حديث البطاقة ، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

أفعال الله تعالى معللة بالأغراض بيان الاختلاف ومحاكمة صاحب العقبات

((و على تقدير تسليم كون أفعال الله معللة بالأغراض)) : يقول : إن أفعال الله سبحانه غير معللة بالأغراض ، فيصح له سبحانه أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، فلا يستل عما يفعل ، وهم يستلون - و اعلم ذهب الفلاسفة وأهل السنة والجماعة إلى أن أفعال الله سبحانه غير معللة بالأغراض ؛ لأن الغرض هو الأمر الباعث للفاعل على الفعل ، وهو المحرك الأول للفاعل ، ولذلك قيل : إن العلة الغائية علة فاعلية لفاعلية الفاعل ، والله سبحانه أجل من أن ينفع عن شيء أو يستكمل بشيء فلا يكون فعله معللا بغرض ، وأيضا كل من يفعل لغرض ، فوجود ذلك الغرض بالنسبة إليه أولى من عدمه ، فلو كان لفعله سبحانه غرض لزم كونه مستكملا بغيره ، وهو ذلك الغرض ، وفي "العقائد العضدية" : راعى الحكمة فيما خلق وأمر ، وقال شارحه : وأودع فيهما المنافع ولكن لا شيء ، ومنها باعث له على الفعل وإن كانت معلولة له سبحانه كما أن من يغرس غرسا لأجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخرى يغرس على ذلك الغرس كالاستغلال به والانتفاع بأغصانه وغيرهما ؛ مع أن الباعث له على الغرس هو

الثمرة لاغير ، فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة إليه سبحانه بمنزلة ما سوى الثمرة بالسنة إلى الغارس ؛ والآيات والأحاديث الموممة للأغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح . والمعتزلة أثبتوا لفعله سبحانه غرضاً ، وتمسكوا بأن الفعل الخالي عن الغرض عبث ، وهو نقص ، فلايجوز على الله سبحانه ، ورد بان العبث هو الخالي عن المنفعة والمصلحة لاالخالي عن الغرض ، وأفعاله سبحانه مشتملة على حكم ومصالح لاتعد ولاتحصى كما لايفضى - أقول : و الحق الحقيق بالتحقيق ما قال صاحب " العبارات " قال : قد اشتهر فيما بينهم أن أفعال الله تعالى غير معللة بالأغراض ، فإن أريد بالغرض تحصيل الفاعل كمالاً لنفسه بايجاد الفعل ، فهو حق إذاأفعال الإلهية مترتبة على كماله تعالى ، فهو تعالى تام بالفعل والأفعال أثار تمامه وتوابع كماله ، وإن أريد به الغاية أي الذي يقصد بالغير ، فتلك كلمة حق أريد بها الباطل ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً و أنكم إلينا لا ترجعون ﴾ وتعليل الأفعال بالغايات قد بلغ تواتره في الكتاب والسنة حدًا لايتأتى إنكاره إلا ممن سفه نفسه ، وحمل اللام على العاقبة تأويل ، فافهم . ((لعل في الوزن حكمة لانطلع عليها)) : ولئن سلمنا أنها معللة بها ولعل في الوزن حكمة بعد أن يكون الأعمال معلومة له سبحانه ، حكمة لانعلمها ، و لايجب علينا بيان وجه الحكمة ، فإنه إذا لم يكن الحكمة والتزام رعايتها واجبا عليه سبحانه بحسب الواقع ، فكيف يكون وجهها واجبا علينا - ((و عدم اطلاعنا على الحكمة لايجب العبث)) : قال في " الاقتصاد " : أي بُعد في أن تكون الفائدة فيه أن يشاهد العبد مقدار أعماله ، و يعلم أنه مجزى بعمله بالعدل ، أو متجاوز عنه باللطف ، وقد لخص هذا في " العقيدة القدسية " بقوله : هي وإن كانت معلومة عنده سبحانه ، لكن الوزن ليظهر العدل في العقاب والفضل في الثواب ، وقال بعض المتأخرين : لايبعد أن يكون من الحكمة في ذلك ، ظهور مراتب أرباب الكمال و فضائح أرباب النقصان على رؤوس الأشهاد ، فاحفظ .

..... والكتاب المثبت فيه طاعات العباد و معاصيهم
يؤتى للمؤمنين بإيمانهم ، و الكفار بشمائلهم و وراء
ظهورهم حق ؛ لقوله تعالى : ﴿ و نخرج له يوم القيمة
كتابا يلقيه منشورا ﴾ و قوله تعالى : ﴿ فاما من اوتى كتابه
بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا ﴾ و سكت عن ذكر
الحساب اكتفاءً بالكتاب و أنكرته المعتزلة زعما منهم أنه
عبث و الجواب منه مامر -

والكتاب حق

((و الكتاب)) : بأن اعطاء كتب الأعمال في أيدي العمال ((المثبت فيه)):
يعني المكتوب فيه ((طاعات العباد و معاصيهم)) : إن الله سبحانه و كل على
كل مكلف ملكين يحصيان أقواله و أفعاله ، يكتب أحدهما حسناته ، و الآخر
سيئاته ، قال الله سبحانه : ﴿ و إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين و عن الشمال
قعيد مايلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ ((يؤتى المؤمنين بإيمانهم ، و
الكفار بشمائلهم و وراء ظهورهم حق)) : قال إمام الدين و الدنيا أبوحنيفة في
" كتاب الوصية " : و قراءة الكتب حق لقوله سبحانه : ﴿ اقرا كتابك ﴾ يقول:
و من اعتقاد أهل الحق بأن إعطاء كتب الأعمال للقراءة في أيدي العمال حق،
و هي كتب الحفظة أيام حياتهم إلى حين مماتهم ، و فيه يقول سبحانه : ﴿ أم
يحسبون أنا لا نسمع سرهم و نجوامهم ، يعني ما يخفونه من الغير و ما يتكلمون
به فيما بينهم ((منشورا)) : مفتوحا و مكشوف ، و قوله سبحانه : ﴿ وراء
ظهره ﴾ يعني بشماله من وراء ظهره ، و قوله سبحانه : ﴿ فسوف يدعو
ثبورا ﴾ يعني ملاكا ، يقول : ياثبورا ، و ذلك أنه كان في الدنيا مسرورا باتباع

مواه وبدنياه ، ((وسكت عن ذكر الحساب)) : يعني لم يقل الإمام النسفي :
والحساب حق ، مع أنه من اعتقاد أهل الحق اكتفاءً بالكتاب : لأن قراءة
الكتاب من جملة الحساب أو من مقدماته .

انكار القدرية بقولهم الناقصة كضربوا

((وأنكر المعتزلة)) : بقولهم الناقصة مع وجود الأدلة القاطعة - ((زعموا
منهم أنه عبث)) : فأى فائدة في هذا ، إن محاسبة أعمال العباد إنما يكون
بمعرفة كميتها ، وكميتها معلومة له سبحانه من شمول علمه بجميع
المعلومات ، وبجميع أفعالهم ، وسائر أحوالهم - ((والجواب منه مأمور)) :
يعني لا نطلب لفعل الله سبحانه فائدة ، لأن أفعال الله سبحانه غير معللة ،
فإنه لا يسئل عما يفعل ، وهم يسئلون - ولقد ذكرنا ما فيه من الفائدة ،
لعل في الحساب حكمة لا نطلع عليها ، وقد سبق أنقأ : وعدم اطلاعنا
لا يوجب العبث ، قال المحقق الدواني : الحكمة في الحساب مع أنه تعالى عالم
بتفاصيل أعمال العباد ، أن تظهر فضائل المتقين و مناقبهم ، و فضائح
العصاة و مثابهم على أهل العرصات بتدبر -

..... و السؤال حق لقوله عليه السلام : إن الله يدني المؤمن فيضع عليه كنفه و يستره ، فيقول : أتعرف ذنب كذا أتعرف ذنب كذا ؟ فيقول نعم أى رب ؛ حتى إذا قرره بذنوبه و رأى في نفسه أنه قد ملك قال : سترتها عليك في الدنيا و أنا أغفرها لك اليوم فيعطي كتاب حسناته . و أما الكفار و المنافقون . فينادى بهم على رؤوس الخلائق هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ﴿ ألا لعنة الله على الظلمين ﴾ . و الحوض حق لقوله تعالى : ﴿ إنا اعطيناك الكوثر ﴾ ، و لقوله عليه السلام : حوضي مسيرة شهر . و زواياه سواء ماءه أبيض من اللبن و ريحه أطيب من المسك و كيزانه أكثر من نجوم السماء ، من يشرب منها فلا يظمأ أبدا ؛ و الأحاديث فيه كثيرة و الصراط حق و هو جسر ممدود على متن جهنم أدق من الشعر و أحد من السيف يعبره أهل الجنة و تزل به أقدام أهل النار . و أنكره أكثر المعتزلة ، أنه لا يمكن العبور عليه و إن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين . و الجواب أن الله تعالى قادر على أن يمكن من العبور عليه ، و يسهله على المؤمنين ، حتى أن منهم من يجوزه كالبرق الخاطف و منهم كالريح الهابة و منهم كالجواد المسرع إلى غير ذلك مما ورد في الحديث .

و السؤال حق في الموقف بالأدلة القطعية

((و السؤال)) و هذا السؤال في الموقف عند الحساب ، يقول و من اعتقاد أهل الحق أن سؤال الله سبحانه عن العباد عن أعمالهم في الموقف ، ((حق)) : مطابق للواقع ، و الإيمان به واجب ، قال الله سبحانه : ﴿ و

لنستلن الذين أرسل إليهم ﴿ و قال : ﴿ وقفومهم أنهم مسئولون ﴾ و نحوما من الآيات البينات ((لقوله عليه السلام إن الله يدني المؤمن)) : يقربه من جنبه الأقدس لا يعرف حقيقته ، أو يقربه قرينة كرامة لا قرب مسافة : لأن الله سبحانه مقدس عنه ، ((فيضع عليه كنفه)) : يعني جانبه ((ويستره)) : عن الخلائق ، حتى إذا قرره بذنوبه جعله مقرا بأن أظهر له ذنوبه وأجاء إلى الإقرار بها ((ورأى في نفسه)) : يعني ظن المؤمن في ذاته ((أنه قد ملك)) : حيث يعذبه الله سبحانه بما أظهر من ذنوبه ((قال سترتها عليك في الدنيا و أنا أغفرها لك اليوم)) : لأن الذنوب لا يغفرها يومئذ إلا الله سبحانه ((فيعطي كتاب حسناته)) : يعني صحيفة أعماله الحسنة ، ((وأما الكفارو المنافقون فينادى بهم)) : و المنادي هو الملائكة ((على رؤوس الخلائق هؤلاء الذين كذبوا على ربهم)) : افتروا على ربهم الأديان الباطلة ونسبوا إلى الله سبحانه ((لا لعنة الله على الظالمين ﴾)) لأن كل من عصى الله سبحانه فهو ظالم على نفسه ، وهذا السؤال في الموقف عند الحساب ، وأما قوله سبحانه ﴿ لايسئل عن ذنبه إنس و لا جان ﴾ فذلك حين يخرجون من قبورهم ، ويحشرون إلى الموقف .

والحوض حق بالآيات والأحاديث النبوية

((و الحوض)) : و من اعتقاد أهل الحق أن الحوض حق ، و هو حوض يكون في القيامة في الموقف ، لقوله تعالى : ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ و كلام الشارح - روح الله روحه - مبني على أن الحوض هو الكوثر ، وفسره الجمهور بحوضه أو نهره ، و في حديث المعراج تصريح بذلك ، و لاتنافي بينهما ، لأن نهره في الجنة و حوضه في موقف القيامة ، في الحديث : أعطاني الكوثر : نهر من الجنة ، يسيل في حوضي ، ذكره القاضي في " الشفاء " ، و في الحديث :

يجري في الحوض ميزان يمدّ انه من الجنة ، أخرجه مسلم .
 و في الكوثر قول ثالث مال إليه ابن عطية وغيره ، و هو أن الكوثر الخير
 البالغ ، أوتيّه ﷺ من العلم و العمل ، و سائر ما أوتيته من خصال الشرف
 ((حق)) : مطابق للواقع ثابت بالأدلة القاطعة ، أخبر به الصادق ، فوجب
 قبوله و الاعتقاد به ، يرده الأخيار و يزاد عنه الأشرار ، قال الإمام القرطبي : إن
 من خالف جماعة المسلمين يطردون عن الحوض ، و الله سبحانه أعلم و
 علمه أتم . ((و لقوله عليه الصلاة و السلام حوضي مسيرة شهر)) : يعني
 ذومسافة شهر ، إن الأحاديث قد اختلفت في تقدير الحوض و يجمع بينها بأنه
 ليس القصد تقدير تحديد ، إنما القصد الإعلام بسعة الحوض جدا ،
 فلا تخالف في الواقع ، و بالله التوفيق ((و زواياه)) : جمع زاوية يعني أطرافه
 ((سواء)) : مساوية ((ماءه أبيض من اللبن)) : يعني اشتد بياضا منه ((و
 ريحه أطيب من المسك و كيزانه أكثر من نجوم السماء ، من يشرب منها
 فلا يظلم أبدا)) : رواه البخاري و مسلم ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص .
 ((و الأحاديث فيه)) : يعني في الحوض ((كثيرة)) : التي يبلغ مجموعها التواتر
 المعنوي بل قد صرح القاضي بتواترها .

والصراط حق بالكتاب والسنة والرد على القاضي

عبد الجبار والجبائي وابوهاشم

((و الصراط)) و من اعتقاد أهل الحق أن الصراط و هو طريق يوضع
 بين ظهرا نى جهنم ، فينجو من شاء الله و يهلك من شاء الله ((حق)) :
 للنصوص الشائعة في الكتاب و السنة : فالتصديق به واجب - ((و هو جسر
 ممدود على متن جهنم أدق من الشعر و أحد من السيف)) : أما أنه جسر
 ممدود على متن جهنم ، ففي البخاري و مسلم من حديث أبي سعيد الخدري :

ثم يضرب الجسر على جهنم ، و فيهما من حديث أبي هريرة : و يضرب الصراط بين ظهراي جهنم ، و أما أنه أدق من الشعر و أحد من السيف ، ففي مسلم عن أبي سعيد الخدري : بلغني أنه أدق من الشعر و أحد من السيف ، و مثله لا يقال من قبل الرأي ، فله حكم المرفوع - ((يعبره أهل الجنة و تزل به أقدام أهل النار)) : يجوز عليه جميع الخلائق من المؤمنين و الكافرين ، و هو و رود النار لكل أحد المذكور في قوله سبحانه : ﴿ و إن منكم إلا و اردما ﴾ ثم قال : ﴿ ثم ينحى الذين اتقوا ﴾ أى فلا يسقطون فيها ، ﴿ و نذر الظالمين فيها جثيا ﴾ أى يسقطون .

((و أنكره أكثر المعتزلة)) : منهم القاضي عبد الجبار ، و الجبائي ، و ابنه أبو باشم في أحد الروايتين عنهما ، و يحملون الآية على طريق جهنم ، متمسكين بقوله سبحانه : ﴿ فامدوهم إلى صراط الجحيم ﴾ أى عرفوهم طريقها يسلكوها ((لأنه لا يمكن العبور عليه)) : و يستدلون أنه لا يمكن العبور على مثل ذلك لدقته و حدته فأيجاده عبث . ((و إن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين)) : ففيه تعذيب الأنبياء و الصالحاء ، و لأعذاب عليهم يوم القيامة ، و إن العبور عليه مشقة شديدة و مصيبة عظيمة كما لا يخفى ، قوله : ((و الجواب أن الله تعالى قادر إلى آخره)) : يقول : كما أن الله سبحانه قادر على أن أيسر الطير في الهواء قادر على أن يسير الإنسان على الصراط ، و في الحديث أخرجه البخاري و مسلم عن أنس : أ ليس الذي أمشاه على رجله قادراً على أن يمشيه على وجهه ، و إن العبور عليه أمر ممكن بحسب الذات ، غاية أنه محال عادي . ((ويسهله على المؤمنين)) : يعني أن الأنبياء و الأتقياء و يجوزون عليه من غير تعب و نصب على حسب حسناتهم و رفع درجاتهم ، و بالله التوفيق .

..... و الجنة حق و النار حق ، لان الآيات و الاحاديث الواردة في اثباتهما أشهر من أن تخفى و أكثر من أن تحصى ؛ تمسك المنكرون بأن الجنة موصوفة بأن عرضها كعرض السماوات و الأرض ، و هذا في عالم العناصر محال و في عالم الأفلاك أو في عالم آخر خارج عنه ، مستلزم لجواز الخرق و الالتيام و هو باطل . قلنا هذا مبني على أصلكم الفاسد ، و قد تكلمنا عليه في موضعه -

والجنة حق والنار حق والرد على الفلاسفة الدهرية

((و الجنة حق و النار حق)) و القائلون بوجود الجنة و بوجود النار ، المسلمون ، و خالفهم الفلاسفة ، و حملوا الآيات و الأحاديث الواردة في شأنهما على غير ظاهرهما ؛ مع أن أعدل الأمور إمرارها على ظاهرهما ؛ ((لأن الآيات و الأحاديث الواردة في اثباتهما أشهر من أن تخفى و أكثر من أن تحصى)) : يقول : إن حجة أهل الحق في ذلك ، الآيات و الأحاديث المتواترة ، فالإنكار عن وجودهما مستحيل و لم يرد النص الصريح في تعيين مكانهما ، و الأكثرون على أن الجنة فوق السماوات السبع و تحت العرش تثبتا بقوله سبحانه : ﴿ عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ﴾ و تمسكا بقوله عليه السلام : سقف الجنة عرش الرحمن ، و ان النار تحت الأرضين السبع ، قال الشارح في " الشرح المقاصد " : و الحق تفويض علمه إليه سبحانه ، و قال في " التهذيب " : و الحق التوقف ، قال بعض الأفاضل : و عدم البحث عنه و عن كل ما لم يرد به الشرع فيه مذهب أئمة المجتهدين و الفقهاء في الدين .

((تمسك المنكرون)) : و هم الفلاسفة و تمسكوا من السمع ، بأن الجنة موصوفة بأن عرضها كعرض السماوات و الأرض : قال الله سبحانه : ﴿ و

جنة عرضها السموات والأرض ((وهذا في عالم العناصر محال)) ولا جائز أن تكون في حيز العناصر ، لأنها في داخل السماوات ، فلا يمكن أن تسع جنة عرضها بهذا الشكل ، فكيف توجد الجنة فيها . والجواب عن هذا الهذيان بأن وصف الجنة بأن عرضها مثل عرض السماوات والأرض ، ليس للتحديد بل هو في التحقيق كناية عن سعة الجنة وبساطتها تشبيها بأوسع ما علمه الناس بالمشاهدة تقريبا للأزمان ، وقال المحقق الدواني : قلت : إذا كانت الجنة فوق السماوات السبع وتحت العرش كما هو ظاهر الحديث ، يكون عرضها كعرض السماوات والأرض من غير الشكل ، وفي عالم الأفلاك أو في عالم آخر خارج عنه ، يعني عن عالم الأفلاك . ((مستلزم لجواز الخرق)) : وتمسكوا من العقل ، فلا جائز أن تكون في حيز الأفلاك ، لأنه يلزم أن لا يصل أهل الجنة إليها إلا بعد خرقها فيستلزم خرق بعض الأفلاك إن كانت الجنة في الأفلاك ، أو يستلزم خرق جميع الأفلاك إن كانت الجنة خارجة عن الأفلاك ، وأيضا لا جائز أن توجد في عالم آخر لاستحالة وجوده ، لأنه يستلزم الخلاء بينهما لأنه كريا كهذا العالم ضرورة احتياجه إلى محدد الجهات مثله ، والشكلان كريان لا يلتقيان إلا في نقطة واحدة ، وماعدا نقطة الالتقاء يكون الخلاء بينهما ، فلا بد من شغله بشيء لامتناع وجود الخلاء ، وإذا بطل وجود الجنة وثبوتها بطل وجود النار وثبوتها ، قال السيد الشريف في " شرح المواقف " هذا دليل من ينكرو وجودهما مطلقا لا لمن ينكرو وجودهما في الحال ، تفكر . ((قلنا هذا مبني على أصلكم الفاسد وقد تكلمنا عليه في موضعه)) : يقول : تمنع تلك المقدمات التي بني عليها القول بعدم وجود الجنة والنار من استحالة الخرق واستحالة الخلاء وغيرهما ، وقال المحقق الدواني : والجواب امتناع الخلاء : وعلى تقدير التسليم يمكن أن تكون الفرجة مملوئة بجسم آخر ، ثم إن القول بوجود الجنة وخلقها دون النار ، لم يذهب إليه أحد فثبوتها ثبوتها .

..... و هما مخلوقتان أي الجنة و النار الآن موجودتان ،
 تكرير و تأكيد . و زعم أكثر المعتزلة إنهما إنما تخلقان يوم
 الجزاء . و لنا قصة آدم و حواء و إسكانهما الجنة ، و الآيات
 الظاهرة في إعدادهما مثل : أعدت للمتقين و أعدت
 للكافرين . إذ لا ضرورة في العدول عن الظاهر . فإن عورض
 بمثل قوله تعالى : ﴿ تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون
 علواً في الأرض و لا فساداً ﴾ . قلنا : يحتمل الحال و
 الاستمرار ، و لو سلم فقصة آدم عليه السلام تبقى سالمة
 عن المعارضة ، قالوا : لو كانتا موجودتين ، الآن لما جازمها
 أكل الجنة لقوله تعالى : ﴿ اكلها دائم ﴾ لكن اللازم باطل
 لقوله تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ فكذا الملزوم .
 قلنا : لاختفاء في أنه لا يمكن دوام أكل الجنة بعينه ، و إنما
 المراد بالدوام أنه إذا فني منه شيء جيء ببدله ، و هذا لا ينافي
 الهلاك لحظة ، على أن الهلاك لا يستلزم الفناء ، بل يكفى
 الخروج عن الانتفاع به . و لو سلم فيجوز أن يكون المراد أن
 كل ممكن فهو هالك في حد ذاته ، بمعنى أن الوجود الإمكانى
 بالنظر إلى الوجود الواجب بمنزلة العدم

مخلوقتان موجودتان الآن والرد على عباد

وأبى هاشم والقاضي عبد الجبار

((و هما أي الجنة و النار مخلوقتان الآن)) : و عليه جمهور المسلمين ، و
 منهم المعتزلة كأبي علي الجبائي و أبي الحسين البصري و بشر بن معتمر

((موجودتان)) : قال قدس سره : ((تكرير و تأكيد)) : يعني لفظ المصنف " موجودتان " تكرير و تأكيد للفظ المصنف " مخلوقتان " : لأن كونهما مخلوقتين يستلزم كونهما موجودتين ، و زعم أكثر المعتزلة : و منهم عباد و أبوماشم و القاضي عبد الجبار و آخرون في " المواقف " و " شرحه " ، و أما المنكرون فتمسك عباد في استحالة كونهما مخلوقتين في وقتنا ، هذا بدليل العقل بما استدلل به الفلاسفة ، و أبوماشم بدليل السمع ((إنهما تخلقان يوم الجزاء)) : بأن أفعال الله سبحانه لا تخلو عن حكم و مصالح ، فالحكمة في خلق الجنة و النار المجازاة بالثواب و العقاب ، و ذلك غير و اقع قبل القيامة إجماعاً من المسلمين ، فلا فائدة في خلقتهم في وقتنا فيكون ممتنعاً ، و الجواب أنه لا يجب عليه رعاية الحكمة و المصلحة عندنا ، و لئن سلمنا فلانسلم انحصار الفائدة في المجازاة ، و لئن سلمنا فلانسلم إن غير و اقع قبل يوم القيامة ، إذ قد ورد في الحديث أنه يفتح للمؤمن في قبره باب إلى الجنة و للكافر باب إلى النار ، و إن المؤمن يصل إليه من روح الجنة ، و الكافر يصل إليه المكروه من النار ، ((و لنا)) : يعني و لنا أولاً ((قصة آدم و حواء و إسكانهما)) : و كذا إخراجهما من الجنة فهذه القصة صريحة في ذلك ، و إن زعمت المعتزلة بأن المراد بالجنة في قصة آدم عليه السلام بستان من بساتين الدنيا ، فهذا يشبه التلاعب ، و هذا شغب فاسد ، و منشأه قلة الحياء و قلة الديانة : إذ المتبادر المفهوم من لفظ الجنة في إطلاق الشرع الجنة الموعودة ، و عليه وفاق السلف ، و هذا يقطع خرافات المعتزلة و لنا ثانياً ((و الآيات الظاهرة في إعداد مما مثل أعدت للمتقين و أعدت للكافرين)) : و إذا كانتا معدتين في وقتنا كانتا واقعتين و إلا يلزم الكذب و هو ممنوع مطلقاً ، و لأهل السنة قوله سبحانه : ﴿ عند سدرة المنتهى عندهما جنة المأوى ﴾ و هي ليس إلا

دارالثواب بإجماع الأمة ، فصح أنها في السماء وأنها مخلوقة في وقتنا ، وإذا كانت الجنة مخلوقة كانت النار مخلوقة لعدم القائل بالفصل . ((إذ لا ضرورة في العدول عن الظاهر)) : جواب عن شبهة المعتزلة ، وحاصلها : أنه قد يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على حقيته الوعد والوعيد ، فلا يتم تقريبكم ، فأجاب عنه بقوله : إذ لا ضرورة يعني لا ضرورة في التأويل و العدول عن الظاهر من غير داعية و قرينة ، ((فإن عورض)) : من الآيات الواردة بلفظ الماضي ((بمثل قوله تعالى : ﴿ تلك الدار الآخرة نجعلها ﴾)) أي نخلقها ، يعني إن عورض لفظ بلفظ المستقبل الدال على أنها غير مخلوقة ، ((قلنا : يحتمل الحال والاستمرار)) : يعني إن هذه الآية يحتمل أن تكون للاستقبال ، ويحتمل أن تكون للحال ، فيجب حمل المضارع فيها على الحال حتى تتفق مع تلك النصوص الصريحة في وجودها في وقتنا ، فتدبر - وأما ثانيا : ((ولو سلم فقصة آدم عليه السلام تبقى سالمة عن المعارضة)) : يعني أن هذه الآية لو عارضت مثل قوله سبحانه : ﴿ أعدت للمتقين ، أعدت للكافرين ﴾ لبقيت قصة آدم وغيرها سالمة عن المعارضة ، والمعارضة أقامت الدليل على نقض ما ادعاه الخصم ، وقال بعض الأفاضل : والصواب في الجواب إنا نمنع أن تكون " جَعَلَ " تامة بمعنى خلق ؛ بل هي ناقصة ، و مفعولها الأول الضمير و مفعولها الثاني الجار والمجرور ، وإن المراد منه الإعطاء وإعطاء دار الآخرة لا يكون إلا في القيامة ، ويكون المعنى الإخبار بأن الله سبحانه يصيرها لهم يوم القيامة ، فيكون الذي لم يوجد في وقتنا هو جعلها لهم لا هي نفسها ، فتفكر . ((قالوا)) : أبو ماشم و عباد و القاضي عبد الجبار و أتباعهم . ((لو كانتا موجودتين)) للزم دوام أكلها وعدم جواز فنائه وملاكه ((لقوله سبحانه : ﴿ أكلها دائم ﴾ : لكن اللازم ذلك باطل ؛))

لأنه يعارض قوله سبحانه : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ وأجاب عن هذه الشبهة بثلاثة أوجه ، وأشار إلى الوجه الأول بقوله : ((قلنا : لاخفاء في أنه لايمكن دوام أكل الجنة بعينه ، وإنما المراد بالدوام أنه إذا فني منه شيء جيء ببدله ، وهذا لاينافي الهلاك لحظة)) : وحاصله : أن المراد بدوام أكلها تجدد أفرادها وعدم انقطاع نوعها ، فيكون الدوام للنوع على الحقيقة ، وإن فنيت الأشخاص ، فيكون الدوام النوعي للشخصي ، وأشار إلى الوجه الثاني بقوله : ((على أن الهلاك لايستلزم الفناء ، بل يكفى الخروج عن الانتفاع به)) : وحاصله : أن الهلاك لايستلزم الفناء ؛ بل يكفى في هلاك الشيء خروجه عن الانتفاع به ، فدوام الأكل لايمنع من طرئ الهلاك عليه بمعنى سلب الانتفاع به ، وأشار إلى الوجه الثالث بقوله : ((ولو سلم فيجوز أن يكون المراد أن كل ممكن فهو هالك في حد ذاته)) : وحاصله ما بينه الشارح ((بمعنى أن الوجود الإمكانى بالنظر إلى الوجود الواجبى بمنزلة العدم ؛)) لأن الممكن هالك الذات وباطل الحقيقة ، وليس المعنى أنه يعدم بالفعل ، وهذا لاينافي الدوام أيضا .

..... باقيتان لاتفنيان و لايفنى أهلها أي دائمتان لايطرء عليهما عدم مستمر ، لقوله تعالى في حق الفريقين خالدين فيهما أبدا . و أما ما قيل من أنهما تهلكان و لو لحظة تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ فلاينافي البقاء بهذا المعنى ، لأنك قد عرفت أنه لا دلالة في الآية على الفناء . ذهبت الجهمية إلى أنهما تفنيان و يفنى أهلها ، و هو قول مخالف للكتاب و السنة و الإجماع ، ليس عليه شبهة فضلا عن حجة

باقيتان لاتفنيان ولا يفنى أهلها: والرد

على أحمد بن تيمية وجهم بن صفوان

((باقيتان لاتفنيان و لايفنى أهلها)) : يعني لا فناء لهما ، و لا لأهلبيهما أبدا عند أهل السنة و الجماعة ، خلافا للجهمية ، وقال الشارح في تشريحه : ((أي دائمتان لايطرء عليهما عدم مستمر)) : يعني لا ذاتاً و لا زماناً يعتد به ((لقول الله تعالى في حق الفريقين)) : يعني أهل الجنة و أهل النار ((خالدين فيهما أبدا)) : يعني في الجنة أو في النار ، و الخلود فيهما لايتحقق إلا بخلودهما . ولما كان مهنا مظنة سوال ، و هو : أن قول المصنف : " باقيتان لاتفنيان " ينافي ما قيل : إن الجنة و النار تهلكان و لو لحظة - فأجاب عنه بقوله : ((و أما ما قيل)) : القائل أهل السنة و الجماعة ((من أنهما تهلكان)) : بعد فناء الدنيا قبل قيام الساعة ((تحقيقاً لقوله : كل شيء هالك إلا وجهه)) : علة لقوله : " تهلكان " ((فلاينافي البقاء بهذا المعنى)) : إشارة إلى قوله : " يطرء عليهما عدم مستمر " يقول : نعم ، يجوز أن تفنيا و لو لحظة تصديقاً لقوله سبحانه : كل شيء هالك إلا وجهه ، و تغلغل لحظة الفناء بين الوجود لاينافي ما ثبت في النصوص : من أنهما دائمتان ، فذلك شيء لايعتد

به . ((على أنك قد عرفت)) : إيماء إلى قوله : إن الهلاك لا يستلزم الفناء ((أنه لا دلالة في الآية)) وهو قوله سبحانه : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ ((على الفناء)) : بل يجوز أن يراد بالهلاك عدم الاعتبار بالوجود والإمكان ، فتأمل و لا تغفل . و ذهبت الجهمية : أقول : وكذا قائد الحشوية أبو العباس أحمد ابن تيمية ، يعني ولم يخالف الجمهور في ذلك إلا الجهمية ذهبوا ((إلى أنهما تفنيان ويقنى أهلها)) : قالوا : تفنيان مع أهلها ، والجهمية أصحاب جهنم ابن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة ، قال البحر الزخار الشهرستاني صاحب " الملل والنحل " : ظهرت بدعته بـ " ترمذ " ، وقتله سالم بن أحوز المازني بـ " مرو " في آخر ملك بني أمية ، ووافق المعتزلة في نفي الصفات القديمة الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء منها : قوله : إن حركات أهل الخالدين تنقطع ، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلها فيهما ، وتلذذ أهل الجنة بنعيمها ، وتألم أهل النار بجحيمها ، وحمل قوله سبحانه : خالدين فيهما ، على المبالغة والتأكيد دون الحقيقة والتخيل ، واستشهد على الانقطاع من السمع بقوله سبحانه : ﴿ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك ﴾ فالآية اشتملت على شرطية واستثناء ، والخلود والتأبيد لا شرط فيه ولا استثناء ، واستشهد على ذلك من العقل بأنهما لو لم تفنيا مع أهلها لزم المشاركة مع ذات الله سبحانه في البقاء ، وهذا باطل - والجواب عن الاستشهاد بالسمع أن المستثنى مدة توقفهم للحساب ، أو بهم في الدنيا ، وغيرهما من الوجومات التي ذكرها المفسرون - والجواب عن الاستشهاد بالعقل بأن بقائهما مع أهلها لا يوجب المشاركة لأن الله سبحانه لذاته واجب البقاء ، وهذه الأشياء جائزة البقاء ، ولأن بقائه سبحانه لذاته ، بقائهما ببقاء الله سبحانه فأين أحدهما من الآخر ، فاندفع شغب هذا الزنديق ، و أما أحمد ابن تيمية ، فقال زبدة المتقدمين وعمدة المتأخرين تقي الدين الحصني : إنه لما انتقد عليه زعمه أن النار تفتنى وأن الله تعالى يفنيها ، وأنه جعل لها أمداً تلتهي إليه وتفتنى ، ويزول عذابها ، وهو مطالب : أين قالها

الله عز وجل و أين قالها رسول الله ﷺ ؟ و صح منه ، و أتى بأمور إقناعية
يعني ترويجا على العوران و العُميان ، صادم بها النصوص الصريحة في دوام
العذاب عليهم ، فمن ذلك قوله تعالى في حق الفريقين : ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ و
قوله سبحانه في حق أهل النار : ﴿ خالدين فيها لا يبدلون عنها جِوْلاً ﴾ و قوله :
﴿ فذوقوا فلن نزيدكم إلا عذاباً ﴾ و قوله : ﴿ كلما خبت زدناهم سعيراً ﴾ و قوله :
﴿ إن عذابها كان غراماً ﴾ أي مقيماً ملازماً ، فكل عذاب يفارق صاحبه فليس
بغرام ، و قوله : ﴿ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب ﴾
و قوله : ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها و ذوقوا عذاب الحريق ﴾ ، و
الآيات القرآنية فيها كثيرة جداً - و أما السنة فطافحة بذلك ، و لأن العذاب يدوم
بدوام سببه بلا شك ، و لا ريب ، و هو قصد الكفر و بقاء العزم عليه ، و لا شك
أنهم لو عاشوا أبد الأبد لاستمروا على كفرهم ، و من هذا قال الله جل شأنه :
﴿ انهم كانوا لا يرجون حساباً ﴾ و قد تقرر في موضعه أن دوام المعلول بدوام
العلة ، و من هنا قال الله جل شأنه ﴿ لا تبثن فيها أحقاباً ﴾ فادعاء فناء
النار من جهنم بن صفوان ، نزغة يهودية ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ و قالوا :
لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة ﴾ أي قدراً مقدوراً ، ثم يذهب عنا العذاب ،
أقول : و ليس وراء ذلك زيغ و كفر - نعوذ بالله من الخذلان - و أجاب عنه
الشارح بقوله : ((و هو قول)) : يعني قول جهنم و ابن تيمية ((مخالف للكتاب
و السنة و الإجماع)) : يقول أهل الحق : يستدلون بظواهر الكتاب و السنة و
الإجماع المنعقد قبل ظهور المخالفين الزنادقة و الملاحدة على أن الكفار كلهم
مخلدون في النار ، و على أن المؤمنين كلهم مخلدون في الجنة ؛ بعد أن تعذب
عصاتهم بقدر المعصية ، أو يعفى عنهم ، في الحديث : يخرج من في قلبه
مئقال ذرة من الإيمان و في رواية : مئقال ذرة من خير . ((و ليس عليه شبهة)) :
يعني ليس لهم على دعواهم حجة ظنية ((فضلاً عن حجة)) : عن حجة
قطعية يقينية و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق . أقول :

..... والكبيرة قد اختلف الروايات فيها فروى ابن عمر أنها تسعة : الشرك بالله و قتل النفس بغير حق و قذف المحصنة و الزنا و الفرار عن الزحف و السحر و أكل مال اليتيم و عقوق الوالدين المسلمين و الالحاد في الحرم ، و زاد ابوهريرة : أكل الربوا ، و زاد علي : السرقة و شرب الخمر ؛ و قيل : كل ما كان مفسدته مثل مفسدة شيء مما ذكر أو أكثر منه ، و قيل : كل ما توعده عليه الشارع بخصوصه ، و قيل : كل معصية أصر عليها العبد فهي كبيرة و كل ما استغفر عنها فهي صغيرة ؛ و قال صاحب الكفاية : و الحق أنهما اسمان إضافيان لا يعرفان بذاتيهما ، فكل معصية أضيفت إلى ما فوقها فهي صغيرة و إن أضيفت إلى ما دونها فهي كبيرة . و الكبيرة المطلقة هي الكفر ، إذ لا ذنب أكبر منه ، و بالجملة المراد مهنا أن الكبيرة التي هي غير الكفر ، لا تخرج عبد المؤمن من الإيمان ، لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان ؛ خلافا للمعتزلة حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن و لا كافر ، هذا هو المنزلة بين المنزلتين . بناء على أن الأعمال عندهم جزء من حقيقة الإيمان ، و لا تدخله أي العبد المؤمن في الكفر خلافا للخوارج فإنهم ذهبوا إلى أن مرتكب الكبيرة ، بل الصغيرة أيضا كافر ، و أنه لا واسطة بين الإيمان و الكفر -

الكلام في الثواب والعقاب تعريف الكبيرة

واختلاف الروايات فيها

((و الكبيرة قد اختلف الروايات فيها)) : يعني من حيث الحقيقة و من حيث العدد ، فحصر بعضهم الكبيرة في أفراد مخصوصة على خلاف في الحصر بينهم ،

فمنها : ما في رواية ابن عمرؓ ، ومنها : ما في رواية أبي هريرةؓ ، ومنها : ما في رواية عليؓ، ثم اختلف العلماء في تعريف الكبيرة والصغيرة ، فقال : ((وقيل : كل ما كان مفسدته مثل مفسدة شيء لما ذكر أو أكثر منه ، وقيل : كل ما توعد عليه الشارع بخصوصه)) : يعني في الكتاب والسنة ، ((وقيل : كل معصية أضيفت إلى ما فوقها، فهي صغيرة وإن أضيفت إلى ما دونها فهي كبيرة)) : وقال الشيخ الروياني من أصحاب الشافعيؒ : الكبائر هذه الأمور : قتل النفس بغير الحق ، و الزنا ، واللواط ، وشرب الخمر ، والسرقه ، وأخذ المال غصبًا ، والقذف ، و شرب كل مسكر يلحق بشرب الخمر ، وشهادة الزور ، وأكل الربا ، والأفطار في نهار رمضان بلا عذر ، اليمين الفاجرة ، وقطع الرحم ، وعقوق الوالدين ، و الفرار يوم الزحف ، و أكل مال اليتيم ، والخيانة في الكيل والوزن ، وتقديم الصلاة على وقتها وتأخيرها عن وقتها بلا عذر ، وضرب المسلم بغير الحق ، و الكذب على النبي ﷺ عمدًا ، وسب الصحابة ، وكتمان الشهادة بلا عذر ، وأخذ الرشوة ، والسعاية عند السلطان ، ومنع الزكاة ، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ، ونسيان القرآن بعد تعلمه ، وإحراق الحيوان بالنار ، و امتناع المرأة عن زوجها بلا سبب ، واليأس من رحمة الله ، والأمن من مكر الله ، وإمانة أهل العلم وحمله القرآن ، والظهار ، و أكل لحم الخنزير ، وفي وجه تأخير صلاة واحدة إلى أن تخرج من وقتها ، ليس بكبيرة ، وإنما ترد الشهادة به لو اعتاده . ((والكبيرة المطلقة)) : يعني الكاملة وهي غير متنامية العذاب بالخلود ((هي الكفر)) : وهي أم الكبائر ((إذ لا ذنب أكبر منه)) : وإن كان بين اصناف الكفر وأنواعه درجات .

والكبيرة لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان

وقول القدرية هذيان

((وبالجمله المراد مهنا أن الكبيرة التي هي غير الكفر لا تخرج عبد المؤمن من الإيمان لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان)) : وذلك لأن الإيمان هو التصديق بالقلب ، وأما القول باللسان والعمل على الأركان ففروعه ، فمن صدق بالقلب وأقر بوحداية الله سبحانه واعترف بالرسول تصديقًا لهم فيما

جاؤا به من عند الله سبحانه بالقلب ، صح إيمانه : حتى لو مات في الحال كان مؤمنا ناجيا ، ولا يخرج من الإيمان إلا بانكار شيء من ذلك ، ((خلافا للمعتزلة)) : قالوا : إن السيئات يذهبن الحسنات ، حتى ذهب الجمهور منهم إلى أن الكبيرة الواحدة تحبط جميع الطاعات للتنافي بين الاستحقاقين . والجواب عنه : هذا خلاف الحكمة و الرحمة ، فإنه لا يليق بالحكيم إبطال طاعات جميع الحياة بتناول لقمة من الربا ، أو جدعة من الخمر . ((حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر)) : يعني أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن لانتفاء الطاعات ، وهي عند المعتزلة شرط لصحة الإيمان ، ولا كافر لبقاء حقيقة الإيمان . ((وهذا هو المعتزلة بين المنزلتين)) : بين الكفر والإيمان ، أقول : هم من أبغض خلق الله إليه وإخراج أهل الحق من الإيمان محض هذيان . ((ولا يدخل العبد المؤمن في الكفر)) : لأن حقيقة الإيمان ومأميته باقية . ((خلافا للخوارج)) : قوم خرجوا على أمير المؤمنين عليّ في حرب صفين ، وكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسعى خارجيا ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم على التابعين ، والأئمة في كل زمان ((فإنهم ذهبوا إلى أن مرتكب الكبيرة بل الصغيرة)) : بل الذنوب عندهم كبائر كلها ((أيضا كافر)) : لانتفاء جزء المامية ، وهو الطاعة ((وأنه لا واسطة بين الإيمان والكفر)) : فيلزم عندهم من انتفاء الإيمان ثبوت الكفر ، أما على مذهب المعتزلة : من اثبات الوسطة ، فلا يلزم عندهم من انتفاء الإيمان ثبوت الكفر ، وإن وافقوا الخوارج في اعتبار الطاعات ، فإنهم يخالفونهم من وجهين :

أحدهما أن المعتزلة يقسمون الذنوب إلى كبائر وصغائر ، وارتكاب الكبيرة عندهم فسق ، و الفاسق عندهم ليس بمؤمن ولا كافر ، و ثانيهما : أن الطاعات عند الخوارج جزء ، فرضا كانت أو نفلا ، وعند المعتزلة شرط لصحة الإيمان ، ثم اختلفوا قال العلاف وعبد الجبار : الشرط الطاعات فرضا كانت أو نفلا ، وقال الجبائي وأبو ماشم : الشرط الطاعات المكتوبة من الأفعال ، أو المتروك دون المندوبة .

..... ولنا و جوه : الأول : ما سيحيى من أن حقيقة الإيمان هو التصديق القلبي ، فلا يخرج المؤمن عن الاتصاف به إلا بما ينافيه ، ومجرد الإقدام على الكبيرة لغلبة شهوة أو حمية أو أنفة أو كسل ، خصوصا إذا اقترن به خوف العقاب ورجاء العفو ، والعزم على التوبة لا ينافيه ، نعم ! إذا كان بطريق الاستحلال . والإستخفاف كان كفراً ، لكونه علامة للتكذيب ، ولا نزاع في أن من المعاصي ما جعله الشارع اشارة للتكذيب ، وعلم كونه بالأدلة الشرعية كسجود الصنم ولقاء المصحف في القاذورات والتلفظ بكلمات الكفر ونحو ذلك مما ثبت بالأدلة أنه كفر . وهذا ينحل ما يقال : إن الإيمان إذا كان عبارة عن التصديق والإقرار ينبغي أن لا يصير المؤمن المقر المصدق كافراً بشيء من أفعال الكفر والفاظه ما لم يتحقق منه التكذيب أو الشك . الثاني : الآيات والأحاديث الناطقة باطلاق المؤمن على العاصي ، كقوله تعالى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلا ﴾ الآية ، وهي كثيرة . الثالث : إجماع الأمة من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا بالصلاة على من مات من أهل القبلة من غير توبة ، والدعاء والاستغفار لهم مع العلم بارتكابهم الكبائر بعد الاتفاق على أن ذلك لا يجوز لغير المؤمن

والكبيرة لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان

وقول القدريه هذيان

((ولنا)) : يعني حجتنا على أن صاحب الكبيرة مؤمن ((و جوه)) : يعني

و جوه ثلثة : ((الأول ما مسييء من أن حقيقة الإيمان هو التصديق القلبي فلا يخرج المؤمن عن الاتصاف به إلا بما ينافيه)) : و ما يناقئ التصديق هو الكفر ، فمن وجد منه التصديق بالقلب و الإقرار باللسان اتصف بكونه مؤمناً ، فما لم يتبدل التصديق بالتكذيب و الإقرار بالإنكار ، لا يوصف بكونه كافراً . ((و مجرد الإقدام على الكبيرة)) : مبتدأ و الخبر ينافيه ((لغلبة شهوة أو حمية أو أنفة أو كسل ، خصوصاً إذا اقترن به خوف العقاب و رجاء العفو و العزم على التوبة)) و هو عبارة عن الرجوع ، فعند المعتزلة علة موجبة للمغفرة ، و عند أهل السنة سبب محض للمغفرة ((لا ينافيه)) : لا يناقئ الاتصاف بالإيمان ، لأن هذه الأشياء كلها علامات التصديق . ((نعم ا)) لما كان مهناً مظنة سؤال ، و هو أن يقال : أليس الإقدام على الكبيرة كفراً أصلاً ، فأجاب عنه بقوله : نعم ا ((إذا كان بطريق الاستحلال)) فارتكابه باستحلاله كفر ؛ لأنه مساومة و محاربة مع الشرع ، و أمانة لتكذيبه ((و الإستخفاف)) و كذا بالإستخفاف ؛ لأن من صدق بالشرع تعتريه لا محالة هيبة و عظمة في قلبه بحيث لا يسعه استحقارة ؛ فالاستخفاف أمانة عدم التصديق ، فهو أمانة وجود التكذيب ((كان كفراً ، لكونه علامة للتكذيب)) : يعني تكذيب الشارع و الشرع . ((و لا نزاع في أن من المعاصي ما جعله الشارع أمانة للتكذيب ، و علم كونه)) كذلك ((بالأدلة الشرعية كسجود الصنم و إلقاء المصحف في القاذورات و التلفظ بكلمات الكفر و نحو ذلك)) : مثل إستخفاف الكعبة و إستخفاف الأسماء الإلهية و إستخفاف الأحكام الشرعية و إستخفاف النبي و قتله ؛ إذا وجد ذلك دلنا على أن التصديق الذي هو الإيمان ، مفقود من قلبه ، فإن الشارع اعتبر في اثبات الكفر وجود علامة التكذيب فقط ، لأنها لا تكون إلا مطابقة لما في نفس الأمر ، إذ لا يعقل غرض في فعلها اختياراً غير الكفر ، فلا يتصور مخالفة حكم الظاهر الباطن بخلاف علامة التصديق ، فإنها قد تطابق الباطن ، و قد لا ؛ لأنه قد يتعلق بفعلها غرض غير التصديق ، و على هذا كان الناس على عهد النبوة و الأئمة بعده ، على ثلاثة أصناف : مظهر التصديق و مسرّ ، مثل ما أظهره فهو مؤمن عند الله و عند رسوله و عند الناس ، و مظهر للتكذيب و مسرّ مثل ما أظهره فهو كافر عند الله و عند رسوله و عند الناس ، و مظهر التصديق و مسرّ التكذيب فهو

منافق فاعتمد هذا ، فافهم . و بهذا إشارة إلى قوله : و لا نزاع في أن من المعاصي ، إلى آخره ((ينحل ما يقال : إن الإيمان إذا كان عبارة عن التصديق و الإقرار ينبغي أن لا يصير المؤمن المقر المصدق كافرا بشيء من أفعال الكفر و ألفاظه)) : لبقاء حقيقة التصديق لكن الشارع حكم بكفر ((ما لم يتحقق منه التكذيب أو الشك)) : ثم اختلفوا هل هو كافر في الأحكام الدنيوية أو هو كافر عند الله أيضا ، و الأول هو قوله الجمهور المذكور في " المواقف " و شرحه الشريفي ، و الثاني هو قول الشارح في مؤلفاته ، فافهم . ((الثاني)) : الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة - ((الآيات و الأحاديث)) : و الأحاديث فيه متنوعة مرفوعة و موقوفة ، و المرفوعة أنواع : قولية و فعلية ، و القولية أصناف : منها أحاديث الشفاعة المتواترة ، و منها أحاديث إخراج المؤمنين من النار ((الناطقة باطلاق المؤمن على العاصي)) : في الآيات الثلاثة المذكورة في الشرح ، و حاصل الوجه الثاني : أن يقال : إن الكبيرة لو كانت تخرج المؤمن من الإيمان ، و تدخله في الكفر ، فما أطلق الله سبحانه في آياته و رسوله في أحاديثه اسم المؤمن على صاحب الكبيرة ، فتأمل . ((الثالث)) : الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة ((إجماع الأمة)) : يعني اتفاق الأمة ، يقال : أجمع القوم على كذا ، اتفقوا ، و في الاصطلاح يطلق على اتفاق المجتهدين و ما هو حجة في حقنا ، إن كان من الله سبحانه فهو الكتاب ، و إلا فإن كان من الرسول فهو السنة ، و إن كان من غيره فإن كان آراء المجتهدين فهو الإجماع ، أو رأي بعضهم فهو القياس ، و مخالفة الإجماع حرام ، و هو مقرر في موضعه ((من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا بالصلاة)) : يعني صلوة الجنازة على من مات من أهل القبلة : يعني من يعتقد الكعبة قبلة للصلاة ، قال القاري : إن المراد بأهل القبلة الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الدين ، ((من غير توبة ، و الدعاء و الاستغفار لهم مع العلم بارتكابهم الكبائر بعد الاتفاق على أن ذلك)) : يعني من الدعاء و الصلاة و الاستغفار ((لا يجوز لغير المؤمن)) : و حاصل الوجه الثالث : إن صاحب الكبيرة لو لم يكن مؤمنا لما اتفقت الأمة بالصلاة و الدعاء و الاستغفار على من مات من أهل القبلة من غير تفرقة بين المطيع و العاصي .

..... و احتجت المعتزلة بوجهين : الأول : إن الأمة بعد اتفاقهم على أن مرتكب الكبيرة فاسق اختلفوا في أنه مؤمن و هو مذهب أهل السنة و الجماعة ، أو كافر و هو قول الخوارج ، أو منافق و هو قول الحسن البصري ، فأخذنا بالمتفق عليه ، وتركنا المختلف فيه ، و قلنا : هو فاسق ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق . و الجواب أن هذا إحداث للقول المخالف لما أجمع عليه السلف من عدم المنزلة بين المنزلتين فيكون باطلا . الثاني : أنه ليس بمؤمن لقوله تعالى : ﴿ أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا ﴾ ، جعل المؤمن مقابلا للفاسق ، وقوله عليه السلام : لا يزني الزاني وهو مؤمن ، وقوله عليه السلام : لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا كافر ، لما تواترت أن الأمة ، كانوا لا يقتلونه و لا يجرون عليه أحكام المرتدين و يدفنونه في مقابر المسلمين . و الجواب أن المراد بالفاسق في الآية هو الكافر ، فإن الكفر من أعظم الفسوق ، و الحديث وارد على سبيل التغليظ و المبالغة في الزجر عن المعاصي ، بدليل الآيات والأحاديث الدالة على أن الفاسق مؤمن ، حتى قال عليه السلام لأبي ذرٍّ لما بالغ في السؤال : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذرٍّ ،

و احتجت القدرية على اثبات المنزلة بين المنزلتين بوجهين

((و احتجت المعتزلة)) : على أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر
 ((بوجهين الأول : إن الأمة بعد اتفاقهم على أن مرتكب الكبيرة فاسق)) :

يعني خارج عن طاعة الله سبحانه بارتكاب معصية كبيرة ، قال الله سبحانه : ﴿ ففسق عن أمر ربه ﴾ أي خرج ((اختلفوا في أنه مؤمن وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، أو كافر وموقول الخوارج أو منافق)) : و النفاق نوعان : نفاق في التصديق ، و نفاق في العمل ، و هذا الاصطلاح مأخوذ من الشرع ، و الثاني هو مذهب إمام الأئمة ، كيفاً و هو من أوعية العلوم ، فكيف يخفى عليه النصوص الناطقة على دعواه ، ((وهو قول الحسن البصري)) : هو أحد عظماء التابعين و أساطين المحققين ، ((فأخذنا بالمتفق عليه ، و تركنا المختلف فيه و قلنا : هو فاسق)) : هو أول كلمة اختلف فيها و أصل بن عطاء رأس المعتزلة مع شيخه الحسن ، و اعتزل عن مجلسه ، و تبعه على ذلك الهذيان سائر المعتزلة ، و وضعوا صاحب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين ، فقالوا : إنه لا مؤمن ولا كافر ، بل فاسق ، و أئمة المسلمين لا يثبتون له منزلة بين المؤمن و الكافر ، بل يقولون : إنه مؤمن ((ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق)) : و بالجملة هذه حجة اخترعها و أصل بن عطاء ، و هذه حجة واهية و أضحوكة ، لم يذهب إليها ذمن الزمان ، فلو أخذوا بها ذهب عنهم الدين ، و داموا في عذاب مهين : فإن نبوة عيسى عليه السلام مثلاً متفق عليها بيننا و بين النصاري ، و نبوة محمد ﷺ مختلف فيها ، فلو قالت النصاري : أخذنا بالمتفق عليها و تركنا المختلف فيه ، ماتقول لهم المعتزلة ، وله نظائر لاتحصى في الإلهيات و النبوات ((و الجواب)) : عن الوجه الأول ((أن هذا إحداث للقول المخالف لما أجمع عليه السلف)) : يعني إن هذه بدعة شنيعة ليس أخذنا بالمتفق عليه ، بل غفلة و حماقة و خرق للإجماع ((فيكون باطلا)) : عند أهل الحق من السلف و الخلف ، فإن قيل : في

الجواب بحث ، فإن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، بل منافق عند الحسن البصريّ ، فقد أثبت المنزلة بين المنزلتين مع أنه من أهل الإجماع ، فلم يثبت الإجماع على ذلك ، قلنا : إن الإجماع بالنظر إلى الكفر المطلق و الإيمان ، إذ لا منزلة بينهما إجماعاً ، و النفاق الذي أثبتته الحسن كفر مضمر داخل في الكفر المطلق الذي هو أعم من المضمرو والمجاور ، فلا تثبت المنزلة بين المنزلتين عنده أيضاً كما هو عند السلف ، فلا يلزم منه مخالفة الإجماع . ((الثاني)) : الوجه الثاني للمعتزلة أنه أي صاحب الكبيرة ((ليس بمؤمن لقوله تعالى : ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً ﴾ جعل المؤمن مقابلاً للفاسق)) : و المقابلة تدل على المباينة ، ((و قوله عليه السلام : لا يزني الزاني حين يزني و هو مؤمن)) ، أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، وجه الاستدلال بهذا الحديث : و هو أن قوله : و هو مؤمن وقع حالاً من قوله : " لا يزني الزاني " يعني لا يزني الزاني حال كونه مؤمناً ، ((و قوله عليه السلام : لا إيمان لمن لا أمانة له)) ، أخرجه البيهقي في الشعب من حديث أنس مرفوعاً ، وجه الاستدلال بهذا الحديث أنه عليه السلام سلب الإيمان عمن لا يحفظ الأمانة ، و عدم حفظ الأمانة من الكبائر ((و لا كافر)) : معطوف على قوله : ليس بمؤمن ((لما تواترت أن الأمة ، كانوا لا يقتلونه)) : أي صاحب الكبيرة ((و لا يجرون عليه أحكام المرتدين)) : يعني يقيمون عليه الحدود ، و لا يقتلونه بالارتداد ((و يدفنونه في مقابر المسلمين)) : فثبت المنزلة بين المنزلين . ((و الجواب)) : عن الوجه الثاني ((أن المراد بالفاسق في الآية هو الكافر ، فإن الكفر من أعظم الفسوق)) : و المطلق يرجع إلى الفرد الكامل بتعميم الفاسق ، و المراد منه الكافر بقرينة ما بعده من قوله تعالى : ﴿ ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به

تكذبون ﴿ و من قوله تعالى : ﴿ وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ﴾ ((و الحديث و ارد على سبيل التغليظ و المبالغة في الزجر عن المعاصي)) : على أن هذه الأفعال ليست من شأن المؤمن ، كأنها تنافي الإيمان ، و لاتجامعه ، فإن قيل : إنه يلزم الكذب في إخبار الشارع ، قلنا : حملها أهل السنة على الإيمان الكامل ، و حذف هذا القيد تغليظاً و مبالغة لتزليل نفيه في صورة نفي المطلق ، و هو اعتبار لطيف ، و لا يبعد أن يجاب ، هو من قبيل و جود الشيء بمنزلة عدمه ، فهو أيضاً مبالغة ، و اعتبار من لطائف البلاغة و لما كان مهنا مظنة سوال : و هو أن يقال : ثم قال الشارح : إن المراد بالفاسق هو الكافر ، و هو عام يتناول الكافر و غيره ، و إن الحديث و ارد على سبيل التغليظ و المبالغة ؛ مع أنه يتناول ذلك و غيره ، و ذكر العام و إرادة الخاص لا يجوز ؛ لأن العام لا يدل على الخاص من غير قرينة ، فأجاب عنه الشارح بقوله : ((بدليل الآيات و الأحاديث الدالة على أن الفاسق مؤمن ، حتى قال عليه السلام لأبي ذرٍّ لما بالغ في السؤال)) : و هو جندب بن جنادة من بني غفار ، كان من أجلة الصحابة و عظمائهم ، و في الحديث في مناقبه : ما أظلت الخضراء و لا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذرٍّ ((و إن زنى و إن سرق)) : رواه الشيخان من حديث أبي ذرٍّ ، و رواه الترمذي و صححه و هو مقول القول ((على رغم أنف أبي ذرٍّ)) بفتح العين ، مأخوذ من الرغام ، و هو التراب ، يقال : أرغم الله أنفه أى الصقه بالرغام ، فمعناه على ذل من أبي ذرٍّ ، فوقوعه مخالفا لما يريد ، و إنما قاله له لاستبعاده العفو عن صاحب الكبيرة ، قاله النووي ، أقول : لما فرغ من أدلة المعتزلة و أجوبتهم ، شرع في أدلة الخوارج و أجوبتهم ، فقال :

..... واحتجت الخوارج بالنصوص الظاهرة أن الفاسق كافر ، كقوله تعالى : ﴿ و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكفرون ﴾ ،

واحتجت الخارجية على أن صاحب الكبيرة

كافر بالنصوص الظاهرة

((و احتجت الخوارج)) : على أن صاحب الكبيرة كافر ((بالنصوص الظاهرة)) : في أن الفاسق كافر ، هذه مقدمة أولى ، والمقدمة الثانية قوله الآتي : و في أن العذاب مختص بالكافر ، إيماء إلى أن المدعى يثبت بمجموع هاتين المقدمتين بعد ظهورهما من النصوص ، منها : كقوله تعالى : ﴿ و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ وجه الاستدلال أن عدم الحكم عبارة عن عدم العمل ، و الجواب عنه بوجوه : أحدها : أن المراد بعدم الحكم عدم التصديق لا عدم العمل ، وثانيها : أن المراد عدم الحكم على سبيل الاستهانة ، وثالثها : أن الآية في اليهود ، وما أنزل الله من التورات بقرينة السياق ، ولم يحكموا بما في التورات من تصديق نبوة محمد ﷺ ، وأنكروا رجم الزاني وهو مكتوب عندهم في التورات . و منها : ﴿ و من كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون ﴾ ، و وجه الاستدلال : أن صيغة الفصل تفيد حصر المسند على المسند إليه ، فيكون المعنى : أنه فاسق ما خلا الكافر ، أى كل فاسق كافر ، و الجواب عنه بوجوه : الوجه الأول : أن المقصودهم الكاملون في الفسوق ، و لا ريب فيه أن الكافر هم الكاملون في الفسوق ، و الوجه الثاني : أن المطلوب كفران النعمة ، ولذا قال بعض العلام : أول من كفر بهذه النعمة قتلته عثمان ، و الوجه الثالث : أن الحصر ادعائي للمبالغة لا حقيقيا ، وإلا لم يكن الكافر قبل الإيمان فاسقا ، فيكون الفسق منحصر في المرتد ، وهو خلاف الإجماع . و منها : قوله تعالى : ((﴿ أن العذاب على من كذب وتولى ﴾)) و وجه الاستدلال أن تعريف المسند إليه يفيد حصره في المسند ، فالمعنى ، أن المعتذب هو المكذب ، و

المكذب كافر ، و الجواب عنه : أن الحصر ادعائي للمبالغة بدليل أن المصدق الشارب مثلاً مستحق العذاب ، وليس بمكذب لله سبحانه ورسوله ، و أما قول الخوارج : إن الفاسق مكذب ، لأنه لو اعتقد الوعيد صدقاً لم يذنب ، فليس بشيء ؛ لأن المذنب لا يجد من نفسه تكذيباً ؛ بل يصدق ويرجو عفوّه ، و يريد التوبة ، و قد يجاب : إن المطلوب الخلود - ومنها : ((قوله تعالى : ﴿ لا يصلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى ﴾)) : و وجه الاستدلال : أن الآية نطقت بأنه لا يدخل النار إلا المكذب ، و المكذب كافر - و الجواب عنه أن الحصر ادعائي للمبالغة ، و المعنى كأن النار تخلق إلا للأشقى المكذب ، و يدل عليه ما ذكره المفسرون من المراد بالأشقى : أبو جهل أو أمية بن خلف ، و لا يبعد أن يقال : إن المقصود عذاب الخلود - منها : ((قوله تعالى : ﴿ إن الخزي اليوم و السوء على الكافرين ﴾)) ، إلى غير ذلك)) : و وجه الاستدلال : أن الآية حصرت الخزي و العذاب في الكفار ، و الجواب عنه : أن المراد بالخزي العذاب الدائم و الكامل ، فلا وجه لهم - ((و الجواب أنها)) : يعني هذه النصوص ((متروكة الظاهر)) : لما ذكرنا من تأويلاتها ((للنصوص القاطعة)) : علة للترك ((على أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر)) : بل مؤمن عند أهل الحق أهل السنة و الجماعة ((و الإجماع منعقد على ذلك على ما مر)) : من أن النصوص و إجماع الأمة من عهد النبوة إلى يومنا هذا ، على الجنابة و الاستغفار للفاسق ((و الخوارج خارج عما انعقد عليه الإجماع فلا اعتداد بهم)) : وفيه دفع دخل ، و هو أنه كيف ينعقد الإجماع مع مخالفة الخوارج ، فالجواب أن المراد بالإجماع إجماع الصحابة ، و هم قبلهم ، و لو سلم فالمعتبر إجماع أهل الملل و العقيد ، و الخوارج الشنيعة ليس منهم ؛ بل من المبتدعة الخبيثة الملعونة لا يعاب بهم ، و إن الخوارج مثيرة الفرق المبتدعة من الأمة المحمدية و من اليهود و النصاري ، بل و إنهم خرجوا من الإسلام و لم يتعلقوا منه بشيء ، كما خرج السهم من الرمية لسرعته و قوة راميّه ؛ بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء - وبالله التوفيق -

..... و الله تعالى لا يغفر أن يشرك به بإجماع المسلمين ، لكنهم اختلفوا في أنه هل يجوز عقلاً أم لا ؛ فذهب بعضهم إلى أنه يجوز عقلاً ، و انما علم عدمه بدليل السمع ؛ و بعضهم إلى أنه يمتنع عقلاً ، لأن قضية الحكمة التفرقة بين المسيء و المحسن - و الكفر نهائية في الجنائية لا يتحمل الإباحة و رفع الحرمة أصلاً ؛ فلا يتحمل العفو و رفع الغرامة ؛ و أيضاً الكافر يعتقده حقاً ، و لا يطلب له عفواً و مغفرة ، فلم يكن العفو عنه حكمة ؛ و أيضاً هو اعتقاد الأبدي فيوجب جزاء الأبدي - و هذا بخلاف سائر الذنوب -

باب في أن العفو عن الكفر هل يجوز عقلاً أم لا

العفو عن الكفر هل يجوز عقلاً أم لا و بيان الاختلاف فيه

((و الله تعالى لا يغفر أن يشرك به)) : بنص القرآن الكريم و هذا لأن الشرك مضم لحق الربوبية و تنقيص لعظمة الإلهية و سوء الظن برب العالمين ، قال الله سبحانه : ﴿ و يعذب المنافقين و المنافقات و المشركين و المشركات الظانين بالله ظن السوء ﴾ فلم يجمع على أحد من الوعيد و العقوبة ما أجمع على أهل الشرك ، فإنهم ظنوا بربهم ظن السوء ؛ حتى أشركوا بربه ، فإن المشرك إما أن يظن أن الله سبحانه يحتاج إلى من يدبر أمر العالم معه من وزير أو ظهير ، و هذا أعظم التنقيص لمن هو غني عن كل ما سواه بذاته ، و كل ما سواه فقير إليه بذاته ، و إما أن يظن أن الله

سبحانه إنما تتم قدرته بقدرة الشريك ، وإما أن يظن بأنه لا يعلم حتى يعلمه الواسطة ، أو لا يفعل ما يريد العبد ؛ حتى يشفع عنده الواسطة ؛ كما يشفع المخلوق عند المخلوق ، أولاً يكفى عبده و حده ، أو لا يجيب دعاء عباده ؛ حتى يسألوا الواسطة أن ترفع تلك الحاجات إليه ؛ كما هو حال ملوك الدنيا ، و هذا أصل شرك الخلق ؛ فالمتنقصون عند الله سبحانه ورسوله و أوليائه هم أهل الشرك ؛ ولهذا أخبر سبحانه عن المشركين أنهم ما قدروه حق قدره في ثلاثة مواضع من كتابه ، وكيف يقدره حق قدره من جعل له نداً وضداً ، و يخافه و يرجوه و يذل و يخضع له ، قال الله سبحانه : ﴿ و من الناس من يتخذ من دون الله انداداً يحبونهم كحب الله ﴾ و من المعلوم أنهم ما سووهم به في الذات و الصفات و الأفعال و لا قالوا : إن ألهم خلقت السماوات و الأرض ، و إنها حي و تميت ، و إنها سووماً به في محبتهم لها و تعظيمهم لها و عبادتهم إياها ، و من أسباب عبادة الأصنام الغلو في المخلوق ، و إعطائه فوق منزلته ؛ حتى جعل فيه حظ من الإلهية ، و شبهوه بالله سبحانه ؛ و هذا التشبيه الواقع في الأمم الذي أبطله الله سبحانه و بعث رسوله و أنزل كتبه بإنكاره و الرد عليه ، و هذا أبغض الأشياء إلى الله سبحانه ، و أشدهما مقتاً لديه ، رتب عليه من عقوبات الدنيا و الآخرة ما لم يرتب على ذنب سواه ، و أخبره أنه لا يغفره ، و أخبره أنه لظلم عظيم ، و قال في كتابه : ﴿ إن الشرك لظلم عظيم ﴾ ((بإجماع المسلمين)) : من أهل السنة و غيرهم ، و المراد بالشرك مطلق الكفر على ما ثبت في عرف الشرع ، و منشأه كثرة المشركين في العرب بالنسبة إلى أهل الكتاب ، و المراد بالمسلمين هم الصحابة و من تبعهم قبل ظهور الاختلافات الاعتقادية . ((لكنهم اختلفوا في أنه هل يجوز عقلاً أم لا)) : و إنما اختلف في أنه هل يجوز غفرانه عقلاً أو لا يجوز العقل .

قال الشيخ الأشعري: العفو عن الكفر يجوز عقلاً

وقال أبو منصور لا يجوز

((فذهب بعضهم إلى أنه يجوز عقلاً)) : ذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري وأشياعه ، و جمهور المعتزلة من البصريين إلى أن العفو عن الكفر يجوز عقلاً ، كما في " التفسير الكبير " للإمام الفخر ، و " كشف الكشاف " ، و " المسيرة " للإمام ابن الهمام ، وكذا عندهم تغليد المؤمن في النار وتخليد الكفار في الجنة يجوز عقلاً ، قاله الكفاية - وإنما علم عدمه بدليل السمع ، يعني لم يعلم نفيه إلا بدليل السمع . ((و بعضهم إلى أنه يمتنع عقلاً)) : و ذهب الإمام قائد الطائفة الحنفية أبو منصور الماتريدي وأتباعه إلى أن العفو عن الكفر لا يجوز عقلاً ، وإن لم تخبر بعدمه النصوص ؛ كما في " التأويلات " للشيخ علم الهدى أبي منصور الماتريدي و " العمدة " للإمام النسفي و شرحه ، واستدل مشائخ الأشاعرة بقوله سبحانه : ﴿ إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ؛ حيث ردّد بين تعذيب الكفار وبين غفرانهم لهم - والدليل السمع لا يساعد الترييد ، فاقترضى ذلك حملة على العفو عن الكفر عقلاً ، وقال الفخر في " التفسير الكبير " في قوله سبحانه : ﴿ إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ فتقول : إن غفرانه جائز عندنا - الأشاعرة - و عند جمهور المعتزلة من البصريين ، قالوا : إن العقاب حق الله سبحانه على الذنب ، وليس في إسقاطه على الله سبحانه مضرة ، فوجب أن يكون حسناً ، لكن دل الدليل السمع في شرعنا أنه لا يقع .

أدلة الماتريدية على أن ليس في الحكمة العفو عن مثله

واستدل مشائخ الحنفية بأن حكمة الله سبحانه توجب العقاب على من اعتقد الكفر ، وأن ليس في الحكمة عفو عن مثله ، والحكمة وضع الأمور

مواضعها على ما ينبغي لها ، و أشار الشارح إلى برامينهم - البرهان الأول -
 ((لأن قضية الحكمة التفرقة بين المسيء و المحسن)) : قال في " الكفاية " :
 قال : أصحابنا : لا يجوز من الله سبحانه أن يعفو عن الكافرين و يخلدكم في
 الجنة ، و لا أن يخلد المؤمنين في النار ، لأن الحكمة تقتضي التفرقة بين
 المسيء و المحسن ، و ما يكون على خلاف قضية الحكمة يكون سفها ، و أنه
 يستحيل من الله سبحانه ، و دلالة ذلك أن الله سبحانه رد على من حكم
 بالتسوية بين المسلم و المجرم بقوله : ﴿ أفجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم
 كيف تحكمون ﴾ ، و بقوله : ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم
 كالذين آمنوا و عملوا الصالحات سواء محياهم و مماتهم ساء ما يحكمون ﴾ ،
 ثم لا تفرقة بين هؤلاء و بين هؤلاء في الدنيا ، فلا بد من التفرقة في الآخرة ،
 فإنه إذا عفا عن الكافرين يلزم أن يدخلوا الجنة خالدين فيها مساوين
 للمؤمنين ، فلا توجد التفرقة التي هي مقتضى الحكمة ، و لأن تغليد المؤمنين
 في النار و تغليد الكافرين في الجنة يكون ظلماً ، و أنه يستحيل من جناب
 قدسه - فإن الظلم و ضيع الشيء في غير محله - و الإساءة في حق المحسن ، و
 الإنعام في حق المسيء و ضيع الشيء في غير موضعه ، فيكون ظلماً مستحيلاً ،
 و مثل هذا يعد سفهاً ، فلا يجوز نسبة ذلك إلى جناب قدسه عقلاً ، و قول
 الأشعري أنه تصرف في ملكه ، قلنا : التصرف في الملك إنما يجوز من الحكيم
 إذا كان على وجه الحكمة ، فأما التصرف على خلاف قضية الحكمة يكون
 سفهاً ، و أنه لا يجوز - والبرهان الثاني - أشار إليه بقوله : ((و الكفر نهاية في
 الجنائية لا يتحمل الإباحة و رفع الحرمة أصلاً فلا يتحمل العفو و رفع الغرامة)) :
 و الفرق لأصحابنا بين الكفر و سائر الذنوب في جواز العفو و المغفرة ، أن
 الكفر نهاية في الجنائية إذ لا جنائية فوقه ، و أنه لما لا يتحمل الإباحة و رفع
 الحرمة في العقل ، فكذا لا يجوز العفو عنه و رفع العقوبة في الشرع - والبرهان

الثالث - أشار إليه بقوله : ((وأيضًا الكافر يعتقده حقا ، ولا يطلب له عفوًا و مغفرة ، فلم يكن العفو عنه حكمة)) : ولأن الكافر يعتقد الكفر حسنًا و حقا و صوابًا ، ولا يطلب له عفوًا و مغفرة ؛ بل يطلب على ذلك أجرًا و ثوابًا ، فلم يكن العفو عنه حكمة ؛ لأن الحكمة وضع الأمور مواضعها على ما ينبغي لها ، و العفو عن الكفر ليس في موضعه ، و لأن سائر الذنوب تجتمع مع الإيمان الذي هو أفضل الحسنات ، فلو و جب الخلود في النار لتعطل جزاء ما هو أفضل الحسنات ، فإنه خلاف قضية الحكمة ، فأما الكفر فلا يجتمع مع الإيمان - و لا يتحقق معه حسنة ؛ لأن شرط الحسنات هو الإيمان - و البرهان الرابع - أشار إليه بقوله : ((وأيضًا هو اعتقاد الأبد فيوجب جزاء الأبد)) : و لأن الكفر اعتقاد للأبد ، و يعتقد حقية مذهبه أبدًا ، فإن من ارتكب ذلك كان من زعمه أن لا يرجع عنه أبدًا فيوجب جزاء الأبد ، فيعذب أبدًا بملاحظة أبدية معتقده ، فافهم . ((و هذا بخلاف سائر الذنوب)) : فإنها موقته من جهة التوبة في زعمه و اعتقاده ، حاصلة بواسطة غلبة الشهوة ، و في عقيدة من ارتكبها أن يتوب عنها ، فلا جرم أن تكون عقوبتها موقته على قدر الجنابة، و هو لما كان يخاف العقوبة على ذلك ، فهو يطلب العفو و المغفرة بجنانه - و إن لم يصح بلسانه - فلو عفا الله عنه و غفر له كان حكمة ؛ بخلاف الكفر ، فإن الكافر لما اعتقده حسنًا و صوابًا لا يخاف من ذلك ، و لا يطلب العفو و المغفرة لذلك ، فلا يكون العفو عنه حكمة .

..... و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء من الصغائر و الكبائر مع التوبة أو بدونها - خلافاً للمعتزلة ، و في تقرير الحكم ملاحظة للآية الدالة على ثبوته - و الآيات و الأحاديث في هذا المعنى كثيرة ؛

ويغفر ما دون الكفر والشرك مع التوبة وبدونها

وقول المعتزلة حماقة

((و يغفر ما دون ذلك)) : يعني ما خلا الكفر و الشرك ((لمن يشاء من الصغائر و الكبائر مع التوبة أو بدونها)) : و التوبة أن يرجع من القبائح و يعزم على أن لا يعود ، و إن العزم على عدم العود وقت التوبة ، كافٍ ، و هي واجبة لقوله سبحانه : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً ﴾ و لقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا ﴾ و هي مقبولة عند الله لطفًا لا وجوبًا عند كل معصية ذكرها أو نسيها .

قول الشيخ المدقق في الفتوحات :

فإن التوبة من الفرائض حال التكليف

قال الشيخ المدقق في " الفتوحات المكية " فإن التوبة من الفرائض الواجبة حال التكليف ، فإن أخرها إلى الاحتضار لم تقبل ، ولهذا لم يقبل إيمان فرعون - هذا كلامه بحروفه - قال صاحب " اليواقيت و الجواهر " في مبحث وجوب التوبة على كل عاص^(١) قلت - فكذب - و الله - و افترى من قال : إن الشيخ محيي الدين يقول بقبول إيمان فرعون ، و قال الشيخ المدقق في " الفتوحات " : و اعلم أنه لا يموت أحد من أهل التكليف إلا مؤمناً عن

(١) في آخر مبحث الحادي والخمسون في بيان الإيمان والإسلام من اليواقيت (ص ١٠٠)

عيانٍ وتحقق لا مربة فيه لا شك ، لكن من العلم بالله والإيمان به خاصة ، وما بقي إلا هل ينفعه ذلك الإيمان أم لا ، وفي القرآن العزيز ﴿ فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ﴾ قال : وقد حكى الله تعالى عن فرعون أنه قال : ﴿ أمنت أنه لا إله إلا الذي أمنت به بنو إسرائيل ، وأنا من المسلمين ﴾ فلم ينفعه هذا الإيمان - انتهى كلامه الشريف - قال صاحب اليواقيت^(١) : قلت : فكذب - والله - وافتري من نسب إلى الشيخ محيي الدين أنه يقول بقبول إيمان فرعون ، وهذا نصه بكذب القائل ، فتأمل ولا تغفل . ((خلافاً للمعتزلة)) : فإنهم زعموا أنه لا يعفو الكبيرة من غير توبة ، وقالوا : إن السيئات يذهبن الحسنات ؛ حتى يقول جمهورهم : إن الكبيرة الواحدة تحبط جميع الطاعات . أقول : وهذه حماقة وغفلة ، زدّ عليهم بقوله سبحانه : ﴿ إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ وبقوله : ﴿ إني لأضيع عمل عامل منكم ﴾ ، وبأنه لا يليق من الرؤوف الرحيم ، ولا يستحسن من الحكيم الكريم أن يبطل طاعات تمام الحياة بلقمة من الربا أو جرعة من الشراب ، ((وفي تقرير الحكم ملاحظة للآية الدالة على ثبوته)) : على ثبوت العفو ، يقول : وتقرير المصنف هذا الحكم : وهو عدم غفران الشرك ، وتجوز غفران بقية الذنوب بهذه العبارة المقتبسة ، وإطلاق الآية يقتضي جواز غفران الذنوب مطلقاً ، ولذا قال : مع التوبة أو بدونها . ((والآية والأحاديث في هذا المعنى)) : يعني عدم مغفرة الشرك وكبيرة غير التائب ((كثيرة)) : أما الآية فنحو قوله سبحانه : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ وقوله : ﴿ غافر الذنب وقابل التوب ﴾ وقوله : ﴿ إن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ فهذه الآيات عامة شاملة للصغائر والكبائر مع التوبة وبدونها . وأما الأحاديث فغير محصاة أصنافها ، فضلاً عن أفراد الأصناف ، فمنها أحاديث الكفارات ، ومنها أحاديث الشفاعة ، تضافرت بها زبر الصحاح ، فتدبر .

..... و المعتزلة يخصصونها بالصغائر و الكبائر المقرونة بالتوبة - و تمسكوا بوجهين : الأول : الآيات و الاحاديث الواردة في وعيد العصاة - و الجواب : أنها على تقدير عمومها إنما تدل على الوقوع دون الوجوب ، و قد كثرت النصوص في العفو - فيخصص المذنب المغفور عن عمومات الوعيد - و زعم بعضهم أن الخلف في الوعيد كرم ، فيجوز من الله تعالى ؛ و المحققون على خلافه ، كيف ! و هو تبديل للقول و قد قال الله تعالى : ﴿ ما يبدل القول لدي ﴾ - الثاني : أن المذنب إذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه كان ذلك تقريراً له على الذنب و إغرائاً للغير عليه ، و هذا ينافي حكمة إرسال الرسل - و الجواب عنه : أن مجرد جواز العفو لا يوجب ظن عدم العقاب فضلاً عن العلم ، كيف ! ! و العمومات الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد ترجح جانب الوقوع بالنسبة إلى كل واحد ، و كفى به زاجراً ،

((و المعتزلة يخصصونها)) : يعني المغفرة ((بالصغائر)) : لمن اجتنب الكبائر ، ((و الكبائر المقرونة بالتوبة)) : يعني إن الله سبحانه يغفر عندهم الصغائر و الكبائر المقرونة بالتوبة دون الكبائر الغير المقرونة بالتوبة ، و سيأتي تفصيله .

أدلة المعتزلة في ذلك بوجهين

((و تمسكوا بوجهين)) : و استند المعتزلة في ذلك على دليلين ((الأول)) :

الوجه الأول : الآيات والأحاديث في وعيد العصاة - لاسيما المودنة بالخلود - نحو قوله سبحانه : ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ وقوله : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مَعْتَمِدًا فجزاؤه جهنم خالدا فيها﴾ وقوله : ﴿إِنَّ الْفَجَارِ لَفِي جَحِيمٍ﴾ ووجه الإستلال أنه سبحانه أوعد بالعقاب على الكبائر وأخبر به ، فلو لم يعاقب على الكبيرة ، لزم الخلف في وعيده والكذب في خبره ، وأنه ممنوع في جنابه سبحانه - ((والجواب)) : عن الوجه الأول بوجوه ثلاثة : و الوجه الأول على سبيل المنع ، والثاني والثالث على سبيل التسليم ؛ وحاصله أن لا نسلم أولاً عموم هذه الآيات والأحاديث ؛ بل المطلوب منها بعض العصاة وهم الكفار وبعض فساق المؤمنين وإن سلمنا ((أنها على تقدير عمومها إنما تدل على الوقوع)) : يعني وقوع العذاب ((دون الوجوب)) : أي وجوب العذاب ، وحاصله : أن هذه النصوص غاية ما يؤخذ منها أن الله سبحانه يعذب المؤمنين ، ولا يستفاد منها أن ذلك واقع بل واجب ؛ حتى لا يجوز العفو والمغفرة عن السيئات الوارد فيها الوعيد ، وأشار إلى الوجه الثالث بقوله : ((وقد كثرت النصوص في العفو)) : إنه لو سلمنا عموم نصوص الوعيد ، فنقول : هي من قبيل العام الذي خص منه البعض ، وقرينة التخصيص نصوص العفو ؛ وحاصله أن هناك نصوصاً مثبتة للعفو ، فيجب الجمع بينها وبين نصوص الوعيد ، ((فيخصص المذنب المغفور عن عمومات الوعيد)) : يقول : يفرز المذنب المغفور عن عمومات الوعيد ، بأن يقال : إنه داخل في عمومات الوعد من الآيات الدالة على جواز كونه مغفورا ؛ مثل قوله سبحانه : ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونِ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُوْ مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ﴾ حيث وعد بالعفو عن كل ما سوى الكفر ، وإذا كان المذنب المعفو عنه خارجاً عن عمومات الوعيد وداخلاً في عمومات الوعد ، فلا يلزم من عدم عقابه

خلف في شيء من عمومات الوعيد ؛ و لا يحتاج حينئذٍ إلى أن يقال : إن
الخلف في الوعيد لا يعد نقصًا وكذبًا - والوجه الرابع -

الخلف في الوعيد يجوز أم لا

((وزعم بعضهم)) : من مشائخ الأشاعرة و من يعذو حذومهم في الجواب
عن تمسك المعتزلة ((أن الخلف في الوعيد كرم فيجوز من الله تعالى)) :
قالوا : إن الله سبحانه يجوز أن يخلف الوعيد و إن كان لا يجوز أن يخلف
الوعد ، قال يحيى بن معاذ : الوعد و الوعيد حق ، فالوعد حق العباد على الله
سبحانه ، إذ ضمن لهم أنهم إذا فعلوا كذا أن يعطيهم كذا ، - ومن أولى
بالوفاء من الله سبحانه - و الوعيد حقه على العباد ، إذ قال : لا تفعلوا كذا
فإنى أعذبكم ، ففعلوا فإن شاء عفا ، و إن شاء أخذ ، لأنه حقه ، و أولا مما
بررنا العفو و الكرم ؛ لأنه عفو غفور ، فتدبر - ((و المحققون)) : من مشائخ
الحنفية و المعتزلة ((على خلافه)) : إشارة إلى ضعف هذا الجواب كيف !
يعني و كيف يصح الخلف أو كيف لا يكون المحققون على خلافه ((و هو)) :
يعني الخلف ((تبديل القول)) : و هذا يلزم جواز الكذب ، و هو قبيح في حقه
سبحانه ، ((و قد قال الله سبحانه : ﴿ ما يبدل القول لدي ﴾)) هذا ما
يقوله الحق سبحانه يوم القيامة للكفار ، اختلفوا في أن الخلف في الوعيد هل
يجوز في حقه أم لا يجوز ، ذهب مشائخ الحنفية و مشائخ المعتزلة إلى أنه
يمتنع تخلف الوعيد ؛ كما يمتنع تخلف الوعد و هذا اختيار الشارح من
عظماء الأشاعرة ، و ذهب المشائخ من الأشاعرة إلى أن الخلف في الوعيد
جائز ؛ لأن العقاب عدل أوعد به العاصي ، وله سبحانه أن يعفو عنه ؛ لأن
الخلف في الوعيد لا يعد نقصًا ، احتج مشائخ الحنفية و من تابعهم بأن
الخلف في الوعيد تبديل للقول ، و قد قال الله سبحانه : ﴿ لا يبدل القول
لدي ﴾ بظلام للبعيد ﴿ و بأنه يلزم جواز الكذب على الله سبحانه في وعيده ، و

قد قام الإجماع على تقديس خبره عنه ، واحتج مشائخ الأشاعرة بعموم الآيات الواردة في العفو عن المعاصي ماعدا الشرك : مثل قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ ، وبأن الوعد حق العباد إذ ضمن لهم إذا فعلوا ذلك أن يعطيهم كذا ، والوعيد حقه على العباد ، فإن شاء عفاه ، وإن شاء أخذ ، ذكرنا شذرا من هذا البحث ، فانظر في المبسوطات من هذا الفن ((الثاني)) : الوجه الثاني ((أن المذنب إذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه كان ذلك)) : يعني عدم العقاب ((تقريرًا له)) : إثباتًا للعبد ((على الذنب وإغرائًا للغير عليه)) : بعثًا لغير المذنب على الذنب ، ((وهذا ينافي حكمة إرسال الرسل)) : لأن الحكمة الدعوة إلى الطاعة والمنع عن الماصي ، وحاصله : أن المذنب إذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه اندفع في الذنوب وانهمك في الملذات ، كان ذلك إغراء له ، ويتقدس الله سبحانه عنه - ((والجواب عنه أن مجرد جواز العفو لا يوجب ظن عدم العقاب)) : الظن هو علم جانب الراجح ((فضلًا عن العلم)) : اليقين الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ((كيف !)) يعني كيف يوجب الظن ((والعمومات)) يعني النصوص العامة ((الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد ترجح جانب الوقوع)) : يعني وقوع العقاب ، فيكون عدم وقوع العذاب مرجوحا ((بالنسبة إلى كل واحد)) : يعني من العصاة ، وحاصله : إنا لم نقل إلا بأنه يجوز عن المذنبين ، وكيف يسمع إنسان تلك النصوص الواردة في الوعيد ، وهي في شكل من التهديد يترجح معه وقوع العقاب على العفو ، ولا يحجم عن المعاصي ((وكفى به زاجرًا)) : لأن مجرد احتمال العقوبة يصح زاجرًا للعاقل عن ارتكاب الباطل ، فكيف بالآيات القاطعة ، وأحاديث الوعيد الشائعة بوقوع العذاب لامحالة .

..... و يجوز العقاب على الصغيرة سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا ، لدخولها تحت قوله تعالى : ﴿ و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ و لقوله تعالى : ﴿ لا يغادر صغيرة و لا كبيرة إلا احصاها ﴾ ، والإحصاء إنما يكون للسؤال والمجازاة ؛ إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث - و ذهب بعض المعتزلة إلى أنه إذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه ، لا بمعنى أنه يمتنع عقلا بل بمعنى أنه لا يجوز أن يقع ، لقيام الأدلة السمعية ، على أنه لا يقع كقوله تعالى : ﴿ ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ - وأجيب بأن الكبيرة المطلقة هي الكفر لأنه الكامل ، و جمع الاسم بالنظر إلى أنواع الكفر ، وأن كان الكل ملة واحدة . في الحكم أو إلى أفراد القائمة بأفراد المخاطبين على ما تمهد من قاعدة أن مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الأحاد بالأحاد ، كقولنا : ركب القوم دوابهم و لبسوا ثيابهم - و العفو عن الكبيرة ، هذا مذكور فيما سبق إلا أنه أعاده ليعلم أن ترك المؤاخذه على الذنب يطلق عليه لفظ العفو كما يطلق عليه لفظ المغفرة ، و ليعلم به قوله : إذا لم تكن عن استحلال ، والاستحلال كفر ؛ لما فيه التكذيب المنافي للتصديق - و بهذا يؤل النصوص الدالة على تخليد العصاة في النار أو على سلب الإيمان عنهم -

ويجوز العقاب على الصغيرة وقول القدرية باطل

((ويجوز العقاب على الصغيرة)) : عقلا و سمعا ، و قد يعذب من هو أقل

ذنوباً ((سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا)) : لأنه سبحانه مختار يجوز له يغفر وأن يعاقب ، و انعقد الإجماع على أن مجازاة العصاة بالثواب بعد الخروج من النار ، و أما الصغائر والكبائر المقرونة بالتوبة فالجميع متفق على أنها مغفورة ، فلم يبق إلا الصغائر التي لم يتب العبد منها ، فالجماعة على أنه يجوز العقاب عليها و العفو عنها ؛ سواء اجتنب صاحبها الكبيرة أو لا ؛ لأنه سبحانه مختار ، فافهم ((لدخولها تحت قوله تعالى)) : وقد استدلل لنا بقوله سبحانه : ((﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ، و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾)) : إذ يدل على أن العاصي إذا لم يغفر ذنبه يعاقب عليه ، و لم يفرق بين صغير الذنوب و كبيرها ، فيجوز مواخذته بما دون الشرك ؛ ((و لقوله تعالى)) : و استدلل لنا أيضاً بقوله سبحانه : ((﴿ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا احصاها ﴾)) و لا معنى للإحصاء إلا المجازاة و العقاب ، ((و الإحصاء إنما يكون للسؤال و المجازاة)) : و يدل عليه خوف العاصي من إحصاء صغائره و كبائره ، ((إلى غير ذلك من الآيات و الأحاديث)) : الدالة على جواز العقاب على الصغيرة - ((و ذهب بعض المعتزلة إلى أنه إذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه)) : عليها ((لا بمعنى أنه يمتنع عقلاً)) و لا سمعاً ((بل بمعنى أنه لا يجوز أن يقع)) : فهو امتناع و قوعي لا ذاتي و لا و اقعي ((لقيام الأدلة السمعية على أنه لا يقع كقوله تعالى : إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم)) : يعني صفائركم بقربة المقابلة ((و أجيب بأن الكبيرة المطلقة هي الكفر لأنه الكامل)) : و من المعلوم في موضعه أن المطلق يرجع إلى الكامل عند عدم القرينة الصارفة عنه - ((و جمع الاسم)) : اسم الكبائر دفع ما يتوهم أنه لا نسلم أن المراد من الكبائر هي الكفر ؛ لأنه لو كان المراد به الكفر ، لما جمع الاسم ؛ لأن الكفر فرد من الكبائر ، فأجاب عنه بقوله : ((بالنظر إلى أنواع الكفر)) : يعني بالنظر إلى تعدد أنواعه من اليهودية و العيسوية و الدمرية وغيرها من اصناف الكفر ، ((و أن كان الكل ملة واحدة)) : يعني في نظر الشرع ((في الحكم)) : يعني في الكفر من حيث أنه كفر ((أو إلى أفراد القائمة بأفراد المخاطبين)) : أو باعتبار أشخاصه القائمة به ، فإن العرض قد يكون بتعدد موضعه ، فكفر قائم بأبي جهل و كفر قائم بأبي لهب ، و كفر

قائم بالغاندي الهندي^(١) ((على ما تمهد من القاعدة)) أي ثبت من قانون العربية ((أن مقابلة الجمع)) : و هو تجنبوا ((بالجمع)) : و هي الكبائر ((تقتضي انقسام الأحاد بالأحاد كقولنا : ركب القوم دوابهم)) : يعني ركب كل فرد من أفراد القوم دابته ((و لبسوا ثيابهم)) : يعني لبس كل فرد من أفراد القوم ثوبه ، فمعنى الآية أن تجنبوا أنواع الكفر ، وأن يجتنب كل فرد منكم كفره نكفر عنكم سيئاتكم ، فافهم .

البحث في العفو عن أصحاب الكبائر والشفاعة لهم

أقول : ولما كان من جملة أصول أهل السنة والجماعة أن العفو عن الكبيرة بلا توبة جائز ، فلذا قال الامام النسفي : ((والعفو عن الكبيرة)) : وكذا العفو عن الصغيرة جائز ، والمراد بالعفو ترك عقوبة المجرم والستر عليه بعدم المواخذة لقوله سبحانه : ﴿ ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ، وليس المراد بعد التوبة : لأن الكفر بعد التوبة أيضاً كذلك ، فيلزم تساوي ما نفي عنه الغفران ، وما ثبت له ، ((هذا مذكور فيما سبق)) : حيث قال : ﴿ ويغفر ما دون ذلك ﴾ ((إلا أنه أعاده)) : لوجهين أحدهما ((ليعلم أن ترك المواخذة على الذنب يطلق عليه لفظ العفو كما يطلق عليه لفظ المغفرة)) : فعلى هذا مفهومهما واحد ، وقيل : عفو ما إزمائها قال الله سبحانه : ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾ ، والمغفرة تبديلها قال الله سبحانه : ﴿ يبدل الله سيئاتهم حسنات ﴾ و ثانيهما ((يتعلق به)) أي بالعفو ((قوله إذا لم تكن عن الاستحلال)) : وهو عد الشيء حلالاً ، ((أو يطلب كون الشيء حلالاً)) أي اعتقاد حلها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، وفيه بعض التفصيل في كتب الفقه ((لما فيه التكذيب المنافي للتصديق)) : يعني اعتقاد القلب وقبوله ، ((وبهذا)) : يعني باستحلال المعصية ((يؤول النصوص الدالة على تغليد العصاة في النار)) : نحو قوله سبحانه ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ﴾ وقوله ﴿ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها ﴾ ((أو على سلب الإيمان عنهم)) : نحو قوله

سبحانه : ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ وبالله التوفيق -

.....والشفاعة ثابتة للرسول والأخيار في حق أهل الكبائر بالمستفيض من الأخبار ، خلافا للمعتزلة - وهذا مبني على ما سبق من جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة ، فبالشفاعة أولى - و عندهم لما لم يجز لم تجز - ولنا قوله تعالى : ﴿ و استغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فما تنفعهم شفاعة الشافعين ﴾ ، فإن أسلوب هذا الكلام يدل على ثبوت الشفاعة في الجملة ؛ وإلا لما كان لنفي نفعها عن الكافرين عند القصد إلى تقبيح حالهم و تحقيق بأسهم معنى ، لأن مثل هذا المقام يقتضي أن يوسموا بما يخصهم لا بما يعمهم وغيرهم ؛ وليس المراد تعليق الحكم بالكافر يدل على نفيه عما عداه ، حتى يرد عليه أنه إنما يقوم حجة على من يقول بمفهوم المخالفة - و قوله عليه السلام شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي ، وهو مشهور ؛ بل الأحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى -

الشفاعة حق

أقول : لما اختلف الناس في الشفاعة ، فانكرها قوم - وهم المعتزلة و الخوارج - وكل من تبع ، بأن لا يخرج أحد من النار بعد دخوله فيها ، وذهب

أهل السنة والجماعة والكرامية إلى القول بالشفاعة ، فقال المصنف :

الشفاعة ثابتة للرسول والاختيار وقول القدرية

والخارجية باطل

((و الشفاعة ثابتة)) : يعني الشفاعة المقبولة لدفع العذاب و رفع الدرجات ((حق للرسول)) : لمن أذن له من الأنبياء ((و الاختيار)) : لمن أذن له من المؤمنين بعضهم لبعض لقوله سبحانه : ﴿ يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن و رضى له قولاً ﴾ و قوله : ﴿ من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ و قوله : ﴿ و لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ﴾ ، فنص الله سبحانه على أن الشفاعة يوم القيامة تنفع عند سبحانه لمن أذن له فيها و رضى قوله ، و لا أحد من الناس أولى بذلك من محمد ﷺ ، لأنه أفضل ولد آدم ، فقد صحت الشفاعة بنص القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ، فتأمل ((في حق أهل الكبائر بالمستفيض من الأخبار)) : و الأصح المستفيض ما يرويه أكثر من ثلاثة بشرط أن لا يظهر فيه حد التواتر ؛ لكن الظاهر مهنا أنه بمعنى المشهور . ((خلافا للمعتزلة)) : و خلافا للخارجية ، فإن عند هم لم تجز الشفاعة لصاحب الكبيرة ((وهذا)) : يعني هذا الخلاف بيننا وبينهم ((مبني على ما سبق من جواز العفو و المغفرة بدون الشفاعة ، فبالشفاعة أولى)) : يعني بعد أن أثبتنا جواز العفو عن الذنوب بدون الشفاعة لا تكون لشخص شبهة في جحد الشفاعة ؛ لأنها ليست إلا طلب العفو عن المعاصي . ((و عندهم لما لم يجز لم تجز)) : و المعتزلة لما لم يجز عندهم العفو عن الكبائر بدون التوبة ، أنكروا الشفاعة بمعنى طلب العفو ؛ لأنها في الكبائر غير مقبولة ، لأن في الشفاعة سؤالاً من الله سبحانه أن يجعل عدوه وليه ، و أهل النار أهل الجنة ، وأنه ليس بمستحسن ، و لأن في إثبات الشفاعة لأصحاب الكبائر تحريض الناس على الذنوب ، و أنه

لا يجوز . و الجواب عن قولهم في سؤال أن اجعل عدوك وليا ، قلنا : غير مستقيم ، بينتم هذا على أصولكم الفاسدة : أن المؤمن بارتكاب الكبيرة يخرج عن الإيمان ، فيصير عدو الله سبحانه ؛ فأما على أصلنا ، فالمؤمن لا يصير عدو الله بارتكاب الكبائر ، نص على هذا إمام الأئمة أبو حنيفة ولا يصير أهل النار مطلقا ؛ بل فيه سؤال أن يعامل عبده بفضله وكرمه . و الجواب عن قولهم : تحريض للناس على الذنوب ، قلنا : ليس كذلك ، فإننا لانحكم بوجوب الشفاعة ليأمن العبد العذاب ، و يتكل على الشفاعة و يتجرء على الذنوب ؛ بل نقول بجوازها و تصورهما في حق كل فرد من أصحاب الكبائر ؛ ليرجوا نيل الشفاعة ، و لا ييأس من العفو والمغفرة ، و فيما ذكرتم من امتناع الشفاعة و استحالة العفو و تخليد أصحاب الكبائر تعريض للناس على اليأس و القنوط من رحمة الله سبحانه ، و أنه كفر ، قال الله سبحانه : ﴿ إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون ﴾ .

أدلة أهل الحق على دعواهم

((ولنا قوله تعالى : و استغفر لذنبك و للمؤمنين و المؤمنات)) : فإنه سبحانه أمر النبي ﷺ بالاستغفار لذنوب المؤمنين ، و صاحب الكبيرة مؤمن فيستغفر له امتثالا لأمره سبحانه و صيانتة لعصمة النبي عن مخالفة أمره ، و إذا استغفر النبي لصاحب الكبيرة قبل توبته يقبل الله شفاعته تحصيلا لمَرْضَاتِهِ لقوله سبحانه : ﴿ و لسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ ، فثبت أن شفاعته نبينا مقبولة لصاحب الكبيرة قبل التوبة ، ((و قوله تعالى)) : ولنا قوله سبحانه للكفرة ((فما تنفعهم شفاعة الشافعين)) : فإنه يدل على أن هناك شفعاء يشفعون لهم ، فلا تنفعهم شفاعتهم ، ((فإن أسلوب هذا الكلام)) : طريقه و سياقه و مقتضاه ((يدل على ثبوت الشفاعة في الجملة)) : يعني تنفع الشفاعة للمؤمنين ، ((و إلا لما كان لنفي نفعها عن الكافرين عند

القصد إلى تقبيح حالهم وتحقيق بأسهم معنى)) : يعني لو لم تنفع الشفاعة للمؤمنين ، لم يكن لتخصيص الكافرين بالذكر فائدة ((لأن مثل هذا المقام)) : يعني مقام تقبيح حالهم ((يقتضي أن يوسموا بما يخصهم)) : يعني بين علائقهم الخاصة لا العامة ، فمفهوم المخالفة ثبت من سياق الكلام ، وقرب من مفهوميته إلى المنطوقية ((لا بما يعمهم وغيرهم)) : بعلامة يشملهم وغيرهم ، فثبت بهذا الطريق صحة الشفاعة للمؤمنين ، أما الشفاعة لدفع العذاب أو لزيادة الثواب ، فالأية عنه مطلق . ((وليس المراد تعليق الحكم)) : وهو عدم نفع الشفاعة ((بالكافرين)) : عما عداه دفع دخل : إن الاستدلال بهذه الآية قول بمفهوم المخالفة ؛ لأن الآية ناطقة بنفي الشفاعة عن الكافرين ، وأنتم تستدلون بها على ثبوت الشفاعة للمؤمنين ، فدفعه بقوله : وليس المراد ((حتى يرد عليه أنه إنما يقوم حجة على من يقول بمفهوم المخالفة)) : يعني لم نستدل بمفهوم المخالفة ؛ بل بأسلوب الكلام ومقتضاه ، ومفهوم المخالفة حكم يثبت للمسكوت عنه مخالفا لما ثبت للمذكور ، وقوله عليه السلام ((شفاعة لأهل الكبائر من أمي)) : فإنه يدل على أن شفاعة النبي ﷺ حاصلة لأهل الكبائر ؛ سواء كان قبل التوبة أو بعدها ، ((وهو مشهور)) : مما اشتهر واستفاض فيما بين الأمة ؛ حتى قرب من حد التواتر ، وهذا نص في " اللباب " . ((بل الأحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى)) : وهي غير محصورة أنواعها واصنافها فضلاً عن أفرادها ، ومن جملتها أحاديث إخراج الموحدين من النار بشفاعة علي كثرتها وتواترها ، فالحق أن كل نوع من أحاديث الشفاعة متواتر فضلاً عن مجموعها ، قال الحافظ القاسم بن قطلوبغا الحنفي في " شرح المسيرة " : قد روي عن النبي ﷺ في " الصحيح " و " الحسان " أخبار بألفاظ مختلفة ؛ بحيث لو جمعت أحادها لبلغت حد التواتر في إثبات الشفاعة ، فلا أقل من الاشتهار ، وإنكار ما اشتهر من الأخبار بدعة وضلالة . - وبالله التوفيق . -

..... واحتجت المعتزلة بمثل قوله تعالى : ﴿ و اتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع ﴾ - و الجواب بعد تسليم دلالتها على العموم في الأشخاص و الأزمان و الأحوال أنه يجب تخصيصها بالكفار جمعا بين الأدلة - و لما كان أصل العفو و الشفاعة ثابتا بالأدلة القطعية من الكتاب و السنة و الإجماع ، قالت المعتزلة بالعفو عن الصغائر مطلقا ، و عن الكبائر بعد التوبة ، و بالشفاعة لزيادة الثواب ، و كلاهما فاسد ؛ أما الأول فلأن التائب و مرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب فلا معنى للعفو ؛ و أما الثاني فلأن النصوص دالة على الشفاعة بمعنى طلب العفو من الجنابة - و أهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار و إن ماتوا من غير توبة ، لقوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ﴾ و نفس الإيمان عمل خير لا يمكن : أن يرى جزائه قبل دخول النار ثم يدخل النار ، لأنه باطل بالإجماع ، فتعين الخروج من النار - و لقوله تعالى : ﴿ وعد الله المؤمنين و المؤمنات جنات ﴾ و قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس ﴾ ، إلى غير ذلك من النصوص : الدالة على كون المؤمن من أهل الجنة ، مع ما سبق من الأدلة القاطعة الدالة على أن العبد لا يخرج بالمعصية عن الإيمان ، و ايضا

الخلود في النار من اعظم العقوبات وقد جعل جزاء للكفر الذي هو اعظم الجنايات ، فلو جوزى به غير الكافر لكانت زيادة على قدر الجناية ، فلا يكون عدلا -

لما فرغ من أدلة أمل السنة والجماعة شرع في أدلة المعتزلة فقال : ((و احتجت المعتزلة)) : على أن شفاعة النبي ﷺ لا أثر لها في إسقاط العذاب بآيات- منها : قوله سبحانه : ﴿ و اتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا و لا تقبل منها شفاعة ﴾ : دلت الآية على أنه لا تجزي نفس عن نفس شيئا على سبيل العموم ، فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، وتأثير الشفاعة في إسقاط العذاب منافي لمقتضى الآية - ومنها : ((قوله تعالى : ﴿ ما للظالمين من حميم و لا شفيع يطاع ﴾)) : نفى الله سبحانه الشفيع للظالمين على سبيل العموم ، و العصاة ظالمون فلا يكون لهم شفيع أصلاً ، فلا تثبت الشفاعة في حق العصاة - ومنها - قوله سبحانه : ﴿ ما للظالمين من أنصار ﴾ و الشفيع من الأنصار ، فلا يكون للظالمين شفيع ، و العصاة ظالمون فلا يكون لهم - و الجواب من هذين أن الظالم المطلق المذكور في القرآن هو الكافر ، فلا دليل لهم أصلاً و رأساً - ((و الجواب بعد تسليم دلالتها على العموم في الأشخاص و الأزمان و الأحوال أنه يجب تخصيصها بالكفار جمعاً بين الأدلة)) : يقول : و أجيب عن هذه الآيات بأنها غير عامة في الأعيان و لا في الأزمان و لا في الأحوال ، فلا تتناول محل النزاع ، و لو سلم أنها عامة في الأعيان و الأزمان و الأحوال ؛ حتى تكون متناولة محل النزاع ، فهي مخصصة بما ذكرنا من الآيات الدالة على ثبوت الشفاعة في حق العصاة ، فتؤول الآيات بتخصيصها بالكفار جمعاً بين الأدلة ، و حملهم الشفاعة الواردة فيها على طلب زيادة الثواب ورفع الدرجات ، بطلانه ظاهر ؛ لأن الشفاعة الواردة في تلك النصوص لا تحتل إلا أن تكون بمعنى طلب العفو و المغفرة ، فصيح يقيئاً أن الشفاعة التي أبطلها الله سبحانه هي

غير الشفاعة التي اثبتتها ، فالشفاعة التي أبطل سبحانه هي الشفاعة للكفار الذين هم مخلدون في النار ، لا يخفف عنهم من عذابها ، ولا يقضى عليهم فيموتوا ، فقد صح يقيناً أن الشفاعة التي أوجب سبحانه لمن أذن له واتخذ عنده عهداً ورضي قوله ، فإنما لعصاة المؤمنين -

انواع الشفاعة وأصنافها

قال الحافظ الجلال السيوطي وغيره من الحفاظ : وله ﷺ يوم القيامة ثمان شفاعات : أولها واعظها : شفاعته في تعجيل حساب الخلائق وإراحتهم من طول ذلك الموقف ، وهي مختصة به - ثانيها : في إدخال قوم الجنة بغير حساب ، قال النووي : وهي مختصة به ، وتردد في ذلك الشيخ الحافظ تقي الدين بن دقيق العيد والشيخ الحافظ تقي الدين السبكي الكبير ، وقالوا : لم يرد في ذلك شيء - وثالثتها : في من استحق دخول النار أن لا يدخلها ، وتردد النووي في كون هذه مختصة به ، قال السبكي الكبير : لأنه لم يرد في ذلك نص لا بنفيه ولا بإثباته - رابعها : إخراج من أدخل النار من الموحدين : حتى يبقى فيها أحد منهم وتخلو طبقتهم ، وهذه الشفاعة يشاركه فيها الأنبياء والملائكة والمؤمنون ، وقد حكى القاضي عياض في ذلك تفصيلاً في " الشفاء " - خامستها : في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها ، وجوز الإمام النووي اختصاص هذه به - سادستها : في جماعة من صلحاء أمته ؛ ليتجاوز عنهم في تقصيرهم في الطاعات ، ذكره القزويني في " العروة الوثقى " سابعها : فيمن خلد من الكفار في النار أن يخفف عنهم العذاب في أوقات مخصوصة جمعاً بين هذا وبين قوله سبحانه : ﴿ لا يفترونهم ﴾ ، وورد ذلك في البخاري والمسلم في حق أبي طالب ، وكما ذكر ابن دحية في حق أبي لهب من أنه يخفف عنه العذاب في كل يوم اثنين لسروره بولادته الشريفة وإعتاقه ثوبه حين بشرته به ، وشفاعته عامة في جميع الإنس والجان ؛ إلا أن شفاعته في الكفار لتعجيل فصل القضاء ،

فيخفف عنهم أحوال يوم القيامة ، وللمؤمنين بالعفو ورفع الدرجات ، قال الله سبحانه : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ وشفاعته مقبولة قال الله سبحانه ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ وورد في الحديث أن الله سبحانه يقول له : اشفع تشفع و سل تعطه ، و هو لا يرضى إلا بإخراج من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان من النار، قال المحقق الدواني : وهذا هو الشفاعة الكبرى التي خص بعض العلماء المقام المحمود به -

قالت المعتزلة بالعفو عن الصغائر مطلقا وعن الكبائر بعد التوبة وبالشفاعة لزيادة الثواب وكلاهما باطل

((و لما كان أصل العفو و الشفاعة ثابتا بالأدلة القطعية من الكتاب و السنة والإجماع قالت المعتزلة)) : جواب لما ، يعني لم يستطيعوا إنكار العفو و الشفاعة من أصلهما فأنكروهما في البعض و اثبتوهما في البعض ((بالعفو عن الصغائر مطلقا)) : عندهم لا يعاقب عليها فالشفاعة عديمة الفائدة في الصغائر للعفو عنها بدونها ، - صاحبها يموت قبل التوبة أو بعدها - ((و عن الكبائر بعد التوبة)) : لم يجز عندهم العفو عن الكبائر قبل التوبة ((و بالشفاعة لزيادة الثواب)) : لا للعفو عن العقاب ، و حاصله عند المعتزلة : لما لم يجز العفو عن الكبائر بدون التوبة لم تجز الشفاعة له - و أما الصغائر فمعو عنها عندهم قبل التوبة و بعدها ، فالشفاعة عندهم لرفع الدرجات فرد عليهم الشارح بقوله : ((و كلاما)) : قولهم بالعفو و الشفاعة ((فاسد أما الأول فلأن التائب و مرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب عندهم فلا معنى للعفو عندهم)) : لأن العفو هو الصفح عن مستحق العذاب ((و أما الثاني فلأن النصوص دالة على الشفاعة بمعنى طلب العفو عن الجنابة)) : لا على ما ذهبوا إليه من طلب زيادة الثواب و رفع الدرجات ، فحملها على زيادة الثواب و رفع الدرجات يخالف النصوص . - و اعلم - اتفق

أهل السنة و الجماعة على أن الثواب على الطاعة فضل من الله سبحانه ، و العقاب على المعصية عدل منه ، و عمل الطاعة دليل على حصول الثواب ، و فعل المعصية علامة العقاب ، و لا يكون الثواب على الطاعة و لا العقاب على المعصية واجبا على الله سبحانه ، لما علمت أنه لا يجب على الله شيء - و كل ميسر لما خلق - ، ثم قالوا : إن وعيد المؤمن العاصي ينقطع - فقال :

أهل الكبائر لا يخلدون في النار وإن ماتوا من غير توبة، وأدلة أهل السنة

((وأهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار وإن ماتوا من غير توبة)) : بل يخرج أخرا إلى الجنة تفضلا لا وجوبا ، يعني و صاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله سبحانه إما أن يغفر له برحمته و إما أن يشفع فيه النبي ﷺ ؛ إذ قال : شفاعتي لأهل الكبائر من امتي ، و إما أن يعذبه بمقدار جرمه ثم يدخله الجنة برحمته ، و لا يجوز أن يخلد في النار مع الكفار لما ورد به السمع من إخراج من كان في قلبه ذرة من الإيمان ، و لو تاب ، لأقول بأنه يجب على الله قبول توبته بحكم العقل ؛ إذ هو الموجب فلا يجب عليه شيء ، بل ورد السمع بقبول توبة التائبين و إجابة دعوة المضطهدين ، و هو المالك في خلقه يفعل و يحكم ما يريد ، فلو أدخل الخلاق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفا و لو أدخلهم النار لم يكن جورا ؛ إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف ، أو وضع الشيء في غير موضعه ، و هو المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم ، و لا ينسب إليه جور ، ((لقوله تعالى)) : يعني و الدليل على عدم خلودهم في النار من السمع ، قوله تعالى : ((فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره)) : و المؤمن العاصي قد عمل مثقال ذرة خيرا ، و كيف لا ؛ ((و نفس الإيمان عمل خير)) : إن الإيمان بقطع النظر عن فعل الطاعات عمل خير ؛ بل أعظم الخيرات ، و لا يليق بكرمه أن لا يجازي عليه ، فيجب أن يرى ثوابه بمقتضى الآية ((لا يمكن : أن يرى جزائه قبل دخول النار)) : لأن مجازاة العصاة بالثواب بعد الخروج من النار ((ثم يدخل

النار لأنه باطل بالإجماع)) : ورؤيته قبل دخول النار باطلة بالإجماع ، إذ لا ثواب قبل العقاب بالاتفاق - ((فتعين الخروج من النار)) : فلا يكون مخلدا فيها ، فانقطع وعيده - ((ولقوله تعالى : ﴿ وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات ﴾ ، و قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس ﴾)) : و موطن من أعلى طبقات الجنة ، عن عبادة بن صامت قال : قال رسول الله ﷺ : في الجنة مائة درجة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والارض ، و الفردوس أعلاها درجة - رواه الترمذي - ((إلى غير ذلك من النصوص)) : من قوله سبحانه : ﴿ إنا لانضيق أجر من أحسن عملاً ﴾ وقوله : ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾ وأيضا : الدليل على عدم خلودهم في النار من العقل ((الخلود في النار من اعظم العقوبات وقد جعل)) : يعني الخلود في النار ((جزاء للكفر الذي هو اعظم الجنايات ، فلو جوزى به غير الكافر لكانت زيادة على قدر الجناية ، فلا يكون عدلا)) : هذا إلزام عليهم ، وإلا لا يتصور معنى الظلم وعدم العدل في حقه ، فانه يفعل في ملكه كيف يشاء ، ((فانه لا يستل عما يفعل)) : واعلم ! اتفقت المعتزلة والخارجية أنه يجب عليه سبحانه عقاب الكافر وصاحب الكبيرة : لأن العفو تسوية بين المطيع والعاصي : وهي تنافي العدل ، ولأن شهوة الفسوق مركبة فينا ، فلو لم تكن بحيث تقطع بالعقاب لكان ذلك إغراء منه سبحانه على ارتكاب الفسوق ، ولأنه أخبر بأن الكافر والفاسق يدخلان النار في مواضع شتى ، والخلف في خبره محال - و الجواب عن الأول : أنه وإن لم يعذب العاصي لكنه لا يثيبه إثابة المطيع ، فلا تسوية - وعن الثاني : أن تغليب طرق العقاب بالتهديد والتوعيد كاف في الأحكام ، وأيضا لو كان العفو قبل التوبة يقتضي الإغراء على الفسوق لكان العفو بعد التوبة يقتضي الإغراء أيضا بعين ما ذكرتم ، فالإلزام مشترك ، فما يكون جوابكم عنه يكون جوابنا عنه - وعن الثالث أنه لا يدل عليه شيء منها على وجوب العقاب : بل أنها تدل على وقوع العقاب ، وهذا ليس متنازع فيه ، ثم المعتزلة والخارجية بعد إثبات " وجوب عقاب صاحب الكبيرة " قالوا : وعيد صاحب الكبيرة لا ينقطع كما أن وعيد الكافر لا ينقطع ، فقال :

..... وذهبت المعتزلة إلى أن من أدخل النار فهو خالد فيها ،
 لأنه إما كافر أو صاحب كبيرة مات بلا توبة ؛ إذ المعصوم و
 التائب و صاحب الصغيرة إذا اجتنب الكبائر ليسوا من اهل
 النار على ما سبق من أصولهم ؛ و الكافر مخلد بالإجماع و كذا
 صاحب الكبيرة مات بلا توبة بوجهين : الأول أنه يستحق
 العذاب و هو مضرة خالصة دائمة فينافي استحقاق الثواب
 الذي هو منفعة خالصة دائمة - و الجواب منع قيد الدوام بل
 منع الاستحقاق بالمعنى الذي قصدوه ، و هو الاستيجاب و إنما
 الثواب فضل منه ، و العذاب عدل ؛ فإن شاء عفا و إن شاء
 عذبه مدة ثم يدخله الجنة : الثاني : النصوص الدالة على
 الخلود كقوله تعالى : ﴿ و من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم
 خالداً فيها ﴾ و قوله تعالى : ﴿ و من يعص الله ورسوله ويتعد
 حدوده يدخله ناراً خالداً فيها ﴾ و قوله تعالى : ﴿ و من كسب
 سيئاً و أحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها
 خالدون ﴾ - و الجواب إن قاتل المؤمن لكونه مؤمناً لا يكون إلا
 كافراً ، و كذا من تعدى جميع الحدود ، و كذا من أحاطت به
 خطيئته و شملته من كل جانب ؛ و لو سلم فالخلود قد
 يستعمل في المكث الطويل كقولهم : سجن مخلد ، و لو سلم
 فمعارض بالنصوص الدالة على عدم الخلود ، كما مر -

قالت المعتزلة والخارجية صاحب الكبيرة مخلد في النار

((و ذمبت المعتزلة)) : و كذا الخارجية ((إلى أن من أدخل في النار فهو خالد فيها)) : بأنه لا يجوز العفو عن خطيئته أصلاً ، و تعلقوا في ذلك بأهذاب النصوص الناطقة بتخليد صاحبها في النار ((لأنه إما كافر أو صاحب كبيرة مات بلا توبة إذ المعصوم)) : الذي لا يصدر عنه ذنب و عصيان . ((و التائب)) : عن الكبيرة ((و صاحب الصغيرة إذا اجتنب الكبائر)) : المعصوم و التائب و صاحب الصغيرة ((ليسوا من أهل النار على ما سبق من أصولهم)) : المعتزلة و الخارجية. ((و الكافر مغلد بالإجماع)) : باتفاق جميع المسلمين ((و كذا صاحب الكبيرة مات بلا توبة)) : مغلد عندهم و أما عندنا فليس مغلداً ((بوجهين : الأول)) : من العقل ((أنه يستحق العذاب و هو مضرة خالصة دائمة فينافي استحقاق الثواب الذي هو منفعة خالصة دائمة)) . حاصله : أن الفاسق يستحق العقاب بفسقه ، و استحقاق العقاب بفسقه يسقط ما استحقه الفاسق من الثواب قبل ارتكاب الفسق : لما بين العقاب و الثواب من التنافر ، لأن العقاب هو المضرة الدائمة و الثواب هو المنفعة الدائمة ، فيمتنع الجمع بين استحقاقيهما . ((و الجواب منع قيد الدوام)) : إنا لانسلم منافاة الاستحقاقين ، و إنما يلزم المنافاة لو كان كل من الثواب و العقاب مقيداً بالدوام ، و هو ممنوع ، فإن الثواب هو المنفعة الأجلية ، و العقاب هو المضرة الأجلية أعم من أن يكون دائماً أولاً ، ((بل منع الاستحقاق)) : إنا لانسلم أنه استحق الثواب و العقاب ، و إنما يلزم ذلك إن لو كانت الطاعة سبباً لاستحقاق الثواب و المعصية سبباً لاستحقاق العقاب ، و هو ممنوع . ((بل بالمعنى الذي قصدوه و هو الاستيجاب)) : يعني وجوب الثواب و العقاب على الله سبحانه ، و ((إنما الثواب فضل منه ، و العذاب عدل)) : و لا يجب شيء منهما عليه سبحانه أنه لا يسئل عما يفعل ، و أنه فعال لما يريد ، و أنه يتصرف في ملكه

كيف يش ((فإن شاء عفا)) : بفضلله ورحمته وكرمه ((وإن شاء عذبه)) :
 بمقتضى عدله ، ((ثم يدخله الجنة)) : وهو سبحانه في جميع ذلك مختار
 ﴿ يفعل الله ما يشاء ويختار ﴾ وأنه على كل شيء قدير ، فافهم . ((الثاني)) :
 الوجه الثاني من السمع ((النصوص الدالة على الخلود)) : الآيات المشتملة على
 لفظ الخلود في وعيد أصحاب الكبائر ، ((كقوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمناً
 متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ومن يعص الله ورسوله و
 يتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ومن كسب سيئاً و
 أحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾)) : وجه الاستدلال :
 لأن " من " في الآيات الثلاث للعموم متناول كل من كسب سيئاً ، وكل من يعص
 الله وكل من يقتل ، وصاحب الكبيرة ، وإن كان مؤمناً فقد كسب سيئاً و
 عصى الله سبحانه ، وقتل مؤمناً متعمداً فوجب دخول الكافر وصاحب الكبيرة
 في النار - ((والجواب)) : عن الآية الأولى ((إن قاتل المؤمن لكونه مؤمناً لا يكون
 إلا كافراً)) : يعني إن القاتل قصد قتله لأجل أن المقتول مؤمن ، ومن قتل بهذا
 القصد والإرادة يكون كافراً ، ((وكذا)) : الجواب عن الآية الثانية ((من تعدى
 جميع الحدود)) : صريح ونص في أنه كافر؛ لأنه تعدى من حدود الإيمان و
 لوازمها ، تفكر ((وكذا)) الجواب عن الآية الثالثة ((من أحاطت به خطيئته و
 شملته من كل جانب)) : أن الخطيئة ظاهره وباطنه ، وهو لا يتصور إلا بعدم
 الإيمان والإنعان ، فلا يكون إلا كافراً ، فالآيات الثلاثة تنطبق على الكفار - ((و
 لو سلم)) : أن الآيات الثلاثة في حق عصاة المؤمنين ، ((فالخلود قد يستعمل في
 المكث الطويل)) : واستعماله بهذا المعنى كثير ((كقولهم سجن مغلد)) : يقال
 في المحاورات العربية حبس مغلد ووقف مغلد وخلد الله ملكه : كالقيد يطلق
 على الدوام وعلى زيادة المدة الماضية ((ولو سلم)) : أن الخلود بمعنى الدوام

((فمعارض)) : ما ذكرتم من الآيات الثلاث ((بالنصوص الدالة على عدم الخلود)) : عدم خلود عصاة المؤمنين ، كما مر من النصوص السابقة من قوله سبحانه : ﴿ وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات ﴾ وقوله : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ وقوله : ﴿ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾ وغيرهما من النصوص لا تحصى كما لا يخفى قال الحافظ ابن تيمية : مما ينبغي أن يعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارج والمعتزلة عليه أحد من أهل السنة ، هو القول بتخليد أهل الكبائر في النار ، فإن هذا القول من البدع المشهور ، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، واتفقوا أيضًا على أن نبينا ﷺ يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته ، ومن بدع الخوارج تكفيرهم للمسلم بالذنوب ، وسلب المعتزلة له اسم الإيمان ، فهو عندهم ليس بمسلم وكافر ، كما تقدم - وكل هذه بدعة قبيحة مخالفة للصحابة والتابعين والأئمة السلف ، وبالله التوفيق -

..... والإيمان في اللغة التصديق أي اذعان حكم المخبر وقبوله وجعله صادقاً إفعال من الأمن كأن حقيقته أمن به أمنه التكذيب والمخالفة و يعدى باللام كما في قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف عليه السلام ﴿ و ما أنت بمؤمن لنا ﴾ أي بمصدق ، و بالباء كما في قوله عليه السلام : الإيمان أن تؤمن بالله ، الحديث ، أي تصديق . و ليست حقيقة التصديق أن تقع في القلب نسبة الصديق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول ، بل هو إذعان وقبول ذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم على ما صرح به الإمام الغزالي ، و بالجملة المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بـ كرویدن هو معنى التصديق المقابل للتصور ؛ حيث يقال في أوائل علم الميزان : العلم إما تصور و إما التصديق ، صرح بذلك رئيسهم ابن سينا ، فلو حصل حصل هذا المعنى لبعض الكفار كان إطلاق اسم الكافر عليه من جهة أن عليه شيئاً من أمارات التكذيب والإنكار ، كما إذا فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأقربه و عمل و مع ذلك شد الزنار بالاختيار أو سجد للصنم بالاختيار نجعله كافراً ،

((و الإيمان)) : أقول : النظر فيه في موضعين : النظر الأول في مفهوم الإيمان لغةً و شرعاً ، و النظر الثاني في حكمه في أنه يقبل الزيادة و النقصان أم لا . أما مفهومه لغةً فقال الإمام النسفي : ((و الإيمان في اللغة التصديق)) : قال الشارح : - قدس سره - ((أي إذعان حكم المخبر و قبوله و جعله)) أي الحكم و المخبر ((صادقاً)) : يعني الاعتقاد بكونه صادقاً ، فهذه مفهومات ثلاثة جمعها بعنايته لزيادة التوضيح و أحدها كافٍ في الواقع . ((إفعال من الأمن كأن حقيقته)) - أمن به - ((أمنه التكذيب و المخالفة)) : يعني أن ممزة أمن للتعدي أو الصيرورة ، فعلى الأول كأن المصدق جعل الغير أمناً من تكذيبه ، و على الثاني كأن المصدق صار ذا أمنٍ من أن يكون مكذوباً : لأن من أمنه التكذيب فقد صدقه ، و من كان ذا أمنٍ فهو في وثوق و طمأنينة . ((و يعدى باللام)) : أما تعديته باللام فكما في قوله جل شأنه : فأمن له لوط ((كما في قوله تعالى : ﴿ و ما أنت بمؤمن لنا ﴾ أي مصدق)) : فباعتبار تضمنه من الإذعان و القبول . ((و بالباء)) : و أما تعديته بالباء فكما في قوله تعالى : أمن الرسول بما أنزل إليه ((كما في قوله عليه السلام : الإيمان أن تؤمن بالله ، الحديث)) : أي تصدق ، فباعتبار تضمنه من الإقرار و الاعتراف و الحكم الواحد يقع تعلقه بمتعلقات متعددة باعتبارات مختلفة ، مثل : أمنت بالله - أي بأنه واحد - متصف بكل كمال متزه عن كل وصف لا كمال فيه ، و أمنت بالرسول ، بأنه مبعوث من الله صادق فيما أخبر به ، و أمنت بالملائكة ، بأنهم عباد الله المكرمون المعصومون ، و أمنت بكتب الله ، بأنها منزلة من عند الله ، و كل ما تضمنته حق و صدق . ((وليست حقيقة التصديق أن تقع في القلب نسبة الصديق إلى الخبر و المخبر)) : يعني بأن تقع في القلب معرفة صديق الخبر و المخبر - ((من غير إذعان و قبول)) : و هو مذهب جهم رأس الطائفة المعروفة

بالجهمية ، يقول : إن الإيمان هو المعرفة و مجرد العلم ، و هذا ليس من الإيمان في شيء ؛ لأن الإيمان هو التصديق و المعرفة المجردة غير التصديق ، فإن فرعون و قومه كانوا عارفين نبوة موسى و هارون، و لم يكونوا مؤمنين لعدم التصديق و الاعتقاد ، قال سبحانه : ﴿ أنؤمن لبشرين مثلنا و قومهما لنا عابدين ﴾ و قوله : ﴿ ألم نريك فينا وليداً ﴾ ، و نحن لانعرف أحاد الانبياء و الملائكة بأعيانهم ، و نصدق بوجودهم ، فثبت المغايرة بين المعرفة و التصديق ، و سنبتل مذمبهم عليهم . ((بل هو إذعان و قبول ذلك)) : لوقوع نسبة الصديق إلى الخبر أو المخبر في القلب - ((بحيث يقع عليه اسم التسليم)) : استسلام الباطن و الانقياد بقبول الأوامر و النواهي ((على ما صرح به الإمام)) : الحجة في " الإحياء " . و بالجملة الإيمان و التصديق هو ((المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بـ " كرویدن ")) : و هو الانقياد بلا إنكار و بلا عناد ((و هو)) : يعني المعنى الذي يعبر عنه بـ " كرویدن " و باوركردن - ((معنى التصديق المقابل للتصور ؛ حيث يقال)) : دليل لقوله المقابل ((في أوائل علم الميزان)) : في فواتح كتب المنطق ((العلم إما تصور و إما التصديق)) : اختلفوا في أن التصديق اللغوي هو التصديق المنطقي أم غيره ، اختار الشارح في مصنفاته أن التصديق المنطقي بعينه التصديق اللغوي ، ولذا فسرهم رئيسهم في الكتب الفارسية - بـ " كرویدن " ، و في العربية بما يخالف التكذيب و الإنكار ، و هذا بعينه المعنى اللغوي ، و اختار صدر الشريعة و جماعة أن المنطقي أعم من اللغوي ، و فيه منازعات و أبحاث طويلة ((صرح بذلك)) : بأن ما يعبر عنه بـ " كرویدن " هو التصديق ((رئيسهم ابن سينا)) : و لما كانت طريقة الشيخ أدق عند الجماعة و نظره في الحقائق و المعارف أغوص استدلل بقوله : ((فلو حصل هذا المعنى)) : يعني الإذعان و القبول ((لبعض الكفار كان إطلاق اسم الكافر عليه)) : يعني على هذا البعض

((من جهة أن عليه شيئاً من امارات التكذيب والإنكار كما إذا فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأقرب به و عمل)) يعني صار جامعاً لأركان الإيمان بإجماع أهل القبلة . ((ومع ذلك شد الزنار بالاختيار أو سجد للصنم بالاختيار نجعله كافراً)) : إذ لا يعقل غرض في فعلها اختياراً غير الكفر ، فلا يتصور مخالفة حكم الظاهر الباطن ، بخلاف علامة التصديق ؛ فإنها قد تطابق الباطن وقد لا ، لأنه قد يتعلق بفعلها غرض غير التصديق ، قال الحافظ القاسم بن قطلوبغا الحنفي راداً على الشارح : إن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ ثلاثة أصناف : مؤمن السرية و مؤمن العلانية ، كافر السرية و كافر العلانية ، و مؤمن العلانية و كافر السرية ، فاعتمد إذن ما في " شرح العقائد " ، فلو حصل هذا المعنى لبعض الكفار أن وجود علامة التكذيب لا يجمع التصديق في نظر الشارع ، و من البدع فرض فرقة رابعة ، وهي كافرة عند رسول الله و عند المؤمنين ، و مؤمنة عند الله سبحانه ، على أن هذا الفرض عبث في مقتضى العقل و مستحيل في نظر الشرع ، قلت : و منشأ غيظ الحافظ أن لفظ الجعل و الإطلاق في عبارته إيماء أنه كافر في أحكام الدنيا لا عند الله ، فلا يخلد في النار ، لكن الشارح البارع رجع عن هذا و نص في " شرح المقاصد " بأن التصديق المقارن بعلامات التكذيب كالعدم ، فلا يكون مؤمناً عند الله سبحانه ، فاندفع غيظ الحافظ ، فافهم .

..... لما أن النبي ﷺ جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار -
و تحقيق هذا المقام على ما ذكرت يسهل لك الطريق الى حل
كثير من الاشكالات الموردة في مسألة الايمان - و إذا عرفت
حقيقة معنى التصديق فاعلم أن الإيمان في الشرع هو
التصديق بما جاء به النبي ﷺ من عند الله ، أي تصديق
النبي بالقلب في جميع ما علم بالضرورة مجيئه به ، من عند
الله تعالى إجمالاً فإنه كافٍ في الخروج عن عهدة الإيمان ، و
لا تنحط درجته عن الإيمان التفصيلي ، فالمشرك المصدق
بوجود الصانع و صفاته لا يكون مؤمناً إلا بحسب اللغة دون
الشرع ، لإخلاله بالتوحيد ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ و
ما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ -

((لما أن النبي ﷺ جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار)) : فمن أين لنا أنه
مصدق ، فإن الشارع اعتبر في إثبات الكفر وجود علامة التكذيب فقط ؛ لأنها
لا تكون إلا مطابقة لما في نفس الأمر ، فتدبر . ((و إذا عرفت حقيقة معنى
التصديق)) : أقول : لما فرغ عن مفهوم الإيمان اللغوي - هو الازعان و
القبول - شرع في مفهوم الإيمان الشرعي ، فقال : ((فاعلم أن الإيمان في
الشرع هو التصديق بما جاء به النبي ﷺ من عند الله)) : قال الشارح قدس
سره : ((أي تصديق النبي بالقلب)) : يعني قبول القلب و إذعانه ((في جميع
ما علم بالضرورة مجيئه به)) : إنه من دين محمد ﷺ بحيث تعلمه العامة

من غير افتصار إلى نظر واستدلال ، مثل الوجدانية ، والنبوة ، والبعث ، و
الجزاء ، وجوب الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، وحرمة الخمر ، و
الزنا ، ونحوها ، وقوله : " في جميع إشارة إلى أنه لا يتصور الإيمان الشرعي
بتسليم بعض ما جاء به دون بعض ، كما نبه عليه في قوله : ﴿ أفؤمنون
ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ﴾ وقوله : ﴿ ويقولون نؤمن ببعض ونكفر
ببعض ﴾ نعم ! يتفاوت بحسب الإجمال والتفصيل ((من عند الله تعالى
إجمالاً)) : بمعنى أنه يعتقد مجمله أن ما جاء به أو علم مجيئه به ، حق ثابت
مطابق للواقع ، ((فإنه كافٍ)) : يعني يكفي الإجمال فيما يلاحظ إجمالاً : مثل
الملائكة والرسول والكتب ، ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلاً : مثل
جبرئيل وميكائيل وموسى وعيسى والتوراة والإنجيل ؛ حتى أن من لم يصدق
بواحد معين منها ، كافر ((في الخروج عن عهدة الإيمان)) : يعني جاء من حق
الإيمان ، وهذه العبارة من قبيل قول العرب : " خرج من حقه " جاء من حقه و
أداه ((ولا تنحط درجته عن الإيمان التفصيلي)) : يعني في الاتصاف بأصل
الإيمان إذ لا شك أن الإيمان التفصيلي أعلى وأرفع في الواقع ((فالمشرك المصدق
بوجود الصانع و صفاته لا يكون مؤمناً إلا بحسب اللغة دون الشرع لإخلاله
بالتوحيد)) : تفريع على صدر التعريف ، فإن هذا المشرك لم يصدق نبينا ﷺ
في شيء إن كان لم يؤمن ببعثه ، أو لم يصدق في جميع ما جاء به إن كان
صدقه فيما عد التوحيد ، فلم يقم به الإيمان الشرعي ((وإليه الإشارة بقوله
تعالى : وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون)) : في الإقرار بأن الله سبحانه
خلقه وخلق السماوات والأرض ، إلا وهو مشرك ؛ حيث يثبت شريكاً آخر في
العبادة ، تقول عبدة الأصنام : الله ربنا وحده ، والأصنام شركائه في استحقاق
العبادة ، وليس المطلوب بقوله : وما يؤمن أكثرهم ، " حقيقة الإيمان " ولكن
المقصود أن أكثرهم مع إظهار الإيمان بالسنتهم مشركون -

..... و الإقرار به : أي باللسان إلا أن التصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلاً ، و الإقرار قد يحتمله كما في حالة الإكراه - فإن قيل : قد لا يبقى التصديق كما في حالة النوم والغفلة - قلنا : التصديق باق في القلب ، والذهول إنما هو عن حصوله -

((و الإقرار به : أي باللسان)) : يعني أن الإيمان تصديق بالقلب و اللسان ، ويعبر عنه بأنه تصديق بالجنان و إقرار باللسان . لما كان الإيمان هو التصديق ، و التصديق - كما يكون بالقلب بمعنى إذعانه و قبوله لما انكشف له - يكون باللسان بأن يقر بالوحدانية والربوبية ، وحقية الرسالة و النبوة، فيكون كل من التصديق القلبي و التصديق اللساني ركناً في مفهوم الإيمان ، فلا يثبت الإيمان إلا بهما . ((إلا أن التصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلاً)) : في الاختيار والإجبار ، ((و الإقرار قد يحتمله كما في حالة الإكراه)) : يعني أن الإقرار وإن كان ركناً من الإيمان ؛ لكنه ليس بأصلي له كالتصديق بل هو ركن زائد ، ولهذا يسقط حالة الإكراه والعجز ، وقال فخر الإسلام : إن كونه ركناً زائداً مذهب الفقهاء ، و كونه شرطاً لإجراء الأحكام مذهب المتكلمين ، و إن جعل الإقرار بالشهادتين ركناً من الإيمان هو الاحتياط بالنسبة إلى جعله شرطاً خارجاً عن حقيقة الإيمان ، والنصوص دالة عليه ، و بأن الله سبحانه ذم المتمكن المعاند أكثر من ذم الجاهل المقصر ، وذكر

هؤلاء القائلون بكون الإقرار ركناً من النصوص ماتعلقت به الكرامية الملاحظة من قوله عليه السلام : أمرت أنا أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله ، أخرجه البخاري ومسلم ، وقوله سبحانه : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره ﴾ جعل المتكلم كافراً مع أن قلبه مطمئن بالإيمان ولكن عفى عنه ، وإذا كان كافراً باعتبار اللسان يكون مؤمناً باعتباره : لاتحاد مورد الإيمان والكفر ، وصرح في الآية بإثبات الإيمان للقلب والكفر أيضاً بقوله : ﴿ وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ ولكن من شرح بالكفر صدراً ، وهو محل اتفاق بين الفريقين ، فوجب كون الإيمان بهما ، وهو الاحتياط .

والإيمان ليس هو التصديق باللسان فقط

وليس الإيمان التصديق باللسان ، وهو قول الكرامية ، يقولون : إن الإيمان هو التصديق باللسان فقط ، فإن طابق التصديق القلب ، فهو مؤمن ناج وإلا فهو مؤمن مغلد في النار ، وتمسكوا بعين هذا الحديث والآية المذكورة أنفاً ، ويجاب من طرف جمهور الأشاعرة عن الحديث بأن معناه أن قول : لا إله إلا الله ، شرط لإجراء أحكام الإسلام : حيث رتب فيه على القول الكف عن الدم والمال لا النجاة في الآخرة الذي هو محل النزاع ، وعن الآية أنها دالة على أنه لا أثر للسان في النجاة في الآخرة : كما يشهد له قوله سبحانه : ﴿ إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ﴾ : حيث وصفهم بأقبح أنواع الكفر مع تصديقهم بلسان ، وببطل قولهم أيضاً بأن الله جعل محل الإيمان القلب لا اللسان بقوله : ﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ وقوله : ﴿ كتب في قلوبهم الإيمان ﴾ ، وبأن قولهم : يستلزم إثبات إيمان من نفى الله

سبحانه إيمانه مثل ما قال في حق المنافقين : ﴿ و من الناس من يقول آمنا بالله و باليوم الآخر و ما هم بمؤمنين ﴾ و إثبات كفر من شهد الله سبحانه بإيمانه : كما في حق من أكره على إجراء كلمة الكفر ﴿ إلا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان ﴾ .

الإيمان مخلوق أم غير مخلوق و بيان الاختلاف فيه

((فإن قيل)) : نقض على قوله : لا يحتمل السقوط ، و منشأه أن الإيمان مخلوق ، قد لا يبقى ((التصديق كما في حالة النوم و الغفلة)) : فكيف يصح قوله : لا يحتمل السقوط أصلاً - ((قلنا : التصديق باق في القلب)) : فإن الإيمان غير مخلوق ، اختلفوا في التصديق القائم بالقلب الذي هو جزء مفهوم الإيمان على قول ، أو تمامه على قول آخر ، أو هو من باب العلوم و المعارف و مخلوق ، أو من باب الكلام النفسي غير مخلوق . ذهب مشائخ الحنفية إلى أن الإيمان غير مخلوق ، و ذهب المشائخ من الأشاعرة إلى أن الإيمان مخلوق ، احتج مشائخ الحنفية بأن الإيمان لا يحصل إلا بالتوفيق و الهداية ، و ذلك كله من الله سبحانه ، و مرجعه إلى التكوين ، و هو غير مخلوق ، و احتج مشائخ الأشاعرة بأن الإيمان لا يحصل إلا بالعزم و القصد و القبول ، و ذلك كله من العبد ، فهو مخلوق ، إذ العبد مخلوق بكل صفاته و الجواب أن الإيمان و إن كان حصوله بالقصد و القبول إلا أنه لا يتم إلا بالتوفيق و الهداية ، و ذلك من الله سبحانه ، و متى اجتمع صفة الحق مع صفة الخلق لا يعاب بصفة الخلق ؛ بل صفة الخلق في جنب صفة الحق سبحانه لا تعد . ((و الذمول إنما هو عن حصوله)) : بناء على أنه قد يكون الشيء حاصلًا ، و لا يتوجه إلى حصوله ، يقول الفلاسفة : الشعور بالشيء

لايستلزم الشعور بذلك الشعور ، فالشعور حاصل لكنه غير مشعور به .

..... و لو سلم فالشارع جعل المحقق الذي لم يطراء عليه ما يضاده في حكم الباقي ، حتى كان المؤمن اسما لمن أمن في الحال أو في الماضي ، ولم يطراء عليه ما هو علامة التكذيب - هذا الذي ذكره من أن الإيمان هو التصديق و الإقرار مذهب بعض العلماء ، و هو اختيار الإمام شمس الأئمة وفخر الإسلام -

((ولو سلم)) : المنافات بين النوم و الغفلة و التصديق ، و التصديق لايبقى في النائم و الغافل . ((فالشارع جعل المحقق)) : الموجود الغير المقدر و هو التصديق النفسي ((الذي لم يطراء عليه ما يضاده)) : من الجحود و الإنكار ((في حكم الباقي)) : و نظائره عامة الأحكام الشرعية ، فإن الشرع اعتبر المتوضي متوضيا بعد انقطاع أفعال الوضوء إلى زمان عروض الحدث ؛ بناء على بقاء أثره الاعتباري ، و هو الطهارة الحكمية ، و هكذا البيع و الشراء و غيرهما ؛ مع انها غير باقية إلا عند القصد و التحقيق بالتدقيق ، يقتضي بسطا ليس هذا موضعه ، حتى كان المؤمن اسما لمن أمن يعني صدق ((في الحال أو في الماضي ، و لم يطراء عليه)) : على الإيمان ((ما هو علامة التكذيب)) مثل سجود الصنم و استغفاف الكعبة و غيرهما ، ((هذا الذي ذكره)) : ذكره المصنف ؛ ((من أن الإيمان هو

التصديق والإقرار مذهب بعض العلماء)) : بعض المحققين من الأشاعرة ((وهو اختيار الامام شمس الأئمة وفخر الإسلام)) : وهو منقول عن أبي حنيفة أو مشهور عن أصحابه .

..... و ذهب جمهور المحققين إلى أنه هو التصديق بالقلب ، و إنما الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا ، لما أن التصديق بالقلب أمر باطن لا بد له من علامة ،

((و ذهب جمهور المحققين)) : جمهور مشائخ الأشاعرة ، قال الحافظ القاسم بن قطلوبغا الحنفي : قلت : هذا مروي عن أبي حنيفة ، وهو اختيار الشيخ أبي منصور و الحسن بن الفضل و المحققين من أصحابنا ، هذا كلامه . ((إلى أنه هو التصديق بالقلب)) : فمن صدق الرسول فيما جاء به ، فهو مؤمن فيما بينه و بين الله سبحانه . ((و إنما الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا لما أن التصديق بالقلب أمر باطن لا بد له من علامة)) : قالوا : إن الإقرار شرط لإجراء الأحكام ، لا جزء من حقيقة الإيمان ، ودلالة أن الإقرار ليس بإيمان أن الله سبحانه نفى الإيمان عما قال من المنافقين - أمنا - كما قال : ﴿الذين قالوا : أمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم﴾ وقال : ﴿قالت الأعراب أمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ و من حيث المعقول أنه لا وجود للشيء إلا بوجود ركنه ، و الإنسان مؤمن على التحقيق من حين آمن بالله سبحانه إلى أن مات : بل إلى الأبد ، و إنما يكون مؤمنا بوجود الإيمان و قيامه به حقيقة ، و لا وجود للإقرار في كل لحظة ، فدل أنه مؤمن لما معه من التصديق القائم بقلبه الدائم بتجدد أمثاله ، ولكن الله سبحانه أوجب الإقرار ليكون شرطا لإجراء

أحكام الدنيا ، إذ لا وقوف للعباد على ما في القلب ، فلا بد لهم من دليل ظاهر ، والله سبحانه مطلع على ما في الضمائر ، فتجري أحكام الآخرة على التصديق بدون الإقرار ، فافهم .

..... فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله ، وان لم يكن مؤمناً في احكام الدنيا ، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس ، وهذا اختيار الشيخ أبي منصور ، والنصوص معاضدة لذلك ، قال الله تعالى : ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الايمان ﴾ وقال الله تعالى ﴿ وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ وقال الله تعالى : ﴿ ولما يدخل الايمان في قلوبكم ﴾ وقال النبي ﷺ : اللهم ثبت قلبي على دينك وقال عليه السلام لأسامة حين قتل من قال لا اله الا الله : هلا شقت قلبه فان قلت : نعم ! الإيمان هو التصديق ؛ لكن أهل اللغة لا يعرفون منه إلا التصديق باللسان ، والنبي ﷺ وأصحابه كانوا يقنعون من المؤمن بكلمة الشهادة ، ويحكمون بإيمانه من غير استفسار عما في قلبه -

((فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه)) : فهو كافر عندنا ، وعند الله مؤمن من أهل الجنة . ((و من أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس)) : فهو مؤمن عندنا ، وعند الله هو من أهل النار ، إن هذا في حكم الآخرة من الكفار ، وإنه مغلّد في النار . ((وهذا اختيار الشيخ أبي منصور)) : قال الشيخ حافظ الدين النسفي : هو المروى عن أبي حنيفة ، وإليه ذهب الأشعري في أصح الروايتين ، وهو قول أبي منصور الماتريدي ،

انتهى كلامه . ((و النصوص معاضدة)) : يعني مقوية .

((لذلك)) : و وجه ذلك أن الإيمان عند تعارف أرباب اللسان هو التصديق فحسب ، ((قال الله تعالى)) : و استدل هؤلاء المحققون على هذه الآيات الثلاث في الكتاب ، و بقوله سبحانه خبراً عن إخوة يوسف عليه السلام : ﴿ و ما أنت بمؤمن لنا ﴾ أي بمصدق ، و خبراً عن قول فرعون : ﴿ امنتكم له قبل أن أذن لكم ﴾ أي صدقتم له ، فعلى هذا الإيمان بالله و رسوله هو تصديق الله سبحانه فيما أخبر على لسان رسوله ، و تصديق رسوله فيما بلغ عن الله سبحانه ، و أنه عمل القلب ، و لا تعلق له باللسان و الأركان ؛ إلا أن التصديق لما كان أمراً باطناً لا يوقف عليه ، لا يمكن بناء أحكام الشرع عليه ، فجعل الشرع العبارة عما في القلب بالإقرار أمانة على التصديق ، و شرطاً لإجراء الأحكام ، فافهم . ((و قال النبي ﷺ اللهم ثبت قلبي على دينك)) : يعني تصديقك و اعتقادك و إذعانك ، و الحديث أخرجه أحمد من حديث أم سلمة بسند حسن مرفوعاً ، ((و قال عليه السلام لأسامة : ملا شققت قلبه)) : لتفتش عما فيه من الاعتقاد ، أقال ما قاله خوفاً أم لا ، و هو كناية عن استحالة الوقوف عليه ، لأنه بشقه لا يدري ما فيه ، و الذم فيه ظاهر لما فيه من التوبيع على ما لا يليق به ، و الحديث أخرجه الشيخان من حديث أسامة بن زيد بن حارثة ، و قصته مشهورة ، تأمل . فإن قلت : معارضة الأول من جانب الكرامية مع أهل السنة ((نعم ! الإيمان هو التصديق ؛ لكن أهل اللغة لا يعرفون منه إلا التصديق باللسان)) : دون التصديق بالقلب ، فالمفهوم من اللغة أن الإيمان عبارة عن التصديق باللسان ، و هو الإقرار دون التصديق بالقلب ، و الإقرار أعم من أن يكون الإقرار ركناً أو شرطاً ، و هو المفهوم من المذميين السابقين ، فعلم من معرفة أهل اللغة أن الإيمان هو التصديق باللسان فقط ، ((و النبي ﷺ و أصحابه)) :

معارضة ثانية - ((كانوا يقنعون من المؤمن بكلمة الشهادة ، ويحكمون بإيمانه من غير استفسار عما في قلبه)) : حتى يظهر أن المعتمد عندهم ما في قلبه ، و هذا نائب عنه و ترجمانه ، فعلم من قناعة النبي ﷺ وأصحابه أن الإيمان هو التصديق باللسان .

.....قلت لاختفاء في أن الاعتبار في التصديق عمل القلب حتى لو فرضنا عدم وضع لفظ التصديق لمعنى أو وضعه لمعنى غير التصديق القلبي لم يحكم أحد من أهل اللغة ، و العرف بأن المتلفظ بكلمة " صدقت " مصدق للنبي ﷺ و مؤمن به ، و لهذا صح نفي الإيمان عن بعض المقرين باللسان قال الله تعالى : ﴿ و من الناس من يقول آمنا بالله و باليوم الآخر ، و ما هم بمؤمنين ﴾ و قال الله تعالى : ﴿ و قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا أسلمنا ﴾ ، و أما المقر باللسان وحده ، فلا نزاع في أنه يسمى مؤمناً لغةً . و تجري عليه أحكام الإيمان ظاهراً ، و إنما النزاع في كونه مؤمناً بينه و بين الله تعالى ،

((قلت)) : هذا جواب عن المعارضة الأولى ، ((لاختفاء في أن الاعتبار)) : يعني ((في التصديق)) ، في تعارف أهل اللغة و تعارف أهل الشرع - ((عمل القلب)) : يعني أن التصديق عبارة عن فعل القلب ، لا عن فعل اللسان ((حتى لو فرضنا)) : لعل الغرض من هذه العناية تأييد المذهب المنصور ، و إلا فالرد بالفرض لا يتوجه عليهم . ((عدم وضع لفظ التصديق لمعنى)) : و هذا بأن يكون مهملًا لا موضوعًا ((أو وضعه لمعنى غير التصديق القلبي)) : و هو

القبول والإذعان والاعتقاد ((لم يحكم أحد من أهل اللغة والعرف بأن المتلفظ بكلمة صدقت)) : بناء الخطاب مخاطبا للنبي ﷺ - مصدق للنبي ﷺ و مؤمن به يعني : وجد فيه لفظ التصديق : مع أنه ليس بمؤمن ، و منشأه أن التصديق هو فعل القلب ، والانتساب إلى اللسان بيانه وترجمانه . ((و لهذا)) : تائيد للجواب الأول يعني ولأجل أن التصديق باللسان لا يكفي في الإيمان ((صح نفي الإيمان عن بعض المقرين باللسان)) : الذين يصدقون باللسان ولا يصدقون بالقلب ، وهم المنافقون ، ((قال الله تعالى : ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر ، وما هم بمؤمنين ﴾)) وهذا نص في أنه سبحانه أبطل إيمان المنافقين ، وقال : ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾)) وقالت الأعراب : آمنا)) : باللسان دون القلب ((قل لم تؤمنوا)) : إذ الإيمان تصديق مع ثقة وطمأنية قلب ، ولم يحصل لكم ((و لكن قولوا : أسلمنا)) : فإن الإسلام انقياد دخول في السلم ، وترك المحاربة وإظهار الشهادتين ، ((وأما المقر باللسان وحده ، فلا نزاع في أنه يسمى مؤمنا لغة)) : دفع دخل ، فعلى هذا يلزم أن لا يكون المقر باللسان وحده مؤمنا ؛ مع أنه يسمى مؤمنا ، فلا يكون ذلك الجواب كافيا ، فأجاب عنه بقوله : وأما المقر باللسان وحده ((و يجري عليه أحكام الإيمان ظاهرا)) : الذي يتعلق بالآية ، والولاية من المسلمين ، لأن قلبه لا يطلع عليه ، وعلينا أن نطن به أنه ما قاله بلسانه إلا وهو منطوع عليه في قلبه ((وإنما النزاع)) : بين أهل السنة والكرامية ((في كونه مؤمنا فيما بينه وبين الله)) : قال الكرامية : إنه مؤمن بناء على أن الإيمان هو التصديق باللسان وهو حاصل ، وقال أهل السنة : إنه ليس بمؤمن فيما بينه وبين الله سبحانه ؛ لكن الكرامية مطبقون على تخليد هذا المؤمن في النار ، وأنه محشور مع الكفار ؛ لأنهم وإن قالوا : إن

حقيقة الإيمان هي التصديق باللسان ، فإن شرط كونه منجيا في الآخرة
عندهم مطابقة الاعتقاد القلب له ، و أمل السنة يوافقهم على إجراء أحكام
الإيمان عليه في الدنيا ، فيرجع الخلاف إلى الإطلاق اللفظي ، فتفكر .

..... و النبي عليه الصلاة و السلام و من بعده كما
كانوا يحكمون بإيمان من تكلم بكلمة الشهادة ، كانوا
يحكمون بكفر المنافق فدل على أنه لا يكفي في الإيمان
فعل اللسان ، و أيضًا الإجماع منعقد على أن إيمان من
صدق بقلبه و قصد الإقرار باللسان و منع منه مانع من
خرس و نحوه ، فظهر أن ليست حقيقة الإيمان مجرد
كلمتي الشهادة على ما زعمت الكرامية - ولما كان مذهب
جمهور المحدثين و المتكلمين و الفقهاء أن الإيمان
تصديق بالجنان و الإقرار باللسان و عمل بالاركان ،
أشار إلى نفي ذلك بقوله : فأما الأعمال أي الطاعات فهي
تتزايد في نفسها و الإيمان لايزيد و لاينقص ، فهنا
مقامان ، الأول : أن الأعمال غير داخلية في الإيمان ، لما
مر من أن حقيقة الإيمان هو التصديق ، و لأنه قد ورد
في الكتاب و السنة عطف الأعمال على الإيمان كقوله
تعالى : ﴿ إِن الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ، مع
القطع أن العطف يقتضى المغايرة ، و عدم دخول
المعطوف في المعطوف عليه ،

((و النبي عليه الصلاة و السلام و من بعده)) : جواب عن المعارضة الثانية ((كما كانوا يحكمون بإيمان من تكلم بكلمة الشهادة كانوا يحكمون بكفر المنافق)) : قال الله سبحانه : ﴿ و لاتصل على أحد منهم مات أبدًا و لاتقم على قبره إنهم كفروا بالله و رسوله ﴾ ((فدل على أنه لا يكفي في الإيمان فعل اللسان)) : بل لابد من فعل القلب ، و هو الإذعان و القبول ، فعلم منه أن تعارف أهل اللغة التصديق باللسان ، و حكم النبي ﷺ و أصحابه باعتبار دلالة على تصديق القلب . ((و أيضًا الإجماع منعقد)) : حجة أخرى لدفع الكرامية ((على أن إيمان من صدق بقلبه و قصد الإقرار باللسان و منع منه)) : من الإقرار باللسان ((مانع من خرس)) : و هو عبارة عن عدم القدرة على التلفظ من الخلقة - و إما لأفة في آلات التلفظ ((و نحوه)) : مثل : عروض إغماء أو جبر على عدم الإقرار ، ولو كان الإيمان هو التصديق باللسان فلم يكن هذا المصدق مؤمنًا . ((فظهر)) : يعني مما ذكرنا ((أن ليست حقيقة الإيمان مجرد كلمة الشهادة على ما زعمت الكرامية)) : قالوا : إن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط ، دون التصديق بالقلب ، و دون سائر الأعمال ، و فرقوا بين تسمية المؤمن مؤمنًا ، فيما يرجع إلى أحكام الظاهر و التكليف ، و فيما يرجع إلى أحكام الآخرة و الجزاء ، فالمنافق عندهم مؤمن في الدنيا حقيقة مستحق للعقاب الأبدي في الآخرة ، و قد أبطالنا مذمبهم بالنصوص القاطعة و البراهين العقلية الساطعة ، فلانعيدهما ثانيا و ثالثا - و الحمد لله رب العلمين .

الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهنا مقامان

((و لما كان مذهب جمهور المحدثين و المتكلمين)) ما خلا جمهور الأشاعرة ((و الفقهاء)) : ما خلا مشائخ الحنفية ، أن الإيمان تصديق بالجنان و الإقرار

باللسان وعمل بالأركان ، فمأهيته على هذا مؤلفة من أمور ثلاثة ، ((أشار)) :
الإمام النسفي ((إلى نفي ذلك بقوله : فأما الأعمال أي الطاعات)) : والحسنات
((فهي تتزايد في نفسها والإيمان لا يزيد ولا ينقص ، فهنا مقامان)) : المشهور
فتح الميم والأحسن ضمها - أي محل إقامة الدليل - ((الأول أن الأعمال غير
داخلة في الإيمان)) ، واستدل هؤلاء المحققون على أن الأعمال خارجة عن
حقيقة الإيمان بوجوه : أحدها : ((لما مر من أن حقيقة الإيمان هو
التصديق)) : يعني أن الخطاب الذي توجه علينا بلفظ آمنوا بالله ، إنما
هو بلسان العرب ، ولم تكن العرب تعرف من لفظ الإيمان فيه إلا
التصديق ، والنقل عن التصديق لم يثبت فيه ، ولو كان الأعمال داخلة
فيه ، فلزم أن لا يكون حقيقة الإيمان عبارة عما ذكره المصنف ، واختاره و
أثبتته بالأدلة القاطعة : و ثانيها : ((قد ورد في الكتاب والسنة عطف
الأعمال على الإيمان)) : يعني أن الله سبحانه فرق بين الإيمان وبين الأعمال
في كثير من الآيات ((كقوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾))
و قوله تعالى : الذين يؤمنون بالغيب و يقيمون الصلوة و مما رزقناهم
ينفقون ، و قوله تعالى : ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله و اليوم
الأخر و أقام الصلوة ﴾ و قوله تعالى : ﴿ يؤمنون بالله و رسوله ، و يجامدون في
سبيل الله ﴾ ، إلى غير ذلك من الآيات الواضحات ، وكذا فرق النبي ﷺ بين
الإيمان وبين الأعمال في الحديث حين سئل عن أفضل الأعمال قال : إيمان
بالله لا شك فيه ، و جهاد لا غلول فيه ، و حج مبرور . و في حديث ابن
مسعود : قلت : أي الأعمال أفضل ، قال : الإيمان بالله و رسوله ، قلت : ثم
أي قال : الصلاة لميقاتها ، قلت ثم أي قال : بر الوالدين . ((مع القطع أن
العطف يقتضي المغايرة ، و عدم دخول المعطوف في المعطوف عليه)) : فهذه

كلها تدل على خروج الأعمال من الإيمان ، إذ لو دخل فيه يلزم من عطفه عليه التكرار من غير فائدة - وثالثها -

..... وورد أيضا جعل الإيمان شرطا لصحة الأعمال ، كما في قوله تعالى : ﴿ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى و هو مؤمن ﴾ مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط الشيء لنفسه ، وورد أيضا إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال كما في قوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ على ما مر مع القطع بأنه لا تحقق للشيء بدون ركنه ، ولا يخفى أن هذه الوجوه إنما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركنا من حقيقة الإيمان ، بحيث أن تاركها لا يكون مؤمنا كما هو رأى المعتزلة ، لا على من ذهب إلى أنها ركن من الإيمان الكامل ، بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان كما هو مذهب الشافعي . وقد سبقت تمسكات المعتزلة بأجوبتها فيما سبق -

((وورد أيضا جعل الإيمان شرطا لصحة الأعمال)) : إنه سبحانه جعل الإيمان شرطا لصحة العمل ، ((كما في قوله تعالى : ﴿ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى و هو مؤمن ﴾)) : وقوله سبحانه : ﴿ وأصلحوا ذات بينكم و أطيعوا الله و رسوله إن كنتم مؤمنين ﴾ ((مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط الشيء لنفسه)) : لأن الشرط لو كان داخلا في المشروط لزم أن يكون الشيء شرطا لنفسه : لأن شرط الكل شرط لكل جزء من أجزائه ، والأظهر والأخصر أن يقال : وشرط الشيء يكون

خارجا عن ماهية . و رابعها : ((و ورد أيضا إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال)) : الصالحات يعني أنه سبحانه قارن الإيمان بضد العمل الصالح . ((كما في قوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾)) : ووجه دلالة على المطلوب أنه لا يجوز مقارنة الشيء بضد جزئه ، تدبر . ((على ما مر مع القطع بأنه لا تحقق للشيء بدون ركنه)) : يعني لو كان الأعمال جزء من الإيمان لما جاز إثبات الإيمان على ترك بعض الأعمال : لأن الكل لا يوجد بدون الجزء ، وهو ظاهر . و خامسها : إن الله سبحانه جعل محل الإيمان القلب و قال : ﴿ إلا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان ﴾ و قال : ﴿ و لما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ و قال : ﴿ كتب في قلوبهم الإيمان ﴾ و من المعلوم أن القلب محل الاعتقاد لا محل العمل - و بالله التوفيق - .

على مجموع الثلاثة - يعني التصديق و القول و العمل - و قال العلامة جلال الدين رادا على الشارح : قوله : بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان هذا في غاية الصعوبة ، لأنه إذا كان اسما للمجموع ، فعند فوات بعض يفوت ذلك المجموع ، إذ المجموع ينتفي بانتفاء جزئه ، و أجاب عن هذا الرد الحافظ ابن تيمية فإنه يسلم له أن الهيئة الاجتماعية لم تبقى مجتمعة كما كانت ، لكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء يعني كبدن الإنسان إذا ذهب من إصبع أو يد أو رجل ونحوه ، لم يخرج عن كونه إنسانا بالاتفاق ، و إنما يقال له : إنسان ناقص ، و الشافعي مع الصحابة و التابعين و سائر السلف يقولون : إن الذنب يقدح في كمال الإيمان ، و لهذا نفى الشارع الإيمان عن هؤلاء - يعني الزاني و السارق و شارب الخمر - فذلك المجموع الذي هو الإيمان لم يبق مجموعا مع الذنوب ، لكن يقولون : بقي بعضه ، ثم شيخنا و أستاذنا فريد الدهر و حيد العصر الشيخ شبير أحمد العثماني قال في المحاكمة : فعلم أن النزاع بين القائلين بجزئية الأعمال و بين منكرها : من

أهل السنة و الجماعة، قريب من النزاع اللفظي ، فأراد هؤلاء كمال الإيمان ، وقالوا بجزئية العمل للإيمان الكامل الذي به يحصل الدخول الأول في الجنة أو الإيمان الأكمل الذي يحصل به المؤمن درجة السابقين المقربين ، و هؤلاء ارادوا نفس الإيمان الموقوف عليه النجاة من التخليد الدائم بمعنى " لولاه لامتنتعت " و أنكروا الجزئية - و أما النزاع بين أهل السنة و الجماعة و بين طوائف المعتزلة و الخوارج و المرجئة ، فهو حقيقي لا محيص عنه ؛ إلا بإبطال آرائهم الفاسدة الشنيعة ، و قد أبطلها علمائنا المتكلمون - و لله الحمد - فمنهم من توجه لرد المرجئة ، فاهتم ببيان جزئية الأعمال ، و منهم اشتد عناية برد المعتزلة و الخوارج ، فبالغ في نفي الجزئية ، و كلامهما بحمد الله على رشد و خير ، هذا كلامه بحروفه . ((و قد سبقت تمسكات المعتزلة)) : و الخوارج ((بأجوبتها فيما سبق)) : و المعتزلة و الخارجية على أن الإيمان هو التصديق و العمل . ثم اختلفوا في أن أي الأعمال تعتبر ركنا من الإيمان ، فالخوارج على أنها معتبرة مطلقاً - واجبها و مندوبها - و أكثر المعتزلة على أنها الواجبات فقط ، و الفريقان متفقان على أن من ترك العمل ليس بمؤمن ، و قد اختلفوا في كفره ، فالمعتزلة على أنه ليس بكافر أيضاً ، و عند الخوارج تارك العمل الواجب - و مو العاصي - كافر ، سواء في ذلك صاحب الصغيرة و الكبيرة ، فاحفظ هذا .

ولنا في الاحتجاج عليهم تلك النصوص المتقدمة القاطعة في أن الإيمان هو التصديق القلبي فقط ، و ارتكاب الذنب لغلبة الشهوة ، لاسيما مع خوف العقاب لا يقتل ذلك التصديق من قلب المذنب ، و نحن لانتازعهم في عدم إيمانه إذا ارتكبه مستحلاً له أو مستخفاً بأحكام الشريعة ، ولكن هذا ليس لتكره العمل ؛ بل لاستحلاله أو استخفافه أو غيرهما ؛ لما جعله الشارع أمانة على تكذيب القلب .

واحتج المعتزلة بدليلين : الأول أن الأمة قد اتفقت على أن المذنب فاسق، ثم اختلفت بعد ذلك في إيمانه أو كفره أو نفاقه ، فحسما للنزاع يؤخذ بالمتفق عليه في حقه ، وهو الفسق ، ويترك المختلف فيه ، ويكون ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق .

والجواب أن كونه ليس بمؤمن ولا كافر لا يقول واحد ممن يذهب إلى أنه مؤمن أو كافر أو منافق ، فلا يكون فيه حسم للنزاع ، بل تكثير له ، ثم إن فضلا عن هذا يخالف ما اجتمعت عليه الأمة من أنه لا منزلة بين المنزلتين . والدليل الثاني للمعتزلة هو النصوص التي يجعل فيها الفسق مقابلا للإيمان ، فيكون العاصي بمقتضاها ليس بمؤمن ، وقد كان يجب بمقتضاها أيضا أن يقال : إنه كافر ، ولكنه لما تواتر أن الأمة كانوا لا يقتلونه ، ولا يعاملونه معاملة المرتد ، وجب المصير إلى أنه ليس بمؤمن ولا كافر جمعا بين الأمرين . والجواب أن المراد بالفسق المقابل للإيمان في تلك النصوص ، الكفر ، فإنه من أعظم الفسوق ، ونفي الإيمان عن المذنب فيها للمبالغة في زجره عن ارتكاب الذنوب ، وإلا فهناك أيضا نصوص ناطقة بإيمان الفاسق ، ولا تقبل التأويل مثل هذا ، فتأمل .

وتمسك الخوارج فيما وافقوا عليه المعتزلة بما تمسك هؤلاء به سابقا، واستندوا في تكفيرهم عصاة المؤمنين بظواهر النصوص الواردة بنفي الإيمان عنهم ، وقد علمت أمرا ، وبقوله سبحانه : ﴿ لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى ﴾ و غيره مما يفيد انحصار العذاب في المنكر المكذب - وقد تتفق على أن الفاسق معذب ، فوجب أن يكون من هذا القبيل ، وإلا بطل الحصر. والجواب : إن ذلك للتنفير من ارتكاب المعاصي ولا يراد به ظامره . وبالله التوفيق .

.....المقام الثاني أن حقيقة الايمان لاتزيد ولاتنقص ، لما مر من أنه التصديق القلبي الذي بلغ حد الجزم والإذعان

((المقام الثاني أن حقيقة الإيمان لاتزيد و لاتنقص)) : ذهب مشائخ الحنفية و معهم إمام الحرمين من أساطين الأشاعرة إلى أن الإيمان لايزيد و لاينقص ، و اختاره أكثر المحققين ، و ذهب مشائخ الأشاعرة و معهم الإمام الشافعيّ و المعتزلة و الخوارج إلى أن الإيمان يزيد و ينقص ، و الخلاف مبنيّ على أخذ الطاعات في مفهوم الإيمان و عدمه ، و الأخذ على وجه الركنية كما تقدم نقله عن المعتزلة و الخوارج ، أو على وجه التكميل كما هو مذهب المحدثين ، و ذلك عند المعتزلة و الخوارج لايحتاج إلى بيان ، فالإيمان عندهم عبارة عن الأعمال ، و هي متفاوتة قطعاً ، و تقبل الزيادة و النقصان ؛ إلا انه ربما يقول القائل : إن الأعمال عندهم جزء من الإيمان ، فإذا انعدم واحد منها ينعدم الإيمان من أصله ، لا أنه يكون هناك إيمان ناقص ، فلايصح لهم أن يقولوا : يتفاوت زيادة و نقصاً . و الجواب أن عندهم من الأعمال ما لاينعدم الإيمان بانعدامها كالنوافل ، و أيضاً فالأعمال التي هي ركن في الإيمان تتفاوت قوة و ضعفاً بوقوعها على وجه الأكمل و الأقل . و أما مشائخ الأشاعرة و من معهم فلما اتفقوا مع الجمهور على أن الإيمان هو التصديق البالغ حد اليقين كان قولهم بانه يقبل التفاوت مع ذلك ظاهراً المنافاة له و ان التصديق لايقبل التفاوت إلا إذا دخله الاحتمال فلايكون بالغاً حد اليقين ، و

لكن الأشاعرة يدفعون هذا بما سيأتي ، و يحتجون بأنه كيف يكون إيمان
أحد الأمة مساويا لإيمان النبي ﷺ ، و بأنه لاشك أن إبراهيم الخليل كان
مؤمنًا لما سأل الله سبحانه : ﴿ كيف تحي الموتى ، فقال : أو لم تؤمن ، قال :
بلى ، ولكن ليطمئن قلبي ﴾ ولكنه كان يطلب الزيادة ، و بأنه كيف لا يتفاوت
في ذلك و نصوص الكتاب و السنة شاهدة به ، قال سبحانه : ﴿ وإذا تليت
عليهم آياته زادتهم إيماناً ﴾ ، و قال ﷺ : إن الإيمان يزيد حتى يدخل صاحبه
الجنة - الحديث - و لفظ الإيمان في مذهب النصيين لا يحتمل معنى غير التصديق ،
و دعوى أن التفاوت في الإيمان لا يجمع اليقين ، باطلة ؛ لأن الإيمان على مراتب
كثيرة تبتدى بأخفى النظريات و تنتهى بأجلى البديهيات ، و التفاوت يتحقق بتلك
المراتب ، و كل إيمان فيها يقين لا احتمال فيه ، و الجمهور اعترفوا بأن هناك
نصوصًا تدل على قبول الزيادة و النقصان ، ولكنهم يحملون فيها الزيادة على
أنها أتت من أمور خارجة عن نفس التصديق : كالدوام و زيادة الأزمان ، و
كالإجمال و التفصيل ، فإن الإيمان التفصيلي أكمل من الإجمالي ، و سيأتي هذه
الوجوه في الكتاب .

الاختلاف في إيمان المقلد

((لما مر من أنه التصديق القلبي الذي يبلغ حد الجزم والإذعان)) و لو تقليدا ،
كما ذهب إليه جميع الفقهاء و كثير من العلماء ، و منع الأشعري و المعتزلة و كثير
من المتكلمين صحة إيمان المقلد ، اختلفوا في أن إيمان المقلد هل يصح أم لا ،
ذهب جمهور مشائخ الحنفية إلى أن من اعتقد أركان الدين تقليدا يصح إيمانه ،
والتقليد - مثلاً - أن يسمع الناس يقولون : إن للخلق ربا خلقهم ، و خلق كل
شيء ، و يستحق العبادة عليهم وحده لا شريك له ، فيجزم بذلك لجزمه بصحة
إدراك هؤلاء ، و تحسينا لظنه بهم ؛ و تكبيرا لشأنهم عن الخطاء ، فإذا حصل
عن ذلك ، فقد قام بالواجب من الإيمان ، إذ لم يبق سوى الاستدلال ، و

مقصود الاستدلال هو حصول ذلك الجزم ، فإذا حصل ما هو المقصود منه تم قيامه بالواجب ، وذهب جمهور مشائخ الأشاعرة ، منهم رأس الطائفة الشيخ الأشعري ، والقاضي أبوبكر الباقلاني ، والأستاذ أبو إسحاق الأسفرائني ، وإمام الحرمين ، والمعتزلة ، إلى عدم الاكتفاء بالتقليد في العقائد الدينية ، واستدل مشائخ الحنفية بأن النبي ﷺ و الصحابة و التابعين قبلوا إيمان الأعراب الخالين عن النظر والاستدلال ، ولم يشتغلوا بتعليم الدلائل ، فلو كانت شرطاً في صحة الإيمان لما تركوا . قال علم الهدى أبو منصور الماتريدي : أجمع أصحابنا على أن العوام مؤمنون عارفون بالله سبحانه ، وأنهم حشو الجنة ، لا اخبار والإجماع فيه ، لكن منهم من قال : لا بد من نظر عقلي في العقائد ، وقد حصل لهم من المعرفة القدر الكافي ، فإن فطرتهم جبلت على توحيد الصانع وقدمه و حدوث الموجودات ، وأنه سبحانه مبدع الكائنات ، وإن عجزوا عن التعبير عنه على اصطلاح المتكلمين ، والعلم بالعبارة علم زائد لا يلزم ، فافهم . واستدل مشائخ الأشاعرة بأن التصديق لا يوجد بدون العلم والمعرفة بناءً على أن العلم ذاتي للتصديق أو شرط له ، ولا علم للمقلد حتى يحصل التصديق ، ولو لم يحصل لاحصل الإيمان . والجواب أن التصديق بدون العلم محال إلا أنه اكتفى فيه بحصول العلم بوجه ما ، وإن لم يوجد كماله ، بدليل قبول النبي ﷺ و أصحابه إيمان الأعراب ، فالصدق من حيث أنه مصدق قد حصل له العلم بوجه ما ، وإنكار هذا إنكار للهدامة . أقول : والأولى والأفضل في هذا المقام تقرير الكفاية ، وهو أن هذا الخلاف في أن إيمان المقلد صحيح أم لا ، يتحقق في حق من نشأ على شامق الجبل ، ولم يخالط الناس ولا بلغه الدعوة ، ولم يتفكر ولم يتأمل في ملكوت السموات والأرض ، فأخبره إنسان بما يفترض عليه اعتقاده ، فصدقته فيما أخبر من غير تأمل وتفكر . فأما من نشأ فيما بين المسلمين : من أهل القرى والأمصار ، وكان ذو النهى والأبصار ، ويتفكر في ملكوت السموات والأرض أثناء الليل وأطراف النهار ، ويسبح الله سبحانه عند

كل ربح عاصف و برق خاطف و رعد باهر و نور زاهر ، فذلك منه ، نوع الاستدلال - وهو خارج عن حد التقليد - ، والبسط في المبسوطات ، فافهم .

..... و هذا لا يتصور فيه زيادة و نقصان حتى أن من حصل له حقيقة التصديق فسواء أتى بالطاعات أو ارتكب المعاصي ، فتصديقه باق على حاله لا تغير فيه أصلاً - و الآيات الدالة على زيادة الإيمان ، محمولة على ما ذكره أبو حنيفة² : إنهم كانوا آمنوا في الجملة ، ثم يأتي فرض بعد فرض ، و كانوا يؤمنون بكل فرض خاص - و حاصله : أنه كان يزيد بزيادة ما يجب به الإيمان ، و هذا لا يتصور في غير عصر النبي ﷺ ، و فيه نظر لأن الاطلاع على تفاصيل الفرائض ممكن في غير عصر النبي ﷺ ، و الإيمان واجب إجمالاً فيما علم إجمالاً وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً ، ولا خفاء في أن التفصيل أزيد بل أكمل

((و هذا لا يتصور فيه الزيادة و النقصان الخ)) : يعني لانسلم أن مامية اليقين من المشكك ، وإن اليقين يتفاوت بمقومات المامية - يعني بأجزائها - بل بغيرها من الأمور الخارجة عنها العارضة لها ، فالإيمان لا يتفاوت في حقيقته و ذاته ، بل جلاؤه و إشراقه على تحمل الآيات الواردة في زيادة الإيمان . ((و الآيات الدالة على زيادة الإيمان ، محمولة على ما ذكره أبو حنيفة²)) : دفع دخل ، وهو أن قال قائل : وإن دل دليلكم على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولكن عندنا ما يدل على خلافه ، و هو الآيات الدالة على زيادة الإيمان ، قال الله سبحانه :

﴿فزادتهم إيماناً﴾ ، و قوله : ﴿ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم﴾ ، فأجاب عنه بقوله : والآيات الدالة ، وهو المشهور عن إمام الأئمة أبو حنيفة - إن الزيادة بحسب زيادة ما يؤمن به - ((إنهم)) : يعني الصحابة ((كانوا آمنوا في الجملة)) : إيماناً إجمالياً بتصديق في جميع ما جاء به مجمل ، ((ثم يأتي فرض بعد فرض)) : إذ كانت الشريعة لم تتم ، وكانت الأحكام تنزل شيئاً فشيئاً ، ((وكانوا يؤمنون بكل فرض خاص)) : ويؤيده ما في "الكشاف" عن ابن عباس : أول ما جاء هو التوحيد ، ثم الصلوة والزكاة ، ثم الحج ، ثم الجهاد - فزادوا إيماناً مع إيمانهم . ((وحاصله)) : يعني حاصل ما ذكره إمام الدين والدنيا أبو حنيفة . ((أنه كان يزيد بزيادة ما يجب به الإيمان)) : وهو ما يؤمن به من الفرائض . ((وهذا)) : يعني زيادة ما يؤمن به ((لا يتصور في غير عصر النبي ﷺ)) : لأن الدين قد تم ، وانقطع الوحي ، قال سبحانه : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ ((وفيه)) : يعني فيما ذكره الإمام أن الإيمان لا يزيد إلا بزيادة ما يؤمن به ، وذا لا يتصور في غير عصر النبي ﷺ ((نظر لأن الاطلاع على تفاصيل الفرائض)) : تسريجا و شيئاً فشيئاً ((ممكناً في غير عصر النبي ﷺ)) : ولا يختص ذلك على عهد النبوة . ((و الإيمان واجب إجمالاً فيما علم إجمالاً و تفصيلاً فيما علم تفصيلاً ، ولا خفاء في أن التفصيل أزيد بل أكمل)) : حاصله : لا نسلم أن زيادة الإيمان لا تكون إلا بزيادة ما يؤمن به ، لم لا يجوز أن يكون زيادته بحسب كونه إجمالياً وتفصيلاً ، إذ لا خفاء في أن الإجمال منحط درجة عن التفصيل في الكمال وإن كان لا ينحط في الاتصاف بأصل الإيمان ، وأجاب عنه بعض الأفاضل : والظاهر أن مطلوب الإمام زيادة الإيمان بزيادة ما يؤمن به في الواقع في أول الأمر ، وذا لا محالة لا يتصور في غير عهد النبوة لانقطاع الوحي ، وإتمام الدين ، و أما زيادة الإيمان التفصيلي هو بحسب إطلاعه على تفصيل الوحي وبينهما بون بعيد على أن المفصل عين المجمل ، والفرق اعتباري ، فلا زيادة ولا كمال ، ولو كان كذلك لكان الإيمان ناقصاً ، فلم يكن إيماناً : لأن

نقصان حقيقة الشيء يستلزم تغييره وتبدله ،

..... وما ذكر من أن الإجمال لا ينحط عن درجته فإنما هو في الاتصاف بأصل الإيمان - وقيل إن الثبات و الدوام زيادة عليه في كل ساعة - و حاصله أنه يزيد بزيادة الأزمان . لما أنه عرض لا يبقى إلا بتجدد الأمثال ، و فيه نظر ؛ لأن حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء ، كما في سواد الجسم مثلاً و قيل المراد زيادة ثمرته و إشراق نوره و ضيائه في القلب ، فإنه يزيد بالأعمال و ينقص بالمعاصي ، و من ذهب إلى أن الأعمال جزء من الإيمان فقبوله الزيادة و النقصان ظاهراً ، و لهذا قيل : إن هذه المسئلة فرع مسئلة كون الطاعات جزءاً من الإيمان : و قال بعض المحققين : لانسلم أن حقيقة التصديق لاتقبل الزيادة و النقصان ، بل تتفاوت قوةً و ضعفاً ، للقطع بأن تصديق أحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ :

((و ما ذكر)) يعني سابقاً ((من أن الإجمال لا ينحط عن درجته فإنما هو في الاتصاف بأصل الإيمان)) : و المساواة في أصل الإيمان لا يمنع التفاوت في الكمال ، وهذا من الشارح في غاية الشناعة ؛ لأن إثبات الأصل والفرع في نفس الإيمان و

حقيقته و ذاته لم يقل به أحد من الناس . ((وقيل)) : جواب ثان عن الآيات الدالة على زيادة الإيمان ، والمجيب إمام الحرمين . ((إن الثبات و الدوام)) : على الإيمان . ((زيادة عليه في كل ساعة . و حاصله : أنه يزيد بزيادة الأزمان ، لما أنه عرض لا يبقى إلا بتجدد الأمثال ، وفيه نظر : لأن حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء)) : و حاصله : أن الإيمان عرض لا يبقى إلا بتتابع الأمثال في الوجود ، و لا يعقل كون المثل الموجود زيادة في المثل المعدوم . ((كما في سواد الجسم)) : فإن بقائه إنما هو بتجدد الأمثال مع أنه لا يشتد السواد ساعة فساعة . ((وقيل)) : الجواب الثالث عن الآيات الدالة على زيادة الإيمان ((المراد زيادة ثمرته وإشراق نوره و ضيائه في القلب)) : يعني يجوز أن يراد بالزيادة في بعض الآيات والأحاديث الزيادة في نور الإيمان ، فإنه ما من عمل إلا وله نور المشار إليه بقوله سبحانه : ﴿ فهو على نور من ربه ﴾ ، وقوله : ﴿ أو من كان ميتا فأحييناه و جعلنا له نورا يمشي به في الناس ﴾ ، فذلك النور يقبل الزيادة و النقصان في الدارين ، وفي الأثر أن علامة حصول هذا النور التجافي عن دار الغرور ، و الإنابة إلى دار الخلود . ((فإنه يزيد بالأعمال وينقص بالمعاصي)) : و العمل يؤثر في زيادته كما يؤثر سقي الماء في نماء الأشجار ، و ذلك بتأثير الطاعات في القلب ، و هذا لا يدركه إلا من راقب أحوال نفسه في أوقات المواظبة على العبادة و التجرد لها بحضور القلب . ((و من ذهب إلى أن الأعمال جزء من الإيمان فقبوله الزيادة و النقصان ظاهرا ، و لهذا قيل : إن هذه المسئلة)) : قبول الزيادة و النقصان و عدم قبوله ((فرع مسئلة كون الطاعات جزءاً من الإيمان)) : و لهذا قال الإمام الفخر : إن هذا الخلاف فرع تفسير الإيمان ، فإن قلنا : هو التصديق فلا يتفاوت ، و إن قلنا : هو الأعمال فمتفاوت ، ثم قال في وجه التوفيق بين القولين : إن ما يدل على أن الإيمان لا يتفاوت مصروف إلى

أصله، و ما يدل على أنه يتفاوت مصروف إلى الكامل منه ، و قال شارح "الحاجبية": الإيمان قد يطلق على ما هو الأساس في النجاة ، و على الكامل المنعي بلا خلاف . ((و قال بعض المحققين)) : القائل القاضي عضد صاحب "المواقف" من أفاضل الأشاعرة: ((لا نسلم أن حقيقة التصديق لا تقبل الزيادة والنقصان بل تتفاوت قوة وضعفاً)) يعني كونه يزيد و ينقص قوة و ضعفاً إجمالاً و تفصيلاً و تعداداً بحسب تعدد المؤمن به ، هو قول بعض المحققين من الأشاعرة ، و ارتضاه النووي^(١) ، و قال في "المواقف": إنه الحق كذا في شرح "الإحياء" ، و حاصله : أن العلم و التصديق يكون بعضه أقوى من بعض ، و أثبت و أبعد من الشك و الريب ، و هذا أمر يشهده كل واحد من نفسه ، كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد : مثل رؤية الناس الهلال - و إن اشتركوا فيها - فبعضهم رؤيته أتم من بعض ، فكذلك معرفة القلب و تصديقه - يتفاضل - أعظم من ذلك من وجوه متعددة . ((للقطع بأن تصديق أحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ)) : قال النووي : إن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر و تظاهر الأدلة ، و لهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم ؛ بحيث لا تغيرهم الشبهة و لا يتزلزل إيمانهم بعارض ، و لا يشك عاقل في أن تصديق الصديق لا يساويه تصديق كل واحد .

و الجواب عنه : لا نسلم أن هذه الزيادة بمقومات مامية الإيمان ، بل بغيرها من الأمور الخارجة عنها ، العارضة لها ، كالإلف لتكرار الحضور ، و نقل عن الحنفية و موافقيهم أن الإيمان يتفاوت بإشراق نوره و زيادة ثمراته ، فإن كان زيادة إشراق نوره هو زيادة القوة والشدة فيه ، فلا خلاف في المعنى بين القائلين بقبول الزيادة و النقصان والنافين لذلك ، إذ يرجع النزاع إلى أن الشدة و القوة التي اتفقنا على ثبوت التفاوت بها ، هل هي داخلة في مقومات

حقيقة التصديق أو خارجه عنها - يعني يرجع إلى أن ما به التفاوت مقوم
لأمية أو خارجه عنها ، وهذا نزاع غير معتد به .

(١) في شرح مسلم

..... ولهذا قال إبراهيم عليه السلام : ولكن ليطمئن
قلبي . بقي مهنا : بحث آخرو هو أن بعض القدرية ذهب إلى
أن الإيمان هو المعرفة ، و أطبق علمائنا على فساد ه ؛ لأن
أهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة محمد ﷺ كما كانوا يعرفون
أبنائهم ، مع القطع بكفرهم لعدم التصديق ، و لأن من
الكفار من كان يعرف الحق يقينا ، وإنما كان ينكر عنادا و
استكبارا ، قال الله تعالى : و جحدوا بها و استيقنتها أنفسهم
ظلما و علوا ، فلا بد من بيان الفرق بين معرفة الأحكام و
استيقانها ، و بين التصديق بها و اعتقادها ليصح كون
الثاني إيمانا دون الاول

((ولهذا)) : يعني و لأجل زيادة التصديق . ((قال إبراهيم عليه السلام :
ولكن ليطمئن قلبي)) : فإنه يدل على قبول التصديق للزيادة ، والجواب عنه
بأن قول إبراهيم الخليل يؤول بأنه أريد به زيادة الإطمئنان ولو بأمور خارجه
عن الحقيقة ، و بأنه طلب القطع بالإحياء بوجه آخر - هو الهداية - و حاصله :
شوقه بعد قطعه إلى مشامدة هذا العجب مثل شوق رؤيته كشمير و جنانه
البالغة و أنهاره بعد القطع به تواتراً - و بالله التوفيق -

قال جهنم بن صفوان: الإيمان هو المعرفة فقط، وهو قول باطل

((بقي هنا)) : يعني في بحث الإيمان ، ((بحث آخر و هو أن بعض القدرة)) : قوم يقولون : لا قدر ، وإن أفعال الصادرة من العباد بالاختيار يكون بالقدرة الحادثة - يعني قدرة العبد - و لا تأثير فيها للقدرة القديمة الأزلية - قدرة الله سبحانه - ((ذهب إلى أن الإيمان هو المعرفة)) : يعني وحدهما من غير اعتبار قبول و إذعان ، مو مذهب الجهمية يقولون : من أتى بالمعرفة ، ثم جحد بلسانه ، لم يكفر بجحده ، لأن العلم والمعرفة لا تزول بالجحد فهو مؤمن ، وقالوا : إن الإيمان لا يتبعض : أي لا ينقسم إلى عقد و قول و عمل ، و لا يتفاضل أهله فيه ، فإيمان الأنبياء و إيمان الأمة على خط واحد سواء بسواء ، إذ المعارف تتفاضل ، و في زعمهم أنهم إذا كان العلم في قلوبهم ، فهم مؤمنون كامل الإيمان : حتى قالوا : إن إيمانهم كإيمان النبيين و الصديقين . ((و أطبق علمائنا على فساد)) : بأن الإيمان هو التصديق دون المعرفة فقط ، فإن ضد التصديق هو التكذيب ، و ضد المعرفة هو النكرة و الجهالة ، و ليس كل من جهل شيئاً كذب به ، و لا من عرف شيئاً صدق به ، و الدليل على تحقيق التصديق بدون المعرفة أنا نؤمن بالأنبياء و الملائكة ، و لا نعرفهم بأعيانهم ، و كذا نؤمن بجميع أحوال القيامة : نحو الحساب ، و الكتاب ، و حاصله : و الميزان ، و الصراط ، و كيفية هذه الأحوال و أوصاف الميزان و الصراط ، و لا يقدخ ذلك في صحة التصديق . قال الحافظ : الذي غلطوا فيه ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر ، مخلص في النار ، فإنما ذاك ، لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم و التصديق ، و هذا أمر خالفوا فيه الحس و العقل و الشرع ، و ما أجمع عليه طوائف بني آدم . ((لأن أهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة محمد ﷺ كما كانوا يعرفون آبائهم)) : يعني و أهل الكتاب

من اليهود والنصارى يعرفون نبوة محمد ﷺ ، ولا يؤمنون به ، كما نطق به القرآن العزيز ، قوله : ﴿ الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ ، وقوله : ﴿ وإن فريقا منهم ليكتمون الحق ، وهم يعلمون ﴾ ، وقوله : ﴿ ولما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾ ، فثبتت المغايرة بين المعرفة والإيمان . ((مع القطع بكفرهم لعدم التصديق)) : فعلم أن الإيمان هو التصديق دون المعرفة فحسب ، ((ولأن من الكفار من كان يعرف الحق يقينا ، وإنما كان ينكر عنادا واستكبارا ، قال الله تعالى : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾)) ، واتفق جماهير النظار ، فإن الإنسان قد يعرف الحق مع غيره ؛ ومع ذلك يجحد ذلك لحسده إياه ، أو لطلب علوه عليه ، أو لهوى النفس ، ويحملة ذلك الهوى والهوس على أن يتعدى عليه ، ويرده ما يقول بكل طريق ، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه ، و عامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم ، وأنهم صادقون ؛ لكن الحسد وإرادة العلو والحكومة ، وحبهم لما هم عليه ، وإلفهم لما ارتكبوا ، أو حُبب لهم التكذيب والمعادات لهم ، وجميع من كذب الرسل لم يأت بحجة صحيحة تقدح في صدقهم ، وإنما يعتمدون على مخالفة أمواتهم ، قال الإمام في " شرح التأويلات " في قوله سبحانه : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر ﴾ : إنه سبحانه ذكر المؤمنين وفسر الإيمان في آخر هذه السورة ، وهو قوله : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ ، أخبر سبحانه أن المؤمن من وجد له الإيمان بهذه الأشياء وإن رسله حق ، والله حق ، وملائكته حق ، وأن لا نفرق بين أحد من الرسل ، لما لم يوجد التصديق بهذه الجملة لا يكون إيماننا بالله سبحانه ، ولم يوجد ذلك في حق اليهود والنصارى ؛ لأنهم فرقوا بين

الرسل بقولهم : نؤمن ببعض ونكفر ببعض ، و فرقوا أيضا بين الكتب ؛ حيث آمنوا ببعض ، و كفروا ببعض ، فلا يكون منهم الإيمان بالله سبحانه على التحقيق ، وإن وجد من حيث الصورة ، فتدبر .

..... و المذكور في كلام بعض المشائخ أن التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من أخبار . المخبر ، وهو أمر كسبي يثبت باختيار المصدق ، و لذا يثاب عليه ، و يجعل رأس العبادات بخلاف المعرفة ؛ فإنها ربما تحصل بلا كسب ، كمن وقع بصره على جسم فحصل له معرفة أنه جدار أو حجر ، و هذا ما ذكره بعض المحققين : من أن التصديق هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر؛ حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقا و إن كان معرفة . و هذا مشكل : لأن التصديق من أقسام العلم و هو من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية، لأننا إذا تصورنا النسبة بين شيئين ، و شككنا في أنها بالإثبات أو النفي ثم أقيم البرهان على ثبوتها ، فالذي يحصل لنا

((و المذكور في كلام بعض المشائخ)) : إشارة إلى وجه الفرق بين المعرفة و التصديق ((أن التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من أخبار . المخبر ، و هو أمر كسبي يثبت باختيار المصدق)) : و به يظهر أن الإذعان المعبر به مهنا عن التصديق فما هو من مقولة الكيف و لا من مقولة الانفعال ، كما يؤتده التعبير عنه بالقبول و التسليم ؛ بل يراد به فعل ، و هو الانتساب الاختياري القلبي ناش عن الانقياد والاستسلام . ((ولهذا)) : يعني لأجل أنه كسبي ((يثاب عليه)) : ولو

لم يكن فعلاً أو كان فعلاً غير اختياري ، لم يحصل الثواب عليه ، ((ويجعل رأس العبادات)) مع القطع بأن العبادات مكسوبة ، وإلا لم يحكم به الشارع ((بخلاف المعرفة)) : إنها علم وكيف ، لا فعل فضلاً عن أن يكون اختيارياً ((فإنها ربما تحصل بلا كسب)) : فحينئذ يكون المعرفة أعم من التصديق : لأنه قد يكون بالاختيار وغيره ، والتصديق لا يكون إلا بالاختيار والكسب . ((وهذا)) : يعني ما ذكر من وجه الفرق ((ما ذكره بعض المحققين)) : الصدر العلامة صاحب التوضيح ((من أن التصديق هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر؛ حتى لو وقع ذلك)) : يعني نسبة الصدق إلى المخبر ((في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقاً)) : بل يحتاج إلى تحصيله مرة أخرى بالكسب ، قال الشارح في " شرح المقاصد " : إنه قد يكون بمباشرة أسبابه بالاختيار : كالقاء الذهن ، وصرف النظر وتوجيه الحواس ، وما أشبه وقد يكون بدونه ، والمأثور به من الأول ، وتفصيله ما وقع في " التلويح " من أنه ذكر الصدر العلامة أن التصديق أمر اختياري ، هو نسبة الصدق إلى المخبر اختياراً ، حتى لو وقع في القلب صدق المخبر ضرورة من غير أن ينسبه إليه اختياراً لم يكن ذلك تصديقاً .

التصديق المعتبر في الإيمان هو التصديق المنطقي أم غيره . وبيان الاختلاف فيه

((وإن كان معرفة)) : اعلم أنه اختلف في أن التصديق المعتبر في الإيمان أنه التصديق الذي قسم العلم إليه وإلى التصور ، أم غيره - يعني أن التصديق الشرعي هو بعينه التصديق المنطقي ، أم غيره - اختار صدر الشريعة أن التصديق الشرعي ليس هو التصديق المنطقي : بل التصديق المعتبر في الإيمان هو الاستيقان بوجود الصانع ، وقبول نبوة محمد ﷺ ، وإلزام نفسه على متابعتها في جميع ما أخبر به ، وليس هو التصديق المعتبر في الميزان ، نص على ذلك السيد في حاشيته على " التلويح " ، واختار الشارح العلامة في مصنفاته ، يجب أن يعلم أن معنى التصديق الذي يقال له بالفارسية : گرویدن ، وهو المراد بالتصديق في علم الميزان على ما صرح به ابن سينا ، وحاصله : أنه اذعان وقبول بوقوع النسبة أولاً وقوعها ، وتسميته تسليماً زيادة توضيح للمقصود ، وجعله مغايراً للتصديق المنطقي وهم . ((وهذا مشكل)) : رد من

الشارح ((لأن التصديق من اقسام العلم)) إما تصور أو تصديق . ((وهو من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية)) : فلا يصح الأمر بالإيمان . ((لأننا إذا تصورنا النسبة)) هذا بيان أن التصديق من الكيفيات النفسانية . ((بين شيئين)) : كالعالم والحدوث مثلا ((وشككنا في أنها بالإثبات أو النفي ثم أقيم البرهان على ثبوتها)) : أو على نفيها . ((فالذي يحصل لنا)) : من حال تلك النسبة بعد إقامة البرهان ، إنما هو الكيفية التي

..... هو الإذعان و القبول لتلك النسبة ، و هو معنى التصديق و الحكم و الإثبات و الإيقاع . نعم ! تحصيل تلك الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الأسباب و صرف النظر إليها و رفع الموانع و نحو ذلك . و بهذا الاعتبار يقع التكليف بالإيمان ، كان هذا هو المراد بكونه كسبيا اختياريا ، و لا يكفي في حصول التصديق المعرفة ، لأنها قد تكون بدون ذلك . نعم ! يلزم أن تكون المعرفة اليقينية المكتسبة بالاختيار تصديقا ، و لا بأس بذلك ، لأنه حينئذ

((هو الإذعان و القبول)) : و هذا ليس من الأفعال الاختيارية ((لتلك النسبة ، و هو معنى التصديق و الحكم و الإثبات و الإيقاع)) : و النفي و الإنزاع . ((نعم ! تحصيل تلك الكيفية)) : الإذعان و القبول ((يكون بالاختيار)) : و إن لم يكن الكيفية نفسها بالاختيار ((في مباشرة الأسباب)) : و هو أخذ المبادئ من مظانها بعد التوجه إلى صور محزونة ، ثم ترتيب المبادئ على وجه تفضي إلى علم النتيجة)) و صرف النظر إليها)) : جعل القوة العاقلة مصروفة إلى تحصيلها ((و رفع الموانع)) : من الشرك و غيره ، و حاصله : أن في هذا المقام شيئين : أحدهما نفس تلك الكيفية ، و ثانيهما حصول تلك الكيفية ، و الثاني فعل بلا ريب ، و الأول ليس بفعل ، و

التصديق هو الأول دون الثاني . ((وبهذا الاعتبار)) : باعتبار أن أسبابه اختيارية ، لا باعتبار نفسه ؛ لأنه غير اختياري ((يقع التكليف بالإيمان)) : يعني أن التكليف بالإيمان إنما هو لكون أسبابه اختيارية ، ((و كان هذا هو المراد بكونه)) يعني التصديق ((كسبياً اختيارياً)) : المراد به كون أسبابه اختيارياً . ((ولا يكفي في حصول التصديق المعرفة)) : يعني لا تكفي المعرفة في الإيمان ، ((لأنها قد تكون بدون ذلك)) لأن المعرفة قد تكون بدون الاختيار ومباشرة الأسباب . ثم مهنا اختلاف آخر قريب منه ، و هو أن الإيمان مخلوق أم لا ، ذهب مشائخ الحنفية إلى أن الإيمان غير مخلوق ، و ذهب المشائخ من الأشاعرة إلى أن الإيمان مخلوق ، احتج مشائخ الحنفية بأن الإيمان لا يحصل إلا بالتعريف والتوفيق والهداية ، وذلك كله من الله سبحانه ، و مرجعه إلى التكوين ، و هو غير مخلوق ، و احتج مشائخ الأشاعرة بأن الإيمان لا يحصل إلا بالعزم والقبول والقصد ، وذلك كله من العبد ، فهو مخلوق ، إذ العبد مخلوق بكل صفاته ، و قد نص أبو حنيفة في "الوصية" على خلق الإيمان ، و قال : العبد مع جميع أعماله وإقراره ومعرفته مخلوق . والجواب أن الإيمان - وإن كان حصوله بالعزم والقصد والقبول - لا يتم إلا بالتعريف والتوفيق والهداية ، وذلك من الله جل شانه . و متى اجتمع صفة الحق مع صفة الخلق لا يعبأ بصفة الخلق ، بل صفة الخلق في جنب صفة الحق لاتعد ، و وقعت هذه المسئلة بفرغانة ، فأتى بمحضر عنها إلى البخاري ، فاتفقوا على أنه غير مخلوق ، و القائل بخلقه كافر ، و أخرج صاحب الجامع الإمام البخاري من بخاري بسببه . ((نعم ! يلزم أن تكون المعرفة اليقينية المكتسبة بالاختيار تصديقاً)) : يعني معتبراً في الإيمان المطلوب تحصيله بالاختيار ، و هو في نفسه - وإن لم يكن من الأفعال فهو بأسباب وجوده المكسوبة - يقال له الاختياري ، وهذا القدر كاف في طلب تحصيله ، و لا يلزمه كونه فعلاً اختيارياً بنفسه في باب التكليف . ((ولا بأس

بذلك)) : أن تكون المعرفة المذكورة تصديقا . ((لأنه حينئذ)) : حين كونها
حاصلة بالاختيار

..... يحصل المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية
بگرویدن ، و ليس الإيمان و التصديق سوى ذلك ، و
حصوله للكفار المعاندين ممنوع ، و على تقدير الحصول ،
فتكفيرهم يكون بإنكارهم باللسان و إصرارهم على العناد و
الاستكبار ، و ما هو من علامات التكذيب والإنكار . و الإيمان
و الإسلام واحد ، لأن الإسلام هو الخضوع والانقياد بمعنى
قبول الأحكام و الإذعان بها ، و ذلك حقيقة التصديق على
ما مر ، و يؤيده قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ، و
بالجملة لا يصح في الشرع أن يحكم على أحد بأنه مؤمن ، و
ليس بمسلم أو مسلم و ليس بمؤمن و لانعني بوحدتهما
سوى ذلك ، و ظاهر كلام المشائخ أنهم

((يحصل المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بگرویدن ، و ليس الإيمان و
التصديق سوى ذلك)) : يعني المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بگرویدن ، ((و
حصوله)) : يعني حصول المعرفة اليقينية المكتسبة ((للكفار المعاندين
ممنوع)) : يعني لانسلم أولاً أن ذلك التصديق حاصل للكفار المذكورين . ((و

على تقدير الحصول)) : و لو سلم حصول ذلك التصديق المذكور للكفار المعاندين . ((فتكفيرهم يكون بإنكارهم باللسان و إصرارهم على العناد والاستكبار و ما هو من علامات التكذيب و الإنكار)) : يعني أن حصول التصديق بالقلب لا يكفي في حصول الإيمان الشرعي ؛ بل لابد من تحقق شروطه من الإقرار وعدم التلبس بما هو من أمارات الكفر - وبالله التوفيق ، ومنه الوصول إلى التحقيق -

والإيمان والإسلام واحد، وبيان الاختلاف والرد على الحشوية

((والإيمان والإسلام واحد)) : وقد اتفق أهل الحق مشائخ الأشاعرة ، و مشائخ الحنفية على أنه لا إيمان بلا إسلام و عكسه ، يعني اتفقوا على تلازم الإيمان والإسلام بأنه لا يعتبر شرعا إيمان بلا إسلام ، و لا إسلام بلا إيمان : كالظهر مع البطن . و خالفهما الحشوية و أصحاب الظواهر ، ((لأن الإسلام هو الخضوع و الانقياد بمعنى قبول الأحكام والإذعان بها ، و ذلك حقيقة التصديق على ما مر)) : و استدلل أهل الحق بأن الإسلام لما كان عبارة عن الانقياد و الخضوع ، فذلك لا يتصور بدون تصديق الله سبحانه في ألوميته و ربوبيته . و الإيمان لما كان عبارة عن تصديق الله سبحانه فيما أخبر به على لسان رسوله ، فإنما يتحقق ذلك بقبول أوامره و نواياه ، فلم يتصور أن يكون الإنسان مؤمنا بالله ، ولا يكون مسلما ، ((ويؤيده قوله تعالى : ﴿ فَاُخْرِجْنَا مِنْهَا كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾)) : دل - أولا - على أن المخرجين هم المؤمنون ، - وثانيا - على أن من كان فيها و أخرج ، هم المسلمون ، وهذا صريح في اتحادهما ، وقد أخبر الله تعالى في كثير من الآيات بما يدل على اتحاد الإيمان والإسلام : منها قوله خيرا عن قوم موسى هم بقوله : ﴿ يَأْقُومُوا إِنَّ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ ، و منها قوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ ، فَقَدْ آمَنُوا ﴾ ، و منها قوله : ﴿ فَإِنْ أَسْلَمُوا ﴾

فقد امتدوا ﴿ إلى غير ذلك من الآيات التي تدل على اتحادهما : لأنهما لو كان
غيرين يتصور وجود أحدهما بدون الآخر .)) و بالجملة لا يصح في الشرع أن
يحكم على أحد بأنه مؤمن ، وليس بمسلم)) ، أو مسلم وليس بمؤمن : يعني
لا يعتبر شرعا إيمان بلا إسلام أو إسلام بلا إيمان ، ((ولا نعني بوحدهما سوى
ذلك)) : ما خلا التلازم بينهما ، ولما يرد أن قولهم باتحاد الإيمان والإسلام
قول بترادفها ، فدفعه بقوله :

..... و ظاهر كلام المشائخ أنهم أرادوا عدم تغايرهما بمعنى
أنه لا ينفك أحدهما عن الآخر لا الاتحاد بحسب المفهوم ، كما
ذكر في الكفاية من أن الإيمان هو تصديق الله فيما أخبر من أوامره
و نواهيه ، والإسلام هو الانقياد و الخضوع لألوهيته ، و ذا لا
يتحقق إلا بقبول الأمر والنهي ، فالإيمان لا ينفك عن الإسلام
حكما فلا يتغايران ، و من أثبت التغاير يقال له : ما حكم من آمن
ولم يسلم أو أسلم ولم يؤمن ؟ فإن أثبت لأحدهما حكما ليس
بثابت للآخر فيها و إلا فظهر بطلان قوله . فإن قيل : قوله تعالى :
﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا أسلمنا ﴾
صريح في تحقق الإسلام بدون الإيمان . قلنا : المراد أن الإسلام
المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان ، و هو في الآية بمعنى
الانقياد الظاهر من غير انقياد الباطن ، بمنزلة التلفظ بكلمة
الشهادة من غير تصديق في باب الإيمان

((و ظاهر كلام المشائخ أنهم أرادوا عدم تغايرهما بمعنى أنه لا ينفك
أحدهما عن الآخر)) وجه الدفع : أنهم أرادوا باتحاد نفي المغايرة بحيث لا يوجد
أحدهما بدون الآخر ، و هذا معنى التلازم . ((لا الاتحاد بحسب المفهوم)) : و لم

يريدوا باتحادهما ترادفهما و لا اتحادهما ذاتا . ((كما ذكر في الكفاية)) : و الغرض منه تأييد لقوله : ((من أن الإيمان هو تصديق الله فيما أخبر من أوامره ونواهيته ، والإسلام هو الانقياد والخضوع لأوصيته ، وذا)) : يعني الخضوع والانقياد . ((لا يتحقق إلا بقبول الأمر والنهي)) ، يعني التصديق بحقيقتهما ، ((فالإيمان لا ينفك من الإسلام حكما)) : لأن الإسلام يعني الخضوع والانقياد الذي هو بمعنى قبول الأحكام الشرعية : من الأوامر والنواهي ، والإذعان والاعتقاد بها ، هو الإيمان ((فلا يتغايران)) : لأن التغاير فرع الانفكاك ، ((ومن أثبت التغاير)) : من الحشوية وأصحاب الظواهر . ((يقال له)) : فنقول له ، ((ما حكم من آمن ولم يسلم أو أسلم ولم يؤمن)) : في الدنيا والآخرة . ((فإن أثبت لأحدهما حكما ليس بثابت للآخر فيها والآ فظهر بطلان قوله)) : لأنه ليس يوجد حكم كذلك ، ولأن الناس كانوا على عهد النبوة على ثلاث فرق : مؤمن ، و كافر ، و منافق ، وليس فيهم رابع ، فالمسلم من أي الفرق ، كان لا يصلح أن يقال: من الكافرين ، فإن قال : كان مؤمنا ، ترك مذمبه ، وإن قال : من المنافقين ، فيكون الإسلام هو النفاق عنده ، فينبغي أن لا يقبل غير النفاق . لقوله : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ ، و أيضاً يجب أن يكون مرضيا لقوله : ورضيت لكم الإسلام ديناً - وبالله التوفيق - ((فإن قيل : قوله تعالى)) واستدل الحشوية وأصحاب الظواهر بقوله : ﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ﴾ فقد أثبت لهم فيه الإسلام ونفى عنهم الإيمان ، و أيضاً استدل على ذلك بما ورد من عطف الإسلام على الإيمان في مثل قوله : ﴿ فما زادهم إلا إيمانا وتسلما ﴾ والعطف يقتضي الاختلاف والمغايرة ، و استدل أيضا بقول النبي ﷺ - أجاب في سؤال الإيمان بغير ما أجاب في سؤال الإسلام ((صريح في تحقق الإسلام بدون الإيمان)) : فدل أن الإسلام غير الإيمان .

الإيمان مخلوق أم لا والاختلاف فيه

ثم صيغة الماضي " آمنا " دالة على أنه حادث ، فهو مخلوق ، اختلفوا في أن

الإيمان مخلوق أو غير مخلوق ، ذهب مشائخ الحنفية إلى أن الإيمان غير مخلوق ، وذهب المشائخ من الأشاعرة إلى أن الإيمان مخلوق ، واحتج مشائخ الحنفية بأن الإيمان لا يحصل إلا بالتعريف والتوفيق والهداية ، وذلك كله من الله سبحانه ، ورجعه إلى التكوين وهو غير مخلوق وغير حادث ، " في شرح التعديل " : حيث قال : إن هذا في غاية الدقة ، وذلك أن الإيمان هو التصديق ، يعني الحكم بالصدق ، وهو إيقاع نسبة الصدق إلى النبي وهو غير مخلوق غير محدث ، صرح بذلك في " التوضيح " ، واحتج مشائخ الأشاعرة بأن الإيمان لا يحصل إلا بالعزم والقصد والقبول ، وذلك كله من العبد ، فهو مخلوق ومحدث ، إذ العبد مخلوق ومحدث بكل صفاته - والجواب : إن الإيمان وإن كان حصوله بالقصد والقبول إلا أنه لا يتم إلا بالتعريف والتوفيق والهداية ، وذلك من الله سبحانه ، ومتى اجتمع صفة الحق مع صفة الخلق لا يعبا بصفة الخلق ، بل صفة الخلق في جنب صفته لا تعد ، وقعت هذه المسئلة بفرغانة ، فأتى بمحضر عنها إلى بخارى ، فاتفقوا على أنه غير مخلوق ، والقائل بخلقه كافر ، وأخرج صاحب الجامع الإمام البخاري من بخارى بسببه ، والصواب ما قال الشيخ في " اليواقيت " : " الإيمان من حيث هو مديانة من الله سبحانه غير مخلوق ؛ لأن الهداية صفة من صفاته سبحانه ، وصفات الله سبحانه قديمة أزلية ، وأما من حيث هو إقرار من العبد وإذعان ، فهو مخلوق ؛ لأنه معدود حينئذ من أعمال العبد - ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ، فافهم . ((قلنا : المراد أن الإسلام المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان وهو في الآية بمعنى الانقياد الظاهر من غير انقياد الباطن بمنزلة التلفظ بكلمة الشهادة من غير تصديق في باب الإيمان)) : يعني أن الإسلام قد يطلق لغة على الانقياد الظاهري ، وهو غير إيمان قطعا ، وليس بحثنا وخلقنا فيه ، وإنما هو في الإسلام بمعنى الخضوع والإذعان وقبول الأحكام ، وهو لا يوجد بدون الإيمان أصلاً . والجواب عما تعلقوا به : أن الله سبحانه لم يخبر عن إسلامهم ولكن أمرهم أن يقولوا : أسلمنا ، يعني استسلمنا في الظاهر مع أن الإنكار بقلوبنا ، فيكون المراد إظهار الإسلام من أنفسهم بدون حقيقة

الإسلام : إذ لو كان المراد من الآية حقيقة الإسلام لكان ما أتوا به مرضياً مقبولاً عند الله سبحانه بما تلونا من الآيات - و بالإجماع - ليس كذلك ، و أما حديث جبرئيل فقلنا : ذكر في بعض الروايات أنه سأله عن شرائع الإسلام فأجاب بما أجاب ، أخرجه محمد بن الحسن من طريق أبي حنيفة عن علقمة عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر أن جبرئيل سأله عن شرائع الإسلام ، فتكون هذه الرواية تفسيراً للرواية المطلقة ، و الدليل عليه أن المنافقين كانوا يأتون بجميع ما أخبر النبي ﷺ في جواب ، و لم يستحقوا بجميع ما وعد به المسلمون ، فعلم أنه أريد بذلك شرائع الإسلام ، فتدبر .

..... فإن قيل : قوله عليه السلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله و أن محمد رسول و تقيم الصلوة و تؤتي الزكوة و تصوم رمضان و تحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ، دليل على أن الإسلام هو الأعمال لا التصديق القلبي . قلنا : المراد أن ثمرات الإسلام و علاماته ذلك كما قال ﷺ لقوم وفدوا عليه : تدرون ما الإيمان بالله وحده ، فقالوا : الله و رسوله أعلم ، قال عليه السلام : شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله و إقام الصلوة و إيتاء الزكوة و صيام رمضان ، و أن تعطوا من المغنم الخمس و كما قال ﷺ : الإيمان بضع و سبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله و أدناها إمطة الأذى عن الطريق

((فإن قيل قوله عليه السلام)) : و أيضاً استدل الحشوية و أصحاب الظواهر بالحديث القائل : الإسلام ((أن تشهد أن لا إله إلا الله - إلى آخره -)) أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر : حيث دل أن الإسلام هو الأعمال لا التصديق القلبي ، فيغايران . ((قلنا : المراد أن ثمرات الإسلام و علاماته

ذلك)) : يعني أن مراد النبي بذلك بيان ما يتحقق به الإسلام ، وشرح علاماته الدالة عليه من النطق بالشهادتين ، وإقام الصلاة وغيرهما ، ولو اقتضى ذلك أن الإسلام عبارة عن الأعمال دون التصديق لاقتضى مثله أن الإيمان عبارة عنها أيضا دون التصديق ، فقد ورد في الحديث أيضا : الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله - إلى آخره - أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس . ((كما قال ﷺ : لقوم وفدوا عليه)) : ومؤلاء الوفد كانوا وفد عبد القيس ، والوفد بالفتح جمع للوفد ، وهي جماعة مرسله من قبل رؤوس القوم إلى أمير أو شريف - ((وكما قال ﷺ : الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله)) : وفي الحديث إطلاق الإيمان على ثمراته ، لم يرد به الحصر في العدد ، أو يراد حصرها في أنواعها ، والحديث رواه الشيخان من حديث أبي هريرة . ((وأدناها إمطة الأذى)) : يعني إزالة الموزي : مثل الشوك والنجاسة وغيرهما . والحق التحقيق بالتحقيق أن الشرع قد ورد باستعمالهما على سبيل الترادف ، وورد على سبيل الاختلاف ، وورد على سبيل التداخل - أما الترادف ففي قوله سبحانه : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ، ولم يكن بالاتفاق إلا بيت واحد ، وفي قوله سبحانه : ﴿ يَا قَوْمِ ! إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ ، وأما الاختلاف ففي قوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ : آمَنَّا ، قُلْ : لَمْ تَوَدُّوا وَلَكِنْ قُولُوا : أَسْلَمْنَا ، وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ، فنفى الإيمان عن قلوبهم هو التصديق والطمأنينة واستحكام التصديق ورسوخه ، وأثبت الإسلام - يعني الاستسلام ظاهرا باللسان والجوارح - وأما التداخل ففيما روي أيضا : أنه سئل فقيل : أي الأعمال أفضل ، فقال ﷺ : إيمان بالله - هذا في الصحيح ، وقيل : أي الإسلام أفضل فقال ﷺ : الإيمان - ، أخرجه أحمد والطبراني من حديث عمرو بن عبسة ، قال الحافظ العراقي إسناده صحيح لكنه منقطع ، وهذا دليل على الاختلاف والتداخل ، وهو أوفق الاستعمالات في اللغة : لأن

الإيمان عمل من الأعمال وهو أفضلها ، والإسلام هو إما بالقلب وإما باللسان وإما بالجوارح ، وأفضلها الذي بالقلب ، وهو التصديق الذي يسمى إيماناً ، والاستعمال لهما على سبيل الاختلاف وعلى سبيل التداخل وعلى سبيل الترادف كله غير خارج عن طريق التجوز في اللغة - وبالله التوفيق -

..... وإذا وجد من العبد التصديق والإقرار صح له أن يقول : أنا مؤمن حقاً لتحقيق الإيمان عنه ، ولا ينبغي أن يقول : أنا مؤمن بإنشاء الله تعالى . لأنه إن كان للشك فهو كفر لامحالة وإن كان للتأديب ، وإحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى

البحث في الاستثناء، الاختلاف العظيم في مسألة الاستثناء.

((وإذا وجد من العبد التصديق والإقرار صح له أن يقول : أنا مؤمن حقاً لتحقيق الإيمان عنه ، ولا ينبغي أن يقول : أنا مؤمن بإنشاء الله تعالى)) : اختلفوا في الاستثناء في الإيمان ، فمنعه الأكثرون ، منهم : أبو حنيفة وأصحابه يقولون : لا يصح أن يقال : أنا مؤمن بإنشاء الله ، قال النووي : وهذا هو المختار ، وقول أهل التحقيق ، وأجازه كثير ، منهم : الشافعي وأصحابه يقولون : يجوز أن يقال أنا مؤمن بإنشاء الله ، وذمب الأوزاعي وغيره إلى جواز الأمرين ، واحتج مشايخ الحنفية من السمع بقوله سبحانه : ﴿ قالوا آمنا برب

العلمين رب موسى و هارون ﴿ و لم يستثنوا ، و بقوله : ﴿ أولئك هم المؤمنون حقا ﴾ و لم يستثن : فحيث أتى بالجملة الاسمية و ضمير الفعل معرفا للخبر مؤكدا بالمصدر ، دل دلالة بيّنة على أن الإيمان قائم بهم ، و من العقل لما اتصف الذات حقيقة بالإيمان كان العبد مؤمنا على القطع ، و كان في علم الله سبحانه أيضاً مؤمنا ؛ لأن الله سبحانه يعلم كل شيء كما هو في الحال ، و إن كان يعلم أنه يتغير عن تلك الحالة ، و لا يصح أن يقول المتحرك : أنا متحرك انشاء الله ، فكذا هذا-

و أيضاً لما كان ظاهر التركيب أمرين : الإخبار بقيام الإيمان به في الحال ، و إن الاستثناء يناقض الإخبار بقيام الإيمان به في الحال ، كان تركه أبعد عن التهمة بعدم الجزم بالإيمان في الحال الذي هو كفر ، فكان تركه واجبا لذلك ، و أيضاً من علم قصده بأنه إنما استثنى تبركا خوفا من سوء الخاتمة ، فربما تعتاد النفس التردد في الإيمان في الحال لكثرة إشعارها بترودها في ثبوت الإيمان و استمراره ، و هذه مفسدة عظيمة إذ قد تجرّ إلى وجود التردد إلى آخر الحياة للاعتياد به خصوصا ، و الشيطان مجرد نفسه في هلاك ابن آدم ، لا شغل له سواه ، فيجب حينئذ تركه ، فتأمل و لا تغفل . و احتج مشايخ الأشاعرة بطريق السمع : إن الله سبحانه ذكر في هذه الآية الكريمة أن الرجل لا يكون مؤمنا إلا إذا كان موصوفا بالصفات الخمسة ، و هي الخوف من الله ، و الإخلاص في دين الله ، و التوكل على الله ، و الإتيان بالصلاة و الزكاة لوجه الله ، و ذكر في أول الآية ما يدل على الحصر ، و هو قوله سبحانه : إنما المؤمنون الذين هم كذا و كذا ، و كلمة إنما تفيد الحصر ، كما دلت هذه الآية على هذا المعنى ، ثم إن الإنسان لا يمكنه القطع على نفسه بهذه الصفات الخمس ، لاجرم كان الأولى أن يقول إنشاء الله ، و أيضا ذكر هذه الكلمة لاينافي حصول الجزم و القطع ، ألا ترى أن الله سبحانه قال : ﴿ لتدخلن

المسجد الحرام إنشاء ، الله آمين ﴿ و هو سبحانه منزّه عن الشك و الرب ،
فثبت أنه سبحانه إنما ذكر ذلك تعليما منه لعباده هذا المعنى ، فكذا ههنا . و
أيضا إن أصحاب الموافات يقولون : شرط كونه مؤمنا في الحال حصول
الموافات على الإيمان ، و هذا الشرط لا يحصل إلا عند الموت ، فيكون
مجهولا ، و الموقوف على المجهول مجهول ، فلهذا السبب حسن أن يقول :
أنا مؤمن بإنشاء الله ، قال الحافظ ابن تيمية : و مذهب أصحاب الحديث
كابن مسعود و أصحابه و الثوري و ابن عيينة ، و أكثر علماء الكوفة و يحي ابن
سعيد القطان فيما يرويه عن علماء البصرة ، و الإمام أحمد بن حنبل و غيره
من أئمة السنة ، كانوا يستثنون في الإيمان ، و هذا متواتر عنهم لكن ليس في
هؤلاء من قال : إنما استثنى لأجل الموافات ؛ بل صرح هؤلاء الأئمة بأن
الاستثناء إنما هو : لأن الإيمان يتضمن فعل جميع الواجبات ، فلا يشهدون
لأنفسهم بذلك ، كما لا يشهدون لها بالبر و التقوى ، فإن ذلك مما لا يعلمونه ،
و هو تزكية لأنفسهم بلا علم . و أما الموافات فلا علمت أحدا من السلف علل
بها الاستثناء ، نعم ! كثير من المتأخرين يعللون بها من أصحاب الحديث من
أصحاب الإمام أحمد ، و الشافعي ، و مالك و غيرهم ، و أكثر الناس يقولون :
بل هو إذا كان كافرا فهو عدو الله ، ثم إذا آمن و اتقى صار وليا لله ، فما أخذ
سلف الأئمة في الاستثناء أن الإيمان المطلق فعل جميع المأمورات ، و ترك
جميع المحظورات ، فإذا قال الرجل : أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه
بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل جميع ما أمروا به و ترك كل ما نهوا
عنه ، فيكون من أولياء الله ، و هذا تزكية الإنسان لنفسه . و شهادته لها لما
لا يعلم ، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لساغ أن يشهد لنفسه بالجنة إن
مات على هذا الحال ، و لا أحد يسوغ له بذلك ، فهذا مأخذ عامة السلف
الذين كانوا يستثنون - و إن جوزوا ترك الاستثناء - فلكل من المجوزين

والمانعين وجهةً ، هو مولئها ، و ربهم أعلم بمن هو أمدى سبيلا ، هذا كله عنايته في المنهاج ، فافهم . ((لأنه إن كان للشك فهو كفر لا محالة)) : لأنه شك في الإيمان ، قال الكمالان الشيخ ابن الهمام و صاحبه المحقق ابن أبي شريف : لا خلاف بين القائلين بدخول الاستثناء و المانعين في أنه لا يقال : أنا مؤمن انشا ، الله ، للشك في ثبوت الإيمان حال التكلم بالاستثناء المذكور ، و إلا كان الإيمان منفيًا لأن الشك في ثبوته في الحال كفر، بل ثبوته في الحال مجزوم به دون شك ؛ غير أن بقائه إلى الوفاة عليه هو المسمى بإيمان الموافاة الذي يوافي العبد عليه متصفاً به آخر حياته ، غير معلوم له . و لما كان ذلك هو المعتبر في النجاة - كما هو الملحوظ عند المتكلم في ربطه بالمشيئة ، و هو أمر مستقبل - فالاستثناء فيه اتباعاً لقوله تعالى : ﴿ و لا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ ، فلا وجه لوجوب تركه ، قال الحافظ القاسم ابن قطلوبغا ، والشيخ الإمام سعد الدين التفتازاني : إن كان للشك فهو كفر لا محالة ، لكن لم يعرج المحققون على هذا ، وقالوا : الأولى الترك ، أقول : و هو - كما ترى - لم يتفرد بهذه الكلمة ، بل الشيخ المحقق ابن الهمام والشيخ المحقق ابن أبي شريف قالا : الشك في ثبوته في الحال كفر ، فافهم . ((وإن كان للتأديب)) : يعني لرعاية الأدب مع الله سبحانه ، و استدلل الشارح في شرح المقاصد لجوازه للتأديب لا للشك بقوله سبحانه : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ﴾ و لا شك لله سبحانه ((و إحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى)) : فالأولى ذكر هذه الكلمة الدالة على تفويض الأمر إلى الله سبحانه ، حتى يحصل بركة هذه الكلمة دوام الإيمان .

..... أو للشك في العاقبة و المال لا في الآن و الحال أو
 للتبرك بذكر الله ، أو للتبرء عن تزكية نفسه ، و الإعجاب
 بحاله فالأولى تركه ؛ لما أنه يومم بالشك ، و لهذا قال :
 لا ينبغي دون أن يقول : لا يجوز ، لأنه إذا لم يكن للشك ،
 فلامعنى لنفي الجواز ، كيف !

((أو للشك في العاقبة و المال)) : و المراد صرف هذا الاستثناء إلى الخاتمة و
 العاقبة ، فإن الرجل و إن كان مؤمنا في الحال إلا أن بتقدير أن لا يتفق ذلك
 الإيمان في العاقبة ، كان وجوده كعدمه ، و لم تحصل فائدة أصلا ، فكان
 المقصود من ذكر هذا الاستثناء هذا المعنى . ((لا في الآن و الحال)) : يعني لا شك في
 الآن و الحال . ((أو للتبرك بذكر الله)) : مع قطع النظر عن معنى الشرط كما في
 قوله سبحانه : ﴿ و لا تقولن الآية ﴾ ((أو للتبرء عن تزكية نفسه)) : يعني ظن
 نفسه تزكية نفسه عن العيب ، وإليه إيماء في قوله سبحانه : ﴿ ألم تر إلى الذين
 يزكون أنفسهم بل الله يزكي من يشاء ﴾ ، و في قوله : ﴿ فلا تزكوا أنفسكم ﴾
 ((وإعجاب بحاله)) : هو إعلاء النفس و إنشيط بعلوها ، و أن يرى الرجل نفسه

شريفة وخيرا من غيره ، و حاصله : أن قوله كون المؤمن من أشرف صفاته وأعظم نعوته وأحواله ، فإذا قال : أنا مؤمن ، فكأنه مدح نفسه بأعظم المدائح ، فوجب أن يقول : إنشاء الله ، فيصير هذا استثناء بحصول الإنكار في القلب و زوال العجب . ((فالأولى تركه)) : جزاء لقوله : وإن كان للتأديب ، ((لما أنه يومم بالشك)) : يعني إن قران الاستثناء يومم التردد فتركه أبعد عن التومم ، ((و لهذا)) : يعني لأجل هذه الوجوه الخمسة للجواز ((قال : لا ينبغي)) : الموزن بكرامية التنزيه . ((دون أن يقول)) : لا يجوز الموزن بالحرمة . ((لأنه إذا لم يكن للشك ، فلا معنى لنفي الجواز ، كيف !)) : يعني كيف يكون للنفي معنى .

..... و قد ذهب إليه كثير من السلف حتى الصحابة و التابعين وليس هذا مثل قولك : أنا شاب إنشاء الله تعالى ، لأن الشباب ليس من أفعاله المكتسبة ولا مما يتصور البقاء عليه في العاقبة و المال ولا مما يحصل به تزكية النفس والإعجاب . بل مثل قولك : أنا زاهد متقي إن شاء الله تعالى ، و ذهب بعض المحققين إلى أن الحاصل للعبد هو حقيقة التصديق الذي به يخرج عن الكفر ؛ لكن التصديق في نفسه قابل للشدة والضعف و حصول التصديق الكامل المنجي المشار إليه بقوله : أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم درجات عند ربهم و مغفرة و رزق كريم ، إنما هو في مشيئة الله تعالى

((و قد ذهب إليه يعني إلى نفي الجواز . كثير من السلف حتى الصحابة و التابعين)) : قال الحافظ تقي الدين السبكي الكبير : إن القول بدخول الاستثناء هو قول أكثر السلف من الصحابة ، و التابعين ، و من بعدهم ، و الشافعية ، و المالكية .

والحنابلة ، ومن المتكلمين الأشعرية والكلابية ، قال : وهو قول سفیان الثوري ، و قال البيهقي : و أما الاستثناء في الإيمان فقد كان يستثنى جماعة من الصحابة و التابعين ، و إنما رجع استثناءهم إلى كمال الإيمان و إلى بقائهم على الإيمان ، فكانوا لا يشكون في وجوده الحالي - فإن تغير حال المؤمن في الإيمان لم يمنع كونه مؤمناً في الحال قبل التغير - قلت : هذا وجه حسن في التوفيق وبالله التوفيق - و مما احتج به صاحب الكفاية على المنع في الاستثناء مطلقاً : أن قوله : أنا مؤمن بإنشاء الله مثل قول الشاب : أنا شاب بإنشاء الله ، و لا شك أن الثاني كلام مهمل أو كذب ، فكذا الأول ، فردّ الشارح خطأه ، و أجاب عنه بقوله : ((وليس هذا مثل قولك : أنا شاب بإنشاء الله تعالى)) : و فرق بين القولين بوجوه ثلاثة : أحدهما ((لأن الشاب ليس من أفعاله المكتسبة)) - وثانيها - ((و لا مما يتصور البقاء عليه في العاقبة و المال)) - و ثالثها - ((و لا مما يحصل به تزكية النفس و الإعجاب)) : و حاصله منع المساواة ، لأن في الإيمان أمور ثلاثة مصححة للاستثناء غير موجودة في الشاب : أحدها أن الشاب ليس من الأفعال الاختيارية الإرادية ، فلا يتصور في استثنائه تأدب ، لأن التأدب مهنا ترك دعوى القدرة و الكسب مع وجودهما بخلاف الإيمان ؛ فإنه من الأفعال الاختيارية القصدية ، فيجوز فيه التأديب . وثانيها : إن الشاب لا يتصور دوامه و بقاءه على ما جرى به العادة الإلهية ، فلما لم يكن من الأشياء التي لا تشك في بقائها و دوامها ، لم يحسن فيه الاستثناء على سبيل إبهام العاقبة بخلاف الإيمان ؛ لأن العاقبة فيه مبهمة غير معلومة ، ثالثها : إن الشاب ليس من الأفعال الصالحة ، فلا يتصور فيه الافتخار ، فلا يصح فيه الاستثناء الدافع - للافتخار بخلاف الإيمان ؛ فإنه رأس الأفعال الصالحة ؛ ((بل)) الاستثناء في الإيمان ((مثل قولك : أنا زاهد متقي إن شاء الله تعالى)) ، فإن الزهد و التقوى من الأفعال الاختيارية ، فيتصور فيهما من الأمور المذكورة ، فافهم . ((و ذهب بعض المحققين)) : إمام الحرمين في توجيهه جواز الاستثناء . ((إلى أن الحاصل للعبد مو حقيقة التصديق الذي به يخرج عن الكفر ؛ لكن التصديق في نفسه قابل للشدة والضعف)) : فهذا التوجيه إنما يتم على

قول من يقول : إن الإيمان يزيد و ينقص ، و قد مر البحث فيه . ((و حصول التصديق الكامل المنجي المشار إليه بقوله : أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم درجات عند ربهم و مغفرة و رزق كريم . إنما هو في مشيئة الله تعالى)) . فمعنى الاستثناء حينئذ : أنا مؤمن كامل ناج إنشاء الله سبحانه ، فالتردد الناشئ من التعليق متعلق بكماله ، و يؤيده ما روى أن الحسنؑ سأله رجل ، فقال : أ مؤمن أنت ؟ فقال : الإيمان إيمانان ، فإن كنت تسأل عن الإيمان بالله و ملائكته و رسله و اليوم الآخر ، فأنا مؤمن ، و إن كنت تسألني عن قوله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ﴾ فوالله لا أدري أنا منهم أم لا .

..... ولما نقل عن بعض الأشاعرة أنه يصح أن يقال : أنا مؤمن بإنشاء الله تعالى بناءً على أن العبرة في الإيمان و الكفر و السعادة و الشقاوة بالخاتمة ، حتى أن المؤمن السعيد من مات على الإيمان و إن كان طول عمره على الكفر و العصيان ، و الكافر الشقي من مات على الكفر - نعوذ بالله - و إن كان طول عمره على التصديق و الطاعة على ما أشير إليه بقوله سبحانه في حق إبليس : ﴿ و كان من الكافرين ﴾ و بقوله عليه الصلوة و السلام . السعيد من سعد في بطن أمه ، و الشقي من شقي في بطن أمه ؛

((ولما نقل عن بعض الأشاعرة)) : رأس الطائفة و إمام الفن الشيخ أبو الحسنؑ . ((أنه يصح أن يقال : أنا مؤمن بإنشاء الله تعالى)) : لا بالنظر إلى الإيمان الحاصل في الحال ، بل ((بناءً على أن العبرة في الإيمان و الكفر

و السعادة و الشقاوة بالخاتمة)) في الحديث : إنما الأعمال بالخواتيم ، أخرج البخاري من حديث سهل بن سعد مرفوعا ، و في آخر : إنما الأعمال بخواتيمها ، رواه ابن حبان في صحيحه من حديث معاوية ، و الأخبار في هذا الباب غير محصاة ، ((حتى أن المؤمن السعيد من مات على الإيمان و إن كان طول عمره على الكفر و العصيان ، و الكافر الشقي من مات على الكفر - نعوذ بالله - و إن كان طول عمره على التصديق و الطاعة على ما أشير إليه)) : و تفصيله : إن السعيد من علم الله في الأزل موته على الإيمان - و إن تقدم منه كفر - و الشقي من علم الله موته على الكفر - و إن تقدم منه الإسلام .

السعادة و الشقاوة تتبدلان أم لا و بيان الاختلاف فيه

و اختلف فيه أن السعادة و الشقاوة هل تتبدلان أم لا ، ذهب مشائخ الحنفية إلى أن السعيد قد يشقى ، و الشقي قد يسعد ، و ذهب مشائخ الأشاعرة إلى أن السعيد لا يشقى و الشقي لا يسعد . احتج مشائخ الحنفية بقوله سبحانه : ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ حيث دل على غفران ما قد سلف قبل الإسلام بالإسلام ، فلو لم يكن الشقي سعيداً لفاتت فائدة الغفران ، و احتج مشائخ الأشاعرة ((بقوله سبحانه في حق إبليس)) : ﴿ و كان من الكافرين ﴾ فلفظ الماضي يدل على أن شقاوته مقدمة على عدم سجوده مع أنه كان مجتهدا في العبادات و الطاعة حتى عد من الملائكة تغلبا ، و كان الصحابة مؤمنين حين عبدوا الصنم ، و سحرة فرعون كانوا مؤمنين في حال حلفهم بعزة فرعون ، و قصة بلعام ، و قصة برصيصا ، و قصة محاجة آدم و موسى معروفة

مشهورة ، فعلى هذا لا يتصور في السعيد أن يشقى ولا في الشقي أن يسعد ، ((و بقوله عليه السلام)) : يعني على ما يشير إليه بقوله عليه الصلوة والسلام . ((السعيد من سعد في بطن أمه ، والشقي من شقي في بطن أمه)) : والمعنى أن من سعد في بطن أمه لا يضره الكفر الظاهر ؛ لأن عاقبته تكون بالإيمان لتعلق علم الله بإيمانه ، و من شقي في بطن أمه لا ينفعه الإيمان الظاهر لتعلق علم الله بكفره . و الحديث أخرجه البزار بسند صحيح جيد عن أبي هريرة ، وفيه آثار أخر منها : خلق الله يحيى بن زكريا في بطن أمه مؤمنا ، و خلق فرعون في بطن أمه كافرا ، أخرجه ابن عدي والطبراني مرفوعا ، والأحاديث لا تحصى في الباب .

..... أشار إلى إبطال ذلك بقوله عليه السلام ، و السعيد قد يشقى ، بأن يرتد بعد الإيمان - نعوذ بالله من ذلك - و الشقي قد يسعد بأن يؤمن بعد الكفر والتغير يكون على السعادة والشقاوة ، دون الإسعاد والإشقاء ، وهما من صفات الله تعالى : لما أن الإسعاد تكوين السعادة ، والإشقاء تكوين الشقاوة ، ولا تغير على الله وعلى صفاته ، لما مر من أن القديم لا يكون محلا للحوادث ، و الحق أنه لا خلاف في المعنى ، لأنه إن أريد بالإيمان والسعادة مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال و إن أريد ما يترتب عليه النجاة و الثمرات فهو في مشيئة الله تعالى لا قطع بحصوله في الحال ، فمن قطع بالحصول أراد الأول ، و من فوض إلى المشيئة ، أراد الثاني -

((أشار)) : جواب " لما " ((إلى إبطال ذلك بقوله عليه السلام)) : المنقول عن بعض الأشاعرة ((و السعيد قد يشقى : بأن يرتد بعد الإيمان - نعوذ بالله من ذلك - و الشقي قد يسعد : بأن يؤمن بعد الكفر)) - يعني أن السعيد هو المسلم ، و الشقي هو الكافر ، فعلى هذا يتصور أن السعيد قد يشقى بأن يرتد بعد الإيمان ، و أن الشقي قد يسعد بأن يؤمن بعد الكفر ؛ ((و التغير يكون على السعادة و الشقاوة)) : بأن يمحو الله سبحانه السعادة و الشقاوة و يثبت ما يشاء ، فالله قادر مختار يفعل ما يشاء متى شاء ؛ حتى أن فاروقاً يطوف بالبيت و يبكي ، و يقول : اللهم ! إن كنت كتبتني في أهل السعادة فأثبتني فيها ، و إن كنت كتبتني على الشقاوة فامحني و أثبتني على السعادة ، فإن السعادة و الإسلام إذا عرض على الكفر يبطله و يرفع أحكامه ، و إن الشقاوة و الكفر إذا عرض على الإسلام يبطله و يرفع أحكامه ، فكانا من صفات الخلق ، و صفاته تتبدل و تتغير ، فيتبدلان و يتغيران ، و قالت الأشاعرة : لا يتبدل ذلك ، و عن هذا قالوا : إن سحرة فرعون كانوا مؤمنين في حال حلفهم بعزة فرعون ، و قد تقدم مذهبهم على التحقيق ، و دليلنا قوله سبحانه : ﴿ يمحو الله ما يشاء و يثبت ، و عنده أم الكتاب ﴾ و المعنى : يمحو المعاصي عند التوبة ، و يثبت التوبة ، و ذلك أن المكتوب في اللوح المحفوظ صفة العبد سعادةً و شقاوةً ، و العبد يجوز عليه التبدل من حال إلى حال ، فكذا صفته . ((دون الإسعاد و الإشقاء و هما من صفات الله تعالى : لما أن الإسعاد تكوين السعادة ، و الإشقاء تكوين الشقاوة)) ، و قد علمت أن التكوين صفة حقيقية أزلية لا تتبدل . ((و لا تغير على الله و على صفاته لما مر من أن القديم لا يكون محلاً للحوادث)) : و كل ما يقبل التبدل فهو حادث ؛ لأن ما ثبت قدمه امتنع عدمه .

محاكمة الشارح ومحاكمة الإمام النووي

وقول علامة الزبيدي من أصحابنا

((و الحق)) : حاصله : المحاكمة و إرجاعه إلى الخلاف اللفظي في إرادة المعنى من مدين اللفظين . ((أنه لا خلاف في المعنى)) بين الأشاعرة و الحنفية . ((لأنه إن أريد بالإيمان و السعادة مجرد حصول المعنى)) : يعني من الإيمان و السعادة ((فهو حاصل في الحال)) ، فلا يصح التردد فيه بالاتفاق ، فلا يناسب ولا ينبغي أن يقال : أنا مؤمن إن شاء الله ((و إن أريد ما يترتب عليه النجاة و الثمرات)) : و هو الإيمان الكامل المنجي و مو إيمان العاقبة ، ((فهو في مشيئة الله تعالى لا قطع بحصوله في الحال)) : يصح فيه ذلك بالاتفاق أن يقال : أنا مؤمن إن شاء الله سبحانه ، ((فمن قطع بالحصول)) : بقوله : أنا مؤمن حقاً ، ((أراد الأول)) يعني مجرد الحصول . ((و من فوض إلى المشيئة)) : بقوله : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى . ((أراد الثاني)) : ما يترتب عليه النجاة ، و قال النووي في المحاكمة : والكل صحيح باعتبارات مختلفة ، فمن أطلق نظر إلى الحال ، و أحكام الإيمان جارية عليه في الحال ، و من قال : إن شاء الله ، فقالوا فيه : إما للتبرك وإما لاعتبار العاقبة ، و ما قدر الله تعالى ، فلا يدرى أ ثبت على الإيمان أم يصرفه عنه ، و القول بالتخير حسن صحيح نظراً إلى مأخذ القولين الأولين و رفعاً لحقيقة الخلاف ، قال العلامة الزبيدي الحنفي و الأئمة المتقدمين من أصحابنا : لم يبلغنا عنهم ذلك ، و أما إمامنا الأعظم . و إن كان قد نقل عنه الإنكار في هذه الكلمة - فلم ينقل عنه مثل ما قاله هؤلاء المتأخرون من أصحابه ، و لئن سلمنا قولهم من التكفير و التفضيل ، فكيف يفعلون في عبدالله بن مسعود و إبراهيم النخعي و علقمة ، و هؤلاء أصول المذهب ، و قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه غيرهم من السلف ؛ فالأولى كف اللسان

عن الكلام في ذلك إلا عند الضرورة ؛ مع كمال مراعاة الأدب و الاحترام
للمشائخ القائلين بهذه الكلمة ، و عدم نسبتهم إلى شيء من الضلال و
الابتداع ؛ فضلا عن الكفر ، فهذا الخلاف لفظي أو معنوي لا يترتب عليه كفر
ولا بدعة ، نعوذ بالله من ذلك وبالله التوفيق ، ومنه الوصول إلى التحقيق .

..... وفي إرسال الرسل - جمع رسول على فعول من
الرسالة - و هي سفارة العبد بين الله تعالى و بين ذوي
الألباب من خليقته ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالات والنبوات، احتياج الانسان إلى الأنبياء.

أقول طوطئة و تمهيداً : لما كان نوع الإنسان محتاجاً إلى الاجتماع على
نظام ، و ذلك الاجتماع لن يتحقق إلا بحدود و أحكام ، يقف كل منهم عند
حده المقدر له لا يتعداه ، و جب أن يكون بين الناس شرع يفرضه شارع يبين
فيه أحكام الله سبحانه و حدوده في المعاملات ، فيرتفع به الاختلاف والفرقة ،
و يحصل به الاجتماع والألفة ، و هذا الاحتياج لما كان لازماً لنوع الإنسان
ضرورة يجب أن يكون المحتاج إليه قائماً ضرورة ؛ بحيث يكون نسبته إليهم

نسبة الغني والفقير والملك والرعية ، فإن الناس لو كانوا كلهم ملوكا لم يكن ملك أصلا كما لو كانوا كلهم رعايا لم يكن رعية ، ثم لا يبقى ذلك الشخص ببقاء الزمان ، و عمره لا يساوى عمر العالم ، فينوب منابه علماء أمته ، و يرث علمه أمناء شريعته ، فيبقى سنته و منهاجه و يضيئ على البرية مدى الدهر سراجة ، و العلم بالتوارث ، و ليست النبوة بالتوارث ، و الشريعة تركة الأنبياء ، و العلماء ورثة الأنبياء ، فقال الإمام الأجل النسفي :

((وفي إرسال الرسل)) لما فرغ من الكلام على الإلهيات أخذ يتكلم على الرسائل لأنهما متعلقا التصديق القلبي الذي هو الإيمان و قدم الإلهيات ، لأنها أصل الرسائل ، و قال : الرسل بصيغة الجمع دون ذكر عدد ؛ لأنه لو ذكر عددا لربما أفضى لإثبات الرسالة لمن ليست له ، أو نفيها ممن هي له ، و ما ورد من أن عدد الأنبياء مائة ألف و أربعة و عشرون ألفا ، و عدد الرسل ثلث مائة و ثلاثة عشر أو أربعة عشر ، فهو حديث متكلم فيه ، و الحق أن كلا من الأنبياء و الرسل لا يعلم عدته إلا الله سبحانه ، قال الله سبحانه ﴿ منهم من قصصنا عليك و منهم من لم نقصص عليك ﴾ فافهم . ((و هي سفارة العبد)) : التوسط على طريق إيصال الخير من الله سبحانه إلى العبد ، يقول : الرسول هو إنسان متميز بين سائر الناس بآيات تدل على أنها من عند ربه يدعوهم إلى التوحيد ، و يمنعهم من الشرك ، و يسن لهم الشرائع و الأحكام ، و يحثهم على مكارم الاخلاق ، و ينههم عن التباغض و التحاسد ، و يرغبهم في الآخرة و ثوابها ، و يضرب لهم للسعادة و الشقاوة أمثالا تسكن إليها نفوسهم .

قوله: وبين ذوي الأبواب من خليقته

والرد على أحمد بن حابط اللعين

((بين الله تعالى و بين ذوي الأبواب)) : يعنى ذوي العقول . ((من

خليقته)) : يعني مخلوقاته ، وإنما خصهم لأنه سبحانه لا يبعث الرسول إلى المجانين والحيوانات ، وفيه إشارة إلى الرد على أحمد بن حابط ، وكان من أمل البصرة من تلاميذ النظام يظهر الاعتزال ، وما نراه إلا كافرا لا مؤمنا ، و كان أحمد بن حابط - لعنه الله - يقول : إن الله سبحانه نبأ أنبياء من كل نوع من أنواع الحيوان ، حتى البق و البراغيث والقمل والكلاب والقرد ، و حجته في ذلك قول الله سبحانه : ﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ﴾ وقوله : ﴿ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير ﴾ أقول : لا حجة لهم فيه ، وذلك لأن الله سبحانه يقول : ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ ، وإنما يخاطب الله سبحانه بالحجة من يعقلها ، وقال الله سبحانه : ﴿ يا أولى الأبواب ﴾ وقد علمنا بضرورة الحس أن الله سبحانه إنما خص بالنطق الذي هو التصرف في العلوم و معرفة الأشياء على ما هي عليه والتصرف في الصناعات على اختلافها ، الإنسان خاصة و أضفنا إليهم بالخبر الصادق والبراهين الضرورية ، الجن والملائكة ، فعلمنا بضرورة العقل أن الله سبحانه لا يخاطب بالشرائع إلا من يعقلها ، و يعرف المراد بها ، فصح أن البهائم غير مخاطبة بالشرائع : لأن البهائم لا يمكنها أن تبلغ إلى الحركات الفكرية ، حتى تميز الحق من الباطن ، ولا أن تبلغ إلى الحركات القولية ، حتى تميز الصدق من الكذب ، ولا أن تبلغ إلى الحركات الفعلية حتى تميز الخير من الشر ، فبطل قول أحمد ابن حابط العين ، و صح أن معنى قول الله سبحانه : ﴿ أمم أمثالكم ﴾ أنواع أمثالكم ، إذ كل نوع يسمى أمة ، وإن معنى قوله سبحانه : ﴿ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير ﴾ إنما عني الأمم من الناس - و هم القبائل والطوائف - و من الجن لصحة وجوب العبادة عليهم ، قال الله سبحانه : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ ، فافهم .

..... ليزيح بها عليهم فيما قصرت عنه عقولهم من
مصالح الدنيا والآخرة ، وقد عرفت معنى الرسول والنبي
في صدر الكتاب

النبوة موهبة لا مكتسبة، والرد على الحكماء، والसार

أحمد خان أشيع الرد

((ليزيح بها)) : ليدفع الله سبحانه بتوسط هذه السفارة وقد عرفت
سابقاً أنهم مم الواسطة بين الله سبحانه وبين خلقه ((عليهم فيما قصرت
عنه عقولهم)) : يعني أسقامهم الروحانية الواردة على قلوبهم وجوارحهم ،
ذمب أهل السنة والجماعة إلى أن النبوة موهبة من الله سبحانه ونعمة منه
على عبده ، وهو قول الله سبحانه : ﴿ لِمَن اصطفاه من عباده ﴾ - أرسلناك ،
و بعثناك ، و بلغ عنا - و لا يشرط من الفضائل المكسوبة من الرياضات
والمجاهدات في الخلوات والانقطاعات ، و لا استعداد مادته لصفاء جومرما و

ذكاء فطرتها ؛ بل يختص برحمته من يشاء ﴿ و الله يعلم حيث يجعل رسالته ﴾ ، فالرسول في الشريعة من اصطفاه الله سبحانه و اختاره ليبلغ حكمه إلى خلقه و ينذرهم بطشه ، و الفلاسفة يثبتون النبوة على وجه مخالف لطريق أهل الحق ، فإنهم يرون أن النبوة لازمة في حفظ نظام العالم المؤدي إلى صلاح النوع الإنساني على العموم ؛ لكونها سببا للخير العام المستحيل تركه في الحكمة والعناية الإلهية ، و شرطوا أن النبي من كان مختصا بخواص ثلاث : أحدهما : أن يكون مطلقا على الغيب لصفاء جواهر نفسه و شدة اتصاله بالمبادئ العالية من غير سابقة كسب و تعليم و تعلم ، يعني أن ينال العلم بلا تعلم ، و يسميها القوة القدسية ، و هي القوة الحدسية ، و ثانيها : كونه بحيث - يطيعه الهيولى العنصرية القابلة للصور المفارقة إلى بدل ، يعني أن يكون له قوة يتصرف بها في ميولى العالم بإحداث أمور غريبة ، و ثالثها : أن يشاهد الملائكة على صور متخيلة ، و يسمع كلام الله بالوحي . و قد أورد على هذا بأنهم إن أرادوا بالاطلاع الاطلاع على جميع الغائبات فهو ليس بشرط في كون الشخص نبيا بالاتفاق ، وإن أرادوا به الاطلاع على بعضها فلا يكون خاصة للنبي إذ ما من أحد إلا يجوز أن يطلع على بعض الغائبات من دون سابقة تعليم و تعلم ، و أيضاً النفوس البشرية كلها متحدة بالنوع ، فلا تتخلف حقيقتها بالصفاء و الكدر ، فما جاز لبعض جاز أن يكون لبعض آخر ، فلا يكون الاطلاع خاصة للنبي ، و أيضاً ما جعلوه خاصة ثانية لا تكون مختصة بالنبي ؛ فإنهم معترفون أيضاً بأن مادة العناصر مطيعة لغير الأنبياء ، و أيضاً ما جعلوه خاصة ثالثة غير متحققة ؛ لأنهم منكرون للملائكة و لا يثبتون غير الجواهر المجردة العالية ، و هي غير مرئية

عندهم . و بالجملة : إن هذه الصفات الثلاث التي جعلوها خاصة الأنبياء توجد لعموم الناس . و الحق أن هؤلاء الطبيعيون الدهريون لا يقولون بحدود و أحكام و شريعة و إسلام ، قالوا : إن الشرائع و أصحابها أمور مصلحة عامة ، والحدود والأحكام و الحلال و الحرام أمور واقعية ، و الشرائع لها رجال لهم حكم علمية ، و ربما يؤيدون من عند واهب الصور بإثبات أحكام و وضع حلال و حرام مصلحة للعباد و عماره للبلاد ، و ما يخبرون عنه من الأمور الكامنة في الحال من أحوال عالم الرحانيين : من الملائكة والعرش والكرمي واللوح والقلم ، فإنما هي أمور معقولة لهم ، قد عبروا عنها بصور خيالية جسمانية ، و كذلك ما يخبرون به من أحوال المعاد من الجنة والنار ، ثم قصور و أنهار و طيور و ثمار في الجنة ، فترغيبات للعوام بما تميل إليه طباعهم ، و سلاسل و أغلال و خزي و نكال في النار ، فترهيبات للعوام مما يتزجر عنه طباعهم ، و إلا ففي العالم العلوي لا يتصور أشكال جسمانية و صور جرمانية ، ولهذا كان من أصلهم الفاسد أن النبوة مكتسبة ، و ينكرون صدور البعثة عن الباري سبحانه بالاختيار ، و هذه عقيدة قائد الطائفة النجيرية السار السيد أحمد خان الدهلوي أنكر النبوة الشريعة التي هي موصبة إلهية ختمت لسيدنا محمد ﷺ ، و زعم أنها تحصل بالكسب ، و بدل صفاتها و غير أماراتها ، و سوى بين النبي و بين كل من قام مصلحا في ملة من الملل - أيما كان - و هذا كفر مجرد و جنون لا جنون فوقه " و التجربة " و هي فرقة حدثت في زماننا هذا ، ينكرون نعماء الجنة و كيفيات العذاب الواردة في القرآن ، و الأحاديث ، و ينكرون وجود الملائكة و وجود جبرئيل و الجن و خوارق العادات من الكرامات و المعجزات ، و يتمسكون بالتأويلات الفاسدة التي لا يساعد العقل و النقل ، و إنما ذلك بتقليد ملاحدة اليورف ، و إمامهم في ذلك السيد أحمد خان الدهلوي - نعوذ بالله من الخذلان - فيما

قصرت عنهم عقولهم ((من مصالح الدنيا)) : مثل قواعد العدل والإنصاف والجور والاعتساف . ((والآخرة)) : مثل ثواب الأبد والدوام ، لأنهم يعرفون خواص الأشياء وحقائقها ومنافعها ومضارها ، ووجوه المصالح وحدودها وأقسامها ، ونحن لانعرفها ، وكما أن نوع الإنسان ملك الحيوان بالتسخير ، فالأنبياء ملوك الناس بالتدبير ، فتدبر .

والفرق بين النبي والرسول والرد على بعض الأشياء

((وقد عرفت معنى الرسول والنبي في صدر الكتاب)) : والفرق بين النبي والرسول أن الرسول من بعثه الله سبحانه إلى قوم وأنزل عليه كتاباً أو لم ينزل ؛ لكن أمره بحكم لم يكن ذلك الحكم في دين الرسول الذي كان قبله ، والنبي الذي لم ينزل عليه كتاباً ولم يأمره بحكم جديد ، بل أمره أن يدعو الناس إلى دين الرسول الذي كان قبله ، وهذا أصح ، وأما ما قال بعض الأشياء في الفرق أن ما وجب للرسول يجب للأنبياء إلا التبليغ ، فإنه خاص بالرسول ، وحينئذ فالصدق والأمانة واجبان لكل من الأنبياء والرسول ، وأما تبليغ الأحكام المتعبد بها فإنه خاص بالرسول ، إذ النبي لا يبلغ شيئاً من الشرائع ، نعم ! يجب عليه أن يخبر بأنه نبي لأجل أن يحترم ويعظم فليس بشيء ، فالحاصل : أن الرسول أخص من النبي - لأن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً .

شرح تعريف الشيخ السنوسي المحقق العارف

قال الشيخ العلامة في شرح الصغرى لأم البراهين : إن الرسول هو إنسان بعثه الله تعالى للخلق ليبلغهم ما أوحى إليه ، وقد يخص بمن له كتاب أو شريعة أو نسخ لبعض أحكام الشريعة السابقة . قال الدسوقي قوله : هو إنسان ، إن لفظ إنسان يطلق على الذكر والأنثى على المعتمد ، وحينئذ

فالتعريف يفيد أن الأنثى تكون رسولا ، و الحق أنها لا تكون رسولا ، و أن الرسالة مشروطة بالذكورة ، فإما أن يقال : إنه تعريف بالأعم المقصود منه تميز الرسول عن غيره و ذلك حاصل ، و إن كان التعريف أعم من المعرف أو أنه مآش على القول بأن لفظ إنسان خاص بالذكر والأنثى ، يقال : فيها إنسانية ، و سيأتي التفصيل في هذا الباب ، و قوله : بعثه الله خرج به من بعثه غيره كالمملوك فلا يسعى رسولا اصطلاحا ، و قوله : للخلق أي لجنس الخلق الصادق بكلهم كنبينا أو ببعضهم كغيره ، و ليست للاستغراق و إلا كان التعريف قاصرا على من عمت رسالته و لا يشمل من خصت رسالته ، قال الدسوقي : و " ما " في قوله : ما أوحى إليه موصولة ، فهي للعموم أي كل ما أوحى إليه يعني من حيث كونه مبعوثا إليهم ، فخرجت الأحكام المأمور بكتمانها و المخير فيها ، و قوله : ليبلغهم أشار به إلى العلة الغائية ، و ليس من تمام التعريف ، قال الدسوقي : و أما النبي فهو إنسان أوحى إليه بشرع أمر بتبليغه أم ،

فالنبي أعم من الرسول مطلقا هذا هو المعتمد ، و مقابله قولان : الأول : إن الرسول إنسان أوحى الله بشرع و كان له كتاب ، فلا بد في الرسول من الكتاب و الشريعة - و لا يلزم لكونه نبيا له كتاب : أن يكون له شريعة لاحتمال أن يكون ما في الكتاب مواعظ ، و اعترض هذا القول بأن الكتب قليلة و الرسل كثيرة ، فكيف يشرط في الرسول أن يكون له كتاب ؟ و القول الثاني ، يقول : لا بد في الرسول من أحد أمرين : إما أن يكون له كتاب و إما أن تكون شريعته ناسخة لشريعة من قبله ، فإذا نزلت التورات على موسى و أوحى إلى نبي من بني إسرائيل مثلاً بتبليغ أحكامها ، و لم ينزل عليه كتاب و لم تكن شريعته ناسخة لشريعة موسى ، فلا يكون رسولا إذا علمت ذلك فقول الشارح : " و قد يخص بمن له شريعة أو كتاب أو نسخ " إشارة إلى القولين المقابلين

للمعتمد فاحفظ هذا ، فإنه ألطف ، فتأمل .

..... حكمة أي مصلحة و عاقبة حميدة . وفي هذا إشارة إلى أن الإرسال واجب لا بمعنى الوجوب على الله تعالى ، بل بمعنى أن قضية الحكمة تقتضيه لما فيه من الحكم والمصالح و ليس بممتنع كما زعمت السمنية و البراهمة و لا يمكن يستوي طرفاه ، كما ذمب إليه بعض المتكلمين

الإرسال واجب لا بمعنى الوجوب على الله

والرد على الفلاسفة والمعتزلة

((حكمة أي مصلحة وعاقبة حميدة . وفي هذا)) : يعني في قوله : حكمة ((إشارة إلى أن الإرسال واجب)) : قال في التبصرة : و ذمب طائفة من أصحابنا إلى أنها واجبة و لا يعنون بكونها واجبة ، إنها وجبت على الله سبحانه بإيجاب أحد أو إيجابه على نفسه ؛ بل يريدون أنها متحققة الوجود ، و هذا غير ما يقول المعتزلة في وجوب الألفاظ الأصلح . ((لا بمعنى الوجوب على الله تعالى))

أوجبه الفلاسفة عقلا من نوط النظام به ، و أوجبه المعتزلة لما عرف من أصلهم في وجوب الصلاح و الأصلح ((بل بمعنى أن قضية الحكمة تقتضيه)): يعني واجب بمعنى أن حكمة الله سبحانه تقتضيه . ((لما فيه من الحكم و المصالح)) : إن اقتضاء الحكمة يرجح جانب الإرسال، لما فيه من الفوائد و المنافع ، بمعنى أن العادة الإلهية جارية بالإرسال ؛ لأن حكمه و لطفه و إحسانه على العباد يرجح جانب الوقوع مع جواز الترك في نفسه ، و هذا هو الوجوب العادي ، قال في " الكفاية " : و مع هذا امتنع عامة أصحابنا الحنفية عن إطلاق الواجب في باب الرسالة لثلا يتوهم المشابهة بمذهب المعتزلة في وجوب الأصلح على الله سبحانه ، و الأصلح ما قال الشيخ العارف المحقق في شرح الصغرى لأم البراهين : و هذا البعث من الجائزات عند أهل السنة ، و أوجبه المعتزلة على أصلهم الفاسد في وجوب مراعاة الصلاح و الأصلح ، و أحواله البراممة لذلك أيضا ، و لا خفاء في موسهم و كفرهم ، و أيضا الأفضل ما قال الشيخ العلامة إبراهيم البيجوري في الشرح لأم البراهين : و من الجائز في حقه تعالى بعثة الرسل ، خلافا للمعتزلة في قولهم بأنها واجبة عليه تعالى ، بناء على أصلهم الفاسد و معتقدم الكاسد : من أنه يجب عليه تعالى فعل الصلاح و الأصلح ، و قد وجهوا لذلك بأن آراء الناس تختلف و تتفاوت فيقع التنازع و التظالم ، فالصلاح أن يقيم لهم سفيرا مؤيدا بالمعجزات فينقاد له الكل ، و خلافا للبراممة و هم طائفة كفار من الهند أصحاب برمام - كما في " شرح المقاصد " - يتبعون ما حسنه العقل دون الشرع ، فيستقبحون ذبح الحيوان لما فيه من التعذيب ، و يستقبحون الصلاة لما فيها من وضع الوجه الذي هو أشرف الأعضاء على الأرض و رفع العجيزة ، و يبيحون الزناء و وطئ المحارم ، و يقولون باستحالة بعثة الرسل ، أقول : فالبراممة و المعتزلة كل منها يقول بوجوب الصلاح و الأصلح إلا أن المعتزلة قالوا : بوجوب البعثة نظرا

إلى كونها صلاحاً ، و البراهمة حكموا باستحالتها و امتناعها نظراً إلى كونها فساداً لما فيها من المشقة أو نظراً لخلوها عن الفائدة ، فلا يصح أن تكون من فعل الحكيم ؛ لأنها عبث ، ثم قال الشيخ العارف : و الدليل لأهل السنة على أن بعث الرسل جائز لا واجب ، إن البعث فعل من أفعال الله ، و قد علمت أنه جل و عز لا يجب عليه فعل ، و إن كان صلاحاً أو أصلح ، و لا يتحتم عليه ترك .

والرسالة ليست بممتنعة والرد على السمينة

والبراهمة والصائبية ومعطلة العرب

((و ليس بممتنع كما زعمت السمينة والبراهمة)) : و لا كما زعمت الصائبية و معطته العرب ، و اعلم أن الهند أمة كبيرة و ملة عظيمة و أراؤهم مختلفة ، فمنهم السمينة والبراهمة ، و هم المنكرون للنبوات أصلاً ، و منهم من يميل إلى الدمر ، و منهم من يميل إلى الثنوية يقول بملة إبراهيم الخليل ، و أكثرهم على مذهب الصائبية و منهاجها ، فمن قائل بالروحانيات و من قائل بالهياكل و من قائل بالأصنام إلا أنهم مختلفون في شكل المسالك التي ابتدعوها و كيفية أشكال وضعوها .

و السمينة طائفة من كفار الهند يعبدون صنما يسمونه " سومناتا " ، والبراهمة من الناس من يظن أنهم سموا البراهمة لا نتسابهم إلى إبراهيم الخليل ، و ذلك ظن فاحش و خطأ محض - فإن هؤلاء القوم هم المخصوصون بنفيه النبوات أصلاً و رأساً ، فكيف يقولون بإبراهيم ؟! والقوم الذين اعتقد نبوة إبراهيم من أهل الهند ، فهم الثنوية ، منهم القائلون بالنور والظلام على مذهب أصحاب الاثنين ، إلا أن هؤلاء البراهمة انتسبوا إلى رجل منهم يقال له برهام . قال الدسوقي : البراهمة نسبة برهام كبير و هم قوم كفار ، قال الشيخ العلامة إبراهيم : خلافاً للبراهمة ، و هم طائفة كفار من الهند أصحاب برهام .

استدل السمعة والبراهمة بوجوه ثلاثة والجواب عنها

أقول : قد مهد لهم نفي النبوات أصلا ورأسا ، وقرّر استحالة ذلك في العقول بوجوه : - منها - إن قال : إن الذي يأتي به الرسول لم يخل من أحد الأمرين : إما أن يكون معقولا وإما أن لا يكون معقولا ، فإن كان معقولا فقد كفانا العقل التام بإدراكه والوصول إليه ، فأى حاجة لنا إلى الرسول ، وإن لم يكن معقولا فلا يكون مقبول ، إذ قبول ما ليس بمعقول خروج عن حد الإنسانية و دخول في البهيمية - ومنها - إن قال : قد دل العقل على أن الله سبحانه حكيم ، والحكيم لا يتعبد الخلق إلا بما يدل عليه عقولهم ، وقد دلت الدلائل العقلية على أن للحاكم صانعا عالما حكيما ، وأنه أنعم على عباده نعمًا توجب الشكر ، فننظر في آيات خلقه بعقولنا فنشكر بالآية علينا ، وإذا عرفناه و شكرنا له استوجبناه ثوابه ، وإذا أنكرناه و كفرنا به استوجبناه عقابه ، فما بالنا نتبع بشرا مثلنا - ومنها - إن قال : إن أكبر الكبائر في الرسالة اتباع رجل هو مثلك في الصورة و النفس والعقل يأكل مما تأكل و يشرب مما تشرب ؛ حتى تكون بالنسبة إليه مثل جماد يتصرف فيك رفعا ووضعًا ، أو مثل حيوان يصرفك اماما و خلقا ، أو مثل عبد يتقدم إليك أمرا ونهيا ، فبأي تميز له عليك و أية فضيلة وجبت استخدامك ، وما دليله على صدق دعواه . والجواب عن هذه الوجوه الثلاثة حرف واحد ، فإذا اعترفوا بأن للعالم صانعا خالقا حكيما ، فاعترفوا بأنه أمر و ناه حاكم على خلقه ، وله في جميع ما نأتى و نذر حكم و أمر ، وليس كل عقل انساني على استعداد ما يعقل عنه أمره ، و لا كل نفس بشري بمثابة من يعقل عنه حكمه؛ بل أوجبت منته و فضله ترتيبا في العقول و النفوس ، واقتضت قسمته أن يرفع بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ، و رحمة ربك خير مما يجمعون بعقولهم المختالة الفاسدة - وبالله التوفيق .

الصائبة - عقائدهم وانكارهم وأدلتهم والرد عليهم الرد البليغ

و الصائبة كانت تقول : إنا نحتاج في مفرقه الله سبحانه ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط ؛ لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا ، و ذلك لذكاء الروحانيات و طهارتها و قربها من رب الأرباب ، و الأنبياء أمثالنا في النوع و أشكالنا في الصورة يشاركوننا في المادة ، يأكلون مما نأكل و يشربون مما نشرب ، و يسامموننا في الصورة أناس بشر مثلنا ، فمن أين لنا طاعتهم و بأية مزية لهم لزم متابعتهم ؟ ﴿ و لئن أطعتم بشرا مثلكم انكم إذا لخاسرون ﴾ .

و الجواب عنه : إنا نحتاج في المعرفة والطاعة إلى متوسط من جنس البشر يكون وجيهاً في الطهارة و العصمة و الحكمة فوق الروحانيات ، يماثلنا من حيث البشرية و يمايزنا من حيث الروحانية ، فيلقى الوحي بطرف الروحانية و يلقي إلى نوع الإنسان بطرف البشرية ، و ذلك قوله سبحانه : ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي ﴾ و في موضع : ﴿ قل : سبحانه ربي هل كنت إلا بشرا رسولا ﴾ والصائبة تقول : قلتم بأن الوحي والرسالة ينزل على الأنبياء من عند الله سبحانه بواسطة أو بغير واسطة ، فما الوحي أولاً ، و هل يجوز أن يكلم الله سبحانه بشرا ، و هل يكون كلامه من جنس كلامنا ، و كيف ينزل الملك من السماء و هو ليس بجسماني ، أ يصورته أم بصورة البشر ، و ما معنى تصويره بصورة الغير ، أ فيخلق صورته و يلبس لباساً آخر أم يستبدل وضعه و حقيقته ، ثم ما البرهان أولاً على جواز انبعاث الرسل في صورة البشر ، و ما دليل كل مدعي منهم ، أ فيأخذ بمجرد دعواهم أم لابد من دليل خارق للعادة ، و إن أظهر ذلك أ فهو من خواص النفوس أم من خواص الأجسام أم فعل الباري سبحانه ، ثم ما الكتاب الذي جاء به أ فهو كلام الباري سبحانه ، و كيف يتصور في حقه كلام أم هو كلام الروحاني ، ثم هذه

الحدود و الأحكام أكثرها غير معقولة ، فكيف يسمح عقل الإنساني بقبول أمر لا يعقله ، وكيف تطاوعه نفسه بتقليد شخص مثله بأن يتفضل عليه ؟ ! و لو شاء الله لأنزل ملائكة ﴿ ما سمعنا بهذا في أبائنا الأولين ﴾ .

و الجواب عن هذا التفصيل بطريقتين : إحداهما الإلزام تعرضا لإبطال مذهبهم ، و الثاني الحجة تعرضا لإثبات مذهبنا ، أما الإلزام فبما عرفتكم معاشر الصابئة وجود هذه الروحانيات ، و ما دليكم عليه ؟ و ما الدليل الذي أرشدكم إليه ؟ قالوا : عرفنا وجودها و تعرفنا أحوالها من عاذيمون و هرمس ، قالوا بعاذيمون ، و هرمس ، و عاشيش ، و إدريس ، و لم يقولوا بغيرهم من الأنبياء ، فنقول : ناقضتم مذهبكم حيث قلتم بتوسط عاذيمون و هرمس ، فإن غرضكم بترجيح الروحاني على الجسماني نفي المتوسط البشري ، و من أثبت المتوسط في إنكار المتوسط فقد تناقض كلامه و تخلف مرامه ، فصار نفيه إثباتا و عاد إنكاره إقرارا ، فتأمل و لا تغفل . و أما الطريق الثاني فمن المعلوم أن ليس كل واحد يعرف حكم الباري سبحانه و أمره فلا بد إذا من واحد يستأثره بتعريف حكمه و أمره في عبادته ، و ذلك الواحد يجب أن يكون من جنس البشر حتى يعرفهم أحكامه و أوامره ، و يجب أن يكون مخصوصا من عند الله بآيات خلية يجريها على يده عند التحدي بما يدعيه ، تدل تلك الآيات على صدقه نازلة منزلة التصديق بالقول ، ثم إذ ثبت صدقه و جب اتباعه في جميع ما يقول و يفعل ، و ليس يجب الوقوف على كل ما يأمر به و ينهى عنه ؛ إذ ليس كل علم يبلغه إليه كل قوة بشرية ، ثم الوحي من عند الله العزيز يمد حركاته الفكرية والقولية والفعلية والعملية بالحق في الأفكار ، والصدق في الأقوال ، و الخير في الأفعال ، فبطرف يماثل البشر - و هو طرف الصورة - و بطرف أن يوحى إليه و هو طرف المعنى والحقيقة ﴿ قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا ﴾ ، فبطرف يشابه نوع

الإنسان و بطرف يماثل نوع الملائكة ، و بمجموعهما يفضل النوعين ؛ حتى يكون بشريته فوق بشرية النوع مزاجا واستعداداً و ملكيته فوق ملكية النوع الآخر قبولاً و آراء ، فلا يضل و لا يغوى بطرف البشرية و لا يزيغ و لا يطغى بطرف الروحانية ، و تدبر و تفكر .

معطلة العرب أصناف - عقائدهم وانكارهم والرد عليهم

و أما العرب فأصناف ، فمنهم معطلة العرب ؛ و هي أصناف منهم أنكروا الخالق والبعث والإعادة ، و هم الذين أخبر عنهم القرآن ﴿ و قالوا ما هي الآيات التي تنزلنا من ربنا من غير آية من ربنا ﴾ ، فاستدل عليهم بضروريات فكرية و آيات قرآنية فطرية ، في كم آية و كم سورة فقال الله سبحانه : ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبكم من جنة إن هو إلا نذير مبين ﴾ و في موضع : ﴿ أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض ﴾ و في موضع : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم ﴾ فثبت الدلالة الضرورية من الخلق على الخالق ؛ فإنه قادر على الكمال ابتداءً وإعادةً ، و صنف منهم أقروا بالخلق وابتداء الخلق والإبداع ، و أنكروا البعث والإعادة و هم الذين أخبر عنهم القرآن ﴿ و ضرب لنا مثلا و نسي خلقه قال من يعي العظام و هي رميم ﴾ فاستدل عليهم بالنشأة الأولى إذا اعترفوا بالخلق الأول فقال : ﴿ قل يحييها الذي أنشأها أول مرة ﴾ و في موضع : ﴿ أفبعينا بالخلق الأول بل هم في لبس من خلق جديد ﴾ . و صنف منهم أقروا بالخلق وابتداء الخلق و نوع من الإعادة ، و أنكروا الرسل ، و عبدوا الأصنام ، و زعموا أنهم شفعاؤهم عند الله سبحانه في الآخرة ، و هم الذين أخبر عنهم القرآن : ﴿ و قالوا ما هذا الرسول و يأكُل الطعام و يمشي في الأسواق ﴾ - إلى قوله : - ﴿ إن تتبعون إلا رجلا مسحورا ﴾ ، فاستدل عليهم بأن المرسلين كانوا كذلك ، قال الله سبحانه : ﴿ و ما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام و يمشون في الأسواق ﴾ ، فشبهات مقصورة

على مائتين الشبهتين : إحداهما إنكار البعث بعث الأجساد ، و الثانية حجة البعث بعث الرسل ، فعلى الأول قالوا : ﴿ أنذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا لمبعثون أو أبأؤنا الأولون ﴾ إلى أمثالها من الآيات ، و أما على الشبهة الثانية فكان إنكارهم لبعث الرسل في الصورة البشرية و أخبر عنهم التنزيل ﴿ و ما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشرا رسولا ﴾ و في موضع ﴿ أبشر يهودنا ﴾ فمن كان يعترف بالملائكة كان يريد أن يأتي ملك عن السماء ﴿ و قالوا لو لا أنزل عليه ملك ﴾ و من كان لا يعترف بهم كان يقول : الشفيع والوسيلة منا إلى الله سبحانه هم الأصنام المنصوبة ، أما الأمر و الشريعة من الله سبحانه إلينا فهو المنكر ، فيعبدون الأصنام التي هي الوسائل ودًا و سواعا و يغوث و يعوق و نسرًا ، والحق أحق أن يتبع والصدق حقيق بأن يستمع ، فرحمة الله الكبرى هي النبوة و الرسالة ، و ذلك خير مما يجمع هؤلاء الضالون بأذهانهم الفاسدة و عقولهم الكاسدة .

قد غلط في النبوات طوائف غير الذين كذبوا بها، وهم القاديانية و القرآنية والنجرية والرد على هذه المنافقين

و العجب ! ! و قد غلط في النبوة طوائف غير الذين كذبوا بها إما ظاهرا و باطنا، و إما باطنا كالمنافق المحض ؛ بل الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إلى الرسول و إلى من قبله - و هم القاديانية و القرآنية و المودودية و النجرية - فيهم شبهة نفاق و إن لم يكونوا مكذابين بالرسول من كل وجه ؛ بل قد يعظمونه بقلوبهم ، و يعتقدون وجوب طاعته في أمور دون أمور ، فهؤلاء الجهال بل هؤلاء الملاحدة و الزنادقة لم يعرفوا النبوة و ما قدرها حق قدرها، و لقد كان في كل أمة من الأمم قوم مثل الإباحية و المزدكية و الباطنية و الإمامية و الإسماعلية و الزنادقة المؤولين في ضروريات الدين كان تشويش ذلك الدين منهم ، و فتنة الناس مقصورة عليهم ، و ذلك لأنه قد قل أنصاره

واشتغل عنه أعوانه ، وأسلمه أهله ، فصار عرضة لمن شاء أن يتعرض فيه؛
حتى عاد مثل الأمر الأول على ما خاضوا فيه عند ظهور أمره ، فمن قائل قال:
إنه سحر ، وقائل يقول : إنه شعر ، وآخر يقول : إنه أساطير الأولين ، وقالوا:
لونشاء لقلنا مثل هذا ، من الوجوه التي حكاهما الله سبحانه عنهم .

وليس هذا ببديع من ملاحظة هذا العصر مثل السار السيد أحمد خان
الدهلوي، والطبيب محمد حسن الأمرومي (١) ، وعنايت الله خان المشرقي ،
و غلام أحمد القادياني ، و محمد علي اللاموري ، و هؤلاء كلهم من أشقياء
الهند ، و قد سبقهم إلى عظيم ما يقولونه إخوانهم من زنادقة قريش وغيرهم

(١) صاحب غايت البرهان في تأويل القرآن .

من جهلة العرب ، إلا أن أكثر من كان طعن فيه في أول أمره استبان رشده و
أبصر قصده ؛ فتاب و أناب و عرف من نفسه الحق بغريزة طبعه و قوة
إتقانه؛ لا لتصرف لسانه بل لهداية ربه و حسن توفيقه ، والجهل في هذا
الوقت أغلب و الملحدون فيه عن الرشيد أبعد ، و عن الواجب أذهب ، ولنعم
ما قال القائل فيهم :

ذهب الرجال و حال دون مجالهم	زمر من الأوباش و الأنذال
نبذوا كتاب الله خلف ظهورهم	نبذ المسافر فضلة الأكال
تركوا الحقائق و الشرائع و اقتدوا	بظواهر الجهال و الضلال
إن قلت : قال الله قال رسوله	همزوك همز المنكر المتغالي
أو قلت : قد قال الصحابة والأولى	تبعوهم في القول و الأعمال
أو قلت : قال آل آل المصطفى	صلى عليه الله أفضل آل
أو قلت : قال الشافعي وأحمد	و أبو حنيفة و الإمام العالي

أوقلت : قال صحابهم من بعدمهم فالكل عندهم كشه خيال
تالله ما ظفر العدو بمثلها من مثلهم و خيبة الأمل
ودعوا إلى ذات اليمين فأعرضوا عنها و سار القوم ذات شمال
يا أمة لعبت بدين نبيا كتلاعب الصبيان في الأوحال
وتمام ذاك القول با الحيل التي فسخت عقود الدين فسخ فصال

و الحاصل : فدين الإسلام قام بالكتاب الهادي و نفذه السيف الناصر ،
فما هو إلا الوحي الأوحى المرصف يقيم ضباه أخدي كل منافق ، فهذا شفاء
الداء من كل عاقل ، وهذا دواء الداء من كل جامل و مائل ، و إلى الله الرغبة
في التوفيق .

الرسالة من قبيل الممكنات في العقل أو من جملة الواجبات

((ولا يمكن يستوي طرفاه كما ذهب إليه بعض المتكلمين)) : اختلف
متكلموا أهل الإسلام في أن الرسالة من قبيل الممكنات في العقل أو من
جملة الواجبات ، فذهب جميع متكلي أهل الحديث سوى العباس
القلانسي إلى أنها من الممكنات - ولكنه لعله مؤول باعتبار ذاته - و ذهب
جمع من متكلي الحنفية مما وراء النهر إلى أنها من مقتضيات حُكمه -
يعني من الأمور التي اقتضتها حكمته ، وقد جرى الشارح قدس سره في هذا
المقام على مذهب الحنفية .

..... ثم أشار إلى وقوع الإرسال و فائدته و طريق
ثبوته و تعين بعض من ثبت رسالته ، فقال : وقد أرسل
الله تعالى رسلا .

((ثم أشار إلى وقوع الإرسال)) : بقوله : وقد أرسل ((و فائدته)) : بقوله :
مبشرين . ((و طريق ثبوته بقوله)) : و أيدهم بالمعجزات . ((و تعين بعض من
ثبت رسالته)) : بقوله : و أول الأنبياء آدم . و حاصله : إذا تأملت بعض التأمل
علمت أن ليست البعثة قاصرة على فائدة بيان ما يقصده الإنسان و ما يهجره ؛
حتى يلزم ما قالوه ؛ بل لها من الفوائد ما تضيق العبارات عن حصره ؛ منها
فوائد الآخرة و منها فوائد الدنيا و منها فوائد العامة ، ((فقال : وقد أرسل الله
تعالى رسلا)) : و شرط الرسالة السلامة من دنائة الأبناء و الأمهات ، و السلامة من
القسوة ، لأن قسوة القلب موجبة للبعد عن جناب الرب ، و السلامة من العيوب
المنفرة مثل البرص و الجذام ، و السلامة من قلة المروءة مثل الأكل على الطريق ،

و السلامة من دناء الصناعة مثل الحجامة ، لأن الرسالة من أشرف مناصب الخلق مقتضية لغاية الإجلال اللائق بالمخلوق ، فيعتبر لها انتفاء ما ينافي ذلك .

ومن شروط الرسالة الذكورة، لأن الأنوثة وصف نقص

وفيه خلاف مشهور

و شرط الرسالة و النبوة الذكورة لأن الأنوثة وصف نقص ، و فيه خلاف مشهور، فإن طائفة ذمبت إلى إبطال النبوة في النساء ، وهو مذهب جماهير أهل السنة والجماعة ، و ذمبت طائفة إلى القول بأنه قد كانت في النساء نبوة ، وهو مذهب الشيخ قائد الطائفة الشيخ أبي الحسن الأشعري والحافظ أبي محمد ابن حزم الظاهري ، و اختاره الإمام القرطبي يقولون : لم يدع أحد أن الله سبحانه أرسل امرأة ، و إنما الكلام في النبوة دون الرسالة ، فوجب طلب الحق في ذلك بأن ينظر في معنى لفظ النبوة في اللغة ، فوجدنا هذه اللفظة مأخوذة من الإنباء وهو الإعلام ، فمن أعلمه الله سبحانه بما يكون قبل أن يكون ، فهو نبي بلا شك، وليس هذا من باب الإلهام مثل قول الله سبحانه :

﴿ و أوحى ربك إلى النحل ﴾ و لا من باب الظن والتوهم الذي لا يقطع بحقيقته إلا مجنون ، و لا من باب الكهانة التي هي من استراق الشياطين السمع ، وقد انقطع الكهانة بل بالوحي الذي هو النبوة ، قصد من الله سبحانه إعلام من يوحى إليه بما يعلمه به ، فإذا ذلك كذلك ، فقد جاء القرآن بأن الله سبحانه أرسل ملائكة إلى نساء ، فأخبروهن بوحي حق من الله سبحانه ، فبشروا أم إسحاق بإسحاق ، قال الله سبحانه : ﴿ و امرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق و من وراء إسحاق يعقوب قالت ياويلتا ألد و أنا عجوز و هذا بعلي شيخا إن هذا لشيء عجيب قالوا أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ﴾ ، فهذا خطاب الملائكة لأم إسحاق عن الله سبحانه بالبشارة لها بإسحاق ثم يعقوب ، ثم بقولهم : أتعجبين من أمر الله ، و لا يمكن البتة أن يكون

هذا الخطاب لغير نبي بوجه من الوجوه ، ووجدناه سبحانه قد أرسل جبرئيل إلى مريم يخاطبها ، وقال لها : ﴿ إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا ﴾ ، فهذه نبوة صحيحة بوحى صحيح ، ووجدنا أم موسى قد أوحى الله إليها بإلقاء ولدها في اليم ، وأعلمها أنه سيرده إليها ، ويجعله نبيا مرسلًا ، فهذه نبوة لا شك فيها ، وبضرورة العقل أنها لو لم تكن واثقة بنبوة الله سبحانه لها لكانت بإلقائها ولدها في اليم برؤيا تراها أو بما يقع في نفسها في غاية الجنون ، ولو فعل ذلك أحدنا لكان في غاية الفسق ، وهذا الوحي مثل الوحي الوارد على إبراهيم الخليل في الرؤيا في ذبح ولده ، فإن إبراهيم الخليل لو لم يكن نبيا واثقا بصحة الوحي والنبوة الوارد عليه من ذبح ولده ؛ لكنه ذبح ولده لرؤيا رآها أو ظن وقع في نفسه ، لكان فاعل ذلك من غير الأنبياء فاسقا في نهاية الفسق أو مجنونًا في غاية الجنون ، فصحت نبوتهم بيقين ، ووجدنا الله سبحانه قد ذكر من الأنبياء ذكر مريم في جملتهم ، ثم قال : ﴿ أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ﴾ ، وهذا عموم لها معهم ، ولا يجوز تخصيصها من جملتهم ، وليس قوله سبحانه : ﴿ وأمه صديقة ﴾ بمانع من أن تكون نبية ، فقد قال سبحانه : ﴿ يوسف أيها الصديق ﴾ وهو مع ذلك نبي رسول وهو ظالم ، ويلحق بهن في ذلك امرأة فرعون بقول نبينا ورسولنا : كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون ، وقال ابن جماعة : وقع الاختلاف في وقوع نبوة أربع نسوة : مريم وآسية وسارة وهاجرة ، وزاد الحافظ المتقن السراج البلقيني في شرحه لعمدة الأحكام : حواء وأم موسى . والجواب عن هذه الدلائل : قال الإمام جلال الدين جارا الله الحنفي : اتفق أهل السنة والجماعة على أن الذكورة شرط النبوة خلافا للأشعري ، واحتجوا بأن من شرط النبوة كمال العقل وكمال الدين ، وهما معدومان في النساء لقول نبينا ورسولنا : هن ناقصات العقل والدين ، ولقول الله سبحانه : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم ﴾ ، وقال الصابوني : الصحيح ما

ذهبنا إليه ؛ لأن النبوة و الرسالة يقتضيان الإشتهار بالدعوة و إظهار المعجزة و لزوم الاقتداء ، و الأنوثة توجب الستر و بينهما تناف ، و لأن النساء لا يصلحن للإمارة و السلطنة و القضاء و إقامة الصلوة بالإجماع ، و هذه الأحكام من فروع النبوة و الرسالة ، فلذلك لا يصلحن لأصل النبوة كان أولى ، و اجتج الأشعري بقوله سبحانه : ﴿ و اذكر في الكتاب مريم ﴾ لأنه سبحانه ذكرها في عداد الأنبياء ، و أرسل جبرئيل إليها ، قال الله سبحانه : ﴿ و أرسلنا إليها روحنا ﴾ و في مقام : ﴿ إنما أنا رسول ربك ﴾ ، و الجواب أن هذا لا يستلزم المطلوب قطعاً ، و ذلك لأنه ليس وحياً بشرع ؛ إذ لا دلالة عليه في جميع هذه الآيات المذكورة ، فافهم في هذا المقام .

..... من البشر إلى البشر مبشرين لأهل الإيمان و الطاعة بالجنة و الثواب ، و منذرين . لأهل الكفر و العصيان بالنار و العقاب ؛ فإن ذلك مما لا طريق للعقل إليه ، و إن كان فبانظار دقيقة لا يتيسر إلا لواحد بعد واحد ،

في الجن رسل أم لا والقول الأصح فيه

((من البشر إلى البشر)) : خرج عنه الجن والملك ، فليس منها رسول يبلغ الأحكام إلى الخلق ، و أما قوله سبحانه : ﴿ الله يصطفى من الملائكة رسولا ﴾ فليس من هذا القبيل يعنى الرسول إصطلاحاً بل المراد رسلاً يرسلهم بالوحي لأنبيائه ، فهم رسل لغة فقط ، واختلفوا في الجن هل يكون في الجن رسل ، والأكثر على أنه لا رسل فيهم ، و تمسكوا من العقل لأن الجن أعظم شيطنة و أقل عقلاً و أكثر جهلاً لا يليق بهذا المنصب الجليل ، و تمسكو

من النقل بقوله سبحانه : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم ﴾ و
عن الحسن قال : لم يبعث الله نبيا من أهل البادية ولا من الجن ولا من
النساء ، ذكره عنه طائفة : منهم البغوي وابن الجوزي ، ونبينا محمد ﷺ قد
أرسل إلى الثقلين قد آمن به من آمن جن نصيبين ، فسمعوا القرآن وولّوا إلى
قومهم منذرين ثم أتوا فبايعوه على الإسلام بشعب معروف بمكة بين الأبطح
و بين جبل الحراء ، و سأله الطعام لهم لدوابهم ، و قصتهم مشهورة
معروفة ، أقول : ما قال هذه الأشياخ العظماء ، فله وجه بعد آدم ، و أما
قبله فلا ألم يسمعوا قول الله سبحانه : ﴿ يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم
رسول منكم ﴾ يعني رسولا من الإنس ورسولا من الجن ، و قول الله سبحانه :
﴿ لأملئن جهنم من الجنة والناس ﴾ فلو لم يرسل إليهم حينئذ أحد لم
يعذبوا ، لقوله جل شأنه وعزبرمانه : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ فهذه
تدل على أنه كان قبل آدم من الجن رسولا إليهم ، ثم اتفق العلماء على أن كفار
هم يدخلون النار كما أخبر الله سبحانه بذلك في قوله : ﴿ لأملئن جهنم منك وممن
تبعك ﴾ و في موضع : ﴿ لأملئن جهنم من الجنة والناس أجمعين ﴾ . و أما
مؤمنوهم فأكثر العلماء على أنهم يدخلون الجنة ، و قال طائفة : يصيرون ترابا
كدواب ، و الأول أصح ، و موقول الأوزاعي و ابن أبي ليلى و أبي يوسف و محمد ،
و نقل ذلك عن الإمام مالك و الشافعي و أحمد بن حنبل ، و موقول أصحابهم ،
و احتجوا بقوله سبحانه : ﴿ ولكل درجات مما عملوا ﴾ بعد ذكر أهل الجنة و أهل
النار من الجن والإنس ، كما قال في سورة الأنعام و في الأحقاف : ﴿ ولكل درجات
مما عملوا ﴾ بعد ذكر أهل الجنة و النار ، فتدبر . ((مبشرين)) : قال الشارح
قدس سره . ((لأهل الإيمان والطاعة بالجنة والثواب ، و منذرين)) : قال الشارح
قدس سره : ((لأهل الكفر والعصيان بالنار والعقاب ، فإن ذلك)) : يعني العلم
بالجنة والثواب و النار والعقاب و أسبابها و عللها ((مما لا طريق للعقل إليه)) :

من غير إنباء النبي ، أن يرشد إلى ما يتوقف العقل فيه ولا يدل عليه بالاستقلال من بعث الأموات و أحوال الجنة و النار و سائر السمعيات ، و أن يبين حسن ما توقف العقل فيه ولم يستقل بمعرفة حسنه و قبيحه ، ((وإن كان)) : يعني وإن كان للعقل طريق إلى معرفة بعض . ((فبأنظار دقيقة لا يتيسر إلا لواحد بعد واحد)) : من العلماء المتبحرين والأئمة الراسخين ولا يحصل للأكثرين .

..... مبينين للناس ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا و الدين فإنه تعالى خلق الجنة و النار و أعد فيهما الثواب و العقاب ، و تفاصيل أحوالهما و طريق الوصول إلى الأول و الاحتراز عن الثاني ، مما لا يستقل به العقل ، و كذا خلق الاجسام النافعة و الضارة و لم يجعل للعقول و الحواس الاستقلال بمعرفتها

الأنبياء تبين للناس ما يحتاجون اليه وهذا بحث لطيف

((مبينين للناس ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا و الدين)) : أن يشرع قواعد المقيم بحياة النوع ، فإن الإنسان مدني بالطبع مظنة للتنازع المفضي إلى التقاتل ، و أن تعلم الصنائع الخفية من الحاجات و الضرورات إذ لا بقاء للعالم البتة إلا بنشأة و معاش ، و لا نشأة و لا معاش إلا بهذه الأعمال و الصناعات و الآلات ، و أن يكمل النفوس البشرية بحسب استعداداتها

المختلفة في العلميات والعمليات ، وأن تعلم الأخلاق الفاضلة المتعلقة بصلاح الأشخاص والعادات الكاملة المتعلقة بعلاج الجماعات من أهل المنازل والمدن والدين ، يعني : أن يبين وظائف الطاعات و العبادات المذكورة للمعبود في الأوقات المتتالية مثل العلوة وغيرها ، وأن يقرر الحجة ويميط الشبهة من الممكن ، إن يقول المكلف : إن الله سبحانه إن كان قد خلقنا لنعبده فقد كان يجب أن يبين لنا العبادات التي يريدنا منا : أنها ما هي وكم هي وكيف هي ؟ فإن الطاعة وإن أمكن الإيجاب عن أصلها بالعقل لكن كيفيتها غير معلومة لنا ، فبحث الله الرسول أن يقطع هذا العذر من كل الوجوه ، ومن هنا قال الشارح روح الله روحه : ((فإنه تعالى خلق الجنة والنار وأعد فيهما الثواب والعقاب ، وتفاصيل أحوالهما وطريق الوصول إلى الأول والاحتراز عن الثاني مما لا يستقل به العقل)) : وهذا كاف في الرد على السمنية والبرامية و إخوانهم المنكرين للنبوات . ((وكذا خلق الاجسام النافعة والضارة)) : يعني أن يبين منافع الأغذية والأدوية ومضارها التي لا تنفي بها التجربة إلا بعد أدوار وأطوار مع ما فيها من الخطر العظيم ، ((ولم يجعل للعقول والحواس الاستقلال بمعرفتها)) : يعني لا يمكن وجود شيء من هذه كلها إلا بتعليم الباري سبحانه ، فوجب بضرورة العقل ولا بد أنه لا بد من نبي أو أنبياء علمهم الله سبحانه ابتداء كل هذا دون معلم ، فبحث معلما مدبراً مبتدأ بتعلمه ، فصيح بذلك أنه لا بد من وحي من الله سبحانه في ذلك ، وإنما نعني ابتداء مؤنة اللغة والكلام بها ، وابتداء معرفة الهيئة وتعلمها ، و ابتداء أشخاص الأمراض وأنواعها ، و ابتداء معرفة الصناعات ، فصيح بذلك أنه لا بد من وحي الله سبحانه في ذلك .

..... وكذا فصل القضايا ، منها : ما هي ممكنات لا طريق إلى الجزم بأحد جانبيها ، ومنها : ما هي واجبات أو ممتنعات لا تظهر للعقل إلا بعد نظر دائم ، و بحث كامل ، بحيث لو اشتغل الإنسان به لتعطل أكثر مصالحه ، فكان من فضل الله و رحمته إرسال الرسل لبيان ذلك ، كما قال الله تعالى : ﴿ و ما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ . و أيدم أي الأنبياء ، بالمعجزات الناقضات للعادات جمع معجزة وهي أمر.

((و كذا فصل القضايا منها ما هي ممكنات لا طريق إلى الجزم بأحد جانبيها)) : وهي عبارة عن مباحات شرعية . ((ومنها ما هي واجبات)) : وهي عبارة عن مكتوبات شرعية ((أو ممتنعات)) : وهي عبارة عن محرمات شرعية وغيرهما من القضايا الحكمية والقضايا العقلية والعملية ، و منها : أن أنفع الأمور للناس القناعة و أضرم الشر ، و منها أن أحمد الأشياء عند أهل

السماء والأرض لسان صادق ناطق بالعدل والحكمة ، و منها لا تكن أيها الإنسان كالصبي إذا جاع صغا ، و لا كالعبد إذا شبع طغى ، و لا كالجاهل إذا ملك بغى ، و منها لا تشيرون على عدو ولا صديق إلا بالنصيحة ، أما الصديق فيقضي بذلك من واجبه ، و أما العدو فإنه إذا عرف نصيحتك إياه - إن صح عقله - استحي منك وراجعك ، و منها يدل على غريزة الجود والسماحة عند العسرة ، و على غريزة الورع والصدق عند الشر ، و على غريزة الحلم والعفو عند الغضب ، و منها لا يمدح بكمال العقل من لا يكمل عقله و لا بكمال العلم من لا يكمل علمه ، و منها أفضل أعمال العلماء ثلاثة أشياء : أن يبدلوا العدو صديقا والجاهل عالما والفاجرا برا ، و منها الصالح من خيره خير لكل أحد ، و من يعد خير كل أحد لنفسه وغيره من حل الإشكالات العويصة واستخراج المعاني الغامضة الدقيقة لا يمكن البتة أن يهدى أحد إليها بطبعه و عقله ، قد ذكرت شذرا من هذه الأشياء . ((لا تظهر)) : تفاصيل هذه القضايا ((للعقل)) يعني للعقل الخالص ((إلا بعد نظر دائم و بحث كامل)) : حتى ذهب الدمور والألوف من السنين ((بحيث لو اشتغل الإنسان به لتعطل أكثر مصالحة)) : وفنا حياته . ((فكان من فضل الله و رحمته إرسال الرسل لبيان ذلك)) : الجنة والثواب والنار والعقاب والقضايا الممكنة والواجبة والممتنعة ، إذ العقول متفاوتة ، والكامل نادر والأسرار الإلهية غريزة جدا فلا بد من معلم يعلمهم ويرشدهم ، فلا بد من بعثة الأنبياء وإنزال الكتب عليهم إيصالا لكل مستعد إلى منتهى كماله . ((كما قال الله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾)) : فإنه بين أمر الدين والدنيا لكل من آمن وكفر من السياسات الكاملة والأخلاق العظيمة الفاضلة المؤدية إلى النجاة في الآخرة : لكن منهم من اهتدى بهدأيته وانتفع بدلالته ، و منهم من لم يقبل هدايته وبقي في حيرته و ضلالته ، وبالله التوفيق .

تعريف المعجزة وشرح قيوده

و إذ قد تكلم على أنه لابد من نبوة و صبح ذلك ، فلتكلم على براميتها التي يصح بها صدق مدعيها ، فقال : ((و أيدم أي الأنبياء ، بالمعجزات الناقضات للعادات)) : نحو العلم بالغائبات و كلام الجمادات ، ((جمع معجزة و هي أمر)) يعني من فعل أو ترك ، و هذا موافق لما قال الشيخ المحقق محمد بن يوسف السنونسي الحسيني في شرح الصغرى لأمر البراميين ، و قولنا في تعريف المعجزة - أمر - أحسن من قول بعضهم فعل ؛ لأن الأمر يتناول الفعل كأنفجار الماء من بين الأصابع ، و عدم الفعل كعدم إحتراق النار لإبراهيم الخليل .

..... يظهر بخلاف العادة على يد مدعى النبوة عند تحدى المنكرين عن الإتيان بمثله ، و ذلك لأنه لولا التأكيد بالمعجزة لما وجب قبوله قوله .

((يظهر بخلاف العادة)) : و سكت الشارح عن قوله : بخلاف العادة و خارق للعادة ، و حاصله : أن العادة عبارة عن غلبة حصول الأمر بين الناس ، و المعتاد - هو الأمر الغالب - الحصول بين الناس و خرقها مخالفة حكمها فعلية إحراق النار لما مسته ، يقال له : عادة ، و عدم إحراقها لشيء مسته خرق لتلك العادة ، و عدم الطيران في الهواء و عدم المشي على الماء و عدم نبع الماء من بين الأصابع أمر غالب في الناس ، فحصول المشي على الماء و الطيران في الهواء و نبع الماء من بين الأصابع خرق لتلك العادة ، و إنما سعى مخالفة الأمر المعتاد خرقا تشبيها له بخرق الشيء المتصل كالشوب مثلا ، ((على يد مدعى النبوة عند تحدى المنكرين)) على وجه يعجز المنكرين ((عن الإتيان بمثله)) : يعني أمر خارق للعادة من ترك أو فعل متحدى به على وفق دعواه

بعد ادعاء النبوة ، و إنما ذكرنا أحد الأمرين ؛ لأن المعجزة كما تكون إتيانا بغير المعتاد قد تكون منعا عن المعتاد : مثل أن يمسك عن القوة مدة غير معتادة لانجذاب النفس إلى عالم القدس ، و إنما قال : خارق للعادة ليطمئنه المدعى عن غيره ، و إنما قال : على يد مدعى النبوة ليطمئنه عن الكرامات ، و إنما قال : مقرون بالتحدي لإقامة الحجة و إظهار وجه البرهان و ليطمئنه عن الإرماس ، و هو إحداث ما هو خارق للعادة يدل على بعثة نبي قبل بعثه ، و كأنه تأسيس لقاعدة النبوة ، قال الدسوقي : مأخوذة من الرمح بالكسرو هو أساس الحائط ، سميت تلك الخوارق الواقعة قبل البعثة إرماسا ؛ لأنها مؤسسة للنبوة و مقوية لها ، و إن كانت متقدمة عليها ، و ذلك نحو خمود نار فارس ، و انشقاق إيوان كسرى ، و النور الذي كان يظهر في جبهة عبد الله والد النبي ﷺ .

تعريف المعجزة للشيخ السنوسي وشرح قيوده

و قال الشيخ في شرح الصغرى لأم البراهين في تعريف المعجزة : المعجزة التي خلقها الله تعالى على أيدي الرسل هي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة ، و احتراز بقيد المقارنة للتحدي عن كرامات الأولياء ، و العلامات الإرماسية التي تتقدم بعثة الأنبياء تأسيسا لها .

السحر خارق للعادة أم أمر معتاد وبيان الاختلاف فيه

و احتراز بقيد عدم المعارضة عن السحر و الشعوذة ، فإن كلا منهما يمكن المعارضة و الإتيان بمثله ، و جعل السحر خارجا بهذا القيد ، المبني على أنه خارق للعادة ، و هو مذهب ابن عرفة و صاحب المقاصد خلافا للقرافي القائل : إنه معتاد ، و غرابته إنما هي للجهل بأسبابه ، فكل من عرف أسبابه و تعاطاه أجاب معه ، و هذا القول الذي مشى عليه الشيخ في شرح الكبرى لأم البراهين ؛

حيث قال : و من المعتاد السحر ونحوه ، و على هذا القول فهو خارج بقوله :
خارق للعادة ، و الشعوذة ، هي خفة في اليد ترى الشيء على خلاف ما هو
عليه ، كان يترأى ممن يتعاطاها ، إنه يقطع عضوا أو يحرق شيئا ثم يعيده لما
كان عليه ، و يقال فيها : شعبذة بالباء أيضا ، و معنى التحدى دعوى الخارق
دليلا على الدعوى إما بلسان الحال وإما بلسان المقال ، فافهم .

..... ولما بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب و
عند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري
العادة ، بأن الله تعالى يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور
المعجزة ، وإن كان عدم خلق العلم ممكنا في نفسه ، وذلك
كما ادعى أحد بمحضر من جماعة ،

((و لما بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب)) : فثبت أن دلالة
المعجزة على أن خلق المعجزة لصدق المدعى معلوم بالضرورة لقبول العباد دعواه .

العلم الحاصل بالمعجزة علم عادي يقيني ضروري، وله

الأمثال لا تحصى

((و عند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري العادة)) :
يعني دلالة المعجزة على الصدق عادية لا عقلية ؛ لأن ظهورها على يد الكاذب
- ولو أمكن عقلا - نفيه مقطوع به عادة ، و هو شأن العاديات المقطوع بها ،

((بأن الله تعالى يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة)) : هذا بيان قوله: بطريق جري العادة إجراء الله سبحانه العادة بتخليق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة ، ((وإن كان عدم خلق العلم ممكناً في نفسه)) : يعني بمعنى عدم وجوب المحال بوقوع خلافه . ((وذلك)) : يعني حصول العلم الضروري اليقيني الجزمي بالمعجزة مع إمكان نقيضه ((كما ادعى أحد بمحضر من جماعة)) : فالذي يدل عليه هو أن المعجزة لما عجز الخلق عنها كان ذلك فعل من أفعال الله سبحانه ، خلقه عقيب دعواه ، وخلق المعجزة عقيب الدعوى ، يدل على تصديق المدعي النبوة ، ومثاله في الخارج : أنه إذا جلس الملك العظيم على سرير مملكته فقال أحد :

..... أنه رسول هذا الملك إليهم ، ثم قال للملك إن كنت صادقاً فخالف عادتك وقم من مكانك ثلث مرات ففعل يحصل للجماعة علم ضروري عادي بصدقه في مقالته وإن كان الكذب ممكناً في نفسه ، فإن الإمكان الذاتي بمعنى التجويز العقلي لا ينافي حصول العلم القطعي ، كعلمنا بأن جبل أُحُد لم ينقلب ذهباً مع إمكانه في نفسه ، فكذا مهنا يحصل العلم بصدقه بموجب

((أنه رسول هذا الملك إليهم)) : يعني قال : إني رسول هذا الملك إلى أهل مملكته ، ((ثم قال للملك إن كنت صادقاً)) يعني ثم قال أيها الملك : إن كنت صادقاً في هذه الدعوى ((فخالف عادتك وقم من مكانك ثلث مرات) : يعني فافعل شيئاً يخالف عادتك ، ((ففعل)) : فإذا فعل ذلك الملك في تلك الساعة فعلاً يخالف عادته ، ((يحصل للجماعة علم ضروري عادي بصدقه)) : علم الحاضرون بالضرورة إنما فعل ذلك لأجل تصديق

ذلك المدعى ، ((في مقالته)) : في إرساله إياه إليهم ، وقال الشيخ محمد بن يوسف السنوسي : وقد ضرب العلماء لدعوى الرسول الرسالة و طلبه المعجزة من الله تعالى دليلاً على صدقه : مثلاً تستفتح به دلالتها على صدق الرسل - عليهم الصلوة والسلام - ويعلم ذلك على الضرورة ، فقالوا: مثال ذلك ما إذا قام رجل في مجلس ملك بمراى منه ومسمع بحضور جماعة ، وادعى أنه رسول هذا الملك إليهم ، فطالبوه بالحجة ، فقال : هي أن يخالف الملك عاداته ويقوم عن سريرته ، ويقعد ثلاث مرات مثلاً ، ففعل ، فلا شك أن هذا الفعل من الملك على سبيل الإجابة للرسول ، صديق له و مفيد للعلم الضروري بصدقه ، بلا ارتياب و نازل منزلة قوله : صدق هذا الإنسان في كل ما يبلغ عني ، و لا فرق في حصول العلم الضروري بصدق ذلك الرسول بين من شامد ذلك الفعل من الملك و بين من لم يشامده إلا انه بلغه بالتواتر خبر ذلك الفعل ، فلا شك في مطابقته هذا المثال لحال الرسل - عليهم الصلاة والسلام - فلا يرتاب في صدقهم إلا من طبع الله على قلبه - والعياذ بالله تعالى - هذا كلامه بحروفه ، فتدبر. ((وإن كان الكذب ممكناً في نفسه)) : احتمالاً عقلياً بمعنى أن يكون قيام الملك لشيء آخر غير تصديقه . ((فإن الإمكان الذاتي بمعنى التجويز العقلي)) : قيد بذلك لأن أهل العرف يطلقون الإمكان على ما يخالف العادة ، وهو أخص من الإمكان الذاتي ، فإن تكلم الصبي ممكن بالذات لا في العرف ((لاينافي حصول العلم القطعي)) : والتحقيق : أن العلم العادي علم يقيني ضروري جرت عادة الله سبحانه بخلقه مع حكم العقل بأن خلافه غير محال ، ((كعلمنا بأن جبل أحد لم ينقلب ذمها مع إمكانه في نفسه فكذا مهنا)) : أن محمداً ﷺ قال : أيها الناس إني رسول الله إليكم ، ثم قال : يا إلهي إن كنت صادقاً في هذه الدعوى فاجعل القمر منشقاً بنصفين ، فإذا انشق القمر علم كل واحد

بالضرورة أنه سبحانه إنما شقه بنصفين لأجل تصديقه فثبت أن خلق المعجزة على وفق الدعوى تصديق من الله سبحانه لذلك المدعى فكل من صدقه الله سبحانه فهو صادق قطعاً ((يحصل العلم بصدقه بموجب)) .

..... العادة ، لأنها أحد طرق العلم كالحس ، ولا يقدح في ذلك إمكان كون المعجزة من غير الله تعالى -

((العادة ، لأنها)) : العادة الإلهية الجارية لخلق العلم . ((أحد طرق العلم كالحس)) : فكما أن العلم الإحساسي قطعي يقيني ، فكذا العلم العادي قطعي يقيني جزمي .

قول الشارح: إمكان كون المعجزة من غير الله

رد على بعض الزنادقة والملاحدة

((ولا يقدح في ذلك)) : العلم العادي القطعي اليقيني ((إمكان كون المعجزة من غير الله تعالى)) : إشارة إلى رد بعض الزنادقة والملاحدة يقولون : لم لا يجوز أن يقال : ظهور هذه المعجزات إنما كان بإعانة الجن والشياطين، وذلك إنا نعرف مقادير عقول البشر وقدرهم ولا نعرف مقادير عقول الجن

والشياطين وقدرهم ، فلعل هذه المعجزات حصلت بإعانة الجن والشياطين .
والجواب عنه بوجهين : الوجه الأول : إن الأنبياء دعوا الخلق إلى لعن
الشياطين فكيف يليق بالشياطين أن يعينوهم ؟! والوجه الثاني : إنا تثبت
الجن والشياطين بأخبار الأنبياء ، فلو جعلنا القول بالجن والشياطين طاعنا
في النبوة . فقد أبطالنا الأصل بالفرع ، وذلك باطل باتفاق الناس . والحق
الحقيق بالتحقيق : أنه قد صح أن الباري سبحانه هو فاعل كل شيء ظهر ،
وأنه قادر على إظهار كل متوهم لم يظهر ، و علمنا بكل ما قدمنا أنه مرتب
هذه الرتب التي في العالم ومجريها على طبائعها المعلومة ، منها الموجودة
عندنا ثم رأينا خلافا لهذه الرتب والطبائع قد ظهرت ، ووجدنا أشياء في حدا
المتنع قد وجدت مثل الماء النابع من الأصابع ، ومثتان من الناس
رأوا وتوضؤوا من ماء يسير في قدح صغير ، وحنين الجذع ، وقلب العصا
حية ، وإحياء الموتى الذين رموا وصاروا عظاما رفاتا ، والبقاء في النار
ساعات لا تؤذيه ، وصخرة انفلقت عن ناقة ، وهذا كله قد ظهر على أيدي
الأنبياء ، فصح أنه من عند الله سبحانه لا مدخل لعلم إنسان و جن و
شيطان ، وحيلتهم فيه ، فهذا لا يقدر عليه أحد دون الله سبحانه بوجه من
الوجوه ، والفرق بين معجزات الأنبياء وبين حيل الدجالين والعجائبين
واضح ، فإن جميع ما يقع على يد الدجالين ليس هو بأمور واقعية حقيقية ،
و إنما هي أمور متخيلة يفتن بها ضعفاء العقول بخلاق ما يقع على يد
الأنبياء ؛ فإنها أمور واقعية حقيقية ، فالعقول السليمة إذا شاهدت
المعجزات لم يبق عندها شك في أن ما جاء به ذلك الرسول حق من عند
ربه ، وأما العقول السقيمة لم تستجب لذلك الرسول ولم تؤمن به مثل
الفلاسفة الدهرية والसार السيد أحمد خان الدهلوي وغيرهم من الأشقياء ،

حيث أنكروا الخوارق الصادرة عن الأنبياء ، وهذا كفر بواح وكفر صراح -
نعوذ بالله من الخذلان -

..... أو كونها لا لغرض التصديق أو كونها لتصديق الكاذب

أو كونها لا لغرض التصديق، رد على بعض الزائفين

((أو كونها لا لغرض التصديق)) : إيماء إلى رد قوم من المنكرين القائلين:
سلمنا أن انخراق العادات غير ممتنع لكن لا نسلم أن المعجزات تدل على
الصدق إنكم ادعيتم أن في الشاهد إقدام الملك على الفعل الخارق للعادة ،
يدل على كونه مصدقا للمدعي في دعواه ، وإذا ثبت هذا في الشاهد فحينئذ
نقيس الغائب عليه فطريق السؤال عليه من وجهين : الأول : إن القياس
لا يفيد اليقين ، و الثاني : لا نسلم أولا أن ظهور ذلك الفعل من الملك يدل
على أنه يصدق المدعي في دعواه ، وثانياً : إن سلمنا فإننا عارفون بأحوال ذلك
الملك وبأخلاقه و منامج أفعاله فلا جرم يمكننا أن نعرف أنه إنما فعل ذلك
الفعل لأجل ذلك الغرض . و أما أنواع حكم الله سبحانه في أفعاله و
مخلوقاته فليس لأحد سبيل إلى معرفتها ولا قدرة لأحد على الإطلاع عليها ، و

لهذا قال جل شأنه وعز سلطانه : ﴿ ما أشهدتم خلق السماوات والأرض ﴾ .
والجواب عن الأول : إن دلالة المعجزة على التصديق أمر معلوم بالضرورة ، و
المقصود من ذكر المثل التنبيه على قولنا : إن هذا الشيء معلوم بالضرورة ،
لا أنا نقيس صورة على صورة ، والجواب عن الثاني : إذ قد صح أن كل ما
ذكرنا من المعجزات الظاهرة من الأنبياء شاهدة من الله سبحانه لهم يصدقوا
بها أقوالهم : لأن الأنبياء يذكرون أنه سبحانه أرسلهم إلى الناس و
يستشهدون به سبحانه ، فيشهد لهم هذه المعجزة المحدثه منه سبحانه في
حين رغبة هؤلاء القوم فيها ، والدليل عليه أن موسى عليه السلام لما قال :
يا إلهي إن كنت صادقاً في ادعاء الرسالة فاجعل هذا الجبل واقفاً في الهواء
فوق رؤوسهم ، ثم القوم يشاهدون أنهم كلما آمنوا به تباعد الجبل عنهم
وكلما مموا بتكذيبه قرب أن يسقط عليهم ، فعند هذا يعلم كل واحد
بالبداهة أن المقصود من هذا الإضلال لتصديق المدعى في ادعاء الرسالة ،
فعلما علما ضروريا أنهم مبعثون من قبله سبحانه ، وأنهم صادقون فيما
أخبروا به ، فقد وجب علينا الانقياد لما أتوا به ، ولزمنا تيقن كل ما قالوا .

أو كونها لتصديق الكاذب، هذا القول سيخيف جداد على

جهل قائله والرد على القادياني أشيع الرد

((أو كونها لتصديق الكاذب)) : أقول : هذا الكلام سخييف دل على
جهل قائله وعناده وانقطاعه من الإيمان وتكذيبه بالقرآن ، وقد دل
القرآن على أنه سبحانه لا يؤيد الكذاب عليه سبحانه : بل لابد أن يظهر
كذبه وأن ينتقم منه قال سبحانه : ﴿ ويمحو الله الباطل ويحق الحق
بكلماته ﴾ وفي موضع : ﴿ يقولون افترى على الله كذباً فإن يشأ الله يختم
على قلبه ﴾ وفي موضع : ﴿ ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه

باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴿٤﴾ ، و من أعظم الإفتراء عليه سبحانه دعوى النبوة و الرسالة ، مثل دعوى الشقي غلام أحمد القادياني، فادعى أنه نبي لغوي أو ظلي أو بروزي على معاني اخترعها الزنديق ، ثم تحول إلى أنه نبي غير تشريعي ورسول كذلك ، ثم إلى أنه نبي تشريعي ورسول كذلك باح به في أربعينه واستمر على ديدنه ذلك إلى أن قال : إني مدّع أني رسول و نبي و أني على حكم الله نبي ، و جعل يحاكي معجزات سائر الأنبياء ومعجزات خاتم الأنبياء .

..... إلى غير ذلك من الاحتمالات ، كما لا يقدح في العلم الضروري الحسي بحرارة النار ، إمكان عدم الحرارة للنار بمعنى أنه لو قدر عدمها يلزم منه محال

قال الله سبحانه : ﴿٥﴾ و من أظلم ممن افترى على الله كذبا أو قال أوحى إلي و لم يوح إليه شيء ﴿٥﴾ ، و الأنبياء صادقون يخبرون بالحق و يأمرون بالعدل ، و يدعون إلى عبادة الله سبحانه وحده لا شريك له ، و أمل الكذب المدعون للنبوة ضد هؤلاء كاذبون ، تأتيهم الشياطين يأمرون بما منع الله عنه ، فيمتنع في حكمة الرب و عدله أن يسوي بين هؤلاء و خيار الخلق و بين هؤلاء أشرار الخلق ؛ بل و كيف تقتضي حكمته أن يسوي بين الصادق والكاذب ؟ فيؤيد الكاذب من آيات

(١) و هذا السنجري هو أبو نصر الوائلي مؤلف الإبانة ، المتوفي سنة ٢٢٢ هـ ، و صاحب السعد الزنجاني بمكة مثله في التشبيه ، مع أنهما ينتهلان مذهب الشافعي . و السنجري هذا كان محدثا . له كتاب مترجم بمختصر البيان ، وجدده امام الحرمين حين جاور بمكة . اشتمل كتاب السنجري هذا على أمور منها : أن القرآن حروف و أصوات .

الصدق بمثل ما يؤيد به الصادق ؛ حتى لا يعرف هذا من هذا ، وأن يرسل رسولا يأمر الخلق بالإيمان به وطاعته ، ولا يجعل لهم طريقا إلى معرفة صدقه ؟ بل و يجب في حكمته أن يظهر الآيات والبراهين الدالة على صدق هؤلاء ، وينصرهم ، ويؤيدهم ويعزمهم ، وأن يظهر الآيات المبينة لكذب أولئك ، ويذلهم ويخزيهم ؛ كما قد وقع في هؤلاء و هؤلاء . ((إلى غير ذلك من الاحتمالات)) : الوامية الضعيفة لا يعاب بها ولا وثوق عليها ، بمعنى لو قدر عدمها لم يلزم منه محال : يعني إن عدمها في الواقع غير ممتنع - وبالله التوفيق-

و أما وقوع الإرسال فلا معني لإنكاره بعد ما ثبت بقاطع الأدلة بنبوة من ادّعاهما من رسل الله الذين أولهم آدم عليه السلام وآخرهم محمد ﷺ ، فقال الإمام النسفي :

..... و أول الأنبياء آدم و آخرهم محمد ﷺ أما نبوة آدم عليه السلام فبالكتاب الدال على أنه قد أمر و نهي مع القطع بأنه لم يكن في زمنه نبي ، فهو بالوحي لا غير

((و أول الأنبياء آدم و آخرهم محمد ﷺ)) : يعني إن النبوة بدأها الله سبحانه بآدم عليه السلام ثم جعلها في ذرية آدم . الثاني - و هو نوح - ثم جعلها في ذرية إبراهيم الخليل ، و حصرها بعده في نسله ، فقال : و جعلنا في ذريته النبوة و الكتاب -

النبوة ليست بعرض والرد البليغ على أبي نصر السنجري

الوائلي المحدث

أقول قبل الخوض في المرام : النبوة ليست بعرض ، قال إمام الحرمين في كتابه المسعى بنقض كتاب السجزي ^(١) ، قال الإمام : قد ذكر هذا اللعين الطريد المهين الشريد فصولاً وزعم أن الأشعرية يكفرون بها - فعليه لعائن الله ترى واحدة بعد أخرى - و ما رأيت جاملاً أجسر على التكفير وأسرع إلى التحكم على الأئمة من هذا الأخرق ، قال إمام الحرمين فيما رد به على السجزي : ما كنت أظن أن هذا الجامل يبلغ حمقه وخرقه هذا المبلغ ، وهو زعمه أن من مذهب الأشعرية أن النبوة عرض لا يبقى زمانين ، وإذا مات النبي زالت نبوته - وهذا الذي حكاه لم يقل به قائل ولم ينقله قبله ناقل ، و لو سئل هذا الأحمق عن النبوة وحقيقتها ومعناها لتبلد في غمه وتردد في غيه ، ولم يتمسك إلا بدمش الحيرة ، كما نسب إليها غيره ، فليست النبوة عرضاً من الأعراض باتفاق من المحققين وإطباق من المحصلين ، ثم ذكر الدليل على أن النبوة ليست عرضاً ، ثم قال : فبطل المصير إلى أن النبوة عرض ، ووجب القضاء بأن النبوة هي حكم الله تعالى برسالة رسول وإخباره عن سفارته وأمره إياه بتبليغ الشرائع وشرع الأحكام ، وقد حكم الله بنبوة الأنبياء عليهم السلام في حياتهم وبعد مماتهم ، وكونهم مرسلين ، و علم ذلك منهم في السابقة والعاقبة ، فهذا مذهب أهل الحق ودينهم - فعلى من يصفهم بغير ذلك لعنة الله ولعنة الملائكة والناس أجمعين - وقال الإمام : أبدى هذا الأحمق كلاماً ينقض آخره أوله في الصفات ، و ما ينبغي لمثله أن يتكلم في صفات الله تعالى على جهله وسخافة عقله ، و تكلم السجزي في النزول والانتقال والزوال والإتصال والإنفصال والذهاب والمحيء ، فقال الإمام: ومن قال بذلك حل دمه ، وتبرم الإمام كثيراً من كلامه معه .

وعن هذا السجزي يقول أبو جعفر الليلي الأندلسي في فرسته : وكذلك

اللعين المعروف السجزي ، فإنه تصدى أيضا للوقوع في أعيان الأئمة و سرج الأئمة بتأليف تألف ، و هو على قلة مقداره و كثرة عواره ينسب أئمة الحقائق و أخبار الأئمة و بحور العلوم إلى التلبيس و المراوغة و التدليس ، و هذا الرذل الخسيس أحقر من أن يكثر له ذمًا ، و لا يضر البحر الخضم لغة كلب .

فمما ذكر هذا المناق الحائد بجهله عن الحقائق أن مذهب الأشعرية أن النبوة عرض من الأعراض ، و العرض لا يبقى زمانين ، و إذا مات النبي زالت نبوته و انقطعت دعوته ، و هذه من جملة حكاياته و تقولاته المستبعدة الباردة - انتهى كلامه بلفظه - و لنعم ما قال الشيخ العلامة الكوثري : وإنما التعويل على أهل الحديث في روايتهم الحديث فقط فيما لا يهتمون به ، و أما علم أصول الدين فله أئمة معروفون و براهين مدونة في كتبهم ، و أهل الحديث المبرؤون من البدع يسرون سيرهم ، و قال : و نحن لنعول على الرجل إلا في العلم الذي يتقنه دون سائر العلوم ، فكم بين أهل الحديث من هو أنزل منزلة من العامي في علم أصول الدين والفقه ، وكذلك سائر العلماء في غير علومهم .

آدم أبوالبشر نبي والانكار عن نبوته كفر قطعاً

((أما نبوة آدم عليه السلام فبالكتاب الدال على أنه قد أمر ونهى)) : يعني قد كان آدم أبوالبشر نبيا ، والدليل على نبوته الكتاب ، فقد أمر الله سبحانه بقوله : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ ، ونهاه بقوله : ﴿ و لا تقربا هذه الشجرة ﴾ ، والأمر والنهي يستلزمان النبوة إذا كانا لأجل التبليغ والتشريع ، و آدم أمر كذلك . ((مع القطع بأنه لم يكن في زمنه نبي ، فهو بالوحي لا غير)) : فيكون هو الموحي إليه بهما بدون واسطة غيره ، واعترض - أولاً - بأن هذا الأمر والنهي كانا في الجنة ، و الجنة ليست بدار التكليف و لا

نبوة . و الجواب عنه بأنه لا معنى للتكليف إلا الأمر والنهي ، فالجنة كانت دار تكليف بالنسبة إليهما قطعا - وثانيا - بأنه قد أمرت أم موسى في الكتاب بلا واسطة ، وكذا أم عيسى قال الله سبحانه : ﴿ أن اقذ فيه في التابوت ﴾ و قال : ﴿ و مزي إليك بجذع النخلة ﴾ ؛ مع أنهما لم تكونا من الأنبياء . و الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون أمرهما بذلك في منام أو بإلهام لا في اليقظة ولا بوحى ، وهذا شرط في النبي .

..... وكذا السنة والإجماع فإنكار نبوته - على ما نقل عن البعض - يكون كفرا ، وأما نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فلأنه ادعى النبوة وأظهر المعجزة ، أما دعوى النبوة فقد علم بالتواتر وأما إظهار المعجزة فلوجهين :

((وكذا السنة)) : والأحاديث كثيرة صحيحة غير محصاة . ((والإجماع)) : على نبوته من السلف ((فإنكار نبوته - على ما نقل عن البعض - يكون كفرا)) : و ليس إنكاره مع الأدلة القاطعة إلا كفرا بواحا .

محمد ﷺ نبي رسول والرد على اليهود والنصارى

والمجوس، هذا بحث عظيم ومعجزاته تسمان عقلية وحسية

((وأما نبوة محمد صلى الله عليه وسلم)) فحق والإيمان به واجب ، خلافا لليهود والنصارى والمجوس و جماعة من الدموية . ولإثبات نبوته مسالك ذكر

الشارح البارع المشهور منها بقوله : ((فلأنه)) لأن محمدا صلى الله عليه وسلم . ادعى النبوة : يعني الرسالة عن الله سبحانه . ((و أظهر المعجزة)) : تصديقا لدعواه ، و كل من ادعى النبوة و أظهر المعجزة تصديقا لدعواه فهو نبي ، و قد تكلم الشارح مثل غيره على مقدمتي هذا الدليل ، فقال : ((أما دعوى النبوة فقد علم بالتواتر)) : يعني أما دعواه النبوة فقطعي ؛ لأنه قد تواتر تواترا ألحقه بالعيان والمشامد .

وجوه إعجاز القرآن العظيم، وهذا بحث عجيب نادر الوجود

((و أما إظهار المعجزة فلوجهين)) : و معجزات نبينا كثيرة ، و العلماء أفردوا في ذكرها كتباً ، وضبط القول فيها أن معجزاته قسمان : عقلية وحسية :

..... أحدهما : أنه أظهر كلام الله تعالى

و القرآن معجزة عقلية يهدي إلى إعجازها العقل لمن كان عارفاً بطريق البلاغة أو كانت البلاغة له سليقة . و أما دليل المقدمة الثالثة ، فإن كل من ادعى النبوة و أظهر المعجزة يكون نبيا ؛ لأن الرجل إذا قام في محفل عظيم بحضرة ملك مطاع فقال : يا معشر الحاضرين : إني رسول هذا الملك ، وإن أية صدقي أن الملك يقوم و يرفع التاج عن رأسه فيقوم الملك في الحال و يرفع التاج عن رأسه عقيب دعوى هذا المدعي ، أليس ذلك الفعل منه يتنزل منزلة قوله : صدقت أنت رسولي ، قال : و إنما يراعى في ذلك ثلاثة أمور : الفعل الخارق للعادة ، و اقتترانه بالدعوى ، و سلامته عن المعارضة ؛ إذ لو رفع التاج بقول غيره أو بعد ذلك بمدة لايكون حجة لهذا المدعي ، فهذه الثلاثة بمجموعها برهان قاطع على دعوى المدعي للرسالة نازلة منزلة التصديق بالقول ، و هو مثل حصول العلم لسائر الأشياء من

شواهد المقال وقرائن الحال ، تفكر . ((أحدهما أنه أظهر كلام الله تعالى)) : يعني إنه أتى بالقرآن والقرآن معجز . أما المقدمة الأولى : أنه أتى بالقرآن ، فبالتواتر ، قال شيخ السنة ولسان الأمة القاضي الباقلاني المالكي : الذي يوجب الاهتمام التام بمعرفة إعجاز القرآن أن نبوة نبينا ورسولنا بنيت على هذه المعجزة . وإن كان قد أيد بعد ذلك بمعجزات كثيرة ؛ إلا أن تلك المعجزات قامت في أوقات خاصة وأحوال خاصة وعلى أشخاص خاصة ، ونقل بعضها نقلا متواترا يقع به العلم وجودا ، وبعضها مما نقل نقلا خاصا ، إلا أنه حكى بمشهد من الجمع العظيم أنهم شاهدوه ، فلو كان الأمر على خلاف ما حكى لأنكروه ، وبعضها مما نقل من جهة الأحاد ، وكان وقوعه بين أيدي الأحاد ، فأما دلالة القرآن فهي عن معجزة عامة عمت الثقلين ولزوم الحجة بها في أول وقت ورودها إلى يوم القيامة على حد واحد ، قال الله سبحانه : ﴿ كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم ﴾ فأخبر أنه أنزله ليقع الإهداء به ، ولا يكون كذلك إلا وهو حجة ، ولا تكون حجة إن لم تكن معجزة ، وفي موضع : ﴿ كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون بشيرا ونذيرا ﴾ ، فلولا أنه جعله برمانا لم يكن بشيرا ولا نذيرا ، ولم يختلف بأن يكون عربيا مفصلا ثم أخبر عن جحودهم وقلة قبولهم بقوله : ﴿ فاعرض أكثرهم فهم لا يسمعون ﴾ ، ولولا أنه حجة لم يضرهم الإعراض عنه ، وفي موضع : ﴿ ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أ أعجمي وعربي ﴾ فأخبر أنه لو كان أعجميا لكانوا يحتجون في رده ، إما بأن ذلك خارج عن عرف خطابهم ، وكانوا يعتذرون بذهابهم عن معرفة معناه ، بأنهم لم يبين لهم وجه الإعجاز فيه ؛ لأنه ليس من شأنهم ولا من لسانهم ، أو بغير ذلك من الأمور ، وأنه إذا تحدثنا إلى ما هو من لسانهم فعجزوا عنه واجبت الحجة عليهم ، وفي موضع : ﴿ وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾ يعني إنه لا يأتيه ما يبطله من شبهة سابقة

تتقدم في معجزته أو تعارضه في طريقه ، و كذلك لا يأتيه من بعده قط أمر يشكك في وجه دلالته ، و في موضع : أم يقولون : ﴿ افترى على الله كذباً فإن يشأ الله يختم على قلبك و يمحو الله الباطل و يحق الحق بكلماته ﴾ فدل على أنه جعل قلبه الشريف مستودعاً لوحيه و مستنزلاً لكتابه ، و إنه لو شاء صرفه عنه ، و لذلك أشباه كثيرة تدل على نحو الدلالة التي وصفناها ، فبان بهذا و بنظائره ما قلنا من أن بناء نبوته على دلالة القرآن و معجزته ، و أما المقدمة الثانية : إن القرآن معجز فقال :

..... و تحدى به البلغاء مع كمال بلاغتهم ؛ فعجزوا
عن معارضته بأقصر سورة منه

((و تحدى به)) : فإنه تحدى لمعارضة ((البلغاء)) بلغاء العرب و فصحاءهم و خطبائهم و شعرائهم . ((مع كمال بلاغتهم)) : مع بلوغهم في الفصاحة و البلاغة النهاية ، فإنهم كانوا أرباب هذا الشأن و أصحاب البيان يعرفون هذا الأمر ذوقاً و وجداناً معرفة و إيقاناً ؛ لم يكن عليهم فيه لبسة و لا يدخل عليهم فيه شبهة ، فقد ثبت بما بيننا أن نبوة نبينا مبنية على دلالة معجزة القرآن ، فيجب أن نبين وجه الدلالة من ذلك ، قد ذكر العلماء أن الأصل في هذا أن تعلم أن القرآن الذي هو متلو محفوظ مرسوم في المصاحف هو الذي جاء به النبي ﷺ ، و أنه هو الذي تلاه على من في عصره ثلاثاً و عشرين سنة ، و الطريق إلى معرفة ذلك هو النقل المتواتر الذي يقع عنده العلم الضروري ، و ذلك أنه قام به في المواقف و كتب به إلى البلاد حتى انتشر ذلك في أرض العرب كلها ، و وقف جميع أهل

الخلاف على جملته ، وجميع أمل دينه الذين شرفهم الله بالإيمان على جملته و
تفاصيله وتظاير بينهم ؛ حتى حفظه الرجال وانتقلت به الرجال ، وتعلمه الكبير
والصغير ؛ لأن المفروض تلاوته في صلاتهم والواجب استعماله في أحكامهم ، ثم
تناقله خلف عن سلف هم مثلهم في كثرتهم وتوفر دواعيهم على نقله ؛ حتى
انتهى إلينا ما وصفناه من حاله ، فلن يتشكك أحد ، ولا يجوز أن يتشكك مع
وجود هذه الأسباب في أنه أتى بهذا القرآن من عند الله ، فهذا أصل ، وإذا ثبت
هذا فإننا نقول : إنه تحداهم إلى أن يأتوا بمثله ؛ قال الله سبحانه : ﴿ وإن كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بمسورة من مثله ﴾ وقال : ﴿ قل لئن اجتمعت
الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم
لبعض ظهيراً ﴾ وقال : ﴿ أم يقولون تقوله بل لا يؤمنون فليأتوا بحديث مثله إن
كانوا صادقين ﴾ وقال : ﴿ أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله ﴾ ، فقد
ثبت بما بيناه أنه تحداهم إليه ، ولم يأتوا بمثله ، وفي هذا أمران : أحدهما :
التحدي إليه ، والآخر : أنهم لم يأتوا له بمثل ، والذي يدل على ذلك النقل
المتواتر الذي يقع به العلم الضروري ، فلا يمكن جحود أحد من هذين الأمرين ،
فافهم . هكذا ينبغي تحقيق المقام بعون الملك العلام .

((فعجزوا عن معارضته بأقصر سورة منه)) : والذي يدل على أنهم كانوا
عاجزين من الإتيان بمثل القرآن ، إنه تحداهم إليه ؛ حتى طال التحدي ، وجعله
دلالة على صدقه ونبوته وتضمن أحكامه واستباحة دماءهم وأموالهم وسبي
ذريتهم - فلو كانوا يقدرون على تكذيبه لفعلوا وتوصلوا إلى تخليص أنفسهم و
أهلهم وأموالهم من حكمه بأمر قريب ، وهو عادتهم من لسانهم ومألوف من
خطابهم ، وكان ذلك يغنيهم عن تكلف القتال ، وإن قال قائل لعله لم يقرأ
عليهم الآيات التي فيها ذكر التحدي ، وإنما قرئ عليهم ما سوى ذلك من
القرآن، كان ذلك قولاً باطلاً من وجهين : الوجه الأول : قد ضمن الله حفظ كتابه

أن يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه ، ووعده الحق ، والوجه الثاني : إن العدد الذين أخذوا القرآن وضبطوه حفظاً من بين صغير وكبير ، وعرفوه حتى صار لا يشتبه على أحد منهم حرف ، لا يجوز عليهم السهو والنسيان ، و لا التخليط فيه والكتمان ، ولو زادوا ونقصوا أو غيروا لظهر مع شدة الحاجة إليه في أصل الدين ، ثم في الأحكام والشرائع -

..... مع تهالكهم على ذلك ؛ حتى خاطروا بمهجتهم ، و أعرضوا عن المعارضة بالحروف إلى المقارعة بالسيوف ؛ و لم ينقل عن أحد منهم مع توفر الدواعي الإتيان بشيء مما يدانيه ، فدل ذلك قطعاً على أنه من عند الله تعالى ،

((مع تهالكهم على ذلك ؛ حتى خاطروا بمهجتهم ، و أعرضوا عن المعارضة بالحروف إلى المقارعة بالسيوف)) : وذلك لأن العدو يقصد لدفع قول عدوه بكل ما قدر عليه من المكائد ، لاسيما مع إظهار أمر أوجب الانقياد لطاعته ، والتصرف على حكم إرادته ، و العدول عن ألفه وعادته ، والانخراط في ملك الاتباع ؛ بعد أن كان متبوعاً ، و التشيع بعد أن كان مشيعاً ، و تحكيم الغير في ماله وتسليطه إياه على جملة أحواله ، و الدخول تحت تكاليف شاقة و عبادات متعبة بقوله : و قد علم بضرورة الحس أن بعض هذه الأحوال مما يدعو إلى سلب النفوس دونه ؛

و مع هذا أن الحمية حميتهم والهمم الكبيرة مميمهم ، وقد بذلوا له السيف و
أخطروا بنفوسهم و أموالهم ، فكيف يجوز أن لا يتوصلوا إلى الرد عليه و إلى
تكذيبه بأمن سعيهم و مألوف أمرهم ؟ ! و ما يمكن تناوله من غير أن يعرق فيه
جبين . ((ولم ينقل عن أحد منهم)) : و فاعل لم ينقل قوله الـ (مع توفر
الدواعي الإتيان بشيء مما يدانيه)) : أي يقربه فضلا عن أن يكون يساويه ، و
حاصله : إنهم لو عارضوه بما تحداهم إليه لكان فيه تومين أمره و تكذيب قوله و
تفريق جمعه ، و من صدق به يرجع على أعقابه و يعود في مذهب أصحابه ، فلما
لم يفعلوا شيئا من ذلك مع طول المدة ، و كان أمره يتزايد حالا فحالا ، و يعلو
شيئا فشيئا و هم على العجز عن القدح في آياته والطعن في دلالاته ؛ على ما بينا :
أنهم كانوا لا يقدرّون على معارضته و لا على تومين حجته ، مع توفر دواعي
الإتيان على معارضته لفصاحتهم و بلاغتهم ، و لهم في ذلك مواقف معروفة و
أخبار مشهورة و أيام منقولة ، و كانوا يتنافسون على الفصاحة والخطابة
والذلاقة و يتبجحون بذلك و يتفاخرون بينهم ، فلن يجوز - والحال هذه - أن
يتغافلوا عن معارضته لو كانوا قادرين عليها تحداهم إليها أو لم يتحداهم ،
فقالوا: هذا أفصح مما جئت به وأغرب منه أو هو مثله ، علم أنه لم يكن إلى ذلك
سبيل ، و أنه لم يوجد له نظير ، و لو كان وجد له مثل لكان ينقل إلينا ، و
لعرفناه مثل ما نقل إلينا أشعار أهل الجاهلية . ((فدل ذلك قطعاً على أنه من
عند الله تعالى)) : يعني إن امتناعهم مع توفر الدواعي يدل على أنهم عجزوا عن
المعارضة ، و ذلك يدل على أن القرآن معجز ، و ذلك يدل على أنه من عند الله
مبجانه ، و هو المطلوب ، تدبر .

و أما وجوه إعجاز القرآن فذكر مشائخنا و غيرهم في ذلك ثلاثة أوجه :
أحدها : تضمين الإخبار عن الغيوب ، و ذلك مما لا يقدر عليه البشر و لا سبيل
لهم إليه ، فمن ذلك ما وعد الله سبحانه نبيّه أنه سيظهر دينه على الأديان

بقوله: ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ﴾ ففعل ذلك ، وفي موضع : ﴿ قل للذين كفروا ستغلبون وتحشرون إلى جهنم ، و بئس المهاد ﴾ فصدق فيه ، وقال في أمل البدر : ﴿ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ﴾ وفي لهم بما وعد ، وجميع الآيات يتضمنها القرآن من الإخبار عن الغيوب لكثيرة جدًا ، وإنما أورد أن ننبّه بالبعض على الكل .

و الوجه الثاني : إنه كان معلوما من حال النبي ﷺ أنه كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب ، وكذلك كان معروفًا من حاله أنه لم يكن يعرف شيئًا من كتب المتقدمين وأقاصيصهم وأنبائهم وسيرهم ، ثم أتى وحدث من عظيماات الأمور ومهمات السير من حين خلق الله آدم إلى حين مبعثه ، فذكر في الكتاب قصة آدم وابتداء خلقه ، وما صار إليه أمر من الخروج من الجنة ، ثم ذكر قصة نوح ، وما كان بينه وبين قومه ، وما انتهى إليه أمره ، وذكر قصة إبراهيم الخليل إلى ذكر مسائر الأنبياء المذكورين في القرآن ، والملوك والفراعنة الذين كانوا في أيام الأنبياء ، و نحن نعلم ضرورة أن هذا لا سبيل إليه إلا عن تعلم ، وإذا كان معروفًا أنه لم يكن ملابسًا لأهل الآثار وحمة الأخبار ، علم أنه لا يصل إلى علم ذلك إلا بتأييد من جهة الوحي ، ولذلك قال الله سبحانه : ﴿ وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذ لا تارتاب المبطلون ﴾ . و الوجه الثالث : إنه بديع النظم عجيب التأليف متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه ، والذي أطلقه العلماء مو على هذه الجملة ، فالذي يشتمل عليه بديع نظمه المتضمن للإعجاز وجوه : منها : أن نظم القرآن على تصرف وجومه واختلاف مذاميه ، خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ، ومبائن للمألوف من ترتيب خطابهم ، وله أسلوب يختص به ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد ، ومنها : أنه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة ، والغرابة ، والتصرف البديع ، والمعالي اللطيف ، والقواعد الغريزة ، والحكم الكثيرة ، والتناسب في البلاغة : و

التشابه في البراعة على هذا الطول وعلى هذا القدر ، وإنما تنسب إلى حكيم كلمات معدودة و ألفاظ قليلة ، و إلى شاعرهم قصائد محصورة يقع فيها من الاختلال و يعترضها من الاختلاف ، و يقع فيها من التعامل والتكلف والتجوز والتعسف ، و قد جعل القرآن على طوله تناسبا في الفصاحة على ما وصفه الله سبحانه ؛ فقال : ﴿ والله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله ﴾ و في موضع : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ ، فأخبر أن كلام الأديمي إن امتد وقع فيه التفاوت و بان عليه الاختلال . و منها : أن عجب نظمه و بديع تأليفه لا يتفاوت و لا يتباين على ما يتصرف إليه من الوجوه التي يتصرف فيها من بيان قصص ، و مواعظ ، و احتجاج ، و حكم ، و أحكام ، و أعتذار ، و إنذار ، و وعد ، و وعيد ، و تبشير ، و تخويف ، و أوصاف ، و تعليم أخلاق كريمة ، و شيم رفيعة ، و سير ماثورة ؛ و غير ذلك من الوجوه التي يشتمل القرآن عليها ، و نجد الشاعر المطلق والخطيب المصقع يختلف بحسب اختلاف هذه الأمور ، فمن الشعراء من يجود في المدح دون الهجو ، و منهم يبرز في الهجو دون المدح ، و منهم من يغرب في وصف الإبل ، أو الخيل ، أو سير الليل أو وصف الحرب أو وصف الروض أو وصف الخمر ؛ أو غير ذلك مما يشتمل عليه الشعر و يتداوله العبارة ، و لذلك ضرب المثل بأمر القيس إذا ركب ، و النابغة إذا رهب ، و بزهير إذا رغب ، و مثل ذلك يختلف في الخطب والرسائل ، و متى تأملت شعر الشاعر البليغ رأيت التفاوت في شعر على حسب الأحوال التي يتصرف فيها ، فيأتي بالغاية في البراعة في معنى ، فإذا جاء إلى غيره قصر عنه و وقف دونه ، و بان الاختلال في شعره ، و لذلك ضرب المثل بالذين سميتهم ؛ لأنه خلاف في تقدمهم في صفة الشعر ، و لا شك في تبريزهم على مذهب النظم ، فإذا كان الاختلال بيننا في شعرهم لاختلاف ما يتصرفون فيه استغنيا عن ذكر من دونهم ، و قد تأملنا نظم

القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدمنا ذكرها على حد واحد في حسن النظم و بديع التأليف والوصف لا تفاوت فيه ولا انحطاط عن المنزلة العليا ، ولا سغاف فيه إلى الرتبة الدنيا ، بل للقرآن في جميع ذلك اليد البيضاء ، وهذه الوجوه الثلاثة من وجوه الإعجاز ، قول أكثر أهل الحق .

والحق التحقيق بالتحقيق : أن وجوه الإعجاز كثيرة ، وإن كان بعضها فوق بعض : قال ابن سراقه : إنهم ما بلغوا إلى معشار وجوه الإعجاز ، ومن الإعجاز أن لا تنقضي وجوه إعجازه . وأبطل وجوه الإعجاز ما قاله النظام : " إن إعجازه بالصرفة " ، قال البحر الزخار صاحب الملل والنحل : قال النظام في إعجاز القرآن : إنه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية والآتية ، وجهة صرف الدواعي عن المعارضة ومنع العرب عن الاهتمام به جبرا وتعجيزاً : حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغةً وفصاحةً ونظماً . وأجاب عنه شيخ السنة ولسان الأمة القاضي الباقلاني المالكي بوجوه : الوجه الأول : إنه لو كانوا أصرفوا على ما ادعاه لم يكن من قبلهم من أهل الجاهلية مصروفين عما كان يعدل به الفصاحة والبلاغة وحسن النظم : لأنهم لم يتحدثوا إليه ، ولم تلزمهم حجة ، فلما لم يوجد في كلام من قبله مثله علم أن ما ادعاه القائل بالصرفة ظاهر البطلان ، والوجه الثاني : وهو أن أهل الصنعة في هذا الشأن إذا سمعوا كلاماً مطمعا لم يخف عليهم ولم يشتبه لديهم ، ومن كان متناميا في فصاحته لم يجز أن يطيع في مثل هذا القرآن بحال ، والمرجوع في هذا جملة الفصحاء دون الأحاد ، وقد تقدم منا امتناعه عن الفصيح البليغ وتميزه في ذلك عن سائر أجناس الخطاب ، ليعلم أن ما يقدره من مساواة عبارة الناس به ظاهر الخطاء بين الغلط ، والوجه الثالث : ومما يبطل ما ذكره من القول بالصرفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة - وإنما منع منها الصرفة - لم يكن الكلام معجزا ، وإنما يكون المنع معجزا ، فلا يتضمن الكلام فضيلة على غيره في نفسه . قال الحافظ ابن

الحزم : قال بعض أهل الكلام : - يعني النظام - إن نظمه ليس معجزاً ، وإنما إعجازه ما فيه من الإخبار بالغيوب ، وقال سائر أهل الإسلام : " بل كلا الأمرين معجزاً نظمه وما فيه من الإخبار بالغيوب " ، وهذا هو الحق الذي ما خالفه فهو ضلال ، و برهان ذلك قول الله سبحانه : ﴿ فأتوا بسورة من مثله ﴾ ، فنص سبحانه على أنهم لا يأتون بمثل سورة من سوره ، و أكثر سوره ليس فيها إخبار بغيب ، فكان من جعل المعجز الإخبار الذي بالغيوب مخالفا لما نص الله سبحانه على أنه معجز ، فسقطت هذه الأقاويل الفاسدة . فإن قال قائل : إن من الفصحاء من يعلم عجز نفسه عن قول الشعرو لا يعلم مع ذلك عجز غيره عنه ، فكذلك البليغ و إن عجز نفسه عن مثل القرآن فهو قد يخفى عليه عجز غيره . قلنا : قصة قول من قال ذلك لغنية عن الرد عليها ، متى علم البليغ المتناهي في صنوف البلاغة عجزه عن القرآن علم عجز غير ؛ لأن حاله و حال غيره في هذا الباب سواء بسواء ؛ إذ ليس في العادة مثل للقرآن: يجوز قدرة أحد من البلغاء عليه ، و غاية ما في الباب من كان بصيرته أقوى و معرفته أبلغ كان إلى القبول منه أسبق ، و من اشتبه عليه وجه الإعجاز و اشتبهه عليه شروط المعجزات و أدلة النبوات كان أبطأ إلى القبول ؛ حتى تكاملت أسبابه واجتمعت له بصيرته ، و قد علمنا تفاوت الناس في معرفة وجوه دلالاته ؛ لأن العجبي لا يعلم أنه معجز إلا بأن يعلم عجز العرب عنه ، و هو يحتاج في معرفة ذلك إلى أمور لا يحتاج إليها من كان من أهل صنعة الفصاحة ، فإذا عرف عجز أهل الصنعة جرى مجرامهم في توجه الحجة عليه ، و أيضاً لا يعرف المتوسط من أهل اللسان من هذا الشأن ما يعرفه العالي في هذه الصنعة ، فأما من كان متناهما في معرفة وجوه الخطاب و طرق البلاغة والفنون التي يمكن فيها إظهار الفصاحة فهو متى سمع القرآن عرف إعجازه . فإن قال قائل : لو كان الأمر على ما قلتم لوجب أن يكون حال الفصحاء الذين كانوا في عصر النبي ﷺ على طريقة واحدة في إسلامهم عند سماعه . قلنا :

هذا شغب لا يجب ذلك ؛ لأن صوارفهم و موانعهم كثيرة مختلفة : منهم من يشك في إثبات الصانع ، ومنهم من يشك في التوحيد ، و منهم من يشك في النبوة ، ألا ترى أن أبا سفيان بن حرب لما جاء عام الفتح قال له النبي ﷺ : أما أن لك أن تشهد أن لا إله إلا الله ، قال : بلى ! قال : أما أن لك أن تشهد أني رسول الله ، قال : أما هذه ففي النفس منها شك ، و لو كانت صوارفهم و أسبابهم متفقة لتوافقوا إلى القبول جملة واحدة . فإن قال قائل : قد يجوز أن يكون أهل عصر النبي ﷺ قد عجزوا عن الإتيان بمثل القرآن وإن كان من بعدهم من أهل الأعصار لم يعجزوا . قلنا : هذا أيضا غباوة ، إنا إذا علمنا أن أهل ذلك العصر كانوا عاجزين عن الإتيان بمثله ، فمن بعدهم أعجز ؛ لأن فصاحة أولئك في وجوه ما كانوا يتفنونون فيه من القول مما لا يزيد عليه فصاحة من بعدهم ، و أحسن أحوالهم أن يقاربوا ويساووهم ، فأما أن يتقدموهم أو يسبقوهم فلا ، أو لم يعلم هذا القائل - أعى الله بصارته و بصيرته - أن أهل البلاغة أشعارهم عندنا محفوظة و خطبهم منقولة و رسائلهم ماثورة و بلاغتهم مروية و حكمهم مشهورة مثل قيس بن ساعدة ، و سحبان بن وائل ، و لبيد العامري ، و حسان بن ثابت ، و امرأ القيس ، و زمير ، و طرفة بن العبد البكري و غيرهم ، كلامهم معروف عندنا و موضوع بين أيدينا ، لا يخفى علينا في الجملة بلاغة بليغ ، و لا خطابة خطيب ، و لا براعة شاعر مفلح ؛ و لا كتابة كاتب مدقق ، فلم نجد في شيء من ذلك ما يداني القرآن في البلاغة أو يشاكلة في الإعجاز ، و عجز الكل عنه ، و وقفوا دونه حيارى يعرفون عجزهم ، فمن بعدهم من مساكين العلم كيف يقدررون !! و لو لا أن العقول تختلف والأفهام تتباين والمعارف تتفاضل لم نحتج إلى ما تكلفنا ، ولكن الناس يتفاوتون في المعرفة ، و لو اتفقوا فيها لم يجز أن يتفقوا في معرفة هذا الفن لاتصاله بأسباب و تعلقه بعلوم غامضة ، انظر وفقك الله لما هديناك إليه ، و فكر في الذي دللنا عليه ، فالحق منهج واضح

والدين ميزان راجح ، و الجهل لا يزيد إلا غما ولا يورث إلا ندماً - أقول :
 ولا تجهل فإن الجهل داء وخذ بالعلم وارض به إماماً
 فاحمد الله على ما رزقك من الفهم ، إن فهمت فقل : ربي زدني علماً ! .

..... و علم به صدق دعوى النبي ﷺ علما عاديا لا يقدر فيه شيء من الاحتمالات العقلية على ما هو شأن سائر العلوم العادية . وثانيهما : أنه نقل عنه من الأمور الخارقة للعادة . ما بلغ القدر المشترك منه أعني ظهور المعجزة ، و خذ بالعلم حد التواتر وإن كانت تفاصيلها أحادا كشجاعة علي وجود حاتم ، وهي مذكورة في كتب السير و قد استدلل أرباب البصائر على نبوته بوجهين : أحدهما : ما تواتر من أحواله قبل النبوة و حال الدعوة و بعد تمامها و أخلاقه العظيمة و أحكام الحكمية

((و علم به)) : يعني يكون القرآن من عند الله سبحانه ، ((صدق دعوى النبي ﷺ علما عاديا لا يقدر فيه : يعني في العلم العادي : شيء من الاحتمالات

العقلية على ما هو شأن سائر العلوم العادية)) : مثل علمنا الموت عقيب القتل ؛ لأن علمنا أن الله يخلق الموت عقيب القتل وإن كان عدم الخلق ممكنا في نفسه ، فافهم .

والثاني: نقل عنه من الامور الخارق للعادة يعبر عنها الإمام الفخر بالمعجزات الحسية

((وثانيهما)) : وهي الأشياء الخارجة عن ذاته يعبر عنها الإمام الفخر بالمعجزات الحسية ؛ ((أنه نقل عنه من الأمور الخارقة للعادة)) : ما ظهر على يديه من الخوارق للعادات : مثل انشقاق القمر واجتذاب الشجر وتسليم الحجر عليه قبل النبوة وبعدها ، وما قبل النبوة من الخوارق يسعى عندهم إرهابا تأسيسا للنبوة وتمهيدا ، ونبوع الماء من بين أصابعه بالمشاهد في الحديدية : وكانوا ألفا وأربع مئة ، وفي رواية : ألفا وخمسمائة : وإشباع الخلق الكثير من الطعام القليل ، وهو واقعتان : واقعة أبي طلحة واقعة جابر ، في واقعة أبي طلحة كانوا سبعين أو ثمانين ، وفي واقعة جابر كانوا ألفا ، وكان جابر قد أمر بصاع شعير عنده ، فطحن وذبح بهيمة - يعني شاة صغيرة - فطبخها ثم أخبر النبي ﷺ بذلك ، وقال : تعال أنت ونفر معك ، فدعا النبي ﷺ أهل الخندق كلهم ، وقصته مشهورة معروفة ، وحنين الخشب ، و شكاية الناقة ، وشهادة الشاة المسمومة ، وإظلال السحاب قبل مبعثه ، ((ما بلغ القدر المشترك منه : أعني ظهور المعجزة . حد التواتر)) : القدر المشترك بينها متواتر ؛ لأن مجموع الرواة بلغوا حد التواتر ، والقدر المشترك متحقق في رواية المجموع ، فيكون متواترا وغير ذلك من المعجزات .

((وإن كانت تفاصيلها أحادا كشجاعة علي وجود حاتم)) : يعني كل واحد منها خبرا واحدا لم يبلغ حد التواتر ؛ ((وهي مذكورة في كتب السير)) : مثل سيرة

ابن هشام ، و سيرة محمد بن إسحاق ؛ و سيرة موسى بن عقبة وغيرهما .

استدلال أرباب البصائر على نبوته بوجهين

((و قد استدل أرباب البصائر)) : من العارفين والأولياء والكاملين المخلصين . ((على نبوته بوجهين : أحدهما ماتواتر من أحواله قبل النبوة)) : من الصدق والأمانة ، فكانت قريش تقول : إنه لم يكذب قط ، و كانوا يلقبونه بالأمين ، والتجنب من الأصنام ، وعادات الجاهلية ، و عبادة الحق في غار حراء ؛ ((و حال الدعوة)) : يعني دعوة الناس إلى الإيمان من تحمل المشاق الشديدة في تبليغ الحق ، والاجتهاد باللسان والسنان ، و دعوة الملوك الجبابرة ؛ بل صبر على تلك المشاق والمتاعب ، ولم يظهر في عزمه فتور ، و لا في إصراره قصور . ((و بعد تمامها)) : حين فتح البلاد و دخل الناس في دين الله أفواجا ، و أطاع له العرب كلهم ، و هي كثيرة ، ونحن نشير إلى بعضها ، و هي أن أحدا ما سمع منه لا في مهمات الدين و لا في مهمات الدنيا كذبا قطعا ، فلو صدر عنه الكذب مرة واحدة لاجتهد أعداؤه في تشهيره وإظهاره ، و أنه ما أقدم على فعل قبيح لا قبل النبوة و لا بعدما . ((و أخلاقه العظيمة)) : إنه كان عظيم الشفقة على أمته ؛ قال الله سبحانه : ﴿ فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ﴾ ، و في موضع : ﴿ فلعلك باخع نفسك على أثارهم ﴾ و في موضع : ﴿ و لا تحزن عليهم ﴾ و إنه كان في أعظم الدرجات في السخاوة ؛ حتى عاتبه الله سبحانه : ﴿ لا تبسطها كل البسط ﴾ ، و أنه كان في غاية الفصاحة كما قال : أوتيت جوامع الكلم ، و إنه ما كان للدنيا في قلبه المطهر وقع ، و إنه كان مع أمل الدنيا في غاية الترفع و مع الفقراء في غاية التواضع . ((و أحكامه الحكمية)) : المشتملة على الحكمة من آداب الطهارة ، والصلوة ، و قواعد النكاح ، والطلاق ، و البيع ، و الهبة ، و القضاء ، و الشهادة ؛ و الموارث و

غيرما ، وقال الإمام الشافعي : لو نظر اليهود والنصارى في كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني لآمنوا بلا شك ، وكيف لا يؤمنون !! وقال نبينا ورسولنا: علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل .

..... و أقدامه حيث تحجم الأبطال و وثوقه بعصمة الله تعالى في جميع الأحوال و ثباته على حاله لدى الأموال ، بحيث لم تجد أعداءه مع شدة عداوتهم و حرصهم على الطعن فيه مطعنا و لا إلى القدح فيه سبيلا ، فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء ، و أن يجمع الله تعالى هذه الكمالات في حق من يعلم أنه يفترى عليه ،

((و أقدامه حيث تحجم الأبطال)) : و أنه لم يفر قط عن أحد من أعدائه لا قبل النبوة و لا بعدما ، ولهذا إذا أشد البأس اتقى به الناس . ((و وثوقه بعصمة الله تعالى)) الخ : و هذا يدل على أنه كان قوي القلب بمواعيد الله سبحانه ؛ حيث قال سبحانه : ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ و قال :

﴿حسبك الله﴾ وقال : ﴿أن لا تنصروه فقد نصره الله﴾ وأنه بقي على طريقته المرضية من أول عمره إلى آخر حياته ، والكذاب المزور لا يمكنه ذلك ، وإليه الإشارة بقوله سبحانه : ﴿قل لا أسئلكم عليه أجرا وما أنا من المتكفين﴾ ، وأنه كان في كل واحد من هذه الفصاحة والأخلاق في الغاية القصوى من الكمال كان مستجمعا لها بأسرها ، فلم يتفق ذلك لأحد من الخلق ، فكان اجتماعها في ذات شخص - هي ذاته الشريفة - من أعظم المعجزات ، ومن أراد تعرف شيء مما صدر من آثار هذه الأوصاف الشريفة منه ، فعليه بكتاب الشفاء . ((فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء)) : بضرورة الفطرة وضرورة الحس وضرورة العقل السليم وضرورة الفهم المستقيم ،

فأخبار حلمه ، وعلمه ، وسخاوته ، وشجاعته ، وحياته ، ووفاته ، وأمانته ، وحسن عشرته ، ورأفته ، ورحمته ، وأخلاقه ، وتواضعه ، وعدله ، ووقاره ، وزمده ، وخشيته ؛ وصدقته ، كانت برمانا قطعيا في صدقه وصدق نبوته وحقيقته وحقية رسالته ، بل الحق أن مجرد معاينة طلعتة وجمال وجهه قائد إلى مراتب القطع واليقين ، وإلى حقية دعواه ، عن عبدالله بن سلام وقد قال : ما هذا بوجه كذاب ، وأسلم على يده بلا تأمل ، وكذا روى عن جمع غفير من الصحابة ، ولنعم ما قال في حسن طلعتة وجمال وجهه :

بوجه يحجز الأبصار عنه و ينحجل عند رؤيته الهلال

إذا هو يكشف الأستار يوما يخيل أنه بدر كمال

ومن لم يؤمن به فهو ممن عميت عينا قلبه ﴿وقالوا : قلوبنا غلف﴾ و مكتوب له أزلية الشقاوة ﴿ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور﴾ ، ((وأن يجمع الله تعالى هذه الكمالات في حق من يعلم أنه يفتري عليه)) : بدعوى النبوة

والرسالة مثل ما ادعى الشقي غلام أحمد القادياني و مسيلمة الكذاب اليمامي والأسود العنسي ، فعليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

..... ثم يمهل ثلثا و عشرين سنة ثم يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ويحي أثاره بعد موته إلى يوم القيامة . و ثانيهما : أنه ادعى ذلك الأمر العظيم بين أظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة معهم

((ثم يمهل ثلثا و عشرين سنة)) : هذا عمره بعد النبوة ، وأما مجموع عمره في الدنيا فثلاث و ستون سنة على الأصح ؛ ((ثم يظهر دينه على سائر الأديان)) : كما وعده في القرآن ؛ ((وينصره على أعدائه ويحي أثاره بعد موته إلى يوم القيامة)) : من الكتاب والسنة وجميع شرائعه وأحكامه وأدابه .

أنه ﷺ ادعى النبوت بين قوم لا كتاب لهم ولا حكمة

((و ثانيهما)) : من المعجزات العقلية . أنه ادعى ذلك الأمر العظيم)) : النبوة

والرسالة ((بين أظهر قوم)) : هم مشركوا مكة ، و لفظ أظهر مقحم يقال : بين
 ظهرائي قوم ، كلفظ ذات في قولهم : جاء ذات يوم : ((لا كتاب لهم ولا حكمة
 معهم)) : يعني إنما ظهر من قبيلة وطائفة ما كانوا من أهل العلم ، لا يعلمون علماً
 ولا أدباً ، وكان من بلدة لم يكن فيها أحد من أهل العلم ، وما سافر سافراً إلى بلد
 أهل العلم ؛ فإنه سافر مرتين إلى الشام مدة يسيرة ، علم كل أحد من أعدائه أنه لم
 يتفق له فيها مخالطة مع أهل العلم ، ولم يذهب أحد من أهل العلم إلى تلك
 البلدة ؛ حتى يقال : إنه تعلم العلم من ذلك العالم ، وإذا خرج من مثل هذه البلدة
 ومن مثل هذه القبيلة إنسان غير أن مارس شيئاً من العلوم ، ولا تلمذ لأحد من
 أهل العلم البتة ، ثم بلغ معرفة ذات الله سبحانه ، وصفاته ، وأفعاله ، وأسمائه ؛
 وأحكامه هذا المبلغ العظيم الذي عجز جميع الأذكىاء من العقلاء عن القريب منه .
 بل أقر الجميع بأنه لا يمكن أن يزداد في تقرير الدلائل على ما أورد في القرآن ، و
 ذلك أبهر شأنه وأظهر برهانه ، وهذا من أجل الأمور الخارقة للعادة .

..... و بين لهم الكتاب والحكمة وعلمهم الأحكام و
 الشرائع و أتم مكارم الأخلاق و أكمل كثيراً من الناس في
 الفضائل العلمية و العملية و نور العالم بالإيمان و
 العمل الصالح و أظهر الله دينه على الدين كله كما
 وعده . و لا معنى للنبوة و الرسالة سوى ذلك ، و إذا ثبت
 نبوته و قد دل كلامه .

((و بين لهم الكتاب)) : يعني لطائف الكتاب و رموزه و معانيه و دقائقه و
 حقائقه و غوامضه ((و الحكمة)) : قوانين العقل ، عليها فلاح الدارين و
 سعادتهما و فوزهما مما ينفعهم في الدنيا والآخرة . ((و علمهم الأحكام)) :
 أحكام الحكمة النظرية من الأحكام الاعتقادية ، بل جميع العلوم العقلية . ((و

(الشرائع)) : أحكام الحكمة العملية ، علم الأخلاق وتدبير المنزل و سياسة المدن بل جميع العلوم النقلية . ((و أتم مكارم الأخلاق)) : وكذا محاسن الأعمال ، و قد تقدم أنفا بسطها . ((و أكمل كثيراً من الناس)) : من الصحابة وغيرهما . ((في الفضائل العلمية)) : إشارة إلى أنواع الحكمة النظرية . ((والعملية)) : إشارة إلى أقسام الحكمة العملية . ((و نور العالم بالإيمان)) : بالمبدء والمعاد ، وهذا أيضاً إيماء إلى مسائل الحكمة النظرية . ((والعمل الصالح)) : وهذا أيضاً إيماء إلى مباحث الحكمة العملية . ((وأظهر الله دينه)) : دين الحنيفية الذي لا دين لله سبحانه غيره ((على الدين كله)) : على دين اليهود والنصارى والمجوس وغيره من الأديان الباطلة . ((كما وعده)) : وقد أظهره الحق سبحانه .

بعثه الله وكان أهل الأرض صنفين أهل الكتاب وزنادقة

لا كتاب لهم، والرد على هذه الطوائف أشيع الرد

وذلك لأنه لما بعثه الله جل شأنه كان أهل الأرض صنفين : أهل الكتاب ، و زنادقة : لا كتاب لهم ، و كان أهل الكتاب أفضل الصنفين ، و هم نوعان : مغضوب عليهم ، و ضالون ، فالأمة الغضبية هم اليهود أهل الكذب والبهت والغدر والمكر الذين دينهم العداوة والشحناء ، و قتل الأنبياء ، والصنف الثاني المثلث أمة الضلال و عباد الصليب الذين سبوا الله الخالق ، و لم يقرؤا بأنه الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد و لم يولد ، و لم يكن له كفوا أحد ؛ بل قالوا فيه : ما تكاد السموات يتفطرن منه و تنشق الأرض و تخر الجبال هدأ ، فقل ما شئت في طائفة ، أصل عقيدتها أن الله ثالث ثلاثة ، و أن مريم صاحبه ؛ و أن المسيح ابنه فدينها عبادة الصليبان و دعا الصور المنقوشة بالأحمر والأصفر في المحيطان ، فهذا حال من له كتاب ، و أما من لا كتاب له فهو بين عابد أو ثان و عابد نيران و عابد شيطان وصائبي حيران ؛ يجمعهم الشرك والكفر و تكذيب

الأنبياء وتعطيل الشرائع وإنكار المعاد وحشر الأجساد ، لا يدينون للخالق بدين و لا يعبدونه ولا يوحّدونه . وأمة المجوس منهم تستفرش الأمهات والبنات والعمات والخالات ، و معبودهم النيران و وليهم الشيطان ، فهم أخبث بني آدم نحلّة و أرداهم مذمباً و أسوأهم اعتقاداً . و أما زنادقة الصابئة و ملاحدة الفلاسفة فلا يؤمنون بالله ، و لا ملائكته ، و لا كتبه ، و لا رسله ، و لا لقائه ، و لا يؤمنون بمبدأ ، و لا معاد ؛ و ليس للعالم عندهم رب فعال بالاختيار لما يريد قادر على كل شيء ، و عالم بكل شيء ، و ليس عند نظارهم إلا تسعة أفلاك و عشرة عقول و أربعة أركان ، و سلسلة ترتبت فيها الموجودات ، و هي بسلسلة المجانين أشبه منها بمجوزات العقول ، و بالجملة ا فدين الحنيفية الذي لا دين لله عز وجل سواه بين هذه الأديان الباطلة ، أخفى من السها تحت السحاب ، فأطلع الله عز وجل شمس الرسالة في حناديس تلك الظلم سراجاً منيراً ، و أنعم بها على أهل الأرض نعمة لا يستطيعون لها شكوراً ، و أشرقت الأرض بنورها أكمل الإشراق ، و فاض ذلك حتى عم النواحي والأفاق ، و من أجل هذا قال قدس سره : و أظهر الله دينه على الدين كله .

((و لا معنى للنبوة والرسالة سوى ذلك)) : فثبت بجميع ما ذكرنا أنه ادعى الرسالة و أظهرت المعجزة على وفق دعواه ، فوجب على كافة العالم طاعته والانقياد لأمره ، و صار الأمر له حقيقة ، و لم يبق في أيدي النصارى واليهود و المجوس و الهنود إلا دين باطل - نعوذ بالله من الضلال - ((و إذا ثبت نبوته)) : بالمعجزات الباهرات المناقضات للعادات . ((وقد دل كلامه)) : مثل حديث اللبنة عند البخاري ، و حديث أمير المؤمنين : أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي ، و الأحاديث الصحيحة الصريحة في هذا الباب لا تعد و لا تحصى .

..... و كلام الله المنزل عليه على أنه خاتم النبيين ، و أنه
مبعوث إلى كافة الناس بل إلى الجن والإنس ،

((و كلام الله المنزل عليه)) : و هو قوله سبحانه : ﴿ و لكن رسول الله و
خاتم النبيين ﴾ ، ((على أنه خاتم النبيين)) : يعني إن أول من بعث الله بالعلم
والحكمة آدم أبو البشر ، ثم شيث بعده ، ثم إدريس بعد ، ثم نوح بعد ، ثم و
ثم ، ثم إبراهيم بعدهم ، ثم حصرما بعده في ذريته ، فقال سبحانه : ﴿ و
جعلنا في ذريته النبوة والكتاب ﴾ ثم جعلها شعبتين : شعبة بنى إسرائيل
فبعث منهم رسولا و أنبياء تترى إلى أن ختمها بعيسى بن مريم ورفعته حيا ، و

شعبة بنى إسماعيل بعث منهم على دعوة إبراهيم الخليل خاتم النبيين نبينا و
رسولنا محمد ﷺ .

وأنه ﷺ مبعوث إلى كافة الناس بل إلى الجن والانس، والرد على القادياني الرد البليغ

((وأنه مبعوث إلى كافة الناس)) : قال الله سبحانه : ﴿ أرسلناك كافة
للناس بشيرا ونذيرا ﴾ وفي الحديث : قضى له سيادة بني آدم ، ولا فخر و
بيده لواء الحمد ولا فخر وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائه ،
وقد أخذ الله سبحانه ميثاق النبيين أي منهم بنصرته أن أدركوا زمانه وقد
أدركوا في المسجد الأقصى ، ويدركونه يوم العرض الأكبر ، فلو اجتمعوا في
الحياة الدنيا لظهر الحال بينه وبينهم كالإمام الأكبر والملوك في عصر ؛ ولكن
لما تعاقبوا ظهرت الرتب في الزمان فكان نبينا في مرتبة الكمال . وهذا التأخر
إنما يكون في عالم الزمان بالتأخر الزمني ، فقد أخرج ابن أبي عاصم والضياء
في المختارة عن أبي بن كعب مرفوعا : بدأ بي الخلق وكنت آخرهم في الخلق ،
وأخرج جماعة عن الحسن عن أبي مريرة مرفوعا ، قال : كنت أول النبيين في
الخلق وآخرهم في البعث . كذا في روح المعاني . ((بل إلى الجن والانس)) :
بل إلى الملائكة أيضاً قاله بعض الأشياخ قال الله سبحانه : ﴿ ليكون للغلمين
نذيراً ﴾ ، فعموم بعثته من ضروريات دينه ومن خصائصه ، وقد حقق ذلك
القاضي عياض في " الشفاء " ، وقال شيخ مشائخنا البحر الزاخر الشيخ "
الأنور " (١) : وقد قال بعض الأشقياء من أتباع ذلك الشقي الفنجابي
القادياني : إن آية ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله و
خاتم النبيين ﴾ هي كقول الناس : فلان خاتم المحققين ؛ فلان خاتم المحدثين ،
فلان خاتم الحفاظ ، و نحو ذلك ، و غرض الزنديق منه إثبات النبوة

التشريعة لنفسه ، وهذا خذلان لحقه ولم يفهم محل ذلك ومحل الآية ، و قد أدركه الجهل من وجوه : الأول : إن قول الناس هذا محاورة عامة يستعملونها في المقامات الخطابية وفي مقام المدح والمبالغة ، ولا يكون مبنيا ومحطها التحقيق والعقيدة ، بخلاف قوله سبحانه : فإنه لا يتعداه التحقيق ولا يتخطى حقيقة الأمر بمقدار حرف ، وسيما في مقام بيان العقائد . الثاني : إن قائل المقولة العامة لا يريد التحقيق بنفسه ، وإنما يريد سائح وقته : فإنه لا يحيط علمه بالغيب ولا يعلم ما في كتم المستقبل : حتى ينطق برعاية الدوام بخلاف الباري سبحانه ، فكلامه عن علم كلي محيط . الثالث : إن هذه المقولة العامة يقولها كل واحد بحسب ظنه ، ويقولون في عصر واحد لجماعة ، فلا يعرف واحد منهم ماقاله الآخر . الرابع : إنه يقول كل واحد بحسب عصره ولا تعلق له مع المستقبل . الخامس : إنه قال : إن معناه أنه خاتم الأنبياء - أي أنه يسجل على نبوتهم . أقول : وعلى هذا لو تقدم على جميع الأنبياء لماضرو ولا معنى له من حيث السياق : فإنه كان على هذا أن يقال : مقدم الأنبياء لا خاتمهم . وإن قيل : هذا بطن الآية ، قلت : لا يجوز اعتباره إلا بعد الفراغ عن الظهور وتحت لآبده ، فالظهر الختم الزماني ، ولا يجوز تركه ، فإن مراد الآية الكريمة بحسب العربية أنه انتفت أبوته لأحد من رجالكم وحلت محلها نبوته وختمها ، فكما أن الأبوة انتفت رأسا فكذا النبوة بعده ، وإذا كان نفي أبوته لأحد من رجالنا مطلقا إلى آخر الدهر وحل محلها ختم النبوة ، كان ختمها أيضا إلى آخره ، وهذا مراد الآية بالتأمل الصادق . السادس : أنه على هذا لا يبقى للقبه خاتم الأنبياء اختصاص لقبه بهم (أعني بالاختصاص) أن نبيهم خاتم الأنبياء - يعني أنه ليس له معكم علاقة الأبوة ،

بل له معكم علاقة النبوة و ختمها . السابع : إنه يجوز على هذا أن يأتي بعده نبي تشريعي أيضا ، و هذا الملحد والزنديق تفوه كثيرا بأنه لا يمكن ، و إن ناقض نفسه في بعض المواضع فادعى الشريعة لنفسه . الثامن : إن الأمة أجمعت على الختم الزماني والخاتمية الحقيقية ؛ فإن القرآن لقطعي البثوث والإجماع لقطعي الدلالة و مثل هذا الإجماع يكفر مخالفه . التاسع : إنه ليس له أبوة صورية لأحد من رجالكم كما تكون للأب النسبي ، ولكن له الأبوة معنوية للأمة كأبوة الأستاذ والشيخ - يعني أن أبوة المعنوية هذه دائمة إلى أبد الدهر ، و يريد به أيضاً أنه آخر النبيين ، و أمته آخر الأمم ، و كتابه آخر كتاب ، و عهده آخر عهد بعد العهد العتيق والمتوسط ؛ و مسجده آخر مساجد الأنبياء ، فلا تحرموا من هذه النعمة التي لا درك لفواتها ؛ فإن القرآن قد أطلق أنه خاتم الأنبياء وإلى آخر الدهر ، وليس غيره بهذا الوصف ، و على تحريف ذلك الكافر ينقلب الأمر ، فيكون خاتم النبيين ذلك اللعين و غيره ، و أيضاً تنقلب الأمور التي تتفرع على هذه الأخيرة ، و قد كان هذا في مناقبه من الأوليات والأخريات .

..... ثبت أنه آخر الأنبياء ،

وانه عليه السلام خاتم الأنبياء، والرد على القادياني

والقادياني كافر بلا شبهة وكلام الشيخ محمد أنور

((ثبت أنه آخر الأنبياء)) : لأن الأمة أجمعت على أن لا نبوة بعده ولا رسالة إجماعاً قطعياً ، و تواترت به الأحاديث ، فتأويله بحيث ينقضى به الختم الزماني كافر بلا شبهة ؛ فالقادياني كافر بلا شبهة ، قال الحافظ ابن حزم في " الفصل " (١) : و أما من قال : إن الله عز وجل و هو فلان الإنسان بعينه ، أو

أن الله يحل في جسم من أجسام خلقه ، أو أن بعد محمد ﷺ نبياً غير عيسى بن مريم ، فإنه لا يختلف اثنان في تكفيره لصحة قيام الحجة بكل هذا على كل أحد ، هذا مع سماعهم قول الله تعالى : ﴿ ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ وقول رسول الله ﷺ : لا نبي بعدي ، فكيف يستجيز مسلم أن يثبت بعده عليه السلام نبياً في الأرض ! ! حاشا ما استثناه رسول الله ﷺ في الآثار المستندة الثابتة في نزول عيسى بن مريم عليه السلام في آخر الزمان ، وقال أبو شكور السالمي صاحب " التمهيد " : قالت الروافض : إن العالم لا يكون خالياً من النبي قط ، وهذا كفر لان الله تعالى قال وخاتم النبيين ومن ادعى النبوة في زماننا فإنه يصير كافراً ؛ ومن طلب منه المعجزة فإنه يصير كافراً ؛ لأنه شك في النص ، ويجب الاعتقاد بأنه ما كان لأحد شركة في النبوة لمحمد ﷺ بخلاف ما قالت الروافض : إن علياً كان شريكاً لمحمد ﷺ في النبوة ، وهذا منهم كفر .

وقال خير اللحقة بالمهرة الشيخ محمد أنور في أكفار الملحدين بعبارة مطنبة كما هو دابه : ثم إن الأمر الشرعي الضروري قد يكون التعبير عنه وتفهيمة للناس سهلاً ، ويشترك لسهولة فيه الخواص والأوساط والعوام ، فإذا تواتر مثل ذلك عن صاحب الشرع وكان مكشوف المراد لم تتجاذب فيه الأدلة وجب الإيمان به على حاله بدون تصرف - و تعجرف ، وذلك كمسئلة ختم النبوة لا إشكال ولا إعضال في فهمها ، و يفهمها الكواف بجملة - أن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي - أو بجملة (ذميت النبوة و بقيت المبشرات) يكفي في فهم هذه المسئلة و حقيقتها هذه الحروف . ثم إذا تواتر عن صاحب الشرع واستفاض عنه نحو مائة وخمسين مرة وأزيد وأصر عليه ، و بلغه على رؤوس المنائر والمنابر ، ولم

يشتهر مرة من الدهر أنه متأول ، و فهمت عنه الأمة المشاهدون والغائبون طبقة بعد طبقة ، واشتهر عند العامة أن لا نبوة بعد خاتم الأنبياء ، وإنما ينزل عيسى عليه السلام من السماء حكما ومقسطا ، وتكون جرت شؤون و ملاحم ، و دارت دوائر بين المسلمين والنصارى و يقوم المهدي لإصلاح المسلمين ، وينزل عيسى عليه السلام لإصلاح النصارى وقتل اليهود ، ويكون الدين كله لله ، وتواتر نزوله عليه السلام كما صرح به علماء النقل كالحافظ ابن كثير والحافظ ابن حجر في فتحه وتلخيصه ، ثم جاء الملحد - القادياني - وحرف تلك النصوص كما فعلته الزنادقة ، وقال بأن الله سماه ابن مريم - وإن المراد باليهود علماء الإسلام الذين لا يؤمنون بذلك الملحد ؛ لأنهم جمدوا على الظاهرية وحرّموا الروحانية ، ولم يدرك الملحد أن الزنادقة الذين مضوا و بادوا ، كانوا أبلغ منه في تلك الروحانية إن كانت تلك الزندقة روحانية ، و هذه أستاذه و أبوه الروحاني الباب ثم البهاء و قرّة العين هلكوا عن قريب ، وادعوا ما ادعى ، و أتباعهم الأشقياء أكثر من أتباعه ، فأين له بهاء كالبهاء ؟ و أين له ثبات في الحروب و مكافحة بالصدر لبنادق الرصاص ؟ و أخباره بالنجاة منها ، ثم وقوع الأمر كذلك ، و أين له منطق كمنطق قرّة العين ؟ ، و إنما بضاعته تلفف كلمات من الصوفية كالتجلي والبروز وتحريف مرادهم و سرقة القباء واتخاذهم قميصا واتباع الفلسفة الجديد و ما فتشه أهل أوربا ، و جعله وحيا يوحى إليه شيطانه ، و قد مهدله ذلك قبله أمثاله ، منهم الحكيم محمد حسن الأمر وهي صاحب " غاية البرهان في تأويل القرآن " على أنهم كانوا أحسن حالا منه ؛ فإنهم لم يتنبؤوا فإذا كان الأمر هكذا أكفرنا بالإجماع ، و جعلنا الهاوية أمه ، و قال الشيخ نقلا عن شرح الشفاء : و كذلك : نكفر من ادعى نبوة أحد مع نبينا ﷺ : أي في زمنه كمسيلمة الكذاب والأسود العنسي أو ادعى نبوة أحد بعده ، فإنه خاتم النبيين بنص القرآن

والحديث ، فهذا تكذيب لله ورسوله ﷺ كالعيسوية -

أو من ادعى النبوة لنفسه بعد نبينا ﷺ كالمختار بن أبي عبيد الثقفي و غيره ، قال ابن حجر: ويظهر كفر كل من طلب منه معجزة ؛ لأنه يطلبه منه مجوزاً لصدقه مع استحالة المعلومة من الدين بالضرورة ، نعم ! إن أراد بذلك تسفيهه وبيان كذبه ، فلا كفر به ، انتهى . أو جوز اكتسابها والبلوغ بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلاسة وغلاة المتصوفة ، وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة ؛ فهؤلاء المذكورون كلهم كفار ، محكوم بكفرهم ، لأنهم مكذبون للنبي ﷺ ؛ لا دعائهم خلاف ما قاله ، لأنه ﷺ أخبر أنه خاتم النبيين ، كما أعلمه الله به فيما أوحاه إليه ، وأخبر أيضاً لا نبي بعده ، وأخبر عن الله أنه خاتم النبيين وأنه أرسل إلى كافة الناس ، وأجمعت الأمة أي أمته ﷺ على أن هذا الكلام المذكور من الآية والحديث وأنه أرسل إلى جميع الناس على ظاهره ، من نفي النبوة بعده وعموم الرسالة ، وأن مفهومه أي مدلوله الذي فهم منه ، المراد منه دون تأويل ولا تخصيص ، لبعض أفرادهم ، فلا شك عند من يعتد به من الأمة ، في كفر هؤلاء الطوائف الذاهبين إلى ما يخالف إجماع المسلمين قطعاً أي جزماً من غير تردد فيه ، إجماعاً : أي بالإجماع ، وسمعاً من الله ورسوله وكتابه وسنته ، فلا عبرة بمن خالفه من الفرق الضالة ولا بمن نازع في حجة الإجماع ، وأيضاً قال الشيخ الأنور في موضع آخر نقلاً عن " شرح الشفاء " : وكذلك قال ابن القاسم في من تنبأ وزعم أنه يوحى إليه ، وقاله سحنون وقال ابن القاسم في من تنبأ : أنه كالمترد ، سواء كان دعا إلى ذلك ، أي إلى متابعة نبوته سرّاً كان أو جهراً : كمسيلمة لعنه الله . وقال أصبغ بن الفرّج : هو أي : من زعم أنه نبي يوحى إليه كالمترد في أحكامه لأنه قد كفر بكتاب الله لأنه كذبه ﷺ في قوله : إنه خاتم النبيين ولا نبي بعده ، مع الفرية على الله بكسر الفاء أي

الكذب ، بقوله : إن الله أوحى إلى وأرسلني . وقال أشهب في حق يهودي : زعم أنه نبي وزعم أنه أرسل من الله إلى الناس ليبلغهم من الله أو قال وزعم أن بعد نبيكم نبي ، سيأتي من الله بشريعة ، فقال إنه يستتاب كالمترد ، إن كان معلنا بذلك أي مظهرا له ، لا إذا أخفاه ، فإن تاب ورجع عما قاله ، وإلا قتل إن لم يتب . وذلك أي قتله لأنه مكذب للنبي ﷺ في قوله : الذي نقله عنه الثقات : لا نبي بعدي ، أي لا يتنبأ أحد بعد نبوتي ، مفتر على الله في دعواه الرسالة والنبوة - وبالله التوفيق -

..... وإن نبوته لا تختص بالعرب ، كما زعم بعض النصارى

ونبوته لا تختص بالعرب والرد على النصارى بما لا مزيد عليه

((وإن نبوته لا تختص بالعرب : كما زعم بعض النصارى)) : يقولون : إن محمدا ﷺ لم يبعث إلينا ، فلا يجب علينا اتباعه ، وإنما قلنا : إنه لم يرسل إلينا لقوله سبحانه في الكتاب العزيز : ﴿ إنا أنزلناه قرآنا عربيا ﴾ و لقوله : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ بعث في الأميين رسولا منهم ﴾ و لقوله سبحانه : ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ ، و لا يلزمنا إلا ما جاءنا بلساننا وأتانا بالتورات والإنجيل بلغاتنا ، أقول بتوفيق الله و حسن توفيقه : والجواب من وجوه : أحدها : أن الحكمة في أن الله

سبحانه يبعث رسوله باللسنة قومه ليكون ذلك أبلغ في الفهم عنه و منه ، و
 هو أيضاً يكون أقرب لفهمه عنهم جميع مقاصدهم في الموافقة والمخالفة و
 إزاحة الأعذار والعلل ، والأجوبة عن الشبهات المعارضة ، وإيضاح البراهين
 القاطعة ؛ فإن مقصود الرسالة في أول وملة إنما هو البيان والإرشاد ، وهو
 مع اتحاد اللغة أقرب ، فإذا تقررت نبوة النبي في قومه قامت الحجة على
 غيرهم ، فإن أقارب الإنسان ومخالطيه المطلعين على حاله والعارفين بوجوه
 الطعن عليه أكثر من غيرهم ، إذا أسلموا و وافقوا فغيرهم أولى أن يسلم و
 يوافق ، فهذه هي الحكمة في إرسال الرسل بلسان قومه و من قومه ؛ لا أن
 المقصود لا يتعدى برسالته لغير قومه - و فرق - بين قول الله سبحانه : ﴿ و ما
 أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾ و بين قوله : ﴿ و ما أرسلنا من رسول إلا
 لقومه ﴾ فالقول الثاني مفيد لا اختصاص الرسالة بهم لا الأول ، وإذا لم يكن
 للضالين معرفة بدلالة الألفاظ و مواقع المخاطبات فوقعوا في الغفلة ، و
 أنكروا النبوة . وثانيها : إن التورات نزلت باللسان العبراني والإنجيل بالرومي ،
 فلو صح ما قالوا لكانت النصراني كلهم مخطئين في اتباع أحكام التورات ،
 فإن جميع فرقهم لا يعلمون هذا اللسان إلا كما يعلم الروم اللسان العربي
 بطريق التعليم ، و أن تكون القبط والحبشة كلهم مخطئين في اتباعهم
 التورات والإنجيل ؛ لأن الفريقين غير العبراني الرومي ، و لو لم ينقل هذان
 الكتابان بلسان القبط والحبشة لم يفهم قبطي و لا حبشي و لا رومي شيئاً
 من التورات و لا قبطي و لا حبشي شيئاً من الإنجيل ؛ إلا أن يتعلموا ذلك
 اللسان كما يتعلمون العربي . وثالثها : إنه إذا سلم أنه عليه السلام رسول
 لقومه و رسل الله سبحانه خاصة خلقه و خيرة عباد ، معصومون عن الزلل ،
 مبرؤن من الخطأ ، إنه عليه السلام لو لم يرسل إليهم فليت شعري من كتب
 إلى قيصر مرقل ملك الروم ، و إلى المقوقس أمير القبط ، و إلى البرويز عظيم
 فارس يدعوهم إلى الإسلام ، فيكون رسولاً للجميع .

و ليس يقر في الأذمان شيء إذ احتاج النهار إلى دليل

ولأن في جميع ما أنزل عليه ﷺ ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ فصرح بالتفهم واندفعت شبهة من يدعى التخصيص ، و كذلك قوله سبحانه : ﴿ بعث في الأميين رسولا منهم ﴾ لا يقتضي أنه لم يبعثه لغيرهم ، فإن الملك العظيم إذا قال : بعثت إلى مصر رسولا من أهلها لا يدل على أنه ليس على يده رسالة أخرى لغيرهم ، ولا أنه لا يأمر قوما آخرين بغير تلك الرسالة .

و كذلك قوله سبحانه : ﴿ لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم ﴾ ، و ليس فيه أنه لا ينذر غيرهم ؛ بل لما كان الذي يتلقى الوحي أولا هم العرب كان التنبيه عليه بالمنة عليهم بالهداية أولى من غيرهم ، وإذا قال السيد لعبده : بعثتك لتشري ثوبا لا ينافي أنه أمره بشراء الطعام ؛ بل تخصيص الثوب بالذكر لمعنى اقتضاه ويسكت عن الطعام ، لأن المقصد الآن لا يتعلق به ، و ما زالت العقلاء في مخاطباتهم يتكلمون فيما يوجد سببه ، و يسكتون عما لم يتعين سببه و إن كان المذكور والمسكوت عنه حقين واقعين ، فكذلك الرسالة عامة . و لما كان المقصود إظهار المنة على العرب خصوا بالذكر ، و لما كان أيضا المقصود تنبيه بني إسرائيل و إرشادهم خصوا ، و خصصت كل فرقة من اليهود والنصارى بالذكر ، و لم يذكر معها غيرها في القرآن في تلك الآيات المتعلقة بهم ، و هذا هو شأن الخطاب أبدا ، فافهم . و كذلك قوله سبحانه : ﴿ و أنذر عشيرتک الأقربين ﴾ ليس فيه دليل على أنه لا ينذر غيرهم ؛ كما أنه إذا قال القائل لغيره : أدب ولدك ، لا يدل أنه أراد أنه لا يؤدب غلامه ؛ بل ذلك يدل على أن مراد المتكلم في هذا المقام تأديب الولد ؛ لأن المقصود مختص به ، ولعله إذا فرغ من الوصية على الولد يقول له : و غلامك أيضا أدبه ، وإنما بدأت بالولد لامتمامي به ، و لا يقول العاقل : إن كلامه الثاني مناقض للأول ، و كذلك قرابته عليه السلام هم أولى الناس ببرّه عليه السلام و إحسانه و إنقاذه من الهلكات ، فخصوا بالذكر . فمن أراد الهدى فطريقه واضحة ، فليأخذ سبب

النجاة قبل الموت و يسدرك السعادة قبل الفوت ، فما بعد الدنيا دار إلا الجنة أو النار ، و ليس عند العاقل أهم من سعادة نفسه ، فيحصلها قبل حلول رسمه ، و قالت النصارى ردا على المسلمين : إن القرآن الكريم ورد بتعظيم عيسى و بتعظيم أمه ، و هذا رأينا واعتقادنا فيهما ، فالدينان واحد فلا ينكر المسلمون علينا . والجواب من وجوه : الوجه الأول : تعظيمها لا نزاع فيه ، و لم يكفر النصارى بالتعظيم ، إنما كفرت بنسبة أمور أخرى إليهما لا يليق بجلال الربوبية و لا بدناءة البشرية من الأبوة والبنوة والحلول والاتحاد واتخاذ صاحبة والأولاد ﴿ تعالى الله سبحانه عما يقول الكافرون علوا كبيرا ﴾ ، فهذه مغالطة في قولهم : موافق لاعتقادنا ، ليس هذا مو الاعتقاد متنازع فيه ، نعم ! لو ورد القرآن الكريم بهذه الأمور الفاسدة المتقدم ذكرها ، و حاشاه كان موافقا لاعتقادهم ، فأين أحد البايين من الآخر . وثانيها : أنه إذا اعترف بأن القرآن الكريم ورد بما يعتقد أنه حق ، فهذا دليل على أن القرآن الكريم حق ؛ فإن الباطل لا يؤكد الحق بل المؤكد للحق حق جزئيا ، فيكون القرآن الكريم حقا قطعاً ، و هذا هو سبب إسلام كثير من أحرار اليهود و رهبان النصارى ، و إنهم اختبروا ما جاء به عليه السلام فوجدوا موافقا لما كانوا يعتقدونه من الحق ، فجزموا بأنه حق ، و أسلموا وابتعوه ، و ما زال العقلاء على ذلك يعتبرون كلام المتكلم ، فإن وجدوه على وفق ما يعتقدونه من الحق اتبعوه و إلا رفضوه . وثالثها : إن هذا برهان قاطع على رجحان الملة الإسلامية على سائر الأديان والملل ؛ فإنه مشتمل على تعظيم جملة الأنبياء والرسل و جميع الكتب السماوية ، فالمسلمون على أمان من جميع الأنبياء . و أما اليهود والنصارى - أعني الأمة الغضبية والضالة - فليسوا على أمان من تكذيب محمد ﷺ ، فإنهم منكرون لأصل تعظيم النبي ، بل ينسبه إلى الكذب والرزائل والجرأة على سفك الدماء بغير إذن من الله سبحانه ، و لا خفاء في أن هذا خطر عظيم وكفر كبير ، فيظهر من هذا القطع بنجاة المسلمين قطعاً ، فليبادر

كل عاقل حينئذٍ إلى الملة البيضاء ، و عقلاء اليهود يعترفون بنبوته محمد ﷺ لما يجدونه عندهم في التورات ، فكل من اعترف بنبوته للعرب يلزمه تصديقه في كل ما أخبر به ، و هو قد أخبر أنه بعث للناس كافة - قال الله : ﴿ و ما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ ، و قال عليه السلام : بعثت للأحمر والأسود ، فأخبر بأنه مبعوث للجن والإنس ، و من هذا أسلم خيار اليهود و خيار علمائهم : كعبدالله بن سلام و كعبد الأحبار ، و أخبروا بأن مقتضى التورات و مقتضى دين اليهود صحة نبوة محمد ﷺ ، و أجمع اليهود قديما و حديثا على سيادة مؤلاء و عظم شأنهم في العلم والدين و كثرة الاطلاع ، و هم اليوم يسلمون ذلك ، فتكون شهادتهم حجة على اليهود ، فافهم . وقالت النصارى ردًا على المسلمين : إن القرآن الكريم ورد بأن المسيح روح الله و كلمته ، و هو اعتقادنا فالدينان واحد ، فلا ينكر المسلمون علينا . والجواب من وجوه :

أحدها : إن من المستحيل أن يكون المراد الروح والكلمة على ما تدعيه النصارى ، و كيف يليق بأدنى العقلاء أن يصف عيسى بصفته ، و ينادي بها على رؤوس الأشهاد ، و يطبق بها الأفاق ، ثم يكفر من اعتقد تلك الصفة في عيسى ، و يأمر بقتالهم و قتلهم و سفك دمائهم و سبي ذراريهم و سلب أموالهم ، و قد اتفقت الملل كلها مومنها و كافرهما على أنه عليه الصلاة والسلام من أكمل الناس خلقا و خُلقا و عقلا و رأيا و حكمة ؛ فإنها أمور محسوسة ، إنما النزاع في الرسالة الربانية ، فكيف يليق به عليه الصلاة والسلام أن يأتي بكلام هذا معناه ، ثم يقاتل معتقده و يكفره ، و كذلك أصحابه هم نجوم الأمة والفضلاء من الخلفاء من بعده ، و هذا برهان قاطع على أن المراد على غير ما فهموه و تعتقده النصارى . وثانيها : - و هو الجواب بحسب الاعتقاد لا بحسب الإلزام - إن معنى الروح المذكور في القرآن العزيز في حق المسيح هو الروح الذي بمعنى النفس الناطقة المقومة لبدن الإنسان و مدبرته ، و معنى نفخ الله سبحانه في المسيح عليه السلام من روحه أنه خلق

روحا نفخ فيها ، فإن جميع أرواح الناس يصدق أنها روح الله سبحانه ، و روح كل حيوان هي روح الله سبحانه ؛ فإن الإضافة في لسان العرب تصدق حقيقته بأدنى الملابسة ، فكيف لا يضاف كل روح إلى الله سبحانه . و هو خالقها و مدبرها في جميع أحوالها ، و كذلك يقول بعض الفضلاء لما سئل عن هذه الآية الكريمة ، فقال : نفخ الله سبحانه في عيسى روحا من أرواحه - أي جميع أرواح الحيوان أرواحه - و أما تخصيص عيسى عليه السلام بالذكر فللتنبية على شرف عيسى عليه السلام و علو منزلته بذكر الإضافة إليه ، و أما الكلمة فمعناها أن سبحانه إذا أراد شيئا أن يقول له : كن فيكون ، فما من موجود إلا و هو منسوب إلى كلمة كن ، فلما أوجد الله عيسى قال له : كن في بطن أمه فكان ، و تخصيصه بذلك للشرف كما تقدم ، فهذا معنى معقول متصور ليس فيه شيء كما يعتقد النصارى من أن صفة من صفات الله سبحانه حلت في ناسوت المسيح ، والعجب كل العجب !!! و كيف يمكن في ذهن من الأذهان أن تفارق الصفة الموصوف ؛ بل لو قيل لأحدنا : إن علمك أو حياتك انتقلت لزيد لأنكر ذلك كل عاقل ؛ بل الذي يمكن أن يوجد في الغير مثل الصفة . و أما أنها في أنفسها تتحرك من محل إلى محل فمحال قطعًا و جزئًا ؛ لأن الحركات من صفات الأجسام ، والصفة ليست جسمًا ، فإن كانت النصارى تعتقد أن الأجسام صفات والصفات أجسام وأن أحكام المختلفات - و إن تباينت - شيء واحد ، سقطت مكالمتهم ، و ذلك هو الظن بينهم ، بل يقطع بأنهم أبعد من ذلك عن موارد العقل و مدارك النظر - و بالجملة - فهذه كلمات عربية في كتاب عربي ، فمن كان يعرف لسان العرب حق معرفته في إضافاته و تعريفاته و تخصيصاته و تعميماته و إطلاقاته و تقييداته و سائر أنواع استعمالاته ، فيتحدث به و يسدل به ، و من ليس كذلك فليقلد أهله العلماء به - و بالله التوفيق -

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا .

..... فإن قيل : قد ورد في الحديث نزول عيسى بعده . قلنا : نعم ! لكنه يتابع محمد ﷺ ، لأن شريعته قد نسخت فلا يكون إليه وحي ونصب الأحكام - بل يكون خليفة رسول الله ﷺ -

شرح قوله : قد ورد في الحديث نزول عيسى بعده

((فإن قيل : قد ورد في الحديث نزول عيسى بعده)) : و حاصله : لما ختمت النبوة - وقال : إن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي - وأجمعت الأمة عليه إجماعاً قاطعاً ، وقد ورد في الحديث نزول عيسى بن مريم ، وقد أجمعت الأمة أيضاً على نزول عيسى بن مريم من السماء ؛ فكيف كان آخر الأنبياء . ((قلنا : نعم)) : معنى كونه آخر الأنبياء أنه لا ينبا

أحد بعده ، وعيسى بن مريم نبي قبله ، وهذا ظاهر لا غبار عليه ، وهو المراد بالحديث لا غير ، وهذا لا ينافي كون نبينا خاتم الأنبياء . ((لكنه يتابع محمد ﷺ)) : و نزوله إنما هو للعمل بشريعة نبينا ، فهو مأمور باتباع نبينا في شريعته ، و مصلّى إلى قبلته ؛ لأن الحكم للزمان ، و صاحب الزمان خاتم الأنبياء ، و غاية ما في الباب أن له وصفين وجهتين : جهة نبوته و هي متعلقة بذاته المطهر ، و قد تقرر أن الأنبياء لا ينزعزلون عنها ، و جهة كونه من أمة نبينا و أتباعه هي المعمول بها بعد نزوله .

قال ابن قيم في مدارج السالكين : و محمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثققلين ، فرسالته عامة للجن والإنس في كل زمان ، ولو كان موسى وعيسى عليهما السلام حين لكانا من أتباعه ، و إذا نزل عيسى بن مريم فإنما يحكم بشريعة محمد ﷺ ، فمن ادعى أنه مع محمد ﷺ كالخضر مع موسى ، أو جوز ذلك لأحد من الأمة فليجدد إسلامه وليشهد شهادة الحق ، فإنه مفارق لدين الإسلام بالكلية ، فضلاً عن أن يكون من خاصة أولياء الله ، و إنما هو أولياء الشيطان ونوابه وخلفائه ، و هذا الموضع مقطع ومفرق بين زنادقة القوم وبين أهل الاستقامة منهم ، فتأمل ولا تغفل . ((لأن شريعته قد نسخت)) : فليست نبوته مبتدئة حينئذ ؛ لأنه قد مضى ابتدائها . ((فلا يكون إليه وحي)) : - الجديد للشرع الجديد - و أما نفي الوحي مطلقاً ما ذهب إليه ذمن الشارح فمحتاج إلى الدليل ، تفكر . ((و نصب الأحكام)) : - الأحكام والشرائع الجديدة - قد مر أنفاً فهو مأمور باتباع نبينا في شرعه و هو مما يؤكد أن نبينا خاتم الأنبياء . ((بل يكون خليفة رسول الله ﷺ)) مثل شيخ الإسلام الحافظ العسقلاني أن عيسى بن مريم يجتهد أو يقلد ، قال : يأخذ الأحكام عن نبينا بلا واسطة ، و إذا تواترت الأحاديث بنزوله ، و تواترت الآثار هو المتبادر عن نظم الآية : ﴿ و إنه لعلم الساعة ﴾ فلا يجوز

تفسير غيره ، وكما تواتر النقل بالنزول كذلك انعقد الإجماع عليه من الأمة ، وما نسب إلى المعتزلة من الخلاف فلا أصل له عندهم ، وإنما خالفه الملاحدة والمتفلسفة : كما في عقيدة السفاريني .

قال الشقي القادياني : موت عيسى بن مريم مذهب مالك والحافظ ابن حزم ، والرد على الشقي على هذا الكذب

وقد ادعى ذلك الشقي القادياني أن موت عيسى بن مريم مذهب مالك والحافظ ابن حزم في " مكتوبه العربي " و " سر الخلافة " ، وذلك من غاية جهله وقلة حياته عن مالك في " العتبية " نصه بما يوافق التواتر والإجماع ، وكذا ابن حزم ، فإنه مصرح بتواتر النزول في كتابه " الملل " ، فما ادعى ذلك الشقي فهو مردود ، ولم يثبت عنه مطلوبه - لعنه الله وأخزاه - وغاية ما في الباب أن بعض المصنفين لما وفق بين نزوله بعد خاتم الأنبياء وبين الحديث المذكور ، وذهب بخرج عنواناً وعبارة لا تنافي نزوله عليه السلام لم يجد في العبارة ، فقال : النبوة - التشريع - قد انقطعت ، وأما عيسى إذا نزل لا يكون له تشريع ، وهذا القائل كان لا يعتقد صدق هذا العنوان إلا على عيسى لما تواتر في الدين ، وانعقد الإجماع عليه : أن كل من تحدى بعده ﷺ بالنبوة الحقيقية على المعهود في الأديان السماوية فهو كافر ، فجاء هذا الكافر وجاء أتباعه الكفار ، وحولوا مراده وجوز والنبوة بعده لغيره نبوة حقيقية من غير تشريع ، وهذا كفر مجرد وكفر بواح من هذا الكافر وأشياعه الملاحدة والزنادقة ، وفي " شرح الشفاء " للقياري : إن من ادعى النبوة المصطلحة في الدين وتحدى كفر بالإجماع ، وفي شرحه لـ " فقه الأكبر " : ودعوى النبوة بعد نبينا كفر بالإجماع ، مكذا ينبغي تحقيق المقام بعون الملك العلام .

..... ثم الأصح أنه يصلّى بالناس ، و يؤمهم و يقتدي به المهدي ؛ لأنه أفضل فإمامته أولى - وقد روى بيان عددهم في بعض الأحاديث على ما روي أن النبي ﷺ سئل عن عدد الأنبياء ، فقال : مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا - وفي رواية مائة ألف و أربع وعشرون ألفا ، والأولى أن لا يقتصر على عدد في التسمية ، فقد قال الله تعالى : ﴿ منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ﴾ ، و لا يؤمن في ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم ، أن ذكر عدد أكثر من عددهم ،

قول الشارح: والأصح أنه يصلّى بالناس و يقتدي به المهدي، أقول فيه نظر

((ثم الأصح أنه يصلّى بالناس ، و يؤمهم و يقتدي به المهدي ؛ لأنه أفضل

فإمامته أولى)) : هذا تصحيح من طريق القياس ، وفيه نظر إذا جاز الله سبحانه بطل نهر معقل ، فأكثر الأحاديث على خلافه ، كان خاتم الأنبياء لحق بالرفيق الأعلى بعد ما صلى صلوة الصبح يوم الإثنين خلف الصديق على ما اختاره البيهقي في " معرفة السنن والآثار " فتزل عيسى بن مريم في صلوة الصبح ، وصلى خلف المهدي على تلك الشاكلة ، أول صلوة ، بناءً على أكثر الأحاديث : كحديث جابر عند أحمد ومسلم ، وحديث أبي أمامة عند ابن ماجة وابن خزيمة والحاكم والضياء ، وحديث عثمان بن أبي العاص في تفسير " ابن كثير " و " الدر المنثور " عن أحمد وغيره ، وما روي عن أبي هريرة أن عيسى يؤمهم ، فذلك بعد هذه الصلاة ، يعني ثم يكون عيسى إما ما بعده ، وبهذا وفق على القاري بين قول الشارح والآثار ، أقول : وفيه نظر ، إنه لا يعارض المرفوعات ، وليس هذا بأثر الصحابي أيضًا .

بيان عدد الأنبياء والقول الأصح فيه

((وقد روى بيان عددهم في بعض الأحاديث على ما روي أن النبي ﷺ سئل عن عدد الأنبياء ، فقال : مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً)) : والحديث الوارد فيه عددهم ، وهو حديث أبي ذر ، وهو حديث طويل : أنه سئل النبي ﷺ عن أشياء ، منها : عدد الأنبياء ، ولفظ رواية أحمد عنه في " مسنده " ، قلت : يا نبي الله ! كم عدد الأنبياء ، قال : مائة ألف وأربعة وعشرون ، الرسل من ذلك ثلث مائة وخمسة عشر جمعاً غفيراً ، رواه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ وأربعة وعشرون ألفاً ، وهي مصرحة ، ومدار الحديث على علي بن يزيد ، وهو ضعيف ، ورواه أحمد أيضًا من طريق آخر بنحو معناه ، وفيه قلت : يا رسول الله ! كم المرسلون ، قال ثلث مائة وبضعة عشر جمعاً غفيراً ، رواه الطبراني في الأوسط ، والبزار بإسناد فيه المسعودي ، وهو ثقة ، لكنه اختلط ، وروى الطبراني في الأوسط من حديث أبي أمامة الباهلي أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ الحديث ، وفيه قال : يا رسول الله ! كم كانت الرسل ، قال : ثلث مائة وخمسة عشر ، وليس فيه سؤال عن عدد الأنبياء ، قال الحافظ الهيثمي في " مجمع الزوائد " : رجاله رجال الصحيح غير أحمد بن حنبل الخليلي ، و

موثقة ، و الظاهر أن الرجل السائل في حديث أبي أمامة هو أبو ذر .

((وفي رواية مائة ألف وأربع وعشرون ألفا ، والأولى أن لا يقتصر على عدد في التسمية)) : يعني المبعثون ، فالإيمان به واجب ، من ثبت شرعا تعيينه منهم وجب الإيمان بعينه ، ومن لم يثبت تعيينه كفى الإيمان به إجمالا ، ولا ينبغي في الإيمان بالأنبياء القطع بحصرهم في عدد ؛ إذ لم يرد بحصرهم دليل قطعي ، لأن الحديث الوارد في عددهم خبر واحد لم يقتزن بما يفيد القطع . ((فقد قال الله تعالى : ﴿منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك﴾)) استدلال المصنف على الألوية بالآية خفي ، لأن عدم القصة لا يدل إلا على عدم بيان الحال لا على عدم بيان الاسم والذات ، فضلا عن البيان مجملا ، فافهم . وقال في الوجه العقلي : ((ولا يؤمن في ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم ، أن ذكر عدد أكثر من عددهم)) : يعني فقد يؤدي حصرهم في العدد الذي لا قطع به أن يعبر منهم من ليس منهم بتقدير أن يكون عددهم في نفس الأمر أقل من الوارد .

..... أو يخرج منهم من هو فيهم ؛ أن ذكر أقل من عددهم يعني أن الخبر الواحد على تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه لا يفيد إلا الظن ولا عبرة بالظن في باب الاعتقادات.....

((أو يخرج منهم من هو فيهم أن ذكر أقل من عددهم)) : بتقدير أن يكون عددهم في نفس الأمر أزيد من الوارد ، قال شيخ الإسلام الشيخ إبراهيم البيجوري في شرح أم البراهين : والصحيح الإمساك عن حصرهم في عدد ، لأنه ربما أدى إلى إثبات النبوة لمن ليس كذلك ، أو إلى نفيهما عن من هو كذلك ، فيجب الإيمان بأن الله أنبياء على الإجمال إلا خمسة و عشرين ، فيجب معرفتهم على التفصيل . ((يعني أن الخبر الواحد على

تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه)) : من العدالة والعقل والإسلام والضبط والإسناد والرفع وغيرهما . ((لا يفيد إلا الظن)) : يعني إن وجدت فيه الشروط المعتبرة للحكم بصحته ، وجب ظن بمقتضاه مع تجويز نقيضها ، ((ولا عبرة بالظن في باب الاعتقادات)) : لأن الله سبحانه ذم قوما يعتقدون بالظنون ، قال الله سبحانه : ﴿ إن الظن لا يغني عن الحق شيئا ﴾ وفي موضع : ﴿ إن تتبعون إلا الظن ﴾ وغيرهما من الآيات البينات . وغاية ما في الباب أن الظن يعتبر في العمليات مثل البيع والشراء وغيرهما من المعاملات ، والغرض من هذه العبارة دفع دخل مقدر ، وتقريره : إنه إذا أورد الحديث فلا قدح في التعديد في الإيمان ، فدفعه أولاً : إن اشتمال الحديث على شرائط قبوله ممنوع ، ولو سلم فهو خبر واحد لا يفيد القطع المنظور إليه في العقائد ؛ بل الظن ، ولا اعتماد عليه في هذا الباب .

..... خصوصاً إذا اشتمل على اختلاف رواية ، وكان القول بموجبه مما يفضي إلى مخالفة ظاهر الكتاب ، وهو أن بعض الأنبياء لم يذكر للنبي ﷺ .

((خصوصاً إذا اشتمل على اختلاف رواية)) : ولو سلم أنه قطعي ، فالأحاديث فيه متعارضة مختلفة ؛ كما سبق من رواية مئة ألف ومئتي ألف ؛ بل وفي رواية : إنهم ألف ألف ومئتي ألف ، وفي رواية : وأربع مئة ألف وأربعة وعشرون ألفاً . ذكرهما الشيخ في " شرح أم البرامين " ((وكان القول بموجبه مما يفضي إلى مخالفة ظاهر الكتاب ، وهو أن بعض الأنبياء لم يذكر للنبي ﷺ)) : رابعاً : إن خبر الواحد لما يقبل - إذا لم يخالف ظاهر الكتاب - ؛ لأنه لا قوة للظن يعارض القطع ، ومهنا يعارضه لما ذكره المصنف من آية

عدم القصة ، أقول : وهذا جميعه مما لستُ أحصّله إلا في أن القطع في باب الإيمان بالحصر المذكور لا يجوز لعدم ورود القاطع ، والجواب عن الأول أولاً : إنه صححه ابن حبان والقرطبي ، و ثانياً : إنه لو سلم ضعف جميع طرق فالتعدد جائز ، فلا ينزل المجموع عن مرتبة الحسن : لأن الحديث إذ تعددت مخارجه دل على ضبط الرواة له ، وعن الثاني : أنه يجوز أن يكون العد من فروع الإيمان ولو أحقه لا من أصوله : حتى يجب القطع ، وعن الثالث أولاً : إنه لا رواية مرفوعاً تعارضه ، وأقوال الرجال (١) لا تصلح معارضة للمرفوع ، و ثانياً : لو سلم فالراجح هو المرفوع الصحيح من غير المرفوع . و المرفوع الضعيف ، وعن الرابع : ما عرفت أن الكتاب غير ناف لبيان العدد ، بل لبيان قصة الجميع وحاله .

(١) قول كعب الأحبار ومقاتل بن سليمان .

..... و يحتمل مخالفة الواقع ، وهو عد النبي من غير الأنبياء أو غير النبي من الأنبياء ، بناءً على أن اسم العدد اسم خاص في مدلوله ، لا يحتمل الزيادة و النقصان وكلهم كانوا مخبرين مبلّغين عن الله تعالى -

((و يحتمل مخالفة الواقع وهو عد النبي من غير الأنبياء أو غير النبي من الأنبياء)) : - هذا وجه خامس - وهذا إنما يتم لو عدّ العدد على وجه القطع ، و لو اعتقده على وجه الظن لا يلزم المخالفة لوجود تجويز جانب المخالف . و هو مقتضى الظن ، فافهم . ((بناءً على أن اسم العدد اسم خاص في مدلوله)) : يعني في أن مرتبة معنية متنامية . ((لا يحتمل الزيادة والنقصان)) : لأن دلالة قطعية على مدلوله .

شرح قوله: مبلغين عن الله، وقول الشيخ السنوسي

في الشرح الصغرى

((وكلهم كانوا مخبرين مبلغين عن الله)) : فيجب في حقهم بتبليغه ما أمروا و تبليغه للخلق ، يقول الله سبحانه لسيدنا و مولانا محمد ﷺ : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ أي إن لم تبلغ بعض ما أمرت بتبليغه من الرسالة ، فحكمك حكم من لم يبلغ شيئاً منها ، فانظر هذا التخويف العظيم لأشرف خلقه و أكملهم معرفة به ، و كان خوفه على قدر معرفته، و لهذا كان يسمع لصدره عليه الصلاة والسلام أزيز كأزيز الرجل من خوف الله سبحانه ، ويستحيل في حقهم كتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق ؛ لأنهم لو خانوا بكتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق لا نقلب الكتمان طاعة في حقهم لأننا مأمرون بالاعتداء بهم في أقوالهم و أفعالهم إلا ما ثبت اختصاصهم به عن أهمهم . و لا يأمر الله سبحانه بمحرم و لا مكروه ؛ لكن انقلاب الكتمان طاعة باطل ، لأنه محرم بالإجماع ، قال الشيخ العارف المحقق السنوسي المالكي في " شرح الصغرى " : لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم ، لأن الله تعالى قد أمرنا بالاعتداء بهم في أقوالهم و أفعالهم ، و لا يأمر تعالى بمحرم و لا مكروه ، قال الله تعالى في حق نبينا : ﴿ قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ﴾ و قال : ﴿ و اتبعوه لعلكم تهتدون ﴾ ، و قال : ﴿ و الذين هم بآياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول النبي الأمي ﴾ إلى غير ذلك مما يطول تتبعه ، و قد علم من عادة الصحابة ضرورة اتباعه من غير توقف على نظر أصلا في جميع أقواله و أفعاله إلا ما قام به دليل على اختصاصه به ، فقد خلعوا نعالهم لما خلع نعله ، و نزعوا خواتمهم لما نزع خاتمه ، و كاد يقتل بعضهم بعضا من شدة الإزدحام على الحلاق عند ما رأوه يحلق رأسه . و حل من عمرة في قصة حديبية ، و كانوا يبحثون البحث العظيم عن هيئة جلوسه و نومه و كيفية أكله و غير ذلك ليعتدوا به . و لما وصف المصنف الأنبياء بأوصاف أربعة و جعل الشارح

الاثنين معنى النبوة والرسالة ، فقال :

..... لأن هذا معنى النبوة و الرسالة صادقين ناصحين
للخلق ، لئلا تبطل فائدة البعثة و الرسالة

((لأن هذا معنى النبوة والرسالة)) : والآخرين من مقتضياتهما ، فقال :

شرح قوله: صادقين، وأقسام الصدق

((صادقين)) : و يجب في حقهم الصدق في دعواهم الرسالة و فيما بآخوه
بعدها . و أما وجوب صدقهم في غير ذلك ، فإنه مأخوذ من برهان وجوب عصمتهم ،
أما برهان وجوب صدقهم عليهم ، فإن المعجزة التي خلقها الله تعالى على أيدي الرسل
هي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة ، تنزل من مولانا جلّ وعزّ
متزلة قوله : صدق عبدي في كل ما يبلغ عني ، فلو جاز الكذب على الرسل لجاز
الكذب عليه تعالى ، إذ تصديق الكاذب كذب ، والكذب على الله تعالى محال ؛ لأن
خبره إنما يكون على وفق علمه ، والخبر على وفق العلم لا يكون إلا صادقا ، فخبره لا

يكون إلا صادقاً ، والصدق على ثلاثة أقسام : الصدق في دعوى الرسالة ، والصدق في الأحكام التي يبلغونها عن الله تعالى ، والصدق في الكلام المتعلق بأمور الدنيا : كقيام زيد وقعد عمرو ، والمراد مهنا القسمان الأولان : لأن البرهان الذي ذكرناه إنما يدل عليهما ، و أما القسم الثالث فهو داخل في الأمانة . فإن قيل : كل من القسمين الأولين داخل أيضاً في الأمانة بل التبليغ أيضاً داخل فيها ، فلا وجه لإفراد ذلك عنها . أجيب بأن خطر الجهل في هذا الفن عظيم ، فلا يكفي فيه بالإجمال .

ناصرحين للخلق، وقول الشيخ العارف السنوسي

في هذا المقام

((ناصرحين للخلق)) : في آدابهم و أخلاقهم و معاملاتهم و عقائدهم فيما يضرهم و ما ينفعهم الدائرون في عموم أحوالهم مع الحق بالحق . والحاصل يجب في حقهم التبليغ والصدق والأمانة ، ويستحيل في حقهم أضداد هذه الصفات ، وهي الكذب والخيانة بفعل شيء مما نهي عنه نهي تحريم أو كراهة ، و كتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق ، والمراد بالاستحالة ما يعم الاستحالة العقلية والشرعية : لأن ما وجب عقلاً مقابله محال عقلاً ، وما وجب شرعاً - أي بالدليل الشرعي - فمقابله محال شرعاً ، قال الشيخ العارف المحقق السنوسي في " شرح الصغرى " لأم البراهين : ويجوز في حقهم ما هو من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية كالمرض ونحوه ، قوله : ما هو من الأعراض ، خرج بهذا القيد صفات الألوهية لاتجوز عليهم ، ويستحيل اتصافهم بها خلافاً للتصاري حيث وصفوا سيدنا عيسى بصفة الإله ، وإنما خرجت صفات الألوهية بهذا القيد ، لأن الأعراض خاصة بصفات الحوادث ، وقوله : البشرية أي المتعلقة بالبشر وهم بنو آدم سمووا بذلك لبدون بشرتهم ، وهي ظامر الجلد ، و خرج بهذا القيد الأعراض المتعلقة بالملائكة ، فلاتجوز عليهم خلافاً لجهلة العرب في زعمهم : أن الرسل يكون متصفا بصفات الملائكة فلا يأكل ولا يشرب ، وتوصلوا بذلك إلى نفي رسالة سيدنا محمد ﷺ ، كما

حكاه الله تعالى عنهم في قوله : ﴿ فقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ﴾ فرد الله ذلك عليهم بقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ﴾ وقوله : لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية ، يعني منازلهم المرتفعة ، وخرج بهذا القيد الأعراض البشرية التي تؤدي إلى نقص في مراتبهم كالأمور المخلة بالمروءة وعدم السلامة عن كل ما يضر وكل ما يخل بحكمة بعثتهم ، وهي أداء الشرائع وقبول الأمم لهم ، ودخل في ذلك الأكل على الطريق ، والحرفة الدنيئة ، وعدم كمال العقل والذكاء والفتنة وقوة الرأي ، ودنائة الآباء ، وعهر الأمهات ، والغلظة ، والفظاظة ، والعيوب المنفرة : كالبرص والجذام ونحو ذلك ؛ قوله : كالمرض ، ومنه الإغماء ، فهو جائز عليهم بخلاف الجنون والسكر ، قوله : ونحوه يعني الأكل والشرب والنوم لكن بأعينهم لا بقلوبهم .

وأما دليل جواز الأعراض البشرية عليهم ، فمشاهد وقوعها بهم ، إما لتعظيم أجورهم أو للتشريع أو للتسلي عن الدنيا والتنبه لخسة قدرها عند الله تعالى ، يعني إن الأعراض البشرية لا يقع منها بالأنبياء إلا ما لا ينحل بشيء من مقاماتهم ، ولا يقدح في شيء من مراتبهم ، فالمرض - مثلا - وإن كان يقع بهم ، فحده منهم البدن الظاهر ، أما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والأنوار التي لا يعلم قدرها إلا مولانا جل وعز الذي من عليهم بها ، فلا يحل المرض بقلامة ظفر منها ، ولا يكثر شيئا من صفوها ، ولا يجب لهم ضجرا ولا انحرافا ولا ضعفا لقوامم الباطنة أصلا ورأسا ، وكذلك الجوع ، والنوم لا يستولى على شيء من قلوبهم ، ولهذا تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، وحال قلوبهم في تومجها بأنوار المعارف والحضور والترقي في منازل القرب التي لم يحم أحد ممن سواهم حول أدنى شيء منها ، وقيامهم بالوظائف التي كلفوا بها في الحضر والسفر والصحة والمرض أكمل قيام ، هو على حد سواء في جميع الأحوال ، ومن فوائد نزول تلك الأعراض بهم تشريع الأحكام المتعلقة بها للخلق ، كما عرفنا أحكام السهو في الصلاة من سهو سيدنا رسول الله ﷺ ، وكيف تؤدي

الصلاة في حال المرض والخوف ، من فعل رسول الله ﷺ لها عند ذلك ، وعرفنا هيئة
أكل الطعام و شرب الشراب ، من أكله و شربه ، وإلا فهو كان غنياً عن الطعام
والشراب ، ومن فوائدهما أيضاً التسلي عن الدنيا أي التبصرو وجود الراحة واللذات
لفقدما ، والتنبيه لخدمة قدرهما عند الله سبحانه بما يراه العاقل من مقاسات هؤلاء
السادات الكرام - خيرة الله سبحانه من خلقه - لشدائدهما ،

..... وفي هذا إشارة إلى أن الأنبياء معصومون عن الكذب -

و إعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غرّ كثيرا من الحمقى إعراض العقلاء
عن الجيف والنجاسات ، ولهذا قال ﷺ : الدنيا جيفة قنرة ، وقال : كن في
الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل، وقال : لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح
يعوضة ما سقى الكافر منها جرعة ماء ، وبالله التوفيق .

شرح قوله: الأنبياء معصومون، براهين عصمة الأنبياء.

((وفي هذا)) : يعني وفي اتصافهم بهذه الصفات العظيمة . ((إشارة إلى أن
الأنبياء معصومون)) : والمراد بالعصمة حفظ ظلوا مرمم وبواطنهم من الوقوع في
المكروهات والمحرمات : سواء كانت المحرمات صفائر أو كبائر ، كانت تلك
الصفائر خسة كسرقة لقمة وتطفيف كيل ، أو صفائر غير خسة كنظر إلى امرأة
أو إلى أمرد بشهوة ، كانت قبل النبوة أو بعدما عمداً أو سهواً ، فإن قلت : إنه لا
تكليف قبل البعثة فلا معصية قبلها ، فكيف يقال : إنهم معصومون عن
المعاصي قبل النبوة ، والحال أنه لا معصية قبلها ، قلت : المراد أن الصورة التي

يحكم عليها بأنها معصية بعد البعثة لا تقع منهم قبل البعثة ، والحاصل : أن صورة المعصية لا تقع منهم قبل النبوة وإن كان لا يعلم أنها معصية بعد النبوة . ((عن الكذب)) : لأن وجوب اتصافهم بهذه الأوصاف مستلزم لنزاهتهم عن احتمال الكذب ؛ والعصمة - قال الأكابر - من أن لا يخلق فيهم ذنباً ، وذلك بناءً على أصل مشائخ الأشاعرة من استناد الأشياء كلها إلى الله سبحانه ابتداءً ، و كونه فاعلاً مختاراً ، و عند الفلاسفة ملكة تمنع الفجور ، و ذلك بناءً على ما ذهبوا إليه من القول بالإيجاب واعتبار استعداد القوابل ، و يدل على وجوب العصمة وجوه : الوجه الأول : لو صدر الذنب عنهم لكان حاله في استحقاق الذم عاجلاً والعقاب أجلاً أشد من حال عصاة الأمة ، وهذا باطل ؛ لأن من أعظم نعم الله سبحانه على العباد إعطاء نعمة النبوة والرسالة ، و كل من كانت نعم الله سبحانه عليه أكثر ، كان صدور الذنب عنه أفحش . الوجه الثاني : لو صدر الذنب عنهم لوجب زجرهم ؛ لأن الدلائل الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عامة ؛ لكن زجر الأنبياء غير جائز ، قال الله سبحانه : ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ﴾ فكان صدور الذنب عنهم ممتنعاً . الوجه الثالث : لو صدرت المعصية عن الأنبياء لوجب أن يكونوا مدعوين لعذاب جهنم ، قال الله سبحانه : ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم ﴾ ، و لكانوا ملعونين ، قال الله سبحانه : ﴿ ألا لعنت الله على الظالمين ﴾ ، و بإجماع الأمة هذا باطل ، فكان صدور المعصية عنهم باطل . والوجه الرابع : إنهم كانوا يأمرون بفعل الطاعات وترك السيئات ، فلو تركوا الطاعات وفعلوا السيئات لدخلوا تحت قوله سبحانه : ﴿ لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون ﴾ و تحت قوله سبحانه : ﴿ أ تأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم و أنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون ﴾ الوجه الخامس : قوله سبحانه حكاية عن إبليس : ﴿ فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ استثنى اللعين المخلصين عن إغوائه ثم إنه سبحانه شهد على إبراهيم وإسحاق ويعقوب أنهم من المخلصين ، قال الله سبحانه : ﴿ إنا خلقناهم بخالصه ذكر الدار ﴾ ، و قال في حق يوسف : ﴿ إنه من عبادنا المخلصين ﴾ ، فلما أقر

إبليس اللعين بأنه لا يغوي المخلصين ، و شهد الله سبحانه بأن هؤلاء من المخلصين ، ثبت أن إغواء إبليس ما وصل إليهم ، وذلك يوجب القطع بعدم صدور المعصية عنهم . الوجه السادس : قال الله سبحانه : ﴿ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقا من المؤمنين ﴾ ، فذلك القوم الذين لم يتبعوا إبليس إما أنهم هم الأنبياء أو غيرهم ، فإن كانوا غير الأنبياء وجب أن يكونوا أفضل من الأنبياء ، قال الله سبحانه : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ و تفضيل غير الأنبياء على الأنبياء باطل بالإجماع ، فوجب القطع بأن أولئك الذين لم يتبعوا إبليس هم الأنبياء ، وكل من أذنب فقد اتبع إبليس ، فدل هذا على أن الأنبياء ما أذنبوا قطعاً . أقول : هذه الوجومات اللطيفة كافية لذي الأذهان وإن لم تكافي لذي الهديان ، - وبالله التوفيق -

..... خصوصاً فيما يتعلق بأمر الشرائع و تبليغ الأحكام و إرشاد الأمة إما عمداً فبالإجماع ، وإما سهواً فعند الأكثرين ، و في عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل ، و هو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي و بعده بالإجماع - وكذا عن تعمد الكبائر عند الجمهور خلافاً للحشوية ، وإنما الخلاف في أن امتناعه بدليل السمع أو العقل

((خصوصاً فيما يتعلق بأمر الشرائع و تبليغ الأحكام و إرشاد الأمة)) : فإن العصمة فيها أوضح ، والألفاظ الثلاثة متقاربة المعنى ، جمعها الشارح للإيضاح يعني خصوصاً الكذب فيما يبلغونه عن الله سبحانه ، و أجمعوا على أنه يستميل التحريف والخيانة في هذا الباب ، إذ لو جاز عليهم الافتراء في ذلك فلم يبق الإعتماد على شيء من الشرائع ، وأنه يستلزم إبطال دلالة المعجزة على صدقهم ؛ بل يؤدي إلى إبطال دلائل المعجزة رأساً ، و هو محال إجماعاً . ((إما عمداً

فبالإجماع ((: أجمعت الأمة على أنه لا يجوز عليهم الكذب عمداً . ((وإما سهوا
فعند الأكثرين ((: من مشائخ الأمة ومنهم الأستاذ أبو إسحاق ، والقاضي عياض
، والحافظ تقي الدين السبكي الكبير ، والعلامة أبو الفتح الشهرستاني . وغيرهم
من سرج الأمة ، وجوّزه القاضي الباقلاني سهوا ، فإنه ذهب إلى أنه غير داخل في
التصديق المقصود بالمعجزة ، فإن المعجزة إنما دلت على صدقه فيما ، هو متذكر
له عائد إليه ، وما كان من النسيان وفلتات اللسان فلا دلالة على الصدق عليه
، فلا يلزم من الكذب هناك نقص لدلائلها .

الأنبياء معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع

والرد على الفضلية من الخارجة

((و في عصمتهم عن سائر الذنوب)) : يعني سوى الكذب في التبليغ .
(تفصيل و هو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع)) خلافا
للفضيلة من الخوارج أتباع فضل بن عبد الله ، اتفق جمهور المسلمين من
السلف ، وكذلك الخلف على أن الأنبياء معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده
، ولا يجوز الكفر عليهم في حال صغرهم تبعا للوالدين ، لأنهم مؤمنون بالله
عارفون به حقيقة ، فلا يجري عليهم حكم الكفر تبعا ، والفضيلة من الخوارج
جوزوا الكفر عليهم ، لأنهم جوّزوا عليهم المعاصي ، وكل معصية عندهم كفر ، و
هذا قول باطل من كل الوجوه . أقول : إن كان الفضيلة على دين الله وجب
عليهم أن يقبلوا قول الله وشهادته ، وإن كانوا على دين إبليس اللعين وجب
عليهم أن يقبلوا قول إبليس اللعين ، تدبر . ((و كذا عن تعمد الكبائر عند
الجمهور)) : وأما باقي الذنوب إن كانت كبائر ، فهم معصومون عنها ، ولا يجوز
منهم تعمد الكبيرة بعد الوحي باتفاق أهل السنة والمعتزلة . ((خلافا للحشوية)) :
فإن الحشوية الملاحدة و الزنادقة يقولون : يجوز عليهم الإقدام على الكبائر
والصغائر بعد الوحي ، أقول : هذا لا يقوله مسلم ، فلا شك في كفرهم ، ((وإنما

الخلاف ((: بين أهل السنة و القدرية المعتزلة . ((في أن امتناعه بدليل السمع)) :
 بالنصوص القاطعة و إجماع الأمة ، و هو مذهب أهل السنة ، و هو اختيار
 القاضي الباقلاني . ((أو العقل)) : فإن ظهور الكبائر يتفر الناس عنهم ، و هو
 ينافي حكمة الإرسال ، و هو مذهب المعتزلة ، و هو اختيار الأستاذ أبي إسحاق ، و
 رد بأن ذلك لا يدل إلا على امتناع إظهارها ؛ لأنه الموجب للنفرة ، و الكلام في
 صدورهما لا في إظهارهما .

..... و إما سهوا فجوزه الأكثرون ، أما الصغائر فيجوز
 عمداً عند الجمهور - خلافاً للجبائي و أتباعه ، و يجوز سهواً
 بالاتفاق -

((و إما سهوا)) : و أما صدور الكبائر سهواً بعد الوحي و النبوة و على
 سبيل الخطأ في الإجهاد ((فجوزه الأكثرون)) : و المختار خلافه ، قال
 القاضي : إجماع الأمة على العصمة عن الكبائر بلا قيد عمداً و سهواً . ((أما
 الصغائر فيجوز عمداً عند الجمهور)) : و أما باقي الذنوب إن كانت صغائر
 فيجوز صدورهما عند الجمهور ، و الحق خلافه في المواقف و شرحه للشریف ،
 إنهم معصومون في زمان نبوتهم عن الكبائر مطلقاً - أي سهواً و عمداً - و عن
 الصغائر عمداً ، قال المحقق الدواني و المحققون من المحدثين : على عصمتهم
 عن الصغائر عمداً و الكبائر مطلقاً ، قال الراقم : هذا هو الظاهر من شأنهم و
 علو مكانهم . و العجب ! كيف يتعمدون العصيان ! فإن تجويز وقوع الصغائر

عنهم عمداً نيا في ما يقتضيه شريف منصبهم من وجوب تصديقهم و توقيرهم و عدم اتصافهم بما ينفرهم عنهم ، قال إمام الدين و الدنيا أبو حنيفة في الفقه الأكبر : و الأنبياء عليهم السلام كلهم متزمونون عن الصغائر والكبائر والكفر والقبائح . قال شارحه العلامة أبو المنتهى الحنفي : يعني قبل النبوة و بعدها ، وفي "نهاية الأقدام " للبحر الزخار العلامة الشهرستاني : الأصح أنهم معصومون عن الصغائر ، لأنها إذا توالى صارت بالاتفاق كبائر - و ما أسكر كثيره فقليله حرام - و بهذا تعرف أنه يجب تأويل كل ما أومى في حقهم من الكتاب والسنة مما اغتر به بعض من جاز عليهم الصغائر ، فاحتجوا في ذلك بظواهر كثيرة من القرآن و الحديث ، قال القاضي في "الشفاء" : إن التزموا ظواهرها أفاضت بهم إلى تجويز الكبائر و خرق الإجماع و ما لا يقول به مسلم ، ثم بين كلاميه في كتابيه منافات ، إن كلامه في " شرح المقاصد " يدل على عدم جواز الكبائر والصغائر المشعرة بالخسة : كسرقة لقمة و تطفيف حبة عمداً و سهواً ، و عن غير المشعرة بها : كنظرة إلى أجنبية عمداً . و كلامه في شرح العقائد يدل على جواز الصغائر عمداً عند الجمهور ، فافهم الفاضل العاقل في هذا التناقض فتفكر .

((خلافاً للجبائي و أتباعه)) : قالوا : لا يجوز عليهم تعدد الكبائر الصغائر ، ولكن يجوز صدور الذنب منهم على سبيل الخطأ في الإجهاد . ((و يجوز سهواً بالاتفاق)) : خلافاً للأستاذ أبي إسحاق والقاضي عياض ، يعني يجوز صدور الصغائر عنهم سهواً ، هذا فيما ليس طريقه الإبلاغ من الأقوال والأفعال على أتمه ، و هو قول أكثر الأشاعرة ، و قول أكثر المعتزلة ، و وافقهم على ذلك الجاحظ والنظام ، و قال الأستاذ والقاضي عياض : إنهم معصومون عن الخطأ والنسيان أيضاً ، و اختار أنه لا صغيرة في الذنوب ، و لهذا اختار أن الأنبياء لا يصدر عنهم ذنب لا صغيرة ولا كبيرة ، و لا عمداً ولا

سهواً ، و ذكر الأستاذ في كتابه في " أصول الفقه " أنه يمتنع عليهم النسيان ، فأصحاب الأشعري في مسألة منع الصغائر طائفتان ، و نحن وافقنا إحدى الطائفتين لما رأيناها راجحة .

..... إلا ما يدل على الخسة كسرقة لقمة و التطفيف بحبة ، لكن المحققين اشترطوا أن ينبهوا عليه ، فينتهوا عنه هذا كله بعد الوحي : و أما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة . و ذهبت المعتزلة إلى امتناعها ، لأنها توجب النفرة المانعة عن أتباعهم . فتفوت مصلحة البعثة ، و الحق منع ما يوجب النفرة كعهر الأمهات و الفجور و الصغائر الدالة على الخسة . و منعت الشيعة صدور الصغيرة

((إلا ما يدل على الخسة)) : التي تستخرج صاحبها عن الشرافة والمروءة إلى الخساسة لا عمداً ولا سهواً ؛ لأنها توجب نفرة الناس عنهم ، ((كسرقة لقمة و التطفيف بحبة)) : و هو التنقيص في الكيل والوزن ؛ ((لكن المحققين اشترطوا أن ينبهوا عليه)) : فيجب أن ينبهوا عليه ، و يخبرهم الله سبحانه بالوحي بأن هذا لا يليق . ((فينتهوا عنه)) : لينتهوا عنه وإلا لكان

شرعا يتبع : لأننا مأمورون باتباعهم في جميع الأقوال والأفعال عموماً - كما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع - ما عدا ما ثبت اختصاصهم به وما عدا الأمور الجبلية : كالقيام والقعود والمشي ، فإنما لم نؤمر بالاتباع فيها ، فافهم . ((هذا كله بعد الوحي : وأما قبله)) : قبل الوحي والنبوة والبعثة - ((فلا دليل)) : لا عقلاً ولا سمعاً . ((على امتناع صدور الكبيرة)) : عند جمع غفير من أهل السنة وجمع من المعتزلة ، نص عليه السيد الشريف في " شرح المواقف " : والصواب أنهم معصومون بعد الوحي صيانة لمنصب النبوة و حماية لإقامة الرسالة ، وذلك المنصب الجليل الذي لا يرتضوا أن يكون لجنس البشر غيرهم ، ومعصومون قبله ، ألا ترى إلى قوله سبحانه حكاية عن نبينا محمد ﷺ : ﴿ فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون ﴾ يعني لبثت بين ظهرائكم أربعين عاماً وما رأيتم افتراءً ولا خيانة ، فإن نبينا ورسولنا كان مشهوراً فيما بينهم بمحمد الأمين ، وإنهم أنبياء قبل الوحي ، قال الله سبحانه عن مسيح بن مريم عند كونه في المهد : ﴿ إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً ﴾ وهذا نص صريح ، وفي الحديث كنت نبياً وأدم بين الماء والطين ، ولأنهم لا يجوز نبوة الكاذب والفاسق فيهم ، واجب العصمة عن الكفر والكبائر والصغائر وسائر القبائح ، قال الراقم : هذا هو الحق والرجوع إلى الحق أحق بالاتباع : وإن لم يساعده الجمهور ، فبالحق تعرف الرجال لا بالرجال تعرف الحق ، ولنعم ما قال المعلم الأول أرسطو لما قيل له في مخالفة أفلاطون الذي هو مؤدبه وأستاذه ، والحق صديق وأفلاطون صديق ، والحق أصدق .

((وذهبت المعتزلة)) : وبعض أهل السنة ((إلى امتناعها)) : قبل الوحي وبعده ، ((لأنها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم)) اتباع الأنبياء وكون الأنبياء معظمين ومعطاعين لهم . ((فتفوت مصلحة البعثة)) : وهو الاتباع واقتداء الأمة . ((والحق)) : عند الشارح البارع في العصمة قبل النبوة . ((منع ما يوجب النفرة)) : ولو كان صادراً عن أبيائهم على الاتساع . ((كعهر الأمهات

والفجور)) : و لا يخفى أن عبارة الشارح هذه تحتمل أن تكون تائيدا لمذهب المعتزلة ، فيكون الحق عنده منع الكبائر مطلقاً . ((و الصغائر الدالة على الخسة)) : وقد مر بعض نظائرها أنفا . ((و منعت الشيعة صدور الصغيرة)) .

..... و الكبيرة قبل الوحي و بعده ؛ لكنهم جوزوا إظهار الكفر تقية . و إذا تقرر هذا فما نقل عن الأنبياء عليه السلام مما يشعر بكذب أو معصية ، فما كان منقولاً بطريق الأحاد فمردود . و ما كان بطريق التواتر

((و الكبيرة قبل الوحي و بعده)) : يقولون : لا يجوز عليهم الصغيرة و الكبيرة لا بالعمد و لا بالتأويل و لا بالسهو و لا بالنسيان .

الرافضة جوزوا على الأنبياء إظهار الكفر تقية

والرد على هذه الغفلة

((لكنهم جوزوا إظهار الكفر تقية)) : و لكن يجوزون هذه الاتقياء على الأنبياء أن يظهروا الكفر تقية عند خوف القتل على الإصرار على الإيمان ، بل

أوجبوا ذلك ؛ لأن عدم إظهار الكفر حينئذ إلقاء النفس في التهلكة ، وإلقاؤها فيها حرام ، قال الله سبحانه : ﴿ و لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ ورد هذا الشغب بأنه لو جاز إظهار الكفر عند الخوف ، لكان أولى الأوقات به و أفضل الساعات له وقت إظهار الدعوة ، لأن الخلق في ذلك الوقت يكونون منكربين مرادين هلاكه ، و جواز إظهار الكفر وقت إظهار الدعوة يؤدي إلى إخفاء الدين بالكلية ، فيفوت الغرض من البعثة . و أيضاً قد ادعى كثير من الأنبياء قومهم مع شدة خوف الهلاك ، فلم يمنعهم هذا من إظهار دعواهم ، ألا ترى إلى دعوة إبراهيم الخليل في زمن نمرود اللعين ، و إلى دعوة موسى في زمن فرعون مع شدة خوف الهلاك ، فقول الروافض حماقة ، و حماقة لا حد لها . ((و إذا تقرر هذا)) الخ : إن عصمة الأنبياء واجبة ، و إلا لما وجب اتباعهم ، و لما كانت شهادتهم مقبولة ، و كانوا على أدنى منزلة من عدول أمتهم ، و كان عذابهم أشد من الأمة ، و غيرها من الآيات البينات - منها قوله سبحانه : ﴿ قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ﴾ ، و منها قوله : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ ، و منها قوله : ﴿ إنهم لمن المصطفين الأخيار ﴾ ، و منها قوله : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم من سلطان ﴾ ، و منها قوله : ﴿ إنه من عبادنا المخلصين ﴾ مع قوله حكاية عن إبليس : ﴿ لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين ﴾

شرح قوله : فما كان منقولا بطريق الأحاد فمردود

وقصة تلك الغرائق العلى مختلق مكذوبة

((فما كان منقولا بطريق الأحاد فمردود)) : مثلاً روى أنه ﷺ لما قرأ سورة النجم و قال : ﴿ أفرايتم اللات و العزى و منات الثالثة الأخرى ﴾ قال : تلك الغرائق العلى و إن شفاعتهن لترجى قال الإمام الفخرى " أربعينه " : هذه القصة باطلة موضوعة ، قال الحافظ ابن خزيمة : إن هذه القصة من وضع الزنادقة ، و قال البزار : لا نعلمه يروى بسند متصل ، وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي صالح

عن ابن عباس ، والكلي كذبوه ، ثم الحديث مضطرب سنداً ومتناً ، ومضعف بالتناقض بوجوه مبسوطه في موضعها ، قال العلامة الدوسوقي في حواشيه على شرح الصغرى لأم البرامين : و ذلك كالذي ينقلوه من عصيان آدم ، و ما وقع لداؤود من أنه حسد أوريا وزيره على زوجته ، و من ذلك ما نقله في " الشفاء " عن الكلي ، قال : و ليس ثقة أن النبي ﷺ تمنى أن ينزل عليه ما يقارب بينه وبين قومه ، فأنزل الله عليه : ﴿ أفريتتم اللات والعزى و منات الثالثة الأخرى ﴾ و تلك الغرائيق العلى و إن شفاعتهم لترتجى ، فلما ختم السورة سجد و سجد معه المسلمون والمشركون - لما سمعوه أثنى على ألهتهم - والجن والإنس إلا رجلاً أخذ كفاً من تراب ، و جعله على جبهته ، و قال : هذا يكفيني ، و هذا كذب ، و كذا ما قيل : إنه لما قرأ في الحرم بحضرة المسلمين والمشركين : ﴿ أفريتتم اللات والعزى و منات الثالثة الأخرى ﴾ ألقى الشيطان على لسانه : تلك الغرائيق العلى و إن شفاعتهم لترتجى ، و إنما قلنا : إنه كذب لرده بالبرهان القطعى على العصمة ، و لا يعارض القطعى بالظنى و لو سلم ثقة الناقل ، كيف ! و صاحب " الشفاء " مع تبرره لم يثبت منه شيئاً ، و لقد صدق المصنف (١) رحمه الله تعالى - في أنه يخاف من صدق هذه المقالة سلب الإيمان ، لأنه لا مندوحة لمن صدق هذه المقالة عن تسليم وقوع الأنبياء في المعاصي خصوصاً سيدنا محمداً ، فإن تمنيه أن ينزل عليه مثل هذا من مدح الألهة غير الله كفر ، وإلقاء الشيطان ذلك على لسانه ممتنع لعصمته ، أقول : و من مهنا قال الشيخ السنوسي : و لتكن أيها المؤمن على حذر عظيم ، و وجل شديد على إيمانك ، أن يسلب منك بأن تصغي بأذنك أو عقلك إلى خرائف ينقلها كذبة المؤرخين و تبعهم في بعضها جهلة المفسرين !! - و بالله التوفيق - ((و ما كان بطريق التواتر)) : مما ثبت بالقرآن مثلاً قوله سبحانه : ﴿ و عصا آدم ربه فغوى ﴾ و قوله : ﴿ فأزلهما الشيطان ﴾ و قوله : في قصة إبراهيم الخليل : ﴿ هذا ربي هذا أكبر ﴾ ، و قوله : ﴿ بل فعله

كبيرهم هذا ﴿ وقوله في قصة موسى ﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾ وقوله : ﴿ و فعلتها إذا وأنا من الضالين ﴾ ، وقوله في حق الحبيب : ﴿ وأستغفر لذنبك ﴾ وقوله : ﴿ عفا الله عنك ﴾ ، ومما اشتهر قصة إبراهيم الخليل أنه قال عن سارة : إنها أختي ، وقصة داؤود في امرأة أوريا ، وقصة سليمان في قضاء العصر ، وقصة خاتمه وطوافه على نسائه ، وقصة مع يوسف بزيخا ، وقصة إخوة يوسف وغيرهما ، فأجوبتها وتأويلاتها مشهورة نطويها على غرما ، وبعضها مفتراة خالصة من الزنادقة والدجاجلة ، كما قيل في قصة أوريا ، وقصة مع يوسف ، وبعضها لا يرد رأسا ؛ كقصة إخوة يوسف على ما عليه الجمهور : إنهم ليسوا بأنبياء ، فلا يحتاج إلى الجواب .

(١) الشيخ السنوسي .

..... فمصرف عن ظاهره إن أمكن ، وإلا فمحمول على ترك الأولى ، أو كونه قبل البعثة و تفصيل ذلك في الكتب المبسوطه . وأفضل الأنبياء محمد ﷺ -

((فمصرف عن ظاهره إن أمكن)) : يعني الصرف والتأويل ، ((وإلا)) : لم يمكن ((فمحمول على ترك الأولى)) : من الأمرين المتقابلين جوازاً ولكن التشديد عليهم في ذلك القدر يوازي التشديد على غيرهم في الكبائر ، وحسنات الأبرار سيئات المقربين ، ((أو كونه قبل البعثة)) : وهذا أحسن الأجوبة في البعض كما قيل في إخوة يوسف على تقدير أنهم أنبياء . وتفصيل ذلك في الكتب المبسوطه : من " شرح المواقف " و " شرح المقاصد " و " الشفاء " ومصنفات الإمام الفخر الرازي ، فافهم .

أفضل الأنبياء محمد بل وأفضل العالمين جملة

والرد على الزمخشري أشيع الرد

((وأفضل الأنبياء محمد ﷺ)) : وذلك أن نبينا نبي الأنبياء للعهد الذي أخذ على الأنبياء بسيادته عليهم ونبوته ، في قوله سبحانه : ﴿ وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ﴾ ومن أدلة الأفضلية أنه أعطاه ضروب الوحي كلها ، من وحي إشارات وإنزاله على القلب والأذن وبالعروج به إلى السماء ، ونحو ذلك ، ومنها : أنه أعطاه علم الأحوال كلها : لكونه أرسل إلى جميع الناس كافة ، ومعلوم أن أحوالهم مختلفة ، فلا بد أن تكون رسالته تعم الكل بجميع أحوالهم ، ومنها : أعطاه علم الشرائع المتقدمة كلها ، في الحديث : أوتيت علم الأولين - والآخرين ، إذ المراد بالأولين هم الأنبياء الذين تقدموه في الظهور عند غيبة جسمه الشريف ، ومما خص به أيضاً لواء الحمد في المقام المحمود الذي يقام فيه نبينا يوم القيامة باسمه الحميد ، وهناك يظهر سيادته وخلافته على الجميع ، وبالجملة أحاديث الشفاعة و لواء الحمد وغيرهما مملوءة عبارة وإشارة بفضله الكلي على الأنبياء ، وإنه مسئلة اتفق عليها أهل ملته كلهم ، فهو أفضل الخلق وأشرف العالمين جملةً وتفصيلاً بالكتاب والسنة ، وإجماع من يعتد بإجماعه ، وأما نهيه عن تفضيله عن يونس وغيره فالتواضع أو كان ذلك قبل أن يعلمه الله سبحانه به ، أو المراد لا تفضلوني تفصيلاً يؤدي إلى تنقيص المفضل ، قولنا : جملةً وتفصيلاً أردنا بالجملة أنه ﷺ بمفرده أفضل من جملة من سواه مع اجتماعهم ، وحاصله : إنك إذا قابلت بين النبي وبين هيئة المخلوقات الاجتماعية ، أو قابلت بينه وبين كل واحد من المخلوقات ، تجد النبي أفضل في الحالتين ، وقولنا : ومن يعتد بإجماعه أي خلافاً لما قاله الزمخشري في قوله : ﴿ إنه لقول رسول كريم ﴾ فيؤخذ من هذه الآية أن جبرئيل أفضل من سيدنا محمد : لأنه وصف بصفات أقوى مما وصف به ﷺ : حيث وصف جبرئيل بقوله تعالى : ﴿ رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين ﴾ و وصف ﷺ بسلب الجنون بقوله : ﴿ وما صاحبكم بمجنون ﴾ ، هذه جرأة عظيمة من

الزمخشري و هو من منه ؛ بل هذه غفلة اعتزالية أو لم يعلم هذا الرجل أن النبي ﷺ موصوف بصفات كثيرة غير مذكورة في هذه الآية لم ينلها جبرئيل ولا غيره ، فلو لم يتصف إلا بما قال لربما توهم ، لكنه متصف بأوصاف كثيرة لم ينلها جبرئيل ، كيف !! وقد كان خادماً له ليلة الإسراء و ارتقى معه لسيرة المنتهى ، ووقف ، وقال : هذا غاية ما أصل إليه ، و ما منا إلا له مقام معلوم ، وتركه ﷺ هنالك ، و صعد فوق ذلك محل سمع فيه صريف الأقلام ، و خرقت له الحجب ، ورأى ربه بعيني رأسه ، و خاطبه المولى الكريم بكلامه القديم ، و جبرئيل لم يصل إلى هذه المرتبة لا هو ولا غيره ، فشتان ما بين المقامين ! وإن كان جبرئيل أكبر رؤساء الملائكة المقربين إلا أنه لم يصل إلى مرتبة النبي ﷺ - و الزمخشري و أمثاله ليسوا ممن يعتد بخلافهم في هذه المسئلة التي هي في غاية الظهور ، فلا ينافي دعوى الإجماع عليها ، و حكى البلقيني و العراقي الإجماع : و لنعم ما قال صاحب القصيد :

محمد سيد الكونين و الثقلين والفريقين من عرب ومن عجم
فاق النبيين في خلق وفي خلق ولم يدانوه في علم ولا كرم
فإن فضل رسول الله ليس له حد فيعرب عنه ناطق بفم

الرد على غفلة ابن تيمية وعلى غفلة ابن قيم

أقول : بل جرأة ابن تيمية و ابن قيم أزيد من جرأة الزمخشري بأضعاف أضعاف مرات ، قال احمد ابن تيمية و صاحبه ابن قيم : إن روحه فنيت ، وإن جسده صار تراباً ، و ما هي إلا نزغة يهودية و خيالات سوداوية . قال الحافظ ابن حزم في الفصل : حدثت فرقة مبتدعة تزعم أن محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم ليس هو اليوم رسول الله لكن كان رسولا ، ثم قال : وهذه مقالة خبيثة مخالفة لله و لرسوله ، و لما عليه أمل الإسلام ، منذ كان أمل الإسلام إلى يوم القيامة ، ثم قال : وإنما حملهم على هذا الرأي الخبيث قولهم الآخر الخبيث : إن الروح عرض ، والعرض يفنى

أبدًا أو يحدث ولا يبقى وقتين ، ثم قال : فروح رسول ﷺ عند هؤلاء بطلت ، ولا روح له الآن عند الله ، وأما جسده ففي قبره تراب ، فبطلت نبوته ورسالة بموته عندهم - فتعوذ بالله من هذا القول فإنه كفر صراح لا تردد فيه . ويكفي في بطلان هذا القول الفاحش الفظيع أنه مخالف لما أمر الله تعالى به ورسوله ، واتفق عليه أهل الإسلام : من الأذان في الجوامع والصوامع وأبواب المساجد جهارا في شرق الأراضي وغربها كل يوم خمس مرات بأعلى أصواتهم ، قد قرنه الله تعالى بذكره : (أشهد أن لا إله إلا الله - أشهد أن محمدا رسول الله) كان يجب أن يقال على قولهم : أشهد أن محمدا كان رسول الله . وكذلك كان يجب أن يقال في ثاني الشهادتين في الإسلام ، وقد قال الله تعالى : ﴿ ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك ﴾ وقال : ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ ، وقال : ﴿ وحيء بالنبيين والشهداء ﴾ فسمام الله عز وجل بعد موتهم رسلا ونبيين (والأصل الحقيقة) ﴿ وكذلك أجمع المسلمون - وجاء به النص - على أن كل مصل فرضا أو نفلا يقول في تشهده : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ولو كان بعد موته في حكم العدم لما صحت هذه المخاطبة ، هذا معنى كلام ابن حزم .

التفرقة بين حياته وموته ﷺ، والرد

على اليهود وابن تيمية

وقال الحافظ تقي الدين الحصني الدمشقي (١) : ومن الأمور المنتقدة عليه - يعني على ابن تيمية وهو من أقبح القبائح وشر الأقوال وأخبثها - مسألة التفرقة بين حياته وموته التي أحدثها غلاة المنافقين من اليهود ، وعصوا أمر النبي ﷺ واستمر عليها أتباعهم الذين يظهرون الإسلام ، وقلوبهم منطوية على بغض النبي ﷺ ، ولم يقدروا أن يتوصلوا إلى الغض منه إلا بذلك ، وإن القائلين بالتفرقة من متغالي أهل الزيغ والزندقة ، وإن ابن تيمية الذي كان يوصف بأنه بحرفي العلم ، لا يستغرب فيه ما قاله بعض الأئمة عنه : من أنه زنديق مطلق ، وسبب قوله ذلك أنه

تتبع كلامه فلم يقف له على اعتقاد ؛ حتى أنه في مواضع عديدة يكفر فرقة ويضلها، وفي آخر يعتقد ما قالت أو بعضه ، مع أن كتبه مشحونة بالتشبيه والتجسيم والإشارة إلى الأبرار بالنبي ﷺ والشيخين ، و تكفير عبدالله بن عباس ، وإنه من الملحدين وجعل عبدالله بن عمر من المجرمين ، وإنه ضال مبتدع . قال الحافظ الحصني : ذكر ذلك في كتاب سماه " الصراط المستقيم والرد على أهل الجحيم " ، قال الحافظ الحصني : وقد وقفتُ في كلامه على المواضع التي كفر فيها الأئمة الأربعة ، وكان بعض أتباعه يقول : إنه إخراج زيف الأئمة الأربعة يريد بذلك إضلال هذه الأمة ؛ لأنها تابعة لهذه الأئمة في جميع الأقطار والأمصار ، وليس وراء ذلك زندقة - نعوذ بالله من الضلال -

(١) في دفع الشبهة التشبيه .

..... لقوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ ،

شرح قوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾

براهين خيرية الأمة

((لقوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾)) ، إن هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس ، فتكون شرائعها أفضل الشرائع ، أما أنها أفضل فلقوله سبحانه : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ ، ولأنها صنفت من العلوم ما لم يصنف في ملة من الملل ؛ حتي أن العالم الواحد منهم يصنف ألف كتاب في المجلدات العديدة في العلوم المتباعدة ، ولعله لا يوجد في شريعة الإسرائيليين كلهم من اليهود والنصارى من التصانيف مثل هذا العدد ، فيكون العالم منا قدر شريعتهم بجملتها . وثانيها : ولأن ما ومبه الله سبحانه لهم من جودة العقول وقوة الإدراك وتيسير ضبط العلم لم يحصل لغيرها مضافا لقوة الحفظ وجودة الضبط الذي لم ينقل عن أمة من الأمم،

و هو دليل كثرة علومها ، و لو لا ذلك لم يكثر العلوم فيها ولها . و ثالثها إن الله سبحانه جعل عبادة الأمة في هذه الشريعة على نسق الملائكة تسوية بين الملائكة ، و هذه الأمة في صفة العبادة ، فكل الأمم يصلون من غير ترتيب إلا هذه الأمة تصلي صفوفًا : كما تصلي الملائكة لقوله تعالى إخبارًا عن قول الملائكة : ﴿ و إنا لنحن الصافون و إنا لنحن المسبحون ﴾ و الشريعة المشتملة على أحوال الملائكة أفضل من غيرها ، فشريعتنا أفضل الشرائع . و رابعها : إن هذه الشريعة أمرت باستقبال أفضل الجهات - و هو البيت الحرام - لأنه أفضل من البيت المقدس لأمر منها : إنه أقدم بناء منه بأربعين سنة ، و التقدم دليل الفضل ، و منها إن آدم تيب عليه عنده بعرفة ، و منها : إن جميع الأنبياء - آدم و من دونه - حجوه بخلاف البيت المقدس ، و خامسها : إن جميع الشرائع إنما يؤذن لهم في الصلاة في البيع ، و شريعتنا وردت بالصلاة في كل موضع طاهر في جميع أقطار الأربعة . و معلوم أن الصلاة فيها تعظيم الله سبحانه و بها يكون أكثر من الأول ، لأن الإنسان قد يتعذر عليه البيعة لكونه في البرية و السفر أو يتيسر له ، لكن تبدوله و تفرغ عزمته قبل وصوله إليها ، فيكون الصلاة و تعظيم الله سبحانه بها في غاية القلة ، و في هذه الشريعة جميع الأرض مسجد ، فيكون تعظيم الله و إجلاله في غاية الكثرة . و سادسها : إن جميع الشرائع لم تحل فيها الغنائم لأحد ، بل تقدم على النيران فتحرقها ، و أحلت الغنائم في هذه الشريعة ، و معلوم بالضرورة أن صون المالية عن الضياع و الاستعانة على الدين و الدنيا بها ، واقع في نظر الحكمة ، و أتم في مراعات المصلحة ، فتكون هذه الشريعة أفضل الشرائع ، و هو المطلوب - و سابعها : إنه سبق في علم الله جل شأنه بعث محمد ﷺ و أنه جعله أفضل الرسل و آخرهم ، فأخره الله سبحانه ، فيكون عليه السلام أكثر علمًا و إعلامًا و مداية و إفهامًا ، فتكون أمته أكثر فضلًا على الأمم بالعلوم و المناقب : كما فضل مذهبها في شرعها على سائر المذاهب . و ثامنها : إن هذا النبي الكريم أوفر نصيبًا من نعيم الآخرة من سائر الأنبياء ، و كذلك أمته أكثر اتساعًا في

الأخرة في النعيم الجسماني و النفساني من سائر الأمم ، وهم أكثر أهل النعيم عددًا ، قال عليه الصلاة و السلام : إني أرجو أن تكونوا ثلثي أهل الجنة ، فزادوا على سائر الأمم نعيمًا و عددًا ، فلذلك لا نجد علم تفاصيل البعث و الحشر و الصراط و الميزان و أحوال أهل الجنان و النيران ، و ما يتفق في المحشر من الوقائع ، و ما يكون في القبور قبل ذلك ، و ما علم منه فإنه علم من أخبار هذه الأمة ، و لله الحمد و الله تعالى هو المحمود حمدا يليق بجلاله على ما خصنا به من الرسالة المحمدية و الكرامة الأبدية و المواعب السرمدية ، قال الشارح - روح الله روحه -

..... و لا شك أن خيرية الأمة بحسب كمالهم في الدين ، و ذلك تابع لكمال نبيهم الذي يتبعونه . و الاستدلال بقوله عليه السلام : أنا سيد ولد آدم و لا فخر لي ، ضعيف ، لأنه لا يدل على كونه أفضل من آدم بل من أولاده

((و لا شك أن خير الأمة بحسب كمالهم في الدين)) : بل هذا الكمال ثابت لهم بوجوه شتى لا تعد و لا تحصى و لا تكفي لإحصائها الدفاتر ، و قد تقدم منا نهد منها في هذا المقام و شذر منها في صدر الكتاب . ((و ذلك تابع لكمال نبيهم الذي يتبعونه)) : إنه بعث إلى الخلق عامة كافة ، و ختم به ديوان الأنبياء ، و أنزل عليه القرآن الذي لم ينزل من السماء كتاب يشبهه و لا يقاربه ، فهو نور الله سبحانه و هداية و برهان ، و القرآن نور و هداية و برهان ، قال الله سبحانه : ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم و أنزلنا

إليكم نورا مبينا ﴿ و قال : ﴿ يا أيها الناس قد جاكم من الله نور و كتاب مبين ﴿ و قال : ﴿ قالذين آمنوا به و عزروه و نصروه و اتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴿ و قال : ﴿ يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً و مبشراً و نذيراً و داعياً إلى الله بإذنه و مرجاً منيراً ﴿ و نظائره في القرآن كثيرة ، و الحق الحقيق : فلو اجتمع أهل الأرض لم يقدرُوا أن يذكرُوا نبياً جمع هذه الأوصاف كلها . ((و الاستدلال بقوله عليه السلام أنا سيد ولد آدم و لا فخر لي)) : يعني لأقول هذا فخراً ، و لكن تبليغاً للحق ، و الحديث رواه مسلم من حديث أبي هريرة ، أخرجه ابن ماجة و الترمذي و حسنه من حديث أبي سعيد ، و من حديث أنسٍ نحوه ، و زاد لفظ القيامة ((ضعيف)) : و استدل على وجه ضعف الاستدلال به بقوله : ((لأنه لا يدل على كونه أفضل من آدم بل من أولاده)) . و العجب من الشارح مع وفور علمه و كمال فضله ، كيف قال : و الاستدلال به ضعيف ؛ لأن المتبادر عرفاً من لفظ ولد آدم ، نوع الإنسان ، كما في قوله سبحانه : ﴿ و لقد كرّمنا بني آدم ﴿ إذ لا خلاف في أن المراد ببني آدم فيه نوع الإنسان ، فلا يرد تشويش الشارح ، و حاصل الحديث : إنما كان نبينا سيد ولد آدم ؛ لأن جميع الأنبياء نواب له من لدن آدم إلى آخر الرسل ، و هو عيسى بن مريم ، كما أبان عن ذلك حديث : لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي ، و صدق في ذلك فإنه لو كان موجوداً بجسمه من لدن آدم إلى زمان وجوده ، لكان جميع بني آدم تحت شريعة حسا ، و لهذا لم يبعث نبي إلى الناس كافة إلا و هو خاصة ، فجميع شرائع الأنبياء هي بالحقيقة شرعه ﷺ ظاهراً و باطناً .

اللهم صل أفضل صلاة على أسعد مخلوقاتك سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم ، الحمد لله أولاً و آخراً .

..... و الملائكة عباد الله تعالى عاملون بأمره ، على ما
 دل عليه قوله تعالى : ﴿ لا يسبقونه بالقول وهم بأمره
 يعملون ﴾ ، و قوله : ﴿ لا يستكبرون عن عبادته و
 لا يستحسرون ﴾

الملائكة: الملائكة أجسام نورانية لطيفة والإيمان بهم واجب

((و الملائكة)) : و هم أجسام نورانية لطيفة سمواءه : لأنهم سفراء و
 وسائط بين الله سبحانه و بين الناس ، صادقون فيما أخبروا به عنه سبحانه ،
 بالغون في الكثرة إلى حد لا يعلمه إلا الله سبحانه ، فيجب الإيمان بهم على
 الإجمال : إلا من ورد تعيينه باسمه المخصوص . أو نوعه ، فيجب الإيمان بهم
 تفصيلا ، فالأول كسيدنا جبرئيل ، و ميكايل ، و اسرافيل ، و عزرائيل ، و

منكر ، ونكير ، ورضوان ، ومالك ، والثاني كحملة العرش والحفظة ، وهم ملائكة موكلون على حفظ العبد موكلون على كتابة ما يصدر عن المكلف قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً أو همماً أو عزمًا أو تقريراً ، خيراً أو شراً ، وإنهم يقطعون المسافات التي بين السماوات والأرض في مدة قصيرة جداً ، وإنهم يمرون أمامنا ولا نراها ، وإنهم يفعلون أفعالا تعجز عنها القوى البشرية ، وإن السماوات مملوءة بهم .

بيان الاختلاف في حقيقتهم، والرد على النصارى والفلاسفة الدهرية

اختلف العقلاء في حقيقتهم بعد اتفاقهم على أنهم ذوات موجودة قائمة بأنفسها ، فذهب جمهور المسلمين إلى أنهم أجسام لطيفة نورانية تتشكل بأشكال مختلفة شأنهم الطاعة ، منقسمة إلى قسمين : قسم شأنهم الاستغراق في معرفة الحق والتزيه والتقديس ، وهم العليون والملائكة المقربون ، وقسم يدبر الأمر من السماء إلى الأرض على ما سبق به القضاء و جرى به القلم ، فمنهم سماوية ، ومنهم أرضية ، وهم المدبرات أمراً لا يفعلون ما يؤمرون به وتمسكوا بأن الأنبياء كانوا يرونهم هكذا .

وقالت طائفة قليلة من النصارى : هي النفوس الفاضلة البشرية المفارقة للأبدان ، وهذا قول باطل بدامه ؛ إذ النفوس البشرية مخلوقات بعد آدم ، وقد حكم الله سبحانه الملائكة بالسجود لآدم . وأما الفلاسفة الدهرية فزعموا أنهم عقول مجردة مخالفة للنفوس الناطقة البشرية في الحقيقة ، وهذا في الواقع إنكار عن وجودهم ، دلائل لهم على ذلك . لا عقلاً ولا نقلاً والإيمان بهم نطق بوجوده القرآن وتواترت به الأخبار ، بل عليه مدار النبوة .

الملائكة يقطعون المسافات الشاسعة بين تلك الأجسام

السماوية بمدة قصيرة جداً، فلا مانع منه عقلاً

أما أنهم يقطعون المسافات الشاسعة بين تلك الأجسام السماوية بمدة قصيرة جدًا فلا مانع منه عقلاً ؛ لأن سرعة الحركة ليست محصورة بحد محدود ، وهذا نجم المشتري على ما في علوم الهيئة عندكم ، يجري ثلاثين ألف ميل في الساعة ، وهو أكبر من أرضنا بألف وأربع مئة مرة ، على ما يقول الفلكيون منكم ، ثم هذا القمر الاصطناعي الذي سموه فلاسفة الروس سبوتنيك - يعنى القمر - باللغة الروسية يتم دورته حول الأرض في سبع عشرة دقيقة ، وكان وزنه نصف طن إلى ثلاث فصاعدا ، فالله عز وجل الذي جعل هذه الأجسام الثقيلة العظيمة يقطعون تلك المسافات الشاسعة في تلك المدة الجزئية ، لا يبعد على قدرته القديمة العظيمة أن يجعل الملك يقطع تلك المسافات في مدة قليلة جدًا . أما عدم رؤيتنا إياها لشفا فتها ولطافتها ، مثل الهواء الخالص والنار الخالصة على أن الأمر ظاير جدًا على اعتقادنا بأن الرؤية بمحض خلق الله جل شأنه وعم قدرته وسلطانه . أما اقتدارها على التشكل بأشكال مختلفة ، فإنه جائز عقلاً عندكم وداخل تحت قدرة الله جل جلاله وتصرفه .

وأما أنها تعمل أعمالاً تعجز عنها القوى البشرية مع أنها أجسام لطيفة ، فبعد النظر إلى أعمال الرياح التي تقلع الأشجار العظيمة وأعمال القوة الكهربائية التي تجر الأثقال التي تعجز عنها ألوف الرجال فلا غرابة . وأما أن السماء مملوءة بالملائكة ، فلاستغراب في ذلك ، فهم خلق من جملة المخلوقات أسكنهم الله سبحانه تلك السماوات كما أسكن عالم الأرض في الأرض ، وبالجملة ليس في شيء من هذه الوجومات العقلية دليل على إنكار وجودها ، فالإنكار فاسد وكاسد ، فافهم .

الملائكة معصومون عن الذنوب عند أهل الحق

((عباد الله تعالى عاملون بأمره)) : إشارة إلى أنهم معصومون ، اختلفوا

في عصمتهم بعد الاتفاق على أنهم مؤمنون فضلاء ، و الجمهور على أنهم معصومون عن الذنوب . ((على ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون ﴾ ، و قوله : ﴿ لا يستكبرون عن عبادته و لا يستحسرون ﴾)) .

و بضرورة العقل من شأنه كذا و صفته كذا لا يصدر عنه الذنوب ، و قال في موضع : ﴿ و يفعلون ما يؤمرون ﴾ قوله : يفعلون ما يؤمرون ، يتناول جميع الملائكة في جميع المأمورات و ترك جميع المنكرات ، و قال في موضع : ﴿ يسبحون الليل والنهار و لا يفترون ﴾ و في موضع : ﴿ فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار و هم لا يسأمون ﴾ فنص الله سبحانه على أنهم كلهم لا يسأمون من العبادة و لا يفترون من التسبيح والطاعة لا ساعة و لا وقتاً ، و هذا خبر عن التأييد ، و وجب أنهم متنعمون بذلك مكرمون به مفضلون بتلك الحال ، فنص الله سبحانه بالأدلة القاطعة على أنهم كلهم معصومون . و ما صدر عنهم في قصة خلق آدم من قولهم : ﴿ أتجعل فيها من يفسد فيها ﴾ ليس باعتراض على الله سبحانه و لا طعن في بني آدم على وجه الغيبة ، فإنهم أعلى من أن يُظنَّ بهم ذلك ، قال الله سبحانه في شأنهم و علو حالهم : ﴿ بل عباد مكرمون ﴾ على أن الغيبة لا تتصور في حق من لم يوجد بعد ، و يدل عليه قولهم : ﴿ سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾ ، اعتراف بالقصور و إشعار و اعتذار بأن سؤالهم كان استفساراً و لم يكن اعتراضاً ، و أنه قد بان ما خفى عليهم من فضل الإنسان و الحكمة في خلقه . و قولهم : ﴿ و نحن نسبح بحمدك و نقديس لك ﴾ و ليس من قبيل العجب والتفاخر ، بل مقرر لجهة الشبهة . فإن قال قائل : كيف لا يعصون ؟ والله سبحانه يقول : ﴿ و من يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم ﴾ قلنا : نعم ! هم متوعدون على المعاصي لما توعد نبينا إذ يقول له ربه : ﴿ لئن أشركت ليحبطن

عملك ﴿ ، وقد علم الله سبحانه أنه لا يشرك أبدًا ، وإن الملائكة لا يقول
أحد منهم أبدًا : إني إله من دون الله ، ولكن الله يقول ما شاء ويشرح ما شاء
ويفعل ما شاء ﴿ ولا معقب لحكمه ولا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ﴿ . فإن
قال قائل : إن الملائكة مأمورون لا منهيون ، قلنا : هذا باطل ، لأن كل مأمور
بالشيء فهو منهي عن تركه ، قال الله سبحانه : ﴿ يخافون ربهم من فوقهم ﴾ هذا
يدل أنهم منهيون عن أشياء يخافون عن فعلها .

..... ولا يوصفون بذكورة ولا أنوثة ، إذ لم يرد بذلك
نقل ولا دل عليه عقل

((ولا يوصفون بذكورة ولا أنوثة)) : ولا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون
ولا يتوالدون ، ولا ينامون ولا تكتب أعمالهم ولا يحاسبون . واستدل عليه
بقوله : ((إذ لم يرد بذلك)) : يعني بالاتصاف بالذكورة والأنوثة وغيرهما من
هذه الأوصاف ((نقل)) : من الكتاب والسنة ، يحشرون مع الإنس والجن ،
و يدخلون الجنة ويتنعمون فيها بما شاء . ((ولا دل عليه عقل)) : لأنهم
مخلوقون ما وراء العقل ، واحترز به عن الجن ، لأن الجن أجسام لطيفة
نارية قادرة على التشكل بأشكال مختلفة ، منهم المطيع ومنهم العاصي ،

يوصفون بالذكورة والأنوثة ، يتصرفون في الأجسام العنصرية ، و صبح النص بأنهم يوسوسون في صدور الناس و الشيطان يجري من بني آدم مجرى الدم ، فوجب التصديق بكل ذلك حقيقة ، و قد علمنا بضرورة العقل إمكان وجودهم ؛ لأن قدرة الله سبحانه لا نهاية لها ، يخلق ما يشاء ، و لا فرق بين أن يخلق خلقاً عنصرهم التراب و الماء و بين أن يخلق خلقاً عنصرهم النار و الهواء ، بل كل ذلك سواء . و ممكن في قدرته ، و أخبرت الأنبياء الذين شهد الله سبحانه بصدقهم على وجود الجن في العالم ، و قد جاء النص بذلك ، و بأنهم أمة عاقلة متعبدة موعودة متوعدة متناسلة يموتون ، و أجمع المسلمون على ذلك ، نعم ! النصارى و المجوس و الصابئون ، و أكثر اليهود حاشا السامرة من اليهود ، و القرآنية و النجربة ، من أشقياء الهند ، فمن أنكر الجن أو تأول فيهم تأويلاً يخرجهم به عن هذا الظاهر ، فهو كافر .

..... و ما زعم عبدة الأصنام أنهم بنات الله تعالى محال باطل ، و إفراط في شأنهم . كما أن قول اليهود : إن الواحد فالواحد منهم قد يرتكب الكفر ، و يعاقبه الله بالمسخ تفريط و تقصير في حالهم

((و ما زعم عبدة الأصنام أنهم بنات الله تعالى محال باطل)) : و هذا كذب فاحش ممتنع تشبه الخرافات التي يتحدث بها النساء بالليل إذا غزلن ، و هؤلاء الكفرة المستخفون بربه و بملائكته و برسله ، و ما حظهم إلا الخزي في الدنيا و الخلود في النار في الآخرة ((و إفراط في شأنهم)) : تجاوز عن الحق في جانب الكمال .

زعمت اليهود أن الملائكة قد ارتكب الكفر هذا قول صدر من حماقتهم وجهلهم

((كما أن قول اليهود : إن الواحد فالواحد منهم قد يرتكب الكفر)) :
فأعجبوا لوغادة مؤلاء الأوباش و لردالة مؤلاء ، كذبوا أعظم الكذب ، و
مؤلاء الملاعنة أحرق الأمم و أكذبهم و أكفرهم ، و في أيديهم كتب مبدلة
محرفة مكذوبة ، و شريعة موضوعة مستعملة من أكابرهم و محابريهم ، و ما
بقي في فساد دينهم شبهة بوجه من الوجوه ، ((و يعاقبه الله بالمسخ)) : و هو
عبارة عن تبديل صورة إلى أقبح منها مثل مسخ البشر قرودة و خنازير في الأمم
السابقة . ((تفريط و تقصير في حالهم)) : و هو التجاوز عن الحق في جانب
النقصان ، و فساد مدين القولين ظاهر بالبرهان . و قبل البرهان ، بل لا تعلم
كفرا أعظم من كفر أهل مدين القولين و لا استهزاء بالله و برسله أعظم من
استهزاء أهل مدين القولين .

الكلام على جهالات اليهود و مؤلاء الملاعنة أكفر الأمم و أحقرهم

و لا شك لأدنى العاقل في شقاوة اليهود و غباوتهم و جهلهم ، هذا كله
صدر من حماقتهم و جهلهم : و من جهلهم و غباوتهم أن الله سبحانه أراهم
من آيات قدرته و عظيم سلطانه ، و صدق رسله بما لا مزيد عليه ، ثم أنزل
عليهم بعد ذلك كتابه ، و عهد إليهم فيه عهده ، و أمرهم أن يأخذوه بقوة
فيعبدوه بما فيه : كما خلصهم من عبودية فرعون و القبط ، فأبوا أن يقبلوا
ذلك و امتنعوا منه ، فطَبَّقَ الجبل العظيم فوق رؤوسهم على قدرهم ، و قيل
لهم : إن لم تقبلوا أطبقته عليكم فقبلوه من تحت الجبل ، قال ابن عباس :
رفع الله الجبل فوق رؤوسهم ، و بعث نارا من قبل وجوههم ، و أتاها
البحر من تحتهم ، و نودوا إن لم تقبلوا أو ضحكتكم بهذا ، و أحرقتكم
بهذا : و أغرقتكم بهذا . فقبلوه ، و قالوا : سمعنا و أطعنا و لو لا الجبل ما
أطعناك ، و لما آمنوا بعد ذلك قالوا : سمعنا و عصينا . و من جهلهم أنهم

شاهدوا الآيات ورأوا العجائب ثم قالوا : بعد ذلك : لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ، وكان الله سبحانه أمر موسى أن يختار من خيارهم سبعين رجلاً لميقاته ، فاخترهم موسى وذهب بهم إلى الجبل ، فلما دنا موسى من الجبل وقع عليه عمود الغمام : حتى تغطى الجبل ، وقال للقوم : ادنوا ، ودنا القوم : حتى إذا دخلوا في الحجاب . وقعوا سجوداً ، فسمعوا الرب وويكلم موسى ، ويأمره ، وينهاه ويعهد إليه ، فلما انكشف الغمام قالوا : لن نؤمن لك : حتى نرى الله جهرة . ومن جهلهم أن هارون لما مات ودفنه موسى قالت بنو إسرائيل لموسى : أنت قتلته حسدته على خلقه ولينه من محبة بني إسرائيل له ، قال : فاخترنا سبعين رجلاً فوقفوا على قبر هارون ، فقال موسى : يا هارون ! أقتلت أم مت ؟ قال بل مت وما قتلتني أحد ، فحسبك من جهالة أمة وجفائهم اتهموا نبيهم ونسبوه إلى قتل أخيه . فقال موسى : ما قتلتهم فهم لم يصدقوه : حتى أسمعهم كلامه وبراءة أخيه مما رموه به . ومن جهلهم أن الله سبحانه شبههم في جهلهم التوراة وعدم الفقه فيها والعمل بها بالحمار يحمل أسفاراً ، وفي هذا التشبه من النداء على جهالاتهم وجوه متعددة : منها : أن الحمار من أبلد الحيوانات التي يضرب بها المثل في البلادة ، ومنها : أنهم حُمِلُوا لا أنهم حملوا طوعاً واختياراً : بل كانوا كالمكلفين لما حملوه لم يرفعوا به رأساً ، و منها : أنهم حيث حملوا تكليفاً وقهراً لم يرضوا بها ، ولم يحملوا رضاً واختياراً ، وقد علموا لابد لهم منها وإن حملوا اختياراً كانت لهم العاقبة في الدنيا والآخرة خيراً ، ومنها : أنها مشتملة على صالح معاشهم ومعادهم و سعادتهم في الدنيا والآخرة ، فإعراضهم عن التزام ما فيه سعادتهم وفلاحهم إلى ضده من غاية الجهل والغباء وعدم الفطنة . ومن جهلهم وقلة معرفتهم طلبهم عوض المن والسلوى الذين مما أطيب الأطعمة وأنفعها وأوفقها للغذاء الصالح ، البقل والقثاء والثوم والعدس والبصل ، ومن رضى باستبدال هذه الأغذية عوضاً عن المن والسلوى لم يكثر عليه أن يستبدل الكفر بالإيمان والضلالة بالهدى ، والغضب بالرضى : والعقوبة بالرحمة : و

هذه حال من لم يعرف ربه ولا كتابه ولا رسوله . وهذا وأضعافه من الجهل وفساد العقل قليل على من كذب أنبياء الله ورسله ، و جاهر بمعاداته و معادات ملائكته و أنبيائه و أمل ولايته ، فأى شيء عرف من لم يعرف الله و رسله و أنبيائه ، و أى حقيقة أدرك من فاتته هذه الحقيقة ، و أى علم أو عمل حصل لمن فاتته العلم بالله والعمل بمرضاته و معرفة الطريق الموصلة إليه . بعث الله أنبيائه و رسله ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور ، فمن أجابهم خرج إلى الفضاء والضياء ، ومن لم يحبهم بقي في الشك والظلمة التي خلق فيها ، و هي ظلمة الطبع و ظلمة الجهل و ظلمة الهوى و ظلمة الغفلة عن نفسه ، فهذه جملتها ظلمات خلق فيها العبد ، فبعث الله تعالى أنبيائه و رسله لإخراجه منها إلى العلم والمعرفة والإيمان والهداية التي لا سعادة للنفس بدونها البتة ، فمن أخطأ هذا النور أخطأ حظه ونصيبه وسعادته ، و صار يتقلب في ظلمات بعضها فوق بعض ، فمدخله ظلمة و مخرجه ظلمة ، و قوله ظلمة و عمله ظلمة ، و هو متخبط في ظلمات طبعه و مواه و جهله و غفلته ، فهو أشرق له الشيء من نور النبوة لكان بمثابة إشراق الشمس على بصائر الخفاش - نعوذ بالله من الضلالة -

..... فإن قيل : أليس قد كفر إبليس وكان من الملائكة
بدليل صحة الإستثناء منهم ، قلنا : لا . بل كان من الجن
ففسق عن أمر ربه ، لكنه لما كان في صفة الملائكة في باب
العبادة ورفعة الدرجة وكان جنياً واحداً مغموراً فيما بينهم
صح استثناءه منهم تغليباً .

ليس إبليس العين من الملائكة ويدل عليه وجوه

((فإن قيل : أليس قد كفر إبليس وكان من الملائكة)) واحتج المخالف
أولاً بأن إبليس قد كفر ، وكان من الملائكة ، فصار مطروداً ملعوناً ((بدليل

صحة الإستثناء منهم)) : وإنما قلنا : إنه كان من الملائكة لوجهين : الوجه الأول قوله : ﴿ فسجدوا إلا إبليس ﴾ وقوله : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس ﴾ والإستثناء لا يكون إلا من الجنس . والوجه الثاني : إنه لو لم يكن من الملائكة لكان حكم الله للملائكة بالسجود غير متناول له ، فوجب أن لا يحصل له صفة الذنب بترك السجود فضلاً عن الكفر . ((قلنا : لا)) : يعني لا نسلم أن إبليس كان من الملائكة ، ويدل عليه وجوه : الوجه الأول : أن إبليس كان من الجن ، والجن ليسوا من الملائكة لقوله سبحانه : ﴿ و يوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للملائكة أ هؤلاء إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانه أنت ولينا بل يعبدون الجن ﴾ ، فوجب أن يكون الجن جنساً آخر غير الملائكة . والوجه الثاني : إن إبليس له ذرية لقوله سبحانه : ﴿ أ فتتخذونه وذريته أولياء من دون ﴾ والملائكة لا ذرية لهم ، لأن الذرية لا تكون إلا عند اجتماع الذكر والأنثى ، وليس في الملائكة أنثى لقوله سبحانه : ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ﴾ الوجه الثالث : إن إبليس مخلوق من النار قال سبحانه حكاية عنه : ﴿ خلقتني من نار و خلقتني من طين ﴾ وفي موضع : ﴿ والجنان خلقناه من نار السموم ﴾ وفي موضع : ﴿ خلق الجن من مارح من نار ﴾ ، وفي الحديث عن عائشة : خلقت الملائكة من نور و خلق الجن من مارح من نار . وأجاب القاضي البيضاوي عن حديث عائشة بأن المراد بالنور هي النار المصفاة اللطيفة ، و شنع عليه الحافظ الجلال السيوطي ، وقال : هذا موافقة التوغل في الفلسفة وقلة معرفة الحديث ، تدبر . ((بل كان من الجن ففسق عن أمر ربه)) : اقتباس وإشارة إلى كونه جنياً ، ثابت بالنص ، ((لكنه . لما كان في صفة الملائكة في باب العبادة ورفعة الدرجة وكان جنياً واحداً مغموراً فيما بينهم صح استثناءه تغليباً)) : حاصله : إن الاستثناء من غير الجنس بلوغ كثير في القرآن ، وفي كلام بلغاء العرب ، وإنه استثناء منقطع أو

استثناء متصل توسعا وتغليبا ، و به يدفع أنه لو لم يكن ملكا لما كان أمر
الملائكة متناولا له ، فتأمل .

..... و أما هاروت ماروت فالأصح أنهما ملكان لم
يصدر عنهما كفر ولا كبيرة ، وتعذيبهما إنما هو على وجه
المعاقبة كما يعاتب الأنبياء على الزلة و السهو . و كانا
يعظان الناس ويقولان : إنما نحن فتنة فلا تكفر ولا كفر
في تعليم السحر

هاروت وماروت ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة

والرد على المبطلين

((و أما هاروت ماروت فالأصح أنهما ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا

كبيرة ، و تعذيبهما إنما هو على وجه المعاتبة كما يعاتب الأنبياء على الزلة و السهو)) : و احتج المخالف بقصة هاروت و ماروت ، والقصة مشهورة . والجواب عنه ليس الأمر ما يقال في تلك القصة ، بل الحكم في إنزالهما أن السحرة كانوا يتلقون الغيب من الشياطين ، وكانوا يلقونها في ما بين الخلق ، و كان ذلك تشبيهاً بالوحي النازل على الأنبياء ، فآله سبحانه أمرهما بالتزول إلى الأرض ؛ حتى يعلموا كيفية السحر للناس ، حتى يظهر بذلك الفرق بين كلام الأنبياء و بين كلام السحرة ، وإليه الإشارة في قوله حكاية عنهما : ﴿ إنما نحن فتنة فلا تكفر ﴾ يعني نحن نعلمكم السحر لتتوصلوا به إلى الفرق بين المعجزة والسحر ، فلا ينبغي أن تستعملوا في أغراضكم الباطلة ، فإنكم إن فعلتم ذلك كفرتهم . فالحاصل : إنه سبحانه إنما أنزلهما ليحصل بسبب إرشادهما الفرق بين الحق والباطل ، و بين السحر والمعجزة ، والملاحدة والملاعنة قلبوا القصة ، وجعلوا ذلك سبباً واهياً للطعن في هذين المعصومين ، و ذلك جهل عظيم . قال شيخ الإسلام إبراهيم البيهقوري في شرحه لأمر البراهين : ما ينقل عن هاروت و ماروت ، لأنه إنما ينقله المؤرخون عن الإسرائيليات - أي كتب اليهود والنصارى - ولم يصح فيه خبر ، و ما يذكره كذبة المؤرخين من أنهما عوقبا و مسخا . كذب و زور ، و لا يجوز اعتقاده ، بل الذي يجب اعتقاده : أن تعليمهما السحر لم يكن لأجل العمل به ؛ بل للتحذير منه ، و ليظهر الفرق بينه و بين المعجزة ، فإنه قد وقع أن السحرة كثروا بسبب استراق الشياطين السمع ، و تعليمهم إياهم ، فظنَّ الجهلاء أن معجزات الأنبياء سحر ، فأنزلها الله ليعلموا الناس كيفية السحر ؛ ليظهر لهم الفرق بينه و بينها . قال الراقم : و بهذا بطل ظن ما ظن أن هاروت و ماروت كانا ملكين فعصيا ؛ و قد أعاد الله سبحانه الملائكة من مثل هذه الصفة بما ذكرنا أنفا : إنهم لا يعصون الله و يفعلون ما يؤمرون ، و بإخبار الله سبحانه : إنهم لا يسأمون و لا يفترون عن

طاعته و عبادته ، فوجب يقيناً أنه ليس في الملائكة عاص البتة لا بعمد ولا بخطأ ولا بنسيان ، قال الله سبحانه : ﴿ جاعل الملائكة رسلاً ﴾ فكل الملائكة رسل الله سبحانه ، والرسل معصومون .

((و كانا يعظان الناس و يقولان : إنما نحن فتنة)) : يعني ابتلاء و امتحان. فلاتكفر يعني لاتعتقدوا و لاتعملوا بالسحر ، فإن ذلك كفر ، فإن قال قائل : إن ماروت و ماروت يعلمان الناس السحر ، و تعليمه كفر ، دفعه الشارح - قدس سره - بقوله : ((و لا كفر في تعليم السحر)) : يعني إن كان فيه ما يخل شرطاً من شرائط الإيمان : من قول أو فعل ، كان كفراً وإلا فلا .

..... بل في اعتقاده و العمل به . و الله تعالى كتب أنزلها على أنبيائه ، و بين فيها أمره و نهيه و وعده و وعيده ، و كلها كلام الله تعالى و هو واحد ، و إنما التعدد و التفاوت في النظم المقرو المسموع . و بهذا الاعتبار ، كان الأفضل هو القرآن ثم التورات و الإنجيل و الزبور . كما أن القرآن كلام واحد لا يتصور فيه التفضيل . ثم باعتبار القراءة و الكتابة يجوز أن يكون بعض السور أفضل كما ورد في الحديث ، و حقيقة التفضيل أن قراءته أفضل ، لما أنه أنفع أو ذكر الله فيه أكثر ، ثم الكتب قد نسخت بالقرآن تلاوتها و كتابتها و بعض أحكامها .

والمعراج (١) لرسول الله صلى الله عليه وسلم في اليقضة بشخصه إلى السماء ثم إلى ما شاء الله تعالى من العلى حق ، أى ثابت بالخير المشهور ، حتى أن منكره يكون مبتدعا ، و إنكاره وإدعاء استحالاته إنما يبتنى على أصول الفلاسفة ، وإلا فالخرق والاليتام على السموت جائز ، والأجسام متماثلة يصح على كل ما يصح على الآخر ، والله تعالى قادر على الممكنات كلها ؛ فقولها في اليقضة إشارة إلى الرد على من زعم أن المعراج كان في المنام على ما روى عن معاوية أنه سئل عن المعراج فقال : كانت رؤيا صالحة وروى عن عائشة أنها قالت ما فقد جسد محمد عليه السلام ليلة المعراج ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ﴾ و

(١) ترك شرحه المصنف العلامة الأفغاني رحمه الله تعالى . (محمود شبير الرانديري)
اجيب بأن المراد الرؤيا بالعين ، والمعنى ما فقد جسده عن الروح بل كان مع روحه و كان المعراج للروح و الجسد جميعا . وقوله : بشخصه ، إشارة إلى الرد على من زعم أنه كان للروح فقط و لا يخفى أن المعراج في المنام أو بالروح ليس مما ينكر كل الإنكار . والكفرة ، أنكروا أمر المعراج غاية الإنكار بل كثير من المسلمين قد ارتدوا بسبب ذلك . وقوله : إلى السماء إشارة إلى الرد على من زعم أن المعراج في اليقضة لم يكن إلا بيت المقدس على ما نطق به الكتاب ، وقوله : ثم إلى ما شاء الله تعالى ، إشارة إلى اختلاف أقوال السلف ،

ف قيل : إلى الجنة ، و قيل : إلى العرش ، و قيل : إلى فوق العرش ، و قيل : إلى طرف العالم . فالإسراء وهو من المسجد الحرام إلى بيت المقدس قطعي ثبت بالكتاب . و المعراج من الأرض إلى السماء مشهور و من السماء إلى الجنة أو إلى العرش أو غير ذلك آحاد . ثم الصحيح أنه عليه الصلاة و السلام إنما رأى ربه بفواده لا بعينه . و كرامات الأولياء حق ، و الولي هو العارف بالله تعالى و صفاته حسب ما يمكن ، المواظب على الطاعات ، المجتنب عن المعاصي

((بل في اعتقاده و العمل به)) يعني إن اعتقد حقيقته بمعنى أنه ليس بحرام شرعاً فكفر ، و بالعمل به . فإن كان بارتكاب الكفر فكفر ، وإلا فلا .

لله تعالى كتب والتحقيق الإمساك عن حصرها في عدد

((و لله تعالى كتب)) : أي المنزلة من السماء إلى الأرواح أو على لسان ملك؛ لأنه اتفق أهل السنة من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة على أنه سبحانه موصوف بصفة الكلام . ((أنزلها على أنبيائه)) : يعني على بعض أنبيائه ، و هذا أحد ما يجب به الإيمان مما نطقت به النصوص القرآنية و الأخبار النبوية . ((و بين فيها أمره و نهيه و وعده و وعيده)) : و هذا كله مما لا يخفى . ((و كلها كلام الله)) : حقيقة وصفة أزلية قائمة بذاته سبحانه ، ((و هو واحد)) : وحدة شخصية ، و معناه إن كلامه النفسي لا ينقسم في الأزل إلى الأمر و النهي و الخبر و الاستفهام و النداء : بل يحصل ذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات : كالعلم و القدرة و السمع و البصر و غيرها من الصفات الحقيقية الذاتية الأزلية القائمة بذاته العلية . ((و إنما التعدد و التفاوت في النظم المقرو المسموع و بهذا الاعتبار)) : يعني باعتبار أن التعدد و التفاوت إلى آخره . ((كان الأفضل هو القرآن ثم التورات و الإنجيل و الزبور)) : و هذه

الأربعة أعظمها وأشهرها . وقد اشتهر أنها مئة وأربعة ، قال الشيخ العلامة أبو المنتهى الحنفي في شرحه لفقهِ الأكبر : وجميع الكتب المنزلة على الرسل مائة وأربعة ، أنزل على آدم منها عشر صحائف ، و على شِيث خمسون صحيفةً ، و على إدريس ثلاثون صحيفةً ، و على إبراهيم عشر صحائف ، والتورات على موسى ، والزبور على داؤود ، والإنجيل على عيسى ، والفرقان على نبينا محمد - ﷺ - .

أقول : و فيه أقوال أخر نقلها في " شرح أم البرامين " و في الشرح و التحقيق الإمساك عن حصرها في عدد ، فيجب اعتقاد أن الله أنزل كتباً من السماء على الإجمال ، نعم ! الأربعة يجب معرفتها تفصيلاً - وبالله التوفيق - .
 ((كما أن القرآن كلام واحد)) : يعني في درجة واحدة من الفضيلة .
 ((لا يتصور فيه التفضيل)) : من حيث أنه كلام الله سبحانه ؛ لأن هذه الفضيلة يعم الآيات و السور كلها . ((ثم باعتبار القراءة و الكتابة يجوز أن يكون بعض السور أفضل كما ورد في الحديث)) : و الأحاديث فيها كثيرة غير محصاة . ((و حقيقة التفضيل إن قراءته أفضل لما أنه أنفع)) : للمتدبر و المتفكر و العالم به . ((أو ذكر الله فيه أكثر)) : أو لأن ذكر الله سبحانه و تقديسه و تنزيهه فيه أكثر . ((ثم الكتب قد نسخت بالقرآن تلاوتها و كتابتها)) : فعلى هذا لا يجوز تلاوتها و كتابتها ؛ كما لا يجوز العمل بأحكامها المنسوخة . قلت : إن حرمة التلاوة و الكتابة إمانة عظيمة لا تناسب الكتب الإلهية السماوية - و الله أعلم - ((وبعض أحكامها)) : لا كلها ، و لا نعمل منها إلا بما قصه الله سبحانه علينا في القرآن الكريم ، ثم مفهوم النسخ معلوم في فنه ، تفكر .

كرامات الأولياء ، حق والإيمان بها واجب والرد على القدريّة

((و كرامات الأولياء حق)) : خلافا للمعتزلة ؛ و الأستاذ أبو إسحاق منا . قوله : كرامات ، يعني الخوارق التي تصدر عن الأولياء ، وتسعى كرامات ، لأن الله سبحانه يريد بصدورها عنهم إكرامهم و إعزازهم . قوله : ((و الولي)) :

الولي في اللغة : القريب ، فإذا كان العبد قريبا من حضرة الله سبحانه ، بسبب كثرة طاعته وكثرة إخلاصه ، كان الرب سبحانه قريبا منه برحمته وفضله وإحسانه . قوله : حق : يعني ثابت بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ، فالإيمان والإذعان بها واجب ، وقد أنكرهما المعتزلة والأستاذ ؛ لأنها توجب التباس النبي ﷺ بغيره وتسد باب إثبات النبوة ، ورد بأنها بعكس هذا تفيد زيادة جلالة قدر الأنبياء ؛ حيث نالت أمتهم تلك المرتبة بالاقتداء بهم ، ولا التباس مع عدم دعوى النبوة فيها . وقال بعض العلام : ومن العجب أن قبر الأستاذ ينقض دعواه ، لأن الدعاء عنده يستجاب ، وهذه كرامة ، وأشار إلى تعريفه في عرف العلماء والأصفياء بقوله : ((وهو العارف بالله تعالى و صفاته حسب ما يمكن ، المواظب)) : صفة للعارف ومعناه المداوم والملازم . ((على الطاعات ، المجتنب عن المعاصي)) : يعني يجتنب الذنوب في الخلوات ، ويعلم أن الله سبحانه مطلع عليه ، وربما يصدر عنه المعصية ، وذلك لأن أمر الله قدرا مقدورا ! وقد حقق في موضعه أن العصمة مخصصة بالأنبياء لا بالأولياء .

..... المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات ، وكرامته ظهور أمر خارق للعادة من قبيله غير مقارن لدعوى النبوة ، فما لا يكون مقرونا بالإيمان والعمل الصالح يكون استدراجا . وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون معجزة

((المعرض)) : وهو في الأصل الذهاب عن المواجهة إلى جهة العرض ((عن الانهماك)) : عن الحرص والمبالغة والاستغراق ((في اللذات والشهوات)) : و يظهر من هذا التعريف أنه صادق على الصحابة كلهم ، لأنهم حققوا أنهم عدولون مجتهدون معرضون عن مواجب هوى النفس ، فيكونون كلهم أولياء .

((وكرامته ظهور أمر خارق للعادة من قبّله غير مقارن لدعوى النبوة)) : يعني ظهور أمر خارق للعادة على يد من لا يدعى النبوة ، فتخرج عنها المعجزة ، ولا بد أن تكون مقرونة بالإيمان ، فلذا قال :

بيان الفرق بين الكرامة والمعجزة والاستدراج

وغيرها من أنواع الخارقات

((فما لا يكون مقرونا بالإيمان والعمل الصالح يكون استدراجا)) : يعني أن السحر والاستدراج يظهر على يد الفساق والزنادقة والكفار الذين هم على غير شريعة ومتابعة . وأما الكرامة فلا تقع إلا على يد من بالغ في الاتباع ؛ حتى بلغ الغاية . و معنى أن الأمور الخارقة للعادة التي تكون لأعداء الله سبحانه مثل الدجال وإبليس وفرعون فما روى في الأخبار : أنه كان ويكون لهم ، لانسميها آيات ، فإنها للأنبياء ؛ ولا كرامة ، فإنها للأولياء ؛ ولكن نسميها قضاء حاجاتهم ، وليس من المستبعد قضاء الله سبحانه حاجات أعدائه ، والحكمة فيه أن الله سبحانه يقضي حاجات أعدائه استدراجاً لهم وعقوبة لهم ؛ فيفترون به - يعني بسبب قضاء حاجاتهم . ويزدادون طغيانا وكفرا ، فيستحقون بذلك عذاباً مهيناً ، قال الله سبحانه : ﴿ ولا يحسن الذين كفروا إنما نملي لهم خيراً لأنفسهم إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً ، ولهم عذاب مهين ﴾ ، وقال : ﴿ سنستخرجهم من حيث لا يعلمون ﴾ ، وقال : ﴿ حتى يأتيهم أمر الله وهم غافلون ﴾ وقال : ﴿ فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين ﴾ . فإن هلاك الكفار والعصاة من حيث أنه تخلص لأهل الأرض من فسادهم وشؤم عقائدهم وأعمالهم ، نعمة جلية يحق أن يحمد عليها . ((وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون معجزة)) : فتخرج عنها الكرامة ، فالخوارق ستة أنواع : الإرماس ، والمعجزة ، والكرامة ، والمعونة ، والاستدراج ، والإمانة . ووجه الضبط : فإن كان صدورهما من الأنبياء قبل

النبوة فأرماس ، وإن كان بعد النبوة فمعجزة ، وإن كان صدورها من غير الأنبياء ، فلو كان صدورها من الأولياء فكرامة ، وإن كان من عامة المسلمين تخليصا لهم من المحن و المكاره فمعونة ، ولو كان صدورها من الأشقياء و الكفار فاستدراج ، إن وافق غرض من ظهر على يديه ، وإلا فإمانة . وهي ما يظهر على يده تكديبا له ، كما وقع لمسيلمة الكذاب أن مسيلمة دعا الأعور أن تصير عوراه صحيحة ، فصارت صحيحة وتغل في بئر ليكثر مائها . فغاضت ، و تغل في بئر ليعذب مائها ، فصارت ملحا أجاجا .

..... و الدليل على حقية الكرامة ما تواتر من كثير من الصحابة و من بعدهم بحيث لا يمكن إنكاره ، خصوصا الأمر المشترك و إن كانت التفاصيل أحادا ، و أيضا الكتاب ناطق بظهورها من مريم و من صاحب سليمان

الدليل على حقية الكرامة ما تواتر من كثير

من الصحابة و من بعدهم وهذا كثير جدا

((و الدليل على حقية الكرامة ما تواتر من كثير من الصحابة و من بعدهم)) : يعني و لنا في إثباتها تواترها عن كثير من الصحابة و الذين

بعدمهم على وجه الإجمال ؛ ((بحيث لا يمكن إنكاره)) : وذلك لأن إنكارها في الواقع إنكار القطع ، وهو ممنوع عند جميع الطوائف ، ((خصوصا الأمر المشترك)) : يعني مطلق الكرامة بأي نوع كان ، ((وإن كانت التفاصيل أحادًا)) : فلا ينبغي لأحد التوقف في الإيمان بكرامات الأولياء ؛ لأنها جائزة عقلاً و واقعة نقلاً . أما جوازها عقلاً ، فلأنها من جملة الممكنات التي لا تستحيل على القدرة الإلهية ، و بذلك قال أهل السنة و الجماعة من المشائخ العارفين و الفقهاء و المحدثين .

و أما وقوعها نقلاً ، فمن ذلك قصة مريم الصديقة ، و من ذلك قصة صاحب سليمان مع سليمان ، و من ذلك قصة أصحاب الكهف ، ولذا قال : ((و أيضاً الكتاب ناطق بظهورها من مريم و من صاحب سليمان)) فإنكارها إنكار عن الحق الخالص ، و هو باطل كما لا يخفى .

..... و بعد ثبوت الوقوع لاجابة إلى إثبات الجواز ثم
أورد كلاما يشير إلى تفسير الكرامة و إلى تفصيل بعض
جزئياته المستعبدة جداً . فقال : فتظهر الكرامة على
طريق نقض العادة للولي من قطع المسافة البعيدة في
المدة القليلة ، كإتيان صاحب سليمان و هو آصف بن
برخيا على الأشهر بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف ، مع
بعد المسافة ، و ظهور الطعام و اللباس و الشراب عند
الحاجة كما في حق مريم فإنه ﴿ كلما دخل عليها زكريا
المحراب وجد عندها رزقا ، قال يا مريم أنى لك هذا قالت
هو من عند الله .

((و بعد ثبوت الوقوع لاحاجة إلى إثبات الجواز)) : يعني الإمكان لأن الوقوع مستلزم للإمكان لأنه يمتنع وجود الممتنع ، فأدلة الوقوع أدلة الإمكان ، ودلالة الإمكان على الوقوع التزامية . ((ثم أورد كلاما يشير إلى تفسير الكرامة :)) : توطية وتمهيد للمتن . ((فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة)) : التي يعبرون عنها بطي الأرض . ((كإتيان صاحب سليمان وهو آصف بن برخيا على الأشهر بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف)) : يعني من أدلة أهل السنة والجماعة قصة آصف ، و هي إحضاره عرش بلقيس في طرفة عين ، و إتيانه به قبل أن يرتد الطرف ، قال الله جل شأنه : ﴿ قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك ﴾ ((مع بعد المسافة)) : هي مسيرة شهرين ، و لم يكن ذلك معجزة لسليمان ؛ إذ لم يظهر على يده مقارنا لدعوى النبوة - فلا تكن من الغافلين - ((و ظهور الطعام واللباس و الشراب عند الحاجة كما في حق مريم)) : و من أدلة أهل السنة والجماعة قصة مريم ، قال الله سبحانه : ((﴿ كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا قال يا مريم انى لك هذا قالت هو من عند الله ﴾)) و قال الله لها أيضا : ﴿ و هزى إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا ﴾ و قال لها روح الأمين : ﴿ إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا ﴾ ، فإن حضور الرزق عندما من غير سبب ظاهر ، و تساقط الرطب عليها من النخلة اليابسة من غير أوانٍ ، و حدوث الحمل لها من غير الذكر ، هذه كلها من خوارق العادات ، و إنها ما كانت من الأنبياء على الأصح ، فوجب أن يقال : إن هذه الوقائع تكون من كرامات الأولياء ، و جعل هذه الأمور

معجزات لذكرياً أو إرماساً لعيسى مما لا يقدم عليه منصف عاقل . و من أدلة أهل السنة والجماعة قصة أصحاب الكهف ، إن الله سبحانه أبقي أهل الكهف ثلاث مئة سنة أو أزيد في النوم أحياء من غير أفة ، و هم ما كانوا من الأنبياء ، فوجب أن يكون هذا من باب الكرامة ، و من ضرورة العقل أن تلك الأحوال لو كانت معجزة للأنبياء لما جاز إخفائها ؛ لكنهم اجتهدوا في إخفائها ؛ حيث قالوا : ﴿ ولا يشعرون بكم أحداً ﴾ ، و أيضاً من بداهة العقل أن بقاء قوم مدة ثلاث مئة سنة أحياء لا يمكن أن يصير معلوماً للخلق ، و ما لا يمكن أن يصير معلوماً للخلق لا يمكن جعله معجزة دالة على صدق مدعي النبوة ، فثبت أن هذا لا يصلح أن يكون معجزة ، فلم يبق إلا أن يكون كرامة .

..... و المشي على الماء ؛ كما نقل عن كثير من الأولياء ، و الطيران في الهواء كما نقل عن جعفر بن أبي طالب ، و لقمان السرخسي و غيرهما ، و كلام الجماد و العجماء ، أما كلام الجماد فكما روي أنه كان بين يدي سلمان و أبي الدرداء قصعة فسبحت و سمعا تسبيحها ، و أما كلام العجماء فتكلم الكلب لأصحاب الكهف ، و كما روي أن النبي ﷺ قال بينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها ، إذا التفت البقرة إليه ، و قالت : إني لم أخلق لهذا و إنما خلقت للحرث ، فقال الناس سبحانه الله تتكلم البقرة ، فقال النبي ﷺ : أمنت بهذا ؛ و اندفاع المتوجه من البلاء و كفاية المهم عن الأعداء ، و غير ذلك من الأشياء مثل رؤية عمر - و هو على المنبر في المدينة -

جيشه بنهاوند ، حتى قال لأمر جيشه : يا سارية ! الجبل
الجبل تحذيرا له من وراء الجبل لمكر العدو به هناك و سماع
سارية كلامه مع بعد المسافة : و كشرب خالد السم من غير
تضرر به ، و كجريان النيل بكتاب عمر ،

((و المشي على الماء ؛ كما نقل عن كثير من الأولياء)) : أولياء هذه الأمة ،
أو مطلقاً ، و هذه واقعات غير محصاة ، و صحائف الصوفية الصافية مشحونة
مملوءة بها . ((والطيران في الهواء كما نقل عن جعفر بن أبي طالب)) : كان من
عظماء الصحابة ، وكان أشبه الناس خلقاً و خلقاً برسول الله ﷺ ، مات شهيدا
بوقعة مؤتة بعد قطع يديه ، فاعطي جناحين ، ولذا قيل : الطيار ، والكلام - و
إن كان في الكرمات الدنيوية حال الحياة - إنما يتم به حجة و إلزاماً ، على من
أنكر الخارقات مطلقاً . ((ولقمان السرخسي)) : أحد الأولياء الكبار والعارفين
الأخيار . ((و غيرهما)) : من الأولياء والأصفياء . ((و كلام الجماد والعجماء)) :
و من الكرامة كلام الجماد والعجماء . ((أما كلام الجماد فكما روي أنه كان بين
يدي سلمان)) : صحابي جليل ذو مناقب كثيرة ، في الحديث : إن الجنة تشاق
إلى ثلاثة : علي و عمار و سلمان . رواه الترمذي ، ((و أبي الدرداء)) : من عظماء
الصحابة والمجاهدين ، و أخى رسول الله ﷺ بين سلمان و أبي الدرداء ، فسكن
سلمان العراق و أبو الدرداء الشام ((قصبة فسبحت و سمعا تسبيحها)) :
سمع سلمان و أبو الدرداء تسبيح القصبة ، و هذا كرامة لهما . والحديث
أخرجه البيهقي و أبو نعيم كلاهما في دلائل النبوة . ((و أما كلام العجماء)) : و
هو ما لا ينطق كالإنسان ، و هي الحيوان و غيره . ((فتكلم الكلب لأصحاب
الكهف)) : و من الكرامة كلام كلب أهل الكهف معهم ، لما مربوا فاتبعهم
كلب ، فطردوه فتكلم ، و قال : لا تطردوني فإنني أحب أولياء الله سبحانه ، ((و
كما روي أن النبي ﷺ قال بينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها)) : و من
الكرامة كلام البقرة التي حمل عليها صاحبها المتاع .

((إذا التفت البقرة إليه ، وقالت : إني لم أخلق لهذا)) : يعني للحمل و الركوب ، ((و إنما خلقت للحرث)) : يعني للمزارعة ، و الحديث أخرجه الشيخان ، واللفظ للبخاري ، و هذا نص في أن الحمل والركوب على البقر ظلم ، قال الحافظ في " الفتح الباري " : استدل به على أن الدواب لا تستعمل إلا فيما جرت العادة باستعمالها فيه ، قال القاري في " المرقاة " : قلت : لا شك أن الحديث يفيد نفي جواز ركوب البقر ، ((فقال الناس)) : الصحابة متعجبين ((سبحانه الله تتكلم البقرة ، فقال النبي ﷺ : أمنت بهذا)) : لأن الله سبحانه قادر على تكليم الحيوانات ، و جعلها ناطقة بقدرته ، و هذه الواقعة من خارقات نبينا . ((و اندفاع المتوجه من البلاء وكفاية المهم عن الأعداء ، و غير ذلك من الأشياء مثل رؤية عمر - و هو على المنبر في المدينة -)) : كان يخطب يوم الجمعة . ((جيشه بنهاوند)) : بينه و بين المدينة مسيرة خمس مئة فرسخ . ((حتى قال لأمر جيشه : يا سارية ! الجبل الجبل)) : و من الكرامة رؤية الفاروق جيشه ، و هو أي الجيش بنهاوند العجم و هو على المنبر بالمدينة المنورة المشرفة ، حتى قال لأمر الجيش : ياسارية الجبل ! ((تحذيرا له من وراء الجبل لمكر العدو به هناك الخ)) : و في ذلك كرامتان : إحداهما رؤيته سارية مع بعد المسافة ، والثانية : إسماع سارية كلامه ، فهذه كرامة عظيمة و منقبة جسيمة دالة على جلالة شأنه و علو مكانه عند الله سبحانه ، والحديث أخرجه الخطيب في رواة مالك من طريق نافع عن ابن عمر ، و إسناده حسن ، و ابن دوية عنه من وجه آخر ، و أبو نعيم في دلائل النبوة عن عمر . ((و كشرب خالد)) : و هو خالد بن وليد بن مغيرة القرشي هاجر بعد الحديبية ، و أسلم ، و لقبه نبينا سيف الله ، و شجاعته معروفة مشهورة عند الناس . ((السم من غير تضرر به)) : و كان قد وجده في يد عبد المسيح في فتوح الحيرة فصالحوه و لم يحاربوه ، والحديث رواه أبو يعلي الموصلي في " مسنده " ، والبيهقي و أبو نعيم في " الدلائل " . ((و كجريان النيل بكتاب عمر)) : و هذا من أعجب العجائب ، و ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، و

هذه واقعة معروفة ، وحاصلها : أنه لما فتح عمرو بن العاص مصر ، قالوا : إن لنيلنا سنة لا يجري إلا بها ؛ بأن يلقي فيه جارية بكرًا إذا مضى أحد عشر ليلة من هذا الشهر ، وجعل عليها من الثياب والحلي أفضل ما يكون ، ثم ألقيناهما في هذا النيل ، فمنعهم عمرو بن العاص بأنه لا يكون في الإسلام أبدًا ، أو أنه يهدم ما قبله ، فجف النيل ، وهموا بالجلأ ، فكتب عمرو إلى فاروق ، فاستحسن منعه ونهية عن إلقاء الجارية ، فبعث الفاروق ببطاقة فيها : من عبد الله عمرًا أمير المؤمنين إلى نيل مصر ، أما بعد ! فإن كنت تجري من قبلك فلاتجر ، وإن كان الله يجريك فأسأل الله الواحد القهار أن يجريك ، فألقى عمرو بن العاص البطاقة في النيل قبل الصليب بيوم ، فأصبحوا وقد أجراه ستة عشر ذراعًا في ليلة واحدة ، وقطع الله سبحانه تلك الطريقة إلى يومنا .

..... و أمثال هذا أكثر من أن تحصى . و لما استدلت المعتزلة المنكرة لكرامة الأولياء ، بأنه لو جاز ظهور خوارق العادات من الأولياء لاشتبه بالمعجزة ، فلم يتميز النبي ﷺ من غير النبي . أشار إلى الجواب بقوله : و يكون ذلك - أي ظهور خوارق العادات من الولي الذي هو من أحاد الأمة - معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من أمته ، لأنه يظهر بها أي بتلك الكرامة أنه ولي ،

((و أمثال هذا أكثر من أن تحصى)) : من الأولياء ، و هذا يظهر من كتب الصوفية الصافية - قال الإمام فخر الدين الرازي : إن تشريف الله تعالى

عبده بمعرفته و محبته أعظم و أعلى من إعطائه رغيفا في المفازة أو سقية شربة من الماء ، فإذا لم يبعد الأول كيف يبعد الثاني ، وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول : من أصدق دليل على صحة طريقة الصوفية و إخلاصهم في أعمالهم ما يقع على أيديهم من الكرامات والخرافات ، قال : و من أدل دليل على إثبات جواز وقوع الكرامات كونها أفعالا خارقة للعادة .

احتج القدرية أن الخوارق لو ظهرت على غير الأنبياء ، لا لتبس النبي بالمتنبي ، والرد عليه بوجوه

((ولما استدلت المعتزلة المنكرة لكرامة الأولياء)) : إن كرامة الأولياء ثابتة شائعة بين أهل السنة والجماعة ، و وافقهم على ذلك أبوا الحسين من محققى المعتزلة ، و أنكروا سائر المعتزلة لعدمها فيما بينهم ، و ذلك من أدل دليل على أنهم من أهل البدعة ، و وافقهم على ذلك الأستاذ أبو إسحاق من علمائنا ((بأنه لو جاز ظهور خوارق العادات من الأولياء لاشتبه بالمعجزة ، فلم يتميز النبي ﷺ من غير النبي)) : احتج المنكرون بأن الخوارق لو ظهرت على غير الأنبياء لا لتبس النبي بالمتنبي ، لأن تميز الأنبياء عليهم السلام عن غيرهم إنما هو بسبب ظهور خوارق العادات ، فلو جاز أن يظهر الخارق للعادة على غيرهم لا لتبس النبي ﷺ بالمتنبي . والجواب عنه أن الكرامات والمعجزات وإن اشتركا في أن كل واحد منهما أمر خارق للعادة ؛ و لكن تمتاز المعجزة عن الكرامة بوجوه : أحدها : أن الدعوى شرط في النبوة وليست شرطا في الكرامة ، و ثانيها : أن الحاصل في النبوة ادعاء النبوة ، و في الكرامة إما أن لا يحصل الدعوى ، و إن حصلت فلا تكون دعوى النبوة بل دعوى الولاية . وثالثها : أن المعجزة لا تكون لها معارضة ، و الكرامة قد تكون لها معارضة ، و الحاصل : أن دليل النبوة ليس هو الفعل الخارق للعادة فقط ؛ بل هو الفعل المقرون

بدعوى النبوة مع عدم المعارضة ، و هذا المجموع لا يحصل لغير الأنبياء ، و هذا القدر من الفروق كاف للعاقل ، و إلا فالفروق لا تحصى . ((أشار إلى الجواب بقوله : و يكون ذلك - أى ظهور خوارق العادات من الولي الذي هو من أحاد الأمة - معجزة للرسول)) الخ : يعني مسامحةً و مجازاً ، و إلا فالمعجزة مشروطة بالتحدي ، والصدور على يد مدعي النبوة ، و المقارنة بقصد التصديق به ، بل هذه الأمور ملحوظة في عنوانها و مقومة لمفهومها ؛ و لو كانت خارجة عن درجة حقيقتها و معنونها ، و كل ذلك مفقود منها ، و لما يرد أن هذه الخارقات و الناقضات تصديقاً له إنما يتم لو كان الولي معترفا بنبوته و رسالته ، و لو لم يكن مقراً فكيف يعد كرامته معجزة للنبي ، فدفعه بقوله :

..... و لن يكون ولياً إلا و أن يكون محققاً في ديانته و إلا قرار بالقلب و اللسان برسالة رسوله ، مع الطاعة له في أوامره و نواحيه ، حتى لو ادعى هذا الولي الاستقلال بنفسه ، و عدم المتابعة لم يكن ولياً و لم يظهر ذلك على يده . و الحاصل : أن الأمر الخارق للعادة فهو بالنسبة إلى النبي عليه الصلاة و السلام معجزة ، سواء ظهر من قبله أو من قبل أحاد أمته ، و بالنسبة إلى الولي كرامة لخلوه عن دعوى.....

((و لن يكون ولياً إلا و أن يكون محققاً في ديانته و إلا قرار بالقلب و

اللسان برسالة رسوله)) : و حاصله : أن الكلام في الولي و كرامته لا في خوارق الكفرة الملاحنة و الزنادقة الملاحدة ((مع الطاعة له في أوامره و نواحيه حتى لو ادعى هذا الولي الاستقلال بنفسه)) في الملة و الشريعة ، ((و عدم المتابعة)) في الأوامر و النواهي له ((لم يكن وليا)) بل يكون منافقا و زنديقا وملحدا . ((ولم يظهر ذلك على يده)) على طريق الولاية ، وإن ظهر على طريق الاستدراج ، معناه : إذا ادعى ذلك الفعل على أنه نبي فإنه يكذب في دعواه ، والكاذب لا يكون وليا عارفاً ، فلا يصح أن يظهر على يديه ما يظهر على أيدي الأنبياء والأولياء ، و هو معنى قول المشائخ : المعجزات علامات صدق حيث وجدت ، فلا تظهر على أيدي الأولياء عند دعواهم النبوة ؛ لأنها لو وجدت عند ذلك لانقلب الصدق كذباً ، وهو محال ، لما يرد أنه لما استحيل أن الخارق إذا كان معجزةً فلا يصح إستناده إلى الولي ، فأزاحه بقوله : ((والحاصل : أن الأمر الخارق للعادة فهو بالنسبة إلى النبي عليه الصلاة والسلام معجزة ، سواء ظهر من قبله أو من قبل أحاد أمته ، و بالنسبة إلى الولي كرامة لخلوه عن دعوى))

.....نبوة من ظهر ذلك من قبله ، فالنبي لأبد من علمه بكونه نبيا ، و من قصده إظهار خوارق العادات و من حكمه قطعاً بموجب المعجزة بخلاف الولي . و أفضل البشر بعد نبينا و الأحسن أن يقال : بعد الأنبياء ، لكنه أراد البعدية الزمانية ، وليس بعد نبينا نبي مع ذلك لأبد من تخصيص عيسى ، إذ لو أريد كل بشر يوجد بعد نبينا ،

((نبوة من ظهر ذلك من قبله)) : و حاصله : بأنه مشتمل على اعتبارين وجهتين هما منشأ الإسنادين ، ثم أشار إلى فروق ثلاثة بين النبي والولي فقال:

((فالنبي لابد من علمه بكونه نبيا)) : بأنه نبي و شرائعه و أحكامه حقة ، و الولي لا يجب علمه بكونه وليا ، لأن الحكم بكونه وليا يتوقف على الخاتمة ، و الخاتمة غير معلومة . ((و من قصده إظهار خوارق العادات)) : يعني المعجزة تقع عند قصد النبي و تحدّيه ، و أما الكرامة فقد تقع من قصد الولي ، ((و من حكمه قطعاً)) يعني يجب أن يكون حكم النبي ﷺ قطعياً بأن يقول : أنا نبي ، ((بموجب المعجزة)) : بمقتضي الخارقات الدالة على صدقه ، ((بخلاف الولي)) لا علم ولا قصد ولا حكم ضرورياً . و اعلم أن الكرامة على نوعين : حسية و معنوية ، و لاتعرف العامة إلا الحسية ، و قد سبق أمثلتها و نظائرها ، و أما الكرامة المعنوية فهي التي بين الخواص من أهل الله سبحانه و أجلها و أشرفها أن يحفظ الله سبحانه على العبد آداب الشريعة ، فيوفق لفعل مكارم الأخلاق و اجتناب مفسادها ، و أن يحافظ على أداء الواجبات و السنن في أوقاتها ، فافهم : هذا آخر الكلام في هذا المقام بعون الملك العلام .

أفضل البشر بعد نبينا أبو بكر الصديق ثم الفاروق

ثم ذو النورين ثم المرتضى

((و أفضل البشر بعد نبينا)) : و اعلم أن لأهل الحق ثلاثة مطالب : الأول تعيين الإمام ، والثاني وجوب نصب الإمام ، و الثالث شروطه . والمصنف ذكر الأول بقوله : و خلافتهم على هذا الترتيب ، و أورد الثاني بقوله : و المسلمون لا بد لهم من إمام ، و أشار إلى الثالث بقوله : ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهراً إلى آخره ، و أما مسألة الأفضلية فهي مسألة مستقلة غير متفرعة على ترتيب الخلافة ، و لا منوطة به ، بل الحق أن ترتيب الأفضلية

على هذا النمط كان في عهد النبوة قبل وقوع الخلافة على ما هو نص الصحابة ، فاحفظ هذا التحقيق ، و الحق أحق بالاتباع من اتباع الجمهور ، تأمل . ثم لما كان العلماء يستعلمون كلمة " بعد " في أمثال هذا المقام بمعنى " بعد الشرف " ، فيقولون : أفضل الأنبياء بعد نبينا إبراهيم الخليل ، و أفضل الكتب بعد القرآن التورات ، فعلى هذا في عبارة المصنف قصور لإفادتها تفضيل الخلفاء على الأنبياء ، ولذا قال الشارح قدس سره : ((و الأحسن أن يقال بعد الأنبياء)) لئلا يلزم فضل الخلفاء على الأنبياء ، وإنما لم يقل لإمكان حمل البعدية على الزمانية ، وهذا ما ذكره الشارح بقوله : ((لكنه أراد البعدية الزمانية ، وليس بعد نبينا نبي)) : فلا يلزم تفضيل الخلفاء على الأنبياء ، ((مع ذلك)) يعني مع إرادة البعدية الزمانية ((لا بد من تخصيص عيسى)) فلا بد أن يقول : إن الأفضل بعد نبينا ما عدا عيسى بن مريم ، ((إذ لو أريد كل بشر يوجد بعد نبينا)) سواء كان وجد في وجه الأرض أو في السماء يعني يكون حيا بعده سواء ولد قبله أو بعده .

..... انتقض بعيسى ، ولو أريد كل بشر يولد بعده لم يفد التفضيل على الصحابة ، ولو أريد كل بشر هو موجود على وجه الأرض لم يفد التفضيل على التابعين و من بعدهم ، و لو أريد كل بشر يوجد على وجه الأرض في الجملة ، انتقض بعيسى ، أبو بكر الصديق الذي صدق النبي ﷺ في النبوة من غير تلثم - و في المعراج بلا تردد .

((انتقض بعيسى)) لأنه موجود بعد نبينا ، وقد أجاب عنه بعض الناس أن المراد بالوجود الوجود الموصوف بالبعدية فحسب ، لا بالبعدية والقبلية

معًا ، تدبر . ((ولو أريد كل بشريولد بعده لم يفد التفضيل على الصحابة)) :
لأنهم ولدوا إما في زمنه أو قبله لا بعده . ((ولو أريد كل بشر هو موجود على
وجه الأرض لم يفد التفضيل على التابعين و من بعدهم)) لأنهم لم يوجدوا
بعد ، و أجاب عنه بعض الناس بأنه قد صح أن الصحابة أفضل من التابعين ،
فالفضل على الصحابة يوجب الفضل على كل . ((ولو أريد كل بشريوجد على
وجه الأرض في الجملة)) سواء كان في زمان نبينا أو بعده ((انتقض بعيسى)) لأنه
ينزل على وجه الأرض ، إن قلت : هذا تكرار لما سبق من قوله : إذ لو أريد كل
بشريوجد إلى آخره ، أجاب عنه الناس أن مادة النقض على الأول متحقة
بعد نبينا في كل زمان ، و على الثاني لا يتحقق إلا عند نزول عيسى بن مريم
على وجه الأرض . ((أبوبكر الصديق)) : هو عبد الله بن عثمان سيد بني تيم ،
قدمه المسلمون بالإمامة ، و سموه بأجمعهم خليفة ، و ثاني رسول الله في
الغار ، الباذل نفسه و ماله لنبينا و رسولنا ، و كان ملقبًا بالعتيق ، ((الذي
صدق النبي ﷺ)) : إشارة إلى بيان وجه التسمية في النبوة ((من غير تلثم)) :
يعني توقف ، عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال : إني لم أكلمه - يعني أبا
بكر الصديق - في شيء إلا قبله - يعني صدقه - و استقام عليه ، رواه أبو نعيم .
((وفي المعراج بلا تردد)) : في الحديث : إن النبي ﷺ لما ذكر قصة المعراج كذبوه
و ذموا إلى أبي بكرؓ ، فقالوا له : إن صاحبك قد قال : كذا و كذا ، فقال أبو
بكر : إن كان قد قال ذلك فهو صادق ، ثم جاء رسول الله ﷺ ، فذكر له
الرسول تلك التفاصيل ، فكلما ذكر شيئًا ، فقال أبو بكر : صدقت ، فلما تم
الكلام قال أبو بكر : أشهد أنك رسول الله حقًا ، قال رسول الله ﷺ : و أشهد
أنك صديق حقًا ، ذكره الإمام الفخر في " التفسير الكبير " ، و قد روي بضعة
و ثمانون نفسًا عن عليؓ أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكرؓ ، ثم عمرؓ
رواه البخاري في " الجامع " عن عليؓ ، و هذا الذي يليق بعليؓ : فإنه من أعلم

الصحابة بحق أبي بكر و عمر ، و أعرفهم بمكانهما في الإسلام و حسن تأثيرهما في الدين ، و إن كل من له في الأمة لسان صدق من علمائها و عبادهما متفقون على تقديم أبي بكر و عمر ، قال الشافعي فيما نقله عنه البيهقي بإسناده : قال : لم يختلف أحد من الصحابة و التابعين في تفضيل أبي بكر و عمر ، و تقديمهما على جميع الصحابة ، و كذلك لم يختلف علماء الإسلام في ذلك ، و موقول مالك و أصحابه ، و أبي حنيفة و أصحابه ، و الشافعي و أصحابه ، و أحمد و أصحابه ، و داؤد و أصحابه ، و الثوري و أصحابه ، و الليث و أصحابه ، و الأوزاعي و أصحابه ، و إسحق و أصحابه ، و ابن جرير و أصحابه ، و أبي ثور و أصحابه ، و موقول سائر العلماء المشهورين إلا من لا يعاب به .

..... ثم عمر الفاروق الذي فرق بين الحق و الباطل في القضايا و الخصومات . ثم عثمان ذو النورين لأن النبي ﷺ زوجه رقية ، و لما ماتت رقية زوجه أم كلثوم ، و لما ماتت قال لو كانت عندي ثالثة لزوجتكها . ثم علي المرتضى من عباد الله ، و خلص أصحاب رسول الله ﷺ ، على هذا وجدنا السلف . و الظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك - لما حكموا بذلك ، و أما نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة

((ثم عمر الفاروق)) : و هو عمر بن الخطاب سيد بني عدي ، يكنى أبا

حفص أمير المؤمنين ، كان كثير العلم والفهم ، زاهداً متواضعاً أحد الخلفاء الأربعة من العشرة المبشرة ، كان إسلامه نصرة للمسلمين ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، وفتح الله في عهده بلادًا كثيرةً ، و كان نقش خاتمه : " كفى بالموت واعظاً " ، وبه يضرب المثل في العدل . ((الذي فرق)) إشارة إلى بيان وجه التسمية ، ((بين الحق والباطل)) : بإصابة رأيه ، ((في القضايا والخصومات)) : يعني في المقدمات والمعاملات ، عن ابن عباسٍ أن منافقًا خاصم يهوديًا ، فدعا اليهودي إلى النبي ﷺ ، ودعاء المنافق إلى كعب بن الأشرف ، ثم إنهما احتكما إلى رسول الله ﷺ ، فحكم إلى اليهودي ، فلم يرض المنافق ، وقال : نتحاكم إلى عمرؓ . فقال اليهودي لعمرؓ : قضى لي رسول الله ﷺ فلم يرض بقضائه ، و خاصم إليك ، فقال عمرؓ للمنافق : أكذلك ، فقال : نعم ! فقال : مكانكما حتى أخرج إليكما ، فدخل وأخذ سيفه ، ثم خرج فضرب به عنق المنافق حتى برد - يعني مات - وقال : هكذا أقضي لمن لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله ، و قال جبرئيل : إن عمر فرق بين الحق والباطل فسقي الفاروق .

((ثم عثمان)) : وهو عثمان بن عفان سيد بني أمية ، وهو مخصص بفضائل من بين الصحابة : نحو تجهيز جيش العسرة ، واستحياء الملائكة ، و إقامة نبينا يده مقام يد عثمان في بيعة الرضوان ، وكذا جمع القرآن ، وكان من زهاد الصحابة قائم الليل ، وهو أحد الخلفاء الأربعة ، والعشرة المبشرة ، ((ذو النورين)) : ولقب بندي النورين ؛ ((لأن النبي ﷺ زوجه رقية ولما ماتت رقية زوجه أم كلثوم)) : إشارة إلى بيان وجه التسمية ، زوجه نبينا بنتيه رقية وأم كلثوم ، فلذا سمي بندي النورين ، وأما عند العارفين فقد نقل عن الشيخ العارف خالد - روح الله روحه - : أنه قرر يومًا أن مراتب الكمال أربعة : نبوة و قطب مدارها نبينا ، ثم صديقية و قطب مدارها أبو بكر الصديقؓ ، ثم شهادة و قطب مدارها عمر الفاروقؓ ، ثم ولاية و قطب مدارها علي المرتضىؓ ، فسأله بعض الحاضرين عن أمير المؤمنين عثمان : في أي مرتبة هو من المراتب الثلاث

بعد النبوة ، فقال : إنه قد نال حظا من رتبة الشهادة وحظا من رتبة الولاية ، وإن معنى كونه ذا النورين ، هو ذلك عند العارفين .

((ثم عليّ)) : وهو علي بن أبي طالب سيد بني هاشم وابن عم نبينا ، و زوج ابنته سيدة النساء ، وأمير المؤمنين والخليفة الرابع ، و واحد من العشرة المبشرة ، وهو أول من أسلم وهو صغير ، وشهد بدرًا واحدا ، وسائر المشاهد ، ولقب بأسد الله ، وكان بيده لواء نبينا في مواطن كثيرة ، وشجاعته وقوته مشهورة معروفة يضرب بها المثل ، ولم يتخلف إلا في تبوك ، خلفه نبينا على المدينة ، وقاله نبينا ورسولنا : أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي . ((المرتضى)) : ارتضاه الله ورسوله في أمر الدين والدنيا . ((من عباد الله وخلص أصحاب رسول الله ﷺ)) : و مناقبه أزيد من أن يحصى وأوفر أن يستقصى ، و ليس غرضنا بيان فضائلهم ، و لكن الغرض بيان الترتيب في فضلهم . ((على هذا)) : يعني على هذا الترتيب المذكور في الأفضلية ، ((وجدنا السلف)) : من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين أن أفضل الناس بعد الأنبياء أبو بكر الصديق ، ثم الفاروق ، ثم عثمان ذو النورين ؛ ثم أمير المؤمنين عليّ ، فهؤلاء والأئمة بعد نبينا ، و خلافتهم خلافة النبوة ، و نحبههم جميعا لانفرق بينهم بحب البعض و بغض البعض ، والرافضية الزنادقة والملاحدة أبغضوا الخلفاء الثلاثة فرفضوا المذهب الحق ، والخارجية الملاحنة أبغضوا عليا فخرجوا عن الصراط المستقيم .

ولأهل السنة عليه أدلة قاطعة

((و الظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك)) : على الترتيب المذكور .
 ((لما حكموا بذلك)) : بذلك الترتيب ، في البخاري من حديث عمرو بن العاص : " قلت : أي الناس أحب إليك ، قال : عائشة ، فقلت : من الرجال ، فقال : أبوها ، قلت : ثم من ، قال : عمر بن الخطاب تعد رجالا " . و في البخاري من

حديث عبد الله بن عمر: قال: كنا في زمن نبينا لا نعدل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان، ثم ترك أصحاب نبينا لا نفاضل بينهم. وفي رواية البخاري عن عبد الله بن عمر: كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله نخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان. وفي رواية لأبي داود: كنا نقول: - ورسوله الله - أفضل أمة نبينا أبو بكر ثم عمر ثم عثمان. زاد الطبراني: فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره. في البخاري عن محمد بن الحنفية: قلت لأبي - يعني أمير المؤمنين علي - : أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ، فقال: أبو بكر، قلت: ثم من، قال: ثم عمرو خشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثم أنت، قال: ما أنا إلا واحد من المسلمين، فثبت بجميع ما روينا ترتيب الثلاثة في الفضل. ولما أجمع الصحابة على خلافة أمير المؤمنين بعد الثلاثة، دل إجماعهم على أنه كان أفضل من حضرته من الصحابة، فثبت بذلك أنه كان أفضل الخلق بعد الثلاثة و ثبت مفضولية الثلاثة عليه بأدلة السمع، وهذا معنى قوله: لو لم يكن له دليل على ذلك لما حكموا بذلك. ((وأما نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة)): يعني في الاختلاف بين أهل السنة في تفضيل عثمان وعلي، وهذا هو الظاهر، أو في الاختلاف بين الأمة في ترتيب الفضل بين الأربعة.

..... و لم نجد هذه المسئلة مما يتعلق به شيء من الأعمال، أو يكون التوقف فيه مخلاً بشيء من الواجبات، والسلف كانوا متوقفين في تفضيل عثمان على علي، حيث جعلوا من علامات السنة و الجماعة تفضيل الشيخين ومحبة الختنيين. والإنصاف أنه أريد بالأفضلية كثرة الصواب فالتوقف جهة، وإن أريد كثرة ما يعده ذوالعقول من الفضائل، فلا.

((ولم نجد هذه المسئلة)) : مسئلة تفضيل عثمان وعليّ . ((مما يتعلق به شيء من الأعمال)) : حتى يجب الضرورة إلى اختيار أحد الجانبين . ((أو يكون التوقف فيه مخلاً بشئ من الواجبات)) : فإن المسائل التي يتوقف عليها الواجبات قليلة جداً ، فعلم أن فائدة الاعتقادات ليست مقصورة في توقف الواجبات عليها ؛ بل الاعتقاد مقصود بذاته . ((و السلف كانوا متوقفين في تفضيل عثمان على عليّ)) : و دليله أن فاروقاً ترك الخلافة شورى ، فلو كان ظاهراً ما أدار بينها . ((حيث جعلوا من علامات السنة و الجماعة تفضيل الشيخين)) : يعني صديقاً و فاروقاً .

اختلاف أهل السنة بين عثمان رضي الله عنه وعليّ رضي الله عنه في الأفضلية والقول الأصح فيه عند الشارح

((و محبة الختني)) عثمان وعليّ ، فهو ما به الامتياز فيما به الإختلاف ، اختلف أهل السنة والجماعة بين عثمان وعليّ ، فتوقف بعضهم ، توقف أبو العباس القلانسي ، و قد مال إلى التوقف بينهما إمام الحرمين ، فقال الإمام : الغالب على الظن أن أبا بكر أفضل ثم عمر ، و تتعارض الظنون في عثمان وعليّ ، و هو ميل منه إلى أن الحكم في التفضيل ظن ، و هو رواية عن مالك ، حكى أبو عبدالله المازري عن المدونة ، و إليه ذهب القاضي أبو بكر - الباقلاني المالكي ، و جزم آخرون بتفضيل عليّ ، و هو قول سفيان الثوري والحسن بن الفضل البجلي ، و محمد بن إسحاق و إسحاق بن خزيمة ، قال الإمام أبو العباس الصابوني : هو رواية عن أبي حنيفة ، و الأكثرون على تفضيل عثمان ، حكاه عنهم الخطابي ، و إليه ذهب الشافعي و أحمد ، و هو مشهور عن مالك ، حكى القاضي عياض أن مالكا رجع عن الوقف إلى تفضيل عثمان ، قال الإمام القرطبي : و هو الأصح إن شاء الله تعالى ، قال الإمام أبو العباس الصابوني : و هو الظاهر عن قول أبي حنيفة ، و إليه رجع السفيان ، حكى القسطلاني عن سفيان الثوري : و بالجملة السابقون الأولون و أئمة السنة و

الحديث متفقون على تفضيل و تقديم عثمان ، و مع هذا أنهم لم يجتمعوا على ذلك رقة و لا رمة ؛ بل مع تباين آرائهم وأموائهم و علومهم و اختلافهم و اختلافاً لهم ، في ماسوى ذلك من المسائل ، فأئمة الصحابة و التابعون متفقون على هذا - و الله أعلم بالصواب - ((و الإنصاف أنه أريد بالأفضلية كثرة الصواب فالتوقف جهة)) : لأن كثرة الصواب عند الله سبحانه لا يعلمها إلا الله ، و ليس ذلك بكثرة الفضائل و لا يعرفه العقل ، ((و إن أريد كثرة ما يعده ذو العقول من الفضائل فلا)) : فلا جهة للتوقف فيه ؛ لأن فضائل أمير المؤمنين عليّ من الفضائل العلمية و العملية أزيد من أن تحصى . و ما قال بعض الناس فيه شائبة من الرفض ، فهو أفحش الخطأ ؛ لأن الاعتراف بفضائله و كمالاته و مناقبه ليس في شيء من الرفض قطعاً ، فهذا القول صدر من غفلة القائل ، بل و من جهله ، فافهم ، و لاتكن من الغائبين و الجاهلين .

..... و خلافتهم أي نيابتهم عن الرسول في إقامة الدين بحيث يجب على كافة الأمم الاتباع على هذا الترتيب أيضاً ، يعني أن الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه و سلم لأبي بكر ، ثم لعمر ، ثم لعثمان ، ثم لعليّ و ذلك لأن الصحابة قد أجمعوا يوم توفي رسول الله ﷺ في سقيفة بني ساعدة و استقر رأيهم بعد المشاورة و المنازعة على خلافة أبي بكر ، فأجمعوا على ذلك و بايعه عليّ على رؤوس الأشهاد بعد توقف كان منه ،

ولو لم تكن الخلافة حقاً له لما اتفق عليه الصحابة ،

وخلافة الخلفاء الأربعة على ترتيب الأفضلية

((و خلافتهم)) : بأنها خلافة الرسول في إقامة الدين بحيث يجب اتباعهم على كافة الأمة ، قال الشارح : ((أي نيابتهم عن الرسول في إقامة الدين بحيث يجب على كافة الأمم الاتباع)) : وقد عرّف بذلك صاحب "المواقف" و "شرحه" ، وفي "المقاصد" ، نحوه ، فإنه قال : رياسته عامة في الدين و الدنيا خلافة عن النبي ﷺ ، و بهذا القيد خرجت النبوة ، و بقيد العموم خرج مثل القضاء و الإمارة في بعض الأكناف . ((على هذا الترتيب أيضاً)) : يعني على ترتيب الأفضلية ، و الصواب أن يقول : إن فضل الخلفاء الأربعة على حسب ترتيبهم في الخلافة ، إذ حقيقة الفضل ما هو فضل عند الله ، و ذلك لا يطلع عليه إلا الله سبحانه أو رسول الله بإطلاع الله جل شأنه ((يعني أن الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه و سلم لأبي بكر)) : لإجماع أهل الحل والعقد ، و لم ينازع إلا عليّ ، و قليل ، ثم رجعوا ، و لقوله سبحانه : ﴿ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد﴾ ، و الداعي إما أبو بكر أو الفاروق باتفاق المفسرين . ((ثم لعمرّ)) : لتفويض أبي بكر الخلافة إليه ، و إجماع الأمة عليه . ((ثم لعثمان)) : لأن الفاروق جعل الخلافة شورى بين ستة ، و وقع الاتفاق والوفاق على عثمان . ((ثم لعليّ)) : لإجماع أهل الحل والعقد عليه . ((و ذلك)) : بيان الترتيب المذكور . ((لأن الصحابة قد أجمعوا)) : قبل دفن نبينا و رسولنا . ((يوم توفي رسول الله ﷺ في سقيفة بني ساعدة)) : بنو ساعدة قوم من الأنصار ، و إنما اجتمعوا لنصب الخليفة إقامة لأمر الدين و إقامة لأمر الدنيا و تديرهما . أما أمر الدين فجعله قائم الشعار على الوجه المأمور به من إخلاص الطاعات ، و إحياء السنن و إماتة البدع : ليتوفر العباد على طاعة الله جل شأنه . و أما النظر في أمور الدنيا : كاستفاء الأموال من وجهها و إيصالها إلى

مستحقها وغيرها ، وهذا لئلا يختل نظام الدين والدنيا . ((واستقر رأيهم بعد المشاورة والمنازعة)) : بين المهاجرين والأنصار ، صحت الأحاديث في أن الأنصار اجتمعوا في سقيفة لبني ساعدة يريدون أن يبايعوا سعد بن عباد ، وكان من أشرافهم ، فذهب إليهم المهاجرون ، قال من قال من الأنصار : منّا أمير ومنكم أمير ، قال أبو بكرؓ : نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش ، هم أوسط العرب نسباً وداراً .

ومتن الحديث : - الأئمة من قريش - ((على خلافة أبي بكرؓ)) : متعلق "باستقر" ، فأجمعوا على ذلك : وهذا إجماع الصحابة على مبايعته . ((و بايعه عليؓ على رؤوس الأشهاد)) : يعني على رؤس الخلائق . ((بعد توقف كان منه)) : كان التوقف من أمير المؤمنين عليؓ مدى حياة فاطمة الزمراء - وهي ستة أشهر على الأصح - ثم أرسل أمير المؤمنين عليؓ بعد وفات فاطمة سيدة النساء إلى أبي بكرؓ ، فلما صلى أبو بكرؓ الظهر صعد المنبر ، فشهد وذكر شأن أمير المؤمنين عليؓ وتخلفه عن البيعة ، وعذره الذي اعتذر إليه . ((ولو لم تكن الخلافة حقاله لما اتفق عليه الصحابة)) : لأن إجماع خير الأمة على الضلالة ممنوع ، ولا سيما الصحابة الذين هم أفضل الخلائق بعد الأنبياء .

..... ولننازعه علي كما نازع معاوية ولاجتج عليهم لو كان في حقه نص كما زعمت الشيعة

((ولننازعه علي كما نازع معاوية)) : لأنه لم يكن خليفة مع خلافة الأمير ؛ حتى قتل ما قتل من المؤمنين . ((ولاجتج عليهم)) : غلب على الصحابة مثل ما اجتج أبو بكرؓ على الأنصار ، وقال : الأئمة من قريش .

قال أهل الحق : الخلافة تثبت بالاتفاق دون النص

والرد على الشيعة

((لو كان في حقه نص كما زعمت الشيعة)) : إشارة إلى اختلاف مشهور بين أهل الحق من أهل السنة والجماعة والشيعة ، قال أهل الحق : إن الخلافة والإمامة إنما تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعين - كما زعمت الشيعة - اتفقوا في سقيفة بني ساعدة على الصديق ، ثم اتفقوا على الفاروق بعد تعيين أبي بكر ، واتفقوا بعد الشورى على عثمان ، واتفقوا بعده على الأمير ، و هم مترتبون في الفضل ترتبهم في الإمامة ، و وافقهم على ذلك - السليمانية من الشيعة - أصحاب سليمان بن جرير- قالوا : إن الخلافة والإمامة شورى فيما بين الخلق ، و يصح أن ينعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، و وافقهم على ذلك الكرامية ، قالوا : في الخلافة والإمامة : إنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعين ، كما قال أهل السنة : إلا أنهم قالوا : يجوز عقد البيعة لإمامين والخليفين في قطرين ، و غرضهم الخبيث إثبات إمامة معاوية بالشام باتفاق جماعة من الصحابة ، و إثبات إمامة أمير المؤمنين عليّ بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من الصحابة ، و رأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام و الشريعة قتالا على طلب قتلة عثمان و استقلاله بمال بيت المال ، و مذمهم الأصلي اتهام أمير المؤمنين في الصبر على ما جرى مع عثمان والسكوت عنه ، و ذلك عرق نزع ، والشيعة هم الذين شايعوا عليا عليه السلام على الخصوص ، و قالوا بخلافته و إمامته نصًا و وصايةً إما جليا و إما خفيا ، قالوا : وليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة ، و ينتصب الإمام بنصبهم ؛ بل هي قضية أصولية ، موركن الدين لايجوز للرسول إغفاله و إهماله و تفويضه وإرساله إلى العامة ، قالوا : ما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام ؛ حتى تكون مفارقتة الدنيا

على فراغ قلب من أمر الإمامة ، فإنه إذ بعث لدفع الخلاف و تقرير الوفاق ، يجوز أن يفارق الأمة و يتركهم هملا ، يرى كل واحد منهم رأيا ، و يسلك كل واحد طريقا لا يوافقه في ذلك غيره ؛ بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه ، و ينص على واحد هو الموثوق به والمعلول عليه ، و قد عين عليا عليه السلام في مواضع تعريفا و في مواضع تصريحًا ، قال عليه السلام لأمر المؤمنين عليّ : " أنت الخليفة بعدي " ، و إنه قال " هذا خليفتي عليكم " و إنه قال له : " أنت أخي و وصي و خليفتي من بعدي " ، قال الراقم : هذا الذي زعموه من نص صح أحاداً عند من لم يتصف برواية حديث و لا صحبة محدث ، و قد خفي عن علماء الحديث الذين أفنوا أعمارهم في الأسفار البعيدة ، باذلين جهدهم في طلبه و في السعي إلى كل من حسبه عنده ، صباغة منه في كل صوب و أوب ، فعلم بضرورة أنه افتراء و مرأ ، و لهم غير هذه في أنه الإمام والخليفة أدلة و نصوص بعضها مختلق و بعضها موؤل ، فلزم من ذلك بطلان ما نقلوه من الأكاذيب ، و سودوا به أوراقهم بل وجومهم ، فتأمل .

..... و كيف يتصور في حق أصحاب رسول الله ﷺ الاتفاق على الباطل و ترك العمل بالنص الوارد . ثم أن أبابكر لما يئس من حياته دعا عثمان و أملى عليه كتاب عهده لعمر ، فلما كتب ختم الصحيفة و أخرجها إلى الناس و أمرهم أن يبايعوا لمن في الصحيفة ، فبايعوا حتى مرت بعلي فقال : بايعنا لمن فيها و إن كان عمر ، و بالجملة وقع الإتفاق على

خلافته ، ثم استشهد عمرٌ وترك الخلافة شوري بين ستة
عثمان ، وعلي ، وعبد الرحمان ، وطلحة ، وزبير ؛ وسعد
بن أبي وقاص ، ثم فوض الأمر خمستهم إلى عبد الرحمن بن
عوف ورضوا بحكمه

وكيف يتصور في حق الصحابة الاتفاق على الباطل والقرآن ناطق بمدحهم

((وكيف يتصور في حق أصحاب رسول الله ﷺ الاتفاق على الباطل و
ترك العمل بالنص الوارد)) : مع أن القرآن ناطق في مواضع بمدحهم ، وأنهم
تابعون للحق ، و أبعد عن اتباع الهوى و حظوظ النفس ، فكيف يجوز على
مؤلاء الصحابة الذين هم خير الأمة و نجومها - و منهم الجماعة المبشرة
بالجنة ، و في المبشرين من هو موصوف على لسان الصادق المصدوق بأنه
أمين على دين الله - أن يعلموا الحق من أمر الخلافة و الإمامة و تعينه
للإنسان، و يتجاهلون عنه - معاذ الله - أن يجوز ذلك عليهم شرعاً أو عادةً ،
لأنه خيانة في الدين ، ولو جاز عليهم الخيانة في أمور الدين و اخفاء الحق مع
علمهم به ، لا ارتفع الأمان في كل ما نقلوه من القرآن و الأحكام ، وردّ بتجويز
ذلك إلى أن لا يجزم بشيء من الدين ؛ إذ أننا أخذنا الدين بجميع وصوله و
فروعه عنهم ، فاحفظ . و إذا ثبت خلافة الصديق و إمامته ثبت خلافة
الفاروق و إمامته ؛ لأن الصديق نص عليه و عقد له الخلافة و الإمامة واختاره
لها ، و كان أفضلهم بعد الصديق ، و إليه أشار بقوله : ((ثم أن أبا بكر لما
يئس من حياته دعا عثمان)) :

و ذلك بعد أنه شاور جمعا من عظماء المهاجرين والأنصار في الفاروق ،

فقالوا : ليس فينا مثله . ((وأملى)) أي كتب ((عليه)) : على عثمان ((كتاب عهده لعمري)) الخ : يعني عهد الخلافة والإمامة والولاية ، ((وبالجملة وقع الإتفاق على خلافته)) : وإجماع الصحابة على خلافته بذلك إجماع على صحة الاستخلاف ، ويثبت عقد الخلافة والإمامة ، إما باستخلاف الخليفة إياه ؛ كما فعل أبو بكر حيث استخلف الفاروق ، وإما ببيعة جماعة من العلماء أو من أهل الرأي والتدبير ، مثل خلافة عثمان وعلي ، ثم ثبت خلافة عثمان وإمامته بعد الفاروق بعقد من عقده الخلافة والإمامة من أصحاب الشورى ، الذين نص عليهم الفاروق ، فاختروه ورضوا بخلافته وإمامته ، وأجمعوا على فضله وعدله ، وإليه أشار بقوله : ((ثم استشهد عمر)) : على يد غلام للمغيرة بن شعبة ، طعنه في الصلاة . ((وترك الخلافة شوري)) : يعني لما علم بالموت جعل الخلافة شوري . ((بين ستة : عثمان ، وعلي ، و عبد الرحمان ، و طلحة ، و زبير ؛ و سعد بن أبي وقاص)) الخ : هم بقية العشرة المبشرة بالجنة بأن يختاروا أفضلهم وأصلحهم للخلافة والإمامة ، و لم يقصد أن كلهم خلفاء يشاورون في الأمور .

..... فاختر عثمان و بايعه بمحضر من الصحابة ، فبايعوه وانقادوا لأوامره وصلوا معه الجمع والأعياد ، فكان إجماعاً ، ثم استشهد و ترك الأمر مهلاً فاجتمع كبار المهاجرين والأنصار على علي و التمسوا منه قبول الخلافة و بايعوه ، لما كان أفضل أهل العصر وأولاهم بالخلافة . و ما وقع من الاختلاف بين الشيعة وأهل السنة في هذه المسئلة ،

و ادعى كل من الفريقين النص في باب الإمامة -

((فاختر)) : يعني عبد الرحمن بن عوف . ((عثمان و بايعه بمحضر من الصحابة فبايعوه و انقادوا لأوامره و صلوا معه الجمع والأعياد ، فكان إجماعاً)) : فإجماع الصحابة على خلافته و إمامته بذلك إجماع على صحة الاستخلاف ، ثم ثبت خلافة أمير المؤمنين عليّ بعد عثمان بعقد من عقد له من الصحابة من أهل الحل والعقد ، و لأنه لم يدع أحد من أهل الشورى غيره في وقته ، و قد اجتمع على فضله و عدله ، و إليه أشار بقوله : ((ثم استشهد)) : عثمان و كان حليماً رحيماً صبر على الشهادة ، و نهى الصحابة عن القتال ، فهم معذورون في ترك القتال ، و هذه قصة معروفة ، ((وترك الأمر مهلاً)) : يعني لم يفوض الخلافة والإمامة إلى أحد . ((فاجتمع كبار المهاجرين)) : الذين هاجروا من مكة - زاد الله شرفها - إلى المدينة المنورة ، ((والأنصار)) : هم الذين نصروا الرسل و دين الله دين الإسلام . ((على عليّ و التمسوا منه قبول الخلافة و بايعوه)) : فصار إجماعاً ، و إجماع الصحابة على خلافته بذلك إجماع على صحة الاستخلاف . ((لما كان أفضل أهل العصر و أولاهم بالخلافة)) : و إن امتناعه عن دعوى الخلافة و الإمامة لنفسه في وقت الخلفاء قبله ، كان حقاً لعلمه بأن ذلك ليس بوقت قيامها ، ثم لما صارت الخلافة إليه أظهر و أعلن ، و لم يقصر حتى مضى على السداد و الرشاد مثل ما مضى من قبله من الخلفاء و أئمة العدل على السداد والرشاد، متبعين لكتاب ربهم و سنة نبيهم ، مؤلاء الخلفاء الأربعة و الأئمة الأربعة و لدين الله سبحانه بأن الأئمة الأربعة خلفاء راشدون مهديون فضلاً لا يوازيهم في الفضل غيرهم .

وما وقع من المخالفات لم يكن النزاع في خلافة الأمير

رضى الله، بل عن الخطاء في الاجتهاد

((و ما وقع من المخالفات والمعاربات لم يكن النزاع في خلافته بل عن خطاء في الاجتهاد)) : فأما ما جرى بين أمير المؤمنين عليّ و الزبير و عائشة ، فإنما كان على تأويل واجتهاد ، فإنهم كلهم من أهل الاجتهاد ، وقد شهد لهم نبينا و رسولنا بالجنة والشهادة ، فدل على أنهم كلهم كانوا على حق في اجتهادهم ، ولا نقول في الزبير و طلحة و عائشة إلا أنهم رجعوا عن الخطاء ، و طلحة و زبير من العشرة المبشرين بالجنة .

و أما ما جرى بين أمير المؤمنين عليّ و معاوية ، فقال بعض أهل العلم : كانوا ينازعونه الخلافة ، و إلا لوجب أن يتقادوا له ، و كانوا عاصين باغين في الخروج عليه ، فقاتلهم على مقاتلة أهل البغي ، و قال أكثر أهل الحق من أهل السنة والجماعة : إن ما جرى بين أمير المؤمنين عليّ و معاوية من الحروب بسبب طلب تسليم قتله عثمان لمعاوية و من معه : لما بينهما من بنوة العمومة ، مبنئ على تأويل و اجتهاد ، لا منازعة من معاوية في الخلافة ؛ بحيث أنه الأحق بالخلافة ، بل لأنه لم يقتص من قتلة عثمان ، ظن أمير المؤمنين عليّ أن تسليم قتله عثمان على الفور مع زيادة عشائرم و اختلاطهم بالعسكر يؤدي إلى اضطراب أمر الخلافة العظمى التي بها انتظام كلمة أهل الاسلام ، خصوصًا في بدايتها قبل استحكام الأمر فيها ، فرأى التأخير أصوب إلى أن يتحقق التمكن منه ، و إلى هذا الوجه ذهب كثير من العلماء . و أما أهل النهر فهم الشراط المارقون عن الدين بخبر نبينا و رسولنا ، و لقد كان أمير المؤمنين عليّ على الحق ، في جميع أحواله يدور الحق معه حيث دار ، و لم يكن نزاع الفريقين عن هوى ؛ بل عن اجتهاد ؛ لأن الواجب حسن الظن بالصحابة ، و كل الصحابة مأمونون غير متهمين في الدين و قد أثنى الله و رسوله على جميعهم ، و تعبدنا بتوقيهم و تعظيمهم و موالاتهم ، والتبري عن كل من ينقص أحدا منهم .

((وما وقع من الاختلاف)) : من أهل الخلاف . ((بين الشيعة وأهل السنة في هذه المسئلة)) : يعني في حقبة الخلافة والإمامة ، ((وادعى كل من الفريقين النص في باب الإمامة)) : وكل من نظر في مصنفات السير علم و تيقن اتفاق الأمة على أن الخليفة بعد نبينا و رسولنا ليس إلا أحد هؤلاء الثلاثة إما أبو بكر وإما علي وإما العباس ، وأن الأمة مجتمعة على أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أحد هؤلاء الثلاثة ، ولم يكن في الناس في خلافة الثلاثة أقوال .

بيان الاختلاف في - هل نص نبينا ﷺ على أحد أم لا ؟

ثم اختلفوا هل نصّ نبينا و رسولنا على أحد ، ف قيل : إنه نص على خلافة الصديقّ نصا خفيا ، و هو تقديمه إياه في إمامة الصلاة ، وعزى هذا إلى الحسن ، أخرجه الحافظ ابن عساكر ، أو نصا جليا ، قال الشيخ ابن حجر المكي : وعليه جماعة من المحدثين ، و هو الحق ، وقال الشيعة : إنه نص على خلافة أمير المؤمنين عليّ نصّا ظاهرا و يقينا صادقا من غير تعرض بالوصف ، بل إشارة إليه بالعين ، وقال الراوندي : إنه نص على خلافة العباس ، و هو الخليفة والإمام بعد نبينا و رسولنا ، وقال النووي : إنه لم ينص على خليفة ، و هو إجماع أهل السنة ، و هذه دَعَاوٍ باطلة ، و جسارة على الكذب ؛ و وقاحة في مكابرة الحسني ، و قول من قال : هو أبو بكر الصديقّ هو بإجماع المسلمين ، والشهادة له بذلك ، ثم رأينا عليا والعباس قد بايعاه ، و أجمعا على خلافته و إمامته ، و جب أن يكون إماما و خليفة بعد نبينا و رسولنا بإجماع المسلمين ، و هو الصواب عند أولى الألباب ، و من المعلوم أن عليا كان في غاية الشجاعة والشهامة ، و كانت فاطمة مع علو منصبها زوجة له ، و كان العباس مع علو منصبه عمه ، و هو معه في الأخبار : إن العباس قال لأمر المؤمنين عليّ : امدد يدك أبياعك ؛ حتى يقول الناس : عم رسول الله

بايع ابن عم رسول ، و لا يختلف عليك اثنان ، والزبير كان مع غاية شجاعته مع عليّ في الأخبار : إنه سلّ سيفه ، وقال لا أرضى بخلافة أبي بكر الصديق ، و أما أبو سفيان بن حرب فإنه قال : أرضيتم يا بني عبد مناف اتلى عليكم تيمم ، و الله لأملئن الوادي عليكم خيلاً و رجلاً ، و أما جملة الأنصار فإنهم كانوا أعداء لأبي بكر الصديق ، و ذلك لأنهم طلبوا الخلافة والإمامة لأنفسهم ، فدفعهم أبو بكر عنها بالحديث : " الأئمة من قريش " ، فلو كان أمير المؤمنين عليّ منصوباً عليه نصاً ظاهراً لعرفوه ، و لو عرفوه تعالوا لأبي بكر الصديق ، نحن أردنا أن نأخذ الخلافة لأنفسنا ، فثبت بما ذكر أن الخلافة لو كان حقاً لعليّ بالنص ، لكان في غاية القدرة على أخذها ؛ و أما أبو بكر فمعلوم أنه ما كان معه عسكر ، و لا شوكة ؛ و لا مال . و عند الرافضة أنه كان ضعيفاً جباناً ، و متى كان الأمر كذلك استحال في مثل عليّ مع كثرة أسباب أمره و القوة و الشوكة في حقه أن يصير عاجزاً في يد شيخ ضعيف ، ثم يبلغ ذلك العجز إلى حيث لم يخرج عن داره ، و لم يظهر المحاربة و المنازعة بوجه من الوجوه ، و هذا مما لا يقبله العقل ، و لا يقبله ذهن الداهن لا محالة و البهتة .

..... و إيراد الأسئلة و الأجوبة من الجانبين ، فمذكور في المطولات و الخلافة ثلاثون سنة ، ثم بعدها ملك و إمارة ؛ لقوله عليه السلام : الخلافة بعدي ثلاثون سنة ، ثم يصير بعدها ملكاً عضوضاً ، و قد استشهد عليّ على رأس ثلاثين سنة من وفاة رسول الله ﷺ -

((و إيراد الأسئلة و الأجوبة من الجانبين)) : يعني في المنازعات و المجادلات ، ((فمذكور في المطولات)) : مثل " المواقف " و " المقاصد " و " شرحهما " ، و أحسن التأليفات في هذا الباب " إزالة الخفاء " لشيخ مشايخنا الإمام الحجة صاحب " الحجة " و " البدور البازغة " الشاه ولي الله الدهلوي و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق .

والخلافة ثلاثون سنة وانقطعت ثلاثون

بوفاة أمير المؤمنين علي عليه السلام

((و الخلافة ثلاثون سنة ، ثم بعدما ملك و إمارة ، لقوله عليه السلام : الخلافة بعدي ثلاثون سنة ، ثم يصير بعدما ملكا عضوضا)) : و العضوض ، فسرهُ الأزمري في " تهذيب اللغة " بأنه الذي فيه عسف و ظلم ، و الحديث في " السنن " ، رواه أبو داؤود و الترمذي و النسائي . قال سعيد بن جهمان : قلت لسفيانة : إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم ، قال : كذب بنو الزرقاء ، بل هم ملوك من شر الملوك . ((و قد استشهد علي عليه السلام على رأس ثلاثين سنة من وفاة رسول الله ﷺ)) : و تمت ثلاثون سنة بمدة خلافة الحسن بن علي بنحو نصف سنة ، فترك الخلافة لمعاوية صونا لدماء المسلمين ، قال الحسن : ولقد سمعت أبا بكر يقول : رأيت رسول الله ﷺ على المنبر و الحسن بن علي إلى جنبه ، و هو يقبل على الناس مرة ، و عليه أخرى ، و يقول : إن ابني هذا سيّد ، لعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين .

..... فمعاوية و من بعده لا يكونون خلفاء بل ملوكا و أمراء .
و هذا مشكل ؛ لأن أهل الحل و العقد من الأمة قد كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية و بعض المروانية

معاوية و من بعده لا يكون خلفاء بل ملوكا و أمراء

والرد على الحافظ ابن حجر بوجوه

((فمعاوية و من بعده لا يكونون خلفاء بل ملوكا وأمراء)) : أخرج البيهقي والحافظ ابن عساكر عن إبراهيم بن سويد : قلت لأحمد : من الخلفاء قال أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ ، قلت : فمعاوية ، قال : لم يكن أحق بالخلافة في زمان عليّ من عليّ ، وأخرج أبو داؤود عن سفيان قال : الخلفاء خمسة : أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وعمر بن عبد العزيز ، وأخرج ابن شعبة في " مصنفه " حديث سفينة المذكور أنفاً ، وفي آخره كذب بنو الزرقاء : بل هم ملوك من شر الملوك ، وأول الملوك معاوية ، وقد ثبت من معاوية أنه اعترف أيضاً بأنه أول الملوك ، وقد اتفق أهل الحق - وهم أهل السنة والجماعة - على أن معاوية أيام خلافة عليّ من الملوك لا من الخلفاء ، واختلف مشائخنا في خلافته وإمامته بعد وفاة عليّ ، ف قيل : صار خليفة وإماما انعقدت له البيعة ، وقيل : لم يصير خليفة وإماماً لحديث سفينة : الخلافة بعدي ثلاثون .

وقد انقطعت ثلاثون بوفاة خليفة أمير المؤمنين ، والتعجب من الحافظ ابن حجر ، قال الحافظ بعد ذكر " أنه أحق بالخلافة " : ورجح كونه خليفة وإماماً حقاً بعد الصلح ، ثم حاكم بين هذين القولين بأن مراد القائل أنه ملك لا خليفة ، إن خلافته تشبه الملك بما وقع فيها من اجتهاداته ، ومراد القائل بخلافته أنه بإجماع أهل الحل والعقد عليه . صار خليفة حقاً مطاعاً ، يجب إطاعته مثل ما يجب للخلفاء السابقة . وأما من بعده فلم يكونوا من أهل الاجتهاد : بل منهم عصاة فسقة ، فهم ملوك بل اشرارهم إلا عمر بن العزيز وابن الزبير ، هذا آخر كلامه .

وفيه نظر بوجوه : أما أولاً فإن قوله مخالف من حديث سفينة - وهو حديث مرفوع صحيح - ، ومخالف من قول معاوية إنه اعترف بأنه أول الملوك . وأما ثانياً ، فإن بعض من بعده أيضاً كان من المجتهدين مثل عبد الملك بن مروان من فقهاء المدينة والمحدثين ، وكالمتوكل والمهدي ، ويحمل ما صدر عنهم على

خطأ من اجتهاد . قلت : وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل لم يعده من الخلفاء ،
 وأيضاً قال شيخ مشائخنا الشاه عبد العزيز في " التحفة " : إنه كان ملكاً ، قلت :
 وهذا كاف لذوي العقول ، ويعلم كل منصف ما في بطن الحافظ ، وهذا تمام
 الكلام في ولاية معاوية ، ((وهذا)) : يعني كون الخلافة ثلاثين سنة بعد وفاة
 الرسول . ((مشكل : لأن أهل الحل والعقد من الأمة قد كانوا متفقين على خلافة
 الخلفاء العباسية وبعض المروانية)) : وحاصله : فعلى ما ذكرتم من أن مدة
 الخلفاء ثلاثون سنة يكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين خالياً عن الإمام ،
 فتعصى الأمة كلهم ، وتكون ميّنتهم جاملية .

..... كعمر بن عبد العزيز مثلاً ، ولعل المراد أن الخلافة
 الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة وميل عن المتابعة
 تكون ثلاثين سنة وبعدها قد تكون وقد لا تكون

((كعمر بن عبد العزيز مثلاً)) صاحب الحديث والاجتهاد ، وإن عدله و
 عدالته وثقته وفضله ومناقبه الرفيعة لاتحصى ولا تخفى - وحله - أن

الإمامة أعم من الخلافة ؛ لأن زمان هذه أشبه بزمان النبوة ، ولذا لم تثبت إلا للخلفاء الأربعة بنص الحديث : " الخلافة بعدي ثلاثون سنة " . فلعل دور الخلافة ينقضي دون دور الإمامة ، فلا تكون الأمة عاصية بعد الثلاثين ، و أجاب عنه الشارح - قدس سره - بقوله : ((ولعل المراد)) (في الحديث) ((أن الخلافة الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة)) : يعني مخالفة الخليفة الشريعة . ((وميل عن المتابعة)) : يعني عن متابعة النبي في أصول الدين و فروعه . ((تكون ثلاثين سنة و بعدما قد تكون و قد لا تكون)) : و حاصله : أنهما متساويان ، و أنه قد ثبت لبعض من بعد الأربعة من أمراء بني أمية و العباسية وصف الخلافة ، كما ثبت لهم وصف الإمامة باتفاق أهل الحل و العقد على خلافتهم . و المراد بالخلافة في الحديث الكاملة .

على أنه إنما يلزم عصيان الأمة و اجتماعهم على الضلالة إذا تركوا الإمامة عن اختيار لا عن اضطرار . فافهم - و اعلم أن النظر في مباحث الإمامة ليس من مهمات هذا الفن ، و هو مثار للفتن و للتعصبات ، و قلما سلم من خاص غماره من أمواجه المتلاطمة و إن أصاب ، و كنا بمعرض أن نترك الكلام فيه لولا أنه قد جرت عادة المتكلمين بأن يختتموا به مباحثهم . فأقول : لما فرغ من المطلب الأول شرع في المطلب الثاني : و وجوب نصب الإمام ، فقال :

..... ثم الإجماع على أن نصب الإمام واجب و إنما الخلاف في أنه يجب على الله أو على الخلق بدليل سمعي أو عقلي ، و المذهب أنه يجب على الخلق سمعاً ، لقوله عليه السلام : من مات و لم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية ، و لأن الأمة قد جعلوا أهم المهمات بعد وفاة النبي

نصب الإمام حتى قدموه على الدفن ، وكذا بعد موت كل إمام ، ولأن كثيراً من الواجبات الشرعية يتوقف عليه ، كما أشار إليه بقوله : والمسلمون لأبد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم و سد ثغورهم و تجهيز جيوشهم و أخذ صدقاتهم . و قهر المتغلبة و المتلصصة و قطاع الطريق و إقامة الجمع و الأعياد و قطع المنازعات الواقعة بين العباد و قبول الشهادات القائمة على الحقوق و تزويج الصغار و الصغار الذين لا أولياء لهم

نصب الإمام واجب

((ثم الإجماع على أن نصب الإمام واجب)) : و هو مذهب الجمهور من أهل السنة و المعتزلة و الرافضية ، و أما الخوارج فأكثرهم على أنه لا يجب نصب الإمام في شيء من الأوقات ، لا يجب على الله سبحانه و لا على الخلق ، فإن فعلوه جازو إن تركوه جاز أيضاً ، و منهم من فصل ، فقال فريق من هؤلاء : يجب عند الأمن دون الفتنة ، و قال فريق : يجب عند الفتنة دون الأمن ، و احتج أكثرهم أنه يجب لما فيه من إثارة الفتنة . و هذا خطأ فاحش و غلط محض بأنه مخالف للنصوص القاطعة من القرآن و الأحاديث و الإجماع ، ورد أيضاً بأن فتنة عدمه أشد .

الاختلاف في - هل يجب على الله أو على الخلق ، ثم بالسمع

أو بالعقل و احقاق ما هو الحق

((و إنما الخلاف في أنه يجب على الله)) : و هذا مذهب الإمامية و الإسماعيلية الباطنية الرضاخانية الزنادقة ، فقالوا : لا يجب على الأمة بل يجب

على الله سبحانه ؛ إلا أن الإمامية أوجبوه على الله سبحانه لحفظ قوانين الشرع عن التغير بالزيادة و النقصان ، والإسماعيلية أوجبوه على الله سبحانه ليكون معرفاً لله و صفاته . ((أو على الخلق بدليل سمعي)) : وهو مذهب أهل السنة والجماعة . ((أو عقلي)) : وهو مذهب قدماء المعتزلة ، وهو قول الجاحظ وأبي القاسم و أبي الحسين الخياط ، وهو قول أبي الحسين البصري من المتأخرين . أما عدم وجوبه عندنا على الله سبحانه فإنه لا يجب على الله سبحانه شيء ، و أما عدم وجوبه عقلاً على الأمة فإنه لا حكم للعقل في مثل ذلك . ((والمذهب)) : يعني المذهب المختار ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة . ((أنه يجب على الخلق سمعاً)) : يعني أما وجوبه على الأمة سمعاً فالدليل على وجوبه وجوه ثلاثة ، أما الوجه الأول فأشار إليه بقوله : ((لقوله عليه السلام : من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية)) : والجاهلية الحالة التي كان الناس عليها قبل الملة البيضاء . ولأحمد والطبراني : و من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، أخرجاه من حديث معاوية ، ومسلم في صحيحه عن ابن عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من خلع يداً من طاعة الله لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ، و من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، وله ألفاظ أخرى أيضاً ، وفي الباب أحاديث .

و أما الوجه الثاني و إليه أشار بقوله : ((و لأن الأمة قد جعلوا أهم المهمات بعد وفاة النبي نصب الإمام)) : على ما في البخاري ومسلم من حديث سقيفة بني ساعدة . ((حتى قدموه على الدفن)) : و بدؤوا به قبل دفن الرسول مخافة أن يتفرق اجتماع المسلمين ويختل نظام الدين ، و اختلافهم في التعيين لا يقدح في ذلك الاتفاق ، تدبر . ((وكذا بعد موت كل إمام)) : و قدّم بيعة عليّ على دفن عثمان ، فثبت بضرورة العقل أن رعاية جانب نظم الأمة و ثبات الإمامة أقدم من كثير الواجبات ، و هذا اتفاق على أن نصب

الإمام من أهم المهمات . و أشار إلى الوجه الثالث بقوله : ((ولأن كثيراً من الواجبات الشرعية)) : يعني كأمور الجمع والأعياد . ((يتوقف عليه)) : على نصب الإمام ، و ما يتوقف عليه الواجب الشرعي فهو واجب شرعاً ، ((كما أشار إليه بقوله : و المسلمون لابد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم)) : يعني إجراء أحكامهم الشرعية والسياسية ، ((و إقامة حدودهم)) : على ما تقتضيه القوانين الإسلامية . ((و سد ثغورهم)) : الثغر : موضع المخافة من خروق البلدان ، و تجهيز جيوشهم ، والجهاز : ما يعد من الأمتعة للثقل ، مثل عدة السفر ، و ما يحمل من بلدة إلى أخرى ، ((و أخذ صدقاتهم)) : زكاة أموالهم تؤخذ من أغنيائهم و تقسم على فقرائهم . ((و قهر المتغلبة)) : الغالبين بلا حق من الظلمة ، ((و المتلصصة)) : يعني السارقين المبالغين في السرقة ، ((و قطاع الطريق)) : من يرصد الطريق للنهب والغارة ، ((و إقامة الجمع والأعياد)) : و هي من أعظم شعائر الملة الإسلامية ، ((و قطع المنازعات الواقعة بين العباد)) : بنصب القضاة والأمراء ، ((و قبول الشهادات القائمة على الحقوق ، و تزويج الصغار ، و الصغائر الذين لا أولياء لهم)) : ليس لهم من الأقارب من يدبر أمرهم .

..... و قسمة الغنائم ، و نحو ذلك من الأمور التي لا يتولاهما أحاد الأمة . فإن قيل : لم لا يجوز الاكتفاء بنبي شوكة في كل ناحية ، و من أين يجب نصب من له الرئاسة العامة ؟ قلنا : لأنه يؤدي إلى منازعات و مخاصمات مفيضة

إلى إختلال أمر الدين و الدنيا ، كما نشاهد في زماننا هذا .
 فإن قيل : فليكتف بذى شوكة له الرياسة العامة إماماً كان
 أو غير إمام ؛ فإن انتظام الأمر يحصل بذلك كما في عهد
 الاتراك . قلنا : نعم ! يحصل بعض النظام في أمر الدنيا ، و
 لكن يختل أمر الدين و هو الأمر المقصود الأهم و العمدة
 العظمى . فإن قيل : فعلى ما ذكر من أن مدة الخلافة ثلاثون
 سنة يكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين خالياً عن الإمام
 فيعصي الأمة كلهم و يكون ميتهم ميتة جاهلية . قلنا : قد
 سبق أن المراد الخلافة الكاملة

((و قسمة الغنائم ، و نحو ذلك من الأمور التي لا يتولاها أحاد الأمة))
 من أهم الأمور العالية من المصالح الدينية و الدنياوية العامة للرجال و
 النساء ، مثل تولية القضاة و الأمراء بحيث ينتظم أمر المعاش و المعاد .
 ((فإن قيل : لم لا يجوز الاكتفاء بذى شوكة)) : و حاصله : لم لا يجوز الاكتفاء
 بذى شوكة . ((في كل ناحية)) الخ : بدون حاجة إلى رياسة عامة . ((قلنا لأنه
 يؤدي إلى منازعات و مخاصمات الخ)) الخ : و حاصله المنع لأن عدم وجود من
 يرجع إليه الكل يؤدي إلى منازعات بينهم ، فيختل أمر الدين و الدنيا ، كما هو
 حاصل الآن ، على هذا نظام جزئي و الكلام في النظام الكلي : فإن قيل :
 فليكتف بذى شوكة له الرياسة العامة إماماً كان موصوف بوصف الإمامة ،
 وسيأتي تفصيلها . أو غير إمام : بأن لا يكون موصوفاً بهذه الأوصاف ؛ لأن
 المقصود من نصب الإمام ذلك ، فإذا حصل بذى شوكة فلا يحتاج إلى إجماع
 الأمة على نصب الإمام .

فإن انتظام الأمر يحصل بذلك ((كما في عهد الاتراك)) : جمع ترك ، و هم قوم عظيم ، و كانوا من أشد الكفار عداوة للمسلمين ، و قد تغلبوا في المئة السادسة على البلاد الإسلامية ، و حادثاتهم من الحوادث العظمى والمصائب الكبرى التي عقت الدمار عن مثلها ، عمت الخلائق و خصت المسلمين ، فقتلوا من المسلمين ما لا يحصى . ((قلنا : نعم ! يحصل بعض النظام في أمر الدنيا)) مثل دفع قطاع الطريق و تقويم الغوي والأخذ للضعيف من القوى . ((ولكن يختل أمر الدين و هو الأمر المقصود)) الخ : لأن نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع ، وليس يحصل هذا النظام إلا بإمام مطاع قادر على تنفيذ الأحكام ، فهو مما يشهد به الفطرة - لا سيما إذا كان السلطان جاملا بالأحكام الشرعية والأمور الدينية . ((فإن قيل : فعلى ما ذكر من أن مدة الخلافة ثلاثون سنة يكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين)) - هم الخلفاء الأربعة - ((خاليا عن الإمام)) : هذا بناء على الإغفال عما وجهه سابقا أنفا ، ((فيعصي الأمة كلهم)) : لأن ترك الواجب معصية ، والمعصية ضلالة ، و هذا باطل؛ لأن الأمة لا تجتمع على الضلالة - ((و يكون ميتهم ميتة جاملية)) : يعني موتهم أو طريق موتهم جامليا لا إسلاميا بحكم الحديث . ((قلنا : قد سبق أن المراد الخلافة الكاملة)) : فلا يلزم من انتفاء هذه الخلافة انتفاء الخلافة المطلقة .

..... و لو سلم فلعل دور الخلافة تنقضي دون دور الإمامة بناء على أن الإمامة أعم ، لكن هذا الاصطلاح مما لم نجده للقوم بل من الشيعة من يزعم أن الخليفة أعم ، و

لهذا يقولون بخلافة الأئمة الثلاثة دون إمامتهم ، و أما
الخلفاء العباسية فالأمر مشكل

((ولو سلم فلعل دور الخلافة تنقضي دون دور الإمامة بناء على أن الإمامة
أعم)) : لأن الخليفة من كان خلافته و طريقته و حكومته على منهاج النبوة ، و
إن الإمام كل من يقتدى به سواء كان إمامته و حكومته على طريقة محمودة أو
مذمومة ، قال الله سبحانه : ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون إلى النار ﴾ ، و لا يبعد أن
يجاب : إنما يلزم المعصية لو تركوا نصب الإمام عن قدرة واختيار . ((لكن هذا
الاصطلاح)) : أن تكون الإمامة أعم من الخلافة ، ((مما لم نجده للقوم)) : من
أهل السنة والجماعة ، ((بل من الشيعة من)) : يبدل هذا الاصطلاح ، ((يزعم
أن الخليفة أعم)) : لأن الخلافة عندهم عبارة عن سلطنة بعد سلطنة أخرى
سواء على الحقبة أو على وجه التغلب . و أما الإمامة عندهم منصب عال يتلو
درجة النبوة ، واعتبروا له مقومات و شرائط ، و حصروها في الإثني عشر من أمير
المؤمنين عليّ إلى الإمام المهدي المنتظر . ((و أما بعد الخلفاء العباسية فالأمر
مشكل)) : إذ ليس بعدهم خلافة لا كاملة لانقضاء ثلاثين سنة . و لا ناقصة ، إذ
لم يوجد بعدهم قرشي له حكومة عامة ، والتحقيق لا إشكال فيه . أما أولاً فلأن
هذا الحديث إنما هو للحث على طاعة الإمام ، و أما ثانياً فلأن ذا شوكة إذا
استولى وجبت طاعته ، و صار إماماً حكماً حالة الاضطراب ، فافهم . ولما فرغ من
المطلب الثاني شرع في المطلب الثالث ، و هو شروط الإمامة ، فقال :

..... ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهراً ؛ ليرجع إليه فيقوم
بالمصالح ليحصل ما هو الغرض من نصب الإمام ، لا
مختفياً من أعين الناس خوفاً من الأعداء ، و ما للظلمة من

الاستلاء ، ولا منتظرا خروجه عند صلاح الزمان ، وانقطاع مواد الشر والفساد و انحلال نظام أهل الظلم والعناد . لا كما زعمت الشيعة خصوصا الإمامية منهم -

ينبغي أن يكون الإمام ظاهرا لا مختفيا ولا منتظرا

والرد على الرافضة

((ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهرا)) : واستدل عليه الشارح بقوله : ((اليرجع إليه فيقوم بالمصالح ليحصل ما هو الغرض من نصب الإمام)) : لأن المقصود من نصب الإمام إما منفعة دينية أو دنيوية لا محالة ، و الانتفاع به يعتمد إمكان الوصول إليه ، وهذا يكون إذا كان ظاهرا لا مختفيا ، وإلا تعذر إمكان الوصول إليه ، وإذا تعذر إمكان الوصول إليه تعذر ذلك الانتفاع به ، و إذ تعذر الانتفاع به لم يكن في نصبه فائدة أصلاً ورأساً . ((ولا مختفيا)) : خلافا للرافضة ، قال الشارح : معناه . ((من أعين الناس خوفا من الأعداء وما للظلمة من الاستلاء)) : فلا إمامة للمختفي . ((ولا منتظرا)) : قال الشارح : معناه ((خروجه عند صلاح الزمان ، - إلى آخره -)) فلا إمامة للمنتظر ، وهو محمد المهدي آخر الآتية عند الرافضة ، والرافضة يقولون : إن في نصب الإمام أعظم الفوائد والمنافع ، وهو أن يكون هاديا إلى معرفة الله سبحانه - على قول الإسماعيلية الرضاخانية - أو يكون لطفاً في أداء الواجبات العقلية ، والاجتناب عن القبائح العقلية - على قول الإمامية - إلا أن الظلمة خوفوه تخويفا احتاج معه إلى الاختفاء ، فالذنب منهم حيث أحوجوه إلى الاختفاء .

دين أهل البيت التقوى لا التقية والرد على الرافضة

والرافضة تجعل هذا الاختفاء من أصول دينها تسميه التقية ، وتحكي هذا

عن أئمة أهل البيت الذين أبراهم الله سبحانه عن ذلك : حتى يحكوا ذلك عن جعفر الصادق أنه قال : التقية ديني و دين آبائي أقول : وقد نزه الله سبحانه المؤمنين من أهل البيت و غيرهم عن هذا الشغب و عن هذا الكذب ، بل كان أهل البيت من أعظم الناس صدقا و تحقيقا للإيمان ، و كان دينهم التقوى لا التقية .

قال الفاضل الرافضي الإمامي : مسألة الإمامة

هي أحد أركان الإيمان والرد عليه

((لا كما زعمت الشيعة خصوصا الإمامية منهم)) : التي هي المؤمنة بإمامة الأئمة الإثني عشر فحسب ، و ذلك لأن أصول الدين عند الإمامية أربعة : التوحيد والعدل والنبوة والإمامة هي آخر المراتب ، والتوحيد والنبوة والعدل قبل ذا ، قال الفاضل الرافضي الإمامي في " منهاج الكرامة " : إن مسألة الإمامة من أهم المطالب في أحكام الدين و أشرف مسائل المسلمين ، و هي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن . قال الراقم : فيقال : إن الكلام على هذا من وجهين : أما الوجه الأول فإن قوله : إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين و أشرف مسائل المسلمين ، مكنوب بإجماع المسلمين ، فإن الإيمان بالله و رسوله أهم من مسألة الإمامة ، و هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ، فإن الكافر لا يصير مؤمنا حتى يشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله ، و هذا الذي قاتل عليه الرسول الكفار أولاً ، و أنه قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله و أني رسول الله ، و يقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم و أموالهم إلا بحقها . والكفار على عهد رسول الله كانوا إذا أسلموا أجرى عليهم أحكام الإسلام، و لم يذكر لهم الإمامة بحال ، إن كانت الإمامة أهم مطالب الدين و أشرف مسائل المسلمين فأبعد الناس عن هذا الأهم والأشرف هم الرافضة ، فإنهم قالوا : في

الإمامة أسخف قول في العقل والدين ، فإنهم يحتالون على مجهول معدوم ، ولا يرى له العين ، ولا أثر ، ولا يسمع له حسٌّ ولا خبر ، فلم يحصل لهم من الأمر المقصود بإمامته شيء ، فقد فاتهم على قولهم الخير المطلوب من أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين . وفي الجملة فالحمد لله سبحانه قد علق بولادة الأمور مصالح في الدين والدنيا ؛ سواء كانت الإمامة أهم الأمور أو لم تكن . وأما الوجه الثاني فإن قوله : وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان ؛ فيقال له : لم يجعل هذا من الإيمان إلا أمل الجهل والبهتان ، وذلك لأن الله سبحانه وصف المؤمنين وأحوالهم ، والنبي ﷺ قد فسر الإيمان وذكر شعبه ، ولم يذكر الله ولا رسوله الإمامة في أركان الإيمان ، ففي الحديث حديث جبرئيل : لما أتى النبي ﷺ في صورة أعرابي ، وسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان ، قال له : الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة و تؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان وتحج البيت ، قال : والإيمان أن تؤمن بالله و ملائكته و كتبه و رسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت ، وتؤمن بالقدر خيره و شره ، ولم يذكر الإمامة ، قال : والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه ، فإنه يراك ، وهذا الحديث متفق على صحته متلقً بالقبول ، أجمع أمل العلم بالنقل على صحته ، تدبر .

..... إن الإمام الحق بعد رسول صلى الله عليه وسلم عليّ -

قال الفاضل: الإمام الحق بعد الرسول أمير المؤمنين علي، و

للفاضل على هذه الدعوى أدلة عجيبة ولنا عنها أجوبة

وهذه مناظرة لطيفة

((إن الإمام الحق بعد رسول صلى الله عليه وسلم عليّ)) : قال الفاضل الرافضي : إن الله سبحانه عدل حكيم لا يفعل قبيحا و يخل بواجب ، وإن أفعاله إنما تقع لغرض صحيح وحكمة ، وإنه لا يفعل الظلم ولا العيث ، وإنه رؤوف رحيم بالعباد ، يفعل بهم ما هو الأصلح لهم والأنفع ، وإن الله تعالى كلهم تخييرا لا إجبارا ، ووعدهم الثواب وتوعدهم العقاب على لسان أنبيائه ورسوله المعصومين : بحيث لا يجوز عليهم الخطأ ولا النسيان ولا المعاصي ، وإلا لم يبق وثوق بأقوالهم وأفعالهم ، فتتفي فائدة البعثة ، ثم أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة - فنصيب أولياء معصومين منصوبين ليأمن الناس من غلظهم وسهومهم وخطئهم ، فينقادون إلى أوامره : لئلا يخلي الله العالم من لطفه ورحمته ، وإنه لما بعث محمدا ﷺ قام بثقل الرسالة ، ونص على أن الخليفة بعده علي ابن أبي طالب ، قال الفاضل الرافضي : روى الجمهور كافة أن النبي ﷺ أتى بطائر ، فقال : اللهم ائتني بأحب خلقك إليك وإلي يأكل معي من هذا الطائر ، فجاء عليّ ، فإذا كان أحب الخلق إلى الله وجب أن يكون هو الإمام . والجواب من وجوه : الوجه الأول إن قوله : روى الجمهور كافة ، كذب عليهم ، فإن حديث الطير لم يروه أحد من أصحاب الصحيح ، ولا صححه أئمة الحديث . الوجه الثاني إن حديث الطائر من الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل ، قال أبو موسى المدني : قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطير للاعتبار والمعرفة ، مثل الحاكم وأبو نعيم وابن مردويه ، وسئل الحاكم من حديث الطير ، فقال : لا يصح . الوجه الثالث إن المهاجرين والأنصار كانوا مسلمين يحبون الله ورسوله ، وإن النبي ﷺ كان يحبهم ، وإن القرآن يشهد في

غير موضع برضاء الله عنهم وثنائه عليهم .

قال الفاضل الرافضي : روى الجمهور أنه أمر الصحابة بأن يسلموا على عليٍّ بإمرة المؤمنين ، وقال : إنه سيد المرسلين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين ، و قال : هذا ولي كل مؤمن بعدي ، فيكون على وحده هو الإمام . والجواب من وجوه : الوجه الأول المطالبة بإسناده وبيان صحته ، وهو لم يعز إلى كتاب على عادته ، وأما قوله : رواه الجمهور ، فكذب . ليس هذا في كتب الأحاديث المعروفة بالصحاح والمسانيد والسنن وغير ذلك ، فإن كان رواه بعض حاطبي الليل فليس بحجة بحسب اتباعها باتفاق المسلمين ، وقد حرم علينا الكذب ، وقد تواتر عن نبينا ورسولنا أنه قال : من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار . والوجه الثاني : إن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، وكل من له أدنى معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب موضوع . والوجه الثالث إن هذا مما لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ ، فإن قائل هذا كاذب ، والنبي منزّه عن الكذب ، وذلك أن سيد المرسلين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين هو رسول الله ﷺ باتفاق المسلمين . قال الفاضل الرافضي : روى خطيب خوارزم بإسناده عن أبي ذر الغفاري : قال رسول الله ﷺ : من ناصب عليا الخلافة فهو كافر ، وقد حارب الله ورسوله ، ومن شك في عليٍّ فهو كافر . والجواب بوجوه : المطالبة بصحة النقل ، وميهاة له ذلك .

والوجه الثاني : إن كل من له معرفة بالحديث يشهد أن هذا الحديث كذب موضوع مفترى على رسولنا ونبينا . الوجه الثالث : إن هذا الحديث إن كان ما رواه الصحابة والتابعون فأين ذكره فيما بينهم ومن الذي نقله عنهم . قال الفاضل الرافضي : روى الجمهور عن النبي ﷺ أنه قال لأمير المؤمنين : أنت مني بمنزلة أخي ووصيي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني ، وهو نص في الباب . والجواب من وجوه : الوجه الأول : المطالبة بصحة هذا الحديث ، فإن هذا

الحديث ليس في شيء من الكتب التي تقوم الحجة بمجرد إسناد حاكمها ، و
لاصححه إمام من أئمة الحديث . و قوله : رواه الجمهور ، إن أراد بذلك أن
علماء الحديث يروونه في الكتب التي يحتج بما فيها ، مثل كتب البخاري و مسلم
ونحوهما ، فهذا كذب عليهم ، وإن أراد بذلك أن هذا يرويه مثل أبي نعيم في
الفضائل ، فمجرد هذا ليس بحجة باتفاق أهل العلم في مسألة فروع ، فكيف في
مسألة الإمامة التي قد اقتصم عليها القيامة ؟ ! الوجه الثالث : إن هذا الحديث
كذب موضوع أخرجه الحافظ ابن جوزي في " كتاب الموضوعات " ، و قال ابن
حبان : رواه مطرب بن ميمون عن أنس ، و مطر هذا يروي الموضوعات عن الأثبات
الثقات لاتحل الرواية عنه .

قال الفاضل الرافضي : قال رسول الله ﷺ لأمر المؤمنين : أنت أخي و وزير
و وصي و وارثي و خليفتي من بعدي ، و هذا نص في المطلوب . و الجواب عنه
بوجهين : الوجه الأول : المطالبة بصحة النقل ، و ما ادعاه من نقل الناس كافة
من أظهر الكذب عند أهل العلم بالحديث . والوجه الثاني : إن هذا الحديث كذب
موضوع ، و لهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات : لأن
أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب ، و قد رواه ابن جرير و البغوي
بإسناد فيه عبد الغفار بن القاسم ، و هو مجمع على تركه ، كذبه سماك بن
حرب و أبو داود ، و قال النسائي و أبو حاتم : متروك ، و قال علي ابن المديني :
كان يضع الحديث ، و قال أحمد : ليس بثقة ، و قال ابن معين : ليس بشيء ،
و الإنصاف أن سائر الأحاديث التي يتعلق بها الروافض موضوعة يعرف ذلك من
له أدنى العلم بالأخبار و نقلها ، و ذلك لأنه ليس كل أحد من أهل النظر
و الاستدلال خيرا بالمنقولات . و الفرق بين صدقها و كذبها و صوابها و خطئها ،
فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل العلم والخبرة بطريق النظر و معرفة الأدلة :
بل من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والآثار والأخبار ، و ليس في شيوخ الرافضة

إمام في شيء من علوم الإسلام ، لا علم الحديث و لا الفقه و لا التفسير و لا القرآن ؛ بل شيوخ الرافضة إما جاهل و إما زنديق مثل شيوخ في اليهود والنصارى، وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف ، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب ، قال أبو حاتم: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول : قال أشهب بن عبد العزيز: سئل مالك عن الرافضة ، فقال : لا تكلمهم و لا ترد عنهم ؛ فإنهم يكذبون ، وقال أبو حاتم : حدثنا حرملة ، قال : سمعت الشافعي يقول : لم أر أحدا أشهد بالزور من الرافضة ، وقال مؤمل بن إهاب : سمعت يزيد بن هارون يقول : نكتب عن صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة ، فإنهم يكذبون ، وقال محمد بن سعيد الأصفهاني : سمعت شريكا يقول : أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث و يتخذونها دينا . و شريك هذا هو شريك بن عبدالله القاضي قاضي الكوفة من أقران الثوري و أبي حنيفة ، و هو من الشيعة الذي يقول بلسانه : أنا من الشيعة ، و هذه شهادتهم فيهم - والبدع متنوعة ، فالخوارج مع أنهم مارقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، و قد أمر نبينا بقتالهم ، و اتفق الصحابة و علماء المسلمين على قتلهم ليسوا ممن يعتمد الكذب بل هم معروفون بالصدق ؛ لكنهم جهلوا و ضلوا في بدعتهم و لم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد ، بل من جهل و ضلال في معرفة معاني الكتاب و صفات الذات . و أما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد يقول : أحد بلسانه خلاف ما في قلبه : و هذا هو الكذب والنفاق ، و يدعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملة ، و يصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق - نعوذ بالله من الضلال - .

..... ثم ابنه الحسن ثم أخوه الحسين ثم ابنه علي زين العابدين ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه

جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد التقي ثم ابنه علي النقي ثم ابنه الحسن العسكري ثم ابنه محمد القاسم المنتظر المهدي ،

((ثم ابنه الحسن)) الخ : قالوا : وعليّ نص على الحسن ، والحسن على الحسين إلى أن انتهت البتة إلى المنتظر المهدي محمد بن الحسن صاحب السرداب الغائب ، قال الفاضل الرافضي في إمامة باقي الأئمة الإثني عشر : لنا في ذلك طرق : أحدهما النص ، وقد تواتر عن الشيعة في البلاد المتباعدة خلفا عن سلف عن نبينا ورسولنا ، أنه قال للحسن : هذا إمام ابن إمام أبو أئمة التسعة . و الجواب من وجوه : الوجه الأول إن هذا كذب على الشيعة ؛ فإن هذا لا ينقله إلا إمامية ، و سائر طوائف الشيعة تكذب هذا ، فأين تواتر الشيعة. و الوجه الثاني أن يقال : علماء الشيعة المتقدمون ليس فيهم من نقل هذا النص ، و ذكره في كتاب ، و لا احتج به في خطاب ، و أخبارهم مشهورة متواترة ، فعلم أن هذا من اختلاف المتأخرين . الوجه الثالث أن يقال : أهل السنة و علمائهم أضعاف أضعاف الشيعة كلهم يعلمون أن هذا كذب على رسولنا و نبينا علما يقيناً جزمياً ، و يهاملون الشيعة على ذلك ، و ثانيها : الفضائل التي اشتمل كل واحد منهم عليها موجبة لكونه إماما . و الجواب عنه أن تلك غايتها أن يكون صاحبها أهلاً أن تعقد له الإمامة ، و نحن العالمون بأنهم أئمة صالحون للإمامة علما يقيناً قطعياً ، و هذا لا يتنازع فيه اثنان من طوائف المسلمين ، لكنه لا يصير إماماً بمجرد كونه أهلاً ؛ لأن أهلية الإمامة ثابتة لآخرين من قريش ، فلا موجب للتخصيص ، و ثالثها : إنا قد بينا أنه يجب في كل زمان إمام معصوم و لا معصوم غير هؤلاء إجماعاً . و الجواب من وجوه : أحدهما نمنع المقدمة الأولى ، و منع طوائف المقدمة الثانية ، و سيأتي بطلانه

تفصيلاً في قول المصنف ، ولا يشترط في الإمام أن يكون معصوماً .

محمد القاسم المنتظر المهدي، هذا المهدي

الذي يقربه أهل السنة

((ثم ابنه محمد القاسم المنتظر المهدي)) : وهذا المهدي الذي يقربه أهل السنة ، في الحديث عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ : يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه كاسي وكنيته كنيتي ، يملأ الأرض عدلاً ، كما ملئت جوراً ، و ذلك هو المهدي ، رواه أصحاب الحديث والأئمة الأعلام . والأحاديث التي يستدل بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره ، قال رسول الله ﷺ في الحديث الذي رواه ابن مسعود : لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم ؛ حتى يخرج فيه رجل مني أو من أهل بيتي يواطى اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطاً و عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً ، ورواه الترمذي وأبو داود من رواية أم سلمة أيضاً فيه : المهدي من عترتي من ولد فاطمة ، ورواه أبو داود من طريق أبي سعيد ، و فيه : يملك الأرض سبع سنين .

ومنه الأحاديث قد غلط فيها طوائف ، وأنكرها طائفة ملعونة مودودية ، و لم يعلم قائداً الشقي أبو الأعلى المودودي من قلة دينه وقلة علمه وقلة حياته وكثرة جهله وضلالته أن إنكاراً تكذيب لرسولنا ونبينا وكفر بواح ، ولم يعلم هذا الغبي والغوي بشغبه أن هذه ليست بحماسة بل حماقة وكفر مجرد . وأما مهدي الرافضة فهو محمد بن الحسن ، وهذا خطأ فاحش يخالف ما جاء عن نبينا ورسولنا من الأحاديث الصحيحة .

..... وقد اختفى خوفاً من أعدائه ، وسيظهر ، فيملاً الدنيا قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً ، ولا امتناع في

طول عمره و امتداد أيام حياته كعيسى و الخضر و غيرهما . و أنت خير بأن اختفاء الإمام و عدمه سواء في عدم حصول الأغراض المطلوبة من وجود الإمام

قال الرافضة: قد اختفى المهدي خوفا من أعدائه

والرد على هذا الهذيان

((وقد اختفى خوفا من أعدائه)) : فلا سبيل للناس إلى معرفة ، ولا معرفة ما يأمرهم به وما ينهاهم عنه . وما يخبرهم به ، فإن كان أحد لا يصير سعيدا إلا بطاعة هذا الذي لا يعرف أمره ولا نهيه ، لزم أن لا يتمكن أحد من طريق النجاة والسعادة و طاعة الله سبحانه ، وهذا من أعظم تكليف ما لا يطاق .

ومن جهل الرافضة إنهم يجعلون للمنتظر عدة مشاهد

ينتظرونه فيها، وهذا من أبطل الأباطل

و من حماقتهم و جهلهم أنهم يجعلون للمنتظر عدة مشاهد ينتظرونه فيها : كالسرخاب بسامر بفلسطين الذي يزعمونه أنه غائب فيه ، و مشاهد أخرى ، و قد يقيمون هناك دابة إما بغلة وإما فرسا وإما غير ذلك : ليركبها إذا خرج ، و يقيمون هناك إما في طرفي النهار و إما في أوقات أخرى يتوجهون إلى المشرق ، و ينادونه بأصوات عالية يطلبون خروجه ، و من المعلوم بضرورة العقل والحس أنه لو كان موجوداً ، و قد أمره الله بالخروج فإنه يخرج سواء نادوه أو لم ينادوه ، وإن لم يؤذن له فهو لا يقبل منهم ، وإنه إذا خرج فإن الله سبحانه يؤيده ويأتيه بما يركبه ، بمن يعينه و ينصره ، لا يحتاج أن يوقف له دائما من الأدميين ﴿ من ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ﴾ - والله سبحانه قد عاب في كتابه من يدعو من لا يستجيب له دعائه ، فقال : ﴿ ومم لا يسمعون دعاءكم ولو سمعوا

ما استجابوا لكم ﴿ ، هذا مع أن الأصنام موجودة ، ويكون بها أحياناً شياطين ، و تخاطبهم ، ومن خاطب معدوما كانت حالته أسوأ من حال من خاطب موجوداً . وإن كان جماداً ، فمن دعا المنتظر الذي لم يخلقه كان ضلاله أعظم من ضلال هؤلاء ، و قال في موضع : ﴿ إن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ﴿ فإذا كان من يتخذ الملائكة والنبيين أرباباً بهذه الحال ، فكيف بمن يتخذ إماماً معدوما لا وجود له ! ، و قال في موضع : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورمبائهم أرباباً من دون ﴿ فهؤلاء اتخذوا أناساً موجودين أرباباً ، و هؤلاء يجعلون الحلال و الحرام معلقاً بالإمام المعدوم الذي لا حقيقة له ، هذا جهل عظيم . ((و سيظهر ، فبعلاً الدنيا قسماً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً)) الخ : و أما في الحال فليس له عين ولا أثر ولا يعرف له حس ولا خبر ، و كان أصل دين هؤلاء الرافضة مبنياً على المجهول و المعدوم لا على موجود ولا معلوم ، يظنون أن إمامهم موجود معصوم و هو مفقود معدوم ، و إن نبينا و رسولنا أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين الذين لهم سلطانٌ يقدرون به على سياسة الناس لا بطاعة معدوم و مجهول ، و لا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً ورأساً ، فبضرورة الحس والعقل أن الإمامية أخسر الناس صفقة في الدين ، لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعدوم الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا ، فلم يستفيدوا من أمم الأمور الدينية شيئاً من منافع الدين والدنيا .

اختفاء الإمام وعدم الإمام سواء في عدم حصول الأغراض

المطلوبة من وجود الإمام

((و أنت خير)) : ردّ على الرافضة و الشيعة الإمامية ، ((بأن اختفاء الإمام وعدمه سواء في عدم حصول الأغراض المطلوبة من وجود الإمام)) :

وإذا كان معرفة ما أمر الله سبحانه به الخلق ممكنة بدون هذا الإمام المنتظر ، علم أنه لا حاجة إليه ، و لا يتوقف عليه طاعة الله تعالى ، و لا نجاة أحد و لا سعادته ، و حينئذ فيمتنع القول بجواز إمامة مثل هذا فضلاً عن القول بوجوب إمامة

مثل هذا ، وهذا أمر مبين لمن تدبره ، وذلك أن فعل الواجبات العقلية والشرعية و ترك المستقبحات العقلية والشرعية إما أن يكون موقوفاً على معرفة ما يأمر به و ينهى عنه هذا المنتظر ، وإما أن لا يكون موقوفاً ، فإن كان موقوفاً لزم تكليف ما لا يطاق ، وأن يكون فعل الواجبات و ترك المحرمات موقوفاً على شرط لا يقدر عليه عامة الناس ، بل ولا أحد منهم ، فإنه ليس في الأرض من يدعى دعوى صادقة أنه رأى هذا المنتظر ، وسمع كلامه ، وإن لم يكن موقوفاً على ذلك أمكن فعل الواجبات العقلية والشرعية و ترك القبائح العقلية والشرعية بدون هذا المنتظر ، فلا يحتاج إليه ولا يجب وجوده ولا شهوده ، وهؤلاء الرافضة علقوا نجاة الخلق وطاعتهم لله ورسوله بشرط ممتنع لا يقدر عليه الناس ، ولا يقدر عليه أحد منهم ، والإيمان بهذا ليس فيه منفعة بل مضرة في العقل والنفس والبدن والمال وغير ذلك ، قبيح شرعاً وعقلاً ، ولهذا كان المتبعون له من أبعد الناس عن مصلحة الدين والدنيا ، لا تنظم لهم مصلحة دينهم ولا دنياهم ، إن لم يدخلوا في طاعة غيرهم ، فعلم بذلك أن قولهم في الإمامة لا ينال به إلا مايورث الخزي والندامة ، وأنه ليس فيه شيء من الكرامة ، وإن ذلك إذا كان أعظم مطالب الدين فهم أبعد الناس عن الحق والهدى في أعظم مطالب الدين ، وإن لم يكن من أعظم مطالب الدين ظهر بطلان ما ادعوه من ذلك ، فثبت بطلان قولهم على التقديرين ، وهو المطلوب .

قالت الإمامية: إيماننا بهذا المنتظر مثل إيمان شيوخ الزهد

بإلياس والخضر والغوث والقطب، والجواب من وجوه

فإن قال هؤلاء الرافضة الجهلة : إيماننا بهذا المنتظر المعصوم مثل إيمان كثير من شيوخ الزهد والتقوى بإلياس والخضر والغوث والقطب ورجال الغيب ، ونحو ذلك من الأشخاص الذين لا يعرفون وجودهم ، فكيف يسوغ لمن يوافق هؤلاء أن ينكر علينا ما ندعيه . والجواب من وجوه : الوجه الأول : إن الإيمان بوجود هؤلاء ليس واجباً عند أحد من علماء المسلمين وطوائفهم المعروفين ، وإن كان بعض

الفلاة يوجب على أصحابه الإيمان بوجود هؤلاء ، ويقول : إنه لا يكون مؤمنا ولها لله سبحانه إلا من يؤمن بوجود هؤلاء ، فكان قوله مردودًا باطلًا . الوجه الثاني أن يقال : من الناس من يظن أن التصديق بهؤلاء يزداد الرجل به إيمانًا وخيرًا و مولاة لله سبحانه ، وأن المصدق بوجود هؤلاء أشرف وأفضل عند الله ممن لم يصدق بوجود هؤلاء ، وهذا القول ليس مثل قول الرافضة من كل وجه ، بل هو مشابه له من بعض الوجوه : لأنهم جعلوا كمال الدين موقوفًا على ذلك ، فحينئذ يقال : هذا القول أيضًا باطل باتفاق علماء المسلمين ، فإن العلم بالواجبات والمستحبات وفعل الواجبات والمستحبات كلها ليس موقوفًا على التصديق بوجود هؤلاء ، ومن ظن من أهل النسك والزهد والعامّة أن شيئًا من الدين واجبا أو مستحبًا موقوف على التصديق بوجود هؤلاء ، فهذا جاهل باتفاق أهل العلم : إذ قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن نبينا ورسولنا لم يشرع لأمته التصديق بوجود هؤلاء ، ولا أصحابه كانوا يجعلون ذلك من الدين والأئمة المسلمين . الوجه الثالث أن يقال : القائلون بهذه الأمور منهم من ينسب إلى أحد هؤلاء ما لا تجوز نسبته إلى أحد من البشر، مثل دعوى بعضهم أن الغوث والقطب هو الذي يمد أهل الأرض في مداهم ونصرهم و رزقهم ، وإن هذا لا يصل إلى أحد إلا بواسطة نزوله على ذلك الشخص ، وهذا باطل بإجماع المسلمين . الوجه الرابع أن يقال : الصواب الذي عليه المحققون ، أن إلياس والخضر ماتا ، وإنه ليس أحد من البشر واسطة بين الله عز سلطانه وبين خلقه في خلقه ورزقه ومداه ونصره ، وإنما الرسل والأنبياء وسائط في تبليغ رسالاته : لا سبيل لأحد إلى السعادة إلا بطاعة الرسل والأنبياء ، وأما خلقه ومداه ورزقه ونصره فلا يقدر عليه إلا الله سبحانه ، فهذا لا يتوقف على حياة الرسل والأنبياء وبقائهم : بل ولا يتوقف نصر الخلق ورزقهم على وجود الرسل والأنبياء أصلا ورأى .

..... وإن خوفه من الأعداء لا يوجب الاختفاء بحيث لا يوجد منه إلا الاسم ، بل غاية الأمر أن يوجب

الخوف من الأعداء لا يجب الاختفاء والرّد على هذا الشغب

((وإن خوفه من الأعداء)) : قال بعض الأفاضل : إن المراد بالأعداء هم الخلفاء العباسية ، إنهم لا يرضون اجتماع الناس على العلويين ، فهذا قول لا دليل عليه ؛ بل خطأ فاحش و غلط محض . ((لا يوجب الاختفاء)) : ووجه الاختفاء و جوابه قد مر منا سابقاً تفصيلاً . ((بحيث لا يوجد منه إلا الاسم)) : ولم ير له عين ولا أثر ولا سمع له حس ، ولا خبر ، ليس فيهم أحد يعرفه لا بعينه ولا صفته ؛ مع أن نبينا و رسولنا أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين ، والحديث المعروف : من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية ، جحة عليهم ، فإن الرافضة لا يعرفون إمام زمانهم ، فإنهم يدعون أنه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب (١) سامر ، و من أعجب العجائب أن المرأة إذا غاب وليها زوجها القاضي أو الولي الحاضر لثلا تفوت مصلحة المرأة بخيبة الولي المعلوم الموجود ، فكيف يضع مصلحة الإمامة مع طول هذه المدة مع الإمام المفقود المعلوم ؟ فبعد هذا كله قول الرافضة في الإمامة أبعد الأقوال عن الصواب ، فأى سعي أضل من سعي من يتعب التعب الطويل ، ويفارق جماعة المسلمين ويلعن السابقين والتابعين ، ويعاون الكفار والمنافقين . ((بل غاية الأمر)) يعني لهذا الخوف من الأعداء ((أن يوجب)) .

(١) سنة ٢٥٠ أو نحوها .

..... اختفاء دعوى الإمامة يعني إباء المهدي الذين كانوا ظاهرين على الناس ، ولا يدعون الإمامة . وأيضاً فعند

فساد الزمان و اختلاف الآراء و استيلاء الظلمة احتياج الناس إلى الإمام أشد و انقيادهم له أسهل . و يكون من قريش و لايجوز من غيرهم و لا يختص ببني هاشم و أولاد عليّ ، يعني يشترط أن يكون الإمام قريشياً لقوله ﷺ : الأئمة من قريش . و هذا و إن كان خبراً واحداً ؛ لكن لما رواه أبو بكر محتجاً به على الأنصار و لم ينكره أحد فصار مجمعا عليه ، و لم يخالف فيه إلا الخوارج و بعض المعتزلة . و لا يشترط أن يكون هاشمياً أو علوياً

((اختفاء دعوى الإمامة)) : اختفائه إياها كما في حق آبائه : ((يعني أباء المهدي : الذين كانوا ظاهرين على الناس ، و لا يدعون الإمامة)) : فينبغي له أيضاً أن لا يختفي عن الأعين ، و لا يدعى الإمامة . ((وأيضاً)) : و أنت خير أيضاً ((فعند فساد الزمان)) : بالمعاصي و المظالم . ((و اختلاف الآراء)) : من أجل اختلاف الوقائع و الواقعات ((و استيلاء الظلمة)) : على المظلومين ((احتياج الناس إلى الإمام أشد و انقيادهم له أسهل)) : و هذا من أجل البديهيّات ، و العلم به ضروري بعد استقراء العادات ، فثبت أن نصب الإمام يقتضي اندفاع أنواع من المعصيات ، و لا تندفع إلا بنصبه ، فتأمل و لا تغفل .

يشترط أن يكون الإمام قريشياً و لا يرد على الخارجية و بعض القدرية

((و يكون من قريش و لايجوز من غيرهم)) : خلافاً للخارجية و أكثر المعتزلة ((و لا يختص ببني هاشم و أولاد عليّ)) : خلافاً للرافضة الإمامية . ((يعني يشترط أن يكون الإمام قريشياً)) : من أولاد نضر بن كنانة ، قال القاضي عياض : هو مذهب كافة العلماء ، و عندما العلماء في مسائل الإجماع ، و لم

ينقل عن السلف والخلف قول وفعل يخالف ما ذكرنا ، ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع ، ((لقوله ﷺ : الأئمة من قريش)) رواه النسائي ورواه البزار ، وقد منا تخرجه ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : الناس تبع لقريش . أخرجه الشيخان من حديث معاوية . إن هذا الأمر في قريش أخرجه البخاري ، وأفرد له الحافظ ابن حجر جزء ، وجمع فيه طرقه عن نحو أربعين صحابيا ، فعلم أنه متواتر ، ولا أقل من أنه مشهور لا خبر واحد . ولقائل أن يقول : إن قوله ﷺ : الأئمة من قريش خبر واحد ، وهو لا يفيد القطع واليقين بل يفيد الظن ، وهو مقرر في موضعه دفعه بقوله :

((وهذا وإن كان خبرا واحدا : لكن لما رواه أبو بكر محتجا به على الأنصار)) : حين خالفوا وقالوا : منا أمير ومنكم أمير ، ولم ينكره أحد : فقد اتفقت الصحابة على قبوله فقبلوه . ((فصار مجمعا عليه)) : و أجمعوا عليه ، فصار دليلا قاطعا يفيد القطع واليقين باشتراط القرشية . ((ولم يخالف فيه إلا الخوارج وبعض المعتزلة)) : - بل أكثر المعتزلة - و جوزوا أن لا يكون في العالم إمام أصلا ، وإن احتج إليه ، فيجوز أن يكون عبدا أو حرا أو نبطيا أو قريشيا - وتمسكوا بقول ﷺ : اسمع وأطع وإن عبدا حبشيا كان رأسه زبيبة ، أخرجه البخاري .

و أجيب بحمله على من ينصبه الإمام أميرا على سرية أو غيرها دفعا للتعارض بين الأدلة ، ولأن الإمام لا يكون عبدا بالإجماع ، وسيأتي

لا يشترط أن يكون هاشميا أو علويا والرد على الرافضة الإمامية

((ولا يشترط أن يكون هاشميا)) : من أولاد هاشم ((أو علويا)) : من أولاد أمير المؤمنين علي ، واعتقد الرافضة الإمامية أن الإمامة يجب أن لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظالم يكون من غيره أو بتقية من عنده ، يقولون :

إن الإمام منصوب عليه من قبل الله و قبل رسوله . إن رسول الله نص على إمامة من يكون إماما بعده ، ثم يستنسخ هذا أن ذلك المنصوص عليه لا بد ، و أن يكون هو علياً ، فإن علياً كان هاشمياً من الأب و الأم ، لأنه علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، و أيضاً أم علي فاطمة بنت اسد بن هاشم ، و من المعلوم أنه لم يكن لأحد من الخلق مصاهرة مثل ما كانت له ؛ لأن أشرف أولاد الرسول هو فاطمة سيدة النساء أهل الجنة عرسه و زوجته ، و من المعلوم أنه لم يكن لأحد من الصحابة أولاد مثل أولاده في الفضيلة كالحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، ولداه ، ثم أولاد الحسن و أولاد الحسين ، هؤلاء الذرية الطاهرة يعترف بعلو درجتهم و رفعة شأنهم ، و يقر بفضيلتهم و شرفهم كل مسلم وكل عاقل ، فهم أئمة الأمة وجوباً و فرضاً ، فاحفظ هذه الوجومات .

..... لما ثبت بالدلائل من خلافة أبي بكر و عمر و عثمان ؛
مع أنهم لم يكونوا من بني هاشم ، و إن كانوا من قريش فإن

قريشا اسم لأولاد النضر بن كنانة ، وهاشم هو أبو عبد المطلب جد رسول الله عليه السلام ، فإنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب فهو بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ؛ فالعلوية والعباسية من هاشم ، لأن العباس وأبا طالب ابنا عبد المطلب ، وأبو بكر قريشي لأنه ابن أبي قحافة عثمان بن عامر بن بن كعب بن سعد تيم بن مرة ابن كعب ابن لوي وكذا عمر ، لأنه ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن زراح بن عدي كعب ، وكذا عثمان ، لأنه ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف . و لا يشترط في الإمام أن يكون معصوما ،

((لما ثبت بالدلائل)) : بالأدلة الحقة قد تقدم ذكرها ((من خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ؛ مع أنهم لم يكونوا من بني هاشم)) : ولا من أولاد علي أمير المؤمنين . ((وإن كانوا من قريش فإن قريشا اسم لأولاد النضر بن كنانة)) : لأن النضر جامع وانتساب قريش إليه ينتهي .

ولا يجب أن يكون الإمام معصوما والرد على

الرافضة الامامية أبلغ الرد

((ولا يشترط في الإمام أن يكون معصوما)) : ومقول أهل السنة والمعتزلة والخارجية خلافا للرافضة الإمامية ، يقولون : إن الأئمة معصومون كالأنبياء ، لأن المعارف الإلهية لا تعلم إلا من المعصوم ، والواجبات العقلية ، وتقريب الخلق إلى الطاعات لا يحصل إلا منه ، و وافقهم بذلك الزيدية من الرافضة والملاحدة

النصيرية والزنادقة والإسماعلية ، يقولون : إن الإمام لطف؛ لأن الناس إذا كان لهم إمام يأمرهم بالواجب وينهاهم من القبيح ، كانوا أقرب إلى فعل المأمور وترك المحذور ، فيجب أن يكون لهم إمام ، ويجب أن يكون معصوما ، ولا معصوم غير هؤلاء إجماعاً ، ولهم في ذلك فرقتان : فرقة منهم يزعمون أنه لا يجوز على الأنبياء أن يعصي الله سبحانه ، ولا يجوز ذلك على الأئمة ؛ لأنهم جميعاً حجج الله وهم معصومون من الزلل- وفرقة يزعمون أن الأنبياء جائز عليهم أن يعصي الله ، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم ، فإن الأنبياء إن عصوا فإن الوحي يأتيهم من قبل الله ، والأئمة لا يوحى إليهم ولا تهبط الملائكة عليهم ، وهم معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ويغلطوا . وبالجملة يجمعهم القول بوجوب التعين والتنصيب وثبوت عصمة الأئمة وجوباً عن الكبار والصغائر.

و الجواب : إن الأنبياء معصومون من الخطأ والسهو والمعصية صغيرها وكبيرها من أول العمر إلى آخره ، إلا لم يبق وثوق بما يبلغونه ، فانتفت فائدة البعثة . وما اختصت به الرافضة الإمامية وأتباعهم من عصمة الأئمة ، فهو في غاية الغفلة والفساد والبعد عن العقل والدين ، وهو أقصد من اعتقاد كثير من النساك في شيوخم - إنهم محافظون و اضعف من اعتقاد غالبية الشاميين أتباع بني أمية - فكانوا يقولون : إن الله سبحانه إذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات ، وربما قالوا : إنه لا يحاسبه ، ولهذا سأل الوليد بن عبد الملك عن ذلك العلماء ، فقالوا له : يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله سبحانه أم داود عليه السلام قال له ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب﴾ وبالجملة أن العقلاء و أهل العلم بالنقل يعلمون أنه ليس في فرق المسلمين أكثر تمعدا للكذب وتكذيبها للحق من الرافضة ، ولهذا يقال : إن الرفض والتشيع دمليز الكفر والنفاق .

..... لما مر من الدليل على إمامة أبي بكر ، مع عدم القطع بعصمته وأيضاً الاشتراط ، هو المحتاج إلى الدليل ، و

أما في عدم الاشتراط فيكفي فيه عدم دليل الاشتراط ، واحتج المخالف بقوله تعالى : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ ،

((لما مر من الدليل على إمامة أبي بكر)) : قد سبق أنه اجتمعت الأمة على إمامة الصديق ((مع عدم القطع بعصمته)) : بل القطع على أنه غير معصوم . وقد يقال بعبارة جامعة بأنه قد قام الدليل على إمامة الخلفاء الراشدين مع عدم القطع بعصمتهم ، فلا تكون العصمة شرطاً في الإمام ، و لأن العصمة من خواص النبوة ، فقول الرافضة الضالة يجب به أن يكون الإمام معصوماً ، فهو في الحقيقة إنكار عن ختم النبوة ، وهذا من أعظم الكفريات ، وحينئذ لا يبقى الفرق بين القادياني والروافضي ، فافهم . ((و أيضاً الاشتراط)) : يعني اشتراط العصمة . ((هو المحتاج إلى الدليل)) : لأنه دعوى : لابد لها من دليل مثبت . ((وأما في عدم الاشتراط فيكفي فيه عدم دليل الاشتراط)) : وقد تقرر في موضعه أن الأعدام لا تحتاج إلى الدليل .

براهين الرافضة الإمامية والجواب عنها بوجوه

((واحتج المخالف)) : الرافضة الإمامية و أتباعهم ((بقوله تعالى)) : خطاباً لإبراهيم الخليل : ﴿ إني جاعلك للناس إماماً قال و من ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين ﴾ ((فإن الآية دلت على أن عهد الإمامة لا يصل إلى الظالم ، و الكافر ظالم لقوله : ﴿ والكافرون هم الظالمون ﴾ و لا شك في أن الثلاثة كانوا كفاراً يعبدون الأصنام إلى أن ظهر نبينا ورسولنا . والجواب من وجوه : الوجه الأول : إن الكفر الذي يعقبه الإيمان الصحيح لم يبق على صاحبه منه ذم ، هذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام ؛ بل من دين الأنبياء كلهم ، قال الله سبحانه : ﴿ قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾

الوجه الثاني : إنه ليس كل من ولد في الإسلام بأفضل ممن أسلم بنفسه ، بل قد ثبت بالنصوص المستفيضة أن خير القرون القرن الأول ، و عامتهم أسلموا بأنفسهم بعد الكفر ، و هم أفضل من أصحاب القرن الثاني الذين ولدوا على الإسلام . الوجه الثالث : إن من قال : إن المسلم بعد إيمانه كافر فهو كافر بإجماع المسلمين ، فكيف يقال عن أفضل الخلق إيماناً و تصديقاً أنهم كفارٌ لأجل ما سلف ! ، فافهم . وبالله التوفيق .

.....و غير المعصوم ظالم ، فلا يناله عهد الإمامة . و
الجواب المنع ، فإن الظالم من ارتكب معصية مسقطه

للعادلة مع عدم التوبة والإصلاح ، فغير المعصوم لا يلزم أن يكون ظالما . و حقيقته العصمة أن لا يخلق الله تعالى في العبد الذنب مع بقاء قدرته و اختياره ، و هذا معنى قولهم هي لطف من الله تعالى يحمله على فعل الخير و يزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء . ولهذا قال الشيخ أبو منصور الماتريدي ، العصمة لاتزيل المحنة . و بهذا يظهر فساد

((و غير المعصوم ظالم)) : إشارة إلى صغرى القياس والكبرى مطوية .
 ((فلا يناله عهد الإمامة)) : إشارة إلى نتيجة القياس و ترتيب القياس : غير المعصوم ظالم و كل ظالم لا ينال عهد الإمامة ، فينتج أن غير المعصوم لا يناله عهد الإمامة . ((و الجواب المنع)) : أجاب عنه بمنع الصغرى يعني لانسلم أن غير المعصوم ظالم . ((فإن الظالم من ارتكب معصية مسقطا للعادلة مع عدم التوبة والإصلاح)) : و حاصله : أن الظالم من ارتكب معصية ، ولم يتب ولم يتداركها بالعمل الصالح . ((فغير المعصوم لا يلزم أن يكون ظالما)) : و تفصيله : أن الآية تدل على أن شرط الإمام أن لا يكون مشغلا بالذنوب التي تنظم ، و تسقط العدالة بها ، لا على أن شرط الإمام أن يكون معصوما ، فإن الظلم في مقابلة العدالة ، و لا يلزم من كونه غير ظالم أن يكون معصوما ، بل يلزم أن يكون عدلا . و هذا كله إذا كان المراد بالعهد الإمامة ، و أما إذا كان المراد بالعهد النبوة فأشار إليه بقوله سبحانه : ﴿ إني جاعلك للناس إماما ﴾ فعلم بالبداية أن هذا إمامة النبوة ، لا إمامة الخلافة ، فلاحجة لهم في الآية من شيء ، فتأمل . ((و حقيقته العصمة)) : يعني ماميتها عند الأشاعرة . أن لا يخلق الله تعالى في العبد : يعني في قلبه و

نفسه . ((الذنب مع بقاء قدرته و اختياره)) : و اختار الشارح في " شرح المقاصد " التعريف بالملكة ، و هذا ليسا تناقضاً لعدم التفاوت في المقصود . ((و هذا)) : يعني ما ذكرنا من حقيقة العصمة . ((معنى قولهم)) : يعني قول المعتزلة في تعريفها . ((هي لطف من الله تعالى)) : يعني ملكة قلبية ناشئة من لطفه سبحانه . ((يحمله)) : يعني يحمل اللطف العبد . ((على فعل الخير)) : يعني العبادة و الطاعة . ((و يزجره عن الشر)) : يعني يمنعه عن الفساد و المعصية . ((مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء)) : علة لبقاء الاختيار ، ((و لهذا)) : يعني لبقاء الاختيار . ((قال الشيخ أبو منصور الماتريدي)) : إمام أهل السنة و الجماعة علّم الهدى : ((العصمة لا تنزل المحنة)) : يعني تكليف الأحكام . ((و بهذا)) : يعني بالتكليف و الاختيار . ((يظهر فساد)) .

..... قول من قال إنها خاصية في نفس الشخص أو في بدنه يمتنع بسببها صدور الذنب عنه ، كيف ؟ و لو كان

الذنب ممتنعا لما صح تكليفه بترك الذنب و لما كان مثابا عليه و لا أن يكون أفضل من أهل زمانه ،

((قول من قال)) : يعني قول بعض الروافضة ((إنها)) : يعني العصمة .
 ((خاصة في نفس الشخص أو في بدنه يمتنع بسببها)) : يعني عقلا أو عادة .
 ((صدور الذنب عنه)) : من العبد . ((كيف)) : يعني كيف لا يظهر فساد . ((و لو كان الذنب ممتنعا لما صح تكليفه بترك الذنب)) : من جانب الشارع . ((و لما كان مثابا عليه)) : لكونه اضطراريا لا اختياريا ، وهذا باطل كما لا يخفى .

لا يشترط في الإمام أن يكون أفضل أهل زمانه

والرد على الامامية أشيع الرد

((و لا أن يكون أفضل من أهل زمانه)) : خلافا للرافضة الإمامية : فإنهم زعموا و شرطوا أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه . والفضائل إما نفسانية أو بدنية أو خارجية ، و أمير المؤمنين عليّ جمع الجميع ، فأمر المؤمنين عليّ و أولاده أفضل الناس بعد نبينا و رسولنا ، فهم الأئمة . والجواب عنه أن أهل السنة و الجماعة لا ينازعون في فضيلة أمير المؤمنين عليّ ، و أنه في الدرجة العليا من الفضيلة ، و أنه على أحق الناس بالخلافة في زمنه بلارب ، و إنما النزاع في أنه أفضل من الثلاثة ، و أحق بالإمامة منهم . فالحق التحقيق بالتحقيق أن الثلاثة أفضل من الأمير ، فإن تفضيل الصديق و الفاروق على عثمان لم ينازع فيه أحد ، و تفضيلهما على عثمان و عليّ لم ينازع فيه من له عند الأمة قدر ، لا من الصحابة و لا التابعين و لا أئمتهم السنة ؛ بل اجماع المسلمين على ذلك ، و بعد ذلك اتفقوا على مبايعة عثمان بغير رغبة و لارمبته ، فيلزم أن يكون عثمان هو الأحق ، و من كان هو الأحق كان هو الأفضل ؛ فإن أفضل الخلق من كان أحق أن يقوم مقام رسولنا و نبينا ، و إنما قلنا : يلزم أن يكون هو الأحق ، إذ ممتنع أن يكونوا علموا الحق و عدلوا عنه . فإن ذلك أعظم و أعظم ، فإنه قدح في

عدالتهم ، و ذلك يمنع أن يكونوا خير القرون بالضرورة ، ولأن القرآن أثنى عليهم ثناء يقتضي غاية المدح ، فيمنع إجماعهم وإصرارهم على الظلم الذي هو ضرر في حق الأمة كلها ، ومكذا جمهور المتأخرين، ففضلوا عثمان ، وعليه استقر أمر أهل السنة والجماعة ، وهو مذهب أهل الحديث ومشائخ الزمذ وأئمة الفقهاء أبي حنيفة وأصحابه ، ومالك وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وهو أيضاً مذهب جماهير أهل الكلام : مثل الكرامية والكلابية والأشعرية والقدرية المعتزلة .

والشيعة الإمامية أذل فرق الأمة، وليس في أهل الأهواء.

أذل من الرافضة ولا أحق منهم، ووجوه حماقتهم

ولكن الأسف ثم الأسف على أن الإسلام عند الإمامية هو ما هم عليه ، وهم أذل فرق الأمة ، فليس في أهل الأهواء أذل من الرافضة ، ولا أحق منهم . ومن جملة حماقتهم إقامة المآثم والنياحة على من قتل من سنين عديدة . ومن المعلوم أن ذلك مما حرمه الله ورسوله ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ : أنه قال : ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية . وثبت في الصحيح عنه : " أنه بريء من الحالقة والصالقة والشاقة " ، فالحالقة التي تحلق شعرها عند المصيبة ، والصالقة التي ترفع صوتها عند المصيبة بالمصيبة ، والشاقة التي تشق ثيابها . وثبت في الصحيح عنه أنه قال : إن النائحة إذا لم تتب قبل موتها فإنها تلبس يوم القيامة درعا من جرب وسريالا من قطران ، والأحاديث في هذا الباب كثيرة . ومؤلاء يأتون من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وغير ذلك من المنكرات بعد الموت بسنين كثيرة لو تفعلوها عقب موته لكان ذلك من أعظم المنكرات التي حرّمها الله ورسوله ، فكيف بعد هذه المدة الطويلة !. ومن المعلوم أنه قد قتل من الأنبياء وغير الأنبياء ظلما ؛ و هو أفضل منه ، وقتل عثمان بن عفان ؛ وكان قتله أول الفتن العظيمة التي وقعت بعد موت النبي ﷺ ، وترتب عليهم من الفساد أضعاف ما ترتب على قتل

الحسين و قتل غير مؤلاء ، و ما فعل أحد من المسلمين و غيرهم مأتماً و لا نياحة على ميت و قتل بعد مدة طويلة من موته و قتله إلا مؤلاء ، و ذلك من غاية الحمق والجهل . و أما أهل الحق فيقولون : فالأولى بالولاية أفضلهم ، فإن وُلي المفضل مع وجود الأفضل صحت الإمامة والولاية ؛ لأن الفاروق لما حضرته الوفاة جعل الأمر شورى بين الستة : عثمان و علي و طلحة و الزبير و سعد بن أبي وقاص و عبد الرحمن بن عوف .

و من المعلوم بالضرورة أنهم لم يكونوا سواء في الفضل للاتفاق على أن علياً و عثماناً أفضل من الأربعة الآخرين ، و وافقهم بذلك - الصالحية - من الرافضة ؛ حيث جوزوا إمامة المفضل وتأخير الفاضل . والأفضل إذا كان الأفضل راضياً بذلك . قالوا : أما علي فهو أفضل الناس بعد نبينا و رسولنا ، و أولاهم بالإمامة ؛ لكنه سلم الأمر لهم طائعاً ، و ترك حقه راغباً ، فنحن راضون بما رضي المسلمون ، و لو لم يرض عليٌ بذلك لكان أبو بكر مالكا . و وافقهم بذلك السلمانية من الرافضة . يقولون : إن الإمامة تصح في المفضل مع وجود الأفضل ، و أثبت إمامة الصديق و الفاروق حقاً باختيار الأمة حقاً اجتهدا ، و تابعهم على القول بجواز إمامة المفضل مع قيام الأفضل قوم من المعتزلة ، منهم : جعفر بن مبشر و جعفر بن حرب و كثير النوى ، قالوا : إن الإمامة من مصالح الدين ليس يحتاج إليها لمعرفة الله سبحانه و توحيده ، فإن ذلك حاصل بالعقل ؛ لكنها يحتاج إليها لإقامة الحدود و القضاء و إعلاء الكلمة و نصب القتال مع أعداء الدين ؛ و حتى يكون للمسلمين جماعة ، و لا يكون الأمر فوضى بين العامة ، فلا يشترط فيها أن يكون الإمام أفضل الأمة علماً و أقدمهم رأياً و حكمة؛ إذ الحاجة تنسد بقيام المفضل مع وجود الفاضل والأفضل ، فافهم و تأمل .

..... لأن المساوي في الفضيلة بل المفضل الأقل علماً و

عملاً ، كان أعرف بمصالح الإمامة و مفاصلها و أقدر على القيام بمواجبها ، خصوصاً إذا كان نصب المفضل ادفع للشر ، و أبعد عن إثارة الفتنة . ولهذا جعل عمر الإمامة شورى بين الستة مع القطع بأن بعضهم أفضل من بعض . فإن قيل : كيف يصح جعل الإمامة شورى بين الستة

((لأن المساوي في الفضيلة بل المفضل الأقل علماً و عملاً ، كان أعرف بمصالح الإمامة)) فوائد و منافعها ((و مفاصلها)) : و مضارها ((و أقدر على القيام بمواجبها)) : يعني حقوقها و مقتضياتها و لوازمها التي تتعلق بالناس في الدين والدنيا. إن الأفضلية مطلقاً ليست شرطاً لصحة الإمامة و ولايتها بل شرط الكمال . ((خصوصاً إذا كان نصب المفضل ادفع للشر)) : يعني بالنظر إلى بعض مواقع الوقت و رغبة قلوب الناس إليه حكمنا بانعقاد إمامته مع فقد الشروط ؛ عند لزوم الضرر العام بتقدير عدم الإمامة ؛ بحيث إن لم نحكم بالانعقاد ، فيبقى الناس فوضى لا إمام لهم ، و هو كما ترى بالأدلة السابقة بناءً على عدم صحة تولية القضاء ، فيجب طاعته عادلاً كان أو فاجراً . ((و أبعد عن إثارة الفتنة)) : بأن تغلب عليها جامل أو فاسق ، و كان في صرفه عنها إثارة الفتنة التي لا تطاق فلا محالة حكمنا بانعقاد إمامته لئلا يكون بصرفنا إياه إثارة الفتنة التي لا تطاق - و بالله التوفيق - .

((ولهذا جعل عمر الإمامة شورى بين الستة)) : الذين توفي النبي ﷺ و هو عنهم راضٍ . ((مع القطع بأن بعضهم أفضل)) : إن علياً و عثمان أفضل ((من بعض)) : من الأربعة الآخرين . ((فإن قيل : كيف يصح جعل الإمامة شورى بين الستة : مثل ما جعلها الفاروق)) .
..... مع أنه لا يجوز نصب الإمامين في زمان واحد . قلنا :

غير الجائز هو نصب إمامين مستقلين تجب إطاعة كل منهما على الانفراد ، لما يلزم في ذلك من امتثال أحكام متضادة ، و أما في الشورى فالكل بمنزلة إمام واحد . و يشترط أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة ، أي مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغاً ؛ و إذا ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ، و العبد مشغول بخدمة المولى مستحققر في أعين الناس و النساء ناقصات عقل و دين ، و الصبي و المجنون قاصران عن تدبير الأمور و التصرف في مصالح الجمهور

((مع أنه لايجوز نصب الإمامين في زمان واحد)) : نقول نبينا ورسولنا : إذا بوع لخلفيتين فاقتلوا الآخر منهما ، رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ، و الأمر بالقتل محوّل ؛ كما صرح به العلماء على ما إذا لم يندفع إلا بالقتل ، فإنه إذا أصرّ على الخلاف كان باغياً ، فإذا لم يندفع إلا بالقتل قتل ، الحكمة والفقه في امتناع تعدد الإمام أنه مناف لمقصود الإمامة من اتحاد كلمة أهل الاسلام واندفاع الفتن . ((قلنا : غير الجائز هو نصب إمامين مستقلين تجب إطاعة كل منهما على الانفراد)) : من غير حاجة إلى اجتماعهم ، ((لما يلزم في ذلك)) : تعدد الإمام بالهيئة الكذائية ((من امتثال أحكام متضادة)) : إن التعدد يقتضى لزوم امتثال أحكام متضادة متناقضة ؛ لأن كل واحد يريد حكماً مخالفاً لحكم الآخر ، و هو باطل كما ترى . ((و أما في الشورى فالكل بمنزلة إمام واحد)) : لأن المراجعة والملاحظة فيه أكثرية الآراء أو اتفاقها مثل ما في الحكومة الجمهورية . أقول : والجواب من الشارح مبني على التنزل ، و إلا فمن المعلوم بداهة أن المشروط في الشورى لم يكن إلا تعيين إمامة واحدة منهم لا إدارة الإمامة بينهم ؛ حتى يكون الاستخلاف من الفاروق لجميعهم أو لكلهم الدائر بينهم ، فإنه يرده الأخبار كلها أوجليها . فعلم أن السؤال ساقط غير متوجه أصلاً ورأساً ؛ لأنه لم يجعل الخليفة

كلهم بل أحدهم ، و فوض تعيينه إليهم . و أما جواب الشارح قدس سره فالمضار فيه ما لا يخفى تفكر .

يشترط في الإمام أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة،

والنساء ناقصات عقل ودين

((ويشترط أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة)) : قال الشارح قدس سره في تفسير الولاية المطلقة الكاملة : ((أي مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً)) الخ : يعني إن الشروط أنواع بعضها لازم لاتنعدم الإمامة بدونه ، و هي هذه المذكورة الخمسة . أما الإسلام فلقوله سبحانه : ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ و أما الحرية فقال : ((والعبد مشغول بخدمة المولى مستحق في أعين الناس)) : يعني إن العبد مستغرق الأوقات بحقوق السيد مشغول بخدمته محقر في أعين الناس ، لا يهاب ولا يتأمل أمره ، ولالإمام يجب أن يكون مكرماً معظماً مفخماً بين الناس ؛ ليكون مطاعاً ، ويجب أن لا يكون مشغولاً بخدمة أحد على سبيل الوجوب ؛ ليتفرغ لمصالح الناس . و أما الذكورة فقال : ((والنساء ناقصات عقل و دين)) : والإمام يجب أن يكون كامل العقل والدين و ممنوعات من الخروج إلى مشاهد الحكم و معارك الحروب ، و لا يصلح للقهر والغلبة و جر العساكر و تدبير الحروب و إظهار السياسة غالباً ، و أشار إليه النبي ﷺ بقوله : كيف يفلح قوم تملكهم امرأة . والأحاديث الصحيحة والصريحة في هذا الباب غير محصاة ، تدبر . و أما البلوغ والعقل فقال : ((والصبي والمجنون قاصران عن تدبير الأمور والتصرف في مصالح الجمهور)) : و لأن الصبي والمجنون ليس لهما الولاية على أنفسهما ، فكيف يتصور ولايتهما على كافة الناس ؛ و لأن الصبي والمجنون غير متصرفين بالصفات المعتبرة في الإمامة ، و لأن الصبي والمجنون ليسا بعدلين ، والإمام يجب أن يكون عدلاً كاملاً العقل والدين . و أما القرشية فقد تقدم تفصيله والمقال عليه .

..... و سائساً أي مالكا للتصرف في أمور المسلمين

بقوة رأيه ورويته و معونة بأسه و شوكته قادرا بعلمه و عدله وكفايته وشجاعته ،

((و سائساً)) : قال الشارح في تشريحه : ((أي مالكا للتصرف في أمور المسلمين بقوة رأيه ورويته)) : يعني بالفكر القوي ، ((و معونة بأسه و شوكته)) : يعني بالقوة القاهرة ، و حاصله يجب أن يكون الإمام ذا رأي و تدبير يدبر أمر الحرب والسلم و سائر الأمور السياسية بأن يشتد في محل يقتضي الشدة ، و يرحم في موضع اللين والرحمة ؛ كما قال الله سبحانه في مدح أصحاب نبينا و رسولنا : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ((قادرا)) : قال الشارح قدس سره : ((بعلمه)) : يعني الأولى أن يكون الإمام مجتهدا في أصول الدين و فروعه ؛ ليتمكن من فصل الحكومات و رفع الخصومات ، و ليتمكن من إيراد الدليل على المطالب الأصولية ، و حل الشبهات والشكوك ، و ليتمكن من الفتوى في الوقائع ، واستنباط الأحكام في الفروع . ((و عدله)) : يعني أن يكون الإمام عدلا ؛ لأنه متصرف في رقاب الناس و أموالهم و أبضاعهم ، فلو لم يكن عدلا لا يؤمن من تعديه و صرف أموال الناس في مشتبهاته و تضيع حقوق المسلمين ، و يتضمن هذه الصفة أن يكون مسلما . ((و كفايته)) : يعني إصابة في الفكر في المعاملات و في التهذيب ، هو شرط عند الجمهور . والظاهر أنها أعم من الشجاعة؛ إذ المراد بها القدرة على القيام ، و بأمور الإمامة ، فلذلك تتناول أن يكون له بصارة بتدبير الحرب والسلم و ترتيب الجيوش و حفظ الثغور . ((و شجاعته)) : يعني لابد أن يكون الإمام شجاعا قوي القلب لا يجبن عن القيام بالحروب الواجبة وجوب عين أو وجوب كفاية ، و لا يجبن عن الاقتصاص من الجنة ، و إقامة الحدود على الزناة والسراق و نحوهم . و جمع قليل من أهل السنة تساهلوا في الصفات الثلاث ، يقولون : لا يشترط الاجتهاد و لا الشجاعة

ولا العدالة لندرة اجتماع هذه الأمور في واحد ، حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ولا خبيراً بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجعه في الأحكام ، ويجب أن يكون في الجملة ذا رأي متين و بصيراً في الحوادث ، و أيضاً يمكن تفويض مقتضيات الشجاعة من الاقتصاص و إقامة الحدود وقود الجيوش إلى العدو . و عند الحنفية ليست العدالة شرطاً لصحة الولاية ، فتصح إمامة الفاسق عندهم مع الكرامة ، نقل الحنفية عن أبي حنيفة ، وكلمتهم قاطبة متفقة في توجيهه : أن الصحابة صلوا خلف بعض بني أمية ، و قبلوا الولاية عنهم . و في هذا التوجيه نظر ظاهر ؛ إذ لا يخفى أن أولئك البعض كانوا ملوكاً تغلبوا على الأمر ، و المتغلب تصح منه ولاية القضاء والإمارة والحكم بالاستفتاء ونحوهما للضرورة ، و إلا لتعطل أمر الأمة في فصل الخصومات و جهاد الكفار و غير ذلك كما لا يخفى ، أوليس من شرط صحة الصلاة خلف الإمام عدالته ، تفكر .

..... على تنفيذ الأحكام و حفظ حدود دار الإسلام و

إنصاف المظلوم من الظالم ، إذ الإخلال بهذه الأمور مخل بالغرض من نصب الإمام . و لا ينعزل الإمام بالفسق أي الخروج عن طاعة الله و الجور أي الظلم على عباد الله تعالى لأنه قد ظهر الفسق ، و انتشر الجور من الأئمة و الأمراء بعد الخلفاء الراشدين ، و السلف كانوا ينقادون لهم و يقومون الجمع و الأعياد بإذنهم و لا يرون الخروج عليهم ، و لأن العصمة ليست بشرط الإمامة ابتداء فبقاء أولى ،

((على تنفيذ الأحكام)) : الأحكام الشرعية على شريف و خميس ، ((و حفظ حدود دار الإسلام)) : يعني من الكفار ، و هذا أقل ما ينبغي ، ((و إنصاف المظلوم من الظالم)) - " ورد مرفوعا كيف تقدس أمة لا يؤخذ من شديدتهم بضعيفهم " - أخرجه ابن خزيمة و ابن حبان و له شاهد ما أخرجه البزار في مسنده عن بريدة . قال الشارح قدس سره : ((إذ الإخلال بهذه الأمور مخل بالغرض من نصب الإمام)) : و وقع الخلل في حفظ النظام ، و هذا لا يخفى على ذوي الأفهام . ((و لا ينعزل الإمام بالفسق)) : قال الشارح قدس سره : ((أي الخروج عن طاعة الله)) : هذا ما سوى الكفر و الشرك و الجور ؛ قال الشارح قدس سره : ((أي الظلم على عباد الله تعالى ؛ لأنه قد ظهر الفسق ، و انتشر الجور من الأئمة و الأمراء بعد الخلفاء الراشدين ، و السلف كانوا ينقادون لهم و يقومون الجمع و الأعياد بإذنهم و لا يرون الخروج عليهم ، و لأن العصمة ليست بشرط الإمامة ابتداء فبقاء أولى)) - و بالله التوفيق - .

..... و عن الشافعي أن الإمام ينعزل بالفسق و الجور ، و كذا كل قاض و أمير . و أصل المسألة : أن الفاسق ليس من أهل

الولاية عند الشافعي ، لأنه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره ، و عند أبي حنيفة هو من أهل الولاية حتى يصح للأب الفاسق تزويج ابنته الصغيرة . و المسطور في كتب الشافعية أن القاضي ينعزل بالفسق بخلاف الإمام . و الفرق أن في انعزاله و وجوب نصب غيره إثارة الفتنة ، لما له من الشوق بخلاف القاضي . و في رواية النوادر عن العلماء الثلاثة أنه لا يجوز قضاء الفاسق ، و قال بعض المشائخ : إذا قلد الفاسق ابتداءً يصح ولو قلد و هو عدل ينعزل بالفسق ، لأن المقلد اعتمد على علالته فلم يرض بقضائه بدونها ، و في فتاوى قاضيان أجمعوا على أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاءه فيما ارتشى ، و انه إذا أخذ القاضي القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً ولو قضى لا ينفذ قضاءه . و تجوز الصلاة خلف كل برو فاجر ، لقوله عليه السلام : صلوا خلف كل برو فاجر ، و لأن علماء الأمة كانوا يصلون خلف الفسقة و أهل الأهواء و البدع من غيب نكير . و ما نقل عن بعض السلف من المنع عن الصلاة خلف المبتدع فمحمول على الكرامة ، إذ لا كلام في كرامة الصلاة خلف الفاسق و المبتدع ، هذا إذا لم يود الفسق أو البدعة إلى حد الكفر ، أما إذا أدى إليه كلام في عدم جواز الصلاة خلفه . ثم المعتزلة و إن جعلوا الفسق غير مؤمن ، لكنهم يجوزون الصلاة خلفه ، لما أن شرط الإمامة عندهم عدم الكفر ، لا وجود الإيمان بمعنى التصديق والإقرار والأعمال جميعاً

علماء الأمة يصلون خلف الفسقة وأهل الأهواء.

والبدع والرد عليه

((و تجوز الصلاة خلف كل برو فاجر)) : قال المحقق الدواني إشارة إلى أنهما سواء في الإمامة : وإلا فلا حاجة لقوله : بر ؛ لأنه تجوز الصلاة خلفه مطلقاً قطعاً ، ((لقوله عليه السلام : صلوا خلف كل برو فاجر ، و لأن علماء الأمة كانوا

يصلون خلف الفسقة وأهل الأهواء والبدع)) :

وفي الفرق بين الفرق للشيخ أبي منصور البغدادي : روى هشام بن عبيد الله الرازي عن محمد بن الحسن : من صلى خلف من يقول بخلق القرآن أنه يعيد الصلاة . قال شيخ مشائخنا الشيخ الأنور في إكفار الملحدين : قلت : فهذا قول محمد في الإعادة ، وقد روى محمد عدم جواز الصلاة خلف أهل الأهواء ، عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، كما في إمامة فتح القدير . وفي الفرق بين الفرق : قد روى هشام بن عبيد الله عن محمد بن الحسن : أن من صلى خلف المعتزل يعيد صلواته ، و روى هشام أيضاً عن يحيى بن أكنم عن أبي يوسف : أنه سئل عن المعتزلة ، فقال : هم الزنادقة ؛ وقد أشار الشافعي في "كتاب القياس" إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء . وبه قال مالك و فقهاء المدينة ، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالتزول لهم مع قولهم بكفرهم . وفي "السير الكبير" من لفظ محمد : ومن أنكر شيئاً من شرائع الإسلام فقد أبطل قول " لا إله إلا الله " ، قال : سمعت سفیان الثوري يقول : قال لي حماد بن أبي سليمان : أبلغ أبا فلان المشرك : فإني بريئ من دينه ، وكان يقول : القرآن مخلوق ، وقال الثوري : من قال : القرآن مخلوق فهو كافر ، وقال علي بن عبد الله - ابن المديني :- القرآن كلام من قال : إنه مخلوق فهو كافر لا يصلي خلفه ، قال أبو عبد الله البخاري : نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس ، فما رأيت أضل في كفرهم منهم ، و إني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم . و قال زمير السخيتاني : سمعت سلام بن أبي المطيع يقول : الجهمية كفار . قال أبو عبد الله : ما أبالي بأن صليت خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى ، و لا يسلم عليهم و لا يعادون و لا يناكحون و لا يشهدون ، و لا توكل ذبائحهم . و الحاصل : كلام الشارح في هذا المقام في غاية الإجمال ، ولشيخنا الشيخ " محمد أنور " تأليف لطيف بديع في هذا الباب المترجم " بإكفار الملحدين " .

.....و يصلي على كل بر وفاجر إذا مات على الإيمان
للإجماع ، ولقوله عليه السلام : لاتدعوا الصلاة على من

مات من أهل القبلة . فإن قيل : أمثال هذه المسائل إنما هي من فروع الفقه فلا وجه لايرادها في أصول الكلام ، و إن أراد أن اعتقاد حقيقة ذلك واجب و هذا من الأصول ، فجميع مسائل الفقه كذلك . قلنا : إنه لما فرغ من مقاصد علم الكلام من مباحث الذات و الصفات و الأفعال و المعاد و النبوة و الإمامة على قانون أهل الاسلام و طريق أهل السنة و الجماعة ، حاول التنبيه على نبد من المسائل التي تميز بها أهل السنة عن غيرهم مما خالفت فيه المعتزلة أو الشيعة أو الفلاسفة أو الملاحدة أو غيرها من أهل البدع و الأهواء ، سواء كانت تلك المسائل من فروع الفقه أو غيرها من الجزئيات المتعلقة بالعقائد

لاتدع الصلاة على مات من أهل القبلة

وتفسير أهل القبلة

((ويصلئ على كل برو فاجر إذا مات على الإيمان للإجماع ، ونقوله عليه السلام: لاتدعوا الصلاة على من مات أهل القبلة)) : في " شرح الفقه الأكبر " : واعلم أن المراد بأهل القبلة الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الدين ؛ كحدوث العالم وحشر الأجساد ، وعلم الله تعالى بالكليات والجزئيات ، وما أشبه ذلك من المسائل و المهمات . فمن واطب طول عمره على الطاعات و العبادات مع اعتقاد قدم العالم ونفي الحشر ونفي علمه سبحانه بالجزئيات، لا يكون من أهل القبلة . و إن المراد بعدم تكفير أحد من أهل القبلة عند أهل

السنة أنه لا يكفر ما لم يوجد شيء من أمارات الكفر وعلاماته ، ولم يصدر عنه شيء من موجباته . وفي " النبراس " : أهل القبلة في اصطلاح المتكلمين من يصدق بضروريات الدين أي الأمور التي علم ثبوتها في الشرع واشتهر ، فمن أنكر شيئاً من ضروريات الدين كحدوث العالم وحشر الأجساد و علم الله سبحانه بالجزئيات ، وفرضية الصلاة والصوم لم يكن من أهل القبلة ؛ ولو كان مجامدا بالطاعات . وكذلك من باشر شيئاً من أمارات التكذيب كسجود الصنم والإمانة بأمر شرعي والاستهزاء عليه ، فليس من أهل القبلة . ومعنى عدم تكفير أهل القبلة أن لا يكفر بارتكاب المعاصي ولا بإنكار الأمور الخفية غير المشهورة . ولما كان من اعتقاد أهل السنة والجماعة تزكية جميع الصحابة وجوباً بإثبات العدالة لكل منهم ؛ لأنهم كلهم عدول باتفاق أهل السنة والجماعة ؛ سواء من لابس الفتن ومن لم يلبسها ، قال العلامة - ابن الأنباري : وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم ، وإنما المراد قبول رواياتهم - لنا أحكام ديننا من - غير تكلف ، يبحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية ، ولم يثبت لنا إلى وقتنا هذا شيء يقدر في عدالتهم ، والله الحمد ، فنحن على استحساب ما كانوا عليه في زمن رسولنا ونبينا ، ومن اعتقاد أهل السنة والجماعة وجوب الكف عن الطعن فيهم ، فقال :

..... ويكفُّ عن ذكر الصحابة إلا بخير ، لما ورد من الأحاديث الصحيحة في مناقبهم و وجوب الكف عن

الطعن فيهم، كقوله عليه الصلاة والسلام : لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه
.....

بحث في بيان وجوب الكف عما شجر بين الصحابة ووجوب اعتقاد أنهم مأجورون

((و يكفُ عن ذكر الصحابة إلا بخير)) : يعني وجب تعظيم جميع الصحابة ، والكف عن مطاعنهم ، وحسن الظن بهم ، وترك التعصب ، والبغض لبعضهم على بعض ، وترك الإفراط في محبة بعضهم على وجه يفضي إلى عداوة آخرين منهم . والقدح فيهم ، فإن الله سبحانه قد أثنى عليهم في مواضع كثيرة : منها قوله سبحانه : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ﴾ و منها قوله : ﴿ يوم لا يخزي الله النبي والذين معه ، نورهم يسعى بين أيديهم و بايمانهم ﴾ و منها قوله : ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشدأ على الكفار رحماً بينهم ترامم رُكعاً سُجّداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ﴾ ، و منها قوله : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ ، و منها قوله : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ و منها قوله : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ﴾ وسطا : أي عدولا خيارا ، والصحابة هم المشافهون بهذا الخطاب على لسان نبينا و رسولنا حقيقة . ((لما ورد من أحاديث صحيحة)) : يعني و مكذا قد أثنى رسولنا و نبينا عليهم ، و هم بذلوا المجهود في نصرة رسول الله ﷺ بالجهاد و صرف الأموال ، ((في مناقبهم)) : يعني أنه قال : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، رواه الدارمي وابن عدي وغيرهما . ((و وجوب الكف عن

الطعن فيهم)) : وكيف يجوز الطعن في حملة ديننا وفي من لم يأتنا خبر عن نبينا إلا بواسطتهم ، فمن طعن في الصحابة فقد طعن في نفس دينه ، فيجب سدُّ الباب جملة واحدة ، ((كقوله عليه الصلاة والسلام : لا تسبُّوا أصحابي ، فلو أن أحدكم إن أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)) : رواه الشيخان - والنصيف بفتح النون لغة في النصف ، وأنه قال : من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين - رواه الطبراني عن ابن عباس رفعه . وإنه قال : خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ، رواه الشيخان و أخرجه الترمذي و حسنّه و صحّحه . ((و كقوله عليه الصلاة والسلام : أكرموا أصحابي فإنهم خياركم)) : لم أجده بلفظه ، وقد أخرج الديلمي عن أنس رفعه : إذا أراد الله برجل من أمتي خيراً ألقى حب أصحابي في قلبه .

..... و كقوله عليه الصلاة والسلام : أكرموا أصحابي فإنهم خياركم ، و كقوله عليه الصلاة و

السلام: الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن أذاهم فقد أذاني و من أذاني فقد أذى الله و من أذى الله فيوشك أن يأخذه . ثم في مناقب كل من أبي بكر و عمر و عثمان و علي و الحسن و الحسين وغيرهم من أكابر الصحابة أحاديث صحيحة . و ما وقع بينهم من المنازعات و المحاربات . فله محامل و تأويلات . فسبهم و الطعن فيهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية ، فكفر: ككذب عائشة

((و كقوله عليه الصلاة و السلام : الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم و من أبغضهم فببغضي أبغضهم و من أذاهم فقد أذاني و من أذاني فقد أذى الله و من أذى الله فيوشك أن يأخذه)): أخرجه الترمذي و حسنه من حديث عبد الله بن مغفل ، و أخرجه ابن حبان في صحيحه ، و أحمد في مسنده ، و كيف يجوز أن يبغض من هو موصوف بهذه الصفات . ((ثم في مناقب كل من أبي بكر و عمر و عثمان و علي و الحسن و الحسين و غيرهم من أكابر الصحابة أحاديث صحيحة)) : في هذا الباب غير محصاة ، فهذه النصوص القاطعة والبرامين الساطعة بينات واضحة : أن الصحابة كلهم معيار الحق ، فما قال أبو الأعلى المودودي : إن الصحابة ليسوا معيار الحق ، فهذه حماقة لا خفاء بها . و لا حد لها ، و هذه مقولة جهل ، في غاية الجهل ، و هذا جهل الذي يعلم الناس أنه جهل ، و لم يعلم هذا الجامل من كثرة جهله و قلة دينه و قلة حياته أنهم إن لم يكونوا معيار الحق فما في

معنى قول النبي ﷺ بأيهم اقتديتم امتديتم ، فهل في الحماقة أكثر من هذا ، و في الجهل أزيد من هذا - نعوذ بالله من الخذلان - بل الحق أن جميع فرق الضلالة لم يجر الله على أيديهم خيرا ، و لافتح بهم من بلاد الكفر قرية ، و لارفع للإسلام راية ، و ما زالوا يسعون في قلب نظام المسلمين ، و يفرقون كلمة المؤمنين ، و يسلون السيف على أهل الدين ، و يسعون في الأرض مفسدين . أما القاديانية و القرانية فأمرهم في هذا أشهر . و أما المودودية و التجرية و الشيعة فأمرهم في هذا أظهر من أن يتكلف ذكره ، قد ضلوا و أضلوا كثيرا .

ما وقع بينهم من المنازعات والمعاربات

فله محامل وتأويلات

((و ما وقع بينهم)) : يعني بين الصحابة . ((من المنازعات)) : بين عباس والمرتضى في أرض بني نضير في خلافة فاروق . ((و المعاربات)) : والخلاف بين أمير المؤمنين و أم المؤمنين عائشة والزبير و طلحة يعرف ذلك بحرب الجمل . والحق أنهما رجعا و تابا . أما الزبير فقلته ابن جرموز وقت الانصراف ، و ابن جرموز في النار ، إن نبينا و رسولنا بشر قاتل ابن صفية بالنار . و أما طلحة فرماه مروان بن الحكم بسهم وقت الإعراض ، فخرميتا ، و أما عائشة فكانت محمولة ما على فعلت ، ثم ثابت بعد ذلك ، و رجعت . والخلاف بين أمير المؤمنين و معاوية ، و مغادرة عمرو بن العاص أبا موسى يعرف ذلك بحرب صفين . و كذلك الخلاف بين أمير المؤمنين علي و بين الشرايط المارقين بالنهروان عقدا و قولا ، و نصب القتال معه فعلا ظامرا معروف و مشهور .

و بالجملة كان أمير المؤمنين علي مع الحق ، والحق معه ، و ظهر في زمانه الخوارج عليه ، مثل اشعث بن قيس و مسعود بن فدك التميمي و زيد بن حصين الطائي و غيرهم ، و كذلك ظهر في زمانه الغلاة في حقه ، مثل عبدالله

بن سبا وجماعة معه ، و من الفريقين ، وابتدأت البدعة والضلالة ، و صدق فيه قول نبينا ورسولنا : يهلك فيك اثنان : محب غال و مبغض ، قال : ((قله محامل)) : يعني مواضع حمل ، و أقل تلك المحامل وقوع الخطاء في الإجتهااد؛ فإن تلك الأمور مبناما عليه ، و كل مجتهد مصيب ، أو المصيب واحد ، و المخطئ معذور ؛ بل مأجور ، و قد تقرر في موضعه . ((و تأويلات)) : و مع ذلك أن المطاعن فعلى تقدير صحته لا يعادل ما ورد في مناقبهم ، و نقل عن آثارهم المرضية و سيرهم الحميدة ، و ما أحسن قول رجل صالح أحد الخلفاء الراشدين عمر بن العزيز : تلك دماء طهر الله سبحانه منها سيوفنا فلانخضب بها ألسنتنا . ((فسبهم والطعن فيهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية ، فكفر : كقذف عائشة)) : قال العلماء : و يجب اعتقاد براءة عائشة أم المؤمنين قطعاً من جميع ما قاله الملحدون والزنادقة في حقها لتزول القرآن العظيم ببراءة مهنا في سورة النور ، و كذلك يجب اعتقاد وجوب جميع ذرية نبينا ، و إكرامهم واحترامهم ، و هم الحسن والحسين و أولادهما من فاطمة و غيرها إلى يوم القيامة .

..... و إلا فبدعة و فسق . و بالجملة لم ينقل عن السلف المجتهدين و العلماء الصالحين جواز اللعن على

معاوية و أحزابه لأن غاية أمرهم البغي و الخروج على الإمام و هو لا يوجب اللعن

((وإلا)) : يعني وإن لم يكن مما يخالف الأدلة القطعية ((فبدعة)) :
يعني ((وفسق)) و الضلالة .

لم ينقل عن السلف جواز اللعن على معاوية وأحزابه والرد على الفاضل الرافضي أبليغ الرد بما لا مزيد عليه

((و بالجملة لم ينقل عن السلف المجتهدين والعلماء الصالحين جواز اللعن على معاوية و أحزابه لأن غاية أمرهم البغي والخروج على الإمام و هو لا يوجب اللعن)) : قال الرافضي في " المنهاج " : وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله : شر من إبليس من جر مع إبليس في ميدان معصية ، و لا شك بين العلماء أن إبليس كان أعبد الملائكة ، و كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ، و لما خلق الله آدم ، و جعله خليفة في الأرض ، و أمره بالسجود فاستكبر فاستحق اللعنة والطرده ، و معاوية لم يزل في الإشراك و عبادة الأصنام إلى أن أسلم بعد ظهور النبي بمدة طويلة ، ثم استكبر عن طاعة الله في نصب الإمام في نصب أمير المؤمنين عليّ إماما ، و بايعه الكل بعد قتل عثمان ، و جلس مكانه ، فكان شرا من إبليس . أقول : هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والخروج عن دين الإسلام ، و كل دين ، و عن العقل والحس مالا يخفى على من تدبره . أما أولاً فإن إبليس أكفر من كل كافر و كل من دخل في اتباعه ، قال الله سبحانه : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَ مِمَّنْ تَبَعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ و هو الأمر لهم بكل قبيح ، فكيف يكون أحد شرا منه ، لا سيما من المسلمين ، و لا سيما من الصحابة ، و قوله : شر من إبليس من لم

يسبقه في سالف طاعة ، و جرى معه في ميدان معصية ، يقتضي أن كل من عصى الله سبحانه شر من إبليس ؛ لأنه لم يسبقه في سالف طاعة و جرى معه في ميدان المعصية ، و حينئذ فيكون آدم و ذريته شرًا من إبليس ، فإن نبينا و رسولنا قال : كل بني آدم خطاؤون ، و خير الخطائين التوابون ثم هل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر أن من أذنب ذنبا من المسلمين يكون شرًا من إبليس ؟ أو ليس هذا مما يعلم فساد بالاضطرار من دين الإسلام ، و قائل هذا كافر كفرًا معلومًا بالضرورة من الدين .

و أما ثانيا فما الدليل على أن إبليس كان أعبد الملائكة ، أو كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ، أو أنه كان من حملة العرش في الجملة ، أو أنه كان طاوس الملائكة ، أو أنه ما ترك في السماء رفعة ولا في الأرض بقعة إلا و له فيها سجدة و ركعة ، و نحو ذلك مما يقوله بعض الناس ، فإنه أمر إنما يعلم بالنقل الصادق ، و ليس في القرآن شيء من ذلك ، و لا في ذلك حديث صحيح عن نبينا و رسولنا ، و هل يحتج بمثل هذا في أصول الدين إلا من هو من أعظم الجاهلين . و أعجب من ذلك قوله : و لا شك بين العلماء أن إبليس كان أعبد الملائكة ، فيقال من الذي قال هذا من علماء الصحابة والتابعين و غيرهم من علماء المسلمين ؛ فضلا عن أن يكون متفقا عليه بين العلماء . و هذا شيء لم يقله قط عالم يقبل قوله من علماء المسلمين ، و هو أمر لا يعرف إلا بالنقل ، و لم ينقل هذا أحد عن نبينا و رسولنا لا بإسناد صحيح و لا ضعيف ؛ فإن كان قاله الوعاظ أو المصنفون في الرقائق أو بعض من ينقل في التفسير من الإسرائيليات مالا أصل له ، فمثل هذا لا يحتج به في دماغ بموضة و حبة خردلة و جرزة بقل ، فكيف يحتج به في جعل إبليس خيرا من كل من عصى الله من بني آدم ، و يجعل الصحابة من هؤلاء الذين إبليس خير منهم ، و ما وصّف الله و لا رسوله إبليس بخير قط ؛ لا بعبادة متقدمة و غيرما

مع أنه لو كان له عبادة قد حبطت بكفره وردته . وأعجب من ذلك قوله : " لا شك بين العلماء أنه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة " فيا سبحان الله ! ! مل قال هذا أحد من العلماء المسلمين المقبولين عند المسلمين ، و مل يتكلم بذلك إلا مفرط في الجهل ، فإن هذا لا يعرف لو كان حقا إلا بنقل الأنبياء ، و ليس عن نبينا و رسولنا في ذلك شيء . و من ذا الذي نقل أن إبليس من حملة العرش هذا من أكذب الكذب ، ثم حمل واحد من الملائكة العرش خلاف ما دل عليه النقل الصحيح ، فإن الله سبحانه يقول : ﴿ الذي يحملون العرش و من حوله يسبحون بحمد ربهم و يؤمنون به و يستغفرون للذين آمنوا ﴾ . و أما ثالثا فقله : إن معاوية لم يزل في الإشراك إلى أن أسلم ، به يظهر الفرق فيما قصد به الجمع ، فإن معاوية أسلم بعد الكفر ، و قد قال الله سبحانه : ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ و تاب عن شركه و أقام الصلاة و أتى الزكاة و قد قال : ﴿ فإن تابوا و أقاموا الصلوة و أتوا الزكاة فأخوانكم في الدين ﴾ و إبليس كفر بعد إيمانه فبحط إيمانه بكفره ، و ذاك حبط كفره بإيمانه ، فكيف يقاس من آمن بمن كفر بعد إيمان ، فافهم .

..... و إنما اختلفوا في يزيد بن معاوية ، حتى ذكر في الخلاصة و غيرها : أنه لا ينبغي اللعن عليه و لا على

الحجاج : لأن النبي ﷺ نهى عن لعن المصلين و من كان من أهل القبلة ، و ما نقل من النبي من اللعن لبعض من أهل القبلة . فلما أنه يعلم من أحوال الناس ما لا يعلمه غيره و بعضهم أطلق اللعن عليه لما أنه كفر حين أمر بقتل الحسينؑ ،

الناس في يزيد بن معاوية طرفان ووسط

((وإنما اختلفوا في يزيد بن معاوية)) : قلت : عند الخوارج من ارتكب صغيرة أو كبيرة يكون كافراً ، و عند المعتزلة يخرج عن الإيمان ، و عند أهل السنة والجماعة لا يخرج عن الإيمان ، فعن هذا وقع الخلاف ، والناس في يزيد طرفان ، ووسط قوم من الأكراد يعتقدون أنه من الأنبياء ، و قوم من الأكراد يعتقدون أنه من الصحابة الخلفاء الراشدين المهديين ، فهؤلاء جهال ليسوا من أهل العلم و هذا كله باطل ، و قوم من الأكراد يعتقدون أنه كافر منافق في الباطن ، و أنه كان له قصد في أخذ ثار كفار أقربه من أهل المدينة و بني هاشم ، و لما وقع منه من الإجترأ على الذرية الطيبة و على العترة الطاهرة كالأمر بقتل الحسينؑ ، و ما جرى مما يلبو عن سماعه الطبع و يصم لذكره السمع ، و كلا القولين باطل لا هذا ولا هذا ، و يعلم بطلانه كل عاقل . فإن الرجل ملك من ملوك المسلمين ، فالطريقه الثابتة القومية في شأنه التوقف فيه ، إذ لم يثبت لنا عنه تلك الأسباب الموجبة للكفر والنفاق ، و جمع أمره إلى الله سبحانه لأنه عالم الخفيات والمطلع على المكنونات ، و بقي أمر آخر وهو أنه هل يجوز لعنه .

لا ينبغي اللعن على يزيد بن معاوية

والرد على من جوز اللعن عليه

((حتى ذكر في الخلاصة وغيره أنه لا ينبغي اللعن عليه ولا على الحجاج)) :
استعمله عبد الملك بن مروان ملك بني أمية ، فظلم ظلما شديدا ، وفي عبارته
الشارح : الترقى من الظالم إلى الأظلم . ((لأن النبي ﷺ نهى عن لعن المصلين)) :
قال القاري : ورد هذا المعنى في عدة أحاديث . ((ومن كان من أهل القبلة)) :
وجعل هذا من علامات الإسلام ، لأن غير المسلمين من أهل الملل لا يصلون
إليها ، في الحديث : من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا ، فذلك
المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله . أخرجه البخاري . ((وما نقل من النبي
من اللعن لبعض من أهل القبلة . فلما أنه يعلم من أحوال الناس ما لا يعلمه
غيره)) : وكان ذلك في حق بعض المنافقين علمهم نفاقهم بالوحي و موتهم
عليه ، وإن القول في لعنة يزيد مثل القول في لعنة أمثاله من الملوك الظلمة ،
وزيد خير من غيره ، خير من المختار بن أبي عبيد الثقفي ، أمير العراق الذي
أظهر الإنتقام من قتلة حسين ، فإن هذا ادعى أن جبرئيل يأتيه ، و ادعى
النبوة ، وخير من الحجاج بن يوسف الثقفي أحد جبابرة العرب ، فإنه أظلم
من يزيد باتفاق الناس ، ومع هذا فيقال : غاية يزيد وأمثاله من الملوك أن
يكونوا قُتْلًا ، فلعنة الفاسق المعين ليست مأمورا بها ، إنما جاءت السنة
بلعن الأنواع ، قال عليه الصلاة والسلام : لعن الله السارق يسرق البيضة
فتقطع يده ، وقوله : لعن الله من أحدث حدثا أو روى محدثا ، وقوله : لعن
الله المحلل والمحلل له ، وقوله : لعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها و
حاملها والمحمولة إليها وساقها وشاربها وأكل ثمنها . وقد تنازع الناس في
لعن الفاسق المعين ، فقليل : إنه جائز ، قال ذلك طائفة من أصحاب أحمد و
غيرهم : مثل الحافظ ابن الجوزي وغيره ، وقيل : إنه لا يجوز ، قال ذلك
طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم : مثل أبي بكر عبد العزيز وغيره ، و

المعروف عن أحمد بن حنبل كرامة لعن المعين ، وأن يقال مثل ما قال الله سبحانه : ﴿ أَلَا لعنه الله على الظالمين ﴾ ، فالذي يجوز لعنة يزيد و أمثاله يحتاج إلا شيئين : إلى ثبوت أنه كان من الفساق الظالمين الذين يباح لعنتهم ، وأنه مات مصرًا على ذلك ، والثاني أن لعنة المعين من هؤلاء جائزة ، والمنازع يطعن في كلتا المقدمتين ، فمن أين يعلم الإنسان أن يزيد وغيره من الظلمة لم يتب من هذه مع قوله سبحانه : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ثم الكلام في لعنة الأموات أعظم من لعنة الحي ؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن نبينا ورسولنا : أنه قال : لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحيانا .

وبعضهم أطلق اللعن على يزيد بن معاوية، منهم السعد

والقاضي أبو يعلى والحافظ ابن الجوزي

((وبعضهم أطلق اللعن عليه)) : منهم الشارح السعد التفتازاني ومنهم أبو يعلى القاضي ، ومنهم الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي . ولابن الجوزي كتاب في إباحة لعنة يزيد رد فيه على الشيخ عبد المغيث الحربي ؛ فإنه كان ينهي عن ذلك، سماه " الرد على المتعصب العنيد المانع عن ذم يزيد " ، وفيه رواية عن أحمد بن حنبل ، وأنه قال : ألا لعن من لعنه الله ، واستدل بالأية الكريمة : ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله ﴾ ((لما أنه كفر حين أمر بقتل)) ((الحسين)) - وفيه نظر - على قوانين أهل السنة والجماعة ؛ فإن الحكم بالقتل معصية كبيرة ، فافهم .

..... واتفقوا على جواز اللعن على من قتله أو أمر به أو أجازة أو رضي به . والحق أن رضا يزيد بقتل الحسين

و استبشاره بذلك و إمانه أهل بيت النبي عليه الصلاة و السلام مما تواتر معناه ، و إن كان تفاصيله أحاد ، فنحن لانتوقف في شأنه بل في إيمانه

((و اتفقوا)) - العلماء - وفيه نظر؛ لأن الجمهور اتفقوا على عدم جواز اللعن ((على جواز اللعن على من قتله أو أمر به أو أجازه أو رضي به)) : أما من قتله فلقوله سبحانه : ﴿ من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه و لعنه ﴾ ، و أما الحاكم فلأنه شريك القاتل في المعصية ، و أما من أجاز و رضي فلأن الرضا بالمعصية كفر ، قال الله سبحانه : ﴿ إن الذين يؤذون الله و رسوله لعنهم الله في الدنيا و الآخرة ﴾ ، و قال سبحانه : ﴿ لعنة الله على الظالمين ﴾ و لا يخفى أن قاتله و الحاكم به و الراضي به مؤذى و ظالم -

((و الحق)) : فالحق أحق أن يتبع ((أن رضاء يزيد بقتل الحسين و استبشاره بذلك)) - القتل - ((و إمانه)) : يعني إمانه يزيد ((أهل بيت النبي عليه الصلاة و السلام مما تواتر معناه و إن كان تفاصيله أحاد)) : و رده بعض العلماء منهم الحجة ، و قالوا : لم يثبت هذا أصلاً ، و قال القاري : إنه لم يثبت بخبر الواحد فضلاً عن التواتر ، نعم ! الشهرة في العامة غير دليل على الثبوت ، قال الشارح : ((فنحن لا نتوقف في شأنه)) : يعني في قبح فعله أو في شأن اللعن عليه . ((بل في إيمانه)) ، بل نجزم بكفره و سوء عاقبته أيضاً ، و الحق التحقيق التوقف في إيمانه ، و قد سبق وجهه منا أنفاً .

..... لعنة الله عليه و على أنصاره و أعوانه ، و نشهد بالجنة للعشرة الذين بشرهم النبي ﷺ حيث قال عليه الصلاة

والسلام : أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة و علي في الجنة و طلحة في الجنة و زبير في الجنة و عبد الرحمان بن عوف في الجنة و سعد بن أبي وقاص في الجنة و سعيد بن زيد في الجنة و أبو عبيدة بن الجراح في الجنة ، و كذا نشهد بالجنة لفاطمة و حسين و حسين لما ورد في الحديث الصحيح أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة و الحسن و الحسين سيدا شباب أهل الجنة . و سائر الصحابة لا يذكرون إلا بخير و يرجى لهم أكثر ما يرجى بغيرهم من المؤمنين . و لانشهد بالجنة و النار لأحد بعينه بل نشهد بأن المؤمنين من أهل الجنة و الكافرين من أهل النار . و نرى المسح على الخفين في السفر و الحضر ، لأنه و إن كان زيادة على الكتاب ، لكنه بالخبر المشهور ، و سئل علي ابن طالب عن المسح على الخفين فقال : جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام و لياليها للمسافر و يوما و ليلة للمقيم ، و روى أبو بكر عن رسول الله ﷺ أنه قال : رخص للمسافر ثلاثة أيام و لياليهن و للمقيم يوما و ليلة . إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليها . و قال الحسن البصري : ادركت سبعين نفرا من الصحابة يرون المسح على الخفين ، و لهذا قال أبو حنيفة : ما قلت بالمسح على الخفين حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار ، و قال الكرخي : اخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين ، لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر ؛ و بالجملة من لا يرى المسح على الخفين فهم من أهل البدعة حتى سئل أنس بن مالك عن السنة والجماعة فقال : أن تحب

الشخصين و لا تطعن في الختئين و تمسح على الخفين . و لا
نحرم نبيذ التمر و هو أن ينبذ تمر أو ذبيب في الماء فيجعل في
إناء من الخزف فيحدث فيه لذع كما في الفقهاء كأنه نهي عن
ذالك في بدء الإسلام لما كانت الجوار أواني الخمر ، ثم نسخ
فعدم تحريمه من قواعد أهل السنة خلافا للروافض . و هذا
بخلاف ما إذا اشتد و سار مسكرا فإن القول بحرمة قليله و
كثيره مما ذهب إليه كثير من أهل السنة

قال الشارح من طغيان قلمه : لعنه الله عليه

وعلى أنصاره وأعوانه

قال الشارح من طغيان قلمه : ((لعنة الله عليه و على أنصاره و
أعوانه)) : يعني جنوده الذين حاربوا الحسين ، ثبت في الصحيح عن رسول
الله ﷺ أنه أدار كساه على عليّ أمير المؤمنين و فاطمة و حسن و حسين ، ثم
قال : اللهم ! هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا ، هؤلاء
أهل بيت نبينا و رسولنا ، و لهم عند الله سبحانه منقبة عظيمة ، و ما قدر
بنوا أمية بنوا الزرقاء حق قدرهم ، فقتل الحسين ، فلا ريب أنه قتل
مظلوما شهيدا ، مثل ما قتل أشباهه من المظلومين الشهداء ، و قتل
الحسين معصية الله و رسوله ممن قتله أو أعان على قتله أو رضي بذلك ،
و هو مصيبة أصيب بها المسلمون من أهله و غير أهله ، و هو في حقه
شهادة له و رفع درجة و علو منزلة ، فإنه و أخاه سبقت لهما من الله
سبحانه السعادة التي لا تُنال إلا بنوع من البلاء ، فهذا مات مسموما و هذا
مقتولا ؛ ينالا بذلك منازل السعداء و عيش الشهداء ؛ و ليس ما وقع من

ذلك بأعظم من قتل الأنبياء ؛ فإن الله سبحانه قد أخبر أن بني إسرائيل كانوا يقتلون النبيين بغير حق ، و قتل النبي أعظم ذنبا و مصيبة . وكذلك قتل أمير المؤمنين عليّ أعظم ذنبا و مصيبة ، وكذلك أمير المؤمنين عثمان أعظم ذنبا و مصيبة ، وإذا كان كذلك ، فالواجب عند المصائب الصبر والاسترجاع ؛ كما يحبه الله و رسوله ، قال الله سبحانه : ﴿ و بشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله و إنا إليه راجعون ﴾ و صار الشيطان سبب قتل الحسين يحدّث للناس بدعتين : بدعة الحزن والنوح ، و بدعة السرور و الفرح . و كانت الكوفة بها قوم من الشيعة المنتصرين للحسين ، و كان رأسهم المختار بن أبي عبيد الكذاب ، و قوم من الناصبة المبغضين لأمر المؤمنين عليّ و أولاده ، و منهم الحجاج بن يوسف الثقفي الظالم ، و قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : سيكون في ثقيف كذاب و مبير ، فكان ذلك الشيعي هو الكذاب ، و هذا الناصبي هو المبير ، فأحدث أولئك الحزن والنوح ، و أحدث هؤلاء السرور والفرح ، فافهم . و لقد أطنبنا الكلام في هذا المقام ، و قد غفل عنه الأقوام .

..... و لا يبلغ ولي درجة الأنبياء ، لأن الأنبياء معصومون مأمون عن خوف الخاتمة ، مكرمون بالوحي و مشاهدة الملك ،

مأمورون بتبليغ الأحكام و إرشاد الأنام بعد الاتصاف بكمالات الأولياء . فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي كفر و ضلال ، نعم ! قد يقع التردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية

البحث في أن الولاية وإن جلت مرتبتها فهي آخذة من النبوة ولا يبلغ الولي درجة الأنبياء حتى لا تلحق نهاية الولاية بداية النبوة أبدا

((و لا يبلغ ولي درجة الأنبياء)) : حتى لا تلحق نهاية الولاية بداية النبوة أبدا ؛ ولو أن الأولياء تقدموا إلى العين التي يأخذ منها الأنبياء لاحترقوا ؛ فالأولياء دون الأنبياء ، و لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم . قال القونوي : والنبي الواحد أفضل من جميع الأولياء ، ولقد ضل أقوام بتفضيل الولي على النبي ، وقد ضلوا ضلالا مبينا ، واستدل به الشارح بوجوه أربعة : أما الوجه الأول فقال : ((لأن الأنبياء معصومون مأمون عن خوف الخاتمة)) : بخلاف الأولياء ؛ فإن كثيرا منهم أزلّه الشيطان فأضله من الإيمان ((مكرمون بالوحي)) : حتى في المنام ((و مشامدة الملك)) : و يشامدون الملائكة الكرام ((مأمورون بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام بعد الاتصاف بكمالات الأولياء)) : وإن ولاية كل نبي فاضلة على ولاية أعظم الأولياء والأقطاب ، و هو الذي يليق بمقامهم ؛ لأن الولاية آخذة عن النبوة . ((فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي)) : و كذا ما نقل عن الرافضة الزنادقة الملاحدة ، إنهم فضلوا أمير المؤمنين علياً على الأنبياء ، ((كفر و ضلال)) : بل ماتان الطائفتان أكفر من اليهود والنصارى ؛ ولكنهم غلب عليهم وساوس أنفسهم و حماقتهم على الحقائق اللائحة ، و تلاعب الشيطان بهم و سخر منهم ، و هذا أعظم ما يكون من السخافة ، و هل في الجنون أكثر من هذا مما يقول هؤلاء و هؤلاء الكفار ، و سيصلون دار البوار .

التردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية؟ فمراده ما

قال الشيخ في الفتوحات

((نعم ! قد يقع التردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية)) :
 فمنهم من قال : إن مرتبة النبوة بناء على أن النبوة تكميل للغير ، وهو بعد
 الكمال ، ومنهم من قال : إن مرتبة الولاية أفضل زعما بأن الولاية عبارة عن
 عرفان الله سبحانه وصفاته وقرب منه وكرامته عنده ، والنبوة عبارة عن
 سفارة بينه وبين عبده وتبليغ أحكامه إليه ، والقيام بخدمة متعلقة بمصلحة
 العبد . وهذا ما أشار إليه بعض العارفين : إن مقام الولاية أتم وأكمل من
 مقام الرسالة ، فمراده ما قال الشيخ المدقق في الفتوحات : إن مقام ولاية
 التي في نفسه أتم وأكمل من مقام الرسالة ، وذلك لشرف المتعلق ودوامه ؛
 فإن الولاية يتعلق حكمها بالله سبحانه ، ولها الدوام في الدنيا والآخرة ،
 والرسالة يتعلق حكمها بالخلق وينقطع بزوال زمن التكليف ، فليس مراد
 أحد من القوم بما قالوه : نصب الخلاف بين مطلق الولاية ورسالة الأنبياء ،
 فإن هذا لا يقوله إلا الجاهلون بالله سبحانه الذين لم يقربوا من حضرته و
 جنابه ، ولم يعرفوا أهلها وحاشا الأولياء من ذلك ، بل الخلاف في تفاضل
 وصفي ولاية النبي ونبوته ، لا في ولاية الولي ونبوة النبي ، ولا في ولاية الولي و
 ولاية النبي .

واقوال ابن تيمية في إلزام على الأولياء العارفين

كلها أكاذيب ومتفريات

وبعد اللتيا واللتى ، ما قال ابن تيمية في كتاب النبوات : وكان السهر
 وأدي المقتول يطلب أن يكون نبيا ، وكذلك ابن سبعين وغيره . والنبوة
 الحق هي إنباء الله لعبده ، ونبي الله من كان الله هو الذي ينبئه ، ووحيه من
 الله ، ومؤلاء وحيهم من الشياطين ، فهم من جنس المتنبئين الكذابين
 كمسيلمة الكذاب وأمثاله ، بل أولئك أحذق منهم ؛ فإنهم كانت تأتيهم
 أرواح فتكلمهم وتخبرهم بأمور غائبة ، وهي موجودة في الخارج ، ومؤلاء
 لا يعرفون مثل هذا ، هذا كلام ابن تيمية بحروفه . وهذا أدل دليل على أنه

غافل أو جاهل ، أيقول هذا أدنى مسلم : إن مسيئة و أمثاله الدجاجة أفضل و خير من هؤلاء العارفين رؤساء المسلمين ، و هذا بهتان عظيم على الأولياء المخلصين ، إنهم بعبادتهم يطلبون النبوة ثم يقول بعد هذا في " النبوات " : هؤلاء المتفلسفة ما قدروا النبوة حق قدرها ، و قد ضل بهم طوائف من المتصوفة المدعين للتحقيق و غيرهم و ابن عربي وابن سبعين ضلوبهم ؛ فإنهم اعتقدوا مذهبهم ، و تصوّفوا عليه . ولهذا يقول ابن عربي : إن الأولياء أفضل من الأنبياء ، و إن الأنبياء و سائر الأولياء يأخذون عن خاتم الأنبياء علم التوحيد ، و إنه هو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول ؛ فإن الملك عنده هو الخيال الذي في النفس ، و هو جبرئيل عندهم ، و ذلك الخيال تابع للعقل ، فالنبي عندهم يأخذ عن هذا الخيال ما سمعه من الصوت في نفسه . ثم يقول بعد هذا في " النبوات " : هذا و كما ادعى ابن العربي : أنه أفضل من محمد ، فإنه يأخذ عن العقل الذي يأخذ منه الخيال ، والخيال عنده هو الملك الذي يأخذ منه النبي ، فلذا قال : فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى النبي . هذا كلام ابن تيمية بلفظه . فهذه العبارات كلها أكاذيب واميات و ترجمات لا يقول بحرف من هذا أحد من الأولياء والأصفياء ، و لا يقول به أدنى المؤمن فضلا عن العرفاء العارفين بدرجات الأنبياء والمرسلين . قال الشيخ في " اليواقيت " بعد نقل قطعة قطعة من الفتوحات : فهذه نصوص الشيخ تكذب من افترى عليه أنه يقول : الولاية أعظم من النبوة . و قال القاري (١) علي بن سلطان الهروي: و أما ما حكى عن ابن عربي خلاف ذلك ، فحسن الظن به أنه من المفتريات عليه المنسوبات إليه .

(١) في شرحه لفقّه الأكبر.

والنبوة ليست مكتسبة وما قال ابن تيمية وهؤلاء عندهم

النبوة مكتسبة فهو خطأ فاحش

ومن جملة المفتريات والأكاذيب على العارفين الكاملين قول ابن تيمية ، قال في شرحه - لعقيدة السفاريني - : وهؤلاء (١) عندهم النبوة مكتسبة . وكان جماعة من زنادقة الإسلام يطلبون أن يصيروا أنبياء . والحاصل : أن النبوة فضل من الله وموعدة ونعمة من الله تعالى ، يمن بها سبحانه ويعطيها لمن يشاء أن يكرمه بالنبوة ، فلا يبلغها أحد بعلمه ولا يستحقها بكسبه ، ولا ينالها عن استعداد ولايته ؛ بل يخص بها من يشاء من خلقه . ومن زعم أنها مكتسبة فهو زنديق يجب قتله ؛ لأنه يقتضي كلامه واعتقاده أن لا تنقطع ، وهو مخالف لنص القرآن والأحاديث المتواترة . بأن نبينا ﷺ خاتم النبيين ، ولهذا قال : يعني أن النبوة فضل من الله ونعمة يمن بها الرب الحكيم العليم الكريم على من يشاء ويريد إكرامه بها ، وكان ذلك ممثداً من عهد الأب الأول الصفي آدم عليه الصلاة والسلام إلى أن بعث الخاتم النبي الحبيب محمد ﷺ . أقول : وقال الزرقاني (٢) : ومن زعم أنها مكتسبة يلزمه أنها تُسلب أيضاً ، وهذا اعتقاد اليهود في بلعام ، فإنه كان نبياً عندهم في بني مواب ؛ كما حكاه ابن حزم عنهم ، وهذا يليق بذلك الشقي القادياني المتنبي ، فإنه قد سُلب الإيمان ومات شرميتة . وفي "صبح الأعشى" (٣) : وهاتان مسئلتان من جملة ما كفروا به بتجويز النبوة بعد النبي ﷺ الذي أخبر تعالى أنه خاتم النبيين . وقولهم : أنها تنال بالكسب ، وقد حكى الصلاح العضدي في شرح لامية العجم : أن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إنما قتل عمارة اليماني الشاعر حين قام في من أقام بإحياء الدولة الفاطمية بعد انقراضها في بيت نسب إليه من قصيدة ، وهو قوله :

وكان مبدأ هذا الدين من رجل سعى فاصبح يدعى سيد الأمم
فجعل النبوة مكتسبة .

(١) الشيخ ابن العربي والسهورودي الشيخ المقبول وابن سبعين وابن فارس .

(٢) في الجزء السادس ص/١٨٩ من آخر النوع الثالث من المقصد السادس .

(٣) المجلد ١٣ ص/٣٠٥ .

..... بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبين ، وأنه
أفضل من الولي الذي ليس بنبي . ولا يصل العبد ما دام عاقلاً

بالفا ، إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي لعموم الخطابات الواردة في التكليف ، وإجماع المجتهدين على ذلك ، وذهب بعض الإباحيين إلى أن العبد إذا بلغ غاية المحبة وصفا قلبه ، واختار الإيمان على الكفر من غير نفاق سقط عنه الأمر والنهي ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر ،

((بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبة)) : لأن الجمع حاصل للأنبياء . ((و أنه أفضل من الولي الذي ليس بنبي)) : لأن النبي أفضل أضعاف أضعاف مرات من أعلى الأولياء من الأقطاب وغيرهما - وبالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق . ولما اعتقد قوم ويقولون بإسقاط التكليف ، ويزعمون أن التكليف إنما كانت وسيلة إلى الوصول وقد وصلنا ، فقال في إبطال هذا الكفر :

البحث في أن أحدا من الإنس والجن لا يخرج عن التكليف

مادام عقله ثابتا وإن بلغ أقصى درجة القرب

((ولا يصل العبد)) : يعني بالانهماك في المعارف والعبادات والطاعات . ((ما دام عاقلا)) : احتراز عن المجنون بالغا احتراز عن الصبي ((إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي)) : إن من المحال رفع التكليف عن كل عاقل بالغ ما بقيت الدنيا ، ((لعموم الخطابات الواردة في التكليف)) : إن النصوص وردت عامة لكل عاقل بالغ في جميع الأوقات والأزمان ؛ فالقول بالسقوط إنكار عن عمومها . قال الله سبحانه : ﴿ أبحسب الإنسان أن يترك سدى ﴾ وقال سبحانه : ﴿ واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ﴾ أجمع المفسرون على أن المراد به الموت ، ((وإجماع المجتهدين على ذلك)) : يعني على عدم وصول العبد أو على عدم السقوط ، وخص المجتهدين إشارة إلى أن الاعتبار إجماعهم .

ولا يصل العبد مادام عاقلاً إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي

((وذهب بعض الإباحيين)) : من الطائفة الإباحية القائل جماعتهم : إن كل شيء مباح لقول الله سبحانه : ﴿ خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾ فلا واجب ولا حرام بالاختيار الكلي ، وهذا في الواقع تكذيب الله وتكذيب كتابه وتكذيب رسوله ، وليس في الكفر أزيد من هذا . فتأمل . ((إلى أن العبد إذا بلغ غاية المحبة)) : يعني من بلغ الغاية القصوى من المحبة . ((وصفا قلبه)) : عن الغفلة والجهالة ، ((واختار الإيمان على الكفر من غير نفاق سقط عنه الأمر والنهي)) : يعني سقطت عنه الشرائع كلها من الصلاة والصيام وغير ذلك ، وحلت له المحرمات كلها من الزنا والخمر وغير ذلك ، واستباحوا بهذا نساء غيرهم . ((ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر)) : وهذه كلها كفرات وأقوال قوم يكيدون الإسلام ، ويخرجون الضعفاء منها الكفر .

..... و بعضهم إلى أنه تسقط عنه العبادات الظاهرة و تكون عبادته التفكر . وهذا كفر وضلال

وزعمت الاسماعيلية والنصيرية من الباطنية الى أنه تسقط العبادات الظاهرة، أقول: ومؤلاً، أكفر من اليهود والنصارى

((و بعضهم)) : و ذهب ملاحدة الإسماعيلية والنصيرية و غيرهم من الباطنية الزنادقة ((إلى أنه تسقط عنه العبادات الظاهرة وتكون عبادته التفكر)) : يعتقدون أن باطن الشريعة يخالف ظاهرها ، و يسقطون عن خواصهم الصوم والصلاة والزكاة والحج ، و يقولون : إن الشريعة إنما هي للعامة . و أما الخاصة إذا علموا باطنها فإنها تسقط عنهم الواجبات و تباح لهم المحظورات . أقول : و مؤلاً و نحوم أكفر من اليهود والنصارى ، مؤلاً الملاحدة والزنادقة الذين يعتقدون ألومية أمير المؤمنين عليّ أو نبوته ، و يعتقدون أن أئمتهم معصومون ؛ فلا ريب أن من اعتقد عصمة أمراء بني أمية و خلفاء بني العباس كلهم خيراً من مؤلاً من وجوه كثيرة : فإن أمراء بني أمية و خلفاء بني العباس مسلمون ظاهراً و باطناً ، و ذنوبهم من جنس ذنوب المسلمين ليسوا كقاراً منافقين ، و مؤلاً الباطنية هم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى ، فمن اعتقد عصمة مؤلاً كان أعظم جهلاً و ضلالاً ممن اعتقد عصمة أمراء بني أمية و عصمة خلفاء بني العباس ، بل و لو اعتقد معتقد عصمة سائر ملوك المسلمين الذين هم مسلمون ظاهراً و باطناً لكان خيراً ممن اعتقد عصمة مؤلاً ، فقد تبين أن الجهل الذي يوجد فيمن هو من أجهل أهل السنة يوجد في الشيعة من الجهل ، هو أعظم منه لا سيما ، و جهل أولئك جهل أصله نفاق و زندقة لا جهل بدعة و تأويل ، و مؤلاً أصل جهلهم لم يكن نفاقاً و زندقة ، بل جهل بدعة و تأويل و قلة علم بالشريعة ، ولهذا إذا تبين لهؤلاء حقيقة ما بعث الله به محمداً رسوله رجعوا عن جهلهم و بدعتهم . و أما الملاحدة فيعلمون في الباطن أن ما يقولونه مناقض لما جاء

به محمد ﷺ ، و هم يخالفونه لاعتقادهم أنه وضع ناموسا بعقله و فضيلته ، فيجوز لنا أن نضع ناموسا إذا كانت النبوة عندهم مكتسبة ، والشرائع من جنس سياسة الملوك العادلة .

وهذا كفر وضلال وزندقة وإلحاد

((و هذا كفر)) : و هذا الكفر أشد من كفر اليهود والنصارى . ((و ضلال)) : و زندقة و جهالة ، و قول بعض العارفين : إن السالك يصل إلى مقام يرتفع عنه التكليف ، مراده بهذا التكليف ذهاب كلفة العبادة - فلا يصير مملاً منها بل يتلذذ بالعبادة و ينشرح قلبه بالعبادة و يزداد شوقه و نشاطه بالزيادة علماً بأنها سبب السعادة . و من هذا قال بعض المشائخ : الدنيا أفضل من الآخرة ؛ لأنها دار الخدمة والآخرة دار النعمة ، و مقام الخدمة أفضل من درجة النعمة . و سئل رأس الطائفة أبو القاسم الجنيد عن قوم يقولون بإسقاط التكليف ، و يزعمون أن التكليف إنما كانت وسيلة و ذريعة إلى الوصول ، و قد وصلنا ، فقال : صدقوا في الوصول ؛ ولكن إلى السقر ، والذي يسرق و يزني خير ممن يعتقد ذلك ، فعلم أن الله - جل شأنه - لا يحرم شيئاً أو يوجب به على السنة رسلاً ، ثم يبيحه لأحد من أوليائه أبداً ؛ لأن الله سبحانه قد راعى شرعه الظاهر ، و جعله مردداً للناس كلهم ، فلا ينسخ الشريعة إلا من جاء بها من بعده من الرسل ، و نبينا آخر الرسل و ليس لشرعنا ناسخ ، فافهم .

..... فإن أكمل الناس في المحبة والإيمان هم الأنبياء ؛ خصوصاً حبيب الله ﷺ ، مع أن التكليف في حقهم أتم و

أكمل . وأما قوله ﷺ : إذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب ، فمعناه : أنه عصمه من الذنوب ، فلم يلحقه ضررها . و النصوص من الكتاب و السنة تحمل على ظواهرها ما لم يصرف عنها دليل قطعي ، كما في الآيات التي تشعر بظواهرها بالجهلة و الجسمية . و نحو ذلك ، لا يقال هذه ليست من النصوص بل من المتشابهة

((فإن أكمل الناس في المحبة والإيمان هم الأنبياء : خصوصاً حبيب الله ﷺ مع أن التكليف في حقهم أتم و أكمل)) : لحديث سعد بن أبي وقاص ، قلت : يا رسول الله ! أي الناس أشد بلاءً قال الأنبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ، أخرجه الترمذي و صححه . قال القشيري : ليس كل أحد أهلاً للبلاء ، إن البلاء لأرباب الولاء ، فأما الأجانب فيتجاوز عنهم و يغلى سبيلهم . ولقائل أن يقول : لم قال : إن ما ذمب إليه هؤلاء ، كفر ؛ وقد قال عليه السلام : إذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب . فأجاب عنه بقوله ((و أما قوله ﷺ : إذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب)) : هذا لم يوجد بلفظه ، ((فمعناه أنه)) : يعني الله سبحانه . ((عصمه)) : يعني العبد ، ((من الذنوب)) : لا أنها تصدر عنه لكنها لا تضره ، ((فلم يلحقه ضررها)) : يعني ضرر العيوب و الذنوب ، أو وفقه الله سبحانه للتوبة بعد الحوبة . و مفهوم هذا الحديث أن من أبغضه الله فلا تنفعه طاعته ؛ حيث لا يصدر عنه عبادة صالحة ونية صادقة . تأمل .

النصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها

ما لم يصرف عنها دليل قطعي

((والنصوص من الكتاب و السنة تحمل على ظواهرها)) : ما لم تكن من قبيل المتشابهات ؛ فإن فيه خلافا مشهورا معروفا بين السلف والخلف في منع التأويل و جوازه ، وقد تقرر في موضعه ، ((ما لم يصرف عنها دليل قطعي)) : من نص قاطع أو إجماع أو برهان عقلي ؛ ((كما في الآيات التي تشعر بظواهرها بالجهلة)) : قال الله سبحانه : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ فثم وجه الله ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ ومو معكم أينما كنتم ﴾ والجسمية : قال الله سبحانه : ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ وقال سبحانه : ﴿ بل يده مبسوطتان ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ إنك بأعيننا ﴾ و غيرها من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في هذا الباب لا تحصى . ((ونحو ذلك)) : ونظائر هذا كثيرة مما يكون في الآيات والأحاديث ((لا يقال هذه ليست)) : يعني الألفاظ التي لا يراد ظواهرها . ((من النصوص ؛ بل من المتشابه)) : مثل المقطعات وآيات الصفات التي لا تحمل على ظواهرها مع إدراك كيفيتها ، ومع الإيمان بحقيقتها .

حكم المتشابه التوقف مع اعتقاد الحنفية عند الحنفية

وبيان الاختلاف فيه

ذهب مشائخ الحنفية إلى أن إثبات اليد والوجه وغيرهما له سبحانه حق بأصله و مجهول بوصفه ، و لا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف ، فحكم المتشابه التوقف مع اعتقاد الحنفية عند الحنفية . و ذهب مشائخ الأشاعرة إلى أنها مجازات عن معان ظامرة ، فاليد مجاز عن القدرة ، والوجه عن الوجود ، والعين عن البصر ، والاستواء عن الاستيلاء ، واليدان عن كمال القدرة . واحتج مشائخ الحنفية على أن تأويل المتشابه لا يعلمه غير الله سبحانه مرجحاً ؛ بأنه أليق ببلاغة النظم ؛ لأنه لما بين الله سبحانه أن من القرآن متشابهها جعل الناظرين فيه فريقين :

الزائغين عن الطريق والراسخين في العلم ، و جعل اتباع المتشابه حفظ الزائغين بقوله سبحانه : ﴿ فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ﴾ و جعل اعتقاد الحقية مع العجز عن الإدراك حفظ الراسخين بقوله سبحانه : ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ﴾ فالاحتياط في أن يبقى علم المتشابهات على العلم الأصلي : لئلا يلزم إبطال الأصل ، يعني الصفات المتشابهات بالتأويل وإرادة المجاز.

واحتج مشائخ الأشاعرة بأنه لو لم يكن للراسخين في العلم حفظ في العلم بتأويل المتشابهات فلم يكن لهم على الجهال ، لأنهم جميعا يقولون ذلك ، و بأنه لو لم يؤول لم ينتفع به عباده ، والحكيم لا يليق به أن ينزل شيئاً لا ينتفع به عباده . والجواب أنه لا يلزم مما ذكروا عدم الحفظ لهم بالمتشابهات ، بل في إنزالها ابتلاء الراسخين و حملهم على العجز عن علمها ، وإحالة علمها إلى الله سبحانه ، فيؤدي إلى ازدياد الاعتراف .

.....لأننا نقول : المراد بالنصوص مهنا ليس ما يقابل الظاهر و المفسر و المحكم ، بل ما يعم أقسام النظم على ما هو

المتعارف . و العدول عنها أي عن الظواهر إلى معان يدعيها أهل الباطن و هم الملاحدة ، و سمووا الباطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها بل لها معان باطنية ، و لا يعرفها إلا المعلم و قصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية ،

((لأننا نقول المراد بالنصوص مهنا ليس ما يقابل الظاهر والمفسر والمحكم)) :
يعني مصطلح أهل الأصول والفقهاء : ((بل ما يعم أقسام النظم)) : فيشمل المحكم والمتشابه وغيرهما من الأقسام . ((على ما هو المتعارف)) : يعني في العرف لا عند أصحاب الأصول - وبالله التوفيق -

زعمت الباطنية أن النصوص ليست على ظواهر بل لها معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم والرد البليغ على هؤلاء المنافقين

((و العدول)) متبداً و خبره قوله : إلحاد ، ((عنها أي عن الظواهر إلى معان يدعيها أهل الباطن و هم الملاحدة ، و سمووا الباطنية)) : و هذا أشهر ألقابهم . ((لا دعائهم)) : في زعمهم الفاسد و اعتقادهم الباطل ، ((أن النصوص ليست على ظواهرها بل لها معان باطنية)) : و إنما لزمهم هذا اللقب لاعتقادهم بأن لكل ظاهر باطنا ، و لكل تنزيل تأويلاً ، و لحكمهم أن باطن الشريعة يخالف ظاهرها . ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه على لسان قوم، فبالعراق يسمون الباطنية والقرامطة والمزدكية ، و بخراسان التعليمية والملاحدة . و هم يقولون : نحن إسماعيلية ، و يثبتون الإمامة لإسماعيل بن جعفر الصادق . و يقولون : إنا تميزنا عن فرق الشيعة بهذا الاسم ، و بهذا الشخص . ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، و صنفوا كتبهم على ذلك المنهاج . ((و لا يعرفها إلا المعلم)) : ، و هو الإمام

المعصوم عند هؤلاء المنافقين ، و دعوا الناس لإمام معصوم في كل زمان يعرف موازنات هذه المعارف والعلوم ، و يهتدي إلى مدارج هذه الأوضاع والرسوم . ((و قصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية)) : ﴿ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم و يأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ﴾ ، و أما أهل العلم و أهل الإيمان فعلى نقيض هذه الحال يجعلون كلام الله و كلام رسوله هو الأصل الذي يعتمد عليه ، و إليه يرد ما تنازع الناس فيه ، فما وافقه كان حقا ، و ما خالفه كان باطلا ، و من كان قصده متابعتة من المؤمنين و أخطأ بعد اجتهاده الذي استفرغ به وسعه ، غفر الله له خطأه ؛ سواء كان خطؤه في المسائل العلمية أو المسائل العملية ؛ فإنه ليس كل ما كان معلوما متيقنا لبعض الناس ، يجب أن معلوما متيقنا لغيره ، و ليس كل ما قاله رسول الله ﷺ يعلمه كل الناس و يفهمونه ؛ و إن كان كلامه في نفسه محكما مقرونا بما يبين مراده ؛ فإن الله سبحانه أمر الرسول بالبلاغ المبين ، و هو أطوع الناس لرب العالمين ، فلا بد أن يكون قد بلغ البلاغ المبين و مع البلاغ المبين لا يكون كلامه ملتبسا .

..... إلحاد أي ميل و عدول عن الإسلام و اتصال و اتصاف بالكفر لكونه تكذيبا للنبي ﷺ فيما علم مجيئه به

بالضرورة . و أما ما ذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص مصروفة على ظاهرها ، و مع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر

((إلحاد أي ميل و عدول عن الإسلام)) : و أما العدول عن ظواهرها إلى معان يدعيها الملاحدة الباطنية فزندقة و ضلالة و جهالة . ((و اتصال و اتصاف بالكفر)) : بل الباطنية أشد كفراً و نفاقاً من اليهود والنصارى والمجوس ، و سائر فرق الضلالة ، يفترون على الله سبحانه الكذب ، و يعظمون الكذابين المفترين ، و يعظمون غير الأنبياء على الأنبياء تعظيم مسيئة الكذاب و أمثاله ، من الرجالين الملحدين ؛ ((لكونه تكديبا للنبي ﷺ فيما علم مجيئه به بالضرورة)) : لأنهم يزعمون في الباطن أن ما يقولون مناقض لما جاء به محمد ﷺ ، و هم يخالفونه لاعتقادهم أنه وضع ناموساً بعقله و فضيلته ، فيجوز لنا أن نضع ناموساً ؛ لأن النبوة عند هذه المنافقين مكتسبة . والحق أن يقال : إن تلك الطائفة قد علم أنها من أفقر الناس و أنهم معروفون بالإفلاس ، و أكثر ما تجد الرافضة إما في الزنادقة المنافقين و إما في الجهال . ليس لهم علم بالمنقولات و لا بالمعقولات . أما الحديث فهم من أبعد الناس عن معرفته ، لا إسناده و لا متنه ، و لا يعرفون الرسول و أحواله ، و يدعون أن الفيلسوف أعظم من الأنبياء ، و أما الفقه فهم من أبعد الناس عن الفقه . و أصل دينهم في الشريعة هي مسائل ينقلونها عن بعض علماء أهل البيت ، و مؤلاء من أئمة الدين و سادات المسلمين ؛ لكن لا ينظرون في الإسناد إليهم : هل ثبت النقل منهم أم لا ، بل قد أصطلوا لهم ثلاثة أصول : أحدا : أن مؤلاء معصومون . وثانيها : أن كل

ما يقولونه منقول عن نبينا ورسولنا . وثالثها : أن إجماع العترة حجة ، و مؤلاء مم العترة . و لقائل أن يقول : إن قول المصنف في العدول عن ظواهرها إلى معاني يدعيها أهل الباطن كفر وإلحاد ، يخالف ما ذهب إليه المحققون فأجاب عنه بقوله : ((وأما ما ذهب إليه بعض المحققين)) من الصوفية وأرباب السلوك ((أن النصوص مصروفة على ظاهرها)) محمولة على ظاهر العبارات . ((ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق)) إلا أن فيها بعض الإشارات الغير المضادة للمنطوق . ((تنكشف على أرباب السلوك)) : من الأنبياء والأولياء . ((يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر)) .

..... المرادة ، فهو كمال الإيمان ومحض العرفان . ورد النصوص بأن ينكر الأحكام التي دلت عليها النصوص القطعية من الكتاب والسنة كحشر الأجساد مثلاً كفر . لكونه تكذيباً

صريحاً لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فمن قذب عائشةً بالزنا كفر واستحلال المعصية صغيرة أو كبيرة كفر إذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي ، وقد علم ذلك والاستهانة بها كفر ، والاستهزاء على الشريعة كفر ، لأن ذلك من أمارات التكذيب . وعلى هذه الأصول يتفرع ما ذكر في الفتاوى من أنه إذا اعتقد الحرام حلالاً ، فإن كانت حرمة لعينه وقد ثبت بدليل قطعي كفر ولا فلا ، بأن يكون حرمة لغيره أو ثبت بدليل ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره ، فقال من استحل حراماً وقد علم في دين النبي عليه السلام تحريمه كمنكاح ذوى المحارم أو شرب الخمر أو أكل الميتة أو الدم أو الخنزير من غير ضرورة فكافر ، وفعل هذه الأشياء بدون الاستحلال فسق . ومن استحل شرب النبيذ إلى أن يسكر كفر . وأما لو قال لحرام : هذا حلال ، لترويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكفر . لو تمنى أن لا يكون الخمر حراماً أو لا يكون صوم رمضان فرضاً لما يشق عليه لا يكفر . بخلاف ما إذا تمنى أن لا يحرم الزنا وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر ، لأن حرمة هذا ثابتة في جميع الأديان موافقة للحكمة ومن أراد الخروج عن الحكمة فقد أراد أن يحكم الله تعالى بما ليس بحكمة ، وهذا جهل منه بربه تعالى . وذكر الإمام السرخسي في كتاب الحيض أنه لو استحل وطئ إمرأته الحائض يكفر . وفي النوادر عن محمد أنه لا يكفر هو الصحيح . وفي استحلال اللواط بامرأته لا يكفر على الأصح . ومن وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من

اسمائه أو بأمر من أوامره أو انكر وعده أو وعيده يكفر . وكذا لو تمنى أن لا يكون نبي من الأنبياء على قصد استخفاف أو عداوة . وكذا لو ضحك على وجه الرضاء في من تكلم بالكفر . وكذا لو جلس على مكان مرتفع و حوله جماعة يسألونه مسائل و يضحكونه و يضربونه بالوسائد يكفرون جميعا . وكذا لو أمر رجلا أن يكفر بالله أو عزم على أن يأمر بكفره . وكذا لو أفتى لإمرأة بالكفر لتبين من وجهها ، وكذا لو قال عند شرب الخمر أو الزنا بسم الله وكذا إذا صلى بغير قبلة أو بغير طهارة متعمدا يكفر ، وإن وافق ذلك القبلة . وكذا لو أطلق الكفر استخفافا لا اعتقاد إلى غير ذلك من الفروع

((المرادة فهو كمال الإيمان و محض العرفان)) : وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده ، و الله ذو الفضل العظيم . ((ورد النصوص)) : مبتدأ و خبره قوله : كفر . ((بأن ينكر الأحكام التي دلت عليها النصوص القطعية)) : يعني بلا شبهة أصلاً و رأساً ، ((من الكتاب والسنة)) : يعني الأخبار المتواترة ، ((كحشر الأجساد مثلاً)) : فإن النصوص الواردة عليه بلغت من الوضوح حدا يأبى عن تأويلها ، ((ككفر لكونه)) رد النصوص . ((تكذيباً صريحاً لله تعالى و رسوله صلى الله عليه و سلم فمن قذب عائشةً بالزنا)) : و هؤلاء القاذفون الرافضة الزنادقة . ((كفر)) : لأنه ثبت تنزيهاً و طهارة ذيلها بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة النبوية ، نعوذ بالله تعالى من الخذلان .

قال بعض المتكلمين: إن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين

وهذا قول باطل، مردود

و من العجب ما قال بعض المتكلمين : إن الأدلة اللفظية لاتفيد اليقين ،
وإذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل ؛ لأنه لايمكن الجمع بينهما و
لا إبطالهما ، ولايقدم النقل ؛ لأن العقل أصل النقل ، فلو قدمنا عليه النقل
لبطل العقل و هو أصل النقل ، فلزم بطلان النقل فيلزم من تقديم النقل
بطلان العقل والنقل . أقول : هذا القول الذي قاله أصحاب هذا القانون
الذي لم يُعرف عن طائفة من طوائف بني آدم قبل هؤلاء ، و ذلك لظهور
العلم بفساده ، فإنه يقدح فيما هو أظهر العلوم الضرورية لجميع الخلق ؛
فإن بني آدم يتكلمون ، و يخاطب بعضهم بعضا مخاطبة و مكاتبة ، و قد
أنطق الله سبحانه بعض الجمادات و بعض الحيوانات بمثل ما أنطق بني آدم،
فلم يسترب سامع النطق في حصول العلم واليقين به ، بل كان ذلك عنده من
أعظم العلوم الضرورية ، فقالت النملة لأمة النملة : ﴿ يا أيها النمل ادخلوا
مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده و هم لا يشعرون ﴾ ، فلم يشك النمل
و لا سليمان في مرادها ، و فهموه يقيناً ، و لما علم سليمان مرادها يقيناً ،
تبسم ضاحكا من قولها ، و خاطبه الهدمد ، فحصل للهدمد علم اليقين
بمراد سليمان ، و أرسل سليمان الهدمد و الكتاب ، و فعل ما حكي الله لما
حصل له اليقين بمراد الهدمد من كلامه . و أنطق سبحانه الجبال مع داود
بالتسبيح ، و علّم سليمان منطق الطير ، و أسمع الصحابة تسبيح الطعام مع
رسول الله ﷺ ، و أسمع رسوله تسليم الحجر عليه . فبعد هذه الأدلة أفيقول
عاقلاً : إن اليقين لم يحصل للسامع بشيء من مدلول هذا الكلام ؛ فضلا عن
مدلول كلام الله و مدلول كلام رسول . نقل بعض مشائخنا عن أبي حفص
الكبير أنه قال : من لم يزن أفعاله و أقواله و اعتقاده بميزان الكتاب و السنة ،
فلاتعدوه في ديوان الرجال ، و قال فخر الإسلام علي البزدوي في " أصول الفقه " :
لايجوز أن يكون علم العقل علة بدون الشرع ، و ليس إلى العباد ذلك . و قال

جنيد البغدادي ، مفتي الشريعة و الطريقة : الطرق إلى الله تعالى بعدد أنفاس
الخلايق ، وكلها مسدودة على الخلق ؛ إلا على من اقتفى أثر الرسول . أقول :
القول بمجرد الدليل العقلي في علم الشريعة بدعة و ضلالة ، فأولى أن يكون
ذلك في علم التوحيد و الصفات بدعة و ضلالة ، و البسط في صحائف
الحنفية و تأليفات الأشاعرة .

..... و اليأس من الله تعالى كفر ، لأنه لا ييأس من روح
الله إلا القوم الكافرون و الأمن من الله كفر ، لأنه لا يأمن من
مكر الله إلا القوم الخاسرون . فإن قيل : الجزم بأن العاصي
يكون في النار يئس من الله ، و بأن المطيع يكون في الجنة أمن

من الله تعالى : فليلزم أن يكون المعتزلي كافرا ، مطيعا كان أو عاصيا ، لأنه إما آمن أو آيس

توبة اليأس مقبولة وإيمان اليأس غير مقبولة

وبيان الاختلاف فيه

((و اليأس من الله تعالى كفر)) : و استدل عليه الشارح بقوله سبحانه : ((لأنه ﴿لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾ ، و الأمن من الله كفر)) " و احتج عليه الشارح بقوله سبحانه : ((لأنه لا يأمن من مكر الله إلا القوم الخاسرون)) ثم اختلفوا ، ذهب مشائخ الحنفية إلى أن توبة اليأس مقبولة ، و إيمان اليأس غير مقبولة ، و هو مستفاد من عقائد الإمام الطحاوي ، والمصرح به في " الخلاصة " (١) و ذهب مشائخ الأشاعرة إلى أن توبة اليأس لا تقبل كإيمان اليأس ، و هو المصرح به في تفسير الفخر (٢) استدلالا بقوله تعالى : ﴿و ليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار﴾ حيث سوى بين من سوف لتوبة إلى حضور الموت من الفلسفة و الكفار ، و بين من مات على الكفر في نفي التوبة ، فدل على عدم اعتداد توبة الفاسق في حال اليأس . أجاب

(١) للإمام ركن الإسلام البخاري ، وكذا في فتاوى الإمام محمد الكردي .

(٢) في فتاوى الإمام محمد الكردي .

بعضهم أن قوله تعالى : ﴿ إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب ﴾ يدل على أن قبول التوبة كالمحتوم على الله تعالى بمقتضى وعده ، وقوله تعالى : " وليست التوبة " يدل بقرينة المقابلة على أنه ليس قبولها كالمحتوم عليه تعالى ، لعدم رغبة إليها وتأخيرها إلى هذا

الآن ، وهذا لا يمنع أن يتوب الله عليه ؛ بل يمنع أن يكون لهم الحق ، كما كان للأول نص عليه في كشف الأسرار ، و أجاب بعضهم بأن المراد بالذين يعملون السوء ، عصاة المؤمنين ، و بالذين يعملون السيئات ، المنافقون ، و بالذين يموتون ، الكفار ، ذكره القاضي البيضاوي في تفسيره . و استدل مشايخ الحنفية بقوله - عليه الصلاة السلام - : " إن الله تعالى يقبل توبة عبده ما لم يغرغر " حيث دل على أنه يقبل توبته قبل أن تردد الروح في الحلقوم . و أما وقت تردها فيه فوقت معاينة الملائكة و معالجة ملك الموت قبض الروح ، فلا يتصور فيه التوبة ، و لهذا قالوا : إن الرجاء باقي ، فيصح منه الندم والعزم على ترك الفعل ؛ و بأنه لما قبل في حقه شفاعته غيره يوم القيامة مع أنه زمان يأس فشفاعته نفسه في آخر عمره و غاية أمره تقبل يتفضل الله تعالى بقبولها في حين وجه وجهه الذل نحو بابيه ، و رفع يدي سره إلى جنابه .

الأعمال بعد الإحباط بالارتداد هل تعود بالتوبة أم لا ؟

وبيان الاختلاف فيه

ثم اختلفوا في أن الأعمال بعد الإحباط بالارتداد هل تعود بالتوبة أم لا ؟ ذهب مشايخ الحنفية إلى أن المؤمن إذا ارتد - العياذ بالله تعالى - ثم أمن لا تعود أعماله ، و هو مستفاد من " التوضيح " للصدر العلامة ، والمصرح به في " الطريقة المحمدية " و شرحه " الوسيلة الأحمدية " و ذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن من أمن بعد الارتداد تعود أعماله ، و هو المستفاد من " أنوار التنزيل " للبيضاوي ، و من " التلويح " لسعد التفتازاني ، و المصرح به في " الوسيلة " الأحمدية . واحتج مشايخ الحنفية بقوله تعالى : ﴿ و من يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ﴾ ، دل إطلاق الآية الكريمة على أنه تحبط الأعمال بالارتداد ،

مات المرتد على ارتداده أولاً . واحتج مشائخ الأشاعرة بقوله تعالى : ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم ﴾ ، حيث دلت الآية الكريمة على أن إحباط الأعمال بالموت على الارتداد ، و حملوا قوله تعالى : ﴿ ومن يكفر بالإيمان ﴾ على قوله تعالى : ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه ﴾ فلم يبق على إطلاقه . والجواب عنه : أن المطلق يجري على إطلاقه و المقيد على تقيده ، فلا يحمل على المقيد ، و بأن أعمال الدليلين واجب ما أمكن ، وذلك بأجراء المطلق على إطلاقه ، و المقيد على تقيده ، و في الحمل على المقيد بطلان للأمر الثاني ، وفي " التلويح " : وبهذا ظهر فساد ما استدل به الشافعية من حمل المطلق على المقيد جمعاً بين الدليلين ؛ إذ العمل بالمقيد يستلزم العمل بالمطلق ؛ من غير عكس ، لحصول المطلق في ضمن ذلك المقيد ، فافهم .

..... و من قواعد أهل السنة و الجماعة أن لا يكفر أحد من أهل القبلة . قلنا : هذا ليس بياس و لا أمن ، لأنه على تقدير العصيان لا يياس ، أن يوفقه الله تعالى للتوبة و العمل الصالح ، و على تقدير الطاعة لا يآمن من أن يخذله الله تعالى ، فيكسب

المعاصي . و بهذا يظهر الجواب لما قيل : إن المعتزلي إذا ارتكب كبيرة لزم أن يصير كافرا ليأسه من رحمة الله تعالى ولاعتقاده أنه ليس بمؤمن . و ذلك لأننا لا نسلم أن اعتقاد استحقاقه النار يستلزم اليأس ، و أن اعتقاده عدم إيمانه المفسر بمجموع التصديق والإقرار والأعمال ، بناء على انتفاء الأعمال يوجب الكفر ، هذا . و الجمع بين قولهم : لا يكفر أحد من أهل القبلة ، و قولهم : يكفر من قال بخلق القرآن : أو استحالة الرؤية : أو سب الشيخين : أو لعنهما : و أمثال ذلك : مشكل . و تصديق الكامن بما يخبره عن الغيب كفر ، لقوله عليه السلام : من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل الله تعالى على محمد ﷺ . و الكامن هو الذي يخبر عن الكوائن في مستقبل الزمان و يدعى معرفة الأسرار و مطالعته علم الغيب . و كان في العرب كهنة يدعون معرفة الأمور فمنهم من كان يزعم أن له رؤيا من الجن و تابعة يلقي إليه الأخبار ، و منهم من كان يزعم أنه يستدرک الأمور بفهم أعطيه . و المنجم إذا ادعى العلم بالحوادث الآتية فهو مثل الكامن . و بالجملة العلم بالغيب أمر تفرد به الله تعالى إلا سبيل إليه للعباد إلا بإعلام منه أو إلهام بطريق المعجزة أو الكرامة و إرشاد إلى الاستدلال بالأمارات فيما يمكن فيه ذلك . ولهذا ذكر في الفتاوى أن قول القائل عند رؤية مالة القمر بكونه مطر مدعى علم الغيب لا بعلامة كفر . و المعدوم ليس بشيء إن أريد بالشيء الثابت المتحقق على ما ذهب إليه المحققون من أن الشيئية تساق الوجود و الثبوت . و العدم يرادف النفي ؛ فهذا حكم ضروري لم يناع فيه إلا المعتزلة القائلون بأن المعدوم و الممكن ثابت في الخارج ، وإن أريد أن المعدوم لا يسمى شيئا فهو

بحث لغوى مبني على تفسير الشيء بأنه الموجود و المعدوم أو ما يصلح أن يعلم و يخبر عنه ، فالمرجع إلى النقل و تتبع موارد الاستعمال . و في دعاء الأحياء للأموات و صدقتهم أي صدقة الأحياء عنهم أي عن الأموات نفع لهم أي للأموات خلافا للمعتزلة تمسكا بأن القضاء لا يتبدل و كل نفس مرمونة بما كسبت و المرء مجزى بعمله لا بعمل غيره . و لنا ما ورد في الأحاديث الصحاح من الدعاء للأموات خصوصا في صلوة الجنازة ، و قد توارثه السلف ، فلو لم يكن للأموات نفع فيه لما كان له معنى ، و قال عليه السلام : ما من ميت تصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه ، و عن سعد بن عباد أنه قال : يا رسول الله ﷺ إن أم سعد ماتت فأني صدقة أفضل ، قال الماء فحفر بئرا و قال هذا لأم سعد ، و قال عليه السلام : الدعاء يرد البلاء و الصدقة تطفئ غضب الرب ، و قال عليه السلام : إن العالم و المتعلم إذا مرا على قرية فإن الله يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما

قول أهل السنة لا يكفر أحد من أهل القبلة:

والرد على هذا القول

((و من قواعد أهل السنة و الجماعة أن لا يكفر أحد من أهل القبلة))
 عدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الأشعري والفقهاء ؛ لكن إذا فتشنا عقائد فرقهم الإسلاميين وجدنا فيها ما يوجب الكفر قطعاً ، فلا نكفر أهل القبلة ما لم يأت بما يوجب الكفر ، قال السيد في " شرح المواقف " : اعلم أن عدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الشيخ الأشعري و الفقهاء كما مر ، لكن إذا فتشنا عقائد فرق الإسلاميين وجدنا منها ما يوجب الكفر قطعاً : كالعقائد الراجعة إلى

وجود إله غير الله سبحانه ، أو إلى حلوله في بعض أشخاص الناس ، أو إلى إنكار نبوة محمد ﷺ ، أو إلى ذمه أو استخفافه ، أو إلى استباحة المحرمات وإسقاط الواجبات الشرعية ، هذا كلامه بحروفه . و في كلمات أبي البقاء : و خرق الإجماع القطعي الذي صار من ضروريات الدين ، كفر ، ولا نزاع في إكفار منكر شيء من ضروريات الدين ، وإنما النزاع في إكفار منكر القطعي بالتأويل ، فقد ذهب إليه كثير من أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين ، و مختار جمهور أهل السنة منها عدم إكفار أهل القبلة من المبتدعة المؤولة في غير الضرورية : لكون التأويل شبهة كما في " شرح المواقف " و " شرح المقاصد " .

جواب الفاضل المحشي المدقق عن إشكال الشارح والرد

على المحشي من الشيخ الأنور وتحقيق أهل القبلة

عند الشيخ

((و الجمع بين قولهم : لا يكفر أحد من أهل القبلة ، و قولهم : يكفر من قال بخلق القرآن ؛ أو استحالة الرؤية ؛ أو سب الشيخين ؛ أو لعنهما ؛ و أمثال ذلك ؛ مشكل))

أجاب عنه الفاضل المحشي المدقق في حاشية قوله : و من قواعد أهل السنة أن لا يكفر ، معنى هذه القاعدة أن لا يكفر في المسائل الاجتهادية ؛ إذ لا نزاع في تكفير من أنكر ضروريات الدين ، ثم إن هذه القاعدة للشيخ الأشعري و بعض متابعيه ، و أما البعض الآخر فلم يوافقوهم ، و هم الذين كفروا المعتزلة والشيعة في بعض المسائل ، فلا احتياج إلى الجمع لعدم اتحاد القائل . و قال الشيخ " محمد أنور " رادا على - الفاضل : و لا يخفى أن الجواب الأول تخصيص و تقييد للكلام بلا دليل ، والجواب الثاني مبني على اختلاف القائلين بالقولين ، و هو خلاف للواقع ؛ بل القائلون بتلك القاعدة هم الذين يكفرون بخلق القرآن و سب الشيخين . و قدم العالم و نفي العلم بالجزئيات إلى غير

ذلك ، ثم قال الشيخ خير الحققة بالمهرة الشيخ الأنور : بل التحقيق أن المراد بأهل القبلة في هذه القاعدة هم الذين لا ينكرون ضروريات الدين ، لا من يوجه وجهه إلى القبلة في الصلاة ، قال الله تعالى : ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ﴾ ، فمن أنكر ضروريات الدين لم يبق من أهل القبلة ؛ لأن ضروريات الدين منحصرة عندهم في ثلاثة : مدلول الكتاب بشرط أن يكون نصاً صريحاً لا يمكن تأويله : كتحریم الأمهات والبنات و تحريم الخمر والميسر ، و إثبات العلم والقدرة والإرادة والكلام له تعالى ، و كون السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار مرضيين عند الله تعالى ، و أنه لا يجوز إيمانهم والاستخفاف بهم ، و مدلول السنة المتواترة لفظاً و معنى سواء كان من الاعتقادات أو من العمليات ، و سواء كان فرضاً أو نفلاً كوجوب محبة أهل البيت من الأزواج والبنات ، والجمعة ، والجماعة ، والأذان والعيدین ، والمجمع عليه إجماعاً قطعياً كخلافة الصديق والفاروق و نحو ذلك . و لا شبهة أن من أنكر أمثال هذه الأمور لم يصح إيمانه بالكتاب والنبیین ؛ إذ في تخطئة الإجماع القطع تضليل لجميع الأمة ، فيكون إنكاراً لقوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ و قوله : ﴿ و من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، و يتبع غير سبيل المؤمنين ﴾ و لقوله عليه السلام : " لا تجتمع أمتي على الضلالة ، و هو متواتر معنوي ، فلا يكون منكر هذه الأمور من أهل القبلة ، و قد عرف بعضهم ضروريات الدين بأنها أمور يشترك في معرفتها المتدين بدين الإسلام و غير المتدين به - لكن في الكتب التي رأينا أنها ما يشترك في معرفته الخاص والعام . و بالجملة قولهم : لا نكفر أحداً من أهل القبلة ، كلام مجمل باق على عمومته ، لكن له تفصيل طويل ، والشأن في معرفة من هو من أهل القبلة و من ليس منهم ، نعم ! بعض الفقهاء قد بالغوا في تكفير من ينكر بعض المسائل الاجتهادية المشهورة عند قوم دون قوم كحرمة لبس المعصفر و نحو

ذلك ، و هو مذهب ركيك جداً . و أما من فرق بين الأصول والفروع ، فكفر في إحداهما دون الأخرى ، فإن أراد نفس الأعمال فنعم و مرحبا ! ، و إن أراد اعتقاد وجوبها و سنيتها فلا ، إذ لا شبهة في أن من أنكر وجوب الزكاة أو وجوب الوفاء بالعهد ، أو وجوب الصلوات الخمس ، أو كون الأذان مسنوناً ، فقد كفر ، كما يدل عليه قتال مانعي الزكاة في صدر السلام ، نعم ! في بعضها يكون كفراً تأويلياً ، لكن التأويل غير مسموع في أمثال هذه الأمور الجليلة ، كما لم يسمع تأويل مانعي الزكاة متمسكين بقوله تعالى : ﴿إن صلوتك مكن لهم﴾ وكما لم يسمع تأويل الحرورية في إنكار التحكيم متمسكين بقوله تعالى : ﴿إن الحكم إلا لله﴾ ، و أما التكفير بخلق القرآن أو إنكار الرؤية أو إنكار العلم بالجزئيات على الوجه الجزئي مع القول بثبوت العلم على وجه الكلي ، فلا ينبغي الإقدام عليه ؛ إذ ليس مخالف هذه الأحكام منكراً منصوباً نصاً جلياً ، لا في الكتاب ولا في السنة المتواترة . هذا كله كلام الشيخ الأنور البحر الزخار من إكفار الملحدين ، و هو تأليف لطيف بديع في هذا الباب ، جامع لأشتات الحقائق والعلوم والمعارف ، فافهم .

..... والأحاديث والآثار في هذا الباب أكثر من أن تحصى .
و الله تعالى يجيب الدعوات و يقضى الحاجات لقوله تعالى
﴿ادعوني استجب لكم﴾ و لقوله عليه السلام يستجاب
الدعاء للعبد ما لم يدع بائماً أو قطعياً رحم ما لم يستعجل ،

ولقوله عليه السلام : إن ربكم حي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه ان يرد هما صفرا . و اعلم أن العمدة في ذلك صدق النية و خلوص الطوية و حضور القلب لقوله عليه السلام : ادعوا الله و انتم موقنون بالإجابة ، و اعلموا أن الله لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه . و اختلف المشائخ في أنه هل يجوز أن يقال يستجاب دعاء الكافر ؟ فمنعه الجمهور لقوله تعالى ﴿ و ما دعاء الكافرين إلا في ضلال ﴾ و لأنه لا يدعوا الله تعالى لأنه لا يعرفه و إن اقربه ، فلما وصفه بما لا يليق به فقد نقض إقراره ، و ما روى في الحديث أن دعوة المظلوم و إن كافرا يستجاب ، محمول على كفران النعمة . و جوزه بعضهم لقوله تعالى حكاية عن إبليس رب أنظرني فقال الله تعالى انك من المنظرين ، هذه اجابة ، و إليه ذهب أبو القاسم الحكيم و أبو نصر الدبوسي قال صدر الشهيد و به يفتى

قال عليه السلام : إن العالم والمتعلم إذا مرا على قرية فإن الله

يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما

و قال عليه السلام : " إن العالم والمتعلم إذا مرا على قرية ، فإن الله يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما " ((والأحاديث والآثار في هذا الباب أكثر من أن تحصى)) .

و من المعلوم إذا كان مجرد المرور نافعا فالتضرع والابتهال أولى بأن يكون نافعا ، على أنه قائل بالفصل لا سيما عند قبور العارفين الأولياء الكاملين ، و لا سيما عند مشاهد الأنبياء الذين هم من عباد الله المخلصين ، فما قال ابن قيم في النونية تقليداً لشيخه ابن تيمية : إن السفر لزيارة النبي ﷺ معصية ، فمردود

باطل ، و في كتاب " الروح " لابن قيم كثير مما ينافي ما ذكره مهنا ، والتناقض شأن من أصيب في عقله أو دينه ، و هذان الرجلان أصيبا في كليهما - نسأل الله السلامة والمعافاة - وقد بلغ بابن قيم وشيخه الغلو في هذا الصدد إلى حد تحريم شد الرجل لزيادة النبي ﷺ ، وعدّ السفر لأجل ذلك سفر معصية ، لا تقصر فيه الصلاة ، و ينفيان التوسل بالنبي ﷺ باعتبار تفرقتها بين حالتيه حال حياته و حال وفاته ، و بإخراجهما للحديث الصحيح في التوسل عن دلالة الصريحة بالرأي عن موى . والنهي عن شد الرجل إلى غير المساجد الثلاثة في الحديث باعتبار أنه لا مضاعفة لثواب المصلي في غيرها و لا علاقة له أصلاً ورأساً بمثل زيارة القبور ، وهذا ظاهر جداً ، فمعنى الحديث النهي عن شد الرجل إلى مساجد غير المساجد الثلاثة التي يضاعف فيها الثواب ؛ حيث لا داعي إلى تجشم المشاق ، والاستثناء المفرغ يقدر فيه المستثنى منه بقدر أدنى ما يصح الاستثناء ؛ لأن التقدير ضرورة فلا يزيد على القدر الضروري في تصحيح الكلام ، و ما زاد على ذلك ليس مما يعتبره أهل العلم ، كما لا يخفى . على أن شد الرجل لأجل العلم أو الجهاد والتجارة ونحو هذا لا يتصور أن يتناوله النهي في الحديث ، فلا يصح تقدير المستثنى منه من أعم ما يتناول المستثنى ، و من تصور خلاف ذلك فقد غلط غلطاً فاحشاً واستعجم عليه الحديث .

والأحاديث في زيارة النبي ﷺ في غاية من الكثرة ، وقد جمع طرقها الحافظ صلاح الدين العلائي في جزء ، و على العمل بموجبها استمرت الأمة إلى أن شدّ ابن تيمية عن جماعة المسلمين في ذلك . قال علي القاري في " شرح الشفاء " : و قد فرط ابن تيمية من الحنابلة حيث حرم السفر لزيارة النبي ﷺ ، كما أفرط غيره ؛ حيث قال : كون الزيارة قرينة معلوم من الدين بالضرورة ، و جاحده محكوم عليه بالكفر ، و لعل الثاني أقرب إلى الصواب ؛ لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفراً ؛ لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه ، فسعيه في منع الناس من زيارته يدل على ضغينة كامنة فيه ، نحو الرسل ﷺ ، و كيف يتصور الإشراك بسبب الزيارة والتوسل في المسلمين ! يعتقدون في حقه - عليه السلام - أنه عبده ورسوله ، وينطقون بذلك في صلواتهم نحو عشرين مرة

في كل يوم على أقل تقدير إدامة لذكرى ذلك ، ولم يزل أهل العلم ينهون العوام عن البدع في كل شؤونهم ، ويرشدونهم إلى السنة في الزيادة وغيرها ، إذا صدرت منهم بدعة في شيء ، ولم يعدوهم في يوم من الأيام مشركين بسبب الزيارة والتوسل ، كيف وقد أنقذهم الله من الشرك ، وأدخل في قلوبهم الإيمان . وأول من رماهم بالإشراك بتلك الوسيلة هو ابن تيمية ، وجرى خلفه من أراد استباحة أموال المسلمين ودمائهم لحاجة في النفس .

ولم يخف ابن تيمية من الله وقهره وغضبه وقال : إن السفر

لزيارة النبي ﷺ سفر معصية

ولم يخف ابن تيمية من الله تعالى وقهره وغضبه في رواية عد السفر لزيارة النبي ﷺ سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة عن الإمام أبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي - وحاشاه عن ذلك - راجع كتاب " التذكرة " له تجد فيه مبلغ عنايته بزيارة المصطفى ﷺ والتوسل به ، كما هو مذهب الحنابلة ، قال الإمام في " التذكرة " في الفقه الحنبلي :

كلام إمام أبي الوفاء ابن عقيل وكذب ابن تيمية على الإمام

فصل : ويستحب له قدوم مدينة الرسول - صلوات الله عليه - فيأتي مسجده ، فيقول عند دخوله ، بسم الله اللهم صل على محمد وآل محمد ، وافتح لي أبواب رحمتك ، وكف عني أبواب عذابك ، الحمد لله الذي بلغ بنا هذه المشاهد .

وجعلنا لذلك أملاً ، الحمد لله رب العلمين ، ثم تأتي حائط القبر ، فلا تمسه ولا تلصق به صدرك ؛ لأن ذلك عادة اليهود ، واجعل القبر تلقاء وجهك ، وقم مما يلي المنبر ، وقل : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخر تقوله في التشهد الأخير ، ثم تقول : اللهم أعط محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة والمقام المحمود الذي وعدته ،

اللهم صل على روحه في الأرواح وجسده في الأجساد ، كما بلغ رسالاتك و تلا
آياتك ، و صدع بأمرك حتى أتاه اليقين ، اللهم إنك قلت في كتابك لنبيك ﷺ :
﴿و لو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ،
لوجدوا الله توابا رحيمًا﴾ ، و إني قد أتيت نبيك تائبًا مستغفرًا ، فأسألك أن
توجب لي المغفرة ، كما أوجبتها لمن أتاه في حياته ، اللهم إني أتوجه إليك بنبيك
ﷺ نبي الرحمة ، يا رسول الله ! إني أتوجه بك إلى ربي ليغفر لي ذنوبي . اللهم إني
أسألك بحقه أن تغفر لي ذنوبي . اللهم اجعل محمدًا أول الشافعين . و انجح
السائلين و أكرم الأولين و الآخرين . اللهم كما أمانا به و لم نره و صدقناه و لم
نلقه ، فأدخلنا مدخله و احشرنا في زمرة ، و أوردنا حوضه ، و اسقنا بكأسه مشرباً
صافياً و ربا سائغاً هنيئاً لا نظمو بعده أبداً ؛ غير خزايا و لا ناكثين ، و لا مارقين و
لا مغضوباً علينا ، و لا ضالين ، و اجعلنا من أهل شفاعته . ثم تقدم عن يمينك
فقل : السلام عليك يا أبا بكر الصديق !، السلام عليك يا عمر الفاروق !، اللهم
اجزمنا عن نبيهما و عن الإسلام خيراً ، ﴿اللهم اغفر لنا و لإخواننا الذين سبقونا
بالإيمان﴾ الآية ، و تصلي بين القبر و المنبر في الروضة ، و إن أحببت تمسح بالمنبر و
بالحنانة ، و هو الجذع كان يخطب ﷺ عليه ، فلما اعتزل عنه حنَّ إليه كحنين
الناقة ، و تأتي مسجد قبا فتصلي : لأن النبي ﷺ يقصده و يصلي فيه ، و إن
أمكنك فأت قبور الشهداء و زرمهم ، و أكثر من الدعاء في تلك المشامد ؛ حتى
كأنك إلى موافقهم ، و اصنع عند الخروج ما صنعت عند الدخول هذا كلامه
بلفظه و بحروفه في " التذكرة " .

و أما كتاب " الفنون " لابن عقيل الحنبلي هذا إنه في ثمان مئة مجلد ، و
يقول الذمبي عنه : إنه لم يصنف في الدنيا أكبر من هذا الكتاب ، و من هو نظير
ابن عقيل هذا بين الحنابلة في الجمع و التحقيق . و أنت رأيت نص عبارته في
المسئلة على خلاف ما يعزو إليه ابن تيمية . و من العجائب أن ابن تيمية و صاحبه
ابن زفيل المعروف بابن قيم أنكر حياة الأنبياء ، قال ابن قيم في " النونية " : و
لأجل هذا رام ناصر قولكم ترقيعه يا كثرة الخلقان ، قال : الرسول بقره حى ،
قال الحافظ التقي السبكي الكبير راداً عليه في الصيف الثقيل على ابن زفيل : و

قد صنف البيهقي جزءاً في حياة الأنبياء ، ولكن هذا المدبر بعيد عن التوفيق ، ثم قال السبكي الحافظ : وإنكاره حياة الأنبياء ليس له عليه حامل صحيح - قال المحقق المدقق الزاهد الكوثري (١) : وعن أنس مرفوعاً : الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون ، رواه أبو يعلى الموصلي ، والبراز ، قال الهيثمي : رجال أبي يعلى ثقات . والحياة البرزخية الثابتة للأنبياء فوق الحياة الثابتة للشهداء ، و يغنينا عن الكلام في حياة الأنبياء جزء البيهقي المطبوع . أقول : لشيخ مشائخنا الإمام الحجة محمد قاسم الديوبندي أيضاً كتاب دقيق في حياة الأنبياء مطبوعٌ - المترجم بآب حیات - ثم قال الكوثري : نعم ! انقطعت حاجتهم إلى الأكل والشرب من مآكل هذه الدار ومشاربها ، ولذلك صح وصفهم بالموت ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ و حامل الناظم على إنكار حياتهم البرزخية هو التذرع بذلك إلى تحريم التوسل بهم عن موسى . وفي دفع شبهة التشبيه للثقي الحضي الدمشقي ، ووفاء الوفاء للنور السمهودي وغيرهما أحاديث وأثار كثيرة في النذب إليه ، وليس هذا موضع سرد تلك الأحاديث ، وله موضع آخر . وفي " المطالب العالية " للرازي وفي " شرح المقاصد " للفتازاني وفيما علقه الشريف الجرجاني على " شرح المطالع " ما يسكن إليه صدور المقتدين بأئمة أصول الدين من البيان في هذه المسئلة ، فإنهم أئمة في أصول الدين يميزون بين الحق والباطل ، والتوحيد والإشراك حق التمييز ، ولا يرميهم أحد من أهل الحق بتزعة تخالف مذهب أهل الحق في هذه المسئلة . ومن الغريب رمي أهل التجسيم لأهل الحق بالإشراك بوسيلة التوسل ، وفيما نقله عن أئمة أصول الدين في هذا الصدد قمع من يرمي أهل الحق بدائه ، وهم من أبعد الناس عن الإشراك بخلاف من يقول بالجهة والمكان و التحيز ، وسائر لوازم الجسمية تعالى الله عن ذلك .

كلام الإمام فخر الدين والسعد والسيد والرد على ابن قيمية

قال الإمام فخر الدين الرازي بعد بسط مقدمات في فصل الثامن عشر من كتاب " المطالب العالية " وهو من أمتع مؤلفاته في أصول الدين : وإذا

عرفت هذه المقدمات فنقول : إن الإنسان إذا ذهب إلى قبر إنسان قوي النفس كامل الجوهر شديد التأثير ، ووقف هناك ساعة ، وتأثرت نفسه من تلك التربة ، حصل لنفس الزائر تعلق بتلك التربة ، وقد عرفت أن لنفس الميت تعلقاً بتلك التربة أيضاً ، فحينئذ يحصل لنفس هذا الزائر الحي ولنفس ذلك الإنسان الميت ملاقة بسبب اجتماعهما على تلك التربة ، فصارت هاتان النفسان شبيهتين بمرأتين صقيلتين وضعتا ؛ بحيث ينعكس الشعاع من واحدة منهما إلى الأخرى ، فكل ما حصل في نفس هذا الزائر الحي من المعارف البرهانية ، والعلوم الكسبية ، والأخلاق الفاضلة : من الخضوع لله تعالى والرضى بقضاء الله ينعكس منه نور إلى روح ذلك الإنسان الميت ، وكل ما حصل في نفس ذلك الإنسان الميت من العلوم المشرفة ، والآثار العلوية الكاملة ، فإنه ينعكس منه نور إلى روح هذا الزائر الحي ، وبهذا الطريق تصير تلك الزيارة سبباً لحصول المنفعة الكبرى والبهجة العظيمة لروح الزائر وروح المزار ، فهذا هو السبب الأصلي في مشروعية الزيارة ، ولا يبعد أن يحصل فيها أسرار أخرى أدق وأحق مما ذكرناه ، وتمام العلم بالحقائق ليس إلا عند الله . انتهى كلامه الشريف بلفظه وبحروفه . وقال العلامة سعد الدين التفتازاني في " شرح المقاصد " عند إثبات إدراك بعض الجزئيات للميت رداً على الفلاسفة : ولما كان إدراك الجزئيات مشروطاً عند الفلاسفة بحصول الصورة في الآيات ، فعند مفارقة النفس و بطلان الآيات لا تبقى مدركة للجزئيات ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط ، وعندنا لما لم تكن الآيات شرطاً في إدراك الجزئيات إما لأنه ليس بحصول الصورة لا في النفس ولا في الحس ، وإما لأنه لا يمتنع ارتسام صورة الجزئي في النفس ؛ بل الظاهر من قواعد الإسلام أنه يكون للنفس بعد المفارقة إدراكات متجددة جزئية واطلاع على بعض جزئيات أحوال الأحياء ، ولا سيما الذين كان بينهم وبين الميت تعارف في الدنيا . ولهذا ينتفع بزيارة القبور والاستغاثة بنفوس الأخيار من

الأموات في استئزال الخيرات واستدفاع الملمات ؛ فإن للنفس بعد المفارقة تعلّقاً بالبدن ، و بالتربة التي دفنت فيها ، فإذا زار الحي تلك التربة وتوجهت تلقاء نفس الميت ، حصل بين النفسين ملاقات وإفاضات . انتهى كلامه و عبارته . و قال العلامة الشريف الجرجاني في أوائل حاشية " شرح المطالع " معلقاً على ما ذكره شارح المطالع في صدر بيان الحكمة في التوسل والصلاة على النبي ﷺ : فإن قيل : هذا التوسل إنما يتصور إذا كانوا متعلقين بالأبدان ، و أما إذا تجردوا عنها فلا ، إذ لا جهة مقتضية للمناسبة ، قلنا : يكفيه أنهم كانوا متعلقين بها متوجهين إلى تكميل النفوس الناقصة بهمة عالية ، فإن أثر ذلك باق فيهم ، ولذلك كانت زيارة مراقدم معدة لفيضان أنوار كثيرة منهم على الزائر ، كما يشاهده أصحاب البصائر . انتهى كلامه بلفظه . قال محقق هذا العصر الكوثري في مقدمة السيف الثقيل : و رأيت بخط الحافظ الضياء المقدسي الحنبلي في كتابه المترجم بالحكايات المنتورة أنه سمع الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي يقول : إنه خرج في عضده شيء يشبه الرمل فأعبته مداواته ، ثم مسح به قبر أحمد بن حنبل ، فبرئ ، ولم يعد إليه ، و في تاريخ الخطيب بسنده إلى الشافعي : أنه قال : إني لأتبرك بأبي حنيفة ، و أجيء إلى قبره كل يوم ، - يعني زائراً - فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين ، و جئت إلى قبره و سألت الله تعالى الحاجة عنده ، فما تبعد عني حتى تقضى ، قال الكوثري : فمن الذي يستطيع أن يعد مؤلاء قبوريين يتعبدون الفرائح - و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق .

..... و ما أخبر به النبي ﷺ من أشرط الساعة أي من علاماتها من خروج الدجال و دابة الأرض و يأجوج و مأجوج و نزول عيسى - عليه السلام - من السماء . و طلوع الشمس من مغربها ، فهو حق لأنها أمور ممكنة أخبر بها

الصادق قال حذيفة ابن أسيد الغفاري : طلع النبي - عليه السلام - علينا ، ونحن نتذاكر ، فقال : ماتذكرون ؟ قلنا : نذكر الساعة ، قال : إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات ، فذكر الدخان والدجال والداية ، وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم

((وما أخبر به النبي ﷺ من أشراط الساعة أي من علاماتها من خروج الدجال و دابة الأرض و يأجوج و مأجوج و نزول عيسى - عليه السلام - من السماء)) وقد أجمع أهل الأثر وكثير من أهل النظر على أن عيسى - عليه السلام - ينزل من السماء ، فيقتل الدجال و يكسر الصليب ، و لا يجوز أن يقال: إنه ليس عند ذلك نبي ، أو نقل عن مرتبة الرسالة إلى ما دونها ، فكذلك موسى - عليه السلام - لو كان في هذه الأمة لكان نبياً رسولاً ، و إن كانت شريعته منسوخة ، و يكون نسخ شريعته بشريعة محمد كنسخ بعض ما نسخ من شريعة النبي بشريعة نفسه ، فإذا جاز أن ينسخ بعض الشرائع بشريعة أخرى ، والنبي نبي والرسول رسول ، كذلك يجوز أن ينسخ شريعة موسى بشريعة محمد و موسى نبي رسول ، و قد صحت الأخبار عن رسول الله ﷺ برواية العدول بنزول عيسى بن مريم ، و كونه في هذه الأمة و هو نبي رسول يوحى إليه .

((و طلوع الشمس من مغربها ، فهو حق)) قال الشارح - روح الله روحه - لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق ((فالإيمان بها واجب ، والإنكار عنها كفر صراح :)) قال حذيفة ابن أسيد الغفاري : طلع النبي - عليه السلام - علينا ، ونحن نتذاكر ، فقال : ماتذكرون ؟ قلنا : نذكر الساعة ، قال : إنها لن تقوم حتى

تروا قبلها عشر آيات ، فذكر الدخان والدجال والداية ، و طلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم)) :

مسيح اليهود ومسيح النصارى ومسيح المسلمين والرد

على القادياني

فالمسلمون واليهود والنصارى تنتظر مسيحًا يجيئ في آخر الزمان ، فمسيح اليهود هو الدجال ، ويعتقدون أن هذا المنتظر متى جاءهم يجمعهم بأسرهم إلى القدس ، وتصير لهم الدولة والحكومة ، ويخلو العالم من غيرهم ، ويحجمهم الموت من جنابهم المنيع مدة طويلة ، وقد عوَّضوا من الإيمان بالمسيح ابن مريم انتظار مسيح ضلالة الدجال ؛ فإنه هو الذي ينتظرونه حقًا ، وهم عسكريه ، وأتبع الناس له ، ويكون لهم في زمانه شوكة ودولة إلى أن ينزل مسيح الهدى ابن مريم ، فيقتل منتظرهم ، ويضع هو وأصحابه فيهم السيف ؛ حتى يختبي اليهودي وراء الحجر والشجر ، فيقولان : يا مسلم ! هذا يهودي ورأي ، تعال فاقتله ، فإذا نظف الأرض منهم و من عباد الصليب ، فحينئذ يرى الذئب والكبش معاً ، ويشرب الماء معاً ، وترعى البقرة والذئب معاً ، هكذا أخبر به شعيا في نبوته ، وطابق ما أخبر به النبي - ﷺ - في خروج الدجال ، و قتل المسيح ابن مريم له ، وخروج يأجوج ومأجوج في أثره . ومسيح النصارى لا حقيقة له ، فإنه عندهم إله ، وابن إله ، و خالق ، و مميت ، و معي ، فمسيحهم الذي ينتظرونه هو المصلوب ، و هو عندهم رب العالمين ، و خالق السماوات والأرضين . ومسيح المسلمين الذي ينتظرونه هو عبد الله ورسوله و روحه وكلمته ، ألقاها إلى مريم العذراء البتول : عيسى بن مريم أخو عبد الله ورسوله محمد بن عبد الله ، فيظهر دين الله و توحيده ، و يقتل أعداءه عباد الصليب الذين اتخذوه و أمه إلهين من دون الله ، و أعداءه اليهود الذين كذبوه ورموه و أمه بالعظائم ، و بهتوه و بهتوا أمه ، فدمر الله عليهم ، و مرق ملكهم ،

فهذا الذي ينتظره المسلمون ، وهو نازل على المنارة الشرقية بدمشق ، واضعاً يديه على منكبي ملكين ، يراه الناس عياناً بأبصارهم ، نازلاً من السماء ، فيحكم بكتاب الله وسنة رسوله ، وينفذ ما أضاعه الظلمة الفجرة من دين رسول الله - ﷺ - ، ويحيي ما أماتوه ، وتعود الملل كلها في زمانه ملة واحدة ، و ملة أخيه محمد ، و ملة أبيهم إبراهيم ، و ملة سائر الأنبياء ، و هي الملة الإسلامية الذي من يبتغي غيرها ، فلن يقبل منه ، و هو في الآخرة من الخمسين ، وقد أخبر رسول الله - ﷺ - عن موضع نزوله بأي بلد وأي مكان منه ، وبحالة وقت نزوله ، وملبسه الذي عليه ، وإنه بمصريان - أي ثوبان - وأخبر بما يفعل عند نزوله مفصلاً ؛ حتى كان المسلمون يشاهدونه عياناً قبل أن يروه ، وهذا من جملة الغيوب التي أخبر بها ، ف وقعت مطابقة بخبره حذو القذة بالقذة . فهذا منتظر المسلمين لا منتظر المغضوب عليهم ولا الضالين ، و لا منتظر إخوانهم من الروافض المارقين ، و سوف يعلم المغضوب عليهم إذا جاء منتظر المسلمين ، أنه ليس بابن يوسف النجار ، و لا ولد زانية ، و لا كان طبيباً حاذقاً مامراً في صناعته استولى على العقول بصناعته وحكمته ، و لا كان ساحراً مخرقاً ، و سوف يعلم الضالون أنه ابن بشر ، و أنه عبد الله و رسوله ، ليس بإله و لا ابن الإله ، و أنه بشر بنبوة محمد أخيه ، أولاً ، و حكم بشريعته ودينه آخر ، و أنه عدو المغضوب عليهم والضالين ، و ولي رسول الله - ﷺ - و أتباعه المؤمنين ، و سوف يعلم أشقياء الهند أن المسيح الموعود ليس مسيلاً الفنجاب الشقي القادياني .

..... و يأجوج و مأجوج و ثلاثة خسوف ، خسف بالمشرق ، و خسف بالمغرب ، و خسف بجزيرة العرب ، و آخر ذلك نار تخرج من اليمن ، تطرد الناس إلى محشرهم ، و الأحاديث الصحاح في هذه الأشراف كثيرة جداً . و رسل

البشر أفضل من رسل الملائكة ، و رسل الملائكة أفضل من عامة البشر ، وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة

((وياجوج و ماجوج)) قد تواتر في الأحاديث : أنه - عليه السلام - ينزل بعد خروج الدجال ، فيقتله ، ويربهم دمه على حربته ، ثم يخرج ياجوج و ماجوج فيهلكهم الله بدعائه ، و قد حرف الملحدون تلك الأحاديث ، قاتلهم الله - ((و ثلاثة خسوف ، خسف بالشرق ، و خسف بالمغرب ، و خسف بجزيرة العرب ، و آخر ذلك نار تخرج من اليمن ، تطرد الناس إلى محشرهم ، و الأحاديث الصحاح في هذه الأشرطة كثيرة جدًا)) و روي في نزول عيسى أحاديث كثيرة ، روته الأئمة العدول التي لا يردنها إلا معاند أو منافق ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد ، و من أنكر نزول عيسى بن مريم فقد كفر ، و من أنكر خروج الدجال فقد كفر ، و من لم يؤمن بالقدر خيره و شره من الله فقد كفر ، فإن جبرئيل أخبرني بأن الله يقول : من لم يؤمن بالقدر خيره شره من الله فليتخذ ربا غيري - نعوذ بالله من الضلال -

البحث في أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة، وبيان الاختلاف في ذلك و رسل البشر أفضل من رسل الملائكة و رسل الملائكة أفضل من عامة البشر

لما اختلفوا في أن الملائكة أفضل أم الأنبياء ، ذهب مشائخ الحنفية و أكثر مشائخ الأشعرية و الرافضة إلى تفضيل الأنبياء على الملائكة ، و ذهب الفلاسفة و المعتزلة و القاضي الباقلاني و أبو عبد الله الحلبي من الأشعرية إلى تفضيل الملائكة العلوية على الأنبياء ، فقال المصنف : ((و رسل البشر أفضل من رسل الملائكة)) يعني خواص بني آدم هم الأنبياء و المرسلون أفضل

من خواص الملائكة . ((و رسل الملائكة أفضل من عامة البشر)) يعني إن خواص الملائكة هم الرسل أفضل من عوام بني آدم ، و المطلوب بالعامه عموم غير الأنبياء هم الأتقياء و الأصفياء و الأولياء ، و ليس المقصود أحاد الناس مثل السوقية ((و عامة البشر أفضل من عامة الملائكة)) يعني إن عوام بني آدم من الصحابة و التابعين و الشهداء و الصالحين أفضل من عوام الملائكة ، و ليس المراد من عوام بني آدم أصحاب الفجور و الفسوق ؛ فإن العصاة لا يفضّلون على أحد من الملائكة اتفاقاً ، و ما قال القونوي : قال بعض أهل السنة : جملة بني آدم أفضل من جملة الملائكة ، فإن عندنا صاحب الكبيرة كامل الإيمان ، ثم هو مبتلى بالإيمان بالغيب ، فكان أحق من الملائكة ، فتعقبه القاري و قال : و لا يخفى فساد ، لأن صاحب الكبيرة الذي هو فاسق بالإجماع كيف يكون أفضل من المعصوم بلا نزاع ؟ ! و لعل وجهه أنه من وجهة إيمانه الغيبي أفضل من الإيمان الشهودي الحاصل للملائكة ، فتكون الأفضلية من هذه حيثية . و العجب قال ابن بطال : قوله سبحانه : ﴿إِلَّا إِنْ تَكُونْ مَلَائِكَةً أَوْ تَكُونُوا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ .

هذا نص في أن الملائكة أفضل من بني آدم ، و ذلك لأن الخالد أفضل من الفاني ، فالملائكة أفضل من بني آدم ، و هو مذهب جمهور أهل العلم ، أقول : و تعقب ما قاله بأنه لم يوافق أحد على أن هذا مذهب الجمهور ، بل المعروف عن جمهور أهل السنة : أن صالح بني آدم أفضل من سائر الأخيـاس . و ما استدل به من تفضيل الملائكة بكونهم خالدين ، و الخالد أفضل من الفاني ، مردود من وجهين : الأول : إن الملائكة يفنون أيضاً ، و لا يبقى إلا الواحد الواجب الوجود ، والمراد به طول الحياة لا الخلود الحقيقي ، و الثاني : وهو أن ما قرره من كون الخالد أفضل من الفاني ليس على عمومته ؛ فإن الحور العين خالـدات والنساء المؤمنات أفضل منهن ، وهو مقرر ثابت .

(فائدة) : و بنات آدم أفضل من الحور العين ، قد روي أنهن يفخرن على الحور العين بتحمل المشقة في طاعة الرب سبحانه ، عن أم المؤمنين أم سلمة : قلت : يا رسول الله ! أنساء الدنيا أفضل أم الحور العين ، قال : نساء الدنيا أفضل من الحور . العين . قلت : و بم ذلك ، قال : بصلاتهن و صيامهن و عبادتهن الله عز وجل . أخرجه الطبراني في " الأوسط " و " الكبير " فافهم . ((أما تفضيل رسل الملائكة على عامة البشر فبالإجماع)) إجماع الأمة كلها أو إجماع أهل الحق ((بل بالضرورة)) يعني من ضروريات منهاج الشريعة امتياز طائفة الرسل عن الخلق في الاصطفاء والاجتباء .

..... أما تفضيل رسل الملائكة على عامة البشر فبالإجماع بل بالضرورة ، و أما تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة ، و عامة البشر على عامة الملائكة فبوجوه : الأول : إن الله تعالى أمر

الملائكة بالسجود لأدم على وجه التعظيم والتكريم ، بدليل قوله سبحانه حكاية عن إبليس : ﴿أرايتك هذا الذي كرمت على﴾ ، ﴿و أنا خير منه خلقتني من نار و خلقتة من طين﴾ و مقتضى الحكمة الأمر للأدنى بالسجود للأعلى دون العكس

تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة بوجوه أربعة

((و أما تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة وعامة البشر على عامة الملائكة بوجوه)) احتج الأولون على تفضيل الأنبياء على الملائكة بوجوه أربعة ((الأول)) الوجه الأول : إن الله تعالى أمر الملائكة بالسجود لأدم ((بقوله سبحانه : ﴿ و إذ قلنا للملائكة اسجدوا لأدم ﴾ على وجه التعظيم والتكريم)) ولا شك أن السجود للمأمور به سجد خدمة لا سجد عبادة وذلك من أعظم أقسام الخدمة ، وذلك دال على زيادة منصب المسجود على الساجد ((بدليل قوله سبحانه حكاية عن إبليس : ﴿أرايتك هذا الذي كرمت على﴾ و أنا خير منه خلقتني من نار و خلقتة من طين ﴾ فإنه لم يوجد شيء يصرف هذا الكلام إليه سوى هذا السجود . و مقتضى الحكمة الأمر للأدنى بالسجود للأعلى دون العكس)) فلو لم يكن آدم أفضل من الملائكة ، لما أمرهم الله سبحانه بالسجود له : لأن الله سبحانه حكيم ، و الحكيم لا يأمر الأفضل بخدمة المفضول .

..... الثاني : إن كل واحد من أهل اللسان يفهم من قوله سبحانه : ﴿ و علم آدم الأسماء كلها ﴾ إن القصد منه إلى تفضيل آدم على الملائكة و بيان زيادة علمه و

استحقاقه التعظيم و التكریم ، الثالث : قوله سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ، و الملائكة من جملة العالم ، و قد خص من ذلك بالإجماع تفضيل عامة البشر على رسل الملائكة ، فبقي معمولاً به فيما عدا ذلك ، و لا خفاء في أن هذه المسئلة ظنية يكتفي فيها بالأدلة الظنية . الرابع : إن الإنسان قد يحصل الفضائل و الكمالات العلمية و العملية مع وجود العوائق و الموانع من الشهوة و الغضب و سnoch الحاجات الضرورية الشاغلة عن اكتساب الكمالات ، و لا شك أن العبادة و كسب الكمال مع الشواغل و الصوراف أشق و أدخل في الإخلاص ، فيكون أفضل

((الثاني)) الوجه الثاني : ((إن كل واحد من أهل اللسان يفهم)) من قوله سبحانه : ﴿و علم آدم الأسماء كلها﴾ أن القصد منه إلى تفضيل آدم على الملائكة و بيان زيادة علمه)) يعني إن آدم أعلم من الملائكة ؛ لأنه كان يعلم الأسماء ، و الملائكة لا يعلمونها ، وقالوا : ﴿سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا﴾ فكان آدم أفضل من الملائكة . ((و استحقاقه التعظيم و التكریم)) لقوله سبحانه : ﴿قل هل يستوى الذين يعلمون و الذين لا يعلمون﴾ ((الثالث)) الوجه الثالث : ((قوله سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ، و الملائكة من جملة العالم)) و الملائكة من العالمين ، فيكون الأنبياء أفضل من الملائكة ، ((و قد خص من ذلك بالإجماع تفضيل عامة البشر على رسل الملائكة ، فبقي معمولاً به فيما عدا ذلك)) يعني ترك العمل به

فيمن لم يكن نبيا من الآلين ، فبقي معمولاً به في حق الأنبياء ، فيكون الأنبياء أفضل العالمين . ولقائل أن يقول : إن العالم المخصوص كيف يكون حجة قطعياً لهذا الحكم القطعي ، فدفعه بقوله : ((ولا خفاء في أن هذه المسئلة ظنية)) يعني إن الدعوى أيضاً ظنية . ((يكتفي فيها بالأدلة الظنية)) فيتم التقريب ، و لنعم ما قال الحافظ تقي الدين السبكي الكبير : لو مكث إنسان مدة عمره ، ولم يخطر بباله تفضيل النبي على الملك ، لم يسأله الله سبحانه عنه ، فتأمل و لاتغفل . ((الرابع)) الوجه الرابع : ((إن الإنسان قد يحصل الفضائل والكمالات العلمية والعملية)) والمراد بالفضائل والكمالات العلمية هي المعارف الإلهية و ليس المراد منها العلوم الفلسفية - و المراد بالفضائل والكمالات العملية هي الطاعات و العبادات البدنية والنفسانية ، ((مع وجود العوائق و الموانع من الشهوة و الغضب)) و مما من أعظم النوازع والموانع عن الطاعات ، و هذه الصفات موجودة في البشر ، مفقودة في الملائكة ، ((و سنوح الحاجات الضرورية)) و مع الافتقارات الضرورية في الحياة الدنيوية المدنية الاجتماعية ، ((الشاغلة)) الصوارف الداخلة والخارجة ، ((عن اكتساب الكمالات)) عن تحصيل الفضائل الدنيوية والأخروية ، و لأن تكاليف البشر منها منصوص عليها ، ومنها مستنبطة بالاجتهاد ، و طاعة الملك ذاتية جبلية فطرية ليس لها صوارف و موانع منصوص عليها ، لا مستنبطة عن الاجتهاد ، فافهم . ((و لاشك أن العبادة و كسب الكمال مع الشواغل و الصوارف)) من البوائق و المضائق ((أشق و أدخل في الإخلاص)) فيكون أقرب القبول و أدفع في الرفعة . ((فيكون أفضل)) لأن أفضل العبادات أشقها .

..... و ذهبت المعتزلة و الفلاسفة و بعض الأشاعرة إلى تفضيل الملائكة ، و تمسكوا بوجوه : الأول : إن الملائكة أرواح . مجردة كاملة بالعقل ، مبرأة عن مبادئ الشرور و

الأفات كالشهوة و الغضب ، و عن ظلمات الهيولى و الصورة ، قوية على الأفعال العجيبة ، عالمة بالكوائن ماضيها و آتيها من غير غلط

واحتج القائلون بأن الملائكة العلوية أفضل من الأنبياء

بوجوه أربعة والأجوبة عن هذه الوجوه الأربعة

((و تمسكوا بوجوه)) واحتج الآخرون القائلون بأن الملائكة العلوية أفضل من الأنبياء أيضاً بوجوه أربعة : ((الأول)) الوجه الأول . ((إن الملائكة أرواح)) يعني أرواحاً نورانية لطيفة علوية ، والجسمانيات ظلمانية كثيفة ، فكيف يساويان ؟ و إن الاعتبار في الشرف والفضيلة بذوات الأشياء و صفاتها و محالها ، فعالم الروحانيات العلو لغاية النور واللطافة ، و عالم الجسمانيات السفل لغاية الكثافة والظلام ، والعالمان متقابلان ، والكمال للعلوي لا للسفلي ، والصفتان متقابلتان ، والفضيلة للنور لا للظلمة ، وفيه نظر ، لسنا نوافقكم أولاً إن الروحانيات كلها نورانية ، وذلك لأن من الأرواح من موخير ، ومنها من موشرير ، والأرواح الخبيثة أضداد الأرواح الطيبة ، فلا بد أيضاً من إثبات تضاد بين الجنسين ، و تنافر بين الطرفين ، فلم نسلم دعواكم : أنها كلها نورانية ، والروح عندنا هو الحاصل بأمر الباري سبحانه ، الباقي على مقتضى أمره ، فمن كان لأمره سبحانه أطوع و بررسات رسوله أصدق كانت الروحانية فيه أكثر ، والروح عليه أغلب ، و من كان لأمره سبحانه أنكر و لشرائعه أكذب كانت الشيطنة عليه أغلب ، هذه قاعدتنا في الروحانيات ، فلا روحاني أبلغ في الروحانية من ذوات الأنبياء ، و أما قولكم : إن الشرف للعلو إن عنيتم به علو الجهة ، فلا شرف فيه ، فكم من عال جهة سافل رتبة و علماً و ذاتاً و طبيعةً ، و كم من سافل جهة عال على الأشياء كلها رتبةً و فضيلةً و ذاتاً و طبيعةً ، و أما قولكم : إن الاعتبار في الشرف بذوات

الأشياء و صفاتها و محالها ، فليس بحق ، بل هو مذهب اللعين الأول ؛ حيث نظر إلى ذاته و ذات آدم ، ففضل ذاته إذ هي مخلوقة من النار ، و هي علوية نورانية على ذات آدم ، و هو مخلوق من الطين ، و هو سفلي ظلماني ؛ بل عندنا الاعتبار في الشرف بالأمر و قبوله ، فمن كان أقبل لأمره و أطوع لحكمه و أرضى بقدره ، فهو أشرف ، و من كان على خلاف ذلك فهو أبعد و أخبت .

((مجردة)) يعني إن الروحانيات غير مركبة من المادة و الصورة ؛ بل هي صورة مجردة ، و الصورة لها حقيقة وجودية ، و إذا بحثنا عن أسباب الخير و الصلاح و الحكمة و العلم لم نجد لها سببا الصورة ، و هي منبع الخير ، فنقول : ما فيه أصل الخير ، و الجسمانية مركبة من مادة و صورة ، و المادة لها طبيعة عدمية ، و إذا بحثنا عن أسباب الشر و الفساد و السفه و الجهل لم نجد لها سببا سوى المادة و العدم ، و هما منبع الشر ، فما هو أصل الخير كيف يماثل ما فيه أصل الشر ، و فيه نظر - إن النفوس البشرية خصوصا النبوية من حيث أنها نفوس ، فهي مفارقة للمادة مشاركة لتلك النفوس الروحانية ، إما مشاركة في النوع بحيث يكون التمييز بالأعراض و الأمور الأرضية ، و إما مشاركة في الجنس بحيث يكون الفصل بالأمور الذاتية ، ثم زادت على تلك النفوس بإقترانها بالجسد أو بالمادة الجسد ، و لم ينتقص منها ؛ بل و اكتملت بها ؛ حيث استفادت من الأمور الجسدانية من العلوم الجزئية و الأعمال الخلقية و الروحانية ، فقدت هذه الأبدان لفقدان هذا الاقتران ، فكان الاقتران خيرا لأشرفيه ، فافهم . ((كاملة بالعقل مبرأة عن مبادئ الشرور و الآفات)) يعني إن الملائكة أرواح مبرأة عن الرذائل و الآفات العلمية و العملية . ((كالشهوة و الغضب)) يعني إن النوع الإنساني ليس يخلو من قوتي الشهوة و الغضب ، و هما ينازعان النفس الإنسانية إلى طاعتها ، فيثور من الشهوة الحرص و الأمل ، و من الغضب الكبر و الحسد إلى غيرهما من الأخلاق الذميمة ، فكيف يماثل من هذه صفته نوع الملائكة المطهرين

عنهما . وعن لوازمهما ، صافية ذواتهم عن التوازع الحيوانية ، خالية طباعهم عن القواطع البشرية - وفيه نظر - فإن في طرف البشرية نفسين : نفس حيوانية ، لها قوتان : قوة الغضب وقوة الشهوة ، ونفس إنسانية . لها قوتان : قوة علمية وقوة عملية ، وبتينك القوتين لها تجمع وتمنع وبهاتين القوتين لها تقسم الأمور وتفصل الأحوال : من العقائد الحق دون الباطل ، ومن الأقوال الصدق دون الكذب ، ومن الأفعال الخير دون الشر ، ويختار بقوته العملية من لوازم القوة الغضبية الشدة والشجاعة والحمية دون الجبن والذلة ، ويختار بها أيضاً من لوازم القوة الشهوية التودد والمحبة والبداذة دون المهانة والخساسة ، فيكون من أشد الناس حمية على خصمه وعدوه ، ومن أرحم الناس تذللاً وتواضعاً لوليه وصديقه ، وإذا بلغ هذا الكمال فقد استخدم قوتين في جانب الخير ، ثم يترقى منه إلى إرشاد الخلائق في تزكية النفوس عن العلائق ، وإطلاقها عن قيد الشهوة والغضب ، وإبلاغها حال الكمال ، فليس الكمال في فقدان القوتين .

وإنما الكمال كله في استخدام القوتين ، تدبر . ((وعن ظلمات الهيولي و الصورة)) يعني إن الروحانيات صور مجردة عن المواد ، وإذا كانت صوراً مجردة كانت موجودات بالفعل ، وفضائلها أيضاً متحققة بالفعل . وأما الموجودات البشرية فصور في مواد ، وإذا كانت صوراً في مواد كانت موجودات بالقوة ، فضائلها أيضاً متحققة بالقوة ، فتكون ناقصة لا كاملة . وفيه نظر ؛ لأن نيابة الأنبياء في الصورة البشرية طريقكم في إثبات الأرباب ، و هي الروحانيات السماوية ، وذلك احتياج كل مريبوب إلى رب يدبره ، ثم افتقار الأرباب إلى رب الأرباب ، ومن العجب أن عند الصائبة الفلاسفة أكثر الروحانيات قابلة منفعة ، وإنما الفاعل الكامل واحد ، وإذا كان الفاعل الكامل المطلق واحداً فما سواه قابل محتاج إلى مخرج يخرج ما فيه بالقوة إلى الفعل ، فكذلك نقول في الموجودات السفلية : النفوس البشرية كلها قابلة

للولصول إلى الكمال بالعلم والعمل ، فيحتاج إلى مخرج ما فيها بالقوة إلى الفعل والمخرج هو النبي والرسول ، تفكر .

((قوية على الأفعال العجيبة)) يعني إن الروحانيات هم الأسباب المتوسطة في الاختراع والإيجاد وتصريف الأمور من حال إلى حال ، وتوجيه المخلوقات من مبدء إلى كمال ، يستمدون القوة من الحضرة الإلهية القدسية، ويفيضون الفيض على الموجودات السفلية ، فمنها مدبرات السبع السيارات في سمواتها ، ومنها مدبرات الآثار العلوية الظاهرة في الجو ؛ مما يصعد من الأرض ، فينزل مثل الأمطار والثلوج والبرد والرياح ، وما ينزل من السماء مثل الصواعق و الشهب ، و ما يحدث في الجو من الرعد والبرق والسحاب والضباب وقوس قزح ، وذوات الأذناب والهالة ، و ما يحدث في الأرض من الزلازل والمياه والأبخرة إلى غير ذلك ((عالمة بالكوائن ماضيها وآتيها من غير غلط)) يعني إن الروحانيات فضلت الجسمانيات بقوتي العلم والعمل، أما العلم فلا ينكر إحاطتهم بمغيبات الأمور ، و اطلاعهم على ماضي الأحوال و على مستقبل الأحوال الجارية علينا ، و علومهم فطرية ، و علوم الجسمانيات كسبية . و أما العمل فلا ينكر أيضًا عكوفهم على العبادة و دوامهم على الطاعة ؛ يسبحون الليل والنهار و لا يفترون . و فيه نظر من وجهين : الوجه الأول : التسوية بين الطرفين و إثبات زيادة في جانب الأنبياء . والوجه الثاني : بيان ثبوت الشرف في غير العلم والعمل ، و هو التسليم والتوكل . أما الأول فقالوا : علوم الأنبياء كلية و جزئية و فعلية و انفعالية و فطرية و كسبية ، فمن حيث يلاحظ عقولهم عالم الغيب منصرفة عن عالم الشهادة ، فحينئذ الأنبياء يحصل لهم العلوم الكلية فطرةً دفعةً واحدة ، ثم إذا لاحظوا عالم الشهادة حصلت لهم العلوم الجزئية اكتساباً بالحواس على ترتيب و تدريج . أما الثاني فقالوا : من العجب أنهم لا يعجبون بهذه العلوم ؛ بل و يؤثرون التسليم على البصيرة ، و العجز على القدرة ، و يعلمون أن

الملائكة بأسرها ، و إن علمت إلى غاية قوة نظرهما و إدراكها ، ما أحاطت بما أحاط به علم الباري ، بل بكل منهم مطرح نظرو مسرح فكر ، و إن الأنبياء إلى الحد الذي انتهى نظرهم إليه مستبصرون ، و من ذلك الحد إلى ما وراء مما لا يتناهى مسلمون مصدقون ، و إنما شرفهم و فضلهم في التسليم مما لا يعلمون ، و التصديق لما يجهلون .

﴿ و نحن نستبح بحمدك و نقديس لك ﴾ ، ليس شرفاً حالهم ، بل ﴿ سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾ هو فضل حالهم ، فمن أين لكم أن الشرف والفضل في العلم والعمل لا في التسليم والتوكل ، فتأمل ولا تغفل .

..... و الجواب : أن مبنى ذلك على الأصول الفلسفية دون الإسلامية . الثاني إن الأنبياء مع كونهم أفضل البشر يتعلمون و يستفيدون منهم بدليل قوله سبحانه : ﴿ علمه

شديد القُوى ﴿ و قوله سبحانه : ﴿ نزل به الروح الأمين ﴾ ، و
لا شك أن المعلم أفضل من المتعلم . و الجواب : أن التعليم
من الله تعالى و الملائكة إنما هي المبلغون . و الثالث : إنه قد
أُطرد في الكتاب و السنة تقديم ذكرهم على ذكر الأنبياء ، و ما
ذلك إلا لتقدمهم في الشرف و الرتبة . و الجواب أن ذلك
لتقدمهم في الوجود ، و لأن وجودهم أخفى

((و الجواب أن مبنى ذلك على الأصول الفلسفية)) يعني إن هذا كلها
بناء على الأصول الحكيمة المظلمة المتورطة في دار البوار المنكشفة العوار .
((دون الإسلامية)) لأن الملائكة ليسوا بمجردات عند الأصول الإسلامية ؛
بل أجسام لطيفة نورانية صافية ، ففسدوا ما فرعوا على تجرد الملائكة ،
و لو سلمنا فالبحث مهنا في الأفضلية بمعنى زيادة الثواب ، و هذه الأمور لا
تمس ذلك أصلاً و رأساً ، بل إنما تتعلق بشرف الذات و قوة الفعل ،
فافهم . ((الثاني)) الوجه الثاني : ((إن الأنبياء مع كونهم أفضل البشر
يتعلمون و يستفيدون منهم بدليل قوله سبحانه : ﴿ علّمه شديد القُوى ﴾
و قوله سبحانه : ﴿ نزل به الروح الأمين ﴾)) و حاصله : إن الأنبياء
متعلموا الملائكة و تلامذتهم ، و الملائكة معلموم و أساتذتهم . ((و لا شك
أن المعلم أفضل من المتعلم ، و الجواب أن التعليم من الله تعالى)) يعني
إن تعليم الأنبياء في الواقع من الله سبحانه : ((و الملائكة إنما هي المبلغون))
إنهم وسائط صرفة و ذرائع محضة في التبليغ لا غير ، مثل التعلم في
الكتابة ، و أجاب عنه القاضي البيضاوي أن المعلم أفضل فيما يعلمه لا
في غيره ، تدبر . ((و الثالث)) الوجه الثالث إنه قد أُطرد)) و هو الوقوع
على نهج واحد بلا اختلاف ((في الكتاب و السنة تقديم ذكرهم على ذكر

الأنبياء)) قال الله سبحانه : ﴿من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله﴾ وفي الحديث : "الإيمان أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله" وما ذلك إلا لتقدمهم في الشرف والرتبة ((يعني إن اطراد تقديم ذكر الملائكة على ذكر الأنبياء يدل على أن الملائكة أفضل من الأنبياء . ((والجواب أن ذلك)) تقديم الملائكة في الذكر . ((لتقدمهم في الوجود)) لأنهم أقدم من بني آدم حدوثاً . ((ولأن وجودهم أخفى)) لعدم تطرق الإحساس إليه ، ولا ابتداء العقل إليه ببرهان قوي ؛ حتى أنكره الفلاسفة على ما أثبتته الشرع من وجود جسماني لطيف .

.....فإن الإيمان بهم أقوى و بالتقديم أولى . الرابع :
قوله سبحانه : ﴿لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله

و لا الملائكة المقربون ﴿٦﴾ ، فإن أهل اللسان يفهمون من ذلك أفضلية الملائكة من عيسى ؛ إذ القياس في مثله الترقى من الأدنى إلى الأعلى ، يقال : لا يستنكف من هذا الأمر الوزير و لا السلطان ، و لا يقال : السلطان و لا الوزير ، ثم لا قائل بالفصل بين عيسى وغيره من الأنبياء . و الجواب : أن النصارى استعظموا المسيح بحيث يرتفع من أن يكون عبداً من عباد الله ،

((فإن الإيمان بهم أقوى)) : يعني أصعب حصولاً من الإيمان بالأنبياء . ((و بالتقديم أولى)) : لتوقف الإيمان بالأنبياء بالملائكة ؛ لأنهم المبلغون للوحي والأوامر والنواهي . الرابع : الوجه الرابع قوله سبحانه : ((﴿٦﴾ لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله و لا الملائكة المقربون ﴿٦﴾ فإن أهل اللسان)) ، بل كل من سمعه و فهمه يفهمون من ذلك)) : يعني من هذا الأسلوب في بيان النفي والنقل من السلب إلى السلب . ((أفضلية الملائكة من عيسى : إذ القياس في مثله الترقى من الأدنى إلى الأعلى)) الخ : يعني فهذا السياق يقتضي تفضيل الملائكة المقربين على عيسى بن مريم ؛ لأن البلاغة تقتضي الترقى من الأدنى إلى الأعلى .

ولما كان لقائل أن يقول : غاية ما في الباب أنه يلزم من هذه الآية أن يكون الملائكة أفضل من عيسى بن مريم ، و لا يلزم منه أن يكون أفضل من جميع الأنبياء الذي هو المطلوب ، فدفعه بقوله : ((ثم لا قائل بالفصل بين عيسى وغيره من الأنبياء)) : بأنهم أفضل من عيسى لا من غيره من الأنبياء . ((و الجواب أن النصارى استعظموا المسيح بحيث يرتفع من أن يكون عبداً من عباد الله)) : يعني بزعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل .

..... بل ينبغي أن يكون ابناً له لأنه مجرد لا أب له ، وكان يبرئ الأكمه و الأبرص و يحيى الموتى بخلاف سائر عباد الله من

بني آدم ، فرد عليهم بأنه لا يستنكف من ذلك المسيح ، ولا من هو أعلى منه في هذا المعنى وهم الملائكة الذين لا أب لهم ولا أم لهم ، ويقدرُونَ بإذن الله تعالى على أفعال قوى وأعجب من إبرء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى ، فالترقي والعلوم إنما هو في أمر التجرد وإظهار الآثار القوية لا في مطلق الكمال والشرف ، فلا دلالة على أفضلية الملائكة ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

((بل)) - قالوا - ((ينبغي أن يكون ابنا له)) : يعني إن النصارى لما عاينوا ولادة عيسى بن مريم بغير أب اعتقدوا أنه ابن الله ، وليس بعبد الله استبعادا ، لأن يكون العبد يولد بغير أب . ((لأنه مجرد لا أب له)) : هذا غير التجرد الذي تقوله الفلاسفة في العقول والأرواح ، وكان يرى الأكمه - الذي ولد أعمى - ، رواه ابن جرير عن ابن عباس ، وقال مجاهد : الأكمه من يبصر بالنهار دون الليل ، رواه ابن المنذر . والأبرص - الذي بعض بدنه أبيض وبعضه أسود . ((ويحي الموتى)) : أحيا عاذر صديقه وابنا العجوز . وحاصله : إن النصارى أيضاً لما شاهدوا من المسيح إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص أخرجوه بسبب هذا القدر من القدرة عن عبودية الله سبحانه ، ((بخلاف سائر عباد الله من بني آدم)) : حيث لم ينزموا عن التولد ولم يقدروا على صدور هذه الأفعال العجيبة . ((فرد عليهم بأنه لا يستنكف من ذلك المسيح)) : يعني إن المسيح لن يستنكف بهذا التجرد ، وهذا القدر من القدرة عن عبوديته . ((ولا من هو أعلى منه)) : هم الملائكة المقربون في هذا المعنى : في هذا التجرد وفي صدور تلك الأفعال العجيبة مم

الملائكة الذين لا أب لهم ولا أم لهم : حدثوا وخلقوا لا من أم ولا من أب ، فكانوا أعجب من المسيح في هذا الباب . ((ويقدر أن ياخذ الله)) : إشارة إلى الرد على الفلاسفة القائلين بأن العقول خالقة صانعة ((على أفعال أقوى وأعجب من إبراء الأكهم وإحياء الموتى)) الذين هم فوقه في القدرة والبطش والغلبة على السموات والأرض مع أنهم لا يستنكفون عن عبودية الله جل شأنه وعز سلطانه ، ((فالترقى والعلو)) يعني من الأدنى إلى الأعلى ((إنما هو في أمر التجرد وإظهار الآثار القوية ، لا في مطلق الكمال والشرف فلا دلالة على أفضلية الملائكة)) يعني أن الآية الكريمة لا تدل مطلقاً قطعاً ، على أن الملائكة أفضل من الأنبياء في كثرة الثواب وهو المطلوب في هذا المقام ، ولقد اطمأننا الكلام في هذا المقام فإنه من مزال الأقدام كما لا يخفى على ذوي الأفهام ، وعلى الله التوكل وبه الإعتصام .

والله سبحانه أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

فهرس الابحات

رقم البحث	الابحات	رقم الصفحة
١	كتاب الثاني في السمعيات: عذاب القبر حق	٤
٢	السؤال في القبر والحكمة في السؤال والرد على المعتزلة	٦
٣	للصبيان سؤال وللأنبياء والقول الاصح فيه	٨
٤	برايين إثبات عذاب القبر من أمل الحق	١٠
٥	برايين بعض القدرية والرافضة في إنكار عذاب القبر	١٤
٦	البعث حق: مقدمة البعث	١٨
٧	إذكار الفلاسفة للمعاد الجسماني ، والأقوال المعتبرة في هذه المسئلة	٢٠
٨	بناء المعاد الجسماني على مقدمات ثلاثة	٢٠
٩	امتناع إعادة المعدوم بعينه ، شبهة عقلية للفلاسفة	٢١
١٠	اختلاف علماء الإسلام فقال قوم :	٢٣
١١	قالوا : تلك الأجزاء إما أن تعاد فيهما ، شبهة عقلية للفلاسفة	٢٥
١٢	فإن قيل : شبهة عقلية للفلاسفة	٢٦
١٣	الميزان حق: حقيقة الميزان ، والأجوبة عن شبهات القدرية	٣٠
١٤	أفعال الله تعالى معللة بالأغراض ، بيان الاختلاف ومحاكمة صاحب العقبات	٣١
١٥	والكتاب حق	٣٣
١٦	إنكار القدرية بعقولهم الناقصة كفر بواح	٣٤
١٧	والسؤال حق في الموقف بالأدلة القطعية	٣٥
١٨	والحوض حق بالآيات والأحاديث النبوية	٣٦

- ١٩ و الصراط حق بالكتاب و السنة و الرد على القاضي عبد الجبار و ٣٧
الجبائي و ابو ماشم
- ٢٠ و الجنة حق و النار حق و الرد على الفلاسفة الدهرية ٣٩
- ٢٢ مخلوقتان موجودتان الآن ، و الرد على عباد و أبي ماشم و القاضي ٤١
عبد الجبار
- ٢٣ باقيتان لا تفنيان ولا يفنى أهلها : و الرد على أحمد بن تيمية و جهم ٤٥
بن صفوان
- ٢٤ الكلام في الثواب والعقاب، تعريف الكبيرة واختلاف الروايات فيها ٤٨
- ٢٥ و الكبيرة لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان ، و قول القدرية مذبذب ٤٩
- ٢٦ و لأهل السنة وجوه ثلاثة ٥١
- ٢٧ و احتجت القدرية على اثبات المتزلة بين المنزلتين بوجهين ٥٤
- ٢٨ و احتجت الخارجية على أن صاحب الكبيرة كافر بالنصوص الظاهرة ٥٨
- ٢٩ **باب في أن العفو من الكفر هل يجوز عقلاً أم لا** : العفو عن الكفر هل ٦٠
يجوز عقلاً أم لا و بيان الاختلاف فيه
- ٣٠ قال الشيخ الأشعري : العفو عن الكفر يجوز عقلاً و قال أبو منصور لا يجوز ٦٢
- ٣١ أدلة الماتريدية على أن ليس في الحكمة العفو عن مثله ٦٢
- ٣٢ و يغفر ما دون الكفر و الشرك مع التوبة و بنونها و قول المعتزلة حماقة ٦٥
- ٣٣ قول الشيخ المدقق في الفتوحات: فإن التوبة من الفرائض حال التكليف ٦٥
- ٣٤ أدلة المعتزلة في ذلك بوجهين ٦٧
- ٣٥ الخلف في الوعيد يجوز أم لا ٦٩
- ٣٦ و يجوز العقاب على الصغيرة و قول القدرية باطل ٧١
- ٣٧ البعث في العفو عن أصحاب الكبائر و الشفاعة لهم ٧٣

- ٣٨ الشفاعة حق ٧٤
- ٣٩ الشفاعة ثابتة للرسول والاخبار وقول القدرية والخارجية باطل ٧٥
- ٤٠ أدلة أهل الحق على دعواهم ٧٦
- ٤١ أنواع الشفاعة واصنافها ٨٠
- ٤٢ قالت المعتزلة بالعفو عن الصغائر مطلقا وعن الكبائر بعد التوبة و ٨١
بالشفاعة لزيادة الثواب وكلاهما باطل
- ٤٣ أهل الكبائر لا يخلدون في النار وإن ماتوا من غير توبة، وأدلة أهل السنة ٨٢
- ٤٤ قالت المعتزلة والخارجية صاحب الكبيرة مخلص في النار ٨٤
- ٤٥ البحث في الإيمان وفيه أبحاث لطيفة طويلة ٨٨
- ٤٦ والإيمان ليس هو التصديق باللسان فقط ٩٥
- ٤٧ الإيمان مخلوق أم غير مخلوق وبيان الاختلاف فيه ٩٦
- ٤٨ الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهنا مقامان ١٠٤
- ٤٩ المقام الثاني وفيه أبحاث عجيبة ١١٠
- ٥٠ الاختلاف في إيمان المقلد ١١١
- ٥١ قال جهم بن صفوان : الإيمان هو المعرفة فقط ، وهو قول باطل ١١٨
- ٥٢ التصديق المعتبر في الإيمان هو التصديق المنطقي أم غيره وبيان
الاختلاف فيه
- ٥٣ الإيمان والإسلام واحد وبيان الاختلاف والرد على الحشوية ١٢٦
- ٥٤ الإيمان مخلوق أم لا والاختلاف فيه ١٢٨
- ٥٥ البحث في الاستثناء والاختلاف العظيم في مسألة الاستثناء ١٣٢
- ٥٦ السعادة والشقاوة تتبدلان أم لا وبيان الاختلاف فيه ١٤٠
- ٥٧ محاكمة المشرح ومحاكمة الإمام النووي وقول علامة الزبيدي من أصحابنا ١٤٢

- ٥٨ الرساليات والنبوات، احتياج الإنسان إلى الأنبياء ١٤٤
- ٥٩ قوله : وبين ذوي الألباب من خليفته ، والرد على أحمد بن حابط اللعين ١٤٥
- ٦٠ النبوة موهبة لا مكتسبة ، والرد على الحكماء والمار أحمد خان أشيع الرد ١٤٧
- ٦١ والفرق بين النبي والرسول والرد على بعض الأشياخ ١٤٩
- ٦٢ شرح تعريف الشيخ السنوسي المحقق العارف ١٥٠
- ٦٣ الإرسال واجب لا بمعنى الوجوب على الله والرد على الفلاسفة والمعتزلة ١٥٢
- ٦٤ و الرسالة ليست بممتنعة و الرد على السمعة و البراهمة و الصائبة ١٥٣
ومعطلة العرب
- ٦٥ استدلال السمعة والبراهمة بوجوه ثلاثة والجواب عنها ١٥٤
- ٦٦ الصائبة - عقائدهم وإنكارهم وأدلتهم والرد عليهم الرد البليغ ١٥٥
- ٦٧ معطلة العرب أصناف - عقائدهم وإنكارهم والرد عليهم ١٥٧
- ٦٨ قد غلط في النبوات طوائف غير الذين كذبوا بها ، وهم القاديانية ١٥٨
و القرآنية و النجيرية و الرد على هذه المنافقين
- ٦٩ الرسالة من قبيل الممكنات في العقل أو من جملة الواجبات ١٦٠
- ٧٠ ومن شروط الرسالة الذكورة ، لأن الأنوثة وصف نقص وفيه خلاف مشهور ١٦١
- ٧١ في الجن رسل أم لا والقول الأصح فيه ١٦٤
- ٧٢ الأنبياء تبين للناس ما يحتاجون إليه وهذا بحث لطيف ١٦٦
- ٧٣ تعريف المعجزة وشرح قيوده ١٦٩
- ٧٤ تعريف المعجزة للشيخ السنوسي وشرح قيوده ١٧١
- ٧٥ السحر خارق للعادة أم أمر معتاد وبيان الاختلاف فيه ١٧١

- ٧٦ العلم الحاصل بالمعجزة علم عادي يقيني ضروري وله الأمثال لا تحصى ١٧٢
- ٧٧ قول الشارح : إمكان كون المعجزة من غير الله ، ردّ على بعض الزنادقة ١٧٥
والملاحدة
- ٧٨ أو كونها لا لغرض التصديق ردّ على بعض الزائغين ١٧٧
- ٧٩ أو كونها لتصديق الكاذب ، هذا القول سخيف جدا ، دل على جهل ١٧٨
قائله والرد على القادياني أشبع الرد
- ٨٠ النبوة ليست بعرض والرد البليغ على أبي نصر السنجري الوائلي المحدث ١٨٠
- ٨١ آدم أبو البشر نبي والإنكار عن نبوته كفر قطعا ١٨٢
- ٨٢ محمد ﷺ نبي رسول والرد على اليهود والنصارى والمجوس ، هذا بحث ١٨٣
عظيم ومعجزاته قسمان عقلية وحسية
- ٨٣ وجوه إعجاز القرآن العظيم ، وهذا بحث عجيب نادر الوجود ١٨٣
- ٨٤ والثاني : نقل عنه من الأمور الخارق للعادة يعبر عنها الإمام الفخر ١٩٥
بالمعجزات الحسية
- ٨٥ استدلال أرباب البصائر على نبوته بوجهين ١٩٦
- ٨٦ أنه ﷺ ادعى النبوة بين قوم لا كتاب لهم ولا حكمة ٢٠٠
- ٨٧ بعثه الله وكان أهل الأرض صنفين أهل الكتاب وزنادقة لا كتاب لهم ، ٢٠١
والرد على هذه الطوائف أشبع الرد
- ٨٨ وإنه ﷺ مبعوث إلى كافة الناس بل إلى الجن والإنس ، والرد على ٢٠٤
القادياني الرد البليغ
- ٨٩ وإنه عليه السلام خاتم الأنبياء والرد على القادياني ، والقادياني كافر ٢٠٧
بلا شبهة وكلام الشيخ محمد أنور
- ٩٠ ونبوته لا تختص بالعرب والرد على النصارى بما لا مزيد عليه ٢١١

- ٩١ شرح قوله : قد ورد في الحديث نزول عيسى بعده ٢١٧
- ٩٢ قال الشقي القادياني : موت عيسى بن مريم مذهب مالك والحافظ ٢١٨
- ابن حزم ، والرد على الشقي على هذا الكذب
- ٩٣ قول الشارح : والأصح أنه صلى بالناس ويقتدي به المهدي ، أقول فيه نظر ٢٢٠
- ٩٤ بيان عدد الأنبياء والقول الأصح فيه ٢٢٠
- ٩٥ شرح قوله : مبلغين عن الله ، و قول الشيخ السنوسي في الشرح ٢٢٤
- الصغرى
- ٩٦ شرح قوله : صادقين ، وأقسام الصدق ٢٢٦
- ٩٧ ناصحين للخلق ، و قول الشيخ العارف السنوسي في هذا المقام ٢٢٦
- ٩٨ شرح قوله : الأنبياء معصمون ، براهين عصمة الأنبياء ٢٢٩
- ٩٩ الأنبياء معصمون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع ، والرد على ٢٣١
- الفضلية من الخارجة
- ١٠٠ الرافضة جوزوا على الأنبياء إظهار الكفر تقية ، والرد على هذه الغفلة ٢٣٧
- ١٠١ شرح قوله : فما كان منقولاً بطريق الأحاد فمردود ، وقصة تلك ٢٣٨
- الغرائب العلى مختلق مكدوبة
- ١٠٢ أفضل الأنبياء محمد بل و أفضل العالمين جملة ، والرد على ٢٤٠
- الزمخشري أشبع الرد
- ١٠٣ الرد على غفلة ابن تيمية وعلى غفلة ابن قيم ٢٤٢
- ١٠٤ التفرقة بين حياته وموته ﷺ ، والرد على اليهود وابن تيمية ٢٤٣
- ١٠٥ شرح قوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ براهين خيرية الأمة ٢٤٤
- ١٠٦ الملائكة- الملائكة أجسام نورانية لطيفة والإيمان بهم واجب ٢٤٨
- ١٠٧ بيان الاختلاف في حقيقتهم ، والرد على النصارى والفلاسفة الدموية ٢٤٨

- ١٠٨ الملائكة يقطعون المسافات الشاسعة بين تلك الأجسام السماوية بمدة ٢٤٩
قصيرة جدا فلا مانع منه عقلا
- ١٠٩ الملائكة معصمون عن الذنوب عند أهل الحق ٢٥٠
- ١١٠ زعمت اليهود أن الملائكة قد ترتكب الكفر ، هذا قول صدر من
حماقتهم وجهلهم
- ١١١ الكلام على جهالات اليهود ومؤلاء الملائكة أكفر الأمم وأحمقهم ٢٥٣
- ١١٢ وليس إبليس اللعين من الملائكة ويدل عليه وجوه ٢٥٦
- ١١٣ وماروت وماروت ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة ، والرد على المبطلين ٢٥٨
- ١١٤ لله تعالى كتب ، والتحقيق الإمساك عن حصرها في عدد ٢٦١
- ١١٥ كرامات الأولياء حق والإيمان بها واجب والرد على القدرية ٢٦٣
- ١١٦ بيان الفرق بين الكرامة والمعجزة والاستدراج وغيرها من أنواع ٢٦٤
الخرافات
- ١١٧ الدليل على حقيقة الكرامة ما تواتر من كثير من الصحابة ومن بعدهم ٢٦٦
وهذا كثير جدا
- ١١٨ احتج القدرية أن الخوارق لو ظهرت على غير الأنبياء لالتبس النبي ٢٧٢
بالمتنبي ، والرد عليه بوجوه
- ١١٩ أفضل البشر بعد نبينا أبو بكر الصديق ثم القاروق ثم ذو النورين ثم المرتضى ٢٧٦
- ١٢٠ لأهل السنة عليه أدلة قاطعة ٢٨١
- ١٢١ اختلاف أهل السنة بين عثمان وعلي في الأفضلية ، والقول الأصح ٢٨٢
فيه عند الشارح
- ١٢٢ وخلافة الخلفاء الأربعة على ترتيب الأفضلية ٢٨٤
- ١٢٣ قال أهل الحق : الخلافة تثبت بالاتفاق دون النص ، والرد على الشيعة ٢٨٦

١٢٤ وكيف يتصور في حق الصحابة الاتفاق على الباطل و القرآن ناطق
بمدحهم

١٢٥ وما وقع من المخالفات لم يكن النزاع في خلافة الأمير رضى الله ، بل
عن الخطاء في الاجتهاد

١٢٦ بيان الاختلاف في - هل نص نبينا ﷺ على أحد أم لا ؟ ٢٩٢

١٢٧ والخلافة ثلاثون سنة وانقطعت ثلاثون بوفاة أمير المؤمنين عليّ ٢٩٤

١٢٨ معاوية ومن بعده لا يكون خلفاء بل ملوكا وأمراء ، والرد على الحافظ
ابن حجر بوجوه

١٢٩ نصب الإمام واجب ٢٩٨

١٣٠ الاختلاف في - هل يجب على الله أو على الخلق ، ثم بالسمع أو بالعقل ٢٩٩
واحقاق ما هو الحق

١٣١ ينبغي أن يكون الإمام ظاهرا لا مختفيا ولا منتظرا والرد على الرافضة ٣٠٤

١٣٢ دين أهل البيت التقوى لا التقية والرد على الرافضة ٣٠٥

١٣٣ قال الفاضل الرافضي الامامي : مسألة الإمامة هي أحد أركان الإيمان ٣٠٥
والرد عليه

١٣٤ قال الفاضل : الإمام الحق بعد الرسول أمير المؤمنين علي ، وللفاضل ٣٠٧
على هذه الدعوى أدلة عجيبة ولنا عنها أجوبة ، وهذه مناظرة لطيفة

١٣٥ محمد القاسم المنتظر المهدي هذا المهدي ، الذي يقربه أهل السنة ٣١٢

١٣٦ قال الرافضة : قد اختفى المهدي خوفا من أعدائه ، والرد على هذا
الهنديان

١٣٧ ومن جهل الرافضة إنهم يجعلون للمنتظر عدة مشاهد ينتظرونه فيها ٣١٣
ومنا من أبطال الا باطل

- ١٣٨ اختفاء الإمام وعدم الإمام سواء في عدم حصول الأغراض المطلوبة ٣١٤
من وجود الإمام
- ١٣٩ قالت الإمامية : إيماننا بهذا المنتظر مثل إيمان شيوخ الزمدي بإلياس ٣١٥
والخضر والغوث والقطب ، والجواب من وجوه
- ١٤٠ الخوف من الأعداء لا يجب الاختفاء والرد على هذا الشغب ٣١٧
- ١٤١ يشترط أن يكون الإمام قريشياً والرد على الخارجية وبعض القنبرية ٣١٨
- ١٤٢ لا يشترط أن يكون هاشمياً أو علويّاً والرد على الرافضة الإمامية ٣١٩
- ١٤٣ لا يجب أن يكون الإمام معصوماً والرد على الرافضة الإمامية أبلغ الرد ٣٢١
- ١٤٤ براهين الرافضة الإمامية والجواب عنها بوجوه ٣٢٣
- ١٤٥ لا يشترط في الإمام أن يكون أفضل أهل زمانه والرد على الإمامية أشبع الرد ٣٢٧
- ١٤٦ و الشيعة الإمامية أذل فرق الأمة وليس في أهل الأمواء أذل من ٣٢٨
الرافضة ولا أحق منهم ووجوه حماقتهم
- ١٤٧ يشترط في الإمام أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة ، والنساء ٣٣٢
ناقصات عقل ودين
- ١٤٨ علماء الأمة يصلون خلف الفسقة وأهل الأمواء والبدع والرد عليه ٣٣٦
- ١٤٩ لا تدع الصلاة على من مات من أهل القبلة ، وتفسير أهل القبلة ٣٣٨
- ١٥٠ وجوب الكف عما شجر بين الصحابة ووجوب اعتقاد أنهم مأجورون ٣٤٠
- ١٥١ ما وقع بينهم من المنازعات والمحاربات فله محامل وتأويلات ٣٤٣
- ١٥٢ لم ينقل عن السلف جواز اللعن على معاوية وأحزابه والرد على ٣٤٥
الفاضل الرافضي أبلغ الرد بما مزيد عليه
- ١٥٣ الناس في يزيد بن معاوية طرفان ووسط ٣٤٨
- ١٥٤ لا ينبغي اللعن على يزيد بن معاوية والرد على من جوز اللعن عليه ٣٤٩

١٥٥ بعضهم أطلق اللعن على يزيد بن معاوية ، منهم السعد والقاضي أبو ٣٥٠
يعلى والحافظ ابن الجوزي

١٥٦ قال الشارح من طغيان قلمه : لعنه الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه ٣٥٣

١٥٧ البحث في أن الولاية وإن جلت مرتبتها فهي آخذة من النبوة، لا يبلغ ٣٥٥
الولي درجة الانبياء حتى لا تلحق نهاية الولاية بداية النبوة أبدا

١٥٨ التردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية ؟ فمراده ما قال ٣٥٦
الشيخ في الفتوحات

١٥٩ اقوال ابن تيمية في الإلزام على الأولياء العارفين كلها أكاذيب ومتفريات ٣٥٦

١٦٠ النبوة ليست مكتسبة و ما قال ابن تيمية و مؤلاء عندهم النبوة ٣٥٨
مكتسبة فهو خطأ فاحش

١٦١ البحث في أن أحدا من الإنس و الجن لا يخرج عن التكليف ما دام ٣٥٩
عقله ثابتا وإن بلغ أقصى درجة القرب

١٦٢ لا يصل العبد ما دام عاقلا إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي ٣٦٠

١٦٣ زعمت الإسمالية والنصيرية من الباطنية إلى أنه تسقط العبادات ٣٦١
الظاهرة ، أقول : و مؤلاء أكفر من اليهود والنصارى

١٦٤ وهذا كفر وضلال وزندقة والحاد ٣٦٢

١٦٥ النصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها مالم يصرف عنها ٣٦٤
دليل قطعي

١٦٦ حكم المتشابه التوقف مع اعتقاد الحقية عند الحنفية و بيان ٣٦٤
الاختلاف فيه

١٦٧ زعمت الباطنية أن النصوص ليست على ظواهر بل لها معان باطنية ٣٦٦
لا يعرفها إلا المعلم والرد البليغ على مؤلاء المنافقين

١٦٨ قال بعض المتكلمين : إن الأدلة اللفظية لاتفيد اليقين ، وهذا قول ٣٧٢
باطل ، مردود

١٦٩ توبة اليأس مقبولة وإيمان اليأس غير مقبولة وبيان الاختلاف فيه ٣٧٤

١٧٠ الأعمال بعد الإحباط بالارتداد هل تعود بالتوبة أم لا ؟ و بيان ٣٧٥
الاختلاف فيه

١٧١ قول أهل السنة لا يكفر أحد من أهل القبلة : والرد على هذا القول ٣٧٨

١٧٢ جواب الفاضل المحمدي المدقق عن إشكال الشارح والرد على المحشي ٣٧٩
من الشيخ الأنور وتحقيق أهل القبلة عند الشيخ

١٧٣ قال عليه السلام : إن العالم والمتعلم إذا مرا على قرية فإن الله يرفع ٣٨٢
العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما

١٧٤ ولم يخف ابن تيمية من الله وقهره وغضبه وقال : إن السفر لزيرة ٣٨٤
النبي ﷺ سفر معصية

١٧٥ كلام الإمام أبي الوفاء ابن عقيل وكذب ابن تيمية على الإمام ٣٨٤

١٧٦ كلام الإمام فخر الدين والسعد والسيد والرد على ابن تيمية ٣٨٧

١٧٧ مسيح اليهود ومسيح النصارى ومسيح المسلمين والرد على القادياني ٣٩٠

١٧٨ البحث في أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة وبيان الاختلاف ٣٩٢
في ذلك و رسل البشر أفضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة أفضل
من عامة البشر

١٧٩ تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة بوجوه أربعة ٣٩٥

١٨٠ واحتج القائلون بأن الملائكة العلوية أفضل من الأنبياء بوجوه أربعة ٣٩٨
والأجوبة عن هذه الوجوه الأربعة